

نَجَاحُ الْقِتَارِيِّ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

أكبر موسوعة شارحة لصحيح البخاري حديثاً وفهمياً ولغوياً وتفسيريّاً

للإمام المحدث المفسّر

أبي محمد عبد الله بن محمد بن يوسف الرُّومِي الحنفي المعروف بـ "يوسف أفندي زاده"

الترقي سنة 1167 هجرية

اعتنى به مجموعة من المحققين والراغبين بإشراف

عبد الحفيظ محمد علي بن بيهمن

دراسات إسلامية / طليعة الشريعة - جامعة بيروت الإسلامية

اعتمدنا لترقيم اللتب والأبواب والأحاديث ترقيم

محمد نواز عبد الباقي

المجلد الرابع والعشرون

المحتوى:

فضائل القرآن - النكاح

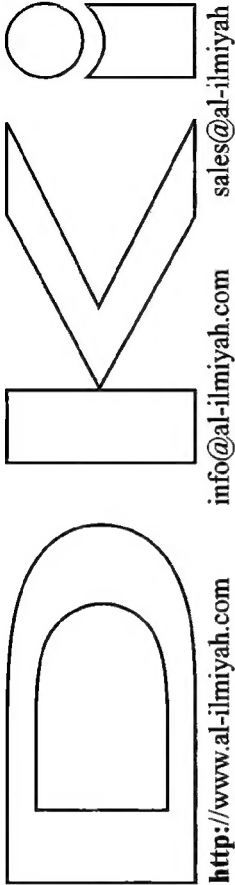


دار الكتب العلمية

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

DKI

أسستها من قبل طيبت بيروت سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



الكتاب: نجاح القاري لصحيح البخاري

Title: NAJĀH AL-QĀRĪ LIṢAḤĪH AL-BUḤĀRĪ

التصنيف: شروح - حديث

Classification: Explanations - Prophetic Hadith

المؤلف: الإمام يوسف أفندي زاده (ت ١١٦٧ هـ)

Author: Al-Imam Yousuf Afandi Zada (D. 1167 H.)

المحقق: عبد الحفيظ محمد علي بيضون

Editor: Abdulhafiz Mohammed Ali Baydoun

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات (٣١ جزءاً / ٣١ مجلداً) 23280 (31Parts/31Vols.) Pages

قياس الصفحات 17 x 24 cm Size

سنة الطباعة 2021 A.D. - 1443 H. Year

بلد الطباعة لبنان Printed in Lebanon

الطبعة الأولى (لونان) 1st (2 Colors) Edition

Exclusive rights by © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon No Part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, or to post it on Internet in any form without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, ou téléchargement sur Internet de quelque manière que se soit faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية أو تحميله على صفحات الإنترنت بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة الناشر خطياً.

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel: +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
١١٠٧٢٢٩٠ رياض الصلح-بيروت



ISBN 978-2-7451-8766-6

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

66 - كِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ (1)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثبتت البسملة في رواية أَبِي ذَرٍّ وحده.

66 - كِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ

(كِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ) ولم يقع لفظ كتاب إلا في رواية أَبِي ذَرٍّ وحده،

(1) أي: كتاب فضائل القرآن عمومًا، وبعض سوره وآياته خصوصًا، قال القاري: الفضيلة ما يفضل به الشيء على غيره، يقال: لفلان فضيلة؛ أي: خصلة حميدة، قال الطيبي: أكثر ما يستعمل في الخصال المحمودة، كما أن الفضول أكثر استعماله في المذموم اهـ. وقد تستعمل الفضيلة في الصفة القاصرة، والفاضلة في المتعدية كالكرم، وقد تستعمل الفضيلة في العلوم والفاضلة في الأخلاق، قال السيوطي في الاتقان: اختلف الناس هل في القرآن شيء أفضل من شيء، فذهب الأشعري والباقلاني وابن حبان إلى المنع؛ لأن الجميع كلام الله - عز وجل -، ولثلاث يومهم التفضيل نقص المفضل عليه، وروى هذا عن مالك، وذهب الجمهور إلى التفضيل لظواهر الأحاديث، قال القرطبي: إنه الحق، وقال ابن الحصار: العجب ممن يذكر الاختلاف في ذلك مع النصوص الواردة في التفضيل، وقال الغزالي: في جواهر القرآن لعلك أن تقول قد أشرت إلى تفضيل بعض القرآن على بعض، والكلام كلام الله - عز وجل -، فكيف يكون بعضها أشرف من البعض، فاعلم أن نور البصيرة إن كان لا يرشدك إلى الفرق بين آية الكرسي وآية المداينة، وبين سورة الإخلاص وسورة تبت، وترتاع على اعتقاد الفرق نفسك الخوارة المستغرقة بالتقليد، فقلد صاحب الرسالة ﷺ، فهو الذي أنزل عليه القرآن، وقال: «يس قلب القرآن»، و«فاتحة الكتاب أفضل سور القرآن»، و«آية الكرسي سيدة آي القرآن» و«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ تعدل ثلث القرآن»، وغير ذلك مما لا يحصى، إلى آخر ما بسطه.

ثم لا يذهب عليك أن الإمام البخاري ترجم ههنا بقوله باب كيف نزل الوحي، إلخ، وتقدم في أول الكتاب: باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، قال الحافظ: ههنا التعبير بأول ما نزل أخص من التعبير بأول ما بدء؛ لأن النزول يقتضي وجود من ينزل به، وأول ذلك =

والمناسبة بين كتاب التفسير وبين كتاب فضائل القرآن أظهر من أن تخفى والفضائل جمع: فضيلة.

واختلف هل في القرآن شيء أفضل من شيء؟

فذهب الأشعري والقاضي أبو بكر إلى أنه لا فضل لبعضه على بعض؛ لأن الأفضل يشعر بنقص المفضل، وكلام الله حقيقة واحدة لا نقص فيه. وقال الأكثرون: بالأفضلية لظواهر الأحاديث كحديث أعظم سورة في القرآن.

ثم اختلفوا؛ فقال قوم: الفضل راجع إلى عظم الأجر والثواب.

قد بدئ في هذه القطعة الثانية والعشرين من شرح صحيح البخاري يوم الأحد الثالث والعشرين من أيام شهر رجب من شهور سنة اثنتين وخمسين ومائة وألف يسر الله تعالى إتمامها وإتمام ما يتلوها بحرمة نبيه ﷺ وآله وصحبه رضي الله عنهم.

وقال آخرون: بل لذات اللفظ وأن ما تضمنته آية الكرسي وآخر سورة الحشر وسورة الإخلاص من الدلالة على وحدانيته تعالى وصفاته ليس موجوداً مثلاً في: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: 1]، فالتفضيل بالمعاني العجيبة وكثرتها لا من حيث الصفة.

وقال الجويني: من قال إن: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1] أبلغ من: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾، بجعل المقابلة بين ذكر الله وذكر أبي لهب وبين التوحيد والدعاء على الكافر فذلك غير صحيح، بل ينبغي أن يقال: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ دعاء عليه بالخسران، فهل يوجد عبارة بالدعاء وبالخسران أحسن من

⁼ مجيء الملك له عياناً مبلغاً عن الله بما شاء من الوحي، وإيحاء الوحي أعم من أن يكون بإنزال أو بإلهام، سواء وقع ذلك في النوم أو في اليقظة، انتهى.

قلت: ما أفاده الحافظ نور الله مرقده متعلق بالجزء الثاني من الترجمة، والظاهر عند هذا العبد الضعيف أن بين الترجمتين - بين قوله كيف كان بدء الوحي، وبين قوله كيف نزل الوحي - عمومًا وخصوصًا من وجه، فإن المنظر في الأول بدء الوحي أعم من أن يكون قرآنًا أو غيره، والمنظور ههنا كيفية نزول القرآن كما يدل عليه ذكره في كتاب فضائل القرآن أعم من أن يكون بدءًا أو لا كما يظهر من ملاحظة الروايات الواردة في الباب فتدبر.

1 - باب: كَيْفَ نَزُولُ الْوَحْيِ، وَأَوَّلُ مَا نَزَلَ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «الْمُهِمِّنُ: الْأَمِينُ، الْقُرْآنُ أَمِينٌ عَلَى كُلِّ كِتَابٍ قَبْلَهُ».

هذه، وكذلك في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ لا توجد عبارة تدل على الوجدانية أبلغ منها، فالعالم إذا نظر إلى: ﴿تَبَّتْ﴾ في باب الدعاء بالخسران ونظر إلى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ في باب التوحيد لا يمكنه أن يقول: إن أحدهما أبلغ من الآخر، وهذا التقييد يغفل عنه من لا علم عنده بعلم البيان.

ولعل الخلاف في هذه المسألة يرجع إلى الخلاف المشهور: إن كلام الله شيء واحد أم لا، وعند الأشعرى: أن لا يتنوع في ذاته بل بحسب متعلقاته، وليس في كلام الله تعالى بالذي هو صفة ذاته نقص، لكن بالتأويل والتفسير وفهم السامعين اشتمل على أنواع المخاطبات، ولولا تميز له في هذه المواقع لما وصلنا إلى فهم شيء منه.

1 - باب: كَيْفَ نَزُولُ الْوَحْيِ، وَأَوَّلُ مَا نَزَلَ

(باب: كَيْفَ نَزُولُ الْوَحْيِ) كذا في رواية أَبِي ذَرٍّ بلفظ الفعل الماضي وفي رواية غيره: كيف نزول الوحي بلفظ المصدر وقد أغرب الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ حيث قَالَ: بصيغة الجمع فهو سهو وإنما هو مصدر نَزَلَ يَنْزِلُ نَزْلاً.

(وَأَوَّلُ مَا نَزَلَ) وقد تقدم البحث في كيفية نزوله في حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن الحارث بن هشام سأل النَّبِيَّ ﷺ: كيف يأتيك الوحي في أول الصحيح وكذا أول نزوله في حديثها أول ما بدئ به رَسُولُ اللَّهِ ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة لكن التعبير بأول ما نزل أخص من التعبير بأول ما بدئ لأن النزول يقتضي وجود من ينزل به وأول ذلك مجيء الملك له عياناً مبلّغاً عن الله بما شاء من الوحي وأن الوحي أعم من أن يكون بإنزال أو بإلهام سواء وقع ذلك في النوم أو اليقظة وقد يذكر انتزاع ذلك من أحاديث الباب إن شاء الله تعالى.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «الْمُهِمِّنُ: الْأَمِينُ، الْقُرْآنُ أَمِينٌ عَلَى كُلِّ كِتَابٍ قَبْلَهُ»)
أي: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: 48] الْمُهِمِّنُ: الْأَمِينُ
ومن أسماء الله تعالى: المهيمين قيل: أصله مؤيمن فقلبت الهمزة هاء كما قلت

4978، 4979 - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: «لَبِثَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ، يُنْزَلُ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرًا».

في أرق تهرقت ومعناه الأمين الصادق وعده وذكر له معانٍ آخر.

وقوله: الْقُرْآنُ أَمِينٌ عَلَى كُلِّ كِتَابٍ قَبْلَهُ من الكتب والصحف المنزلة على الأنبياء والرسل عليهم السلام، ومعنى كونه أميناً عليه أنه يضمن تصديق ما أنزل قبله لأن الأحكام التي فيه إما مقررة لما سبق، وإما ناسخة وذلك يستدعي إثبات المنسوخ وإما مجددة وكل ذلك دال على تفضيل المجدد والمجدد. ثم أنزل ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذا رواه عبد بن حميد في تفسيره عن سليمان بن داود عن شعبة عن أبي إسحاق قَالَ: سمعت التميمي عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى) بضم العين العبسي مولا هم الكوفي، (عَنْ شَيْبَانَ) بفتح الشين هو ابن عبد الرحمن النحوي التميمي مولا هم البصري أَبُو معاوية، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن أبي كثير، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) أي: ابن عبد الرحمن ابن عوف أنه قَالَ وفي نسخة زيادة لفظ: (قَالَ: أَخْبَرْتَنِي) بالافراد (عَائِشَةُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: لَبِثَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ، يُنْزَلُ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ) نزولاً متتابعاً بعد مدة وحي المنام وفترة الوحي سنتين ونصف أو ثلاث.

(وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرًا) بإبهام المعدود وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشيمهني: عشر سنين بذكر مميّزه وهو يفسر الإبهام المذكور وظاهر هذا: أنه ﷺ عاش ستين سنة إذا انضم إلى المشهور أنه بعث على رأس الأربعين.

وقد روى عن ابن عيينة قَالَ: سمعت عمرو بن دينار قلت لعروة أن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: لبث ﷺ بمكة بضع عشرة سنة، الحديث.

ويمكن أن يكون الراوي ألغى الكسر كما تقدم في الوفاة النبوية فإن كل من روي عنه: أنه عاش ستين سنة أو أكثر من ثلاث وستين جاء عنه أنه عاش ثلاثاً وستين، فالمعتمد أنه عاش ثلاثاً وستين وما يخالف ذلك فيما يحمل على إلغاء الكسر في السنين وإما على جبر الكسر في الشهور.

وقد ثبت أنه ﷺ بعث على رأس الأربعين وكانت مدة وحي المنام ستة أشهر إلى أن نزل عليه الملك في شهر رمضان ثم فتر الوحي ثم تواتر وتتابع فكانت مدة تواتره وتتابعه بمكة عشر سنين من غير فترة كما سبق الإشارة إليه فرواية إقامته بمكة ثلاث عشرة سنة يراد بها من حين البعثة .

وروي : أنه على رأس الأربعين قرن به ميكائيل أو إسرافيل عليهما السلام فكان يلقي إليه الكلمة أو الشيء مدة ثلاث سنين كما جاء من وجه مرسل ثم قرن به جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ فكان ينزل عليه بِالْقُرْآنِ قدر عشر سنين بمكة واللَّهِ تَعَالَى أَعْلَمُ .
ويؤخذ من هذا الحديث مما يتعلق بالترجمة أنه أنزل مفرقاً ولم ينزل جملة واحدة وقد أخرج النَّسَائِيُّ وأبو عبيد والحاكم من وجه آخر عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أنزل الْقُرْآنَ جملة واحدة إلى سماء الدنيا في ليلة القدر ثم أنزل بعد في عشرين سنة وقرأ ﴿ وَقرَأْنَا فَرَقْنَاهُ لِنَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ ﴾ الآية .

وفي رواية الحاكم والبيهقي في الدلائل : فرق في السنين وفي رواية أخرى صحيحة لابن أبي شيبه والحاكم أيضاً : وضع في بيت العزة في السماء الدنيا فجعل جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ ينزل على النَّبِيِّ ﷺ وإسناده صحيح .

ووقع في المنهاج للحليمي : أن جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ كان ينزل منه من اللوح المحفوظ في ليلة القدر إلى السماء الدنيا قدر ما ينزل به على النَّبِيِّ ﷺ في تلك السنة إلى ليلة القدر التي تليها إلى أن أنزله كله في عشرين ليلة في عشرين سنة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا وهذا أورده ابن الأنباري من طريق ضعيفة ومنقطعة أيضاً وما تقدم من أنه نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ثم أنزل بعد ذلك مفرقاً فهو الصحيح المعتمد .

وقال الماوردي في تفسير سورة ليلة القدر : أنه نزل من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا جملة واحدة وأن الحفظة نجمته على جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ في عشرين ليلة وأن جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ نجمه على النَّبِيِّ ﷺ في عشرين سنة وهذا أيضاً غريب ، والمعتمد : أن جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ كان يعارض النَّبِيَّ ﷺ في رمضان بما ينزل به عليه في طول السنة كذا جزم به الشعبي فيما أخرجه عنه أبو عبيد

4980 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ أَبِي عُمَانَ، قَالَ: أُنْبِئْتُ

وابن أبي شيبه بإسناد صحيح، وقد تقدم في بدء الوحي أن أول نزول جبريل بِالْقُرْآنِ كان في شهر رمضان وسيأتي في هذا الكتاب: أن جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ كان يعارض النَّبِيَّ ﷺ بِالْقُرْآنِ في شهر رمضان وفي ذلك حكمتان: أحدهما: تعاهده.

والأخرى: تبقيه ما لم ينسخ منه ورفع ما نسخ فكان رمضان ظرفاً لإنزاله جملة وتفصيلاً وعرضاً وأحكاماً.

وقد أخرج أحمد والبيهقي في الشعب عن واثلة ابن الأسقع: أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَنْزَلَتِ التَّوْرَةُ لِسِتِّ مَضِينَ مِنْ رَمَضَانَ، وَالْإِنْجِيلَ لثَلَاثِ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْهُ، وَالزَّبُورَ لثَمَانِ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْهُ، وَالْقُرْآنَ لِأَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ خَلَتْ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَهَذَا كُلُّهُ مُطَابِقٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: 185] ولقوله تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: 1] فيحتمل أن يكون ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلة فأنزل فيها جملة إلى السماء الدنيا ثم أنزل في اليوم الرابع والعشرين إلى الأرض أول ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: 1].

ويستفاد من حديث الباب: أن الْقُرْآنَ نزل كله بمكة والمدينة خاصة وهو كذلك ولكن نزل كثير منه في غير الحرمين حيث كان ﷺ في سفر حج، أو عمرة، أو غزاة ولكن الاصطلاح أن كل ما نزل قبل الهجرة: فهو مكِّي وما نزل بعد الهجرة: فهو مدني سواء في البلد حال الإقامة أو في غيرها حال السفر.

ومطابقة الحديث للجزء الأول من الترجمة ظاهرة وقد مضى في المغازي. (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي المنقري قَالَ: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) هو ابن سليمان التيمي، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي) هو سليمان (عَنْ أَبِي عُمَانَ) عبد الرحمن النهدي بفتح النون أنه (قَالَ⁽¹⁾: أُنْبِئْتُ) بضم الهمزة على البناء للمفعول وقد عينه في آخر الحديث ووقع عند مسلم في أوله زيادة حذفها الْبُخَارِيُّ عمداً لكونها

أَنَّ جِبْرِيلَ، أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَعِنْدَهُ أُمُّ سَلَمَةَ، فَجَعَلَ يَتَحَدَّثُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَأُمِّ سَلَمَةَ: «مَنْ هَذَا؟» أَوْ كَمَا قَالَ، قَالَتْ: هَذَا دُحْيَةُ، فَلَمَّا قَامَ، قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا حَسِبْتُهُ إِلَّا إِيَّاهُ، حَتَّى سَمِعْتُ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ يُخْبِرُ خَبَرَ جِبْرِيلَ، أَوْ كَمَا قَالَ،

موقوفة ولعدم تعلقها بالباب وهي عن أبي عثمان عن سلمان قال: لا تكونن إن استطعت أول من يدخل السوق، الحديث موقوف وقد أورده البرقاني في مستخرجه من طريق عاصم عن أبي عثمان عن سلمان مرفوعاً.

(أَنَّ جِبْرِيلَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَعِنْدَهُ أُمُّ سَلَمَةَ) ⁽¹⁾ زوجته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَجَعَلَ يَتَحَدَّثُ) معه، (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَأُمِّ سَلَمَةَ: «مَنْ هَذَا؟» استفهم ﷺ أُم سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن الذي كان يحدثه هل فطنت لكونه ملكاً أو لا.

(أَوْ كَمَا قَالَ) شك من الراوي في اللفظ مع بقاء المعنى في ذهنه وهذه كلمة كثر استعمال المحدثين لها في مثل ذلك قَالَ الدَّأُودِيُّ: هذا السؤال إنما وقع بعد ذهاب جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ وظاهر سياق الحديث يخالفه كذا قَالَ ولم يظهر ما أدعاه من الظهور بل هو يحتمل الأمرين فتأمل.

(قَالَتْ: هَذَا دُحْيَةُ) بكسر المهملة الأولى وفتحها وبالتحتانية ابن خليفة الكلبي الصحابي المشهور وكان موصوفاً بالجمال يضرب بحسنه المثل ولهذا كان جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ يأتي النَّبِيَّ ﷺ غالباً على صورته وقد تقدم ذكره في حديث أَبِي سُفْيَانَ الطَّوِيلِ في قصة هِرْقُل في أول الكتاب.

(فَلَمَّا قَامَ) ﷺ أي: ذاهباً إلى المسجد وهذا يدل على أنه لم ينكر عليها ما ظنته من أنه دحية اكتفاء بما سيقع منه في الخطبة مما يوضح لها المقصود.

(قَالَتْ) أُم سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَاللَّهِ مَا حَسِبْتُهُ إِلَّا إِيَّاهُ) ⁽²⁾ وعند مسلم فقالت أُم سَلَمَةَ أَيْمَنَ اللَّهُ مَا حَسِبْتُهُ إِلَّا إِيَّاهُ وَأَيْمَنَ مِنْ حُرُوفِ الْقِسْمِ.

(حَتَّى سَمِعْتُ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ يُخْبِرُ خَبَرَ جِبْرِيلَ) ⁽³⁾، (أَوْ كَمَا قَالَ) وفي رواية مسلم: يخبر خبرنا قَالَ القاضي عياض: وهو تصحيف وقال النَّوَوِيُّ: وهو الموجود في نسخ بلادنا.

(1) بفتح المهملة واللام هند المخزومية.

(2) أي: دحية.

(3) وفي رواية أبي ذر سقط لفظ: خبر.

قَالَ أَبِي: قُلْتُ لِأَبِي عُثْمَانَ: مِمَّنْ سَمِعْتَ هَذَا؟ قَالَ: مِنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَمْ أَرْ هَذَا الْحَدِيثَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَسَانِيدِ إِلَّا مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ فَهُوَ مِنْ غَرَائِبِ الصَّحِيحِ وَلَمْ أَقِفْ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ عَلَى بَيَانِ هَذَا الْخَبَرِ فِي أَيِّ قِصَّةٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي قِصَّةِ بَنِي قَرِظَةَ وَقَدْ وَقَعَ فِي دَلَائِلِ الْبَيْهَقِيِّ وَفِي الْغِيلَانِيَّاتِ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّهَا رَأَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَكْلِمُ رَجُلًا وَهُوَ رَاكِبٌ فَلَمَّا دَخَلَ قُلْتُ مِنْ هَذَا الَّذِي كُنْتُ تَكْلِمُهُ قَالَ: «بِمَنْ تَشْبِهُنِي» قُلْتُ: بِدَحْيَةَ بْنِ خَلِيفَةَ قَالَ: «ذَاكَ جَبْرِيلُ أَمْرَنِي أَنْ أَمْضِيَ إِلَى بَنِي قَرِظَةَ» انْتَهَى.

وَتَعْقِبُهُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّهُ بَعِيدٌ مِنْ وَجْهِهِ:

الأول: أَنَّ الرَّائِيَّةَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ أَمْ سَلَمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهَنَا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الثاني: أَنَّ فِيهِ اخْتِلَافَ الرِّوَاةِ عَنْهُمَا.

الثالث: أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ أَمْ سَلَمَةَ رَأَتْهُ فِي بَيْتِهَا وَعَائِشَةُ رَأَتْهُ خَارِجَ بَيْتِهَا لِقَوْلِهَا فَلَمَّا دَخَلَ، وَأَنَّهَا رَأَتْهُ وَهُوَ رَاكِبٌ فَعَلَى كُلِّ الْوُجُوهِ لَا دَلَالَةَ عَلَى أَنَّ قِصَّةَ أَمْ سَلَمَةَ كَانَتْ فِي قِصَّةِ بَنِي قَرِظَةَ انْتَهَى.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَا يَمْنَعُ اتِّحَادَ الْقِصَّةِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَأَتْهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا رَأَتْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(قَالَ أَبِي) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْمَوْحِدَةِ الْخَفِيفَةِ، أَيِ: قَالَ مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ أَبِي سُلَيْمَانَ: (قُلْتُ) وَفِي نَسْخَةٍ: فَقُلْتُ بِالْفَاءِ (لِأَبِي عُثْمَانَ) النَّهْدِيِّ وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَذْكُورُ الَّذِي حَدَّثَهُ بِالْحَدِيثِ: (مِمَّنْ سَمِعْتَ هَذَا؟) أَيِ هَذَا الْحَدِيثِ، (قَالَ: مِنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ) أَيِ: سَمِعْتَهُ مِنْ أُسَامَةَ حَبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرَ أَبُو مَسْعُودٌ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مُسْنَدِ أُسَامَةَ وَكَذَلِكَ الْحَافِظُ الْمَزِّي.

وَفِي الْحَدِيثِ: اسْتَفْسَارٌ عَنْ اسْمِ مَنْ أَبْهَمَ مِنَ الرِّوَاةِ وَلَوْ كَانَ الَّذِي أَبْهَمَ ثِقَةً مُعْتَمَدًا وَفَائِدَتُهُ: اِحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ السَّامِعِ كَذَلِكَ فَفِي بَيَانِهِ رَفْعٌ لِهَذَا الْاِحْتِمَالِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ لِلْمَلِكِ أَنْ يَتَصَوَّرَ عَلَى صُورَةِ

4981 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ

أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ.....»

الآدمي وأن له في ذاته صورة لا يستطيع الآدمي أن يراه فيها لضعف القوى البشرية إلا من شاء الله أن يقويه على ذلك ولهذا كان غالب ما يأتي جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى النَّبِيِّ ﷺ في صورة الرجل كما تقدم في بدء الوحي «وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً» ولم ير جبريل على صورته التي خلق عليها إلا مرتين كما ثبت في الصحيح ومن ههنا يتبين دخول حديث أسامة هذا في هذا الباب، وقال الحُمَيْدِيُّ في مسند أم سلمة وقالوا فيه فضيلة لأم سلمة ولدحية.

وتعقبه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: بأن فيه نظرًا، لأن أكثر الصحابة رأوا جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ في صورة الرجل لما جاء يسأل عن الإيمان، والإسلام، والإحسان؛ ولأن اتفاق الشبه لا يستلزم إثبات فضيلة معنوية وغايته أن يكون له من مزية في حسن الصورة حسب وقد قَالَ ﷺ لابن قطن حين قَالَ: إن الدجال أشبه الناس به فَقَالَ: «شبهه» قَالَ: لا، انتهى.

وقال الْعَيْنِيُّ: هذا غير وارد لأن كون هذا فضيلة لأم سلمة لا يستلزم نفي فضيلة غيرها من النساء.

وقوله: أكثر الصحابة رأوا جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ غير مسلم.

ومطابقة الحديث للترجمة مثل مطابقة الحديث السابق وقد مضى في علامات النبوة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد الإمام قَالَ: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ) بضم الموحدة، (عَنْ أَبِيهِ) هو أَبُو سعيد المقبري واسمه كيسان وقد سمع سعيد المقبري الكثير من أَبِي هُرَيْرَةَ وسمع من أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ووقع الأمران في الصحيحين وهو دال على تثبت سعيد وتحريه، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ»⁽¹⁾ وهذا يدل على أن النَّبِيَّ لا بد له من معجزة تقتضي إيمان من شاهدها بصدقه ولا يضره من أصر على المعاندة.

(1) أي: من الآيات والمعجزات الخوارق.

مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ⁽¹⁾،

(مَا) موصولة مفعول ثانٍ لأعطي (مِثْلُهُ) مبتدأ وقوله: (آمَنَ) بمد الهمزة (عَلَيْهِ الْبَشَرُ) خبره والجملة صلة الموصول والمثل يطلق ويراد به عين الشيء وما

(1) قال الحافظ: قوله: ما من الأنبياء نبي إلخ، هذا دال على أن النبي ﷺ لا بد له من معجزة تقتضي إيمان من شاهدها تصدقه، ولا يصره من أصر على المعاندة، قوله من الآيات؛ أي: المعجزات الخوارق، قوله: ما مثله آمن عليه البشر، ما موصولة وقعت مفعولا ثانياً لأعطي، ومثله مبتدأ وآمن خبره، والمثل يطلق ويراد به عين الشيء وما يساويه، والمعنى: أن كل نبي أعطى آية أو أكثر من شأن من يشاهدها من البشر أن يؤمن به لأجلها، وعليه بمعنى اللام أو الباء الموحدة والنكتة في التعبير بها تضمنها معنى الغلبة؛ أي: يؤمن بذلك مغلوباً عليه بحيث لا يستطيع دفعه عن نفسه، لكن قد يجحد فيعاند كما قال الله تعالى: ﴿وَحَمَدُوا بِهَا وَاسْتَفْتَتْهَا أَفْسَهُمْ ظُلْمًا﴾ [النمل: 14]، وقال الطيبي: الراجع إلى الموصول ضمير المجرور في عليه، وهو حال؛ أي: مغلوباً عليه في التحدي انتهى.

وفي الكرمانى قال النووي: اختلف في معناه على أقوال: أحدها: أن كل نبي أعطي من المعجزات ما كان مثله لمن كان قبله من الأنبياء فآمن به البشر، وأما معجزتي العظيمة الظاهرة، فهي القرآن الذي لم يعط أحد مثله، فلهذا أنا أكثرهم تبعاً. والثاني: أن الذي أوتيته لا يتطرق إليه تخيل بسحر أو شبهه، بخلاف معجزة غيري، فإنه قد يخیل الساحر بشيء مما يقارب صورتها، كما خيلت السحرة في صورة عصا موسى عليه السلام، والخیال قد يروج على بعض العوام، والفرق بين المعجزة والسحر والتخیيل يحتاج إلى فكر ونظر، وقد يخطئ الناظر فيعتقدها سواء.

والثالث: أن معجزات الأنبياء انقرضت بانقراض أعصارهم، ولم يشاهدها إلا من حضرها بحضرتهم، ومعجزة نبينا ﷺ القرآن، المستمر إلى يوم القيامة اهـ. وذكر الحافظ في معنى الحديث وجوهاً آخر، وقال بعد ذكر هذا الوجه الثالث المذكور، وهذا أقوى الاحتمالات، وقال: وقيل: المعنى إن المعجزات الماضية كانت حسيّة تشاهد بالابصار كنافذة صالح وعصا موسى عليه السلام، ومعجزة القرآن تشاهد بالبصيرة، فيكون من يتبعه لأجلها أكثر؛ لأن الشاهد يشاهد بعين الرأس ينقرض بانقراض مشاهده، والذي يشاهد بعين العقل باق يشاهده كل من جاء بعد الأول مستمراً، قال الحافظ: ويمكن أن تضم هذه الأقوال كلها في كلام واحد؛ أي: مغلوباً عليه في التحدي والمباراة؛ أي: ليس نبي إلا قد أعطاه الله تعالى من المعجزات الشيء الذي صفته أنه إذا شوهد اضطر الشاهد إلى الإيمان به، وتحريره أن كل نبي اختص بما يثبت دعواه من خارق العادات بحسب زمانه، كقلب العصا ثعباناً؛ لأن الغلبة في زمن موسى عليه السلام للسحر فأتاهم بما فوق السحر، فاضطروهم إلى الإيمان به، وفي زمان عيسى على نبينا وعليه السلام الطب، فجاء بما هو أعلى من الطب، وهو إحياء الموتى، وفي زمان رسول الله ﷺ البلاغة، فجاء بالقرآن، ويحتمل وجهاً خامساً، وهو أن القرآن ليس له مثل صورة ولا حقيقة، قال الله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا سُورَةَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [البقرة: 23] بخلاف معجزات غيره، فإنها وإن لم يكن لها مثل حقيقة يحتمل لها صورة اهـ.

يساويه وموقعه من قوله: ﴿قَاتُوا إِسْرَءِيلَ مِنْ مِثْلِهِ﴾ أي: صفته من البيان وعلو الطبقة في البلاغة.

والمعنى: أن كل نبي أعطي آية أو أكثر يجب على من يشاهدها من البشر أن يؤمن به أو لأجلها وعلى بمعنى اللام أو الباء الموحدة لأن الإيمان يستعمل بالباء أو باللام ولا يستعمل بعلی.

والنكتة: في التعبير بها تضمينها معنى الغلبة، أي: يؤمن بذلك مغلوباً عليه به بحيث لا يستطيع دفعه عن نفسه لكن قد يخذل فيعاند كما قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بِهَا أَسَافَةً أَنْفُسَهُمْ ظُلُمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: 14].

وقال السندي: ولا يخفى أن الحديث مسوق للفرق بين معجزات الأنبياء من قبل ومعجزته العظمى التي هي القرآن، والشرح قد تعرضوا للفرق بوجهه، لكن ما أتوا بها على وجه يؤديه لفظ الحديث ويخرج منه، والأقرب عندي في بيان الفرق أن يقال: إن قوله آمن عليه البشر إما لبيان ظهور معجزات غيره؛ أي: أن معجزات غيره من الظهور كانت بحيث أن البشر مع كمال ما جبلوا عليه من الجدال والخصام، كما يشهد بذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْئًا جَدَلًا﴾ [الكهف: 54]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيصٌ ثُبِينٌ﴾ [يس: 77] آمن بها؛ أي: يمكن إيمانه بها بسبب الظهور؛ أي: أنها كانت من الظهور بحيث تجلب القلوب إلى التصديق بها، كالعصا وانفلاق البحر، وشق الجبل، وإحياء الموتى، وخروج الناقة من حجر، وأما معجزتي فوحي متلو لا يدرك إعجازه إلا بكمال العقل. وحدة النظر، ولا يظهر لكل أحد فإعطاؤه لأمتي دليل على أنهم خلقوا على كمال العقل وحدة النظر، فرجاء الإيمان منهم أكثر وأغلب، والمعنى: أما معجزتي فكلام مبارك يجلب القلوب إلى الإيمان ببركاته، أو هي معجزة خفية الإعجاز، فالإيمان به تكرمة من الله تعالى وتبارك، فرجاء الإيمان من أمتي بسبب بركة القرآن، أو بتكرمه الله تعالى أكثر، وإلى الوجه الثاني يشير كلام الأبي رحمه الله تعالى في شرح مسلم، والوجه الأول أقرب، أو يقال: إن قوله آمن عليه البشر، بيان لاقتصار معجزاتهم على قدر الحاجة والكفاية؛ أي: أن معجزاتهم كانت مما يكفي لإيمان البشر، ومعجزتي أظهر وأوفر، وأريد على قدر الحاجة؛ لأنه ليس من جنس ما يقال إنه سحر وإنه دائم، فهو أريد على قدر الحاجة، وكلام الشراح يشير إلى الوجه الأخير اهـ.

ثم قال العيني: قوله: وإنما كان الذي أوتيته وحياً كلمة إنما للحصر ومعجزة الرسول ﷺ لم تكن منحصرة في القرآن، وإنما المراد أعظم معجزاته وأفيدها اهـ.

وقال الحافظ: وليس المراد حصر معجزاته فيه، ولا أنه لم يؤت من المعجزات ما أوتي من تقدمه، بل المراد أنه المعجزة العظمى التي اختص بها دون غيره؛ لأن كل نبي أعطي معجزة خاصة به لم يعطها بعينها غيره تحدى بها قومه اهـ.

وَأِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وقال الطيبي: لفظ عليه هو حال والضمير راجع إلى الموصول، أي: مغلوبًا عليه في التحدي والمباراة، أي: ليس نبي إلا قد أعطاه الله تعالى من المعجزات الشيء الذي صفته أنه إذا شوهذ اضطر المشاهد إلى الإيمان به.

وتحريره: إن كل نبي اختص بما يثبت دعواه من خوارق العادات بحسب زمانه كقلب العصا ثعبانًا لأن الغلبة في زمن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ للسحرة فأتاهم بما فوق السحر فاضطرهم إلى الإيمان به.

وفي زمن عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ للطب فجاء بما هو أعلى من الطب وهو أحياء الموتى.

وفي زمان رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كانت الغلبة للبلاغة وكان بها فخارهم فيما بينهم حتى علقوا القصائد السبع بباب الكعبة تحديًا بالمعارضة فجاء بِالْقُرْآنِ من جنس ما تناهوا فيه بما عجز عنه البلغاء الكاملون في عصره وسيأتي مزيد التفصيل في ذلك إن شاء الله تعالى قريبًا.

ثم قوله: آمن وقع في رواية حكاها ابن قرقول أو من بضم ثم واو قَالَ أَبُو الْخَطَّاب: كذا قيدناه في رواية الكشميهني والمستملي وقال ابن دحية: وقيد به بعضهم إيمن بكسر الهمزة بعدها ياء وميم مضمومة وفي رواية القاسبي: آمن بغير مد من الأمان والأول هو المعروف.

(وَأِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: أُوتِيَتْهُ (وَخِيًّا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ)، أي: أن معجزتي التي تحدث بها الوحي الذي أنزل علي وهو الْقُرْآنُ لما اشتمل عليه من الإعجاز الواضح وليس المراد معجزاته فيه ولا أنه لم يؤت من المعجزات ما أُوتِي من تقدمه بل المراد: أنه المعجزة العظمى التي أختص بها دون غيرها وأنه أعظم معجزاته وأفيدها فإنه يشتمل على الدعوة والحجة والإخبار بما سيكون والإخبار بما سيكون وينتفع به الحاضر والغائب ومن وجد ومن سيوجد إلى يوم القيامة فلهذا رتب عليه قوله: (فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا)، أي: أمة (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) إِذَا باستمرار المعجزة ودوامها يتجدد الإيمان ويتظاهر البرهان بخلاف معجزات سائر الرسل فإنها انقرضت بانقراضهم وأما

الْقُرْآنَ فَإِنَّهَا مُعْجَزَةٌ لَا تَبِيدُ وَلَا تَنْقَطِعُ وَآيَاتُهُ تَتَجَدَّدُ وَلَا تَضْمَحِلُ وَخَرْقُهُ لِلْعَادَةِ فِي أَسْلُوبِهِ وَبِلَاغَتِهِ وَأَخْبَارِهِ بِالْمَغِيبَاتِ الَّتِي لَا تَنْتَاهِي فَلَا يَمُرُّ عَصْرٌ مِنَ الْأَعْصَارِ إِلَّا وَيُظْهِرُ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ سَيَكُونُ يَدَلٌّ عَلَى صِحَّةِ دَعْوَاهُ وَصَدْقِهِ فَحَسَنَ تَرْتِيبِ الرَّجَاءِ الْمَذْكُورِ عَلَى ذَلِكَ وَقَدْ تَحَقَّقَتْ فَإِنَّهُ أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَبَعًا .

قِيلَ : إِنْ كُلُّ نَبِيٍّ أُعْطِيَ مُعْجَزَةٌ خَاصَةٌ بِهِ لَمْ يُعْطَ بِعَيْنِهَا غَيْرُهُ يَتَحَدَّى بِهَا قَوْمُهُ وَكَانَتْ مُعْجَزَةٌ كُلِّ نَبِيٍّ تَقَعُ مُنَاسِبَةً لِحَالِ قَوْمِهِ كَمَا كَانَ السَّحَرُ فَاشِيًا عِنْدَ فِرْعَوْنَ فَجَاءَهُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْعَصَا عَلَى صُورَةٍ مَا يُصْنَعُ السَّحَرَةُ لَكِنِهَا تَلْقَفَتْ مَا صَنَعُوا وَلَمْ يَقَعْ ذَلِكَ بِعَيْنِهِ لغيره .

وَكَذَلِكَ إِحْيَاءُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَوْتَى وَإِبْرَاءُ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ لِكُونَ الْأَطْبَاءِ وَالْحُكَمَاءِ كَانُوا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ فَآتَاهُمْ مِنْ جَنْسِ عِلْمِهِمْ بِمَا لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ مُقَدَّرَتُهُمْ ، وَلِهَذَا لَمَّا كَانَ الْعَرَبُ الَّذِي بَعَثَ فِيهِمُ النَّبِيَّ ﷺ فِي غَايَةِ مِنَ الْبَلَاغَةِ جَاءَهُمْ بِالْقُرْآنِ الَّذِي تَحْدَاهُمْ أَنْ يَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى ذَلِكَ وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ أَنْفًا .

وَقِيلَ : الْمُرَادُ أَنَّ كُلَّ نَبِيٍّ أُعْطِيَ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ مَا كَانَ مِثْلَهُ لِمَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صُورَةً أَوْ حَقِيقَةً وَأَمَّا مُعْجَزَتِي فَهِيَ : الْقُرْآنُ الَّذِي لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ قَبْلَهُ مِثْلُهُ وَلِهَذَا أَرَدَفَهُ بِقَوْلِهِ : فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَبَعًا .

وَقِيلَ : الْمُرَادُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ لَا صُورَةً وَلَا حَقِيقَةً بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ فَإِنَّهَا لَا تَخْلُو عَنْ مِثْلٍ .

وَقِيلَ : الْمُرَادُ أَنَّ الَّذِي أُوتِيَتْهُ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ يَتَخَيَّلُ بِسِحْرٍ أَوْ تَشْبِيهِ وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ مُعْجَزٌ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا تَخِيلُ مِنْهُ التَّشْبِيهِ بِهِ بِخِلَافِ مُعْجَزَةٍ غَيْرِي فَإِنَّهُ قَدْ يَقَعُ فِيهَا مَا يَقْدِرُ السَّاحِرُ أَنْ يَخِيلَ بِشَيْءٍ مِمَّا يَقَارِبُ صُورَتَهَا كَمَا خِيلَتْ السَّحَرَةُ فِي صُورَةِ عَصَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْخِيَالُ قَدْ يَرُوجُ عَلَى بَعْضِ الْعَوَامِ فَيَحْتَاجُ فِي التَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا إِلَى نَظَرٍ وَفِكْرٍ وَالنَّظَرُ عَرْضَةٌ لِلخَطَأِ فَقَدْ يَخْطِئُ النَّازِرُ فَيُظَنُّهُمَا سَوَاءً .

وَقِيلَ : الْمَعْنَى إِنْ الْمُعْجَزَاتِ الْمَاضِيَةِ كَانَتْ حَسِيَّةً تَشَاهِدُ بِالْأَبْصَارِ كَنَاقَةِ

4982 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَابَعَ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ».....

صَالِحٌ وَعَصَا مُوسَى ومعجزة القرآن تشاهد بالبصيرة فيكون من يتبعه أكثر لأن الذي يشاهد بعين الرأس منقرض بانقراض مشاهدة والذي يشاهد بعين العقل باق يشاهده كل من جاء بعد الأول مستمراً ولا يذهب عليك أنه يمكن نظم هذه الأقوال كلها في كلام واحد فإن محصل بعضها لا ينافي محصل بعضها الآخر.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: أوتيته وحيا أوحاه الله إلي وقد سبق الإشارة إليه وقد أخرجهُ الْبُخَارِيُّ في الاعتصام أيضاً، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في الإيمان، وَالنَّسَائِيُّ في التفسير، وفي فضائل القرآن.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ) بفتح العين البغدادي الملقب بالناقد وبذلك جزم أَبُو نُعَيْمٍ في المستخرج وكذا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عن عمرو بن مُحَمَّدٍ الناقد وغيره عن يعقوب بن إِبْرَاهِيمَ ووقع في الأطراف لخلف ثنا عمرو بن علي الفلاس وفي نسخة معتمدة من رواية النسفي عن الْبُخَارِيِّ: ثنا عمرو بن خالد قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وأظنه تصحيفاً والأول هو المعتمد فإن الثلاثة وإن كانوا معروفين من شيوخ الْبُخَارِيِّ لكن الناقد أخص من غيره بالرواية عن يعقوب بن إِبْرَاهِيمَ بن سعد.

(حَدَّثَنَا) أَي: قَالَ: حَدَّثَنَا (يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) إِبْرَاهِيمَ ابن سعد بن إِبْرَاهِيمَ بن عبد الرحمن بن عوف، (عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ) بفتح الكاف، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ ورواية صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عن ابن شهاب من رواية الأقران ابن صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ أكبر سناً من ابن شهاب وأقدم سماعاً وإِبْرَاهِيمَ بن سعد قد سمع من ابن شهاب كما سيأتي تصريحه بتحديثه له في الحديث الآتي بعد باب.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَابَعَ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ) وقد ثبت التصلية في رواية غير أبي ذر الْوَحْيِيُّ (1) أَي: أنزله

(1) وقد ثبت لفظ: الوحي هنا في رواية الكشميهني وسقط في رواية غيره.

قَبْلَ وَفَاتِهِ، حَتَّى تَوَفَّاهُ أَكْثَرَ مَا كَانَ الْوَحْيُ، ثُمَّ تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدُ».

4983 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدَبًا، يَقُولُ: «اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَةً - أَوْ لَيْلَتَيْنِ - فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: يَا مُحَمَّدُ مَا أَرَى شَيْطَانَكَ إِلَّا قَدْ تَرَكَكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالضُّحَى﴾ ① وَاللَّيْلَ إِذَا سَجَى ②»

متتابعًا متواترًا (قَبْلَ وَفَاتِهِ) أي: قربها (حَتَّى تَوَفَّاهُ أَكْثَرَ مَا كَانَ الْوَحْيُ) (1) والمعنى: أكثر إنزاله قرب وفاته ﷺ حتى توفاه في الزمان الذي كان نزول الوحي فيه أكثر من غيره من الأزمنة والسر في ذلك أن الوفود بعد فتح مكة كثروا وكثر سؤالهم عن الأحكام فأكثر النزول بسبب ذلك.

(ثُمَّ تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدُ) بالضم مبني لقطع الإضافة عنه، أي: بعد ذلك وفيه إظهار ما تضمنه الغاية في قَوْلِهِ: حتى توفاه وهذا الذي وقع آخرًا على خلاف ما وقع أولًا فإن الوحي في أول البعثة فتر فترة ثم كثر وفي أثناء النزول بمكة لم ينزل من السور الطوال إلا القليل ثم بعد الهجرة نزلت السور الطوال المشتملة على غالب الأحكام إلى أن كان الزمن الأخير من الحياة النبوية أكثر الأزمنة نزولًا بالسبب المتقدم وبهذا يظهر مطابقة هذا الحديث للترجمة لتضمنه الإشارة إلى كيفية النزول وقد أخرجَهُ مُسْلِمٌ في آخر الكتاب، وَالتَّسَائِي فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ، (عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ) الْعَبْدِيِّ، أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدَبًا) بضم الجيم والదال بينهما نون ساكنة ويجوز فتح الدال هو ابن عبد الله البجلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يَقُولُ: اشْتَكَى) أي: مرض (النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ يَقُمْ) أي: للتهجد (لَيْلَةً - أَوْ لَيْلَتَيْنِ - فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ) أي: امرأة أبي لهب حمالة الحطب العوراء أخت أبي سُفْيَانَ، (فَقَالَتْ: يَا مُحَمَّدُ مَا أَرَى) بضم الهمزة، أي: ما أظن، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ بفتح الهمزة (شَيْطَانَكَ إِلَّا قَدْ تَرَكَكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالضُّحَى﴾ ①) وهو صدر النهار حتى ترتفع الشمس وخصه بالقسم لأنه الساعة التي كلم الله فيها مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أو المراد النهار كله لمقابلته بالليل، (﴿وَاللَّيْلَ إِذَا سَجَى﴾ ②) أي: سكن والمراد: سكون الناس والأصوات فيه وجواب القسم.

(1) أي: نزولًا عليه من غيره من الأزمنة.

مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴿٣٠﴾ [الضحى : 1 - 3].

﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ (٣٠) أي : ما تركك منذ اختارك وما أبغضك منذ أحبك ، والتوديع : مبالغة في الودع لأن من ودعك مفارقاً فقد بالغ في تركك وقد سقط قوله : ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا سَبَّحْتَ﴾ (٣١) إلخ وفي رواية أَبِي ذَرٍّ : وقال إلی قَوْلِهِ : ﴿وَمَا قَلَى﴾ وقد سبق الحديث في تفسير سُورَةِ الضحى .

ووجه إيراد هذا الحديث هنا الإشارة إلى أن تأخر النزول أحياناً إنما كان يقع لحكمة تقتضي ذلك لا لقصد تركه أصلاً فكان نزوله على أنحاء شتى تارة يتتابع وتارة يتراخى وفي إنزاله مفرقاً وجوه من الحكمة :

منها : تسهيل حفظه لأنه لو نزل جملة واحدة على أمة أمية لا يقرأ غالبهم ولا يكتب لشق عليهم حفظه وأشار سبحانه وتعالى إلى ذلك بقوله رَدًّا على الكفار : ﴿لَوْلَا نَزَّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ﴾ ، أي : أنزلناه مفرقاً ﴿لِنُنْذِرَ بِهِ قَوْمًا﴾ [الفرقان : 32] ويقول تَعَالَى : ﴿وَقَرَأْنَاكَ الْفُرْقَانُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكَّةَ﴾ [الإسراء : 106].

ومنها : ما يستلزمه من الشرف له والعناية به لكثرة تردد رسول ربه إليه يعلمه بأحكام ما وقع له وأجوبة ما سألته عنه من الأحكام والحوادث ولا ينقطع إلى أن يلقي الله تَعَالَى .

ومنها : إنزاله على سبعة أحرف فناسب أن ينزل مفرقاً إذ لو أنزل دفعة واحدة لشق بيانها عادة .

ومنها : أن الله قدر أن ينسخ من أحكامه ما شاء فكان إنزاله مفرقاً لينفصل الناسخ من المنسوخ أولى من إنزالها معاً وقد ضبط النقلة ترتيب نزول الآيات إلا قليلاً وقد تقدم في تفسير : ﴿أَفَرَأَى بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق : 1] أنها أول سُورَةِ أَنْزَلَتْ ومع ذلك فنزل من أولها أولاً خمس آيات ثم نزل باقيها بعد ذلك وكذلك سُورَةُ المدثر نزلت بعدها نزل أولها ثم نزل سائرهما بعد وأوضح من ذلك ما أَخْرَجَهُ أصحاب السنن الثلاثة وصححه الحاكم وغيره من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْآيَاتُ فَيَقُولُ : «ضَعُوهَا فِي السُّورَةِ الَّتِي يَذْكُرُ فِيهَا» كَذَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

2 - باب: نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ وَالْعَرَبِ

﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: 2]،

﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: 195]

2 - باب: نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ وَالْعَرَبِ

﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: 2]،

﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: 195]

(باب: نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ وَالْعَرَبِ) أي: بلغتهم يعني معظمه وأكثره لأن في القرآن همزًا كثيرًا وقريش لا تهمز وفيه كلمات على خلاف لغة قريش وقد قال الله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ ولم يقل قريشيًا ولذا عطف عليه قوله: وَالْعَرَبِ، أي: ولسان العرب وهو من قبيل عطف العام على الخاص لأن قريشًا من العرب وفائدة تخصيص قريش بالذكر لما ذكر من أن معظمه بلغتهم ولزيادة شرف قريش على غيرهم من العرب فأما نزوله بلغة قريش فمذكور في الباب من قول عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما سيأتي.

وقد أخرج أبو داود من طريق كعب الأنصاري أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتب إلى ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن القرآن نزل بلسان قريش فأقرئ الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل، وأما عطف العرب عليه فقد عرفت أنه من عطف العام على الخاص، وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف من طريق أخرى عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ: إذا اختلفتم في اللغة فاكتبوها بلسان مضر انتهى.

ومضر هو ابن نزار بن معد بن عدنان وإليه ينتهي أنساب قريش وقيس وهذيل وغيرهم⁽¹⁾، وقال القاضي أبو بكر الباقلاني معنى قول عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نزل القرآن بلسان قريش ليس فيه دلالة قاطعة على نزول القرآن جميعه بلسان قريش

(1) وقول الله تعالى، وفي نسخة: عز وجل ﴿قُرْءَانًا﴾ وفي رواية غير أبي ذر سقط قوله وقول الله تعالى: ﴿عَرَبِيًّا﴾ أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾، ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ أشار به إلى قوله: ﴿لِتَكُونَ مِنَ الْتَائِيذِينَ﴾ ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ ذكر ذلك في معرض الاستدلال بأن القرآن نزل بلسان العرب، بلسان قريش وغيرهم.

4984 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَأَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ،

فإن ظاهر قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: 3] أنه نزل بجميع ألسنة العرب، لأن اسم العرب يتناول الجميع تناولاً واحداً ومن زعم أنه أراد مضر دون ربيعة أو هما دون اليمن أو قريشاً دون غيرهم فعليه البيان لو ساغت تلك الدعوى لساغ لآخر أن يقول: نزل بلسان بني هاشم مثلاً، لأنهم أقرب نسباً إلى النَّبِيِّ ﷺ من سائر قريش.

وقال أبو أسامة: يحتمل أن يكون قوله: نزل بلسان قريش، أي: ابتداء نزوله بلغة قريش ثم أبيع أن يقرأ: بلغة غيرهم كما سيأتي تقريره في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف انتهى.

وقال الحافظ العسقلاني: وتكملته أن يقال إنه نزل أولاً بلسان قريش أحد الأحرف السبعة المأذون في قراءتها تسهياً وتيسيراً كما سيأتي بيانه فلما جمع عثمان رضي الله عنه الناس على حرف واحد رأى أن الحرف الذي نزل القرآن أولاً بلسانهم أولى الأحرف فحمل الناس عليه لكونه لسان النَّبِيِّ ﷺ لما له من الأولوية المذكورة وعليه يحمل كلام عمر رضي الله عنه لابن مسعود رضي الله عنه أيضاً انتهى والله تعالى أعلم.

تتمة:

قال الحكيم الترمذي في كتابه علم الأولياء: أن سيدنا رسول الله ﷺ قال: «إن الله تعالى لم ينزل وحياً قط إلا بالعربية» وترجم جبريل عليه السلام بلسان قومه والرسول صاحب الوحي يترجم بلسان أولئك فأما الوحي فباللسان العربي انتهى، وفي ثبوته كلام.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: أَخْبَرَنَا وفي رواية غير أبي ذر: (حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (وَأَخْبَرَنِي) ⁽¹⁾ وفي رواية أبي ذر: فَأَخْبَرَنِي بالفاء (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

(1) بالإنفراد والواو للعطف على مقدر ذكره في الباب اللاحق فاقصر البخاري من الحديث على موضوع الحاجة منه وهو قول عثمان رضي الله عنه فاكبتها بلسانهم، أي: قريش.

قَالَ: «فَأَمَرَ عُثْمَانُ، زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَسَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، أَنْ يَنْسَخُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ»، وَقَالَ لَهُمْ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي عَرَبِيَّةٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَارْتَبِعُوا بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ بِلِسَانِهِمْ فَفَعَلُوا».

(قَالَ: فَأَمَرَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ) كَاتِبَ الْوَحْيِ وَقَدْوَةَ الْفُرَاضِيِّينَ، (وَسَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ)، أَي: ابْنِ أَحِيحَةَ الْأُمَوِيِّ، (وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ)، أَي: ابْنِ الْعَوَامِ، (وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، أَنْ يَنْسَخُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ)، أَي: الْآيَاتِ أَوِ السُّورِ أَوِ الصُّحُفِ الَّتِي أَحْضَرَتْ مِنْ بَيْتِ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهِنِيِّ: أَنْ يَنْسَخُوا مَا فِي الْمَصَاحِفِ، أَي: يَنْقُلُوا الَّذِي فِيهَا إِلَى مَصَاحِفٍ أُخْرَى وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَعْتَمَدُ، لِأَنَّهُ كَانَ فِي صُحُفٍ لَا فِي مَصَاحِفٍ وَقَدْ ذَكَرَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: اخْتَلَفُوا يَوْمَئِذٍ فِي التَّابُوتِ فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: إِنَّهُ التَّابُوتُ وَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَمَنْ مَعَهُ: التَّابُوتُ فَتَرَاغَعُوا إِلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: اكْتُبُوهُ التَّابُوتَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ.

(وَقَالَ لَهُمْ) أَي: عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي عَرَبِيَّةٍ) أَي: فِي لُغَةِ عَرَبِيَّةٍ (مِنْ عَرَبِيَّةِ الْقُرْآنِ فَارْتَبِعُوا بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ بِلِسَانِهِمْ)، أَي: مَعْظَمُهُ، (فَفَعَلُوا) أَي: فَعَلَ هَؤُلَاءِ الصُّحَابَةُ مَا أَمَرَ بِهِ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: نزل القرآن بلغة قريش ولسان خزاعة، لأن الدار كانت واحدة، وعنه عليه السلام: «أنا أفصحكم لأنني من قريش ونشأت في بني سعد بن مالك» فلا يحب لذلك أن يقال القرآن منزل بلغة سعد بن بكر بل لا يمنع أن يقال بلغة أفصح العرب ومن دونها في الفصاحة إذا كانت فصاحتهم غير متفاوتة وقد جاءت الروايات: أنه عليه السلام كان يقرأ بلغة قريش وغير لغتها كما أخرجه ابن أبي شيبة عن الفضل ابن أبي خالد قال: سمعت أبا العالية يقول: قرأ القرآن على النبي عليه السلام خمسة رجال فاختلفوا في اللغة فرضي قراءتهم كلها وكان بنو تميم أعرب القوم فهذا يدل على أنه كان يقرأ بلغة بني تميم وخزاعة وأهل لغات مختلفة قد أقر جميعها ورضيها.

4985 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، وَقَالَ: مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، أَنَّ يَعْلَى، كَانَ يَقُولُ: لَيْتَنِي أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يُنْزَلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، فَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ قَدْ أَظْلَّ عَلَيْهِ، وَمَعَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ مُتَضَمِّنٌ بِطَيْبٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

وقد مضى هذا الحديث في باب نزل القرآن بلسان قريش في باب المناقب . ومطابقته للترجمة في قَوْلِهِ : فاكتبوها بلسان قريش كما مر .
(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ : (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هو ابن دينار العوزي بفتح العين المهملة وسكون الواو وكسر الذال المعجمة قَالَ : (حَدَّثَنَا عَطَاءٌ) أَي : ابن رباح .

ح تحويل من سند إلى آخر وفي نسخة سقط ح .
(وَقَالَ : مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد ، (حَدَّثَنَا يَحْيَى) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ : يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ وهو القطان ، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز ، أَنَّهُ (قَالَ : أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (عَطَاءٌ) هو المذكور آنفاً ، (قَالَ : أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ أَيْضًا ، (صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ ، أَنَّ) أَبَاهُ (يَعْلَى ، كَانَ يَقُولُ : لَيْتَنِي أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يُنْزَلُ) بضم أوله وفتح ثالته وفي رواية أَبِي ذَرٍّ : بفتح أوله وكسر ثالته (عَلَيْهِ الْوَحْيُ ، فَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ) بكسر الجيم والعين وتشديد الراء وقد يسكن العين موضع قريب من مكة أحد مواقيت الأحرار ، (وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ قَدْ أَظْلَّ عَلَيْهِ) بفتح الهمزة والطاء المعجمة وضبط في نسخة بضم الهمزة وكسر الطاء .

(وَمَعَهُ نَاسٌ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الحموي : الناس معرفا باللام (مِنْ أَصْحَابِهِ ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ) قَالَ فِي الْمَقْدَمَةِ : حكى ابن فتحون في الذيل أن اسمه عطاء ابن أمية وعزاه لتفسير الطرسوسي وفيه نظر وقال : إن صح فهو أخو يعلى ابن أمية ، وفي الشفاء للقاضي عياض : أن اسمه عمرو بن سواد .

والصواب : أنه يعلى بن أمية راوي الحديث كما أخرجهُ الطَّحَاوِيُّ من حديث شعبة عن قَتَادَةَ عن عطاء : أن رجلاً يقال له : يعلى ابن أمية أحرَمَ وعليه جبة ، (مُتَضَمِّنٌ بِطَيْبٍ) بالضاد والخاء المعجمتين أي : متلطف ، (فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ

كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ فِي جُبَّةٍ، بَعْدَ مَا تَضَمَّحَ بِطَيْبٍ؟ فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً فَجَاءَهُ الْوَحْيُ، فَأَشَارَ عُمَرُ إِلَى يَعْلَى: أَنْ تَعَالَ، فَجَاءَ يَعْلَى فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ، فَإِذَا هُوَ مُحْمَرُّ الْوَجْهِ، يَغِطُّ كَذَلِكَ سَاعَةً، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَقَالَ: «أَيْنَ الَّذِي يَسْأَلُنِي عَنِ الْعُمْرَةِ أَنْفًا؟» فَالْتُمَسَ الرَّجُلُ فَجِيءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «أَمَّا الطَّيْبُ الَّذِي بِكَ فَاعْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَأَمَّا الْجُبَّةُ فَانْزِعْهَا، ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَبْكَ».

كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ⁽¹⁾ فِي جُبَّةٍ، بَعْدَ مَا تَضَمَّحَ بِطَيْبٍ؟ فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً فَجَاءَهُ الْوَحْيُ، فَأَشَارَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِلَى يَعْلَى: أَنْ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمَوِيِّ: أَيِ (تَعَالَ، فَجَاءَ يَعْلَى فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ) ليرى النَّبِيُّ ﷺ حين نزول الوحي، (فَإِذَا هُوَ) ﷺ (مُحْمَرُّ الْوَجْهِ، يَغِطُّ) بكسر الغين المعجمة وتشديد الطاء المهملة يتردد صوت نفسه من شدة ثقل الوحي (كَذَلِكَ سَاعَةً، ثُمَّ سُرِّيَ) بضم السين المهملة وتشديد الراء المكسورة أي: كشف وأزيل (عَنْهُ) ما كان يجده من شدة ثقل الوحي، (فَقَالَ: «أَيْنَ الَّذِي يَسْأَلُنِي عَنِ الْعُمْرَةِ أَنْفًا؟» فَالْتُمَسَ الرَّجُلُ) بضم التاء على البناء للمفعول (فَجِيءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ) له: (أَمَّا الطَّيْبُ الَّذِي بِكَ فَاعْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) قوله: ثلاث مرات يحتمل أن يكون من جملة قوله ﷺ فيكون نصًّا في تكرار الغسل ثلاثًا ويحتمل أن يكون تقييدًا لقوله: أي: قَالَ له ﷺ ثلاث مرات اغسل فلا يكون نصًّا في التثليث.

(وَأَمَّا الْجُبَّةُ فَانْزِعْهَا) عنك، (ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَبْكَ) من الطواف والسعي والحلق والاحتراز عن محظورات الإحرام وهذا الحديث صورته مرسل، لأن صفوان بن يعلى ما حضر القصة وقد أورده في كتاب العمرة من كتاب الحج بالإسناد المذكور هنا عن أبي نعيم عن همام فَقَالَ فيه عن صفوان بن يعلى، عَنْ أَبِيهِ فوضح أنه ساق هنا على لفظ رواية ابن جريج وقد أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ من طريق مُحَمَّد بن خلاد عن يَحْيَى بن سعيد بنحو اللفظ الذي ساقه المصنف هنا وقد خفي وجه دخوله في هذا الباب على كثير من الأئمة حتى قَالَ ابن كثير في تفسيره: ذكر هذا الحديث في الترجمة التي قبل هذه أظهر وأبين فلعل ذلك وقع من بعض النساخ فقليل: بل أشار المصنف بذلك إلى أن قوله تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ﴾

(1) أي: بعمرة كما في الحج.

3 - باب جَمْعُ الْقُرْآنِ

4986 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ،

إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴿[إِبْرَاهِيمَ : 4] لا يستلزم أن يكون النَّبِيُّ ﷺ أرسل بلسان قریش فقط لكونهم قومه بل أرسل بلسان جميع العرب لأنه أرسل إليهم كلهم بدليل أنه خاطب الإعرابي الذي سأله بما يفهمه بعد أن نزل الوحي عليه بجواب مسألته فدل على أن الوحي كان ينزل عليه بما يفهمه السائل من العرب قرشيًا كان أو غير قرشي، والوحي أعم من أن يكون قرآنا يتلى أو لا يتلى .

وقال ابن بطال مناسبة الحديث للترجمة : أن الوحي كله متلوًا كان أو غير متلو إنما بلسان العرب ولا يرد على هذا كونه ﷺ بعث إلى الناس كافة عربًا وعجمًا وغيرهم ، لأن اللسان الذي نزل عليه به الوحي عربي وهو بلغه إلى طوائف العرب وهم يترجمون لغير العرب بألسنتهم .

وقال ابن المنير : كان إدخال هذا الحديث في الباب الذي قبله أليق لكن لعله قصد التنبيه على أن الوحي بِالْقُرْآنِ والسنة كان على صفة واحدة ولسان واحد ولعل هذا القول أوفق والله تَعَالَى أعلم .

3 - باب جَمْعُ الْقُرْآنِ

(باب جَمْعُ الْقُرْآنِ) المراد بالجمع هنا جمع مخصوص وهو جمع المتفرق منه في صحف ثم جمع تلك الصحف في مصحف واحد مرتب السور والآيات وإنما ترك ﷺ جمعه في مصحف واحد ، لأن النسخ كان يرد على بعضه فلو جمعه ثم رفعت تلاوة بعضه لأدى إلى الاختلاف والاختلاط فحفظه الله تَعَالَى في القلوب إلى انقضاء زمن النسخ فكان التأليف في زمن النَّبِيِّ ﷺ ، والجمع في الصحف في زمن الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، والنسخ في المصاحف في زمن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد كان الْقُرْآنُ كله مكتوبًا في عهده ﷺ لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور وسيجيء لهذا مزيد بيان إن شاء الله تعالى وسيأتي بعد ثلاثة أبواب باب تأليف الْقُرْآنِ والمراد به هناك تأليف الآيات في السورة الواحدة أو ترتيب السور في المصحف .

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي ، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ) بسكون العين

حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «أُرْسِلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ مَقْتُلَ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عِنْدَهُ»، قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي فَقَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحَرَّ يَوْمَ الْيَمَامَةِ بِقُرْءِ الْقُرْآنِ،

الزُّهْرِيُّ الْعَوْفِيُّ أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ، (عَنْ عُبَيْدِ ابْنِ السَّبَّاقِ) بضم العين من غير إضافة لشيء والسباق بفتح السين المهملة وتشديد الموحدة مدني مكبي تابعي يكنى أبا سعيد ذكره مسلم في الطبقة الأولى من التابعين وليس له في البُخَارِيِّ سوى هذا الحديث لكن كرره في التفسير والأحكام والتوحيد وغيرها مطولاً ومختصراً.

(أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أُرْسِلَ إِلَيَّ) بتشديد الياء (أَبُو بَكْرٍ) الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ الرَّسُولِ إِلَيْهِ بِذَلِكَ (مَقْتُلَ أَهْلِ الْيَمَامَةِ) أي: عقب قتل أهل اليمامة، والمراد: بأهل اليمامة هنا من قتل بها من الصحابة رضي الله عنهم في الواقعة مع مسيلمة الكذاب وكان من شأنها أن مسيلمة ادعى النبوة وقوي أمره بعد النَّبِيِّ ﷺ بارتداد كثير من العرب، فجهز إليه أَبُو بَكْرٍ الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فِي جَمْعٍ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ فَحَارَبُوهُ إِلَى أَنْ خَذَلَهُ اللَّهُ وَقَتْلَهُ وَقَتْلَ فِي غَضُونِ ذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ قِيلَ: سَبْعُمِائَةٍ مِنَ الْقُرَاءِ وَقِيلَ: أَكْثَرُ.

(فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عِنْدَهُ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي فَقَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحَرَّ) بسين مهملة ساكنة ومثناة فوقية مفتوحة بعدها ثم حاء مهملة مفتوحة ثم راء ثقيلة، أي: اشتد وكثر وهو استفعل من الحر خلاف البرد، لأن المكروه غالباً يضاف إلى الحر كما أن المحبوب يضاف إلى البرد يقولون: أسخن الله عينه وأقر عينه وقد وقع من تسمية القراء الذين أراد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةِ سُفْيَانَ بْنِ عِيْنَةَ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ وَلَفْظُهُ: فَلَمَّا قَتَلَ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ خَشِيَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَذْهَبَ الْقُرْآنُ فَجَاءَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسِيَّاتِي أَنْ سَالِمًا أَحَدُ أَمْرَاءِ النَّبِيِّ ﷺ يَأْخُذُ الْقُرْآنَ عَنْهُ (يَوْمَ⁽¹⁾ الْيَمَامَةِ بِقُرْءِ الْقُرْآنِ) إِلَى هُنَا.

وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحِرَّ الْقَتْلُ بِالْقُرْأَةِ بِالْمَوَاطِنِ، فَيَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْقُرْآنِ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ، قُلْتُ لِعُمَرَ: «كَيْفَ تَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟».....

(وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحِرَّ) بلفظ المضارع وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: إن استحَرَّ (الْقَتْلُ بِالْقُرْأَةِ بِالْمَوَاطِنِ) أي: في الأماكن التي يقع فيها القتال مع الكفار ووقع في رواية شعيب عن الزُّهْرِيِّ: في المواطن وفي رواية سُفْيَانَ: وأنا أخشى أن يلقي المسلمون زحفاً آخر استحَرَّ القتل بأهل الْقُرْآنِ، (فَيَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْقُرْآنِ) بقتل حفظته والفاء في فيذهب للتعقيب وفي رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عَنْ أَبِيهِ من الزيادة: إِلَّا أَنْ يَجْمَعُوهُ.

وفي رواية شعيب: قبل أن يقتل الباقيون وهذا يدل على أن كثيراً ممن قتل في وقعة اليمامة كان قد حفظ الْقُرْآنَ لكن يمكن أن يكون المراد أن مجموعهم جمعه لا أن كل فرد فرد جمعه وسيأتي مزيد بيان لذلك في باب من جمع الْقُرْآنَ إن شاء الله تَعَالَى.

(وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ، قُلْتُ) أي: قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لزيد قلت: (لِعُمَرَ: كَيْفَ تَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ، عن الحموي والمستملي: لم يفعل (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وهو كلام من يؤثر-الأتباع وينفر من الابتداع وهو خطاب أبي بكر لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حكاية ثانياً لزيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما أرسل إليه.

وفي رواية عمارة ابن غزية: فنفر منها أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقال: أفعل ما لم يفعله رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وقال الخطابي وغيره: يحتمل أن يكون ﷺ إنما لم يجمع الْقُرْآنَ في الصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكام أو تلاوته فلما انقضى نزوله بوفاة ﷺ ألهم الله الخلفاء الراشدين بذلك وفاء لوعده الصادق بضمان حفظه على هذه الأمة المحمدية زادها الله شرفاً فكان ابتداء ذلك على يد أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمشورة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويؤيده ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بإسناد حسن عن عبد خير قَالَ: سمعت علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: أعظم الناس أجراً في المصاحف أَبُو بَكْرٍ

قَالَ عُمَرُ: هَذَا وَاللَّهِ خَيْرٌ، «فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يُرَاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِذَلِكَ، وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَى عُمَرُ»، قَالَ زَيْدٌ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ لَا

رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ هُوَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ كِتَابَ اللَّهِ .

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَكْتُبُوا عَنِي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ» الحديث، فلا ينافي ذلك لأن الكلام في كتابة مخصوصة على صفة مخصوصة وقد كان القرآن كله كتب في عهد النبي ﷺ لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور كما مر .

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي الْمَصَاحِفِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَيْتُ أَنْ لَا أَخْذَ عَلَى رِدَائِي إِلَّا لَصَلَاةٍ جُمُعَةٍ حَتَّى أَجْمَعَ الْقُرْآنَ فَجُمِعَهُ، فإسناده ضعيف لانقطاعه وعلى تقدير أن يكون محفوظًا فمراده بجمعه حفظه في صدره قَالَ: وَالَّذِي وَقَعَ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ حَتَّى جُمِعَتْهُ بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ وَهَمَّ مِنْ رَوَايَةٍ .

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَصَحُّ فَهُوَ الْمَعْتَمَدُ وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا بَيَانُ السَّبَبِ فِي إِشَارَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِذَلِكَ فَأَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَقِيلَ: كَانَتْ مَعَ فُلَانٍ فُقِتِلَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ فَقَالَ: إِنَّا لِلَّهِ وَأَمْرٌ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ وَكَانَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَهُ فِي الْمَصْحَفِ وَهَذَا مَنْقُطٌ فَإِنْ كَانَ مُحْفُوظًا حَمَلَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: وَكَانَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَهُ، أَي: أَشَارَ بِجَمْعِهِ فَنَسَبَ الْجَمْعَ إِلَيْهِ لِذَلِكَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(قَالَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (هَذَا وَاللَّهِ خَيْرٌ) رد لقول أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كيف نفعل شيئًا لم يفعله رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وإشعار بأن من البدع ما هو خير وحسن .
(«فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يُرَاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِذَلِكَ، وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَى عُمَرُ») وقد سقط في نسخة لفظ: الذي وحينئذ يكون رأى مصدرًا منصوبًا .

(قَالَ زَيْدٌ) أَي: ابْنُ ثَابِتٍ: (قَالَ أَبُو بَكْرٍ) أَي: قَالَ لِي: يَا زَيْدُ (إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ) أَشَارَ بِهِ إِلَى حِدَّةِ نَظَرِهِ وَبَعْدِهِ عَنِ النِّسَاءِ وَضَبْطِهِ وَإِتْقَانِهِ (عَاقِلٌ لَا

نَتَّهِمُكَ، وَقَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَتَّبِعِ الْقُرْآنَ فَاجْمَعُهُ،

نَتَّهِمُكَ) أشار به إلى عدم كذبه وأنه صدوق وفيه تمام معرفته وغزارة علومه وشدة تحقيقه وتمكنه من هذا الشأن.

(وَقَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَتَّبِعِ) على صيغة الأمر (الْقُرْآنَ فَاجْمَعُهُ) على صيغة الأمر أيضًا ذكر له أربع صفات مقتضية لخصوصيته بذلك :

كونه شابًا فيكون أنشط لما يطلب منه .

وكونه عاقلًا فيكون أوعى له .

وكونه لا يتهم فتركز النفس إليه .

وكونه كان كاتب الوحي فيكون أكثر ممارسة له، وهذه الصفات التي اجتمعت له قد توجد في غيره لكن مفرقة .

وقال ابن بطال عن المهلب: هذا يدل على أن العقل أصل الخصال المحمودة لأنه لم يصف زيدًا بأكثر من العقل وجعله سببًا لا ثمنانه ورفع التهمة عنه كذا قَالَ وفيه نظر .

ووقع في رواية سُفْيَانَ بن عيينة فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أما إذ عزمت على هذا فأرسل إلى زيد ابن ثابت فادعه فإنه كان شابًا تقيًا يكتب الوحي لرسول الله ﷺ فأرسل إليه فادعه حتى يجمعه معنا قَالَ زيد بن ثابت: فأرسلنا إلي فأتيتهما فقالا لي: إنا نريد أن نجمع الْقُرْآنَ في شيء فاجمعه معنا .

وفي رواية عمارة ابن غزية فَقَالَ لي أَبُو بَكْرٍ: أن هذا قد دعاني إلى أمر وأنت كاتب الوحي فإن تك معه اتبعتكما وإن توافقني لا أفعل فاقتص قول عمر فنفرت من ذلك فَقَالَ عمر كلمة: وما عليكما لو فعلتما قَالَ: فنظرنا فقلنا: لا شيء والله علينا قَالَ ابن بطال: إنما نفر أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أولاً ثم زيد بن ثابت ثانيًا لأنهما لا يجدا رسوله الله ﷺ فعله فكرها أن يحلا أنفسهما محل من يزيد احتياطه للدين على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فلما نبههما عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على فائدة ذلك وأنها خشية أن يتغير الحال في المستقبل إذا لم يجمع الْقُرْآنَ فيصير إلى حالة الخفاء بعد الشهرة رجعا إليه. ودل ذلك على أن فعل الرسول ﷺ إذا تجرد عن القرائن وكذا تركه لا يدل على وجوب ولا تحريم انتهى.

«فَوَاللَّهِ لَوْ كَلَّفُونِي نَقْلَ جَبَلٍ مِّنَ الْجِبَالِ مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا أَمَرَنِي مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ»،
 قُلْتُ: «كَيْفَ تَفْعَلُونَ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟»، قَالَ: هُوَ وَاللَّهُ خَيْرٌ، «فَلَمْ يَزَلْ
 أَبُو بَكْرٍ يُرَاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا، فَتَبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعَهُ مِنَ الْعُسْبِ.....»

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى احْتِيَاطِ الرَّسُولِ ﷺ بَلْ
 هُوَ مُسْتَمَدٌّ مِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي مَهَّدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ ابْنُ الْبَاقِلَانِيِّ: كَانَ الَّذِي فَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرْضَ كِفَايَةٍ
 بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَكْتُبُوا عَنِي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ» مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ
 وَقُرْآنَهُ﴾ [٧] [القيامة: 17] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا لَنَافِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ [١٨] [الأعلى: 18]
 وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ [٢] [البينة: 2]
 قَالَ: فَكُلُّ أَمْرٍ يَرْجِعُ إِلَى إِحْصَائِهِ وَحِفْظِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ وَكَانَ ذَلِكَ مِنَ
 النَّصِيحَةِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَأُتَمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَتِهِمْ.

(فَوَاللَّهِ لَوْ كَلَّفُونِي نَقْلَ جَبَلٍ مِّنَ الْجِبَالِ مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا
 أَمَرَنِي بِهِ (مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ) فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ عَبَّرَ أَوَّلًا بِقَوْلِهِ: لَوْ كَلَّفُونِي بِصِيغَةِ
 الْجَمْعِ وَأَفْرَدَ فِي قَوْلِهِ: مِمَّا أَمَرَنِي بِهِ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ جَمَعَ بِاعْتِبَارِ أَبِي بَكْرٍ وَمِنْ وَافَقِهِ فِي ذَلِكَ وَأَفْرَدَ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ هُوَ
 الْأَمْرُ بِذَلِكَ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: لَوْ كَلَّفَنِي بِالْإِفْرَادِ أَيْضًا
 وَإِنَّمَا قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ خَشْيَةً مِنَ التَّقْصِيرِ فِي إِحْصَاءِ مَا أَمَرَ
 بِجَمْعِهِ لَكِنِ اللَّهُ تَعَالَى يَسِّرْ لَهُ ذَلِكَ تَصَدِيقًا لِّقَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾
 [القمر: 17].

(قُلْتُ) أَي: لَهُمَا: («كَيْفَ تَفْعَلُونَ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟»، قَالَ)
 أَي: أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (هُوَ) أَي: جَمَعَهُ (وَاللَّهُ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزَلْ أَبُو بَكْرٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُرَاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ
 وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَتَبَعْتُ الْقُرْآنَ) حَالُ كَوْنِهِ (أَجْمَعَهُ) وَقْتُ التَّبَعِ، أَي:
 مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي عِنْدِي وَعِنْدَ غَيْرِي (مِنَ الْعُسْبِ) بِضَمِّ الْمَهْمَلَتَيْنِ ثُمَّ مَوْحِدَةً
 جَمَعَ: عَسِيبٌ، وَهُوَ جَرِيدُ النَّخْلِ الْعَرِيزِ الْعَارِي عَنِ الْخَوْصِ، كَانُوا يَكْشُطُونَ

وَاللَّخَافِ،

الخصوص ويكتبون في الطرف العريض .

وقيل : العسيب طرف الجريدة العريض الذي لم ينبت عليه الخوص والذي ينبت عليه الخوص هو السعف ، ووقع في رواية ابن عيينة عن ابن شهاب : القصب والعسب والكرانيف وجرائد النخل .

وفي رواية شعيب : من الرقاع والأكتاف والعسب وصدور الرجال والرقاع جمع : رقعة وقد تكون من جلد أو رق أو كاغد والأكتاف جمع : كتف وهو العظم الذي للبعير أو الشاة كانوا إذا جفت كتبوا فيه ويروى : وكسر الأكتاف .

وفي رواية عمارة ابن غزية : وقطع الأديم .

وفي رواية ابن أبي داود من طريق أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد : والصحف ، وفي رواية أبي داود أيضًا : والأضلاع وعنده أيضًا : الأقتاب جمع : قتب البعير بخشب وهو الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه .

(وَاللَّخَافِ) بكسر اللام وبالحاء المعجمة وبعد الألف فاء جمع : لخفة بفتح اللام وسكون المعجمة ، وهي الحجر الأبيض الرقيق ، ووقع في رواية أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد : واللخف بضمين وقال في آخره : هي الحجارة الرقاق ، وقال الخطابي : صفائح الحجارة الرقاق ، وقال الأصمعي : فيها عرض ودقة .

وسياتي للمصنف في الأحكام عن أبي ثابت أحد شيوخه : أنه فسرهُ بالخزف بفتح المعجمة والزاي ثم فاء ، وهي الأنبة التي تصنع من الطين المشوي وعند ابن أبي داود من طريق يَحْيَى بن عبد الرحمن بن حاطب قَالَ : قام عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : مَنْ كَانَ يَلْقَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ فليأت به وكانوا كتبوا ذلك في الصحف والألواح والعسب وكان لا يقبل من أحد شَيْئًا حتى يشهد شهيدان وهذا يدل على أن زيدًا كان لا يكتفي بمجرد وجد أنه مكتوبًا حتى يشهد من تلقاه سماعًا مع كون زيد كان يحفظه فكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط ، وعند ابن أبي داود أيضًا من طريق هشام بن عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِعُمَرَ وَلَزِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : اقعدا على باب

وَصُدُورِ الرَّجَالِ، حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ

المسجد فمن جاء كما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه ورجاله ثقات مع انقطاعه، وكان المراد بالشاهدين: الحفظ والكتاب أو المراد: أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها الْقُرْآنُ وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لا من مجرد الحفظ.

(وَصُدُورِ الرَّجَالِ) أي: الذين جمعوا الْقُرْآنَ وحفظوه في صدورهم كاملاً في حياته ﷺ كأبي بن كعب ومعاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والمعنى: حيث لا أجد ذلك مكتوباً أو الواو بمعنى: أي أكتبه من المكتوب الموافق للمحفوظ في الصدور.

(حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ) ووقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد مع خزيمة بن ثابت أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، ووقع في رواية شعيب عن الزُّهْرِيِّ كما تقدم في سُورَةِ التَّوْبَةِ مع خزيمة الْأَنْصَارِيِّ، وقد أَخْرَجَهُ الطبراني في مسند الشاميين من طريق أبي اليمان عن شعيب فَقَالَ فيه خزيمة بن ثابت الْأَنْصَارِيِّ وكذا أَخْرَجَهُ ابن داود من طريق يُونُسَ بن يزيد عن ابن شهاب وقول من قَالَ عن إبراهيم بن سعد مع أبي خزيمة أصح وقد تقدم ذلك في تفسير سُورَةِ التَّوْبَةِ وأن الذي وجد معه آخر سُورَةِ التَّوْبَةِ غير الذي وجدته معه الآية التي في الأحزاب فالأول اختلف الرواة فيه على الزُّهْرِيِّ فمن قائل مع خزيمة ومن قائل مع أبي خزيمة ومن شاك فيه يقول: خزيمة أو أبي خزيمة هذا.

وأبو خزيمة لا يعرف اسمه وهو مشهور بكنيته هو ابن أوس بن يزيد بن أصرم وقيل: هو الحارث بن خزيمة وأما خزيمة: فهو ابن ثابت ذو الشهادتين كما تقدم صريحاً في سُورَةِ الْأَحْزَابِ، وأخرج ابن أبي داود ومن طريق مُحَمَّدَ بن إِسْحَاقَ عن يَحْيَى بن عباد بن عَبْدِ اللَّهِ بن الزبير عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سُورَةِ بَرَاءَةِ فَقَالَ: أشهد أنني سمعتهما من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ووعيتهما فَقَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وأنا أشهد لقد سمعتهما ثم قَالَ: لو كانت

لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ،

ثلاث آيات لجعلتها سُورَة على حدة فانظروا سُورَة من الْقُرْآن فَالْحَقْوَهُمَا فِي آخِرَهَا فَهَذَا إِنْ كَانَ مُحْفُوظًا احْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَدْتَهَا مَعَ أَبِي خَزِيمَةَ لَمْ أَجِدْهَا مَعَ غَيْرِهِ، أَي: أَوَّلُ مَا كَتَبْتُ ثُمَّ جَاءَ الْحَارِثُ ابْنُ خَزِيمَةَ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ أَنَّ أَبَا خَزِيمَةَ هُوَ الْحَارِثُ بْنُ خَزِيمَةَ لَا ابْنَ أَوْسٍ.

وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَوْ كَانَتْ ثَلَاثُ آيَاتٍ... إلخ، فظَاهِرُهُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَرْتَبُونَ آيَاتِ السُّورِ بِاجْتِهَادِهِمْ وَسَائِرُ الْأَخْبَارِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِتَوْكِيفٍ نَعَمُ تَرْتِيبُ السُّورِ بَعْضُهَا أَثَرُ بَعْضٍ كَانَ يَقَعُ بَعْضُهُ مِنْهُمْ بِالْاجْتِهَادِ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ تَأْلِيفِ الْقُرْآنِ.

(لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ) أَي: مَكْتُوبَةٌ لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ كَانَ لَا يَكْتَفِي بِالْحِفْظِ دُونَ الْكِتَابَةِ⁽¹⁾ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ وَجْدَانِهِ إِيَّاهَا حِينَئِذٍ أَنْ لَا تَكُونَ تَوَاتَرَتْ عِنْدَ مَنْ يَتَلَقَّاهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنَّمَا كَانَ زَيْدٌ يَطْلُبُ التَّثْبِيتَ عَمَنْ تَلَقَّاهَا بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ وَلَعَلَّهُ لَمَّا وَجَدَهَا زَيْدٌ عِنْدَ أَبِي خَزِيمَةَ تَذَكَّرَهَا، وَفَائِدَةُ التَّتَبُّعِ الْمُبَالِغَةِ فِي الْاسْتِظْهَارِ وَالْوَقْفِ عِنْدَ مَا كَتَبَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ الْخَطَّابِيُّ هَذَا مِمَّا يَخْفَى مَعْنَاهُ وَتَوْهَمُ أَنَّهُ كَانَ يَكْتَفِي فِي إِثْبَاتِ الْآيَةِ بِخَبَرِ الشَّخْصِ الْوَاحِدِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَقَدْ اجْتَمَعَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبُو خَزِيمَةَ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَحَكَى ابْنُ التِّينِ عَنِ الدَّأُودِيِّ قَالَ: لَمْ يَنْفَرِدْ بِهَا أَبُو خَزِيمَةَ بَلْ شَارَكَهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فَعَلَى هَذَا ثَبَتَتْ بِرَجُلَيْنِ انْتَهَى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَكَأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ قَوْلَهُمْ لَا يَثْبِتُ الْقُرْآنَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، أَي: الشَّخْصِ الْوَاحِدِ وَلَيْسَ كَمَا ظَنَّ بَلْ الْمُرَادُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ خِلَافُ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ فَلَوْ بَلَغَتْ رَوَاةُ الْخَبَرِ عَدَدًا كَثِيرًا وَفَقْدَ شَيْءٍ مِنْ شُرُوطِ التَّوَاتُرِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهِ خَبَرُ الْوَاحِدِ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْمُرَادَ: بِالنَّفْيِ نَفْيِ وَجُودِهَا مَكْتُوبَةً لَا نَفْيِ كَوْنِهَا مُحْفُوظَةً.

وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ رَوَايَةِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ: فَجَاءَ

(1) وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وَلَا يَلْزَمُ أَنْ لَا يَجِدَ مَعَ غَيْرِهِ أَوْ الْحِفَاطُ نَسْوَهَا ثُمَّ تَذَكَّرَهَا فَلَا يَرْدُ أَنَّ شَرْطَ الْقُرْآنِ كَوْنَهُ مُتَوَاتِرًا فَكَيْفَ أَثْبَتَ فِيهِ مَا لَمْ يَجِدْهُ مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ.

﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: 128] حَتَّى خَاتِمَةِ بَرَاءَةٍ، فَكَانَتِ الصُّحُفُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَيَاتُهُ،

خزيمة بن ثابت فَقَالَ: إني رأيتكم تركتم لايتين لم تكتبوهما قال: وما هما؟ قَالَ: تلقيت من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى آخر السورة فَقَالَ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وأنا أشهد فأين ترى أن تجعلهما؟ قَالَ: اختتم بها آخر ما نزل من الْقُرْآن.

ومن طريق أبي العالية: أنهم لما جمعوا الْقُرْآن في خلافة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان الذي يملئ عليهم أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فلما انتهوا من براءة إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [التوبة: 127] ظنوا أن هذا آخر ما نزل منها فَقَالَ أبي بن كعب أقراني رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آيتين بعدهن: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى آخر السورة.

(﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ حَتَّى خَاتِمَةِ بَرَاءَةٍ) ولم يثبت قوله تَعَالَى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ في رواية أَبِي ذَرٍّ. (فَكَانَتِ الصُّحُفُ) أي: التي جمعها زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حَيَاتُهُ) حتى توفاه الله تَعَالَى.

وفي موطأ ابن وهب عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قال: جمع أَبُو بكر الْقُرْآن في قراطيس وكان سأل زيد بن ثابت في ذلك فأبى حتى استعان عليه بعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ففعل.

وعند مُوسَى بن عقبة في المغازي عن ابن شهاب قَالَ: لما أصيب المسلمون باليمامة فرع أَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وخاف أن يهلك من الْقُرْآن طائفة فأقبل الناس بما كان معهم وعندهم حتى جمع على عهد أبي بكر في الورق فكان أَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أول من جمع الْقُرْآن في الصحف وهذا كله أصح مما وقع في رواية عمارة ابن غزيرة أن زيد بن ثابت قَالَ: فأمرني أَبُو بكر فكتبت في قطع الأديم والعسف فلما هلك أَبُو بكر وكان عمر كتب ذلك في صحيفة واحدة فكانت عنده وإنما كان في الأديم والعسف أولاً قبل ذلك، أي: قبل أن يجمع في عهد

ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

4987 - حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، حَدَّثَهُ: أَنَّ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ، قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ وَكَانَ يُعَازِي أَهْلَ الشَّامِ فِي فَتْحِ إِرْمِينِيَّةَ،

أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ جَمَعَ فِي الصَّحْفِ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
كما دلت عليه الأخبار الصحيحة المترادفة.

(ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَي: بعد عمر في خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إلى أن شرع عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتابة المصحف وإنما كانت عند حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أوصى بذلك فكانت وصية عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فاستمر ما كان عنده عندها حتى طلبه منها من له طلب ذلك وقد مضى الحديث في التفسير في آخر سورة براءة.
ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا مُوسَى) هو ابن إسماعيل المنقري التبوذكي قَالَ: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) هو ابن سعد قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ) أَي: الزُّهْرِيُّ وهذا الإسناد إلى ابن شهاب هو الذي قبله بعينه أعاده إشارة إلى أنهما حديثان لابن شهاب في قصتين مختلفتين وإن اتفقنا في كتابة الْقُرْآن وجمعه ولابن شهاب قصة أخرى عن خارجة ابن زيد في آخر هذا الحديث على ما يأتي إن شاء الله تَعَالَى.

(أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، حَدَّثَهُ: أَنَّ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ) واسم اليمان: حسيل بمهملتين مصغراً وقيل: حسل بكسر ثم سكون العبسي بالموحدة حليف الأنصار، (قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المدينة في خلافته (وَكَانَ) عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُعَازِي أَهْلَ الشَّامِ)، أَي: يغزي: يجهز أهل الشام (فِي فَتْحِ إِرْمِينِيَّةَ) بكسر الهمزة⁽¹⁾ وسكون الراء وكسر الميم والنون بينهما تحتيه ساكنة وبعد النون تحتيه أخرى مخففة وقد تثقل قاله ياقوت، وقال ابن قرقول: بالتخفيف لا غير وقال ابن السمعاني: بفتح الهمزة وحكى ضم الهمزة وغلط وإنما المضموم همزتها أرمية والنسبة إليها أرموي وهي بلدة أخرى من بلاد أذربيجان وأما إرمينية فهي مدينة عظيمة تشتمل على بلاد كثيرة وهي من ناحية الشمال.

(1) عند الأكثر وبه جزم الجواليقي.

وَأَذْرَبِجَانَ

قَالَ ابن السمعاني : هي من جهة بلاد الروم يضرب بحسناها وطيب هوائها وكثرة مائها وشجرها المثل سميت بكون الأرمن فيها وهي أمة كالروم ، وقيل : سميت بأرمون ابن ليطي بن يومن بن يافث بن نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وقال الرشاطي : افتتحت سنة أربع وعشرين في خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على يد سلمان بن ربيعة الباهلي قَالَ : وأهلها بنو أرمي بن أرم بن سام بن نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ .

(وَأَذْرَبِجَانَ) بفتح الهمزة ، وسكون الذال المعجمة ، وفتح الراء ، وكسر الموحدة ، وسكون التحتية ، وفتح الجيم ، وبعد الألف نون وفي معجم ياقوت : وفتح قوم الذال وأسكنوا الراء ، ومد آخرون الهمزة مع ذلك ، وعن المهلب بمد الهمزة ، وسكون الذال فيلتي ساكنان ، وكسر الراء ، ثم ياء ساكنة ، وباء موحدة مفتوحة ، وجيم وألف ونون ، وقال أَبُو الفرج : ألفها مقصورة وذالها ساكنة كذلك قرأته على أبي منصور ويغلط من يمدّه ، وفي المبتدئين : من يقدم الياء أخت الواو على الباء الموحدة وهو جهل ، وفي النوادر لابن الأعرابي : العرب تقول ب قصر الهمزة وكذا ذكره صاحب تثقيف اللسان : ولكن كسر الهمزة .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : والذي ذكرته ، يعني الوجه الأول في ضبطهما هو الأشهر⁽¹⁾ وقد تمد الهمزة ، وقد تكسر ، وقد تحذف ، وقد تفتح الموحدة ، وقد يزداد بعدها ألف مع مد الأولى حكاه النجيري ، وأنكره الجواليقي ويؤكدّه أنهم نسبوا إليها ماء أذري بالمد اقتصاراً على الركن الأول كما قالوا في النسبة إلى بعلبك بعلي .

وقال الْكِرْمَانِيُّ : الأشهر عند العجم أذربيجان بالمد وبالألف بين الموحدة والتحتانية .

قال ابن الأعرابي : اجتمعت فيها خمس موانع من الصرف العجمة والتعريف والتأنيث والتركيب ولحاق الألف والنون ، وهي إقليم واسع من نواحي العراق ومن مشهور مدنها : تبريز وهي تلي أرمينية من جهة غربيها⁽²⁾ قيل : هو صقع جليل

(1) قال أبو اسحاق النجيري الفصيح ذربجان وقال الجواليقي : الهمزة في أولها أصلية لأن أذر مضموم إليه الآخر .

(2) واتفق غزوهما في سنة واحدة واجتمع في كل منهما أهل الشام وأهل العراق كما سيأتي .

مَعَ أَهْلِ الْعِرَاقِ،

ومملكة عظيمة، وفيه خيرات واسعة، وفواكه جمة لا يحتاج السالك فيها إلى حمل إناء للماء لأجل أن الماء جاء تحت أقدامه أين توجه، وأهلها صباح الوجوه حمرها، ولهم لغة يقال لها: الأزدية لا يفهمها غيرهم، وفي أهلها لين وحسن معاملة إلا أن البخل يغلب على طباعهم، وهي بلاد فتن وحرب ما خلت قط من فتنة فلذلك أكثر مدنها خراب.

(مَعَ أَهْلِ الْعِرَاقِ) وفي رواية الكشميهني: في أهل العراق ووقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد: وكان يغازي أهل الشام في فرج أهل أرمينية، وأذربيجان مع أهل العراق وقال بن أبي داود: الفرج الثغر.

وفي رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عَنْ أَبِيهِ: أن حذيفة قدم على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكان يغزو مع أهل العراق وأهل الشام، وفي رواية يونس بن يزيد: اجتمع لغزو أذربيجان أهل الشام وأهل العراق.

والحاصل: أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أمر أهل الشام أن يجتمعوا مع أهل العراق في غزوهما وفتحهما وكان أمير العسكر من أهل العراق سلمان بن ربيعة الباهلي وأمير أهل الشام على ذلك العسكر حبيب بن مسلمة الفهري وكان حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من جملة من غزا معهم وكان هو على أهل المدائن وهي متن جملة أعمال العراق وكانت هذه القصة في سنة خمس وعشرين في السنة الثالثة أو الثانية من خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي إسحاق عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قَالَ: خطب عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: يا أيها الناس إنما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة وقد اختلفتم في قراءة الحديث في جمع الْقُرْآن وكانت خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد قتل عمر وكان قتل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في أواخر ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة بعد وفاة النَّبِيِّ ﷺ بثلاث عشرة سنة إلا ثلاثة أشهر فإن كان قوله خمس عشرة سنة محفوظاً، أي: كاملة فيكون ذلك بعد مضي سنتين وثلاثة أشهر من خلافته فيكون ذلك في أواخر سنة أربع وعشرين أو أوائل سنة خمس وعشرين وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ: أن أرمينية فتحت

فَأَفْرَعَ حُذَيْفَةَ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ لِعُثْمَانَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَدْرِكْ هَذِهِ الْأُمَّةَ، قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى،

فيه وذلك في أول ولاية الوليد بن عقبة بن أبي معيط على الكوفة من قبل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد ذكر أهل التاريخ: أن أذربيجان فتحت أولاً في أيام عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان أنفذ المغيرة بن شعبة الثقفي والياً على الكوفة ومعه كان كتاب إلى حذيفة بن اليمان بولاية أذربيجان فورد عليه الكتاب فسار منها إلى نهاوند في جيش كثيف فقاتل المسلمون قتالاً شديداً، ثم إن المرزبان صالح حذيفة على ثمانمائة ألف درهم على أن لا يقتل منهم أحداً ولا يسبي ولا يهدم بيت نار، ثم عزل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حذيفة وولى عتبة بن فرقد على أذربيجان ولما استعمل عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الوليد بن عقبة على الكوفة عزل عتبة بن فرقد عن أذربيجان فنقضوا فغزاهم الوليد بن عقبة سنة خمس وعشرين وكان حذيفة من جملة من غزا معه، والله تَعَالَى أعلم.

(فَأَفْرَعَ) من الإفزع (حُذَيْفَةَ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ) وفي رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عَنْ أَبِيهِ: فيتنازعون في الْقُرْآنِ حتى سمع حذيفة من اختلافهم ما ذكره وفي رواية يُونُس: فتذكروا الْقُرْآنَ فاختلفوا فيه حتى لا يكون منهم فتنة.

(فَقَالَ حُذَيْفَةُ لِعُثْمَانَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَدْرِكْ هَذِهِ الْأُمَّةَ) المحمدية (قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ) أي: الْقُرْآنِ (اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى) في التوراة والإنجيل.

وفي رواية عمارة بن غزية: أن حذيفة قدم من غزوة فلم يدخل بيته حتى أتى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَدْرِكِ النَّاسَ، قَالَ: وما ذاك؟ قَالَ: غزوت فرج أرمينية فإذا أهل الشام يقرؤون بقراءة أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويأتون بما لم يسمع أهل العراق وإذا أهل العراق يقرؤون بقراءة عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيأتون بما لم يسمع أهل الشام فيكفر بعضهم بعضاً.

وأخرج بن أبي داود أَيْضاً من طريق يزيد بن معاوية النخعي قَالَ: إني لفي المسجد زمن الوليد بن عقبة في حلقة فيها حذيفة فسمع رجلاً يقول قراءة

عَبْدُ اللَّهِ بن مسعود، وسمع آخر يقول قراءة أَبِي مُوسَى الأشعري فغضب ثم قام فحمد الله وأثنى عليه ثم قَالَ: هكذا كان من قبلكم اختلفوا والله لأركنن إلى أمير المؤمنين، ومن طريق أخرى عنه: أن اثنين اختلفا في آية من سُورَةِ البقرة قرأ هذا: وأتموا الحج والعمرة لله، وقرأ هذا: وأتموا الحج والعمرة للبيت فغضب حذيفة واحمرت عيناه.

ومن طريق أَبِي الشعثاء قَالَ: قال حذيفة: يقول أهل الكوفة قراءة ابن مسعود ويقول أهل البصرة قراءة أَبِي مُوسَى والله لئن قدمت على أمير المؤمنين لأمرته أن يجعلها قراءة واحدة.

ومن طريق أخرى: أَنَّ ابن مسعود قَالَ لحذيفة: بلغني عنك كذا وكذا قَالَ: نعم كرهت أن يقال قراءة فلان وقراءة فلان فيختلفون كما اختلف أهل الكتاب، وهذه القصة لحذيفة الظاهر أنها كانت متقدمة على القصة التي وقعت في القراءة فكأنه لما رأى الاختلاف أَيْضًا بين أهل الشام وأهل العراق اشتد خوفه فركب إلى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وصادف أن عثمان أَيْضًا كان وقع له نحو ذلك، فأخرج ابن أبي داود أَيْضًا من طريق أَبِي قلابة قَالَ: لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل والمعلم يعلم قراءة الرجل فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين حتى كفر بعضهم بعضًا فبلغ ذلك عثمان فخطب فَقَالَ: أنتم عندي تختلفون فمن نأى عني من الأمصار أشد اختلافًا، فكأنه والله أعلم لما جاءه حذيفة وأعلمه اختلاف أهل الأمصار تحقق عنده ما ظنه من ذلك.

وفي رواية مصعب بن سعد: فَقَالَ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تمترون في القرآن تقولون قراءة أَبِي قراءة عَبْدُ اللَّهِ ويقول الرجل: والله ما تقيم قراءتك.

ومن طريق مُحَمَّد بن سيرين قَالَ: كان الرجل يقرأ حتى يقول الرجل لصاحبه كفرت بما تقول فرفع ذلك إلى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فتعاضم ذلك في نفسه.

وعند ابن أبي داود أَيْضًا من رواية بكير بن الأشج: أن ناسًا بالعراق يسأل

فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ: «أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسُخَهَا فِي الْمَصَاحِفِ، ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكَ»، فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ هِشَامٍ فَنَسَخُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ،

أحدهم عن ⁽¹⁾ الأئمة فإذا قرأها قَالَ: إلا أنني أكفر بهذه ففشا ذلك في الناس فكلّم عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ذلك وكان هذا سبب لجمع عثمان الْقُرْآنَ في المصحف.

(فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ) بنت عمر رضي الله عنهم: (أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ) التي كان أَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أمر وبدأ جمعها.

(نَنْسُخَهَا فِي الْمَصَاحِفِ، ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكَ، فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وفي رواية يُونُسُ بن يزيد: واستخرج الصحيفة التي كان أَبُو بكر وزيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جمعها فنسخ منها مصاحف فبعث بها إلى الآفاق.

والفرق بين الصحف والمصحف أن الصحف هي الأوراق المجردة التي جمع فيها الْقُرْآنَ في عهد أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكانت سوراً مفرقة كل سُورَةٍ مرتبة بآياتها على حدة لكن لم يرتب بعضها أثر بعض فلما نسخت ورتب بعضها أثر بعض صارت مصحفًا في عهد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد جاء عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه إنما فعل ذلك بعد أن استشار الصحابة رضي الله عنهم وروى ابن أبي داود بإسناد صحيح من طريق سويد بن غفلة قَالَ: قال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا تقولوا في عثمان إلا خيرًا فواللّٰه ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا قَالَ: ما تقولون في هذه القراءة فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك وهذا يكاد يكون كفرًا فقلنا: فما ترى؟ فَقَالَ: أرى أن نجتمع الناس على مصحف واحد فلا يكون فرقة ولا اختلاف قلنا: فنعم ما رأيت.

(فَأَمَرَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ) الأموي، (وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ هِشَامٍ فَنَسَخُوهَا) أي: الصحف (فِي الْمَصَاحِفِ) وفي كتاب المصاحف لابن أبي داود من طريق مُحَمَّد بن سيرين قَالَ: جمع

عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار فيهم أبي بن كعب وأرسل إلى الربعة⁽¹⁾ التي في بيت عمر قَالَ: فحدثني كثير بن أفلح وكان ممن يكتب قَالَ: وكانوا إذا اختلفوا في الشيء أخروه قَالَ ابن سيرين: أظنه ليكتبوه على العرضة الأخيرة.

وفي رواية مصعب بن سعد: فَقَالَ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زيد بن ثابت قَالَ: فأَيُّ الناس أعرب؟ وفي رواية: أفصح، قالوا: سعيد بن العاص، قَالَ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فليمل سعيد وليكتب زيد.

ومن طريق سعيد بن عبد العزيز: أن عربية الْقُرْآنُ أُقيمت على لسان سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية لأنه كان أشبههم لهجة برسولِ اللَّهِ ﷺ وقتل أبوه العاص يوم بدر مشرّكاً ومات جده سعيد بن العاص قبل بدر مشرّكاً، وقد أدرك سعيد بن العاص هذا من حياة النَّبِيِّ ﷺ تسع سنين قاله ابن سعد وعدوه لذلك في الصحابة وحديثه عن عثمان وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في صحيح مسلم واستعمله عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على الكوفة ومعاوية على المدينة وكان من أجواد قريش وحلمائها وكان معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: لكل قوم كريم وكريمننا سعيد وكانت وفاته بالمدينة سنة سبع أو ثمان أو تسع وخمسين.

ووقع في رواية عمارة بن غزية: أبان بن سعيد بن العاص بدل سعيد قَالَ الخطيب: وهم عمارة في ذلك لأن أبان قتل بالشام في خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولا مدخل له في هذه القصة والذي أقامه عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ذلك هو سعيد ابن العاص ابن أخي أبان المذكور انتهى.

ووقع عند ابن أبي داود من تسميته بقية من كتب أو أملى مفرقاً جماعة: منهم مالك بن أبي عامر جد مالك بن أنس من رواية أبي قلابة عنه.

ومنهم: كثير بن أفلح كما تقدم.

ومنهم: أبي بن كعب كما مر.

ومنهم: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وعبد الله بن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، وقد وقع ذلك في رواية إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَجْمَعٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ فِي أَصْلِ حَدِيثِ الْبَابِ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: فَهَؤُلَاءِ تِسْعَةٌ عَرَفْنَا تَسْمِيَتَهُمْ مِنَ الْاِثْنِي عَشَرَ.

وقد أخرج ابن أبي داود من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ⁽¹⁾ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا يَمْلِكُنِ أَحَدًا فِي مَصَاحِفِنَا إِلَّا غُلَمَانُ قُرَيْشٍ وَثَقِيفٍ وَلَيْسَ فِي الَّذِينَ سَمِينَاهُمْ أَحَدٌ مِنْ ثَقِيفٍ بَلْ كُلُّهُمْ إِمَّا قُرَشِيٌّ أَوْ أَنْصَارِيٌّ وَكَانَ ابْتِدَاءُ الْأَمْرِ كَانَ لَزِيدٌ وَسَعِيدٌ لِلْمَعْنَى الْمَذْكُورِ فِيهِمَا فِي رِوَايَةِ مَصْعَبٍ ثُمَّ احْتَاجُوا إِلَى مَنْ يَسَاعِدُ فِي الْكِتَابَةِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ إِلَى عِدَدِ الْمَصَاحِفِ الَّتِي تَرَسَّلُ إِلَى الْآفَاقِ فَأَضَافُوا إِلَى زَيْدٍ مِنْ ذَكَرْ ثُمَّ اسْتَظْهَرُوا بِأَبِي بَنْ كَعْبٍ فِي الْإِمْلَاءِ وَقَدْ شَقَّ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَرْفُهُ عَنْ كِتَابَةِ الْمَصْحَفِ حَتَّى قَالَ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي آخِرِ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْهُ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَرِهَ لَزِيدَ بْنَ ثَابِتٍ نَسْخَ الْمَصَاحِفِ وَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ أَعْزَلُ عَنْ نَسْخِ كِتَابَةِ الْمَصَاحِفِ وَيَتَوَلَّاهُ رَجُلٌ وَاللَّهُ لَقَدْ أَسْلَمْتُ وَأَنَّهُ فِي صُلْبِ رَجُلٍ كَافِرٍ يَرِيدُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ.

وأخرج ابن أبي داود من طريق خمير بن مالك بالخاء المعجمة مصغراً: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: لَقَدْ أَخَذْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعِينَ سُورَةً وَأَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَصَابَ مِنَ الصَّبِيَّانِ، وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي وَائِلٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْضًا وَسَبْعِينَ سُورَةً، وَمِنْ طَرِيقِ ذَرِّ بْنِ حَبِيشٍ عَنْهُ مِثْلُهُ وَأَنَّ لَزِيدَ ابْنَ ثَابِتٍ ذَوَّابِتِينَ.

والعذر لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ فَعَلَهُ بِالْمَدِينَةِ وَعَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْكُوفَةِ وَلَمْ يُؤَخَّرْ مَا عَزَمَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَرْسَلَ إِلَيْهِ وَيَحْضُرَ أَيْضًا فَإِنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّمَا أَرَادَ نَسْخَ الْمَصْحَفِ الَّتِي كَانَتْ جُمِعَتْ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ كَمَا تَقَدَّمَ لَكُونَهُ كَانَ

(1) فِيهِ نَظَرُ وَالصَّوَابُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ.

وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةَ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَاکْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ» فَفَعَلُوا حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ، رَدَّ عُثْمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ،

كاتب الوحي وكانت له في ذلك أولوية ليست لغيره. وقد أخرج الترمذي في آخر الحديث المذكور عن ابن شهاب قال: بلغني أن كره ذلك من مقالة عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه رجال من أفاضل الصحابة رضي الله عنهم.

(وَقَالَ عُثْمَانُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةَ) وهم: سعيد وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث، لأن سعيد أموي وعبد الله أسدي وعبد الرحمن مخزومي وكلها من بطون قريش: (إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ) أي: في عربيته، (فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ) أي: معظمه (بِلِسَانِهِمْ) أي: بلغتهم (فَفَعَلُوا) ذلك كما أمرهم.

وفي رواية شعيب: في عربيته من عربية القرآن بدل قوله: في شيء من القرآن، وزاد الترمذي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد في حديث الباب قال ابن شهاب: فاختلفوا يومئذ في التابوت والتابوه فقال القرشيون: فإنه نزل بلسان قريش وهذه الزيادة أدرجها إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع في روايته عن ابن شهاب في حديث زيد بن ثابت قال الخطيب: وإنما رواها ابن شهاب مرسله.

(حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ، رَدَّ عُثْمَانُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فكانت عندها حتى توفيت.

زاد أبو عبيد وابن أبي داود من طريق شعيب عن ابن شهاب قال: أَخْبَرَنِي سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم قال: كان مروان يرسل إلى حفصة يعني: حين كان أمير المدينة من جهة معاوية رضي الله عنه يسألها الصحف التي كتب منها القرآن فتأبى أن تعطيه، قال سالم: فلما توفيت حفصة ورجعت من دفنها أرسل مروان بالعزيمة إلى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ليرسلن إليه تلك الصحف فأرسل بها إليه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فأمر بها مروان فشقت وقال: إنما فعلت هذا لأنني خشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في

وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أَقْصَى بِمُصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا،

شأن هذه الصحف مرتاب .

ووقع في رواية أبي عبيد: فمزقت قَالَ أَبُو عبيد: لم يسمع أن مروان مزق الصحف إلا في هذه الرواية قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ قَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ ابن يزيد عن ابن شهاب نحوه وفيه: فلما كان مروان أمير المدينة أرسل إلى حفصة يسألها الصحف فمنعته إياها قَالَ: فحدثني سالم بن عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لما توفيت حفصة فذكره وقال فيه فشققها وحرقها ووقعت هذه الزيادة في رواية عمارة بن غزية باختصار لكن أدرجها أيضًا في حديث زيد بن ثابت وقال فيه: فغسلها غسلًا .

وعند ابن أبي داود من رواية مالك عن ابن شهاب عن سالم وخارجة أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما جمع الْقُرْآنَ سأل زيد بن ثابت النظر في ذلك فذكر الحديث مختصرًا إلى أن قَالَ فَأَرْسَلَ عِثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَطَلَبَهَا فَأَبَتْ حَتَّى عَاهَدَهَا لِيَرْدَهَا إِلَيْهَا، فَنَسَخَ مِنْهَا ثُمَّ رَدَّهَا فَلَمْ تَزَلْ عِنْدَهَا حَتَّى أَرْسَلَ مَرْوَانُ فَأَخَذَهَا فَحَرَقَهَا وَجَمَعَ بِأَنَّهُ صَنَعَ بِالصُّحُفِ جَمِيعَ ذَلِكَ مِنْ تَشْقِيقٍ ثُمَّ غَسَلَ ثُمَّ تَحْرِيقٍ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ فَيَكُونُ مَزَقَهَا ثُمَّ غَسَلَهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أَقْصَى) أي: ناحية⁽¹⁾ (بِمُصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا) في رواية شعيب: فأرسل إلى كل جند من أجناد المسلمين بمصحف .

واختلف في عدد المصاحف التي أرسل بها عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْآفَاقِ المشهور: أنها خمسة أرسل أربعة وأمسك واحدة .

وقال أَبُو عمرو الداني في المقنع أكثر العلماء: أنها أربعة: أرسل واحدة إلى الكوفة، وآخر إلى البصرة، وآخر إلى الشام، وترك واحدًا عنده .

وقال ابن أبي داود: سمعت أبا حاتم السجستاني يقول: كتبت سبعة مصاحف إلى مكة، وإلى الشام، وإلى اليمن، وإلى البحرين، وإلى البصرة، وإلى الكوفة، وحبس بالمدينة واحدًا .

(1) ويجمع على آفاق.

وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصَحَّفٍ، أَنْ يُحْرَقَ.

وأخرج أيضًا ابن أبي داود في كتاب المصاحف من طريق حمزة الزيات قَالَ: أرسل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أربعة مصاحف، وبعث منها إلى الكوفة بمصحف فوقع عند رجل من مراد فبقي حتى كتبت مصحفي منه، وأخرج أيضًا بإسناد صحيح إلى إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: قال لي رجل من أهل الشام: مصحفنا ومصحف أهل البصرة أضبط من مصحف أهل الكوفة قلت: لم؟ قَالَ: لأن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعث إلى الكوفة لما بلغه من اختلافهم بمصحف قبل أن يعرض وبقي مصحفنا ومصحف أهل البصرة حتى عضا.

(وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ) أي: سوى المصحف الذي استكتبه والمصاحف التي نقلت منه وسوى الصحف التي كانت عند حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وردها إليها.

(مِنَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصَحَّفٍ) بضم الميم أو كسرهما (أَنْ يُحْرَقَ) بفتح المهملة وتشديد الراء، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الحموي والمتسلمي: يسكون الحاء المهملة وتخفيف الراء وذلك للمبالغة في إذهابها وسدًا لمادة الاختلاف.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ في رواية الأكثر: أن يخرق بالخاء المعجمة وفي رواية المروزي بالمهملة ورواه الأصيلي بالوجهين قَالَ: والمعجمة أثبت.

وفي رواية الإسماعيلي: أن يمحي أو يحرق وقد وقع في رواية شعيب عند ابن أبي داود والطبراني وغيرهما وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل به قَالَ: فذلك زمان حرقت المصاحف بالعراق بالنار وفي رواية سويد بن غفلة عن علي رضي الله عنه قَالَ: لا تقولوا لعثمان في إحراق المصاحف إلا خيرًا.

وفي رواية بكير بن الأشج: فأمر بجمع المصاحف فأحرقها ثم بث في الأجناد التي كتب ومن طريق مصعب بن سعد قَالَ: أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المصاحف فأعجبهم ذلك أو قَالَ: لم ينكر ذلك منهم أحد.

وفي رواية أبي قلابة: فلما فرغ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الصحف كتب إلى أهل الأمصار أنني قد صنعت كذا وكذا ومحوت ما عندي فأمحوا ما عندكم

والمحو أعم من أن يكون بالغسل أو التحريق، وأكثر الروايات صريح في التحريق فهو الذي وقع، ويحتمل وقوع كل منهما بحسب ما رأى من كان بيده شيء من ذلك وقد جزم القاضي عياض بأنهم غسلوها بالماء ثم أحرقوها مبالغة في إذهابها.

قَالَ ابن بطال في هذا الحديث: جواز تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالنار وأن ذلك إكرام لها وصون عن وطئها بالأقدام.

وقد أخرج عبد الرازق من طريق طاوس: أنه كان يحرق الرسائل التي فيها البسملة إذا اجتمعت وكذا فعل عُرْوَةُ وكرهه إِبْرَاهِيمُ وقال ابن عطية الرواية بالحاء المهملة أصح وهذا الحكم هو الذي وقع في ذلك الوقت وأما الآن فالغسل أولى لما دعت الحاجة إلى إزالته خشية أن يقع لأحد توهم أن فيها ما يخالف المصحف الذي استقر عليه الأمر.

وقالت الحنفية: أن المصحف إذا بلى بحيث لا ينتفع به يدفن في مكان طاهر بعيد عن وطئ الناس بالأقدام. واستدل بتحريق عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المصحف على القائلين بقدّم الحروف والأصوات لأنه لا يلزم من كونه كلام الله تَعَالَى قديماً أن يكون إلا سطر المكتوبة في الأوراق قديمة ولو كانت هي عين كلام الله تَعَالَى لم يستجز الصحابة إحراقها والله تَعَالَى أعلم⁽¹⁾

وفي شرح السنة في هذا الحديث البيان الواضح: أن الصحابة رضي الله عنهم جمعوا بين الدفتين القرآن المنزل من غير أن يكونوا زادوا أو نقصوا منه شيئاً باتفاق منهم من غير أن يقدموا شيئاً أو يؤخروه بل كتبوه في المصاحف على الترتيب المكتوب في اللوح المحفوظ بتوقيف جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ على ذلك وإعلامه عند نزول كل آية بموضعها وأين يكتب.

وقال عبد الرحمن السلمي: كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار رضي الله عنهم واحدة وهي التي قرأها ﷺ على

(1) وقال الكرماني: فإن قلت كيف جاز إحراق القرآن قلت: المحروق هو القرآن المنسوخ والمختلط بغيره من التفسير أو بلغة قريش أو القراءات الشاذة وفائدته أن لا يقع اختلاف فيه، انتهى.

4988 - قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَأَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، سَمِعَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ : «فَقَدْتُ آيَةَ مِنَ الْأَحْزَابِ حِينَ نَسَخْنَا الْمُصْحَفَ ، قَدْ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا ، فَالْتَمَسْنَاهَا فَوَجَدْنَاهَا مَعَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ : ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب : 23] فَالْحَقْنَاهَا فِي سُورَتِهَا فِي الْمُصْحَفِ» .

جبريل عليه السلام مرتين في العام الذي قبض فيه وكان زيد شهد العرضة الأخيرة وكان يقرئ الناس بها حتى مات ولذلك اعتمده الصديق رضي الله عنه في جمعه وولاه عثمان رضي الله عنه كتبة المصاحف .

وقال ابن التين السفاقي : الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان رضي الله عنهما أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته لأنه لم يكن مجموعاً في موضع واحد فجمعه في صحائف مرتباً لآيات سورة على ما وقفهم عليه النبي ﷺ .

وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القراءات حين قرأوه بلغاتهم على اتساع اللغات فأدى ذلك إلى تخطئة بعضهم بعضاً فخشي من تفاقم الأمر في ذلك فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتباً لسوره كما سيأتي في باب تأليف القرآن واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجاً بأنه نزل بلغتهم وإن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رفعا للرجح والمشقة في ابتداء الأمر فرأى أن الحاجة إلى ذلك انتفت فاقصر عليها .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة .

(قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ بِالإِسْنَادِ السَّابِقِ : (وَأَخْبَرَنِي) بِالْوَاوِ وَالْإِفْرَادِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ : فَأَخْبَرَنِي بِالْفَاءِ (خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ) أَنَّهُ (سَمِعَ) أَبَاهُ (زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ) قَالَ : «فَقَدْتُ آيَةَ مِنَ الْأَحْزَابِ حِينَ نَسَخْنَا الْمُصْحَفَ» أَي : فِي زَمَنِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، (قَدْ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا ، فَالْتَمَسْنَاهَا) أَي : طَلَبْنَاهَا ، (فَوَجَدْنَاهَا مَعَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ) ذِي الشَّهَادَتَيْنِ وَهُوَ غَيْرُ أَبِي خُزَيْمَةَ بِالْكُنْيَةِ الَّذِي وَجَدَ مَعَهُ التَّوْبَةَ عَلَى قَوْلِ : ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ فَالْحَقْنَاهَا فِي سُورَتِهَا فِي الْمُصْحَفِ (كَذَا فِي الْيُونَنِيَّةِ بِالْمِيمِ وَفِي نَسْخَةٍ : فِي الصَّحْفِ بَضْمُ الصَّادِ مِنْ غَيْرِ مِيمٍ وَقَدْ تَقَدَّمتْ هَذِهِ الْقِصَّةُ مُوصُولَةً

4 - بَابُ كَاتِبِ النَّبِيِّ ﷺ

مفردة في الجهاد وفي تفسير سُورَةِ الْأَحْزَابِ .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وظاهر حديث زيد بن ثابت هذا أنه فقد آية الأحزاب من المصحف التي كان نسخها في خلافة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى وجدها مع خزيمة بن ثابت ، ووقع في رواية إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَجْمَعٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَن فَقَدَهُ إِيَاهَا إِنَّمَا كَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ وَهُمْ مِنْهُ وَالصَّحِيحُ مَا فِي الصَّحِيحِ ، وَأَنَّ الَّذِي فَقَدَهُ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْآيَتَانِ مِنْ آخِرِ بَرَاءَةٍ وَأَمَّا الَّتِي فِي الْأَحْزَابِ فَفَقَدَهَا لَمَّا كَتَبَ الْمَصْحَفَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ جَزَمَ ابْنُ كَثِيرٍ بِمَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَجْمَعٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَنْتَهَى ، فَلْيَتَأَمَّلْ .

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ : كَيْفَ أَلْحَقَهَا بِالْمَصْحَفِ وَشَرَطَ الْقُرْآنَ التَّوَاتُرَ وَأَجَابَ : بِأَنَّهُ كَانَتْ مُتَوَاتِرَةً عَنْدهُمْ مَسْمُوعَةً لَهُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسُورَتِهَا وَمَعْرُضُهَا مَعْلُومَةٌ لَهُمْ فَقَدُوا كِتَابَتَهَا فَإِنْ قُلْتَ لِمَا كَانَ الْقُرْآنُ مُتَوَاتِرًا فَمَا هَذَا التَّبَعُ وَالنَّظَرُ فِي الْعُسْبِ قُلْتَ الْإِسْتِظْهَارَ وَلَا سِيَمَا وَقَدْ كَتَبْتَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَيَعْلَمُ هَلْ فِيهَا قِرَاءَةٌ غَيْرُ قِرَاءَتِهِ مِنْ وَجْهِهَا أَمْ لَا ؟

4 - بَابُ كَاتِبِ النَّبِيِّ ﷺ

(بَابُ كَاتِبِ النَّبِيِّ ﷺ) وَفِي بَعْضِ النُّسخ : بَابُ ذِكْرِ كَاتِبِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ : تَرَجَمَ كِتَابُ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرْ سِوَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَهَذَا عَجِيبٌ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ لَهُ عَلَى شَرْطٍ غَيْرِ هَذَا فَإِنْ صَحَّ ذِكْرُ التَّرْجُمَةِ بِالْجَمْعِ فَكَلَامُهُ مُوجَّهٌ وَإِلَّا فَلَيْسَ بِذَلِكَ .

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وَلَمْ أَقِفْ فِي شَيْءٍ مِنَ النُّسخِ إِلَّا بِلَفْظِ كَاتِبٍ بِالْإِفْرَادِ وَهُوَ مُطَابِقٌ لِحَدِيثِ الْبَابِ .

نَعَمْ قَدْ كَتَبَ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمَاعَةٌ كَثِيرُونَ غَيْرُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَمَّا بِمَكَّةَ فَجَمِيعٌ مَا نَزَلَ بِهَا كَتَبَهُ غَيْرُهُ لِأَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ إِنَّمَا أَسْلَمَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ وَأَمَّا بِالْمَدِينَةِ

4989 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ ابْنَ السَّبَّاقِ، قَالَ: إِنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، قَالَ: أُرْسِلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّكَ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاتَّبَعَ الْقُرْآنَ، «فَتَتَبَّعْتُ حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ آيَتَيْنِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، لَمْ أَجِدْهُمَا

فأكثر ما نزل بها كان يكتبه زيد بن ثابت ولكثرة تعاطيه ذلك أطلق عليه كاتب الوحي كما جاء في حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثاني حديثي الباب، ولهذا قَالَ له أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنك كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ وكان زيد بن ثابت ربما غاب فكتب الوحي غيره.

وقد كتب له قبل زيد بن ثابت أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو أول من كتب له بالمدينة وأول من كتب له بمكة من قريش عَبْدُ اللَّهِ بن سعد بن أبي سرح ثم ارتد ثم عاد إلى الإسلام يوم الفتح وممن كتب له في الجملة الخلفاء الأربعة: والزبير بن العوام، وخالد، وأبان ابنا سعيد بن العاص بن أمية، وحنظلة بن الربيع الأسدي، ومعيقب بن أبي فاطمة، وعبد الله بن الأرقم الزُّهْرِيُّ، وشرحبيل بن حسنة، وعبد الله بن رواحة في آخرين.

وروى أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السَّنَنِ الثَّلَاثُ وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّا يَأْتِي عَلَيْهِ الزَّمَانُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ مِنَ السُّورِ ذَوَاتُ الْعَدَدِ وَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ يَدْعُو بَعْضَ مَنْ يَكْتُبُ عَنْده فيقول: ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها، كذا الحديث.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد الإمام، (عَنْ يُونُسَ) أي: ابن يزيد الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ الزُّهْرِيُّ (أَنَّ ابْنَ السَّبَّاقِ) هو عبيد (قَالَ: إِنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، قَالَ: أُرْسِلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) زمن خلافته، (قَالَ: إِنَّكَ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاتَّبَعَ الْقُرْآنَ) بهمزة وصل وتشديد الفوقية وكسر الموحدة، (فَتَتَبَّعْتُ) أي: القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال كما في الباب السابق (حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ آيَتَيْنِ) منها (مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، لَمْ أَجِدْهُمَا)

مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ، ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: 128] إِلَى آخِرِهِ.

4990 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، ﴿وَالْجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ادْعُ لِي زَيْدًا وَلِيَجِئِ بِاللُّوْحِ وَالِدَّوَاةِ وَالْكَتِفِ - أَوِ الْكَتِفِ وَالِدَّوَاةِ -» ثُمَّ قَالَ: «اُكْتُبْ» ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾ وَخَلَفَ ظَهْرَ النَّبِيِّ ﷺ عَمْرُو بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا تَأْمُرُنِي، فَإِنِّي رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ؟ فَتَزَلْتُ مَكَانَهَا: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، ﴿غَيْرِ أُولَى الضَّرَرِ﴾ [النساء: 95].

مكتوبتين (مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ، ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ إِلَى آخِرِهِ) وسقط في رواية أَبِي ذَرٍّ قوله: عزيز إلى آخره وقد مضى الحديث في الباب الذي قبله وهو ظرف منه.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بضم العين (ابْنُ مُوسَى) ابن بادام الكوفي، (عَنِ إِسْرَائِيلَ) أي: ابن يونس، (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو السبيعي، (عَنِ الْبَرَاءِ) أي: ابن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ (قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، ﴿وَالْجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قَالَ) لِي (النَّبِيُّ ﷺ ادْعُ لِي زَيْدًا⁽¹⁾ وَلِيَجِئِ) بسكون اللام وبالجزم (بِاللُّوْحِ وَالِدَّوَاةِ) بفتح الدال بالإنفراد وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الحموي والدوي بضم الدال وكسر الواو وتشديد التحتية.

(وَالْكَتِفِ - أَوِ الْكَتِفِ وَالِدَّوَاةِ -) شك من الراوي في تقديم الدواة على الكتف وتأخيرها، (ثُمَّ قَالَ:) له لما حضر: (اُكْتُبْ) ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾ وَخَلَفَ ظَهْرَ النَّبِيِّ ﷺ عَمْرُو بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ بفتح العين وسكون الميم (الْأَعْمَى، قَالَ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ فَقَالَ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا تَأْمُرُنِي، فَإِنِّي رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ؟) لا أستطيع الجهاد، (فَتَزَلْتُ مَكَانَهَا) أي: في مكان الآية في الحال، قيل: قبل أن يحف القلم: (﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾)، ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، ﴿غَيْرِ أُولَى الضَّرَرِ﴾) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، ﴿وَالْجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، ﴿غَيْرِ أُولَى الضَّرَرِ﴾.

(1) وقد تقدّم في تفسير سورة النساء بلفظه: ادع لي فلانا من رواية غيره ادع لي زيداً أيضاً.

عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ

بالإفراد أَيْضًا (عُقَيْلٌ) بضم المهملة وفتح القاف هو ابن خالد وفي رواية الأصيلي عن عقيل، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ، أَنَّهُ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) أَي: ابن عتبة ابن مسعود أحد الفقهاء السبعة، (أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ) وفي رواية الأصيلي: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: هذا مما لم يصرح ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بسماعه له من النَّبِيِّ ﷺ وكأنه سمعه من أَبِي بِنِ كَعْبٍ فَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ نَحْوَهُ وَالْحَدِيثُ مَشْهُورٌ عَنْ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي أَوَّلِ حَدِيثِ النَّسَائِيِّ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ: «أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُورَةَ فَيَنْمَ أَنَا فِي الْمَسْجِدِ إِذْ سَمِعْتُ رَجُلًا يَقْرؤها تَخَالَفَ قِرَاءَتِي».

وفي مسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي بن ليلى عن أبي كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَدَخَلَ رَجُلٌ يَصْلِي فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ ثُمَّ دَخَلَ آخِرَ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سَوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلَاةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ وَدَخَلَ آخِرَ فَقَرَأَ سَوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ فَأَمَرَهُمَا فَقَرَأَ فَحَسَنَ النَّبِيُّ ﷺ شَأْنَهُمَا قَالَ: فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَضَرَبْتُ فِي صَدْرِي فَفَضْتُ عِرْقًا وَكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى اللَّهِ فَرَقًا فَقَالَ لِي: يَا أَبِي أَرْسَلْ إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، الْحَدِيثُ.

وعند الطَّبْرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: فَوُجِدَتْ فِي نَفْسِي وَسُوسَةُ الشَّيْطَانِ حَتَّى احْمَرَّ وَجْهِي فَضَرَبْتُ فِي صَدْرِي وَقَالَ: االلَّهُمَّ اخْسَأْ عَنْهُ الشَّيْطَانُ وَعَنْدَ الطَّبْرِيِّ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ عَنْ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كَلَامًا مُحْسَنًا» قَالَ أَبِي: مَا كَلَانَا أَحْسَنَ وَلَا أَجْمَلَ قَالَ: فَضَرَبْتُ فِي صَدْرِي، الْحَدِيثُ.

وبين مسلم من وجه آخر عن ابن أبي ليلى عن أبي المكان الذي أنزل فيه ذلك على النَّبِيِّ ﷺ ولفظه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ أَصْوَافِ بَنِي غِفَارٍ فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ

فَرَاَجَعْتُهُ، فَلَمْ أَرَلْ أَسْتَزِيدُهُ وَبَزِيدُنِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ».

فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أَمَّاكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفِ الْحَدِيثِ⁽¹⁾ وَبَيْنَ الطَّبَرِيِّ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ: أَنَّ السُّورَةَ الْمَذْكُورَةَ سُورَةُ النحل.

(فَرَاَجَعْتُهُ) وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي: فَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هُوَ عَلَى أُمْتِي، وَفِي رِوَايَةٍ: فَقَالَ لَهُ: إِنَّ أُمْتِي لَا تَطِيقُ ذَلِكَ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي: فَقَالَ لِي الْمَلِكُ الَّذِي مَعِيَ: قُلْ عَلَى حَرْفَيْنِ حَتَّى بَلَغَتْ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ. وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَنِ كَعْبٍ: أَنَّ جَبْرِيلَ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ فَقَالَ مِيكَائِيلُ: اسْتَزِدْهُ، وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ.

(فَلَمْ أَرَلْ أَسْتَزِيدُهُ) أَي: أَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَطْلُبَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى الزِّيَادَةَ فِي الْأَحْرَفِ لِلتَّوَسُّعِ، (وَبَزِيدُنِي) أَي: وَيَسْأَلُ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَبَّهُ تَعَالَى فَيَزِيدُنِي (حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ) وَفِي حَدِيثِ أَبِي: ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةُ فَقَالَ: عَلَى حَرْفَيْنِ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّلَاثَةُ فَقَالَ: عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةُ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أَمَّاكَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَأَيَّمَا حَرْفٍ قَرَأُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا.

وَفِي رِوَايَةِ الطَّبَرِيِّ: عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ مِنَ الْجَنَّةِ، وَفِي أُخْرَى لَهُ: مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْهَا فَهُوَ كَمَا قَرَأَ.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: ثُمَّ قَالَ: لَيْسَ مِنْهَا إِلَّا شَافُ كَافٍ إِنْ قُلْتَ سَمِيعًا عَلِيمًا عَزِيزًا حَكِيمًا مَا لَمْ يَخْتَمِ آيَةُ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ أَوْ آيَةُ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ.

وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ: أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «يَا جَبْرِيلُ أَنِّي بَعَثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أَمِينٍ مِنْهُمْ: الْعَجُوزَ، وَالشَّيْخَ الْكَبِيرَ، وَالْغُلَامَ، وَالْجَارِيَةَ، وَالرَّجُلَ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ، قَالَ: فَمَرَّهْمُ أَنْ يَقْرَؤُوا عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»، الْحَدِيثُ.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ: كُلُّهَا شَافُ كَافٍ كَقَوْلِكَ: هَلُمُّ وَتَعَالَوْا

(1) وَتَمَّتْ الْحَدِيثُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْأَلِ اللَّهَ مَعَا فَاتِهِ وَمَغْفِرَتِهِ فَإِنَّ أُمْتِي لَا تَطِيقُ ذَلِكَ» إِلَى آخِرِهِ وَأَضَاءَ بَنِي غِفَارٍ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ بِغَيْرِ هَمْزَةٍ وَآخِرُهُ تَاءٌ تَأْنِيثٌ هُوَ مُسْتَقْتَعُ الْمَاءِ كَالْغَدِيرِ وَجَمْعُهُ أَضَا كَعَضًا وَقِيلَ: بِالْمَدِّ وَالْهَمْزِ وَهُوَ مَوْضِعُ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ نَسَبٌ إِلَى بَنِي غِفَارٍ بِكسرِ الْمَعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ الْفَاءِ لِأَنَّهُمْ نَزَلُوا عَنْهُ.

4992 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ الْمُسَوْرَ بْنَ مَخْرَمَةَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ الْقَارِيِّ،

ما لم تختتم الحديث وهذه الأحاديث تقوي: أن المراد بالأحرف اللغات القراءات، أي: أنزل القرآن على سبع لغات أو قراءات والأحرف جمع: حرف مثل فلس وأفلس فعلى الأول يكون المعنى على سبعة أوجه من اللغات لأن أحد معاني الحرف في اللغة الوجه كقوله تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: 11] وعلى الثاني: يكون من إطلاق الحرف على الكلمة مجازاً لكونه بعضها وقد ورد معنى الحديث في كتاب بدء الخلق.

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ) المصري المذكور في السند السابق، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (اللَّيْثُ) أي: ابن سعد، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد أَيْضًا (عُقَيْلٌ) بضم العين ابن خالد، (عَنِ ابْنِ شَهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ) أي: ابن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ الْمُسَوْرَ بْنَ مَخْرَمَةَ) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة، أي: ابن نوفل الزُّهْرِيِّ والمسور بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الواو وكذا رواه عقيل ويونس وشعيب وابن أخي الزُّهْرِيِّ عن الزُّهْرِيِّ واقتصر مالك عنه على عروة فلم يذكر المسور في إسناده واقتصر عبد الأعلى عن مَعْمَرٍ عن الزُّهْرِيِّ فيما أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ على المسور بن مخرمة فلم يذكر عبد الرحمن وذكر عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ فيما أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من طريقه لكن أحال به قَالَ: كرواية يُونُسَ وكان أَخْرَجَهُ من طريق ابن وهب عن يُونُسَ فذكرهما وذكر البُخَارِيُّ المحال به عن الليث عن يُونُسَ تعليقاً.

(وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ) بالتنوين غير مضاف إلى شيء (القَارِيِّ) بتشديد التحتية نسبة إلى قارة: بطن من خزيمة بن مدركة، والقارة لقب واسمه أثيرع بالمثلثة مصغراً ابن مُلَيْحٍ بالتصغير وآخره مهملة ابن الهون بضم الهاء ابن خزيمة وقيل: بل القارة هو الديش بكسر المهملة وسكون التحتية بعدها معجمة من ذرية أثيرع المذكور وليس هو منسوباً إلى القراءة وكانوا قد حالفوا بني زهرة وسكنوا

حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ، يَقْرَأُ سُورَةَ
الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ
كَثِيرَةٍ، لَمْ يَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكِدْتُ أَسَاوِرُهُ.....

معههم بالمدينة بعد الإسلام وكان عبد الرحمن من كبار التابعين وقد ذكر في
الصحابة لكونه أتى به إلى النَّبِيِّ ﷺ وهو صغير.

أخرج ذلك البغوي في معجم الصحابة بإسناد لا بأس به ومات سنة ثمان
وثمانين في قول الأكثر وليس له في البُخَارِيِّ سوى هذا الحديث وقد ذكره في
الأشخاص وله عنده حديث آخر عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصيام.

(حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ
ابْنَ حَكِيمٍ) ابْنُ حِزَامٍ الْأَسَدِيِّ لَهُ وَلَآبِيهِ صَحْبَةٌ وَكَانَ إِسْلَامُهُمَا يَوْمَ الْفَتْحِ وَكَانَ
لَهْشَامُ فَضْلٌ وَمَاتَ قَبْلَ أَبِيهِ وَكَانَ هِشَامُ ابْنُ أَبِيهِ وَكَانَ هِشَامُ ابْنُ أَبِيهِ وَكَانَ هِشَامُ
وَاحِدًا مَرْفُوعًا مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ عَنْهُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَأَخَّرَ إِلَى خِلَافَةِ عُثْمَانَ
وَعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَوَهُمُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ اسْتَشْهَدَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ مَعْنِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ كَانَ هِشَامُ
ابْنُ حَكِيمٍ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ إِذَا بَلَغَهُ الشَّيْءُ: أَمَا
مَا عَشْتُ أَنَا وَهْشَامُ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ.

(يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ) لَا سُورَةَ الْأَحْزَابِ كَمَا تَوَهَّمُ إِذْ هُوَ غُلَطٌ.
(فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ
كَثِيرَةٍ، لَمْ يَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكِدْتُ أَسَاوِرُهُ) بِالْمَهْمَلَةِ أَي: أَخَذَهُ بِرَأْسِهِ
قَالَ الْحَرَبِيُّ وَقَالَ غَيْرُهُ، أَي: أَوَاتَبَهُ وَهُوَ أَشْبَهُ قَالَ النَّابِغَةُ:

فَبِتْ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَنْبِيلَةً مِنْ الرِّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السَّمِ نَاقِعٍ
أَي: وَابْتَنَيْتَنِي وَفِي بَانَتْ سَعَادٍ:

إِذَا يَسَاوَرُ قَرْنًا لَا يَحُلُّ لَهُ أَنْ يَتْرَكَ الْقَرْنَ إِلَّا وَهُوَ مَجْدُولٌ
وَوَقَعَ عِنْدَ الْكُشْمِيهْنِيِّ وَالْقَابِسِيِّ فِي رِوَايَةِ شُعَيْبِ الْآتِيَةِ بَعْدَ أَبْوَابِ أَثَاوَرَةٍ
بِالْمَثْلَةِ بَدَلِ الْمَهْمَلَةِ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاشُ: وَالْمَعْرُوفُ الْأَوَّلُ وَقَالَ الْحَافِظُ
الْعَسْقَلَانِيُّ: لَكِنْ مَعْنَاهَا صَحِيحٌ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ.

فِي الصَّلَاةِ، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ، فَلَبَّيْتُهُ بِرَدَائِهِ، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: كَذَبْتَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَقْرَأْنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتُ، فَاَنْطَلَقْتُ بِهِ أَقُوْدُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقَرِّئْنِيهَا، فَقَالَ

(فِي الصَّلَاةِ، فَتَصَبَّرْتُ) أَي: تَكَلَّفْتُ الصَّبْرَ (حَتَّى سَلَّمَ) أَي: فَرَعَ مِنْ صَلَاتِهِ وَفِي رَوَايَةِ مَالِكٍ ثُمَّ أَمَهَلْتَهُ حَتَّى أَنْصَرَفَ، أَي: مِنَ الصَّلَاةِ كَقَوْلِهِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ: حَتَّى سَلَّمَ، (فَلَبَّيْتُهُ بِرَدَائِهِ) بَفَتْحِ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ الْمُوَحَّدَةِ الْأُولَى فِي الْفَرْعِ وَأَصْلُهُ وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: التَّخْفِيفُ أَعْرَفُ أَي: جَمَعْتُ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ عِنْدَ لَبْتِهِ لَثْلًا يَنْفِلْتُ مِنْهُ وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَدِيدٌ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَفَعَلَ ذَلِكَ عَنْ اجْتِهَادٍ مِنْهُ لَظَنَهُ أَنَّ هِشَامًا خَالَفَ الصَّوَابَ وَلِهَذَا لَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بَلْ قَالَ لَهُ: أَرْسَلَهُ.

(فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟) بِحَذْفِ الضَّمِيرِ أَي: تَقْرَأُهَا، (قَالَ) وَفِي رَوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ: فَقَالَ بِالْفَاءِ أَي: قَالَ هِشَامُ: (أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: كَذَبْتَ) أَي: قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَقُلْتُ كَذَبْتَ فِيهِ إِطْلَاقُ ذَلِكَ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ فَإِنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ عَنْ اجْتِهَادٍ مِنْهُ لَظَنَهُ أَنَّ هِشَامًا خَالَفَ الصَّوَابَ وَسَاغَ لَهُ ذَلِكَ لِرُسُوخِ قَدَمِهِ فِي الْإِسْلَامِ وَسَبَقَهُ بِخِلَافِ هِشَامٍ مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ فَخَشِيَ أَنْ لَا يَكُونَ أَتَقَنَ الْقِرَاءَةَ بِخِلَافِ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ كَانَ قَدْ اتَّقَنَ مَا سَمِعَ أَوْ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: كَذَبْتَ أَخْطَأْتُ أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يَطْلُقُونَ الْكَذْبَ فِي مَوْضِعِ الْخَطَا.

(فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأْنِيهَا) وَفِي نَسْخَةٍ: قَدْ أَقْرَأْنِيهَا بِزِيَادَةِ لَفْظٍ قَدْ.

(عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتُ) وَلَعَلَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ سَمِعَ حَدِيثَ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ قَبْلَ ذَلِكَ، (فَاَنْطَلَقْتُ بِهِ أَقُوْدُهُ) كَأَنَّهُ لَمَّا لَبِيَهُ بِرَدَائِهِ صَارَ يَجْرُهُ فَلَذَا كَانَ قَائِدًا لَهُ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ يَسُوقُهُ وَلِهَذَا قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا وَصَلَا إِلَيْهِ: «أَرْسَلَهُ».

(إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ): يَا رَسُولَ اللَّهِ (إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ) بَبَاءِ الْجَرِّ وَيُرْوَى: سُورَةُ الْفُرْقَانِ (عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقَرِّئْنِيهَا، فَقَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسِلْهُ»، أَفْرَأُ يَا هِشَامُ فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ»، ثُمَّ قَالَ: «أَفْرَأُ يَا عُمَرُ» فَقَرَأْتُ الْقِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ،

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسِلْهُ») بهمزة قطع أي: أطلقه.
 (أَفْرَأُ يَا هِشَامُ فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ) بها، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ»، ثُمَّ قَالَ ﷺ: «(أَفْرَأُ يَا عُمَرُ» فَقَرَأْتُ الْقِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي) بها.
 (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ»⁽¹⁾ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ) أوردته النَّبِيُّ ﷺ تَطْمِينًا لِقَلْبِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِثَلَاثِ يَنْكُرُ تَصْوِيبَ الشَّيْثَيْنِ الْمُخْتَلَفِينَ.

وقد وقع عند الطَّبْرِيِّ من طريق إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَرَأَ رَجُلٌ بَغِيرَ مَا قَرَأَ عَلَيْهِ فَاخْتَصَمَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ الرَّجُلُ: أَلَمْ تَقْرَأْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «بَلَى» قَالَ فَوَقَعَ فِي صَدْرِ عُمَرَ شَيْءٌ عَرَفَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِهِ قَالَ: فَضْرَبَ فِي صَدْرِهِ قَالَ: أَبْعَدَ شَيْطَانًا قَالَهَا ثَلَاثُ ثَمَّ قَالَ: «يَا عُمَرُ الْقُرْآنُ كُلُّهُ صَوَابٌ مَا لَمْ تَجْعَلْ رَحْمَةً عَذَابًا أَوْ عَذَابًا رَحْمَةً» وَمِنْ طَرِيقٍ آخَرَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ فَذَكَرَ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فَوَقَعَ فِي صَدْرِ عُمَرَ لَكِنْ قَالَ فِي آخِرِهِ: أَنْزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلِّهَا كَافٌ شَافٍ.

ووقع لجماعة من الصحابة رضي الله عنهم نظير ما وقع لعمر مع هشام رضي الله عنهم منه ما وقع لأبي بن كعب مع ابن مسعود رضي الله عنهم في سُورَةِ النحل كما تقدم، ومنه ما أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ عَنْ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا قَرَأَ آيَةَ مِنَ الْقُرْآنِ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: وَإِنَّمَا هِيَ كَذَا وَكَذَا فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَإِذَا ذَلِكَ قَرَأْتُمْ أَصَبْتُمْ فَلَا تَمَارَوْا فِيهِ» إِسْنَادُهُ حَسَنٌ وَلَأَحْمَدُ أَيْضًا وَأَبِي عُبَيْدَةَ وَالتَّبْرِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَهْمٍ بْنِ الصَّمَةِ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَلَفَا فِي آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ كِلَاهُمَا يَدْعِي أَنَّهُ

(1) وقال الحافظ العسقلاني: لم أقف على تعيين الأحرف التي اختلف فيها عمر وهشام في سورة الفرقان نعم جُمع ما اختلف فيها من المتواتر والشاذ من هذه السورة وسبقه لذلك ابن عبد البر ثم قال: والله أعلم بما أنكر منها عمر على هشام وما قرأ به عمر رضي الله عنه.

فَأَقْرَأُوا مَا تَيْسَّرَ مِنْهُ».

تلقاها من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فذكر نحو حديث عمرو بن العاص.

وللطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قَالَ: جاء رجل إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أقرأني ابن مسعود سُورَةَ أقرأنيها زيد وأقرأنيها أبي بن كعب فاختلفت قراءتهم فبقراءة أيهم أخذ فسكت رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى جنبه فَقَالَ علي: ليقرأ كل إنسان كما علم فإنه حسن جميل.

ولابن حبان والحاكم من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أقرأني رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُورَةَ مِنْ الـ ﴿حَم﴾ ﴿١﴾ فرحت إلى المسجد فقلت لرجل أقرأها فإذا هو يقرأ حروفاً ما أقرؤها فَقَالَ: أقرأنيها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فأخبرناه فتغير وجهه وقال: «إنما أهلك من كان قبلكم» الاختلاف ثم أسر إلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَيْئًا فَقَالَ علي: إن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم، قَالَ فانطلقا فكل رجل منا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه.

وقد روى الحاكم عن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: أنزل الْقُرْآنَ على ثلاثة أحرف فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: تواترت الأخبار بالسبعة إلا في هذا الحديث، وقال أَبُو أسامة: يحتمل أن يكون بعضه أنزل على ثلاثة أحرف كجذوة والرهب أو أراد إنزال ابتداء على ثلاثة أحرف ثم زيد إلى سبعة توسعة على العباد وقد مر ما يتعلق بذلك والأكثر على أنها محصورة في السبعة وهل هي باقية إلى الآن يقرأ بها أم لا؟ كان ذلك ثم استقر الأمر على بعضها وإلى الثاني ذهب الأكثر كسفيان بن عيينة وابن وهب والطبري والطحاوي وهل استقر ذلك في الزمن النبوي أم بعده؟ والأكثر على الأول واختاره القاضي أَبُو بكر بن الطيب وابن عبد البر وابن العربي وغيرهم لأن ضرورة اختلاف اللغات ومشقة النطق بغير لغتهم اقتضت التوسعة عليهم في أول الأمر وتدريب الألسن وتمكن الناس من الاقتصار على الطريقة الواحدة فعرض جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّبِيُّ ﷺ الْقُرْآنَ مرتين في السنة الأخيرة واستقر على ما هو عليه الآن فنسخ اللَّهُ تَعَالَى تلك القراءة المأذون فيها واقتصر على هذه القراءة التي تلقاها الناس وسيأتي لذلك مزيد تفصيل إن شاء اللَّهُ تَعَالَى.

(فَأَقْرَأُوا مَا تَيْسَّرَ مِنْهُ) قَالَ الإمام القسطلاني: أي من الأحرف المنزل بها

فالمراد بالتيسير في الآية غير المراد به في الحديث، لأن الذي في الآية القلة والكثرة والذي في الحديث ما يستحضره القارئ من القراءات فالأول من الكمية والثاني من الكيفية.

وقال الحافظ العسقلاني: وفيه إشارة إلى الحكمة في التعدد المذكور وأنه للتيسير على القارئ وهذا يقوي قول من قال: المراد بالأحرف تأدية المعنى باللفظ المرادف ولو كان من لغة واحدة، لأن لغة هشام بلسان قريش وكذلك عمر ومع ذلك فقد اختلفت قراءتهما.

نبه على ذلك ابن عبد البر ونقل عن أكثر أهل العلم أن هذا هو المراد بالأحرف السبعة، وذهب أبو عبيد وثعلب، وحكاه ابن دريد عن أبي حاتم وبعضهم عن القاضي أبي بكر وقال الأزهري وابن حبان: أنه المختار وصححه البيهقي في الشعب وهو المختار ابن عطية إلى: أن المراد اختلاف اللغات وتعقب بأن لغات العرب أكثر من سبع وأجيب: بأن المراد أفصحها.

وقال أبو حاتم السجستاني: نزل بلغة قريش، وهذيل، وتيم، والأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر، متفرقة في القرآن فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وكذلك سائر اللغات ومعانيها واحدة، وقيل: نزل بلغة مضر خاصة لقول عمر رضي الله عنه: نزل القرآن بلغة مضر وعين بعضهم فيما حكاه ابن عبد البر السبع من مضر أنهم: هزيل، وكنانة، وقيس، وضبة، وتيم الرباب، وأسد بن خزيمة، وقريش، فهذه قبائل مضر تستوعب سبع لغات وبعض اللغات أكثر نصيباً من بعض، وقيل في تعيين اللغات غير ذلك واستنكره ابن قتيبة واحتج بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: 4].

وأجيب: بأنه لا يلزم من هذه الآية أن يكون أرسل بلسان قريش فقط لكونهم قومه بل أرسل بلسان جميع العرب ولا يرد عليه كونه بعث إلى الناس كافة عرباً وعجمًا، لأن القرآن أنزل باللغة العربية وهو بلغه إلى الطوائف العرب وهم يترجمون لغير العرب بألسنتهم.

ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال: أنزل القرآن أولاً بلسان قريش

ومن جاورهم من العرب الفصحاء ثم أبيح للعرب أن يقرؤه بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب ولم يكلف أحد منهم الانتقال من لغته إلى لغة أخرى للمشقة ولما كان فيهم من الحمية ولطلب تسهيل فهم المراد كل ذلك مع اتفاق المعنى كقولهم هلم، وأقبل، وأسرع، وأذهب، وعجل، وعلى هذا يتنزل اختلافهم في القراءة وتصويب الرسول ﷺ كلا منهم انتهى.

ولا يذهب عليك أن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي أن كل أحد يقرأ الكلمة بمرادفها في لغته بل المراعى في ذلك السماع من النَّبِيِّ ﷺ كما يشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب: أقراني النَّبِيُّ ﷺ لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالترادف ولو لم يكن مسموعاً له ومن ثمة أنكر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على ابن مسعود قراءته حتى حين، أي: حتى حين وكتب إليه أن القرآن لم ينزل بلغة هذيل فأقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل لكن كان ذلك قبل أن يجمع عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الناس على قراءة واحدة موافقة للعرض الأخيرة.

وقال ابن عبد البر بعد أن أَخْرَجَهُ من طريق أبي داود وبإسناد بسنده حسن: يحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار لا أن الذي قرأ به ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يجوز قَالَ: وإذا أبيحت قراءته على سبعة أوجه أنزلت جاز الاختيار فيما أنزل.

وقال أَبُو شامة: ويحتمل أن يكون مراد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثم عثمان بقولهما نزل بلغة قريش أن ذلك كان أول نزوله ثم إن الله تَعَالَى سهل على الناس فجوز لهم أن يقرأوه على لغاتهم على أن لا يخرج ذلك عن لغات العرب لكونه بلسان عربي مبين، فأما من أراد قراءته من غير العرب فلا اختيار له بل هو يقرأه بلسان قريش لأنه الأولى وعلى هل يحمل ما كتب به عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأن جميع اللغات بالنسبة إلى غير العربي مستوية في التعبير فإذا لا بد من واحدة فلتكن بلغة قريش لغة النَّبِيِّ ﷺ وأما العربي المجبول على لغة

فلو كلف قراءته بلغة قريش بعسر عليه التحول مع إباحة الله له أن يقرأه بلغته ويشير إلى هذا قوله في حديث أبي كما تقدم «هَوْنٌ عَلَى أَمْتِي» وقوله: «إِنْ أَمْتِي لَا تَطْبِقُ ذَلِكَ» وكأنه انتهى عند السبع لعلمه أنه لا يحتاج لفظ من ألفاظه إلى أكثر من ذلك العدد غالباً وليس المراد أن كل لفظة منه تقرأ على سبعة أوجه⁽¹⁾ إلا الشيء القليل مثل عبد الطاغوت وقد أنكر ابن قتيبة أن يكون في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه.

ورد عليه ابن الأنباري بمثل عبد الطاغوت ولا تقل لهما أف. وكون المراد من الأحرف السبعة: هي اللغات هو المختار وقال ابن العربي: لم يأت في ذلك نص ولا أثر وقال ابن حبان: إنه اختلف فيها على خمسة وثلاثين قولاً.

قَالَ الْمَنْذَرِي: إن أكثرها غير مختار وعن الخليل بن أحمد: سبع قراءات وهذا أضعف الأقوال فقد بين الطَّبْرِيُّ وغيره: أن اختلاف القراء إنما هو حرف واحد من الأحرف السبعة، وقال أبو شامة: ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل.

وقال ابن عمار أيضاً: لقد فعل متبع هذه الأحرف ما لا ينبغي وأشكل الأمر على العامة لأن كل من قلّ نظره يظن أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر وليته إذا اقتصر على بعض السبع أو زاد ليزيل الشبهة ووقع له أيضاً في اقتصاره عن كل إمام على راويين أنه صار من سمع قراءة راوٍ ثالث غيرهما أبطلها وقد تكون هي أشهر وأصح وأظهر وربما بالغ من لا يفهم فخطأ أو كفر⁽²⁾.

وقيل: سبعة أنواع كل نوع منها من أجزاء القرآن فبعضها أمر ونهي ووعد

(1) قال ابن عبد البر: وهذا مجمع عليه بل هو غير ممكن بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه.

(2) وقال الكواشي: كل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظ مصحف الإمام فهو من السبعة المنصوصة فعلى هذا الأصل بنى قبول القراءة عن سبعة كانت أو سبعة آلاف ومتى فقد شرط من الثلاثة فهو الشاذ.

ووعيد وقصص وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال .

وفيه : حديث ضعيف من طريق ابن مسعود رواه البيهقي ⁽¹⁾ بسند مرسل وهو قول فاسد.

وقال ابن الجوزي : تتبعت القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها فإذا هي ترجع إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا تخرج عن ذلك وإما في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة نحو : البخل بوجهين ، أو بتغير في المعنى فقط نحو : ﴿فَلَقَّيْءَ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ﴾ [البقرة : 37].

وأما في الحروف بتغير المعنى لا الصورة نحو : تلو وتلو ونجيك ونحيك بيدنك ، أو عكس ذلك نحو بسطة وبصطة أو بتغيرهما نحو أشد منكم ومنهم ، ويأتل ويتأل ، وفاسعوا وفامضوا إلى ذكر الله .

وأما في التقديم والتأخير نحو : فيقتلون ويُقتلون ، وجاءت سكرة الموت بالحق وسكرة الحق بالموت ، أو في الزيادة والنقصان نحو أوصى ووصى ، وما خلق الذكر والأنثى والذكر والأنثى .

وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام مما يعبر عنه بالأصول فليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ أو المعنى لأن هذه الصفات في أدائه لا تخرجه أن يكون لفظاً واحداً ولئن فرض يكون من الأول انتهى .

وقد أطنب الحافظ العسقلاني في هذا المقام إطناباً شديداً خارجاً عن التقرير والتحرير فتركناه خوفاً من السأمة والملال .

وقد مضى حديث الباب في كتاب الخصومات .

ومطابقته للترجمة ظاهرة .

(1) روى البيهقي عن ابن مسعود وعن النبي ﷺ قال : «كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف زجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال فأحلوا حلاله وحرموا حرامه وافعلوا ما أمرتم به وانتهوا عما نهيتهم عنه واعتبروا بأمثاله واعملوا بمحكمه وآمنوا بمتشابهه وقولوا آمنا به كل من عند ربنا » وأخرجه أبو عبيدة أيضاً قال ابن عبد البر : هذا حديث لا يثبت لأنه من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ولم يلتق ابن مسعود وقد رده قوم من أهل النظر منهم أبو جعفر أحمد بن أبي عمران .

6 - باب تَأْلِيْفُ الْقُرْآنِ

4993 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي يُوسُفُ بْنُ مَاهَكٍ، قَالَ: إِنِّي عِنْدَ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، إِذْ جَاءَهَا عِرَاقِيٌّ، فَقَالَ: أَيُّ الْكَفَنِ خَيْرٌ؟ قَالَتْ:

6 - باب تَأْلِيْفُ الْقُرْآنِ

(باب تَأْلِيْفُ الْقُرْآنِ) أي: جمع السورة الواحدة أو جمع السور مرتبة في المصحف.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي الوقت: حدثني بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) الفراء الرازي الصغير قَالَ: (أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ) قاضي صنعاء، (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (أَخْبَرَهُمْ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي) كذا وقع، أي: قَالَ: أَخْبَرَنِي فلان بكذا وَأَخْبَرَنِي قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وما عرفت ماذا عطف عليه ثم رأيت الواو ساقطة في رواية النسفي وكذا فيما وقفت عليه من طرق هذا الحديث.

(يُوسُفُ بْنُ مَاهَكٍ) بفتح الهاء معرب، لأن ماهك بالفارسية قمير مصغر فمروماه اسم القمر والتصغير عندهم بِالْحَاقِ الكاف في آخر الاسم قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: والأصح فيه الصرف وقال الْعَيْنِيُّ: الأصح فيه عدم الانصراف للعلمية والعجمة.

(قَالَ: إِنِّي عِنْدَ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، إِذْ جَاءَهَا عِرَاقِيٌّ) أي: رجل من أهل العراق قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على اسمه وكلمة إذ للمفاجأة، (فَقَالَ) لها: (أَيُّ الْكَفَنِ خَيْرٌ؟) يحتمل أن يكون سؤاله عن الكم، أي: لفافة أو أكثر وأن يكون عن الكيف، أي: أبيض أو غيره وهو الأظهر أو ناعم أو خشن وأن يكون عن النوع، أي: قطن أو كتان مثلاً لعل هذا العراقي كان سمع حديث سمرة المرفوع: البسوا من ثيابكم البياض وكفنوا فيها موتاكم فإنها أطهر وأطيب وهو عند التِّرْمِذِيِّ مصححاً وأخرجه أيضًا عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فلعل العراقي سمعه فأراد أن يستثبت عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في ذلك وكان أهل العراق اشتهروا بالتعنت في السؤال ولهذا (قَالَتْ) له عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا:

وَيَحْكُ، وَمَا يَضُرُّكَ؟ «قَالَ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَرَبِنِي مُضَحِّفَكَ؟ قَالَتْ: لِمَ؟ قَالَ: لَعَلِّي أَوْلَفُ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يُقْرَأُ غَيْرَ مُؤَلَّفٍ، قَالَتْ: وَمَا يَضُرُّكَ أَيُّهُ قَرَأْتَ قَبْلُ؟

(وَيَحْكُ، وَمَا يَضُرُّكَ؟) أي: أي شيء يضرُّك بعد موتك وسقوط التكليف عنك فأَي كفن كُفِنْتَ فيه أجزاك ولا يضرُّك لبطلان حِسِّك باللون والنعمومة والخشونة وغير ذلك وقول ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا للذي سأل عن دم البعوض مشهور حيث قَالَ: انظروا إلى أهل العراق يسألون عن دم البعوض وقد قتلوا ابن بنت رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(قَالَ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَرَبِنِي مُضَحِّفَكَ؟ قَالَتْ: لِمَ؟) أي: لم أريكه؟ (قَالَ: لَعَلِّي أَوْلَفُ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يُقْرَأُ غَيْرَ مُؤَلَّفٍ) قَالَ ابن كثير: قصة هذا العراقي كانت قبل أن يرسل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المصحف إلى الآفاق ورد عليه بأن يُوسُف بن ماهك لم يدرك زمان أرسل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى الآفاق وقد صرح يُوسُف في هذا الحديث: أنه كان عند عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حين سألها هذا العراقي والظاهر كما قَالَ الْحَافِظ الْعَسْقَلَانِيُّ: أن هذا العراقي كان ممن يأخذ بقراءة ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكان ابن مسعود لما حضر مصحف عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى الكوفة لم يوافق على الرجوع عن قراءته ولا على إعدام مصحفه كما سيأتي بيانه بعد الباب الذي يلي هذا فكان تأليف مصحفه مغايراً لتأليف مصحف عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولا شك أن تأليف المصحف العثماني أكثر مناسبة من غيره فلهذا أطلق العراقي أنه غير مؤلف وهذا كله على أن السؤال إنما وقع عن ترتيب السور ولذلك (قَالَتْ) له عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَمَا يَضُرُّكَ) بضم الضاد والراء المشددة من الضرر ولأبي ذر وأبي الوقت والأصيلي: يضيرك بكسر الضاد بعدها تحتية ساكنة من الضير (أَيُّهُ) بفتح الهمزة والتحتية المشددة بفوقية منونة كذا في رواية الحموي والمستملي: ويروى بالهاء بدل الفوقية على أنها كناية وعلى الوجهين أما بالنصب أو بالرفع.

(قَرَأْتَ قَبْلُ) قراءة السورة الأولى ويحتمل أن يكون أراد تفصيل آيات كل سُورَةٍ لقوله في آخر الحديث فأملت عليه أي السور أي: آيات كل سُورَةٍ كان تقول له سُورَةٍ كذا مثلاً كذا وكذا آية الأولى كذا الثانية كذا إلى آخرها وهذا يرجع إلى

«إِنَّمَا نَزَلَ أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنْهُ سُورَةٌ مِنَ الْمُفْصَلِ، فِيهَا ذِكْرُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، حَتَّى إِذَا ثَابَ النَّاسُ إِلَى الْإِسْلَامِ.....»

اختلاف عدد الآيات وفيه اختلاف بين المدني والشامي والبصري، وقد اعتنى أئمة القراء بجمع ذلك وبيان الخلاف فيه والأول أظهر، ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين والله تعالى أعلم.

قَالَ ابن بطال: لا نعلم أحداً قَالَ بوجود ترتيب السور في القراءة لا داخل الصلاة ولا خارجها بل يجوز أن يقرأ الكهف قبل البقرة والحج قبل الكهف مثلاً وأما ما جاء عن السلف من النهي عن قراءة القرآن منكوساً فالمراد به أن يقرأ من آخر السورة إلى أولها وكان جماعة يفعلون ذلك في القصيدة من الشعر مبالغة في حفظها وتذليلاً للسانه في سردها فمنع السلف ذلك في القرآن وهو حرام فيه.

(إِنَّمَا نَزَلَ أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنْهُ) أي: من القرآن (سُورَةٌ مِنَ الْمُفْصَلِ) قَالَ الخطابي: سمي مفصلاً لكثرة ما يقع فيها من فصول التسمية بين السور وقد اختلف في أول المفصل ف قيل: هو سُورَةُ ق، وقيل: سُورَةُ مُحَمَّد ﷺ، وقال النَّوَوِيُّ: سمي بالمفصل لقصر سُورَةِ وقرب انفصالهن بعضهن عن بعض.

(فِيهَا ذِكْرُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ظاهره يغاير ما تقدم أن أول شيء نزل: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ وليس فيها ذكر الجنة والنار فلعل من مقدرة، أي: من أول ما نزل أو المراد سُورَةُ المدثر فإنها أول ما نزل بعد فترة الرحي وفي آخرها ذكر الجنة والنار فلعل آخرها نزل قبل نزول بقية سُورَةِ ﴿أَقْرَأْ﴾ فإن الذي نزل أولاً من ﴿أَقْرَأْ﴾ كما تقدم خمس آيات فقط.

وقال الْعَيْنِيُّ: وأول ما نزل إما المدثر وإما اقرأ ففي كل منهما ذكر الجنة والنار. أما في المدثر فصريح وهو قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ﴾ (٧) [المدثر: 27] وقوله: ﴿فِي جَنَّتٍ يَسَّاءُونَ﴾ (٤٠)، وأما في اقرأ فيلزم ذكرهما من قوله: ﴿إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾، ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانَةَ﴾ (١٨) [العلق: 18] وقوله: ﴿إِنْ كَانَ عَلَى الْمَذُكِّ﴾ [العلق: 11] فافهم.

(حَتَّى إِذَا ثَابَ) بالمثلثة والموحدة أي: رجع (النَّاسُ إِلَى الْإِسْلَامِ) واطمأنت نفوسهم إليه وتيقنوا أن الجنة للمطيع والنار للعاصي.

نَزَلَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، وَلَوْ نَزَلَ أَوَّلَ شَيْءٍ: لَا تَشْرَبُوا الْخَمْرَ، لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الْخَمْرَ أَبَدًا، وَلَوْ نَزَلَ: لَا تَزْنُوا، لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الزَّنا أَبَدًا، لَقَدْ نَزَلَ بِمَكَّةَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَإِنِّي لَجَارِيَةُ الْعَبِّ: ﴿بِئْسَ الْأَسَافَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذَى وَأَمْرٌ ۝١٦﴾ [القمر: 46] وَمَا نَزَلَتْ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ إِلَّا وَأَنَا عِنْدَهُ، قَالَ: فَأَخْرَجَتْ لَهُ الْمُضْحَفَ، فَأَمَلْتُ عَلَيْهِ آيَ السُّورِ.

(نَزَلَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ) أشارت به إلى الحكمة الإلهية في ترتيب التنزيل وأن أول ما نزل من الْقُرْآن: الدعاء إلى التوحيد، والتبشير للمؤمنين والمطيعين بالجنة، والإنذار والتخويف للكافرين بالنار، فلما اطمأنت النفوس على ذلك أنزلت الأحكام ولهذا قالت: (وَلَوْ نَزَلَ أَوَّلَ شَيْءٍ: لَا تَشْرَبُوا الْخَمْرَ، لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الْخَمْرَ أَبَدًا، وَلَوْ نَزَلَ: لَا تَزْنُوا، لَقَالُوا: لَا نَدْعُ الزَّنا أَبَدًا) وذلك لانطباع النفوس على النفرة عن ترك المألوف، فاقترضت الحكمة الإلهية ترتيب النزول على ما ذكر.

(لَقَدْ نَزَلَ بِمَكَّةَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَإِنِّي لَجَارِيَةُ) صغيرة (الْعَبِّ: ﴿بِئْسَ الْأَسَافَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذَى وَأَمْرٌ ۝١٦﴾) من سُورَةِ الْقَمَرِ (وَمَا نَزَلَتْ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ) المشتملتان على الأحكام من الحلال والحرام (إِلَّا وَأَنَا عِنْدَهُ) بعد الهجرة بالمدينة⁽¹⁾ وسقط في رواية أَبِي ذَرٍّ لفظ سُورَةِ الْبَقَرَةِ والنساء وأشارت بقولها: لقد نزلت إلى آخره إلى تقوية ما ظهر لها من الحكمة المذكورة وهو تقدم نزول سُورَةِ الْقَمَرِ وليس فيها شيء من الأحكام على نزول سُورَةِ الْبَقَرَةِ والنساء مع كثرة ما اشتملتا عليه من الأحكام وأشارت بقولها: وأنا عنده إلى أن نزولهما بالمدينة كما مر.

(قَالَ: فَأَخْرَجَتْ لَهُ) أي: للعراقي (الْمُضْحَفَ، فَأَمَلْتُ) بسكون الميم وتخفيف اللام من الإملاء ويروى: بفتح الميم وتشديد اللام من الإملاء وكذا في اليونانية وهما بمعنى واحد، أي: أملت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (عَلَيْهِ) أي: على العراقي (آيَ السُّورِ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: السور بدون لفظ: أي: أي آيات كل سُورَةٍ كان قالت له مثلاً سُورَةُ الْبَقَرَةِ كذا وكذا.

(1) لأن دخوله عليها إنما كان بعد الهجرة بلا خلاف.

وهذا يؤيد أن السؤال وقع عن تفصيل آيات كل سورة كما سبق الإشارة إليه وقد ذكر بعض الأئمة كالإمام الشاطبي والجعبري وابن شيطا تفصيل ذلك بمؤلف منفرد مخصوص وفي لطائف الإشارات للإمام القسطلاني ما يكفي ويشفي وفي الحديث رد على النحاس في زعمه أن سورة النساء مكية مستنداً إلى أن قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 58] نزلت بمكة اتفاقاً في قصة مفتاح الكعبة لكنها حجة واهية لأنه لا يلزم من نزول آية أو آيات من سورة طويلة بمكة إذا نزل معظمها بالمدينة أن تكون مكية بل الأرجح أن جميع ما نزل بعد الهجرة معدود من المدني.

وقد اعتنى بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة في السور المكية، وقد أخرج ابن الضريس في فضائل القرآن من طريق عثمان بن عطاء الخراساني عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الَّذِي نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ الْبَقَرَةُ، ثُمَّ آلُ عِمْرَانَ، ثُمَّ الْأَنْفَالُ، ثُمَّ الْأَحْزَابُ، ثُمَّ الْمَائِدَةُ، ثُمَّ الْمَمْتَحَنَةُ، وَالنِّسَاءُ، ثُمَّ إِذَا زُلْزِلَتْ، ثُمَّ الْحَدِيدُ، ثُمَّ الْقِتَالُ، ثُمَّ الرَّعْدُ، ثُمَّ الرَّحْمَنُ، ثُمَّ الْإِنْسَانُ، ثُمَّ الطَّلَاقُ، ثُمَّ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ، ثُمَّ النُّورُ، ثُمَّ الْمَنَافِقُونَ، ثُمَّ الْمَجَادِلَةُ، ثُمَّ الْحَجَرَاتُ، ثُمَّ التَّحْرِيمُ، ثُمَّ الْجَاثِيَةُ، ثُمَّ التَّغَابُنُ، ثُمَّ الصَّفُ، ثُمَّ الْجُمُعَةُ، ثُمَّ الْفَتْحُ، ثُمَّ بَرَاءَةُ.

وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أنس رضي الله عنه أن سورة الكوثر مدنية فهو المعتمد واختلف في الفاتحة، والرحمن، والمطففين، وإذا زلزلت، والعاديات، والقدر، وأرأيت، والإخلاص، والمعوذتين، وكذا في الصف، والجمعة، والتغابن، والجاثية، ثم إنه نزل بعد الهجرة آيات مما في السور المكية فمن ذلك:

(الأعراف): نزل منها بالمدينة ﴿وَسَلِّمُوا عَلَى الَّذِينَ هُمْ عَنْ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾ [الأعراف: 163] إلى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: 172].

(يونس): نزل منها بالمدينة ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ﴾ [يونس: 94] آيتان، وقيل: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ﴾ [يونس: 40] آية وقيل: من رأس أربعين إلى آخرها مدني.

(هود) ثلاث آيات: ﴿فَلَمَّا تَرَكَ تَارِكًا﴾ [هود: 12]، ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتْنَةٍ مِّنْ

رَبِّهِ ﴿[هود: 17]، ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾ [هود: 114].

[النحل]: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ [النحل: 110]، ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ﴾ [النحل: 126] إلى آخر السورة.

[الإسراء]: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ﴾ [الإسراء: 76]، ﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي﴾ [الإسراء: 80] ﴿وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ﴾ [الإسراء: 60]، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ [الإسراء: 85]، ﴿قُلْ عَاشُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا﴾ [الإسراء: 107].

[الحج]: مكية إلا أولها إلى ﴿شَدِيدٌ﴾، ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ﴾ [الحج: 15]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾ [الحج: 25]، ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ﴾ [الحج: 39]، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [الحج: 40]، ﴿وَلَيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [الحج: 54]، ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ [الحج: 58] وما بعدها، وموضع السجدين على قول الشافعي، و﴿هَذَانِ حَصَنَانِ﴾ [الحج: 19].

[الفرقان]: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الفرقان: 68] إلى ﴿رَحِيمًا﴾ [الفرقان: 70].

[الشعراء]: آخرها ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْفَاوْنُ﴾ [الشعراء: 224].

[القصص]: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ [القصص: 52] إلى [القصص: 55] ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ [القصص: 85].

[العنكبوت]: من أولها إلى ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ﴾ [العنكبوت: 11].

[لقمان]: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَدٌ﴾ [لقمان: 27].

[الم تنزيل]: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا﴾ [السجدة: 18] وقيل: من ﴿نَتَجَافَى﴾ [السجدة: 16].

[سبأ]: ﴿وَبَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [سبأ: 6].

[الزمر]: ﴿قُلْ يَبْعَادَى﴾ [الزمر: 53] إلى ﴿سَعُرُونَ﴾.

[المؤمن]: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ﴾ والتي تليها.

[الشورى]: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْعَلْ﴾ [الشورى: 24] ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ﴾ [الشورى: 25] إلى ﴿شَدِيدٌ﴾.

4994 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ

يَزِيدَ،

(الجاثية): ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا﴾ [الجاثية: 14].

(الأحقاف): ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ﴾ [الأحقاف: 10]

إلى قوله: ﴿فَأَصْبِرْ﴾ [الأحقاف: 35].

(ق): ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾ [ق: 16] إلى ﴿لُعُوبٌ﴾ [ق: 38].

(النجم): ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ﴾ [النجم: 32] إلى آخرها ﴿أَتَقَى﴾ [النجم: 32].

(الرحمن): ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرحمن: 29].

(الواقعة): ﴿وَتَفْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ [الواقعة: 82].

(ن): من ﴿إِنَّا بَلَوْنَهُمْ﴾ [القلم: 17] إلى: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [القلم: 32] ومن

﴿فَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [القلم: 48] إلى ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [القلم: 50].

(المرسلات): ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا﴾ [المرسلات: 48] فهذا ما نزل

بالمدينة من آيات من سور تقدم نزولها بمكة وقد بين ذلك حديث ابن عباس

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَثِيرًا مَا

ينزل عليه الآيات فيقول: «ضعوها في السورة التي ذكر فيها» كذا وأما عكس

ذلك وهو نزول شيء من سورة بمكة تأخر نزول تلك السورة إلى المدينة فلم يُرَ

إلا نادراً لقد اتفقوا على أن الأنفال مدنية لكن قيل: إن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ

بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: 30] الآية نزلت بمكة ثم نزلت سورة الأنفال بالمدينة

وهذا غريب جداً نعم نزل من السور بالمدينة التي تقدم ذكرها بمكة بعد الهجرة

في العمرة والفتح والحج ومواضع متعددة في الغزوات كتبوك وغيرها أشياء كثيرة

كلها يسمى المدني اصطلاحاً كذا قرره الحافظ العسقلاني.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله لعلي أولف القرآن عليه فإنه يقرأ

غير مؤلف وقد أخرجهُ النَّسَائِيُّ فِي التفسير وفضائل القرآن.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) أي: ابن أبي إياس قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج،

(عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السبيعي، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ

ابْنَ يَزِيدَ) وفي رواية أَبِي دَرٍّ زِيَادَةُ ابْنِ قَيْسٍ أَخَا الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ:

سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، يَقُولُ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَالْكَهْفِ، وَمَرْيَمَ، وَطه، وَالْأَنْبِيَاءِ: «إِنَّهُمْ مِنَ الْعِتَاقِ الْأَوَّلِ، وَهُمْ مِنْ تِلَادِي».

4995 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَنْبَأَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، سَمِعَ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «تَعَلَّمْتُ ﴿سَجَّ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ﴿١﴾ قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ النَّبِيُّ ﷺ».

(سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يَقُولُ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ) أي: في شان بني إسرائيل وهي سُورَةُ الْإِسْرَاءِ، (وَالْكَهْفِ، وَمَرْيَمَ، وَطه، وَالْأَنْبِيَاءِ) ⁽¹⁾ قَالَ الْكِرْمَانِي: وَيُرْوَى بِدُونِ كَلِمَةٍ فِي فَالْقِيَاسِ أَنْ يَقُولَ: بَنُو إِسْرَائِيلَ فَلَعَلَّهُ بِاعْتِبَارِ حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِبْقَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى حَالِهِ ⁽²⁾ أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ عَمَّا فِي الْقُرْآنِ وَهُوَ قَوْلُهُ: وَجَعَلْنَاهُ هَدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ.

(«إِنَّهُمْ») أي: السور الخمس (مِنَ الْعِتَاقِ الْأَوَّلِ) بكسر العين جمع عتيق وهو ما بلغ الغاية في الجودة والعرب تجعل كل شيء بلغ الغاية في الجودة عتيقًا والأول بضم الهمزة وفتح الواو والمخففة والمراد تفضيل هذه السور لما تتضمن مفتتح كل منها أمرًا غريبًا والأولية باعتبار حفظها أو نزولها، (وَهُنَّ مِنْ تِلَادِي) بكسر المثناة الفوقية وتخفيف اللام وبعدها الألف دال مهملة، أي: مما نزل قديمًا ويحتمل أن يكون العتاق بمعناه فيكون الثاني تأكيدًا للأول.

والحديث قد مضى في تفسير سُورَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ بسنده. ومطابقته للترجمة من حيث أن هذه السور نزلن بمكة وأنها مرتبة في مصحف ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في مصحف عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومع تقدمهن في النزول فهن مؤخرات في ترتيب المصاحف.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) قَالَ: (أَنْبَأَنَا) من الأنباء (أَبُو إِسْحَاقَ) السبيعي، أنه (سَمِعَ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وزاد الأصيلي ابن عازب، (قَالَ: تَعَلَّمْتُ ﴿سَجَّ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ﴿١﴾) كذا في رواية الأصيلي وأبي الوقت بزيادة الأعلى (قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: المدينة ويروى أيضًا بزيادة لفظ: المدينة.

(1) وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي أو الأنبياء.

(2) أي: سورة بني إسرائيل.

4996 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «قَدْ عَلِمْتُ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُهَا اثْنَتَيْنِ اثْنَيْنِ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ»، فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ وَدَخَلَ مَعَهُ عِلْقَمَةُ، وَخَرَجَ عِلْقَمَةُ فَسَأَلْنَاهُ، فَقَالَ: عَشْرُونَ سُورَةً مِنْ أَوَّلِ الْمُفْصَلِ.....

وقد مضى الحديث في تفسير سُورَةِ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾.

ومطابقته للترجمة من حيث أن هذه السورة متقدمة في النزول.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو لقب عَبْدُ اللَّهِ بن عثمان المروزي، (عَنْ أَبِي حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزاي مُحَمَّد بن ميمون السكري المروزي، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنْ شَقِيقٍ) أَبِي وائل بن سلمة، أنه (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) أَي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قَدْ عَلِمْتُ) وفي رواية الْأَصِيلِي وابن عساكر: لقد تعلمت (النَّظَائِرَ) أَي: السور المتماثلة في المعاني كالموعظة، أو الحكم، أو القصص، أو السور المتقاربة في الطول والقصر (الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُهَا اثْنَتَيْنِ اثْنَيْنِ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني إسقاط لفظ: كل وفي نسخة: اثنتين كل ركعة.

وقال الداوودي: يريد في صلاة الصبح قَالَ: وكان يقرأ الجاثية في الأولى وعم يتساءلون في الثانية، والأحقاف في الأولى من اليوم الثاني والمرسلات في الثانية ثم كذلك إلى عشرين صلاة ثم يرجع إلى ذلك في أكثر أحواله⁽¹⁾.

(فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ) يعني: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من مجلسه ودخل بيته، (وَدَخَلَ مَعَهُ عِلْقَمَةُ) أَي: ابن قيس النخعي، (وَخَرَجَ عِلْقَمَةُ فَسَأَلْنَاهُ) أَي: عنها، (فَقَالَ: عَشْرُونَ سُورَةً مِنْ أَوَّلِ الْمُفْصَلِ) قَالَ الخطابي: سمي مفصلاً لكثرة ما يقع فيه من فصول التسمية بين السور.

وقال النَّوَوِيُّ: سمي به لقصر سوره وقرب انفصالهن بعضهن من بعض وقد اختلفوا في أوله فَقَالَ بعضهم: هو سُورَةُ ق وبعضهم: سُورَةُ مُحَمَّد ﷺ وقيل:

(1) وجاء في سنن أبي داود بيان هذه العشرين: الرحمن والنجم في ركعة، واقتربت والحاقة في آخر الطور والذاريات ثم الواقعة ون، ثم سأل سائل والنازعات، ثم ويل للمطففين وعيس ثم المذثر والمزمل، ثم هل أتى ولا أقسم، ثم عم والمرسلات، ثم الدخان والكوثر.

عَلَى تَأْلِيْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ، آخِرُهُنَّ الْحَوَامِيمُ: حَمُّ الدُّخَانِ وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ.

غير ذلك (عَلَى تَأْلِيْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ) أي: على تأليف مصحفه، (آخِرُهُنَّ الْحَوَامِيمُ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: من الحواميم: (حَمُّ الدُّخَانِ وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) وفي رواية ابن خزيمة من طريق أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ عَنِ الْأَعْمَشِ مِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ وَزَادَ قَالَ الْأَعْمَشُ: أُولَئِكَ الرِّحْمَنُ وَآخِرُهُنَّ الدُّخَانُ وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ حَمَّ الدُّخَانِ مِنَ الْمَفْصَلِ، وَفِي التَّلْوِيحِ: وَالْمَذْكُورُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَوَّلَ الْمَفْصَلِ الْجَائِيَةِ ذَكَرَهُ الدَّوْدِيُّ وَعِنْدَ الْعَامَّةِ أَنَّهُ السَّبْعُ الْآخِرُ وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ السِّدْسُ الْآخِرُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَوَّلَهُ الْأَحْقَافُ.

وقيل: ذكر الدخان في المفصل يجوز لأنها ليست منه على ما قبل وفي الحديث دلالة على أن تأليف مصحف ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على غير التأليف العثماني المشهور، لأنه على التأليف المشهور خمس وثلاثون سُورَةً مِنَ الدُّخَانِ إِلَى عَمِّ يَتَسَاءَلُونَ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَامِيمِ فِي الْمَفْصَلِ عَلَى الْمَشْهُورِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَكَانَ أَوَّلُهُ يَعْنِي: أَوَّلَ تَأْلِيْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْفَاتِحَةُ ثُمَّ الْبَقَرَةُ ثُمَّ النِّسَاءُ ثُمَّ آلُ عِمْرَانَ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى تَرْتِيبِ النِّزُولِ وَيُقَالُ: أَنَّ مَصْحَفَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ تَرْتِيبُ النِّزُولِ أَوَّلُهُ: أَقْرَأَ، ثُمَّ الْمَدْثَرُ، ثُمَّ ن وَالْقَلَمُ، ثُمَّ الْمَزْمَلُ، ثُمَّ تَبَّتْ، ثُمَّ التَّكْوِيرُ، ثُمَّ سَبَّحَ وَهَكَذَا إِلَى آخِرِ الْمَكِّيِّ ثُمَّ الْمَدْنِيِّ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَأَمَّا تَرْتِيبُ الْمَصْحَفِ الْعُثْمَانِيِّ عَلَى مَا هُوَ الْآنَ فَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ هُوَ الَّذِي أَمَرَ بِتَرْتِيبِهِ هَكَذَا، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِاجْتِهَادٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثُمَّ رَجَعَ الْأَوَّلُ بِمَا سَيَأْتِي فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا أَنَّهُ كَانَ ﷺ يَعَارِضُ بِهِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ عَارِضُهُ بِهِ هَكَذَا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ وَبِهَذَا جَزَمَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ يَعَارِضُهُ بِهِ عَلَى تَرْتِيبِ النِّزُولِ وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ⁽¹⁾ إِلَى الثَّانِيِ وَالْخِلَافُ لِفُظِّي لِأَنَّ الْقَائِلَ بِالْأَوَّلِ يَقُولُ: إِنَّهُ رَمَزَ إِلَيْهِمْ ذَلِكَ لَعَلَّهُمْ بِأَسْبَابِ نِزُولِهِ وَمَوَاقِعِ كَلِمَاتِهِ وَلِذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ وَإِنَّمَا أَلْفَوْا الْقُرْآنَ عَلَى مَا كَانُوا

(1) ومنهم القاضي أبو بكر بن الطيب فيما استقر عليه رأيه من قوله.

يسمعونه من النَّبِيِّ ﷺ وهنا قول ثالث: وهو أن بعض السور بل معظمها قد كان علم ترتيبه في حياته ﷺ كالسبع الطوال والحواميم والمفصل وقد قَالَ ﷺ: «اقرأوا الزهراوين: البقرة وآل عمران» وإلى هذا مال ابن عطية وقيل: ومما يدل على أن ترتيب السور كان في حياة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ما أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وأبو داود وغيرهما عن أوس بن حذيفة الثقفي قَالَ: كنت في الوفد الذين أسلموا من ثقيف فذكر الحديث.

وفيه: فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طراً على حزبي من الْقُرْآنِ فَأردت أن لا أخرج حتى أقضيه» قَالَ فسألنا أصحاب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قلنا: كيف تحزبون الْقُرْآنَ؟ قالوا: نحزبه ثلاث سور، وخمس سور، وسبع سور، وتسع سور، وإحدى عشرة، وثلاث عشرة، وحزب المفصل من ق حتى تختم.

وفيه: أنه يحتمل أن الذي كان مرتباً حينئذ حزب المفصل خاصة بخلاف ما عدها فيحتمل أن يكون كان فيه تقديم وتأخير ويعضده حديث حذيفة أنه ﷺ قرأ النساء بعد البقرة ثم آل عمران هذا.

وأنت خير بأن هذا إنما يدل صراحة على تعدد السور لا على ترتيبها نعم قَالَ بعضهم: لترتيب بعض السور في المصحف أشياء تطلعك على أنه توقيفي صادر عن حكيم:

أحدها: بحسب الحروف كما في الحواميم.

وثانيها: الموافقة أول السورة لآخرها كآخر الحمد في المعنى وأول البقرة.

وثالثها: للوزن في اللفظ كآخر تبت وأول الإخلاص.

ورابعها: لمشابهاة جملة السورة بجملة الأخرى مثل الضحى وألم نشرح لك وقال بعضهم: سُورَةُ الْفَاتِحَةِ تضمنت الإقرار بالربوبية والالتجاء إليه في دين الإسلام والصيانة عن دين اليهودية والنصرانية وسورة البقرة تضمنت قواعد الدين وآل عمران تكملة لمقصودها فالبقرة بمنزلة إقامة الدليل على الحكم وآل عمران بمنزلة الجواب عن شبهات الخصوم وسورة النساء تتضمن أحكام الأنساب التي بين الناس والمائدة سُورَةُ الْعُقُودِ وبها تمّ الدين وأما ترتيب الآيات فلا شك أنه

توقيفي وهو أمر واجب وحكم لازم فقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قلت لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما حملكم إلى أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المثني فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطر بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ووضعتموها في السبع الطوال، فَقَالَ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كثيرًا ما تنزل عليه السور ذات العدد فإذا نزل عليه الشيء يعني منها دعا بعض من كان يكتب فيقول: ضعوا هذه الآيات في السورة» التي يذكر فيها كذا وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة وبراءة من آخر الْقُرْآنِ وكان وضعها شبيهًا بها فظننت أنها منها فقبض رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ولم يبين لنا أنها منها انتهى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: فهذا يدل على أن ترتيب الآيات في كل سُورَةٍ كان توقيفيًا ولما لم يفصح النَّبِيُّ ﷺ بأمر براءة أضافها عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الأنفال اجتهادًا منه.

ونقل صاحب الإقناع: أن البسملة لبراءة ثابتة في مصحف ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ولا يؤخذ بهذا وكان من علامة ابتداء السورة نزول: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أول ما ينزل شيء منها كما أَخْرَجَهُ أَبُو داود وصححه ابن حبان والحاكم من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كان النَّبِيُّ ﷺ لا يعلم ختم السورة حتى ينزل بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وفي رواية: فإذا نزلت بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ علموا أن السورة قد انقضت.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أن فيه دلالة على أن تأليف مصحف ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على خير التأليف العثماني.

وقد مضى الحديث في باب الجمع بين السورتين في الصلاة من أبواب صفة الصلاة.

7 - باب: كَانَ جِبْرِيلُ يَعْرِضُ الْقُرْآنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

وَقَالَ مَسْرُوقٌ: عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ: أَسْرَأَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يُعَارِضُنِي بِالْقُرْآنِ كُلِّ سَنَةٍ، وَإِنَّهُ عَارَضَنِي الْعَامَ مَرَّتَيْنِ، وَلَا أَرَاهُ إِلَّا حَضَرَ أَجْلِي».

4997 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَجْوَدَ

7 - باب: كَانَ جِبْرِيلُ يَعْرِضُ الْقُرْآنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

(باب: كَانَ جِبْرِيلُ يَعْرِضُ الْقُرْآنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) قول يعرض بكسر الراء من العرض وهو بفتح العين وسكون الراء أي: يقرأ أو المراد يستعرضه ما قرأه آياه. (وَقَالَ مَسْرُوقٌ⁽¹⁾): عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا قَالَتْ: (أَسْرَأَ إِلَيَّ) بتشديد الياء (النَّبِيُّ ﷺ): أَنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُعَارِضُنِي وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: (كَانَ يُعَارِضُنِي)، أي: يدارسني (بِالْقُرْآنِ فِي كُلِّ سَنَةٍ) أي: مرة واحدة، (وَإِنَّهُ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الحموي وكذا في رواية السرخسي: وأني (عَارَضَنِي الْعَامَ) أي: هذا العام (مَرَّتَيْنِ، وَلَا أَرَاهُ) بضم الهمزة أي: ولا أظنه (إِلَّا حَضَرَ أَجْلِي)⁽²⁾ والمعارضة مفاعلة من الجانبين كان كلا منهما يقرأ والأخر يسمع وهذا طرف من حديث وصله بتمامه في علامات النبوة وتقدم شرحه في باب الوفاة النبوية من آخر المغازي وتقديم بيان فائدة المعارضة في الباب الذي قبله (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ) بفتح القاف والزاي والعين المهملة المكِّي المؤذن قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين الزُّهْرِيُّ العوفي أَبُو إِسْحَاقَ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ ابْنِ مُسْلِمٍ بن شهاب وقد تقدم في الصيام من وجه آخر عن إبراهيم بن سعد قال: نا الزهري، وإبراهيم بن سعد سمع من الزهري وسمع من صالح بن كيسان عن الزهري وروايته على الصفتين تكررت في هذا الكتاب كثيرًا.

(عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن عتبة، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، أنه (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ) وفي نسخة: كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ

(1) هو ابن الأجدع الهمداني الكوفي التابعي الثقة.

(2) وروى: إِلَّا حضور أَجْلِي.

النَّاسِ بِالْخَيْرِ، وَأَجُودُ مَا يَكُونُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، لِأَنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، حَتَّى يَنْسَلِخَ يَعْرِضُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقُرْآنَ،

النَّاسِ) أي: أسخاهم (بِالْخَيْرِ) فيه احتراس بليغ لئلا يتخيل من قوله: وأجود ما يكون في شهر رمضان أن الأجودية منه خاصة برمضان فأثبت له الأجودية المطلقة أولاً ثم عطف عليها زيادة ذلك في رمضان.

(وَأَجُودُ مَا يَكُونُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ) أي: أجود أكوانه كائن في شهر رمضان وقد تقدم في بدء الوحي من وجه آخر عن الزُّهْرِيِّ بلفظ: وكان أجود ما يكون في رمضان وقد تقدم أن المشهور في ضبط أجود: أنه بالرفع وأن النصب موجه أيضاً وهذه الرواية مما يؤيد الرفع ثم بين سبب الأجودية المذكورة بقوله: (لِأَنَّ جِبْرِيلَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (كَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ) وفي نسخة سقط لفظ: في.

(فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، حَتَّى يَنْسَلِخَ) أي: رمضان وهي أبين من الرواية التي في بدء الوحي بلفظ: وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل.

وظاهره: أنه كان يلقاه في كل رمضان منذ أنزل عليه الْقُرْآنُ إلى رمضان الذي توفي بعده ولا يختص ذلك برمضانات الهجرة وإن كان صيام شهر رمضان إنما فرض بعد الهجرة فإنه كان يسمى به قبل فرض صومه.

نعم يحتمل أنه لم يعارضه في رمضان من السنة الأولى لوقوع ابتداء النزول فيه ثم فتر الوحي ثم تابع وفي رواية أبي الوقت والأصيلي سقط الضمير من يلقاه. (يَعْرِضُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقُرْآنَ) أي: بعضه لأن أول رمضان من بعد البعثة لم يكن من الْقُرْآنِ إلا بعضه ثم كذلك كل رمضان بعده إلى رمضان الأخير وكان قد نزل كله إلا ما تأخر نزوله بعد رمضان المذكور وكان في سنة عشر إلى أن توفي ﷺ في ربيع الأول سنة إحدى عشرة ومما نزل في تلك المدة قوله تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: 3] فإنها نزلت يوم عرفة والنبي ﷺ بها بالاتفاق ولما كان ما نزل في تلك الأيام قليلاً أمر معارضته فيستفاد من ذلك أن الْقُرْآنَ يطلق على البعض مجازاً ومن ثمه لو حلف ليقراً الْقُرْآنَ فقرأ بعضه لا يحنت إلا أن قصد كله.

ثم إن قوله: يعرض عليه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقُرْآنَ عكس ما وقع في الترجمة،

لأن فيها أن جبريل كان يعرض على النَّبِيِّ ﷺ وتقدم في بدء الوحي بلفظ : وكان يلقيه في كل ليلة من رمضان فيدارسه الْقُرْآن فيحمل على أن كلا منهما يعرض على الآخر ويؤيده ما وقع في رواية أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ آخر أحاديث الباب ثم إنه قد اختلف في العرصة الأخيرة هل كانت بجميع الأحرف المأذون في قراءتها أو بحرف واحد منها وعلى الثاني : فهل هو الحرف الذي جمع عليه عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الناس أو غيره .

وقد روى أَحْمَدُ وأبو داود والطبري من طريق عبيدة بن عمرو السلماني : أن الذي جمع عليه عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الناس يوافق العرصة الأخيرة .

ومن طريق مُحَمَّدُ ابن سيرين قَالَ : كان جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ يعارض النَّبِيَّ ﷺ بِالْقُرْآنِ الحديث نحو حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وزاد في آخره فيرون أن قراءتنا أحدث القراءات عهدًا بالعرصة الأخيرة وعند الحاكم نحوه من حديث سمرة وإسناده حسن وقد صححه هو ولفظه عرض الْقُرْآن على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عرضات ويقولون إن قراءتنا هذه هي العرصة الأخيرة .

ومن طريق مجاهد عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أي القراءتين ترون كان آخر القراءة قالوا : قراءة زيد ، أي : ابن ثابت فَقَالَ : لا إن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كان يعرض الْقُرْآن كل سنة على جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ فلما كان في السنة التي قبض فيها عرضه عليه مرتين وكانت قراءة ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ آخرهما وهذا يغير حديث سمرة ومن وافقه .

وعند مسدد في مسنده من طريق إبراهيم النخعي : أن ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما سمع رجلاً يقول الحرف الأول فَقَالَ : ما الحرف الأول؟ قَالَ : إن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى الكوفة معلماً فأخذوا بقراءته فغير عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ القراءة فهم يدعون قراءة ابن مسعود رضي الله عنه الحرف الأول فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إنه لآخر حرف عرض به النَّبِيُّ ﷺ على جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وأخرج النَّسَائِيُّ من طريق أبي ظبيان قَالَ : قال لي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أي : القراءتين تقرأ؟

فَإِذَا لَقِيَهُ جِبْرِيلُ كَانَ أَجْوَدَ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ».

قلت : القراءة الأولى قراءة ابن أم عبد يعني : عَبْدُ اللَّهِ ابن مسعود قَالَ : بل هي الأخيرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يعرض على جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ الحديث وفي آخره فحضر ذلك ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَلِمَ مَا نَسَخَ مِنْ ذَلِكَ وَمَا بَدَلَ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ بِأَنْ يَكُونَ الْعَرْضَتَانِ الْأَخِيرَتَانِ وَقَعَتَا بِالْحَرْفَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فَيَصِحُّ إِطْلَاقُ الْأَخْرِيَةِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا .

(فَإِذَا لَقِيَهُ جِبْرِيلُ كَانَ) ﷺ (أَجْوَدَ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ) أي : المطلقة .

وفيه : جواز المبالغة في التشبيه وجواز تشبيه المعنوي بالمحسوس للتقريب إلى فهم السامع وذلك أنه أثبت له أولاً وصف الأجودية ثم أراد أن يصفه بأزيد من ذلك فشبه جوده بالريح المرسلة بل جعلها أبلغ في ذلك منها ، لأن الريح قد تسكن .

وفيه : الاحتراس لأنَّ الريح منها العقيم الضار ، ومنها المبشرة بالخير فوصفها بالمرسلة لتعيين الثالثة وأشار إلى قَوْلِهِ : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسَلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الروم : 46] ، ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَوْسَلَ الرِّيحَ﴾ [فاطر : 9] ونحو ذلك فالريح المستمرة تستمر مدة إرسالها وكذا كان عمله ﷺ في رمضان دائماً لا ينقطع .

وفيه : استعمال أفعال التفضيل في الإسناد الحقيقي والمجازي لأن الجود من النَّبِيِّ ﷺ حقيقة ومن الريح مجاز فكأنه استعار للريح جوداً باعتبار مجيئها بالخير فأنزلها منزلة من جاد وفي تقديم معمول أجود على المفضل عليه نكتة وهي أنه لو أخره لظن تعلقه بالمرسلة وهذا وإن كان لا يتغير به المعنى المراد من الوصف بالأجودية إلا أنه يفوت فيه المبالغة لأن المراد وصفه بزيادة الأجودية على الريح المرسلة مُطْلَقاً .

وفي الحديث من الفوائد غير ما سبق تعظيم شهر رمضان لاختصاصه بابتداء نزول الْقُرْآنِ فيه ثم معارضة ما نزل فيه ويلزم من ذلك كثرة نزول جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ فيه وفي كثرة نزوله من توارد الخيرات والبركات ما لا يحصى ويستفاد منه : أن فضل الزمان إنما يحصل بزيادة العبادة .

وفيه : أن مداومة التلاوة توجب زيادة الخير .

وفيه : استحباب تكثير العبادة في آخر العمر ومذاكرة الفاضل بالخير والعلم ولو كان هو لا يخفي عليه ذلك لزيادة التذكرة الاتعاظ .

وفيه : أن ليل رمضان أفضل من نهاره فإن المقصود من التلاوة الحضور والفهم والليل مظنة ذلك لما في النهار من الشواغل والعوارض الدنيوية والدينية. ويحتمل أنه ﷺ كان يقسم ما نزل من القرآن في كل سنة على ليالي رمضان أجزاء فيقرأ كل ليلة جزءا في جزء من الليلة والسبب في ذلك ما كان يشتغل به في كل ليلة من سوى ذلك من تهجده بالصلاة ومن راحة بدنه ومن تعاهد أهله ولعله كان يعيد ذلك الجزء مرارًا بحسب تعدد الحروف المأذون في قراءتها ولاستوعب القرآن جميع الشهر ولولا التصريح بأنه كان يعرضه مرة واحدة وفي السنة الأخيرة عرضه مرتين لجاز أنه كان يعرض جميع ما نزل عليه كل ليلة ثم يعيده في بقية الليالي .

وقد أخرج أبو عبيدة من طريق داود ابن أبي هند قال : قلت للشعبي قوله تَعَالَى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ [البقرة : 185] أما كان ينزل عليه في سائر السنة؟ قال : بلى ولكن جبريل عليه السلام كان يعارض مع النبي ﷺ في رمضان ما أنزل الله فيحكم الله ما يشاء وينسخ ما يشاء ففي هذه الإشارة إلى الحكمة في التقسيط الذي أشير إليه التفضيل ما ذكر من المحكم والمنسوخ ويؤيده أيضًا الرواية الماضية في بدء الخلق بلفظ : فيدارسه القرآن فإن ظاهره أن كلاً منهما كان يقرأ على الآخر وهي موافقة لقوله فيعارضه فيستدعي ذلك زمانًا زائدًا على ما لو قرأ الواحد، ولا يعارض ذلك قوله تَعَالَى : ﴿ سَفَرُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾ [الأعلى : 6] إذا قلنا : أن لا نافية كما هو المشهور وقول الأكثر لأن المعنى أنه إذا قرأه لا ينسى ما أقرأه ومن جملة الأقرء مدارس جبريل عليه السلام إذ المراد أن المنفي بقوله فلا تنسى النسيان الذي لا ذكره بعده لا النسيان الذي يعقبه الذكر في الحال .

وسياتي مزيد بيان لذلك في باب : نسيان القرآن إن شاء الله تعالى .

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أن جبريل عليه السلام له مدخل في العرض بل كان العرض بينهما كان مناوبة ولهذا كان جبريل عليه السلام في

4998 - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «كَانَ يَعْزُضُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْقُرْآنُ كُلَّ عَامٍ مَرَّةً، فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ، وَكَانَ يَعْتَكِفُ كُلَّ عَشْرًا، فَأَعْتَكَفَ عَشْرِينَ فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ».

الحديث الأول عارضاً والنبي ﷺ معروضاً عليه وفي هذا الحديث بالعكس وقد مضى الحديث في بدء الوحي.

(حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ) هو الكاهلي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ) هو ابن عياش بالتحية والمعجمة، (عَنْ أَبِي حَصِينٍ) بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين عثمان ابن عاصم، (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان السمان، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ (قَالَ: كَانَ) أَي: جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ⁽¹⁾ (يَعْرِضُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْقُرْآنَ) أَي: بعضه أو معظمه ويروى: يعرض على البناء للمفعول فافهم وسقط لفظ: الْقُرْآنُ في رواية غير الكشميهني.

(كُلَّ عَامٍ مَرَّةً) ليالي رمضان في زمن البعثة أو من بعد فترة الوحي إلى رمضان الذي تُوْفِي فيه زاد إسرائيل عند الإسماعيلي فيصبح وهو أجود بالخير من الريح المرسلة وهذه الزيادة غريبة في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإنما هي محفوظة في حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ) فِيهِ وفي رواية: إسرائيل عرضتين وكان السرف في عرضه مرتين في سنة الوفاة استقراره على ما كتب في المصحف ويحتمل أيضًا أن يكون السرف في ذلك أن رمضان من السنة الأولى لم يقع فيه مدارس لوقوع ابتداء النزول في رمضان ثم فتر الوحي ثم تتابع فوقعت المدارس في السنة الأخيرة مرتين ليستوي عدد السنين والعرض.

(وَكَانَ) ﷺ (يَعْتَكِفُ كُلَّ عَشْرًا) من رمضان، (فَأَعْتَكَفَ) وفي نسخة: واعتكف بالواو (عَشْرِينَ) يومًا من رمضان (فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ) وفي رواية غير الأصيلي سقط لفظ: فيه.

(1) صرح به إسرائيل في روايته عن أبي حصين أخرجه الإسماعيلي ولفظه كان جبريل يعرض على النبي ﷺ القرآن كل رمضان وإلى هذه الرواية أشار المصنف في الترجمة.

8 - باب الْقُرَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ

4999 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، ذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: لَا أَرَأَى أُحِبُّهُ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «خُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَسَالِمٍ، وَمُعَاذٍ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ».

ظاهرة: أنه اعتكف عشرين يوماً من رمضان مناسبة لعرض القرآن مرتين في تلك السنة ويحتمل أن يكون السبب ما تقدم في الاعتكاف أنه ﷺ كان يعتكف عشراً فسافر عامّاً فلم يعتكف فاعتكف عشرين يوماً وهذا إنما يتأتى في سفر وقع في شهر رمضان وكان رمضان من سنة تسع دخل وهو ﷺ في غزوة تبوك وقد مضى هذا الحديث في الاعتكاف.

ومطابقته للترجمة ظاهرة ومن لطائف إسناده أنه مسلسل بالكنية إلا شيخه.

8 - باب الْقُرَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ

(باب القُرَاءِ) أي: الذين اشتهروا بحفظ القرآن والتصدي لتعليمه (مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ) وهذا اللفظ كان في عرف السلف لمن تفقه في القرآن والمراد في عهده ﷺ.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بضم العين الحوضي النميري البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ عَمْرِو) بفتح العين هو ابن مرة⁽¹⁾ لا السبيعي كما وهم الكِرْمَانِيُّ، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع أنه قَالَ: (ذَكَرَ) على البناء للفاعل (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو) بفتح العين، أي: ابن العاص فاعل ذكر ومفعوله (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، فَقَالَ) أي: ابن عمرو (لَا أَرَأَى أُحِبُّهُ) أي: لأنني (سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: خُذُوا الْقُرْآنَ) أي: تعلموه (مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ) وفي رواية الأصيلي وأبي الوقت سقط لفظ: ابن مسعود، (وَسَالِمٍ) هو ابن معقل بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر القاف مولى أبي حذيفة، (وَمُعَاذٍ) وفي رواية الأصيلي زيادة بِنِ جَبَلٍ، (وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ) والأربعة

(1) وقد نسب المصنف في المناقب من هذا الوجه.

5000 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ ،

المذكورون : اثنان من المهاجرين وهما المبدأ بهما ، واثنان من الأنصار وقد تقدم هذا الحديث في مناقب سالم مولى أبي حذيفة من هذا الوجه وفي أوانه ذكر عَبْدُ اللَّهِ بن مسعود عَبْدُ اللَّهِ بن عمرو فَقَالَ : ذَاكَ رَجُلٌ لَا أَزَالُ أَحِبُّهُ بَعْدَ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « خُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ » فبدأ به فذكر حديث الباب ويستفاد منه محبة من يكون ماهراً بِالْقُرْآنِ وَأَنْ الْبِدَاءَ بِالرَّجُلِ فِي الذِّكْرِ عَلَى غَيْرِهِ فِي أَمْرٍ مُشْتَرَكٍ يَدُلُّ عَلَى تَقَدُّمِهِ فِيهِ .

وتخصيص الأربعة لكونهم تفرغوا للأخذ منه وقال الْكِرْمَانِيُّ : يَحْتَمَلُ أَنَّهُ ﷺ أَرَادَ الْإِعْلَامَ بِمَا يَكُونُ بَعْدَهُ ، أَي : أَنْ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةُ يَبْقَوْنَ حَتَّى يَنْفَرِدُوا بِذَلِكَ .

وتعقب : بأنهم لم ينفردوا بل الذين مهرؤا في تجويد الْقُرْآنِ بعد العصر النبوي أضعاف المذكورين وقد قتل سالم مولى أبي حذيفة بعد النَّبِيِّ ﷺ في وقعة اليمامة ومات معاذ في خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومات أبي وابن مسعود في خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد تأخر زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وانتهت إليه الرياسة في القراءة وعاش بعدهم زماناً طويلاً قَالَ أَبُو عَمْرٍو اختلفوا في وقت وفاته ف قيل : سنة خمس وأربعين وقيل : سنة إحدى وأثنتين وخمسين وصلى عليه مروان فالظاهر أنه أمر بالأخذ عنهم في الوقت الذي صدر منه ذلك القول ولا يلزم من ذلك أن لا يكون أحد في ذلك الوقت شاركهم في حفظ الْقُرْآنِ بل كان الذين يحفظون مثل الذي حفظوه جماعة من الصحابة وقد تقدم في غزوة بئر معونة أن الذين قتلوا بها من الصحابة كان يقال لهم القراءة وكانوا سبعين رجلاً رضي الله عنهم .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة .

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) كذا في رواية الأكثر وحكى الجياني أنه وقع في رواية الأصيلي عن الجرجاني : حفص بن عُمَرٍ حَدَّثَنَا أَبِي وهو خطأ مقلوب وليس لحفص بن عمر أب يروي عنه في الصحيح وإنما هو عمر بن حفص بن غياث بالغين المعجمة والتحتانية والمثلثة وكان أبوه قاضي الكوفة وقد أخرج أَبُو نُعَيْمٍ الحديث المذكور في المستخرج من طريق سهل بن بحر عن عمر بن حفص بن غياث ونسبه ثم قَالَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ .

حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: خَطَبَنَا عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَقَدْ أَخَذْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِضْعًا وَسَبْعِينَ سُورَةً، وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ أَنِّي مِنْ أَعْلَمِهِمْ بِكِتَابِ اللَّهِ،»

(حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران قَالَ: (حَدَّثَنَا شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ) أَبُو وائل وفي رواية مسلم والنسائي جميعًا عن إِسْحَاقَ عن عبدة بن سليمان، عن الْأَعْمَشِ عن أَبِي وائل هو شقيق المذكور، (قَالَ: خَطَبَنَا عَبْدُ اللَّهِ) ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثبت لفظ: ابن مسعود وفي رواية أَبِي ذَرٍّ، (فَقَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ أَخَذْتُ مِنْ فِي) أي: من فم (رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) بِضْعًا) بكسر الموحدة وسكون الضاد المعجمة وهو ما بين الثلاث إلى التسع.

(وَسَبْعِينَ سُورَةً) وزاد عاصم عن زر عن عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأخذت بقية القرآن عن أصحابه وزاد إِسْحَاقُ ابن راهوية في أوله: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: 161] ثم قَالَ: على قراءة من تأمروني أن أقرأ وقد قرأت على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فذكر الحديث.

وفي رواية النسائي وأبي عوانة وابن أبي داود من طريق ابن شهاب عن الْأَعْمَشِ عن أَبِي وائل قَالَ: خطبنا عَبْدُ اللَّهِ بن مسعود على المنبر فَقَالَ: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: 161] غلّوا مصاحفكم وكيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مثله.

وفي رواية خمير: بالمعجمة مصغراً بن مالك بيان السبب في قول ابن مسعود هذا ولفظه: لما أمر بالمصاحف أن تغير وتكتب على المصحف العثماني ساء ذلك وقال: أفأترك ما أخذت من في رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وفي رواية له فَقَالَ: إني غال مصحفي فمن استطاع أن يغل مصحفه فليفعل وعند الحاكم من طريق أَبِي ميسرة قَالَ: رحت فإذا أنا بالأشعري وحذيفة وابن مسعود فَقَالَ ابن مسعود: والله لا أرفعه يعني: مصحفه أقرأني رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فذكره.

(وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ أَنِّي مِنْ أَعْلَمِهِمْ بِكِتَابِ اللَّهِ) ووقع عند النسائي من طريق عبدة وابن أبي داود من طريق ابن شهاب كلاهما عن الْأَعْمَشِ عن أَبِي وائل: أني أعلمهم بكتاب الله بحذف من وزاد: ولو أعلم أن أحدا أعلم

وَمَا أَنَا بِخَيْرِهِمْ».

قَالَ شَقِيقٌ: فَجَلَسْتُ فِي الْحَلْقِ أَسْمَعُ مَا يَقُولُونَ، فَمَا سَمِعْتُ رَأْدًا يَقُولُ غَيْرَ ذَلِكَ.

مني لرحلت إليه وهذا لا ينافي إثبات من فإنه نفى الأعلمية ولم ينف المساواة، وفي: جواز ذكر الإنسان نفسه بالفضيلة للحاجة وإنما النهي عن التزكية إذا كانت للفخر والإعجاب.

(وَمَا أَنَا بِخَيْرِهِمْ) يعني: ما أنا بأفضلهم إذ العشرة المبشرة أفضل منه بالاتفاق، ويستفاد منه أن الزيادة في صفة من صفات الفضل لا تقتضي الأفضلية المطلقة لأن كثرة الثواب لها أسباب أخرى من التقوى والإخلاص وإعلاء كلمة الله مع أن الأعلمية بكتاب الله لا تستلزم الأعلمية المطلقة بل يحتمل أن يكون غيره أعلم منه بالسنة وبعلم آخر فلهذا قَالَ: وما أنا بخيرهم⁽¹⁾ وسيأتي في هذا بحث في باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه إن شاء الله تعالى.

(قَالَ شَقِيقٌ) أي: بالإسناد المذكور: (فَجَلَسْتُ فِي الْحَلْقِ) بفتح الحاء المهملة واللام (أَسْمَعُ مَا يَقُولُونَ، فَمَا سَمِعْتُ رَأْدًا) أي: عالمًا يرد لأن رد الأقوال لا يكون إلا للعلماء يعني: لم يسمع من يخالف ابن مسعود رضي الله عنه. (يَقُولُ غَيْرَ ذَلِكَ) أو المراد من يرد قوله ذلك والغرض أن أحدًا لم يرد عليه هذا الكلام بل سلموا وفي رواية مسلم: قَالَ شَقِيقٌ: فجلست في حلق أصحاب مُحَمَّدٍ ﷺ فما سمعت أحدًا يرد ذلك ولا يعيبه.

وفي رواية ابن شهاب: فلما نزل عن المنبر جلست في الحلق فما أحد ينكر ما قَالَ وهذا تخصيص عموم قوله أصحاب مُحَمَّدٍ بمن كان منهم بالكوفة ولا يعارض ذلك ما أخرجه ابن أبي داود من طريق الزُّهْرِيِّ عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود عن عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود رضي الله عنه فذكر نحو حديث الباب وفيه: قَالَ الزُّهْرِيُّ: فبلغني أن ذلك كرهه من قول ابن مسعود رضي الله عنه رجال من أصحاب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لأنه محمول على أن الذين كرهوا ذلك من غير الصحابة الذين شاهدتهم شقيق بالكوفة، ويحتمل اختلاف الجهة فالذي نفى شقيق أن أحدًا رده أو عابه وصف ابن مسعود بأنه أعلمهم بالقرآن والذي أثبت الزُّهْرِيُّ

(1) على أن لفظ من صريح بأن جماعة كانوا مثله.

5001 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ،
عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: كُنَّا بِحِمَصَ
.....

ما يتعلق بأمره بغلّ المصاحف وكان مراد ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رأى خلاف ما رأى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومن وافقه في الاختصار على قراءة واحدة وإلغاء ما عدا ذلك أو كان لا ينكر الاختصار على قراءة واحدة لما في عدمه من الاختلاف بل كان يريد أن يكون قراءته هي التي يعول عليها دون غيرها لما له من المزية في ذلك مما ليس لغيره كما يؤخذ ذلك من ظواهر كلامه فلما فاتته ذلك ورأى أن الاختصار على قراءة زيد ترجيح بغير مرجح عنده اختار استمرار القراءات على ما كانت عليه على أن ابن أبي داود ترجم باب رضى ابن مسعود بعد ذلك بما صنع عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكن لم يورد ما يصرح بمطابقة ما ترجم به.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من ظاهر الحديث وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْفُضَائِلِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ.

حَدَّثَنَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: (حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بِالْمِثْلَةِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَبْدِيُّ الْبَصْرِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سَلِيمَانَ بْنِ مَهْرَانَ، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) أَي: النَّخَعِيِّ، (عَنْ عَلْقَمَةَ) أَي: ابْنِ قَيْسِ النَّخَعِيِّ، أَنَّهُ (قَالَ: كُنَّا بِحِمَصَ) هِيَ ⁽¹⁾ بَلَدٌ مَشْهُورَةٌ مِنْ بِلَادِ الشَّامِ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ عَلَى الْأَصَحِّ.

ظاهره: أن علقمة حضر القصة وكذا أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ أَبِي خَلِيفَةَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ كَثِيرٍ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ الْقَاضِي عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ كَثِيرٍ فَقَالَ فِيهِ عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بِحِمَصَ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ جَرِيرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ وَلَفْظُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ بِحِمَصَ فَقَرَأْتُ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ عَلْقَمَةَ لَمْ يَحْضُرِ الْقِصَّةَ وَإِنَّمَا نَقَلَهَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ عَنِ الْأَعْمَشِ وَلَفْظُهُ: كُنْتُ جَالِسًا بِحِمَصَ وَعِنْدَ أَحْمَدَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّهُ قَرَأَ سُورَةَ يُونُسَ وَرِوَايَةُ أَبِي مُعَاوِيَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ لَكِنْ أَحَالَ بِهَا.

(1) بكسر المهملة الأولى وسكون الميم.

فَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ سُورَةَ يُوسُفَ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا هَكَذَا أُنْزِلَتْ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ» وَوَجَدَ مِنْهُ رِيحَ الْخَمْرِ، فَقَالَ: أَتَجْمَعُ أَنْ تُكَذِّبَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَتَشْرَبَ الْخَمْرَ فَضْرَبَهُ الْحَدَّ.

(فَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (سُورَةَ يُوسُفَ، فَقَالَ رَجُلٌ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ نَهْيُكَ بْنُ سَنَانَ الَّذِي تَقَدَّمَتْ لَهُ قِصَّةٌ غَيْرُ هَذِهِ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(مَا هَكَذَا أُنْزِلَتْ) وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: فَقَالَ لِي بَعْضُ الْقَوْمِ: اقْرَأْ عَلَيْنَا فَقَرَأَتْ عَلَيْهِمْ سُورَةَ يُوسُفَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: مَا هَكَذَا أُنْزِلَتْ فَإِنْ كَانَ السَّائِلُ هُوَ الْقَائِلُ وَإِلَّا فَمِنْهُمْ آخَرُ.

(قَالَ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَرٍّ: فَقَالَ بِالْفَاءِ، أَيُ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَيُ: كَذَا وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ فَقُلْتُ: وَيَحْكُ وَاللَّهِ لَقَدْ أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، (فَقَالَ⁽¹⁾): «أَحْسَنْتَ» وَوَجَدَ) أَيُ: ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽²⁾ رِيحَ الْخَمْرِ) هِيَ جُمْلَةٌ حَالِيَةٌ وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: فَبَيْنَمَا أَنَا أَكْلِمُهُ إِذْ وَجَدْتُ مِنْهُ رِيحَ الْخَمْرِ، (فَقَالَ) لَهُ: (أَتَجْمَعُ⁽³⁾) أَنْ تُكَذِّبَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَتَشْرَبَ الْخَمْرَ فَضْرَبَهُ الْحَدَّ) أَيُ: فَضْرَبَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَتَّى شَرِبَ الْخَمْرَ.

وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: فَقُلْتُ: لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَجْلِدَكَ قَالَ: فَجَلَدْتَهُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: هَذَا مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَتْ لَهُ وَلايَةٌ إِقَامَةُ الْحُدُودِ نِيَابَةً عَنِ الْإِمَامِ إِمَّا عَمُومًا وَإِمَّا خُصُوصًا، وَعَلَى أَنَّ الرَّجُلَ اعْتَرَفَ بِشَرْبِهَا بِلَا عَذْرِ وَإِلَّا فَلَا يَجِبُ الْحَدُّ بِمَجْرَدِ رِيحِهَا وَعَلَى أَنَّ التَّكْذِيبَ كَانَ بِإِنْكَارِ بَعْضِهِ جَاهِلًا إِذْ لَوْ كَذَبَ بِهِ حَقِيقَةً لَكُفِّرَ فَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ جَحَدَ حَرْفًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ كَفَرَ انْتَهَى.

وَالْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ: جَيِّدٌ.

وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا: أَنَّ يَكُونُ قَوْلُهُ: فَضْرَبَهُ الْحَدَّ، أَيُ: رَفَعَهُ إِلَى مَنْ لَهُ وَلايَةٌ إِقَامَةُ الْحَدِّ، أَيُ: الْأَمِيرُ فَضْرَبَهُ فَأَسْنَدَ الضَّرْبَ إِلَى نَفْسِهِ مَجَازًا لِكُونِهِ سَبَبًا فِيهِ.

(1) أَيُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(3) وَفِي نَسْخَةٍ: أَنْتَجَرْتُ.

(2) أَيُ: مِنَ الرَّجُلِ.

5002 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ،

وقال القُرْطُبِيُّ: إنما أقام عليه الحد لأنه جعل له ذلك من له الولاية، أو لأنه رأى أنه قام عن الإمام بواجب، أو لأنه كان ذلك في زمان ولايته الكوفة فإنه وليها في زمان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وصدرًا من خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ انتهى.

والاحتمال الثاني: موجه، وفي الأخير غفلة عما في أول الخبر أن ذلك كان بحمص ولم يلها ابن مسعود رضي الله عنه وإنما دخلها غازيًا وكان ذلك في خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأما قول النَّوَوِيِّ على أن الرجل اعترف بشربها بلا عذر وإلا فلا يحد بمجرد ريحها ففيه نظر؛ لأن المنقول عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان يرى وجوب الحد بمجرد وجود الرائحة وقد وقع مثل ذلك لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة الوليد بن عقبة ووقع عند الإسماعيلي أثر هذا الحديث النقل عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه أنكر على ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جلده الرجل بالرائحة وحدها إذا لم يقر أو لم يشهد عليه.

وقال القُرْطُبِيُّ: في الحديث حجة على من يمنع وجوب الحد بالرائحة كالحنفية وقد قال به مالك وأصحابه وجماعة من أهل الحجاز والمسألة خلافية شهيرة وللمانع أن يقول إذا احتمل أن يكون أقر سقط الاستدلال بذلك ونفسي الريح ليس بقطعي الدلالة على شرب الخمر لاحتمال الاشتباه ألا يرى أن رائحة السفرجل المأكول تشبه رائحة الخمر فلا يثبت إلا بشهادة أو اعتراف وأما قول النَّوَوِيِّ على أن التكذيب الخ فجيد لكن يحتمل أن يكون ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان لا يرى بمؤاخذه السكران بما يصدر منه من الكلام في حال سكره.

وقال القُرْطُبِيُّ: يحتمل أن يكون الرجل كذب ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولم يكذب القرآن وهو الذي يظهر من قوله ما هكذا أنزلت فإن ظاهره أنه أثبت إنزالها ونفى الكيفية التي أوردها ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقال الرجل ذلك إما جهلا منه أو قلة حفظ أو عدم قصد بعثه عليه السكر وسيأتي مزيد بحث في ذلك في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) الحوضي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص ابن غياث قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان قَالَ: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هو أَبُو الضَّحَى ابن صبيح الكوفي

عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ أَيْنَ أُنْزِلَتْ، وَلَا أُنْزِلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيهِ أُنْزِلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمُ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ، تُبَلِّغُهُ الْإِبِلَ لَرَكِبْتُ إِلَيْهِ».

وقع كذلك في رواية أبي حمزة عن الأعْمَش عند الإسماعيلي وفي طبقة مسلم: هذا رجلان من أهل الكوفة يقال لكل منهما مسلم أحدهما: يقال له الأعور، والآخر: يقال له البطين، فالأول: هو مسلم بن كيسان، والثاني: هو مسلم بن عمران ولم ير لأحد منهما رواية عن مسروق فإذا أطلق مسلم عن مسروق عرف أنه هو أبو الضحى ولو اشتركوا في أن الأعْمَش روى عن الثلاثة.

(عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع، أنه (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن مسعود وفي رواية قطبة عن الأعْمَش عند مسلم عن عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ) ولم يثبت لفظ الجلالة في رواية أَبِي ذَرٍّ وفي رواية جرير عن الأعْمَش عند ابن أبي داود قَالَ عَبْدُ اللَّهِ لما صنع بالمصاحف ما صنع والله إلى آخره.

(مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ أَيْنَ أُنْزِلَتْ) بمكة، أو المدينة، أو غيرهما، (وَلَا أُنْزِلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيهِ أُنْزِلَتْ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني: فيما بإثبات الألف على الأصل⁽¹⁾ وعن الحموي والمستملي: فيمن بالنون بدل الألف.

(وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمُ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ، تُبَلِّغُهُ) بسكون الموحدة وضم اللام وفي اليونينية بفتح الموحدة وتشديد اللام مكسورة وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني تبليغيه بفتح الموحدة وكسر اللام مشددة وزيادة نون بعد الغين فتحية ساكنة.

(لَرَكِبْتُ⁽²⁾ إِلَيْهِ) للأخذ عنه، ويروى: لرحلت إليه ولأبي عبيد من طريق ابن سيرين نبئت أن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لو علمت أحداً تبليغيه الإبل أحدث عهداً بالعرضة الأخيرة مني لأتيته، أو قَالَ: لتكلفت أن آتيه وكأنه احترز بقوله: تبليغيه الإبل عمن لا يصل إليه على الرواحل إما لكونه كان لا يركب

(2) الإبل.

(1) وكذا في رواية قطبة وجرير.

5003 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: «أَرْبَعَةٌ، كُلُّهُمْ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَبِي بَنْ كَعْبٍ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو زَيْدٍ».....

البحر فقيد بالبر، أو لأنه كان جازماً بأنه لا أحد يفوقه في ذلك من البشر فاحترز عن سكان السماء.

وفي الحديث جواز ذكر الإنسان نفسه بما فيه من الفضيلة بقدر الحاجة ويحمل ما ورد من ذم ذلك على من وقع ذلك منه فخراً وإعجاباً.
ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من معنى الحديث.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ⁽¹⁾ قَالَ: (حَدَّثَنَا هَمَامٌ) هو ابن يَحْيَى العوذى بفتح العين المهملة وسكون الواو وكسر الذال المعجمة الْبَصْرِيُّ الْحَافِظُ قَالَ: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) أي: ابن دعامة السدوسي، (قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: أَرْبَعَةٌ) أي: جمعه أربعة (كُلُّهُمْ مِنَ الْأَنْصَارِ) وفي رواية الطَّبْرِيُّ من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قَتَادَةَ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ: افتخر الحيان الأوس والخزرج فَقَالَ الأوس: منا أربعة من اهتزله العرش سعد بن معاذ، ومن عدلت شهادته شهادة رجلين خزيمة بن ثابت، ومن غسلته الملائكة حنظلة بن أبي عامر، ومن حمته الدبر عاصم بن ثابت، فَقَالَ: الخزرج منا أربعة جمعوا الْقُرْآنَ لم يجمعه غيرهم فذكرهم.

(أَبِي بَنْ كَعْبٍ) من بني النجار، (وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ) من بني الخزرج، (وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ) من بني النجار، (وَأَبُو زَيْدٍ) واختلف في اسمه فقيل: سعد بن عبيد ابن النعمان بن قيس من الأوس.

وقيل: قيس بن السكن الخزرجي.

وقيل: ثابت بن زيد الأشهلي.

وقيل: اسمه معبد أحد الأربعة الذين جمعوا الْقُرْآنَ على عهد النَّبِيِّ ﷺ ومات ولا عقب له وتقدم في مناقب زيد بن ثابت من طريق شعبة عن قَتَادَةَ قُلْتُ لَأَنَسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من أَبُو زيد قَالَ: أحد عمومتي واستبعد ابن الأثير أن يكون

هذا ممن جمع القرآن قَالَ: لأن الحديث يرويه أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وذكرهم، وقال: أحد عمومتي أبو زيد وأنس من بني عدي بن النجار وهو خزرجي، فكيف يكون هذا وهو أوسي انتهى.

وليس في ظاهر الحديث ما يدل على الحصر⁽¹⁾ لكن رواية سعيد التي ذكرت أنفاً عند الطبراني صريحة في الحصر، وسعيد ثبت في قَتَادَةَ ويحتمل مع ذلك أن مراد أنس⁽²⁾ أي: من الأوس بقرينة المفاخرة المذكورة ولم يرد نفي ذلك عن المهاجرين ثم في رواية سعيد: أن ذلك من قول الخزرج ولم يفصح باسم قائل ذلك لما أورده أنس وكان هو القائل به ولا سيما هو من الخزرج.

وقد أجاب القاضي أَبُو بكر الباقلاني وغيره عن حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا بأجوبة:

أحدها: أنه لا مفهوم له فلا يلزم أن لا يكون غيرهم جمعه.

ثانيها: أن المراد لم يجمعه بجميع وجوه ولغاته وحروفه وقرآته التي أنزلها الله عز وجل وأذن للأمة فيها وخيرهم في القراءة بما شاؤوا منها.

ثالثها: أنه لم يجمع ما نسخ منه بعد تلاوته وما لم ينسخ إلا بهؤلاء الأربعة قاله أَبُو بكر ابن العربي.

رابعها: أن المراد بجمعه تلقيه من في رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إلا بواسطة بخلاف غيرهم فيحتمل أن يكون تلقى بعضه بالواسطة.

خامسها: أنهم ظهروا به وانتصبوا لتلقيه وتعليمه فاشتبهوا به وخفي حال غيرهم عن عرف حالهم فحصر ذلك فيهم بحسب علمه وليس الأمر في نفس الأمر كذلك والسبب في خفائهم أنهم خافوا غائلة الرياء والعجب وأمن ذلك من أظهره.

سادسها: أن المراد بالجمع الكتابة فلا ينفي أن يكون غيرهم جمعه حفظاً عن ظهر قلبه وأما هؤلاء فجمعوه كتابة وحفظوه عن ظهر قلب.

سابعها: أن المراد أن أحداً لم يفصح أنه جمعه بمعنى أكمل حفظه في عهد

(2) لم يجمعه غيرهم.

(1) ولا مفهوم له لأنه عدد.

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَوْلَئِكَ بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ فَلَمْ يَفْصَحْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ أَحَدًا مِنْهُمْ لَمْ يَكْمَلْهُ إِلَّا عِنْدَ وَفَاةِ الرَّسُولِ ﷺ حِينَ نَزَلَتْ آخِرُ آيَةِ مِنْهُ.

ثَامِنُهَا : أَنَّهُ الْمُرَادُ بِجَمْعِهِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لَهُ وَالْعَمَلُ بِمُوجِبِهِ وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ فِي الزُّهْدِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى أَبَا الدَّرْدَاءِ فَقَالَ : إِنَّ ابْنِي جَمَعَ الْقُرْآنَ فَقَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِنَا جَمْعَ الْقُرْآنِ مِنْ سَمْعٍ لَهُ وَأَطَاعٍ وَفِي غَالِبِ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ تَكْلِفٌ وَلَا سِيَمَا الْآخِرَ فَإِنَّ الْخُلَفَاءَ الْأَرْبَعَةَ وَغَيْرَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كُلَّهُمْ كَانُوا سَامِعِينَ مُطِيعِينَ .

وَقَدْ مَرَّ احْتِمَالُ أَنَّ الْمُرَادَ إِثْبَاتَ ذَلِكَ لِلخُرُوجِ دُونَ الْأَوْسِ فَقَطْ فَلَا يَنْفِي ذَلِكَ عَنْ غَيْرِ الْقَبِيلَتَيْنِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَمَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَحْفَظُ الْقُرْآنَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْمَبْعُثِ أَنَّهُ بَنَى مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِهِ وَكَانَ يَقْرَأُ فِيهِ الْقُرْآنَ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا كَانَ نَزَلَ مِنْهُ إِذْ ذَاكَ وَهَذَا مِمَّا لَا يَرْتَابُ فِيهِ مَعَ شِدَّةِ حِرْصِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى تَلْقِي الْقُرْآنِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَفَرَاغِ بَالِهِ لَهُ وَهُمَا بِمَكَّةَ وَكَثْرَةِ مَلَازِمَةِ كُلِّ مِنْهُمَا لِلْآخِرِ حَتَّى قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْهَجْرَةِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْتِيهِمْ بِكِرَّةٍ وَعَشِيَّةٍ وَقَدْ صَحَّحَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ يَوْمِ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَوْمَ فِي مَكَانِهِ لَمَّا مَرَضَ فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ أَقْرَاهُمْ .

وَتَقَدَّمَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى تَرْتِيبِ النُّزُولِ عَقِبَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : جَمَعَتِ الْقُرْآنَ فَقَرَأْتُ بِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ فَلَبِغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : أَقْرَأَهُ فِي شَهْرِ الْحَدِيثِ وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحِ ، وَتَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي مَضَى ذِكْرَ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ وَكُلِّ هَؤُلَاءِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ ، وَذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَرَاءَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَعَدَّ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْخُلَفَاءَ الْأَرْبَعَةَ وَطَلْحَةَ وَسَعْدَ أَوْ ابْنَ مَسْعُودٍ وَحَذِيفَةَ وَسَالِمًا وَأَبَا هُرَيْرَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ السَّائِبِ وَالْعَبَادَةَ ، وَمِنَ النِّسَاءِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ وَلَكِنْ بَعْضُ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا أَكْمَلَهُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي كِتَابِ الشَّرِيعَةِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ أَيْضًا : تَمِيمُ بْنُ أَوْسٍ الدَّارِي وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ .

ومن الأنصار: عبادة بن الصامت، ومعاذ الذي يكنى أبا حليمة ومجمع بن حارثة وفضالة بن عبيد ومسلمة بن مخلد وغيرهم وصرح: بأن بعضهم إنما جمعه بعد النَّبِيِّ ﷺ، وذكر أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني: أن الخلفاء الأربعة جمعوا القرآن على عهد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وذكر هو أيضًا: عَبْدُ اللَّهِ بن عمرو بن العاص، وعن مُحَمَّد بن كعب القرظي جمع القرآن في زمن النَّبِيِّ ﷺ عبادة بن الصامت، وأبو أيوب خالد بن زيد ذكره ابن عساكر، وعن الداني: جمعه أيضًا أَبُو مُوسَى الأشعري، ومجمع بن حارمة ذكره ابن إِسْحَاق وقيس بن أَبِي صَعْصَعَة ذكره أَبُو عبيد بن سلام في حديث مطولاً وذكر ابن حبيب في المتحبر: جماعة ممن جمع القرآن على عهده ﷺ فيهم سعد بن عبيد بن النعمان الأوسي، وقال ابن الأثير: وممن جمع القرآن على عهده ﷺ قيس بن السكن وأم ورقة بنت نوفل وقيل: بنت عَبْدِ اللَّهِ بن الحارث ذكر ابن سعد: أنها جمعت القرآن.

وعن سعيد بن جبير عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: توفي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وأنا ابن عشر سنين وقد قرأت القرآن وقد ظهر من ذلك أن الذين جمعوا القرآن على عهده ﷺ لا يحصيهم أحد ولا يضبطهم عدد.

وذكر القاضي أَبُو بكر فإن قيل إذا لم يكن له دليل خطاب فلا شيء خص هؤلاء الأربعة بالذكر دون غيرهم قيل: أنه يحتمل أن يكون ذلك لتعلق غرض المتكلم بهم دون غيرهم أو نقول: إن هؤلاء في ذهنهم دون غيرهم وقد تمسك بقول أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا جماعة من الملاحدة⁽¹⁾ ولا متمسك لهم فيه فإننا لا نسلم حمله على ظاهره سلمناه ولكن أين لهم أن الواقع في نفس الأمر كذلك سلمناه لكن لا يلزم من كون الكل من الجم الغفير لم يحفظه كله أن لا يكون حفظه مجموع الجم الغفير وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه بل إذا حفظ الكل الكل، ولو على التوزيع كفى⁽²⁾ على أن ضابط التواتر العلم به وقد يحصل بقول هؤلاء الأربعة.

(1) بأن القرآن شرطه التواتر في كونه قرآنًا ولا بد من خبر جماعة أحالت العادة نواطؤهم على الكذب.

(2) وقد حفظ جميع أجزائه مثنون لا يحصون.

تَابَعَهُ الْفَضْلُ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ.

5004 - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنِي ثَابِتُ

الْبُنَانِيُّ، وَثُمَامَةُ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ غَيْرَ أَرْبَعَةٍ: أَبُو الدَّرْدَاءِ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو زَيْدٍ»

(تَابَعَهُ) أي: تابع حفص بن غمر في رواية هذا الحديث (الْفَضْلُ) بسكون المعجمة هو ابن موسى الشيباني، (عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ) بالقاف والمهملة القاضي بمرو، مات سنة تسع وخمسين ومائة، (عَنْ ثُمَامَةَ) بضم المثناة وتخفيف الميم هو ابن عبد الله قاضي البصرة، (عَنْ) جده (أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهذا التعليق وصله إسحاق بن راهويه في مسنده عن الفضل بن موسى فذكره.

(حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ) بضم الميم وفتح العين المهملة بلفظ المفعول من التعلية العمى أَبُو الهيثم أخو بهز بن أسد الْبَصْرِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى) أي: ابن عبد الله بن أنس بن مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ الْبَصْرِيِّ صدوق إلا أنه كثير الغلط.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ) بضم الموحدة وتخفيف النون واسم أبيه أسلم أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ، (وَثُمَامَةُ) كلاهما (عَنْ أَنَسٍ) ⁽¹⁾ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه (قَالَ: مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ غَيْرَ أَرْبَعَةٍ: أَبُو الدَّرْدَاءِ) عويمر بن أبي الدرداء بن مالك وقيل ابن عامر وقيل ثعلبة الخزرجي، (وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ) السلمي، (وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ) الْبُخَارِيُّ، (وَأَبُو زَيْدٍ) سعد بن عبيد الأوسي وهذه الرواية تخالف رواية قَتَادَةَ عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من وجهين:

أحدهما: التصريح بصيغة الحصر في الأربعة.

ثانيهما: ذكر أبي الدرداء بدل أبي بن كعب.

فأما الأول: فقد تقدم الجواب عنه من وجوه واستنكره جماعة من الأئمة قَالَ المازري: لا يلزم من قول أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يجمعه غيرهم أن يكون الواقع في نفس الأمر كذلك لأن التقدير أنه لا يعلم أن سواهم جمعه وإلا فكيف الإحاطة بذلك مع كثرة الصحابة رضي الله عنهم وتفرقهم في البلاد وهذا لا يتم

(1) وفي رواية الأصيلي: عن أنس بن مالك.

إلا إن كان لقي كل واحد منهم على انفراده وأخبره عن نفسه أنه لم يكمل له جمع القرآن في عهد النَّبِيِّ ﷺ وهذا في غاية البعد في العادة وإذا كان المرجع إلى ما في علمه لم يلزم أن يكون الواقع كذلك.

وأما الوجه الثاني من المخالفة فَقَالَ الإسماعيلي : هذان الحديثان مختلفان ولا يجوزان في الصحيح مع تباينهما بل الصحيح أحدهما.
وجزم البيهقي : بأن ذكر أبي الدرداء وهم والصواب أبي بن كعب.
وقال الدَّوْدِيُّ : لا أرى ذكر أب الدرداء محفوظًا.

وقال الحَافِظُ العَسْقَلَانِيُّ : قد أشار البُخَارِيُّ إلى عدم الترجيح باستواء الطريقتين فطريق قَتَادَةَ على شرطه وقد وافقه عليها ثمانية في إحدى الروایتين عنه ، وطريق ثابت أيضًا على شرطه وقد وافقه عليها ثمانية في الرواية الأخرى لكن مجموع الرواية عن ثابت وثمانية بموافقته وقع عن عَبْدِ اللَّهِ بن المثنى ، وفيه مقال فإن كان عند البُخَارِيِّ مقبولًا لكن لا يعادل روايته رواية قَتَادَةَ ، ويرجح رواية قَتَادَةَ حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ذكر أبي بن كعب وهو خاتمة أحاديث الباب ولعل البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أشار بإخراجه إلى ذلك لتصريح عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بترجيحه في القراءة على غيره ويحتمل أن يكون أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديث بهذا الحديث في وقتين فذكر مرة أبي بن كعب ومرة بدله أبا الدرداء .

وقد روى ابن أبي داود من طريق مُحَمَّد بن كعب القرظي قَالَ : جمع القرآن على عهد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خمسة من الأنصار : معاذ بن جبل ، وعبادة بن الصامت ، وأبي بن كعب ، وأبو الدرداء ، وأبو أيوب الأنصاري وإسناده حسن مع إرساله وهو شاهد جيد لحديث عَبْدِ اللَّهِ بن المثنى في ذكر أبي الدرداء وإن خالفه في العدد والمعدود .

ومن طريق الشعبي قَالَ : جمع القرآن على عهد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ستة منهم : أبو الدرداء ، ومعاذ ، وأبو زيد ، وزيد بن ثابت وهؤلاء هم الأربعة الذين ذكروا في رواية عَبْدِ اللَّهِ بن المثنى وإسناده صحيح مع إرساله ، فلهذا دَرَّ البُخَارِيُّ ما أكثر اطلاعه .

قَالَ: «وَنَحْنُ وَرِثَانُهُ».

وقد تبين بهذه الرواية المرسلة قوة رواية عَبْدَ اللَّهِ بن المثنى وإن لروايته أصلاً واللَّهُ تَعَالَى أعلم.

وقال الْكَرْمَانِيُّ: فإن قلت ذكر في الطريق الأول أبي بن كعب من الأربعة وفي هذه الطريق لم يذكره وذكر بدله أبا الدرداء والراوي فيهما أنس وهذا أشكل إلا سؤلة قلت: أما الأول: فلا قصر فيه فلا ينفي جمع أبي الدرداء.

وأما الثاني: فلعل اعتقاد السامع كان أن هؤلاء الأربعة لم يجمعوا وأبا الدرداء لم يكن من الجامعين فَقَالَ رَدًّا عليه لم يجمعوا إلا هذه الأربعة ادعاء ومبالغة فلا يلزم منه النفي عن غيره حقيقة إذ الحصر ليس بالنسبة إلى نفس الأمر بل بالنسبة إلى اعتقاده انتهى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن قوله أما الأول فلا قصر فيه ظاهر وأما الثاني إلخ ففيه تأمل وهو غير شاف في دفع السؤال، لأن قوله فَقَالَ رَدًّا عليه لم يجمعوا إلا هذه الأربعة إن كان مراده من هذه الأربعة هم المذكورون في الرواية الأولى فلا سؤال فيه متن الوجه الذي ذكره وإن كان مراده أنهم هم المذكورون في الرواية الثانية فالسؤال باق على ما لا يخفى على الناظر إذا أمعن نظره فيه.

(قَالَ) أي: أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «(وَنَحْنُ وَرِثَانُهُ)» أي: أبا زيد لأنه مات وكان بدرية ولم يترك عقباً وهو أحد عمومة أنس وقد تقدم في مناقب زيد بن ثابت قَالَ قَتَادَةُ: قلت: ومن أبو زيد؟ قَالَ: أحد عمومتي وهذا يرد على من سمي أبا زيد المذكور سعد بن عبيد بن النعمان أحد بني عمرو بن عوف لأن أنساً خرزجي وسعد بن عبيد أوسي وإذا كان كذلك احتمل أن يكون سعد بن عبيد ممن جمع ولم يطلع على ذلك أنس وقد قَالَ أَبُو أَحْمَدَ العسكري: لم يجمعه من الأوس غيره.

وقال مُحَمَّد بن حبيب في المحبّر: سعد بن عبيد ونسبه كان أحد من جمع القرآن في عهد النَّبِيِّ ﷺ ووقع في رواية الشعبي التي أشير إليها آنفاً المغايرة بين سعد بن عبيد وبين أبي زيد فإنه ذكرهما جميعاً، فدل على أنه غير المراد في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد ذكر ابن أبي داود فيمن جمع القرآن: قيس بن

5005 - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: أُبَيُّ أَفْرُونًا،

أبي صعصعة وهو خزرجي وتقدم: أنه يكني أبا زيد وسعد بن المنذر بن أوس بن زهير وهو خزرجي أيضًا لكن لم يصرح بأنه يكني أبا زيد.

وعند ابن أبي داود بإسناد على شرط البخاري إلى ثمامة عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن أبا زيد الذي جمع الْقُرْآنَ اسمه قيس بن السكن قَالَ: وكان رجلًا منا من بني عدي بن النجار أحد عمومتي ومات ولم يدع عقبًا ونحن ورثناه قَالَ ابن أبي داود حَدَّثَنَا أنس بن خالد الأنصاري قَالَ: هو قيس ابن السكن بن زعورا من بني عدي بن النجار مات قريبًا من وفاة النَّبِيِّ ﷺ فذهب علمه ولم يؤخذ عنه وكان عقييًا بدريًا.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: فهذا يرفع الإشكال من أصله.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أن هؤلاء المذكورين فيه من القراء من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ والحديث من إفراده.

(حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ) بسكون المعجمة المروزي الْحَافِظُ قَالَ: (أَخْبَرَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ سُفْيَانَ) هو الثَّوْرِيُّ، (عَنْ حَبِيبٍ) ضد العدو (ابن أبي ثَابِتٍ) الأسدي، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) الوالبي مولا هم أحد الأعلام، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه (قَالَ: قَالَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أُبَيُّ أَفْرُونًا) كذا في رواية الأكثر وقال المزي في الأطراف: ليس في رواية صدقة ذكر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وقد ثبت ذكره في رواية النسفي عن البخاري وأول الحديث عنده على أقضانا وأُبَيُّ أقرأنا.

وقد ألحق الدمياطي في نسخته في حديث الباب ذكر علي وليس بجيد، لأنه ساقط من رواية الفربري التي عليها مدار روايته وقد تقدم في تفسير البقرة عن عمرو بن علي عن يحيى القطان بسنده هذا وفيه ذكر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الجميع.

وتعقبه العيني: بأنه كيف ينكر هذا على الدمياطي وقد سبقه النسفي به انتهى، فافهم.

وَأَنَا لَنَدْعُ مِنْ لَحَنِ أَبِيّ، وَأَبِيّ يَقُولُ: «أَخَذْتُهُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا أَتْرُكُهُ لِشَيْءٍ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: 106].

(وَأَنَا لَنَدْعُ) أي: لنترك (مِنْ لَحَنِ أَبِيّ) بفتح اللام والحاء المهملة في اليونينية مصححاً عليه ويسكونها في الفرع، أي: من قراءته مما نسخت ولحن القول فحواه ومعناه والمراد به هنا: القول.

وقال الهروي: اللحن بسكون الحاء اللغة، وبالفصحى، واللحن أيضًا: إزالة الإعراب عن وجهه وهو بسكون الحاء.

(وَأَبِيّ يَقُولُ) أي: والحال أن أبا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: (أَخَذْتُهُ) أي: الذي يتركه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ لَحْنِهِ (مِنْ فِي) أي: من فم (رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فَلَا أَتْرُكُهُ لِشَيْءٍ يقوله لي غير النَّبِيِّ ﷺ لا لنسخ ولا لغيره وكان أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يرجع عما حفظه من الْقُرْآن الذي تلقاه من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ولو أخبره غيره أن تلاوته نسخت، لأنه إذا سمع ذلك من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حصل عنده القطع به فلا يزول عنه بأخبار غيره وقد استدل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْآيَةِ فَقَالَ: (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: أو ننسخها بضم النون وكسر السين من غير همز على قراءة نافع وابن عامر والكوفيين.

(﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾) ويظهر من الاستدلال بذلك أن أبا كان لا يسلم نسخ بعض الْقُرْآن فتأمل.

والنسخ على أقسام: ما نسخ قراءته وبقي حكمه كالشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما.

وما نسخ حكمه فقط نحو: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: 184].

وما نسخ قراءته وحكمه نحو عشر رضعات يحرم من والمراد هنا الأول والأخير على ما لا يخفى.

وقد مضى الحديث في تفسير سورة البقرة.

ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله أبي أقرؤنا لأنه يدل على أنه قرأ القراء من أصحاب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

9 - باب فَضْلِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ

5006 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى، قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي، فَدَعَانِي النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ أُجِبْهُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي، قَالَ: «أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾؟» [الأنفال: 24]،

9 - باب فَضْلِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ

(باب فَضْلِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ) كذا في رواية أَبِي ذَرٍّ وأبي الوقت وفي بعض النسخ: باب فاتحة الكتاب بدون فضل وفي بعضها: بَابُ فَضْلِ الْفَاتِحَةِ بدون ذكر الكتاب وفي بعضها: باب في فضائل فاتحة الكتاب ثم إن من أول قوله باب فضائل القرآن إلى هنا ليس فيه شيء يتعلق بفضائل القرآن نعم يتعلق بأمور القرآن كما لا يخفى.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القطان قَالَ: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: أَخْبَرَنَا (شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (خُبَيْبُ) بضم الخاء المعجمة وفتح الموحدة (ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) الخزرجي المدني، (عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ) أي: ابن عُمَرَ ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى) بضم الميم وفتح العين المهملة واللام المشددة على صيغة المفعول من التعلية واسم أبي سعيد الحارث وقيل: رافع ونقل عن الحافظ الدمياطي أنه قَالَ: الصحيح أنه هو الحارث بن أوس بن المعلى وما عداه باطل وحينئذ يكون ممن نسب على جده وهو كثير في فعل النسابة فلا يقال أنه خطأ.

(قَالَ) أي: أنه قَالَ: (كُنْتُ أَصَلِّي، فَدَعَانِي النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ أُجِبْهُ) لأنه ﷺ منعهم من الكلام في الصلاة ومن قطعها وزاد في سُورَةِ الْأَنْفَالِ حتى صَلَّيْتُ ثُمَّ أَتَيْتُهُ، (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي، قَالَ) ﷺ: (أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ) عز وجل: (﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾) وحد الضمير، لأنَّ استجابة الرسول ﷺ كاستجابته تَعَالَى والمراد بالاستجابة الطاعة والامتثال واستدل به على وجوب إجابته وهل يقطع الصلاة أم لا فيه بحث مر في أول التفسير.

ثُمَّ قَالَ: «أَلَعَلَّمَكُ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ»، فَأَخَذَ بِيَدِي، فَلَمَّا أَرَدْنَا أَنْ نَخْرُجَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ قُلْتَ: «لَأَعَلَّمَنَّكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ» قَالَ: «﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾»، هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ.

5007 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْبُدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: كُنَّا

(ثُمَّ قَالَ ﷺ): (أَلَا) بالتخفيف (أَعَلَّمَكُ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ) أَجْرًا ومضاعفة في الثواب المرتب على قراءتها بحسب انفعالات النفس وخشيتها وتدبرها وإن كان غيرها أطول منها وذلك لما اشتملت عليه من المعاني المناسبة لذلك.

(قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَأَخَذَ بِيَدِي، فَلَمَّا أَرَدْنَا أَنْ نَخْرُجَ) أي: من المسجد، (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ قُلْتَ: لَأَعَلَّمَنَّكَ) وفي نسخة: لأعلمك (أَعْظَمَ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ والأصيلي: فِي الْقُرْآنِ (قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾) خبر مبتدأ محذوف، أي: هي السورة التي أولها الحمد لله رب العالمين، (هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي) لأنها سبع آيات وتثنى في كل ركعة أو من الشاء لاشتمالها عليه.

(وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ) واسم الْقُرْآن يقع على البعض كما يقع على الكل ويدل عليه قوله تَعَالَى: ﴿يَمَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ [يُوسُف: 3] يعني: سورة يوسف والحديث قد مضى في أول كتاب التفسير في باب ما جاء في فاتحة الكتاب.

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنَا (مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) الْبَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهْبٌ) هو ابن جرير ابن حازم الأزدي الْحَافِظُ قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن حسان، (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين، (عَنْ مَعْبُدٍ) بفتح الميم والموحدة بينهما عين مهملة ساكنة هو ابن سيرين أخو مُحَمَّدٍ، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) سعد بن مالك مشهور باسمه وكنيته وبكنيته أشهر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ (قَالَ: كُنَّا

فِي مَسِيرِ لَنَا فَتَزَلْنَا، فَجَاءَتْ جَارِيَّةٌ، فَقَالَتْ: إِنَّ سَيِّدَ الْحَيِّ سَلِيمٌ، وَإِنَّ نَفَرَنَا غُيِّبَ، فَهَلْ مِنْكُمْ رَاقٍ؟ فَقَامَ مَعَهَا رَجُلٌ مَا كُنَّا نَأْبُئُهُ بِرُقِيَّةٍ، فَرَفَاهُ فَبَرَأَ، فَأَمَرَ لَهُ بِثَلَاثِينَ شَاةً،

فِي مَسِيرِ لَنَا) ⁽¹⁾ وقد مضى هذا الحديث مطولاً في كتاب الإجارة في باب ما يعطي في الرقية وبينهما تفاوت في الإسناد وفي المتن أيضاً بالزيادة والنقصان فهناك قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: انطلق نفر من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ في سفرة سافروها وهنا قَالَ: كنا في مسير لنا وهذا يدل على أن أبا سعيد كان مع النفر الذين سافروا في الحديث الذي هناك.

(فَتَزَلْنَا) أي: ليلًا كما في التِّرْمِذِيُّ على حي من أحياء العرب فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم كما عند الْبُخَارِيِّ في الإجارة.
(فَجَاءَتْ جَارِيَّةٌ، فَقَالَتْ: إِنَّ سَيِّدَ الْحَيِّ سَلِيمٌ)، أي: لديغ بعقرب ⁽²⁾ ولم تسم الجارية ولا سيد الحي.

(وَإِنَّ نَفَرَنَا غُيِّبَ) بفتح الغين المعجمة والتحتية جمع غائب كخادم وخدم وفي رواية الأصيلي وأبي الوقت: بضم الغين وفتح التحتية المشددة كراعى وركع.
(فَهَلْ مِنْكُمْ رَاقٍ؟) اسم فاعل من يرقى من باب ضرب يضرب أعلّ كأعلال قاض.

(فَقَامَ مَعَهَا رَجُلٌ) هو أَبُو سَعِيدٍ كما في صحيح مسلم ولا مانع من أن يكنى الرجل عن نفسه فلعل أبا سعيد صرح تارة وكنى أخرى والحمل على التعدد بعيد لا سيما مع اتحاد المخرج والسياق والسبب.

(مَا كُنَّا نَأْبُئُهُ) بنون فهمزة ساكنة فموحدة مضمومة وتكسر فنون، أي: ما كنا نعلمه أنه يرقى فنعيبه يقال: أَبْنَتْ الرجل ابنه وابنه إذا رميته بخلة سوء وهو يابون والأبن بفتح الهمزة وسكون الباء التهمة وحاصله ما كنا نتهمه (بِرُقِيَّةٍ، فَرَفَاهُ فَبَرَأَ) وفي الإجارة فكأنما نشط من عقال.

(فَأَمَرَ لَهُ) سيد الحي وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: لَنَا (بِثَلَاثِينَ شَاةً) جُعِلَا على الرقية.

(1) وعند الدارقطني: في سرية ولم يعينها.

(2) وكأنهم تفاعلوا بهذا اللفظ.

وَسَقَانَا لَبَنًا، فَلَمَّا رَجَعَ قُلْنَا لَهُ: أَكُنْتَ تُحْسِنُ رُفِيَّةً - أَوْ كُنْتَ تَرْفِي؟ - قَالَ: لَا، مَا رَفَيْتُ إِلَّا بِأَمِّ الْكِتَابِ، قُلْنَا: لَا تُخَدِّثُوا شَيْئًا حَتَّى نَأْتِيَ - أَوْ نَسْأَلِ - النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَكَرْنَاهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «وَمَا كَانَ يُذَرِّيهِ أَنَّهَا رُفِيَّةٌ؟ أَفَسِمُوا وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ».

وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ،

(وَسَقَانَا لَبَنًا، فَلَمَّا رَجَعَ) أي: الذي رقا (قُلْنَا لَهُ) مستفهمين: (أَكُنْتَ تُحْسِنُ رُفِيَّةً - أَوْ كُنْتَ تَرْفِي؟) - بفتح التاء وكسر القاف (قَالَ: لَا، مَا رَفَيْتُ) بفتح القاف (إِلَّا بِأَمِّ الْكِتَابِ⁽¹⁾)، قُلْنَا: لَا تُخَدِّثُوا) من الإحداث (شَيْئًا) ولا تعلموا أمرًا (حَتَّى نَأْتِيَ - أَوْ نَسْأَلِ) بالشك من الراوي (النَّبِيِّ ﷺ)، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَكَرْنَاهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: وَمَا كَانَ يُذَرِّيهِ أَنَّهَا) أي: الفاتحة (رُفِيَّةٌ أَفَسِمُوا) أي: الجعل (وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ) أي: بنصيب فعله تطيب لقلوبهم وهو ظاهر الدلالة على فضل الفاتحة.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: اختصت الفاتحة بأنها مبدأ الْقُرْآن وحاوية لجميع علومه لاحتوائها على الثناء على الله والإقرار بعبادته والإخلاص له وسؤال الهداية منه والإشارة إلى الاعتراف بالعجز عن القيام بنعمه وإلى شأن المعاد وبيان عاقبة الجاحدين إلى غير ذلك مما يقتضي أنها موضع الرقية فإن قيل: روى أبو داود من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الرُّقَى إِلَّا بِالْمَعْذَاتِ.

فالجواب: أَنَّهُ قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ: لَا يَصَحُّ وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: وَفِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَا يَعْرِفُ وَابْنُ حَرْمَلَةَ لَا نَعْرِفُهُ فِي أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِأَسْ وَلَمْ أَرَأْ أَحَدًا يَنْكَرُهُ أَوْ يَطْعُنَ عَلَيْهِ وَقَالَ السَّاجِي: لَا يَصَحُّ حَدِيثُهُ وَأَمَّا ابْنُ حَبَانَ فذكره في ثقافته وأخرج حديثه في صحيحه وقال الحاكم: صحيح الإسناد والحاصل أنه مختلف في صحته.

(وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين بينهما عين مهملة ساكنة عَبْدُ اللَّهِ الْمُقْعَد⁽²⁾، (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) أي: ابن سعيد قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن حسان قَالَ:

(1) وهي: الفاتحة.

(2) مات سنة أربع وعشرين ومائتين وهو شيخ البخاري.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، حَدَّثَنِي مَعْبُدُ بْنُ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ بِهَذَا.

10 - بَابُ فَضْلِ الْبَقَرَةِ

5008 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ،

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ) قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنَا (مَعْبُدُ ابْنُ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بِهَذَا) أَرَادَ بِهَذَا التَّعْلِيلَ التَّصْرِيحَ بِالتَّحْدِيثِ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ لَهُ شَامٌ وَمِنْ مَعْبُدٍ لِمُحَمَّدٍ فَإِنَّهُ فِي الْإِسْنَادِ الَّذِي سَاقَهُ أَوَّلًا بِالْعِنْعِنَةِ فِي مَوَاضِعٍ وَقَدْ وَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذَّهَلِيِّ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ كَذَلِكَ.

10 - بَابُ فَضْلِ الْبَقَرَةِ

(بَابُ فَضْلِ الْبَقَرَةِ) كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ سَقَطَ لَفْظُ: بَابُ وَفِي نَسْخَةٍ: سَقَطَ لَفْظُ سُورَةِ أَيْضًا، وَمَعْنَى سُورَةِ الْبَقَرَةِ: السُّورَةُ الَّتِي يَذْكُرُ فِيهَا الْبَقَرُ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بِالْمِثْلَةِ الْعَبْدِيُّ الْبَصْرِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) أَيُّ: ابْنِ الْحَجَّاجِ، (عَنْ سُلَيْمَانَ) هُوَ الْأَعْمَشُ⁽¹⁾، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) هُوَ النَّخْعِيُّ، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هُوَ ابْنُ يَزِيدٍ النَّخْعِيُّ، (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) عَقِبَةُ بْنُ عَمْرِو الْبَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ عَنْ غَنْدَرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ وَقَالَ فِي آخِرِهِ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَلَقِيتُ أَبَا مَسْعُودٍ فَحَدَّثَنِي بِهِ وَسَيَأْتِي نَحْوَهُ لِلْمُصَنِّفِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِي بَابٍ كَمْ يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ وَأَخْرَجَهُ فِي بَابٍ مِنْ لَمْ يَرِ بِأَسَا أَنْ يَقُولَ سُورَةَ كَذَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَلْقَمَةَ جَمَعَهَا عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ وَكَانَ إِبْرَاهِيمَ حَمَلَهُ عَنْ عَلْقَمَةَ أَيْضًا بَعْدَ أَنْ حَدَّثَهُ بِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْهُ كَمَا لَقِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَبَا مَسْعُودٍ فَحَمَلَهُ عَنْهُ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَهُ بِهِ عَلْقَمَةُ

(1) وَلِشُعْبَةَ فِيهِ شَيْخٌ آخَرٌ هُوَ مَتَصُورٌ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَعَنْ حَفْصِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ شُعْبَةَ عَنْهُ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدِ بْنِ زُرَيْعٍ عَنْ شُعْبَةَ كَذَلِكَ وَجَمَعَ غَنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي مُوسَى وَبَنَدَارٌ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْ بَشْرِ بْنِ خَالِدٍ ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ غَنْدَرٍ أَمَّا الْأَوَّلَانِ فَقَالَ عَنْهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مَتَصُورٍ وَأَمَّا بَشَرٌ فَقَالَ عَنْهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ غَنْدَرٍ.

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ قَرَأَ بِالْآيَتَيْنِ...

5009 - وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ بِالْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.....

وأبو مسعود هذا هو عقبة بن عمرو الأنصاري البصري الذي تقدم بيان حاله في غزوة بدر من المغازي ووقع في رواية عبدوس بدله ابن مسعود وكذا عند الأصيلي عن أبي المروزي وصوبه الأصيلي فأخطأ في ذلك بل هو تصحيف⁽¹⁾ وقد أخرجه أحمد من وجه آخر عن الأعمش فقال فيه عن عقبة بن عمرو.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أَنَّهُ (قَالَ: مَنْ قَرَأَ بِالْآيَتَيْنِ) قَالَ فِي الْمَصَابِيح: فَإِنْ قُلْتَ: مَا هَذِهِ الْبَاءُ الَّذِي فِي قَوْلِهِ بِالْآيَتَيْنِ قُلْتَ: ذَهَبَ بَعْضُهُمْ: إِلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ وَقِيلَ: ضَمِنَ الْفِعْلُ مَعْنَى التَّبَرُّكِ فَعَدَى بِالْبَاءِ وَعَلَى هَذَا تَقُولُ قَرَأْتَ بِالسُّورَةِ وَلَا تَقُولُ قَرَأْتَ بِكُتَابِكَ لِقَوَاتِ مَعْنَى التَّبَرُّكِ.

قَالَ السَّهْلِيُّ: وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَقْتِ قَرَأَ الْآيَتَيْنِ بِحَذْفِ الْبَاءِ وَقَدْ اقْتَصَرَ الْبُخَارِيُّ مِنَ الْمَتْنِ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ ثُمَّ حَوْلَ السَّنَدَ إِلَى طَرِيقِ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ وَأَكْمَلَ الْمَتْنَ فَقَالَ: ح حَدَّثَنَا وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: (وَحَدَّثَنَا) بِالْوَاوِ وَفِي نَسْخَةٍ: سَقَطَ ح (أَبُو نُعَيْمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عِيْنَةَ، (عَنْ مَنْصُورٍ) هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) أَي: النَّخَعِيِّ، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ) النَّخَعِيِّ، (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) عَقْبَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْبَدْرِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ قَرَأَ بِالْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ) يَعْنِي: مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ ثَمَّةٌ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ آيَةً وَاحِدَةً وَأَمَّا ﴿مَا أَكْتَسَبْتُ﴾ فَلَيْسَتْ رَأْسَ آيَةٍ بَاتِفَاكِ الْعَادِينَ وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ حِجَاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ شُعْبَةَ فَقَالَ فِيهِ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ لَمْ يَقُلْ آخِرَ فَعَلَلْ هَذَا هُوَ السَّرُّ فِي تَحْوِيلِ السَّنَدِ لِيَسُوْقَهُ عَلَى لَفْظِ مَنْصُورٍ عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ غَنْدَرٍ عِنْدَ أَحْمَدَ بِلَفْظِ مَنْ قَرَأَ الْآيَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ اللَّفْظُ الَّذِي سَاقَهُ الْبُخَارِيُّ لَفْظَ مَنْصُورٍ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ لَفْظِ

(1) لأنه حديثه وهو مشهور به.

فِي لَيْلَةِ كَفَّتَاهُ»⁽¹⁾.

الْأَعْمَشُ الَّذِي حَوْلَهُ عَنْهُ مَغَايِرَةٌ فِي الْمَعْنَى .

وقد أخرج علي بن سعيد العسكري في ثواب القرآن حديث الباب من طريق عاصم بن بهدلة عن ذر بن حبيش عن علقمة بن قيس عن عقبة بن عمرو بلفظ: من قرأهما بعد العشاء الآخرة أجزأ ما ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: 285] إلى آخر السورة ومن حديث النعمان بن بشير رفعه أن الله كتب كتاباً أنزل من آيتين ختم بهما سورة البقرة وقال في آخره: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾ وأصله عند الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم ولأبي عبيدة في فضائل القرآن من مرسل جبير بن نفير وزاد فاقروهما وعلموهما أبناءكم ونساءكم فإنهما قرآن وصلاة ودعاء.

(فِي لَيْلَةِ كَفَّتَاهُ) أي: أجزأتا عنه من قيام الليل بالقرآن وما يتعلق بإحياء الليل

(1) قال ابن أبي جمة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن من قام في ليلة بالآيتين من آخر سورة البقرة أجزأتاه عن قيام الليل وصح له اسم التهجد.

والكلام عليه من وجوه:

منها: أن يقال هل هي بنفسها تجزئ لمعنى فيها خاص أو هل هي على طريق التمثيل أنه من قام بآيتين يكون طولهما كهاتين كفتاه وإن كانتا أقل لا تكفيه أو هل يكون معنى الكلام أن من قام بهما أو بآيات تحوي من المعاني مثل ما حوتا كان له في ذلك كفاية وإن كان أقل من ذلك لم تجزه.

فالجواب: اللفظ نفسه محتمل لكن من خارج يقع التخصيص فمنها: أنه قد جاء عنه عليه السلام أنه قال: «من قام بالآيتين من آخر آل عمران كفتاه»، أو كما قال عليه السلام وقد قال الله عز وجل: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ﴾ [الإسراء: 79] ولم يخص آية دون آية وقد كان قيامه عليه السلام لم يخص أيضاً آيات دون آيات بل ما من شيء من الكتاب العزيز إلا وقد قام عليه السلام به وقد كان يتنفل بعض مرار في قيامه بقراءة هاتين الآيتين ثم يتنفل بعدهما بما شاء ثم مراراً يقوم ويقرأ غيرهما ولا يقرؤهما فلما كان قيام الليل من المستحسن والمستحب فيه طول القيام وكذلك كان الغالب في فعله عليه السلام كما جاء من رواية عائشة رضي الله عنها قالت: «كان يقوم بأربع لا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم أربع فلا تسأل عن حسنهن وطولهن» فجاء هذا الحديث تبييناً بمقدار الطول المعجز في القيام ومما زاد على ذلك يكون زيادة في الخير واتباعاً لقوله عليه السلام وجاء التمثيل بهاتين الآيتين والتي في آخر آل عمران على طريق التمثيل لكن هاتان الآيتان أقصر من الآيتين اللتين في آخر آل عمران فإن كان هذا الحديث هو المتقدم فيكون ذكر التي في سورة البقرة تحقيقاً ونحن لا نعلم المتقدم منهما فإن أخذنا بالأحوط فنعمل على الحديث الذي فيه آخر سورة آل عمران وتكون التي في آخر سورة البقرة على الرجاء وإن أخذنا بأحد الوجوه التي ذكرها الفقهاء عند تعارض الأدلة وعملنا على التي في آخر آل عمران قلنا وجه من الفقه والوجوه التي ذكرها الفقهاء عند تعارض الأدلة هي أربعة =

من التجهد.

وقد ذكرناها فيما تقدم من الكتاب.

وفيه دليل : على أن قيام الليل مطلوب شرعا وبقي البحث على أي وجه هو هل على الوجوب أو على الندب قد اختلف العلماء في ذلك فالجمهور على أنه على الندب ونص الكتاب ينيء بهذا وهو قوله تعالى : ﴿ نَافِلَةٌ لَّكَ ﴾ [الإسراء : 79] ومنهم من قال هو على الوجوب وأقل ما يجزئ فيه قدر فواق ناقة وهو والله أعلم يدل على هذا الحديث بطريق ما لأن مالكا رضي الله تعالى عنه يقول كل ما يكون فرضا فلا بد أن يكون محدودا بالكتاب أو بالسنة وما ليس بمحدود بكتاب ولا بسنة فليس بفرض وهذه السنة في هذين الحديثين قد جاءت في قيام الليل وإذا تأملت هذا الحديث تجده قدر فواق الناقة التي قد حدها الذي جعلها فرضا وهو قدر ما يقام بهاتين الآيتين.

وفيه دليل : على حسن تعليمه ﷺ يؤخذ ذلك من تحديده عليه السلام بهاتين الآيتين وكثير من الآي في الطول مثلهما فخصصهما بالتحديد لما فيهما من معنى الدعاء وفي ذكره إياهما إرشاد منه ﷺ إلى سنته ومن سنته عليه السلام في تهجده إذا مر بآية رحمة بكى وإذا مر بآية عذاب استعاذ وإذا مر بآية تنزيه لله سبحانه وتعالى وقد جاء عنه ﷺ أنه قال : « من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة فإذا ختم السورة فليقل آمين » فيحصل له الدعاء قطعاً لأن كل مؤمن داع.

وفيه دليل : على أن أجل الأحوال في الصلاة قوة الإيمان يؤخذ ذلك من تحديده عليه السلام بهاتين الآيتين وبالتالي في آخر آل عمران لأن قراءة إحداهما فيها لمن تدبرهما قوة في الإيمان وقد قدمنا كيف كان حله عليه السلام في قيامه أنه كان يكسوه من كل آية يقرأها حال يناسب معنى تلك الآي وكذلك ينبغي أن تكون تلاوة القرآن وإلا وتكون تاليه : ﴿ كَمَثَلِ الْجِبَارِ يَتَحَوَّلُ لِنَافِلَةٍ ﴾ [الجمعة : 5].

وفيه دليل : على الإرشاد في القيام إلى الاستكانة والخضوع والافتقار يؤخذ ذلك من تحديده عليه السلام بهذه الآية لأن تدبرها يوجب الخضوع لله تعالى والافتقار إليه لأنه إذا تذكر القارئ ذنوبه أوجبت له الذلة والمسكنة وإذا طلب المغفرة منها أوجب له ذلك صدق اللجأ إلى مولاه الكريم والافتقار إليه.

وفيه دليل : على أن من أجل صفات المصلي حسن ظنه بمولاه يؤخذ ذلك من أن من طلب النصر على عدوه إنما يكون بصدق مع الله وحسن ظنه به والله عز وجل يقول على لسان نبيه عليه السلام : أنا عند ظن عبدي بي ما شاء» رواه الشيخان.

وفيه دليل : على أن المرغب فيه في القراءة في القيام التدبر مع القراءة وإن قلت وهو خير من كثرة القراءة بلا تدبر يؤخذ ذلك من تحديده عليه السلام بهذه الآية لأنها بنفس تلاوتها يفهم معناها فيحصل للقارئ بها قراءة وتدبر ومعرفة بمعنى الآية لأن فائدة التدبر هو أن يعرف معنى ما يتلوه من الآي وهاتان بنفس التلاوة يحصل الفهم بمعناها فيكون التالي لهما في تهجده على أكمل الأحوال وهو التلاوة مع الفهم.

وفيه دليل : على ما أعطي الله سبحانه له عليه السلام من البلاغة وحسن الإدراك يؤخذ ذلك من تمثيله عليه السلام بهاتين الآيتين اللتين جمعنا جملا من المعاني الحسان كما أبديناها بتوفيق الله =

وقيل: أجزأتا عنه من قراءة القرآن مُطلقًا سواء كان داخل الصلاة أم خارجها.

وقيل: معناه أجزأتاه فيما يتعلق بالاعتقاد⁽¹⁾ لما اشتملت عليه من الإيمان والأعمال إجمالاً

وقيل: معناه وقته كل سوء.

وقيل: كفته شر الشيطان.

وقيل: دفعنا عنه شر الإنس والجن.

وقيل: معناه كفته ما حصل له من الثواب عن طلب شيء آخر.

وقيل: كفته من حربه إن كان له حزب من القرآن.

وقيل: أقل ما يكفي في قيام الليل آيتان مع أم القرآن وكأنهما اختصتا بذلك لما تضمنته من الشاء على الله عز وجل وعلى الصحابة بجميل انقيادهم إلى الله وابتها لهم ورجوعهم إليه في جميع أمورهم ولما حصل لهم من الإجابة إلى مطلوبهم، وذكر الكرمانيّ عن النّوّيّ أنه قال: كفته عن قراءة سورة الكهف وآية الكرسي كذا نقل عنه جاز ما به ولم يقل ذلك النّوّيّ وإنما قال: ما نصه؟ قيل: معناه كفته من قيام الليل.

وقيل: من الشيطان.

وقيل: من الآفات ويحتمل من الجميع هذا آخر كلامه وكان سبب الوهم أن عند النّوّيّ عقب هذا بابُ فضْلِ سورة الكهف وآية الكرسي فلعل النسخة التي

⁼ تعالى وإذا تأملت وجدت أكثر وأبدع فإن عجائبه لا تنقضي وفيما أبديناه دليل على أن الفهم في كتابه عز وجل وسنة نبيه عليه السلام لا ينال إلا بالفضل وإن طالب ذلك من غير هذا الوجه متعن وبهذا هي الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمْ اللَّهُ﴾ [البقرة: 282] فأرشدنا عز وجل إلى عمل البسط لذلك والنهي له باستعمال التقوى وأن التعليم إنما هو منع عز وجل وما هو منه فطريقة الفضل لأنه سبحانه لا يحق عليه واجب.

وفيه دليل: لأهل المعاملات مع الله تعالى لأنهم ما فعلوا طريقهم في كل الأشياء إلا بتقواه عز وجل والوقوف باباه من الله علينا بما به من عليهم في الدارين بفضلهم وكرمه.

(1) من المبدأ والمعاد والمعاش وبالعمل من الدعاء والاستغفار وما يترتب عليهما من الثواب.

5010 - وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وَكَلَّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، فَأَتَانِي آتٍ، فَجَعَلَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَصَّ الْحَدِيثَ،

وقعت للكرماني سقط منها لفظ: باب وصحف فضل.

وقيل: والوجه الأول ورد صريحاً من طريق عاصم عن علقمة عن أبي مسعود رفعه من قرأ خاتمة البقرة أجزأت عنه قيام ليلة ويؤيد الخامس حديث النعمان بن بشير رفعه أن الله كتب كتاباً وأنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة لا تقرأ في دار فيقربها الشيطان ثلاث ليال أخرجه الحاكم وصححه وفي حديث معاذ رضي الله عنه لما أمسك الجني لا يقرأ أحد منكم خاتمة سورة البقرة فيدخل أحد منا بيته تلك الليلة أخرجه الحاكم أيضاً وقد مضى الحديث في المغازي.

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ) بفتح الهاء وسكون التحتية وفتح المثلثة ابن الجهم أبو عمر والعبدى البصري والبخاري تارة يروي عنه بالواسطة وأخرى بدونها وكأنه أخذ عنه مذاكرة وزعم ابن العربي أنه منقطع وقد وصله الإسماعيلي وأبو نعيم من طرق إلى عثمان بن الهيثم: (حَدَّثَنَا عَوْفٌ) بالفاء ابن أبي جميلة بالجيم المفتوحة الإعرابي العبدى البصري، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، أنه (قَالَ: وَكَلَّنِي) النبي وفي رواية: (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ) وهي صدقة الفطر، (فَأَتَانِي آتٍ، فَجَعَلَ يَحْثُو) بسكون الحاء المهملة وضم المثلثة يقال: حثا يحثو وحثى يحثي، أي: أخذ بكفيه (مِنَ الطَّعَامِ) وكان تمرًا، (فَأَخَذْتُهُ) أي: الذي حثا، (فَقُلْتُ) أي: له: (لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَصَّ الْحَدِيثَ) بنحو ما سبق في الوكالة من قوله: فَقَالَ إني محتاج وعلي عيال ولي حاجة شديدة قَالَ: فخليت عنه فأصبحت فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يا أبا هُرَيْرَةَ ما فعل أسيرك البارحة» قَالَ: قلت: يا رَسُولَ اللَّهِ شكا حاجة شديدة وعيلاً فرحمته فخليت سبيله قَالَ: أما أنه قد كذبتك وسيعود فعرفت أنه سيعود لقول رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أنه سيعود» فرصدته فجاء يحثو من الطعام فأخذه فقلت: لأرفعنك إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ دعني فإني محتاج

فَقَالَ: إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَأَقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ، لَنْ يَزَالَ مَعَكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرُبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، ذَاكَ شَيْطَانٌ».

وعلى عيال لا أعود فرحمته فخليت سبيله فأصبحت فَقَالَ لي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يا أبا هُرَيْرَةَ ما فعل أسيرك» قلت: يا رَسُولُ اللَّهِ شكا حاجة شديدة وعيالا فرحمته فخليت سبيله قَالَ: «أما قد كذبتك وسيعود» فرصدته الثالثة فجاء يحثو من الطعام فأخذه فقلت: لأرفعنك إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وهذا آخر ثلاث مرات أنك تزعم لا تعود ثم تعود قَالَ: دعني أعلمك كلمات ينفعك الله بها قلت ما هي: (فَقَالَ: إِذَا أَوَيْتَ) أي: أتيت (إِلَى فِرَاشِكَ) للنوم وأخذت مضجعك (فَأَقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ، لَنْ يَزَالَ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الحموي والمستملي: لم يزل (مَعَكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ) يحفظك وقال الْعَيْنِيُّ تبعاً للكرماني: حافظ بالنصب والرفع أما النصب فعلى أنه خبر لن يزال وأما الرفع فعلى أنه اسمه ووجه النصب غير ظاهر.

(وَلَا يَقْرُبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، وَقَالَ) بالواو وسقطت لأبي الوقت وفي رواية: فَقَالَ بالفاء (النَّبِيُّ ﷺ: صَدَقَكَ) بتخفيف الدال، أي: في نفع قراءة آية الكرسي (وَهُوَ كَذُوبٌ) أي: والحال أن شأنه وعادته الكذب والكذب قد يصدق وهو من التتميم البليغ وذلك، لأنه لما أوهم مدحه بوصفه بصفة الصدق في قَوْلِهِ: صدقك استدرك نفي الصدق عنه بصيغة مبالغة والمعنى صدقك في هذا القول مع أن عادته الكذب المستمر.

(ذَاكَ شَيْطَانٌ) كذا للأكثر ووقع في الوكالة ذاك الشيطان باللام واللام فيه للجنس أو للعهد الذهني من الوارد أن لكل آدمي شيطان وكُلُّ به أو اللام بدل من الضمير فكانه قَالَ: ذاك شيطانه أو المراد الشيطان المذكور في الحديث حيث قَالَ في الحديث: «ولا يقربك شيطان» وشرحه الطيبي على هذا فَقَالَ: هو أي قوله: فلا يقربك شيطان مطلق شائع في جنسه، والثاني: فرد من أفراد ذلك الجنس وقد استشكل الجمع بين هذه القصة وبين حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا الماضي في الصلاة وفي التفسير وغيرهما أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إن شيطاناً تفلت عليّ البارحة» الحديث.

11 - باب فَضْلِ الْكَهْفِ

5011 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ،

وفيه: ولولا دعوة أخي سليمان لأصبح مربوطًا بسارية وتقرير الإشكال أنه ﷺ امتنع عن إمساكه من أجل دعوة سليمان عليه السلام حيث قال: ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَمْدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ [ص: 35] قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَخَرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ﴾ [ص: 36] ثم قال: والشياطين.

وفي حديث الباب: أن أبا هريرة رضي الله عنه أمسك الشيطان الذي رآه وأراد حمله إلى النبي ﷺ والجواب: أنه يحتمل أن يكون المراد بالشيطان الذي هم النبي ﷺ أن يوثقه هو رأس الشيطان الذي يلزم من التمكن منه التمكن منهم فيضاهي حينئذ ما حصل لسليمان عليه السلام من تسخير الشياطين فيما يريده والتوثق منهم.

والمراد بالشيطان في حديث الباب: إما الشيطان بخصوصه أو آخر في الجملة ولا يلزم من تمكنه منه استتباع غيره من الشياطين، أو الشيطان الذي هم النبي ﷺ بربطه تبدي له في صفته التي خلق عليها وكذلك كانوا في خدمة سليمان عليه السلام على هيئتهم.

وأما الذي تبدى لأبي هريرة رضي الله عنه في حديث الباب كان على هيئة الآدميين فلم يكن في إمساكه مضاهاة لملك سليمان عليه السلام والعلم عند الله. وقد مضى الحديث مطولاً في كتاب الوكالة في باب إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً وذكره هنا بهذا الإسناد بعينه. ومطابقته للترجمة ظاهرة.

11 - باب فَضْلِ الْكَهْفِ

(بَابُ فَضْلِ الْكَهْفِ) وفي رواية أبي الوقت: فضل سورة الكهف ولم يثبت لفظ باب إلا في رواية أبي ذر.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ) ابن فروج الحراني الجزري سكن مصر قال: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) هو ابن معاوية قال: (حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السبيعي،

عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ، وَإِلَى جَانِبِهِ حِصَانٌ مَرْبُوطٌ بِشَظْطَيْنِ، فَتَغَشَّتُهُ سَحَابَةٌ، فَجَعَلَتْ تَذْنُو وَتَذْنُو وَجَعَلَ فَرَسُهُ يَنْفِرُ، فَلَمَّا أَضْبَحَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «تِلْكَ السَّكِينَةُ».....

(عَنِ الْبَرَاءِ) وفي رواية الأصيلي زيادة ابنِ عَازِبٍ ⁽¹⁾ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ قِيلَ: هُوَ أَسِيدُ بْنُ خَضِيرٍ كَمَا سَيَأْتِي مِنْ حَدِيثِ نَفْسِهِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ لَكِنْ فِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَفِي هَذَا أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ وَهَذَا ظَاهِرُ التَّعَدُّدِ وَقَدْ وَقَعَ قَرِيبٌ مِنَ الْقِصَّةِ الَّتِي لِأَسِيدٍ لِثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ لَكِنْ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ أَيْضًا وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ مَرْسَلَةٍ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَلَمْ تَرَ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ لَمْ تَزَلْ دَارُهُ الْبَارِحَةَ تَزْهَرُ بِمَصَابِيحٍ قَالَ: «فَلَعَلَهُ قَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ» فَسُئِلَ، فَقَالَ: قَرَأْتُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَسِيدٌ قَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَسُورَةَ الْكَهْفِ جَمِيعًا أَوْ مِنْ كُلِّ مَنَّهُمَا.

(يَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ، وَإِلَى جَانِبِهِ حِصَانٌ) بكسر الحاء وبالصاد المهملة هو الفحل الكريم من الخيل (مَرْبُوطٌ بِشَظْطَيْنِ) تشية شَظْنٍ بفتح المعجمة والطاء المهملة آخره نون وهو الحبل، وقيل: يشترط طوله ولعله ربط باثنين لكونه ⁽²⁾ شديد الصعوبة (فَتَغَشَّتُهُ) أي: أحاطت به (سَحَابَةٌ، فَجَعَلَتْ تَذْنُو وَتَذْنُو) مرتين، أي: تقرب منه.

(وَجَعَلَ فَرَسُهُ يَنْفِرُ) بالنون والفاء من المنفرة ووقع في رواية مسلم: تنفر بالقف والزاي وقال القاضي عياض هو خطأ فإن كان ما قاله من حيث الرواية فذاك وإلا فمعناه هنا واضح.

(فَلَمَّا أَضْبَحَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ) ﷺ: (تِلْكَ السَّكِينَةُ) واختلف في تفسير السكينة، فروى الطَّبْرِيُّ وغيره عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: هِيَ رِيحٌ هَفَافَةٌ لَهَا وَجْهٌ كَوَجْهِ الْإِنْسَانِ.

وقيل: لَهَا رَأْسَانِ، وَعَنْ مُجَاهِدٍ لَهَا رَأْسٌ كَرَأْسِ الْهَرِّ وَجَنَاحَانِ وَذَنْبٌ كَذَنْبِ الْهَرِّ.

(1) وفي رواية الترمذي من طريق شعبة عن أبي إسحاق سمعت البراء.

(2) لأجل جموحه واستصعابه.

تَنَزَّلَتْ بِالْقُرْآنِ».

وعن الربيع بن أنس هي دابة مثل الهر لعينها شعاع فإذا التقى الجمعان أخرجت فنظرت إليهم فينهزم ذلك الجيش من الرعب .

وعن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والسدي : هي طست من ذهب من الجنة يغسل فيها قلوب الأنبياء عليهم السلام .

وعن أبي مالك : طست من ذهب ألقى فيها مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ الألواح والتوراة والعصا .

وعن وهب بن منبه : هي روح من الله يتكلم إذا اختلفوا في شيء بين لهم ما يريدون .

وعن الضحاك : هي الرحمة، وعنه : هي سكون القلب .

وعن عطاء : ما يعرفون من الآيات فيسكنون إليها وهذا اختيار الطَّبْرِيِّ .

وقال النَّوَوِيُّ المختار : إنها شيء من المخلوقات فيه طمأنينة ورحمة ومعه الملائكة والذي يظهر أنها مقولة بالاشتراك على هذه المعاني وقد تكررت في الْقُرْآن والحديث فيحمل في كل موضع وردت فيه على ما يليق به والذي يليق بحديث الباب هو الأول وليس قول وهب ببعيد وأما قوله تَعَالَى : ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ [التوبة : 40] وقوله تَعَالَى : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح : 4] فيحتمل الأول ويحتمل قول وهب والضحاك وهو أقرب .

وقد أخرج المصنف حديث الباب في تفسير الفتح كذلك وأما التي في قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿سَكِينَةً مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة : 248] فيحتمل قول السدي وأبي مالك .

(تَنَزَّلَتْ بِالْقُرْآنِ) بصيغة الماضي المؤنث من التفعّل وفي رواية الكشميهني : تنزل على صيغة المضارع وأصله تنزل بتائين فحذفت أحدهما .

وقد مضى الحديث في تفسير سُورَةِ الْفَتْح ولم يذكر فيه سُورَةُ الْكَهْف وإنما قَالَ : يقرأ وفرس له مربوط في الدار .

ومطابقته للترجمة ظاهرة .

12 - بَابُ فَضْلِ سُورَةِ الْفَتْحِ

5012 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَسِيرُ مَعَهُ لَيْلًا، فَسَأَلَهُ عُمَرُ عَنْ شَيْءٍ، فَلَمْ يُجِبْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَقَالَ عُمَرُ: ثَكِلْتُكَ أُمُّكَ، نَزَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ لَا يُجِيبُكَ،

12 - بَابُ فَضْلِ سُورَةِ الْفَتْحِ

(بَابُ فَضْلِ سُورَةِ الْفَتْحِ) وليس بلفظ باب إلا في رواية أَبِي ذَرٍّ.
(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) أي: ابن أبي أويس ابن اخت مالك بن أنس، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ) أسلم مولى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ) ⁽¹⁾ وصورة هذا صورة الإرسال فقد تقدم في غزوة الفتح وفي السير كذلك وأن الإسماعيلي والبخاري أخرجاه من طريق مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ بْنِ عْتَمَةَ عَنْ مَالِكٍ بِصَرِيحِ الْإِتِّصَالِ وَلَفْظِهِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَقَالَ عَنْ أَبِيهِ: سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ قَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ مَالِكٍ فَأَرْسَلَهُ فَأَشَارَ إِلَى الطَّرِيقِ الَّتِي أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ فِي أَثْنَاءِ السِّيَاقِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ أَسْلَمَ عَنْ عُمَرَ لِقَوْلِهِ فِيهِ قَالَ عُمَرُ فَتَحَرَّكَتُ بِعَيْرِي إِلَى آخِرِهِ.

(وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَسِيرُ مَعَهُ لَيْلًا، فَسَأَلَهُ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ شَيْءٍ، فَلَمْ يُجِبْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ) كرر السؤال ثلاثاً لظنه أنه لم يسمعه، (فَقَالَ عُمَرُ: ثَكِلْتُكَ أُمُّكَ) بفتح المثناة وكسر الكاف الأولى، أي: فقدتك وهذا دعاء على نفسه لما وقع منه من الإلحاح.

(نَزَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) بفتح النون والزاي المخففة في الفرع ويروى بتشديدها ⁽²⁾، أي: ألححت عليه وبالغت (كُلَّ ذَلِكَ لَا يُجِيبُكَ،

(2) رسول الله ﷺ ثلاث مرّات.

(1) وعند الطبري: أنه الحديبية.

قَالَ عُمَرُ: فَحَرَكْتُ بِعَيْرِي حَتَّى كُنْتُ أَمَامَ النَّاسِ، وَخَشِيتُ أَنْ يَنْزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ، فَمَا نَشِيتُ أَنْ سَمِعْتُ صَارِحًا يَضْرُخُ، قَالَ: فَقُلْتُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ، قَالَ: فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ اللَّيْلَةَ سُورَةٌ لَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعْتُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾» [الفتح: 1].

13 - باب فَضْلُ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

قَالَ عُمَرُ: فَحَرَكْتُ بِعَيْرِي حَتَّى كُنْتُ أَمَامَ النَّاسِ، وَخَشِيتُ) بكسر الشين المعجمة (أَنْ يَنْزَلَ فِيَّ) أي⁽¹⁾: في شأني من جرائتي على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وإلحاحي عليه (قُرْآنٌ، فَمَا نَشِيتُ) بفتح النون وكسر الشين المعجمة، أي: فما لبثت (أَنْ سَمِعْتُ صَارِحًا يَضْرُخُ) وزاد الأصيلي: بي، (قَالَ: فَقُلْتُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ، قَالَ: فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ) أي: فرد عليّ السلام.

(فَقَالَ: «لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ اللَّيْلَةَ سُورَةٌ لَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعْتُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾» أي: قضينا لك قضاء بينا على أهل مكة أن تدخلها أنت وأصحابك من قابل فتطوفوا بالبيت من الفتاحة وهي الحكومة أو المراد: فتح مكة وجيء بلفظ الماضي لأنه في تحقق وقوعه بمنزلة الكائن وفي ذلك من الفخامة والدلالة على علو شأن المخبر به ما لا يخفى وإنما كانت أحب إليه لما فيه من مغفرته ما تقدم وما تأخر وإتمام النعمة عليه والرضى عن أصحابه تحت الشجرة، والحديث قد مضى في تفسير سورة الفتح. ومطابقته للترجمة ظاهرة.

13 - باب فَضْلُ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

(بَابُ فَضْلِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾) ولم يثبت لفظ باب إلا في رواية أبي ذر.

فيه أي: في فضل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، (عَمْرَةَ) أي: حديث عمرة بنت

5013 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(١) يُرَدِّدُهَا،

عبد الرحمن، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هو طرف من حديث أوله: أن النبي ﷺ بعث رجلاً على سرية وكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيختم بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(١) الحديث وفي آخره أخبروه: أن الله تعالى يحبه وسيأتي موصولاً إن شاء الله تعالى في أول كتاب التوحيد بتمامه وتقدم في صفة الصلاة من وجه آخر عن أنس رضي الله عنه وذكر فيه بعض فوائده ^(١)

وقال الكرماني: ولما لم يكن طريقه على شرط البخاري لم ينقله يعينه واكتفى بالأخبار عنه إجمالاً انتهى.

كذا قال وغفل عما في كتاب التوحيد حيث أخرجه بتمامه في أول كتاب التوحيد.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) أي: ابن أنس اليحصبي إمام دار الهجرة، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ) ^(٢) هذا هو المحفوظ وكذا هو في الموطأ ورواه أبو صفوان الأموي عن مالك فَقَالَ: عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، (عَنْ أَبِيهِ) أَخْرَجَهُ الدارقطني وكذا أَخْرَجَهُ الإسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عَنْ أَبِيهِ ومعن من طريق يَحْيَى القطان ثلاثتهم عن مالك وقال بعده أن الصواب عبد الرحمن بن عبد الله كما في الأصل وكذا قَالَ الدارقطني وأخرجه النسائي أيضاً من وجه آخر عن إسماعيل بن جعفر عن مالك كذلك وقال بعده الصواب عبد الرحمن بن عبد الله، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(١) ^(٣) يُرَدِّدُهَا) القارئ هو قتادة بن النعمان أخرج أحمد من طريق أبي الهيثم عن أبي سعيد رضي الله عنه قَالَ بات

(١) وهذا التعليق ثبت في رواية أبي ذر وأبي الوقت.

(٢) عن أبيه عبد الله.

(٣) حال كونه.

فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، وَكَأَنَّ الرَّجُلَ يَتَقَالَّهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ».

فَتَادَةَ بن النعمان يقرأ من الليل كله ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ لا يزيد عليها الحديث والذي سمعه لعله أَبُو سعيد راوي الحديث لأنه أخوه لأمه وكانا متجاورين وبذلك جزم ابن عبد البر فكأنه أبهم نفسه وأخاه وقد أخرج الدارقطني من طريق إِسْحَاق ابن الطباع عن مالك في هذا الحديث بلفظ أن لي جاراً يقوم بالليل فما يقرأ إلا: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ومعنى يرددها يكررها، (فَلَمَّا أَصْبَحَ) أي: أبو سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ) أي: الذي سمعه من الرجل (لَهُ) ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (وَكَأَنَّ الرَّجُلَ) الذي جاء وذكر (يَتَقَالَّهَا) بتشديد اللام، أي: يعتقد أنها قليلة.

وفي رواية ابن الطباع: كأنه يقللها.

وفي رواية يَحْيَى القطان عن مالك: فكأنه استقلها والمراد: استقلال العمل بقراءتها لا التنقيص.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»)
بعض العلماء على ظاهره فَقَالَ هي ثلث باعتبار معاني الْقُرْآن لأنها أحكام وأخبار وتوحيد وقد اشتملت هي على القسم الثالث فكانت ثلثاً بهذا الاعتبار ويستأنس لهذا بما أَخْرَجَهُ أَبُو عبيد من حديث أَبِي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جزأ النَّبِيِّ ﷺ القرآن ثلاثة أجزاء فجعل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ جزءاً من أجزاء الْقُرْآن⁽¹⁾ لكن يعكر عليه أنه يلزم منه أن يكون آية الكرسي وآخر الحشر كل منهما ثلث الْقُرْآن بهذا المعنى ولم يرد فيه ذلك.

وقال أَبُو العباس الْقُرْطُبِيُّ: اشتملت هذه السورة على اسمين من أسماء اللَّهِ تَعَالَى يتضمنان جميع أوصاف الكمال لم يوجد في غيرها من السور، وهما: الـ ﴿أَحَدٌ﴾، ﴿أَلْصَكْدُ﴾، لأنهما يدلان على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال وبيان ذلك أن الأحد يشعر بوجوده الخاص الذي لا يشاركه فيه غيره، والصمد: يشعر بجميع أوصاف

الكمال، لأنه الذي انتهى سؤده فكان مرجع الطلب منه وإليه ولا يتم ذلك على وجه التحقيق إلا لمن جاز جميع فضائل الكمال وذلك لا يصلح إلا لله تعالى فلما اشتملت هذه السورة على معرفة الذات المقدسة كانت بالنسبة إلى تمام المعرفة بصفات الذات وصفات الفعل ثلاثاً ومنهم من حمل المثلية على تحصيل الثواب فقال: معنى كونها ثلث القرآن أن ثواب قراءتها محصل للقارئ مثل ثواب من قرأ ثلث القرآن، وضعفه ابن عقيل فقال: لا يجوز أن يكون المعنى فله أجر ثلث القرآن، واحتج بحديث من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات واستند ابن عبد البر لذلك بقول إسحاق بن راهويه: ليس المراد أن من قرأها ثلاث مرات كان كمن قرأ القرآن جميعه هذا لا يستقيم ولو قرأها مائتي مرة ثم قال ابن عبد البر على أنني أقول السكوت في هذه المسألة أفضل من الكلام فيها وأسلم فمن لم يتأول هذا الحديث أخلص ممن أجاب فيه بالرأي انتهى.

وظاهر الأحاديث ناطق بتحصيل الثواب مثل ثواب من قرأ ثلث القرآن⁽¹⁾ ولمسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «احشدوا فسأقرأ عليكم ثلث القرآن» فخرج فقرا: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثم قال: «إلا أنها تعدل ثلث القرآن» ولأبي عبيد من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه «من قرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فكأنما قرأ ثلث القرآن» وإذا حمل على ظاهره فهل ذلك الثلث من القرآن معين أو لأي ثلث فرض منه فيه نظر ويلزم على الثاني أن من قرأها ثلاثاً كان كمن قرأ ختمة كاملة.

وقيل: القرآن لا يتجاوز ثلاثة أقسام: الإرشاد إلى معرفة الذات⁽²⁾، ومعرفة أسماء وصفاته، ومعرفة أفعاله وسننه ولما اشتملت هذه السورة على التقديس وازنها رسول الله ﷺ بثلاث القرآن.

وقيل: المراد أن من عمل بما تضمنته من الإقرار بالتوحيد والإذعان للخالق

(1) وقيل مثله بغير تضعيف وهي من غير دليل ويؤيده الإطلاق ما أخرجه مسلم من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه فذكر نحو حديث أبي سعيد الأخير وقال فيه: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن.

(2) ذات الله تعالى.

كان كمن قرأ ثلث القرآن ولم يعمل بما تضمنته .

ونقل عن أبي حامد الغزالي في كتاب جواهر القرآن: أن مهمات القرآن ثلاثة: معرفة الله، ومعرفة الآخرة، ومعرفة الصراط المستقيم، والباقي توابع .

وسورة الإخلاص اشتملت على واحد من الثلاثة وهي: معرفة الله، وتقديسه، وتوحيده من مشارك في الجنس والنوع .

وادعى بعضهم أن قوله: «تعديل ثلث القرآن» يختص بصاحب الواقعة لأنه لما ردها في ليلته كان كمن قرأ ثلث القرآن بغير ترديد .

وقال أبو الحسن القابسي: لعل الرجل الذي جرى له ذلك لم يكن يحفظ غيرها فلذلك استقل علمه فقال له السارع عليه السلام ذلك ترغيباً له في عمل الخير وإن قل ولله عز وجل أن يجازي عبده على اليسير بأفضل مما يجازي بالكثير .

وقال الأصيلي: معناه يعدل ثوابها ثواب ثلث القرآن ليس فيه ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) وأما تفضيل كلام ربنا بعضه على بعض فلا لأنه كله صفة له وهذا ماش على أحد المذهبين أنه لا تفضيل فيه ونقله المهلب عن الأشعري وأبي بكر الطيب وجماعة من علماء السنة كما تقدم في أول الكتاب فإن قيل في مسند ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد عن أبي الهيثم عن أبي سعيد رضي الله عنه أنه قال: بات فتادة بن النعمان يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) حتى أصبح فذكرها لرسول الله ﷺ فقال: «والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن أو نصفه» .

فالجواب: أنه قال أبو عمر هذا شك من الراوي ولا يجوز أن يكون شكاً من النبي ﷺ على أنها لفظة غير محفوظة في هذا الحديث ولا في غيره والصحيح الثابت في هذا الحديث وغيره أنها لتعدل ثلث القرآن من غير شك وقد روى ثلث القرآن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم منهم أبي بن كعب وعمر رضي الله عنهما ذكرهما أبو عمر وأبو أيوب وأبو مسعود الأنصاري وسماك عن النعمان بن بشير وأبان عن أنس وفي الحديث إلقاء العالم المسائل على أصحابه واستعمال اللفظ في غير ما يتبادر إليه ألفهم لأن المتبادر من

5014 - وَرَادَ أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَخِي قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ: أَنَّ رَجُلًا قَامَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَقْرَأُ مِنَ السَّحَرِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ لا يَزِيدُ عَلَيْهَا، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا أَتَى رَجُلُ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

إطلاق ثلث القرآن أن المراد ثلثه من جهة حجمه المكتوب مثلاً ولا شك أن ذلك غير مراد.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

(وَرَادَ أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين بينهما عين ساكنة هو عَبْدُ اللَّهِ بن عمرو بن أَبِي الحجاج المنقري قاله الدماطي وقال ابن عساكر والمزي: هو إِسْمَاعِيلُ بن إِبْرَاهِيمَ بن مَعْمَرِ بن الحسن أَبُو مَعْمَرِ الهذلي الهروي سكن بغداد وجزم به صاحب التلويع.

وقال صاحب التوضيح: كذا وقع لشيخنا يعني إِسْمَاعِيلَ بن إِبْرَاهِيمَ وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو الصواب وإن كان كل من المنقري والهذلي يكنى أبا مَعْمَرٍ وكلاهما من شيوخ الْبُخَارِيِّ لكن هذا الحديث إنما يعرف بالهذلي بل لا يعرف للمنقري عن إِسْمَاعِيلَ بن جعفر شيء وقد وصله النَّسَائِيُّ والإسماعيلي من طرق عن أَبِي مَعْمَرِ إِسْمَاعِيلَ بن إِبْرَاهِيمَ الهذلي أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) أَي: ابن أَبِي كَثِيرِ الْأَنْصَارِيِّ، (عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ) هو من رواية الأقران، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَخِي) أَي: لَأُمِّي أُمُّهُمَا آسِيَةُ بنت عمرو بن قيس بن مالك من بني النجار (قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ: أَنَّ رَجُلًا قَامَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَقْرَأُ مِنَ السَّحَرِ) أَي: فِي السَّحَرِ (﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾) لا يَزِيدُ عَلَيْهَا، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا أَتَى رَجُلٌ) وفي رواية أَبِي دَرٍّ: الرجل (النَّبِيُّ ﷺ نَحْوَهُ) أَي: نحو الحديث الذي قبله ولفظه عند الإسماعيلي فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَلَانَا قَامَ اللَّيْلَةَ يَقْرَأُ مِنَ السَّحَرِ (﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾) فساق السورة يرددها لا يزيد عليها وكان الرجل يتقالتها فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهَا لَتَعْدَلُ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ».

5015 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، وَالضَّحَّاكُ الْمَشْرِقِيُّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «أَيَعِجْزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ؟» فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَقَالُوا: أَئِنَّا

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران قَالَ: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) هو النخعي، (وَالضَّحَّاكُ) بالضاد المعجمة والحاء المهملة المشددة ابن شراحيل وقيل: شرحبيل (الْمَشْرِقِيُّ) بكسر الميم وسكون الشين المعجمة وفتح الراء نسبة إلى مشرق ابن زيد بن جشم بن حاشد بطن من همدان هكذا ضبطه العسكري وقال من فتح الميم فقد صحف قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وكأنه يشير إلى قول ابن أبي حاتم مشرق موضع وقد ضبطه الدارقطني وابن ماكولا بفتح الميم وكذا هو عند أَبِي ذَرٍّ وتبعهم ابن السمعاني في موضع ثم غفل فذكره بكسر الميم كما قَالَ العسكري لكن جعل قافه فاء.

وتعقبه ابن الأثير فأصاب: فإنه بالقاف اتفاقا وبالفاء تصحيف وليس له في الْبُخَارِيِّ سوى هذا الحديث وآخر يأتي في كتاب الأدب قرنه فيه بأبي سلمة ابن عبد الرحمن كلاهما عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وحكى البزار: أن بعضهم زعم أنه الضحاك بن مزاحم وهو غلط.

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وسقط في رواية الأصيلي لفظ الخدري، أنه (قَالَ) قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: أَيَعِجْزُ أَحَدُكُمْ) بكسر الجيم من باب: ضرب وأما عجزت المرأة تعجز من باب: نصر فمعناه: صارت عجوزًا بفتح العين وعجوز بالضم مصدر عجزت المرأة وأما عجزت المرأة بكسر الجيم من باب: علم عجزًا بفتحيتين وعجزًا بضم العين وسكون الجيم فمعناه: عظمت عجيزتها والهمزة فيه للاستفهام الاستخباري.

(أَنْ يَقْرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ وأبي الوقت: بثلاث بزيادة الموحدة وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: وحده في ليلته⁽¹⁾، (فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَقَالُوا: أَئِنَّا

(1) لعل هذه قصة أخرى غير قصة قتادة بن النعمان وأخرج أحمد والنسائي من حديث أبي مسعود الأنصاري مثل حديث أبي عيد هذا.

يُطِيقُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «اللَّهُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ ثُلُثُ الْقُرْآنِ».

يُطِيقُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ (ﷺ): «اللَّهُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ ثُلُثُ الْقُرْآنِ» وعند الاسماعيلي من رواية أبي خالد الأحمر عن الأعمش فَقَالَ: كَانَ يَقْرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾ فهي ثلث القرآن فكان رواية الباب بالمعنى وقد وقع في حديث أبي مسعود المذكور نظير ذلك.

ويحتمل أن يكون بعض رواته كان يقرأها كذلك كما جاء عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يقرأ الله أحد الله الصمد بغير قل في أولها، ويحتمل أن تسمى السورة بهذا الاسم لاشتغالها على الصفتين المذكورتين، وقد تقدم ذكر الاختلاف في معنى كونها ثلث القرآن.

وقال الطيبي: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾ في معنى: لا إله إلا الله لوجهين:

أحدهما: أنه تعالى وحده هو الصمد المرجوع إليه في حوائج المخلوقات ولا صمد سواه قيل: ولو تصور صمد سواه لفسد نظام العالم ومن ثمة كرر الله وأوقع الصمد المعروف خبراً له وقطعه جملة مستأنفة بيان الموجب.

ثانيهما: أن الله هو الأحد في الإلهية إذ لو تصور غيره لكان أما أن يكون فوقه فيها وهو محال وإليه الإشارة بقوله: لم يولد أو دونه فلا يستقيم أيضاً وإليه لمح بقوله: ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾ ويجوز أن تكون الجمل المنفية تعليلاً للجملة الثانية المثبتة كأنه لما قيل هو الصمد المعبود الخالق الرازق الميثب المعافي ولا صمد سواه لم كان كذلك.

وأجيب: بأنه ليس فوقه أحد يمنعه من ذلك ولا مساو يعاونه فيه ولا دونه يستقل به انتهى.

وقد أخرج الترمذي عن ابن عباس وأنس رضي الله عنهم قالوا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ تعدل نصف القرآن و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾ تعدل ثلث القرآن و﴿قُلْ يَتَّيْبَهَا الْكَافِرُونَ﴾ ﴿١﴾ تعدل ربع القرآن.

وأخرج الترمذي أيضاً وابن أبي شيبه وأبو الشيخ من طريق سلمة ابن وردان عن أنس رضي الله عنه (الكافرون) و(النصر) تعدل كل منهما ربع القرآن، (وإذا

زلزلت) تعدل ربع القرآن زاد ابن أبي شيبة وأبو الشَّيْخ : وآية الكرسي تعدل ربع القرآن وقال الحَافِظُ العَسْكَلَانِي : وهو حديث ضعيف لضعف سلمة وإن حسنه التِّرْمِذِيُّ فلعله تساهل فيه لكونه في فضائل الأعمال وكذا صححه الحاكم من حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وفي سنده يمان بن المغيرة وهو ضعيف عندهم، انتهى .

وأبدى القاضي البيضاوي الحكمة في ذلك فَقَالَ : يحتمل أن يقال المقصود الأعظم بالذات من القرآن بيان المبدأ والمعاد وإذا زلزلت : مقصورة على ذكر المعادة مستقلة ببيان أحواله وأما ما جاء : أنه ربعة فلا أنه يشتمل على تقرير التوحيد والنبؤات وبيان أحكام المعاش وأحوال المعاد وهذه السورة مشتملة على القسم الأخير ، وأما الكافرون : فمحتومة على القسم الأول منها لأن البراءة عن الشرك إثبات للتوحيد فيكون كل واحد منهما كأنه ربع فإن قيل : هلا حملوا المعادلة على التسوية في الثواب على المقدار المنصوص عليه أجيب بأنه منعهم من ذلك لزوم فضل إذا زلزلت على سُورَةِ الإخلاص وقال الإمام التوربشتي : نحن وإن سلكننا هذا المسلك بمبلغ علمنا نعتقد ونعترف أن بيان ذلك على الحقيقة إنما يتلقى من قبل رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فإنه هو الذي ينتمي إليه في معرفة حقائق الأشياء والكشف عن خفيات العلوم فأما القول الذي نحن بصدده ونحوم حوله على مقدار فهمنا وإن سلم من الخلل والزلل لا يتعدى عن ضرب من الإجمال كذا نقله الطيبي في شرح المشكوة .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

(قَالَ الفربري) هو أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بن مُحَمَّد بن يُوسُف بن مطر بن صَالِح بن بشر ونسبته إلى فربر قرية بينها وبين بخارى ثلاث مراحل وقال سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إِسْمَاعِيل تسعون ألف رجل فما بقي أحد يرويه غيري مات سنة عشرين وثلاثمائة.

(سمعت أبا جعفر مُحَمَّد بن أبي حاتم) بالمهمله والفوقية.

(وراق أبي عَبْدِ اللَّهِ) أي : كاتبه الذي يورق له أي : ينسخ ويكتب له وكان

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ مُرْسَلٌ، وَعَنِ الضَّحَّاكِ الْمَشْرِقِيِّ مُسْنَدٌ.

14 - بَابُ فَضْلِ الْمُعَوَّذَاتِ

من الملازمين له العارفين به المكثرين عنه.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْبُخَارِيُّ، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) أَي: النَّخَعِيِّ (مُرْسَلٌ) أَي: الَّذِي رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْسَلٌ، أَي: مُنْقَطِعٌ.

(وَعَنِ الضَّحَّاكِ الْمَشْرِقِيِّ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الرَّاءِ أَوْ بِالْعَكْسِ كَمَا تَقْدُمُ (مُسْنَدٌ) أَي: مُتَّصِلٌ وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّ الْبُخَارِيَّ كَانَ يُطْلَقُ عَلَى الْمُنْقَطِعِ لَفْظُ: الْمَرْسَلِ، وَعَلَى الْمُتَّصِلِ لَفْظُ: الْمُسْنَدِ وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ أَنَّ الْمَرْسَلَ مَا يُضَيِّفُهُ التَّابِعِيُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرَ الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ ثُمَّ إِنْ قَوْلُهُ: قَالَ الْفَرَبْرِيُّ إِلَى آخِرِهِ وَقَوْلُهُ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ثَبَتَ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ.

14 - بَابُ فَضْلِ الْمُعَوَّذَاتِ

(بَابُ فَضْلِ الْمُعَوَّذَاتِ) بِكَسْرِ الْوَاوِ وَثَبَتَ لَفْظُ بَابٍ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَالْمُعَوَّذَاتُ جَمْعُ مُعَوَّذَةٍ وَالْمُرَادُ بِهَا السُّورَةُ الثَّلَاثُ وَهِيَ: سُورَةُ الْإِخْلَاصِ، وَسُورَةُ الْفَلَقِ، وَسُورَةُ النَّاسِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَقَدْ كُنْتُ جَوِزْتُ فِي بَابِ الْوَفَاةِ النَّبَوِيَّةِ أَنَّ الْجَمْعَ فِيهِ بِنَاءٌ عَلَى أَنْ أَقْلُ الْجَمْعِ اثْنَانِ ثُمَّ ظَهَرَ مِنْ حَدِيثِ هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ عَلَى الظَّاهِرِ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِأَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ بِالْمُعَوَّذَاتِ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ بِالسُّورِ الثَّلَاثِ وَذَكَرَ سُورَةَ الْإِخْلَاصِ مَعَهُمَا تَغْلِيظًا لِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ صِفَةِ الرَّبِّ تَعَالَى وَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ فِيهَا بِلَفْظِ التَّعْوِيزِ وَقَدْ أَخْرَجَ أَصْحَابُ السَّنَنِ الثَّلَاثَةَ وَأَحْمَدُ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حِبَانَ مِنْ حَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ﴿وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ تَعَوَّذُ بِهِنَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَعَوَّذْ بِمِثْلِهِنَّ وَفِي لَفْظٍ: اقْرَأِ الْمُعَوَّذَاتِ دَبِّرْ كُلَّ صَلَاةٍ فَذَكَرْهُنَّ وَخَصَّ الْمُسْتَعَاذَ مِنْهُ فِي الثَّانِيَةِ بِمَا خَلَقَ فَابْتَدَأَ بِالْعَامِ فِي قَوْلِهِ: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ ثُمَّ ثَنَى بِالْعَطْفِ فِي

5016 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اشْتَكَى يَقْرَأُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوَّذَاتِ وَيَنْفُثُ، فَلَمَّا اشْتَدَّ وَجَعُهُ كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَيْهِ وَأَمْسَحُ بِيَدِهِ رَجَاءَ بَرَكَتِهَا».

5017 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ،

قَوْلِهِ: «وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ»، لأن انبثاث الشرف فيه أكثر والتحرز منه أصعب ووصف المستعاذ به في الثالثة بالرب، ثم بالملك، ثم بالاله وأضافها إلى الناس وكرره وخص المستعاذ منه بالوسواس المعنى به: الوسواس من الجنة والناس فكأنه قيل: كما قاله الزمخشري أعوذ من شر الوسوس إلى الناس بربهم الذي يملك عليهم أمورهم وهو إلههم ومعبودهم كما يستغيث بعض الموالي إذا اعتراهم خطب بسيدهم ومخدومهم ووالي أمرهم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ عُرْوَةَ) أَي: ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اشْتَكَى) أَي: مرض (يَقْرَأُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوَّذَاتِ وَيَنْفُثُ) بضم الفاء بعدها مثلثة من النفث وهو إخراج الريح من الفم مع شيء من الريق، أَي: يخرج الريح من فمه في يده مع شيء من ريقه ويمسح جسده الشريف، (فَلَمَّا اشْتَدَّ وَجَعُهُ) في مرضه الذي توفي فيه (كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَيْهِ) أَي: المعوذات الثلاث (وَأَمْسَحُ بِيَدِهِ) على جسده الشريف (رَجَاءَ بَرَكَتِهَا) ولذا كان ﷺ يقرأ بهن على نفسه.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في وأبو داود فيه والنسائي في الطب الطَّبِّ، والتفسير، وفي اليوم والليلة، وابن ماجة في الطب.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ سقط لفظ: ابن سعيد قَالَ: (حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ) على صيغة اسم المفعول من التفضيل هو ابْنُ فَضَالَةَ بفتح الفاء وتخفيف المعجمة ابن عبيد بن ثمامة أَبُو معاوية الرعيني القتباني بكسر القاف وسكون الفوقية بعدها موحدة المصري قاضي مصر فاضل عابد مجاب الدعوة لقد أَخْطَأَ ابن سعد في تضعيفه وقد ثبت لفظ: ابن فضالة في رواية الأصيلي وأبي داود.

عَنْ عَقِيلٍ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ جَمَعَ كَفْيَهُ، ثُمَّ نَفَثَ فِيهِمَا فَقَرَأَ فِيهِمَا: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ﴿٢﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ﴿٣﴾، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ، يَبْدَأُ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ وَمَا أَقْبَلَ مِنْ جَسَدِهِ يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ^(١).

(عَنْ عَقِيلٍ) بضم العين، أي: ابن خالد، (عَنِ ابْنِ شَهَابٍ) الزُّهْرِيُّ، (عَنْ عُرْوَةَ) ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ) يقال: أويت إلى منزلي بقصر الهمزة وأويت غيري وأويته بالقصر والمد وأنكر بعضهم المقصور وأبى ذلك الأزهري فَقَالَ: هي لغة فصيحة والمعنى: كان إذا انضم إلى فراشه للنوم وأخذ مضجعه (كُلَّ لَيْلَةٍ جَمَعَ كَفْيَهُ، ثُمَّ نَفَثَ فِيهِمَا فَقَرَأَ فِيهِمَا) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني يقرأ بصيغة المضارع (﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ﴿٢﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ﴿٣﴾ ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ، يَبْدَأُ بِهِمَا) أي: يبدأ بالمسح بيديه (عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ وَمَا أَقْبَلَ مِنْ جَسَدِهِ يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) قوله يبدأ بيان لقوله

(١) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث أن من سنته ﷺ التحصن من الآفات عند النوم بقراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾ والمعوذتين مع مسه بريقه المبارك يفعل ذلك ثلاث مرات. والكلام عليه من وجوه:

منها: أن يقال ما الحكمة في فعله عليه السلام هذا هل هو تعبد لا يعقل له معنى أو هو معقول المعنى فإن قلنا غير معقول المعنى فنقول هذه سنته عليه السلام ولا يعقل لها معنى وإن قلنا إنه معقول المعنى وهو الأظهر فما الحكمة فنقول احتملت والله أعلم وجوها.

منها: أن يكون عليه السلام تعوذ من الشيطان وإن كانت ذاته المباركة محروسة من الشيطان فيكون ذلك على طريق التعليم لنا والإرشاد إذ ذاته المباركة محروسة من الشيطان وهو يفعل هذا فكيف بالغير فيكون من قبيل التأكيد كما فعل عليه السلام في تأكيده على التوبة والاستغفار بقوله عليه السلام: «إني أستغفر الله في اليوم سبعين مرة وأتوب إليه في اليوم مائة مرة» ويحتمل أن يكون على وجه التبرك بكتاب الله عز وجل لأنه قد جاء: «أنه من قرأ سورة من كتاب الله عند نومه وباتت تحرسه».

ويتربط عليه من الفقه في حقنا التحصن بآيات الله تعالى وبكتابه من كل سوء يتوقع ومما يقوي هذا ما روي عنه ﷺ في يوم الأحزاب أنه كان تحصينه بقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ﴿١٨﴾ [آل عمران: 18] والدعاء المذكور بعدها وهو ما روي عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قرأ يوم الأحزاب: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ إلى آخرها وقال: «وأنا أشهد بما يشهد الله به =

يمسح بهما ما استطاع فقد علم المبتدأ منه وأما المنتهي فلا يعلم إلا بمقدّر يدل

وشهدت به ملائكته واستودع الله هذه الشهادة وهذه الشهادة وديعة لي عند الله يؤديها إلى يوم القيامة اللهم إني أعوذ بنور قدسك وعظيم ركنك وعظمة طهارتك من كل آفة وعاهة ومن طوارق الليل والنهار إلا طارقا يطرق بخير، اللهم أنت غيائي بك أستغيث وأنت ملاذي بك ألوذ وأنت عيادي بك أعوذ يا من ذلت له رقاب الجبابرة وخضعت له أعناق الفراعنة أعوذ بك من خزيك ومن كشف سترك ونسيان ذكرك وانصرافي عن شكرك أنا في حركك ليلي ونهاري ونومي وقراري وظمعي وإسفاري وحياتي ومماتي ذكرك شعاري وثناؤك دثاري لا إله إلا أنت سبحانك وبحمدك تشريفاً لعظمتك وتكرماً لسبحات وجهك أجرني من خزيك ومن شر عبادك واضرب علي سرادقات حفظك وأدخلني في حفظ عنايتك وجد علي بخير منك يا أرحم الراحمين» وأما حكاية الشافعي في تحصينه بهذه الآية المذكورة مع الدعاء المذكور بعدها مما خافه فإن الخليفة وجه إليه مغضباً عليه ليرقع به نكالا فلما جاءه الرسول توضاً وخرج وهو يحرك شفتيه فلما دخل على الخليفة أجلسه إلى جنبه وأحسن له في القول ودفع له جملة مال فخرج من عنده بخير خروج فاتبعه الرسول الذي وجه إليه فقال له ناشدتك الله ما كنت تقول حين كنت تحرك شفتيك فأزال الله به غيظ الخليفة وأبدله رضى وإحسانا فذكر له هذا الذي رواه عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قرأ يوم الأحزاب: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ إلى تمامه واحتمل أنه لما كان سبب نزولها شفاء له عليه السلام من السحر الذي سحره اليهود وشفي بها استصحب الحكم تأديبا مع أثر الحكمة الله تعالى وقد قال ﷺ: «من رزق من باب فليزمه» وهو عليه السلام ما يرشد بشيء إلا وهو أشد الناس حرصا على عمله.

ويترتب على ذلك من الفقه لنا أن يلتزم الشخص الأشياء المنجية من الأسواء التي هي على مقتضى الحكمة وإن كان في الوقت معافى في نفسه فإنه لا يأمن ما في الغيب ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: 99].

وفيه دليل: على أن اتخاذ الفراش لا ينفي الزهد وهو من السنة لأنه عليه السلام أزهّد الناس وقد اتخذ الفراش ولأنه مما إليه حاجة البشر.

وفيه دليل: على أن النوم وما تدعو إليه الضرورة كله آخره لأنه عون عليها يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام كل ليلة لا بد له من النوم في فراشه وإنما الشأن في كيفية الفراش كيف يكون.

وفيه دليل: على أن بقدر رفع المتزلة يكون الخوف يؤخذ ذلك من دوامه ﷺ على ذلك كل ليلة مع كونه عليه السلام معافى محفوظا مبشرا بخير الدنيا والآخرة لكن مع علو منزلته عليه السلام كانت شدة خوفه وقد صرح عليه السلام بهذا حيث قال: «إني لأخشاكم لله وأعلمكم بما أتقى» وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: 28] وهو عليه السلام أعظم العلماء بالله وكذلك كان علي رضي الله عنه الذي قال عليه السلام في حقه: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» إذا كانت وقت الأمن والعافية روى عليه أثر الحزن والخوف وإذا كان وقت الشدائد والمخاوف روى عليه أثر السرور والاستبشار فقالوا له في ذلك فقال: «الدنيا لا تبقى على حال ما من شدة إلا وبعدها فرح وما من فرحة إلا اتبعتها ترحة» فهذا مقام العلماء حقا =

عليه قوله وما أقبل من جسده تقديره ثم ينتهي إلى ما أدبر من جسده .

أن يكون حالهم على مقتضى ما دلت عليه الآي والآثار.

وفيه دليل : على أن طمأننته عليه السلام إنما كانت بالله يؤخذ ذلك من فعله عليه السلام ذلك عند دخول الفراش وحينئذ يأتيه النوم لأن النوم لا يجتمع مع الخوف لأن الخوف مذهب له فإذا تلا كتاب الله تعالى ومسح بآثره ذلك الجسد المبارك ذهب عنه ذلك الخوف الشديد واطمأننت تلك النفس المباركة فأتاه النوم وقد قال عز وجل : ﴿أَلَا يَذْكُرُ اللَّهُ تَطْلِعُ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد : 28] ولا يطمئن بذكر الله إلا القلوب الخائفة منه عز وجل وأما غير هؤلاء فإنما يكون طمأنينة قلوبهم بحسب عاداتهم مثل الملوك ما تطمئن قلوبهم إلا بحسن جيوشهم وكثرتها والتجار بكثرة مالهم وتدبيرهم وأهل كل نوع بما جرت به عاداتهم في ذلك وأهل التقوى إنما يكون اطمئنان قلوبهم بذكر مولاهم وسيدنا ﷺ وأصلهم.

وفيه دليل : على دوام حاله عليه السلام مترددا بين الخوف والرجاء يؤخذ ذلك من دوامه عليه السلام على ذلك كل ليلة وهي حالة أولها يدل على الخوف وآخرها يدل على الرجاء وأما كونه عليه السلام يفعل ذلك ثلاثا فذلك أنه دال على أنه ليس على طريق الرقي ولا التداوي بدليل ما جاء عنه عليه السلام في الآثار أن الأشياء التي كان عليه السلام يفعلها على طريق التداوي والرقي يعيدها سبعا والذي يفعلها لغير هذين الوجهين يكون له بها اعتناء ويكون في ذاتها لها بال يعيدها ثلاثا واحتمل أن يكون فعله عليه السلام ذلك عند النوم لما أن كان النوم الموتة الصغرى فجاء هذا النوع من الإبلاغ في التبعيدات والاستكثار من أثر بركة الله تعالى حتى أنه بعد ما يتعبد ويأوي إلى الفراش حيث تكون الراحة بجري العادة غالبا يجعل فيه تعبدا ولذلك التبعيد أثر يبقى على بشرية بدنه المبارك بعد النوم وهو أثر ذلك التمسح بذكر الله تعالى والرقي المبارك وفيه وجه من التشبه بالموت الحقيقي كما أن الميت يطهر حتى يكون قدومه على مولا به بأثر عبادة على بدنه كذلك في هذا وجعلها وترا كما هو غسل الميت وترا وقد جاء : «أن الذي ينام على طهارة أن روحه تسجد بين يدي مولا» فكيف إذا كان مع الطهارة هذه الزيادة.

وفيه دليل : على حب سيدنا ﷺ في التبعيدات يؤخذ ذلك من كثرة اشتغاله عليه السلام بها على أنواع مختلفة وهي لم تفرض عليه مثل هذا وما أشبهه وإذا تأملت وتبعت أثره ﷺ تجده كذلك لأن من أحب شيئا أكثر منه.

وفيه دليل : على فضل ما جاء به عليه السلام يؤخذ ذلك من كونه ما من شيء من أوصاف البشرية إلا ظهرت عليه حتى يحقق عليه ذلك ومع ذلك الصفات الملكية قد تحلى بها أتم تحل.

منها : دوام العبادات وتنوعها مثل ما نحن بسبيله من هذا الحديث ولم يكن عليه السلام يتحرك حركة إلا بذكر الله عز وجل ولا أكل ولا شرب ولا جامع ولا لبس ثوبا إلا بذكر الله تعالى عند ذلك كله ويجد الطاعة حلاوة ويتنعم بها وقد صرح عليه السلام بهذا المعنى بقوله عليه السلام : وجعلت قرت عيني في الصلاة» وبقوله عليه السلام : «أرحنا بها يا بلال» وقد =

قَالَ المظهري في شرح المصابيح: الفاء للتعقيب وظاهره يدل على أنه ﷺ نفث في كفيه أولاً ثم قرأ وهذا لم يقل به أحد ولا فائدة فيه ولعل هذا سهو من الراوي، أو من الكاتب، ولأن النفث ينبغي أن يكون بعد التلاوة ليوصل بركة القرآن إلى بشرة القارئ أو المقروء له انتهى.

وتعقبه الطيبي فقال: من ذهب إلى تخطئة الرواة الثقات العدول وأنقص بعض الأئمة على صحة روايته وضبطه وإتقانه بما يصور له من الرأي الذي هو أوهن من بيت العنكبوت فقد خطأ نفسه وخاض فيما لا يعنيه هلاً قاس هذه الفاء على ما في قوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقوله: ﴿فَتُؤْتُونَ إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: 54] على أن التوبة عين القتل.

ونظائره في كلام الله العزيز غير عزيز والمعنى جمع كفيه ثم عزم على النفث فيهما فقرأ فيهما ويحتمل أن يكون السر في تقديم النفث على القراءة مخالفة السحرة البطلة على أن أسرار الكلام النبوي جلت عن أن تكون مشرع كل وارد وبعض من لا يدل له في علم المعاني لما أراد التفصي عن الشبهة تشبث بأنه جاء في صحيح البخاري بالواو وهو يقتضي الجمعية لا الترتيب وهو زور وبهتان حيث لم أجد فيه وفي كتاب الحميدي وجامع الأصول إلا بالفاء انتهى.

ثم إن هذا الحديث غير الحديث الأول وإن اتحد سنداهما فالذي يترجح أنهما حديثان عن ابن شهاب بسند واحد وقد جعلهما أبو مسعود الدمشقي حديثاً واحداً.

وتعقبه أبو العباس الطرقي وفرق بينهما في كتابه وكذا فعله خلف الواسطي وتبعه المزي وأجدر به أن يكون صواباً لتباينهما.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

وصفه واصفه حيث قال كان كثير الذكر طويل الفكرة لا يضحك إلا تبسماً فهذه أوصاف ملكية اجتمعت فيه وله الكمال في أوصاف البشرية ما من خطة محمودة من أوصاف البشرية إلا وله عليه السلام فيها التقدم وكذلك في التحلي بالأوصاف الملكية ﷺ وجعلنا بحرمة من صالح أمته.

15 - بَابُ نُزُولِ السَّكِينَةِ وَالْمَلَائِكَةِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ

5018 - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ،

15 - بَابُ نُزُولِ السَّكِينَةِ وَالْمَلَائِكَةِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ

(بَابُ نُزُولِ السَّكِينَةِ وَالْمَلَائِكَةِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ) وسقط في رواية أَبِي ذَرٍّ لفظ: قراءة وفي نسخة: عند القراءة كذا جمع بين السكينة والملائكة ولم يقع في حديث الباب ذكر السكينة ولا في حديث البراء الماضي في فضل سُورَةِ الْكَهْفِ ذكر الملائكة ووجه ذلك ما قاله أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ الْمُنِيرِ فَهَمَّ الْبُخَارِيُّ تَلَاظُمَهُمَا.

وقال الْحَافِظُ الْعُسْقَلَانِيُّ: لعل المصنف كان يرى أنهما قصة واحدة ولعله أشار إلى أن المراد بالظلة في حديث الباب السكينة لكن ابن بطال جزم بأن الظلة السحابة وأن الملائكة كانت فيها ومعها السكينة وقال أيضًا قضية الترجمة أن السكينة تنزل أبدًا مع الملائكة وقد تقدم بيان الاختلاف في السكينة ما هي وما قَالَ النَّوَوِيُّ في ذلك.

(وقال اللَّيْثُ) هو ابن سعد الإمام وصله أَبُو عبيد في فضائل الْقُرْآنِ عن يَحْيَى ابْنِ بكير عن الليث بالإسنادين جميعًا.

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد (يَزِيدُ بْنُ الْهَادِ) بلا ياء وهو ابن أسامة بن عَبْدِ اللَّهِ بن شداد بن الهاد سمي بالهاد: لأنه كان يوقد ناره للأضياف ولمن يسلك الطريق ليلاً وقال أَبُو عمر: اسم شداد أسامة بن عمرو وشداد: لقب والهاد هو عمرو وقال أَبُو عمر: كان شداد بن الهاد سلفًا لرسول اللَّهِ ﷺ ولأبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأنه كان تحته سلمى بنت عميس أخت أسماء بنت عميس وهي أخت ميمونة بنت الحارس لأُمها وله رواية عن النَّبِيِّ ﷺ سكن المدينة ثم تحول إلى الكوفة وسلف الرجل زوج أخت امرأته.

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) هو التَّيْمِيُّ من صغار التابعين ولم يدرك أسيد بن حضير فروايته عنه منقطعة لكن الاعتماد في وصل الحديث المذكور على الإسناد الثاني وهو قوله قَالَ ابْنُ الْهَادِ عَلَى مَا يَجِيءُ عَنْ قَرِيبٍ قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ مَرَّسِلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ خُبَابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَتَّصِلٍ ثُمَّ سَاقَهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَزِيدِ ابْنِ الْهَادِ بِالْإِسْنَادَيْنِ

عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، قَالَ: بَيْنَمَا هُوَ يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَفَرَسُهُ مَرْبُوطَةٌ عِنْدَهُ،

جميعاً وقال هذه الطريق على شرط البُخَارِيِّ وقال الحَافِظُ العَسْقَلَانِيُّ: وجاء عن الليث فيه إسناد ثالث آخر أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ من طريق شعيب بن الليث وداود ابن منصور كلاهما عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن يزيد ابن الهاد بالإسناد الثاني فقط وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتَّسَائِيُّ أَيْضًا من طريق إِبْرَاهِيمَ بن سعد عن يزيد بن الهاد بالإسناد الثاني لكن وقع في روايته عن أبي سعيد عن أسيد ابن حُضَيْرٍ في لفظ عن أبي سعيد أن أسيد بن حُضَيْرٍ قَالَ: لكن سياقه ما يدل على أن أبا سعيد إنما حمله عن أسيد فإنه قَالَ في أثناؤه قَالَ أسيد فخشيت أن تطأ يَحْيَى فغدوت على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فالحديث من مسند أسيد بن حُضَيْرٍ وليحيى بن بكير فيه عن الليث إسناد آخر أَخْرَجَهُ أَبُو عبيد من هذا الوجه فَقَالَ عن ابن شهاب عن أبي بن كعب بن سلمان عن أسيد بن حُضَيْرٍ.

(عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ) أسيد بضم الهمزة مصغر أسد وحُضَيْرٍ بالحاء المهملة والضاد المعجمة مصغراً أَيْضًا، أنه (قَالَ: بَيْنَمَا) بالميم هي كلمة بين زیدت فيه ما تضاف إلى الجملة وتحتاج إلى الجواب وهنا جوابها قوله: إذ جالت الفرس.

(هُوَ يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ) أي: في الليل (سُورَةُ الْبَقَرَةِ) وفي رواية ابن أبي لیلی عن أسيد بن حُضَيْرٍ: بينا أنا أقرأ سُورَةَ فلما انتهيت إلى آخرها أَخْرَجَهُ أَبُو عبيد ويستفاد منه أنه ختم السورة التي ابتدأ بها ووقع في رواية إِبْرَاهِيمَ بن سعد بينما هو يقرأ في مربده أي: في المكان الذي فيه التمر، وفي رواية أَبِي بن كعب: أنه كان يقرأ على ظهر بيته وهذا مغاير للقصة التي فيها أنه كان في مربده وفي حديث الباب أن ابنه كان إلى جانبه وفرسه مربوطة فخشى أن تطأه وهذا كله مخالف لكونه كان حينئذ على ظهر بيته إلا أن يراد بظهر البيت خارجه لا أعلاه فيتحد القصتان فإن قيل قد تقدم في بَابِ فَضْلِ سُورَةِ الْكَهْفِ كان رجل يقرأ سُورَةَ الْكَهْفِ وإلى جانبه حصان وقد قيل: إن هذا الرجل هو أسيد بن حُضَيْرٍ، فالجواب: أنه قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: لعله قرأهما يعني سُورَةَ الْبَقَرَةِ وسورة الْكَهْفِ أو كان ذلك الرجل غير أسيد فيحتمل التعدد قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وهذا هو الظاهر فافهم. (وَفَرَسُهُ مَرْبُوطَةٌ عِنْدَهُ) بالتذكير وفي رواية أَبِي ذَرٍّ والأصيلي: مربوطة

إِذْ جَالَتِ الْفَرَسُ فَسَكَتَ فَسَكَتَتْ، فَقَرَأَ فَجَالَتِ الْفَرَسُ، فَسَكَتَ وَسَكَتَتِ الْفَرَسُ، ثُمَّ قَرَأَ فَجَالَتِ الْفَرَسُ فَأَنْصَرَفَ، وَكَانَ ابْنُهُ يَحْيَى قَرِيبًا مِنْهَا، فَأَشْفَقَ أَنْ تُصِيبَهُ فَلَمَّا اجْتَرَّهُ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، حَتَّى مَا يَرَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ حَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: اقْرَأْ يَا ابْنَ حُضَيْرٍ، اقْرَأْ يَا ابْنَ حُضَيْرٍ،

بِالتَّأْنِيثِ وَالْفَرَسُ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَلِهَذَا قَالَ: (إِذْ جَالَتِ الْفَرَسُ) بِالتَّأْنِيثِ مِنَ الْجَوْلَانِ وَهُوَ الْأَضْطِرَابُ الشَّدِيدُ (فَسَكَتَ) عَنِ الْقِرَاءَةِ (فَسَكَتَتْ) أَيِ: الْفَرَسُ عَنِ الْأَضْطِرَابِ، (فَقَرَأَ فَجَالَتِ الْفَرَسُ) سَقَطَ لَفْظُ: الْفَرَسُ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَرٍّ: (فَسَكَتَ وَسَكَتَتْ) وَيُرْوَى: وَسَكَتَ الْفَرَسُ بزيادة لفظ: (الْفَرَسُ، ثُمَّ قَرَأَ فَجَالَتِ الْفَرَسُ) وَفِي رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ ذَلِكَ تَكَرَّرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَهُوَ يَقْرَأُ وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ خَلْفِي حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّ فَرَسِي يَنْطَلِقُ.

(فَأَنْصَرَفَ) أَيِ: أَسِيدَ، (وَكَانَ ابْنُهُ يَحْيَى) فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ (قَرِيبًا مِنْهَا) أَيِ: مِنَ الْفَرَسِ، (فَأَشْفَقَ) أَيِ: خَافَ أَسِيدَ (أَنْ تُصِيبَهُ) أَيِ: ابْنَهُ يَحْيَى، (فَلَمَّا اجْتَرَّهُ) بِجَيْمٍ وَمِثْلَةٍ وَرَاءَ مُشَدَّدَةٍ مِنَ الْاجْتِرَارِ مِنَ الْجَرِّ وَالضَّمِيرِ لِابْنِهِ يَحْيَى، أَيِ: فَلَمَّا اجْتَرَّ أَسِيدَ ابْنَهُ يَحْيَى مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ فِيهِ حَتَّى لَا يَطَّأَهُ الْفَرَسُ وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: اقْرَأْ أَبَا عَتِيكَ وَهِيَ كُنْيَةُ أَسِيدَ وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ الْقَابِسِيِّ آخِرُهُ بِخَاءٍ مَعْجَمَةٌ ثَقِيلَةٌ وَرَاءَ خَفِيفَةٍ مِنَ التَّأْخِيرِ أَيِ: آخِرُهُ عَنِ الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ فِيهِ خَشْيَةٌ عَلَيْهِ.

(رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، حَتَّى مَا يَرَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ) أَسِيدَ (حَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ) أَيِ: بِذَلِكَ، (فَقَالَ) ﷺ: (اقْرَأْ يَا ابْنَ حُضَيْرٍ، اقْرَأْ يَا ابْنَ حُضَيْرٍ) مَرَّتَيْنِ⁽¹⁾ وَلَيْسَ أَمْرًا بِالْقِرَاءَةِ حَالَةَ التَّحْدِيثِ بَلِ الْمَعْنَى: كَانَ يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَسْتَمِرَّ عَلَى قِرَاءَتِكَ وَتَغْتَنِمَ مِمَّا حَصَلَ لَكَ مِنْ نَزُولِ السَّكِينَةِ وَالْمَلَائِكَةِ وَتَسْتَكْثِرَ

(1) كَذَا فِيهِ بِاخْتِصَارٍ وَقَدْ أَوْرَدَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ كَامِلًا وَلَفْظُهُ: رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَإِذَا هُوَ بِمِثْلِ الظِّلَّةِ فِيهَا أَمْثَالُ الْمَصَابِيحِ عَرَجَتْ إِلَى السَّمَاءِ حَتَّى مَا يَرَاهَا، وَفِي رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: فَقَمْتُ إِلَيْهَا فَإِذَا مِثْلُ الظِّلَّةِ فَوْقَ رَأْسِي فِيهَا أَمْثَالُ السَّرَجِ فَعَرَجَتْ فِي الْجَوْ حَتَّى مَا أَرَاهَا قِيلَ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَحَافَظَةِ أَسِيدَ عَلَى خُشُوعِهِ فِي صَلَاتِهِ لِأَنَّهُ كَانَ يُمْكِنُهُ أَوَّلَ مَا جَالَتِ الْفَرَسُ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ وَكَانَهُ كَانَ بَلَغَهُ حَدِيثُ النَّبِيِّ عَنْ رَفْعِ الْمُصَلِّي رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَلَمْ يَرْفَعِهِ حَتَّى اشْتَدَّ بِهِ الْخُطْبُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَفَعَ رَأْسَهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ صَلَاتِهِ لِهَذَا تِمَادَى بِهِ الْحَالُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

قَالَ: فَأَشْفَقْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ تَطَأَ يَحْيَى، وَكَانَ مِنْهَا قَرِيبًا، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَأَنْصَرَفْتُ إِلَيْهِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا مِثْلُ الظُّلَّةِ فِيهَا أَمْثَالُ الْمَصَابِيحِ، فَخَرَجْتُ حَتَّى لَا أَرَاهَا، قَالَ: «وَتَذَرِي مَا ذَاكَ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ دَنَتْ لِصَوْتِكَ،»

من القراءة التي هي سبب بقائها قاله النَّوَوِيُّ.

وقال الطيبي: أن إقرأ لفظه أمر طلب القراءة في الحال ومعناه: تحضيض وطلب للاستزادة في الزمان الماضي وكان ﷺ استحضر صورة تلك الحالة العجيبة الشأن فصار كأنه حاضر عنده فأمره تحريضا عليه فكأنه يقول له: استمر على قراءتك يستمر لك البركة بنزول الملائكة واستماعها لقراءتك وفهم أسيد ذلك فأجاب بعذره في قطع القراءة.

(قَالَ: فَأَشْفَقْتُ) أي: خفت (يَا رَسُولَ اللَّهِ) إن دمت على القراءة (أَنْ تَطَأَ) الفرس ابني (يَحْيَى وَكَانَ مِنْهَا) أي: من الفرس (قَرِيبًا، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَأَنْصَرَفْتُ) وفي رواية الأصيلي: وانصرفت (إِلَيْهِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا مِثْلُ الظُّلَّةِ) بضم الظاء المعجمة وتشديد اللام مثل الصفة فأولت بسحابة تظل وقال ابن بطال: هي سحابة كانت فيها الملائكة ومعها السكينة فإنها تنزل أبداً مع الملائكة.

(فِيهَا) أي: في الظلة (أَمْثَالُ الْمَصَابِيحِ، فَخَرَجْتُ) بالخاء والجيم بلفظ المتكلم كذا في رواية الجميع ويروي بلفظ الغائبة فَقَالَ القاضي عياض صوابه فخرجت بالعين.

(حَتَّى لَا أَرَاهَا) وعند أبي عبيد خرجت إلى السماء حتى ما يراها.

(قَالَ) ﷺ: «وَتَذَرِي مَا ذَاكَ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ دَنَتْ» أي: قربت (لِصَوْتِكَ) وكان أسيد حسن الصوت وفي رواية يَحْيَى بن أيوب عن يزيد بن الهاد عند الإسماعيلي: إقرأ أسيد فقد أوتيت من مزامير آل داود وفي هذه الزيادة إشارة إلى الباعث على استماع الملائكة لقراءته.

وَلَوْ قَرَأْتَ لِأُضْبَحَتْ يَنْظُرُ النَّاسُ إِلَيْهَا، لَا تَتَوَارَى مِنْهُمْ».

قَالَ ابْنُ الْهَادِ: وَحَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ.

(وَلَوْ قَرَأْتَ) أَي: لَو دَمْتُ عَلَى قِرَاءَتِكَ وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: أَمَا إِنَّكَ لَو مُضِيْتَ (لَأُضْبَحْتَ) أَي: الْمَلَائِكَةُ (يَنْظُرُ النَّاسُ إِلَيْهَا، لَا تَتَوَارَى مِنْهُمْ) أَي: لَا تَسْتَرُ مِنَ النَّاسِ وَفِي رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: مَا تَسْتَرُ مِنْهُمْ، وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى لَرَأَيْتِ الْأَعَاجِيبَ.

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَّازُ رُؤْيَا أَحَادِ بَنِي آدَمَ الْمَلَائِكَةُ كَذَا أَطْلَقَ وَهُوَ صَحِيحٌ لَكِنِ الَّذِي يَظْهَرُ التَّقْيِيدُ بِالصَّلَاحِ وَحَسَنُ الصَّوْتِ قَالَ: وَفِيهِ فَضِيلَةٌ الْقِرَاءَةُ وَأَنَّهَا سَبَبُ نَزُولِ الرَّحْمَةِ وَحُضُورِ الْمَلَائِكَةِ وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ أَعَمُّ مِنَ الدَّلِيلِ فَالَّذِي فِي الرُّوَايَةِ إِنَّمَا نَشَأَ عَنْ قِرَاءَةِ خَاصَّةٍ مِنْ سُورَةٍ خَاصَّةٍ بِصِفَةٍ خَاصَّةٍ وَيَحْتَمِلُ مِنَ الْخُصُوصِيَّةِ مَا لَمْ يَذْكَرْ وَإِلَّا لَوْ كَانَ عَلَى الْإِطْلَاقِ لَحَصَلَ ذَلِكَ لِكُلِّ قَارِئٍ وَقَدْ أَشَارَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ لَا تَتَوَارَى مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا اسْتِغْرَاقَهُمْ فِي الْاسْتِمَاعِ كَانُوا عَلَى عَدَمِ الْإِخْتِفَاءِ الَّذِي هُوَ مِنْ شَأْنِهِمْ وَفِيهِ مَنْقَبَةٌ لِأُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ وَفَضِيلَةٌ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ وَفَضِيلَةُ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ وَإِنْ التَّشَاغُلُ بِشَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا وَلَوْ كَانَ مِنَ الْمُبَاحِ قَدْ يَفُوتُ الْخَيْرَ الْكَثِيرَ فَكَيْفَ لَوْ كَانَ بِغَيْرِ الْمُبَاحِ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ كَمَا تَقْدُمُ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْبُخَارِيَّ فَهَمَّ مِنَ الظَّلَّةِ السَّكِينَةِ وَأَمَّا الْمَلَائِكَةُ فَفِي قَوْلِهِ تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ وَقَدْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، وَفِي الْمَنَاقِبِ.

(قَالَ ابْنُ الْهَادِ) قَدْ مَرَّ أَنَّ هَذَا الْإِسْنَادَ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْاعْتِمَادُ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ.

(وَحَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَبَّابٍ) عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ بِالتَّشْدِيدِ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ مَوْلَى بَنِي عَدِيٍّ بْنِ النُّجَارِ الْأَنْصَارِيِّ.

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ قَالَ نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ خَلَادٍ نَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِلْحَانَ نَا يَحْيَى بْنُ بَكِيرٍ نَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ الْهَادِ.

16 - بَابُ مَنْ قَالَ: «لَمْ يَتْرِكِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفَتَيْنِ»

16 - بَابُ مَنْ قَالَ: «لَمْ يَتْرِكِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفَتَيْنِ»

(بَابُ مَنْ قَالَ: «لَمْ يَتْرِكِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفَتَيْنِ») أي: ما في المصحف وليس المراد أنه نزل القرآن مجموعاً بين الدفتين والدفة⁽¹⁾ بفتح الدال وتشديد الفاء اللوح⁽²⁾ وذلك لأنه يخالف ما تقدم من جمع أبي بكر رضي الله عنه عثمان رضي الله عنه وهذه الترجمة للرد على من زعم أن كثيراً من القرآن ذهب لذهاب حملته وهو شيء اختلقه الروافض لتصحیح دعواهم الباطلة أن التنصيص على إمامة علي رضي الله عنه واستحقاقه الخلافة عند موت النبي ﷺ كان ثابتاً في القرآن وأن الصحابة كتموه وهذه دعوى باطلة مردودة لأنهم لم يكتموا: أنت مني بمنزلة هارون من موسى وغيرها من الذي يتمسك به من يدعي إمامته كما لم يكتموا ما يعارض ذلك وقد تلطف المصنف في الاستدلال على الرافضة بما أخرجَهُ عن أحد أئمتهم الذي يدعون إمامته وهو مُحَمَّد ابن الحنفية وهو ابن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه فلو كان هناك شيء يتعلق بأبيه لكان هو أحق الناس بالاطلاع عليه وكذلك ابن عباس رضي الله عنهما فإنه ابن عم علي وأشد الناس له لزوماً واطلاعا على حاله فإن قيل ترك من الحديث أكثر من القرآن.

فالجواب: أن معناه ما ترك مكتوباً بأمره إلا القرآن فإن قيل: قد تقدم في باب كتابة العلم من حديث الشعبي عن أبي جحيفة قَالَ: قلت لعلي رضي الله عنه: هل عندكم كتاب قَالَ: لا إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة الحديث.

فالجواب أنه لعلها لم تكن مكتوبة بأمر رسول الله ﷺ وقد يجاب بأن بعض الناس كانوا يزعمون أن رسول الله ﷺ أوصى إلى علي رضي الله عنه فالسؤال هو عن شيء يتعلق بذكر الإمامة فَقَالَ ما ترك شيئاً متعلقاً بذكر الإمامة

(1) وقال في المغرب: الدفة الجنب وكذلك الدف ومنه دفنا السرج للوحين اللذين يقعان على جنبي الدابة ودفنا المصحف اللتان ضمته من جانيبه والمراد به هنا الجلدان اللذان بين جانيبي المصحف.

(2) والمراد ما جمعه الصحابة من القرآن ولم يفهم شيء منه بذهاب حملته ولم يكتموا شيئاً منه.

5019 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَشَدَّادُ بْنُ مَعْقِلٍ، عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ لَهُ شَدَّادُ بْنُ مَعْقِلٍ: أَتَرَكَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ: «مَا تَرَكَ إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ» قَالَ: وَدَخَلْنَا عَلَى مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ، فَسَأَلْنَاهُ، فَقَالَ: «مَا تَرَكَ إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ».

إلا ما بين الدفتين من الآيات التي يتمسك بها في الإمامة وهذا حسن وفي التلويح إلا ما بين الدفتين يحتمل أنه ما ترك شيئاً من الدنيا أو ما ترك علماً مسطوراً سوى القرآن العزيز.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ رُفَيْعٍ) بضم الراء وفتح الفاء الأسدي المكي سكن الكوفة ومات بعد الثلاثين ومائة وفي رواية علي بن المديني عن سُفْيَانَ حَدَّثَنَا عبد العزيز أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ.

(قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَشَدَّادُ) على وزن فَعَالٍ بالتشديد (ابْنُ مَعْقِلٍ) بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر القاف وباللام الأسدي الكوفي التابعي الكبير من أصحاب ابن مسعود وعليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولم يقع له في البُخَارِيِّ ذكر إلا في هذا الموضع وقد أخرج البُخَارِيُّ في خلق أفعال العباد من طريق عبد العزيز بن رُفَيْعٍ عن شداد بن معقل عن عبد الله بن مسعود حديثاً غير هذا.

(عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ لَهُ شَدَّادُ بْنُ مَعْقِلٍ) مستفهماً له: (أَتَرَكَ النَّبِيَّ ﷺ) بعد وفاته (مِنْ شَيْءٍ) وفي رواية الإسماعيلي: شَيْئاً سِوَى الْقُرْآنِ، (قَالَ) أَي: ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مجيباً له: («مَا تَرَكَ إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ») وفي رواية الإسماعيلي: اللوحين بدل الدفتين.

(قَالَ) أَي: ابن رُفَيْعٍ: (وَدَخَلْنَا عَلَى مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ) وهو ابن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المعروف بابن الحنفية وهي خولة بنت جعفر من بني حنيفة وكانت من سبي اليمامة الذي سباهم أَبُو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَسَأَلْنَاهُ، فَقَالَ: مَا تَرَكَ) ﷺ (إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ) وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وكذا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنْفِيَّةِ إنما أرادا من الْقُرْآنِ الذي يتلى أو أرادا مما يتعلق بالأمانة كما سبق ويؤيد ذلك ما ثبت عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم من

17 - باب فَضْلُ الْقُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ

ذكر أشياء نزلت من الْقُرْآنِ فنسخت تلاوتها وبقي حكمها أو لم يبق مثل حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَأَرْجُمُوهُمَا .

وحديث أنس في قصة القراء الذين قتلوا ببئر معونة قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ قُرْآنًا بَلَّغُوا عَنَّا قَوْمَنَا إِنَّا قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا .

وحديث أبي بن كعب: كانت الأحزاب قدر البقرة .

وحديث حذيفة: ما قرؤوا ربعها يعني براءة وكلها أحاديث صحيحة وقد أخرج ابن الضريس من حديث ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ كُلَّهُ وَيَقُولُ أَنَّهُ مِنْهُ قَرَأْنَا قَدْ رَفَعَ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَا يَعَارِضُ حَدِيثَ الْبَابِ لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ مِمَّا نَسَخَتْ تَلَاوَتُهُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

17 - باب فَضْلُ الْقُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ

(بَابُ فَضْلِ الْقُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ) - هذه الترجمة لفظ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ معناه من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ شَغَلَهُ الْقُرْآنُ عَنْ ذِكْرِي وَعَنْ مَسْأَلَتِي أُعْطِيَته أَفْضَلَ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ وَفَضْلُ كَلَامِ اللَّهِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضْلِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ» وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ فِيهِ ضَعْفٌ وَالْمَعْنَى: وَاللَّهُ أَعْلَمُ مَنْ شَغَلَهُ الْقُرْآنُ عَنْ الذِّكْرِ وَالْمَسْأَلَةِ الَّذِينَ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ كَالِدَعَوَاتِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ التَّنْذِيلُ بِقَوْلِهِ: وَفَضْلُ كَلَامِ اللَّهِ إِلَى آخِرِهِ .

وقد أَخْرَجَهُ ابن عدي أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «فَضْلُ الْقُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضْلِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ» وَفِي إِسْنَادِهِ عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الضَّرِيرِ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ مَرْسَلًا وَرَجَالُهُ لَا بَأْسَ بِهِمْ .

وَأَخْرَجَهُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحَمَانِيُّ فِي مَسْنَدِهِ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ

5020 - حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ أَبُو خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ: كَأَلَا تُرْجَةِ طَعْمِهَا طَيِّبٌ، وَرِيحُهَا طَيِّبٌ،

الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي إسناده صفوان بن أبي الصهباء مختلف فيه .

وأخرجه ابن الضريس أيضًا: من طريق الجراح بن الضحاك عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه خيركم من تعلم القرآن وعلمه ثم قَالَ: وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه وذلك أنه منه وحديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا سيأتي بعد أبواب بدون هذه الزيادة وقد بين العسكري أنها من قول أبي عبد الرحمن السلمي وقال المصنف في خلق أفعال العباد وقال أبو عبد الرحمن السلمي فذكره وأشار في خلق أفعال العباد إلى أنه لا يصح مرفوعًا .

وأخرجه العسكري أيضًا عن طاوس والحسن من قولهما وقال المظهرى: يعني لا يظن القارئ أنه إذا لم يطلب من الله حوائجه لا يعطيه بل يعطيه أكمل الإعطاء فإنه من كان لله كان الله له وعن العارف أبي عبد الله بن حنبل قدس الله سره شغل القرآن القيام بموجباته من إقامة فرائضه والاجتناب عن محارمه فإن الرجل إذا أطاع الله فقد ذكره وإن قل صلاته وصومه وإن عصاه فقد نسيه وإن كثر صلاته وصومه.

(حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ) بضم الهاء وسكون الدال المهملة وبالموحدة (أَبُو خَالِدٍ) القيسي وفي رواية أَبِي ذَرٍّ سقطت الكنية قَالَ: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) بفتح الهاء وتشديد الميم الأولى هو ابن يَحْيَى بن دينار الشيباني البَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) أي: ابن دعامة السدوسي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَنَسٌ) ثبت ابْنُ مَالِكٍ في رواية الأصيلي، (عَنْ أَبِي مُوسَى) الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سقط لفظ: الْأَشْعَرِي في رواية غير الأصيلي، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أنه قَالَ: مَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ (أي: ويعمل به (كَأَلَا تُرْجَةِ) بضم الهمزة وسكون المثناة الفوقية وضم الراء وتشديد الجيم وقد تخفف ويزاد قبلها نون ساكنة وحكى أبو زيد ترنجة وترنج وترج (طَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَرِيحُهَا طَيِّبٌ) وشبه بها من بين الثمار التي تجمع طيب الطعم

وَالَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ: كَالْتَّمَرَةِ طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الْفَاجِرِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ: كَمَثَلِ الرِّيحَانَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ، وَطَعْمُهَا مُرٌّ،

والريح كتفاحة لأنها أفضل ما يوجد من الثمار في سائر البلدان وأحوى لأسباب كثيرة جامعة للصفات المطلوبة منها والخواص الموجودة فيها فمن ذلك أن جرمها كبير ومنظرها حسن وملمسها لين فاقع لونها تسر الناظرين تتوق إليها النفس قبل التناول تفيد أكلها بعد الالتذاذ بذوقها طيب نكهة ودباغ معدة وجودة هضم واشتراك الحواس الأربع البصر والذوق والشم واللمس في الاحتذاء بها ثم إن أجزاءها تنقسم إلى طبائع قشرها حار يابس مفرّج بالخاصية يتداوى به وفي الثياب يمنع السوس ولحمها حار رطب وحماضها بارد يابس يسكن غلظة النساء ويحلو اللون والكلف وبذرها حار مجفف ويستخرج منه دهن له منافع وغلاف حبه أبيض فيناسب قلب المؤمن .

وقيل : إن الجن لا يقرب البيت الذي فيه الأترج فناسب أن يمثل به القرآن الذي لا يقربه الشيطان ووقع في رواية شعبة عن قتادة كما سيأتي بعد أبواب المؤمن الذي يقرأ القرآن ويعمل به وهي زيادة مفسرة المراد وأن التمثيل وقع بالذي يقرأ القرآن ويعمل به ولا يخالف ما اشتمل عليه من أمر ونهي لا مطلق التلاوة فإن قيل لو كان كذلك لكثير التقسيم كان يقال الذي يقرأ ويعمل وعكسه والذي يعمل ولا يقرأ وعكسه والأقسام الأربعة ممكنة في غير المنافق وأما المنافق فليس له إلا قسمان فقط لأنه لا اعتبار بعمله إذا كان نفاقه نفاق كفر وكان الجواب عن ذلك أن الذي حذف من التمثيل قسمان الذي يقرأ ولا يعمل والذي يعمل ولا يقرأ وهما شبيهان بحال المنافق فيمكن تشبيه الأول بالريحان والثاني بالحنظلة فاكتمى بذكر المنافق والقسمان الآخران قد ذكرا.

(وَالَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ: كَالْتَّمَرَةِ) بالفوقية وسكون الميم (طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا) ويروي فيها.

(وَمَثَلُ الْفَاجِرِ) أي : المنافق (الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ: كَمَثَلِ الرِّيحَانَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ، وَطَعْمُهَا مُرٌّ) وفي اليونينية : أن قوله ومثل الفاجر إلى آخره ثابت في أصل أبي الوقت وأن سقوطه غلط وفي نسخة الحافظ العسقلاني سقط لفظ : مثل في

وَمَثَلُ الْفَاجِرِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ: كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ طَعْمُهَا مُرٌّ، وَلَا رِيحَ لَهَا».

الموضعين وعزا ثبوته إلى رواية شعبة لكنه ثابت فيما رأيناه من النسخ.
(وَمَثَلُ الْفَاجِرِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ: كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ طَعْمُهَا مُرٌّ، وَلَا رِيحَ لَهَا)
وفي رواية شعبة: وريحها مر واستشكلت هذه الرواية من جهة أن المرارة من
أوصاف الطعوم فكيف يوصف بها الريح وأجيب بأن ريحها لما كان كريها
استعير له وصف المرارة.

وفي الحديث: فضيلة حامل القرآن وضرب المثل للتقريب إلى الفهم وأن
المقصود من تلاوة القرآن العمل بما دل عليه.

وقال الطيبي في شرح المشكاة: أن هذا التشبيه والتمثيل في الحقيقة وصف
لموصوف اشتمل على معنى معقول صرف لا يبرزه عن مكنونه إلا تصويره
بالمحسوس المشاهد ثم إن كلام الله المجيد له تأثير في باطن العبد وظاهره وأن
العباد متفاوتون في ذلك فمنهم من له النصيب الأوفر من ذلك التأثير وهو المؤمن
القارئ ومنهم من لا نصيب له البتة وهو المنافق الحقيقي ومنهم من تأثر ظاهره
دون باطنه وهو المرائي أو بالعكس وهو المؤمن الذي لم يقرأه وإبراز هذه
المعاني وتصويرها في المحسونات ما هو مذكور في الحديث ولم نجد ما يوافقها
ويلائمها أقرب ملا أحسن ولا أجمع من ذلك لأن المشبهات والمشبّه بها واردة
على التقسيم الحاصر لأن الناس إما مؤمن أو غير مؤمن والثاني منافق صرف أو
ملحق به والأول أما مواظب على القراءة أو غير مواظب عليها فعلى هذا قس
الأثمار المشبه بها ووجه التشبيه في المذكورات: مركّب منتزع من أمرين
محسوسين طعم وريح وقد ضرب النبي ﷺ المثل بما تنبته الأرض وتخرجه
الشجر للمشابهة التي بينها وبين الأعمال فإنها من ثمرات النفوس فخص ما
يخرجه الشجر من الأثرجة والتمر بالمؤمن وما تنبته الأرض من الحنظلة
والريحانة بالمنافق تبنيها على علو شأن المؤمن وارتفاع عمله ودوام ذلك وتوقيفاً
على ضعة شأن المنافق وإحباط عمله وقلة جدواه.

ثم إن إثبات القراءة في قَوْلِهِ ﷺ: «يقرأ القرآن على صيغة المضارع» ونفيها
في قَوْلِهِ: «لا يقرأ» ليس المراد منها حصولها مرة ونفيها بالكلية بل المراد منها:

5021 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَجَلُكُمْ فِي أَجَلٍ مِنْ خَلَا مِنَ الْأَمَمِ، كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَمَغْرِبِ الشَّمْسِ، وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَّالًا، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِرَاطٍ، فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ»، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى الْعَصْرِ، فَعَمِلَتِ النَّصَارَى، ثُمَّ أَنْتُمْ تَعْمَلُونَ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى الْمَغْرِبِ بِقِرَاطَيْنِ قِرَاطَيْنِ،

الاستمرار والدوام عليها وأن القراءة دأبه وعادته وليس ذلك من هجيره كقولك فلان يقريء الضيف ويحمي الحريم.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أنه: لما كان لقاريء القرآن فضل كان للقرآن فضل أقوى منه، لأن الفضل للقاريء إنما يحصل من قراءة القرآن وقد أخرجهُ البخاري في التوحيد أيضًا، وأخرجهُ مُسْلِمٌ في الصلاة، وأبو داود في الأدب، وَالتِّرْمِذِيُّ في الأمثال، وَالنَّسَائِيُّ في الوليمة، وَفُضَائِلُ الْقُرْآنِ وَالْإِيمَانِ، وَابْنُ مَاجَةَ فِيهِ، وَفِي إِسْنَادِهِ رَوَاةٌ: تَابِعِي عَنْ صَحَابِي وَصَحَابِي عَنْ صَحَابِي وَهِيَ رَوَاةٌ قَتَادَةُ: عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ، (عَنْ يَحْيَى) هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَانَ الْأَنْصَارِيُّ. (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا أَجَلُكُمْ فِي أَجَلٍ مِنْ خَلَا) أَي: مَضَى (مِنْ الْأَمَمِ، كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَمَغْرِبِ الشَّمْسِ) قَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ: أَي بَيْنَ آخِرِ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ.

(وَمَثَلُكُمْ) أَي: مَعَ نَبِيِّكُمْ (وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى) مَعَ أَنْبِيَائِهِمْ، (كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَّالًا، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِرَاطٍ) الْقِرَاطُ وَالْقِرَاطُ بِكَسْرِهَا: يَخْتَلِفُ وَزْنُهُ بِحَسَبِ الْبِلَادِ فَبِمَكَّةَ رُبْعُ سَدَسِ دِينَارٍ، وَبِالْعِرَاقِ نِصْفُ عَشْرَةٍ وَفِي رَوَاةٍ أُخْرَى ذَرٌّ عَنِ الْكَشْمِيهَنِيِّ: عَلَى قِرَاطٍ قِرَاطٍ مَرَّتَيْنِ.

(فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ) أَي: إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ، (فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى الْعَصْرِ) وَزَادَ الْأَصِيلِيُّ: عَلَى قِرَاطٍ، (فَعَمِلَتِ النَّصَارَى) إِلَى الْعَصْرِ، (ثُمَّ أَنْتُمْ) أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ (تَعْمَلُونَ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى الْمَغْرِبِ بِقِرَاطَيْنِ قِرَاطَيْنِ) بِالتَّكْرَارِ

قَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقْلُ عَطَاءً، قَالَ: «هَلْ ظَلَمْتُمْكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَذَاكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ شِئْتُ».

18 - بَابُ الْوَصَاةِ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

5022 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغُولٍ، حَدَّثَنَا طَلْحَةُ، قَالَ:

سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: أَوْصَى

مرتين واستكملوا أجر الفريقين (قَالُوا) أي: اليهود والنصارى: (نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا) لأن الوقت من الصباح إلى العصر أكثر من وقت العصر إلى المغرب، (وَأَقْلُ عَطَاءً، قَالَ: هَلْ ظَلَمْتُمْكُمْ) أي: نقصتكم (مِنْ حَقِّكُمْ) أي: الذي شرطته لكم، (قَالُوا: لَا) لم تنقصنا من أجرنا شيئًا، (قَالَ: فَذَلِكَ كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ بِاللَّامِ) وفي رواية غيره: (فَذَاكَ) بدونها (فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ شِئْتُ) وقد مر الحديث في كتاب مواقيت الصلاة في باب: من أدرك ركعة من العصر وقد تقدم الكلام فيه مستوفي. ومطابقته للترجمة من حيث أن ثبوت فضل هذه الأمة على غيرها من الأمم بِالْقُرْآنِ الذي أمروا بالعمل به فإذا ثبت الفضل لهم بسبب الْقُرْآنِ فلأن يثبت للقرآن نفسه أولى.

18 - بَابُ الْوَصَاةِ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

(بَابُ الْوَصَاةِ) بألف بعد الصاد وفي رواية الكشميهني: باب الوصية ويروى: باب الرصاية بالياء بعد الألف وفتح الواو وكسرهما.

(بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) والمراد بالوصية بكتاب الله تعالى حفظه حسًا ومعنى وإكرامه وصونه ولا يسافر به إلى أرض العدو ويتبع ما فيه فيعمل بأوامره ويجتنب عن مناهيه ويدأوم تلاوته وتعليمه ونحو ذلك.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) أي: ابن واقد الفريابي قَالَ: (حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغُولٍ) بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الواو وآخره لام البجلي قَالَ: (حَدَّثَنَا طَلْحَةُ) هو ابن مصرّف على وزن اسم الفاعل من التصريف اليامي بالتحية، (قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى) ⁽¹⁾ واسم أبي أوفى علقمة (أَوْصَى)

(1) بفتح الهمزة والفاء بينهما واو ساكنة.

النَّبِيُّ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا، فَقُلْتُ: كَيْفَ كُتِبَ عَلَى النَّاسِ الْوَصِيَّةُ أَمَرُوا بِهَا وَلَمْ يُوصِ؟ قَالَ: «أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ».

19 - باب «مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ»

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: 51].

بمد الهمزة وسكون الواو على الاستفهام رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ويروى: (النَّبِيُّ ﷺ) أي: بالإمارة لأحد أو بالمال، (فَقَالَ: لَا) قَالَ طَلْحَةَ: (فَقُلْتُ: كَيْفَ كُتِبَ) على البناء للمفعول (عَلَى النَّاسِ الْوَصِيَّةُ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: 180].

(أَمَرُوا بِهَا وَلَمْ يُوصِ؟) ﷺ (قَالَ⁽¹⁾: أَوْصَى) ﷺ (بِكِتَابِ اللَّهِ) أي: بالتمسك به والعمل بمقتضاه وقد مضى الحديث في كتاب الوصايا والمغازي وقد مر الكلام فيه.

ومطابقته للترجمة فِي قَوْلِهِ: أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ وَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ، لَأَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ أَوْ بِأَمْرِ الْخِلَافَةِ كَمَا أُشِيرَ إِلَيْهِ سَابِقًا.

19 - باب «مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ»

(بَابُ: «مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ») أي: مَنْ لَمْ يَرِ التَّغْنِي بِالْقُرْآنِ وهذه الترجمة لفظ حديث أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَحْكَامِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ بِسَنَدٍ حَدِيثُ الْبَابِ بِلَفْظٍ: مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ فَلَيْسَ مِنَّا وَهُوَ فِي السَّنَنِ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِ.

(وَقَوْلُهُ تَعَالَى⁽²⁾: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾) أي: الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ الَّذِي فِيهِ خَبَرٌ مَا قَبْلَهُمْ وَنَبَأٌ مَا بَعْدَهُمْ وَحُكْمٌ مَا بَيْنَهُمْ ﴿يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾) فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ فَلَا تَزَالُ مَعَهُمْ آيَةٌ ثَابِتَةٌ لَا تَزُولُ⁽³⁾ وَأَشَارَ بِهَذِهِ الْآيَةِ إِلَى تَرْجِيحِ تَفْسِيرِ ابْنِ عَيْنَةَ يَتَغَنَّ بِقَوْلِهِ: يَسْتَغْنِي كَمَا سَيَأْتِي فِي هَذَا الْبَابِ عَنْهُ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ وَوَكَّعَ جَمِيعًا وَقَدْ بَيَّنَّ إِسْحَاقُ ابْنُ رَاهُوِيَه عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ أَنَّهُ

(1) أي: ابن أبي أوفى.

(2) مجرور عطفًا على قوله: مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ، لَأَنَّهُ فِي مَحَلِّ الْجَرِّ بِإِضَافَةِ لَفْظِ بَابِ إِلَيْهِ.

(3) وَلَمْ يَثْبُتْ قَوْلُهُ: ﴿يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ فِي رِوَايَةِ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكَشْمِيهَنِيِّ.

5023 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَدْنَى لِلنَّبِيِّ»

استغناء خاص وكذا قَالَ أَحْمَدُ عَنْ وَكِيعٍ: يَسْتَفْنِي بِهِ عَنْ أَخْبَارِ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ. وقد أخرج الطَّبْرِيُّ وغيره من طريق عمرو بن دينار عن يَحْيَى بن جعدة قَالَ: جاء ناس من المسلمين بكتب قد كتبوا فيها بعض ما سمعوه من اليهود فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: كَفَى بِقَوْمٍ ضَلَالَةً أَنْ يَرْعِبُوا عَمَّا جَاءَ بِهِ نَبِيهِمْ إِلَيْهِمْ إِلَى مَا جَاءَ بِهِ غَيْرُهُ إِلَى غَيْرِهِمْ فَنَزَلَتْ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [العنكبوت: 51].

وقد خفي وجه مناسبة هذه الآية هنا على كثير من الناس كابن كثير فنفي أن يكون لذكرها هنا وجه على أن ابن بطال قد أشار إلى المناسبة فَقَالَ: قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ فَذَكَرَ أَثَرُ يَحْيَى بن جعدة مختصراً قَالَ: فالمراد بالآية الاستغناء عن أخبار الأمم الماضية وليس المراد بالاستغناء الذي هو ضد الفقر قَالَ: واتباع البُخَارِيِّ الترجمة بالآية يدل على أنه يذهب إلى ذلك وما قاله العيني لكن ابن عيينة حملة على ضد الفقر والبخاري حملة على ما هو أعم من ذلك ففيه نظر.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (اللَّيْثُ) أي: ابن سعد الإمام، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين ابن خالد، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ ابن مسلم الزُّهْرِيُّ، أنه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) وفي رواية شعيب عن ابن شهاب: حدثني أَبُو سَلَمَةَ أنه سمع أَبَا هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَخْرَجَهُ الإِسْمَاعِيلِيُّ، (أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ) بفتح المعجمة أي: لم يستمع لِنَبِيِّ بنون وموحدة كذا في رواية رواة البُخَارِيِّ كلهم، وعن الإِسْمَاعِيلِيِّ: (لِشَيْءٍ) بشين معجمة وكذا في رواية مسلم من جميع طرقه ووقع في رواية سُفْيَانَ الثِّيَابِيِّ التي تلي هذه في الأصل كالجمهور وفي رواية الكشميهني كرواية عقيل.

(مَا أَدْنَى) بكسر المعجمة أي: كاستماعه (لِلنَّبِيِّ) ﷺ كذا في رواية أَبِي ذَرٍّ وفي رواية غيره لنبي بدون ألف واللام وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: فَإِنْ كَانَتْ

يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ»،

محفوظة بالألف واللام فهي للجنس ووهم من ظنها للعهد وتوهم أن المراد: نبينا ﷺ فَقَالَ: ما أذن للنبي ﷺ وشرحه على ذلك.

وتعقبه العيني: بأن هذا الذي ذكره هو عين الوهم والأصل في الألف واللام أن يكون للعهد خصوصاً في المفرد وعلى ما ذكره يفسد المعنى، لأنه يكون على هذا لم يأذن الله لنبي من الأنبياء ما أذن لجنس النبي وهذا فاسد، فليتأمل.

أَنْ (يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ) كذا في رواية الكل يعني بلفظه: أن، وفي رواية أبي الوقت: يتغنى بدون أن، وكذا أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ من وجه آخر عن يَحْيَى ابن بكير شيخ البُخَارِيِّ فيه بدون أن.

وزعم ابن الجوزي: أن الصواب حذف أن وأن إثباتها وهم من بعض الرواة لأنهم كانوا يروون بالمعنى فربما ظن بعضهم المساواة فوقع في الخطأ، لأن الحديث لو كان بلفظ: أن لكان من الإذن بكسر الهمزة وسكون الذال بمعنى: الإباحة والإطلاق وليس ذلك مراداً هنا، وإنما هو من الأذن بفتحيتين وهو الاستماع تقول أذنت بكسر الذال أذن بالمد فإن أردت الإطلاق فالمصدر بكسر ثم سكون وإن أردت الاستماع فالمصدر بفتحيتين قَالَ عدي بن زيد:

أيها القلب تعلل بدون أن هـمي في سماع وأذن
أي: في سماع واستماع.

وقال الْقُرْطُبِيُّ: أصل الأذن بفتحيتين: أن المستمع يميل بإذنه إلى جهة من يسمعه وهذا المعنى في حق الله تَعَالَى لا يراد به ظاهره وإنما هو على سبيل التوسع على ما جرى به عرف التخاطب والمراد به في حق الله تَعَالَى: إكرام القارئ وإجزال ثوابه، لأن ذلك ثمرة الإصغاء، ووقع عند مسلم من طريق يَحْيَى ابن أبي كثير عن أبي سلمة في هذا الحديث: ما أذن لشيء كأذنه بفتحيتين، ومثله عند ابن أبي داود من طريق مُحَمَّد بن أبي حفصة عن عمرو بن دينار أبي سلمة، وعند أَحْمَد وابن ماجة والحاكم وصححه من حديث فضالة بن عُبَيْد الله: أشد أذنًا إلى الرجل الحسن الصوت بِالْقُرْآنِ من صاحب القنية إلى قنيته قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ بعد ما نقل ذلك: ومع ذلك كله فليس ما أنكره ابن الجوزي

بمنكر بل موجه وقد وقع عند مسلم في رواية أخرى كذلك، ووجهها القاضي عياض: بأن المراد الحث على ذلك والأمر به.

وقد اختلفوا في معنى التغني، فعن الشافعي: تحسين الصوت بالقرآن ويؤيده قول ابن أبي مليكة في سنن أبي داود: إذا لم يكن حسن الصوت يحسنه ما استطاع، وقيل: يتغنى به كما سيحيى، وكذا وقع في رواية أحمد عن وكيع.

وقيل: يستغني به عن أخبار الأمم الماضية والكتب المتقدمة.

وقيل: معناه التشاغل به والتغني عن غيره.

وقيل: ضد الفقر.

وقيل: من لم يرتح لقراءته واستماعه.

وقال الإمام: أوضح الوجوه في تأويله: من لم يغنه القرآن ولم ينفعه في إيمانه ولم يصدق بما فيه من وعد ووعد فليس منا، ومن تأول بهذا التأويل كره القراءة بالألحان والترجيع روى ذلك عن أنس رضي الله عنه وسعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وسعيد بن جبير والنخعي وعبد الرحمن بن القاسم وعبد الرحمن بن الأسود فيما ذكره ابن أبي شبة في كتاب الثواب وقال: كانوا يكرهونها بتطريب وهو قول مالك.

وممن قال: المراد به تحسين الصوت والترجيع بقراءته والتغني بما شاء من الأصوات واللحن الشافعي وآخرون وذكر عمر بن شبة قال: ذكرت لأبي عاصم النبيل بن عيينة الذي يذكر عن قريب فقال: ما يصنع ابن عيينة شيئاً حديثاً ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير قال: كان لداود عليه الصلاة والسلام معزة يتغنى عليها ويبيكي ويبيكي⁽¹⁾.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه كان يقرأ الزبور بسبعين لحناً ويقرأ قراءة يطرب منها المحموم، وكان إذا أراد أن يبيكي نفسه لم يبق دابة في بر ولا بحر إلا نصت له واستمعت فبكت.

(1) كذا ذكره العيني وفي رواية الحافظ العسقلاني: كان يتغنى يعني حين يقرأ ويبيكي بدون ذكر المعزة.

وسياتي حديث: أن أبا موسى أعطي زمماراً من زمامر آل داود في باب: حسن الصوت بالقراءة، ومن الحجة لهذا القول أيضاً: حديث ابن مغفل في وصف قراءة رسول الله ﷺ فيه ثلاث مرات وهذا غاية الترجيع ذكره البخاري في الاعتصام وسئل الشافعي عن تأويل ابن عيينة فقال: نحن أعلم بهذا الوارد الاستغناء لقال: من لم يستغن بالقرآن ولكن لما قال: من لم يتغن بالقرآن علمنا أنه أراد به التغني، وكذلك فسرهُ ابن أبي مُليكة: أنه تحسين الصوت وهو قول ابن المبارك والنضر بن شميل.

وقد صرح بعضهم: بصحة مجيء تغنى بمعنى استغنى واستشهد بقوله ﷺ: في الخيل ورجل ربطها تغنياً وتعففاً ولا خلاف في هذا أنه مصدر بمعنى الاستغناء والمراد: أنه يطلب الغنى بها عن الناس بقرينة قوله: وتعففاً وسيجيء ما يتعلق بذلك إن شاء الله تعالى.

وممن أجاز الألحان في القراءة فيما ذكره الطبري: عمر ابن الخطاب رضي الله عنه كان يقول لأبي موسى رضي الله عنه: ذكرنا ربنا فيقرأ أبو موسى ويتلاحن وقال مرة: من استطاع أن يغني بالقرآن غناء أبي موسى فليفعل وكان عقبة بن عامر رضي الله عنه من أحسن الناس صوتاً بالقرآن فقال له عمر رضي الله عنه: أعرض علي سورة كذا فقرأ عليه فبكى عمر رضي الله عنه وقال: ما كنت أظن أنها نزلت واختاره ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم، وروى عن عطاء بن أبي رباح واحتج بحديث عبيد بن عمير: وكان عبد الرحمن ابن الأسود ابن يزيد يتبع الصوت الحسن في المساجد في شهر رمضان.

وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه: أنهم كانوا يستمعون القرآن بالألحان وقال محمد بن الحكم: رأيت أبي والشافعي ويوسف بن عمرو يسمعون القرآن بالألحان واحتج الطبري لهذا القول:، وأن معنى الحديث تحسين الصوت بما روى سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الترنم بالقرآن.

وَقَالَ صَاحِبُ لَهُ: يُرِيدُ يَجْهَرُ بِهِ.

وقال الطَّبْرِيُّ: ومعقول أن الترنم لا يكون إلا بالصوت إذا حسنه وطرب به .
وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: يحمل الأحاديث التي جاءت في حسن الصوت على التحزن والتخويف والتشويق .

وروى سُفْيَانُ عن ابن جريج، عن ابن طاوس، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ ﷺ سئل: أَيُّ الناس أحسن صوتاً بِالْقُرْآنِ قَالَ: الذي إذا سمعته رأيتَه خشي اللهَ تَعَالَى، وعند الأَجْرِيِّ من حديث عَبْدِ اللَّهِ بن جعفر عن إِبْرَاهِيمَ عن أَبِي الزبير عن جابر يرفعه: أحسن الناس صوتاً بِالْقُرْآنِ الذي إذا سمعته يقرأ أحسبته يخشى الله عز وجل وسيجيء لهذا المبحث مزيد تفصيل إن شاء الله تَعَالَى.

(وَقَالَ صَاحِبُ لَهُ) أي: لأبي سلمة ولصاحب المذكور هو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب بينه الزُّبَيْدِيُّ عن ابن شهاب في هذا الحديث أَخْرَجَهُ ابن أبي داود عن مُحَمَّد بن يَحْيَى الذهلي في الزهريات من طريقه بلفظ: ما أذن اللهَ لشيء ما أذن لنبي يتغنّى بِالْقُرْآنِ قَالَ ابن شهاب: أَخْبَرَنِي عبد الحميد ابن عبد الرحمن عن أبي سلمة: يتغنّى بِالْقُرْآنِ (يُرِيدُ يَجْهَرُ بِهِ) فكان هذا التفسير لم يسمعه ابن شهاب من أبي سلمة وسمعه من عبد الحميد عنه فكان تارة يسميه تارة وتارة يبهمه وقد أدرجه عبد الرازق عن مَعْمَر عنه، قَالَ الذهلي: وهو غير محفوظ في حديث مَعْمَر وقد رواه عبد الأعلى عن مَعْمَر بدون هذه الزيادة.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهي ثابتة عن أبي سلمة من وجه آخر أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من طريق الأَوْزَاعِيِّ عن يَحْيَى بن أبي كثير عن أبي سلمة عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ولفظه: ما أذن اللهَ لشيء كإذنه لنبي يتغنّى بِالْقُرْآنِ: يجهر به وكذا ثبت عنده من رواية مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم التَّيْمِيُّ عن أبي سلمة، وقال الطيبي: إنها جملة مبيّنة لقوله: يتغنّى بالقرآن فلن يكون المبين على خلاف البيان فيكون المعنى: ما أذن اللهَ لشيء، أي: صوته فكيف يحمل على غير حسن الصوت بالقرآن على أن الاستماع ينبو عن الاستغناء بنصرة الحديث المروي بلفظ: ما أذن لنبي حسن الصوت بالقرآن يجهر به انتهى .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وهو من أفراد البُخَارِيِّ.

5024 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ مَا أَذِنَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ» قَالَ سُفْيَانُ: تَفْسِيرُهُ يَسْتَغْنِي بِهِ.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) هو ابن شهاب المذكور في الطريق الأولى ونقل ابن أبي داود عن علي بن المديني شيخ البُخَارِيِّ فيه قَالَ: لم يقل لنا سُفْيَانُ قط في هذا الحديث: حَدَّثَنَا ابن شهاب.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: قد رواه الْحُمَيْدِيُّ في مسنده عن سُفْيَانٍ قَالَ: سمعت الزُّهْرِيَّ ومن طريقه أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ في المستخرج والحميدي من أعرف الناس بحديث سُفْيَانٍ وأكثرهم عنه للسمع من شيوخهم.

(عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وقد سقط في رواية غير أَبِي ذَرٍّ لفظ: ابن عبد الرحمن، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أَنَّهُ (قَالَ: مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ) بالشين المعجمة والتحتية وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني: لنبي بنون وموحدة (مَا أَذِنَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ، قَالَ سُفْيَانُ) هو ابن عيينة بالسند السابق: (تَفْسِيرُهُ) أي: تفسير قوله: يَتَغَنَّى (يَسْتَغْنِي بِهِ) أي: عن غيره من الكتب السالفة أو من الإكثار من الدنيا ويمكن أن يستأنس له بما أَخْرَجَهُ أَبُو داود وابن الصُّرَيْسٍ وصححه أَبُو عوانة عن ابن أبي مليكة عن عُبيدِ اللَّهِ بن أَبِي نَهْيِكٍ قَالَ: لقيني سعد بن أبي وقاص وأنا في السوق فَقَالَ تَجَارُ كَسْبَ: وسمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «ليس منا من لم يتغنَّ بِالْقُرْآنِ» وقد ارتضى أَبُو عبيد تفسير يتغنَّى يستغنى وقال: إنه جائز في كلام العرب وأنشد للأعشى:

وكنتم امراء زمناً بالعراق خفيف المناخ طويل التغني

أي: كثير الاستغناء وقال المغيرة بن حسن:

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا

قَالَ: فعلى هذا يكون المعنى من لم يستغن بِالْقُرْآنِ عن الإكثار من الدنيا فليس منا، أي: على طريقتنا واحتج أَبُو عبيد أيضًا يقول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من قرأ سورة آل عمران فهو غني ونحو ذلك.

وقال ابن الجوزي : اختلفوا في معنى قوله : يتغنى على أربعة أقوال :

أحدها : تحسين الصوت .

والثاني : الاستغناء .

والثالث : التحزن قاله الشافعي .

والرابع : التشاغل به عن غيره .

تقول العرب : تغنى بالمكان أقام به وقد ذكرت آنفا .

وقال الحافظ العسقلاني : وفيه قول آخر حكاه ابن الأنباري في الزاهر قال :

المراد به التلذذ والاستحلاء وكما يستلذ أهل الطرب بالغناء فأطلق عليه التغني من حيث أنه يفعل عنده ما يفعل عند الغناء وهو كقول النابغة :

بكى حمامة يدعو هديلا مفعجة على فنن تغنى

أطلق على صوتها غناء لأنه يطرب كما يطرب الغناء وإن لم يكن غناء حقيقة

وهو كقولهم : العمائم تيجان العرب لكونها تقوم مقام التيجان .

وفيه قول آخر وهو : أن يجعله هجيرا كما يجعل المسافر والنازع هجيرا

الغناء .

قال ابن الأعرابي : كانت العرب إذا أركبت الإبل تتغنى فإذا جلست في

أفنيتهما وفي أكثر أحوالها وكذلك فلما نزل القرآن أحب ﷺ أن يكون هجيرا هم القرآن مكان التغني .

ويؤيد القول الرابع بيت الأعشى المتقدم فإنه أراد بقوله : طويل التغني طول

الإقامة لا الاستغناء لأنه أليق بوصف الطول من الاستغناء يعني : أنه كان ملازما لوطنه بين أهله وكانوا يتمدحون بذلك كما قال حسان رضي الله عنه :

أولاد جفنة حول قبر أبيهم ابن مارية الكريم المفضل

أراد : أنهم لا يحتاجون إلى الانتجاع ولا يبرحون من أوطانهم فيكون معنى

الحديث الحث على ملازمة القرآن وأن لا يتعدى إلى غيره وهو يؤول من حيث

المعنى إلى ما اختاره البخاري من تخصيص الاستغناء بأنه يستغنى به عن غيره من الكتب .

وقيل : في معناه غير ذلك وليس المراد ما اختاره أبو عبيد من أنه يحصل به الغنى دون الفقر لكن الذي اختاره أبو عبيد غير مدفوع إذا أريد به الغنى المعنوي وهو غنى النفس وهو القناعة لا الغنى المحسوس الذي هو ضد الفقر فإن ذلك لا يحصل بمجرد ملازمة القراءة إلا إن كان ذلك بالخاصية وسيق الخبر بأبي الحمل على ذلك فإن فيه إشارة إلى الحث على تكلف ذلك ، وفي توجيهه تكلف كأنه قال : ليس منا من لم يتطلب الغنى بملازمة تلاوته ، وأما الذي نقله ابن الجوزي عن الشافعي ، فقال الحافظ العسقلاني : لم أره صريحا عنه في نفس الخبر وإنما قال في مختصر المزني : وأحب أن يقرأ حذرا وتحزينا انتهى .

قال أهل اللغة : الحذر : الإدراج ، يقال : حذرت القراءة أدرجتها ولم أمططها .

والتحزين : ترقيق الصوت وتصبيره كصوت الحزين ، يقال : قرأ فلان تحزينا إذا رقق صوته وصيره كصوت الحزين وقد روى ابن أبي داود بإسناد حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه : أنه قرأ سورة فحزنها تشبه الرقي .

وأما الاستغناء فقد تقدم أنه سئل الشافعي عن تأويل ابن عيينة التغني بالاستغناء فلم يرتضه وقال : لو أراد الاستغناء لقال : لم يستغن وإنما أراد تحسين الصوت ذكره الطبري ، وقال ابن بطال وبذلك فسر ابن أبي مليكة وعبد الله بن المبارك والنضر بن شميل ويؤيده رواية عبد الأعلى عن معمر عن ابن شهاب في حديث الباب بلفظ : ما أذن لنبي في الترنم بالقرآن أخرجه الطبري وعنده من رواية عبد الرازق عن معمر : ما أذن النبي حسن الصوت وهذا اللفظ عند مسلم من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة وعند ابن أبي داود والطحاوي من رواية عمر بن دينار عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه : حسن الترنم بالقرآن .

قال الطبري : والترنم لا يكون إلا بالصوت إذا حسنه القارئ فطرب به ، قال : ولو كان معناه الاستغناء لما كان لذكر الصوت ولا لذكر الجهر معنى .

وأخرج ابن ماجة وصححه ابن حبان والحاكم من حديث فضالة ابن عبيد مرفوعا : لله أشد إذنا ، أي : استماعه للرجل الحسن الصوت بالقرآن من

صاحب القنية وقد تقدم.

والقنية : المغنية وروى ابن أبي شيبة من حديث عقبة ابن عامر رفعه : تعلموا القرآن وغنوا به واقتنوه كذا وقع عنده والمشهور عند غيره في الحديث : «وتغنوا به» والمعروف في كلام العرب الترجيع بالصوت كما قال حسان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

تغنَّ بالشعر أما أنت قائله إن الغناء لهذا الشعر مضمّار

قَالَ : ولا يعلم في كلام العرب تغنى لمعنى استغنى ولا في أشعارهم وبيت الأعشى لا حجة فيه لأنه أراد طول الإقامة ومنه قوله تَعَالَى : ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾ [الأعراف : 92] قَالَ : وبيت المغيرة أَيْضًا : لا حجة فيه لأن التغانى تفاعل بين اثنين وليس هو بمعنى تغنى قَالَ : وإنما يأتي تغنى من الغنى الذي هو ضد الفقر بمعنى فعل ، أي : أظهر خلاف ما عنده وهذا فاسد المعنى .

وقال الحَافِظُ العَسْقَلَانِيّ : ويمكن أن يكون بمعنى تكلفه ، أي : تطلبه وحمل نفسه عليه ولو شق عليه ، ويؤيده حديث : فإن لم تبكوا فتباكوا ، وأما إنكاره أن يكون تغنى بمعنى استغنى في كلام العرب فمردود ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وقد تقدم في الجهاد في حديث الخيل وربطها تعففًا وتغنيًا وهذا من الاستغناء بلا ريب بقرينة قوله : تعففًا .

وممن أنكر تفسير يتغنى يستغنى أَيْضًا الإسماعيلي فَقَالَ : الاستغناء به لا يحتاج إلى استماع لأن الاستماع أمر خاص زائد على الاكتفاء به فالإكتفاء به عن غيره أمر واجب على الجميع ومن لم يفعل ذلك خرج عن الطاعة ، ثم ساق من وجه آخر عن ابن عيينة قَالَ : يقولون إذا رفع صوته فقد تغنى ، وقال الحَافِظُ العَسْقَلَانِيّ الذي نقل عنه من أنه بمعنى يستغنى أتقن لحديثه وقد نقل أبو داود وعنه مثله ويمكن الجمع بينهما بأن تفسير يستغنى من جهته ويرفع عن غيره وفي الجملة ما فسر به ابن عيينة ليس بمدفوع وإن كانت ظواهر الأخبار ترجح أن المراد تحسين الصوت ويؤيده قوله : يجهر به فإن كانت مرفوعة قامت الحجة وإن كانت موقوفة فالراوي أعرف بمعنى الخبر من غيره ولا سيما إذا كان فقيها ، وقد جزم الحلبي بأنها من قول أَبِي هُرَيْرَةَ والعرب تقول : سمعت فلانًا يتغنى بكذا ،

أي: يجهر به وقال أبو عاصم: أخذ بيدي ابن جريج فأوقفني على أشعث فقال
عن ابن أخي: ما بلغ من طمعك فذكر قصته فقوله: غَنٌّ، أي: أَخْبَرَنِي جَهْرًا
صريحًا ومنه قول ذي الرمة:

أحب المكان القفر من أجل أنني به أتغنى باسمها غير منجم
أي: أجهر ولا أكني.

والحاصل: أنه يمكن الجمع بين أكثر التاويلات المذكورة وهي أن يحسن
به صوته جاهرًا مترنمًا على طريق المحزن مستغنيًا به عن غيره من الأخبار طالبًا
به غنى النفس راجيًا به غنى اليد وقد نظم ذلك الحافظ العسقلاني في بيتين فقال:
تَغْنَنَّ بِالْقُرْآنِ حَسَنَ بِهِ الصوت حزينًا جاهرًا رنم
واستغن عن كتب الأولى طالبًا غنى اليد والنفس ثم الزم
ولا شك أن النفوس تميل إلى سماع القراءة بالترنم أكثر من ميلها بلا
ترنم، لأن للتطريب تأثيرًا في رقة القلب وإجراء الدمع.

وكان بين السلف اختلاف في جواز القراءة بالألحان، أما تحسين الصوت
وتقديم حسن الصوت على غيره فلا نزاع في ذلك فحكى عبد الوهاب المالكي
عن مالك تحريم القراءة بالألحان وحكاه أبو الطيب الطبري والماوردي
وابن حمدان الحنبلي عن جماعة من أهل العلم وحكى ابن بطل والقاضي
عياض والقرطبي من المالكية والماوردي والبندنجي والغزالي في الشافعية
وصاحب الذخيرة من الحنفية الكراهة واختاره أبو يعلى وابن عقيل من الحنابلة
وحكى ابن بطل أيضًا عن جماعة من الصحابة والتابعين: الجواز وهو
المنصوص للشافعي ونقله الطحاوي عن الحنفية وقال الفوراني من الشافعية في
الإبانة: تجوز لمن يستحب ومحل هذا الخلاف إذا لم يختل شيء من الحروف
عن مخرجه فلو تغير قال النَوَوِي في التبيان: أجمعوا على تحريمه ولفظه: جمع
العلماء على استحباب تحسين الصوت بِالْقُرْآنِ ما لم يخرج عن حد القراءة
بالتعطيط فإن خرج حتى زاد حرفًا أو أخفاه حرم قال: وأما القراءة بالألحان فقد
نص الشافعي في موضع على كراهته وقال في موضع آخر لا بأس به، فقال

أصحابه ليس على اختلاف قولين بل على اختلاف حالين فإن لم يخرج بالألحان عن النهج القويم جاز وإلا حرم.

وحكى الماوردي عن الشافعي: أن القراءة بالألحان إذا انتهت إلى إخراج بعض الألفاظ عن مخارجها حرم، وكذا حكى ابن حمدان الحنبلي في الرعاية وقال الغزالي والبندنجي وصاحب الذخيرة من الحنفية: إن لم يفرط في التمطيط الذي يشوش النظم استحب وإلا فلا، وأغرب الرافعي فحكى عن أمالي السرخسي: أنه لا يضر التمطيط مطلقاً.

وحكاه ابن حمدان رواية عن الحنابلة وهذا شذوذ لا يعرج عليه والذي يتحصل من الأدلة أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب فإن لم يكن حسناً فليحسنه ما استطاع كما قال ابن أبي مليكة أحد رواة الحديث وقد أخرج ذلك عند أبو داود بإسناد صحيح ومن جملة تحسينه أن يراعي فيه قوانين النغم فإن الحسن الصوت يزداد حسناً بذلك، وإن خرج عنها أثر ذلك في حسنه وغير الحسن ربما انجبر بمراعاتها ما لم يخرج عن شرطه المعتبر عند أهل القرآن، فإن خرج عنه لم يف تحسين الصوت بقبح الأداء ولعل هذا هو مستند من كره القراءة بالأنغام، لأن الغالب على من راعى الأنغام أن لا يراعي الأداء فإن وُجد من يراعيهما معاً فلا شك في أنه أرجح من غيره لأنه يأتي بالمطلوب من تحسين الصوت وتجنب الممنوع من الداء كذا قرره الحافظ العسقلاني.

وقال الإمام القسطلاني في الفتح المواهبي: في مناقب الإمام الشاطبي وأما ما أحدثه المتكلفون بمعرفة الأوزان والموسيقى فيأخذون في كلام الله تعالى بذلك فإنه أشنع البدع وأساء الأحداث فيجب على السامع النكير وعلى التالي التعزيز.

قال الإمام النووي: قال جمهور الأصحاب: يكره أن يفرط في المد وفي أشباع الحركات حتى يتولد من الفتحة ألف ومن الكسرة ياء ومن الضمة واو ويدغم في غير موضع الإدغام فإذا لم ينته إلى هذا الحد فلا كراهة قال: فإذا أفرط على هذا الوجه فهو حرام صرح به صاحب الحاوي فقال: حرام يفسق به القارئ ويأثم المستمع، لأنه عدل به عن المنهج القويم، انتهى.

20 - باب اغْتِبَاطِ صَاحِبِ الْقُرْآنِ

5025 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا حَسَدَ.....»

20 - باب اغْتِبَاطِ صَاحِبِ الْقُرْآنِ

(بَابُ اغْتِبَاطِ صَاحِبِ الْقُرْآنِ) الاغْتِبَاطُ : من الغِبْطَةِ يقال : غَبَطْتُ الرجلَ غَبْطَةً غَبْطًا إذا اشتَهِيت أن يكون لك مثل ماله وأن يدون عليه ما هو فيه وحسدته أحسده حسداً إذا اشتَهِيت أن يكون لك مثله وأن يزول عنه ما هو فيه واعترض على هذه الترجمة الإسماعيلي : بأن صاحب القرآن لا يغتبط نفسه بل يغتبطه غيره وأجاب عنه الحافظ العسقلاني بأن مراد البخاري أن الحديث لما كان دالاً على أن غير صاحب القرآن يغتبط صاحب القرآن بما أعطيه من العمل بالقرآن فاغْتِبَاطُ صاحب القرآن بعمل نفسه أولى .

وتعقبه العيني : بأنه قد علم أن الغبطة اشتهاً مثل ما أعطى غيره وكيف يتصور اغْتِبَاطُ من أعطى مثل ما أعطى غيره والأحسن فيه تقدير محذوف في الترجمة ، أي : باب اغْتِبَاطِ الرجل صاحب القرآن انتهى .

وحاصله : أن المصدر مضاف إلى المفعول أو مصدر المجهول ، فافهم .

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قَالَ : (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب أنه (قَالَ : حَدَّثَنِي) بالافراد (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ) أباه (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : لَا حَسَدَ) أي : لا رخصة في الحسد إلا في خصلتين⁽¹⁾ : أولاً : يحسن الحسد أن حسن أو أطلق الحسد مبالغة في الحث على تحصيل الخصلتين كأنه قيل : لو لم يحصل إلا بالطريق المذموم لكان فيهما

(1) يعني : أن فيه تخصيصاً لإباحة نوع من الحسد وإن كانت جملةً محظورة وربما رخص فيه لما يتضمن مصلحة في الدين ، قال أبو تمام : وما حاسد في المكرمات بحاسد وكما رخص في الكذب لتضمن فائدة فوق آفة الكذب أو المراد بالحسد هنا الغبطة مجازاً كما يدل عليه الترجمة.

إِلَّا عَلَى اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْكِتَابَ، وَقَامَ بِهِ آتَاءُ اللَّيْلِ، وَرَجُلٌ أَعْطَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَهُوَ يَتَصَدَّقُ بِهِ آتَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.

من الفضل حاملاً على الإقدام على تحصيلهما فينبغي أن يتحرى ويجتهد في تحصيلهما فكيف بالطريق المحمود ولا سيما وكل واحد من الخصلتين بلغت غاية لا أمد فوقها فهو من جنس قوله تَعَالَى: ﴿فَأَسْتَفِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: 148] فإن حقيقة السبق أن يتقدم على غيره في المطلوب وقيل أريد بالحسد شدة الحرص والترغيب أو هو من قبيل قوله تَعَالَى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: 56] فلا يراد أن الحسد قد يكون في غيرهما فكيف يستقيم الحصر.

(إِلَّا عَلَى اثْنَتَيْنِ) أي: إلا على وجود خصلتين وفي حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتقدم في كتاب العلم إلا في اثنتين وكذا في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْآتِي وكلمة على تأتي بمعنى في، كما في قَوْلِهِ ودخل المدينة على حين الغفلة، أي: في حين غفلة ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَنَ﴾ [البقرة: 102] أي: في ملكه وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: تقول حسدته على كذا، أي: على وجود ذلك له، وأما حسدته في كذا فمعناه: حسدته في شأن كذا وكأنها سببته فافهم.

(رَجُلٌ) أي: أحدهما: خصلة رجل (آتَاهُ اللَّهُ الْكِتَابَ) أي: الْقُرْآنَ (وَقَامَ بِهِ) تلاوة وعملاً (آتَاءُ اللَّيْلِ) أي: ساعاته والأناء جمع: أني مثل معي قاله الأخفش وقيل: أني وانوء يقال: مضى انيان من الليل وانوان ولم يذكر فيه النهار كما في النسخ كلها وفي مستخرج أبي نعيم من طريق أبي بكر بن زنجويه عن أبي اليمان شيخ البُخَارِيِّ فيه: أناء الليل وأناء النهار وكذا أَخْرَجَهُ الإِسْمَاعِيلِيُّ من طريق إِسْحَاقَ بن يسار عن أبي اليمان وكذا هو عند مسلم وجه آخر عن الزُّهْرِيِّ وقد تقدم في العلم أن المراد بالقيام به العمل به تلاوة وطاعة وقد أشير إليه آنفاً.

(وَرَجُلٌ) أي: والثانية: خصلة رجل (أَعْطَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَهُوَ يَتَصَدَّقُ بِهِ) على المحتاجين (آتَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) ووجه مطابقة الحديث قد مر في أول الباب.

5026 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، سَمِعْتُ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ، فَهُوَ يَتْلُوهُ آتَاءَ اللَّيْلِ، وَآتَاءَ النَّهَارِ، فَسَمِعَهُ جَارٌ لَهُ، فَقَالَ: لَيْتَنِي أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ فُلَانٌ، فَعَمِلْتُ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يُهْلِكُهُ.....

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) اختلف فيه فقيل: هو الواسطي في قول الأكثرين واسم جده عبد المجيد الشكري وهو ثقة متقن عاش بعد البخاري نحو عشرين سنة، وقيل: هو علي بن الحسين بن إبراهيم بن أشكاب نسب إلى جده وبهذا جزم ابن عدي، وقيل: علي بن عبد الله بن إبراهيم نسب إلى جده أيضًا وهو قول الدارقطني وابن عبد الله بن منده وقال الحاكم: قيل: هو علي بن إبراهيم المروزي وهو مجهول وقيل: الواسطي.

(حَدَّثَنَا) أي: قَالَ: حَدَّثَنَا (رَوْحٌ) هو ابن عبادة⁽¹⁾ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ سُلَيْمَانَ) هو الأغمش أنه قَالَ: (سَمِعْتُ ذَكْوَانَ) هو أَبُو صَالِح السمان قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولشعبة عن الأغمش فيه: شيخ آخر أخرجه أحمد عن مُحَمَّد بن جعفر بن غندر عن شعبة عن الأغمش عن سالم ابن أبي الجعد عن أبي كبشة الأنماري وأخرجه أَبُو عَوَانة في صحيحه أيضًا من طريق أبي زيد الهروي عن شعبة وأخرجه أيضًا من طريق جرير عن الأغمش بالإسنادين معًا وهو ظاهر في أنهما حديثان متغايران سندًا وامتًا اجتمعا لشعبة وجرير معًا عن الأغمش وأشار أَبُو عَوَانة إلى أن مسلمًا لم يخرج حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لهذه العلة وليس ذلك بواضح لأنها ليست بعلّة فادحة.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا حَسَدَ) جائر في شيء (إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ، فَهُوَ يَتْلُوهُ آتَاءَ اللَّيْلِ، وَآتَاءَ النَّهَارِ) أي: ساعاتهما، (فَسَمِعَهُ جَارٌ لَهُ، فَقَالَ: لَيْتَنِي أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ فُلَانٌ) من القرآن، (فَعَمِلْتُ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ) من تلاوته آتاء الليل وآتاء النهار.

(وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يُهْلِكُهُ) بضم الياء من الإهلاك وفيه مبالغة لأنه يدل

(1) وقد تابعه بشر بن منصور وابن أبي عدي والنضر بن شميل كلهم عن شعبة، قال الإسماعيلي: رفعه هؤلاء ووقفه غندر عن شعبة، قال الإسماعيلي: رفعه هؤلاء ووقفه غندر عن شعبة.

فِي الْحَقِّ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَيْتَنِي أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ فُلَانٌ، فَعَمِلْتُ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ».

21 - بَاب: خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ

5027 - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ،

سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ،

على أنه لا يبقى من بقية ولما أوهم الإسراف والتبذير عقبه بقوله: (فِي الْحَقِّ) كما قيل: لا سرف في الخير كما لا خير في السرف وهو ما كان في غير الحق فلا غبطة فيه، بل هو مذموم شرعاً وعرفاً.

(فَقَالَ: رَجُلٌ: لَيْتَنِي أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ فُلَانٌ) من المال، (فَعَمِلْتُ) فيه (مِثْلَ مَا يَعْمَلُ) ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه النَّسَائِيُّ فِي الْفَصَائِلِ.

21 - بَاب: خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ

(بَاب: خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ) كذا ترجم بلفظ المتن وكذا أشار إلى

ترجيح الرواية بالواو.

(حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) بكسر الميم وسكون النون الأنماطي السلمي البَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابن الحجاج (قَالَ: أَخْبَرَنِي عُلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ) بفتح الميم والمثلثة بينهما راء ساكنة الحضرمي الكوفي قَالَ: (سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ) بضم العين مصغراً وسكون العين من سعد هو أبو حمزة الكوفي، (عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ) عَبْدَ اللَّهِ بن حبيب بن ربيعة بالتصغير (السَّلْمِيِّ) ⁽¹⁾ بضم السين المهملة وفتح اللام الكوفي القارئ لأبيه صحبة وقد أدخل شعبة هنا بين علقمة وأبي عبد الرحمن سعد بن عبيدة وخالفه سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي فَقَالَ عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن ولم يذكر سعد بن عبيدة وقد تابع شعبة جماعة في ذلك وقد أطنب الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الْحَسَنُ بن أَحْمَدَ العطار في كتابه الهادي في القراءات في تخريج طرقه فذكر ممن تابع شعبة فوق الثلاثين منهم: عبد بن حميد، وقيس بن الربيع.

(1) السَّلْمِيُّ: ختن أبي عبيد الرحمن السلمي.

وممن تابع سُفْيَانُ أَيْضًا فوق العشرين منهم : مسعر ، وعمرو بن قيس الملاي ، وأخرجه أَبُو بكر بن أَبِي داود في أول الشريعة له وأكثر من تخريج طرقه ورجح الحفاظ رواية سُفْيَانٍ وعدوا رواية شعبة من المزيد في متصل الأسانيد .

وقال التِّرْمِذِيُّ : كانت رواية سُفْيَانٍ أصح من رواية شعبة ، وأما البُخَارِيُّ فقد أخرج الطريقين وكأنه ترجح عنده أنهما جميعًا محفوظان فيحمل على أن علقمة سمعه أولًا من سعد ثم لقي أبا عبد الرحمن فحدثه به أو سمعه مع سعد من أبي عبد الرحمن فثبت فيه شعبة ، ويؤيد ذلك ما في رواية سعد بن عبيدة من الزيادة الموقوفة وهي قول أبي عبد الرحمن : فذاك الذي أقعدني هذا المقعد كما سيأتي البحث فيه .

وقد شذت رواية عن الثَّوْرِيِّ بذكر سعد بن عبيدة فيه ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ : ثنا مُحَمَّدُ بن بشار ثنا يَحْيَى القطان ثنا سُفْيَانُ وشعبة عن علقمة عن سعد ابن عبيدة به . وقال النَّسَائِيُّ : أنا عُبَيْدُ اللَّهِ بن سعيد ثنا يَحْيَى عن شعبة وَسُفْيَانُ : أن علقمة حدثهما عن سعد بن عبيدة قَالَ مُحَمَّدُ بن بشار : أصحاب سُفْيَانٍ لا يذكرون فيه سعد ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ : وهو الصحيح انتهى -

وهكذا حكم علي ابن المديني على يَحْيَى القطان فيه بالوهم وقال ابن عدي : جمع يَحْيَى القطان بين شعبة وَسُفْيَانٍ فالثوري لا يذكر في إسناده سعد بن عبيدة وهذا مما عد في خطأ يَحْيَى القطان على الثَّوْرِيِّ .

وقال في موضع آخر : حمل يَحْيَى القطان رواية الثَّوْرِيِّ على رواية شعبة فساق الحديث عنهما وحمل إحدى الروايتين على الأخرى فساقه على لفظ شعبة وإلى ذلك أشار الدارقطني ، وتعقب بأنه فصل بين لفظيهما في رواية النَّسَائِيِّ فَقَالَ : قَالَ شعبة : خيركم ، وقال سُفْيَانُ : أفضلكم .

وقال الحافظ العسقلاني : وهو تعقب وإذ لا يلزم من تفصيله للفظيهما في المتن أن يكون فصل لفظهما في الإسناد قَالَ ابن عدي : يقال إن يحيى القطان لم يخطئ قط إلا في هذا الحديث .

وذكر الدارقطني أن خلاد بن يَحْيَى تابع يَحْيَى القطان عن الثَّوْرِيِّ على زيادة

عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

سعد بن عبيدة وهي رواية شاذة، وأخرج ابن عدي من طريق يَحْيَى بن آدم عن الثَّوْرِيِّ وقيس بن الربيع وفي رواية عن يَحْيَى بن آدم عن شعبة وقيس بن الربيع جميعاً عن علقمة عن سعد بن عبيدة قَالَ: وكذا رواه سعيد بن سالم القداح عن الثَّوْرِيِّ ومحمد بن أبان كلاهما عن علقمة بزيادة سعد وزاد في إسناده رجلاً آخر، وكل هذه الروايات وهم.

والصواب عن الثَّوْرِيِّ بدون ذكر سعد وعن شعبة بإثباته وقد قيل: إن سُفْيَانَ وشعبة إذا اختلفا فالحديث حديث سُفْيَانَ قَالَ: وكيع روى شعبة حديثاً: فقليل له أن سُفْيَانَ يخالفك فيه، فَقَالَ: دَعُوا حديثي سُفْيَانَ أحفظ مني.

(عَنْ عُثْمَانَ) أي: ابن عفان (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وفي رواية شريك عن عاصم ابن بهدلة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ ابن أبي داود بلفظ: خيركم من قرأ الْقُرْآنَ وأقرأه وذكره الدارقطني وقال: الصحيح عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي رواية خلاد بن يَحْيَى عن الثَّوْرِيِّ بسنده قَالَ: عن أبي عبد الرحمن عن أبان بن عثمان عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ الدارقطني: هذا وهم فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون السلمي أخذه عن أبان بن عثمان ثم لقي عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأخذه عنه، وتعقب بأن أبا عبد الرحمن أكبر من أبان وأبان اختلف في سماعه من أبيه أشد مما اختلف في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فبعد هذا الاحتمال.

وجاء من وجه آخر: كذلك أَخْرَجَهُ ابن أبي داود من طريق أبي الحسن سعيد ابن سلام العطار عن مُحَمَّد بن أبان: سمعت علقمة يحدث عن أبي عبد الرحمن السلمي عن أبان بن عثمان بن عفان عَنْ أَبِيهِ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فذكره وقال: تفرد به سعيد بن سلام، يعني عن مُحَمَّد بن أبان قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ وسعيد ضعيف وقد قَالَ أَحْمَد: ثنا حجاج بن مُحَمَّد عن شعبة قَالَ: لم يسمع أَبُو عبد الرحمن السلمي من عثمان وقد نقله أَبُو عوانة في صحيحه عن شعبة ثم قَالَ: اختلف أهل التمييز في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»،

ونقل ابن أبي داود عن يَحْيَى بن معين مثل ما قَالَ شعبة وذكر الْحَافِظ أَبُو العلاء أن مسلماً تنكب عن إخراج هذا الحديث في صحيحه لذلك قَالَ الْحَافِظ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقد وقع في بعض الطرق التصريح بتحديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأبي عبد الرحمن وذلك فيما أَخْرَجَهُ ابن عدي في ترجمة عبد الله بن محمد أبي مريم من طريق ابن جريج عن عبد الكريم عن أبي عبد الرحمن حدثني عثمان وفي إسناده مقال لكن الظاهر أن الْبُخَارِيَّ اعتمد في وصله وفي ترجيح لقاء أبي عبد الرحمن بعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على ما وقع في رواية شعبة عن سعد بن عبيدة من الزيادة وهي أن أبا عبد الرحمن أقرأ من زمن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى زمن الحجاج وأن الذي حملة على ذلك هو الحديث المذكور فدل على أنه سمع في ذلك الزمان وإذا سمعه في ذلك الزمان ولم يوصف بالتدليس اقتضى ذلك سماعه ممن عنعنه عنه وهو عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولا سيما مع ما اشتهر بين القراء أنه قرأ الْقُرْآنَ على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأسندوا ذلك عنه من رواية عاصم بن بهدلة أبي النجود وغيره وكان هذا أولى من قول من قَالَ إنه لم يسمع منه والله تَعَالَى أعلم.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أنه (قَالَ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ») كذا في رواية الأكثرين بواو العطف وفي رواية السرخسي أو علمه بكلمة أو للتنويع لا للشك وكذا لأحمد عن غندر عن شعبة وزاد في أوله أن أكثر الرواة عن شعبة يقولونه بالواو وكذا وقع عند أَحْمَد عن بهز وعند أبي داود عن حفص بن عُمر كلاهما عن شعبة وهكذا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهي أظهر من حيث المعنى لأن التي بأو تقتضي إثبات الخيرية المذكورة لمن فعل أحد الأمرين فيلزم أن من تعلم الْقُرْآنَ ولو لم يعلمه غيره يكون خيراً ممن عمل بما فيه مثلاً ولم يتعلمه والمقصود بالذات هو العمل به فافهم .

ولا يقال: يلزم على رواية الواو أيضاً: أن من تعلمه وعلمه غيره يكون أفضل ممن عمل بما فيه غير أن يتعلمه ويعلم غيره لأنه يقال يحتمل أن يكون المراد بالخيرية من جهة حصول التعليم بعد العلم والذي يعلم غيره يحصل له النفع المتعدى بخلاف من يعمل فقط بل من أشرف العمل تعليم الغير فتعلم غيره

يستلزم أن يكون تعلمه وتعليمه لغيره عمل يحصل به نفع متعدد ولا شك أن علم القرآن أشرف العلوم فيكون من تعلمه وعلمه غيره أشرف ممن يعمل بما جاء فيه ولا يتعلمه ولا يعلمه وممن يتعلمه ولا يعلمه إذ لا شك أن الجامع بين تعلم القرآن وتعليمه مكمل لنفسه ولغيره جامع بين النفع القاصر والنفع المتعدي ولهذا كان أفضل وهو من جملة من عنى سبحانه تعالى بقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: 33] والدعاء إلى الله تعالى بأمور شتى من جملتها تعليم القرآن وهو أشرف الجميع وعكسه الكافر المانع لغيره من الإسلام كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ تَوَاتُتَ اللَّهُ وَصَدَفَ عَنْهَا﴾ [الأنعام: 157].

ففي الحديث دلالة على أن قراءة القرآن وإقراءه أفضل أعمال البر كلها .

قال الحافظ العسقلاني: فإن قيل يلزم على هذا أن يكون تعلم القرآن وتعليمه أفضل من تعلم الفقه وتعليمه والمقرئ أفضل من الفقيه .

أجيب: بأن المخاطبين بذلك كانوا فقهاء الناس لأنهم كانوا أهل اللسان وكانوا يدرون معاني القرآن بالسليقة أكثر ممن يدرىها من بعدهم بالاكتساب، وكان الفقه لهم سجية فمن كان في مثل شأنهم شاركهم في ذلك لا من كان قارئاً أو مقراً محضاً لا يفهم شيئاً من معاني ما يقرأه أو يُقرئه فإن قيل فيلزم أن يكون المقرئ أفضل ممن هو أعظم غناء في الإسلام بالمجاهدة والرباط والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلاً .

فالجواب: أن المسألة تدور على النفع المتعدي فمن كان حصوله عنده أكثر كان أفضل ولعل من مضمرة في الخبر ولا بدّ مع ذلك من مراعاة الإخلاص في كل صنف منهم، ويحتمل أن يكون الخيرية وإن أطلقت لكنها مقيدة بناس مخصوصين خوطبوا بذلك وكان اللائق بحالهم ذلك أو المراد خير المتعلمين من يعلم غيره لا من يقتصر على نفسه أو المراد مراعاة الحيثية لأن القرآن خير الكلام فمتعلمه خير من متعلم غيره بالنسبة إلى خيرية القرآن .

وقد أدرج بعض الرواة في هذا الحديث كلمات يظن من لا علم له بسياق

قَالَ: وَأَقْرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي إِمْرَةِ عُثْمَانَ، حَتَّى كَانَ الْحَجَّاجُ قَالَ: وَذَلِكَ الَّذِي أَقْعَدَنِي مَقْعَدِي هَذَا.

الحديث أنها مرفوعة وهو أن أبا يَحْيَى إِسْحَاقَ بن سليمان الرازي روى عن الجراح بن الضحاك عن علقمة عن السلمي عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خيركم من تعلم الْقُرْآنَ وعلمه وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الخالق على المخلوق» وذلك أنه منبه وهذه الزيادة إنما هي من كلام أبي عبد الرحمن قَالَ ذلك عامة الحفاظ منهم: إِسْحَاقُ بن راهويه وغيره هذا.

وقال ابن الجوزي: تعلم اللازم من الْقُرْآن والفقه فرض على الأعيان وتعلم جميعهما فرض على الكفاية إذا قام به قوم سقط عن الباقيين فإن فرضنا الكلام في التزيد منهما على قدر الواجب في حق الأعيان فالتشاغل بالفقه أفضل وذلك راجع إلى حاجة الإنسان لا أن الفقه أفضل من القراءة وإنما كان القارئ في زمن النَّبِيِّ ﷺ هو الأفقه فلذلك قدم القارئ في الصلاة.

(قَالَ) أَي: سعد بن عبيدة فإنه لم ير هذه الزيادة إلا من رواية شعبة عن علقمة: (وَأَقْرَأَ) من الإقراء (أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أَي: السلمي الناس الْقُرْآنَ (فِي إِمْرَةِ عُثْمَانَ) أَي: ابن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حَتَّى كَانَ الْحَجَّاجُ) أَي: ابن يُوْسُفَ الثقفي، أَي: انتهى إقراؤه إلى أن كان الحجاج واليًا على العراق وهذه مدة طويلة ولم يبين ابتداء إقراءه ولا انتهاء أمره على التحرير إلا أن بين أول خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وآخر ولاية الحجاج اثنتين وسبعين سنة إلا ثلاثة أشهر وبين آخر خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأول ولاية الحجاج العراق ثمان وثلاثون سنة.

(قَالَ) أَي: أَبُو عبد الرحمن: (وَذَلِكَ) أَي: الحديث المرفوع الذي حدث به عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في أفضلية من تعلم الْقُرْآن وعلمه هو.

(الَّذِي أَقْعَدَنِي مَقْعَدِي هَذَا) وأشار به إلى مقعده الذي كان يقرئ الناس فيه، وفي الحقيقة مراده من المقعد الذي أقعد فيه منزلته التي حصلت له مع طول المدة ببركة تعليمه الْقُرْآن الكريم للناس وإسناده إليه إسناد مجازي وحكى الْكِرْمَانِيُّ: أنه وقع في بعض نسخ الْبُخَارِيِّ قَالَ سعيد بن عبيدة: وأقراني أبو عبد الرحمن بذكر المفعول قَالَ: وهي أنسب لقوله وذلك الذي أقعدني إلى آخره، أَي: أن

إِقْرَاءَهُ إِيَّايَ هُوَ الَّذِي حَمَلَنِي عَلَى أَنْ قَعَدْتُ هَذَا الْمَقْعَدَ الرَّفِيعَ وَالْمَنْصَبَ الْجَلِيلَ . انتهى .

والذي في معظم النسخ وأقرأ بحذف المفعول قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وهو الصواب وكان الْكِرْمَانِيُّ ظَنَّ أَنْ قَائِلَ : وَذَاكَ الَّذِي أَقْعَدَنِي إلخ هو سعد بن عبيدة وليس كذلك بل هو أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وإنما سبقت لبيان طول مدته لإِقْرَاءِهِ النَّاسِ الْقُرْآنَ ولو كان كما ظن للزم أَنْ يَكُونَ سعد بن عبيدة قرأ على عبد الرحمن زمن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسعد لم يدرك زمن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فإن أكبر شيخ له المغيرة بن شعبة وقد عاش بعد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خمس عشرة سنة وللزم أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الإِشَارَةُ بقوله وذلك إلى صنع أبي عبد الرحمن وليس كذلك بل الإِشَارَةُ بقوله وذلك إلى الحديث المرفوع وقد وقع ذلك صريحًا في رواية أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ جَعْفَرٍ وَحِجَاجَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سعد ابن عبيدة قَالَ : قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَذَاكَ الَّذِي أَقْعَدَ فِي هَذَا الْمَقْعَدِ وَكَذَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ شُعْبَةَ وَقَالَ : فِيهِ مَقْعَدِي هَذَا قَالَ : وَعَلِمَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرْآنَ فِي زَمَنِ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَتَّى بَلَغَ الْحِجَاجَ وَعِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ بَشْرِ بْنِ عُمَرَ وَأَبِي غِيَاثٍ وَأَبِي الْوَلِيدِ ثَلَاثَتِهِمْ عَنْ شُعْبَةَ بَلْفِظَ : قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : فَذَاكَ أَقْعَدَ مَقْعَدِي هَذَا وَكَانَ يَعْلَمُ الْقُرْآنَ فَالِإِشَارَةُ بِذَاكَ إِلَى الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ أَنْ يَكُونَ الإِشَارَةُ بِهِ إِلَى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ أَيْضًا عَنْ يُونُسَ بْنِ مَسْلَمٍ عَنْ حِجَاجَ بْنِ مُحَمَّدٍ بَلْفِظَ : قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَهُوَ الَّذِي أَجْلَسَنِي هَذَا الْمَجْلِسَ وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : مَا قَالَهُ هُوَ الصَّوَابُ وَقَدْ تَاهَ الْكِرْمَانِيُّ فِي هَذَا وَمَا اكْتَفَى بِنَقْلِهِ رِوَايَةَ : أَقْرَانِي الَّتِي مَا صَحَّتْ حَتَّى بَنَى عَلَيْهَا كَلَامَهُ الَّذِي صَدَرَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَا أَنْتَهَى .

ولله دَرَهُ وَأَنْصَفَهُ فَقَدْ تَرَكَ التَّعَصُّبَ الَّذِي هُوَ عَادَتُهُ فِي شَأْنِ الْحَافِظِ الْعَسْقَلَانِيِّ .

ومطابقة الحديث للترجمة أظهر من أَنْ يَخْفَى بَلْ هِيَ عَيْنُهُ كَمَا تَقْدُمُ وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ ، وَكَذَا التَّسَائِيُّ فِيهِ ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَةِ .

5028 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَفْضَلَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ».

5029 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةٌ،

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ، (عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ) بِمِثْلَةِ بوزن جعفر ومنهم من ضبطه بكسر المثلثة وهو من ثقات أهل الكوفة من طبقة الْأَعْمَش وليس له في الْبُخَارِيِّ سوى هذا الحديث وآخر في الجناز من روايته عن سعد بن عبيدة أيضًا وثالث في مناقب الصحابة وقد تقدما.

(عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَفْضَلَكُمْ» وَذَكَرَ فِي الطَّرِيقِ الْمَاضِي: خَيْرُكُمْ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى إِذَا لَا شَكَّ أَنَّ خَيْرَهُمْ هُوَ أَفْضَلُهُمْ وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ مِنْ طَرِيقِ بَشْرِ بْنِ السَّرِيِّ عَنْ سُفْيَانَ خَيْرُكُمْ، أَوْ أَفْضَلُكُمْ (مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ) بِالْوَاوِ وَيُرْوَى: أَوْ عِلْمُهُ بَأَوْ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهِهِ وَفِي الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ، وَقَدْ سَثَلَ الثَّوْرِيُّ عَنِ الْجِهَادِ وَإِقْرَاءِ الْقُرْآنِ فَرَجَحَ الثَّانِي وَاحْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ وَأَخْرَجَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ خَمْسَ آيَاتٍ وَأَسْنَدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ وَذَكَرَ أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَنْزِلُ بِهِ كَذَلِكَ وَهُوَ مَرْسَلٌ جَيِّدٌ وَشَاهِدُهُ قَدْ تَقَدَّمَ فِي تَفْسِيرِ الْمَدْثَرِ وَفِي تَفْسِيرِ سُورَةِ اقْرَأْ.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ فِيهِمَا وَآخِرُ الثَّانِي نُونٌ هُوَ ابْنُ أَوْسٍ الْوَاسِطِيُّ نَزَلَ الْبَصْرَةَ وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْهُ بِوَاسِطَةِ قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هُوَ ابْنُ زَيْدٍ، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالزَّايِ سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ، (عَنْ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ) بِسُكُونِ الْهَاءِ وَالْعَيْنِ السَّاعِدِيِّ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ (قَالَ: أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةٌ) اخْتَلَفَ فِي اسْمِهَا فَقِيلَ: هِيَ خَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ، وَقِيلَ: هِيَ أُمُّ شَرِيكِ الْأَزْدِيَّةِ، وَقِيلَ: مَيْمُونَةُ حَكِي هَذِهِ الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ: أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ بَشْكَوَالٍ فِي كِتَابِ الْمَبْهَمَاتِ، وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ: لَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ أَمَّا خَوْلَةُ فَإِنَّهَا لَمْ تَتَزَوَّجْ وَكَذَلِكَ أُمُّ شَرِيكِ لَمْ تَتَزَوَّجْ وَأَمَّا مَيْمُونَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

فَقَالَتْ: إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا لِي فِي النِّسَاءِ مِنْ حَاجَةٍ»، فَقَالَ رَجُلٌ: زَوَّجْنِيهَا، قَالَ: «أَعْطِهَا ثَوْبًا»، قَالَ: لَا أَجِدُ، قَالَ: «أَعْطِهَا وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»، فَاعْتَلَّ لَهُ، فَقَالَ: «مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟» قَالَ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

فكانت إحدى زوجاته ﷺ فلا يصح أن تكون هذه لأن هذه قد زوجها لغيره.
(فَقَالَتْ: إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمَوِيِّ: وَلِلرَّسُولِ، (فَقَالَ) ﷺ لَهَا: «(مَا لِي فِي النِّسَاءِ مِنْ حَاجَةٍ)»، فَقَالَ رَجُلٌ) لَمْ يَسْمَ: (زَوَّجْنِيهَا) يَا رَسُولَ اللَّهِ، (قَالَ) ﷺ: «(أَعْطِهَا ثَوْبًا)» (صَدَقًا، (قَالَ: لَا أَجِدُ) ثَوْبًا، (قَالَ: «أَعْطِهَا وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ») أَي: وَلَوْ كَانَ الَّذِي يُعْطِيهَا خَاتَمًا وَكَلِمَةً مِنْ بَيَانِيَّةٍ، وَيُرَوَّى: وَلَوْ كَانَ خَاتَمًا بِالرَّفْعِ فَوَجْهُهُ إِنْ صَحَّتِ الرَّوَايَةُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِكَانِ التَّامَةِ الْمَقْدَرَةِ، أَي: وَلَوْ كَانَ خَاتَمًا.

(فَاعْتَلَّ لَهُ) أَي: حَزَنَ وَتَضَجَّرَ لِأَجْلِ ذَلِكَ وَقَدْ جَاءَ أَعْتَلَّ بِمَعْنَى تَشَاغَلَ.
(فَقَالَ) وَيُرَوَّى (1) قَالَ بَدُونِ الْفَاءِ، أَي: النَّبِيِّ ﷺ: «(مَا مَعَكَ) أَي: أَي شَيْءٍ تَحْفَظُهُ (مِنَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: كَذَا وَكَذَا) أَي: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَكَذَا وَقَدْ جَاءَ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَالَّتِي تَلِيهَا وَعِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبَقَرَةَ وَسُورَةَ صِ الْمَفْصَلِ وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى سَبْعِ سُورٍ.

(قَالَ) ﷺ: «(فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ)» (الْبَاءُ فِي بِمَا لِلتَّعْوِيضِ وَتُسَمَّى بَاءُ الْمُقَابَلَةِ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ، أَي: زَوَّجْتُكَهَا بِتَعْلِيمِكَ إِيَّاهَا مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ: بَلْ هِيَ لِلْسَّبْبِيَّةِ، وَالْمَعْنَى: زَوَّجْتُكَهَا بِسَبَبِ مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ عَقْدِ النِّكَاحِ بِلَفْظِ الْهَبَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَصْحَابِهِ وَالنُّوَيْي وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ وَصُورَتُهُ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ وَهَبْتُ لَكَ ابْنَتِي فَيَقُولُ الْآخَرُ: قَبِلْتُ أَوْ تَزَوَّجْتَ سِوَاءَ فِي ذَلِكَ سَمِيًّا الْمَهْرَ أَوْ لَا فَإِنْ سَمِيَّاهُ فَلَهَا الْمُسَمَّى وَإِلَّا فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا.

(1) وَهِيَ رَوَايَةُ أَبِي الْوَقْتِ وَأَبِي ذَرٍّ.

وقال الشَّافِعِيُّ: لا ينعقد بلفظ الهبة وبه قَالَ ربيعة وأبو ثور وأبو عبيد ومالك على اختلاف عنه ولا خلاف في جواز هبة المرأة نفسها للنبي ﷺ وهو من خصائصه لقوله عز وجل: ﴿وَأَمْرٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: 50]. وقال ابن القاسم عن مالك: لا يحل الهبة لأحد بعد النبي ﷺ، وفيه أيضًا: ما يستدل به الشَّافِعِيُّ على جواز النكاح بما تراضى عليه الزوجان كالسوط والنعل وإن كانت قيمته أقل من درهم، وبه قَالَ ربيعة وأبو الزناد وابن أبي ذئب ويحيى بن سعيد والليث بن سعد ومسلم بن خالد الزنجي وأحمد وإسحاق والثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وداود ابن وهب من المالكية.

وقال مالك: لا يجوز أقل من ربع دينار قياسًا على القطع في السرقة. وقال ابن جزم: وجائز أن يكون صداقًا كل ما له نصف قل أو كثر ولو أنه حبة بر أو حبة شعير أو غير ذلك واستدل على ذلك بقوله: ولو خاتمًا من حديد. وعن إبراهيم النخعي: أكره أن يكون المهر بمثل أجر البغي ولكن العشرة والعشرين وعنه السنة في النكاح الرطل من الفضة.

وعن الشعبي: كانوا يكرهون أن يتزوج الرجل على أقل من ثلاث أواقي. وقال أَبُو حَنِيفَةَ وأصحابه: لا يجوز أن يكون الصداق أقل من عشرة دراهم لما روى ابن أبي شيبه في مصنفه عن شريك عن داود الزعافري عن الشعبي قَالَ: قال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا مهر بأقل من عشرة دراهم، والظاهر أنه قَالَ ذلك توقيفًا لا لأنه باب لا يوصل إليه بالاجتهاد والقياس، فإن قيل: قَالَ ابن حزم: الرواية عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ باطلة لأنها عن داود الزعافري وهو في غاية السقوط ثم هي مرسلة، لأن الشعبي لم يسمع من علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قط حديثًا أُجيب: بأنه قَالَ ابن عدي لم أر له حديثًا منكراً جاوز الحد إذا روى عنه ثقة وإن كان ليس بقوي في الحديث فإنه يكتب حديثه ويقبل عنه إذا روى عنه ثقة.

وذكر المزي: أن الشعبي سمع علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولئن سلّمنا أن روايته مرسله فقد قَالَ العجلي: مرسل الشعبي صحيح ولا يكاد يرسل إلا صحيحًا، والجواب: عن قوله: ولو خاتمًا من حديد أنه خارج مخرج المبالغة

كما فِي قَوْلِهِ تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظُلْفٍ مَحْرَقٍ، وَفِي لَفْظٍ: وَلَوْ بِفَرَسَنٍ شَاةٍ وَلَيْسَ الظِّلْفُ وَالْفَرَسَنُ مِمَّا يَتَصَدَّقُ بِهِمَا وَلَا مِمَّا يَنْتَقَعُ بِهِمَا، وَيُقَالُ: لَعَلَ الْخَاتَمُ كَانَ يَسَاوِي رُبْعَ دِينَارٍ، وَيُقَالُ: لَعَلَ التَّمَاثُلَ لِلْخَاتَمِ لَمْ يَكُنْ كُلُّ الصَّدَاقِ بَلْ شَيْءٌ يَعَجِّلُهُ لَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: جَوَّازٌ اتَّخَذَ خَاتَمَ الْحَدِيدِ وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَّازِ لِبْسِهِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ فِي رَوَايَةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ عَلَى جَوَّازِ التَّزْوِيجِ عَلَى سُورَةِ مِنَ الْقُرْآنِ وَعَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَهَا وَلَمْ يَجُوزْ ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ فِي رَوَايَةِ صَحِيحَةِ وَاللِّيثِ بْنِ سَعْدٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَّةٍ وَقَالُوا: إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى تَعْلِيمِ سُورَةٍ فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ وَيَجِبُ فِيهِ مَهْرٌ مِثْلُهَا وَهَذَا كَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَسْمِ لَهَا مَهْرًا، فَإِنَّهُ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ.

وَأَجَابَ الطَّحَاوِيُّ عَنْهُ: بِأَنْ قَوْلُهُ: زَوْجَتُكُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ إِنْ حَمَلَ عَلَى الظَّاهِرِ فَذَلِكَ عَلَى السُّورَةِ لَا عَلَى تَعْلِيمِهَا وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى السُّورَةِ فَهُوَ عَلَى حَرَمَتِهَا وَلَيْسَ فِيهِ التَّعَرُّضُ لِلْمَهْرِ كَمَا فِي تَزْوِيجِ أُمِّ سَلِيمٍ عَلَى إِسْلَامِهِ فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْإِسْلَامُ مَهْرًا فِي الْحَقِيقَةِ وَالسُّورَةِ لَا يَكُونُ مَهْرًا بِالْإِجْمَاعِ وَيَكُونُ الْمَعْنَى زَوْجَتُكُهَا بِسَبَبِ حَرَمَةِ مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ وَبِرَكَتِهِ فَيَكُونُ الْبَاءُ لِلتَّعْلِيلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾ [العنكبوت: 40]، فَإِنْ قِيلَ فِي رَوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ: زَوْجَتُكُهَا عَلَى مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَفِي مُسْنَدِ السَّنَةِ مَعَ مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَالْجَوَابُ: أَمَّا «عَلَى» فَإِنَّهَا تَجِيءُ لِلتَّعْلِيلِ كَالْبَاءِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْتَكْزِبُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْكُمْ﴾ [البقرة: 185] أَيْ: لِهَدَايَتِهِ إِيَّاكُمْ وَلَا يَنَافِي فِي هَذَا تَسْمِيَةَ الْمَالِ، وَأَمَّا «مَعَ» فَإِنَّهَا لِلْمَصَاحِبَةِ وَالْمَعْنَى زَوْجَتُكُهَا لِمَصَاحِبَتِكَ الْقُرْآنِ وَهَذَا كَسَابِقُهُ لَا يَقَالُ الْأَصْلُ فِي الْبَاءِ أَنْ يَكُونَ لِلْمُقَابَلَةِ لِأَنَّا نَقُولُ: لَوْ سَلَمْنَا ذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ هُنَا لِلْمُقَابَلَةِ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَرْأَةُ مُوْهُوبَةً وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا لِلنَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَالِصَةً لَّكَ مِنَ الدُّنْيَا الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: 50] فَإِنْ قِيلَ: فَلْيَكُنِ الْمَعْنَى زَوْجَتُكُهَا بِأَنْ تَعْلَمَهَا مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ مَقْدَارُ مَا مِنْهُ وَيَكُونُ ذَلِكَ صَدَاقُهَا كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا جَاءَ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ: «انْطَلَقَ فَقَدْ زَوْجَتُكُهَا

فعلمها من القرآن» وفي رواية عطاء : فعلمها عشرين آية .

أجيب : بأنه قد مر أن ذلك لا ينافي تسمية المال فيكون قد زوجها منه مع تحريضه على تعليم القرآن ويكون المهر مسكوتاً عنه ، فإما أن يكون النبي ﷺ قد أصدق عنه كما كفر عن الواطئ في رمضان أو لم يكن عنده شيء رفقا بأتمته ، وإما أنه أبقى الصداق في ذمته ديناً عليه إلى أن يسر الله عليه والله تعالى أعلم .

قَالَ ابن بطال : وجه إدخال هذا الحديث في هذا الباب أنه ﷺ زوجته المرأة لحرمه القرآن .

وتعقبه ابن التين : بأن السياق يدل على أنه زوجها له على أن يعلمها .

وقال العيني : في كل منهما نظر .

أما الأول : فلأن الترجمة ليست في بيان حرمة القرآن .

وأما الثاني : فدلالته على التزويج على تعليم القرآن غير صريحة لكن لا يخفى عليك أنه يكفي في توجيه المطابقة بينهما أولى مناسبة بينهما وهي حاصلة في كل منهما إذ كل منهما يدل على فضل القرآن وهو يدل على فضل تعلمه وتعليمه .

ويمكن أن يوجه المطابقة بينهما بأن فضل القرآن ظهر على صاحبه بحفظه كذا وكذا سورة في العاجل بأن قام له مقام الذي يتوسل به إلى بلوغ غرضه ، وأما نفعه في الأجل فظاهر لا خفاء به ولم يحصل له ذلك الفضل إلا من فضل القرآن ، فدخل تحت قوله : «خيركم من تعلم القرآن» ، لأنه تعلم ودخل في المتعلمين ، ودخل أيضاً تحت قوله : «وعلمه» ، لأنه ﷺ إنما زوجته إياها على أن يعلمها القرآن ومن لطائف إسناد الحديث أن فيه التحديث في موضعين والعننة في موضعين .

وقد أخرجهُ البُخَارِيُّ في النكاح في مواضع مطولاً ومختصراً أيضاً كما هنا .

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في النكاح ، وكذا أَبُو داود فيه وَالتِّرْمِذِيُّ فيه أيضاً ، وَالنَّسَائِيُّ فيه . وفي فضائل القرآن ، وابن ماجه في النكاح .

22 - بَابُ الْقِرَاءَةِ عَنْ ظَهْرِ الْقَلْبِ

5030 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ لَأَهَبَ لَكَ نَفْسِي، فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَعَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَأْطَأَ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوِّجْنِيهَا،

22 - بَابُ الْقِرَاءَةِ عَنْ ظَهْرِ الْقَلْبِ

(بَابُ الْقِرَاءَةِ) أَي: بَابُ اسْتِحْبَابِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ (عَنْ ظَهْرِ الْقَلْبِ) وَفِي نَسْخَةٍ: عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ بَدُونَ اللَّامِ، أَي: مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي الْمَصْحَفِ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَمَكَنَ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى التَّعْلِيمِ.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ)⁽¹⁾ وَسَقَطَ فِي نَسْخَةٍ: ابْنُ سَعِيدٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) الْفَارِسِيُّ الْمَدَنِيُّ نَزِيلُ إِسْكَانْدَرِيَّةَ، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) السَّاعِدِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ لَأَهَبَ لَكَ نَفْسِي) أَي: لِأَكُونَ لَكَ زَوْجَةً بِلَا مَهْرٍ فِيهِ أَنَّهُ يَنْعَقِدُ نِكَاحَهُ ﷺ بِلَفْظِ الْهَبَةِ مِنْ غَيْرِ مَهْرٍ خُصُوصِيَّةٍ لَهُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ حَقِيقَةُ الْهَبَةِ، لِأَنَّ الْحَرَ لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ وَلَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ فِيهَا بِبَيْعٍ وَلَا هَبَةٍ فِي شَرِيعَتِنَا، (فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَعَّدَ النَّظَرَ) بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ، أَي: رَفَعَهُ (إِلَيْهَا وَصَوَّبَهُ) بِتَشْدِيدِ الرَّوِّ وَبَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ، أَي: خَفَضَهُ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: يَحْتَمَلُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ الْحِجَابِ.

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ وَهِيَ مُتَلَفِّفَةٌ وَأَيَّامًا كَانَ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِي بَابِ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى الْمَرْأَةِ الْمَخْطُوبَةِ.

(ثُمَّ طَأْطَأَ رَأْسَهُ) أَي: خَفَضَهُ، (فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ) لَمْ يَسْمَعْ، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) وَفِي رِوَايَةٍ، أَي: رَسُولَ اللَّهِ (إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوِّجْنِيهَا) وَلَمْ يَقُلْ فَهَبْنِيهَا لِأَنَّ لَفْظَ الْهَبَةِ مِنْ

فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟» فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَذْهَبَ إِلَيَّ أَهْلِكَ فَاَنْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا؟» فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا، قَالَ: «اَنْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي - قَالَ سَهْلٌ: مَا لَهُ رِذَاءٌ - فَلَهَا نِصْفُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ، إِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ» فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى طَالَ مَجْلِسُهُ ثُمَّ قَامَ فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًا، فَأَمَرَ بِهِ فُدْعِيَ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: «مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟» قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا، وَسُورَةُ كَذَا،

خصائص ﷺ⁽¹⁾ وكلمة أن بمعنى إذ لأنه لا يظن بالصحابي أن يسأل في مثل هذا إلا بعد أن يعلم بقرينة الحال أنه لا حاجة له ﷺ بها.

(فَقَالَ) ﷺ: («هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟») تصدقها، (فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ) ما عندي شيء، (قَالَ) ﷺ له: («أَذْهَبَ إِلَيَّ أَهْلِكَ فَاَنْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا؟») عندهم تصدقها أيها، (فَذَهَبَ) الرجل (ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا، قَالَ) ﷺ («اَنْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ») أي: لو كان الذي تجده خاتمًا من حديد، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: ولو خاتم بالرفع وقد مر وجهه (فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: ولا خاتم بالرفع أيضًا.

(وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي) أي: أصدقها إياه، (قَالَ) وفي رواية أَبِي الوقت: فَقَالَ بالفاء (سَهْلٌ: مَا لَهُ رِذَاءٌ) هذا مدرج من كلام سهل.

(فَلَهَا نِصْفُهُ) يريد به أن إزاره يكون بينهما، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ، إِنْ لَبِسْتَهُ) بسكون السين (لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَبِسْتَهُ) بسكون الفوقية، أي: لبسته المرأة (لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ) أي: منه وقيل: إنما قال ذلك حين أراد الرجل قطعه ويعطيها نصفه.

(فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى طَالَ مَجْلِسُهُ ثُمَّ قَامَ فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًا) أي: مديرًا ذاهبًا معرضًا، (فَأَمَرَ بِهِ فُدْعِيَ) بضم الدال على البناء للمفعول، (فَلَمَّا جَاءَ قَالَ) ﷺ: («مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟») قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا، وَسُورَةُ كَذَا

(1) على مذهب الشافعي وأما على مذهبنا فالمراد من الهبة هنا هو أن يكون بلا مهر كما سبق.

وَسُورَةُ كَذَا - عَدَّهَا - قَالَ: «أَتَقْرَأُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَذْهَبَ فَقَدْ مَلَكَتُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

وَسُورَةُ كَذَا⁽¹⁾ - عَدَّهَا - وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: وعدّها وقد مرّ قريباً تفسيرهن. (قَالَ ﷺ): «أَتَقْرَأُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟» قَالَ) وفي رواية أَبِي الْوَقْتِ: فَقَالَ بالفاء: (نَعَمْ، قَالَ: «أَذْهَبَ فَقَدْ مَلَكَتُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ») كذا وقع هنا ملكتها ورواية الأكثرين بلفظ: زوجتها قَالَ الدارقطني: وهو الصواب وجمع التَّوْوِي: بأنه يحتمل صحة اللفظين ويكون جرى له لفظ التزويج أولاً ثم لفظ التملك ثانياً، أي: لأنه ملك عصمتها بالتزويج السابق فليس بوهم.

وفي الحديث فضيلة قراءة الْقُرْآن عن ظهر القلب وقد صرح كثير من العلماء بأن القراءة من المصحف نظراً أفضل من القراءة عن ظهر القلب.

وأخرج أَبُو عبيد في فضائل الْقُرْآن من طريق عُبيدِ اللَّهِ بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رفعه قَالَ: فضل قراءة الْقُرْآن نظراً على من يقرأ ظهراً كفضل الفريضة على النافلة وإسناده ضعيف.

ومن طريق ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفاً: أديموا النظر في المصحف وإسناده صحيح.

وروى زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «أعطوا أعينكم حظها من العبادة» قالوا: يا رَسُولَ اللَّهِ وما حظها من العبادة؟ قَالَ: النظر في المصحف والتفكر فيه والاعتبار عند عجائبه.

وقال يزيد بن أبي حبيب: من قرأ الْقُرْآن في المصحف خفف عن والديه العذاب وإن كانا كافرين رواه ابن وضاح وذلك المذكور من جهة النقل وأما من حديث المعنى: فإن القراءة من المصحف أسلم من الغلط لكن القراءة عن ظهر القلب أبعد من الرياء وأمكن للخشوع قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: فالذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص.

وقد أخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اقرأوا

23 - باب اسْتِذْكَارِ الْقُرْآنِ وَتَعَاهُدِهِ

5031 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ،

الْقُرْآنَ وَلَا يَغْرُنْكُمْ هَذِهِ الْمَصَاحِفُ الْمَعْلُوقَةُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَعْذِبُ قَلْبًا وَعَى الْقُرْآنَ»⁽¹⁾، ثُمَّ إِنْ مِطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ تَوْخِذٌ مِنْ قَوْلِهِ: أَتَقْرَوْنَ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ قَالَ: نَعَمْ فَدَلَّ عَلَى فَضْلِ الْقِرَاءَةِ عَنْ ظَهْرِ الْقَلْبِ لَأَنَّهَا أَمَكُنٌ فِي التَّوَسُّلِ إِلَى التَّعْلِيمِ.

وقال ابن كثير: إِنْ كَانَ الْبُخَارِيُّ أَرَادَ بِهَذَا الْحَدِيثِ الدَّلَالَةَ عَلَى أَنَّ تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ أَفْضَلُ مِنْ تِلَاوَتِهِ نَظَرًا مِنَ الْمَصْحَفِ فَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهَا قَضِيَّةٌ عَيْنٌ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ كَانَ لَا يَحْسُنُ الْكِتَابَةَ وَعَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ فَلَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ التِّلَاوَةَ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ أَفْضَلُ فِي حَقِّ مَنْ يَحْسُنُ، وَأَيْضًا: فَإِنْ سِيَاقُ هَذَا الْحَدِيثِ إِنَّمَا هُوَ لِمُاسْتِثْنَاتٍ أَنَّهُ يَحْفَظُ تِلْكَ السُّورَ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ لِيَتِمَّ مِنْ تَعْلِيمِهِ لَزَوْجَتِهِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ هَذَا أَفْضَلُ مِنَ التِّلَاوَةِ نَظَرًا وَلَا عَدَمَهُ.

وَأَجَابَ عَنْهُ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ فَقَالَ: وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْبُخَارِيِّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: بَابُ الْقِرَاءَةِ عَنْ ظَهْرِ الْقَلْبِ مَشْرُوعِيَّتُهَا أَوْ اسْتِحْبَابُهَا وَالْحَدِيثُ مُطَابِقٌ لِمَا تَرَجَّمَ بِهِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَكُونِهَا أَفْضَلَ مِنَ الْقِرَاءَةِ نَظَرًا.

وَتَعَقَّبَهُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّهُ بَعِيدٌ جَدًّا فَكَيْفَ وَالْبَابُ مَذْكُورٌ فِي بَيَانِ فُضَائِلِ الْقُرْآنِ فَكَيْفَ يُقَالُ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَكُونِهَا أَفْضَلَ مِنَ الْقِرَاءَةِ نَظَرًا وَلَمْ يَضَعْ هَذِهِ التَّرْجُمَةَ إِلَّا لِبَيَانِ أَفْضَلِيَةِ الْقِرَاءَةِ عَنْ ظَهْرِ الْقَلْبِ عَلَى الْقِرَاءَةِ نَظَرًا وَإِنْ كَانَ فِيهِ الْإِسْتِثْنَاتُ أَيْضًا وَهُوَ لَا يَنَافِي الْأَفْضَلِيَّةَ كَمَا لَا يَخْفَى، فَلْيَتَأَمَّلْ.

23 - باب اسْتِذْكَارِ الْقُرْآنِ وَتَعَاهُدِهِ

(بَابُ اسْتِذْكَارِ الْقُرْآنِ) أَي: طَلَبُ ذِكْرِهِ بِضَمِّ الذَّالِ، (وَتَعَاهُدِهِ) أَي: تَجْدِيدُ الْعَهْدِ بِهِ بِمِلَازِمَةِ تِلَاوَتِهِ وَتَحْفَظِهِ وَتَرْكُ الْكُسَلِ عَنْ تَكَرَّارِهِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ نَافِعٍ)

(1) وفيه أيضًا: جواز الحلف من غير استحلاف وتزويج المُعسر وجواز النظر إلى امرأة يريد أن يتزوجها كما سبق.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا مَثَلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ، كَمَثَلِ صَاحِبِ الْإِبِلِ الْمُعَقَّلَةِ، إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ أَطْلَقَهَا ذَهَبَتْ».

5032 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرُورَةَ،

مولى ابن عمر، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا مَثَلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ) أي: مع القرآن والمراد بالصاحب الذي ألف تلاوته قَالَ القاضي عياض: المؤلف المصاحبة وهو كقوله: أصحاب الجنة ومؤلفة تلاوته أعم من أن يألفها نظراً من المصحف أو عن ظهر قلب فإن الذي يداوم على ذلك بذل له لسانه ويسهل عليه قراءته فإذا هجره ثقلت عليه القراءة وشقت عليه، وقوله: إنما يقتضي الحصر على الراجح لكنه حصر إضافي مخصوص بالنسبة إلى الحفظ والنسيان بالتلاوة والترك.

(كَمَثَلِ صَاحِبِ الْإِبِلِ الْمُعَقَّلَةِ) أي: مع الإبل المعقّلة بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد القاف، أي: المشدودة بالعقال بكسر العين المهملة، وهو الحبل الذي يشد به ركبة البعير شبه درس القرآن واستمرار تلاوته بربط البعير الذي يخشى منه أن يشرد ويهرب فما دام التعاهد موجوداً فالحفظ موجود كما أن البعير ما دام مشدوداً بالعقال فهو محفوظ وخص الإبل بالذكر لأنها أشد الحيوان الأنسي نفوراً، وفي تحصيلها بعد استمکان نفورها صعوبة.

(إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا أَمْسَكَهَا) أي: استمر إمساكها وفي رواية أيوب عن نافع عند مسلم: فإن عقلها حفظها، (وَإِنْ أَطْلَقَهَا ذَهَبَتْ) أي: انفلتت وفي رواية عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عن نافع عند مسلم إن تعاهاها صاحبها فعقلها أمسكها وإن أطلق عقلها ذهب.

وفي رواية مُوسَى ابْنِ عَقْبَةَ عن نافع: إذا قام صاحب القرآن فقرأه بالليل والنهار ذكره وإذا لم يقم به نسيه.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْفَضَائِلِ، وَالصَّلَاةِ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرُورَةَ) بفتح المهملة وإسكان الراء الأولى الناجي السامي بالمهملة القرشي البَصْرِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ويقال: أَبُو إِبراهيم روى مسلم عنه بواسطة

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بِئْسَ مَا لَأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ نَسِيتُ آيَةَ كَيْتٍ وَكَيْتٍ، بَلْ نُسِيَ»

قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) هو ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: بِئْسَ مَا لَأَحَدِهِمْ) وفي رواية أبي زيد: لأحدهم ما نكرة موصوفة وقال الْقُرْطُبِيُّ: بِئْسَ هي أخت نعم فالأولى: للذم، والأخرى: للمدح وهما فعلا ن غير متصرفين يرفعان الفاعل ظاهراً أو مضمراً إلا أنه إذا كان ظاهراً لم يكن في الأمر العام إلا بالالف واللام للجنس أو مضاف إلى ما هما فيه حتى يشمل الموصوف بأحدهما ولا بد من ذكره تعييناً كقوله: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، فإن كان الفاعل مضمراً فلا بد من ذكر اسم نكرة ينصب على التفسير للمضمر كقولك: نعم رجلاً زيد، وقد يكون هذا التفسير ما على ما نص عليه سيبويه كما في هذا الحديث وكما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبَعَثْنَا فِي [البقرة: 271] وَقَوْلِهِ: (أَنْ يَقُولَ) مخصوص بالذم، أي: بِئْسَ شَيْئًا كَانُوا لِلرَّجُلِ قَوْلِهِ: (نَسِيتُ) بفتح النون وكسر السين المخففة (آيَةَ كَيْتٍ وَكَيْتٍ) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: كَيْت كَيْت يعبر بهما عن الجمل الكثيرة والحديث الطويل ومثلها ذَيْتَ ذَيْتَ، وقال ثعلب: كَيْت للأفعال وذَيْت للأسماء.

وحكى ابن التين عن الدَّوْدِيِّ: أن هذه الكلمة مثل كذا إلا أنها مخصوصة بالْمُؤْنِثِ، وزعم أَبُو السَّعَادَاتِ: أن أصلها كية بالتشديد والتاء فيها بدل من إحدى اليائين والهاء التي في الأصل محذوفة وقد تضم التاء وتكسر.

(بَلْ نُسِيَ) بضم النون وكسر السين المهملة المشددة⁽¹⁾ وقال الْقُرْطُبِيُّ: رواه بعض رواة مسلم بالتخفيف قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وكذا هو في مسند أبي يعلى وكذا أَخْرَجَهُ ابن أبي داود في كتاب الشريعة من طرق متعددة مبسوطة بخط موثوق به على كل سين علامة بالتخفيف، وقال القاضي عياض: كان يعني أبا الوليد الوقشي لا يعجز في هذا غير التخفيف.

(1) كذا هو في جميع الروايات في البخاري وأكثر الروايات في غيره أي: بل هو نُسِيَ ويؤيده ما وقع في رواية أبي عبيد في الغريب بعد قوله: كَيْت وكَيْت ليس هو نُسِيَ ولكنه نَسِيَ الأول: بفتح النون وكسر السين، والثاني: بضم النون وتثقل السين.

وقال الْقُرْطُبِيُّ: التثقيل معناه أنه عوقب بوقوع النسيان عليه لتفريطه في معاهدته واستذكاره قَالَ: ومعنى التخفيف أنه ترك غير ملتفت إليه وهو كقوله تعالى: ﴿سَوُّوا لََّ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: 67] أي: تركهم في العذاب.

والحاصل: أن الذم فيه يرجع إلى المآل فنهى أن يقال: نسيت آية كذا لما فيه من الإشعار بعدم الاعتناء بِالْقُرْآنِ إذ لا يقع النسيان إلا بترك التعاهد وكثرة الغفلة والتساهل فيه، فلو تعاهد بتلاوته والقيام به في الصلاة وخارجها لدام حفظه وتذكره فإذا قَالَ الإنسان: نسيت الآية الفلانية فكأنه شهد على نفسه بالتفريط فيكون متعلق الذم ترك الاستذكار والتعاهد، لأنه هو الذي يورث النسيان ويؤيد هذا الوجه عطف الأمر بالاستذكار عليه.

وقال القاضي عياض: أولى ما يتأول عليه ذم الحال لا ذم القول، أي: بسس الحال حال من حفظه، ثم غَفَلَ عنه حتى نسيه.

وقال النَّوَوِيُّ: الكراهة فيه للتنزيه، وقيل: إن متعلق الذم هو نسبة الإنسان إلى نفسه النسيان وهو لا صنع له فيه فإذا نسبته إلى نفسه أوهم أنه انفرد بفعله فكان ينبغي أن يقول: أنسيت أو نسيت بالتثقيل على البناء للمفعول فيهما، أي: أن الله تَعَالَى هو الذي أنساني كما قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: 17] وقال: ﴿أَنْتُمْ تَرْغَبُونَهُمْ آمَنْتُمْ تَرْغَبُونَهُمْ﴾ [الواقعة: 64].

وبهذا الوجه جزم ابن بطال فَقَالَ: أراد أن يجري على السنة العباد نسبة الأفعال إلى خالقها لما في ذلك من الإقرار له بالعبودية والاستسلام لقدرته وذلك أولى من نسبة الأفعال إلى مكتسبها مع أن نسبتها إلى مكتسبها جائز بدليل الكتاب والسنة وقد ذكر الحديث الآتي في باب نسيان الْقُرْآنِ قَالَ: وقد أضاف مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ النسيان مرة إلى نفسه، ومرة إلى الشيطان فَقَالَ: ﴿فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَمَا أَنَسِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: 63] ولكل إضافة منها معنى صحيح فالإضافة إلى الله تَعَالَى بمعنى أنه خالق الأفعال كلها وإلى النفس، لأن الإنسان هو المكتسب لها وإلى الشيطان بمعنى الوسوسة انتهى.

ووقع له ذهول فيما نسبته لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وإنما هو كلام فته.

وَاسْتَذْكِرُوا الْقُرْآنَ،

وقال القُرطبي: ثبت أن النَّبِيَّ ﷺ نسب النسيان إلى نفسه كما سيأتي في باب نسيان القرآن، وكذا نسبه يوشع إلى نفسه حيث قال: نسيت الحوت وموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى نفسه حيث قال: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ [الكهف: 73] وقد قَالَ تَعَالَى تعليمًا لعباده: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا﴾ [البقرة: 286] وقال تَعَالَى لنبيه ﷺ: ﴿سَفَرْتُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعلى: 6، 7].

وقال الإسماعيلي: يحتمل أن يكون كره له قوله: نسيت بمعنى تركت لا بمعنى السهو العارض كما قَالَ تَعَالَى: ﴿تَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: 67] وهذا اختيار أبي عبيدة وطائفة.

ويحتمل أيضًا: أن يكون فاعل نسيت النَّبِيُّ ﷺ كأنه قَالَ: لا يقل أحد عني أنني نسيت آية كذا فإن الله هو الذي نساني ذلك لحكمة ورفع تلاوته وليس لي في ذلك صنع بل الله تَعَالَى هو ينسي ما ينسخ تلاوته وهذا كقوله تَعَالَى: ﴿سَفَرْتُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ فإن المراد بالمنسي ما نسخ تلاوته فينسي الله نبيه ما يريد نسخ تلاوته انتهى.

وقال الخطابي: يحتمل أن يكون ذلك خاصًا بزمان النَّبِيِّ ﷺ وكان من ضروب النسخ نسيان الشيء الذي ينزل، ثم ينسخ بعد نزوله فيذهب رسمه ويرفع تلاوته ويسقط حفظه عن حملته فيقول القائل: نسيت آية كذا فنهوا عن ذلك لئلا يتوهم على محكم القرآن الضياع فأعلمهم أن ذلك بإذن الله تَعَالَى لما رآه من الحكمة والمصلحة في نسخه.

ويحتمل أيضًا: أن يكون المعنى أنه عوقب بالنسيان على ذنب كان منه.

وقال الإسماعيلي أيضًا: يحتمل أن النسيان الذي هو خلاف الذكر أضافته إلى صاحبه مجاز لأنه عارض له من لا عن قصد منه لأنه لو قصد نسيان شيء لكان ذاكرًا له في حال قصده فهو كما قيل: ما مات فلان ولكن أميت والذي يظهر من الوجوه المذكورة هو الوجه الأول، فليتأمل.

(وَاسْتَذْكِرُوا الْقُرْآنَ) أي: واطبوا على تلاوته واطلبوا من أنفسكم المذاكرة

فَإِنَّهُ أَشَدُّ تَفْصِيًّا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ.

قَالَ الطَّبِيبِي فِي شَرْحِ الْمَشْكَاةِ: وَهُوَ عَظْفٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ: بَسَّ مَا لِأَحَدِكُمْ، أَي: لَا تَقْصُرُوا فِي مَعَاهِدَتِهِ وَاسْتَذَكِّرُوهُ وَزَادَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَإِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ وَحْشِي وَكَذَا أَخْرَجَهَا مِنْ طَرِيقِ الْمُسَيْبِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَإِنَّهُ أَشَدُّ تَفْصِيًّا) بَفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ الثَّقِيلَةِ بَعْدَهَا تَحْتَانِيَّةٌ خَفِيفَةٌ وَهُوَ التَّفْلَتُ وَالتَّخْلُصُ وَالْإِنْفَصَالُ يُقَالُ: تَفْصَيْتُ كَذَا، أَي: أَحْطَتُ بِتَفَاصِيلِهِ وَالْأَسْمَ الْفَصَّةُ وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلَفْظٍ: تَفْلَتًا وَكَذَا وَقَعَتْ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَالِثُ أَحَادِيثِ الْبَابِ وَهُوَ نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ.

(مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ) وَهِيَ الْإِبِلُ لَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهِ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ زِيَادَةٌ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لِأَنَّ فِي حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَشْبِيهًا أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ بِالْآخَرِ، وَفِي هَذَا أَنَّ هَذَا أَبْلَغُ مِنَ النُّفُورِ مِنَ الْإِبِلِ وَكَذَا أَفْصَحُ بِهِ فِي الْحَدِيثِ الثَّالِثِ حَيْثُ قَالَ: لَهُوَ أَشَدُّ تَفْصِيًّا مِنَ الْإِبِلِ فِي عَقْلِهَا لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْإِبِلِ تَطْلُبُ التَّفْلَتَ مَا أَمَكْنَهَا فَمَتَى لَمَّا يَتَعَاهَدُهَا صَاحِبُهَا بِرَبْطِهَا تَفْلَتَتْ فَكَذَلِكَ حَافِظُ الْقُرْآنِ إِنْ لَمْ يَتَعَاهَدْهَا تَفْلَتَ بَلْ هُوَ أَشَدُّ فِي ذَلِكَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ بَلْ هُوَ كَلَامُ خَالِقِ الْقُوَى وَالْقُدَرِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَشَرِ مَنَاسِبَةٌ قَرِيبَةٌ، لِأَنَّهُ حَادِثٌ وَهُوَ قَدِيمٌ لَكِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِلُطْفِهِ الْعَمِيمِ وَكَرَمِهِ الْجَسِيمِ مِنْ عَلَيْهِمْ وَمُنَحِّهِمْ هَذِهِ النِّعْمَةَ الْعَظِيمَةَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَعَاهَدَهُ بِالْحِفْظِ وَالْمَوَاطَبَةِ عَلَيْهِ مَا أَمَكْنَهُ فَقَدْ يَسِرُهُ اللَّهُ تَعَالَى لِلذِّكْرِ وَإِلَّا فَالطَّاقَةُ الْبَشَرِيَّةُ يَعْجُزُ قَوَاهَا عَنْ حِفْظِهِ وَحَمْلِهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر: 17] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ (٢) ﴿الرَّحْمَنِ: 2﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَرْزَأْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ﴾ [الحشر: 21] هَذَا وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: هَذَا الْحَدِيثُ يُوَافِقُ الْآيَتَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا سُلِّقْنَا عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: 5] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ فَمَنْ أَقْبَلَ عَلَيْهِ بِالْمَحَافَظَةِ وَالتَّعَاهُدِ يَسِرْ لَهُ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ تَفْلَتَ عَنْهُ.

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ مِثْلَهُ، تَابَعَهُ بِشْرٌ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ شُعْبَةَ،

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: واستذكروا القرآن، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في الصلاة، وَالتَّرْمِذِيُّ في القراءات، وَالنَّسَائِيُّ في الصلاة وفي فضائل القرآن.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ) هو ابن أبي شيبة قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو المذكور في الإسناد الذي قبله (مِثْلَهُ) أي: مثل الحديث الذي قبله وهذه الطريق ثبتت عند الكشميهني وثبتت أَيْضًا في رواية النسفي وقوله: مثله يشعر بأن سياق جرير مساو لسياق شعبة وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عن عثمان بن أبي شيبة مقرونًا بإسحاق بن راهويه وزهير بن حرب ثلاثتهم عن جرير ولفظه مساو لسياق شعبة المذكور إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: استذكروا بغير واو وقال: فلهو أشد بدل قوله: فإنه، وزاد بعد قوله: من النعم بعقلها وقد أَخْرَجَهُ الإسماعيلي عن الحسن بن سُفْيَانَ عن عثمان بن أبي شيبة بإثبات الواو وقال في آخره: من عقله وهذه الزيادة ثابتة عنده في حديث شعبة أَيْضًا من رواية غندر عنه بلفظ: بثسما لأحدكم أو لأحدكم أن يقول: أني نسب آية كيت وكيت قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بل هو نسي» ويقول: «استذكروا القرآن» إلى آخره وكذا ثبت عنده في رواية الأعمش عن شقيق بن سلمة عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(تَابَعَهُ) أي: تابع مُحَمَّدٌ بن عرعة في رواية هذا الحديث (بِشْرٌ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة هو ابن مُحَمَّدٍ المروزي شيخ البُخَارِيِّ، (عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ) عَبْدُ اللَّهِ المروزي، (عَنْ شُعْبَةَ) أي: ابن الحجاج والمراد: أن عَبْدَ اللَّهِ ابن المبارك تابع مُحَمَّدٌ بن عرعة في رواية هذا الحديث عن شعبة وقد أخرج عنه في بدء الوحي وغيره ونسبة المتابعة إلى بشر مجازية وقد توهم أنه تفرد بذلك عن ابن المبارك وليس كذلك فإن الإسماعيلي أخرج الحديث من طريق حبان بن موسى عن ابن المبارك وتوهم أَيْضًا: أن ابن عرعة وابن المبارك انفردا بذلك عن شعبة وليس كذلك لما ذكر من رواية غندر وقد أخرجها أَحْمَدُ أَيْضًا عنه وأخرجها عن حجاج بن مُحَمَّدٍ وأبي داود الطيالسي كلاهما عن شعبة وكذا أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ من رواية الطيالسي.

وَتَابَعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِةَ، عَنْ شَقِيقٍ، سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.
5033 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ

(وَتَابَعَهُ) أي: ابن عرعر (ابْنُ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، (عَنْ عَبْدِةَ) بسكون الموحدة هو ابن أبي لبابة بضم اللام وموحدتين مخففاً، (عَنْ شَقِيقٍ) أي: ابن سلمة أبي وائل أنه قَالَ: (سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ) هو ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ) فذكره وهذه المتابعة وصلها مسلم من طريق مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ عن ابن جريج قَالَ: حدثني عبدة بن أبي لبابة عن شقيق بن سلمة: سمعت عَبْدَ اللَّهِ بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فذكر الحديث إِلَى قَوْلِهِ: بل هو نسي ولم يذكر ما بعده وكذا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عن عبد الرازق وكذا أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ من طريق مُحَمَّدُ بْنُ جَحَادَةَ عن عبدة وكانَ الْبُخَارِيُّ أراد بإيراد هذه المتابعة دفع تعليل من أعل الخبر برواية حماد ابن زيد وأبي الأحوص له عن منصور موقوفة على ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: روى حماد بن زيد، عن منصور وعاصم الحديثين معاً موقوفين وكذا رواهما أَبُو الْأَحْوَصِ عن منصور.

أما ابن عيينة فأسند الأول ووقف الثاني قَالَ: ورفعهما جميعاً إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ وعبدة بن حميد عن منصور وهو ظاهر سياق سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ورواية عبدة أَخْرَجَهَا ابن أبي داود ورواية سُفْيَانَ ستأتي عند المصنف قريباً فوعودة لكن اقتصر على الحديث الأول وأخرج ابن أبي داود من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن أبي وائل عن عَبْدَ اللَّهِ مرفوعاً الحديثين معاً.

وفي رواية عبدة بن أبي لبابة تصريح ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله: سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وذلك يقوي رواية من رفعه عن منصور، واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا) ويروي: حدثني بالافراد (مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) أَبُو كَرِيبَ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ وهو شيخ مسلم أَيْضًا قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة، (عَنْ بُرَيْدٍ) بضم الموحدة وفتح الراء مصغراً هو ابن عَبْدَ اللَّهِ بن أبي بردة، (عَنْ) جده (أَبِي بُرْدَةَ) بضم الموحدة وسكون الراء عامر بن أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، (عَنْ)

أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَعَاهَدُوا الْقُرْآنَ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُوَ أَشَدُّ تَفْصِيًّا مِنْ الْإِبِلِ فِي عُقْلِهَا».

أبيه، (أَبِي مُوسَى) عَبْدُ اللَّهِ بن قيس الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أنه (قَالَ: تَعَاهَدُوا الْقُرْآنَ) هو مثل تعهدوا ومعناه: واطبوا عليه بالحفظ والترداد، (فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُوَ) أي: الْقُرْآنَ (أَشَدُّ تَفْصِيًّا) أي: تفلتتا كما في رواية عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مِنْ الْإِبِلِ فِي عُقْلِهَا) بضميتين ويجوز تسكين القاف، وفي رواية الكشميهني: من عقلها بكلمة من بدل في وهو جمع: عقال بكسر أوله، وهو الحبل الذي يشد به ركبة البعير، يقال: عقلت البعير أعقله عقلاً، وهو أن تثني وطيفه مع ذراعه فتشدهما جميعاً في وسط الذراع، وذكر الْكِرْمَانِيُّ: أنه وقع في بعض النسخ: من عللها بلامين قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أقف على هذه الرواية بل هي تصحيف.

وأغرب الْعَيْنِيُّ حَيْثُ قَالَ: ربما يكون من غلّلها بضم الغين المعجمة وباللامين جمع: غل وهو القيد انتهى.

ووقع في رواية الإسماعيلي: بعقلها، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: من رواه من عقلها فهو على الأصل الذي يقتضيه التعدي من لفظ التفلت، وأما من رواه بالباء أو بفي فيحتمل أن يكون بمعنى من أو للمصاحبة أو الظرفية انتهى.

وكلمة في يأتي بمعنى من كما قول الشاعر:

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطُّلُّ الْبَالِي وهل يعمن من كان في العُصْرِ الْخَالِي
وهل يعمن من كان أحداث عهده ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال
وبمعنى المصاحبة في قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: 38]، أي: مع أمم.

وحاصله: تشبيه من يتفلت منه الْقُرْآنُ بالناقة التي انفلتت من عقالها كذا قَالَ: والتحرير أن التشبيه وقع بين ثلاثة بثلاثة: فحامل الْقُرْآنِ شبه بصاحب الناقة، وَالْقُرْآنُ بالناقة، والحفظ بالربط.

قَالَ الطَّبِيبِي: ليس بين الناقة وَالْقُرْآنِ مناسبة لأنه قديم وهي حادثة لكن وقع التشبيه في المعنى.

24 - بَابُ الْقِرَاءَةِ عَلَى الدَّابَّةِ

5034 - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِيَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُغْفَلٍ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَهُوَ يَقْرَأُ عَلَى رَاحِلَتِهِ سُورَةَ الْفَتْحِ».

وفي هذه الأحاديث: الحض على محافظة القرآن بدوام دراسته، وتكرار تلاوته، وضرب الأمثال لإيضاح المقاصد، وفي الأخير القسم عند الخبر المقطوع بصدقه مبالغة في تثبيته في صدور سامعيه.

ومطابقته للترجمة في قَوْلِهِ: تعاهدوا، وقد مضى في الصلاة.

24 - بَابُ الْقِرَاءَةِ عَلَى الدَّابَّةِ

(بَابُ الْقِرَاءَةِ عَلَى الدَّابَّةِ) وكأنه أشار بهذا إلى الرد على من كره ذلك، وقد نقله ابن أبي داود عن بعض السلف وكيف يكره وأصل القراءة على الدابة موجود في القرآن قَالَ عز وجل: ﴿لَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: 13].

وقال ابن بطل: القراءة على الدابة سنة موجودة واستدل بهذه الآية، وقد تقدم البحث في كتاب الطهارة في قراءة القرآن في الحمام وغيره.

(حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) بكسر الميم الأنماطي قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (أَبُو إِيَّاسٍ) بكسر الهمزة وتخفيف التحتية معاوية بن قرة المزني البصري، (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُغْفَلٍ) بفتح الغين المعجمة والفاء المشددة المزني، (قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَهُوَ يَقْرَأُ عَلَى رَاحِلَتِهِ) أي: ناقلته (سُورَةَ الْفَتْحِ) زاد المؤلف في تفسير سورة الفتح من طريق مسلم عن شعبة فرجع فيها، أي: ردد صوته بالقراءة.

وفي التوحيد من طريق أخرى كيف ترجيعه قَالَ: آ آ آ ثلاث مرات وقد مر الحديث في المغازي أيضًا وأخرجه بقية الجماعة غير ابن ماجه.

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

25 - باب تَعْلِيمِ الصَّبْيَانِ الْقُرْآنَ

5035 - حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: إِنَّ الَّذِي تَدْعُوهُ الْمُفْصَلُ

25 - باب تَعْلِيمِ الصَّبْيَانِ الْقُرْآنَ

(باب جَوَازُ تَعْلِيمِ الصَّبْيَانِ الْقُرْآنَ) وكأنه أشار بذلك إلى الرد على من كره ذلك، وقد جاءت كراهية ذلك عن سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وأسند ابن أبي داود عنهما، ولفظ سعيد بن جبير: كانوا يحبون أن يكون تقرأ الصبي بعد حين ومعناه: أن يترك الصبي أولاً مرفها ثم يؤخذ بالجبر على التدريج فهذا يدل على أن كراهة ذلك من جهة حصول الملل له.

ولفظ إبراهيم: كانوا يكرهون أن يعلموا الغلام القرآن حتى يعقل وأخرج بإسناد صحيح عن الأشعث بن قيس أنه قدم غلاماً صغيراً فعاثوا عليه فقال: ما قدمته ولكني قدمت القرآن وحجة من أجاز ذلك أنه ادعى إلى ثبوته ورسوخه عنده كما يقال: التعلم في الصغر كالنقش في الحجر.

وقد ذكر ابن الجوزي في تنبيه الغمر بمواسم العمر:

إن الغصون إذا قومتها اعتدلت ولا يلين إذا قومته الخشب
قد ينفع الأدب الأحداث في مهل وليس ينفع في ذي الشيبة الأدب
وعند ابن سعد بإسناد صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سلوني عن التفسير فإني حفظت القرآن وأنا صغير.

وفي تهذيب التتويي: أن سفيان بن عيينة حفظ القرآن وهو ابن أربع سنين والحق أن ذلك مختلف باختلاف الأشخاص.

(حَدَّثَنِي) بالافراد وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي المنقري قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بفتح المهملة الواضحة بن عبد الله الشكري الواسطي، (عَنْ أَبِي بِشْرٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة جعفر بن أبي وحشية اياس الشكري الواسطي، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: إِنَّ الَّذِي تَدْعُوهُ الْمُفْصَلُ) بفتح الصاد المهملة المشددة، هو الذي كثرت فصوله من السور وهي من

هُوَ الْمُحَكَّمُ، قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ، وَقَدْ قَرَأْتُ الْمُحَكَّمُ».

الحجرات إلى آخر القرآن على الصحيح من عشرة أقوال وقد فسرهُ سعيد بن جبير بقوله: (هُوَ الْمُحَكَّمُ) وهو الذي ليس فيه منسوخ ويطلق المحكم على ضد المتشابه في اصطلاح أهل الأصول فهذا سعيد بن جبير فسر المفصل بالمحكم⁽¹⁾ والمشهور: أن المراد بالمفصل السور التي كثرت فصولها كما تقدم.

(قَالَ) أَبِي سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: («تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ، وَقَدْ قَرَأْتُ الْمُحَكَّمُ») قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَعَلَّ الْمَصْنَفَ أَشَارَ بِالترجمة إلى قول ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سَلُونِي عَنِ التفسير، فَإِنِّي حَفِظْتُ الْقُرْآنَ وَأَنَا صَغِيرٌ.

وقد استشكل القاضي عياض قول ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: توفى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وأنا ابن عشر سنين بما تقدم في الصلاة من وجه آخر عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ فِي حِجَةِ الْودَاعِ نَاهِزَ الْإِحْتِلَامِ.

وسأتي في الاستئذان من وجه⁽²⁾ آخر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَاتَ وَأَنَا خَتِينٌ وَكَانُوا لَا يَخْتَنُونَ الرَّجُلَ حَتَّى يَدْرِكَ، وَعَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ ابْنُ خَمْسِ عَشْرَ سَنَةٍ، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: وَهُوَ أَرْبَعُ عَشْرَةَ سَنَةً، وَكَذَلِكَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ وَعِنْدَهُ أَيْضًا: أَنَّهُ قَالَ: قَرَأْتُ الْمُحَكَّمُ عَلَى عَهْدِهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ، وَحَكَى الشَّافِعِيُّ: سِتْ عَشْرَةَ.

وقال عمرو بن علي الفلاس: الصحيح عندنا أَنَّهُ لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ قَدْ اسْتَوْفَى ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً وَدَخَلَ فِي أَرْبَعِ عَشْرَةَ، وَسَبَقَ إِلَى اسْتَشْكَالِ ذَلِكَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فَقَالَ: حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَعْنِي: الَّذِي مَضَى فِي الصَّلَاةِ يَخَالَفُ هَذَا وَبَالِغُ الدَّأْوِدِيِّ فَقَالَ: حَدِيثُ أَبِي بَشْرٍ يَعْنِي هَذَا الَّذِي فِي هَذَا الْبَابِ وَهُمْ.

(1) وهذا يدل على أن الضمير في قوله: في الرواية الأخرى قلت له: وما المحكم لسعيد بن جبير وفاعل قلت هو أبو بشر بخلاف ما يتبادر أن الضمير لابن عَبَّاسٍ وفاعل قلت سعيد بن جبير ويحتمل أن يكون كل منهما سأل شيخه عن ذلك واللَّهُ تعالى أعلم.

(2) في رواية أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عنه.

وأجاب القاضي عياض : بأنه يحتمل أن يكون قوله : وأنا ابن عشر سنين راجعاً إلى حفظ القرآن لا إلى وفاة النبي ﷺ ويكون تقدير الكلام : توفي النبي ﷺ وقد جمعت المحكم : وأنا ابن عشر سنين فيه تقديم وتأخير انتهى .

وقال العيني : الجملتان أعني : وأنا ابن عشر سنين ، وقوله : وقد قرأت المحكم وقعتا حالين والحال قيد فكيف يقال فيه تقديم وتأخير انتهى .

وقال الحافظ العسقلاني : والأصل فيه قول الزبير بن بكار وغيره من أهل النسب : أن ولادة ابن عباس رضي الله عنهما كانت قبل الهجرة بثلاث سنين وبنو هاشم في الشعب وذلك قبل وفاة أبي طالب ويمكن الجمع بين مختلف الروايات بأن يكون ناهز الاحتلام لما قارب ثلاث عشرة سنة ثم بلغ لما استكملها ودخل في التي بعدها وإطلاق خمس عشرة بالنظر إلى جبر الكسر وإطلاق العشر بالنظر إلى إلغاء الكسر انتهى .

وتعقبه العيني : بأنه لأكسرنها حتى يجبرا ويلغي ، لأن الكسر على نوعين : أصم وهو الذي لا يمكن أن ينطلق به إلا بالجزئية كجزء من أحد عشر وجزء من تسعة وعشرين .

ومنطق وهو على أربعة أقسام :

مفرد وهو من النصف إلى العشر وهي الكسور التسعة .

ومكرر كثلاثة أسباع .

ومركب وهو الذي يذكر بالواو العاطفة كنصف وثلث وكربع وتسع .

ومضاف كنصف عشر وثلث وسبع وثمان وتسع ، وقد يتركب من المنطق والأصم كنصف جزء من أحد عشر .

والظاهر : أن الصواب مع الدأودي أن رواية الباب وهم انتهى .

وأجيب : بأن المراد بجبر الكسر وإلغائه في عبارة أهل الحديث ما زاد على السنة من الشهور وما زاد على عقد العشرة وغيرها من السنين فلما لم يتفطن العيني لهذا الاصطلاح جنح إلى تفسير الكسر في اصطلاح أهل الحساب وعلى

5036 - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «جَمَعْتُ الْمُحْكَمَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، فَقُلْتُ لَهُ: وَمَا الْمُحْكَمُ؟ قَالَ: «الْمُفْصَّلُ».

تقدير تسليم ما صوبه من كلام الدَّأُوْدِيِّ: من أن رواية عشر سنين وهم فماذا يصنع في بقية الاختلاف.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قرأ المحكم من القرآن وهو ابن عشر سنين ويطلق عليه الصبي والغلام.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي الوقت: حدثني بالافراد (يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) أي: ابن كثير الدورقي البغدادي الحافظ قَالَ: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بضم الهاء مصغراً هو ابن بشير بوزن عظيم أَبُو معاوية السلمي الواسطي حافظ بغداد، قَالَ: (أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ) جعفر بن أبي وحشية، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، أَنَّهُ قَالَ: (جَمَعْتُ الْمُحْكَمَ) أي: الذي ليس بمنسوخ (فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ سعيد بن جبير: (فَقُلْتُ لَهُ) أي: لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (وَمَا الْمُحْكَمُ؟) قَالَ: «الْمُفْصَّلُ» وفي الرواية الأولى: أن تفسير المحكم بالمفصل من كلام ابن جبير.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو دال على أن الضمير في قَوْلِهِ فِي الرواية الأخرى: فقلت له: وما المحكم؟ لسعيد بن جبير، وقائل: قلت: هو أَبُو بَشِيرٍ بخلاف ما يتبادر أن الضمير لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقائل: قلت: هو سعيد بن جبير انتهى.

وقد تقدم وتعبه الْعَيْنِيُّ فَقَالَ: هذا تصرف واه لأن قوله: فقلت عطف على كلام ابن عَبَّاسٍ عطف سعيد بن جبير على كلام ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بعد ما سألوه وَأَيْضًا لا يستلزم كون تفسير المفصل والمحكم من ابن جبير هناك أن يكون هنا أَيْضًا منه انتهى، فليتأمل.

وهذا طريق آخر من الحديث المذكور.

ومطابقته للترجمة مثل مطابقته.

26 - باب نسيان القرآن، وهل يقول: نسيْتُ آيةَ كذا وكذا؟

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿سُقِّرْتُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ (١) إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴿[الأعلى : 6-7].

26 - باب نسيان القرآن، وهل يقول: نسيْتُ آيةَ كذا وكذا؟

(باب نسيان القرآن) لعدم تعاهده وتعاطي أسبابه المقتضية لذلك، (وهل يقول) الرجل: (نسيْتُ آيةَ كذا وكذا؟) صورته صورة الاستفهام الإنكاري لكن ليس الإنكار على الإتيان بقوله: نسيْتُ آيةَ كذا، بل هو للزجر عن تعاطي أسباب النسيان المقتضية لذلك، ويحتمل أن ينزل المنع والإباحة على حالتين فمن نشأ نسيانه عن الاشتغال بأمر ديني كالجهاد ولم يمتنع عليه قول ذلك لأن النسيان لم ينشأ عن إهمال وعلى ذلك يحمل ما ورد من ذلك عن النَّبِيِّ ﷺ من نسبة النسيان إلى نفسه ومن نشأ نسيانه عن اشتغال بأمر دنيوي ولا سيما إن كان محظوراً امتنع عليه قول ذلك لتعاطيه أسباب النسيان.

(وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) (١) وفي نسخة: عز وجل مخاطباً لنبيه ﷺ: ﴿سُقِّرْتُكَ﴾ من الإقراء، ﴿فَلَا تَنْسَى﴾ أي: سنعلمك القرآن فلا تنساه ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ أن ينسخه وهذا إشارة من الله تعالى لنبيه ﷺ أن يحفظ عليه الوحي حتى لا ينفلت منه شيء ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ أن ينسخه فيذهب به عن حفظه برفع حكمه وتلاوته. وكان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يعجل بالقراءة إذا لقيه جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ فقل: لا تعجل فإن جبريل مأمور بأن يقرأه عليك قراءة مكررة إلى أن تحفظه فلا تنساه إلا ما شاء الله فكلمة لا للنفي وكان البُخَارِيُّ مال إليه وعلى الأكثر.

وحاصله: أن الله تعالى أخبره أنه لا ينسى ما أقرأه إياه، وقد قيل: أن لا للنهي وإنما وقع في السنين لتناسب رؤوس الآي كقوله: السبيل، فألفه للإطلاق يعني: فلا تترك قراءته وتكريره فتنساه إلا ما شاء الله أن ينسيكه برفع تلاوته للمصلحة وسأل ابن كيسان النحوي جنيذاً عنه فَقَالَ: لا تنسى (٢) العمل به فَقَالَ: مثلك يصدر.

وقد اختلف في الاستثناء فقل: إلا ما قضى أن يرفع تلاوته كما مضى وروى

(1) بالجر عطف على قوله: نسيان القرآن.

(2) أي: لا تترك العمل به إلا ما أراد الله أن ينسخه فترك العمل.

5037 - حَدَّثَنَا رَبِيعُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ عُروَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «يَرْحُمُهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا، آيَةً مِنْ سُورَةِ كَذَا»

ذلك عن الحسن وقتادة وروى عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إلا ما أراد الله أن ينسيكه لئنسن.

وقال الفراء: الاستثناء للتبرك وليس هناك شيء استثنى وقيل: لما جليت عليه من الطباع البشرية لكن سيذكره بعد واختلف في نسيان القرآن فصرح التَّوَوِي في الروضة: بأن نسيانه أو شيء منه كبيرة لحديث أبي داود: عرضت على ذنوب أمتي فلم أر ذنباً أعظم من سُورَةٍ أو آية أوتيتها رجل ثم أنسيها.

وأخرج أبو داود من طريق أبي العالية موقوفاً: كنا نعد من أعظم الذنوب أن يتعلم الرجل القرآن ثم ينام عنه حتى ينساه واحتج الروياني لذلك بأن الإعراض عن التلاوة يتسبب عنه نسيان القرآن ونسيانه يدل على عدم الاعتناء به والتهاون بأمره وسيجيء ما يتعلق بذلك إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا رَبِيعٌ) بفتح الراء ضد الخريف (ابنُ يَحْيَى) هو أبو الفضل الأشناني البَصْرِيُّ وقد مر في باب من أحب العتاقة في الكسوف قَالَ: (حَدَّثَنَا زَائِدَةُ) من الزيادة هو ابن قدامة بضم القاف وتخفيف المهملة قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ) أبيه (عُروَةَ) أي: ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيَّ) وفي رواية أبي الوقت: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (رَجُلًا) أي: صوت رجل هو عَبْدُ اللَّهِ ابن زيد الأنصاري كما مر في كتاب الشهادات حال كونه (يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ) ﷺ: ((يَرْحُمُهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا، آيَةً مِنْ سُورَةِ كَذَا)) قَالَ الْحَافِظ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على تعيين الآيات المذكورة، وأغرب من زعم أن المراد بذلك إحدى وعشرون آية، لأن ابن عبد الحكم قَالَ: فيمن أقر أن عليه كذا وكذا درهمًا أنه يلزمه أحد وعشرون درهمًا، لأنه فصل بين كذا وكذا بحرف العطف وأقل ذلك من العدد المفسر أحد وعشرون حتى لو قَالَ: كذا كذا درهمًا بغير حرف العطف يلزمه أحد عشر درهمًا، لأن أقل ذلك من العدد المفسر أحد عشر، لأنه ذكر عددين مبهمين وقال الدَّوْدِيُّ: يكون مفسرًا بدرهمين، لأن أقل ما يقع عليه

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنِ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى، عَنْ هِشَامٍ، وَقَالَ: أَسْقَطْتُهُنَّ مِنْ سُورَةِ كَذَا، تَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَعَبْدَةُ، عَنْ هِشَامٍ.

ذلك فإن قال له على كذا درهمًا كان مقرراً بدرهم واحد وعند الشافعي يلزمه في جميع ذلك درهم واحد لأنه المتيقن فافهم.

والجمهور: على أنه جاز النسيان عليه ﷺ فيما ليس طريقه البلاغ والتعليم بشرط أن لا يقر عليه بل لا بد أن يذكره، وأما غيره: فلا يجوز قبل التبليغ، وأما نسيان ما بلغه كما في الحديث فهو جائز بلا خلاف، وقيل: الإنشاء ليس باختياره وزعم بعض الأصوليين وبعض الصوفية: أنه لا يقع منه نسيان أصلاً وإنما يقع منه صورته ليسن.

وقال القاضي عياض: لم يقل به أحد من الأصوليين إلا أبا المظفر الأسفراييني وهو قول ضعيف.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه ﷺ كان ينسى بعض القرآن ثم يتذكره والحديث من أفراد البخاري.

(حَدَّثَنَا) وفي نسخة: حدثني بالافراد (مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنِ مَيْمُونٍ) بتصغير عبید قال: (حَدَّثَنَا عَيْسَى) هو ابن يونس بن أبي إسحاق، (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عروة يعني: عَنْ أَبِيهِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بالمتن المذكور وزاد (وَقَالَ: أَسْقَطْتُهُنَّ مِنْ سُورَةِ كَذَا) بالنسيان وقد تقدم في الشهادات من هذا الوجه بلفظ: قَالَ رَجِمَهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وكذا آية أسقطتهن من سورة كذا وكذا.

(تَابَعَهُ) أي: تابع مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ (عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) بضم الميم على صيغة اسم فاعل من الإسهار، (وَعَبْدَةُ) بفتح المهملة وسكون الموحدة هو ابن سليمان كذا في رواية الأكثر بواو العطف وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني تابعه علي بن مسهر عن عبدة.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو غلط فإن عبدة رفيق علي بن مسهر لا شيخه وقد أخرج المصنف طريق علي بن مسهر في آخر الباب الذي يلي هذا الباب بلفظ أسقطتها وأخرج طريق عبدة في الدعوات مثل لفظ علي بن مسهر سواء، (عَنْ هِشَامٍ) أي: ابن عروة المذكور.

5038 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ أَبِي رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي سُورَةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ: «يَرْحُمُهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا، آيَةً كُنْتُ أَنْسِيْتُهَا مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا».

(حَدَّثَنَا) ⁽¹⁾ ويروى: حدثني بالإنفراد (أَحْمَدُ ابْنُ أَبِي رَجَاءٍ) هو عَبْدُ اللَّهِ بن أيوب وزاد أَبُو ذر هو أَبُو الوليد الهروي ⁽²⁾ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (قَالَتْ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا) هو عَبْدُ اللَّهِ بن يزيد كما تقدم (يَقْرَأُ فِي سُورَةِ اللَّيْلِ) بتنوين سُورَةِ وبالليل بالموحدة ظرف.

(فَقَالَ) ﷺ: (يَرْحُمُهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي) وفي رواية ابن عساكر وأبي الوقت: قد أذكركني آية (كَذَا وَكَذَا، آيَةً كُنْتُ أَنْسِيْتُهَا) بضم الهمزة على البناء للمفعول (مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا) وقوله: أَنْسِيْتُهَا تفسير لقوله: أَسْقَطْتَهُنْ فَكَانَهُ قَالَ: أَسْقَطْتَهُنَّ نِسْيَانًا لَا عَمْدًا، وفي رواية مَعْمَرٍ عَنْ هِشَامٍ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: كُنْتُ نَسِيْتُهَا بِفَتْحِ النُّونِ لَيْسَ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ.

قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: النِّسْيَانُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لشيءٍ مِنَ الْقُرْآنِ يَكُونُ عَلَى قَسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: نِسْيَانُهُ الَّذِي يَتَذَكَّرُهُ عَنْ قَرَبٍ وَذَلِكَ قَائِمٌ بِالطَّبَاعِ الْبَشَرِيَّةِ وَعَلَيْهِ يَدُلُّ قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي السَّهْوِ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ».

والثاني: أَنْ يَرْفَعَهُ اللَّهُ عَنْ قَلْبِهِ عَلَى إِرَادَةِ نَسْخِ تِلَاوَتِهِ وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِالِاسْتِثْنَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿سَنُقَرِّطُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ ١٦ إِلَّا مَا سَاءَ اللَّهُ ﴿[الأعلى: 6، 7] قَالَ: فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فَعَارِضٌ سَرِيعُ الزَّوَالِ لظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ١٧ [الحجر: 9].

وأما الثاني: فِدَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: 106] عَلَى قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ بِضَمِّ أَوَّلِهِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَبَيَانُ مَنْ قَرَأَ بِهَا فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(1) وفي رواية أبي الوقت حدثني بالإنفراد.

(2) الحنفي توفي بهراة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين وقبره مشهور بزار ويتبرك به.

وفي الحديث حجة لمن أجاز النسيان على النَّبِيِّ ﷺ وقد تقدم تفصيله .

وفيه أيضًا : جواز رفع الصوت بالقراءة في الليل ، وفي المسجد والدعاء لمن حصل من جهته خير وإن لم يقصد المحصول منه ذلك ثم أنه قد اختلف السلف في نسيان القرآن فمنهم من جعل ذلك من الكبائر .

وأخرج أبو عبيد من طريق الضحاك بن مزاحم موقوفًا قال : ما من أحد تعلم القرآن ثم نسيه إلا بذنب أحدثه ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى : 30] ونسيان القرآن من أعظم المصائب .

واحتجوا أيضًا بما أخرجه أبو داود والتِّرْمِذِيُّ من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعًا : عرضت علي ذنوب أمي فلم أر ذنبًا أعظم من سورة من القرآن أوتيتها رجل ثم نسيها وفي إسناده ضعف .

وقد أخرج ابن أبي داود من وجه آخر مرسل نحوه ولفظه : أعظم من حامل القرآن وتاركه ومن طريق أبي العالية موقوفًا : كنا نعد من أعظم الذنوب أن يتعلم الرجل القرآن ثم ينام عنه حتى ينساه وإسناده جيد .

ومن طريق ابن سَيرين بإسناد صحيح في الذي ينسى القرآن كانوا يكرهونه ويقولون فيه قولاً شديدًا .

وفي رواية أبي داود عن سعد بن عباد مرفوعًا : من قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله وهو أجذم وفي إسناده أيضًا مقال وقد قال به من الشافعية أبو المكارم الروياني واحتج بأن الإعراض عن التلاوة يتسبب عنه نسيان القرآن ونسيانه يدل على عدم الاعتناء به والتهاون بأمره .

وقال القُرْطُبِيُّ : من حفظ القرآن أو بعضه فقد علت رتبته بالنسبة إلى من يحفظه فإذا أخل بهذه الرتبة الدينية حتى تزحزح عنها ناسب أن يعاقب على ذلك فإن ترك معاهدة القرآن يفضي إلى الرجوع إلى الجهل والرجوع إلى الجهل بعد العلم شديد .

وقال إسحاق بن راهويه : يكره للرجل أن يمر عليه أربعون يومًا لا يقرأ فيها القرآن .

5039 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بِئْسَ مَا لِأَحَدِهِمْ يَقُولُ: نَسِيتُ آيَةَ كَيْتٍ وَكَيْتٍ، بَلْ هُوَ نُسْيٌ».

واختلف في معنى أجزم فقيلاً : مقطوع اليد.

وقيل : مقطوع الحجة.

وقيل : مقطوع السبب من الخير.

وقيل : خالي اليد من الخير، وهي متقاربة.

وفيه أيضًا : جواز قول المرء : أسقطت آية كذا من سورة كذا إذا وقع ذلك

منه .

وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قَالَ : لا تقل أسقطت كذا، بل قل : أغفلت وهو أدب حسن وليس بواجب.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ : (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ، (عَنْ مَنْصُورٍ) هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أَي : ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ (قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : بِئْسَ مَا لِأَحَدِهِمْ) بِئْسَ كَلِمَةٌ وَمَا نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ وَالْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ.

(يَقُولُ : نَسِيتُ آيَةَ كَيْتٍ وَكَيْتٍ) كَلِمَةٌ يَعْبُرُ بِهَا عَنِ الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ وَمِثْلُهَا : ذَيْتٌ وَذَيْتٌ قَالَ ثَعْلَبٌ : كَيْتٌ لِلْأَفْعَالِ، وَذَيْتٌ : لِلْأَسْمَاءِ .

وفي رواية سقط قوله : بِئْسَ وهو الظاهر من حيث المعنى فيكون كلمة ما كلمة استفهام أي : أي شيء أوقع لأحدهم يقول ذلك.

(بَلْ هُوَ نُسْيٌ) بضم النون وتشديد السين، ورواه بعض رواة مسلم بفتح النون مع التخفيف وسبق قريباً وليس النسيان من فعل الناسي بل من فعل الله تَعَالَى يحدثه عند إهمال تكريره ومراعاته وأما المخفف أن الرجل ترك غير ملتفت إليه فهو كقوله تَعَالَى : ﴿سَوْأَ اللَّهِ فَنَسِيهِمْ﴾ [التوبة : 67] أي : تركهم في العذاب أو تركهم من الرحمة.

27 - باب مَنْ لَمْ يَرِ بِأَسَا أَنْ يَقُولَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَسُورَةُ كَذَا وَكَذَا

5040 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عَلْقَمَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْآيَتَانِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مَنْ قَرَأَ بِهِمَا فِي لَيْلَةٍ كَفَّتَاهُ».

5041 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ،

27 - باب مَنْ لَمْ يَرِ بِأَسَا أَنْ يَقُولَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَسُورَةُ كَذَا وَكَذَا

(باب مَنْ لَمْ يَرِ بِأَسَا أَنْ يَقُولَ) أي: المرء (سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَسُورَةُ كَذَا وَكَذَا) أشار بذلك إلى الرد على من كره ذلك وقال: لا يقال: سُورَةُ الْبَقَرَةِ ولا يقال: إِلا السورة التي ذكر فيها الْبَقَرَةُ واحتج لذلك بحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه لا تقولوا سُورَةُ الْبَقَرَةِ ولا سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ولا سُورَةُ النِّسَاءِ وكذا الْقُرْآنُ كله وقولوا السورة التي يذكر فيها الْبَقَرَةُ وكذلك الْقُرْآنُ كله أَخْرَجَهُ ابْنُ قَانَعٍ فِي فَوَائِدِهِ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ وَفِي سَنَدِهِ عُيَيْسُ بْنُ مَيْمُونٍ الْعَطَارُ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَأُورِدَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ فِي حَدِيثِ تَأْلِيفِ الْقُرْآنِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ وَيَقُولُ: «ضَعُوهَا فِي السُّورَةِ الَّتِي يَذْكُرُ فِيهَا كَذَا» قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ: وَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ أَحْوَجُ لَكِنْ اسْتَقَرَّ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى الْجَوَازِ فِي الْمَصَاحِفِ وَالتَّفَاسِيرِ.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سَلِيمَانُ بْنُ مَهْرَانَ: (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (إِبْرَاهِيمُ) النَّخْعِيُّ، (عَنْ عَلْقَمَةَ) أَي: ابْنِ قَيْسٍ، (وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) عَقْبَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْبَدْرِيِّ (الْأَنْصَارِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ) وَفِي نَسْخَةٍ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (الْآيَتَانِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ) وَهُمَا: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ﴾ [الْبَقَرَةُ: 285] إِلَى آخِرِهَا (مَنْ قَرَأَ بِهِمَا فِي لَيْلَةٍ كَفَّتَاهُ) عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ أَوْ مِنَ الشَّيْطَانِ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ وَقَدْ مَرَّ قَرِيبًا فِي فَضْلِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ابْنُ شَهَابٍ، أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَقْتِ وَأَبِي ذَرٍّ وَابْنِ عَسَاكِرَ: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ أَيْضًا (عُرْوَةُ)

عَنْ حَدِيثِ الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ، أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرُؤُهَا عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ، لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ، فَانْتَظَرْتُهُ حَتَّى سَلَّمَ، فَلَبِيتُهُ فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: كَذَبْتَ فَوَاللَّهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَهُوَ أَقْرَأَنِي هَذِهِ السُّورَةَ، الَّتِي سَمِعْتُكَ فَانْطَلَقْتُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَقُوْدُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا، وَإِنَّكَ أَقْرَأْتَنِي سُورَةَ الْفُرْقَانِ، فَقَالَ: «يَا هِشَامُ اقْرَأْهَا» فَقَرَأَهَا الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ» ثُمَّ قَالَ:

ابْنُ الزُّبَيْرِ كَذَا فِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: وَسَقَطَ لَفْظُ بِنِ الزُّبَيْرِ فِي رَوَايَةِ غَيْرِهِ، (عَنْ حَدِيثِ الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ) بِتَشْدِيدِ التَّحْتِيَةِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ، (أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالزَّايِ (يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرُؤُهَا عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ، لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ) أُسَاوِرُهُ بِضَمِّ الهمزة وَفَتْحِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ أَخَذَ بِرَأْسِهِ أَوْ أَوَاتِبَهُ وَفِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنْ الْكَشْمِيرِيِّ: أَتَاوَرَهُ بِالْمَثَلَةِ بَدَلَ السِّينِ قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: وَالْمَعْرُوفُ هُوَ الْأَوَّلُ.

(فَانْتَظَرْتُهُ حَتَّى سَلَّمَ) أَي: فَرِغَ مِنْ صَلَاتِهِ (فَلَبِيتُهُ) بِفَتْحِ اللَّامِ وَبِمَوْحَدَتَيْنِ الْأُولَى مُشَدَّدَةٌ وَالْأُخْرَى سَاكِنَةٌ، أَي: جَمَعْتُ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ عِنْدَ لَبَتِهِ لَثْلًا يَنْفَلِتُ مِنْي، (فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: كَذَبْتَ) أَي: أَخْطَأْتُ (فَوَاللَّهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَهُوَ أَقْرَأَنِي هَذِهِ السُّورَةَ، الَّتِي سَمِعْتُكَ) أَي: تَقْرَأُهَا (فَانْطَلَقْتُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَقُوْدُهُ) أَي: أَجْرَهُ حَتَّى أَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا، وَإِنَّكَ أَقْرَأْتَنِي سُورَةَ الْفُرْقَانِ، فَقَالَ: «يَا هِشَامُ اقْرَأْهَا» قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَقَرَأَهَا الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُهَا وَفِي نَسْخَةٍ: سَمِعْتُهَا، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ» ثُمَّ قَالَ) ﷺ:

«افْرَأْ يَا عُمَرُ» فَقَرَأْتُهَا الَّتِي أَفْرَأْنِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ».

5042 - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ أَدَمَ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَارِئًا يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً أَسْقَطْتُهَا مِنْ سُورَةٍ كَذَا وَكَذَا».

«افْرَأْ يَا عُمَرُ» فَقَرَأْتُهَا الَّتِي أَفْرَأْنِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (تطبيبا لقلب عمر رضي الله عنه لئلا ينكر تصويب القراءتين المختلفتين: (إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ) أي: أوجه، (فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ) أي: من المنزل وفيه إشارة إلى الحكمة في التعدد المذكور وأنه للتيسير وهذا الحديث قد سبق في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف. ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ أَدَمَ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الضَّرِيرِ البَغْدَادِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) أَبُو الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ الْحَافِظُ قَالَ: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، أَنَّهَا (قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَارِئًا) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ (يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ فِي الْمَسْجِدِ) أي: سُورَةٍ، (فَقَالَ) ﷺ: (يَرْحَمُهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً أَسْقَطْتُهَا) أي: نسياناً لا عمداً (مِنْ سُورَةٍ كَذَا وَكَذَا) في القاموس: كذا كناية عن الشيء والكاف حرف التشبيه وذا للإشارة.

وقال في المغني: إنها ترد على ثلاثة أوجه:

أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما وهما: كاف التشبيه وذا للإشارة كقولك: رأيت زيدا فاضلاً ورأيت عمراً كذا.

وتكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنياً بهما عن غير عدد كما في الحديث أنه يقال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا.

وتكون كلمة واحدة مركبة مكنياً بها عن العدد كقوله كذا وكذا درهما وهذا الحديث أيضاً مضى عن قريب في باب نسيان القرآن.

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

28 - بَابُ التَّرْتِيلِ فِي الْقِرَاءَةِ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ رَتِيلًا﴾ [المزمل: 4] وَقَوْلِهِ: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْتَهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ [الإسراء: 106]، «وَمَا يُكْرَهُ أَنْ يُهَذَّ كَهَذَا الشَّعْرُ»

28 - بَابُ التَّرْتِيلِ فِي الْقِرَاءَةِ

(بَابُ التَّرْتِيلِ فِي الْقِرَاءَةِ) أَي: تبيين حروفها والثاني في أدائها ليكون أدعى إلى فهم معانيها وقيل: الترتيل تبيين الحروف وإشباع الحركات⁽¹⁾.

(وَقَوْلِهِ) بِالْجَرِّ عطف على الترتيل، أي: وباب قوله: (تَعَالَى) لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ﴾ أَي: اقرأه قراءة بينة قاله الحسن وعن مجاهد عند الطبراني بسند صحيح قَالَ بَعْضُهُ إِثْرُ بَعْضٍ عَلَى تُؤْدَةٍ بَيْنَةٍ بَيَانًا، وعن قتادة ثبت فيه ثبوتًا.

وقيل: فصله تفصيلًا ولا تعجل في قراءته وهو من قول العرب ثغر رتل إذا كان مفلجًا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الفلج في الأسنان تباعد ما بين الشايات والرباعيات ويقال أيضًا: ثغر رتل إذا كان مستوى النبات.

(﴿تَرْتِيلًا﴾) تأكيد في إيجاب الأمر به وأنه لا بد للقارئ منه إذ هو عون على فهم القرآن وتدبره وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والأمر بذلك إن لم يكن واجبًا فيكون مستحبًا.

(وَقَوْلِهِ) تَعَالَى عطف على وقوله الأول: ﴿وَقُرْءَانًا﴾ نصب بفعل يفسره قوله: ﴿﴿فَرَقْتَهُ﴾﴾ أَي: نزلناه نجومًا لا جملة واحدة بخلاف الكتب المتقدمة يدل عليه قوله: ﴿﴿لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾﴾ على تؤدة وثبتت.

(وَمَا يُكْرَهُ) بضم أوله وفتح الراء عطف على الترتيل وكلمة ما مصدرية، أي: باب كراهة (أَنْ يُهَذَّ) بضم أوله وفتح الهاء (كَهَذَا الشَّعْرِ) والهد بالذال المعجمة المشددة: سرعة القطع والمرور فيه من غير تأمل للمعنى كما ينشد الشعر وتعد أبياته وقوافيه.

وقيل: هو الإسراع المفرط بحيث يبقى كثير من الحروف.

(1) وقال الراغب: الترتيل اتساق الشيء وانتظامه على استقامة. يقال: رجل رتل الأسنان، والترتيل أيضًا: إرسال الكلمة من الفم بسهولة واستقامة وإقراء على تؤدة وتبيين الحروف وحفظ الوقوف.

﴿يُفَرِّقُ﴾ [الدخان: 4]: «يُفَصِّلُ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿فَرَّقْتَهُ﴾: «فَصَّلْنَاهُ».

وقال النَّوَوِيُّ: هو الإفراط في العجلة في تحفظه ورواياته لا في إنشاده وترنمه، لأنه يزداد في الإنشاد والترنم في العادة.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: كأنه يشير إلى أن استحباب الترتيل لا يستلزم كراهة الإسراع وإنما الذي يكره هو الهذّ وهو الإسراع بحيث يخفى كثير من الحروف ولا تخرج من مخارجها.

وقد ذكر في الباب إنكار ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على من يهذ القراءة هذ الشعر ودليل جواز الإسراع ما تقدم في أحاديث الأنبياء عليهم السلام من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: خفف على داود الْقُرْآنَ فكان يأمر بدوايه فتسرج فيفرغ من الْقُرْآنِ قبل أن تسرج، واللّهُ تَعَالَى أعلم.

(﴿يُفَرِّقُ﴾: «يُفَصِّلُ») أشار به إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ وفسر يفرق بقوله: يفصل وكذا فسرهُ أَبُو عبيدة وثبت قوله فيها في رواية أَبِي الوقت وأبي ذر وابن عساكر.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (﴿فَرَّقْتَهُ﴾: «فَصَّلْنَاهُ») أَي: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَرَأْنَا لَهُ فَرَقَتَهُ﴾ [الإسراء: 106] رواه ابن المنذر عن علي بن المبارك ثنا زيد، ثنا ابن ثور، عن ابن جريج، عن عطاء، عنه وأخرجه ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عنه وعند أبي عبيدة من طريق مجاهد أن رجلاً سأله عن رجل قرأ البقرة وآل عمران ورجل قرأ البقرة فقط واحد وركوعهما واحد وسجودهما واحد فَقَالَ: الذي قرأ البقرة أفضل ثم تلا: ﴿وَقَرَأْنَا لَهُ فَرَقَتَهُ لِنَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ [الإسراء: 106] من طريق أبي حمزة قلت لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أني سريع القراءة وأنني لأقرأ الْقُرْآنَ في ثلاث فَقَالَ: لأن أقرأ البقرة أرتلها فأتدبرها خير من أن أقرأ كما تقول.

وعند ابن أبي داود من طريق أخرى عن أبي حمزة قلت لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أني رجل سريع القراءة أني لأقرأ الْقُرْآنَ في ليلة فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لأن أقرأ بسورة أحب إلي أن كنت لا بدّ فاعلاً فاقراً قراءة تسمعها أذنك وتوعيتها قلبك.

5043 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا وَاصِلٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: غَدَوْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ رَجُلٌ: قَرَأْتُ الْمُفْصَلَ الْبَارِحَةَ، فَقَالَ: «هَذَا كَهَذَا الشَّعْرِ».....

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ عَارِمٌ قَالَ: (حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ) الْأَزْدِيُّ الْجَعْلِيُّ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْوَائِ وَالْبُصْرِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا وَاصِلٌ) هُوَ ابْنُ حِيَانَ بِمَهْمَلَةٍ وَتَحْتَانِيَّةٍ ثَقِيلَةٍ الْأَحْدَبُ الْكُوفِيُّ وَوَقَعَ صَرِيحًا عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَزَعَمَ خَلْفٌ فِي الْأَطْرَافِ: أَنَّهُ وَاصِلٌ مَوْلَى أَبِي عَيْنَةَ بْنِ الْمَهْلَبِ وَغَلَطُوهُ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ مَوْلَى أَبِي عَيْنَةَ بَصْرِيٌّ وَرَوَاتُهُ عَنِ الْبَصَرِيِّينَ وَلَيْسَتْ لَهُ رِوَايَةٌ عَنِ الْكُوفِيِّينَ وَأَبُو وَائِلٍ شَيْخٌ وَاصِلٌ هُنَا كُوفِيٌّ، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أَيُّ: ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَذَا فِي الْيُونَنِيَّةِ وَفِي فَرْعِهَا مَشْكُوكٌ فِيهِ وَالظَّاهِرُ مَا ذَكَرَ.

(قَالَ) أَيُّ: أَبُو وَائِلٍ: (غَدَوْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ) أَيُّ: ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَذَا أَوْ رَدَّهُ مُخْتَصِرًا وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فَزَادَ فِي أَوَّلِهِ: غَدَوْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمًا بَعْدَ مَا صَلَيْنَا الْغَدَاةَ فَسَلَمْنَا بِالْبَابِ، فَأَذِنَ لَنَا فَمَكَّنَنَا بِالْبَابِ هَنِيئَةً فَخَرَجْتَ الْجَارِيَّةُ، فَقَالَتْ: أَلَا تَدْخُلُونَ فَدَخَلْنَا فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ فَقَالَ: مَا مَنَعَكُمْ أَنْ تَدْخُلُوا وَقَدْ أَذِنَ لَكُمْ؟ قُلْنَا: ظَنَنَّا أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْبَيْتِ نَائِمٌ ثُمَّ قَالَ: ظَنَنْتُمْ بِأَنْ أُمَ عِبْدَ غَفْلَةٍ.

(فَقَالَ رَجُلٌ) مِنَ الْقَوْمِ هُوَ نَهْيَكُ بْنُ سَنَانَ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: (قَرَأْتُ الْمُفْصَلَ الْبَارِحَةَ) كُلُّهُ (فَقَالَ) أَيُّ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَقْتِ: قَالَ بَدُونَ الْفَاءِ: (هَذَا) بَفَتْحِ الْهَاءِ وَيَبَالِذَالِ الْمَعْجَمَةِ الْمَشْدُودَةِ، أَيُّ: هَذَا هَذَا (كَهَذَا الشَّعْرِ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَاهُ: سُرْعَةُ الْقِرَاءَةِ بِغَيْرِ تَأَمُّلٍ كَمَا يَنْشُدُ الشَّعْرَ وَأَصْلُ الْهَذَا سُرْعَةُ الدَّفْعِ.

وَعِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ طَرِيقِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ فَقَالَ: قَرَأْتُ الْمَفْصَلَ فِي رَكْعَةٍ فَقَالَ: بَلْ هَذَا كَهَذَا الشَّعْرِ أَوْ كُنْشَرِ الدَّقْلِ، وَعِنْدَ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ سَيَّارٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ فِي

إِنَّا قَدْ سَمِعْنَا الْقِرَاءَةَ، وَإِنِّي لَأَحْفَظُ الْقُرْآنَ الَّتِي كَانَ يَقْرَأُ بِهِنَّ النَّبِيُّ ﷺ، ثَمَانِي عَشْرَةَ سُورَةً مِنَ الْمُفْصَلِ، وَسُورَتَيْنِ مِنْ آلِ حَمٍّ.

هذه القصة : إنما فصل لتفصلوه.

(إِنَّا) بكسر الهمزة وتشديد النون (قَدْ سَمِعْنَا الْقِرَاءَةَ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ : بلفظ المصدر ويروى : القراء جمع قارئ.

(وَإِنِّي لَأَحْفَظُ الْقُرْآنَ) أي : النظائر في الطول والقصر (الَّتِي كَانَ يَقْرَأُ بِهِنَّ النَّبِيُّ ﷺ، ثَمَانِي عَشْرَةَ⁽¹⁾ سُورَةً مِنَ الْمُفْصَلِ) وقد تقدم في باب تأليف القرآن من طريق الأعمش عن شقيق فَقَالَ : فيه عشرين سُورَةً من أول المفصل على تأليف ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ آخرهن من الحواميم : حم الدخان، وعم يتساءلون، فعد حم من المفصل وهنا أخرجها والجمع بينهما أن الثمان عشرة غير سُورَةِ الدخان والتي معها وإطلاق المفصل على الجميع تغليباً وإلا فالدخان ليست من المفصل على الراجح لكن يحتمل أن يكون تأليف ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على خلاف تأليف غيره فإن في آخر رواية الأعمش على تأليف ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ آخرهن حم الدخان، وعم، فيكون أول المفصل عند ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أول الجاثية والدخان متأخرة في ترتيبه عن الجاثية فعلى هذا لا تغليب وأجاب النَّوَوِيُّ على طريق التنزل : أن المراد بقوله عشرين من المفصل، أي : معظم العشرين.

(وَسُورَتَيْنِ مِنْ آلِ حَمٍّ) أي : السور التي أولها حم كقولك : فلان من آل فلان قاله النَّوَوِيُّ وقال غيره : المراد حم نفسها يعني : لفظة آل مقحمة كقوله آل داود يريد داود نفسه في حديث أبي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه أوتي زمزماً من مزامير آل داود قَالَ الْخَطَّابِيُّ : وهو كقوله تَعَالَى : ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر : 46] وتعقله ابن التين السفاقسي بأن دليله يخالف تأويله ثم قَالَ : وإنما يتم مراده لو كان الذي يدخل أشد العذاب فرعون وحده، وقال الْكِرْمَانِيُّ : لولا أن هذا الحرف ورد في الكتابة منفصلاً يعني : آل وحدها، وحم وحدها لجاز أن يكون الألف واللام التي لتعريف الجنس والتقدير وسورتين من جنس الحواميم .

(1) بإثبات التحتية بعد النون وفي رواية أبي الوقت وابن عساكر ثمان عشرة.

5044 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تُحَرِّكُ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [القيامة: 16]، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ بِهِ لِسَانَهُ وَشَفَتَيْهِ، فَيَسْتَدُّ عَلَيْهِ، وَكَانَ يُعْرِفُ مِنْهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ الَّتِي فِي: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: 1]،

وقال الحافظ العسقلاني: لكن الرواية أيضًا ليست كذلك نعم في رواية الأعمش المذكورة آخرهم من الحواميم وهو يؤيد الاحتمال المذكور والله أعلم. وأغرب الداودي فقال: قوله من آل حم من كلام أبي وائل وإلا فإن أول المفصل عند ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أول الجاثية.

وتعقبه الحافظ العسقلاني: بأنه إنما يرد لو كان ترتيب ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كترتيب المصحف العثماني والأمر بخلاف ذلك فإن ترتيب السور في مصحف ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مغاير لترتيب المصحف العثماني فلعل هذا منها ويكون أول المفصل عنده الجاثية والدخان متأخرة في ترتيبه عن الجاثية ولا مانع من ذلك كما تقدم.

والحديث قد سبق في كتاب الصلاة في باب الجمع بين السورتين في الركعة. ومطابقته للترجمة في قَوْلِهِ وما يكره أن يهذ كهذ الشعر.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أَبُو رَجَاءِ الْبَلْخِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد بخلاف الذي في الباب بعده، (عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ) الهمداني الكوفي، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فِي قَوْلِهِ) تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكُ﴾ (يَا مُحَمَّدٌ) (بِهِ) (أَي: بِالْقُرْآنِ) (لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ)، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ (جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ بِهِ) كذا في رواية الأكثر وتقدم توجيهه في بدء الوحي وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الحموي والمستملي: ممن يحرك به، أي: بالوحي (لِسَانَهُ وَشَفَتَيْهِ) بالثنية، (فَيَسْتَدُّ عَلَيْهِ) لثقل القول وكان يتعجل بأخذه لتزول المشقة سريعًا أو خشية أن ينساه أو من حبه إياه.

(وَكَانَ يُعْرِفُ مِنْهُ) أَي: الاشتداد حال نزول الوحي.

(فَأَنْزَلَ اللَّهُ) تَعَالَى (الْآيَةَ الَّتِي فِي) سُورَةِ ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾،

﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَالْتَفِعْ قُرْآنَهُ ﴿١٨﴾ [القيامة: 16-18] فَإِذَا أَنْزَلْنَاهُ فَاسْتَمِعْ ﴿١٩﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿٢٠﴾ [القيامة: 19] قَالَ: «إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ نُبَيِّنَهُ بِلِسَانِكَ»، قَالَ: «وَكَانَ إِذَا أَنَا جَبْرِيلُ أَطْرَقَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَرَأَهُ كَمَا وَعَدَهُ اللَّهُ».

﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١٦) اقتصر على اللسان، لأنه الأصل في النطق.

(﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (١٧)) أي: قراءته، قَالَ الراغب: الْقُرْآنُ في الأصل مصدر كرجحان، وقد خص بالكتاب المنزل على نبيه مُحَمَّد ﷺ وصار له كالعلم وقيل: تسمية هذا الكتاب قرآنًا من بين كتب الله تَعَالَى لكونه جامعًا لثمره كتهبل لجمعه ثمرة جميع العلوم، فَإِنَّ عَلَيْنَا أَنْ نَجْمَعَهُ فِي صَدْرِكَ ثَبِتَ قوله: فَإِنْ عَلَيْنَا... إلخ في رواية أَبِي ذَرٍّ وأبي الوقت والأصيلي وابن عساكر.

(﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ﴾ (١٨)) أي: قرأه جبريل عليك فجعل قراءة جبريل قراءته، (﴿فَالْتَفِعْ قُرْآنَهُ﴾ (١٩)) أي: (فَإِذَا أَنْزَلْنَاهُ فَاسْتَمِعْ) وهذا تأويل آخر فقد سبق عنه سُورَةُ الْقِيَامَةِ ﴿قَرَأْتَهُ﴾ [القيامة: 18] بيناه ﴿فَالْتَفِعْ﴾ اعمل به، فالحاصل: أن لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيه تأويلين.

(﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (٢٠)) قَالَ: «إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ نُبَيِّنَهُ بِلِسَانِكَ»، قَالَ (أي: ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (وَكَانَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بعد (إِذَا أَنَا جَبْرِيلُ) بالوحي (أَطْرَقَ) عينه وسكت، (فَإِذَا ذَهَبَ) أي: جبريل (قَرَأَهُ) النَّبِيُّ ﷺ (كَمَا وَعَدَهُ اللَّهُ) والحديث قد مر في سُورَةِ الْقِيَامَةِ.

ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١٦) [القيامة: 16] فإنه يقتضي استحباب الثاني فيه ومنه يحصل الترتيل.

وفي الباب حديث حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها أخرجه مسلم في أثناء حديث وفيه: كان ﷺ يَرْتَلُ السُّورَةَ حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلُ مِنْ أَطْوَلِ مِنْهَا، وقد تقدم في أواخر المغازي حديث علقمة أنه قرأ على ابن مسعود رضي الله عنه فقال: رَتَّلْ فَذَاكَ أَبِي وَأُمِّي فَإِنَّهُ زِينَةُ الْقُرْآنِ وَإِنْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ وَقَعَتْ عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ وَأَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا.

29 - بَابُ مَدِّ الْقِرَاءَةِ

5045 - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، عَنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «كَانَ يَمُدُّ مَدًّا».

5046 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: «كَانَتْ مَدًّا»،

29 - بَابُ مَدِّ الْقِرَاءَةِ

(بَابُ مَدِّ الْقِرَاءَةِ) أَي: فِي حُرُوفِ الْمَدِّ وَهُوَ إِشْبَاعُ الْحَرْفِ الَّذِي بَعْدَهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ وَهُوَ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَصْلِي وَهُوَ الَّذِي لَا يَقُومُ ذَاتَ حَرْفٍ الْمَدُّ دُونَهُ، وَغَيْرِ أَصْلِي وَهُوَ مَا إِذَا عَقِبَ الْحَرْفَ الَّذِي هَذِهِ صِفَتُهُ هَمْزَةٌ وَهُوَ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ فَالْمُتَّصِلُ: مَا كَانَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ، وَالْمُنْفَصِلُ: مَا كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى فَالْأَوَّلُ: يُؤْتِي فِيهِ بِالْأَلِفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، وَالثَّانِي: يَزِيدُ فِي تَمَكِينِ الْأَلِفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ عَلَى الْمَدِّ الَّذِي لَا يُمْكِنُ النُّطْقُ إِلَّا بِهِ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلِلْقِرَاءَةِ فِيهِ مَذَاهِبٌ، وَالْمَذْهَبُ الْأَعْدَلُ: أَنْ يَمُدَّ كُلَّ حَرْفٍ مِنْهَا ضِعْفِي مَا كَانَ يَمُدُّهُ أَوَّلًا وَقَدْ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ قَلِيلًا وَمَا أَفْرَطَ فَهُوَ غَيْرُ مَحْمُودٍ وَالْمُرَادُ مِنَ التَّرْجُمَةِ هُوَ الضَّرْبُ الْأَوَّلُ.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) الْفَرَاهِيدِي بِالْفَاءِ الْبُصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالزَّايِ (الْأَزْدِيُّ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الزَّايِ بَعْدَهَا دَالٌ مَهْمَلَةٌ الْبُصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) أَي: ابْنُ دَعَامَةَ السَّدُوسِي، (قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ) كَيْفِيَّةِ (قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ) أَي: الْقُرْآنِ، (فَقَالَ: كَانَ يَمُدُّ) أَي: الْحَرْفَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ الْمَدَّ (مَدًّا).

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد أخرجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّوْحِيدِ فِي الشَّمَائِلِ، وَالتَّنَائِي فِي الصَّلَاةِ، وَكَذَا ابْنُ مَاجَةَ فِيهِ.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هُوَ ابْنُ يَحْيَى، (عَنْ قَتَادَةَ) أَنَّهُ (قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ) بَرَفَ السَّيْنِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَقَدْ ظَهَرَ مِنَ الرِّوَايَةِ الْأُولَى أَنَّ قَتَادَةَ الرَّاوِي هُوَ السَّائِلُ (كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ؟) فَقَالَ: «كَانَتْ مَدًّا» (بِالتَّنْوِينِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ أَي: ذَاتَ مَدٍّ).

ثُمَّ قَرَأَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: 1] يَمْدُ بِبِسْمِ اللَّهِ، وَيَمْدُ بِالرَّحْمَنِ، وَيَمْدُ بِالرَّحِيمِ.

ووقع عند أبي نعيم من طريق أبي النعمان عن جرير بن حازم في هذه الرواية: كان يمد صوته مدًّا وكذا أَخْرَجَهُ الإسماعيلي من ثلاث طرق أخرى عن جرير بن حازم وكذا أَخْرَجَهُ ابن أبي داود من وجه آخر عن جرير وفي رواية له: كان يمد قراءته وأفاد أنه لم يرو هذا الحديث عن قَتَادَةَ إلا جرير بن حازم وهمام ابن يَحْيَى.

(ثُمَّ قَرَأَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ يَمْدُ بِبِسْمِ اللَّهِ) أي: اللام التي قبل الهاء من الجلالة، (وَيَمْدُ بِالرَّحْمَنِ) أي: الميم التي قبل النون، (وَيَمْدُ بِالرَّحِيمِ) أي: الحاء يعني: المد الطبيعي الذي لا يمكن النطق بالحرف إلا به من غير زيادة عليه كما يفعله بعضهم من الزيادة عليه إلا إذا وقف فيجوز فيه الزيادة عليه لسكون عارض كما هو المعهود عند القراء ثم إن قوله: بيسم الله وبالرحمن وبالرحيم هكذا وقع بباء موحدة قيل: الموحدة التي في بسم الله كأنه حكى بسم الله كما حكى لفظ الرحمن، ولفظ الرحيم أو جعله كالكلمة الواحدة علمًا لذلك.

ووقع عند أبي نعيم من طريق الحسين الحلواني عن عمرو بن عاصم شيخ البُخَارِيِّ فيه: يمد بسم الله، ويمد الرحمن، ويمد الرحيم من غير موحدة في الثلاثة وأخرجه ابن أبي داود عن يعقوب بن إِسْحَاق عن عمرو بن عاصم عن همام وجرير جميعًا عن قَتَادَةَ بلفظ: يمد بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بإثبات الموحدة في أوله وزاد في الإسناد جرير مع همام وقد أخرج من طريق قطبة ابن مالك سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي الْفَجْرِ (ق) فمر بهذه الآية: ﴿لَمَّا طُلُعَ نَضِيدٌ﴾ [ق: 10] فمد نضيد، ثم إن المد في بسم الله الرحمن الرحيم ليس كمد ما لقي الهمز من حروف المد ومباحث مقادير المد للهمز للقراء مذكورة في الدواوين المؤلفة في ذكر قراءاتهم.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد أَخْرَجَهُ أَبُو داود في الصلاة، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الشَّمَائِلِ، وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ فِي الصَّلَاةِ.

30 - باب التَّرْجِيعِ

5047 - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو إِيَاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُغْفَلٍ، قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ أَوْ جَمَلِهِ،

30 - باب التَّرْجِيعِ

(باب التَّرْجِيعِ) أي: في القراءة وهو تقارب ضروب الحركات في القراءة وأصله: الترديد وترجيع الصوت ترديده في الحلق وقد فسره كما سيأتي في حديث عَبْدَ اللَّهِ بن مغفل المذكور في هذا الباب في كتاب التوحيد بقوله يقول: ءاءاءء بهمزة مفتوحة بعدها ألف ساكنة ثم همزة أخرى، وقالوا: يحتمل أمرين: أحدهما: أن ذلك من هز الناقة.

والآخر: لأنه أشبع المد في موضعه فحدث ذلك وهذا الثاني أشبه بالسياق قَالَ الإمام القسطلاني وإذا جمعت هذا إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: «زِينُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ» ظهر لك أن هذا الترجيع منه ﷺ كان اختياراً لا اضطراراً لهز الناقة له فإنه لو كان لهز الناقة لما كان داخلاً تحت الاختيار فلم يكن عَبْدَ اللَّهِ بن مغفل يغفله ويحكيه اختياراً ليتأسى به وهو يراه من هز الناقة له ثم يقول: كان يرجع في قراءته فنسب الترجيع إلى فعله وقد ثبت في رواية علي بن الجعد عن شعبة عند الإسماعيلي فَقَالَ: لولا أن يجتمع الناس علينا لقرأت لكم بذلك اللحن، أي: النغم ثم إنه ليس المراد ترجيع الغناء كما أحدثه قراء زماننا، لأن القراءة بترجيع الغناء ينافي الخشوع الذي هو المقصود من التلاوة عفا الله عنهم ووفقنا أجمعين لتلاوة كتابه على النحو الذي يرضيه عنا بمنه وكرمه.

(حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) بكسر الهمزة وتخفيف التحتية واسمه عبد الرحمن ابن مُحَمَّدٍ الْعَسْقَلَانِي قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو إِيَاسٍ) بكسر الهمزة وتخفيف التحتية وبالمهملة أَيْضًا هو معاوية بن قُرة بضم القاف وتشديد الراء ابن هلال البَصْرِيّ، (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُغْفَلٍ) بضم الميم وفتح الغين المعجمة وتشديد الفاء المفتوحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ وَهُوَ) أي: والحال أنه (عَلَى نَاقَتِهِ أَوْ جَمَلِهِ) شك

من الراوي.

وَهِيَ تَسِيرُ بِهِ، وَهُوَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ - أَوْ مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ - قِرَاءَةً لَيِّنَةً يَقْرَأُ وَهُوَ يُرْجِعُ⁽¹⁾.

(وَهِيَ) أي: والحال أنها (تَسِيرُ بِهِ، وَهُوَ) أي: والحال أنه (يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ - أَوْ مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ -) شك من الراوي أيضًا.

(قِرَاءَةً لَيِّنَةً يَقْرَأُ وَهُوَ يُرْجِعُ) أي: يردد صوته بقراءته وقد ثبت الترجيع في غير

(1) قال ابن جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على جواز قراءة القرآن للراكب وهو يسير. والكلام عليه من وجوه:

منها: قوله: (على ناقته أو جملته) شك من الراوي.

وفيه دليل: على صدقهم وتحريمهم في النقل وكذلك قوله: (سورة الفتح أو من سورة الفتح). وقوله: (قراءة لينة) أي فيها ترسل وتطويل وهو أحسن أنواع التلاوة وهو النوع الذي يمكن معه التدبر وقد جاء في صفة قراءته ﷺ لو شئت أن تعد حروفها لعددها وهي حالة تدل على الوقار والهيبة لما هو يتلو.

وأما قوله: (يرجع) فقيل الترجيع ترديد القراءة وقيل هو تقارب ضروب الحركات في الصوت وفي صحيح البخاري «كيف كان ترجيعه فقال أأثلاث مرات» وهذا إنما حصل منه ﷺ لأنه كان راكباً فجعلت ناقة تحركه فتحصل هذا من صوته.

وقد جاء في حديث آخر: أنه كان لا يرجع قيل لعله لم يكن راكباً فلم يلجأ إلى الترجيع وليس ذلك كترجيع الغناء وقد قال عليه السلام: «زينوا القرآن بأصواتكم» ذكر فيه غير واحد من العلماء: أن معناه: «زينوا أصواتكم بالقرآن».

والمعنى: اشغلوا أصواتكم بالقرآن والهجوا بقراءته واتخذوه شعاراً وزينة وليس ذلك على تطريب الصوت.

وقال آخرون: لا حاجة إلى القلب وإنما معنى الحديث الحث على الترتيل الذي أمر به في قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: 4] فكأن الزينة للمرتل لا للقرآن كما يقال ويل للشعر من رواة السوء فهو راجع إلى الراوي لا إلى الشعر فهو حث على ما يزين من الترتيل والتدبر ومراعاة الإعراب.

وقيل: أراد بالقرآن القراءة، أي: «زينوا قرأتكم بأصواتكم» وقوله عليه السلام: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن» قيل في ذلك معانٍ:

فمن جملة معانيه: أنه يجعله هجيراً وتسلياً نفسه وذكر لسانه في كل حالته كما كانت العرب تفعل ذلك في الشعر والحدا في قطع مسافاتها وحروبها فيجد القارئ من الأنس وانشرح النفس بتلاوة القرآن كما يجد أهل الغناء بغنائهم ولا يفهم من ترجيعه عليه السلام أن يكون كترجيع الغناء لأنه ﷺ قد نهى عن ذلك بقوله: «اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها وإياكم ولحون أهل العشق ولحون أهل الكتاب».

وسياتي بعد أقوام يرجعون بالقرآن كترجيع الغناء والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب الذين يعجبهم شأنهم.

هذا الموضع فأخرج التِّرْمِذِيُّ فِي الشَّمَائِلِ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ اللَّفْظَ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِيَةَ: كُنْتُ أَسْمَعُ صَوْتَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَقْرَأُ وَأَنَا نَائِمَةٌ عَلَى فِرَاشِي يَرْجِعُ الْقُرْآنَ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ فِي التَّرْجِيْعِ قَدْرًا زَائِدًا عَلَى التَّرْتِيلِ فَعِنْدَ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: بَتَّ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي دَارِهِ فَنَامَ ثُمَّ قَامَ فَكَانَ يَقْرَأُ قِرَاءَةَ الرَّجُلِ فِي مَسْجِدِ حَيْهِ لَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ وَيَسْمَعُ مِنْ حَوْلِهِ وَيُرْتَلُ وَلَا يَرْجِعُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ: مَعْنَى التَّرْجِيْعِ تَحْسِينُ التَّلَاوَةِ لَا تَرْجِيْعُ الْغَنَاءِ قَالَ: وَفِي الْحَدِيثِ مَلَازِمَتُهُ ﷺ الْعِبَادَةَ لِأَنَّ حَالَةَ رُكُوبِ النَّاقَةِ وَهِيَ تَسِيرُ لَمْ يَتْرِكْ الْعِبَادَةَ بِالتَّلَاوَةِ وَفِي جَهْرِهِ بِذَلِكَ إِرْشَادٌ إِلَى أَنَّ الْجَهْرَ بِالْعِبَادَةِ قَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَفْضَلَ مِنَ الْإِسْرَارِ وَهُوَ عِنْدَ التَّعْلِيمِ وَإِيقَاطِ الْغَافِلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة. وقد مضى في المغازي والتفسير.

واللحون: جمع لحن وهو التطريب وترجيع الصوت وهذه القراءة المنهي عنها لا يمكن معها فهم ولا تدبر وهي منافية للخشوع وهذه الصفة ليست المقصودة من التلاوة.

وفيه دليل: على إظهار التعبد وهي السنة يؤخذ ذلك من قراءته عليه السلام وهو يسير على ناقته لأنه ﷺ لما كان شأنه دوام التعبد وجاءته ضرورة السير لم يترك القراءة التي كان عليه السلام يفعلها سرًا لأنه في النوافل أفضل فعلة الآن جهريًا أفضل من أجل تقعيد هذه القاعدة الشرعية.

(ويترتب عليه من الفقه) لأهل الأعمال أن المندوب كله الأفضل فيه الإخفاء ما لم يكن بموضع لا يمكن فيه الإخفاء كالجهاد وتدریس العلم وما أشبه ذلك فإذا لم يقدر على الإخفاء فيه فإظهاره هو الأولى لأنه إن لم يكن إظهاره آل الأمر إلى الترك.

وفيه دليل: على أن الجهر في التلاوة أولى من طريق الأفضلية يؤخذ ذلك من كونه ﷺ جهر بها في هذا الموضع.

وفيه دليل: على أنه إذا تعارض في العبادة أمران أخذ بالأعلى يؤخذ ذلك من أنه لما تعارض هنا لسيدنا ﷺ فضل الجهر بالقراءة وفضل إخفاء العبادة أثر الجهر في التلاوة على إخفاء العبادة وينبغي عند الإظهار أن يزيل عن قلبه حب الميل إلى المدح لأن ذلك هو الداء العضال وقد نص أهل التوفيق على أن طلب المدح فقر الأبد أعاذنا الله من ذلك بمنه وكرمه.

31 - باب حُسْن الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ

5048 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ أَبُو بَكْرٍ،

31 - باب حُسْن الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ

(باب حُسْن الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الْوَقْتِ: بالقراءة للقرآن ولا شك أنه يستحب تحسين الصوت بالقراءة وحكى النَّوَوِيُّ: الإجماع عليه لكونه أوقع في القلب وأشد تأثيراً وأرق لسماعه فإن لم يكن القارئ حسن الصوت فليحسنه ما استطاع، ومن جملة تحسينه: أن يراعي فيه قوانين النغم، فإن الحسن الصوت يزداد حسناً بذلك وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي مشجعة قال: كان عمر رضي الله عنه يقدّم الشاب الحسن الصوت لحسن صوته بين يدي القوم وهذا إذا لم يخرج عن التجويد المعتبر عند أهل القرآن، فإن خرج عنه لم يفّ تحسين الصوت بقبح الأداء.

وقال في الروضة: وأما القراءة بالألحان فَقَالَ الشَّافِعِيُّ في المختصر: لا بأس بها، وفي رواية: مكروهة.

قَالَ جمهور الأصحاب: ليست على القولين بل المكروه أن يفرط في المد، وفي إشباع الحركات حتى يتولد من الفتحة ألف ومن الضمة واو ومن الكسرة ياء أو يدغم في غير موضع الإدغام فإن لم ينته هذا الحد، فلا كراهة قَالَ النَّوَوِيُّ: إذا أفرط على الوجه المذكور فهو حرام صرح به صاحب الحاوي فَقَالَ: حرام يفسق به القارئ، ويأثم به المستمع لأنه عدل به عن نهجه القويم وهذا مراد الشَّافِعِيِّ بالكراهة انتهى.

وقد علم مما ذكر أن ما أحدثه المتكلفون بمعرفة الأوزان والموسيقى في كلام الله تَعَالَى من اللحن والتطريب والتغني المستعمل في الغناء بالغزل على إيقاعات مخصوصة وأوزان مخترة أن ذلك من أشنع البدع وأسوأها وأنه يوجب على سماعه النكير وعلى التالي التعزيز نعم إن كان التطريب والتغني مما اقتضته طبيعة القارئ وسمحت به من غير تكلف ولا تمرين وتعليم ولم يخرج عن حد القراءة فهذا جائز وإن أعانته طبيعته على فضل تحسين كما يشهد به حديث الباب.
 (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ أَبُو بَكْرٍ) المقري العسقلانيّ البغدادي المعروف

حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ، حَدَّثَنَا بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا أَبَا مُوسَى لَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ».

بالحدادي بالمهملات وفتح أوله وتشديد الدال الأولى سكن بغداد من صفار شيوخ البُخَارِيِّ وعاش بعد البُخَارِيِّ خمس سنين وليس له ولا لشيخه في البُخَارِيِّ إلا في هذا الموضع قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى) عبد الحميد بن عبد الرحمن الملقب بشمين بفتح الموحدة وسكون الشين المعجمة وكسر الميم وبالنون فارسي معرب معناه الصوفي (الْحِمَّانِيُّ) بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم وبعد الألف نون مكسورة الكوفي⁽¹⁾ قَالَ: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ والحموي والمستملي: حدثني بالإفراد (بُرَيْدٌ) بضم الموحدة وفتح الراء (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ) بضم الموحدة وسكون الراء واسمه عامر يروي بريد المذكور، (عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن المستملي: قَالَ سمع بريدًا، (عَنْ أَبِي مُوسَى) عَبْدُ اللَّهِ بن قيس الأشعري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَهُ: يَا أَبَا مُوسَى لَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَارًا) بكسر الميم، أي: صوتًا حسنًا وكان أَبُو مُوسَى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حسن الصوت وأصل المِزْمَار: الآلة أطلق اسمها على الصوت الحسن للمشابهة بينهما.

(مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ) لفظه: آل مقحمة والمراد نفسه، لأنه لم يذكر أحد أن أحد من أولاد داود عَلَيْهِ السَّلَامُ وأقاربه كان أعطى من حسن الصوت ما أعطي كذا قال الخطابي: وقد كان داود عَلَيْهِ السَّلَامُ فيما رواه ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقرأ الزبور بسبعين لحناً ويقرأ قراءة يطرب منها المحموم وإذا أراد أن يبكي نفسه لم يبق دابة في برٍّ ولا بحرٍ إلا أنصت له واستمعت وبكت.

وقد أورد البُخَارِيُّ حديث الباب مختصرًا من طريق بريد وأُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ من طريق طلحة بن يَحْيَى عن أبي بردة بلفظ: لو رأيته وأنا أستمع قراءتك البارحة الحديث.

(1) أصله من خوارزم مات سنة ثنتين ومائتين وهو والد يحيى بن عبد الحميد الكوفي صاحب المسند وقد أدرك البخاري أبو يحيى بالسن لكنه لم يلقه.

وأخرجه أبو يعلى من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه بزيادة فيه : أن النَّبِيَّ ﷺ وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرا بأبي موسى وهو يقرأ في بيته فقاما يستمعان لقراءته ثم إنهما مضيا فلما أصبح لقي أبو موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يا أبا موسى مررت بك فذكر الحديث فَقَالَ : أما أني لو علمت بمكانك لحبرته لك تحبيرًا .

وفي رواية ابن سعد من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسناد على شرط مسلم : أن أبا موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قام ليلة يصلي فسمع أزواج النَّبِيِّ ﷺ صوته وكان حلو الصوت ، فقمين يسمعن فلما أصبح قيل له ، فَقَالَ : لو علمت لحبرته لهن تحبيرًا .

ويأتي من طريق مالك بن مغول عن عَبْدِ اللَّهِ بن بريدة عَنْ أَبِيهِ نحو سياق سعيد بن أبي بردة وقال فيه : لو علمت أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يستمع قراءتي لحبرتها تحبيرًا ، أي : حسنته وزينته بصوتي تزيينًا .

وهذا يدل على أن أبا موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يستطيع أن يتلوا شجى من المزامير عند المبالغة في التحبير لأنه قد تلا مثلها وما بالغ حد استطاعته وأصل هذا الحديث عند أَحْمَدَ وعند الدارمي من طريق الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كان يقول لأبي موسى وكان حسن الصوت بِالْقُرْآنِ : «لقد أوتي هذا مزامرًا من مزامير آل داود» وكان المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أشار إلى هذه الطريق في الترجمة ، وأصل هذا الحديث عند النَّسَائِيِّ من طريق عمرو ابن الحارث عن الزُّهْرِيِّ موصولًا بذكر أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيه ولفظه : أن النَّبِيَّ ﷺ سمع قراءة أبي موسى فَقَالَ : «لقد أوتي من مزامير آل داود» ، وقد اختلف فيه على الزهري فقال : مَعْمَرٌ وَسُفْيَانٌ عن الزُّهْرِيِّ عن عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وقال الليث عن الزُّهْرِيِّ عن عبد الرحمن بن كعب مرسلًا .

وأخرج ابن أبي داود بسند صحيح من طريق أبي عثمان النهدي قَالَ : دخلت دار أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فما سمعت صوت صنج ولا بربط ولا

32 - بَابُ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْمَعَ الْقُرْآنَ مِنْ غَيْرِهِ

5049 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «اقْرَأْ عَلَيَّ الْقُرْآنَ»، قُلْتُ: اقْرَأْ عَلَيْكَ، وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ؟ قَالَ: «إِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي».

ناي أحسن من صوته، والصنج: بفتح الصاد المهملة وبعد النون الساكنة جيم آلة تتخذ من نحاس كالطبقين يضرب أحدهما الآخر.

والربيط بموحدتين بينهما راء ساكنة آخره طاء مهملة بوزن جعفر فارسي معرب: آلة كالعود والناي بنون بغير همز المزمار، هذا وروى أبو يعلى من طريق عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ صوت أبي مُوسَى فَقَالَ: «صفة صوت هذا من مزامير آل داود».

وفي الحديث دلالة بينة على أن القراءة غير المقروء وسيأتي مزيد لذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

ومطابقته للترجمة من حيث أن راويه وهو أبو موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان حسن الصوت جدا وقد أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا.

32 - بَابُ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْمَعَ الْقُرْآنَ مِنْ غَيْرِهِ

(بَابُ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْمَعَ الْقُرْآنَ مِنْ غَيْرِهِ) وفي رواية الكشميهني: القراءة والمراد بِالْقُرْآنِ بعض القرآن.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان ابن مهران أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ) هو النخعي، (عَنْ عُبَيْدَةَ) بفتح المهملة وكسر الموحدة السلماني، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: اقْرَأْ عَلَيَّ) الذي في معظم الروايات: اقْرَأْ عَلَيَّ لَيْسَ فِيهِ لَفْظُ (الْقُرْآنِ) بل أطلق فيصدق بالبعض وعلى تقدير ثبوته يكون المراد بعبضه.

(قُلْتُ⁽¹⁾: اقْرَأْ عَلَيْكَ) بمد الهمزة للاستفهام (وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ) بضم الهمزة، (قَالَ) ﷺ: («إِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي») قَالَ ابن بطال: يحتمل أن يكون

(1) وفي نسخة زيادة قوله: يا رسول.

33 - باب قَوْلُ الْمُقْرِئِ لِلْقَارِئِ حَسْبُكَ

5050 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «اقْرَأْ عَلَيَّ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْرَأُ عَلَيْكَ، وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ، قَالَ: «نَعَمْ» فَقَرَأْتُ سُورَةَ النَّسَاءِ حَتَّى أَتَيْتُ إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: 41]،

أحب أن يسمعه من غيره ليكون عرض القرآن سنة.

ويحتمل أن يكون لكي يتدبره ويتفهمه وذلك لأن المستمع أقوى على التدبر ونفسه أخلى وأنشط لذلك من القارئ لإشغاله بالقراءة وأحكامها وهذا بخلاف قراءته ﷺ على أبي بن كعب كما تقدم في المناقب وغيرها فإنه أراد أن يعلمه كيفية أداء القراءة ومخارج الحروف ونحو ذلك وهذا الحديث ساقه مختصراً هنا ثم أورده مطولاً في الباب الآتي.

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

33 - باب قَوْلُ الْمُقْرِئِ لِلْقَارِئِ حَسْبُكَ

(باب قَوْلُ الْمُقْرِئِ) أي الذي يقرئ غيره (لِلْقَارِئِ) أي: الذي يقرأ عليه (حَسْبُكَ) أي: كافيك أو يكفيك.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) البيكندي قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنِ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنْ عُبَيْدَةَ) السلماني، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «اقْرَأْ عَلَيَّ») بحذف المفعول في معظم الطرق كالسابق (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْرَأُ) بمد الهمزة (عَلَيْكَ، وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ، قَالَ: «نَعَمْ») أي: اقرأ علي، (فَقَرَأْتُ) أي: عليه (سُورَةَ النَّسَاءِ حَتَّى أَتَيْتُ إِلَى) وفي رواية أَبِي دَرَّ عن الكشميهني: علي بدل إلى (هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَكَيْفَ﴾) أي: كيف يصنع هؤلاء الكفرة من اليهود وغيرهم (﴿إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾) يشهد عليهم بما فعلوا وهو نبيهم (﴿وَجِئْنَا بِكَ﴾) يا مُحَمَّد (﴿عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾) أي: على تعديل أمتك وتزكيتهم أو

قَالَ: «حَسْبُكَ الْآنَ» فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ، فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذَرَفَانِ.

34 - بَاب: فِي كَمْ يُقْرَأُ الْقُرْآنُ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: 20].

شاهدًا علي من أمن بالإيمان وعلى من كفر بالكفر وعلى من نافق بالنفاق.
(قَالَ) ﷺ: («حَسْبُكَ الْآنَ») وإنما قَالَ ذلك تنبيهًا على الموعظة والاعتبار في هذه الآية، ولهذا بكى وبكاؤه ﷺ إشارة منه إلى معنى الوعظ، لأنه مثل لنفسه أهوال يوم القيامة وشدة الحال الداعية إلى شهادته لأتمته بتصديقهم والإيمان به وسؤاله الشفاعة لهم ليريحهم من طول الموقف وأهواله وهذا أمر يحق له طول البكاء والحزن.

(فَالْتَفَتَ) أي: قَالَ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَالْتَفَتَ (إِلَيْهِ) ﷺ، (فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذَرَفَانِ) بالذال المعجمة وكسر الراء وبالفاء، أي: تسيلان دمعًا من ذرفت العين تذرف إذا سال دمعها، قال النووي: وفي الحديث استحباب استماع القراءة والإصغاء إليها والبكاء عندها والتدبر فيها واستحباب طلب القراءة من الغير ليسمع وهو ابلغ في التدبر كما مرّ وقد مر الحديث في تفسير سُورَةِ النَّسَاءِ.
ومطابقته للترجمة ظاهرة.

34 - بَاب: فِي كَمْ يُقْرَأُ الْقُرْآنُ

(بَاب: فِي كَمْ) مدة (يُقْرَأُ) أي: القارئ (الْقُرْآنُ) كله فيها وفي اليونينية: يقرأ: على البناء للمفعول، وَالْقُرْآنُ: رفع نائب عن الفاعل ولم يبين فيه المدة لأنه لم يرد فيه شيء من الحد المعين وكأنه أشار بذلك إلى الرد على من قَالَ: أقلّ ما يجزئ من الْقُرْآنِ في كل يوم وليلة جزء من أربعين جزءًا من الْقُرْآنِ وهو منقول عن إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَهَ وَالْحَنَابِلَةَ وَلِذَلِكَ ضُمَّ إِلَيْهِ قَوْلُهُ:

(وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾) أي: عليكم ﴿مِنْهُ﴾ من الْقُرْآنِ ذكره في معرض الاستدلال على عدم التحديد في كمية القراءة، لأن عموم قوله: ﴿مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾ يشمل أقل من ذلك وأكثر منه على سبيل التيسر ولا يقتضي جزءًا معينًا ولا محدودًا ولا وقتًا محدودًا ولا معينًا فمن ادعى التجزئة، فعليه البيان وما ورد

5051 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ لِي ابْنُ شُبْرُمَةَ: نَظَرْتُ كَمْ يَكْفِي الرَّجُلَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَلَمْ أَجِدْ سُورَةً أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِ آيَاتٍ، فَقُلْتُ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقْرَأَ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِ آيَاتٍ، قَالَ عَلِيُّ: قَالَ سُفْيَانُ، أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، أَخْبَرَهُ عَلْقَمَةُ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ - وَلَقِيْتُهُ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ - فَذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ مَنْ قَرَأَ بِالْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ».

فيه من الأحاديث والأخبار لا يدل على تنصيب الكمية في القدر والوقت .
وما أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فِي كَمْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ قَالَ: فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ قَالَ: فِي شَهْرِ الْحَدِيثِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَدْعَى.
(حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عِيْنَةَ، قَالَ: (قَالَ لِي ابْنُ شُبْرُمَةَ) بضم الشين المعجمة والراء بينهما موحدة ساكنة هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شُبْرُمَةَ بْنِ الطَّفِيلِ الضَّبِّي أَبُو شُبْرُمَةَ الْكُوفِيُّ الْقَاضِي، فَقِيهُ أَهْلِ الْكُوفَةِ عَدَّادُهُ فِي التَّابِعِينَ رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَكَانَ عَفِيفًا صَارِمًا عَاقِلًا فَقِيهًا ثَقَّةً فِي الْحَدِيثِ شَاعِرًا حَسَنَ الْخَلْقِ جَوَادٌ وَكَانَ قَاضِيًا لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَى سَوَادِ الْكُوفَةِ وَضِيَاعِهَا، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً اسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ وَرَوَى لَهُ فِي الْأَدَبِ وَرَوَى لَهُ الْبَاقُونَ سِوَى التِّرْمِذِيِّ.
(نَظَرْتُ كَمْ يَكْفِي الرَّجُلَ مِنَ الْقُرْآنِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: أَيُ فِي الصَّلَاةِ، وَتَعَقِبُهُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ مَرَادُهُ: كَمْ يَكْفِيهِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

(فَلَمْ أَجِدْ سُورَةً أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِ آيَاتٍ) وَهِيَ سُورَةُ الْكَوْثَرِ، (فَقُلْتُ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقْرَأَ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِ آيَاتٍ، قَالَ عَلِيُّ) هُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَهُوَ مُوَصُولٌ مِنْ تِمَّةِ الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ هُوَ ابْنُ عِيْنَةَ وَفِي رِوَايَةٍ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ (قَالَ سُفْيَانُ) وَحَذَفَ عَلِيٌّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ) هُوَ ابْنُ الْمَعْتَمِرِ، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) أَيُ: النَّخْعِيِّ، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ) النَّخْعِيِّ (أَخْبَرَهُ عَلْقَمَةُ) ابْنُ قَيْسٍ، (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) عَقَبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْبَدْرِيُّ (وَلَقِيْتُهُ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ) الْحَرَامِ، فَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: (فَذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ مَنْ قَرَأَ بِالْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ» (أَيُ: عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ أَوْ مِنْ آفَاتِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ أَوْ مِنْ

5052 - حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: أَنْكَحَنِي أَبِي امْرَأَةً دَاتَ حَسَبٍ، فَكَانَ يَتَعَاهَدُ كَتْنَهُ، فَيَسْأَلُهَا عَنْ بَعْلِهَا، فَتَقُولُ: نِعَمَ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ.....

الشیطان وما استدلل به ابن عیینة إنما یجیء علی أحد ما قیل فی تأویل کفتاه، أي: فی القیام فی الصلاة باللیل أو مُطلقاً فی قراءة القرآن وقد خفیة مناسبة حدیث أبي مسعود بالترجمة علی ابن كثير والذي یظهر أن مطابقتها تؤخذ من حیث أنه يدل علی الاكتفاء بالآیتین بخلاف ما قال ابن شبرمة فتأمل.

وقد مر الحدیث فی فضل سورة البقرة.

(حَدَّثَنَا مُوسَى) هو ابن إسماعیل المنقری التبوذکی قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح بن عبد الله البشکری، (عَنْ مُغِيرَةَ) هو ابن مقسم بكسر المیم الكوفي، (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جبر، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) بفتح العین وسكون المیم أنه (قَالَ: أَنْكَحَنِي أَبِي) عمرو بن العاص، أي: زوجني وهو محمول علی أنه كان المشیر علیه بذلك وإلا فعبد الله بن عمر وحینئذ كان رجلاً كاملاً ویحتمل أن یكون قام عنه بالصداق أو زوجه فضولاً وأجازه.

(امْرَأَةً دَاتَ حَسَبٍ) أي: شرف بالآباء وفي رواية أحمد عن هشیم عن مغيرة وحصین عن مجاهد فی هذا الحدیث امرأة من قریش وأخرجه النسائي من هذا الوجه وهي أم مُحَمَّد بنت محمية بفتح المیم وسكون المهملة وكسر المیم الثانية وفتح التحتانیة الخفیفه ابن جزء الزیدي حلیف قریش ذكرها الزبير وغيره.

(فَكَانَ) أي: عمرو (يَتَعَاهَدُ كَتْنَهُ) أي: یتفقدھا، والكنة بفتح الكاف وتشدید النون: امرأة الابن، (فَيَسْأَلُهَا عَنْ بَعْلِهَا) أي: عن شأن زوجها وهو عبد الله، (فَتَقُولُ) أي: الكنة فی الجواب: (نِعَمَ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: المخصوص بالمدح محذوف ثم قَالَ: یحتمل أن یكون معناه: نعم الرجل من بین الرجال والنكرة فی الإثبات قد یفید العموم كما قَالَ الزمخشري فی قوله تَعَالَى: ﴿عِلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ ﴿١٤﴾﴾ [التكوير: 14]: وأن یكون من باب التجريد كأنه جرد من رجل موصوف بكذا وكذا رجلاً فَقَالَ: نعم الرجل من كذا فلان صفته كذا.

لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا، وَلَمْ يُفْتَشْ لَنَا كَنَفًا مُنْذُ أَتَيْنَاهُ، فَلَمَّا طَالَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ
فَقَالَ: «الْقَنِي بِهِ»، فَلَقِيْتُهُ بَعْدُ،

وقال المالكي في الشواهد: تضمن هذا الحديث وقوع التمييز بعد فاعل نعم ظاهر أو سبويه لا يجوز أن يقع التمييز بعد فاعله غلا إذا أضمر الفاعل وأجازه المبرد وهو الصحيح.

(لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا) أي: لم يضاجعنا يطأ فراشنا، (وَلَمْ يُفْتَشْ) بفاء مفتوحة ومثناة فوقية مشددة مكسورة كذا في رواية الأكثرين وهي رواية أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيَّ وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني: ولم يغش بغين معجمة ساكنة بفتح آخره شين معجمة (لَنَا كَنَفًا) بفتح الكاف والنون بعدها فاء وهو الستر والجانب مُذْ وفي رواية أَبِي ذَرٍّ وأبي الوقت والأصيلي: (مُنْذُ أَتَيْنَاهُ) وأرادت بذلك الكناية عن تركه لجماعها، لأن عادة الرجل أن يدخل يده في دواخل ثوب زوجته.

وقال الْكِرْمَانِيُّ: يحتمل أن يكون المراد بالكنف الكنيف وأرادت أنه لم يطعم عندها حتى يحتاج إلى أن يفتش عن موضع قضاء الحاجة.
قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والأول أولى.

وحاصل الكلام: أن هذه المرأة وصفه أولاً بقيام الليل وصيام النهار، ثم شكت عنه بأنه لم يضاجعها ولم يطعم شيئاً عندها، فحط عليه أبوه عمرو ويؤيد ذلك ما جاء في رواية هشيم، فأقبل علي يلومني فَقَالَ: أنكحتك امرأة من قريش ذات حسب فعزلتها وفعلت ثم انطلق إلى النَّبِيِّ ﷺ فشكاني، (فَلَمَّا طَالَ ذَلِكَ عَلَيْهِ) أي: على عمرو (ذَكَرَ) ذلك (لِلنَّبِيِّ ﷺ) وكأنه تأنى في شكواه رجاء أن يتدارك فلما تمادى على حاله خاف أن يلحقه إثم بتضييع حق الزوجة فشكاه.

(فَقَالَ) ﷺ لعمر بن العاص: (الْقَنِي) بفتح القاف وكسر النون من اللقاء (بِهِ) أي: بابنك عَبْدُ اللَّهِ والمعنى: اجتمعا عندي قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: (فَلَقِيْتُهُ) بكسر القاف، أي: النَّبِيِّ ﷺ وقال صاحب التوضيح اختلف الرواية كيف كان لقي النَّبِيُّ ﷺ فقيل: إنه ﷺ أنه وقيل: لقيه اتفاق.

وفي رواية هشيم: فأرسل إلي النَّبِيُّ ﷺ ويجمع بينهما بأنه أرسل إليه أولاً، ثم لقيه اتفاقاً فَقَالَ له: اجتمع بي (بَعْدُ) بالبناء على الضم لانقطاعه عن الإضافة،

فَقَالَ: «كَيْفَ تَصُومُ؟» قَالَ: كُلَّ يَوْمٍ، قَالَ: «وَكَيْفَ تَخْتِمُ؟»، قَالَ: كُلَّ لَيْلَةٍ، قَالَ: «صُمْ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةً، وَاقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ»، قَالَ: قُلْتُ: أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْجُمُعَةِ»، قُلْتُ: أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «أَفْطِرُ يَوْمَيْنِ وَصُمْ يَوْمًا» قَالَ: قُلْتُ: أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «صُمْ أَفْضَلَ الصَّوْمِ صَوْمَ دَاوُدَ صِيَامَ يَوْمٍ وَإِفْطَارَ يَوْمٍ، وَاقْرَأْ فِي كُلِّ سَبْعٍ لَيَالٍ مَرَّةً» فَلَيَّتَنِي قَبِلْتُ رُخْصَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

أي: بعد ذلك، (فَقَالَ) وفي رواية أبي الوقت: قَالَ، أي: النَّبِيُّ ﷺ: ((كَيْفَ تَصُومُ؟)) قَالَ) أي: عَبْدُ اللَّهِ وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: قُلْتُ: (كُلَّ يَوْمٍ) أي: أَصُومُ كُلَّ يَوْمٍ (قَالَ) ﷺ: ((وَكَيْفَ تَخْتِمُ؟)) أي: الْقُرْآنَ، (قَالَ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: قُلْتُ: (كُلَّ لَيْلَةٍ) أي: أَخْتِمُ كُلَّ لَيْلَةٍ (قَالَ) ﷺ: (صُمْ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةً) من أيامه، (وَاقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ) أي: خْتِمَةً.

(قَالَ) أي: عَبْدُ اللَّهِ: (قُلْتُ) يَا رَسُولَ اللَّهِ: (أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ) وليس فيه مخالفة لأمر النَّبِيِّ ﷺ، لأنه علم أن مراده ﷺ تسهيل الأمر وتخفيفه عليه وليس الأمر للإيجاب.

(قَالَ) ﷺ: ((صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْجُمُعَةِ)) قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: (قُلْتُ: أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «أَفْطِرُ يَوْمَيْنِ وَصُمْ يَوْمًا» قَالَ: قُلْتُ: أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ) قَالَ الدَّوْدِيُّ: هذا وهم من الراوي، لأن ثلاثة أيام من الجمعة أكثر من فطر يومين وصيام يوم وهو إنما يريد تدريجه من الصيام القليل إلى الصيام الكثير وكذا قَالَ عبد الملك. وقال الحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو اعتراض متجه فلعله وقع من الراوي فيه تقديم وتأخير وقد سلمت رواية هشيم من ذلك فإن لفظه: صم في كل شهر ثلاثة أيام قلت: أني أقوي من ذلك فلم يزل يرفعني حتى قَالَ: صم يومًا وأفطر يومًا، (قَالَ: صُمْ أَفْضَلَ الصَّوْمِ صَوْمَ دَاوُدَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (صِيَامَ يَوْمٍ) نصب بتقدير كان يصوم يوم والأولى أن يكون بدلًا من صوم داود أو رفع بتقدير هو صيام يوم، (وَإِفْطَارَ يَوْمٍ) عطف عليه على الوجهين، (وَاقْرَأْ) أي: اختم الْقُرْآنَ (فِي كُلِّ سَبْعٍ لَيَالٍ مَرَّةً) قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: (فَلَيَّتَنِي قَبِلْتُ رُخْصَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) كذا وقع في هذه الرواية مختصرًا وفي غيرها مراجعات كثيرة في ذلك كما سنذكره إن شاء الله تَعَالَى.

وَذَاكَ أَنِّي كَبِرْتُ وَضَعْتُ، فَكَانَ يَقْرَأُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ الشُّعْ مِنْ الْقُرْآنِ بِالنَّهَارِ، وَالَّذِي يَقْرُؤُهُ يَغْرِضُهُ مِنَ النَّهَارِ، لِيَكُونَ أَخَفَّ عَلَيْهِ بِاللَّيْلِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَقَوَّى أَفْطَرَ أَيَّامًا وَأَحْصَى، وَصَامَ مِثْلَهُنَّ كَرَاهِيَةً أَنْ يَتْرَكَ شَيْئًا، فَارَقَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فِي ثَلَاثٍ وَفِي خَمْسٍ.....»

(وَذَاكَ أَنِّي كَبِرْتُ) بكسر الموحدة، أي: سنًا وأما كبرت بالضم: ففي القدر، (وَضَعْتُ، فَكَانَ) هذا قول مجاهد يصف صنيع عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لما كبر وقد وقع مصرحًا به في رواية هشيم.

(يَقْرَأُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ) أي: ممن تيسر منهم (الشُّعْ مِنْ الْقُرْآنِ بِالنَّهَارِ) بضم السين وسكون الموحدة وإنما كان يصنع ذلك بالنهار ليستذكر ما يقرأ به قيام الليل خشية أن يكون خفي عليه شيء منه بالنسيان وهذا معنى قوله: (وَالَّذِي يَقْرُؤُهُ) أي: يريد أن يقرأه بالليل (يَغْرِضُهُ) بكسر الراء (مِنَ النَّهَارِ، لِيَكُونَ أَخَفَّ عَلَيْهِ بِاللَّيْلِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَقَوَّى) على الصيام (أَفْطَرَ أَيَّامًا وَأَحْصَى) عدد أيام الإفطار، (وَصَامَ) أَيَّامًا، (مِثْلَهُنَّ كَرَاهِيَةً) نصب على التعليل، أي: لأجل كراهة (أَنْ يَتْرَكَ شَيْئًا، فَارَقَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ) وكلمة أن مصدرية ويؤخذ من ذلك أن الأفضل لمن أراد أن يصوم داود عَلَيْهِ السَّلَامُ أن يصوم يومًا ويفطر يومًا دائمًا ويؤخذ من صنيع عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن من أفطر أكثر من ذلك وصام قدر ما أفطر أنه يجزئ عن صيام يوم وإفطار يوم.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هو الْبُخَارِيُّ نفسه وسقط ذلك في رواية أَبِي ذَرٍّ وأبي الوقت وابن عساكر: (وَقَالَ بَعْضُهُمْ) أي: بعض الرواة: (فِي ثَلَاثٍ وَفِي خَمْسٍ) أي: أقرأه في كل ثلاث ليال وفي خمس ليال وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: أو في خمس وفي رواية أَبِي الوقت: بزيادة أو في سبع وسقط ذلك كله في رواية النسفي وكان المصنف أشار بذلك إلى رواية شعبة عن مغيرة بالإسناد المذكور فَقَالَ: أقرأ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ قَالَ: إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَمَا زَالَ حَتَّى قَالَ فِي ثَلَاثٍ فَإِنَّ الْخَمْسَ يَوْخِذُ مِنْهُ بِطَرِيقِ التَّضْمِينِ.

وفي مسند الدارمي من طريق أَبِي فَرَوَةَ عن عَبْدِ اللَّهِ بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي كَمْ أَخْتِمُ الْقُرْآنَ؟ قَالَ: «أَخْتِمُهُ فِي شَهْرٍ» قلت: إني

وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى سَبْعٍ.

أَطِيقَ قَالَ: «اختمه في خمسة وعشرين»، قلت: إني أطيق قَالَ: «اختمه في خمس عشرة»، قلت: إني أطيق، قَالَ: «اختمه في خمس»، قلت: إني أطيق، قَالَ: لا وأبو فروة هذا هو عُرْوَةُ بن الحارث الجهني وهو كوفي ثقة.

ووقع في رواية هشيم المذكورة قَالَ: «فاقرأ في كل شهر»، قلت: إني أجدني أقوى من ذلك، قَالَ: «فاقرأه في كل عشرة أيام»، قلت: إني أجدني أقوى من ذلك، قَالَ أحدهما: أما حصين، وأما مغيرة قَالَ: «فاقرأه في كل ثلاث» وعند أبي داود وَالتِّرْمِذِيِّ مصححًا من طريق يزيد بن عَبْدِ اللَّهِ بن الشخير، عن عَبْدِ اللَّهِ بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا: «لا يفقه من قرأ الْقُرْآنَ في أقل من ثلاث» وشاهده عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح من وجه آخر عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اقرأوا الْقُرْآنَ في سبع ولا تقرأوه في أقل من ثلاث»، وفي رواية أبي عبيد من طريق الطيب ابن سلمان عن عمرة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَخْتَمُ الْقُرْآنَ فِي أَقْلَ مِنْ ثَلَاثٍ وَهَذَا اخْتِيَارُ أَحْمَدَ وَأَبِي عُبَيْدٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ وَغَيْرِهِمْ.

وثبت عن كثير من السلف: أنهم قرؤوا الْقُرْآنَ في دون ذلك قَالَ النَّوَوِيُّ الاختيار: أنه يختلف باختلاف الأشخاص فمن كان من أهل الفهم وتدقيق الفكر استحبه له أن يقتصر على القدر الذي لا يختل به المقصود من التدبر واستخراج المعاني وكذا من كان له شغل بالعلم أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة يستحب له أن يقتصر منه على القدر الذي لا يختل بما هو فيه ومن لم يكن كذلك فالأولى له الاستكثار ما أمكنه من غير خروج إلى الملل أو الهذمة وسيجيء بيان من كان يختم في دون ثلاث، واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(وَأَكْثَرُهُمْ) أي: أكثر الرواة عن عَبْدِ اللَّهِ بن عمرو (عَلَى سَبْعٍ) أي: سبع لئال كأنه يشير إلى رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عَبْدِ اللَّهِ بن عمرو الموصولة عقب هذا فإن في آخره ولا تزد على ذلك، أي: لا تغير الحال المذكورة إلى حالة أخرى، فأطلق الزيادة والمراد النقص، والزيادة هنا بطريق التدلي، أي: لا تقرأه في أقل من سبع.

5053 - حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ: «فِي كَمْ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟».

وروى أبو داود وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ من طريق وهب بن منبه عن عَبْدِ اللَّهِ بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي كَمْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قَالَ: «فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا» ثُمَّ قَالَ: «فِي شَهْرٍ» ثُمَّ قَالَ: «فِي عَشْرِينَ» ثُمَّ قَالَ: «فِي خَمْسٍ عَشْرَةَ» ثُمَّ قَالَ: «فِي عَشْرٍ» ثُمَّ قَالَ: «فِي سَبْعٍ»، ثُمَّ لَمْ يَنْزَلْ عَنْ سَبْعٍ وَهَذَا إِنْ كَانَ مُحْفُوظًا احْتَمَلُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رِوَايَةِ أَبِي فُرْوَةَ تَعَدُّدِ الْقِسْمَةِ فَلَا مَانِعَ أَنْ يَتَكَرَّرَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ذَلِكَ تَأَكِيدًا.

ويؤيده الاختلاف الواقع في السياق وكان النهي عن الزيادة ليس للتحريم كما أن الأمر في جميع ذلك ليس للوجوب وعرف ذلك من قرائن الحال التي أرشد إليها السياق وهو النظر إلى عجزه عن سوى ذلك في الحال أو في المال وأغرب بعض الظاهرية وقال: يحرم أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث، وقال التَّوَوِيُّ: أكثر العلماء على أنه لا تقدير في ذلك وإنما هو بحسب النشاط والقوة فعلى هذا يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وقد سقط قوله: وأكثرهم على سبع في رواية غير الكشميهني.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: كيف تختتم قال: «كُلَّ لَيْلَةٍ» وقد أخرجه النسائي من فضائل القرآن وفي الصوم.

(حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ) بسكون العين أَبُو مُحَمَّدٍ الطَّلَجِيُّ الكوفي يقال له: الضخَمُ قَالَ: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) أَبُو معاوية النحوي، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن أبي كثير، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) وقد وقع في الإسناد الثاني أنه مولى بني زهرة وهو مُحَمَّدُ بن عبد الرحمن بن ثوبان فقد ذكر ابن حبان في الثقات: أنه مولى الأحنس ابن شُرَيْقِ الثَّقَفِيِّ وكان الأحنس ينتسب زهريًا، لأنه كان من حلفائهم وجزم جماعة بأن ثوبان عامري فلعله كان ينتسب عامريًا بالإضافة وزهريًا بالحلف، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) أي: ابن عبد الرحمن بن عوف، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ: فِي كَمْ) أي: يومًا (تَقْرَأُ الْقُرْآنَ) كَذَا

5054 - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَوْلَى بَنِي زُهْرَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: وَأَحْسِبُنِي، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَا مِنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «افْرَأِ الْقُرْآنَ فِي شَهْرٍ» قُلْتُ: إِنِّي أَجِدُ قُوَّةَ حَتَّى قَالَ: «فَافْرَأْهُ فِي سَبْعٍ وَلَا تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ».

اقتصر البُخَارِيُّ في الإسناد العالي على بعض المتن ثم حوله إلى الإسناد الآخر.
ح (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (إِسْحَاقُ) هو ابن منصور الكوسج المروزي قَالَ: (أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين مصغراً ابْنُ مُوسَى ⁽¹⁾ وهو من شيوخ البُخَارِيِّ روى عنه هنا بالواسطة وثبت لفظ ابن موسى في رواية أبي الوقت وسقط في رواية غيره، (عَنْ شَيْبَانَ) النحوي (عَنْ يَحْيَى)، أي: ابن أبي كثير (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَوْلَى بَنِي زُهْرَةَ) بضم الزاي وسكون الهاء، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) أي: ابن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ) قائل ذلك هو يَحْيَى المذكور: (وَأَحْسِبُنِي) أي: أظن نفسي أنه (قَالَ ⁽²⁾) سَمِعْتُ أَنَا مِنْ أَبِي سَلَمَةَ) والمعنى: أظن نفسي أنني سمعت هذا من أبي سلمة وكان يَحْيَى يتوقف في تحديث أبي سلمة له ثم تذكر أنه حدثه به أو كان يصرح بتحديثه ثم توقف فيه وتحقق أنه سمعه بواسطة مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ المذكور ولا يضر ذلك، لأن يَحْيَى ممن روى عن أبي سلمة وقد تقدم في الصيام من طريق الأَوْزَاعِيِّ عن يَحْيَى عن أبي سلمة مصرحاً بالسماع من غير توقف، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه (قَالَ: قَالَ) أي: قَالَ لي (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ): «افْرَأِ الْقُرْآنَ فِي شَهْرٍ» قُلْتُ: إِنِّي أَجِدُ قُوَّةَ حَتَّى قَالَ: «فَافْرَأْهُ فِي سَبْعٍ» أي: ما نزل منه وما سينزل وسقط لفظ: حتى لأبي ذر وأبي الوقت.

(وَلَا تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ) أي: على سبع وقد سبق أن النهي ليس للتحريم، وقال الْكِرْمَانِيُّ: لعل ذلك بالنظر إلى المخاطب خاطبه لضعفه وعجزه.

وكان أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يختمه في ثمان.

(1) العيسى مولا هم الكوفي.

(2) قد وأحسبني أنا قد سمعت من أبي سلمة.

وكان الأسود يختمه في ست .

وعلقمة في خمس ، وروي عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وكانت طائفة تقرأ القرآن كله في ليلة أو ركعة منهم عثمان بن عفان وتميم الداري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وكذا سعيد بن جبیر .

وكان سليم يختم القرآن في كل ليلة ثلاث مرات ذكر ذلك أبو عبيد وروى أنه : كان يضاجع امرأته بين كل ختمتين ويغتسل .

والحاصل : أنه قد كان بعضهم يختم في اليوم واللييلة وبعضهم ثلاثاً .

وقال صاحب التوضيح : أكثر ما بلغنا قراءة ثماني ختمات في اليوم واللييلة .

وقال السلمي : سمعت الشيخ أبا عثمان المغربي يقول : إن ابن الكاتب الصوفي يختم بالنهار أربع ختمات وبالليل أربع ختمات .

وقال الإمام القسطلاني : وقد رأيت بالقدس الشريف في سنة سبع وستين وثمانمائة رجلاً يكنى بأبي الطاهر من أصحاب الشيخ شهاب الدين ابن رسلان ذكر لي أنه : يقرأ في اليوم واللييلة خمس عشرة ختمة قال : وأخبرني غير ما واحد من الثقات عن صاحبنا الفقيه رضي الدين البكري : أنه كان أيضاً يقرأه في ركعة واحدة انتهى .

وروى ذلك أيضاً : عن إمامنا الأعظم أبي حنيفة رحمه الله ، والله تعالى يهب ما يشاء لمن يشاء .

تنبيه:

المراد بالقرآن في حديث الباب : جميعه ، ولا يرد على هذا أن القصة وقعت قبل موت النبي ﷺ بمدة وذلك قبل أن ينزل بعض القرآن الذي تأخر نزوله لأننا نقول : سلمنا ذلك لكن العبرة بما دل عليه الإطلاق وهو الذي فهمه الصحابي وكان يقول : ليتني لو قبلت الرخصة ولا شك أنه بعد النبي ﷺ كان قد أضاف الذي نزل آخرًا إلى ما نزل أولاً فالمراد بالقرآن : جميع ما كان نزل إذ ذاك وهو معظمه ووقعت الإشارة إلى أن ما نزل بعد ذلك يوزع بقسطه وقد أشرنا إليه آنفاً ، والله تعالى أعلم .

35 - بَابُ الْبُكَاءِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ

5055 - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ يَحْيَى: بَعْضُ الْحَدِيثِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ، حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ الْأَعْمَشُ: وَبَعْضُ الْحَدِيثِ،

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله فاقرأه في سبع وفي قوله: كم تقرأ القرآن؟ وقد أخرجه مُسَلِّمٌ في الصلاة وكذا أبو داود فيه.

35 - بَابُ الْبُكَاءِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ

(بَابُ الْبُكَاءِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ) قَالَ الثَّوْرِيُّ: الْبُكَاءُ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ صِفَةُ الْعَارِفِينَ، وَشِعَارُ الصَّالِحِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَخْرُجُونَ لِلْذِّكْرِ أَنْ يَكُونُوا﴾ [الإسراء: 109] ﴿خَرُوءًا سَجْدًا وَبِكْيًا﴾ [مريم: 58]، وَالْأَحَادِيثُ فِيهِ كَثِيرَةٌ.

قَالَ الْغَزَالِيُّ: يَسْتَحِبُّ الْبُكَاءُ مَعَ الْقِرَاءَةِ وَعِنْدَهَا وَطَرِيقُ تَحْصِيلِهِ: أَنْ يَحْضُرَ قَلْبُهُ الْحُزْنَ وَالْخَوْفَ بِتَأَمُّلِ مَا فِيهِ مِنَ التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ الشَّدِيدِ وَالْوَثَائِقِ وَالْعُهُودِ ثُمَّ يَنْظُرُ تَقْصِيرَهُ فِي ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُ حُزْنٌ فَلْيَبْكُ عَلَى فَقْدِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ الْمَصَائِبِ.

(حَدَّثَنَا صَدَقَةُ) أَي: ابْنُ الْفَضْلِ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا يَحْيَى) هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَانَ، (عَنْ سُفْيَانَ) أَي: الثَّوْرِيِّ، (عَنْ سُلَيْمَانَ) الْأَعْمَشِ، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخَعِيِّ، (عَنْ عَبِيدَةَ) السَّلْمَانِيِّ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أَي: ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ يَحْيَى) أَي: الْقَطَانَ: وَ(بَعْضُ الْحَدِيثِ) وَيُرْوَى: بَعْضُ الْحَدِيثِ بِدُونِ الْوَاوِ، (عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ⁽¹⁾) قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ ح تَحْوِيلٌ مِنْ سَنَدٍ إِلَى آخَرِ.

وَحَدَّثَنَا وَفِي رِوَايَةٍ: (حَدَّثَنَا) بِدُونِ الْوَاوِ (مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ وَاللَّفْظُ لَهُ، (عَنْ يَحْيَى) أَي: الْقَطَانَ، (عَنْ سُفْيَانَ) أَي: الثَّوْرِيِّ، (عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ) السَّلْمَانِيِّ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أَي: ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ الْأَعْمَشُ: وَبَعْضُ الْحَدِيثِ) بِالْوَاوِ وَنُصِبَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ.

(1) وهذا القول اعترض بين قوله: عن عبد الله وبين قوله: قال لي.

حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَعَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَأْ عَلَيَّ» قَالَ: قُلْتُ: أَقْرَأُ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ قَالَ: «إِنِّي أَشْتَهِي أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي» قَالَ: فَقَرَأْتُ النَّسَاءَ حَتَّى إِذَا

(حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ) وحاصله: أن الأعمش سمع الحديث المذكور من إبراهيم وسمع بعضه من عمرو بن مرة، عن إبراهيم قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والذي يظهر أن القدر الذي عند الأعمش عن عمرو بن مرة من هذا الحديث من قوله: فقَرَأْتُ النَّسَاءَ إلى آخر الحديث، وأما ما قبله إِلَى قَوْلِهِ: أن أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي فهو عند الأعمش عن إِبْرَاهِيمَ كما هو في الطريق الثانية في هذا الباب، وكذا أَخْرَجَهُ المصنف من وجه آخر عن الأعمش قبل بباين وتقدم قبل باب واحد عن مُحَمَّدَ بْنِ يُونُسَ الفريابي، عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ مقتصرًا على طريق الأعمش عن إِبْرَاهِيمَ من غير التفصيل الذي في رواية يَحْيَى القطان عن الثَّوْرِيِّ وهو يقتضي أن في رواية الفريابي إدراجًا.

(وَعَنْ أَبِيهِ) كذا في رواية أَبِي ذَرٍّ وفي رواية غيره: وأبيه بدون عن وهو عطف على قوله عن سليمان وهو الأعمش والضمير لسفيان، وحاصله: أن سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ رَوَى هذا الحديث عن الأعمش، ورواه أيضًا عَنْ أَبِيهِ وهو سعيد بن مسروق الثَّوْرِيُّ، (عَنْ أَبِي الضُّحَى) مسلم بن صبيح الكوفي، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسيأتي أن هذا منقطع لأن أبا الضحى لم يدرك ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽¹⁾ ورواية إِبْرَاهِيمَ عن عبيدة عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ متصلة.

(قَالَ: قَالَ⁽²⁾ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَأْ عَلَيَّ» قَالَ⁽³⁾ أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قُلْتُ): يا رَسُولُ اللَّهِ (أَقْرَأُ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ) بضم الهمزة، (قَالَ) ﷺ: («إِنِّي أَشْتَهِي أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي» قَالَ: فَقَرَأْتُ النَّسَاءَ حَتَّى إِذَا

(1) ووقع في رواية أبي الأحوص عن سعيد بن مسروق عن أبي الضحى أن رسول الله ﷺ قال لعبد الله بن مسعود فذكره وهو أشد انقطاعًا أخرجه سعيد بن منصور.

(2) أي: لي.

(3) ووقع في رواية علي بن مسهر عن الأعمش بلفظ: قال لي رسول الله ﷺ وهو على المنبر: «اقرأ علي».

بَلَعْتُ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: 41] قَالَ لِي: «كُفَّ - أَوْ أَمْسِكَ - فَرَأَيْتُ عَيْنِيهِ تَذَرِفَانِ».

بَلَعْتُ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ أي: يشهد عليهم، ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ﴾ أي: أمتك ﴿شَهِيدًا﴾ قَالَ لِي: «كُفَّ» أي: عن القراءة، (أَوْ أَمْسِكَ) شك من الراوي وفي الرواية المتقدمة: حسبك.

(فَرَأَيْتُ عَيْنِيهِ تَذَرِفَانِ) بالذال المعجمة والفاء وكسر الراء يقال: ذرفت العين تذرف إذا جرى دمعها ووقع في رواية مُحَمَّد بن فضالة الظفري أن ذلك كان وهو ﷺ في بني ظفر أَخْرَجَهُ ابن أبي حاتم والطبراني وغيرهما من طريق يُونُس ابن مُحَمَّد بن فضالة، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَاهُمْ فِي بَنِي ظَفَر وَمَعَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَأَمَرَ قَارِئًا فَقَرَأَ فَاتَى عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ [النساء: 41] فَبَكَى حَتَّى ضَرَبَ لِحْيَاهُ وَوَحْبَتَاهُ فَقَالَ: «يَا رَبُّ هَذَا شَهِدْتُ عَلَى مَنْ أَنَا بَيْنَ ظَهْرِيهِ فَكَيْفَ بِمَنْ لَمْ أَرَهُ»، وَأَخْرَجَ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي الزَّهْدِ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ قَالَ: لَيْسَ مِنْ يَوْمٍ إِلَّا يُعْرَضُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أُمْتُهُ غَدَوَةٌ وَعَشِيَّةٌ فَيَعْرِفُهُمْ بِسِمَاهُمْ وَأَعْمَالِهِمْ فَلِذَلِكَ يَشْهَدُ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا الْمَرْسَلِ يَرْفَعُ الْإِشْكَالَ الَّذِي تَضَمَّنَهُ حَدِيثُ ابْنِ فَضَالَةَ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وقال ابن بطلال: إنما بكى ﷺ عند تلاوته هذه الآية لأنه مثل لنفسه أهوال يوم القيامة، وشدة الحال الداعية له إلى شهادته لأُمته بالتصديق وسؤاله الشفاعة لأهل الموقف وهو أمر يحق له طول البكاء انتهى.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ بَكَى رَحْمَةً لِأُمْتِهِ، لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِمْ بِعَمَلِهِمْ، وَعَمَلُهُمْ قَدْ لَا يَكُونُ مُسْتَقِيمًا فَقَدْ يَفْضِي إِلَى تَعْذِيبِهِمْ.

وقال الطيبي في فتوح الغيب عن الزمخشري: إِنَّ هَذَا كَانَ بَكَاءَ فَرَحٍ لَا بَكَاءَ جَزَعٍ، لِأَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَ أُمَّتَهُ شَهِيدًا عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ قَالَ الشَّاعِرُ:

طَفَحَ السَّرُورُ عَلَيَّ حَتَّى إِنَّهُ مِنْ فَرَطٍ مَا سَرَنِي أَبْكَانِي

وقد مر هذا الحديث بعين هذا الإسناد في تفسير سورة النساء.

ومطابقته للترجمة في قَوْلِهِ: فَرَأَيْتُ عَيْنِيهِ تَذَرِفَانِ.

5056 - حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «أَقْرَأْ عَلَيَّ» قُلْتُ: أَقْرَأُ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ، قَالَ: «إِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي».

36 - بَاب مَنْ رَأَى بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَوْ تَأْكَلَ بِهِ أَوْ فَخَرَ بِهِ

5057 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ،

(حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ) أي: ابن القعقاع أَبُو مُحَمَّدَ البَصْرِيُّ الدارمي وهو من أفراد عن الخمسة وليس في شيوخ الستة من اسمه قيس غيره قال البخاري: مات سنة تسع وعشرين ومائتين ونحوها، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) أي: ابن زياد قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) أي: النخعي، (عَنْ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ) بسكون اللام، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ وأبي الوقت وابن عساكر زيادة بن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «أَقْرَأْ عَلَيَّ» قُلْتُ: أَقْرَأُ عَلَيْكَ) بالاستفهام، (وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ، قَالَ) ﷺ: («إِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي») ⁽¹⁾ قَالَ ابن بطال: يحتمل أن يكون أحب أن يسمعه من غيره ليكون عرض القراءة ستّة، ويحتمل أن يكون لكي يتدبره ويتفهمه، لأن المستمع أقوى على التدبر من القارئ لاشتغاله بالقراءة وأحكامها.

36 - بَاب مَنْ رَأَى بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَوْ تَأْكَلَ بِهِ أَوْ فَخَرَ بِهِ

(بَاب مَنْ رَأَى) بألف فتحتية من المراءة وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: أثم من رَأَى بهمة ممدودة بدل التحتية (بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ) بالجر على الإضافة ويروى: بقراءته القرآن بنصب القرآن وإضافة القراءة إلى الضمير من.

(أَوْ تَأْكَلَ) بتشديد الكاف من تفعل، أي: طلب الأكل (بِهِ) أي: بِالْقُرْآنِ، (أَوْ فَخَرَ بِهِ) بالخاء المعجمة في الفرع وكذلك حكى ابن التين وفي رواية الأكثرين بالجيم بدل الخاء من الفجور.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلثة العبدى البَصْرِيُّ أخو سليمان بن كثير قَالَ:

(1) وهذا طريق آخر في الحديث المذكور.

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ حُدَنَاءُ الْأَسْنَانِ، سُفْهَاءُ الْأَخْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ

(أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) أَي: الثَّوْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سُلَيْمَانُ، (عَنْ خَيْثَمَةَ) بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح المثناة هو ابن عبد الرحمن الكوفي، (عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ) بفتح الغين المعجمة والفاء واللام أنه قَالَ: (قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وقد تقدم في علامات النبوة وأغرب الدَّوْدِيُّ فزعم أنه وقع هنا عن سويد بن غفلة قَالَ: سمعت النَّبِيَّ ﷺ قَالَ، واختلف في صحبة سويد والصحيح ما هنا أنه سمع من النَّبِيِّ ﷺ، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: كَذَا قَالَ معتمدًا على الغلط الذي نشأ له عن السقط والذي في جميع نسخ صحيح الْبُخَارِيِّ عن سويد بن غفلة عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سمعت كذا في جميع المسانيد وهو حديث مشهور لسويد بن غفلة عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولم يسمع سويد من النَّبِيِّ ﷺ على الصحيح، وقد قيل: إنه صَلَّى مع النبي ﷺ ولا يصح والذي يصح أنه قدم المدينة حين نفضت الأيدي من دفن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وصح سماعه من الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة رضي الله عنهم، وصح أنه أدى صدقة ماله في حياة رسول ﷺ قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: مات سنة ثمانين وقال أبو عبيد: سنة إحدى وثمانين، وقال عمرو بن علي: سنة اثنتين وثمانين وبلغ مائة وثلاثين سنة وهو جعفي يكنى أبا أمية نزل بالكوفة ومات بها.

(سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ حُدَنَاءُ الْأَسْنَانِ) أَي: صغارها، (سُفْهَاءُ الْأَخْلَامِ) أَي: ضعفاء العقول، (يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هو من المقلوب، والمراد من قول خير البرية أو المعنى من قول الله تَعَالَى وهو المناسب للترجمة، وفي شرح المشكاة: وهو أولى لأن يقولون هنا بمعنى يتحدثون، أو يأخذون، أَي: يأخذون من خير ما يتكلم به قَالَ: وينصره ما روى في شرح السنة وكان ابنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يرى الخوارج شرار خلق الله تَعَالَى، وقال: إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فحملوها على المؤمنين، وما ورد في حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء، (يَمْرُقُونَ) أَي: يخرجون (مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ

مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَا جِرَّهُمْ، فَأَيُّنَمَا لَقِيْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

5058 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى

مِنَ الرَّمِيَّةِ) بكسر الميم وتشديد التحتية فعيلة بمعنى مفعول، أي: الصيد المرمي يريد: أن دخولهم في الإسلام ثم خروجهم منه لم يتمسكوا بشيء منه كالسهم الذي دخل في الرمية ثم خرج منها ولم يعلق به شيء منها.

(لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَا جِرَّهُمْ) جمع حنجرة: وهي الحلقوم رأس الغلصمة حيث تراه ناتيًا من خارج الحلق يعني: أن الإيمان لم يرسخ في قلوبهم، لأن ما وقف عند الحلقوم فلم يجاوز لم يصل إلى القلب وقد وقع في حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الزيادة: لَا يجاوز تراقيهم وَلَا يعيد قلوبهم، (فَأَيُّنَمَا لَقِيْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ) قَالَ مَالِكٌ: من قدر عليه منهم استتيب فإن تاب وإلا قتل.

وقال سحنون: من كان يدعو إلى بدعته قوتل حتى يؤتي عليه أو يرجع إلى الله، وإن لم يدع يصنع به ما صنع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يسجن ويكرر عليه الضرب حتى يموت، (فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ظرف للأجر لا للقتل.

وقال الخطابي: أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج على ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين وأجازوا مناكحتهم وأكل ذبائحهم وقبول شهادتهم وسئل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أكفار هم؟ فَقَالَ: من الكفر فروا، ف قيل: منافقون هم؟ فَقَالَ: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً وهؤلاء يذكرون الله بكرة وأصيلًا، قيل: من هم؟ قَالَ: قوم أصابتهم فتنة فعموا وصموا.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من معنى الحديث وهي أن القراءة إذا كانت لغير الله فهي للرياء أو للتأكل به أو نحوهما، فإن قيل: أكل أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْقُرْآنِ حيث رقا بالفاتحة على اللديغ وأخذ القطيع من الشاة كما سبق فالجواب أنه قرأ لجهة الرقية لا لجهة القراءة أو أنه أكل وما تأكل وفرق بين الأكل والتأكل.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عن يَحْيَى

ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَخْرُجُ فِيكُمْ قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَعَمَلَكُمْ مَعَ عَمَلِهِمْ، وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّيشِ، يَنْظُرُ فِي النَّصْلِ فَلَا يَرَى شَيْئًا، وَيَنْظُرُ فِي الْقَدْحِ فَلَا يَرَى شَيْئًا، وَيَنْظُرُ فِي الرِّيشِ فَلَا يَرَى شَيْئًا، وَيَتَمَارَى فِي الْفُوقِ».

ابْنِ سَعِيدٍ (الْأَنْصَارِيُّ)، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أَي: ابْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: يَخْرُجُ فِيكُمْ قَوْمٌ تَحْقِرُونَ) بِكسر القاف (صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَعَمَلَكُمْ مَعَ عَمَلِهِمْ) مِنْ عطف العام على الخاص (وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ) أَي: لَا يَفْقَهُهُ قُلُوبُكُمْ وَلَا يَنْتَفِعُونَ بِمَا يَتْلُونَهُ مِنْهُ أَوْ لَا تَصْعَدُ تِلَاوَتُهُمْ فِي جُمْلَةِ الْكَلِمِ الطَّيِّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، (يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ) أَي: مِنَ الْإِسْلَامِ وَبِهِ يَتَمَسَّكُ مَنْ يَكْفُرُ الْخَوَارِجُ، أَوْ الْمَرَادُ: طَاعَةُ الْإِمَامِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِإِكْفَارِهِمْ.

(كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّيشِ) شَبَهَ مَرُوقَهُمْ مِنَ الدِّينِ بِالسَّهْمِ الَّذِي يَصِيبُ الصَّيْدَ فَيَدْخُلُ فِيهِ وَيَخْرُجُ مِنْهُ وَالْحَالُ أَنَّهُ لِسُرْعَةِ خُرُوجِهِ مِنْ شِدَّةِ الرَّامِي لَا يَلْقَى بِهِ مِنْ جَسَدِ الصَّيْدِ شَيْءٌ.

(يَنْظُرُ) أَي: الرَّامِي وَفِي نَسْخَةٍ: تَنْظُرُ بِصِيغَةِ الْخُطَابِ وَكَذَا فِيمَا يَلِيهِ (فِي النَّصْلِ) الَّذِي هُوَ حَدِيدُ السَّهْمِ هَلْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ أَثَرِ الصَّيْدِ مِنَ الدَّمِ وَنَحْوِهِ (فَلَا يَرَى) فِيهِ (شَيْئًا، وَيَنْظُرُ فِي الْقَدْحِ) بِكسر القاف السَّهْمِ قَبْلَ أَنْ يَرِيشَ وَيَرْكَبَ بِنَصْلِهِ أَوْ مَا بَيْنَ الرِّيشِ وَالنَّصْلِ هَلْ يَرَى فِيهِ أَثَرًا؟ (فَلَا يَرَى شَيْئًا، وَيَنْظُرُ فِي الرِّيشِ) الَّذِي عَلَى السَّهْمِ، (فَلَا يَرَى شَيْئًا وَيَتَمَارَى) بِفَتْحِ التَّحْتِيةِ وَالْفَوْقِيةِ وَالرَّاءِ أَي: يَشْكُ الرَّامِي (فِي الْفُوقِ) بِضَمِّ الْفَاءِ وَهُوَ مَدْخُلُ الْوَتَرِ مِنْهُ هَلْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ أَثَرِ الصَّيْدِ يَعْنِي: نَفْذَ السَّهْمِ الْمَرْمِيِّ بِحَيْثُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ شَيْءٌ وَلَمْ يَظْهَرْ أَثَرُهُ فِيهِ فَكَذَلِكَ قَرَأَتْهُمْ لَا يَحْصُلُ لَهُمْ مِنْهَا فَائِدَةٌ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ يَتَمَارَى رَاجِعًا إِلَى الرَّامِي، أَي: يَشْكُ الرَّامِي فِي أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ

5059 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ: كَالْأَثْرَجَةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ، وَالْمُؤْمِنُ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَيَعْمَلُ بِهِ: كَالثَّمَرَةِ طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ: كَالرَّيْحَانَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ: كَالْحَنْظَلَةِ، طَعْمُهَا مُرٌّ - أَوْ خَبِيثٌ - وَرِيحُهَا مُرٌّ».

الفوق أم لا وهذا الحديث قد مر في علامات النبوة أيضًا.
ومطابقته للترجمة كسابقه.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي: ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) أي: ابن سعيد القطان، (عَنْ شُعْبَةَ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ قَتَادَةَ) أي: ابن دعامه، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى) ⁽¹⁾ الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أَنَّهُ (قَالَ: الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ: كَالْأَثْرَجَةِ) بإذغام النون في الجيم (طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ) قَالَ المظهري: فالؤمن الذي يقرأ القرآن هكذا من حيث ما في قلبه بات طيب الباطن، ومن حيث إنه يقرأ القرآن ويستريح الناس بصوته ويثابون بالاستماع إليه ويتعلمون منه مثل الأثرجة يستريح الناس بريحها. (وَالْمُؤْمِنُ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَيَعْمَلُ بِهِ: كَالثَّمَرَةِ) بالمشناة الفوقية وسكون الميم ويعمل عطف على لا يقرأ لا على يقرأ.

(طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ: كَالرَّيْحَانَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ: كَالْحَنْظَلَةِ، طَعْمُهَا مُرٌّ - أَوْ خَبِيثٌ - وَرِيحُهَا مُرٌّ) كذا في جميع الروايات واستشكل من حيث إن المرارة من أوصاف الطعوم فكيف يوصف بها الريح؟

فالجواب: أن ريحها لما كان كطعمها استعير له وصف المرارة، وقيل: إن المقصود منهما واحد وهو بيان عدم النفع لا له ولا لغيره.

وفي الحديث فضيلة قارئ القرآن، وأن المقصود من التلاوة العمل كما دل عليه زيادة ويعمل به وهي زيادة مفسرة للمراد من الرواية التي لم يقل فيها ويعمل

37 - باب: اقْرَؤُوا الْقُرْآنَ مَا اسْتَلَفْتَ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ

5060 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ جُنْدَبِ

ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

به، وقد مر هذا الحديث في بَابِ فَضْلِ الْقُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ.
ومطابقته للترجمة أيضًا كسابقه.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: الأحاديث الثلاثة دالة لأركان الترجمة لأن منهم من رايها به وإليه الإشارة في حديث أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: ومنهم من تأكل به وهو يخرج من حديثه أيضًا، ومنهم من فخر به وهو يخرج من حديث علي وأبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد أخرج أَبُو عبيد في فضائل الْقُرْآنِ من وجه آخر عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رفعه تعلموا الْقُرْآنَ واسألوا اللَّهَ به قبل أن يتعلمه قوم يسألون به الدنيا فإن الْقُرْآنَ يتعمله ثلاثة: نفر رجل يباهي به، ورجل يستأكل به، ورجل يقرأ لله، وعند ابن أبي شيبة من حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا: لا تضربوا كتاب اللَّهَ بعضه ببعض فإن ذلك يوقع الشك في قلوبكم.

تتمة:

وقد وقع هنا عند الإسماعيلي من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة بسنده قَالَ شعبة: وحدثني شبيل، يعني: ابن عذرة أنه سمع أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ بهذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وهو حديث آخر أَخْرَجَهُ أَبُو داود في مثل المجلس الصالح والمجلس السوء.

37 - باب: اقْرَؤُوا الْقُرْآنَ مَا اسْتَلَفْتَ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ

(باب) بالتنوين: (اقْرَؤُوا الْقُرْآنَ مَا اسْتَلَفْتَ) أي: اجتمعت قُلُوبُكُمْ وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: (عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ) بزيادة لفظ عليه.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد، (عَنْ أَبِي عِمْرَانَ⁽¹⁾ الْجَوْنِيِّ) بفتح الجيم وسكون الواو وبالنون نسبة إلى أحد الأجداد، (عَنْ جُنْدَبِ⁽²⁾ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)،

(1) هو عبد الملك بن حبيب. (2) بضم الجيم وإسكان النون وضم المهملة وفتحها.

قَالَ: «اِقْرَؤُوا الْقُرْآنَ مَا اِثْتَلَفْتُمْ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ»⁽¹⁾.

أَنَّهُ (قَالَ: اِفْرَؤُوا الْقُرْآنَ مَا اِثْتَلَفْتُمْ قُلُوبُكُمْ) عَلَيْهِ، (فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ) أَي:

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن لا يقرأ القرآن إلا بجمع القلب على قراءته إذا كان القلب مخالفاً لما أنت تتلوه فلا تتله.

والكلام عليه من وجوه:

منها: أن يقال هل هذا الأمر هنا على الوجوب أو على الندب وما حد اثتلاف القلب المجزي في ذلك وهل هذا أيضاً عام فيما قراءة القرآن فيه واجب أو مندوب أو لا.

فأما قولنا: هل الأمر على الوجوب أو الندب فاللفظ محتمل لكن أقل ما يكون ندباً.

وفيه دليل: على أن الإعظام لجناب الربوبية هو أرفع العبادات يؤخذ ذلك من طلبه عليه السلام حضور القلب عند التلاوة واجتماعه على ذلك وهذه الحالة الإعظام والإجلال وقد نص عليه السلام على ذلك بقوله: «إن الله لا يقبل عمل امرئ حتى يكون قلبه مع جوارحه» فعلى هذا الحديث فيكون الأمر هنا على الوجوب.

فترتب عليه من الفقه الأجور التي جاءت لمن يتلو الكتاب العزيز أنها ما تصح إلا لمن يتلوه على هذه الصفة ويبقى البحث هل من يتلوه على غير هذه الصفة يكون مأثوماً أولاً لقوله عليه السلام: «فإذا اختلفتم عنه فقوموا عنه» فإن حمل هذا الأمر الثاني على الوجوب فيكون مأثوماً وإن حملناه على الندب فيكون مكروهاً وهو أقل الوجوه والظاهر في الموضع عدم الإثم وذلك راجع إلى ما فصله بعد إن شاء الله تعالى فنقول هل ذلك النهي يتناول من قصد ذلك ومن لم يقصده أعني أنه يقرأ وهو يقصد التفكير في شيء آخر والذي لم يقصده هو الذي يدخل بنية القراءة ثم ينظر على قلبه الغفلة والخروج إلى الفكرة في شيء آخر فلا شك أن ذلك مكروه من ذلك أو النفس أما الذي يدخل بنية أنه يقرأ ويفكر في شيء آخر فلا شك أن ذلك مكروه من الفعل مثاله إذا كان إنسان يكلمك فترد ظهرك إليه وهو يخاطبك فهذه هي تلك الحالة وليس هذا من الأدب ويخاف عليه وأما الذي يدخل بنية الأدب في التلاوة وتعرض له الغفلة أو الفكرة فلا يخلو إما أن يدفع ذلك أو يتمادى معه فإن دفعه فيرجى أنه لا يضره لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَلِيفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: 201] وقد قال أهل التوفيق إنما نحن مكلفون بدفع الخواطر السيئة لا بأن لا تقع ويؤيد ما قاله سيدنا ﷺ حين قال له الصحابة رضوان الله عنهم إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به قال: «أوجدتموه» قالوا: نعم قال: «ذلك صريح الإيمان» يعني في دفع ذلك الشيء وتعاظم أن يتكلم به فإن تمادى مع تلك الخواطر فلا يخلو أن يكون تماديه بغفلة ونسيان أو تعمد فإن كان بغفلة ونسيان فيرجع عند استفاقته لذلك ويرجى أن لا شيء عليه لقوله ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» وإن كان تماديه بالقصد والذكر فهو الذي دخل بالنية المتقدمة سواء ومما يشبه ذلك الذي يكون يعمل شغلاً وهو يقرأ فإن كان قلبه مجتمعاً على القراءة فلا يضره عمل ذلك الشغل لأن يده فيه عارية وقلبه مشغول بعبادته وذلك بشرط أن يكون الشغل مما ليس فيه قذارة ولا نجاسة ويكون المحل طاهراً ولا يكون فيه لغط ولا شيء مكروه وإن كان قلبه متعلقاً بالشغل فممنوع له القراءة المنع على أحد الوجوه المتقدم ذكرها وأما حد تألف =

إذا اختلفتم في فهم معانيه فتفرقوا لثلا يتمادى بكم الاختلاف إلى الشر .

وقال الطيبي في شرح المشكاة: يعني اقرؤوه على نشاط منكم وخواطرهم مجموعة فإذا حصل لكم ملالة وتفرق القلوب فاتركوه، فإنه أعظم من أن يقرأه أحد من غير حضور القلب، يقال: قام بالأمر إذا جدّ فيه ودام عليه وقام عن الأمر إذا تركه وتجاوز عنه .

وقال الكرماني: الظاهر أن المراد اقرؤوه ما دام بين أصحاب القراءة ائتلاف فإذا حصل اختلاف فقوموا عنه .

القلب المجزئ في ذلك فأقله أن تسمع بقلبك ما تتلوه بلسانك كأنك تسمع لغيرك يقرأ عليك وأعلاه أن تتفكر في معناه حتى تفهم ما أنت تتلوه ويكسوك من كل معنى يرد عليك حال يناسبه تأسيا بالنبي ﷺ في تهجده كان إذا مرت به آية رحمة سأل وإذا مرت به آية عذاب استعاذ وإذا مرت به آية تنزيه سبّح وإذا مرت به مثل تدبر واعتبر فمن كل آية يتلوها تصدر عنه عليه السلام حال تناسبها .

وإذا قلنا: هل هذا على عموميه فيما هو قراءة القرآن فيه واجب أو مندوب كالصلاة الواجبة مثلاً وصلاة النافلة والتلاوة في غير صلاة فلا احتمال واقع لكن الأظهر أنه في صلاة الفرض أشد لا سيما مع الحديث الذي أخرجه أبو داود وهو أنه ﷺ صلى صلاة وأسقط من قراءة السورة التي قرأ فيها بعض آيات فلما سلم سأله بعض الصحابة هل أسقطت من هذه السورة شيئاً فقال لا أعلم ثم أخر كذلك فأما في الثاني أو الثالث قال هنا أي: قال نعم قال هو لها فجنّا بين يديه فسأله هل أسقطت من هذه السورة شيئاً فقال نعم آية كذا وكذا فقال له لم لا فتحت عليّ قال ظننت أنها نسخت فقال ﷺ: «يقرأ كتاب الله بين أظهركم ولا تعلمون ما قرئ وما لم يقرأ هكذا كان بنو إسرائيل حتى أزال الله الخشية من قلوبهم إن الله لا يقبل عمل امرئ حتى يكون قلبه مع جوارحه» أو كما قال ﷺ، وقد قال ﷺ: «ليس للمرء من صلاته إلا ما عقل منها» أو كما قال عليه السلام فيكون المعنى هنا، والله أعلم كما قال مالك رضي الله عنه حين سئل عن الركعتين بعد الطواف أفرض هي أم لا؟ فقال: «هي من جنس الطواف فإن كان فرضاً فهي فرض وإن كان ندباً فهي ندب» .

وفيه دليل: لأهل الصوفاة الذين يجعلون الحرمة أكد أحوالهم حتى أنه ذكر عن بعضهم أنه دخل المسجد وقعد فوجعته رجله فجاء أن يمدّها ثم قبضها واستغفر الله تعالى فقال له بعض أصحابه يا سيدنا ليس في هذا شيء فقال لك ليس فيه شيء وأما أنا فلا يمكنني ذلك أخاف على نفسي من العقاب وكان بعضهم بإحدى رجله أثر فإذا نظر إليه يبكي ويستغفر فسئل عن ذلك فقال كان خراج له بها فغلبنني شدة الوجع حتى رقيتها فشفيت من حينئذ فجعلها من جملة الذنوب كونه لم يصبر ويرض بجري القضاء فتلك الحرمة والاحترام أوجبت لهم الحرمة والإكرام فهنأهم من أعطاهم ولحقنا بفضلهم بأعلاهم لا رب سواه .

5061 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ جُنْدَبٍ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَقْرَؤُوا الْقُرْآنَ مَا اتَّخَلَفْتُ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ»

وقال ابن الجوزي: كان اختلاف الصحابة رضي الله عنهم يقع في القراءات واللغات فأمرُوا بالقيام عند الاختلاف لئلا يجحد أحدهم ما يقرأه الآخر فيكون جاحدا لما أنزل الله عز وجل.

وقال القاضي عياض: يحتمل: أن يكون النهي خاصا بزمه ﷺ لئلا يكون ذلك سببا لنزول ما يسوءهم كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْتَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدَّ لَكُمْ سُؤُكُمْ﴾ [المائدة: 101].

ويحتمل: أن يكون المعنى: اقرؤوا والزموا الائتلاف على ما دل عليه وقاد إليه فإذا وقع الاختلاف، أي: عرض عارض شبهة يقتضي المنازعة الداعية إلى الافتراق، فاتركوا القراءة وتمسكوا بالمحكم الموجب للألفة وأعرضوا عن المتشابه المؤدي إلى الفرقة وهو كقوله ﷺ: «فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأحذروهم».

ويحتمل: أن ينهي عن القراءة إذا وقع الاختلاف في كيفية الأداء ومثله ما تقدم عن ابن مسعود رضي الله عنه بما وقع بينه وبين الصحابييين الآخرين الاختلاف في الأداء فترافعوا إلى النبي ﷺ فقال: كلكم محسن.

وبهذه النكتة يظهر الحكمة في ذكر حديث ابن مسعود رضي الله عنه عقيب حديث جندب رضي الله عنه، والترجمة نصف الحديث المذكور وقد أخرجه البخاري في الاعتصام أيضا، وأخرجه مسلم في القدر، والنسائي في فضائل القرآن.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) أي: ابن بحر الباهلي البصري الصيرفي ويقال له: الفلاس وهو شيخ مسلم أيضا قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ) قال: (حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ) بتشديد اللام، (عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ) المذكور سابقا، (عَنْ جُنْدَبٍ) رضي الله عنه أنه قال: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ): «أَقْرَؤُوا الْقُرْآنَ مَا اتَّخَلَفْتُ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ» وسقط في رواية أبي الوقت وابن عساكر لفظ: عنه.

تَابَعَهُ الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَأَبَانُ، وَقَالَ غُنْدَرٌ: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، سَمِعْتُ جُنْدَبًا، قَوْلَهُ، وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ عُمَرَ

(تَابَعَهُ) أي: تابع سلام بن أبي مطيع في رفع الحديث المروي عن جندب.
(الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ) بضم العين مصغر عبد أبو قدامة الإيادي بكسر الهمزة البَصْرِيِّ، (وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ) أخو حماد بن زيد، (عَنْ أَبِي عِمْرَانَ) الجوني.
أما متابعة الحارث فوصلها الدارمي عن أبي غسان مالك بن إسماعيل عنه ولفظه مثل رواية حماد بن زيد المذكور في سند الأحاديث المذكور أولاً
وأما متابعة سعيد بن زيد فوصلها الحسن بن سُفْيَانَ في مسنده من طريق أبي هشام المخزومي عنه قَالَ: سمعت أبا عمران قَالَ: حَدَّثَنَا جَنْدَبٌ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ مَرْفُوعًا وَفِي آخِرِهِ: «فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ فَقُومُوا».
(وَلَمْ يَرْفَعْهُ) أي: الحديث المذكور إلى النَّبِيِّ ﷺ (حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَأَبَانُ) بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة هو ابن يزيد العطار.
أما رواية حماد ابن سلمة فَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم تقع لي موصولة.
وأما رواية أبان فوقعت في صحيح مسلم قَالَ: حدثني أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بَنَ صَخْرَ الدَّارِمِيِّ نَا: حَبَانُ بْنُ هَلَالٍ، ثَنَا أَبَانُ، ثَنَا أَبُو عِمْرَانَ قَالَ: قَالَ لَنَا جَنْدَبٌ وَنَحْنُ غُلَمَانُ بِالْكُوفَةِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ مَا اتَّخَلَفَتْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ فَقُومُوا» ولعل الْبُخَارِيَّ وقعت له رواية أبان موقوفة فلذلك قَالَ: ولم يرفعه حماد وأبان.
(وَقَالَ غُنْدَرٌ) بضم الغين المعجمة وسكون النون وقد تكرر ذكره وهو لقب مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، (عَنْ شُعْبَةَ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، سَمِعْتُ جُنْدَبًا، قَوْلَهُ) أي: من قوله: موقوفًا عليه لم يرفعه، وقد وصله الإسماعيلي من طريق بNDAR، عن غندر وبندار بضم الموحدة وسكون النون لقب مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ.
(وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ) هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنِ الْبَصْرِيِّ الإمام المشهور، وهو من أَقْرَانِ أَبِي عِمْرَانَ، (عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ⁽¹⁾)، عَنْ عُمَرَ

(1) أي: ابن جنادة بالجيـم والنون المهملة الغفاري ابن أخي أبي ذر.

قَوْلُهُ وَجُنْدَبٌ أَصَحُّ وَأَكْثَرُ.

5062 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ

النَّزَالِ بْنِ سَبْرَةَ،

أي: ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَوْلُهُ) يعني: أنه من قول رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولم يرفعه وقد وصل هذه الرواية أبو عبيد عن معاذ بن معاذ عن عَبْدِ اللَّهِ بن عون وأخرجه النَّسَائِيُّ أيضًا عن محمد بن إِسْمَاعِيلَ بن إِبْرَاهِيمَ عن إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ عن عَبْدِ اللَّهِ بن عون به.

(وَجُنْدَبٌ أَصَحُّ وَأَكْثَرُ) أي: الرواية عن جندب أصح إسنادًا وأكثر طرقًا من الرواية عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يعني في هذا الحديث فإن الجُم الغفير رَوَاهُ عن أبي عمران عن جندب إلا أنهم اختلفوا عليه في رفعه ووقفه والذين رفعوه ثقات حفاظ فالحكم لهم، وأما رواية ابن عون فشاذة لم يتابع عليها قَالَ أَبُو بَكْرٍ بن أبي داود: لم يخط ابن عون قط إلا في هذا والصواب عن جندب انتهى.

وقال الحافظ العسقلاني: ويحتمل أن يكون ابن عون حفظه ويكون لأبي عمران فيه شيخ آخر وإنما توارد الرواة على طريق جندب لعلوها والتصريح برفعها.

وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن أبي عمران هنا حديثًا آخر في المعنى أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ حَمَادٍ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِبَاحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: هَجَرْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعَ رَجُلَيْنِ اخْتَلَفَا فِي آيَةٍ فَخَرَجَ يَعْرِفُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ فَقَالَ: إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْاِخْتِلَافِ فِي الْكِتَابِ وَهَذَا مِمَّا يَقْوَى أَنْ يَكُونَ لَطَرِيقُ ابْنِ عَوْنٍ أَصْلٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الْوَاشِحِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ) ضِدَّ الْمَيْمَنَةِ الْهَلَالِيِّ، (عَنِ النَّزَالِ) بفتح النون وتشديد الزاي وباللام (ابْنِ سَبْرَةَ) بفتح الميملة وسكون الموحدة بعدها راء مفتوحة الْهَلَالِيُّ التَّابِعِيُّ الْكَبِيرُ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ لَهُ صَحْبَةً، وَذَهَلِ الْمَزْيِيُّ فَجَزَمَ فِي الْأَطْرَافِ بِأَنْ لَهُ صَحْبَةً، وَجَزَمَ فِي التَّهْذِيبِ بِأَنْ رَوَيْتَهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرسلة.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ آيَةَ سَمِعَ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافَهَا، فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ، فَاَنْطَلَقْتُ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ فَاقْرَأْ» أَكْبَرُ عِلْمِي، قَالَ: «فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَأَهْلَكَهُمْ».

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أَي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا) ⁽¹⁾ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ هَذَا الرَّجُلُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ أَبِي ابْنِ كَعْبٍ فَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَنِ كَعْبٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقْرَأُ خِلَافَهَا وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كِلَاهُمَا مُحْسِنٌ» الْحَدِيثُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ أَنْزِلِ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ بَيَانُ عِدَّةِ أَلْفَاظٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ. (فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ، فَاَنْطَلَقْتُ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) أَي: فَأَخْبَرْتَهُ بِذَلِكَ، (فَقَالَ: كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ) أَي: فِي الْقِرَاءَةِ وَقِيلَ الْإِحْسَانُ رَاجِعٌ إِلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ بِقِرَاءَتِهِ وَإِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسَمَاعِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَحْرِيهِ فِي الْإِحْتِيَاظِ. (فَاقْرَأْ) بِصِيغَةِ الْأَمْرِ لِلثَّانِيْنِ وَهُوَ الَّذِي فِي الْيُونَانِيَّةِ وَفِي الْفِرْعِ بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ لِلوَاحِدِ.

(أَكْبَرُ عِلْمِي) أَي: قَالَ شُعْبَةُ: أَكْبَرُ عِلْمِي وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ حِجَاجِ ابْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: أَكْبَرُ عِلْمِي أَنِّي سَمِعْتُهُ بِالْمَوْحِدَةِ بَعْدَ الْكَافِ أَي: أَغْلِبَ ظَنِّي وَفِي رِوَايَةٍ: أَكْثَرَ عِلْمِي بِالْمَثَلَةِ.

(قَالَ) أَي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَأَهْلَكَهُمْ» أَي: اللَّهُ تَعَالَى بِسَبَبِ الْإِخْتِلَافِ، وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي: فَأَهْلَكُوا بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ اللَّامِ، وَعِنْدَ ابْنِ حَبَانَ وَالْحَاكِمِ مِنْ طَرِيقِ زُرِّ بْنِ حَبِيشٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ: فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْإِخْتِلَافُ.

وَفِي رِوَايَةِ زُرِّ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْفَائِدَةِ: أَنَّ السُّورَةَ الَّتِي اخْتَلَفَ فِيهَا أَبِي وَابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَتْ مِنْ آلِ حِمٍّ، وَوَقَعَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ فِي زِيَادَاتِ الْمُسْنَدِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ اخْتِلَافَهُمْ مِنْ هُنَا كَانَ فِي عِدْدِهَا هَلْ هِيَ خَمْسٌ وَثَلَاثُونَ آيَةً، أَوْ سِتٌّ وَثَلَاثُونَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدِمَهُ فِي الْأَشْخَاصِ، وَفِي ذِكْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

(1) وَيَقْرَأُ آيَةَ سَمِعَ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافَهَا أَي: يَقْرَأُ خِلَافَهَا.

ومطابقته للترجمة في آخر الحديث.

ثم إن في هذا الحديث والذي قبله الحض على الجماعة والألفة والتحذير من الفرق والاختلاف والنهي عن المراء في القرآن بغير حق ومن ذلك أن تظهر دلالة الآية على شيء يخالف الرأي فيتوصل بالنظر وتدقيقه إلى تأويلها وحملها على ذلك الرأي ويقع اللجاج في ذلك والمناضلة عليه.

ثم اعلم أن الاختلاف المنهي: هو الخارج عن اللغات السبع أو ما لا يكون متواتراً فأما غيره هو رحمة لا بأس به وذلك مثل الاختلاف بزيادة الواو ونقصانها في: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ﴾ [البقرة: 116] وبالجمع والإفراد: ﴿كُتِبَ النَّبُوءُ لِلْكَتُبِ﴾ [الأنبياء: 104] والتأنيث والتذكير والنون نحو: ﴿لِنُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾ [الأنبياء: 80].

والاختلاف التصريفي: كقوله: كذاباً وكذاباً بالتخفيف والتشديد ومن يقنط ويقنط بالفتح والكسر والنحوي نحو: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: 15] بالرفع والجرح واختلاف الأدوات مثل: ﴿وَلَنَكْنِ الشَّيَاطِينَ﴾ [البقرة: 102] بتشديد النون وتخفيفها واختلاف اللغات كالإمالة والتفخيم وقد فسر بعضهم إنزال القرآن على سبعة أحرف بهذه الوجوه كما تقدم.

تنبيه:

قال محيي السنة: الصحابة رضي الله عنهم جمعوا بالاتفاق القرآن بين الدفتين متواتراً من غير أن قدموا شيئاً أو أخروه وكان رسول الله ﷺ يعلم أصحابه الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا بتوقيف جبريل عليه السلام إياه ﷺ وإعلامه عند نزول كل آية أن هذه الآية تكتب عقيب آية كذا في سورة كذا والله تعالى أعلم.

خاتمة:

اشتمل كتاب فضائل القرآن من الأحاديث المرفوعة على سبعة وتسعين حديثاً: المعلق منها، وما التحق به من المتابعات سبعة عشر حديثاً.

والباقى موصول المكرر منها فيه وفيما قبلها ثلاثة وسبعون حديثاً.

والباقى خالص وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
فيمن جمع الْقُرْآنَ.

وحديث قَتَادَةَ ابن النعمان في فضل: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ.

وحديث أَبِي سَعِيدٍ في ذلك وحديثه أَيْضًا: أَيْعِزُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَقْرَأَ ثَلَاثَ
الْقُرْآنِ.

وحديث عَائِشَةَ في قراءة المعوذات عند النوم.

وحديث ابْنِ عَبَّاسٍ في قراءته المفصل وحديثه: لَمْ يَتْرِكْ إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفَتَيْنِ.

وحديث أَبِي هُرَيْرَةَ: لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ وحديث عثمان خيركم من تعلم
الْقُرْآنَ.

وحديث أنس: كَانَتْ قِرَاءَتُهُ مَدًّا.

وحديث عَبْدَ اللَّهِ ابن مسعود: أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ آيَةً، وَفِيهِ مِنَ الْآثَارِ عَنْ
الصَّحَابَةِ فَمِنْ بَعْدِهِمْ سِتَّةُ آثَارٍ، اللَّهُمَّ أَطْلِعْ عَمْرِي فِي طَاعَتِكَ لَا سِيَّمَا فِي خِدْمَةِ
كَلَامِكَ الْقَدِيمِ وَسُنَّةِ حَبِيبِكَ الْكَرِيمِ وَبَلِّغْنِي مَرَامِي مِنَ الْمَجَاوِرَةِ بِطَيْبَةِ وَالْمَمَاتِ
فِيهَا فِي عَافِيَةِ بَلَا مَحَنَةٍ وَأَعْنِي عَلَى إِتِمَامِ هَذَا الْكِتَابِ وَتَحْرِيرِهِ وَنَشْرِهِ وَاجْعَلْهُ
خَالصًا لَوَجْهِكَ الْكَرِيمِ وَانْفَعْنِي بِهِ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

67 - كِتَابُ النِّكَاحِ (1)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

67 - كِتَابُ النِّكَاحِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كِتَابُ النِّكَاحِ) كذا في رواية النسفي، وعند رواية الفريري تأخير البسمة.

والنكاح في اللغة: الضم والتداخل. قَالَ المطرزي والأزهري: هو الوطء حقيقة، ومنه قول الفرزدق وقيل للنجاشي:
إِذَا سَقَى اللَّهُ قَوْمًا صَوْبَ غَادِيَةٍ فَلَا سَقَى اللَّهِ أَرْضَ الْكُوفَةِ الْمَطْرَا

(1) اختلف في معناه لغة وشرعاً، وفي حكمه عند الفقهاء كما بسط في الأوجز، وفيه: اختلف فيه لغة وشرعاً.

أما الأول: فقبل أصله الضم والتداخل، وقيل: لزوم شيء بشيء مستعلياً عليه، وقال الأزهري: أصل النكاح في كلام العرب الوطء، وقيل: للتزويج نكاح لأنه سببه، وقال الزجاجي: هو في كلام العرب الوطء والعقد جميعاً، وحقيقته عند الفقهاء على ثلاثة أوجه حكاهما القاضي حسين، أصحها أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء، وهو الذي صححه أبو الطيب، وبه قطع المتولي وغيره.

والثاني: أنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد، وبه قالت الحنفية، وهو وجه للشافعية. والثالث: أنه حقيقة فيهما بالاشتراك، وبه جزم الزجاجي، قال الحافظ: وهذا يترجح في نظري، وقال الموفق: النكاح في الشرع عقد التزويج، وقال القاضي: الأشبه في أصلنا أنه حقيقة في العقد والوطء جميعاً، وفي الدر المختار: هو عند الفقهاء عقد يفيد ملك المتعة، وعند أهل الأصول واللغة: حقيقة في الوطء مجاز في العقد، وليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم إلى الآن ثم تستمر في الجنة إلا النكاح والإيمان، واختلف في حكم النكاح، فهو فرض عين كالصوم والصلاة مطلقاً عند داود وغيره من الظاهرية، وأما عند الأئمة الأربعة: فواجب عند التوفيق كما هو معروف.

التَّارِكِينَ عَلَى طَهْرٍ نِسَاءَهُمْ وَالنَّاكِحِينَ بِشَطَطِي دَجَلَةَ الْبَقَرَا
وهو مجاز في العقد لأن العقد فيه ضم ولأنه سبب الوطء وفيه ضم قَالَ :
ضممت إلى صدري معطرًا صدرها كما نكحت أم الغلام صبيها
أي : كما ضمت.

وقال أَبُو القاسم الزجاجي : هو في كلام العرب الوطء والعقد حقيقة فيهما
وقولهم النكاح الضم مجاز.

وفي المغني : النكاح التزويج ، وقيل : أصله لزوم شيء لشيء مستعلياً عليه
ويكون في المحسوسات .

وفي المعاني : قالوا : نكح المطر الأرض ، ونكح النعاس عينيه ، ونكحت
القمح في الأرض إذا حرثتها وبذرت فيها ، ونكحت الحصاة أخفاف الإبل ، أي :
ساروا فيها ، وقال الفراء : العرب تقول : نكح المرأة بضم نونها بضعتها وهي
كناية عن الفرج فإذا قالوا : نكحها أرادوا : أصاب نكحها .

وقال ابن جني : سألت أبا علي الفارسي عن قولهم : نكحها فَقَالَ : فرقت
العرب بينهما فرقاً لطيفاً يعرف به موضع العقد من الوطء فإذا قالوا : نكح فلان
فلانة أو بنت فلان أو أخته أرادوا : تزوجها وعقد عليها ، وإذا قالوا : نكح امرأته
أو زوجته لم يريدوا إلا المجامعة لأن بذكر امرأته أو زوجته يستغنى عن ذكر العقد .
وقال الْقُرْطُبِيُّ : أشهر إطلاقه على العقد واختلفوا في حقيقته عند الفقهاء
على ثلاثة أوجه حكاها القاضي حسين في تعليقه أصحها : أنه حقيقة في العقد
مجاز في الوطء وهو الذي صححه القاضي أَبُو الطيب وقطع به المتولي وغيره من
الشافعية واحتج له بكثرة وروده في الكتاب والسنة للعقد حتى قيل : إنه لم يرد في
الْقُرْآن إلا للعقد ولا يرد مثل قوله تَعَالَى : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة : 230]
لأن شرط الوطء في التحليل إنما ثبت بالسنة وإلا فالعقد لا بد منه ، لأن قوله :
حتى تنكح معناه حتى تتزوج ، أي : يعقد عليها ، ومفهومه : أن ذلك كاف بمجرده
لكن بينت السنة أن لا عبرة بمفهوم الغاية بل لا بد من بعد العقد من ذوق العسيلة
كما أنه لا بد بعد ذلك من التطليق ثم العدة .

وقال أبو الحسين بن فارس: لم يرد النكاح في القرآن إلا للتزويج إلا قوله تعالى: ﴿وَابْتَاعُوا أَلَيْسَ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ [النساء: 6] فإن المراد به الحلم.

والثاني: أنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد وهو مذهب الحنفية ووجه للشافعية.

والثالث: أنه حقيقة فيهما بالاشتراك ويتعين المقصود بالقرينة كما سبق عن أبي علي.

وقال الحافظ العسقلاني: وهو الذي يترجح في نظري، وإن كان أكثر ما يستعمل في العقد ورجح بعضهم الأول بأن أسماء الجماع كلها كنايات لاستقباح ذكره، فيبعد أن يستعير من لا يقصد فحشاً اسم ما يستفضحه لما لا يستفضحه فدل على أنه في الأصل للعقد وهذا يتوقف على تسليم المدعي أنها كلها كنايات.

وذكر ابن القطاع: للنكاح أكثر من ألف اسم.

وفي التوضيح: وللنكاح عدة أسماء جمعها أبو القاسم اللغوي فبلغت ألف اسم وأربعين اسماً.

وفي المحكم: النكاح البضع وذلك في نوع الإنسان خاصة واستعمله ثعلب في الذئاب يقال: نكحها ينكحها نكحاً ونكاحاً وليس في كلام العرب فعل يفعل بكسر العين في المضارع مما لام الفعل منه حاء إلا ينكح، وينطح، ويمنح، وينضح، وينبح، ويرجح، ويأنح، ويأزح، ويملح القدر.

والاسم: النكح والنكح ونكحها الذي يتزوجها وهي نكحته، وامرأة ناكح: ذات زوج وقد جاء في الشعر ناكحة على الفعل واستنكحها كنكحها هذا وهذه الأفعال التي قالوا: إنها جاءت على يفعل بكسر العين في المضارع قد جاء منها بفتح العين أيضاً في المضارع.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: نطحه الكبش ينطحه وينطحه بكسر عين الفعل وفتحها، ومنحه يمنحه ويمنحه من المنح وهو الإعطاء ويقال: نضحت القرية تنضح بالفتح قاله الْجَوْهَرِيُّ، ونبح الكلب ينبح وينبح بالكسر والفتح نبحاً ونبيحاً ونباحاً

1 - باب التَّزْغِيبِ فِي النِّكَاحِ

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: 3].

ونبأنا بالضم والكسر ورجح الميزان يرجح بالكسر والفتح ويرجح بالضم ويقال: أنح الرجل، يأنح بالكسر أنحاً وأنيحاً وأنوحاً إذا زجر من ثقل يجده من مرض أو بهر كأنه يتنحج ولا يبين، وأزح الرجل يأزح أزوحاً بالزاي إذا انقبض وملحت القدر يملحها بالفتح والكسر ملحاً بالفتح إذا طرحت فيها من الملح بقدر وإذا قلت: أملحت القدر يكون المعنى أكثرت فيها الملح حتى فسدت.

وفوائد النكاح كثيرة:

منها: أنه سبب لوجود النوع الإنساني.

ومنها: قضاء الوطر لنيل اللذة والتمتع بالنعمة وهذه هي الفائدة التي في الجنة إذ لا تناسل فيها.

ومنها: كف النفس عن الحرام وغض البصر عنه إلى غير ذلك.

1 - باب التَّزْغِيبِ فِي النِّكَاحِ

(باب التَّزْغِيبِ فِي النِّكَاحِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: لِقَوْلِ اللَّهِ عز وجل: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (زاد الأصيلي وأبو الوقت: الآية ووجه الاستدلال بالآية: أن الأمر يقتضي الطلب وأقل درجاته الندب فيثبت الترغيب.

وقال الْقُرْطُبِيُّ: لا دلالة فيه، لأن الآية سقت لبيان ما يجوز الجمع بينه من أعداد النساء انتهى.

كذا قرره الحافظ العسقلاني.

وقال الْعَيْنِيُّ: والقول باقتضاء الطلب كلام من لم يذق شيئاً من الأصول فإن الأمر فيه أمر إباحة كما فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: 2] وهل يقال: طلب الله منه النكاح أو طلب الصيد، بل معناه: أباح النكاح بالعدد المذكور، وأباح الصيد بعد التحليل من الإحرام، ثم بنى هذا القائل على هذا الكلام الواهي قوله: وأقل درجاته الندب، فيثبت الترغيب فليتأمل.

5063 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ الطَّوِيلُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: جَاءَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ

ويحتمل: أن يكون البُخَارِيُّ انتزع ذلك من الأمر بنكاح الطيب بطريق إشارة النص مع ورود النهي عن ترك الطيب ونسبة فاعله إلى الاعتداء في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: 87].

وقد اختلف في النكاح هل هو عبادة؟

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: ليس بعبادة ولهذا لو نذر لم ينعقد.

وقالت الحنفية: هو عبادة والتحقيق أن الصورة التي يستحب فيها النكاح كما سيأتي بيانه يكون عبادة فمن نظر إليه في حد ذاته نفى ومن نظر إلى الصورة المخصوصة أثبت، والله تَعَالَى أعلم.

وقال داود وأتباعه من أهل الظاهر: إنه فرض عين على القادر على الوطء والإنفاق تمسكاً بالآية وقوله ﷺ لعكاف بن وداعة الهلالي: «ألك زوجة يا عكاف؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «ولا جارية»، قَالَ: لَا، قَالَ: «وأنت صحيح موسر» قَالَ: نَعَمْ والحمد لله، قَالَ: «فأنت إذاً من إخوان الشياطين إما أن تكون من رهبان النصارى فأنت منهم وإما أن تكون منا فاصنع كما نصنع فإن من سنتنا النكاح شراركم عزابكم وأراذل أمواتكم عزابكم ويحك يا عكاف تزوج» فَقَالَ عكاف: يا رَسُولَ اللَّهِ لَا أَتَزَوِّجُ حَتَّى تَزَوِّجَنِي مِنْ شَيْءٍ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لقد زوجتك على اسم الله والبركة كريمة كلثوم الحميري» رواه أَبُو يَعْلَى الموصلي في مسنده من طريق بقية وهو إيجاب على معين فيجب أن يكون سبب الوجوب قد تحقق في حقه والآية لم تسق إلا لبيان العدد والمحلل على ما عرف في الأصول وسيجيء أبسط الكلام في هذا المقام إن شاء الملك العلام.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيد بن الحكم بن مُحَمَّد بن أَبِي مَرْيَم الجمحي مولا هم البَصْرِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) أي: ابن أبي كثير المدني قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وفي رواية أبي الوقت: أَخْبَرَنِي بالإفراد (حُمَيْدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ) بصيغة التصغير فيهما (الطَّوِيلُ) اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال.

(أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: جَاءَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ) اسم جمع

إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَانَتْهُمْ تَقَالُوهَا، فَقَالُوا: وَآيَنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَدْ غُفِرَ لَهُ.....

لا واحد له من لفظه وفي رواية مسلم من حديث ثابت عن أنس رضي الله عنه: أن نفراً من أصحاب النبي ﷺ والفرق بين الرهط والنفر أن الرهط: من ثلاثة إلى عشرة، والنفر من ثلاثة إلى تسعة وهو أيضاً اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا منافاة بينهما من حيث المعنى ووقع في مرسل سعيد بن المسيب من رواية عبد الرزاق أن الثلاثة المذكورين: هم علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمرو ابن العاص، وعثمان بن مظعون، رضي الله عنهم، ووقع في أسباب الواحدي بغير إسناد أن رسول الله ﷺ ذكر الناس وخوفهم فاجتمع عشرة من الصحابة وهم: أبو بكر، وعمر، وعلي، وابن مسعود، وأبو ذر، وسالم مولى أبي حذيفة، والمقداد، وسلمان، وعبد الله بن عمر بن العاص، ومعقل بن مقرن، في بيت عثمان بن مظعون رضي الله عنهم فاتفقوا على أن يصوموا النهار، ويقوموا الليل، ولا يناموا على الفرش، ولا يأكلوا اللحم، ولا يقربوا النساء، ويجبوا مذاكيرهم فإن كان هذا محفوظاً احتمل أن يكون الرهط الثلاثة هم الذين باشروا السؤال فنسب ذلك إليهم بخصوصهم تارة، ونسب تارة للجميع لا اشتراكهم في طلبه، ويؤيد أنهم كانوا أكثر من ثلاثة في الجملة ما روى مسلم من طريق سعد بن هشام أنه قدم المدينة فأراد أن يبيع عقاره فيجعله في سبيل الله يجاهد الروم حتى يموت فلقي ناساً بالمدينة فهو عن ذلك وأخبروه أن رهطاً أرادوا ذلك في حياة الرسول ﷺ فنهاهم فلما حدثوه ذلك راجع امرأته وكان قد طلقها يعني: بسبب ذلك لكن في عدّ عبد الرحمن بن عمرو معهم نظر أن عثمان ابن مظعون مات قبل أن يهاجر عبد الله كما قيل.

(إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ) وفي رواية مسلم: عن عمله في السر، (فَلَمَّا أُخْبِرُوا) بضم الهمزة على البناء للمفعول، أي: بذلك، (كَانَتْهُمْ تَقَالُوهَا) بتشديد اللام المضمومة وأصله تقاللوها فأدغمت اللام في اللام أي: عدوها قليلة.

(فَقَالُوا: وَآيَنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَدْ غُفِرَ لَهُ) وفي رواية الحموي

مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أَصْلِي اللَّيْلَ أَبَدًا، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أَفْطِرُ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوِّجُ أَبَدًا، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا، أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ.....

والكشميهني: قد غفر له بضم أوله على البناء للمفعول (مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ) والمعنى: أن من لم يعلم بحصول ذلك له يحتاج إلى المبالغة عسى أن يحصل بخلاف من حصل له لكن قد بين النبي ﷺ أن ذلك ليس بلازم فأشار لهذا إلى أنه أشدهم خشية وذلك بالنسبة لمقام العبودية في جانب الربوبية، وأشار في حديث عائشة والمغيرة رضي الله عنهما كما تقدم في صلاة الليل إلى معنى آخر بقوله: أفلا أكون عبدًا شكورًا.

(قَالَ) وفي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت فَقَالَ (أَحَدُهُمْ: أَمَّا) بفتح الهمزة وتشديد الميم للتفصيل (أَنَا فَإِنِّي أَصْلِي اللَّيْلَ أَبَدًا) هو قيد ليل لا لقوله: أصلي. (وَقَالَ آخَرُ: أَنَا⁽¹⁾ أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أَفْطِرُ) أي: بالنهار سوى العيدين وأيام التشريق ولذا لم يقيده بالتأييد.

(وَقَالَ آخَرُ:) أَنَا وفي نسخة: وأنا بالواو أيضًا (أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوِّجُ أَبَدًا) ووقع في رواية مسلم: فَقَالَ بعضهم: لا أتزوج النساء، وقال بعضهم: لا أكل اللحم، وقال بعضهم: لا أنام على فراش.

وظاهره: مما يؤكد زيادة عدد القائلين، لأن ترك أكل اللحم أخص من مداومة الصيام، واستغراق الليل بالصلاة أخص من ترك النوم على الفراش ويمكن التوفيق بضروب من التجوز.

(فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) إِلَيْهِمْ قد سقط لفظ: إليهم في بعض الأصول، (فَقَالَ) أي: لهم: (أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا) وفي رواية مسلم: فبلغ ذلك النبي ﷺ فحمد وأثنى عليه وقال: ما بال أقوام قالوا كذا ويمكن التوفيق بينهما بأنه منع من ذلك عمومًا جهرًا مع عدم تعيينهم وخصوصًا فيما بينه وبينهم رفقا بهم وسترًا عليهم.

(أَمَّا) بفتح الهمزة وتخفيف الميم حرف تنبيه (وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ

(1) وفي نسخة: وأنا بالواو.

وَأَتَقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

وَأَتَقَاكُمْ لَهُ) يعني: أكثر خشية لله، وأشد تقوى، وفيه إشارة إلى رد ما بنوا عليه أمرهم من أن المغفور له لا يحتاج إلى مزيد في العبادة بخلاف غيره فأعلمهم أنه مع كونه لا يبالغ في التشديد في العبادة أخشى لله وأتقى من الذين يشددون وإنما كان كذلك لأن المشدد لا يأمن من الملل بخلاف المقتصد فإنه أمكن لاستمراره وخير العمل ما داوم عليه صاحبه وقد أرشد إلى ذلك قوله في الحديث الآخر المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى فالنبي ﷺ وإن أعطي قوى الخلق في العبادات لكن قصده التشريع وتعليم أمته الطريق التي لا يمل بها صاحبها.

وقال ابن المنير: إن هؤلاء بنوا على أن الخوف الباعث في العبادة ينحصر في خوف العقوبة فلما علموا أنه ﷺ مغفور له ظنوا أن لا خوف وحملوا قلة العبادة على ذلك فرد ﷺ عليهم ذلك وبين أن لا خوف أعظم من الإكثار المؤدي إلى الانقطاع، لأن الدائم وإن قل أكثر من الكثير إذا انقطع ولذا قيل: لو أوجب الله شيئاً لوجب وإن يتوعد بعقوبة على تركه وهو مقام الرسول ﷺ فإنه كان يتعبد على الشكر وعلى الإجلال لا على خوف العقوبة فإنه منه في عِصْمَةٍ.

(لَكِنِّي) استدراك من محذوف دل عليه السياق تقديره: أنا وأنتم بالنسبة إلى العبودية سواء لكن أنا (أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي) أي: فمن أعرض عن طريقي ولفظ: رغب إذا استعمل بكلمة عن فمعناه: أعرض عنه إلى غيره.

وإذا استعمل بكلمة في فمعناه: أقبل عليه وأراد (فَلَيْسَ مِنِّي) والمراد بالسنة الطريقة لا التي تقابل الفرض، والمراد من ترك طريقتي وأخذ في طريقة غيري من العقائد والأعمال فليس متصلاً بي قريباً مني.

وقال الحافظ العسقلاني: ولمح بذلك إلى طريقة الرهبانية فإنهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى، وقد عابهم بأنهم ما وفوا بما التزموه وطريقة النبي ﷺ الحنيفية السمحة، فيفطر ليتقوى على الصوم، وينام ليتقوى على القيام، ويتزوج لكسر الشهوة، وإعفاف النفس، وتكثير النسل، فقوله:

فليس مني إن كانت الرغبة بضرب من التأويل يعذر صاحبه كالورع لقيام شبهة في ذلك الوقت أو عجز عن القيام بذلك أو المقصود وصحيح غير ذلك فمعنى: ليس مني، أي: ليس على طريقتي ولا يلزم أن يخرج عن الملة وإن كانت إعراضاً وتنطعاً يفضي إلى اعتقاد أرجحية عمله، فمعنى ليس مني، أي: ليس على ملتي لأن اعتقاد ذلك نوع من الكفر.

ففي الحديث دلالة على فضل النكاح والترغيب فيه، وقد اختلف هل هو من العبادات أو من المباحات فقالت الحنفية: هو سنة مؤكدة على الأصح. وقالت الشافعية: هو من المباحات.

وزعم المهلب: أنه من سنن الإسلام وأنه لا رهبانية فيه وإن من تركه معرضاً عن سنة النبي ﷺ فهو مذموم مبتدع ومن تركه من أجل أنه أرفق له وأعون على العبادة فلا ملامة عليه وزعم داود ومن تبعه: أنه واجب، وأن الواجب عندهم العقد لا الدخول وأنه إنما يجب عندهم في العمر مرة، وعند أكثر العلماء أنه مندوب إليه.

وعند أحمد في رواية يلزمه الزواج أو التسري إذا خاف العنت وبعضهم لم يشترط خوف العنت فإن قيل ظاهر الآية يدل على وجوبه، فالجواب: أنه قد تقدم الجواب عنه في أول الباب وأيضاً أن آخر الآية وهو قوله تَعَالَى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: 3] ينافي الوجوب، لأن فيه التخيير بين النكاح والتسري وهو لا يجب بالاتفاق فكذلك النكاح لأنه لا يصح التخيير بين واجب وغيره وسيجيء الكلام في هذا إن شاء الله تعالى، وفي شرح الوسيط المسمى بالبحر من كتب الشافعية في باب النكاح.

فرع:

نص الإمام: على أن النكاح من الشهوات لا من القربات، وإليه أشار الشافعي في «الأم» حيث قال: قال الله تَعَالَى: ﴿ذَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [آل عمران: 14] وقال ﷺ: «حب إلي من دنياكم الطيب والنساء وابتغاء النسل به أمر مظنون ثم لا يدري أصالح أم طالح» انتهى.

وقال النَّوَوِيُّ: إن قصد به طاعة كاتبا السَّنة، وتحصيل ولد صالح، أو عفة فرجه، أو عنته فهو من أعمال الآخرة يثاب عليه وهو للتائق، أي: المحتاج له ولو خصيًّا القادر على مؤنه أفضل من التخلي للعبادة تحصيلًا للدين، ولما فيه من إبقاء النسل، والعاجز عن مؤنه يصوم، والقادر غير التائق إن تخلى للعبادة فهو أفضل من النكاح، وإلا فالنكاح أفضل له من تركه لئلا تفضي به البطالة إلى الفواحش.

وقد احتج الشَّافِعِيُّ في أن التخلي للعبادة أفضل من النكاح بقوله عز وجل في حق يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ [آل عمران: 39] وهو الذي لا يأتي النساء مع القدرة على إتيانهن فمدح الله به ولو كان النكاح أفضل لما مدح به، ويجاب عنه: بأن الشَّافِعِيَّ لا يرى شرع من قبلنا شرعًا لنا فكيف يحتج بما لا يراه ونحن نقول شرع لنا ما لم ينص الله على إنكاره إلا أنه من البرهان الثابت على فضيلة النكاح أنه يجوز مع الإعسار ولا ينتظر به حالة الثروة بل هو سببها إن كانا فقيرين قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: 32] فندب إليه ووعد به الغنى، وقد سبق حديث الرجل الذي لم يجد خاتمًا من حديد يصدق به زوجته وهو نص على نكاح من لا يقدر على فطر ليلة بنائه عليها.

ولا شك أن الترجيح يتبع المصالح ومقاديرها مختلفة وصاحب الشرع ﷺ أعلم بتلك المقادير والمصالح على أنه ليس في مدح حال يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ما يدل على أنه أفضل من النكاح، فإنه مدح الصفة في ذاتها لا يقتضي ذم غيرها، وذلك أن النكاح لم يفضل على التخلي للعبادة بصورته، وإنما تميز عنه بمعناه في تحصين النفس وبقاء النسل الصالح وتحقيق المنفعة في النسب والصهر، فقضاء الشهوة في النكاح ليس مقصودًا لذاته، وإنما أكد النكاح بالأمر قولًا وبخلق الشهوة خلقة حتى يكون ذلك أدعى للوفاء بمصالحه والتيسير لمقاصده وذلك أمر تفطن له أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ومن قَالَ بقوله فَإِنْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: إن النكاح معاملة فلا فضل لها على العبادة.

فالجواب: أن هذا بالنظر إلى ظاهره دون معناه وليس له أن ينظر إلى الصورة

بترك المعاني، فإنه ليس من أصله ذلك ولو كان التخلي للعبادة خيراً من النكاح نظراً إلى صورته ما قطع النَّبِيُّ ﷺ حكم الصورة بالسنة.

وقد حقق هذه المسألة المحقق ابن الهمام بما لا مزيد عليه حيث قال ما حاصله: قولهم التخلي للعبادة أفضل فيه أن حقيقته أفضل ينفي كونه مباحاً إذ لا فضل في المباح والحق أنه إن اقترن بنية كان ذا فضل، وأما كون التجرد عند الشافعيّ أفضل استدلالاً بقوله تَعَالَى: ﴿وَسَيِّدًا وَحْصَوًّا﴾ [آل عمران: 39] في مدح يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فإذا استدل عليه بمثل قوله ﷺ: «أربع من سنن المرسلين: الحناء والتعطر والسواك والنكاح» رواه الترمذي وقال: حسن غريب له أن يقول في الجواب: لا أنكر الفضيلة مع حسن النية وإنما أقول التخلي للعبادة أفضل.

فالأولى في جوابه: التمسك بحال نبينا ﷺ في نفسه وبإثاره على من أراد التخلي للعبادة من أمته بشهادة حديث الباب فإنه ﷺ رد هذا الحال ردّاً مؤكداً حتى تبرأ منه فَقَالَ: «فليس مني».

وبالجملة: فالأفضلية في الاتباع لا فيما يخيل النفس أنه أفضل نظراً إلى ظاهر الحال ولم يكن الله عز وجل يرضى لأشرف أنبيائه إلا بأشرف الأحوال في شريعته وكان حاله ﷺ إلى الوفاة النكاح، فيستحيل أن يقره على ترك الأفضل مدة حياته ﷺ وحال يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كان أفضل في تلك الشريعة وقد نسخت الرهبانية في شريعتنا ولو تعارضاً قدم التمسك بحال نبينا ﷺ ومن تأمل ما يشتمل عليه النكاح من تهذيب الأخلاق، وتربية الولد، والقيام بمصالح المسلم العاجز عن القيام بها، وإعفاف الحرم ونفسه، ودفع الفتنة عنه وعنهن إلى غير ذلك من الفرائض الكثيرة فلا جرم يجزم بأنه أفضل من التخلي للعبادة بخلاف ما إذا عارضه خوف جور إذ الكلام ليس فيه بل فيه فضل من جهة أنه كان متمكناً من قضائها في الاعتدال مع أداء الفرائض والسنن، وأما إذ لم يقترن به نية كان مباحاً، لأن المقصود منه حينئذ مجرد قضاء الشهوة ومبنى العبادة على خلافه بل فيه فضل من جهة أنه كان متمكناً من قضائها بالطريق المشروع إذ فيه ترك المعصية، فيثاب عليه، والله تَعَالَى أعلم.

وفي الحديث أيضًا: تتبع أحوال الأكابر للتأسي بأفعالهم وأنه إذا تعذرت معرفته من الرجال جاز استكشافه من النساء، وإن من عزم على عمل برّ واحتياج إلى إظهاره حيث يأمن الرياء لم يكن ذلك ممنوعًا.

وفيه أيضًا: تقديم الحمد والثناء على الله تعالى عند إلقاء مسائل العلم وبيان الأحكام للمكلفين وإزالة الشبه عن المجتهدين، وأن المباحات قد تنقلب بالقصد إلى الاستحباب أو الكراهة.

وقال الطبري: فيه الرد على من منع استعمال الحلال من الأطعمة والملابس وأثر غليظ الثياب وخشن الأكل.

وقال القاضي عياض: وهذا مما اختلف فيه السلف فمهم من نحا إلى ما قال الطبري، ومنهم من عكس واحتج بقوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ [الأحقاف: 20] قال: والحق أن هذه الآية في حق الكفار وقد أخذ النبي ﷺ بالأمرين.

وقال الحافظ العسقلاني: لا يدل ذلك لأحد الفريقين إن كان المراد المداومة على إحدى الصفتين، والحق أن ملازمة استعمال الطيبات يفضي إلى الترفه والبطر ولا يأمن من الوقوع في الشبهات، لأن من اعتاد ذلك قد لا يجده أحياناً فلا يستطيع الانتقال عنه فيقع في المحذور.

كما أن من منع تناول ذلك أحياناً يفضي إلى التنطع المنهي عنه ويرد عليه صريح قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: 32] كما أن الأخذ بالتشديد في العبادة يفضي إلى إثارة الملل القاطع لأصلها وملازمة الاقتصار على الفرائض مثلاً، وترك التنفل يفضي إلى البطالة وعدم النشاط إلى العبادة وخير الأمور الوسط.

وفي قوله: إني لأخشاكم لله مع ما انضم إليه إشارة إلى ذلك.

وفيه أيضًا: إشارة إلى أن العلم بالله ومعرفة ما يجب من حقه أعظم قدرا من مجرد العبادة البدنية والله تعالى أعلم.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: فمن رغب عن سنتي فليس مني.

5064 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، سَمِعَ حَسَانَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الرَّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِسُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَتِلْكَ وَرِيعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَقَكُمْ أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء: 3] قَالَتْ: «يَا ابْنَ أُخْتِي الْيَتِيمَةُ، تَكُونُ فِي حَجَرٍ وَلَيْهَا فَيَرْغَبُ فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا، يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَدْنَى مِنْ سُنَّةٍ صَدَاقِهَا، فَتُهَوَّأُ

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هو ابن عبد الله المديني كما جزم به الحافظ المزي تبعاً لأبي مسعود وكان الحامل على شهرة علي بن المديني في شيوخ البخاري فإذا أطلق اسمه كان الحمل عليه أولى من غيره، وإلا فقد روي عن حسان ممن يسمى علي بن حجر وهو من شيوخ البخاري أيضاً وقال الحافظ العسقلاني: لم أر علياً هذا منسوباً في شيء من الروايات ولا نبه عليه أبو علي الغساني ولا نسبه أبو نعيم كعاداته.

(سَمِعَ حَسَانَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ) العنزي: بفتح المهملة والنون وبالزاي الكُرْمَانِي: كان قاضي كرمان وثقه ابن معين وغيره ولكن له أفراد وقال ابن عدي: هو من أهل الصدق إلا أنه ربما غلط وقال الحافظ العسقلاني: ولم أر له في البخاري شيئاً انفرد به وقد أدركه بالسنن إلا أنه لم يلقه، لأنه مات سنة ست ومائتين قبل أن يرحل البخاري.

(عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ) الأيلي، (عَنِ الرَّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَ بْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ) أي: ابن الزبير بن العوام، (أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِسُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَتِلْكَ وَرِيعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَقَكُمْ أَلَّا تَعُولُوا﴾) أي: أقرب من أن لاتميلوا من قولهم عال الميزان عولاً، ومنه العول في الميراث.

(قَالَتْ) أي: عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (يَا ابْنَ أُخْتِي) أي: أسماء (الْيَتِيمَةُ) أي: هي اليتيمة التي مات أبوها الْيَتِيمَةُ، (تَكُونُ فِي حَجَرٍ وَلَيْهَا) بفتح الحاء وكسرها والمراد بالولي القائم بأمرها، (فَيَرْغَبُ فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا، يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَدْنَى مِنْ سُنَّةٍ صَدَاقِهَا) أي: بأقل من مهر مثلها، (فَتُهَوَّأُ) بضم النون

أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ، فَيَكْمِلُوا الصَّدَاقَ، وَأُمِرُوا بِنِكَاحِ مَنْ سِوَاهُنَّ مِنَ النِّسَاءِ».

2 - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، لِأَنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَهَلْ يَتَزَوَّجُ مَنْ لَا أَرْبَ لَهُ فِي النِّكَاحِ»

والهاء على البناء للمفعول (أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ، فَيَكْمِلُوا الصَّدَاقَ) على عادتهن في ذلك، (وَأُمِرُوا) بالواو على البناء للمفعول أَيْضًا (بِنِكَاحِ مَنْ سِوَاهُنَّ) أي: سوى اليتامى (مِنَ النِّسَاءِ) وقد سبق الحديث في تفسير سُورَةِ النِّسَاءِ ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله فيرغب في مالها وجمالها ولكن فرق بين ترغيب وترغيب كذا قرره الْعَيْنِيُّ والظاهر أنها تؤخذ من قوله تَعَالَى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: 3] فافهم.

2 - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، لِأَنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَهَلْ يَتَزَوَّجُ مَنْ لَا أَرْبَ لَهُ فِي النِّكَاحِ»

(باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ) بالموحدة والهمزة المفتوحتين وتاء التأنيث ممدودًا، وقد لا يهمز ولا يمد، وقد يهمز ويمد من غير هاء ويقال أَيْضًا: الباهة بالهاء بدل الهمزة، وقيل: بالمد القدرة على مؤن النكاح، وبالقصر: الوطء وأصلها: لغة الجماع ثم قيل: لعقد النكاح.

وقال الْجَوْهَرِيُّ: الباءة مثل الباعة لغة في الباه ومنه سمي النكاح: بَاءً وَبَاءَةً، لأن الرجل يَنْبَوُّ من أهله، أي: يستمكن منها كما يتبوأ من داره ولم يقع في بعض النسخ لفظة: منكم فتصرف فيه، فاختصر وكأنه أشار إلى أَنَّ الشفاهي لا يخص وهو كذلك اتفاقًا وإنما الخلاف هل يعم نصًّا أو استنباطًا وقد أخرجه من وجه آخر في الصيام عن الأعمش: بلفظ من استطاع الباهة كما ترجم به ليس فيه منكم فكانه أشار إليه أَيْضًا.

(فَلْيَتَزَوَّجْ)، فَإِنَّهُ⁽¹⁾ وقع في رواية السرخسي: (لَأَنَّهُ) والأول أولى، لأنه

5065 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ، فَلَقِيَهُ عُثْمَانُ بِمَنَى، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً فَخَلَيْتَا،

لفظ الحديث وبقيّة (أَعْضُ لِلْبَصْرِ) بالغين والضاد المعجمتين، (وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ) بالحاء والصاد المهملتين، (وَهَلْ يَتَزَوَّجُ مَنْ لَا أَرْبَ لَهُ) بفتح الهمزة والراء والموحدة، أي: من لا حاجة له (في النِّكَاحِ) أم لا؟ وكأنه يشير إلى ما وقع بين ابن مسعود وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فعرض عليه عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهذا من الترجمة عَنْهُ فَأَجَابَهُ بالحديث، فاحتمل أن يكون لا أرب له فيه فلم يوافقه واحتمل أن يكون وافقه وإن لم ينقل ذلك ولم يذكر الجواب فلعله رمز إلى ما بين العلماء من الاختلاف فيمن لا يتوق إلى النكاح هل يندب له أو لا.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران: (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (إِبْرَاهِيمُ) أي: النخعي، (عَنْ عَلْقَمَةَ) أي: ابن قيس، أنه (قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَلَقِيَهُ عُثْمَانُ) أي: ابن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بِمَنَى⁽¹⁾) فَقَالَ) أي: عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ له: (يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ) وهي كنية ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً) وظن ابن المنير: أن المخاطب بذلك ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لأنها كنيته المشهورة وأكد ذلك عنده أنه وقع في نسخته من شرح ابن بطال عقب الترجمة فيه ابن عُمَرَ لقيه عثمان بمنى وقص الحديث، فكتب ابن المنير في حاشية: هذا يدل على أن ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شدد على نفسه في زمن الشباب، لأنه كان في زمن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَابًّا كَذَا قَالَ، ولا تدخل لابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في هذه القصة أصلاً بل القصة والحديث لابن مسعود رضي الله عنه مع أن دعوى أن ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان إذ ذاك شَابًّا غير صحيحة، فإنه كان إذ ذاك جاوز الثلاثين.

(فَخَلَيْتَا) كذا في رواية الأكثرين وفي رواية الأصيلي: فخلوا بالواو وبدل

(1) كذا في أكثر الروايات ووقع في رواية زيد بن أبي أنيسة، عن الأعمش عند ابن حبان بالمدينة وهي شاذة.

فَقَالَ عُثْمَانُ: هَلْ لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي أَنْ نَزَوَّجَكَ بِكُرًّا، تُذَكِّرُكَ مَا كُنْتَ تَعْهَدُ؟ فَلَمَّا رَأَى عَبْدُ اللَّهِ أَنْ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى هَذَا أَشَارَ إِلَيْي، فَقَالَ: يَا عَلْقَمَةُ، فَاَنْتَهَيْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: أَمَّا لَيْنُ قُلْتَ ذَلِكَ،

الياء قَالَ ابن التين: وهو الصواب، لأنه واوي من الخلوة مثل دعوا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَتَقَلَّتْ دَعَا اللَّهُ رَبَّهُمَا﴾ [الأعراف: 189] انتهى.

ومعناه: دخلا في موضع خال، ووقع في رواية جرير عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة عند مسلم قال: أي علقمة إني لأمشي مع عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بمنى إذ لقيه عثمان فَقَالَ: هلم يا أبا عبد الرحمن فاستخلاه.

(فَقَالَ عُثْمَانُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَهُ: (هَلْ لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي أَنْ نَزَوَّجَكَ بِكُرًّا، تُذَكِّرُكَ مَا كُنْتَ تَعْهَدُ؟) يعني: من نشاطك وقوة شبابك قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لعل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى بِهِ قِشْفًا وَرِثَاةً هَيْئَةً فَحَمَلَ ذَلِكَ عَلَى فَقْدِهِ الزَّوْجَةَ الَّتِي تَرْفَهُهُ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَحْمَدَ: لَعَلَّهَا أَنْ تَذَكِّرَكَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ.

وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم: لعلك يرجع من نفسك ما كنت تعهد.

وفي رواية زيد بن أبي أنيسة عند ابن حبان: لعلها أن تذكرك ما فاتك، ويومئذ منه أن معاشررة الزوجة الشابة تزيد في القوة والنشاط بخلاف عكسها فبالعكس.

(فَلَمَّا رَأَى عَبْدُ اللَّهِ) أَي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَرَفَعَ عَبْدُ اللَّهِ (أَنْ لَيْسَ لَهُ) لِنَفْسِهِ (حَاجَةٌ إِلَى هَذَا) أَي: الذي ذكره عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... من الزواج ويروى: بنصب عَبْدُ اللَّهِ، أَي: فلما رأى عثمان عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنْ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى هَذَا وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَقْتِ وَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ إِلَّا هَذَا بِكَلِمَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ بَدَلَ إِلَى الْجَارَةِ، أَي: لَيْسَ لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَاجَةٌ مِنَ الْإِسْتِخْلَاءِ إِلَّا التَّرْغِيبُ فِي النِّكَاحِ.

(أَشَارَ إِلَيْي) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، (فَقَالَ: يَا عَلْقَمَةُ، فَاَنْتَهَيْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ) أَي: والحال أن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: (أَمَّا) بِالتَّخْفِيفِ (لَيْنُ قُلْتَ ذَلِكَ) (1)

لَقَدْ قَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ.....»

لَقَدْ قَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ) هكذا عند الأكثر أن مراجعة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لابن مسعود في أمر التزويج كانت قبل استدعائه لعلقة .

ووقع في رواية جرير عند مسلم وزيد بن أبي أنيسة عند ابن حبان بالعكس ولفظ جرير بعد قوله : فاستخلاه فلما رأى عَبْدَ اللَّهِ أَنْ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ قَالَ لِي : تعال يا علقمة قَالَ : فَجِئْتُ فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَلَا نَزَوَّجُكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ جَارِيَةً بَكَرًا لَعَلَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ مَا كُنْتَ تَعْهَدُ؟ فَقَالَ عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَئِنْ قُلْتَ ذَلِكَ لَقَدْ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

وفي رواية زيد : فلقني عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخَذَ بِيَدِهِ فَقَامَا وَتَنَحَّيْتُ عَنْهُمَا ، فلما رأى عَبْدَ اللَّهِ أَنْ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ يَسْرَهَا قَالَ : ادن يا علقمة فانتهيت إليه وهو يقول : أَلَا نَزَوَّجُكَ إلخ .

ويحتمل في الجمع بين الروایتين أَنْ يَكُونَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَعَادَ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا كَانَ قَالَ لَهُ بَعْدَ أَنْ اسْتَدْعَى عُلْقَمَةَ لَكُونَهُ فَهَمَّ عَنْهُ إِِرَادَةَ إِعْلَامِ عُلْقَمَةَ بِمَا كَانَا فِيهِ ، ثُمَّ فِي رَوَايَةِ زَيْدٍ : لَقَدْ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَبَابًا فَقَالَ لَنَا .

وفي رواية عَبْدَ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ دَخَلْتُ مَعَ عُلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ عَبْدَ اللَّهِ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ شَبَابًا لَا نَجِدُ شَيْئًا فَقَالَ لَنَا إلخ .

وفي رواية جرير عن الْأَعْمَشِ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ قَالَ عَبْدَ اللَّهِ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ شَابٌ فَحَدَّثَ بِحَدِيثِ رَثِيتِ أَيٍّ : ظَنَنْتُ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ مِنْ أَجْلِي وَفِي رَوَايَةِ وَكَيْعٍ عَنِ الْأَعْمَشِ : وَأَنَا أَحَدُ الْقَوْمِ .

(يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ) المعشر : هم الطائفة الذين يشملهم وصف والشباب جمع : شاب ويجمع أيضًا على شبية وشبان بضم أوله وتشديد الموحدة وذكر الأزهرى : أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْ فَاعِلٌ عَلَى فَعَالٍ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَتَخْفِيفِ الْعَيْنِ غَيْرِهِ وَفِي نَسْخَةٍ : عَلَى فَعْلَانٍ غَيْرِهِ وَأَصْلُهُ : الْحَرَكَةُ وَالنَّشَاطُ وَهُوَ اسْمٌ لِمَنْ بَلَغَ إِلَى أَنْ يَكْمُلَ ثَلَاثِينَ هَكَذَا أَطْلَقَ الشَّافِعِيَّةُ .

مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ

وقال النَّوَوِيُّ: والشاب عند أصحابنا من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة .
وقال الْقُرْطُبِيُّ في المفهم: يقال له حدث إلى ست عشرة سنة ثم شاب إلى اثنتين وثلاثين ثم كهل وكذا ذكره الزمخشري .

وقال ابن شاس المالكي في الجواهر: إلى أربعين وخص الشاب بالخطاب، لأن الغالب وجود قوة الداعي فيهم إلى النكاح بخلاف الشيوخ وإن كان المعنى معتبراً إذا وجد السبب في الكهول والشيوخ أيضاً .

(مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ)⁽¹⁾ قد مر ضبطه في أول الباب، وقال النَّوَوِيُّ: اختلف العلماء في المراد بالباءة هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد، أحدهما: أن المراد معناها اللغوي وهو الجماع مأخوذ من الباءة وهي المنزل، لأن من تزوج امرأة بوأها منزلاً فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرة على مؤنه وهو مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شر منه كما يقطعه الوجاء .

وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء ولا ينفكون عنها غالباً .

والقول الثاني: أن المراد هنا بالباءة مؤن النكاح سميت باسم ما يلزمها وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح، فليتزوج ومن لم يستطع فليصم ليدفع شهوته والذي حمل القائلين بهذا على ما قالوا قوله: ومن لم يستطع فعليه بالصوم قالوا: والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة فوجب تأويل الباءة على المؤن وانفصل القائلون بالأول عن ذلك بالتقدير المذكور انتهى .
والتعليل المذكور للمازري .

وأجاب عنه القاضي عياض: بأنه يبعد أن يختلف الاستطاعات فيكون المراد بقوله: من استطاع الباء، أي: بلغ الجماع وقدر عليه فليتزوج ويكون قوله: من لم يستطع، أي: من لم يقدر على التزويج ..

قال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وتهياً له هذا بحذف المفعول في المنفي فيحتمل أن

(1) أي: الجماع لقدرة على مؤن النكاح .

فَلْيَتَزَوَّجْ،

يكون المراد: من لم يستطع الباه أو من لم يستطع التزويج، وقد وقع كل منهما صريحاً فروى الترمذي من حديث عبد الرحمن بن يزيد من طريق الثوري عن الأعمش قال، أي: ابن مسعود رضي الله عنه قال: خرجنا مع النبي ﷺ ونحن شباب لا نقدر على شيء فقال: «يا معشر الشباب عليكم بالباء فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج فمن لم يستطع منكم الباء فعليه بالصوم فإن الصوم له وجاء» وروى الإسماعيلي من هذا الوجه من طريق أبي عوانة عن الأعمش: من استطاع منكم أن يتزوج فليتزوج ويؤيده ما وقع في رواية للنسائي من طريق أبي معشر عن إبراهيم النخعي: من كان ذا طول فليتكح ومثله لابن ماجه من حديث عائشة رضي الله عنها وللزار من حديث أنس رضي الله عنه وأما تعليل المازري فيعكر عليه قوله في الرواية الأخرى التي في الباب الذي يليه بلفظ كنا مع النبي ﷺ شباباً لا نجد شيئاً فإنه يدل على أن المراد: بالباء الجماع كذا قيل.

وفيه نظر ولا مانع من الحمل على المعنى الأعم بأن يراد به: الباه القدرة على الجماع⁽¹⁾ ومؤن التزويج والجواب عما استشكله المازري أنه يجوز أن يرشد من لا يستطيع الجماع من الشباب لفرط حياء أو عدم شهوة أو عنة مثلاً إلى ما يهتئ له استمرار تلك الحالة لأن الشباب مظنة ثوران الشهوة والداعية إلى الجماع فلا يلزم من كسرها في حالة أن يستمر كسرها، فلهذا أرشد إلى ما يستمر به الكسر المذكور فيكون قسم الشباب إلى قسمين:

قسم: يتوقون إليه ولهم اقتدار عليه فندبهم إلى التزويج دفعاً للمحذور بخلاف الآخرين: فندبهم إلى أمر تستمر به حالتهم، لأن ذلك أرفق بهم للعلة التي ذكرت في رواية عبد الرحمن بن يزيد وهي أنهم كانوا لا يجدون شيئاً ويستفاد منه أن الذي لا يجد أهبة النكاح وهو تائق إليه يندب له التزويج دفعاً للمحذور.

(فَلْيَتَزَوَّجْ) جواب الشرط وزاد في كتاب الصيام من طريق أبي حمزة عن الأعمش هنا فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج وكذا ثبتت هذه الزيادة عند جميع من أخرج الحديث المذكور من طريق الأعمش بهذا الإسناد وكذا ثبت بإسناده

وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ

الآخر في الباب الذي يليه، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويغلب على ظني أن حذفها من قبل حفص بن غياث شيخ البُخَارِيِّ وإنما أثر البُخَارِيُّ روايته على غيره لوقوع التصريح فيها من الأعمش بالتحديث فاغتر له اختصار المتن لهذه المصلحة وسيأتي معنى أغض وأحصن في الباب الآتي إن شاء الله تَعَالَى.

(وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ) أي: الجماع لعجزه عن المؤن، (فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ) وفي رواية مغيرة عن إبراهيم عند الطَّبْرِيِّ: ومن لم يقدر على ذلك فعليه بالصوم.

قَالَ المازري: فيه إغراء للغائب، ومن أصول النحويين: أن لا يغري بغائب وقد جاء شاذاً قول بعضهم عليه: رجل على جهة الإغراء.

وتعقبه القاضي عياض: بأن هذا الكلام موجود لابن قتيبة الزجاجي ولكن فيه غلط من أوجه:

أما أولاً: فمن التعبير فقوله: فيه إغراء بالغائب والصواب فيه: إغراء الغائب فأما الإغراء بالغائب فجائز، ونص سيبويه: أنه لا يجوز دونه زياداً ولا عليه زياداً عند إرادة غير المخاطب، وإنما جاز للحاضر لما فيه من دلالة الحال بخلاف الغائب فلا يجوز لعدم حضوره ومعرفته بالحالة الدالة على المراد.

وأما ثانياً: فإن المثال ليس فيه حقيقة الإغراء وإن كانت صورته فلم يرد القائل بتليغ الغائب وإنما أراد الإخبار عن نفسه بأنه قليل المبالاة بالغائب ومثله قولهم: إليك عني، أي: اجعل شغلك بنفسك ولم يرد أن يغريه به، وإنما مراده: دعني وكن كمن شغل عني.

وأما ثالثاً: فليس في الحديث إغراء الغائب بل الخطاب للحاضرين الذين خاطبهم أولاً بقوله: من استطاع منكم فالهاء في قَوْلِهِ: فعليه ليست للغائب وإنما هي للحاضر المبهم إذ لا يصح خطابه بالكاف ونظير هذا قوله تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ إلى أن قَالَ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: 178] ومثله قولك: من قام الآن منكم فله درهم فالهاء للمبهم من المخاطبين لا للغائب، وقد استحسنة القُرْطُبِيُّ وهو حسن وقد تفتن له الطيبي فَقَالَ: قال أَبُو عبيدة قوله: فعليه بالصوم إغراء غائب ولا تكاد العرب تغري إلا الشاهد تقول:

فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ.

عليك زيّدًا ولا تقول: عليه زيّدًا إلا في هذا الحديث قَالَ: وجوابه: أنه لما كان الضمير الغائب راجعًا إلى لفظة من وهي عبارة عن المخاطبين في قَوْلِهِ: يا معشر الشباب ومبين بقوله: منكم جاز قوله: عليه، لأنه بمنزلة الخطاب.

هذا وقد أجاب بعضهم: بأن إيراد هذا اللفظ في مثال إغراء الغائب هو باعتبار اللفظ وجواب القاضي عياض باعتبار المعنى وأكثر كلام العرب باعتبار اللفظ كذا قَالَ، والحق مع القاضي عياض فإن الألفاظ توابع المعاني ولا معنى لاعتبار اللفظ مجردًا هنا ثم في العدول عن قوله: فعليه بالجوع وقلة ما يثير الشهوة ويستدعي طغيان المرء من الطعام والشارب إِلَى قَوْلِهِ: فعليه بالصوم إشارة إلى أن ما يحصل به عبادة هي برأسها مطلوبة ينبغي أن يقصد به وإلى أن المطلوب من الصوم في الأصل كسر الشهوة.

(فَإِنَّهُ) أَي: الصوم (لَهُ وَجَاءٌ) بكسر الواو وبالجيم ممدودًا وقيل: بفتح الواو والقصر بوزن عصا، أَي: التعب والجفاء وذلك بعيد إلا أن يراد فيه معنى الفتور على أنه من وجى إذ أفتر عن المشي فشبّه الصوم في باب النكاح بالتعب في باب المشي، أَي: قاطع لشهوته.

وقال أبو عبيدة: قال بعضهم: وجا بفتح الواو ومقصودًا والأول أكثر وأصله: الغمز، ومنه وجى في عنقه: إذا غمز رافعًا له.

ووجاه بالسيف: إذا طعنه به.

ووجأ أنثيه غمزهما حتى رضهما.

ووقع في رواية ابن حبان المذكورة: فإنه له وجاء وهو الإخصاء وهي زيادة مدرجة في الخبر لم يقع إلا في طريق زيد بن أبي أنيسة هذه.

وتفسير الوجاء بالإخصاء فيه نظر، فإن الوجاء: رض الأنثيين، والإخصاء: سلهما.

وقال أبو زيد: لا يقال وجا إلا فيما لم يبدأ وكان قريب العهد بذلك وإطلاق الوجاء على الصيام من مجاز المشابهة، واستدل بهذا الحديث على أن من لم يستطع الجماع فالمطلوب منه ترك التزويج، لأنه أرشده إلى ما ينفيه ويضعف

دواعيه، وأطلق بعضهم: أنه يكره في حقه.

وقد قسم العلماء الرجال في التزويج إلى أقسام:

الأول: التائق إليه القادر على مؤنه الخائف على نفسه فهذا يندب له النكاح عند الجميع، وزاد الحنابلة في رواية: أنه يجب، وبذلك قال أبو عوانة الإسفرائيني من الشافعية وصرح به في صحيحه ونقله المصعبي في شرح مختصر الجويني وجها، وهو قول داود وأتباعه ورد عليه القاضي ومن تبعه بوجهين:

أحدهما: أن الآية التي احتجوا بها خيرت بين النكاح والتسري يعني قوله تَعَالَى: ﴿فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: 3] قالوا: والتسري ليس واجبا اتفاقا فيكون التزويج غير واجب إذا لا يقع التخيير بين واجب ومندوب وقد تقدم وهذا الرد متعقب، فإن الذين قالوا بوجوبه قيده بما إذا لم يندفع التوقان بالتسري، فإذا لم يندفع تعين التزويج وقد صرح بذلك ابن جزم فقال: وفرض على كل قادر على الوطء إن وجد ما يتزوج به أو يتسرى أن يفعل أحدهما فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم وهو قول جماعة من السلف.

الوجه الثاني: أن الواجب عندهم العقد لا الوطء، والعقد بمجرد لا يدفع مشقة التوقان قال: فما ذهبوا إليه لم يتناولوه الحديث، وما تناوله الحديث لم يذهبوا إليه كذا قال وقد صرح أكثر المخالفين بوجوب الوطء فاندفع الإيراد.

وقال ابن بطال: احتج من لم يوجبه بقوله ﷺ: «ومن لم يستطع فعليه بالصوم» قال: فلما كان الصوم الذي هو بدله ليس بواجب فمبدله مثله وتعقب بأن: الأمر بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة والاستحالة أن يقول القائل: أوجبت عليك كذا، فإن لم تستطع فإنه بك إلى كذا والمشهور عن أحمد: أنه لا يجب على القادر التائق إلا إذا خشي العنت وعلى هذه الرواية اقتصر ابن هبيرة وقال المازري: الذي نطق به مذهب مالك أنه مندوب وقد يجب عندنا في حق من لا ينكف عن الزنا إلا به.

وقال القُرطبي: المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه، ودينه من العزوبة بحيث لا يرتفع عنه ذلك إلا بالتزويج لا يختلف في وجوب التزويج عليه، ونبه

ابن الرفعة على صورة يجب فيها وهي ما إذا نذره حيث كان مستحبًا .

وقال ابن دقيق العيد: قسم بعض الفقهاء النكاح إلى الأحكام الخمسة: الوجوب، والندب، والتحريم، والكراهة، والإباحة .

وجعل الوجوب فيما إذا خاف العنت وقدر على النكاح إلا أنه لا يتعين واجبًا بل إما هو وإما التسري، فإذا تعذر التسري تعين النكاح حينئذ للوجوب وكذا حكاه القُرْطُبِيُّ عن بعض علمائهم وهو المازري قَالَ بالوجوب في حق من لا ينكف عن الزنا إلا به كما تقدم .

وجعل الندب فيما إذا حصل به معنى مقصود من كسر شهوة وإعفاف نفس وتحسين فرج ونحو ذلك، وقيل: هو في حق التائق يجد أهفته .

وجعل التحريم في حق من يخل بالزوجية في الوطء والإنفاق مع عدم قدرته عليه وتوقانه إليه .

وجعل الكراهة في حق مثل هذا حيث لا إضرار بالزوجة فإن انقطع عن ذلك بشيء من أفعال الطاعة من عبادة واشتغال بالعلم اشتدت الكراهة، وقيل: الكراهة فيما إذا كان في حال العزوبة أجمع منه في حال التزويج وقيل: الكراهة لعين، أو ممسوح، وزمن ولو واجدين مؤنه وعاجز عن مؤنه غير نائق له لانتفاء حاجته إليه مع التزام العاجز ما لا يقدر عليه وخطر القيام له فيمن عداه .

وجعل الإباحة فيما إذا انتفت الدواعي والموانع ومنهم من استمر بدعوى الاستحباب والندب فيمن هذه صفته للظواهر الواردة في الترغيب فيه .

وقال القاضي عياض: هو مندوب في حق كل من يرجى منه النسل ولو لم يكن له في الوطء شهوة لقوله ﷺ: «فإني مكاثركم بكم» ولظواهر الحض على النكاح والأمر به وكذا في حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غير الوطء فأما من لا نسل له ولا أرب له في النساء ولا في الاستمتاع فهو مباح في حقه إذا علمت المرأة بذلك ورضيت وقد يقال: إنه مندوب أيضًا لعموم قوله: «لا رهبانية في الإسلام» .

وقال الغزالي في الإحياء: من اجتمعت له فوائد النكاح وانتفت عنه آفاته

فالمستحب في حقه التزويج ومن لا ، فالترك له أفضل ومن تعارض الأمر في حقه فليجتهد ويعمل بالراجح ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : والأحاديث الواردة في ذلك كثيرة ، فأما حديث : «إني مكاثركم» فصح من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ : «تزوجوا الودود الولود فإني مكاثركم يوم القيامة» أَخْرَجَهُ ابن حبان وذكره الشَّافِعِيُّ بِلَاغًا عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ : «تناكحوا نكاثروا فإني أباهي بكم الأمم» وللبیهقي من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «تزوجوا فإني مكاثركم الأمم ولا تكونوا كرهبانية النصارى» .

وهو رد : «إني مكاثركم» أَيْضًا من حديث الصنابحي بن الأعسر ، ومعدل ابن يسار ، وسهل بن حنيف ، وحرملة بن النعمان ، وعائشة ، وعياض بن غنم ، وغيرهم .

وأما حديث : «لا رهبانية في الإسلام» ، فَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : لم أره بهذا اللفظ لكن في حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الطبراني : «أن الله أبدلنا بالرهبانية الحنيفية السمحة» وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رفعه : «لا ضرورة في الإسلام» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَفِي الْبَابِ حَدِيثُ النَّهْيِ عَنِ التَّبَتُّلِ وَسَيَأْتِي فِي بَابِ مَفْرَدٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وحديث : «من كان موسرا فلم ينكح فليس منا» أَخْرَجَهُ الدارمي والبيهقي من حديث أبي نجيع وجزم بأنه مرسل وقد أورده البغوي في معجم الصحابة وحديث طاوس قَالَ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأبي الزوائد : إنما يمنعك من التزويج عجز أو فجور أَخْرَجَهُ ابن أبي شيبة وغيره وقد تقدم في الباب الأول الإشارة إلى حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : «النكاح سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني» وأخرج الحاكم من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه : «من رزق الله امرأة صالحة فقد أعانه على شطر دينه فليتق الله في الشطر الثاني» وهذه الأحاديث وإن كان في كثير منها ضعف فمجموعها يدل على أن لما يحصل به المقصود من الترغيب في التزويج أصلاً لكن في حق من يتأتى منه النسل كما تقدم ، والله أعلم .

تتمة:

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْأُمِّ» بَعْدَ أَنْ قَالَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يُعْطِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: 32] الْأَمْرُ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَّةِ يَحْتَمِلُ مَعَانِي:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ حَرَمَ شَيْئًا ثُمَّ أَبَاحَهُ وَكَانَ أَمْرُهُ إِحْلَالُ مَا حَرَّمَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: 2] وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: 10] وَذَلِكَ أَنَّهُ حَرَّمَ الصَّيْدَ عَلَى الْمَحْرَمِ وَنَهَى عَنِ الْبَيْعِ عِنْدَ النَّدَاءِ ثُمَّ أَبَاحَهُمَا فِي وَقْتٍ غَيْرِ الَّذِي حَرَّمَهُمَا فِيهِ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ إِلَى ﴿مَرْيَا﴾ [النساء: 4] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا﴾ [الحج: 36] قَالَ: وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ كَثِيرٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَلَيْسَ حَتْمًا أَنْ يَصْطَادُوا إِذَا حَلَّوْا، وَلَا أَنْ يَنْتَشِرُوا لَطَلْبِ التِّجَارَةِ إِذَا صَلَّوْا، وَلَا يَأْكُلُوا مِنْ صَدَاقِ امْرَأَتِهِ إِذَا طَابَتْ بِهِ عَنْهُ نَفْسًا، وَلَا يَأْكُلُوا مِنْ بَدَنِهِمْ إِذَا نَحَرُوا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلٌ عَلَى مَا فِيهِ رَشْدُهُمُ بِالنِّكَاحِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُعْطِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: 32] فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَا فِيهِ سَبَبُ الْغِنَى كَقَوْلِهِ ﷺ: «سَافَرُوا نَصَحُوا» أَنْتَهَى.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا: إِرْشَادُ الْعَاجِزِ عَنْ مَوْنِ النِّكَاحِ إِلَى الصَّوْمِ، لِأَنَّ شَهْوَةَ النِّكَاحِ تَابِعَةٌ لَشَهْوَةِ الْأَكْلِ تَقْوَى بِقَوَّتِهَا وَتَضَعُفُ بِضَعْفِهَا وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْخَطَّابِيُّ عَلَى جَوَازِ الْمَعَالِجَةِ لِقَطْعِ شَهْوَةِ النِّكَاحِ بِالْأَدْوِيَةِ، وَحَكَاهُ الْبُغْوِيُّ فِي شَرْحِ السَّنَةِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ عَلَى دَوَاءِ يَسْكُنُ الشَّهْوَةَ دُونَ مَا يَقْطَعُهَا أَصَالَةً، لِأَنَّهُ قَدْ يَقْدِرُ بَعْدَ فِينْدَمِ لَفَوَاتِ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ.

وَقَدْ صَرَحَ الشَّافِعِيَّةُ: بِأَنَّهُ لَا يَكْسِرُهَا بِالْكَافُورِ وَنَحْوِهِ وَالْحُجَّةُ فِيهِ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى مَنَعِ الْجَبِّ وَالْإِخْصَاءِ فَيُلْحَقُ بِذَلِكَ مَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ التَّدَاوِيِّ بِالْقَطْعِ أَصْلًا، وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْخَطَّابِيُّ أَيْضًا: عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ النِّكَاحِ الْوُطْءَ وَلِهَذَا شَرَعَ الْخِيَارَ فِي الْعِنَةِ وَفِيهِ: الْحَثُّ عَلَى غَضِّ الْبَصَرِ، وَتَحْصِينِ الْفَرْجِ بِكُلِّ مُمْكِنٍ وَعَدَمِ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يَسْتَطَاعُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ حُظُوظَ النُّفُوسِ وَالشَّهَوَاتِ لَا تَقْدَمُ

3 - باب مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْبَاءَةَ فَلْيَصُمْ

5066 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ عَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدِ.....

على أحكام الشرع بل هي دائرة معها واستنبط القرافي من قوله: «فإنه له وجاء» أن التشريك في العبادة لا يقدح فيها بخلاف الرياء، لأنه أمر بالصوم الذي هو قرينة وهو بهذا القصد صحيح مثاب عليه ومع ذلك فأرشد إليه لتحصيل غرض البصر، وكف الفرغ عن الوقوع في المحرم انتهى.

وتعقبه الحافظ العسقلاني: بأنه إن أراد تشريك عبادة بعبادة أخرى فهو كذلك وليس محل النزاع وإن أراد تشريك العبادة بأمر مباح فليس في الحديث ما يساعده، واستدل به بعض المالكية على تحريم الاستمناء لأنه أرشد عند العجز عن التزويج إلى الصوم الذي يقطع الشهوة فلو كان الاستمناء مباحاً لكان الإرشاد إليه أسهل.

وقد ذكر الحنفية: أنه عند العجز لأجل تسكين الشهوة، ثم في قول عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ألا نزوجك شابة استحباب نكاح الشابة ولا سيما إذا كانت بكرًا فإنها استمتاعاً أطيب نكحة، وأحسن عشرة، وأفكه محادثة، وأجمل منظراً، وألين ملمساً، وأقرب إلى أن يعودها الزوج الأخلاق التي يرتضيها.

وسياتي بسط القول فيه بعد أبواب إن شاء الله تعالى وفيه: استحباب الإسرار بمثله وقد مضى الحديث في كتاب الصوم في باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة.

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

3 - باب مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْبَاءَةَ فَلْيَصُمْ

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (عُمَارَةُ) بضم المهملة وتخفيف الميم وبالراء هو ابن عمير التميمي الكوفي، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ) من الزيادة ابن قيس النخعي، أنه (قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ عَلْقَمَةَ) أي: ابن قيس عمه (وَالْأَسْوَدِ) أي:

عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ شَبَابًا لَا نَجِدُ شَيْئًا، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ،.....

ابن يزيد أخيه يعني: دخلت مع عمي وأخي (عَلَى عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) شَبَابًا لَا نَجِدُ شَيْئًا⁽¹⁾ فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ استفعل من الطاعة، أي: أطاق (الْبَاءَةَ) أي: الجماع مع القدرة على مؤن النكاح⁽²⁾ (فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ) أي: التزويج (أَغْضُ لِلْبَصَرِ) أي: أشد غصًا، لأن بعد حصول التزويج يضعف الداعي فيكون أغض، لأن وقوع الفعل مع ضعف الداعي أندر من وقوعه مع وجود الداعي وهو من غص طرفه إذا خفضه وكل شيء كفته فقد غضضته والمراد بالبصر هنا: الطرف المشتغل عليه لأنه الذي يضاف إليه الغض حقيقة وفي رواية النَّسَائِيِّ: «فإنه أغض للطرف» فصرح به، (وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ) أي: أشد إحصانا له وأعف منعا من الوقوع في الفاحشة وما ألطف ما وقع لمسلم حيث ذكر عقب حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا بيسير حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: «إذا أحدكم أعجبته المرأة فوقع في قلبه فليعتمد إلى امرأته فليواقعها فإن ذلك يرد ما في نفسه» فإن قيل فيه الإشارة إلى المراد من حديث الباب.

وقال ابن فرحون: أن قوله أحصن لم يرد به أفعل تفضيل، لأنه من الرباعي هذا وفيه كلام.

وقال ابن دقيق العيد: يحتمل أن يكون أفعل على بابها فإن التقوى سبب لغض البصر، وتحصين الفرج، وفي معارضتها الشهوة الداعية وبعد حصول

(1) أي: شيئًا نستطيع به على النكاح أي مؤنه كما هو الظاهر من سياق الحديث فإنه لو حمل على الجماع نفسه لم يستقم قوله بعد: فإنه له وجاء.

(2) لأنه لا يقال للعاجز عند هذا وأن يستقيم الكلام إذا قيل أيها القادر المتمكن من الشهوة إن حصلت لك مؤن النكاح تزوج وإلا فصم ولهذا خص الشباب بالذكر فلا بد من أحد التأويلين في قوله: «من استطاع الباءة» إما لحذف المضاف أي: مؤن الجماع وإما لإرادة المؤن من لفظ الباء مجازًا لما سنشير إليه وقد سبق أيضًا ما يتعلق بذلك في الباب السابق فتذكر (المؤلف).

وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ.

4 - باب كَثْرَةِ النِّسَاءِ

5067 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، قَالَ: حَضَرْنَا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ بِسَرِفٍ،

التزويج يضعف هذا المعارض فيكون أغض، وأحصن، لأن وقوع الفعل مع ضعف الداعي أندر من وقوعه مع وجود الداعي، ويحتمل: أن يكون أفعل فيه للفاعل من غير تفضيل بل إخباراً عن الواقع فقط انتهى.

والاحتمال الأول أرجح كما اخترناه ثم إن اللام في للبصر وللفرج للتعدية كما قرروه في أفعل التعجب نحو ما أضرب زيداً لعمرو.

(وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ) ذهب ابن عصفور: إلى أن الباء زائدة في المبتدأ والتقدير فعليه الصوم وضعف باقتضائه حينئذ الوجوب، لأن ذلك ظاهر في الوجوب ولا قائل به.

(فَإِنَّهُ) أي: الصوم (لَهُ وَجَاءٌ) وقد سبق ضبطه وتفسيره وهذا طريق أخرى في الحديث المذكور في الباب السابق.

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

4 - باب كَثْرَةِ النِّسَاءِ

(بَابُ كَثْرَةِ النِّسَاءِ) يعني لمن قدر على العدل بينهن.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) الفراء الصغير قَالَ: (أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ) أبو عبد الرحمن الصنعاني قاضي صنعاء، (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح، قَالَ: حَضَرْنَا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ) أم المؤمنين هي بنت الحارث الهلالية (بِسَرِفٍ) بفتح السين المهملة وكسر الراء وبالفاء وهو موضع معروف بظاهر مكة بينها وبينه اثنا عشر ميلاً وكان تزوجها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سنة (1)

(1) وعبيد الله الخولاني وكان في حجرها ويزيد بن الأصم وهي خالته كما هي خالة ابن عباس رضي الله عنهما.

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذِهِ زَوْجَةُ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعْشَهَا فَلَا تُزْعِرُوهَا، وَلَا تُزْلِزُوهَا، وَارْفُقُوا فَإِنَّهُ «كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ تِسْعٌ، كَانَ يَقْسِمُ لِثَمَانٍ، وَلَا يَقْسِمُ لَوَاحِدَةٍ».

ست من الهجرة وبنى بها بسرف، وكانت وفاتها سنة إحدى وخمسين وقيل: ثلاث وخمسين وقيل: سنة ست وستين وصلى عليها ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ونزل في قبرها وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد وهي خالة أبيه وعند ابن سعد بإسناد صحيح عن يزيد ابن الأصم قَالَ: دفنا ميمونة بسرف في الظلة التي بنى بها فيها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (هَذِهِ زَوْجَةُ النَّبِيِّ ﷺ)، فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعْشَهَا) بفتح النون وسكون العين المهملة وبالشين المعجمة السرير الذي يوضع عليه الميت (فَلَا تُزْعِرُوهَا) بزايتين معجمتين وعينين مهملتين والزعرعة تحريك الشيء الذي يرفع (وَلَا تُزْلِزُوهَا) أي: لا تحركوها حركة شديدة وفي رواية الحموي: فلا تزعجوها بدل ولا تززعوها، (وَارْفُقُوا) بها، أي: سيروا بها سيرًا وسطًا معتدلًا، فإن حرمتها بعد موتها باقية كحرمتها في حياتها والمقصود منه: أن حرمة المؤمن بعد موته باقية كما كانت في حياته ولا سيما هي زوجة النَّبِيِّ ﷺ وفيه حديث كسر عظم المؤمن ميتًا ككسره حيًّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وابن ماجه وصححه ابن حبان.

(فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ) أي: عند موته (تِسْعٌ) أي: تسع من الزوجات وهن: سودة، وعائشة، وحفصة، وزينب بنت جحش، وأم حبيبة، وجويرية، وصفية، وميمونة رضي الله عنهن.

وهذا ترتيب تزويجه إياهن، ومات وهن في عصمته ﷺ واختلف في ريحانة هل كانت زوجة أو سرية وهل ماتت قبله أو لا.

(كَانَ يَقْسِمُ) من القسم بفتح القاف وسكون السين مصدر قسمت الشيء فانقسم وبالكسر واحد الأقسام وبمعنى النصيب ويقال: كلاهما بمعنى النصيب ولكن الأول يستعمل في موضع خاص بخلاف الثاني والقسم بفتح الحين اليمين.

(لِثَمَانٍ) أي: لثمانى نسوة منهن في المبيت عندهن، (وَلَا يَقْسِمُ لَوَاحِدَةٍ) منهن وهي سودة بنت زمعة بن قيس القرشية العامرية توفيت في خلافة عمر بن

الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكانت قد أسنت عند رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فهم بطلاقها فقالت له: لا تطلقني وأنت في حل من شأني فإنما أريد أن أحشر في أزواجك، وأني قد وهبت يومي لعائشة، وأني لا أريد ما تريد النساء فأمسكها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حتى توفي عنها مع سائر من توفي عنهن من أزواجه، فإن قيل قد روى مسلم الحديث المذكور من طريق عطاء وزاد في آخره قَالَ عطاء: التي لا يقسم لها صفية بنت حبي بن أخطب.

فالجواب أنه حكى القاضي عياض عن الطَّحَاوِيِّ: أن هذا وهم وصوابه سودة كما تقدم: أنها وهبت يومها لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وإنما غلط فيه ابن جريج رواية عن عطاء، وقال التَّوَوِيُّ: هذا وهم من ابن جريج الراوي عن عطاء وإنما الصواب: سودة كما في الأحاديث كذا قيل، فإن قيل: قد ذكروا في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُرْجَى مَن نَّشَاءُ مِنْهُمْ﴾ [الأحزاب: 51] أنه آوى عَائِشَةَ، وحفصة، وزينب، وأم سلمة، فكان يستوفي لهن القسم وأرجأ سودة، وجويرية، وأم حبيبة، وميمونة، وصفية وكان يقسم لهن ما شاء، فيحتمل أن تكون رواية ابن جريج صحيحة ويكون ذلك في آخر أمره حيث آوى الجميع فكان يقسم لجميعهن إلا لصفية.

فالجواب: قد أخرج ابن سعد من ثلاثة طرق: أن النَّبِيَّ ﷺ كان يقسم لصفية كما يقسم لنسائه لكن في الأسانيد الثلاثة الواقدي وليس بحجة فيترجح أن مراد ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: بالتي لا يقسم لها سودة كما قَالَ الطَّحَاوِيُّ والنَّوَوِيُّ لحديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن سودة وهبت يومها لعائشة، وكان النَّبِيُّ ﷺ يقسم لعائشة يومها ويوم سودة وسيأتي في باب مفرد وهو قبل كتاب الطلاق بأربعة وعشرين باباً لكن يحتمل أن يقال: لا يلزم من أنه كان لا يبيت عند سودة أن لا يقسم لها بل كان يقسم لها لكن يبيت عند عَائِشَةَ لما وقع من تلك الهبة نعم يجوز نفي القسم عنها مجازاً.

والراجع: هو ما ثبت في الصحيح ولعل البُخَارِيَّ حذف هذه الزيادة عمداً كذا قرره الحَافِظُ العَسْكَلَانِيُّ ولكن هذا الاحتمال لا يلتزم بما نحن بصدد من

الكلام، ثم في كون الواقدي ليس بحجة كلام وهو أنه قد روى عند الشافعيّ وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو عبيد وأبو خثيمة وعن مصعب الزبيري: أنه ثقة مأمون وكذا قال المسيبي، وقال أبو عبيد: ثقة عن الدراوردي الواقدي أمير المؤمنين في الحديث مات قاضياً ببغداد سنة سبع ومائتين ودفن في مقابر الخيزران وهو ابن ثمان وسبعين سنة.

وقد وقع عند مسلم أيضاً: فيه زيادة أخرى من رواية عبد الرزاق عن ابن جريج قال عطاء: كانت آخرهن موتاً، ماتت بالمدينة كذا قال فأما كونها آخرهن موتاً فقد وافق عليه ابن سعد وغيره قالوا: وكانت وفاتها سنة إحدى وستين، وخالفهم آخرون فقالوا: ماتت سنة ست وخمسين ويعكر عليه أن أم سلمة عاشت إلى قتل الحسين بن علي رضي الله عنهما وكان قتله يوم عاشوراء سنة إحدى وستين وقيل: سنة تسع وخمسين والأول أرجح.

ويحتمل أن تكونا ماتتا في سنة واحدة لكن تأخر موت ميمونة وقد قيل: إنها ماتت سنة ثلاث وستين وقيل: سنة ست وستين وعلى هذا لا تردد في آخريتها في ذلك وأما قوله: وماتت بالمدينة فقد تكلم عليه القاضي عياض وقال: ظاهر أنه أراد ميمونة وكيف يلتزم مع قوله في أول الحديث: أنها ماتت بسرف، وسرف من مكة بلا خلاف فيكون قوله: بالمدينة وهما لكن يحتمل أن يريد بالمدينة البلدة، وهي مكة والذي في أول الحديث أنهم حضروا جنازتها بسرف لا يلزم من ذلك أنها ماتت بسرف، فيحتمل أن تكون ماتت داخل مكة وأوصت أن تدفن بالمكان الذي دخل بها رسول الله ﷺ فيه فنفذ ابن عباس رضي الله عنهما وصيتها، ويؤيد ذلك أن ابن سعد لما ذكر حديث ابن جريج هذا قال بعده وقال غير ابن جريج في هذا الحديث توفيت بمكة فحملها ابن عباس رضي الله عنهما حتى دفنها بسرف.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: تسع ولكن هذا العدد في حقه ﷺ وفي حق غيره أربع أو ثلاث أو ثنتان ويطلق عليها الكثرة، وقد أخرجه مسلم في النكاح، وكذا النسائي فيه، وفي عشرة النساء.

5068 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَهُ تِسْعُ نِسْوَةٍ»، وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدٌ) من الزيادة (ابن زُرَيْعٍ) مصغر زرع الحناط أَبُو معاوية البَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) هو ابن أبي عروبة مهران اليشكري البَصْرِيُّ، (عَنْ قَتَادَةَ) أي: ابن دعامة السدوسي، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَهُ) أي: يومئذ (تِسْعُ نِسْوَةٍ) وقد مضى الحديث في كتاب الغسل بآتم منه.

وفيه: وهن إحدى عشرة لكن قَالَ ابن خزيمة تفرد بذلك معاذ بن هشام عَنْ أَبِيهِ وجمع ابن حبان في صحيحه بين الروایتين بحمل ذلك على حالتين، واختلف في ريحانة هل كانت زوجة أو سرية؟ وجزم ابن إِسْحَاق: بأنها اختارت البقاء في ملكه وهل ماتت قبله ﷺ، والأكثر على أنها ماتت قبله في سنة عشر وكذا ماتت زينب بنت خزيمة بعد دخوله عليها بقليل.

قَالَ ابن عبد البر: مكثت عنده شهرين أو ثلاثة قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: فعلى هذا لم يجمع عنده من الزوجات أكثر من تسع مع أن سودة وهبت نوبتها لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فرجحت رواية سعيد يعني: رواية الباب لكن يحمل رواية هشام على أنه ضم مارية وريحانة إليهن وأطلق لفظ: نسائه تغليباً وقد اتفق العلماء على أن من خصائصه ﷺ الزيادة على أربع نسوة يجمع بينهن واختلفوا هل للزيادة انتهاء.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

(وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ) هو ابن خياط بن خليفة أَبُو عمرو العصفري البَصْرِيُّ صاحب الطبقات والتاريخ أحد شيوخ الْبُخَارِيِّ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) أي: ابن أبي عروبة، (عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أي: بنحو حديث مسدد إنما قصد المصنف بذلك بيان تصريح قَتَادَةَ بتحديث أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ له بذلك.

5069 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ رَقَبَةَ، عَنْ طَلْحَةَ الْيَامِي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: هَلْ تَزَوَّجْتَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَتَزَوَّجْ فَإِنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَكْثَرُهَا نِسَاءً».

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ) بفتح الحاء المهملة والكاف (الْأَنْصَارِيُّ) المروزي من قرية من قرى مرو تدعى: غزما مات سنة ست وعشرين ومائتين قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح بن عبد الله الشكري، (عَنْ رَقَبَةَ) بفتح القاف والموحدة، أي: ابن مصقلة بفتح الميم والقاف بينهما صاد مهملة ساكنة وباللام ويقال: بالسين المهملة بدل الصاد، (عَنْ طَلْحَةَ) أي: ابن مصرف بلفظ فاعل من التصريف (الْيَامِي) بالتحية وبعد الألف ميم مخففة ينسب إلى يام بن أصبى بن دافع بن مالك بن جشم بن حاشد بن خيران بن نوف بن أوسلة وهو همدان.

(عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) أنه (قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (هَلْ تَزَوَّجْتَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَتَزَوَّجْ فَإِنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ) المراد به رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (أَكْثَرُهَا نِسَاءً) أي: عن غيره لأنه كان له تسع نسوة والأمة الجماعة، أي: خير هذه الجماعة الإسلامية، وإنما قيد بهذه الأمة ليخرج سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ فإنه أكثر نساء من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قيل: كانت له ألف امرأة ثلاثمائة حرائر وسبعمائة إماء وأبوه داود عَلَيْهِ السَّلَامُ كانت له تسع وتسعون امرأة.

ووقع عند الطبراني من طريق أيوب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: تزوجوا فإن خيرنا كان أكثرنا نساء قيل: المعنى خير أمة مُحَمَّدٌ من كان أكثر نساء من غيره ممن يتساوى معه فيما عدا ذلك من الفضائل وقيل المراد: الخيرية من هذه الجهة لا مطلقاً.

والذي يظهر أن مراد ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بالخير هو النَّبِيُّ ﷺ، وبالأمة أخص أصحابه وكان أشار إلى أن ترك التزويج مرجوح إذ لو كان راجحاً ما أثر النَّبِيُّ ﷺ غيره وكان مع كونه أخشى الناس لله وأعلمهم به يكثُر التزويج لمصلحة تبليغ الأحكام التي لا يطلع عليها الرجال ولإظهار المعجزة البالغة في خرق العادة لكونه كان لا يجد ما يشبع به من القوت غالباً وإن وجد كان يؤثر بأكثره ويصوم كثيراً ويواصل ومع ذلك كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة

5 - باب: مَنْ هَاجَرَ أَوْ عَمَلَ خَيْرًا لَتَزْوِجَ امْرَأَةً فَلَهُ مَا نَوَى

5070 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْعَمَلُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِمَنْ نَوَى،

ولا يطاق ذلك إلا مع قوة البدن وقوة البدن كما تقدم في أول أحاديث الأنبياء تابعة لما يقوم به من استعمال المقويات من مأكول ومشروب وهي عنده نادرة أو معدومة وفي الحديث الحض على التزويج وترك الرهبانية.

5 - باب: مَنْ هَاجَرَ أَوْ عَمَلَ خَيْرًا لَتَزْوِجَ امْرَأَةً فَلَهُ مَا نَوَى

(باب) بالتنوين (مَنْ هَاجَرَ) إلى دار الإسلام، (أَوْ عَمَلَ خَيْرًا لَتَزْوِجَ امْرَأَةً) أي: ليجعلها زوجة نفسه أو التفعيل بمعنى التفعّل، (فَلَهُ مَا نَوَى) أي: من هاجر وكان قصده تزويج امرأة أو عمل خيراً من أنواع الخير كصلاة، أو حج، أو صدقة ليتوسل به إلى تزويج امرأة فله ما نوى لا ثواب ذلك مع أنه ما نواه يحصل له أولاً. (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ) بفتح القاف والزاي والعين المهملة الحجازي قَالَ: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيِّ، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) ابْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْعَمَلُ بِالنِّيَّةِ) بالإفراد فيهما ولفظ: إنما ساقط هنا والباء في بالنية للإلصاق، لأن كل عمل يلصق به بالنية أو للمسببية بمعنى أنها مقومة للعمل فكانها سبب في إيجاده والتقدير أن ثواب العمل أو صحته بالنية على اختلاف المذهبين وقد سبق تحقيقه في أول الكتاب.

(وَإِنَّمَا لِمَنْ نَوَى) رجل أو امرأة (مَا نَوَى) وهذه الجملة مؤكدة للسابقة وقيل هي مفيدة غير ما أفادته الأولى، لأن الأولى: سيقت لبيان أن العمل يتبع النية ويصاحبها فيترتب الحكم على ذلك، والثانية: لإفادة أن العامل لا يحصل له إلا ما نواه.

وقال ابن عبد السلام: الأولى: لبيان ما يعتبر من الأعمال، والثانية: لبيان ما يترتب عليها وإفادة أن النية إنما تشترط في العبادات التي لا تتميز بنفسها وأما

فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ،

ما يتميز بنفسه، فإنه ينصرف بصورته إلى ما وضع له كالأذكار، والأدعية، والتلاوة، لأنها لا تتردد بين العبادة والعادة ولا يخفى أن ذلك إنما هو بالنظر إلى أصل الوضع أما ما حدث فيه عرف كالتمسيح لمتعجب فلا ومع ذلك فلو قصد بالذكر القربة إلى الله تعالى لكان أكثر ثواباً ولذا قَالَ فِي الْإِحْيَاءِ: حركة اللسان بالذكر مع الغفلة عند تحصيل الثواب، لأنها خير من حركة اللسان بالغيبة بل خير من السكوت مُطْلَقًا، أي: مجردًا عن التفكير قَالَ: وإنما هي ناقصة بالنسبة إلى عمل القلب.

(فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ) أي: إلى طاعة الله وعبادته من مكة إلى المدينة قبل الفتح، (فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ) جواب الشرط، وجواب الشرط إذا كانت جملة اسمية فلا بد من الفاء أو إذا كقوله تعالى: ﴿وَأِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: 36] والفاء في جواب الشرط إما للسببية أو للتعقيب.

وظاهر هذا الكلام: اتحاد الشرط والجزاء والشرط اختلافهما نحو من أطاع الله أثيب ومن عصاه عوقب إذ اتحادهما غير مفيد، فَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: إن التقدير: فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله نية وقصدًا، فهجرته إلى الله ورسوله أجزًا وثوابًا وحكمًا وشرعًا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ حَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَلَوْ مِتُّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [الإسراء: 7] فلولوا قوله في الأولى: على غير الفطرة، وفي الثانية: لأنفسكم ما صح ولم يكن في الكلام فائدة.

وقال في العدة: وإعراب قصدًا ونية يصح أن يكون خبر كان، أي: ذات قصد ونية ويتعلق (إلى) بالمصدر ويصح أن يكون إلى الله الخبر وقصدًا مصدرًا في موضع الحال، وأما قوله أجزًا وثوابًا فلا يصح فيه إلا الحال من الضمير في الجزاء انتهى.

وأعاد المجرور ظاهرًا لا مضمرة بأن يقول: فهجرته إليهما ولم يذكره أيضًا بلفظ الموصول كالذي بعده لقصد الاستلزام بذكر الله ورسوله بخلاف الدنيا

وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ.

والمرأة فإن الاحتقار والإيهام فيهما أولى.

(وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا) يحصلها استعارة من إصابة الغرض والدنيا عند المتكلمين ما على الأرض والهواء والأظهر أنها كل مخلوق من الجواهر والإعراض الموجودة قبل الدار الآخرة والمراد بها في الحديث المال ونحوه بقرينة ذكر المرأة في قَوْلِهِ: (أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا) وفي رواية: يتزوجها، وإفرادها بعد دخولها في لفظ دنيا من باب ذكر الخاص بعد العام، لأن ورود الحديث في قصة المهاجر لتزويج امرأة فذكرت الدنيا مع القصة زيادة في التحذير.

وروى تلك القصة سعيد بن منصور بإسناد صحيح على شرط الشيخين قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو معاوية عن الأعمش عن سُفْيَانَ عن عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: من هاجر يبتغي شَيْئًا، فإنما له ذلك هاجر رجل لتزوج امرأة يقال لها أم قيس فكان يقال له مهاجر أم قيس وفي الحديث على ما قالوا: ردّ على ابن مالك حيث زعم في شرح عمدته أن عطف الخاص على العام لا يكون إلا بالواو.

(فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ) من الدنيا والمرأة حكماً وشرعاً كما مر أو الخبر محذوف والتقدير: فهجرته إلى ما هاجر إليه غير صحيحة أو قبيحة غير مقبولة أو لا نصيب له في الآخرة فإن قيل: من ينوي بهجرته مفارقة دار الكفر وتزوج امرأة معاً فالظاهر: أنها لا تكون قبيحة ولا غير صحيحة غاية ما في الباب أنها تكون ناقصة بالنسبة إلى من كانت هجرته خالصة وكذا من طلب التزويج فقط، لأنه من الأمر المباح الذي قد يثاب عليه فاعله إذا قصد به القرية كالإعفاف كما وقع في قصة إسلام أبي طلحة المروية عند النسائي عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الإسلام أسلمت أم سليم قبل أبي طلحة فخطبها فقالت: إني أسلمت، فإن أسلمت تزوجتك، فأسلم فتزوجته.

فالجواب: أنه محمول على ما لم يكن فيه قصد وقرية أصلاً أو على تنزيل ما لم يكن خالصاً لله تعالى منزلة غير الصحيح أو القبيح المذموم.

وقال الحافظ العسقلاني: إسلام أبي طلحة محمول على أنه رغب في

6 - بَابُ تَرْوِيجِ الْمُعْسِرِ الَّذِي مَعَهُ الْقُرْآنُ وَالْإِسْلَامُ

فِيهِ سَهْلٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الإسلام ودخله من وجهه وضمه إلى ذلك إرادة التزويج المباح فصار كمن يرى بصومه العبادة والحمية إذا نوى العبادة وخالطها شيء مما يغير الإخلاص فقد نقل أبو جعفر ابن جرير الطَّبْرِيُّ عن جمهور السلف: أن الاعتبار بالابتداء فإن كان في ابتدائه خالصاً لله تعالى لم يضره ما عرض له بعد ذلك من إعجاب وغيره والله تعالى أعلم.

وقد مر الحديث في أول الكتاب، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

6 - بَابُ تَرْوِيجِ الْمُعْسِرِ الَّذِي مَعَهُ الْقُرْآنُ وَالْإِسْلَامُ

(بَابُ تَرْوِيجِ الْمُعْسِرِ) وهو الذي معه شيء من المال (الَّذِي مَعَهُ الْقُرْآنُ)⁽¹⁾ وَالْإِسْلَامُ) قَالَ ابن بَطَالٍ: دل هذا على أن الكفاءة إنما هي في الدين لا في المال وقد نبه بهذه الترجمة على جواز ذلك أخذاً بما وقع من حال ذلك الرجل الذي قَالَ له النَّبِيُّ ﷺ: «التمس ولو خاتماً من حديد فلم يجد وزوجه بما معه من الْقُرْآنِ» وتحقيقه مبسوط في الفروع.

(فِيهِ) أَي: في هذا الباب (سَهْلٌ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ والأصيلي وابن عساكر سهل بن سَعْدٍ، أَي: الساعدي الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَي: حديثه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وقد سبق موصولاً في باب القراءة عن ظهر القلب في قصة الواهبة نفسها قوله ﷺ للرجل الذي قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فزوجهها «أذهب إلى أهلِكَ فانظر هل تجد شيئاً» فذهب ثم رجع فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا خَاتماً من حديد، وقوله عليه الصلاة والسلام: «ماذا معك من الْقُرْآنِ قَالَ: معي سُورَةُ كَذَّ وَكَذَا عدها قَالَ: أَتَقْرَأُهنَّ عن ظهر قلبك قَالَ: نعم قَالَ: أذهب فقد ملكتكها بما معك من الْقُرْآنِ».

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: لم يسق حديث سهل هنا، لأنه ساقه قبل وبعد فاكتفى بذكره أو لأن شيخه لم يروه له في سياق هذه الترجمة انتهى.

(1) يعني: يحفظ شيئاً من القرآن.

5071 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَيْسَ لَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَسْتَخْصِي؟ «فَتَهَانَا عَنْ ذَلِكَ».

وتعقبه الحافظ العسقلاني: بأن الثاني بعيد جداً ولم أجد من قال: إن البُخاري يتقيد في تراجم كتبه بما يترجم به مشايخه، بل الذي صرح به الجمهور: أن غالب تراجمه من تصرفه فلا وجه لهذا الاحتمال ولقد لهج به الكرمانى في مواضع وليس بشيء انتهى.

(حَدَّثَنَا) ويروى: حَدَّثَنَا بِالْأَفْرَادِ (مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) العنزي الحافظ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) أي: ابن أبي خالد سعد البجلي الكوفي (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (قَيْسٌ) هو ابن أبي حازم عوف الأحمس قدم المدينة بعدما قبض النبي ﷺ، (عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ) عَبْدُ اللَّهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، أَنَّهُ (قَالَ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَيْسَ لَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام (نَسْتَخْصِي) ليزول عنا شهوة الجماع وسيجيء تفسير الاستخصاء في الباب الآتي بعد باب إن شاء الله تعالى.

(«فَتَهَانَا عَنْ ذَلِكَ») أي: الاستخصاء فدل على أنه حرام في الآدمي صغيراً كان أو كبيراً، لأن فيه تغيير خلق الله تعالى ولما فيه من ضرر النفس، وقطع النسل المقصود بالنكاح شرعاً، وتعذيب الحيوان.

وقال البغوي: وكذا كل حيوان لا يؤكل وأما المأكول فيجوز في صغره ويحرم في كبره وموضعه الفروع وقد سبق الحديث في التفسير.

ومطابقته للترجمة من حيث إنه ﷺ لما نهاهم عن الاختصاص مع احتياجهم إلى النساء وهم مع ذلك لا شيء لهم كما صرح به في نفس هذا الخبر كما سيأتي تأملاً بعد باب واحد وكان مع كل منهم شيء من القرآن أجاز التزويج بما معهم من القرآن فحكم الترجمة من حديث سهل بالتنصيص، ومن حديث ابن مسعود بالاستدلال وقد أغرب المهلب فقال: فِي قَوْلِهِ تَزْوِيجَ الْمَعْسَرِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزُوجِ الرَّجُلَ عَلَى أَنْ يَعْلَمَ الْمَرْأَةُ الْقُرْآنَ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ مَا سَمَاهُ مَعْسَرًا قَالَ: وكذا قوله والإسلام، لأن الواهة كانت مسلمة انتهى.

7 - بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ: اُنْظُرْ أَيَّ زَوْجَتَيَّ شِئْتَ حَتَّى أَنْزِلَ لَكَ عَنْهَا؟

رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ.

5072 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ.....

والذي يظهر: أن مراد المصنف هو المعسر من المال بدليل قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وليس لنا شيء كما سبق.

7 - بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ: اُنْظُرْ أَيَّ زَوْجَتَيَّ شِئْتَ حَتَّى أَنْزِلَ لَكَ عَنْهَا؟

(بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ: اُنْظُرْ أَيَّ زَوْجَتَيَّ) بتشديد الياء (شِئْتَ حَتَّى أَنْزِلَ لَكَ عَنْهَا؟) بفتح الهمزة وكسر الزاي، أي: أطلقها وتنقضي عدتها، ثم تزوجها.

(رَوَاهُ) أي: المذكور في الترجمة (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ) في حديثه على ما مر في أول البيوع موصولاً عن عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم بن سعد، أي: ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده قال: قال عبد الرحمن بن عوف وأورده في فضائل الأنصار عن إسماعيل بن أبي أويس عن إبراهيم وقال في روايته: «انظر أعجبهما إليك فسمها لي أطلقها فإذا انقضت عدتها فتزوجها» وهو معنى ما ساقه موصولاً في الباب عن أنس بلفظ: «فعرض عليه أن يناصفه أهله وماله» ويأتي في الوليمة من حديث أنس بلفظ: «أقاسمك مالي وأنزل لك عن إحدى امرأتي» وإنما وضع الترجمة هكذا إشارة إلى أن رواه فيه من طريقين: أحدهما: عن نفس عبد الرحمن بن عوف، والآخر: عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من طريق زهير عن حميد عنه يخبر عن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهنا أيضًا رواه من حديث سُفْيَانَ عن حميد عنه يخبر عن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخذ البُخَارِيُّ هذه الألفاظ التي هي الترجمة من نفس الحديث ووضعها ترجمة تبنيها على فوائد كثيرة:

منها: وضعه تراجم غريبة في مواضع كثيرة في هذا الكتاب.

ومنها: الإشارة إلى اتساع روايته.

ومنها: بيان ما فيه من الاختلاف في الأسانيد والمتون.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلثة العبدية، (عَنْ سُفْيَانَ) هو الثَّوْرِيُّ، (عَنْ

حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَآخَى النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ وَعِنْدَ الْأَنْصَارِيِّ امْرَأَتَانِ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ أَنْ يُنَاصِفَهُ أَهْلَهُ وَمَالَهُ، فَقَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، دُلُونِي عَلَى السُّوقِ، فَأَتَى السُّوقَ فَرِيحَ شَيْئًا مِنْ أَقِطٍ، وَشَيْئًا مِنْ سَمْنٍ، فَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ أَيَّامٍ وَعَلَيْهِ وَضْرٌ مِنْ صُفْرَةٍ، فَقَالَ: «مَهَيْمَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ»، فَقَالَ: تَزَوَّجْتُ أَنْصَارِيَّةً، قَالَ: «فَمَا سُفَّتْ؟» قَالَ: وَزَنَ نَوَاةً مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: «أُولِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ».

حُمَيْدِ الطَّوِيلِ)، أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَدِمَ) وفي نسخة: زيادة علي (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَهَاجِرًا، (فَآخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ (الْأَنْصَارِيِّ وَعِنْدَ الْأَنْصَارِيِّ امْرَأَتَانِ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ) أَي: عَبْدُ الرَّحْمَنِ (أَنْ يُنَاصِفَهُ أَهْلَهُ وَمَالَهُ، فَقَالَ) أَي: عَبْدُ الرَّحْمَنِ: (بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، دُلُونِي) أَمْرٌ مِنَ الدَّلَالَةِ (عَلَى السُّوقِ، فَأَتَى السُّوقَ فَرِيحَ شَيْئًا مِنْ أَقِطٍ، وَشَيْئًا مِنْ سَمْنٍ، فَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ أَيَّامٍ وَعَلَيْهِ وَضْرٌ) بَفَتْحِ الْوَاوِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَبِالرَّاءِ وَهُوَ اللَّطِخُ مِنَ الْخُلُقِ وَكُلُّ طَيِّبٍ لَهُ لَوْنٌ (مِنْ صُفْرَةٍ فَقَالَ) ﷺ: (مَهَيْمَ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْهَاءِ وَفَتْحِ الْمِثْلَةِ التَّحْتِيَّةِ وَآخِرُهُ مِيمٌ، أَي: مَا حَالُكَ وَمَا شَأْنُكَ (يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: تَزَوَّجْتُ) يَا رَسُولَ اللَّهِ (أَنْصَارِيَّةً، قَالَ: فَمَا سُفَّتْ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عَنْ الْمُسْتَمْلِيِّ زِيَادَةَ: إِلَيْهَا، (قَالَ: وَزَنَ نَوَاةً مِنْ ذَهَبٍ) أَي: خَمْسَةَ دِرَاهِمٍ يَعْنِي مَقْدَارَ خَمْسَةِ دِرَاهِمٍ وَزَنًا مِنَ الذَّهَبِ.

(قَالَ: أُولِمَ) أَمْرٌ مِنَ الْوَلِيمَةِ (وَلَوْ بِشَاةٍ) وفي الحديث: مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثَارِ حَتَّى بِالْأَهْلِ وَالْمَالِ.

وفيه: جَوَازُ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى الْمَرْأَةِ عِنْدَ إِرَادَةِ تَزْوِيجِهَا وَجَوَازِ الْمَوَاعِدَةِ بِطُلَاقِ الْمَرْأَةِ وَسُقُوطِ الْغِيَرَةِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ وَتَنَزُّهِ الرَّجُلِ عَمَّا يَبْذُلُ لَهُ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ وَتَرْجِيحِ الْاِكْتِسَابِ بِنَفْسِهِ بِتِجَارَةٍ أَوْ صِنَاعَةٍ.

وفيه: مَبَاشَرَةُ الْكِبَارِ التِّجَارَةِ بِأَنْفُسِهِمْ مَعَ وَجُودِ مَنْ يَكْفِيهِمْ ذَلِكَ مِنْ وَكِيلٍ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ أَخْرَجَ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَارٍ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَتْ: خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَاجِرًا إِلَى بَصْرَى فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مَا مَنَعَ

8 - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّبْتُلِ وَالْخِصَاءِ

5073 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ،

أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَبَهُ لِمَلَاذِمَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا مَنَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَبَهُ لِقَرَبِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ ذَلِكَ لِمَحَبَّتِهِمْ فِي التَّجَارَةِ.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: وعند الأنصاريّ امرأتان فعرض عليه أن يناصفه أهله.

8 - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّبْتُلِ وَالْخِصَاءِ

(بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّبْتُلِ) على صيغة التَّفْعُلِ مِنَ التَّبْتُلِ، وأصله: الانقطاع من قولهم: بَتَلْتُ الشَّيْءَ أَبْتُلُهُ مِنْ بَابٍ: ضَرَبَ إِذَا قَطَعْتَهُ، والمراد بالتَّبْتُلِ هنا: الانقطاع عن النساء وترك التزويج وما يتبعه من الملاذ إلى العبادة.

وأما المأمور به فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِلًا﴾ [المزمل: 8] فالمراد به: الانقطاع إليه تَعَالَى والتعبد وقد فسره مجاهد فَقَالَ: أَخْلَصَ لَهُ إِخْلَاصًا وَهُوَ تَفْسِيرٌ مَعْنَى: وَلَا فَاصِلَ التَّبْتُلِ الْانْقِطَاعَ، والمعنى: انقطع إليه انقطاعًا لكن لما كانت حقيقة الانقطاع إلى اللَّهِ تَعَالَى إنما يقع بإخلاص العبادة له فسرها بذلك ومنه صدقة بتلة، أي: منقطعة عن الملك ومريم البتول لانقطاعها عن التزويج إلى العبادة وقيل: لفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا البتول إما لانقطاعها عن الأزواج غير علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أو لانقطاعها عن نظرائها في الحسن والشرف.

(وَالْخِصَاءُ) بكسر الخاء المعجمة وبالمد وهو الشق على الانثيين وانتزاعهما مصدر خصيت الفحل إذا سللت خصيتيه فهو خصي بفتح أوله والجمع خصيان وخصية وإنما قال: ما يكره من التبتل والخصاء للإشارة إلى أَنَّ الَّذِي يَكْرَهُ مِنَ التَّبْتُلِ هُوَ الَّذِي يَفْضِي إِلَى التَّنَطُّعِ، وتحريم ما أحلَّ اللَّهُ وليس التبتل من أصله مكروهًا وعطف الخصاء عليه، لأن بعضه يجوز في الحيوان المأكول كما تقدم.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ التِّيمِيُّ الْيَرْبُوعِيُّ الْكُوفِيُّ وَهُوَ شَيْخٌ مُسْلِمٌ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ أَي: ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ

سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، يَقُولُ: «رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبْتُلَ، وَلَوْ أِذْنَ لَهُ لَأَخْتَصَيْنَا».

مسلم الزُّهْرِيُّ، أَنَّهُ (سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، يَقُولُ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ) بِالْظَّاءِ الْمَعْجَمَةِ السَّاكِنَةِ (التَّبْتُلَ) أَي: اعتقاد مشروعيته كأنه لما رآه عبادة وليس كذلك رده عليه، لأن كل ما يفعله العبد تقرباً إلى الله تعالى بقصد أن يتوصل به إلى رضى الله تعالى ورسوله ﷺ وليس من الشرع فهو مردود فرد ﷺ ما كان من ذلك خارجاً عن شرعه وسننه ولم يأذن له وقد أورده مسلم من طريق عقيل عن ابن شهاب بلفظ: أراد عثمان بن مظعون أن يتبتل فنهاه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فعرف أن معنى قوله: رد على عثمان، أي: لم يأذن له بل نهاه عنه، (وَلَوْ أِذْنَ) ﷺ (لَهُ) أَي: لعثمان بن مظعون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ترك النكاح (لَاخْتَصَيْنَا) أَي: لفعلنا فعل من يختصي بأن نفعل ما يزيل الشهوة، وهو الانقطاع عن النساء.

وأخرج الطبراني من حديث عثمان بن مظعون نفسه أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ يَشُقُّ عَلَيَّ الْعَزُوبَةُ فَأُذِنَ لِي بِالْخِصَاءِ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالصِّيَامِ».

ومن طريق سعيد بن العاص أَنَّهُ عُثْمَانُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَئِذْنُ فِي الْإِخْتِصَاءِ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَبَدَلَنَا بِالرَّهْبَانِيَةِ الْحَنِيفِيَةِ السَّمْحَةِ»، فيحتمل أن يكون الذي طلبه عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو الاختصاء حقيقة فعبر عنه الراوي بالتبتل، لأنه ينشأ عنه فلذلك قَالَ: وَلَوْ أِذْنَ لَنَا لَأَخْتَصَيْنَا.

وقال الطَّبْرِيُّ: التبتل الذي أَرَادَهُ عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ وَمَنْ وَافَقَهُ: تحريم النساء والطيب وكل ما يلتذ به فلهذا نزل في حقه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَبِيبَتٍ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: 87].

وقال الطيبي: قوله: وَلَوْ أِذْنَ لَهُ لَأَخْتَصَيْنَا كَانَ الظاهر أن يقول: وَلَوْ أِذْنَ لَهُ لَتَبْتَلْنَا لَكِنِّهِ عَدْلٌ عَنْ هَذَا الظاهر إِلَى قَوْلِهِ: لَأَخْتَصَيْنَا لِإِرَادَةِ الْمُبَالَغَةِ، أَي: لو أذن له لبالغنا في التبتل حتى يفضي بنا الأمر إلى الاختصاء.

وكان التبتل من شريعة النصارى فنهى النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ لِيَكْثُرَ النَّسْلُ وَيُدُومَ الْجِهَادُ، وَلَمْ يَرِدْ بِهِ حَقِيقَةُ الْإِخْتِصَاءِ، لِأَنَّهُ حَرَامٌ وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنْ مَعْنَاهُ: لو أذن

5074 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي

له في الانقطاع عن النساء وغيرهن من ملاذ الدنيا لاختصينا لدفع شهوة النساء
ليمكننا من التبتل قَالَ: وهذا محمول على أنهم كانوا يظنون جواز الاختصاء
باجتهادهم ولم يكن ظنهم هذا موافقاً، فإن الاختصاء في الآدمي حرام مُطلقاً
وقيل: إنه على ظاهره، وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاء.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَيُؤَيِّدُهُ تَوَارِدُ اسْتِثْنَانِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ
فِي ذَلِكَ كَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَذَكَرَ أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ مَطْعُونَ
وَعَلِيًّا وَأَبَا ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هُمَا أَنْ يَخْتَصُوا وَيَتَبَتَّلُوا فَهَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَنْ ذَلِكَ وَنَزَلَتْ فِيهِمْ: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعُمُوا﴾
[المائدة: 93] قَالَ وَإِنَّمَا كَانَ التَّعْبِيرُ بِالِاخْتِصَاءِ أَبْلَغَ مِنَ التَّعْبِيرِ بِالتَّبَتُّلِ، لِأَنَّ
وُجُودَ الْآلَةِ يَقْتَضِي اسْتِمْرَارَ وُجُودِ الشَّهْوَةِ وَوُجُودَ الشَّهْوَةِ يَنَافِي الْمُرَادَ فِي
التَّبَتُّلِ فَيَتَعَيَّنُ الْإِخْتِصَاءُ طَرِيقًا إِلَى تَحْصِيلِ الْمَطْلُوبِ وَغَايَتُهُ أَنْ فِيهِ الْمَأْ
عَظِيمًا⁽¹⁾ فِي الْعَاجِلِ يَغْتَفِرُ فِي جَنْبِ مَا يَنْدَفِعُ بِهِ فِي الْآجِلِ وَهُوَ قَطْعُ الْأَصْبَعِ
إِذَا وَقَعَتْ فِي الْيَدِ الْأَكْلَةَ صِيَانَةً لِبَقِيَةِ الْيَدِ وَلَيْسَ الْهَلَاكُ بِالْخِصَاءِ مُحَقَّقًا بَلْ هُوَ
نَادِرٌ وَيَشْهَدُ لَهُ كَثْرَةُ وَجُودِهِ فِي الْبَهَائِمِ مَعَ بَقَائِهَا وَعَلَى هَذَا فَلَعَلَّ الرَّاويَ عَبَرَ
بِالْخِصَاءِ عَنِ الْجَبِّ، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ.

ثم الحكمة في منعهم من الاختصاء إرادة تكثير النسل ليستمر جهاد الكفار
كما تقدم وإلا لو أذن في ذلك لأوشك تواردهم عليه فينقطع النسل فيقل
المسلمون بانقطاعه ويكثر الكفار فهو خلاف المقصود من البعثة المحمدية
ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد أخرجهُ مُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ،
وَابْنُ مَاجَةَ فِي النِّكَاحِ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي
حَمْرَةَ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ

(1) وفي هذا جواب عما أورده القرطبي من أين يلزم من جواز التبتل عن السنة جواز الخصاء وهو
قطع عضوين بهما قوام النسل، وفيه ألم عظيم، لأنه ربما يفضي إلى الهلاك، وهو محرم
بالاتفاق وأجاب عنه بأن ذلك لازم من حيث إن مطلق التبتل يتضمنه.

سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، يَقُولُ: لَقَدْ رَدَّ ذَلِكَ، يَعْني النَّبِيَّ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ، وَلَوْ أَجَارَ لَهُ التَّبَتُّلَ لَأَخْتَصَيْنَا.

5075 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كُنَّا نَعْرُوْهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَيْسَ لَنَا شَيْءٌ، فَقُلْنَا: أَلَا نَسْتَخْصِي؟ «فَنَهَانَا عَنْ ذَلِكَ،»

(سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: لَقَدْ رَدَّ ذَلِكَ) أي: اعتقاد مشروعية التبتل، (يَعْني النَّبِيَّ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ) ابنِ مَظْعُونٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَقْتِ وَسَقَطَ ابْنُ مَظْعُونٍ فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ. (وَلَوْ أَجَارَ) ﷺ (لَهُ التَّبَتُّلَ لَأَخْتَصَيْنَا) لَدَفْعِ شَهْوَةِ النِّسَاءِ لِيُمْكِنَنَا التَّبَتُّلَ وَلَعَلَّهُمْ كَانُوا يَظُنُّونَ جَوَازَهُ كَمَا سَبَقَ وَهَذَا طَرِيقٌ آخَرُ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ. (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) الْبَلْخِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، (عَنْ إِسْمَاعِيلَ) هُوَ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ الْبَجَلِيُّ.

(عَنْ قَيْسٍ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ بَابٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بَلْفَظٍ: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَوَقَعَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ جَرِيرٍ بَلْفَظٍ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَكَذَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ: (كُنَّا نَعْرُوْهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَيْسَ لَنَا شَيْءٌ) أي: مِنَ الْمَالِ، (فَقُلْنَا: أَلَا نَسْتَخْصِي؟) أي: أَلَا نَسْتَدْعِي مَنْ يَفْعَلُ بِنَا الْخِصَاءَ أَوْ نَعَالِجُ ذَلِكَ بِأَنْفُسِنَا، (فَنَهَانَا) ﷺ (عَنْ ذَلِكَ) وَهُوَ نَهَى تَحْرِيمَ بَلَا خِلَافٍ فِي بَنِي آدَمَ لِمَا تَقَدَّمَ.

وفيه أيضًا: من المفاصد تعذيب النفس والتشويه مع إدخال الضرر الذي قد يفضي إلى الهلاك.

وفيه: إبطال معنى الرجولية وتغيير خلق الله وكفر النعمة، لأن خلق (1) الشخص رجلاً من النعم العظيمة فإذا أزال ذلك فقد تشبه بالمرأة واختار النقص على الكمال.

(1) أي: خلق الله الشخص رجلاً.

ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ نَنْكِحَ الْمَرَءَةَ بِالثَّوْبِ، ثُمَّ قرَأَ عَلَيْنَا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَبِيبَتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الخصاء في غير بني آدم من الحيوان ممنوع إلا لمنفعة حاصلة في ذلك كتطبيب اللحم، أو قطع ضرر عنه.

وقال النُّوَوِيُّ: يحرم خصاء الحيوان الغير المأكول مُطْلَقًا، وأما المأكول فيجوز في صغيره دون كبيره قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وما أظنه يدفع ما ذكره الْقُرْطُبِيُّ من إباحة ذلك في الحيوان الكبير عند إزالة الضرر.

(ثُمَّ رَخَّصَ) رَخَّصَ (لَنَا) وفي تفسير المائدة ثم رخص لنا بعد ذلك (أَنْ نَنْكِحَ الْمَرَءَةَ بِالثَّوْبِ) أي: إلى أجل وهذا نكاح المتعة وهذا يدل على أن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرى جواز المتعة.

وقال الْقُرْطُبِيُّ: لعله لم يكن حينئذ بلغه الناسخ، ثم بلغ فرجع ويؤيده ما ذكر الإسماعيلي أنه وقع في رواية أبي معاوية عن إِسْمَاعِيلَ بن أَبِي خَالِدٍ ففعلنا، ثم ترك ذلك وفي رواية لابن عيينة عن إِسْمَاعِيلَ: ثم جاء تحريمها بعد وفي رواية مَعْمَرٍ عن إِسْمَاعِيلَ: ثم نسخ.

(ثُمَّ قرَأَ عَلَيْنَا) أي: عَبْدُ اللَّهِ بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في رواية مسلم حيث قَالَ: ثم قرَأَ عَلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ وكذا وقع عند الإسماعيلي في تفسير المائدة (﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَبِيبَتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾) أي: ما طاب ولد من الحلال ومعنى: لا تحرموا لا تمنعوها أنفسكم كمنع التحريم أو لا تقولوا حرمانها على أنفسنا مبالغة منكم في العزم على تركها تزهدا منكم وتعسفاً.

وروى الواحدي في أسباب النزول: من رواية عثمان بن سعد عن عكرمة عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رجلاً أتى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إني إذا أكلت من هذا اللحم انتشرت إلى النساء وأني حرمت عليّ اللحم فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَبِيبَتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ فعلى هذا لا يجوز لأحد من المسلمين تحريم شيء مما أحل الله لعباده المؤمنين على نفسه من طيبات المطاعم والملابس والمناكح إذا خاف على نفسه بإخلال ذلك لها بعض المشقة أو أمنه ولا فضل في ترك شيء مما أحله الله تعالى لعباده والفضل والبر في فعل ما ندب

وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾ [المائدة: 87].

اللَّهُ عباده إليه وعمل به رسوله وسنّه لأُمته وتبعه على هذا المنهاج الأئمة الراشدون، فإذا كان كذلك تبين خطأ من أثر لباس الشعر والصوف على لباس القطن والكتان إذا قدر على لبس ذلك من حله وأثر أكل الفول والعدس على أكل خبز البر والشعير وترك أكل اللحم والودك حذرًا من عارض الحاجة إلى النساء والأولى بالأجسام إصلاحها لتعينه على طاعة ربه ولا شيء أضر للجسم من المطاعم الردية لأنها مفسدة لعقله ومضعفة لما جعله الله سببًا إلى طاعته ومن ذلك التبتل والترهب، لأنه داخل في معنى الآية المذكورة.

وقال المهلب: إنما نهى النبي ﷺ عن ذلك من أجل أنه مكاثر بهم الأمم يوم القيامة وأنه في الدنيا يقاتل بهم طوائف الكفار، وفي آخر الزمان يقاتلون الدجال فأراد ﷺ أن يكثر النسل ولا التفات إلى ما روى خيركم بعد المائتين الخفيف الحاذ الذي لا أهل له ولا ولد فإنه ضعيف بل موضوع، وكذلك قول حذيفة: إذا كان في سنة خمسين ومائة فلأن يربي أحدكم جرو كلب خير له من أن يربي ولدًا هذا وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً قال له: إني حرمت عليّ الفراش فتلا هذه الآية وقال: نم على فراشك، وكفر عن يمينك.

ودعي الحسن إلى طعام ومعه فرقد السبخي وأصحابه فقعدوا على المائدة وعليها ألوان من الدجاج المسمن والفالزوج وغير ذلك فاعتزل فرقد ناحية فسأل الحسن: أهو صائم؟ قالوا: لا، ولكنه يكره هذه الألوان فأقبل الحسن عليه وقال: يا فرقد أترى لعاب النحل بلعاب البر بخالص السمن يعيبه مسلم هذا وآخر الآية: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ [البقرة: 190] أي: لا تتجاوزوا الحد الذي حد عليكم في تحليل أو تحريم أو لا تعتدوا حدود ما أحل الله لكم إلى ما حرم عليكم ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: 190] حدوده.

قال الراغب: لما ذكر تعالى حال ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَرُّكَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَتَلُوا قَتِيلِينَ وَرُفُكَانًا﴾ [المائدة: 82] فمدحهم بذلك، وكانت الرهبانية قد حرموا على أنفسهم طيبات ما أحل الله لهم ورأى الله تعالى قومًا تشوّقوا إلى حالهم وهموا أن يقتدوا بهم نهامهم عن ذلك، فإن قيل:

5076 - وَقَالَ أَصْبَغُ : أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ شَابٌّ ، وَأَنَا أَخَافُ عَلَى نَفْسِي الْعَنْتَ ،

لم لِمَ يقل والله يبغض المعتدين ليكون أبلغ .

فالجواب : أن يقال بل الأبلغ هو المذكور ، لأن المعتدين من لا يوصف بأن الله يبغضه ويوصف بأن الله لا يحبه وهو من لم يكن اعتداؤه كثيرًا .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة .

(وَقَالَ أَصْبَغُ) بفتح الهمزة والموحدة وإسكان المهملة بينهما وبالغين المعجمة هو ابن الفرج بالجيـم القرشي وراق عَبْدُ اللَّهِ بن وهب قَالَ الْعَيْنِيُّ : كذا في عامة الأصول قَالَ أَصْبَغُ : وكذا ذكره أَبُو مسعود في الأطراف وخلف وخالف ذلك الحافظان أَبُو نُعَيْمٍ والطريقي فقالا : رواه الْبُخَارِيُّ عن أَصْبَغٍ ولئن سلمنا صحة ما وقع في الأصول وأنه رواه عنه معلقًا فقد رواه الإسماعيلي ثنا الرمادي ثنا أَصْبَغُ أَخْبَرَنِي ابن وهب وقد وقع في كتاب الطريقي رواه الْبُخَارِيُّ عن أَصْبَغِ بن مُحَمَّدٍ وهو غير صحيح ، لأنه ليس للبخاري شيخ اسمه أَصْبَغُ بن مُحَمَّدٍ .

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وكلام أَبِي نَعِيمٍ في المستخرج يشعر بأنه قَالَ فيه حَدَّثَنَا وقد وصله جعفر الفريابي في كتاب القدر والجوزقي في الجمع بين الصحيحين والإسماعيلي من طريق عن أَصْبَغٍ وأخرجه أَبُو نُعَيْمٍ من طريق حرملة عن ابن وهب .

(أَخْبَرَنِي) بالافراد (ابْنُ وَهْبٍ) هو عَبْدُ اللَّهِ ، (عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ) الأيلي ، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهْرِيُّ ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) أي : ابن عبد الرحمن ابن عوف ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ، أنه (قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ شَابٌّ ، وَأَنَا أَخَافُ) وفي رواية أَبِي دُرٍّ عن الكشميهني : وإني أخاف وكذا في رواية حرملة (عَلَى نَفْسِي الْعَنْتَ) بفتح النون وبالمثناة الفوقية وهو الزنا هنا يطلق أيضًا على الإثم والفجور والمكروه .

وقال الْعَيْنِيُّ : وهو الحمل على المكروه وقد عنت يعنت من باب علم يعلم اكتسب إثمًا ، والعنت : الفجور والزنا وكل أمر شاق ذكره في المنتهى ، وفي

وَلَا أَجِدُ مَا أَتَزَوَّجُ بِهِ النِّسَاءَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ: مِثْلَ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ: مِثْلَ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ: مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ فَاخْتَصِرْ عَلَى ذَلِكَ أَوْ ذَرِّ»⁽¹⁾.

التهديب: الإعانات تكليف غير الطاقة وقال ابن الأنباري: أصل العنت الشدة.
(وَلَا أَجِدُ مَا أَتَزَوَّجُ بِهِ النِّسَاءَ) وزاد في رواية حرمله: فأذن لي أن أختصي وبهذا يرتفع الإشكال في مطابقة الجواب السؤال.

(فَسَكَتَ) أي: النبي ﷺ (عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ: مِثْلَ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ: مِثْلَ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ: مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ) أي: نفذ المقدور بما كتب في اللوح المحفوظ فبقي القلم الذي كتب به جافاً لا مداد فيه لفراغ ما كتب به فيه قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: كتابة الله ولوحه وقلمه من غيب علمه الذي نؤمن به ونكل علمه إليه تَعَالَى.

(فَاخْتَصِرْ) بكسر الصاد المهملة المخففة أمر من الاختصاص (عَلَى ذَلِكَ) أي: حال استعلائك على العلم بأن كل شيء بقضاء الله وقدره فالجار والمجرور متعلق بمحذوف.

(أَوْ ذَرِّ) أمر من يذر، أي: اترك، وقال الصرفيون: أماتوا ماضي يدع ويذر

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على نفوذ الذي جف به القلم ولا ينفع معه حيلة من الحيل.

والكلام عليه من وجوه:

منها: أن من السنة شكوى الشخص ما به وما يتوقعه من الأذى لمن يرجو بركته يؤخذ ذلك من شكوى أبي هريرة يخاف على نفسه من العنت إلى النبي ﷺ.

ومنها: أن المسترعى عليه ما يشكو ما به إلى راعيه.

وفيه دليل: على أن النكاح لا يتعين إلا عند القدرة على الصداق يؤخذ ذلك من قوله: ولا أجد ما أتزوج به.

وفيه دليل: على جواز تكرار الشكوى للراعي ثلاثاً وكذلك لذوي الفضل ممن يرجى بركتهم.

وفيه دليل: على أن سكوت ذوي الفضل عن الجواب دليل على عدم نجاح ما قصده في ما شكاهم فإن اجتراً السائل بذلك السكوت في أول مرة أو ثانية وإلا جاوبه المسؤول في الثالثة ولا يترك جوابه في الثالثة يؤخذ ذلك من شكوى أبي هريرة إلى النبي ﷺ ثلاثاً فسكت عنه عليه السلام في الأولى والثانية وجاوبه في الثالثة لأن من خلقه عليه السلام الحياء وهو من شعب الإيمان فلما لم يكن له عنده مما سأل مخرجاً أعرض عنه في الأولى لعله يقنعه ذلك =

لكنه قد جاء ماضي يدع في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: 3] قرئ بالتخفيف وفي رواية الطبراني وحكاها الحُمَيْدِيُّ ووقعت في المصاييح فاقصر: على ذلك أو ذر.

وقال القاضي البيضاوي: المعنى أن الاقتصار على التقدير والتسليم له

وكذلك في الثانية فلما بلغ الثالثة جاوبه من أجل تقرير الحكم. وفيه دليل: على أن من الأدب أن يقدم طالب الحاجة عذره قبل طلب الحاجة يؤخذ ذلك من ذكر أبي هريرة عذره أولا وهو قوله: «إني رجل شاب» والشاب هو أشد في شهوة النكاح من غيره ولذلك جاء تعجب ريك من الشاب ليست له صبوة لقوة الدواعي عليه في ذلك. وهنا بحث: وهو أن يقال لم أمر عليه السلام أبا هريرة بالتوكل والاستسلام للقدر وأمر غيره بعمل السبب في هذا الشأن نفسه حين أمر عليه السلام بالصوم لمن لم يطق النكاح وقال: «هو له وجاء» والجمع بينهما هو أنه ﷺ طبيب الدين يعطي لكل إنسان ما يصلح به كما يفعل الطبيب بالأبدان لما كان للدين أمرهم بالصوم فيه فائدة وقمع لتلك الشهوة الرديئة أمرهم به ولما كان الغالب على أبي هريرة الصوم لأنه كان من أهل الصفة وقد كان كما أخبر عن نفسه أنه يغشى عليه من الجوع ولا يعرف أحد ما به وهذه الحال أشد ما يكون من المجاهدة في الصوم ولم تزل عنه تلك الشهوة الباعثة أمره بالتوكل خالصا.

ويترتب على هذا من الفقه أنه مهما أمكن المكلف عمل شيء من الأسباب الذي هو أثر الحكمة بشرط أن يكون على لسان العلم فلا يتوكل إلا بعد عملها ولا يتوكل ويترك أثر الحكمة فإنه مخالف للحكمة الشرعية وإذا لم يقدر على شيء من أثر الحكمة فليتوكل على مولاه وليوطن نفسه على الرضى بما جرت به الأقلام ولا يتعب نفسه في أن يعمل شيئا من الأسباب ولا بد ويرى أن ذلك منج له مما يخافه أو مبلغ له لما يرجوه فإن ذلك مخالف للسنة نعوذ بالله من ذلك وهذا القسم هو الذي أهلك كثيرا من الناس.

وفيه دليل: على أن أقوى الأسباب أو أكثرها إذا لم يكن بموافقة القدر لا ينفع يؤخذ ذلك من قوله ﷺ: «فاختص على ذلك أو ذر» لأن أقوى الأسباب في منع النفس من أن يقع الشخص في العنت الذي هو الزنا أن يقطع الجارحة التي بها تقع الفاحشة لأن الفعل من البهائم إذا خصي لا يمكن له نكاح ثم مع ذلك لا يمنعه من وقوع ما قدر عليه من ذلك وفي هذا تسلية عظيمة للعاجزين عن الأسباب فيما يرجون نيله أو يخافون وقوعه وقوة في الإيمان بأن الله على كل شيء قدير وأن الأمور تجري بمقتضى إرادته بأسباب وبغير أسباب كيف شاء لا تتوقف إرادته على شيء بلزوم يلزمه فعله أو تركه بل إرادته تنفذ كيف شاء.

وفيه دليل: على أن ما جبل عليه طبع المكلف ليس بعذر له في ترك ما أمر بتركه أو فعل ما أمر بفعله يؤخذ ذلك من أن أبا هريرة شكى ما طبعت عليه البشرية في حين شبيبته عسى يكون له في ذلك عذر فلم يعذر فيه لأنه أخبر أن ما قدر عليه يلحقه فإن قدر عليه الوقوع فيما نهى عنه وجب عليه الحد الذي حد له نعوذ بالله من شر ما جبلنا عليه بمنه وكرمه.

وتركه والإعراض عنه سواء فإن ما قدر لك من خير وشر فهو لا محالة يأتيك وما لم يكتب فلا طريق لك إلى حصوله لك .
وقال الطيبي : معناه اقتصر على الذي أمرتك به أو أتركه وافعل ما ذكرت من الخصاء انتهى .

وقيل : معناه قد سبق في قضاء الله تعالى جميع ما يصدر عنك ويلاقيك فاقصر على ذلك فإن الأمور مقدرة أو دعه فلا تخض فيه وأما اللفظ الذي وقع في الأصل فمعناه : فافعل ما ذكرت أو أتركه واتبع ما أمرتك به وعلى الروایتين فليس الأمر فيه لطلب الفعل بل هو للتهديد كقوله تعالى : ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ [الكهف : 29] ، والمعنى : إن فعلت أو لم تفعل فلا بد من نفوذ القدر وليس فيه تعرض لحكم الخصاء .

ومحصل الجواب : أن جميع الأمور بثقدير الله تعالى في الأزل فالخصاء وتركه سواء ، فإن الذي قدر لا بد أن يقع وليس ذلك إذناً في الخصاء بل فيه إشارة إلى النهي عن ذلك كأنه قال : إذا علمت أن كل شيء بقضاء الله تعالى فلا فائدة في الاختصاء وقد تقدم أنه ﷺ نهى عثمان بن مظعون رضي الله عنه لما استأذنه في ذلك وكانت وفاته قبل هجرة أبي هريرة رضي الله عنه بمدة .

وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : شكا رجل إلى رسول الله ﷺ العزوبة فقال : ألا أختصي قال : ليس منا من خصى أو اختصى .
وفي الحديث : ذم الاختصاء وقد تقدم ما فيه وأن القدر إذا أنفذ لا ينفع الحيل .

وفيه : مشروعية شكوى الشخص ما يقع له للكبير ولو كان فيما يستهجن ويستقبح .

وفيه : إشارة إلى أن من لم يجد الصداق لا يتعرض للتزويج .

وفيه : جواز تكرار الشكوى إلى ثلاث والجواب : لمن لا يقتنع بالسكوت وجواز السكوت عن الجواب لمن يظن به أنه يفهم المراد من مجرد السكوت .
وفيه : استحباب أن يقدم طالب الحاجة بين يدي حاجته عذره في السؤال .

9 - بَابُ نِكَاحِ الْأُبْكَارِ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِعَائِشَةَ: «لَمْ يَنْكِحِ النَّبِيُّ ﷺ بَكْرًا غَيْرَكَ».

وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة: ويؤخذ منه أنه مهما أمكن المكلف عمل شيء من الأسباب المشروعية لا يتوكل إلا بعد عملها لئلا يخالف الحكمة فإذا لم يقدر عليه وطن نفسه على الرضى بما قدره عليه مولاه ولا يتكلف من الأسباب ما لا طاقة له به.

وفيه: أن الأسباب إذا لم تصادف القدر لا تجدي فإن قيل لِمَ لم يؤمر أبو هريرة رضي الله عنه بالصيام لكسر شهوته كما أمر غيره فالجواب: أن أبا هريرة رضي الله عنه كان الغالب من حاله ملازمة الصيام، لأنه كان من أهل الصفة، ويحتمل أن يكون أبو هريرة رضي الله عنه سمع: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباه فليتزوج» الحديث، إنما سأل عن ذلك في حال الغزو كما وقع لابن مسعود رضي الله عنه وكانوا في حال الغزو يؤثرون الفطر على الصيام للتقوي على القتال فأداه اجتهاده في حسم مادة الشهوة إلى الاختصاص كما ظهر لعثمان فمنعه ﷺ من ذلك وإنما لم يرشده إلى المتعة التي رخص فيها لغيره، لأنه ذكر أنه لا يجد شيئاً ومن لم يجد شيئاً أصلاً لا ثوباً ولا غيره فكيف يستمتع والتي يستمتع بها لا بد لها من شيء.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وهو من إفراده.

9 - بَابُ نِكَاحِ الْأُبْكَارِ

(باب نِكَاحِ الْأُبْكَارِ) هو جمع: بَكْر، وهو خلاف الثَّيِّب وهي التي توطأ واستمرت على حالتها الأولى ويقعان على الرجل والمرأة ومنه البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة.

(وَقَالَ) وفي نسخة: سقط الواو (ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) هو عَبْدُ اللَّهِ بن عُبيدِ اللَّهِ بن أَبِي مُلَيْكَةَ بضم الميم واسمه زهير بن عَبْدِ اللَّهِ التَّيْمِيُّ الأَحوِل المكي القاضي على عهد ابن الزبير: (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (لِعَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ((لَمْ يَنْكِحِ النَّبِيُّ ﷺ بَكْرًا غَيْرَكَ)) هذا طرف من حديث وصله المصنف في تفسير سورة النور وقد تقدم الكلام عليه هناك.

5077 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ نَزَلَتْ وَادِيًا وَفِيهِ شَجَرَةٌ قَدْ أَكِلَ مِنْهَا، وَوَجَدْتَ شَجَرًا لَمْ يُؤْكَلْ مِنْهَا، فِي أَيِّهَا كُنْتَ تُرْتَعُ بَعِيرُكَ؟ قَالَ: «فِي الَّذِي لَمْ يُرْتَعْ مِنْهَا» تَعْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِكَرٍّ غَيْرَهَا.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هو إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ القرشي التَّيْمِيُّ ابن أخت الإمام مالك بن أنس وصهره على ابنته، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَخِي) هو عبد الحميد أَبُو بكر الأعيشي، (عَنْ سُلَيْمَانَ) هو ابن بلال، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ العوام، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، أَنَّهَا (قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ) أَي: أَخْبَرَنِي (لَوْ نَزَلَتْ وَادِيًا وَفِيهِ شَجَرَةٌ قَدْ أَكِلَ مِنْهَا) على البناء للمفعول (وَوَجَدْتَ شَجَرًا لَمْ يُؤْكَلْ مِنْهَا) على البناء للمفعول أيضًا وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: وَوَجَدْتَ شَجَرًا، وَذَكَرَهُ الْحَمِيدِيُّ بِلَفْظٍ: فِيهِ شَجَرٌ قَدْ أَكَلَ مِنْهَا وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ وَهُوَ أَصَوَّبٌ لِقَوْلِهِ بَعْدَ.

(فِي أَيِّهَا) ⁽¹⁾ وَلَوْ أَرَادَ الْمَوْضِعِينَ لَقَالَ فِي أَيِّهِمَا (كُنْتَ تُرْتَعُ) بضم أوله وكسر ثالثه (بَعِيرُكَ) يقال: أُرْتِعَ بَعِيرُهُ إِذَا تَرَكَهُ يَرعى شَيْئًا، وَرَتَعَ الْبَعِيرُ فِي الْمَرعى إِذَا أَكَلَ مَا شَاءَ وَرَتَعَهُ اللَّهُ أَي: أَنْبَتَ لَهُ مَا يَرعاه عَلَى سَعَةٍ.

(قَالَ) ﷺ: (فِي الَّذِي) أَي: فِي الشَّجَرَةِ الَّذِي (لَمْ يُرْتَعْ مِنْهَا) وَالْأَصْلُ: أَنَّ يُقَالُ فِي الَّتِي لَمْ يُؤْكَلْ مِنْهَا وَكَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي نُعَيْمٍ قَالَ: فِي الشَّجَرَةِ الَّتِي هُوَ أَوْضَحُ.

(تَعْنِي) ⁽²⁾ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِكَرٍّ غَيْرَهَا) زَادَ أَبُو نُعَيْمٍ قَبْلَ هَذَا: فَأَنَا هِيَ بِكسر الهاء وفتح الياء وسكون هاء الوقف وهذا فيه غاية البلاغة لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَحَسَنَ تَأْنِيهَا فِي الْأُمُورِ.

وفي هذا الحديث: مشروعية ضرب المثل وتشبيه شيء موصوف بمثله.

(1) أَي: فِي أَيِّ الشَّجَرِ.

(2) بِالتَّحْتِيةِ فِي الْفَرْعِ وَبِالْفَوْقِيةِ فِي الْغَيْرِ وَهُوَ الَّذِي فِي الْيُونَانِيةِ أَي: تَعْنِي عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

5078 - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُرَيْتُكَ فِي الْمَنَامِ مَرَّتَيْنِ، إِذَا رَجُلٌ يَحْمِلُكَ فِي سَرَقَةٍ حَرِيرٍ، فَيَقُولُ: هَذِهِ امْرَأَتُكَ، فَأَكْشِفُهَا فَإِذَا هِيَ أَنْتِ، فَأَقُولُ: إِنْ يَكُنْ هَذَا.....

وفيه: بلاغة عَائِشَةَ رضي الله عنها وحسن تأنيها في الأمور ومعنى قوله ﷺ: «في الذي لم يرتع منها»، أي: أوتر ذلك في الاختيار على غيره فلا يرد على ذلك كون الواقع منه أن الذي تزوج من الثيبات أكثر، ويحتمل أن تكون عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كنت بذلك عن المحبة عن أدق من ذلك. ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ لم يتزوج بكَرًا غيرها، والحديث من إفراده.

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) اسمه في الأصل عَبْدُ اللَّهِ وعبيد نعت غلب عليه وعرف به يكنى أبا مُحَمَّدٍ الهباري من ولد هبار بن الأسود القرشي الكوفي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا (قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُرَيْتُكَ) بضم الهمزة وكسر الراء والكاف خطاب لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (فِي الْمَنَامِ مَرَّتَيْنِ، إِذَا رَجُلٌ) كلمة إذا للمفاجأة وأراد بالرجل ملكًا في صورة رجل (يَحْمِلُكَ) وفي رواية الترمذي: أن الذي جاء إلى النَّبِيِّ ﷺ بصورتها هو جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(فِي سَرَقَةٍ) بفتح السين والراء المهملتين ثم قَالَ: أي قطعة من (حَرِيرٍ) (1) وفي صحيح ابن حبان: جاءني جبريل عيه السلام في خرقة حرير، (فَيَقُولُ: هَذِهِ امْرَأَتُكَ) وزاد ابن حبان فَقَالَ هذه زوجتك في الدنيا والآخرة وفي رواية لمسلم جاءني بك الملك وفي طبقات ابن سعد عنها جاء جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ بصورتي من السماء في حريرة فَقَالَ: تزوجها فإنها امرأتك، (فَأَكْشِفُهَا) أي: السرقة (فَإِذَا هِيَ أَنْتِ) كلمة إذا للمفاجأة وهي ترجع إلى الصورة التي في السرقة وقيل: إنما رأى منها ما يجوز للخاطب أن يراه، (فَأَقُولُ: إِنْ يَكُنْ هَذَا)

(1) وأصلها بالفارسية: شره أي: جيد معرّب كما عرب استبرق وقبل هي: شقة من الحرير الأبيض وادعى المهلب أنها كالكلبة والبرقع وهو غريب.

مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمَضِّهِ».

أي: الذي رأيته (مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمَضِّهِ) بضم الياء من الإمضاء وهو الإنفاذ فإن قيل: رؤيا الأنبياء وحي فما معنى قوله: إن يكن.

فالجواب: أنه يحتمل أن تكون هذه الرؤيا قبل النبوة وبعدها فعلى الأول: لا إشكال وعلى الثاني: فلها ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون الرؤيا على وجهها وظاهرها فلا يحتاج إلى تعبير وتفسير فيمضه الله وينجزه، فالشك عائد إلى أنها رؤيا على ظاهرها أم يحتاج إلى تعبير وصرف عن ظاهرها.

الثاني: أن المراد إن كانت هذه الزوجية في الدنيا يمضه الله عز وجل، فالشك أنها هل هي زوجته في الدنيا أو في الآخرة؟

الثالث: أنه لم يشك ولكن أخبر على التحقيق وأتى بصورة الشك وهذا نوع من أنواع البلاغة يسمى مزج الشك باليقين.

كذا قَالَ القاضي عياض وقال ابن العربي: لم يشك ﷺ فيما رأى فإن رؤيا الأنبياء عليهم السلام وحي وإنما احتمل عنده أن تكون الرؤيا اسمًا.

أو احتمل أن تكون كنية فإن الرؤيا اسمًا وكنية فسموها بأسمائها وكنوها بكنائها واسمها أن تخرج بعينها، وكنيتها أن تخرج على مثالها وهي أختها أو قريبتها أو جارتها أو سميتها.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن النَّبِيَّ ﷺ تزوج عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهي بكر بعد رؤيته إياها في المنام الصادق، وقد أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التعبير أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْفُضَائِلِ.

فائدة:

ونقل في المصابيح عن ابن المنير أن من خصائص عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها ولدت مسلمة بإسلام أبيها قبل ولادتها قَالَ: وهذا لازم لأهل السير فيما ينقلونه ولم أر أحدًا انتزعه قبل ذلك.

10 - بَابُ الثَّيِّبَاتِ

وَقَالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكَ وَلَا أَخَوَاتِكَ».

10 - بَابُ الثَّيِّبَاتِ

(بَابُ الثَّيِّبَاتِ) اللاتي تزوجن، وفي رواية باب الثيبات بدون لفظ: تزويج والثيب ضد البكر.

وقال الحافظ العسقلاني: هي جمع ثيبة، وقد تعقبه العيني بأنه ليس كذلك بل هو جمع: ثيب.

قَالَ ابْنُ الْأَثِير: ويقع على الذكر والأنثى يقال: رَجُلٌ ثَيْبٌ، وامرأةٌ ثَيْبٌ.

وفي المغرب: والثيب من النساء التي قد تزوجت فمات زوجها، وعن الليث: ولا يقال للرجل، وعن الكسائي: رجل ثيب إذا دخل بامرأة وامرأة ثيب إذا دخل بها كما يقال: بكر وأيم وهو يفعل من ثاب لمعاودتها التزويج في غالب الأمور، ولأن الخطاب يثاوبونها أي: يعاودونها ويقال: ثيب المرأة إذا صارت ثيبا كعجزت الناقة إذا صارت عجوزاً.

(وَقَالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ) هي رملة بنت أبي سُفْيَانَ الأموي أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ وفي رواية أَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الْوَقْتِ وَالْأَصِيلِيِّ وَابْنِ عَسَاكِرَ: (قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ): لَا تَعْرِضْنَ بفتح التاء وسكون العين المهملة وكسر الراء وسكون الضاد المعجمة مصححاً عليها في الفرع خطاباً لأزواجه وقال ابن التين: ضبط بضم الضاد ولا أعلم له وجهاً، لأنه إما خطاب النساء أو واحدة منهن فإن كان بالجماعة النساء فصوابه تسكينها، لأنه دخل عليه النون المشددة فتجتمع ثلاث نونات فيفصل بينهما بألف فيقال: لا تعرضن إذ لا يدخل النون الخفيفة في جماعة النساء ولا في التثنية وإن كان خطاباً لأُم حبيبة خاصة فتكون الضاد مكسورة والنون مشددة أو خفيفة نعم عند يُونُسَ تدخل النون الخفيفة في جماعة النساء والتثنية.

(عَلَيَّ بَنَاتِكَ وَلَا أَخَوَاتِكَ) لحرمتهن لأنهن ربائبه وأخوات أزواجه وهذا طرف من حديث سيأتي موصولاً بعد عشرة أبواب.

ومطابقته للترجمة في قَوْلِهِ: بناتكن، لأنه خاطب أزواجه ونهاهن أن يعرضن

5079 - حَدَّثَنَا أَبُو التُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا سَيَّارٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: فَقُلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَزْوَةٍ، فَتَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ لِي قُطُوفٍ، فَلَحِقَنِي رَاكِبٌ مِنْ خَلْفِي، فَتَحَسَّ بَعِيرِي بِعَنْزَةٍ كَأَنَّهُ مَعَهُ، فَأَنْطَلَقَ بَعِيرِي كَأَجُودٍ مَا أَنْتَ رَأَى مِنَ الْإِبِلِ، فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «مَا يُعْجِلُكَ» قُلْتُ: كُنْتُ حَدِيثَ عَهْدٍ بِعُرسٍ،

عليه ربائبه لحرمتهن وهن ثيبات قطعاً، فهو يحقق أنه ﷺ تزوج الثيب ذات البنت، وقال الحافظ العسقلاني: واستنبط المصنف الترجمة من قوله: بناتكن، لأنه خاطب بذلك نساءه فاقضى أن لهن بنات من غيره فيستلزم أنهن ثيبات انتهى.
واعترض عليه العيني بالرد له حيث قال: إنه ليس فيما قاله وجه المطابقة، لأن الذي قاله: إن لنسائه بنات من غيره وأنه يستلزم أنهن ثيبات والترجمة في تزويج الثيبات لا في بيان أن لهن بنات انتهى، وأنت خير بأنه يستلزم تزوج النبي ﷺ ثيبات كما صرح به نفسه فكيف يقال إن الترجمة في تزويج الثيبات لا في بيان أن لهن بنات، فافهم.

(حَدَّثَنَا أَبُو التُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بضم الهاء وفتح الشين المعجمة مصغراً هو ابن بشير بضم الموحدة وفتح المعجمة مصغراً أيضاً قَالَ: (حَدَّثَنَا سَيَّارٌ) بفتح السين المهملة وتشديد التحتية وآخره راء هو ابن أبي سيار واسمه وردان أَبُو الْحَكَمِ الْعَنْزِيُّ الْوَاسِطِيُّ، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل، (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ (قَالَ: فَقُلْنَا⁽¹⁾) مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَزْوَةٍ) هِيَ غَزْوَةُ تَبُوكَ، (فَتَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ لِي قُطُوفٍ) بفتح القاف، أي: بطيء، (فَلَحِقَنِي رَاكِبٌ مِنْ خَلْفِي، فَتَحَسَّ بَعِيرِي بِعَنْزَةٍ) هِيَ أَقْصَرُ مِنَ الرَّمْحِ وَأَطُولُ مِنَ الْعَصَا، وَفِي الْبَيُوعِ: ضَرْبُهُ بِمَحْجَنٍ، وَهُوَ الصُّوْلُجَانُ، وَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ مَعُوجًا وَالْآخَرُ فِيهِ حَدِيدٌ يَصْدُقُ اللَّفْظَانِ عَلَيْهِ.

(كَأَنَّهُ مَعَهُ، فَأَنْطَلَقَ بَعِيرِي كَأَجُودٍ مَا أَنْتَ رَأَى مِنَ الْإِبِلِ) بفتح الهمزة وفتح السين المهملة (فَإِذَا⁽²⁾) النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ) أي: لي: («مَا يُعْجِلُكَ») بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه أي: ما سبب إسراعك؟ (قُلْتُ: كُنْتُ حَدِيثَ عَهْدٍ بِعُرسٍ) بضم المعجمة

قَالَ: «بِكْرًا أَمْ ثِيْبًا؟»، قُلْتُ: ثِيْبٌ، قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ»،

والراء في الفرع كأصله وفي نسخة: بسكون الراء، أي: قريب العهد بالبناء والدخول على الزوجة.

وفي رواية عطاء عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الوكالة: فلما دنونا من المدينة أخذت ارتحل قَالَ: أين تريد؟ قلت: تزوجت.

وفي رواية أبي عقيل عن أبي المتوكل عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من أحب أن يتعجل إلى أهله فليتعجل، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

(قَالَ ﷺ): (بِكْرًا) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: أبكرا بإثبات همزة الاستفهام، أي: تزوجت بكراً (أَمْ ثِيْبًا، قُلْتُ: ثِيْبٌ) أي: تزوجت ثيباً وكذا وقع في ثاني حديثي الباب فقلت: تزوجت ثيباً.

وفي الوكالة من طريق وهب بن كيسان عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أتزوجت؟ قلت: نعم قَالَ: بكراً أَمْ ثِيْبًا؟ قلت: ثيباً.

وفي المغازي عن قتيبة عن سُفْيَانَ عن عمرو بن دينار عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: هل نكحت يا جابر؟ قلت: نعم قَالَ: ماذا أبكراً أَمْ ثِيْبًا؟ قلت: لا، بل ثيباً، ووقع عند أَحْمَدَ عن سُفْيَانَ في هذا الحديث قلت: ثيب وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره: التي تزوجتها ثيب وكذا وقع لمسلم من طريق عطاء عن جابر وكذا وقع في نسخة هنا.

(قَالَ ﷺ): (فَهَلَّا جَارِيَةً) أي: هلَّا تزوجت جارية؟ وكلمة هلَّا للتحضيض. وفي رواية وهب بن كيسان: أفلا جارية.

وفي رواية يعقوب الدورقي عن هشيم بإسناد حديث الباب: هلَّا بكراً وسيأتي قبيل أبواب الطلاق وكذا في رواية مسلم من طريق عطاء عن جابر وهو بمعنى رواية محارب المذكورة في الباب بلفظ: العذارى وهو جمع: عذراء بالمد (تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ) زاد في رواية النفقات: وتضاحكها وتضاحكك، وهو مما يؤيد أنه من اللعب ووقع عند الطبراني من حديث كعب بن عجرة أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لرجل فذكر نحو حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقال فيه: وتعضها وتعضك ووقع في رواية لأبي عبيد: تذاعبها وتذاعبك بالذال المعجمة بدل اللام.

قَالَ: فَلَمَّا ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ، قَالَ: «أَمْهَلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا - أَيْ عِشَاءً - لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةَ».

(قَالَ) أَي: جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَلَمَّا ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ) أَي: المدينة، (قَالَ) ﷺ: (أَمْهَلُوا) بهمزة قطع (حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا - أَيْ: عِشَاءً) كذا هنا ويعارضه الحديث الآخر الآتي قبيل أبواب الطلاق: لا يطرق أحدكم أهله ليلاً، وهو من طريق الشعبي عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا: ويجمع بينهما بأن الذي في الباب لمن علم خبر مجيئه والعلم بوصوله والآتي لمن قدم بغتة ويريده قوله في الطريق الأخرى: يتخونهم.

(لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ) بفتح الشين المعجمة وكسر العين المهملة وبعدها مثناة، لأن التي يغيب زوجها في مظنة عدم التزين، وقيل: الشعثة المنتشرة الشعر المغبرة الرأس الغير المتزينة، (وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةَ) بالحاء المهملة والمغيبة بضم الميم وكسر المعجمة بعد تحتانية ساكنة ثم موحدة، وهي التي غاب عنها زوجها من أغابت المرأة، أَي: تستعمل الحديدية وهي: الموسيقى، والمراد إزالة الشعر عنها وعبر بالاستحداد لأنه الغالب استعماله في إزالة الشعر وليس في ذلك منع إزالته بغير الموسيقى.

وفي الحديث: الحث على نكاح البكر وقد ورد بأصح من ذلك عند ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ بلفظ: عليكم بالأبكار، فإنهن أعذب أفواهًا، وأنتق أرحامًا، أَي: أكثر حركة، والنتق: بنون ومثناة فوقية الحركة، ويقال أَيْضًا: للرمي فلعله يريد أنها كثيرة الأولاد.

وأخرج الطبراني من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نحوه: وزادوا رضى باليسير ولا يعارضه الحديث السابق: «عليكم بالولود» من جهة أن كونها بكرًا لا يعرف به كونها كثيرة الولادة، فإن الجواب عن ذلك: أن البكر مظنة، فيكون المراد بالولود: من هي كثيرة الولادة بالتجربة أو بالمظنة وأما من جرّبت فظهرت عقيمًا وكذا الآيسة فالخبران متفقان على مرجوحتهما.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: ثيبًا وقد مضى الحديث مطولاً

5080 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَارِبٌ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: تَزَوَّجْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَزَوَّجْتَ؟» فَقُلْتُ: تَزَوَّجْتُ ثَيِّبًا، فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلِلْعَذَارَى وَلِعَابِهَا» فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، فَقَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَّا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ».

ومختصرًا في البيوع، والاستقراض، والجهاد، والشروط.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَارِبٌ) بضم الميم وفتح المهملة وبعد الألف موحدة هو ابن دسار بكسر الدال المهملة وبالمثلثة وآخره راء السدوسي، (قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: تَزَوَّجْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَزَوَّجْتَ؟» فَقُلْتُ): يا رَسُولُ اللَّهِ (تَزَوَّجْتُ ثَيِّبًا) ظاهره أن السؤال وقع عقب تزوجه وليس كذلك لما دل عليه سياق الحديث الذي قبله وقد تقدم في الكلام على حديث جمل جابر في كتاب الشروط في آخره أن بين تزوجه والسؤال الذي دار بينه وبين النَّبِيِّ ﷺ في ذلك مدة طويلة.

(فَقَالَ) ﷺ: (مَا لَكَ وَلِلْعَذَارَى) جمع: العذراء وهي: البكر (وَلِعَابِهَا) قد ضبط بكسر اللام في رواية الأكثر وهو مصدر بمعنى: الملاعبة يقال: لاعب ملاعبة ولعابًا ووقع في رواية المستملي بضم اللام والمراد به: الريق.

وفيه: إشارة إلى مص لسانها ورشف شفيتها وذلك يقع عند الملاعبة والتقبيل وليس هو ببعيد كما قَالَ الْقُرْطُبِيُّ ويؤيده أنه بمعنى آخر غير المعنى الأول.

(فَذَكَرْتُ) أي: قَالَ مُحَارِبٌ كَذَا قَالَ الْعَيْنِيُّ وتبعه الإمام القسطلاني لكن المفهوم منه فتح الباري أنه قول شعبة كما سيأتي.

(ذَلِكَ) وذلك إشارة إلى قوله: ما لك وللعذارى ولعابها (لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، فَقَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَّا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ» قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: إن شعبة عرض ذلك على عمرو بن دينار فروى هو اللفظ الموافق لرواية الجماعة.

وفي رواية مسلم تلويح بإنكار عمرو رواية محارب بهذا اللفظ ولفظه: إنما

قَالَ جَابِرٌ : تَلَاعِبَهَا وَتَلَاعَبَكَ ، فَلَوْ كَانَتِ الرَّوَايَتَانِ مُتَحَدَّتَيْنِ فِي الْمَعْنَى لَمَا أَنْكَرَ عَمْرُو ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ مِمَّنْ يَجِيزُ الرَّوَايَةَ بِالْمَعْنَى .

وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ مِنَ الزِّيَادَةِ قُلْتُ : كُنْ لِي أَخَوَاتٌ فَأُحِبِّبْتَ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ وَتَمَشِّطُهُنَّ وَتَقُومَ عَلَيْهِنَّ ، أَيْ : فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَصَالِحِهِنَّ وَهُوَ مِنَ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ .

وَفِي رَوَايَةِ عَمْرُو عَنْ جَابِرِ الْآتِيَةِ فِي النِّفَقَاتِ : هَلَكَ أَبِي وَتَرَكَ سَبْعَ بَنَاتٍ أَوْ تِسْعَ بَنَاتٍ فَتَزَوَّجْتَ ثِيْبًا كَرِهْتَ أَنْ أَجِيئَهُنَّ بِمِثْلِهِنَّ ، فَقَالَ : بَارَكَ اللَّهُ لَكَ أَوْ قَالَ : خَيْرًا .

وَفِي رَوَايَةِ سُفْيَانَ عَنْ عَمْرُو فِي الْمَغَازِي : وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ كُنَّ فِي تِسْعِ أَخَوَاتٍ فَكَرِهْتَ أَنْ أَجْمَعَ إِلَيْهِنَّ جَارِيَةَ خِرْقَاءَ⁽¹⁾ مِثْلَهُنَّ ، وَلَكِنْ امْرَأَةً تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتَمَشِّطُهُنَّ قَالَ : أَصَبْتُ .

وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ وَغَيْرِهِ عَنْ جَابِرٍ : فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْكَحَ امْرَأَةً قَدْ جَرِبْتُ قَالَ : فَذَلِكَ .

وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّوْفِيقُ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الرَّوَايَاتِ فِي عِدَدِ أَخَوَاتِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمَغَازِي قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَتِهِنَّ ، وَأَمَّا امْرَأَةُ جَابِرِ الْمَذْكُورَةِ فَاسْمُهَا سَهْلَةُ بِنْتُ مَسْعُودِ بْنِ أَوْسِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيَةِ الْأَوْسِيَةِ ذَكَرَهُ ابْنُ سَعْدٍ .

وَفِيهِ : فَضِيلَةُ لَجَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَشَفَقَتِهِ عَلَى أَخَوَاتِهِ وَإِثَارِهِ مَصْلَحَتَهُنَّ عَلَى حِظِّ نَفْسِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ إِذَا تَزَاوَحَتِ مَصْلَحَتَانِ قَدِمَ أَحْمَهُمَا ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَوَّبَ فَعَلَ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَدَعَا لَهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الدَّعَاءُ لِمَنْ فَعَلَ خَيْرًا وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِالْدَّاعِي .

وَفِيهِ : سُؤَالُ الْإِمَامِ أَصْحَابِهِ عَنْ أُمُورِهِمْ وَتَفَقُّدِهِ أَحْوَالِهِمْ وَإِرْشَادِهِ إِلَى مَصَالِحِهِمْ وَتَنْبِيهِهِمْ عَلَى وَجْهِ الْمَصْلُحَةِ وَلَوْ كَانَ فِي بَابِ النِّكَاحِ وَفِيمَا يَسْتَحْيِي مِنْ ذِكْرِهِ .

(1) خِرْقَاءُ : بَفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بَعْدَهَا قَافٌ هِيَ الَّتِي لَا تَعْمَلُ بِيَدِهَا شَيْئًا وَهِيَ تَأْنِثُ الْأَخْرَقَ وَهُوَ الْجَاهِلُ بِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ [المؤلف].

11 - بَابُ تَرْوِيجِ الصَّغَارِ مِنَ الْكِبَارِ

5081 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عِرَاكِ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَنَا أَخُوكَ، فَقَالَ: «أَنْتَ أَخِي فِي دِينِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ، وَهِيَ لِي حَلَالٌ».

وفيه: مشروعية خدمة المرأة زوجها ومن كان منه بسبيل من ولد، وأخ، وعائلة وأنه لا حرج على الرجل في قصده ذلك من امرأته وإن كان ذلك لا يجب عليها لكن يؤخذ منه أن العادة جارية بذلك فلم ينكره النبي ﷺ. ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: تزوجت ثيبًا.

11 - بَابُ تَرْوِيجِ الصَّغَارِ مِنَ الْكِبَارِ

(بَابُ تَرْوِيجِ الصَّغَارِ مِنَ الْكِبَارِ) أي: في السن.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد الإمام، (عَنْ يَزِيدَ) هو ابن أبي حبيب بفتح المهملة وكسر الموحدة، (عَنْ عِرَاكِ) بكسر المهملة وتخفيف الراء هو ابن مالك الغفاري تابعي شهير، (عَنْ عُرْوَةَ) هو ابن الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قِيلَ: كلمة إلى بمعنى: من والأولى أن تكون على معناها، أي: للغاية، أي: أنهى خطبتها إلى أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في قولهم: أحمَد إليك الله، أي: أنهى حمده إليك.

(فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَنَا أَخُوكَ) حصر مخصص بالنسبة إلى تحريم نكاح بنت الأخ، (فَقَالَ) ﷺ له في الجواب: (أَنْتَ أَخِي فِي دِينِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ) إشارة إلى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: 10] ونحو ذلك وقوله: (وَهِيَ) أي: عَائِشَةُ (لِي حَلَالٌ) معناه وهي مع كونها بنت أخي في الدين يحل له نكاحها، لأن الأخوة المانعة من ذلك أخوة النسب والرضاع لا أخوة الدين.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: كَانَ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اعتقد أنه لا يحل له أن يزوج ابنته للمواخاة والخلة التي كانت بينهما فأعلمه ﷺ: أن أخوة الإسلام ليست كأخوة النسب والولادة فَقَالَ: إنها لي حلال بوحى الله تَعَالَى كما قَالَ إِبْرَاهِيمُ

عَلَيْهِ السَّلَامُ للذي أراد أن يأخذ منه زوجته هي أختي يعني: في الإيمان، لأنه لم يكن أحد مؤمناً غيرهما في ذلك الوقت.
واعترض صاحب التلويح هنا بوجهين:

أحدهما: أن الخلعة لأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إنما كانت في المدينة، والخطبة إنما كانت بمكة فكيف يلتزم قوله في هذا والآخر أنه ﷺ ما باشر الخطبة بنفسه، لما ذكر ابن أبي عاصم من حديث يَحْيَى بن عبد الرحمن بن حاطب عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ خَوْلَةَ بِنْتَ حَكِيمٍ امْرَأَةَ عَثْمَانَ بْنِ مِظْعُونٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْطُبُهَا فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَهَلْ يَصْلَحُ لَكَ إِنَّمَا هِيَ ابْنَةُ أَخِيهِ، فَرَجَعْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «ارْجِعِي وَقُولِي لَهُ أَنْتَ أَخِي فِي الْإِسْلَامِ وَابْنَتُكَ تَصْلَحُ لِي»، فَأَتَتْ أَبَا بَكْرٍ فَذَكَرَتْ لَهُ فَقَالَ: ادْعِي لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ فَأَنكَحَهُ انْتَهَى.

والجواب عن الأول: أنه لا مانع أن الخلعة إنما كانت في مكة ولكن ما ظهرت إلا بالمدينة وعن الثاني: يحتمل أنه ﷺ جاء إلى أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وخطب بنفسه فوق بينهما ما ذكر في الحديث ثم إنه لما علم حقيقة الأمر أنكحها من النَّبِيِّ ﷺ.

هذا وقال ابن بطال: أجمع العلماء على أنه يجوز للآباء تزويج الصغار من بناتهم وإن كن في المهد إلا أنه لا يجوز لأزواجهن البناء بهن إلا إذا أصلحن للوطء واحتملن الرجال وأحوالهن في ذلك تختلف في قدر خلقتهم وطاقتهم.

واختلف العلماء في تزويج غير الآباء اليتيمة فَقَالَ ابن أبي ليلى ومالك والليث وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وابن الماجشون وأبو ثور: ليس لغير الأب أن يزوج اليتيمة الصغيرة فإن فعل فالتكاح باطل.

وحكى ابن المنذر عن مالك أنه قَالَ: يزوج القاضي الصغيرة دون الأولياء ووصَّى الأب والجد عند الشَّافِعِيِّ عند عدم الأب كالأب.

وقالت طائفة: إذا زوج الصغيرة غير الأب من الأولياء فلها الخيار إذا بلغت، يروى هذا عن عطاء والحسن وطاوس وهو قول الأوزاعي وأبي حنيفة

ومحمد إلا أنهما جعللا الجَد كالأب لا خيار في تزويجه .

وقال أَبُو يُوسُفَ : لا خيار لها في جميع الأولياء وقال أَحْمَدُ : لا أرى للولي ولا للقاضي أن يزوج اليتيمة حتى تبلغ تسع سنين ، فإذا بلغت ورضيت فلا خيار لها .

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن النَّبِيَّ ﷺ تزوج عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهي صغيرة وكان عمرها ست سنين واعترض الإسماعيلي هنا بوجهين :

الأول : أنه ليس في الرواية ما ترجم به الباب وصغر عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من كبر رَسُولِ اللَّهِ ﷺ معلوم من غير هذا الخبر .

والثاني : أنه مرسل فإن كان مثل هذا يدخل في الصحيح فيلزمه في غيره من المراسيل .

وأجاب الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ عن الأول : بأنه يمكن أن يؤخذ من قول أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إنما أنا أخوك ، فإن الغالب في بنت الأخ أن تكون أصغر من عمها وأيضاً فيكفي ما ذكره في مطابقة الحديث للترجمة ولو كان معلوماً من خارج ، وعن الثاني : بأنه وإن كانت صورته صورة الإرسال لكنه من رواية عُرْوَةَ في قصة وقعت لخالته عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وجده لأمه أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فالظاهر : أنه حمل ذلك عن خالته عَائِشَةَ أو عن أمه أسماء بنت أبي بكر ويدل على ذلك أن العباس الطريقي ذكره في كتبه مسنداً عن عراك عن عروة عَنْ عَائِشَةَ وعروة لقيت عَائِشَةَ وغيرها من نساء النَّبِيِّ ﷺ ، وقد قال ابن عبد البر إذا علم لقاء الراوي بمن أخبر عنه ولم يكن مدلساً حمل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه ولو لم يأت بصيغة تدل عليه .

ومن أمثلة ذلك رواية مالك عن ابن شهاب عن عُرْوَةَ في قصة سالم مولى أبي حذيفة قَالَ ابن عبد البر : هذا يدخل في المسند للقاء عُرْوَةَ بسهولة زوج أبي حذيفة وأما الإلزام فالجواب عنه : أن القصة المذكورة لا تشتمل على حكم متأصل فوقع فيها التساهل في صريح الاتصال فلا يلزم من ذلك إيراد جميع المراسيل في الكتاب الصحيح .

12 - باب: إِلَى مَنْ يَنْكِحُ، وَأَيُّ النِّسَاءِ خَيْرٌ،
وَمَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَخَيَّرَ لِنُطْفِهِ مِنْ غَيْرِ إِيْجَابٍ

5082 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ صَالِحُو نِسَاءِ قُرَيْشٍ،

نعم الجمهور: على أن السياق المذكور مرسل وقد صرح بذلك الدارقطني وأبو مسعود وأبو نعيم والحميدي والله تعالى أعلم.

12 - باب: إِلَى مَنْ يَنْكِحُ، وَأَيُّ النِّسَاءِ خَيْرٌ،
وَمَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَخَيَّرَ لِنُطْفِهِ مِنْ غَيْرِ إِيْجَابٍ

(باب: إِلَى مَنْ يَنْكِحُ) بفتح التحتية وكسر الكاف أو بضم ثم فتح، أي: هذا باب في بيان من أراد أن يتزوج ينتهي أمره إلى من يتزوج من النساء أو إلى من يعقد وقد مر أن النكاح يأتي بمعنى: الزوج وبمعنى: العقد.
(وَأَيُّ النِّسَاءِ خَيْرٌ، وَمَا يُسْتَحَبُّ) أي: للرجل (أَنْ يَتَخَيَّرَ) من النساء (لِنُطْفِهِ مِنْ غَيْرِ إِيْجَابٍ) أي: في الأنواع الثلاثة.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) أي: ابن أبي حمزة قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عَبْدُ اللَّهِ بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن ابن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أنه (قَالَ: خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ) إشارة إلى العرب لأنهم الذين يكثر منهم ركوب الإبل.

(صَالِحُو نِسَاءِ قُرَيْشٍ) أصله: صالحون سقطت النون للإضافة وفي رواية ابن عساكر وأبي الوقت وأبي ذر عن الكشميهني: صَالِحٌ بِالْإِفْرَادِ.

وفي رواية الأصيلي وأبي ذر عن الحموي والمستملي: صلح بضم الصاد وتشديد اللام المفتوحة جمع: صَالِحٌ وسيأتي في أواخر النفقات من وجه آخر عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: نساء قریش والمطلق محمول على المقيد فالمحكوم له بالخيرية الصالحات من نساء قریش لا على العموم، والمراد بالصالح هنا: صلاح الدين، وصلاح المخالطة مع الزوج ونحو ذلك.

أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ،

وقد تقدم في أواخر أحاديث الأنبياء في ذكر مريم عليها السلام قول أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في آخره ولم تترك مريم بنت عمران بغيراً قط، وكأنه أخرج مريم من هذا التفضيل، لأنها لم تترك بغيراً قط فلا يكون فيه تفضيل قريش عليها ولا شك أن لمريم فضلاً، وأنها أفضل من جميع نساء قريش إن ثبت أنها نبيهة ومن أكثرهن إن لم تكن نبيهة، وقد تقدم بيان ذلك في المناقب في حديث: خير نسائها مريم، وخير نسائها خديجة، وأن معناه: أن كل واحدة منها خير نساء الأرض في عصرها، ويحتمل أن لا يحتاج في إخراج مريم من هذا التفضيل إلى الاستنباط من قوله: ركن الإبل، لأن تفضيل الجملة لا يستلزم ثبوت تفضيل كل فرد فرد منها فإن قوله: ركن الإبل إشارة إلى العرب، لأنهم الذين يكثر منهم ركوب الإبل، وقد عرف: أن العرب خير من غيرهم مُطْلَقاً في الجملة، فيستفاد من تفضيلهن مُطْلَقاً على نساء غيرهن مُطْلَقاً ويمكن أن يقال أيضاً: إن الظاهر أن الحديث سيق في معرض الترغيب في نكاح القرشيات فليس فيه التعرض لمريم ولا لغيرها ممن انقضى زمنهن، وقال التَّوَوِيُّ: معنى خير، أي: من خير كما يقال: أحسنهم كذا، أي: من أحسنهم، أو أحسن من هنالك.

(أَحْنَاهُ) بفتح الهمزة وسكون المهملة بعدها نون من الحنو وهو الشفقة، أي: أكثرهن شفقة، والحنانية: هي التي تقوم على ولدها بعد يتمه فلا تتزوج فإن تزوجت، فليست بحنانية قاله الهروي، وكان القياس أن يقال: أحناهن وأن يقال: صالحة نساء قريش ولكن ذكره إما باعتبار لفظ الخير، أو باعتبار الجنس، أو الشخص، أو الإنسان وهو من باب ذي كذا، وأما الأفراد بالنظر إلى لفظ: الصالح، وأما بقصد الجنس وجاء نحو ذلك في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كان النَّبِيُّ أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهاً، وأحسنه خلقاً بالأفراد في الثاني.

وحديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قول أبي سُفْيَانَ: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بالأفراد في الثاني أَيْضاً قَالَ أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِي: لا يكادون يتكلمون به إلا مفرداً.

عَلَى وَلَدِهِ وَفِي رَوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِي: (عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ) بلا ضمير وهو

وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ».

أوجهه، لأن فيه إشارة إلى أنها تحنو على أي ولد كان، وإن كان ولد زوجها من غيره ووقع في رواية مسلم على يتيم وفي أخرى على طفل والتقييد باليتيم والصغير يحتمل أن يكون معتبراً، ويحتمل أن يكون من ذكر بعض أفراد العموم، لأن صفة الحنو على الولد ثابتة لها لكن ذكرت الحالتان لكونهما أظهر في ذلك. (وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ) أي: أحفظ وأصوب لماله بالأمانة فيه والصيانة له وترك التبذير في الإنفاق.

(فِي ذَاتِ يَدِهِ) أي: في ماله المضاف إليه ومنه قولهم: فلان قليل ذات اليد، أي: قليل المال.

وفي الحديث: الحث على نكاح الأشراف خصوصاً القرشيات، ومقتضاه أن كل ما كان نسبها أعلى تأكد لاستحباب ويؤخذ منه اعتبار الكفاءة في النسب فإن غير القرشيات ليس كفؤا لهن، وفضل الحنو والشفقة وحسن التربية والقيام على الأولاد، وحفظ مال الزوج وحسن التدبير فيه، ويؤخذ منه مشروعية إنفاق الزوج على زوجته وسيأتي في أواخر النفقات بيان سبب ورود هذا الحديث إن شاء الله تعالى.

وقد اشتملت الترجمة على ثلاثة أحكام:

الأول: قوله إلى من ينكح.

والثاني: قوله وأي النساء خير.

والثالث: وما يستحب أن يتخير لنطفه.

وتؤخذ مطابقة الحديث الأول والثاني: ظاهر، لأن الذي يريد النكاح ينبغي أن يتزوج من قريش، لأن نساءهن خير نساء وأما الثالث: فلأن لما ثبت أن نساء قريش خير النساء، وأن الذي تزوج منهن قد يتخير لنطفه، أي: لأجل أولاده وقد ورد فيه حديث صريح أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا: «تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ وَانْكَحُوا الْأَكْفَاءَ» وأخرجه أَبُو نُعَيْمٍ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ وَيَقْوَى أَحَدُ الْإِسْنَادَيْنِ بِالْآخِرِ.

13 - بَابُ اتِّخَاذِ السَّرَارِيِّ، وَمَنْ أَعْتَقَ جَارِيَتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا

13 - بَابُ اتِّخَاذِ السَّرَارِيِّ، وَمَنْ أَعْتَقَ جَارِيَتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا

(بَابُ اتِّخَاذِ السَّرَارِيِّ) أَي: اقْتِنَائِهَا، وَالسَّرَارِي جَمْعُ: سُرِّيَّةٍ بَضُمَ السِّينِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ وَتَحْتَانِيَّةِ ثَقِيلَةٍ، وَقَدْ تَكْسَرُ السِّينُ أَيْضًا هِيَ الْأُمَةُ الْمُتَخَذَةُ لِلوُطْءٍ سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ التَّسَرُّرِ مِنَ السَّرِّ وَهُوَ النِّكَاحُ ⁽¹⁾ وَيُقَالُ لَهُ: الْأَسْتِسْرَارُ أَيْضًا، وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ فِي الْغَالِبِ يَكْتُمُ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ: السَّرُّ بِالْكَسْرِ مَا يَكْتُمُ كَالسَّرِيرَةِ، وَالْجَمْعُ: أَسْرَارٌ وَسَرَائِرُ وَالْجَمَاعُ وَالذَّكْرُ وَالنِّكَاحُ وَالْإِفْصَاحُ بِهِ وَالزَّنا وَفَرْجُ الْمَرْأَةِ انْتَهَى.

فَأَبْدَلَتْ إِحْدَى الرِّاءَاتِ يَاءً وَإِنَّمَا ضَمَّتْ سِينَهَا جَرِيًّا عَلَى الْمَعْتَادِ مِنْ تَغْيِيرِ النَّسَبِ كَمَا قَالُوا فِي النَّسْبَةِ إِلَى الدَّهْرِ دَهْرِي، وَإِلَى السَّهْلِ سَهْلِي.

وَعَنِ الْأَصْمَعِيِّ: أَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ السَّرُورِ، وَقِيلَ: إِنْ أَصْلُهَا الْبَاءُ مِنَ السَّرِيِّ بِمَعْنَى النَّفِيسِ، وَالْأَوَّلُ: أَشْهَرُ وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ بِاقْتِنَاءِ السَّرَارِيِّ صَرِيحًا فِي حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا عَلَيْكُمْ بِالسَّرَارِيِّ، فَإِنَّهُمْ مَبَارَكَاتُ الْأَرْحَامِ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ وَأَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا: «أَنْكَحُوا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ فَإِنَّمَا أَبَاهِي بِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وَإِسْنَادُهُ أَصْلَحُ مِنَ الْأَوَّلِ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي التَّسْرِي وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَاسِيلِهِ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ الْهَاشِمِيِّ عَنْ أَشْبَاخِهِ قَالَ: عَلَيْكُمْ بِأُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، فَإِنَّهُمْ مَبَارَكَاتُ الْأَرْحَامِ وَفِي رِوَايَةٍ: عَلَيْكُمْ بِالسَّرَارِيِّ.

وَفِي كِتَابِ أَبِي الْعَبَّاسِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَيْسَ أَكْبَسُ مِنْ أَوْلَادِ السَّرَارِيِّ، لِأَنَّهُمْ يَجْمَعُونَ عِزَّ الْعَرَبِ وَرَقَةَ الْعَجَمِ يَرِيدُ إِذَا كُنَ مِنَ الْعَجَمِ.

(وَمَنْ) أَي: وَثَوَابُ مَنْ (أَعْتَقَ جَارِيَتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا) عَطَفَ هَذَا الْحُكْمَ عَلَى اتِّخَاذِ السَّرَارِيِّ لِأَنَّهُ قَدْ يَقَعُ بَعْدَ التَّسْرِي وَقَدْ يَقَعُ قَبْلَهُ وَأَوَّلُ أَحَادِيثِ الْبَابِ مُنْطَبِقٌ عَلَى هَذَا الشُّقِّ الثَّانِي.

(1) أَي: هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الْجَمَاعِ.

5083 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ صَالِحِ الْهَمْدَانِيِّ، حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ، فَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، وَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا، ثُمَّ أَغْتَفَهَا وَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِي

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) أي: ابن زياد قَالَ: (حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ صَالِحٍ) أي: ابن مسلم بن حيان وهو الذي يروي عن الشعبي في كتاب العلم وقد نسبه هنالك إلى جد أبيه حيان فَقَالَ: صَالِحُ بْنُ حِيَانَ وليس هو بصالح بن حيان القرشي الكوفي الذي يحدث عن أبي وائل وأبي بردة ويروي: عنه يعلى بن عبيد ومروان بن معاوية (الْهَمْدَانِيُّ) بسكون الميم قَالَ: (حَدَّثَنَا) ويروي: حدثني بالإنفراد، (الشَّعْبِيُّ) عامر بن شراحيل، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَبُو بُرْدَةَ) بضم الموحدة وسكون الراء عامر، (عَنْ أَبِيهِ) أَبِي مُوسَى عَبْدَ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ) أي: أمة وأصلها: ما ولد من الإمام في ملك الرجل ثم أطلق على كل أمة (فَعَلَّمَهَا) أي: ما يجب تعليمها من الدين، (فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا⁽¹⁾) وَأَدَّبَهَا) لتتخلق بالأخلاق الحميدة، (فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا) برفق ولطف من غير عنف، (ثُمَّ أَغْتَفَهَا وَتَزَوَّجَهَا) بأن أصدقها، (فَلَهُ أَجْرَانِ) أجر العتق وأجر التزوج. (وَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ) أي: التوراة والإنجيل فقط على القول بأن النصرانية ناسخة لليهودية.

(آمَنَ بِنَبِيِّهِ) قَالَ الدَّائُودِيُّ: يعني كان على دين عيسى، وأما اليهود وكثير من النصارى فليسوا من ذلك لأنه لا يجازي على الكفر بالخير.

قَالَ فِي الْمَصَابِيح: وهذا ظاهر من الحديث، فإن اليهود الذين بقوا على يهوديتهم بعد إرسال عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لا يصدق عليهم أنهم آمنوا بنبيهم قَالَ: فَإِذَا هَاتَانِ الطَّائِفَتَانِ خَارِجَتَانِ عَنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ فَلْيَتَأَمَّلَا.

(وَأَمَّنَ بِي) وفي رواية أَبِي دَرٍّ وَأَبِي الْوَقْتِ: وَأَمَّنَ يَعْنِي: بِي.

فَلَهُ أَجْرَانِ، وَأَيُّمَا مَمْلُوكٍ أَدَّى حَقَّ مَوَالِيهِ وَحَقَّ رَبِّهِ فَلَهُ أَجْرَانِ» قَالَ الشَّعْبِيُّ: خُذْهَا بِغَيْرِ شَيْءٍ، قَدْ كَانَ الرَّجُلُ يَرْحَلُ فِيمَا دُونِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَعْتَقَهَا ثُمَّ أَصْدَقَهَا».

(فَلَهُ أَجْرَانِ، وَأَيُّمَا مَمْلُوكٍ أَدَّى حَقَّ مَوَالِيهِ) بلفظ الجمع ليدخل ما كان مشتركاً بين موالي والمراد من حقهم خدمتهم، (وَحَقَّ رَبِّهِ) تَعَالَى كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ (فَلَهُ أَجْرَانِ) وقد مر الحديث والكلام فيه في العلم والجهاد.

(قَالَ الشَّعْبِيُّ) أي: لصالح بن صالح المذكور في إسناد الحديث، أو لرجل من أهل خراسان ففي رواية هشيم عن صالح المذكور قَالَ: رأيت رجلاً من أهل خراسان سأل الشعبي قَالَ: إن من قبلنا يقولون في الرجل إذا أعتق أمته، ثم تزوجها، فهو كالراكب بدنته وقال الشعبي فذكر الحديث إلى أن قَالَ له: (خُذْهَا) أي: هذه المسألة أو هذه المقالة (بِغَيْرِ شَيْءٍ) أي: من أجره بل بثواب التعليم يعني: خذها مجاناً بدون أخذ مال منك على جهة الأجرة، وإلا فلا شيء أعظم من الأجر الأخرى الذي هو ثواب التبليغ والتعليم.

(قَدْ كَانَ الرَّجُلُ) يعني: أني أعطيتك هذه المسألة بغير شيء وقد كان الرجل (يَرْحَلُ) أي: يسافر (فِيمَا دُونِهِ) أي: فيما دون المذكور وفي رواية أَبِي دَرٍّ: فيما دونها، أي: المسألة المذكورة (إِلَى الْمَدِينَةِ) أي: النبوية فاللام فيها للعهد ولفظه في كتاب العلم قَالَ عامر: أعطيناها بغير شيء قد كان يركب فيما دونها إلى المدينة.

(وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ) بسكون الكاف شعبة بن عياش بالتحية راوي عاصم القراء وقيل: اسمه سالم والثابت هو الأول، (عَنْ أَبِي حَصِينٍ) بفتح المهملة وكسر الصاد المهملة عثمان بن عاصم، (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ) عامر، (عَنْ أَبِيهِ) أَبِي مُوسَى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) الحديث وقال فيه: «أَعْتَقَهَا ثُمَّ أَصْدَقَهَا» (فصرح بثبوت الصداق هنا بخلاف الرواية السابقة، فإن ظاهرها: أن يكون العتق نفس المهر⁽¹⁾ وهذا التعليق وصله أبو داود الطيالسي في مسنده فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْخِطَاطُ فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ بَلْفَظٍ: إِذَا أَعْتَقَ الرَّجُلُ أُمَّتَهُ ثُمَّ أَمَّهَرَهَا مَهْرًا

(1) كما وقع في صفة صفة كما سيأتي في الباب الذي بعده.

جديداً كان له أجران، وأبو بكر الخياط هو أبو بكر بن عياش المذكور، فكأنه كان يتعاطى الخياطة في وقت وهو أحد الحفاظ المشهورين في الحديث والقراء المذكورين في القراءات⁽¹⁾، ثم هذا الإسناد وقع مسلسلاً بالكنى وكلهم كوفيون. وقال الكُرماني: وفي بعض الرواية عن أبي بردة عَنْ أَبِيهِ عن أبي موسى وهو سهو، بل هو غلط ظاهر.

ثم إن مطابقة هذا الحديث للجزء الثاني من الترجمة ظاهرة.

تتميم:

قد ذكر في هذا الحديث ممن يضعف له الأجر مرتين ثلاثة أصناف:

متزوج الأمة بعد عتقها.

ومؤمن أهل الكتاب.

والمملوك الذي يؤدي حق الله وحق مواليه.

ووقع في حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه الطبراني: أربعة يؤتون أجرهم مرتين فذكر الثلاثة كالذي هنا وزاد أزواج النَّبِيِّ ﷺ وتقدم في التفسير حديث: الماهر بِالْقُرْآنِ والذي يقرأ وهو عليه شاق.

وحديث زينب امرأة ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: في التي يتصدق على قريبها لها أجران أجر الصدقة وأجر الصلة وقد تقدم في الزكاة.

وحديث عمر بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الحاكم إذا أصاب له أجران، وسيأتي في الأحكام.

(1) وقد احتج به البخاري ووصله من طريقه الحسن بن سفيان وأبو بكر البزار في مسنديهما عنه. فأخرجه الإسماعيلي عن الحسن ولفظه عنده: ثم تزوجها بمهر جديد، وكذا أخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده عن أبي بكر بهذا اللفظ، ولم يقع لابن حزم إلا من رواية الحماني فضعف هذه الزيادة به ولم يصب. وذكر أبو نعيم أنَّ أبا بكر تفرد بها عن أبي حصين، وذكر الإسماعيلي: أن فيه اضطراباً على أبي بكر بن عياش، كأنه عنى في سياق المتن لا في الإسناد، وليس ذلك الاختلاف اضطراباً لأنه يرجع إلى معنى واحد، وهو ذكر المهر واستدل به، على أنَّ عتق الأمة لا يكون نفس الصداق، ولا دلالة فيه، بل هو شرط لما يترتب عليه الأجران المذكوران، وليس قيذاً في الجواز.

5084 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ تَلِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ،

وحدیث جریر من سن سنة حسنة و حدیث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من دعا
إِلَى هَدْيٍ .

وحديث أبي مسعود من دل على خير والثلاثة بمعنى وهي في الصحيحين ومن ذلك حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: في الذي يتم ثم وجد الماء فأعاد الصلاة فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ. وقد يحصل بمزيد التبع أكثر من ذلك وكل هذا دليل على أن لا مفهوم للعدد المذكور في حديث أبي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفيه: دليل على مزيد من اعتق أمته ثم تزوجها سواء أعتقها ابتداء لله، أو لسبب وقد بالغ قوم فكرهوه وكأنهم لم يبلغهم هذا الخبر فقد روي عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان يقول ذلك.

وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مثله وعند ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سئل عنه فَقَالَ: إذا أعتق أمة لله فلا يعود فيها ومن طريق سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي أنهما كرها ذلك وأخرج أيضًا من طريق عطاء والحسن أنهما كانا لا يريان بذلك بأسًا واللَّهِ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ تَلِيدٍ) بفتح المثناة الفوقية وكسر اللام المخففة وبالذال المهملة وهو سعيد بن عيسى بن تليد أبو عثمان الرعيني المصري، (قَالَ: أَخْبَرَنِي⁽¹⁾ ابْنُ وَهْبٍ) عَبْدُ اللَّهِ الْمَصْرِي، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالزَّاي، (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتْيَانِي، (عَنْ مُحَمَّدٍ) هُوَ ابْنُ سِيرِينَ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) ح تَحْوِيلٌ مِنْ سَنَدٍ إِلَى آخِرٍ.

وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ الْوَاشِحِيُّ، (عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ) كَذَا فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَهُوَ

(1) بالإفراد وفي رواية أبي ذر وأبي الوقت: أخبرني.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ: بَيْنَمَا إِبْرَاهِيمُ مَرَّ بِجَبَّارٍ وَمَعَهُ سَارَةٌ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ،

خطأ، وقد تقدم في أحاديث الأنبياء عن مُحَمَّد بن محبوب، عن حماد بن زيد على الصواب، وقال الْكِرْمَانِيُّ: والأول أكثر أصح.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن قوله يدل على الصحة مع القلة وليس كذلك بل هو خطأ محض.

ثم إن الحديث روي في أحاديث الأنبياء موقوفاً فاختلف هنا الرواة فوقع في رواية كريمة والنسفي موقوفاً أيضاً، وفي رواية غيرهما مرفوعاً وقد أخرجهُ الإسماعيلي من طريق سليمان بن حرب شيخ الْبُخَارِيِّ فيه موقوفاً وكذا ذكر أَبُو نُعَيْم أنه وقع هنا للبخاري موقوفاً وبذلك جزم الْحُمَيْدِيُّ قَالَ الحافظ العسقلاني: وأظنه الصواب في رواية حماد عن أيوب وأن ذلك هو السر في إيراد رواية جرير بن حازم مع كونها نازلة ولكن الحديث في الأصل ثابت بالرفع لكن ابن سيرين كان يقف كثيراً من حديثه تخفيفاً وأغرب المزي فعزا رواية حماد هذه هنا إلى رواية ابن ربيع عن الفربري وغفل عن ثبوتها في رواية أَبِي ذَرٍّ والأصيلي وغيرهما من الرواة من طريق الفربري وهي ثابتة أيضاً في رواية النسفي فما وجه تخصيص ذلك برواية ابن ربيع.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ) (إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ) بفتح الذال المعجمة وعند ابن الخطيب عن أَبِي ذَرٍّ: بسكونها وليس هذا من الكذب الحقيقي المذموم بل هو من باب المعارض المحتملة للأمرين لقصد شرعي ديني.

(بَيْنَمَا) بالميم (إِبْرَاهِيمُ مَرَّ بِجَبَّارٍ) أي: ملك حران قاله الْكِرْمَانِيُّ وقال غيره: ملك مصر وكذا ذكره السهيلي واسمه صادق كما قاله ابن قتيبة أو غير ذلك.

(وَمَعَهُ سَارَةٌ) زوجته، (فَذَكَرَ الْحَدِيثَ) هكذا ساقه مختصراً وقد تقدم في أحاديث الأنبياء ف قيل له: إن هنا رجلاً معه امرأة من أحسن الناس فأرسل إليه، فسأله عنها فَقَالَ: من هذه؟ قَالَ: أختي فأتى سارة، قَالَ: يا سارة ليس على وجه الأرض مؤمن غيري وغيرك، وإن هذا سألني فأخبرته أنك أختي فلا تكذبيني

فَأَعْطَاهَا هَاجِرَ، قَالَتْ: كَفَّ اللَّهُ يَدَ الْكَافِرِ وَأَخَذَمَنِي آجَرَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «فَتِلْكَ أُمُّكُمْ يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ».

فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ذَهَبَ يَتَنَاوَلُهَا بِيَدِهِ فَأَخَذَ فَقَالَ: ادْعِي اللَّهَ لِي وَلَا أَضْرِكَ فَدَعَتْ فَأَطْلَقَ ثُمَّ تَنَاوَلَهَا الثَّانِيَةَ فَأَخَذَ مِثْلَهَا أَوْ أَشَدَّ فَقَالَ: ادْعِي اللَّهَ لِي وَلَا أَضْرِكَ فَدَعَتْ فَأَطْلَقَ فَدَعَا بَعْضَ حُجَبَتِهِ فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَمْ تَأْتُونِي بِإِنْسَانٍ إِنَّمَا أَتَيْتُمُونِي بِشَيْطَانٍ.

(فَأَعْطَاهَا هَاجِرَ) أُمُّ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، (قَالَتْ) أَيُّ: لِلخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (كَفَّ اللَّهُ يَدَ الْكَافِرِ) الْجَبَّارِ عَنِّي، (وَأَخَذَمَنِي آجَرَ) بِالْهَمْزَةِ الْمَمْدُودَةِ بَدَلَ الْهَاءِ.

(قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالسَّنَدِ السَّابِقِ: (فَتِلْكَ) يَعْنِي: هَاجِرَ (أُمُّكُمْ) يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ) أَرَادَ بِهِ الْعَرَبُ لِأَنَّ هَاجِرَ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْعَرَبُ مِنْ نَسْلِهِ وَاسْمُهَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ، لِأَنَّهُمْ سَكَانُ الْبُوَادِي وَالْفُلُوتِ⁽¹⁾ الَّتِي بِهَا مَوَاقِعُ الْمَطَرِ لِرَعْيِ دَوَابِّهِمْ.

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: مُطَابَقَةُ حَدِيثِ هَاجِرَ لِلتَّرْجُمَةِ أَنَّهَا كَانَتْ مَمْلُوكَةً وَقَدْ صَحَّ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْلَدَهَا بَعْدَ أَنْ مَلَكَهَا فِيهِ سَرِيَّةٌ، وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: بِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنْ ذَلِكَ وَقَعَ صَرِيحًا فِي الصَّحِيحِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَإِنَّمَا الَّذِي فِي الصَّحِيحِ: أَنَّ سَارَةَ مَلَكَتْهَا، وَأَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْلَدَهَا إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَوْنَهُ مَا كَانَ بِالَّذِي يَسْتَوْلِدُ أُمَّةَ امْرَأَتِهِ إِلَّا بِمَلَكَ مَا خُوِذَ مِنْ خَارِجِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِي الصَّحِيحِ، وَقَدْ سَاقَهُ أَبُو يَعْلَى فِي مَسْنَدِهِ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ فِي آخِرِهِ: فَاسْتَوْهَبَهَا إِبْرَاهِيمُ مِنْ سَارَةَ فَوَهَبَتْهَا لَهُ وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ حَارِثَةَ بْنِ مُضَرَّبٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْفَاكِهِيِّ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ اسْتَوْهَبَ هَاجِرَ مِنْ سَارَةَ فَوَهَبَتْهَا لَهُ وَشَرَطَتْ عَلَيْهِ فَالتَزَمَ ذَلِكَ، ثُمَّ غَارَتْ مِنْهَا فَكَانَ ذَلِكَ السَّبَبُ فِي تَحْوِيلِهَا مَعَ ابْنِهَا إِلَى مَكَّةَ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ انْتَهَى.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ فِي أَصْلِ الْحَدِيثِ اتِّخَاذَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَاجِرَ سَرِيَّةً بَعْدَ

(1) أَيُّ: لِكثْرَةِ مِلَازِمَتِهِمُ الْفُلُوتَ وَالْبُوَادِي، وَأَكْثَرُ مِيَاهِهِمُ الْمَطَرُ [المؤلف].

5085 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْبَرَ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثًا يُبْنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ بِنْتُ حُيَيٍّ، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خُبْزٍ وَلَا لَحْمٍ أَمَرَ بِالْأَنْطَاعِ، فَأُلْقِيَ فِيهَا مِنَ الثَّمَرِ وَالْأَقِطِ وَالسَّمْنِ، فَكَانَتْ وَلِيمَتُهُ» فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: إِحْدَى أُمَمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ، فَقَالُوا: إِنَّ حَجَبَهَا فَهِيَ مِنْ أُمَمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ لَمْ يَحْجُبْهَا فَهِيَ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ «فَلَمَّا ارْتَحَلَ وَطَّى لَهَا خَلْفَهُ وَمَدَّ الْحِجَابَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ».

أن ملكها فيطابق الترجمة على ما لا يخفى.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعيد قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) المدني، (عَنْ حُمَيْدٍ) الطويل، (عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْبَرَ وَالْمَدِينَةِ بسند الصهباء (ثَلَاثًا) أي: ثلاثة أيام (يُبْنَى عَلَيْهِ) على البناء للمفعول من البناء وهو الدخول بالزوجة والأصل فيه: أن الرجل كان إذا تزوج امرأة بنى عليها قبة ليدخل بها فيها (بِصَفِيَّةَ بِنْتُ حُيَيٍّ) ⁽¹⁾ وفي المصابيح: فيه رد على الْجَوْهَرِيِّ حيث قَالَ: يقال: بنى الرجل على أهله ولا يقال: بنى بأهله. (فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ) ﷺ (فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خُبْزٍ وَلَا لَحْمٍ) وسقط في رواية أَبِي دَرٍّ لفظ: من.

(أَمَرَ) بفتح الهمزة والميم ويروى بضم الهمزة وكسر الميم، فافهم. (بِالْأَنْطَاعِ، فَأُلْقِيَ) بفتح الهمزة والقاف (فِيهَا مِنَ الثَّمَرِ وَالْأَقِطِ وَالسَّمْنِ، فَكَانَتْ وَلِيمَتُهُ) ﷺ، (فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: إِحْدَى أُمَمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ) بتقدير الهمزة الاستفهامية، أي: إحدى أممات المؤمنين، (أَوْ مِمَّا) ويروى: أو ما (مَلَكَتْ يَمِينُهُ) وفي رواية مسلم: فَقَالَ النَّاسُ: لا ندرى أنزوجه أم أتخذها أم ولد؟ (فَقَالُوا: إِنَّ حَجَبَهَا فَهِيَ مِنْ أُمَمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ لَمْ يَحْجُبْهَا فَهِيَ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ فَلَمَّا ارْتَحَلَ وَطَّى لَهَا) شَيْئًا تقعد عليه (خَلْفَهُ) أي: على الراحلة، (وَمَدَّ الْحِجَابَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ) قَالَ بعض الشراح: دل تردد الصحابة في صفة هل هي زوجة أو سرية على أن عتقها لم يكن نفس الصداق كذا قَالَ وهو

(1) بعد أن دفعها لأم سليم حتى تهيتها له.

14 - بَابُ مَنْ جَعَلَ عِتْقَ الْأُمَةِ صَدَاقَهَا

متعقب: بأن التردد إنما كان في أول الحال ثم ظهر بعد ذلك أنها زوجة وليس فيه دلالة لما ذكر.

واستدل به على صحة النكاح بغير شهود، لأنه لو حضر في تزويج صفة شهود لما خفي على الصحابة حتى يترددوا ولا دلالة فيه أيضًا لاحتمال أن الذين حضروا التزويج غير الذين ترددوا وعلى تسليم أن يكون الجميع ترددوا فذلك معدود من خصائصه ﷺ أن يتزوج بلا ولي ولا شهود كما في قصة زينب بنت جحش، وقد سبق شرح أول الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازي ويأتي ما يتعلق بالعتق في الذي بعده.

ومطابقته للترجمة من حيث إن الصحابة ترددوا في أن صفة هل هي زوجته أو سريته فيطابق الجزء الأول من الترجمة.

14 - بَابُ مَنْ جَعَلَ عِتْقَ الْأُمَةِ صَدَاقَهَا

(بَابُ مَنْ جَعَلَ عِتْقَ الْأُمَةِ صَدَاقَهَا) معناه: أن يعتق أمته على أن يتزوج بها، ويكون عتقها صداقها، ولم يذكر في الترجمة حكم هذا، وقد اختلف العلماء فيه فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَعَامِرُ الشَّعْبِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَقَتَادَةُ وَطَاوُسُ وَالْحَسَنُ بْنُ حِيٍّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ جَازَ ذَلِكَ، فَإِذَا عَقَدَ عَلَيْهَا لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ مَهْرًا غَيْرَ ذَلِكَ الْعَتَاقُ وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو يُوسُفَ صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ: أَنَّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ.

وقال النَّوَوِيُّ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ أَعْتَقَهَا عَلَى هَذَا الشَّرْطِ فَقَبِلَتْ عِتْقُهَا، وَلَا يُلْزَمُهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ بَلْ لَهَا عَلَيْهَا قِيمَتُهَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِعِتْقِهَا مَجَانًّا، فَإِنْ رَضِيَتْ وَتَزَوَّجَهَا عَلَى مَهْرٍ يَتَفَقَّانَ عَلَيْهِ فَلَهُ عَلَيْهَا قِيمَتُهَا، وَلَهَا عَلَيْهِ الْمَهْرُ الْمُسَمَّى مِنْ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى قِيمَتِهَا، فَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهَا مَعْلُومَةً لَهُ أَوْ لَهَا صَحَّ الصَّدَاقُ وَلَا يَبْقَى لَهُ عَلَيْهَا قِيمَةٌ وَلَا لَهَا عَلَيْهِ صَدَاقٌ، وَإِنْ كَانَتْ مَجْهُولَةً فَفِيهِ وَجْهَانِ لِأَصْحَابِنَا: أَحَدُهُمَا: يَصَحُّ الصَّدَاقُ وَأَصْحَبُهُمَا، وَبِهِ قَالَ جَمْهُورُ

5086 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، وَشُعَيْبِ بْنِ الْحُبَابِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةً، وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا».

أصحابنا: لا يصح الصداق بل يصح النكاح ويجب لها مهر المثل انتهى.
وقال الليث بن سعد وابن شبرمة وجابر بن زيد وأبو حنيفة ومحمد وزفر ومالك: لا يجوز.

وقال الطحاوي: ليس لأحد غير رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أن يفعل هذا فيتم له النكاح بغير صداق سوى العتاق، وإنما كان ذلك لرسول الله ﷺ، لأن الله عز وجل جعل له أن يتزوج بغير صداق ويكون له الزوج على العتاق الذي ليس بصداق.
وقال أبو حنيفة: إن فعل ذلك رجل وقع العتاق ولها عليه مهر المثل، فإن أبت أن تتزوجه تسعى له في قيمتها وقال مالك وزفر: لا شيء له عليها.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) البغلاني قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) أي: ابن زيد، (عَنْ ثَابِتِ) البناني، (وَشُعَيْبِ بْنِ الْحُبَابِ) بفتح الحاء المهملتين وسكون الموحدة الأولى الْبُصْرِيِّ كلاهما، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةً) بنت حبي بن أخطب، (وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا) واحتجت الطائفة الأولى أعني سعيد بن المسيب والحسن الْبُصْرِيُّ ومن معهما هذا الحديث فيما ذهبوا إليه وأجاب الباقر عن ظاهر الحديث بأجوبة أقربها إلى لفظ الحديث: أنه أعتقها بشرط أن يتزوجها، فوجب له عليها قيمتها وكانت معلومة فتزوجها بها، ولكن في رواية عبد العزيز بن صهيب سمعت أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سبى النَّبِيُّ ﷺ صَفِيَّةً فَأَعْتَقَهَا وتزوجها، فَقَالَ ثَابِتٌ لَأَنَسَ: ما أصدقها قَالَ: نفسها فأعتقها هكذا أَخْرَجَهُ المصنف في المغازي.

وفي رواية حماد عن ثابت وعبد العزيز عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حديث قَالَ: وصارت صافية لرسول الله ﷺ ثم تزوجها، وجعل عتقها صداقها فَقَالَ عبد العزيز لثابت: يا أبا مُحَمَّد أنت سألت أنسًا ما أمهرها؟ قَالَ: أمهرها نفسها فتبسم فهو ظاهر جدًا في أن المَجْعُول مهرًا هو نفس العقد وقد تمسك بظاهره أَبُو يُوسُفٍ وأحمد وقالوا: إذا أعتق أمته على أن يجعل عتقها صداقها صح العقد والعتق والمهر، ولقائل أن يقول: لا منافرة بين حديث أنس هذا وبين التأويل

المذكور، لأنه يحتمل أن يكون أنس لم يعلم أنه ساق لها صداقًا، فَقَالَ: أصدقها نفسها، أي: لم يصدقها شيئًا فيما أعلم ولم ينف أصل الصداق. ومن ثمة قَالَ أَبُو الطَّيْبِ الطَّبْرِيُّ من الشافعية وابن المرباط من المالكية ومن تبعهما: أنه قول أنس قاله ظنًا من قبل نفسه ولم يرفعه وربما تأيد ذلك عندهم بما أَخْرَجَهُ البيهقي من حديث القواريري حدثتنا عليلة بنت الكميت عن أمها أميمة بنت رزينة عن أمها رزينة قالت: لما كان يوم قريظة والنضير جاء رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بصفية يقودها سبية فتح الله عليه وذراعها في يده، فأعتقها، وخطبها، وتزوجها، وأمهرها رزينة ورزينة بضم الراء وفتح الزاي وسكون التحتية خادم رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ولكن هذا لا يقوم حجة لضعف إسناده، وقد يعارضه ما أَخْرَجَهُ الطبراني وأبو الشَّيْخ من حديث صفية نفسها قالت: أعتقني النَّبِيُّ ﷺ وجعل عتقي صداقي.

ومن الأجوبة هنا: أنه من خصائص ﷺ وليس لغيره أن يفعل ذلك وممن جزم بذلك الماوردي ويحيى بن أكرم، ونقله المزني عن الشَّافِعِيِّ قَالَ: وموضع الخصوصية أنه أعتقها مُطْلَقًا وتزوجها بغير مهر ولا ولي ولا شهود.

وقيل: يحتمل أنه أعتقها بشرط أن ينكحها بغير مهر فلزمها الوفاء بذلك وهذا خاص بالنبي ﷺ أيضًا.

وقيل: يحتمل أنه أعتقها بغير عوض وتزوجها بغير مهر في الحال ولا في المال.

قَالَ ابن الصلاح: معناه أن العتق حل محل الصداق وإن لم يكن صداقًا قَالَ: وهذا كقولهم الجوع زاد من لا زاد له قَالَ: وهذا الوجه أصح الأوجه وأقربها إلى لفظ الحديث.

وتبعه النَّوَوِيُّ في الروضة قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ومن المستغربات قول التِّرْمِذِيِّ بعد أن أخرج الحديث وهو قول الشَّافِعِيِّ، وأحمد وإسحاق قَالَ: ذكره بعض أهل العلم: أن يجعل عتقها صداقها حتى يجعل لها مهرًا سوى العتق والقول الأول أصح.

وكذا نقل ابن حزم عن الشَّافِعِيِّ : والمعروف عند الشافعية أن ذلك لا يصح لكن لعل مراد من نقله عند صورة الاحتمال الأول ولا سيما نص الشَّافِعِيِّ على أن من أعتق أمته على أن يتزوجها ، فقبلت عتقت ، ولم يلزمها أن تتزوج به لكن يلزمها له قيمتها ، لأنه لم يرض بعتقها مجاناً ، فصار كسائر الشروط الفاسدة ، فإن رضيت وتزوجت على مهر يتفقان عليه كان لها ذلك المسمى وعليها له قيمتها ، فإن اتحدا تقاصا .

وممن قَالَ يقول أَحْمَدُ من الشافعية . ابن حبان صريح بذلك في صحيحه . وقال ابن دقيق العيد : الظاهر مع أَحْمَدُ ومن وافقه والقياس مع الآخرين فتردد الحال بين ظن نشأ عن قياس وبين ظن نشأ عن ظاهر الخبر مع ما يحتمله الواقعة من الخصوصية ، وهي وإن كانت على خلاف الأصل لكن يتقوى ذلك بكثرة خصائص النَّبِيِّ ﷺ في النكاح وخصوصاً خصوصيته بتزويج الوهاية من قوله تَعَالَى : ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب : 50] ، وقد أخرج عبد الرزاق جواز ذلك عن علي رضي الله عنه وجماعة من التابعين .

ومن طريق إِبْرَاهِيمَ النخعي قَالَ : كانوا يكرهون أن يعتق أمته ، ثم يتزوجها ولا يرون بأساً أن يجعل عتقها صداقها .

وقال الْقُرْطُبِيُّ : منع من ذلك وأبو حَنِيفَةَ لاستحالة وتقرر استحالة بوجهين :

أحدهما : أن عقدها على نفسها إما أن يقع قبل عتقها وهو محال لتناقض الحكمين : الحرية ، والرق ، فإن الحرية حكمها الاستقلال ، والرق ضده ، وإما بعد العتق فلزوال حكم الجبر عنها بالعتق فيجوز أن لا ترضى وحينئذ لا تنكح إلا برضاها .

الوجه الثاني : إنا إذا جعلنا العتق صداقاً فإما أن يتقرر العتق حالة الرق وهو محال لتناقضهما ، أو حالة الحرية فيلزم سيقيته على العقد ، فيلزم وجود العتق حالة فرض عدمه وهو محال لأن الصداق لا بد أن يتقدم تقررره على الزوج إما نصاً وإما حكماً حتى تملك الزوجة طلبه ، فإن اعتلوا بنكاح التفويض فقد تحرزنا

عنه بقولنا : حكمًا ، فإنها وإن لم يتعين لها حالة العقد شيء لكنها تملك المطالبة ، فثبت أنه يثبت لها حالة العقد شيء تطالب به الزوج ، ولا يتأتى مثل ذلك في العتق ، فاستحال أن يكون صداقًا .

وتعقب ما ادعاه من الاستحالة بجواز تعليق الصداق على شرط إذا وجد ، استحقته المرأة كأن يقول : تزوجتك على ما سيستحق لي عند فلان وهو كذا فإذا حل المال الذي وقع عليه العقد استحقته هذا .

وقد أخرج الطحاوي من طريق نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما في قصة جويرية بنت الحارث : أن النبي ﷺ جعل عتقها صداقها وهو مما يتأيد به حديث أنس رضي الله عنه ، لكن أخرج أبو داود من طريق عروة عن عائشة رضي الله عنها في قصة جويرية أن النبي ﷺ قال لها : « ما جاءت تستعين به في كتابتها هل لك أن أقضي عنك كتابتك وأتزوجك » قالت : قد فعلت ، وقد استشكله ابن حزم بأنه يلزم منه إن كان أدى عنها كتابتها أن يصير ولاؤها لمكاتبها .

وأجيب : بأنه ليس في الحديث التصريح بذلك ، لأن معنى قولها : قد فعلت رضيت فيحتمل أن يكون ﷺ عوض ثابت بن قيس عنها فصارت له فأعتقها ، وتزوجها كما صنع في قصة صفية أو يكون ثابت لما بلغته رغبة النبي ﷺ وهبها له .

وفي الحديث : أن للسيد تزويج أمته إذا أعتقها من نفسه ولا يحتاج إلى ولي ولا حاكم وفيه خلاف يأتي في باب إذا كان الولي هو الخاطب بعد نيف وعشرين بابًا .

(قَالَ) ابن الجوزي : فإن قيل ثواب العتق عظيم ، فكيف فوته حيث جعله مهرًا وكان يمكن جعل المهر غيره .

فالجواب : أن صفية بنت ملك ومثلها لا تقنع في المهر إلا بالكثير ولم يكن عنده ﷺ إذ ذاك ما يرضيها به ولم ير أن يقصر بها ، فجعل صداقها نفسها وذلك عندها أشرف من المال الكثير فليتأمل .

15 - باب تزويج المُفسِر

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: 32].

5087 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ

سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ.....

15 - باب تزويج المُفسِر

(باب تزويج المُفسِر) استدل عليه بقوله: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ﴾) من المال (﴿يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾) ومحصله: أن الفقر في الحال لا يمنع التزوج لاحتمال حصول المال في المال.

وعن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: رغبهم الله تعالى في التزويج وأمر به الأحرار والعبيد يعني في قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ ووعدهم بالغنى فقال: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ رواه ابن أبي حاتم، وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: التمسوا الرزق في النكاح يقول الله عز وجل: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ رواه ابن جرير، وذكر البغوي عن عمر رضي الله عنه مثله، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة حق على الله عونهم الناكح يريد العفاف» الحديث.

وقال في مصابيح الجامع: وظاهر الآية: وعد كل فقير تزوج بالغنى ووعد الله حق واجب، فإذا رأينا فقيراً تزوج ولم يستغن فليس ذلك لإخلاف الوعد ولكن لإخلاله هنا بالقصد لأن الله تعالى إنما وعد على حسن القصد فمن لم يستغن فليرجع باللوم على نفسه قال ابن كثير: والمعهود من كرم الله ولطفه رزقه إياهما بما فيه كفاية له ولها وأما حديث: «تزوجوا فقراء يغنكم الله» فلا أصل له ولم ير بإسناد قوي ولا ضعيف وفي القرآن غنية عنه.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعيد قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزاي، (عَنْ أَبِيهِ) أبي حازم سلمة بن دينار، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ)، أنه (قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي الْمَقْدَمَةِ: يقال إنها خولة بنت حكيم، وقيل: أم شريك ولا يثبت شيء من ذلك.

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ أَهَبُ لَكَ نَفْسِي، قَالَ: فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَأَطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوِّجْنِيهَا، فَقَالَ: «وَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟» قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «اذْهَبِي إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرِي هَلْ تَجِدُ شَيْئًا»، فَذَهَبَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرِي وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»، فَذَهَبَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي - قَالَ سَهْلٌ: مَا لَهُ رِذَاءٌ - فَلَهَا نِصْفُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ إِنْ لَيْسَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ»

(إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ أَهَبُ لَكَ نَفْسِي) أي: أكون زوجة بلا مهر وهو من الخصائص أو التقدير: وهبت أمر نفسي لك فاللام لام التمليك استعملت هنا في تمليك المنافع.

(قَالَ: فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَعَّدَ النَّظَرَ) بتشديد العين، أي: رفعه نظره (فِيهَا وَصَوَّبَهُ) بتشديد الواو، أي: خفضه، (ثُمَّ طَأَطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني: ثم طَأَطَأَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ) لم يسم، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الحموي والمستملي: (فِيهَا) (حَاجَةٌ فَرَوِّجْنِيهَا، فَقَالَ) ﷺ له: «(وَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟)» تصدقها إياه، (قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «اذْهَبِي إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرِي هَلْ تَجِدُ شَيْئًا»، فَذَهَبَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ) ولو كان الذي تجده (مَا وَجَدْتُ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: انْظُرِي وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ) فأصدقها إياه ففيه حذف كان واسمها وجواب لو وفيه: دلالة على جواز التختيم بالحديد وفيه خلاف وقيل: يكره لأنه من لباس أهل النار والأصح عند الشافعية: أنه لا يكره فذهب ثم رجع فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ (وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي، قَالَ سَهْلٌ) فيما أدرجه في الحديث: (مَا لَهُ رِذَاءٌ، فَلَهَا نِصْفُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَصْنَعُ) أي: المرأة (بِإِزَارِكَ إِنْ لَيْسَتْهُ) أي: أنت (لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ،

وَأَنَّ لَيْسَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ، فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ، فَرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًا، فَأَمَرَ بِهِ فُدْعِيَ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: «مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا، عَدَدَهَا، فَقَالَ: «تَقْرَأُوهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَذْهَبَ فَقَدْ مَلَكْتُكُمَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

وَأَنَّ لَيْسَتْهُ) أي: هي (لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ) كذا في رواية الأصيلي وأبي الوقت وأبي ذر عند الحموي والمستملي وفي رواية: سقط منه. (فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ) بكسر اللام.

(قَامَ، فَرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًا) أي: مدبرًا، (فَأَمَرَ بِهِ فُدْعِيَ) بضم وكسر. (فَلَمَّا جَاءَ قَالَ) له: ((مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ)). قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا، عَدَدَهَا) عين النَّسَائِيِّ في روايته وكذا أبو داود من حديث عطاء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبَقَرَةَ والتي تليها وعين الدارقطني عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبَقَرَةَ وسورًا من المفصل وروى عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ رجلًا من الأنصار على سبع سور.

(فَقَالَ) ﷺ: ((تَقْرَأُوهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ)) أي: من حفظك ولفظ الظهر مقحم ومعناه على استظهار قلبك.

(قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَذْهَبَ فَقَدْ مَلَكْتُكُمَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»)

الدارقطني: هذا وهم والصواب: زوجتكها وهي رواية الأكثرين قَالَ النَّوَوِيُّ: يحتمل صحة الوجهين بأن يكون جرى لفظ التزويج أولاً ثم لفظ التملك ثانياً، أي: لأنه ملك عصمتها بالتزويج السابق وزاد البيهقي في المعرفة من طريق زائدة عن أبي حازم عن سهل: انطلق فقد زوجتكها بما تعلمها من القرآن.

وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْهُ أَيْضًا قَالَ: مَا تَحْفَظُ مِنَ الْقُرْآنِ قَالَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ والتي تليها قم فعلمها عشرين آية وهي امرأتك وفي تعليمها القرآن منفعة تعود إليها وهي عمل من أعمال البدن التي لها أجرة والباء في بما معك باء المقابلة وما موصولة وصلتها الظرف والعائد ضمير الاستقرار وقيل: الباء سببية، أي: بسبب ما معك من القرآن قيل: وترجع إلى صديق المثل وهذا مذهب الحنفية قالوا: لأن المسمى ليس بمال والشارع إنما شرع ابتغاء النكاح

16 - بَابُ الْأُكْفَاءِ فِي الدِّينِ

بالمال بقوله تَعَالَى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: 24] وتعليم القرآن ليس بمال فيجب مهر المثل وليس في قَوْلِهِ: زواجكها بما معك من القرآن أنه جعلها مهرًا ومن للبيان أو للتبعض.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

16 - بَابُ الْأُكْفَاءِ فِي الدِّينِ

(باب الأُكْفَاءِ فِي الدِّينِ) الأُكْفَاءُ جمع: كُفُو بضم الكاف وآخره همزة بمعنى: المثل والنظير يقال: كافأه، أي: ساواه ومنه قوله ﷺ: «المؤمنون يتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم».

والكفاءة معتبرة في النكاح لما روى جابر أنه ﷺ قَالَ: «ألا لا يزوج النساء إلا الأولياء ولا يزوجن من غير الأُكْفَاءِ» ولأن النكاح يعقد للعمر، ويشتمل على أغراض ومقاصد كالازدواج والصحة والألفة وتأسيس القربات ولا ينتظم ذلك عادة إلا بين الأُكْفَاءِ.

وقد جزم مالك بأن اعتبار الكفاءة مختص بالدين لقوله ﷺ: «الناس سواء لا فضل لعربي على عجمي إنما الفضل بالتقوى» قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَنَكُمْ﴾ [الحجرات: 13] إلا أنه أجيب عن الآية بأن المراد به حكم الآخرة وكلامنا في الدنيا.

ونقل عن عمر وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومن التابعين عن مُحَمَّد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز، واعتبر الكفاءة في النسب الجمهور وقال أَبُو حَنِيفَةَ: قريش أُكْفَاءُ بعضهم لبعض والعرب كذلك وليس أحد من العرب كفؤا لقريش كما ليس أحد من العرب كفؤا للعرب وهو وجه للشافعية والصحيح تقديم بني هاشم والمطلب على غيرهم ومن عدا هؤلاء الأُكْفَاءُ بعضهم لبعض.

وقال الثَّوْرِيُّ: إذا نكح المولى العربية يفسخ النكاح وبه قَالَ أَحْمَدُ في رواية وتوسط الشَّافِعِيُّ فَقَالَ: ليس نكاح غير الأُكْفَاءِ حرامًا وإنما هو تقصير

وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ۝﴾ [الفرقان: 54].

بالمرأة والأولياء وإذا رضوا صح ويكون حقاً لهم فلو رضوا إلا واحد فسخه وذكر أن المعنى في اشتراط الولاية في النكاح: أن لا تضع المرأة نفسها في غير كفؤ انتهى.

ولم يثبت في اعتبار الأكفاء حديث وأما ما أخرجهُ البزار من حديث معاذ رضي الله عنه: رفعه العرب بعضهم أكفاء بعض والموالي بعضهم أكفاء بعض فإسناد ضعيف واحتج البيهقي بحديث واثلة مرفوعاً: إن الله اصطفى بني كنانة من بني إسماعيل الحديث وهو صحيح أخرجهُ مُسْلِمٌ لكن في الاحتجاج به لذلك نظر لكن ضم بعضهم إليه حديث قدموا قريشا ولا تقدموها.

وسيجيء مزيد تفصيل لذلك إن شاء الله تعالى ونقل ابن المنذر عن البويطي أن الشافعي قال: الكفاءة في الدين وهو كذلك في مختصر البويطي قال الرافعي: وهو خلاف المشهور. ونقل عن الربيع أن رجلاً سأل الشافعي عنه فقال: أنا عربي لا تسألني عن هذا بالجر عطف على قوله: الأكفاء.

(وَقَوْلُهُ) عز وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ﴾ أي: النطفة ﴿بَشَرًا﴾ إنساناً، ﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ يريد: فقسم البشر قسمين: ذا نسب، أي: ذكوراً ينسب إليهم فيقال: فلان بن فلان وفلانة بنت فلانة، وذوات صهر، أي: إنساناً يصاهرهن وهو كقوله تعالى: ﴿فَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [القيامة: 39].

(وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا) حيث خلق من النطفة الواحدة بشراً نوعين: ذكراً وأنثى وقيل: فجعله نسباً قرابة وصهراً، أي: مصاهرة يعني: الوصلة بالنكاح من بالإنسان، لأن التواصل يقع بها، والتوالد يكون بها.

ومراد المصنف من هذه الآية: الإشارة إلى أن النسب والصهر مما يتعلق به حكم الكفاءة، وقال الحافظ العسقلاني: وكأن المصنف لما رأى الحصر بالقسمين صلح التمسك بالعموم لوجود الصلاحية! إلا ما دلّ الدليل على اعتباره وهو استثناء الكافر، وعن ابن سيرين أن هذه الآية نزلت في النبي ﷺ وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه زوج النبي ﷺ فاطمة علياً رضي الله عنهما وهو ابن

5088 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَبَا حُذَيْفَةَ بْنَ عُتْبَةَ بْنَ رِبْعَةَ بْنَ عَبْدِ شَمْسٍ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، تَبَنَّى سَالِمًا، وَأَنْكَحَهُ بِنْتَ أَخِيهِ هُنْدَ

عمه وزوج ابنته فكان نسبًا وكان صهرًا.

وعن علي رضي الله عنه: النسب ما لا يحل نكاحه والصهر ما يحل نكاحه وقال الضحاك وقتادة ومقاتل: النسب سبعة، والصهر خمسة وقرؤوا قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ [النساء: 23] إلى آخر الآية.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد، (عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ) أَي: ابن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَبَا حُذَيْفَةَ) اسمه مهشم على المشهور وقيل: هاشم وقيل: هشيم وقيل: غير ذلك وهو خال معاوية بن سُفْيَانَ (ابْنُ عُتْبَةَ بْنَ رِبْعَةَ بْنَ عَبْدِ شَمْسٍ) القرشي العبشمي وكان من فضلاء الصحابة من المهاجرين الأولين صلى القبلتين وهاجر الهجرتين (وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا) والمشاهد كلها (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) وقتل يوم اليمامة شهيدًا وهو ابن ثلاث أو أربع وخمسين سنة.

(تَبَنَّى سَالِمًا) أَي: اتخذه ولدًا وسالم هو ابن معقل بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر القاف وآخره لام يكنى أبا عَبْدِ اللَّهِ مولى أَبِي حُذَيْفَةَ ولم يكن مولاه وإنما كان يلازمه بل كان من حلفائه كما وقع في رواية لمسلم وقال أَبُو عمر: هو من أهل فارس من اصطخر وقيل: إنه من عجم الفرس من ترمذ وكان من فضلاء الموالى ومن خيار الصحابة وكبارهم وهو معدود في المهاجرين وفي الأنصار أيضًا لعتق مولاته الأنصارية فَقَالَ أَبُو عمر: شهد سالم بَدْرًا وقتل يوم اليمامة شهيدًا هو ومولاه أَبُو حُذَيْفَةَ فوجد رأس أحدهما عند رجلي الآخر وذلك سنة اثنتي عشرة من الهجرة.

(وَأَنْكَحَهُ) أَي: زوجه (بِنْتَ أَخِيهِ) بفتح الهمزة وكسر الخاء والصحيح وحكى ابن التين أَنَّ في بعض الروايات بضم الهمزة وسكون الخاء ثم مثناة وهو غلط.

(هِنْدٌ) غير منصرف للعلمية والتأنيث وفي رواية أَبِي الوقت وأبي ذر: هِنْدًا بالصرف فهند يجوز صرفه كذا في هذه الرواية ووقع عند مالك فاطمة فلعل لها

بِنتِ الْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَهُوَ مَوْلَى لَامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَمَا تَبَنَّى النَّبِيُّ ﷺ زَيْدًا، وَكَانَ مَنْ تَبَنَّى رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ دَعَاهُ النَّاسُ إِلَيْهِ وَوَرِثَ مِنْ مِيرَاثِهِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَوْلَاكُمْ﴾ [الأحزاب: 5] فَرُدُّوْا إِلَى آبَائِهِمْ،

اسمين (بِنتِ الْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ) والوليد بن عتبة أحد من قتل ببدر كافراً، (وَهُوَ) أي: سالم (مَوْلَى لَامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ) اسمها ثيبته بضم المثناة وفتح الموحدة وسكون التحتية وفتح المثناة الفوقية بنت يعار بفتح التحتية وتخفيف العين المهملة وبعد الألف راء هو بن زيد بن عبيد بن زيد بن مالك ابن عمرو بن عوف الأنصارية زوجة أبي حذيفة المذكور وكانت من المهاجرات الأول ومن فضلاء نساء الصحابة وهي مولاة سالم بن معقل المذكور أعتقته سائبة فوالى سالم أبا حذيفة فلذلك يقال له سالم مولى أبي حذيفة وقال أبو طوالة: اسم هذه المرأة من الأنصار عمرة بنت يعار الأنصارية وقال ابن إسحاق: اسمها سلمى بنت يعار والصحيح هو الأول.

(كَمَا تَبَنَّى النَّبِيُّ ﷺ زَيْدًا) أي: كما اتخذ ﷺ زيد بن حارثة ابناً له حتى يقال له: ابن مُحَمَّدٍ، (وَكَانَ مَنْ تَبَنَّى رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ دَعَاهُ النَّاسُ إِلَيْهِ) أي: كانوا يقولون للذي تبناه هذا ابن فلان، (وَوَرِثَ مِنْ مِيرَاثِهِ) أي: وكان يرث من ميراثه أيضاً كما يرث ابنه من النسب (حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ) عز وجل: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾ أي: الذين ولدوهم، (إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَوْلَاكُمْ﴾) يريد قوله تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَ قَوْلُكُمْ يَأْفُوهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْتَرُوهُمْ فِي الدِّينِ وَمَوْلَاكُمْ﴾ [الأحزاب: 4، 5].

(فَرُدُّوْا) على البناء للمفعول (إِلَى آبَائِهِمْ) ومعنى الآية واللّه تَعَالَى أعلم: ما جعل الله من تسميتهم أبناءكم أبناءكم حقيقة نزلت في زيد بن حارثة الكلبي من بني عبدود كان عبداً لرسول الله ﷺ، فأعتقه وتبناه قبل الوحي، وأخى بينه وبين حمزة بن عبد المطلب في الإسلام، فجعل الفقير أخاً للغني ليعود عليه فلما تزوج النَّبِيُّ ﷺ زينب بنت جحش الأسدي وكانت تحت زيد بن حارثة، قالت اليهود والمنافقون: تزوج مُحَمَّدٌ امرأة ابنه ونهى الناس عنها، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى

فَمَنْ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ أَبٌ، كَانَ مَوْلَى وَأَخًا فِي الدِّينِ» فَجَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرِو الْقُرَشِيِّ ثُمَّ الْعَامِرِيِّ - وَهِيَ امْرَأَةُ أَبِي حُذَيْفَةَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا،

هذه الآية: ﴿ذَلِكَ كُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ﴾ ولا حقيقة له يعني: قولهم: زيد بن مُحَمَّد ابن عَبْدَ اللَّهِ ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: 4] أي: سبيل الحق ثم قَالَ: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾ [الأحزاب: 5] الذين ولدوهم وبين أن دعاءهم لأبائهم هو أدخل الأمرين في القسط والعدل عند الله فإن لم تعلموا لهم آبائهم تنسبونهم إليهم، فإخوانكم، أي: فهُمْ إخوانكم في الدين ومواليكم إن كانوا محرريكم وهذا معنى قوله: (فَمَنْ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ أَبٌ) على البناء للمفعول (كَانَ مَوْلَى وَأَخًا فِي الدِّينِ) لعل في هذا إشارة إلى قولهم: مولى أبي حذيفة وأن سَالِمًا لما نزلت: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾ كان ممن لا يعلم له أب فقيل: مولى أبي حذيفة.

(فَجَاءَتْ سَهْلَةُ) بفتح السين المهملة وسكون الهاء (بِنْتُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرِو) بضم السين وفتح الهاء مصغراً وعمرو بفتح العين (الْقُرَشِيِّ ثُمَّ الْعَامِرِيِّ - وَهِيَ امْرَأَةُ أَبِي حُذَيْفَةَ) ابنِ عُتْبَةَ - (النَّبِيِّ ﷺ) فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَرَى بفتح النون، أي: نعتقد ويروى: بضم النون، أي: نظن (سَالِمًا وَلَدًا) ⁽¹⁾ زاد البرقاني من طريق أبي اليمان شيخ البُخَارِيِّ فيه وأبو داود من رواية يُونُسَ عن الزُّهْرِيِّ: وكان يأوي معي ومع أبي حذيفة في بيت واحد فبراني فضلاً وفضلاً بضم الفاء والمعجمة، أي: مبتدلة في ثياب المهنة يقال: تفضلت المرأة إذا فعلت ذلك هذا قول الخطابي وتبعه ابن الأثير وزاد: (وكانت في ثوب واحد) وقال ابن عبد البر قَالَ الخليل: رجل فضل متوشح في ثوب يخالف بين طرفيه قَالَ: فعلى هذا فمعنى الحديث: أنه كان يدخل عليها وهي منكشف بعضها، وعن ابن وهب: فضل مكشوفة الرأس والصدر.

وقيل: الفضل الذي عليه ثوب واحد والإزار تحته.

وقال صاحب الصحاح: تفضلت المرأة في بيتها إذا كانت في ثوب واحد كقميص لا كمين له.

وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ مَا قَدْ عَلِمْتَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

(وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ مَا قَدْ عَلِمْتَ) أي : الآية التي سيقّت من قبل من قوله
تَعَالَى : ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾ [الأحزاب : 5] وقوله تَعَالَى : ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ
أَبْنَاءَكُمْ﴾ [الأحزاب : 4].

(فَذَكَرَ الْحَدِيثَ) أي : فذكر أَبُو الْيَمَانِ الْحَدِيثَ وتماّمه كما عند أبي داود
البرقاني : فكيف ترى ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَرْضِعِيهِ فَأَرْضَعْتَهُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ
فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ» فبذلك كانت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَأْمُرُ بِنَاتِ
أَخِيهَا وَأَخْتَهَا أَنْ يَرْضَعْنَ مِنْ أَحَبَّتْ عَائِشَةُ أَنْ يَرَاهَا وَيَدْخُلَ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا
خَمْسَ رَضَعَاتٍ ثُمَّ يَدْخُلَ عَلَيْهَا وَأَبَتْ أُمُ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَسَائِرُ أَزْوَاجِ
النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَ بِتِلْكَ الرِّضَاعَةِ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ حَتَّى يَرْضَعَ فِي الْمَهْدِ
وَقُلْنَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : وَاللَّهِ مَا نَدْرِي لَعَلَّهَا رِخْصَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
لِسَالِمٍ دُونَ النَّاسِ .

وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق القاسم بن مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهَا ، وَمِنْ طَرِيقِ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةِ
القاسم عنده : جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سَهِيلِ بْنِ عَمْرِو فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ فِي وَجْهِ
أَبِي حَزِيفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ وَهُوَ حَلِيفُهُ فَقَالَ : «أَرْضِعِيهِ» قَالَتْ : وَكَيْفَ أَرْضَعُهُ
وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ : «قَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ» .

وفي لفظ : فقالت : إِنْ سَالِمًا قَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ وَأَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْنَا وَأَنِّي
أُظَنُّ أَنْ فِي نَفْسِ أَبِي حَزِيفَةَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَقَالَ : «أَرْضِعِيهِ تَحْرِمِي عَلَيْهِ وَيَذْهَبَ مَا
فِي نَفْسِهِ» ، فَأَرْضَعْتَهُ ، فَذْهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِهِ .

وفي رواية ابن أَبِي مُلَيْكَةَ : «أَرْضِعِيهِ تَحْرِمِي عَلَيْهِ وَيَذْهَبَ الَّذِي فِي وَجْهِ
أَبِي حَزِيفَةَ» فَرَجَعَتْ إِلَيْهِ ، وَقَالَتْ : إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتَهُ فَذْهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ
أَبِي حَزِيفَةَ ، وَفِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ زَيْنَبِ قَالَتْ أُمُ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا :
إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْغُلَامَ الَّذِي مَا أَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ فَقَالَتْ : أَمَا لَكَ فِي
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَأَ أَنْ امْرَأَةً أَبِي حَزِيفَةَ ، فَذَكَرْتُ الْحَدِيثَ مُخْتَصِرًا .

وفي رواية الغلام الذي قد استغنى عن الرضاعة وفيها : فَقَالَ : «أَرْضِعِيهِ» ،

5089 - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضَبَاعَةَ.....

قالت: إنه ذو لحية، فَقَالَ: «أرضعيه يذهب ما في وجه أبي حذيفة» قالت: فوالله ما عرفت في وجه أبي حذيفة.

وفي لفظ: عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أُمِّي سَائِرِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُدْخِلَنَّ عَلَيْهِنَّ أَحَدًا بِتِلْكَ الرِّضَاعَةِ، وَقُلْنَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَاللَّهِ مَا نَرَى هَذَا إِلَّا رَخِصَةً لِسَالِمٍ فَمَا هُوَ بِدَاخِلٍ عَلَيْنَا أَحَدٌ بِهَذِهِ الرِّضَاعَةِ وَلَا رَأْيُنَا.

وقال القاضي: لعلها حلبته ثم شربه من غير أن يلمس ثديها ولا التقت بشرتها، هذا الذي قاله حسن.

وقال النَّوَوِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَفِيَ عَنْ مَسِّهِ لِلْحَاجَةِ كَمَا خَصَّ بِالرِّضَاعَةِ مَعَ الْكَبِيرِ، وَبِهَذَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَدَاوُدُ قَالَا وَيُثْبِتُ حُرْمَةَ الرِّضَاعِ بِرِضَاعِ الْبَالِغِ كَمَا يُثْبِتُ بِرِضَاعِ الطِّفْلِ.

وعند جمهور العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار: إِلَى الْآنَ لَا يُثْبِتُ إِلَّا بِرِضَاعٍ مِنْ لَهُ دُونَ سَنَتَيْنِ.

وعند أَبِي حَنِيفَةَ: بِسَنَتَيْنِ وَنِصْفٍ.

وعند زُفَرٍ: بِثَلَاثِ سَنِينَ.

وعن مالك: بِسَنَتَيْنِ وَأَيَّامٍ وَاحْتَجَّجُوا فِيهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْوِلْدَانُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: 233] وبأحاديث كثيرة مشهورة، وأجابوا عن حديث سهلة: أَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِهَا وَبِسَالِمٍ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مَنْسُوخٌ.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من تزويج أبي حذيفة بنت أخيه هَذَا لِسَالِمِ الَّذِي تَبَنَاهُ وَهُوَ مَوْلَى لَامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ الْكِفَاءُ إِلَّا فِي الدِّينِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي النِّكَاحِ أَيْضًا.

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) اسْمُهُ فِي الْأَصْلِ: عَبْدُ اللَّهِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْهَبَارِيُّ الْقُرَشِيُّ الْكُوفِيُّ مَاتَ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا (قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضَبَاعَةَ) بِضَمِّ

بُنْتُ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ لَهَا: «لَعَلَّكَ أَرَدْتَ الْحَجَّ؟» قَالَتْ: وَاللَّهِ لَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجِعَةً، فَقَالَ لَهَا: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي، قُولِي: اللَّهُمَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»

الضاد المعجمة وفتح الموحدة المخففة (بُنْتُ الزُّبَيْرِ) أي: ابن عبد المطلب الهاشمية بنت عم النَّبِيِّ ﷺ، (فَقَالَ لَهَا: «لَعَلَّكَ أَرَدْتَ الْحَجَّ؟» قَالَتْ: وَاللَّهِ لَا) في رواية أَبِي ذَرٍّ: ما (أَجِدُنِي) أي: ما أجد نفسي (إِلَّا وَجِعَةً) وكون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد من خصائص أفعال القلوب وقولها له: وجعة بفتح الواو وكسر الجيم⁽¹⁾ أي: ذات مرض.

(فَقَالَ) ﷺ (لَهَا: حُجِّي وَاشْتَرِطِي) أي: أنك حيث عجزت عن الإتيان بالمناسك وانحبست عنها بسبب قوة المرض تحللت، وقُولِي كذا في رواية أَبِي ذَرٍّ وفي رواية غيره: (قُولِي) بدون الواو: (اللَّهُمَّ مَحِلِّي) بفتح الميم وكسر الحاء ولأبي ذر بفتحها، أي: مكان تحللي من الإحرام (حَيْثُ حَبَسْتَنِي) أي: فيه عن النسك بعلّة المرض.

وفيه: أَنَّ المحصر يحلّ حيث يحبس وينحر هديه هناك، حلًّا أو حرماً وفيه خلاف، وقد سيق في الحج في أبواب المحصر واختلفوا في هذا الاشتراط، فأجازه عمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وعمار، وابن عباس رضي الله عنهم، وسعيد بن المسيب، وعروة، وعطاء، وعلقمة، وشريح، وقال صاحب التوضيح: وهو الأظهر عند الشافعي وهو قول أحمد وإسحاق وأبي ثور، ومنعه طائفة وقالوا: هو باطل روي ذلك عن ابن عمر، وعائشة رضي الله عنهنّما وهو قول النخعي، والحكم، وطاوس، وسعيد بن جبير وإليه ذهب مالك، والثوري، وأبو حنيفة وقالوا: لا ينفعه اشتراط ويمضي على إحرامه حتى يتم، وكان ابن عمر رضي الله عنهما ينكر ذلك ويقول: أليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ فإنه لم يشترط فإن حبس أحدكم حابس عن الحج، فليأت البيت فليطف به وبين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر وقد حل من كل شيء حتى يحج قابلاً ويهدي أو يصوم إن لم يجد هدياً، وأنكر ذلك طاوس، وسعيد بن جبير وهما روايا الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأنكر

(1) صفة مشبهة من الوجع.

وَكَاثَتْ تَحْتَ الْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ⁽¹⁾.

الزُّهْرِيُّ وهو رَوَاهُ عَنْ عُرْوَةَ فَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا يَوْهِنُ الْإِشْتِرَاطَ، وَزَعَمَ ابْنُ الْمَرَابِطِ أَنَّ عَدَمَ ذِكْرِ الْبُخَارِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي كِتَابِ الْحَجِّ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِشْتِرَاطَ عِنْدَهُ لَا يَصِحُّ وَفِيهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى.

(وَكَاثَتْ) أَيُ: ضَبَاعَةٌ (تَحْتَ الْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ) ظَاهِرُ سِيَاقِهِ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ

(1) قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ فِي الْبَهْجَةِ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ الْمَرَضَ عَذْرٌ يَجُوزُ لِلْحَاجِّ أَنْ يَتَحَلَّلَ مِنْ إِحْرَامِهِ حَيْثُ أَصَابَهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَفِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ يَقُولُ بِذَلِكَ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ أُخْضِرْتُمْ﴾ [البقرة: 196] فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَكُونُ الْحَصْرُ الَّذِي يَكُونُ عَذْرًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعْدُ كَمَا فَعَلَ سَيِّدُنَا ﷺ حِينَ مَنَعَهُ أَهْلُ مَكَّةَ وَصَالِحُوهُ أَنْ يَدْخُلَهَا الْعَامَ الْقَابِلَ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنْ الْحَصْرُ يَكُونُ بِالْعَدُوِّ وَالْمَرَضِ لَا غَيْرَ وَلَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي نَحْنُ بِسَبِيلِهِ حُجَّةٌ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ الْعَذْرُ أَيُ: عَذْرٌ كَانَ عَدُوًّا أَوْ مَرَضًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ الْأَعْذَارِ فَهُوَ حَصْرٌ لَكِنْ حَصَلَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّ الْعَدُوَّ حَصْرٌ وَبَقِيَ الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ وَكَذَلِكَ اتَّفَقُوا أَيْضًا أَنَّهُ إِنْ كَانَ ضَرُورَةٌ لَمْ يَحِجَّ فَعَلَيْهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ.

وَهُنَا بَحْثٌ: وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ يَكُونُ هَذِهِ الْآيَةُ أَوْ قَبْلُهَا فَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ قَبْلَ الْآيَةِ فَتَكُونُ الْآيَةُ نَاسِخَةً لِلْحَدِيثِ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ لِأَنَّ النَّاسَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْآيَةِ هَلْ نَزَلَتْ بَعْدَ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَفْسَخُوا الْحَجَّ فِي الْعُمَرَةِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي وَادِي الْعَقِيقِ حِينَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَتَانِي اللَّيْلَةُ آتٌ مِنْ رَبِّي وَقَالَ صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ» عَلَى قَوْلَيْنِ وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنْ إِمْتَامَ الْحَجَّ هُوَ أَنْ يَفْسَخَ فِي عُمَرَةٍ وَنَهَى عَنْهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ جَاءَ مِنْ طَرِيقٍ أَنَّهُ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ تَبْكِي فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ سَأَلَهَا.

وفيه دليل: على جواز الحكم على الشخص بقريضة الحال يؤخذ ذلك من سؤاله ﷺ لها لما ظهر له من حالها لما كان بكاءها لفواتها الحج من أجل ما لحقها من كونها وجعة أو غير ذلك ليتحقق ما ظهر له من حالها.

وفيه دليل: على فضل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين يؤخذ ذلك من أنهم ما كانت همتهم إلا الدين عليه كان بكاءهم وبه كان فرحهم ويقوى ذلك قوله ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ تَسْرَهُ حَسَنَاتُهُ وَتَسُوؤُهُ سَيِّئَاتُهُ» أَوْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَهَمَّ كَانُوا أَكْثَرَ النَّاسِ بَعْدَ نَبِيِّهِمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِيْمَانًا وَكَذَلِكَ كَانَ فَرَحُهُمُ بِالْإِيْمَانِ وَحُزْنُهُمْ عَلَى مَا فَاتَهُمْ مِنْهُ مَعَ الْعَذْرِ فَمَا بِالْكَ غَيْرِ الْعَذْرِ وَالْأَمْرُ الْيَوْمَ عَلَى الضَّدِّ سِوَاهُ مَا نَجِدُ الْفَرَحَ إِلَّا بِزِيَادَةِ الدُّنْيَا وَلَا الْهَمَّ إِلَّا عَلَى نَقْصِهَا فِي الْغَالِبِ إِلَّا أَهْلَ التَّوْفِيقِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ عَلَى ضَعْفِ الدِّينِ.

وفيه دليل: على أن مساق اليمين في درج الكلام لا شيء فيه إذا كان باراً في يمينه يؤخذ ذلك من قولها واللَّهِ لَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجَعَةً وَأَقْرَأَهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَقُلْ لَهَا فِي ذَلِكَ شَيْئًا.

وفيه دليل: على أن ما يكون من الأشياء بغير واسطة أثر الحكمة ينسب إلى الله سبحانه وتعالى يؤخذ ذلك من قوله ﷺ: «قُولِي اللَّهُمَّ مُحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي» فَلَمَّا كَانَ حَبْسُهَا بِالْمَرَضِ =

عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ويحتمل أنه من كلام عُرْوَةَ.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من هذا، فإن المقداد هو ابن عمرو بن ثعلبة ابن مالك الكندي وقد نسب إلى الأسود بن عبد يغوث بن وهب ابن عبد مناف بن زهرة الزُّهْرِيّ، لأنه كان تبناه وحالفه في الجاهلية، ف قيل : المقداد بن الأسود، فكان من حلفاء قريش.

وقال أَبُو عمر : قد قيل : إنه كان عبدًا حبشيًّا للأسود بن عبد يغوث، فتبناه والأول أصح، وتزوج ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب الهاشمية بنت عم النَّبِيِّ ﷺ ولو كانت الكفاءة معتبرة في النسب لما جاز للمقداد أن يتزوج ضباعة وهي فوقه في النسب فوافق الحديث الترجمة في أن اعتبار الكفاءة في الدين إلا أنه أجيب عنه : أنها وأولياءه أسقطوا حقه في الكفاءة.

وكان المقداد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الفضلاء النجباء الكبار الخيار من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أول من أظهر الإسلام سبعة فذكر منهم : المقداد، وشهد المقداد فتح مصر ومات في أرضه بالخوف، فحمل إلى المدينة ودفن بها، وصلى عليه عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة ثلاث وثلاثين.

وفي الحديث : جواز اليمين في درج الكلام بغير قصد.

وفيه : أن المرأة لا يجب عليها أن تستأمر زوجها في حج الفرض كذا قيل، ولا يلزم من كونه لا يجوز له منعها، أن يسقط عنها استئذانه.

وليس لأحد فيها من أثر الحكمة شيء وهو التسبب نسب الحبس به إلى الله تبارك وتعالى. وفيه دليل : على أن من فصيح كلام العرب تسمية بعض الشيء بالكل يؤخذ ذلك من قول سيدنا ﷺ : «حجتي واشترطي» ولم يعين عليه السلام بحجتي إلا أحرمي بالحج فسمى الإحرام وهو ركن من أركان الحج وجزء منه حجا.

وهنا بحث : وهو أن يقال ما فائدة إخبار الحج لأن النبي ﷺ قال : «حجتي واشترطي»، ولم يأمرها بأن تشاور زوجها فدل ذلك على أنه ليس له أن يمنعه من الحج ولذلك نص العلماء على أنه ليس للزوج أن يمنع زوجته من الحج إذا كانت ضرورة وفي منعها من التطوع خلاف ولأهل الصوفية أسوة من الصحابة رضي الله عنهم لأن ما فرحهم إلا بالدين ولا همهم إلا على ما فاتهم منه وقال من كان فرحه بحسن دينه وفرحه في الدارين لا ينقصي ومن كان فرحه للدنيا فعن قريب عاد الفرح هما.

5090 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين هو ابن عمر العمري، أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ) واسمه كيسان، (عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ) بضم التاء وفتح الكاف على البناء للمفعول والمرأة رفع به (لِأَرْبَعٍ) أي: من الخصال: (لِمَالِهَا) بدل من السابق بإعادة العامل، لأنها إذا كانت ذات مال لا تلزم زوجها بما لا تطيقه ولا تكلفه في الإنفاق وغيره فوق طاقته .

قال المهلب: هذا دال على أن للزوج الاستمتاع بمالها، فإنه يقصد لذلك فإن طابت به نفساً فهو له حلال وإن متعته، وإنما له من ذلك بقدر ما بذل لها من الصداق، وتعقب: بأنه ليس في الحديث ما ذكره من التفصيل ولم ينحصر قصده في الاستمتاع بمالها، فقد يقصد ترجي حصول ولد منها فيعود إليه مالها بالإرث وأن تستغني عنه بمالها عن مطالبتها بما يحتاج إليه غيرها من النساء كما مر .

واختلفوا إذا أصدقها وامتنعت أن تشتري شيئاً من الجهاز فَقَالَ: مالك ليس لها أن تقضي به دينها وأن تنفق منه في غير ما يصلحها لعرسها إلا أن يكون الصداق شيئاً كثيراً فتنفق منه شيئاً سيراً في دينها .

وقال أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ: لا تجبر على شراء ما لا تريد والمهر لها تنفل منه ما شاءت وأما استدلال بعض المالكية به: على أن للرجل أن يحجر على زوجته في مالها تعللاً بأنه إنما تزوجها لمالها فليس لها تفويته فيه نظر لا يخفى .

(وَلِحَسَبِهَا) بإعادة الجار أيضاً ويفتح الحاء والسين المهملتين ثم بالموحدة، أي: لشرفها وهذا إخبار عن عادة الناس في ذلك .

والحسب في الأصل: الشرف بالآباء وبالأقارب مأخوذ من الحساب، لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدواً مناقبهم ومآثر آبائهم وقومهم وحسبوا، فيحكم لمن زاد عدده على غيره، وقد قَالَ أَكْثَمُ بْنُ صَيْفِي: يا بني تميم لا يغلبنكم جمال

النساء على صراحة الحسب، فإن المناكح الكريمة مدرجة للشرف وقال بكير الأسدي:

وأول خبث المرء خبث ترابه وأول لؤم المرء لؤم المناكح
وقال آخر:

إذا كنت تبغي أيماً بجهالة من الناس فانظر من أبوها وخالها
فإنهما منها كما هي منهما كقذك نعلا أن أريد مثالها
ولا تطلب البيت الدني فعالة ولا تدع ذا عقل مالها
فإن الذي ترجو من المال عندها سيأتي عليها شومها وخبالها
وقيل: المراد بالحسب هنا الفعال الحسنة، وقيل: المال ورد بذكر المال قبله وذكره معطوفاً عليه وقد وقع في مرسل يَحْيَى بن جعدة عن سعيد بن منصور: على دينها ومالها وعلى حسبها ونسبها وذكر النسب على هذا تأكيد ويؤخذ منه أن الشريف النسب يستحب له أن يتزوج نسيبه إلا أن يعارض نسيبه غير دينه وغير نسيبه فتقدم ذات الدين وهكذا في كل الصفات.

وأما قول بعض الشافعية: يستحب أن لا تكون المرأة ذات قرابة قريبة فإن كان مستنداً إلى الخبر فلا أصل له، أو إلى التجربة وهو أن الغالب أن الولد بين القريبين يكون أحق فهو متجه.

وأما ما أخرجَهُ أَحْمَدُ وَالتَّيْمِيُّ وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه: أن أحساب أهل الدنيا الذين يذهبون إليه المال فيحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له فيقوم النسب الشريف لصاحبه مقام المال لمن لا نسب له. ومنه حديث سمرة رفعه: الحسب: المال، والكرم: التقوى أخرجَهُ أَحْمَدُ وَالتَّيْمِيُّ وصححه هو والحاكم.

وفي حديث ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المرفوع كذلك أخرجَهُ التَّيْمِيُّ والحاكم: ومن شأن أهل الدنيا رفعة من كان كثير المال ولو كان وضيعاً، وضعة من كان مقلاً ولو كان رفيع النسب كما هو موجود ومشاهد.

وروى الحاكم حديث: «تخيروا لنطفكم»، فيكره نكاح بنت الزنا وبنت

وَجَمَالُهَا وَلِدِينِهَا، فَظَفَرُ بَذَاتِ الدِّينِ، تَرَبَّتْ بِذَاكَ.

الفاسق قَالَ الأذرعِي: ويشبه أن يلحق بهما اللقطة ومن لا يعرف أبوها.
(وَجَمَالُهَا) ولم يعد العامل في هذه، لأن الجمال مطلوب في كل شيء
لا سيما في المرأة التي تكون قرينته وضحيته.

وعند الحاكم حديث: خير النساء من تسر إذا نظرت وتطيع إذا أمرت.
قَالَ الماوردي: لكنهم كرهوا ذات الجمال الباهر، فإنها تزهو بجمالها.
وقال الحافظ العسقلاني: يؤخذ منه استحباب تزويج الجميلة إلا أن عارض
الجميلة الغير الدنية، الدنية الغير جميلة نعم لو تساوما في الدين فالجميلة أولى
ويلتحق بالحسنة الذات، الحسنة الصفات ومن ذلك أن تكون خفيف الصداق.
(وَلِدِينِهَا) أي: وتنكح لدينها بإعادة اللام، وفي صحيح مسلم: بإعادتها في
الأربع وحذفت هنا فِي قَوْلِهِ: وجمالها فقط.

(فَظَفَرُ بَذَاتِ الدِّينِ)⁽¹⁾ وفي صحيح مسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:
فعليك بذات الدين والمعنى: كما قَالَ القاضي ناصر الدين البيضاوي: أن اللائق
بذوي الديانات وأرباب المروات أن يكون الدين مطمح نظرهم في كل شيء لا
سيما فيما يدوم أمره وتطول صحبته ويعظم خطره لذا اختاره رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بأكد
وجه وأبلغه فأمر بالظفر الذي هو غاية البغية ومنتهى الاختيار والطلب الدال على
تضمن المطلوب لنعمة عظيمة وفائدة جلية.

قَالَ العلامة الطيبي في شرح المشكاة قوله: فاظفر جواب شرط محذوف،
أي: إذا تحققت ما فصلت لك تفصيلاً بيناً فاظفر أيها المسترشد بذات الدين
فإنها تكسبك منافع الدارين قَالَ: واللامات المذكورة مؤذنة بأن كلاً منهن مستقلة
في العرض.

وروى ابن ماجة من حديث ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «لا تزوجوا
النساء لحسنهن فعسى حسنهن أن يرديهن» أي: يهلكهن، «ولا تزوجوهن
لأموالهن فعسى أموالهن أن يطغيهن، ولكن تزوجوهن على الدين ولأمة سوداء
ذات دين أفضل» (تَرَبَّتْ بِذَاكَ) أي: إن لم تفعل ما أمرت به من الظفر بذات الدين

(1) لأن به يحصل خير الدنيا والآخرة.

بناءً على تعديته عن ذوات الدين إلى ذوات المال ونحوه.

ورجحه ابن العربي يقال: تربت كذا قيل: يد الرجل إذا افتقر وأصله لصقت بالتراب، وهو كناية عن الفقر.

وفيه: الترغيب في صحبة أهل الدين في كل شيء، لأن من صاحبهم يستفيد من أخلاقهم، ويأمن المفسدة من جهتهم، أو هو خبر بمعنى الدعاء لكن لا يراد به حقيقة بل العرب يستعملها للإنكار، والتعجب، والتعظيم، والحث على الشيء وهذا هو المراد به هنا، وبهذا جزم صاحب العمدة، وزاد غيره: أن صدر ذلك من النبي ﷺ في حق مسلم لا يستجاب لشرطه على ربه.

وحكى ابن العربي: أن معناه استغنت يداك، ورد بأن المعروف أترب: إذا استغنى، وترب: إذا افتقر، ووجه بأن المعنى الناشئ من المال تراب، لأن جميع ما في الدنيا تراب ولا يخفى بعده.

وقيل: معناه ضعف عقلك، وقيل: افتقرت من العلم.

وقيل: معناه خابت وخسرت، وصحفه بعضهم فَقَالَ بالمثلثة: ووجهه بأن معنى تربت: تفرقت وهو مثل حديث نهى عن الصلاة إذا صارت الشمس كالأثارب وهو جمع: ثروب وأثرب مثل: فلوس وأفلس وهو جمع ثرب بفتح أوله وسكون الراء وهو الشحم الرقيق المتفرق الذي يغشى الكرش وقاله الراجح ما والراجح ما قاله محيي السنة هي كلمة جارية على ألسنتهم لا يريدون به حقيقة كما تقدم وذلك لأنهم كانوا إذا رأوا مقدماً في الحرب أبلى بلاء حسناً يقولون: قاتله الله ما أشجعه، وإنما يريدون به ما تزيد قوته وشجاعته وكذلك ما نحن فيه، فإن الرجل إنما يؤثر تلك الثلاثة على ذات الدين لإعدامها مآلاً وجمالاً وحسباً، فينبغي أن يحمل الدعاء على ما يحث عليه، أي: عليك بذات الدين يغنك الله فيوافق معنى الحديث النص التنزيل عني قوله تَعَالَى: ﴿وَأَنكُحُوا الْآبَتَيْنِ مِنكُمُ وَالصَّالِحِينَ مِن عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ [النور: 32] والصالح: هو صاحب الدين كذا في شرح المشكاة.

وقال القُرطبي: معنى الحديث أن هذه الخصال الأربع هي التي ترغب في

نكاح المرأة لأجلها، فهو خبر عما في الوجود من ذلك لا أنه وقع الأمر بذلك، بل ظاهره إباحة النكاح لقصد كل من ذلك، لكن قصد الدين أولى قَالَ: ولا يظن من هذا الحديث أن هذه الأربع تؤخذ منها الكفاءة، أي: تنحصر فيها فإن ذلك لم يقل به أحد وإن كانوا اختلفوا في الكفاءة ما هي؟

وقال المهلب: الأكفاء في الدين هم: الذين يتشاكلون وإن كان في النسب تفاضل بين الناس، وقد نسخ الله تَعَالَى ما كانت تحكم به العرب في الجاهلية من شرف الأنساب بشرف الصلاح في الدين فَقَالَ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَنُّكُمْ﴾ [الحجرات: 13].

وقال ابن بطال: اختلف العلماء في الأكفاء من هم فَقَالَ مالك: في الدين دون غيرهم والمسلمون بعضهم أكفاء لبعض فيجوز أن يتزوج العربي والمولى القرشية. روي ذلك عن عمر بن مسعود وعمر ابن عبد العزيز وابن سيرين واستدلوا بقوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَنُّكُمْ﴾. وبحديث سالم وبقوله ﷺ: «عليك بذات الدين» وعزم عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يزوج ابنته من سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبقوله ﷺ: «يا بني بياضة أنكحوا أبا هند» فقالوا: يا رَسُولَ اللَّهِ أنزوج بناتنا موالينا فنزلت: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ [الحجرات: 13] رواه أَبُو داود وروى التِّرْمِذِيُّ من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ﷺ: «إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه» قَالَ: ورواه الليث عن ابن عجلان عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مرسلاً.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: قريش كلهم أكفاء بعضهم لبعض ولا يكون أحد من العرب كفواً لقرشي ولا أحد من الموالي كفواً للعرب، ولا يكون كفواً من لا يجد المهر والنفقة.

وفي التلويح لمغلطاي: احتج بما رواه نافع عن موله مرفوعاً: قريش بعضها لبعض أكفاء إلا حائك أو حجام قَالَ ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فَقَالَ: هو حديث منكر، ورواه هشام الرازي فزاد فيه دباغ قَالَ الْعَيْنِيُّ: هذا الحديث رواه الحاكم حَدَّثَنَا الْأَصَمُ نا الصنعاني نا شجاع بن الوليد نا بعض إخواننا عن

ابن جريج عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ :
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «العرب بعضهم أكفاء لبعض قبيلة بقبيلة ورجل برجل
 والموالي بعضهم أكفاء لبعض قبيلة بقبيلة ورجل برجل إلا حائك أو حجام» .

وقال صاحب ابن الملقن التنقيح : هذا منقطع إذ لم يسم شجاع بن الوليد
 بعض إخوانه ورواه البيهقي ورواه أَبُو يَعْلَى الموصلي في مسنده من حديث بقية ابن
 الوليد عن زرعة بن عَبْدِ اللَّهِ الزبيدي عن عمران بن أَبِي الفضل الأيلي عن نافع عَنِ
 ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نحوه سواء قَالَ ابن عبد البر : هذا حديث منكر موضوع ،
 وقد روى ابن جريج عن ابن أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً مثله ولا
 يصح عن ابن جريج ورواه ابن حبان في كتاب الضعفاء وأعله بعمران بن أَبِي
 الفضل وقال : إنه يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل كتب حديثه ، وقالوا في
 اعتبار الكفاءة أحاديث لا تقوم بأكثرها الحجة وأمثلها حديث علي بن أَبِي طالب
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه الترمذي حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
 الجهنني عن مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ أَبِي طالب عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طالب
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ : «يا علي ثلاث لا تؤخرها الصلاة إذا
 أتت ، والجنابة إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت كفؤاً» وقال الترمذي : غريب وما
 أرى إسناده متصلاً وأخرجه الحاكم كذلك وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله ولدينها . . إلخ ولا سيما أمر فيه
 بطلب ذات الدين وَعِيٍّ لَهُ أو عليه بقوله : ترتب يداك إذا ظفر بذات الدين وطلب
 غيرها وإنما قيل له أو عليه لاستعمال تربت يداك في النوعين كما سبق وقد
 أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي النِّكَاحِ أَيْضًا ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ فِيهِ أَيْضًا .

تتمة:

قَالَ النَّوَوِيُّ : وفي الحديث الحث على مصاحبة أهل الصلاح في كل شيء ،
 لأن من صاحبهم استفاد من أخلاقهم ، وبركتهم ، وحسن سيرتهم ، وطريقتهم ،
 ويأمن المفسدة من جهتهم .

وحكى محيي السنة : أن رجلاً قَالَ للحسن : إن لي بنتاً أحبها وقد خطبها غير

واحد فمن ترى أن أزوجهما قَالَ: زوجها رجلاً يتقي الله، فإنه إن أحبها أكرمها وإن أبغضها لم يظلمها .

وقال الغزالي في الإحياء: وليس أمره ﷺ بمراعاة الدين نهياً عن مراعاة الجمال، ولا أمر بالإضرار عنه وإنما هو نهى عن مراعاته مجرداً عن الدين، فإن الجمال في غالب الأمر يرغب الجاهل في النكاح من غير التفات إلى الدين ولا نظر إليه فوق النهي عن هذا قَالَ وأمر النَّبِيِّ ﷺ لمن يريد التزوج بالنظر إلى المخطوبة يدل على مراعاة الجمال إذ النظر لا يفيد معرفة الدين وإنما يعرف به الجمال أو القبح، ومما يستحب في المرأة أَيْضاً أن تكون بالغة كما نص عليه الشَّافِعِيُّ إلا لحاجة كأن لا تجد إلا غيرها أو مصلحة كتزوجه ﷺ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وأن تكون عاقلة .

قَالَ في المهمات: ويتجه أن يراد بالعقل هنا العقل العرفي وهو زيادة على ضابط التكليف انتهى .

والمتجه: أن يراد أعم من ذلك، وأن تكون قرابة غير قريبة لقوله ﷺ: « لا تنكح القرابة القريبة فإن الولد يخلق ضاويًا » ذكره في الإحياء وقوله: ضاويًا، أي: نحيفًا لضعف الشهوة قَالَ الزنجاني: ولأن مقاصد النكاح اشتباك القبائل لأجل التعاضد واجتماع الكلمة وهو مفقود في نكاح القرابة، وتوقف السبكي في هذا الحكم لعدم صحة الحديث الدال عليه فقد قَالَ ابن الصلاح: لم أجد له أصلاً معتمداً قَالَ السبكي: فلا ينبغي إثباته لعدم الدليل انتهى .

وقال الحافظ زين الدين العراقي: والحديث المذكور إنما يعرف من قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قَالَ لآل السائب: قد أضربتم فانكحوا في الغرائب وقال الشاعر:

تخيرتها للنسل وهي غريبة فقد أنجبت والمنجبات الغرائب

وما ذكره في الروضة: من أن القرينة أولى من الأجنبية فهو مقتضى كلام جماعة، لكن ذكر صاحب البحر والبيان أن الشَّافِعِيَّ نص: على أنه يستحب أن لا يتزوج من عشيرته ولا يشكل ما ذكر بتزوجه النَّبِيِّ ﷺ زينب مع أنها بنت عمه،

5091 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلٍ، قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟» قَالُوا: حَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ أَنْ يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشْفَعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ يُسْتَمَعَ، قَالَ: ثُمَّ سَكَتَ، فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ،

لأنه تزوجها بياناً للجواز ولا بتزوج عليٍّ فاطمة رضي الله عنهما لأنها بعيدة في الجملة إذ هي بنت ابن عمه لا بنت عمه، وأن لا تكون ذات ولد لغيره إلا لمصلحة كما تزوج ﷺ أم سلمة ومعها ولد أبي سلمة للمصلحة وأن لا تكون لها مطلق يرغب في نكاحها، وأن لا تكون شقراء فقد أمر الشافعيّ الربيع أن يرد الغلام الأشقر الذي اشتراه له وقال: ما لقيت من أشقر خيراً، والله تعالى أعلم.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية: حدثني بالافراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ) بالحاء المهملة والزاي أبو إسحاق الزبيري الأسدي قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ) عبد العزيز، (عَنْ أَبِيهِ) أبي حازم سلمة بن دينار، (عَنْ سَهْلٍ) أي: ابن سعد الساعدي الأنصاري رضي الله عنه، أنه (قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ) ⁽¹⁾ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على اسمه (عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ) للحاضرين من الصحابة ⁽²⁾: «مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟» قَالُوا: حَرِيٌّ بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء، أي: حقيق وجدير.

(إِنْ خُطِبَ) أي: امرأة (أَنْ يُنْكَحَ) على البناء للمفعول، أي: لأن ينكح، (وَإِنْ شَفَعَ) في أحد (أَنْ يُشْفَعَ) على البناء للمفعول أيضاً، أي: لأن تقبل شفاعته، (وَإِنْ قَالَ أَنْ يُسْتَمَعَ) قوله ⁽³⁾، (قَالَ) أي: سهل رضي الله عنه: (ثُمَّ سَكَتَ) ﷺ، (فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على اسمه وفي مسند الروياني وفتوح مصر لابن عبد الحكم ومسند الصحابة الذين دخلوا مصر من طريق أبي سالم الجيشاني عن أبي ذرٍّ: أنه جعيل بن

(1) غني.

(2) وقع في طريق أخرى تأتي في الرقاق بلفظ: فقال الرجل عنده جالس ما رأيك في هذا وكأته جمع هنا باعتبار أن الجالسين عنده كانوا جماعة لكن المحجب واحد وقد سمي من المحجبيين أبو ذر فيما أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن جرير بن نفيير عن أبيه عنه.

(3) على البناء للمفعول أيضاً.

فَقَالَ: «مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟» قَالُوا: حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ لَا يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لَا يُشْفَعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْتَمَعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الْأَرْضِ مِثْلَ هَذَا».

سراقة، وقال أبو عمر: جعال بن سراقة، ويقال: جعيل بن سراقة الضمري، ويقال: التغلبي وكان من فقراء المسلمين، وكان رجلاً صالحاً دميماً قبيحاً أسلم قديماً، وشهد مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أحداً.

(فَقَالَ) ﷺ: («مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟») الفقير المار، (قَالُوا) هو (حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ لَا يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لَا يُشْفَعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْتَمَعَ) لفقره ولكونه دميماً قبيحاً، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذَا) الفقير (خَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الْأَرْضِ مِثْلَ هَذَا) أي: الغني وملء بالهمز ويجوز في مثل النصب والجر.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ كَافِرًا فَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ وَإِلَّا فَيَكُونُ مَعْلُومًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْوَحْيِ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: يَعْرِفُ الْمَرَادَ مِنَ الطَّرُقِ الْأُخْرَى الَّتِي سَتَأْتِي فِي كِتَابِ الرِّقَاقِ بِلَفْظٍ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَشْرَافِ النَّاسِ: هَذَا وَاللَّهِ حَرِيٌّ إِلَى آخِرِهِ.

وقال الْعَيْنِيُّ: فِي كَلَامِ كُلِّ مِنْهُمَا نَظَرٌ، أَمَّا كَلَامُ الْكِرْمَانِيِّ: فَقَوْلُهُ بِالْوَحْيِ لَيْسَ بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ شَاهَدَهُ وَعَرَفَهُ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، أَوْ كَافِرٌ وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ كَانَ مُسْلِمًا شَرِيفًا بَيْنَ قَوْمِهِ وَلَكِنِ الْمَارَ الثَّانِي إِنْ كَانَ كَمَا قِيلَ: إِنَّهُ جَعِيلُ بْنُ سَرَاقَةَ وَهُوَ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ خِيَارِ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ.

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ يَعْنِي: الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ فَأَنْزَلَ مِنْ كَلَامِ الْكِرْمَانِيِّ فَتَفْطَنُ وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: فَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّهُ أَطْلَقَ تَفْضِيلَ الْفَقِيرِ الْمَذْكُورِ⁽¹⁾ عَلَى الْغَنِيِّ مُطْلَقًا فِي الدِّينِ فَيَكُونُ كَفْؤًا لِمَنْ يَرِيدُهَا مِنَ النِّسَاءِ مُطْلَقًا وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الرِّقَاقِ أَيْضًا، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الزَّهْدِ، وَفِي التَّلْوِيحِ: وَحَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ذَكَرَهُ الْحُمَيْدِيُّ وَأَبُو مَسْعُودٍ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَتَّفِقِ عَلَيْهِ وَأَبَى ذَلِكَ الطَّرْقِيُّ وَخَلَفَ فَذَكَرَاهُ فِي الْبُخَارِيِّ فَقَطْ وَكَذَا ذَكَرَهُ الْمَزِي فِي الْأَطْرَافِ وَاقْتَصَرَ عَلَى الْبُخَارِيِّ.

(1) ولا يلزم من ذلك تفضيل كل فقير على كل غني، ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله هذا خير لأنه فيه تفضيل الفقير على الغني مطلقاً.

17 - باب الأَكْفَاءِ فِي الْمَالِ وَتَرْوِيجِ الْمُقِلِّ الْمُثْرِيَّةِ

5092 - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُزُورَةُ، أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ [النساء: 3]، قَالَتْ: يَا ابْنَ أُخْتِي، هَذِهِ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حِجْرِ وَلِيِّهَا، فَيَرْعُبُ فِي

17 - باب الأَكْفَاءِ فِي الْمَالِ وَتَرْوِيجِ الْمُقِلِّ الْمُثْرِيَّةِ

(باب الأَكْفَاءِ فِي الْمَالِ) وهذا باب مختلف فيه عند من يشترط الكفاءة والأشهر عند الشافعية: أنه لا يعتبر فالمعسر كفؤ للموسر، لأن المال غاد ورائح ولا يفتخر به أهل المروات والبصائر نعم لو زوج الولي بالإجبار موليته معسراً بغير رضاها بالمهر المثل لم يصح النكاح، لأنه بخس حقها لتزويجها بغير كفؤ نقله في الروضة عن فتاوى القاضي ومنعه البلقيني وقال الزركشي: هو مبني على اعتبار اليسار مع أنه نقل عن عامة الأصحاب عدم اعتباره انتهى.

ونقل صاحب الإفصاح عن الشافعي: أنه قَالَ الكفاءة في الدين والمال والنسب وجزم باعتباره أَبُو الطيب والصيمري وجماعة واعتبره الماوردي في أهل الأمصار وخص الخلاف بأهل البوادي والقرى المتفاخرين بالنسب دون المال.

(وَتَرْوِيجِ الْمُقِلِّ الْمُثْرِيَّةِ) الْمُقِلُّ بضم الميم وكسر القاف وتشديد اللام هو الفقير المفتقر ولفظ: تزويج مصدر مضاف إلى فاعله والمثرية بالنصب مفعوله وهو بضم الميم وسكون المثلثة وكسر الراء وفتح التحتانية هي المرأة التي لها ثراء بفتح أوله وبالمدة وهو الغنى وحاصله تزويج الفقير الغنية.

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد ويروى: حَدَّثَنَا (يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة وفتح الكاف قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد الإمام، (عَنْ عَقِيلٍ) بضم العين هو ابن خالد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الرَّهْرِي، أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عُزُورَةُ) هو ابن الزبير، (أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أي: عن تفسير قوله تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ يروى: وَإِنْ خِفْتُمْ بِالْوَاوِ وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِلتَّلَاوَةِ.

﴿أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾، قَالَتْ: يَا ابْنَ أُخْتِي) أي: أسماء (هَذِهِ الْيَتِيمَةُ) التي مات أبوها، (تَكُونُ فِي حِجْرِ⁽¹⁾ وَلِيِّهَا) أي: القائم بأمرها، (فَيَرْعُبُ فِي

(1) بفتح الهاء وكسرها.

جَمَالِهَا وَمَالِهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يَنْتَقِصَ صَدَاقَهَا «فَنُهِوا عَنْ نِكَاحِهَا»⁽¹⁾ إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ،

جَمَالِهَا وَمَالِهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يَنْتَقِصَ صَدَاقَهَا) عن مهر مثلها، (فَنُهِوا) بضم النون والهاء (عَنْ نِكَاحِهَا) إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا) بضم أوله وكسر ثالثه، أي: يعدلوا (فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ) على عادتهن في ذلك.

(1) قال العيني: مطابقته للحديث من حيث إن الرجل إذا كان ولي اليتيمة الغنية وفقير يجوز له أن يتزوجها إذا أقصد في صداقها وعدل فصح أن الكفاءة معتبرة في المال، اهـ.
وقال الحافظ بعد ذكر الاختلاف في الكفاءة في المال: وأما المثرية هي التي لها ثراء وهو الغني، ويؤخذ ذلك؛ أي: عدم الاشتراط من حديث عائشة الذي في الباب من عموم التقسيم فيه لاشتماله على المثري والمقل من الرجال، والمثرية والمقلة من النساء، فدل على جواز ذلك، ولكنه لا يرد على من يشترط لاحتمال إضرار رضا المرأة ورضا الأولياء، اهـ.
وفي تقرير المكي قوله: فجعله نسبا فعلم أن الكفاءة باعتبار النسب لا اعتبار له، فإن الكل مخلوق من الماء عباد الله بينهم صهر وأنساب من غير تخصيص صهر بعض لبعض دون بعض، فلا يصح تقييده، بل المعتبر الكفاءة في الدين، أما الكفاءة في النسب فإنما تعتبر لدفع الفتنة والفساد للحقوق السين والعار في عادة الناس، ولهذا إذا رضي الأولياء بغير الكفو سقط الكفاءة فالحاصل أن المعتبر عند الله الكفاءة في الدين دون النسب، إنما اعتبارها لدفع الفساد، وقوله: باب الأكفاء في المال يريد: أن المال تعتبر فيه الكفاءة أيضًا، فالمقل إن كان بحيث لا يطبق مهر المثرية لا يتزوجها؛ لأنه ليس كفؤًا لها في المال، وإن تزوجها كان للأولياء حق الفسخ كما هو حكم الكفاءة في النسب، وإن كان بحيث يطبق مهرها لكنها كانت أكثر مالاً منه فهو كفء لها في المال، ولا اعتبار لهذه القلة، فإن تزوجها لا حق للأولياء في الفسخ، قوله: فنهوا عن نكاحهن، فعلم أن المقل إذا لم يكمل صداقها إما لقلة المال أو للبخل ليس له أن ينكحها، فإذا أقسط وأكمل صداقها له أن ينكحها وإن كانت هي أكثر مالاً منه، اهـ.
وفي الأوجز عن الهداية في بيان كفاءة المال هو أن يكون مالًا للمهر والنفقة، وهذا هو المعتبر في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف أنه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر، وأما الكفاءة في الغنى فمعتبرة عند أبي حنيفة ومحمد، حتى إن الفائقة في اليسار لا يكافئها القادر على المهر والنفقة؛ لأن الناس يتفاخرون بالغنى ويتعبرون بالفقر، اهـ.
وفي المغنى: واليسار المعتبر ما يقدر به على الإنفاق عليها حسب ما يجب لها ويمكنه أداء مهرها، اهـ.

وفي الإقناع من فروع الشافعية في شروط تزويج الأب البكر بغير إذنهما، الثالث: أن يزوجها بمهر مثلها، والخامس: أن لا يكون الزوج معسرًا بالمهر، قال البجيرمي: هو شرط للصحة، وقوله: معسرًا بالمهر؛ أي: بالحال منه، ولو زاد على مهر المثل، قال م ر في شرحه: ويساره بحال صداقها، فلو زوجها من معسر به لم يصح؛ لأنه بخسها حقها، وليس مفرعًا على أن اليسار معتبر في الكفاءة خلافاً لبعض المتأخرين.

وَأْمُرُوا بِنِكَاحِ مَنْ سِوَاهُنَّ». قَالَتْ: «وَأَسْتَفْتِي النَّاسَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾ إِلَى ﴿وَرَعِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: 127] فَأَنْزَلَ اللَّهُ لَهُمْ: أَنَّ الْيَتِيمَةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ جَمَالٍ وَمَالٍ رَغِبُوا فِي نِكَاحِهَا وَنَسَبِهَا فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، وَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبَةً عَنْهَا فِي قِلَّةِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ، تَرَكُّوْهَا وَأَخَذُوا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ» قَالَتْ: فَكَمَا يَتْرَكُونَهَا حِينَ يَرَعِبُونَ عَنْهَا، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكِحُوهَا إِذَا رَغِبُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا، وَيُعْطَوْهَا حَقَّهَا الْأَوْفَى فِي الصَّدَاقِ.

(وَأْمُرُوا بِنِكَاحِ مَنْ سِوَاهُنَّ) من النساء كما في الرواية الأخرى.
(قَالَتْ) أي: عائشة رضي الله عنها: (وَأَسْتَفْتِي النَّاسَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ) تعالى: (﴿وَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾) سقط واوات ويستفتونك الأولى عند الأربعة.

(إِلَى) قوله تعالى: (﴿وَرَعِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾) لجمالهن أو عن أن تنكحوهن لدمامتهن، (فَأَنْزَلَ اللَّهُ لَهُمْ: أَنَّ الْيَتِيمَةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ جَمَالٍ وَمَالٍ رَغِبُوا فِي نِكَاحِهَا وَنَسَبِهَا) وفي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهني: وَسُئِلَتْهَا (فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، وَإِذَا) وفي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهني: وَإِنْ (كَانَتْ مَرْغُوبَةً عَنْهَا فِي قِلَّةِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ، تَرَكُّوْهَا وَأَخَذُوا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ) قَالَتْ: فَكَمَا يَتْرَكُونَهَا حِينَ يَرَعِبُونَ عَنْهَا، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكِحُوهَا إِذَا رَغِبُوا فِيهَا) يقال: رغب فيه إذا مال إليه ورغب عنه إذا أعرض عنه ولم يردده، (إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا، وَيُعْطَوْهَا حَقَّهَا الْأَوْفَى فِي الصَّدَاقِ) وفي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهني: من الصداق بكلمة من بدل: في .
وكان عمر رضي الله عنه إذا جاءه ولي اليتيمة نظر فإن كانت جميلة قَالَ: زوجها غيرك والتمس لها من هو خير منك، وإن كانت دميمة ولا مال لها قَالَ: تزوجها فأنت أحق بها .

والحديث قد مر في تفسير سورة النساء .

ومطابقته للترجمة من حيث إن الرجل إذا كان ولي اليتيمة بالغنية وهو فقير يجوز له أن يتزوجها إذا أقسط في صداقها وعدل فصح أن الكفاءة معتبرة في المال.

18 - بَابُ مَا يُتَّقَى مِنْ شُؤْمِ الْمَرْأَةِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ﴾ [التغابن: 14].

5093 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْزَةَ، وَسَالِمٍ، ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الشُّؤْمُ فِي الْمَرْأَةِ، وَالْدَّارِ، وَالْفَرَسِ».

18 - بَابُ مَا يُتَّقَى مِنْ شُؤْمِ الْمَرْأَةِ

(بَابُ مَا يُتَّقَى مِنْ شُؤْمِ الْمَرْأَةِ) أي: ما يجتنب من شؤم المرأة، والشؤم بضم المعجمة وسكون الواو وقد تهمز وأصله همزه وهو ضد اليمن.
وقال العيني: ولكن هجر الأصل حتى لم ينطق بها مهموزة يقال تشامت بالشيء وشئمت به شؤماً وشؤم المرأة أن لا تلد ويقال شؤم المرأة عقرها وغلاء مهرها وسوء خلقها.

(وَقَوْلُهُ تَعَالَى) وفي رواية: عز وجل: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ﴾ ذكره إشارة إلى اختصاص الشؤم ببعض النساء دون بعض لما دلت عليه الآية من التبعض وقدم الأزواج، لأن المقصود الإخبار بأن منهم أعداء ووقوع ذلك في الأزواج أكثر منه في الأولاد، فكان أقعد في المعنى فكان تقديمه أولى.
(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) أي: ابن أبي أويس، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزاي، (وَسَالِمٍ، ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الشُّؤْمُ فِي الْمَرْأَةِ، وَالْدَّارِ، وَالْفَرَسِ» (وقد مضى الحديث في كتاب الجهاد في باب ما يذكر من شؤم الفرس عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا لَكِنْ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ وَلَفْظُهُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الشُّؤْمُ⁽¹⁾ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ وَالْدَّارِ» وَنَقَلَ الْحَافِظُ أَبُو ذَرٍّ

(1) أنشأ الإمام الأعظم رحمه الله تعالى:

ومن المروءة للفتى ما عاش دار فاحرة واشكر إذا أوتيتها واعمل لدار الآخرة
وقد قيل: أشد الشدائد أربع:
مصابح لا يدري، ومداد لا يجري، وحمار لا يسري، ومصباح لا يضي [المؤلف].

5094 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: ذَكَرُوا الشُّؤْمَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ فَفِي الدَّارِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْفَرَسِ».

الهروي عن البُخَارِيِّ: أن شؤم الفرس إذا كان حروناً وشؤم المرأة سوء خلقها، وشؤم الدار سوء جارها.

وقيل: شؤم الفرس أن لا يغزى عليها، وشؤم المرأة أن لا تلد، وشؤم الدار ضيقها.

وقيل: شؤم المرأة غلاء مهرها.

وللطبراني من حديث أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن من شقاء المرء في الدنيا شؤم الدار، والمرأة، والدابة.

وفيه: سوء الدار ضيق ساحتها، وخبث جيرانها، وسوء الدابة منعها ظهرها، وسوء طبعها، وسوء المرأة عقم رحمها، وسوء خلقها.

وفي حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً عند أحمد وصححه ابن حبان والحاكم: من سعادة ابن آدم ثلاثة: المرأة الصالحة، والمسكن الصالح، والمركب الصالح، ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة: المرأة السوء، والمسكن السوء، والمركب السوء.

وفي رواية لابن حبان: المركب الهني، والمسكن الواسع.

وفي رواية للحاكم: وثلاث من الشقاء: المرأة تراها فتسوؤك، وتحمل لسانها عليك، والدابة تكون قطوفاً، فإن ضربتها أتعبتك، وإن تركتها لم تلحق أصحابك والدار تكون ضيقة قليلة المرافق.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ) الْبَصْرِيُّ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: الْمِنْهَالُ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بضم الزاي وفتح الراء قَالَ: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بضم العين (الْعَسْقَلَانِيُّ، عَنْ أَبِيهِ) مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرُوا الشُّؤْمَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ» حاصلاً (فَفِي الدَّارِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْفَرَسِ) يعني: أن الشؤم

5095 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ، فَفِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمَسْكَنِ».

5096 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُمَانَ

لو كان له وجود في شيء لكان في هذه الأشياء، فإنها أقبل الأشياء له لكن لا وجود له فيها أصلاً وعلى هذا فالشؤم في الحديث السابق وغيره محمول على الإرشاد منه ﷺ يعني: إن كانت له دار يكره سكنها، أو امرأة يكره صحبتها، أو فرس لا يعجبه فليفارقه بالانتقال من الدار، وتطليق المرأة، وبيع الفرس حتى يزول عنه ما يجده في نفسه من الكراهة وهذا طريق آخر في الحديث السابق.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ كَانَ) أَي: الشُّؤْمُ حَاصِلًا (فِي شَيْءٍ، فَفِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمَسْكَنِ) زَادَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ فِي آخِرِهِ يَعْنِي: الشُّؤْمُ وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: فَفِي الْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ وَالْمَسْكَنِ يَعْنِي: فِي الشُّؤْمِ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزَّبِيرِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُخْبِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ فَفِي: الرَّبْعِ، وَالْخَادِمِ، وَالْفَرَسِ، وَاتَّفَقَتْ نَسَخُ الْبُخَارِيِّ كُلُّهَا عَلَى إِسْقَاطِ الشُّؤْمِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ.

وفي ذكر هذين الحديثين بعد الآية السابقة كما قَالَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ السَّبْكِى إشارة إلى تخصيص الشؤم بمن يحصل فيها العداوة، والفتنة لا كما يفهمه بعض الناس من التشاؤم بكعبها، وأن لهما تأثير في ذلك، وهو لا يقول به أحد من العلماء ومن قَالَ: إنها سبب ذلك فهو جاهل وقد أطلق الشارع على من ينسب المطر إلى النوء الكفر، فكيف بمن ينسب ما يقع من الشر إلى المرأة مما ليس فيه مدخل، وإنما يتفق موافقة قضاء وقدر فتتفر النفس من ذلك ممن وقع له ذلك فلا يضره أن يتركها من غير أن يعتقد نسبة الفعل إليها وهذا طريق آخر أيضًا في الحديث المذكور.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) أَي: ابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابْنُ الْحَجَّاجِ، (عَنْ سُلَيْمَانَ) أَي: ابْنِ طَرْخَانَ (التَّيْمِيِّ) الْبَصْرِيِّ، أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُمَانَ)

النَّهْدِيِّ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضُرَّ عَلَى الرَّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ».

عبد الرحمن بن مل (النَّهْدِيُّ) بفتح النون وسكون الهاء، (عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) زاد مسلم من طريق معتمر بن سليمان، عَنْ أَبِيهِ مَعَ أُسَامَةَ سَعِيدُ ابْنِ زَيْدٍ وَقَدْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ فِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ غَيْرَ مَعْتَمَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضُرَّ عَلَى الرَّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ»)
فالفِتْنَةُ بهن أشد من الفِتْنَةِ بغيرهن ويشهد له قوله تَعَالَى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ﴾ [آل عمران: 14] فجعل الأعيان التي ذكرها: شهوات حين أوقع الشهوات أولاً مبهمه، ثم بينها بالمذكورات، فعلم أن الأعيان المذكورة هي عين الشهوات، فكأنه قيل: زين حب الشهوات التي هي النساء فجرد من النساء شيء يسمى شهوة وهي نفس الشهوة كأنه قيل: هذه الأشياء خلقت للشهوة وللاستمتاع بها لا غير لكن المقام يقتضي الذم، ولفظ الشهوة عند العارفين مسترذل والتمتع بالشهوة نصيب البهائم وبدأ بالنساء قبل بقية الأنواع إشارة إلى أنهم الأصل في ذلك، وأن المحنة بهن أعظم المحن وقد أخبر الله عز وجل أن منهن لنا أعداء فَقَالَ: ﴿إِنَّ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ﴾ وقد يقع في المشاهدة حب الرجل ولده من امرأته التي هي عنده أكثر من حبه ولده الذي فارق أمه بطلاق أو وفاة غالباً وقد قَالَ مجاهد في قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ﴾ [التغابن: 14] قَالَ: تحمل الرجل على قطيعة الرحم، أو معصية ربه فلا يستطيع مع حبه إلا الطاعة ويروى: أن الله عز وجل لما خلق المرأة فرح الشيطان فرحاً شديداً وقال: هذه حباتي التي لا تكاد يخطئني من نصبتها له، وجاء في الحديث: «النساء حبات الشيطان».

وروي: «استعيذوا من شرار النساء وكونوا من خيارهن على حذر».

وروي أَيْضًا: «أوثق سلاح إبليس النساء»، وقد أخرج مسلم من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ: «وَاتَّقُوا النِّسَاءَ فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ».

وقد قَالَ بعض الحكماء: النساء شر كلهن وأشر ما فيهن عدم الاستغناء

19 - بَابُ الْحُرَّةِ تَحْتَ الْعَبْدِ

5097 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سُنَنِ: عَتَقْتُ فَخَيْرْتُ،

عنهن، ومع أنهن ناقصات عقل ودين يحملن الرجل على تعاطي ما فيه نقص العقل والدين كشغله عن طلب أمور الدين وحمله على التهالك على طلب الدنيا، وأي فساد أضر من ذلك.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الشؤم أشد فيهن وقد أخرجَهُ مُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ.

19 - بَابُ الْحُرَّةِ تَحْتَ الْعَبْدِ

(بَابُ) جَوَازُ كَوْنِ (الْحُرَّةِ تَحْتَ الْعَبْدِ) يَعْنِي: إِذَا رَضِيتَ بِهِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ رِبِيعَةَ ابْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ) الْمَشْهُورِ بِرِبِيعَةِ الرَّأْيِ وَاسْمُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَرُوحٌ مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً.

(عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) أَيُّ: ابْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا (قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ) بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ الْأُولَى اسْمُ جَارِيَةٍ اشْتَرَتْهَا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَأَعْتَقَهَا وَكَانَتْ مَوْلَاةً لِبَعْضِ بَنِي هَلَالٍ فَكَاتَبُوهَا ثُمَّ بَاعُوهَا لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(ثَلَاثُ سُنَنِ) بَضْمِ السِّينِ وَفَتْحِ النُّونِ الْأُولَى جَمْعُ سَنَةٍ وَهِيَ الطَّرِيقَةُ وَإِذَا أُطْلِقَتْ فِي الشَّرْعِ، فَالْمُرَادُ بِهَا مَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَنَهَى عَنْهُ وَنَدَبَ إِلَيْهِ قَوْلًا وَفِعْلًا مِمَّا لَمْ يَنْطِقْ بِهِ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ وَلِذَا يُقَالُ فِي أَدْلَةِ الشَّرْعِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، أَيُّ: كَانَ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَحْكَامٍ شَرْعِيَّةٍ أَحَدُهَا: (عَتَقْتُ) أَيُّ: أَنَّهَا عَتَقَتْ بِفَتْحَاتٍ، أَيُّ: أَعْتَقْتُهَا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ، (فَخَيْرْتُ) بَضْمِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيُّ: خَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهَذَا أَوْلَى السَّنَنِ الثَّلَاثِ كَمَا نَبَهْنَاكَ عَلَيْهِ وَهِيَ: أَنَّ الْأُمَّةَ الَّتِي تَحْتَ الْعَبْدِ إِذَا

أعتقت لها الخيار في فسخ نكاحها من زوجها مغيث بلفظ الفاعل من الإغاثة وكان عبدًا فاختارت نفسها .

وروى ابن سعد في الطبقات : أَخْبَرَنَا عبد الوهاب بن عطاء عن داود بن أبي هند، عن عامر الشعبي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لبريرة لما أعتقت : «قد عتق بضعك معك فاختاري» وهذا مرسل ، واختلفوا في هذه المسألة فَقَالَ الشعبي والنخعي وَالثَّوْرِيُّ ومحمد بن سيرين وطاوس ومجاهد وحماة ابن أبي سليمان والحسن بن مسلم وأبو قلابة وأيوب السخيتاني والحسن بن صالح وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور : الأمة إذا أعتقت لها الخيار في نفسها سواء كان زوجها حرًا أو عبدًا وهو مذهب أهل الظاهر أيضًا .

وقال عطاء بن أبي رباح وسعيد بن المسيب والحسن البصري وابن أبي ليلى وَالْأَوْزَاعِيُّ والزهرى والليث بن سعد ومالك وَالشَّافِعِيُّ وأحمد وإسحاق : إن كان زوجها عبدًا، فلها الخيار، وإن كان حرًا فلا خيار لها .

واختلفوا في زوج بريرة هل كان حرًا أو عبدًا ، فروى أَبُو داود وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وابن ماجه من حديث الأسود عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أنه كان حرًا وكذلك رواه البيهقي .

وروى الطَّحَاوِيُّ ومسلم وأبو داود أيضًا من حديث هشام ابن عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أنه كان عبدًا .

وروى مسلم أيضًا من حديث عبد الرحمن بن القاسم عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أنه كان عبدًا وكذلك رواه النَّسَائِيُّ .

وروى الْبُخَارِيُّ في الطلاق من حديث عكرمة عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أن زوج بريرة كان عبدًا يقال له : مغيث كأني أنظر إليه يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل على لحيته الحديث .

وهذه أحاديث متعارضة قد أكثر الناس في معانيها وتخريج وجوها فلمحمد ابن جرير الطَّبْرِيُّ في ذلك كتاب ، ولمحمد بن خزيمة كتاب ولجماعة في ذلك أبواب أكثرها تكلف واستخراجات محتملة ، وتأويلات ممكنة لا يقطع بصحتها

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ،

والأصل في ذلك: أن يحمل على وجه لا يكون فيها تضاد وهو ما حمّله عليه بعض الحنفية من أنه كان حرّاً عندما خبرت وعبدًا قبل، والحرية تعقب الرق ولا ينعكس فمن أخير بعبوديته لم يعلم بحريته قبل ذلك ولم يخيرها ﷺ لأنه كان عبدًا ولا لأنه كان حرّاً، وإنما خيرها لأنها أعتقت، لأن الأمة إذا أعتقت لها الخيار في نفسها سواء كان زوجها حرّاً أو عبدًا فوجب لها تخيير كل معتقة.

وروي في بعض الآثار أنه ﷺ قَالَ لَهَا: «ملكك نفسي فاختاري» كذا في التمهيد فكل من ملكت نفسها تختار سواء كان زوجها حرّاً أو عبدًا، لكن يخدشه اختلاف الروايات فيها عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما عرفت، وليس في هذا الحديث التصريح بكون زوج بريرة عبدًا ولا حرّاً، لكن صنيع البُخَارِيِّ يدل على أنه يميل إلى أنه كان حين عتقت عبدًا، ومذهب المالكية والشافعية كما سبق: أنه كان عبدًا وخيرها النَّبِيُّ ﷺ لتضررها بالمقام تحته من جهة أنها تتعير به، وأن لسيده منعه عنها، وأنه لا ولاية له على ولده وغير ذلك وهذا بخلاف ما إذا أعتقت تحت حر، لأن الكمال الحادث لها حاصل له فأشبه ما إذا أسلمت كتابية تحت مسلم ولو عتق بعضها فلا خيار لبقاء النقصان وأحكام الرق ويستثنى من ذلك ما إذا أعتقها مريض قبل الدخول وهي لا تخرج من ثلاثة إلا بالصدّاق فلا خيار لها، لأنها لو فسخت سقط مهرها وهو من جملة المال فيضيق الثلث عن الوفاء بها فلا يعتق كلها فلا يثبت الخيار وكل ما أدى ثبوته إلى عدمه استحالة ثبوته وهذا من صور الدور الحكمي.

(وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: في شأن بريرة لما أرادت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن يشتريها ويعتقها وشرط مواليتها أن يكون الولاء لهم: («الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ») الجار والمجرور خبر المبتدأ الذي هو الولاء، أي: كائن أو مستقر لمن أعتق ومن موصول وأعتق في موضع الصلة والعائد ضمير الفاعل وهذا هو ثاني السنن الثلاث وقد مرت مباحثه في كتاب العتق.

(وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ) بضم الموحدة وسكون الراء والقدرة المتخذة من الحجر المعروفة بالحجاز واليمن، وقال ابن الأثير: هي القدر مُطْلَقًا وجمعها: برام والواو في قَوْلِهِ: وبرمة للحال وهي مبتدأ ولكن

فَقَرَّبَ إِلَيْهِ خُبْزٌ وَأُذْمٌ مِنْ أَدَمَ الْبَيْتِ، فَقَالَ: «لَمْ أَرِ الْبُرْمَةَ»، فَقِيلَ: لَحْمٌ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، وَأَنْتَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ، قَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

اعتمادها على واو الحال جوز ذلك.

(فَقَرَّبَ إِلَيْهِ) بضم القاف وتشديد الراء المكسورة (خُبْزٌ وَأُذْمٌ مِنْ أَدَمَ الْبَيْتِ) جمع: إدام كلزار وأزر وهو ما يؤكل مع الخبز أي شيء كان والإضافة إضافة تخصيص.

(فَقَالَ) ﷺ: «لَمْ أَرِ الْبُرْمَةَ» ويروى: أَلَمْ أَرِ بَرْمَةَ، وفي رواية: لم أر البرمة، أي: على النار فيها لحم والهمزة للتقرير والفعل مجزوم بحذف الألف المنقلبة عن الياء.

(فَقِيلَ) أي: له ﷺ هو (لَحْمٌ تُصَدَّقُ بِهِ) بضم التاء والصاد وكسر الدال المشددة على البناء للمفعول في محل صفة اللحم وسقط في رواية في غير أَبِي ذَرٍّ لفظ به (عَلَى بَرِيرَةَ، وَأَنْتَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ) لحرمتها عليك.

(قَالَ) ﷺ: (هُوَ) أي: اللحم (عَلَيْهَا) أي: على بَرِيرَةَ وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني: لها (صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ) والفرق بينهما أن الصدقة إعطاء لثواب الآخرة، والهدية إعطاء للإكرام المنقول إليه، والصدقة تصير ملكًا للقباض فلها حكم سائر المملوكات وبطل عنها حكم الصدقة.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث: إن زوج بَرِيرَةَ كان عبدًا، وفي التلويح وليس فيه تصريح بكون زوجها عبدًا ولا حرًا، وقد تجاذبت فيه الروايات فقائل: كان حرًا، وقائل: كان عبدًا، فلا يتمحض للبخاري استدلال ولم يأت في حديثه بشيء من ذلك، ولا يقال ترجح عنده كونه عبدًا، لأن أبا حَنِيفَةَ في الحديث الآخر يرجح كونه حرًا عنده وليس قول أحدهما بأولى من الآخر إلا بترجيح نقلي من خارج انتهى.

وقال الْعَيْنِيُّ: هذا الذي ذكره لا يدفع وجه المطابقة لأنه وضع هذه الترجمة وساق لها الحديث المذكور بناء على ما ترجح عنده، وأما ترجيح أحد القولين على الآخر بالنقل من خارج فلا دخل ههنا في وجه المطابقة والحديث أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الطَّلَاقِ أَبْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الزَّكَاةِ وَالنِّسَائِيُّ فِي الطَّلَاقِ.

20 - باب لا يَتَزَوَّجُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثْنَى وَثُلَّةَ وَرُبُعَ﴾ [النساء: 3] وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: «يَعْنِي مَثْنَى أَوْ ثَلَاثَ أَوْ رُبَاعَ» وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿أَوَّلَىٰ أَجِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَّةَ وَرُبُعَ﴾ [فاطر: 1]:

20 - باب لا يَتَزَوَّجُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ

(بَابُ) بالتونين أي: هذا باب يذكر فيه: (لا يَتَزَوَّجُ) الرجل (أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ) أي: من أربع نسوة وهذا لا خلاف فيه بالإجماع، ولا يلتفت إلى قول الروافض ونحوهم بأنه يتزوج إلى تسع نسوة (لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثْنَى وَثُلَّةَ وَرُبُعَ﴾) وجه الاستدلال بالآية: أن الظاهر منها التخيير بين الأعداد المذكورة بدليل قوله في الآية نفسها: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: 3]، ولأنه لو أريد مجموع العدد المذكور لكان قوله مثلاً: تسعاً أرشق وأبلغ، لأنه لا وجه للعدول عن الاختصار، فإن العرب لا تدع أن تقول تسعة وتقول: اثنان وثلاثة وأربعة وأيضاً، فإن لفظ: مثنى معدول عن اثنين اثنين كما تقدم تقريره في تفسير سورة النساء فدل على أن المراد التخيير بين الأعداد المذكورة واحتجاجهم بأن الواو للجمع لا يفيد مع وجود القرينة الدالة على عدم الجمع وبكونه ﷺ جمع بين تسع نسوة معارض بأمر ﷺ من أسلم على أكثر من أربع بمفارقة من زاد على الأربع، وقد وقع ذلك لغيلان بن سلمة وغيره⁽¹⁾ فدل على خصوصيته ﷺ كما خص بأن ينكح بغير صداق، وأن أزواجه لا ينكح بعده وغير ذلك من خصائصه.

(وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ) أي: ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم: «يَعْنِي مَثْنَى أَوْ ثَلَاثَ أَوْ رُبَاعَ» أشار به إلى أن الواو هنا بمعنى: أو التي هي للتونين، أو هي عاطفة على العامل والتقدير: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَّةَ وَرُبُعَ﴾ ما طاب لكم من النساء ثلاث، أي: آخره وهذا من أحسن الأدلة في الرد على الروافض لكونه من تفسير زين العابدين وهو من أئمتهم الذين يرجعون إلى قولهم ويعتقدون عصمتهم.

(وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ) في سورة فاطر: ﴿أَوَّلَىٰ أَجِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَّةَ وَرُبُعَ﴾:

(1) فقد صح أن غيلان بن سلمة أسلم وتحتة عشر نسوة فقال له ﷺ: «اختر منهنَّ أربعاً وفارق سائرهنَّ» رواه ابن حبان والحاكم وغيرهما وصححه.

«يَعْنِي مَثْنَى أَوْ ثَلَاثَ أَوْ رُبَاعَ».

5098 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ﴾ [النساء: 3]، قَالَتْ: «الْيَتِيمَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ وَهُوَ وَلِيُّهَا، فَيَتَزَوَّجُهَا عَلَى مَالِهَا، وَيُسِيءُ صُحْبَتَهَا، وَلَا يَعْدِلُ فِي مَالِهَا، فَلْيَتَزَوَّجْ مَا طَابَ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهَا، مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ».

«يَعْنِي مَثْنَى أَوْ ثَلَاثَ أَوْ رُبَاعَ» وهو ظاهر في أن المراد به: تنويع الأعداد لا أن لكل واحد من الملائكة مجموع العدد المذكور.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) هو ابن سلام البُخَارِيُّ البَيْهَقِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ) بسكون الموحدة هو ابن سليمان، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةَ بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أنها قالت أي: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ بالواو وهو الموافق للتلاوة وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: فَإِنْ خِفْتُمْ وهو سهو ﴿أَلَّا تُقْسِطُوا﴾ أي: أن لا تعدلوا ﴿فِي الْيَمِينِ﴾ قَالَ أَي: عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: (قَالَتْ) أَي: عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هي: (الْيَتِيمَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ وَهُوَ وَلِيُّهَا) القائم بأمرها كذا في رواية أَبِي ذَرٍّ، وفي رواية: اليتيمة تكون بزيادة تكون (فَيَتَزَوَّجُهَا عَلَى مَالِهَا، وَيُسِيءُ) بضم الياء من الإساءة (صُحْبَتَهَا، وَلَا يَعْدِلُ فِي مَالِهَا، فَلْيَتَزَوَّجْ مَا) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الحموي والمستملي: (طَابَ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهَا، مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ) والإجماع على أنه لا يجوز للحر أن ينكح أكثر من أربع لما سبق إلا قول رافضي: فإنه يجوز له إلى تسع، وقول الخوارج: فإنهم يجوزونه إلى ثماني عشرة استدلالاً بأن مثنى وثلاث ورباع معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة مكرراً، فيكون المجموع ثماني عشرة ولا يعتد بخلافهم لما سبق فلو جمع الرجل خمسا في عقد واحد لم يصح نكاحهم إذ لا أولوية لإحداهن على الباقيات، فإن كان فيهن أختان اختصنا بالطلاق دون غيرهما عملاً بتفريق الصفقة وإنما بطل فيهما معاً، لأنه لا يمكن الجمع بينهما ولا أولوية لإحداهما على الأخرى وقد سبق الحديث قبل هذا بباب أتم سياقا من الذي هنا.

ومطابقته للترجمة تؤخذ من آخر الحديث.

21 - باب: ﴿وَأَمْتُهُنَّكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: 23]

وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ.

21 - باب: ﴿وَأَمْتُهُنَّكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: 23]

(باب: ﴿وَأَمْتُهُنَّكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾) هو عطف على قوله تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ أي: وحُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴿وَأَمْتُهُنَّكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ هذه الترجمة وثلاث تراجم بعدها تتعلق بأحكام الرضاعة، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ووقع هنا في بعض الشروح كتاب الرضاعة ولم أره في شيء من الأصول انتهى.

(وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ)⁽¹⁾ الرضاع: بفتح الراء وكسرها: اسم لمص الثدي وشرب لبنه وهذا جرى على الغالب الموافق للغة، وإلا فهو اسم لحصول لبن امرأة، وما حصل منه في جوف طفل والأصل في تحريمه قبل الإجماع هذه الآية وهذا الحديث.

(مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ) وهذا قطعة من حديث عائشة رضي الله عنها أَخْرَجَهُ الجماعة إلا ابن ماجة واللفظ لمسلم: أن عمها من الرضاع يسمى: أفلح استأذن عليها، فحجبت فآخبرت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهَا: «لا تحتجبي منه فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب» وفي لفظ الباقيين: ما يحرم من الولادة وفي لفظ: ما يحرم الولادة وأشار المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: ويحرم إلخ إلى أن الذي في الآية بعض من يحرم بالرضاعة وجعل ذلك سبباً للتحريم، لأن جزءاً من المرضعة وهو اللبن صار جزءاً للرضيع باغتذائه به فأشبهها منيها وحيضها وأركانه ثلاثة:

المرضع فيشترط كونها امرأة حية بلغت سن الحيض وإن لم تلد فلا تحريم بلبن رجل وخنثى، ولا بلبن بهيمة، ولا بلبن انفصل عن ميته.

والثاني: اللبن فيثبت به التحريم، وإن تغير كالجن والزبد، أو عجن به دقيق، أو خالطه ماء، أو مائع وغلب اللبن على الخليط وكذا لو كان مغلوباً بحيث لم يبق من صفاته الثلاث: الطعم، واللون، والريح حساً وتقديراً شيء فإنه يثبت به التحريم لكن يشترط شرب الجميع وكون اللبن المخلوط مقدار ما لو

(1) وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي: من الرضاع.

5099 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَاهُ فُلَانًا»، لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَيًّا - لِعَمَّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ - دَخَلَ عَلَيَّ؟

كان منفردا أثر في التحريم حتى قالت الشافعية بحيث يمكن أن يسقى منه خمس دفعات فلا أثر له عندهم دون خمس رضعات إلا أن حكم حاكم فلا ينقص حكمه وموضعه كتب الفروع.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) أي: ابن مُحَمَّد بن عمرو بن حزم الأنصاري وقد رواه هشام بن عروة عنه وهو من أقرانه لكنه اختصره فاقتصر على المتن دون القصة أخرجه مسلم.

(عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا) في حجرتها، (وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على اسم هذا الرجل (يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ) أي: بنت عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَتْ) أي: عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ) أي: على حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَاهُ» بضم الهمزة، أي: أظنه (فُلَانًا، لِعَمِّ حَفْصَةَ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: اللام بمعنى عن أي قَالَ: ذلك عن عم حفصة كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [مريم: 73] ذكره ابن الحاجب وقال ابن مالك وغيره: هي لام التعليل وهنا أيضًا كذلك أي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لأجل عم حفصة» وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على اسمه أيضًا.

(مِنَ الرِّضَاعَةِ، قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وفيه التفات وكان مقتضى السياق أن يقول قلت: (لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَيًّا - لِعَمَّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ -) أي: لعم عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (دَخَلَ عَلَيَّ؟) قَالَ الْحَافِظُ لِعَسْقَلَانِي: لم أقف على اسمه أيضًا ووهم من فسرهُ بأفْلَح أخِي أَبِي الْقَعِيس لأن أبا القعيس والد عَائِشَةَ

فَقَالَ: «نَعَمْ، الرِّضَاعَةُ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ».

5100 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ،

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَأَمَّا أَفْلَحُ فَهُوَ أَخُوهُ، وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ كَمَا سَيَأْتِي أَنَّهُ عَاشَ حَتَّى جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَى عَائِشَةَ فَأَذِنَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَأْذِنَ لَهُ بَعْدَ أَنْ امْتَنَعَتْ، وَقَوْلُهَا أَيْضًا لَوْ كَانَ حَيًّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مَاتَ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَخَا لَهَا آخَرَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ ظَنَّتْ أَنَّهُ مَاتَ لِبَعْدِ عَهْدِهَا بِهِ، ثُمَّ قَدِمَ بَعْدَ ذَلِكَ فَاسْتَأْذَنَ.

(فَقَالَ) ﷺ: (نَعَمْ) لَهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْكَ، (الرِّضَاعَةُ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ) أَي: وَتَبِيحُ مَا تَبِيحُ وَهَذَا بِالْإِجْمَاعِ لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْأُئِمَّةِ، فَإِذَا حُرِّمَتِ الْأُمُّ، حُرِّمَ زَوْجُهَا، لِأَنَّهُ وَالِدُهَا، لِأَنَّ اللَّبْنَ مِنْهُمَا جَمِيعًا، وَانْتَشَرَتِ الْحَرَمَةُ إِلَى أَوْلَادِهَا، فَأَخُو صَاحِبِ اللَّبَنِ عَمٌّ وَأَخُوهَا خَالَ، فَيَحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ الْعَمَّاتُ، وَالْخَالَاتُ، وَالْأَعْمَامُ، وَالْأَخْوَالُ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ يَحْرَمُ عَلَى الرِّضِيعِ هُوَ وَأَصُولُهُ، وَفُرُوعُهُ مِنَ النَّسَبِ وَالرِّضَاعِ عَلَى مَا فَصَّلَ فِي الْفُرُوعِ وَتَنْزِيلِهِمْ مَنْزِلَتَهُمْ فِي جَوَازِ النَّظَرِ، وَعَدَمِ نَقْضِ الطَّهَارَةِ بِالْمَسِّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْخُلُوَّةِ، وَالْمَسَافَرَةِ دُونَ سَائِرِ أَحْكَامِ النَّسَبِ كَالْمِيرَاثِ، وَالنَّفَقَةِ، وَالْعَتَقِ بِالْمَلِكِ، وَسُقُوطِ الْقَصَاصِ، وَرَدِّ الشَّهَادَةِ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَا تَحْرِمُ الْوِلَادَةُ، وَفِي رِوَايَةٍ: مَا يَحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ وَهُوَ دَالٌ عَلَى جَوَازِ نَقْلِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ﷺ قَالَ اللَّفْظَيْنِ فِي وَاقَتَيْنِ، وَالثَّانِي: هُوَ الْمَعْتَمَدُ فَإِنَّ الْحَدِيثَيْنِ مُخْتَلِفَانِ فِي الْقِصَّةِ وَالسَّبَبِ وَالرَّوَايَةِ، وَإِنَّمَا يَتَأْتِي مَا قَالَ: إِذَا اتَّحَدَ ذَلِكَ وَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ مِنْ خَالَ، أَوْ عَمٍّ، أَوْ أَخٍ، وَقَدْ سَبَقَ الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْأَنْسَابِ.

وَمُطَابَقَتُهُ لِلشَّقِ الثَّانِي مِنَ التَّرْجُمَةِ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أَي: ابْنُ مَسْرُودٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، (عَنْ شُعْبَةَ) أَي: ابْنِ الْحِجَّاجِ، (عَنْ قَتَادَةَ) أَي: ابْنِ دَعَامَةَ، (عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ)

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «أَلَا تَتَزَوَّجُ ابْنَةَ حَمْزَةَ؟» قَالَ: «إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ»

هو أَبُو الشعثَاءِ الْبَصْرِيُّ مشهور بكنيته، وأما جابر بن يزيد بالياء: فهو الكوفي وليس له في الصحيح شيء، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ (قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ) القائل: هو علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من حديثه قَالَ: قلت يا رَسُولَ اللَّهِ مالِكُ تَوْقٍ في قَرِيشٍ، وتَدْعُنَا قَالَ: «وعندكم شيء»، قلت: نعم ابنة حمزة، الحديث.

وقوله: تنوق ضبط بفتح المثناة والنون وتشديد الواو وبعدها قاف، ومعناه: تختار من النيقة بكسر النون وسكون الياء، وهي: الخيار من الشيء، يقال: تنوق، أي: بالغ في اختيار الشيء وانتقائه.

وعند بعض رواة مسلم: تنوق بمثناة مضمومة بدل النون وسكون الواو من التوق، أي: تميل وتشتهي كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ، وقال الْعَيْنِيُّ: أخرج مسلم هذا الحديث من رواية أَبِي عبد الرحمن عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأخرج أيضًا عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نحو رواية الْبُخَارِيِّ وأخرج أيضًا من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زوج النَّبِيِّ ﷺ يقول: قيل لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أين أنت يا رَسُولَ اللَّهِ عن ابنة حمزة، الحديث. فمن أين تعين في حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن القائل فيه هو علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى جزم هذا القائل، يعني: الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ أن القائل للنبي ﷺ هو علي بن أبي طالب، فلم لا يجوز أن يكون أم سلمة أو غيرها انتهى.

ولا يذهب عليك أنه غير وارد عليه، فإن في رواية علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تصريحًا بأنه هو القائل دون رواية غيره.

(أَلَا تَتَزَوَّجُ) بحذف إحدى التاءين وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني: ألا تتزوج بإثبات التاءين (ابْنَةُ حَمْزَةَ؟) وعند سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيب قَالَ علي: يا رَسُولَ اللَّهِ ألا تتزوج بنت عمك حمزة فإنها من أحسن فتاة قريش.

(قَالَ) ﷺ: «إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ» وزاد همام عن قَتَادَةَ ويحرم من

الرضاعة ما يحرم من النسب⁽¹⁾ ولعل علياً رضي الله عنه لم يعلم بأن حمزة رضيع النبي ﷺ أو جوز الخصوصية، أو كان ذلك قبل تقرير الحكم. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وبعيد أن يقال عن علي رضي الله عنه أنه لم يعلم بتحريم ذلك.

وأما كون بنت حمزة بنت أخي ﷺ من الرضاعة فلأن ثوية أرضعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بعد ما كانت أرضعت حمزة رضي الله عنه. وقال ابن إسحاق: كان حمزة رضي الله عنه أسن من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بسنتين وقيل: بأربع، وثوية بضم المثلثة مصغر ثوبة وكانت مولاة لأبي لهب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ فأعتقها واختلف في إسلامها وذكرها ابن مندة في الصحابة وقال أَبُو نُعَيْمٍ: ولا أعلم أحد أثبت إسلامها غير ابن مندة وكان ﷺ يكرمها وكانت تدخل عليه بعد أن تزوج خديجة رضي الله عنها، ويصلها من المدينة حتى ماتت بعد فتح خيبر وكانت خديجة رضي الله عنها تكرمها، وبنت حمزة رضي الله عنه تقدم ذكرها وتسميتها في كتاب المغازي في شرح حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما في قَوْلِهِ وتبعتهما بنت حمزة تنادي يا عم الحديث، وجملة ما تحصل من الخلاف في اسمه سبعة أقوال: أمانة، وعمارة، وسلمى، وعائشة، وفاطمة، وأمة الله، ويعلى، وحكى المزي في أسمائها: أم الفضل لكن صرح ابن بشكوال: بأنها كنية.

(قَالَ) العلماء: يستثنى من عموم قوله: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أربع نسوة يحرم في النسب مُطْلَقًا، وفي الرضاع قد لا يحرم من: (الأولى): أم الأخ في النسب حرام، لأنها إما أم أو زوج أب، وفي الرضاع: قد تكون أجنبية فترضع الأخ فلا تحرم على أخيه. (الثانية): أم الحفيد حرام في النسب، لأنها إما بنت أو زوج ابن وفي الرضاع: قد تكون أجنبية فترضع الحفيد فلا تحرم على جده.

(1) وقد تقدم من طريقه في كتاب الشهادات وكذا عند مسلم من طريق سعيد عن قتادة وهو المطابق للفظ الترجمة.

وَقَالَ بِشْرُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، سَمِعْتُ قَتَادَةَ، سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، مِثْلَهُ.

5101 - حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ،

(الثالثة): جدة الولد في النسب حرام، لأنها إمّا أم أو أم زوجته وفي الرضاع: قد تكون أجنبية أرضعت الولد فيجوز لوالده أن يتزوجها.
(الرابعة): أخت الولد حرام في النسب، لأنها بنت أورية، وفي الرضاع: قد تكون أجنبية فترضع أخته فلا تحرم على الوالد.

وهذه الصور الأربع اقتصر عليها جماعة ولم يستثن الجمهور شيئاً من ذلك، وفي التحقيق: لا يستثنى شيء من ذلك، لأنهم لم يحرم من جهة النسب وإنما حرم من جهة المصاهرة، واستدرك بعض المتأخرين أم العم، وأم العمة، وأم الخال، وأم الخالة، فإنهم يحرمون في النسب لا في الرضاع، وقد مضى الحديث في كتاب الشهادات أيضاً.

ومطابقته للشق الثاني من الترجمة.

(وَقَالَ بِشْرُ بْنُ عُمَرَ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة الزهراني: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج قَالَ: (سَمِعْتُ قَتَادَةَ) قَالَ: (سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، مِثْلَهُ) أي: مثل الحديث السابق وهذا التعليق رواه مسلم عن مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى القطعي عنه وفائدته بيان سماع قَتَادَةَ من جابر بن زيد لأنه مدلس.

(حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ) قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمَ بْنِ شَهَابٍ، أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) أي: ابن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ زَيْنَبَ) ابنة وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: (بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ⁽¹⁾) أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ رَمَلَهُ (بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ) صخر بن حرب أم

(1) أي: ابن عبد الأسد المخزومي ربيبة رسول الله ﷺ وأما أم سلمة زوج النبي ﷺ وكان اسم زينب برة فسمّاها النبي ﷺ زينب ولدتها أمها بأرض الحبشة وقدمت بها وحفظت عن النبي ﷺ وكانت زينب عند عبد الله بن زمعة بن الأسود فولدت له وأبو سلمة اسمه عبد الله بن عبد الأسد وأمه برة بنت عبد المطلب وهاجر الهجرتين وشهد بدرًا وخرج يوم أحد فمات منه وذلك لثلاث ماضين لجمادى الآخرة سنة ثلاث من الهجرة.

أَخْبَرَتْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، انْكِحْ أُخْتِي بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ، فَقَالَ: «أَوْتُجِبِّينَ ذَلِكَ»، فَقُلْتُ: نَعَمْ، لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ،

المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (أَخْبَرَتْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، انْكِحْ) بكسر الهمزة، لأنه من نكح ينكح فثالث المضارع مكسور مثل: اعلم، أي: تزوج (أُخْتِي بِنْتَ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: ابنة (أَبِي سُفْيَانَ) وفي رواية يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عند مسلم والنسائي في هذا الحديث: انكح أختي عزة بنت أبي سُفْيَانَ، وفي رواية ابن ماجة من هذا الوجه: انكح أختي عزة.

وفي رواية هشام بن عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ: أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي حَمْنَةٍ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ، وَعِنْدَ أَبِي مُوسَى فِي الذَّيْلِ: دَرَّةُ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ وَهَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ هِشَامٍ وَأَخْرَجَ أَبُو نُعَيْمٍ وَابِيهَقِي فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ: زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ وَحَدَفَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا مِنْهَا ثُمَّ نَبِهَ عَلَى أَنَّ الصَّوَابَ دَرَّةٌ⁽¹⁾، وَسَيَأْتِي بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ وَجَزَمَ الْمُنْذَرِيُّ: بِأَنَّ اسْمَهَا حَمْنَةٌ كَمَا فِي الطَّبْرَانِيِّ.

وقال القاضي عياض: لا نعلم لعزة ذكرًا في بنات أبي سُفْيَانَ إِلَّا فِي رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ وَقَالَ أَبُو مُوسَى الْأَشْهَرُ فِيهَا: عَزَّةٌ.

(فَقَالَ) ﷺ: «(أَوْتُجِبِّينَ ذَلِكَ)» الهمزة للاستفهام والواو عاطفة على ما قبل الهمزة عند سيبويه وعلى مقدر عند الزمخشري وموافقيه فعلى مذهب سيبويه معطوفة على انكح أختي وعلى مذهب الزمخشري: انكحها وتحبين ذلك، وهو استفهام تعجب من كونها تطلب أن يتزوج غيرها مع ما طبع عليه النساء من الغيرة.

(فَقُلْتُ: نَعَمْ) جواب مقرر لما سبق نفيًا أو إثباتًا، (لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ) بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وكسر اللام اسم فاعل من الإخلاء متعديًا ولازمًا من أخليت بمعنى: خلوت من الضرة والباء زائدة والمعنى: لست بمنفردة بك ولا خالية من ضرة غيري.

(1) بضم الدال المهملة وحكى القاضي عياض: عن بعض رواة مسلم أنه ضبطها بفتح الدال المعجمة وقال النووي: هو تصحيف.

وَأَحَبُّ مَنْ شَارَكَنِي فِي خَيْرِ أُخْتِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي». قُلْتُ: فَإِنَّا نَحَدِّثُ

وقال القاضي عياض: مخلية، أي: منفردة يقال: أدخلت أمرك وأخلى به.
وقال ابن الأثير في النهاية: معناه لم أجذك خالياً من الزوجات وليس هو من قولهم امرأة مخلية إذا خلعت من الأزوا، وقال في موضع آخر: المخلية التي تخلو بزوجها وتنفرده، أي: لست لك بمتروكة لدوام الخلوة به، وهذا البناء إنما يكون من أخليت ويقال: أخلعت المرأة، فهي مخلية من خلوت فلا وقد جاء أخليت بمعنى: أخلوت، وقال الكُزَمَانِيُّ وفي بعض الروايات بلفظ المفعول.
(وَأَحَبُّ) بفتح الهمزة والمهملة (مَنْ شَارَكَنِي) بألف بعد المعجزة⁽¹⁾ (فِي خَيْرِ أُخْتِي) وأحب: مبتدأ وهو أفعّل التفضيل مضاف إلى من، ومن نكرة موصوفة، أي: وأحب شخص، وشاركني: في محل صفة لمن، ويحتمل أن تكون موصولة والجملة صلتها، والمعنى: أحب المشاركين لي في خير أختي، وأختي: الخبر ويجوز أن يكون أختي: مبتدأ، وأحب: خبراً مقدماً، لأن أختي معرفة بالإضافة وأفعّل لا يتصرف بها. ثم قوله في خير بالتنوين في رواية الأكثرين، أي: خير كان.

وفي رواية هشام في الخير قيل: والمراد به صحبة النبي ﷺ المتضمنة لسعادة الدارين الساترة لما لعله يعرض من الغيرة التي جرت بها العادة بين الزوجات، لكن في رواية هشام المذكورة: وأحب من شركني فيك أختي فعرف: أن المراد بالخير ذاته ﷺ.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ ذَلِكَ) بكسر الكاف خطاب لمؤنث (لَا يَحِلُّ لِي) لأنه جمع بين الأختين وهذا كان قبل علم أم حبيبة بالحرمة، أو ظنت أن جوازه من خصائص النبي ﷺ، لأن أكثر نكاحه يخالف أنكحة الأمة.

(قُلْتُ: فَإِنَّا نَحَدِّثُ) بضم النون وفتح الحاء والداد على البناء للمفعول وفي رواية هشام: بلغني، وفي رواية عقيل في الباب الذي بعده: قلت: يا رَسُولَ اللَّهِ فوالله إنا لتحدث، وفي رواية وهيب عن هشام عند أبي داود: فوالله لقد أخبرت

(1) وفي رواية هشام الآتية قريباً من شركني بغير ألف وكذا عند مسلم.

أَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ؟ قَالَ: «بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ»، قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا لَابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ،

(أَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ) وفي رواية هشام: بلغني أنك تخطب.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أقف على اسم من أخبر بذلك ولعله كان من المنافقين، فإنه قد ظهر أن الخبر لا أصل له وهذا مما يستدل به على ضعف المراسيل.

(بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ) وفي رواية عقيل الآتية وكذا أَخْرَجَهُ الطبراني من طريق ابن أخي الزُّهْرِيِّ عن الزُّهْرِيِّ، ومن طريق مَعْمَرٍ عن هشام بن عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، ومن طريق عراك عن زينب بنت أم سلمة درة بنت أم سلمة وعند أبي داود من طريق هشام عَنْ أَبِيهِ عن زينب عن أم سلمة درة أو ذرة على الشك شك زهير راويه عن هشام ووقع عند البيهقي من رواية الْحُمَيْدِيِّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ هِشَامٍ: بلغني أنك تخطب زينب بنت أم سلمة وقد تقدم التنبيه على خطئه.

(قَالَ ﷺ): («بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ») هو استفهام استثبات لرفع الإشكال، أو استفهام إنكار وهو منصوب بفعل مقدر، أي: انكح بنت أبي سلمة أو تعين.

(قُلْتُ: نَعَمْ⁽¹⁾)، فَقَالَ: لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي) بفتح الحاء وقد تكسر، والربيبة فعيلة بمعنى مفعول، لأن زوج الأم يربيهها، وقال القاضي عياض: الربيبة مشتقة من الرب وهو الإصلاح، لأنه يربها، ويقوم بأمرها، وإصلاح حالها، ومن ظن من الفقهاء: أنه من التربية فقد غلط، لأن شرط الاشتقاق الاتفاق في الحروف الأصلية ولا اشتراك فيها، لأن آخر رب باء موحدة، وآخر ربي مشناة تحتية وقوله: في حجري خرج مخرج الغالب وإلا فالربيبة حرام مطلقاً سواء كانت في حجر زوج أمها أم لا وجواب لو قوله: (مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا لَابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ) واللام فيه مفتوحة للتأكيد وأشار بهذا إلى أن حرمتها عليه بسببين وهما: لكونه ربيبته ﷺ، وكونها بنت أخيه من الرضاع.

وفي رواية عراك عن زينب بنت أم سلمة عند الطبراني: «لو أنني لم أنكح

(1) وفي رواية بنت أم سلمة... وعدل عن قوله: أبي سلمة إلى قوله: أم سلمة توطئة لقوله.

أَرْضَعْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبِيَّةُ، فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتِيكَنَّ وَلَا أَخَوَاتِيكَنَّ»،

أم سلمة ما حلت لي أن أباهما أخي من الرضاعة» ووقع في رواية ابن عيينة عن هشام: «والله لو لم تكن ربيتي ما حلت لي».

والحاصل: أنه لو كان لها مانع واحد لكفى في التحريم، فكيف ولها مانعان.

وأما قوله: في حجري فقد عرفت أنه خرج مخرج الغالب راعى فيه لفظ الآية ولا مفهوم له، وقد تمسك بظاهره داود الظاهري فأحل الربيبة البعيدة التي لم تكن في الحجر.

وفي الحديث: إشارة إلى أن التحريم بالربيبة أشد من التحريم بالرضاعة، وقال الْقُرْطُبِيُّ: فيه تعليل الحكم بعلتين فإنه علل تحريمها بكونها ربيبة، وبكونها بنت أخ من الرضاعة كذا قَالَ: وقد عرفت أن المراد هو التنبيه على أنه لو كان لها مانع واحد لكفى في التحريم، فكيف ولها مانعان فليس من التعليل بعلتين في شيء وذلك لأن كل وصفيتين يجوز أن يضاف الحكم إلى كل منهما لو انفرد، فإما أن يتعاقبا فيضاف الحكم إلى الأول منهما كما في الشيثين إذا اجتمعا ومثاله: لو أحدث ثم أحدث بغير تبخل طهارة فالحديث الثاني لم يعمل شيئاً أو يضاف الحكم إلى الثاني كما في اجتماع السبب والمباشرة وقد يضاف إلى أشبههما وأنسبهما سواء كان الأول أم الثاني فعلى كل تقدير لا يضاف إليهما جميعاً وإن قدر أنه يوجد فالإضافة إلى المجموع ويكون كل منهما جزء علة لا علة مستقلة فلا تجتمع علتان على معلول واحد والمسألة مشهورة في الأصول وفيها خلاف قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: والصحيح جوازه لهذا الحديث وغيره، فافهم.

(أَرْضَعْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبِيَّةُ) أي: وأرضعت أبا سلمة وقدم المفعول على الفاعل والجملة مفسرة لا محل لها من الإعراب، ولا يجوز أن تكون بدلاً من خبر أن ولا خبراً بعد خبر لعدم الضمير.

(فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ) بتشديد الياء (بَنَاتِيكَنَّ وَلَا أَخَوَاتِيكَنَّ) وقوله: فلا تعرضن بفتح أوله وسكون العين وكسر الراء بعدها معجمة ساكنة ثم نون على الخطاب لجماعة النساء، وبكسر المعجمة وتشديد النون خطاباً لأم حبيبة وحدها والأول

قَالَ عُرْوَةُ، وَثُوبَةُ مَوْلَاةٌ لِأَبِي لَهَبٍ: كَانَ أَبُو لَهَبٍ أَعْتَقَهَا، فَأَرْضَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ،

أوجه وقال ابن التين: ضبط بضم الضاد في بعض الأمهات ولا أعلم له وجهًا، لأنه إن كان الخطاب لجماعة النساء وهو الأبين فهو بسكون الضاد، لأنه فعل مستقبل مبني على أصله ولو أدخلت عليه التأكيد وشددت النون لكان تعرضنان لأنه تجتمع ثلاث نونات فيفصل بينهما بآلف، وإن كان الخطاب لأم حبيبة خاصة فتكون الضاد مكسورة والنون مشددة، وقال الْقُرْطُبِيُّ: جاء بلفظ الجمع وإن كانت القصة لاثنين وهما: أم حبيبة وأم سلمة ردعًا وزجرًا أن تعود واحدة منهما أو غيرهما إلى مثل ذلك وهذا كما لو رأى رجل امرأة تكلم رجلًا فَقَالَ لها: أتكلمين الرجال؟ فإنه مستعمل سائغ.

(ثم) إنه كان لأم سلمة من الأخوات قريبة: زوج زمعة بنت الأسود، وقرية الصغرى: زوج عمر ثم معاوية، وعزة بنت أبي أمية زوج منبه الحجاج، ولها من البنات زينب راوية الخبر، ودرة التي قيل: إنها مخطوبة وكان لأم حبيبة من الأخوات هند زوج الحارث بن نوفل، وجويرية زوج السائب بن أبي حبيش، وأميمة زوج صفوان بن أمية، وأم الحكم زوج عَبْدِ اللَّهِ بن عثمان، وصخرة زوج سعيد بن الأخنس، وميمونة زوج عُرْوَةَ بن مسعود، ولها من البنات حبيبة وقد روت عنها الحديث ولها صحبة وكان لغيرهما من أمهات المؤمنين من الأخوات أم كلثوم، وأم حبيبة ابنتا زمعة أختا سودة، وأسماء أخت عَائِشَةَ، وزينب بنت عمر أخت حفصة، وغيرهن رضوان الله عليهم أجمعين.

(قَالَ عُرْوَةُ) أي: ابن الزبير بالإسناد السابق، وقد علق المصنف طرفًا منه في آخر النفقات، فَقَالَ شُعَيْبُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ عُرْوَةُ، وَأَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ الذَّهَلِيِّ عَنْ أَبِي الْيَمَانِ بِإِسْنَادِهِ.

(وِثُوبَةُ) أي: المذكورة (مَوْلَاةٌ لِأَبِي لَهَبٍ) واختلف في إسلامها.

وقال أَبُو نُعَيْمٍ: لا نعلم أحدا ذكر إسلامها غير ابن مندة والذي في السير أن النَّبِيَّ ﷺ كان يكرمها، وكان يرسل إليها الصلة من المدينة إلى أن ماتت بعد فتح خيبر ومات ابنها مسروح.

(كَانَ أَبُو لَهَبٍ أَعْتَقَهَا، فَأَرْضَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ) ظاهره أنه أعتقها قبل إرضاعها

فَلَمَّا مَاتَ أَبُو لَهَبٍ أُرِيَهُ بَعْضُ أَهْلِهِ بِشْرَ حَبِيبَةٍ، قَالَ لَهُ: مَاذَا لَقِيتَ؟ قَالَ أَبُو لَهَبٍ: لَمْ أَلْقَ بَعْدَكُمْ غَيْرَ أَنِّي سَقِيتُ

والذي في السير يخالفه وهو أن أبا لهب أعتقها قبيل الهجرة وذلك بعد الإرضاع بدهر طويل وحكى السهيلي أيضًا: أن عتقها كان قبل الإرضاع.

(فَلَمَّا مَاتَ أَبُو لَهَبٍ أُرِيَهُ) بضم الهمزة وكسر الراء وفتح التحتانية على البناء للمفعول (بَعْضُ أَهْلِهِ) بالرفع على أنه نائب عن الفاعل، أي: في المنام وذكر السهيلي أن العباس قَالَ: لما مات أبو لهب رأيت في منامي بعد حول في شر حال فَقَالَ: ما لقيت بعدكم راحة إلا أن العذاب يخفف عني كل يوم اثنين قَالَ: وذلك أن النَّبِيَّ ﷺ ولد يوم الاثنين وكانت ثوية بشرت أبا لهب بمولده فأعتقها.

(بِشْرَ حَبِيبَةٍ)⁽¹⁾ بكسر الحاء المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة، أي: على أسوأ حال يقال: بات الرجل بحيبة سوء، أي: بحالة ردية.

وقال ابن فارس: أصلها الحوبة وهي المسكنة والحاجة، والياء في حيبة منقلبة عن واو لانكسار ما قبلها.

وقال ابن الأثير: الحيبة والحوبة الهم والحزن.

ووقع في شرح السنة للبغوي: بفتح الحاء، ووقع عند المستملي بفتح الخاء المعجمة، أي: في حالة خائبة من كل خير وقال ابن الجوزي: هو تصحيف انتهى.

لكنه أقرب من جهة المعنى ولهذا قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: يروى بالمعجمة، وحكى في المشارق: بالجيم في رواية المستملي ولا أظنه إلا تصحيفًا والظاهر أنه تصحيف كما قَالَ: (قَالَ لَهُ)⁽²⁾ أي: قَالَ الرَّائِي لِأَبِي لَهَبٍ: (مَاذَا لَقِيتَ؟) أي: بعد موتك، (قَالَ أَبُو لَهَبٍ: لَمْ أَلْقَ بَعْدَكُمْ) خيرا، كذا في الفرع بإثبات المفعول، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: بحذف المفعول في الأصول.

وفي رواية الإسماعيلي: لم ألق بعدكم رخاء.

وعند عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: لم ألق بعدكم راحة، وقال ابن بطال: سقط المفعول من رواية الْبُخَارِيِّ ولا يستقيم الكلام إلا به.

(غَيْرَ أَنِّي) بنصب غير على الاستثناء (سَقِيتُ) بضم السين على البناء

(2) وفي رواية أبي ذر: فقال له.

(1) أي: ملتبسًا بِشْرَ حَبِيبَةٍ.

فِي هَذِهِ بَعْتَا قَتِي ثَوْبَةً.

للمفعول (فِي هَذِهِ) كَذَا فِي الْأَصُول بِالْحَذْفِ لَمْ يَبَيِّنِ الْمَشَارَإِلَهُ، وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ الْمَذْكُورَةِ وَأَشَارَ إِلَى النِّقْرَةِ الَّتِي تَحْتَ إِبْهَامِهِ .

وَفِي رَوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: وَأَشَارَ إِلَى النِّقْرَةِ الَّتِي بَيْنَ الْإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا مِنَ الْأَصَابِعِ وَلِلْيَهْقِي فِي الدَّلَائِلِ مِنْ طَرِيقِ مِثْلِهِ بَلْفَظَ: يَعْنِي النِّقْرَةَ الْخَ .

وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى حَقَارَةِ مَا سَقَى مِنَ الْمَاءِ وَقَالَ الْفَرُطِيُّ: يَبْقَى نَقْطَةٌ مِنْ مَاءٍ فِي جَهَنَّمَ بِسَبَبِ ذَلِكَ قَالَ: وَذَلِكَ أَنَّهُ جَاءَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ رَأَى فِي النَّوْمِ فَقِيلَ لَهُ: مَا فَعَلَ رَبُّكَ هُنَاكَ فَقَالَ: سَقَيْتُ مِثْلَ هَذِهِ وَأَشَارَ إِلَى ظَفَرِ إِبْهَامِهِ (بِعْتَا قَتِي ثَوْبَةً) أَي: بِسَبَبِ عِتَا قَتِي ثَوْبَةٍ، وَعِتَا قَتِي بَفَتْحِ الْعَيْنِ مَصْدَرٌ عِتَقَ يُقَالُ: عِتَقَ يَعْتَقُ بِالْكَسْرِ عِتْقًا وَعِتَاقًا وَعِتَاقَةً، وَالْمَصْدَرُ هُنَا مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ، وَثَوْبَةٌ: مَفْعُولٌ لِلْمَصْدَرِ وَفِي رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ: بَعْتَقِي .

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَهُوَ أَوْجُهُ وَالْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ: بِإِعْتَا قِي، لِأَنَّ الْمُرَادَ التَّخْلَصَ مِنَ الرِّقِّ انْتَهَى.

وَتَعْقِبُهُ الْعَيْنِيُّ فَقَالَ: هَذَا أَخَذَهُ مِنْ كَلَامِ الْكِرْمَانِيِّ فَإِنَّهُ قَالَ: مَعْنَاهُ التَّخْلَصُ مِنَ الرِّقَّةِ، فَالصَّحِيحُ أَنْ يَقَالَ: بِإِعْتَا قِي قَالَ: وَكُلٌّ مِنَ النَّاقِلِ وَالْمَنْقُولِ مِنْهُ لَمْ يَحْرَرْ كَلَامَهُ فَإِنَّ الْعِتْقَ وَالْعِتَاقَةَ وَالْعِتَاقَ كُلُّهَا مَصَادِرُ مِنْ عِتَقَ الْعَبْدَ، وَقَوْلُ النَّاقِلِ وَهُوَ أَوْجُهُ غَيْرُ مَوْجِهِ، لِأَنَّ الْعِتْقَ وَالْعِتَاقَةَ وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى، فَكَيْفَ يَقُولُ: الْعِتْقُ أَوْجُهُ؟ ثُمَّ قَوْلُهُ: وَالْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ بِإِعْتَا قِي، لِأَنَّ الْمُرَادَ التَّخْلَصَ مِنَ الرِّقِّ كَلَامٌ مِنْ لَيْسَ لَهُ وَقُوفٌ عَلَى كَلَامِ الْقَوْمِ، فَإِنَّ صَاحِبَ الْمَغْرِبِ قَالَ: الْعِتْقُ هُوَ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَمْلُوكِيَّةِ، وَهُوَ التَّخْلَصُ مِنَ الرِّقَّةِ .

وَقَدْ يَقُومُ الْعِتْقُ مَقَامَ الْإِعْتَا قِ الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ أَعْتَقَهُ مَوْلَاهُ انْتَهَى .

وَفِي التَّوْضِيحِ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَقْهِ أَنَّ الْكَافِرَ قَدْ يُعْطَى عَوْضًا مِنْ أَعْمَالِهِ الَّتِي يَكُونُ مِنْهَا قَرْبَةٌ لِأَهْلِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ كَمَا فِي حَقِّ أَبِي طَالِبٍ غَيْرَ أَنَّ التَّخْفِيفَ عَنْ أَبِي لَهَبٍ أَقْلٌ مِنَ التَّخْفِيفِ عَنْ أَبِي طَالِبٍ، وَذَلِكَ لِنَصْرَةِ أَبِي طَالِبٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَيَاتِهِ لَهُ وَعِدَاوَةُ أَبِي لَهَبٍ لَهُ .

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَصَحَّ قَوْلُ مَنْ تَأَوَّلَ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ الَّذِي جَاءَ

عن الله تعالى : أن رحمته سبقت غضبه ، أن رحمته لا تنقطع عن أهل النار المخلدين فيها إذ في قدرته أن يخلق لهم عذاباً يكون عذاب النار لأهلها رحمة وتخفيفاً بالإضافة إلى ذلك العذاب .

ومذهب المحققين : أن الكافر لا يخفف عنه العذاب بسبب حسناته في الدنيا بل يوسع عليه بها في دنياه لظاهر القرآن قال الله تعالى : ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان : 23] .

وقال القاضي عياض : انعقد الإجماع على أن الكفار لا ينفعهم أعمالهم ولا يثابون عليها بنعيم ولا تخفيف عذاب ، وإن كان بعضهم أشد عذاباً بحسب جرائمهم .

وقال الكرماني : لا ينفع الكافر العمل الصالح إذ الرؤيا ليست بدليل وعلى تقدير التسليم يحتمل أن يكون العمل الصالح والخير الذي يتعلق بالرسول ﷺ مخصوصاً من ذلك ، كما أن أبا طالب أيضاً ينتفع بتخفيف العذاب ، وقد قيل : إن قول عروة لما مات أبو لهب : أريه بعض أهله إلخ خبر مرسل أرسله عروة ولم يذكر من حدثه به وعلى تقدير أن يكون موصولاً فالذي في الخبر رؤيا منام فلا حجة فلا يثبت به حكم شرعي فيه ولعل الذي رآها لم يكن إذ ذاك أسلم بعد فلا يحتج به ، وأجيب ثانياً على تقدير القبول يحتمل أن يكون ما يتعلق بالنبي ﷺ مخصوصاً من ذلك بدليل قصة أبي طالب كما تقدم أنه خفف عنه فنقل من الغمرات إلى الضحضاح .

وقال البيهقي : ما ورد من بطلان الخير للكفار ، فمعناه : أنهم لا يكون لهم التخلص من النار ولا دخول الجنة ، ويجوز أن يخفف عنهم من العذاب الذي يستوجبونه على ما ارتكبه من الجرائم سوى الكفر بما عملوه من الخيرات هذا ولا يرد الاحتمال الذي ذكره البيهقي ما نقل عن القاضي عياض وغيره فإن جميع ما ورد من ذلك فيما يتعلق بذنب الكفر ، وأما ذنب غير الكفر فما المانع من تخفيفه ، وقال القرطبي : هذا التخفيف خاص بهذا ولمن ورد فيه النص .

وقال ابن المنير في الحاشية : هنا قضيتان : إحداهما : محال وهي اعتبار

طاعة الكافر مع كفره، لأن شرط الطاعة أن يقع بقصد صحيح، وهذا مفقود من الكافر.

الثانية: إثابة الكافر على بعض الأعمال تفضلاً من الله تعالى وهذا لا يحيله العقل، فإذا تقرر ذلك لم يكن عتق أبي لهب لثوية قرابة معتبرة، ويجوز أن يتفضل الله عليه بما شاء كما تفضل على أبي طالب والمتبع في ذلك التوقيف نفياً وإثباتاً. وتتمه هذا: أن يقع التفضل المذكور إكراماً لمن وقع له البر من الكافر ونحو ذلك والله تعالى أعلم.

ومن جملة ما يشتمل عليه حديث الباب: حرمة الجمع بين الأختين بملك النكاح بلا خلاف، واختلف في الأختين بملك اليمين، وكافة العلماء على التحريم أيضاً خلافاً لأهل الظاهر واحتجوا بما روي عن عثمان رضي الله عنه: حرمتها آية، وأحلها آية.

والآية المحللة بها قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: 24] وحكاها الطحاوي، عن علي وابن عباس رضي الله عنهم وقد روي المنع عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وعائشة، وابن الزبير رضي الله عنهم.

ومما يشتمل عليه أيضاً: ثبوت حرمة الرضاع بين الرضيع والمرضعة وأنه يصير بمنزلة أمها من الولادة يحرم عليه نكاحها أبداً، ويحل له النظر إليها، والخلوة بها، والمسافرة ولا يترتب عليها أحكام الأمومة من كل وجه فلا توارث، ولا نفقة، ولا عتق بالملك ولا ترد شهادته لها، ولا يعقل عنها، ولا يسقط عنهما القصاص بقتلهما، ومن ذلك انتشار الحرمة بين المرضعة وأولاد الرضيع وبين الرضيع وأولاد المرضعة، وحرمة الرضاع بين الرضيع وزوج المرضعة ويصير الرضيع ولداً له وأولاد الرجل أخوة الرضيع وأخوة الرجل أعمام الرضيع وأخواته عماته ويكون أولاد الرضيع أولاداً للرجل ولم يخالف في ذلك إلا أهل الظاهر وابن عليه فإنهم قالوا حرمة الرضاع بين الرجل والرضيع كذا نقله الخطابي والقاضي عياض عنهما وزاد الخطابي ابن المسيب.

22 - باب مَنْ قَالَ: لَا رَضَاعَ بَعْدَ حَوْلَيْنِ

22 - باب مَنْ قَالَ: لَا رَضَاعَ بَعْدَ حَوْلَيْنِ

(باب مَنْ قَالَ: لَا رَضَاعَ بَعْدَ حَوْلَيْنِ) أي: بعد سنتين وممن قَالَ ذلك: عامر الشعبي، وابن شبرمة، والثَّوْرِيُّ، والأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وأحمد، وأبو يُوسُفَ، ومحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وقول مالك في الموطأ.

وقال الحَافِظُ العَسْقَلَانِيُّ: أشار بهذا إلى رد قول الحنفية: أن أقصى مدة الرضاع ثلاثون شهراً، وحجتهم قوله تَعَالَى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: 15] قَالَ: أي المدة المذكورة لكل من الحمل والفصال، وهذا تأويل غريب، والمشهور عند الجمهور: أنها تقدير مدة أقل الحمل وأكثر مدة الرضاع، وإلى ذلك صار أبو يُوسُفَ، ومحمد بن الحسن، ويؤيد ذلك أن أبا حَنِيفَةَ لا يقول: إن أقصى مدة الحمل سنتان ونصف، وعند المالكية رواية توافق قول الحنفية لكن منتزعه في ذلك: أنه يغتفر بعد الحولين مدة يدمن الطفل فيها على الفطام، لأن العادة أن الصبي لا يفطم دفعة واحدة بل على التدرج في أيام قلائل فالأيام التي يحاول فيها فطامه حكم الحولين.

ثم اختلفوا في تقدير تلك المدة قيل: يغتفر نصف سنة، وقيل: شهران، وقيل: شهر ونحوه، وقيل: أيام يسيرة، وقيل: لا يزداد عن الحولين وهو رواية ابن وهب عن مالك وبه قَالَ الجمهور وسيجيء ما يتعلق به.

وقال العَيْنِيُّ معترضاً على الحَافِظِ العَسْقَلَانِيِّ ما وجه الإشارة في هذا إلى قول الحنفية والترجمة ما وضعت إلا لبيان من قَالَ: لا رضاع بعد حولين مُطْلَقًا، وهو أعم من أن يكون بعد الحولين قول الحنفية أو غيرهم.

وتخصيص الحنفية جميعاً غير صحيح، لأن أبا يُوسُفَ ومحمداً اللذين هما أكبر أئمة الحنفية لم يقلوا بالرضاع بعد الحولين.

والإمام مالك الذي هو أحد أركان المذاهب الأربعة روى الوليد بن مسلم عنه: ما كان بعد الحولين بشهر أو شهرين يحرم.

وزفر الذي هو من أعيان أصحاب أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ: ما كان يجتزئ باللبن ولم

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: 233] وَمَا يُحَرِّمُ مِنْ قَلِيلِ الرِّضَاعِ وَكَثِيرِهِ.

يطعم وإن أتى عليه ثلاث سنين فهو رضاع.

وَالْأَوْزَاعِيُّ إِمَامُ أَهْلِ الشَّامِ وَقَالَ مِثْلُهُ، لَكِنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ أَنْ لَا يَفْطَمَ إِنْ فَطِمَ وَلَهُ عَامٌ وَاحِدٌ وَاسْتَمَرَ فِطَامُهُ ثُمَّ رَضَعَ فِي الْحَوْلَيْنِ لَمْ يَحْرَمْ هَذَا الرِّضَاعُ الثَّانِي شَيْئًا وَإِنْ تِمَادَى رِضَاعُهُ.

(لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾) ذَكَرَ هَذَا فِي مَعْرُضِ الْإِحْتِجَاجِ لِمَنْ قَالَ: لَا رِضَاعَ بَعْدَ حَوْلَيْنِ وَقَدْ اسْتَدَلَّ أَبُو حَنِيفَةَ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: أَنَّ مَدَّةَ الرِّضَاعِ ثَلَاثُونَ شَهْرًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْوَالِدَتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾، فَثَبَتَ أَنَّ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ رِضَاعًا، فَلَا يُمْكِنُ قَطْعُ الْوَلَدِ دَفْعَةً وَاحِدَةً، فَلَا بَدَّ مِنْ زِيَادَةِ مَدَّةِ يَعْتَادُ فِيهَا الصَّبِيُّ مَعَ اللَّبَنِ الْفِطَامَ، فَيَكُونُ غِذَاؤُهُ اللَّبَنُ تَارَةً وَالطَّعَامُ أُخْرَى إِلَى أَنْ يَنْسَى اللَّبَنَ وَأَقْلَ مَدَّةٍ يَنْتَقِلُ بِهَا الْعَادَةُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ اعْتِبَارًا بِمَدَّةِ الْحَمْلِ، فَإِنْ قِيلَ: رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ جَمِيلٍ عَنِ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ».

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَمْ يَسْنِدْهُ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ غَيْرَ الْهَيْثَمِ بْنِ جَمِيلٍ قَالَ ابْنُ عَدِي: يَغْلُطُ عَلَى الثَّقَاتِ وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا يَتَعَمَدُ الْكَذِبَ وَغَيْرِهِ يُوَقِّفُهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَقَالَ ابْنُ الْقُطَّانِ: الرَّائِي عَنِ الْهَيْثَمِ أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ بَرْدِ الْأَنْطَاكِيِّ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ وَثِقَةٌ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالْعَجَلِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ وَكَانَ مِنَ الْحِفَازِ إِلَّا أَنَّهُ وَهَمَ فِي رَفْعِ هَذَا الْحَدِيثِ وَالصَّحِيحُ وَقَفَهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مَوْقُوفًا عَلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ قَالَ: لَا رِضَاعَ إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ فِي الصَّغَرِ هَذَا، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا شَدَّ الْعِظَمَ وَأَنْبَتَ اللَّحْمَ.

(وَمَا يُحَرِّمُ مِنْ قَلِيلِ الرِّضَاعِ وَكَثِيرِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ قَالَ أَي: بَابُ مَا يَحْرَمُ الْخِ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّهُ مِمَّنْ يَرَى بِأَنَّ قَلِيلَ الرِّضَاعِ وَكَثِيرُهُ سَوَاءٌ فِي

الحرمة بالعموم الوارد في الأخبار مثل حديث الباب وغيره وهو قول علي وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم وهو أيضًا قول سعيد بن المسيب، والحسن، وعطاء، ومكحول، وطاوس، والحكم، وأبي حنيفة وأصحابه، والليث بن سعد، ومالك، والأوزاعي، والثوري لإطلاق الآية وهو المشهور عن أحمد.

وذهب آخرون: إلى أن الذي يحرم ما زاد على الرضعة الواحدة ثم اختلفوا، فعن عائشة رضي الله عنها: عشر رضعات، أخرجه مالك في الموطأ عنها أيضًا: تسع رضعات، أخرجه ابن أبي خثيمة بإسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير، عنها أيضًا: خمس رضعات، أخرجه مسلم عنها كان فيما نزل من القرآن: عشر رضعات معلومات ثم نسخن بخمس رضعات محرقات، فتوفي رسول الله ﷺ وهو مما يقرأ.

وعند عبد الرزاق من طريق عروة: كانت عائشة رضي الله عنها تقول: لا يحرم دون سبع رضعات أو خمس رضعات، وعند عبد الرزاق أيضًا: بإسناد صحيح عنها قالت: لا يحرم دون خمس رضعات معلومات.

والى هذا ذهب الشافعي، وأحمد في رواية، وقال به ابن حزم، وذهب أحمد في رواية وإسحاق وأبو عبيد وابن المنذر وداود وأتباعه إلا ابن حزم: إلى أن الذي يحرم ثلاث رضعات لقوله ﷺ: «لا يحرم الرضعة والرضعتان» فإن مفهوم أن الثلاث تحرم.

وأغرب القرطبي فقال: لم يقل به إلا داود ويخرج مما أخرجه البيهقي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه بإسناد صحيح: أنه كان يقول: لا تحرم الرضعة والرضعتان والثلاث إن الأربع هي التي تحرم والثابت من الأحاديث حديث عائشة رضي الله عنها في الخمس، وأما حديث الرضعة والرضعتان فعله مثال لما دون الخمس، وإلا فالتحريم بالثلاث فما فوقها إنما يؤخذ من الحديث المفهوم وقد عارضه مفهوم الحديث الآخر المخرج عند مسلم وهو الخمس فمفهوم لا تحرم المصة ولا المصتان أن الثلاث تحرم، ومفهوم خمس

5102 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا رَجُلٌ،

رضعات: أن الذي دون الأربع لا يحرم فتعارضاً فيرجع إلى الترجيح بين المفهومين، وحديث الخمس جاء من طرق صحيحة، وحديث المصتان جاء أيضاً من طرق صحيحة لكن قد قال بعضهم: أنه مضطرب، لأنه اختلف فيه هل هو عن عائشة رضي الله عنها، أو عن الزبير، أو عن ابن الزبير، أو عن أم الفضل رضي الله عنهم لكن لم يقدح الاضطراب عند مسلم فأخرجه من حديث أم الفضل زوج العباس رضي الله عنهما: أن رجلاً من بني عامر قال: يا رسول الله هل يحرم الرضعة الواحدة قال: «لا».

وفي رواية له عنها: لا تحرم الرضعة والرضعتان ولا المصة والمصتان قال القُرْطُبِيُّ: هو أنص ما في الباب إلا أنه يمكن حمله على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع، ومذهب الجمهور أقوى لأن الأخبار اختلفت في العدد وعائشة التي روت ذلك قد اختلف عليها فيما يعتبر من ذلك فوجب الرجوع إلى أقل ما ينطلق عليه الاسم ويعضده من حيث النظر أنه معنى طار يقتضي تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصهر، أو يقال ما مع يلج الباطن فيحرم فلا يشترط فيه العدد كالمني.

وأيضاً قول عائشة رضي الله عنها: عشر معلومات، ثم نسخن بخمس معلومات، فمات النبي ﷺ وهو مما يقرأ لا ينتهز للاحتجاج على أن الأصح من قولي الأصوليين أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر والراوي روى هذا على أنه قرآن لا خبر، فلم يثبت كونه قرآناً ولا ذكر الراوي أنه خبر ليقبل قوله فيه والله أعلم.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنِ الْأَشْعَثِ) ⁽¹⁾ هو ابن أبي الشعثاء، واسمه سليم بن أسود المحاربي الكوفي، (عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا) في حجرتها (وَعِنْدَهَا رَجُلٌ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: لم أقف على اسمه وأظنه ابناً لأبي القعيس وغلط من قال هو عبد الله

(1) بالشين المعجمة والعين المهملة والمثلثة.

فَكَأَنَّهُ تَغَيَّرَ وَجْهُهُ، كَأَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: إِنَّهُ أَخِي، فَقَالَ: «انْظُرْنَ مَا إِخْوَانُكُمْ»، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ.

ابن يزيد رضيع عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لأن عَبْدَ اللَّهِ هذا تابعي باتفاق الأئمة وكانت أمه التي أرضعت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عاشت بعد النَّبِيِّ ﷺ فولدته، فلهذا قيل له: رضيع عائشة.

(فَكَأَنَّهُ) ﷺ (تَغَيَّرَ وَجْهُهُ، كَأَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ) كذا فيه ووقع في رواية من طريق أبي الأحوص عن أشعث: وعندي رجل قاعد، فاشتد ذلك عليه، ورأيت الغضب في وجهه، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وفي رواية أبي داود عن حفص بن عُمر عن شعبة: فشق ذلك عليه وغير وجهه، وقد تقدم من رواية سُفْيَانَ المَاضِيَةِ في الشهادات فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ مِنْ هَذَا؟ (فَقَالَتْ: إِنَّهُ أَخِي) أي: أن الرجل أخِي من الرضاعة.

وفي رواية غندر عن شعبة: أنه أخِي من الرضاعة بزيادة قوله: من الرضاعة، (فَقَالَ) ﷺ: (انْظُرْنَ) أي: تأملن واعرفن مَنْ إِخْوَانُكُمْ كذا في رواية الكشميهني وفي رواية غيره: (مَا إِخْوَانُكُمْ) والأول أوجه والمعنى تأملن ما وقع من ذلك هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضاعة ومقدار الارتضاع فإن الحكم الذي ينشأ من الرضاع إنما يكون إذا وقع الرضاع المشروط.

قَالَ المَهْلَب: معناه انظرن ما سبب هذه الأخوة، فإن حرمة الرضاع إنما هي في الصغر حتى تسد الرضاعة المجاعة.

وقال أَبُو عبيدة: معناه أن الذي جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع لا حيث يكون الغذاء بغير رضاع، والإخوان جمع: أخ لكنه أكثر ما يستعمل لغة في الأصدقاء بخلاف غيرهم ممن هو بالولادة، فيقال فيهم: أخوة وكذا الرضاع كما في الحديث.

(فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ) بيان للباعث على إمعان النظر والفكر، وقوله: من المجاعة، أي: الجوع، يعني: أن الرضاعة التي تثبت بها الحرمة ويحل بها الخلوة ما يكون في الصغر حين يكون الرضيع طفلاً يسد اللبن جوعته، لأن معدته ضعيفة يكفيها اللبن، وينبت بذلك لحمه، فيصير جزءاً من المرضعة،

فيكون كسائر أولادها فيشترك في الحرمة معهم، فكأنه قَالَ: لا رضاعة معتبرة إلا المغنية عن المجاعة أو المطعمة من المجاعة كقوله تَعَالَى: ﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾ [قريش: 4].

ومن شواهد حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا رضاع إلا ما شد العظم، وأنبت اللحم، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا.

وحديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، ويمكن أن يستدل به على أن الرضعة الواحدة لا تحرم، لأنها لا تغني من جوع، فإذا يحتاج إلى تقدير فأولى ما يؤخذ به ما قدرته الشريعة وهو خمس رضعات، ولكن هذا كله زيادة على مطلق النص، لأن النص غير مقيد بالعدد والزيادة على النص نسخ فلا يجوز وكذلك الجواب عن كل حديث فيه عدد مثل حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لا تحرم المصبة والمصتان» ورواية النَّسَائِيِّ عنها: «لا تحرم الخطفة والخطفتان».

وقال ابن بطال: أحاديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كلها مضطربة، فوجب تركها والرجوع إلى كتاب الله تَعَالَى.

وروى أبو بكر الرازي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ قَوْلُهَا: «لا تحرم الرضعة والرضعتان كان فأما اليوم فالرضعة الواحدة تحرم»، فجعله منسوخًا وكذلك الجواب عن قولها: «لا تحرم الإملاجة والإملاجتان».

واستدل بالحديث: على أن التغذية بلبن المرضعة تحرم سواء كان بشرب أم أكل بأي صفة كان حتى الوجور، والسعوط، والثرد، والطبخ وغير ذلك إذا وقع ذلك بالشروط المذكور من العدد، لأن ذلك يطرد الجوع وهو موجود في جميع ما ذكر فيوافق الخبر والمعنى، وبهذا قَالَ الجمهور لكن استثنى الحنفية: الحقنة، وخالف في ذلك الليث وأهل الظاهر فقالوا: إن الرضاعة المحرمة إنما تكون بالتقام الثدي ومص اللبن منه⁽¹⁾

(1) وفي الحديث أيضًا: جواز دخول من اعترفت المرأة بالرضاع معه عليها وآته بصير خالها وقبول قولها فيمن اعترفت به وأن الزوج يسأل زوجته عن سبب إدخال الرجال بيته والاحتياط في ذلك والنظر فيه.

23 - باب لَبْنِ الْفَحْلِ

مطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله : فإنما الرضاعة من المجاعة ، وقد مر الحديث في كتاب الشهادات في باب الشهادة على الأنساب.

23 - باب لَبْنِ الْفَحْلِ

(باب لَبْنِ الْفَحْلِ) بفتح الفاء وسكون المهملة الرجل ، ونسبة اللبن إليه مجاز ؛ لكونه سبباً فيه ، واختلف فيه : هل يثبت حرمة الرضاع بينه وبين الرضيع فيصير ولداً له أم لا ؟ فَقَالَ قوم : لبن الفحل يحرم ، وهو قول ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيما ذكره التِّرْمِذِيُّ ، وقول عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فيما ذكره ابن عبد البر ، وبه قَالَ عُرْوَةُ بن الزبير وطاوس وعطاء وابن شهاب ومجاهد وأبو الشعثاء ، وجابر بن زيد ، والحسن ، والشعبي ، وسالم ، والقاسم بن مُحَمَّد ، وهشام بن عُرْوَةَ على خلاف فيه ، وهو قول أَبِي حَنِيفَةَ ، ومالك ، وَالشَّافِعِيِّ ، وأحمد ، وأصحابهم ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، والليث ، وإسحاق ، وأبي ثور .

وقال قوم : ليس لبن الفحل بمحرم ، روى ذلك عن جماعة من الصحابة منهم : ابنُ عُمَرَ ، وجابر ، وعائشة على اختلاف عنها ، ورافع بن خديج ، وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم ، ومن التابعين : قول سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، وسليمان ابن يسار ، وأخيه عطاء بن يسار ، ومكحول ، وإبراهيم النخعي ، وأبي قلابة ، وإياس ابن معاوية ، والقاسم بن مُحَمَّد ، وسالم ، والشعبي على خلاف عنه ، وكذلك الحسن ، وإبراهيم ابن عليه ، وداود الظاهري فيما حكاه عنه أبو عمر في التمهيد ، والمعروف عن داود خلافه ، واحتج بعضهم لذلك : بأن اللبن لا ينفصل من الرجل وإنما ينفصل من المرأة فكيف تنتشر الحرمة إلى الرجل .

وأجيب : بأنه قياس في مقابلة النص فلا يلتفت إليه ، وقال القاضي عياض : لم يقل أحد من أئمة الفقهاء ، وأهل الفتوى بإسقاط حرمة لبن الفحل إلا أهل الظاهر وابن عليه ، والمعروف عن داود موافقة الأئمة الأربعة .

5103 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أَفْلَحَ، أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ،

والحاصل: أن لبن الفحل يحرم، وأنه يثبت حرمة الرضاع بينه وبين الرضيع، ويصير ولدًا له ويكون أولاد الرضيع أولاد الرجل خلافاً لمن قال: لبن الفحل لا يحرم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ لمالك فيه شيخ آخر، وهو هشام بن عروة، وسياقة الحديث عن عروة أنتم وسيأتي قبيل كتاب الطلاق.

(عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ) أي: ابن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (أَنَّ أَفْلَحَ) بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح اللام بعدها حاء مهملة.

(أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ) بضم القاف وفتح العين المهملة وآخره سين مهملة مصغراً كذا في صحيح مسلم والنسائي أيضاً، وفي رواية لمسلم: أفلح بن أبي القعيس وكذا في رواية أبي داود وابن ماجة وفي رواية لمسلم قال: استأذن عليها أبو القعيس وفي رواية له والنسائي قالت: استأذن عليّ عمي من الرضاعة أبو الجعد فرددته قال هشام: إنما هو أبو القعيس، والصواب: أنه أفلح وكنيته أبو الجعد وهو أخو أبي القعيس وقال القُرطبي في المفهم: هذا هو الصحيح وما سوى ذلك وهم من بعض الرواة، واسم أبي القعيس: وائل بن أفلح الأشعري كما عند الدارقطني ولا يعرف لأبي القعيس ولا لأخيه أفلح ذكر إلا في هذا الحديث وفي رواية الترمذي قالت: جاء عمي من الرضاعة، ذكرته مبهماً.

(جَاءَ) حال كونه (يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، وَهُوَ) أي: أفلح (عَمُّهَا) أي: عم عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (مِنَ الرِّضَاعَةِ) فيه التفات وكان مقتضى القياس أن تقول: وهو عمي، واختلف في كيفية ثبوت العمومة لأفلح هذا فزعم ممن رأى: أن لبن الفحل لا يحرم أن أفلح هذا رضع مع أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فكان عمًّا لعائشة وهذا خطأ يردده ما في رواية الترمذي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت:

بَعْدَ أَنْ نَزَلَ الْحِجَابُ، فَأَبَيْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ «فَأَمَرَنِي أَنْ آذَنَ لَهُ».

إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل، وكذا في رواية البُخَارِيِّ على ما يأتي إن شاء الله تعالى.

والصواب: أن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ارتضعت من امرأة أبي القعيس وأفلح أخوه فصار عمها من الرضاعة، وفي رواية لمسلم: جاء أفلح أخو أبي القعيس يستأذن عليها وكان أبو القعيس أبا عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من الرضاعة، وفي رواية له: وكان أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وفيه دليل: على مشروعية الاستئذان ولو في حق المحرم لجواز أن يكون المرأة على حال لا يحل للمحرم أن يراها عليها، وكان استئذانه عليها (بَعْدَ أَنْ نَزَلَ الْحِجَابُ) أي: آية الحجاب أو حكمه آخر سنة خمس.

وفيه: أنه لا يجوز للمرأة أن تأذن للرجل الذي ليس بمحرم لها في الدخول عليها ويجب عليها الاحتجاب منه بالإجماع، وما ورد من بروز النساء فإنما كان قبل نزول الحجاب. وكانت قصة أفلح مع عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بعد نزول الحجاب.

(فَأَبَيْتُ) أي: امتنعت (أَنْ آذَنَ لَهُ) بالمد للتردد هل هو محرم، فتأذن له، أو ليس بمحرم فتمنعه، فامتنعت تغليباً للتحريم على الإباحة ليس لمن لم يترجح عنده أحد الطرفين الإقدام عليه، بل يرجح التحريم على الإباحة وزاد في رواية عراك السابقة في الشهادات فقال: أحتجبن مني وأنا عمك.

وفي رواية شعيب، عن الزهري كما مضى في تفسير سورة الأحزاب فقلت: لا آذن له حتى أستاذن رسول الله ﷺ فَإِنْ أَخَاهُ أَبَا الْقَعِيسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، ولكن أرضعتني امرأة أبي القعيس.

(فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ، فَأَمَرَنِي) ﷺ (أَنْ آذَنَ لَهُ) بالمد أيضاً وفي رواية شعيب الماضية في الشهادات: ائذني له فإنه عمك تربت يمينك، وقد تقدم شرح هذه اللفظة في باب الأكفاء في الدين، وفي رواية سُفْيَانَ: يداك، أو يمينك، وفي رواية مالك عن هشام بن عُرْوَةَ: أنه عمك فليلج

عليك، وفي رواية الحكم: صدق أفلح ائذني له.

وفيه دليل: على أن لبن الفحل يحرم حتى يثبت الحرمة في جهة صاحب اللبن كما ثبتت في جانب المرضعة فإن النَّبِيَّ ﷺ أثبت عمومة الرضاع، وألحقها بالنسب، لأن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معاً، فوجب أن يكون الرضاع منهما، وإلى هذا أشار ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بقوله: المروي عند ابن أبي شيبة اللقاح واحد، فإن الوطاء يدر اللبن للفلح فيه نصيب.

واستدل بهذا الحديث على أن من ادعى الرضاع وصدقه الرضيع يثبت حكم الرضاع بينهما فلا يحتاج إلى بينة، لأن أفلح ادعاه وصدقه عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وأذن الشارع بمجرد ذلك ورد هذا باحتمال: أن الشارع اطلع على ذلك من غير دعوى أفلح وتسليم عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، واستدل به أيضاً على أن قليل الرضاع يحرم كما يحرم كثيره.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وألزم به بعضهم الحنفية القائلين: أن الصحابي إذا روى حديثاً عن النَّبِيِّ ﷺ وصح عنه العمل بخلافه أن العمل بما رأى لا بما روى، لأن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا صح عنها: أن لا اعتبار بلبن الفحل ذكره مالك في الموطأ، وسعيد بن منصور في السنن، وأبو عبيد في كتاب النكاح بإسناد حسن، وأخذ الجمهور ومنهم الحنفية بخلاف ذلك وعملوا بروايتها في قصة أخي أبي القعيس وحرّموا بلبن الفحل وكان يلزمهم على قاعدتهم أن يتبعوا عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ويعرضوا عن روايتها ولو كان روى هذا الحكم غير عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لكان لهم معذرة لكنه لم يروه غيرها، وهو إلزام قوي انتهى.

وقال الْعَيْنِيُّ: لو علم هذا القائل مدرك ما قالته الحنفية في ذلك لما صدر منه هذا الكلام، ولكن عدم الفهم وأريحته العصبية يحملان الرجل على أخبط من هذا وقاعدة أصحابنا فيما قاله ليست على الإطلاق، بل إن كان عمله أو فتواه قبل الرواية أو قبل بلوغه إليه كان الحديث حجة، وإن كان بعد ذلك لم يكن حجة، لأنه ثبت عنده أنه منسوخ فلذلك عمل بما رأى لا بما روى على أن عبد البر قد ذكر أن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَيْضًا: كانت ممن يحرم لبن الفحل.

24 - باب شَهَادَةِ الْمُرْضِعَةِ

5104 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث ثبوت الحرمة بين عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وبين أفلح المذكور الذي هو عمها من الرضاع فلذلك أذن لها بدخول أفلح عليها وقال: إنه عمك لما قالت: إنما أرضعني المرأة، ولم يرضعني الرجل كذا في رواية الترمذي فدل: على أن ماء الرجل يحرم، وقد مضى الحديث في كتاب الشهادات في باب الشهادة على الأنساب.

24 - باب شَهَادَةِ الْمُرْضِعَةِ

(باب شَهَادَةِ الْمُرْضِعَةِ) بالرضاع وحدها، وفيه خلاف: فروي عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وطاوس: جواز شهادة واحدة فيه إذا كانت مرضعة وتستحلف مع شهادتها، وهو قول الزُّهْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وأحمد، وإسحاق. وعن الْأَوْزَاعِيِّ: أنه أجاز شهادة امرأة واحدة في ذلك إذا شهدت قبل أن يتزوج، فأما بعده فلا.

وروي عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا يقبل في ذلك إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وهو قول أَبِي حَنِيفَةَ وأصحابه.

وقال مالك: تقبل شهادة امرأتين دون رجل، وبه قَالَ الْحَاكِمُ.

وقالت طائفة: لا يقبل في ذلك أقل من أربع نسوة، روي ذلك عن عطاء والشعبي وهو قول الشَّافِعِيِّ.

وأغرب ابن بطلال هنا فنقل الإجماع على أن شهادة المرأة وحدها لا تجوز في الرضاع وشبهه وهو عجب منه، فإنه قول جماعة من السلف حتى إن عند المالكية رواية: أنها تقبل وحدها لكن بشرط فشو ذلك في الجيران.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ) المعروف بابن عليّة قَالَ: (أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ) السخثياني، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) بضم الميم وفتح اللام، أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد

عُبَيْدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، - قَالَ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ عُقْبَةَ لِكِنِّي لِحَدِيثِ عُبَيْدٍ أَحْفَظُ - قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَجَاءَتْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ: أَرْضَعْتُكُمَا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: تَزَوَّجْتُ فُلَانَةَ بِنْتَ فُلَانٍ، فَجَاءَتْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ لِي: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، وَهِيَ كَاذِبَةٌ، فَأَعْرَضَ، فَأَتَيْتُهُ مِنْ قِبَلِ وَجْهِهِ، قُلْتُ: إِنَّهَا كَاذِبَةٌ، قَالَ: «كَيْفَ بِهَا وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، دَعَهَا عَنْكَ»

(عُبَيْدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) مكي ما له في الصحيح سوى هذا الحديث قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَا أَعْرِفُ مِنْ حَالِهِ شَيْئًا إِلَّا أَنَّ ابْنَ حَبَانَ ذَكَرَهُ فِي ثِقَاتِ التَّابِعِينَ.

(عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ) بضم العين وسكون القاف القرشي المكي الصحابي، (قَالَ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ) أي: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: وقد سمعت هذا الحديث (مِنْ عُقْبَةَ) والاعتماد على سماعه منه كما قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ.

(لِكِنِّي لِحَدِيثِ عُبَيْدٍ أَحْفَظُ، قَالَ) أي: عقبة بن الحارث: (تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً) هي أم يَحْيَى بنت أبي إهاب بكسر الهمزة التميمي، (فَجَاءَتْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ما عرفت اسمها (فَقَالَتْ) أي: لنا: (أَرْضَعْتُكُمَا)، قَالَ عقبة: (فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ): يَا رَسُولَ اللَّهِ (تَزَوَّجْتُ فُلَانَةَ بِنْتَ فُلَانٍ، فَجَاءَتْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ) وفي بعض الطرق: أمة سوداء، (فَقَالَتْ لِي: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: لقد أرضعتكما، (وَهِيَ كَاذِبَةٌ، فَأَعْرَضَ) عَنْهُ مِنْ بَابِ الْإِلْتِفَاتِ وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني: عني، (فَأَتَيْتُهُ مِنْ قِبَلِ وَجْهِهِ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهة وجهه، (قُلْتُ: إِنَّهَا كَاذِبَةٌ، قَالَ) ﷺ: (كَيْفَ بِهَا) استبعاد منه ﷺ، أي: كيف تجتمع بها بعد أن قيل هذا، (وَقَدْ زَعَمْتَ) أي: تلك المرأة السوداء (أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، دَعَهَا) أي: اتركها (عَنْكَ) أي: على سبيل الاحتياط والورع لا على الإيجاب والحكم بثبوت الرضاع وفساد النكاح بمجرد قول المرضعة إذ لم يجر بحضوره ﷺ ترافع وأداء شهادة، بل كان ذلك مجرد إخبار واستفتاء.

وروى ابن مهدي بإسناده عن رجل من بني عباس قال: سألت علياً وابن عباس رضي الله عنهما عن رجل تزوج امرأة، فجاءت امرأة، فزعمت أنها أرضعتهما، فقالا: تنزه عنها، فهو خير، وقد قَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ: أن عمر بن

وَأَشَارَ إِسْمَاعِيلُ بِإِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى، يَحْكِي أَيُّوبَ.

25 - بَاب مَا يَحِلُّ مِنَ النَّسَاءِ وَمَا يَحْرُمُ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ - إِلَى آخِرِ الْآيَتَيْنِ إِلَى قَوْلِهِ - ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يجز شهادة امرأة واحدة في الرضاع.
(وَأَشَارَ إِسْمَاعِيلُ) أي: ابن علي (بِإِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى، يَحْكِي أَيُّوبَ)
أي: إشارة أيوب السخثياني، والمراد: حكاية فعل النَّبِيِّ ﷺ حيث أشار بيده وقال بلسانه: دعها عنك، فحكى ذلك كل راوٍ لمن دونه ويؤخذ من الحديث عند من يقول: إن الأمر بفراقها لم يكن لتحريمها عليه بقول المرضعة، بل للاحتياط أن يحتاط من يريد أن يتزوج أو يزوج ثم أطلق على أمر فيه خلاف بين العلماء كمن زنى بها أو باشرها بشهوة أو زنى بها أصله أو فرعه أو خلق من زناه بأمرها أو شك في تحريمها عليه بصهر أو قرابة ونحو ذلك، وقد مضى الحديث في كتاب العلم في باب الرحلة وفي كتاب الشهادات أَيْضًا في باب شهادة الإماء والعبيد.
ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: كيف بها إلى آخره.

25 - بَاب مَا يَحِلُّ مِنَ النَّسَاءِ وَمَا يَحْرُمُ

(بَاب مَا يَحِلُّ مِنَ النَّسَاءِ وَمَا يَحْرُمُ) أي: ما يحل نكاحه من النساء وما لا يحل.

(وَقَوْلِهِ تَعَالَى) بالجر عطف على قوله ما يحل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ - إِلَى آخِرِ الْآيَتَيْنِ إِلَى قَوْلِهِ - ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 24] كذا في رواية أَبِي ذَرٍّ وساق في رواية كريمة إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ ثم قَالَ إِلَى ﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ وفي بعض النسخ: الْآيَتَيْنِ وذلك لأنه يشتمل على آيتين الأولى: إِلَى قَوْلِهِ ﴿عَفْوًا رَجِيمًا﴾ والثانية: من قوله ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾⁽¹⁾ قد بين الله عز وجل هنا المحرمات من النساء، وهن أربع

(1) والمعنى: حرّم عليكم نكاح أمهاتكم فهو من مجاز الحذف الذي دلّ العقل على حذفه.

عشرة امرأة: سبع من نسب، وسبع من سبب.

فالسبع الذي من نسب هي قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخْتِ﴾:

الأولى: الأمهات والمراد بها: الوالدات ومن فوقهن من الجدات من قبل الأمهات والآباء.

الثانية: البنات والمراد بهن بنات الأصلاّب ومن أسفل منهن من بنات الأبناء والبنات وإن سفلن.

الثالثة: الأخوات، والمراد بهن: الشقيقات وغيرهن من الآباء أو الأمهات.

الرابعة: العمات، والمراد بهن: أخوات الآباء وأخوات الأجداد وإن علون.

الخامسة: الخالات والمراد بهن أخوات الأمهات الوالدات لآبائهن وأمهاتهن.

السادسة: بنات الأخ، أي: الأخ من الأب والأم، أو من الأب، أو من الأم وبنات بناتهن وإن سفلن.

السابعة: بنات الأخت كذلك من أي جهة كن وأولاد أولادهن وإن سفلن.

وأما السبع التي من جهة السبب فهي من قوله: ﴿وَأَنْهَيْتُكُمْ النَّسَبَ أَرْضَعْتُمْ﴾ [النساء: 23] إلى آخر الآية، والمراد: الأم المرضعة ومن فوقها من أمهاتها، وإن بعدن وقام تلك المقام الوالدة ومقام أمهاتها والأخت من الرضاع التي أرضعتها أمك بلبان أبيك سواء أرضعتها معك أو مع ولد قبلك أو بعدك، والأخت من الأب دون الأم وهي التي أرضعتها زوجة أبيك بلبان أبيك، والأخت من الأم دون الأب وهي التي أرضعتها أمك بلبان رجل آخر وأم المرأة حرام عليه دخل بها أو لم يدخل وهو قول أكثر الفقهاء.

وقال علي، وابن عباس، وابن الزبير رضي الله عنهم، ومجاهد، وعكرمة: له أن يتزوج قبل الدخول بها، والربيبة: وهي بنت امرأة الرجل من غيره وإنما تحرم بالدخول بالأم ولا تحرم بمجرد العقد، وذكر الحجة بطريق الأغلب لا

وَقَالَ أَنَسٌ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ «ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ الْحَرَائِرُ حَرَامٌ» ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: 24] «لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَنْزِعَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ مِنْ عَبْدِهِ» وَقَالَ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ [البقرة: 221].

على الشرط، وحليلة الابن، أي: زوجته وإنما قال من أصلا بكم تحرراً عن زوجات المتبني والجمع بين الأختين حرتين كانتا أو أمتين وطئتا وفي عقد واحد في حال الحياة وحكى عن داود: أنه جوز ذلك بملك اليمين.

(وَقَالَ أَنَسٌ) أي: ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أي في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ الْحَرَائِرُ أي: النساء المحصنات اللاتي لهن أزواج، فإنهن أحصن فزوجهن بالتزويج.

(حَرَامٌ) نكاحهن إلا بعد طلاق أزواجهن وانقضاء عدتهن، وقيل: المحصنات، أي: العفائف حرام إلا بعد النكاح وسبب نزول هذه الآية: ما رواه أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَصْبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أُوطَاسَ لهن أزواج فكرهنا أن نقع عليهن، فسألنا النَّبِيَّ ﷺ فنزلت هذه الآية: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ «لَا يَرَى بَأْسًا» أي: حرجاً (أَنْ يَنْزِعَ) وفي نسخة: أَنْ يَزُوجَ (الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ مِنْ عَبْدِهِ) وفي رواية الكشميهني: جارية من عبده، أي: من تحت عبده فيطؤها، والأكثر: على أن المراد: ما ملكت أيمانكم المسيبات، ولهن أزواج في دار الكفر، فإنهن حلال لمن سباهن.

وهذا التعليق وصله إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي في كتاب أحكام القرآن بإسناد صحيح من طريق سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ الْحَرَائِرُ حَرَامٌ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فإذا هو لا يرى بملك اليمين بَأْسًا أَنْ يَنْزِعَ الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ مِنْ عَبْدِهِ فيطؤها، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن التيمي بلفظ: ذَوَاتُ الْبُعُولِ وَكَانَ يَقُولُ: يَبِيعُهَا طَلَاقُهَا.

(وَقَالَ) أي: اللّه عز وجل: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ أي: لا تتزوجوهن حتى يؤمن بالله، وقرئ بضم التاء ألا لا تزوجوهن قيل: والمراد بالمشركات الحربيّات والآية ثابتة، وقيل: المشركات الكتابيات والحربيّات،

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «مَا زَادَ عَلَى أَرْبَعٍ فَهُوَ حَرَامٌ، كَأُمِّهِ وَابْنَتِهِ وَأُخْتِهِ».

5105 - وَقَالَ لَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ:

لأن أهل الكتاب من أهل الشرك لقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: 30] وهي منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: 5] فمن موانع النكاح: الكفر فتحرم مناححة غير أهل الكتابين التوراة والإنجيل من المجوس، وإن كان لهم شبهة كتاب إذ لا كتاب بأيديهم وكذا من المتمسكين بصحف شيث، وإدريس، وإبراهيم، وزبور داود، لأنها لم تنزل بنظم تدرس وتتلّى، وإنما أوحى إليهم معانيها، أو أنها لم تتضمن أحكامها وشرائع، بل كانت حكماً ومواعظ، وكذا يحرم نكاح سائر الكفار: كعبدة الشمس والقمر والصور والنجوم، والمعطلة، والزنادقة، والباطنية بخلاف أهل الكتابين وفرق اتصال القفال بين الكتابية وغيرها بأن غيرها اجتمع فيه نقصان الكفر في الحال وفساد الدين في الأصل والكتابية فيها نقص واحد وهو كفرها في الحال.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (مَا زَادَ عَلَى أَرْبَعٍ) من الزوجات، (فَهُوَ حَرَامٌ، كَأُمِّهِ وَابْنَتِهِ وَأُخْتِهِ) وصله عبد بن حميد بإسناد صحيح عنه ولفظ في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ لا يحل به أن يتزوج فوق أربع نسوة فما زاد منهن فهي عليه حرام، وأخرجه البيهقي أيضاً ووصله إسماعيل بن زياد في تفسيره عن جوير عن الضحاك عنه: وأما العبد فيحرم عليه ما زاد على ثنتين.

(وَقَالَ لَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ) هو الإمام المشهور أخذ البُخَارِي عنه هنا مذكّره أو إجازة ولذا لم يقل حدثنا ولا أخبرنا وقال الحافظ العسقلاني: والذي ظهر لي بالاستقراء أنه إما يستعمل هذه الصيغة في الموقوفات، وربما استعملها فيما فيه قصور ما عن شرطه والذي هنا من الشق الأول وليس للمصنف في هذا الكتاب عن أحمد رواية إلا في هذا الموضع، وأخرج عنه في أواخر المغازي حديثاً بواسطة وكأنه لم يكثر عنه، لأنه في رحلته القديمة لقي كثيراً من مشايخ أحمد فاستغنى بهم، وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث وكان لا يحدث

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي حَبِيبٌ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ :
«حُرْمٌ مِنَ النَّسَبِ سَبْعٌ، وَمِنَ الصَّهْرِ سَبْعٌ» ثُمَّ قَرَأَ : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾
[النساء : 23] الآية.

إلا نادراً فمن ثمة أكثر البخاري عن علي ابن المديني دون أحمد.
(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القطان، (عَنْ سُفْيَانَ) أي : الثوري أنه قال :
(حَدَّثَنِي) بالافراد (حَبِيبٌ) هو ابن أبي ثابت، (عَنْ سَعِيدٍ) وفي رواية أبي ذر :
زيادة ابن جبير، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال : (حُرْمٌ) أي : عليكم
(مِنَ النَّسَبِ سَبْعٌ) من النساء، (وَمِنَ الصَّهْرِ) منهن (سَبْعٌ)⁽¹⁾ وفي رواية ابن مهدي
عن سُفْيَانَ عند الإسماعيلي : حرم عليكم، وفي لفظ : حرمة عليكم.
(ثُمَّ قَرَأَ) : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ الآية) وفي رواية يزيد بن هارون،
عن سُفْيَانَ عند الإسماعيلي قرأ الآيتين، وإلى هذه الرواية أشار المصنف بقوله في
الترجمة إلى : ﴿عَلَيْكُمْ حَكِيمًا﴾ فإنها آخر الآيتين. ووقع عند الطبراني من طريق
عمير مولى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ في آخر الحديث ثم قرأ :
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ حتى بلغ ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ﴾ ثم قال : هذا
النسب ثم قرأ : ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ حتى بلغ ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ
الْأَخْتَيْنِ﴾ [النساء : 23] وقرأ ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾
[النساء : 22] فَقَالَ : هذا الصهر انتهى.

فإذا جمع بين الروائين كانت الجملة : خمس عشرة امرأة، وفي تسميته ما هو
بالرضاع صهراً تجوز وكذلك امرأة الغير وكلهن على التأييد إلا الجمع بين
الأختين، وامرأة الغير، ويلتحق بمن ذكر موطوءة الجد وإن علا وأم الأم وإن
علت وكذا أم الأب، وبنت الابن ولو سفلت وكذا بنت البنت، وبنت بنت الأخت
ولو سفلت وكذا بنت بنت الأخ، وبنت ابن الأخ والأخت وعمة الأب ولو علت
وكذا عمة الأم، وخالة الأم ولو علت وكذا خالة الأب، وجدة الزوجة ولو علت.

(1) والصهر : واحد الأصهار، وهم أهل بيت المرأة، ومن العرب : من يجعل الصهر من الأحماء
والأختان جميعاً، وقال ابن الأثير : الأحماء من قبل المرأة، والأختان من قبل الرجل
والصهر يجمعهما وخاتن الرجل الرجل إذا تزوج ابنته.

وَجَمَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، بَيْنَ ابْنَةِ عَلِيٍّ وَامْرَأَةٍ عَلِيٍّ

وبنت الربيبة ولو سفلت وكذا بنت الربيب، وزوجة ابن الابن وابن البنت .

والجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها هذا، وقيل : الآية لا تدل على السبع الصهري، وأجيب : بأنه اقتصر على ذكر الأمهات والبنات، لأنهما كالأساس منهن وهذا يترتب ما في القرآن من النسب، فإن قيل : ما فائدة ذكر الأختين بعدها، فالجواب : أنه للإشعار بأن حرمتها ليست مُطْلَقًا ودائمًا كالأصل والفرع، بل عند الجمع ولم يذكر الأربع الأخرى، لأن حكمهن يعلم من الأختين بالقياس عليهما، لأن علة حرمتها الجمع الموجب لقطيعة الرحم وذلك حاصل فيها.

(وَجَمَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ) أي : ابن أبي طالب (بَيْنَ ابْنَةِ عَلِيٍّ) زينب (وَامْرَأَةٍ عَلِيٍّ) ليلي بنت مسعود فكانتا عنده جميعًا، وكأنه أشار بذلك إلى دفع ما يتخيل أن العلة في منع الجمع بين الأختين ما يقع بينهما من القطيعة، فتطرد في كل قريبتين ولو بالصهارة فمن ذلك الجمع بين المرأة وبنت زوجها .

والأثر المذكور وصله البغوي في الجعديات من طريق عبد الرحمن بن مهران قَالَ : جمع عَبْدُ اللَّهِ بن جعفر بين زينب بنت علي وامرأة علي ليلي بنت مسعود .

وفي حديث ابن لهيعة، عن يونس، عن ابن شهاب قَالَ : حدثني غير واحد أن عَبْدَ اللَّهِ بن جعفر جمع بين امرأة علي وابنته ثم ماتت زينب بنت علي فتزوج عليها بنتًا له أخرى قَالَ : وحدثنا شعبة، عن سُفْيَانَ، عن مُحَمَّد بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن مهران قَالَ : جمع ابن جعفر ابن أبي طالب بين بنت علي وامراته في ليلة، وعند ابن سعد من حديث ابن أبي ذئب حدثني عبد الرحمن بن مهران أن ابن جعفر تزوج زينب بنت علي وتزوج معها امرأته ليلي بنت مسعود قَالَ ابن سعد : فلما توفيت زينب تزوج بعدها أم كلثوم بنت علي بنت فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر فَقَالَ : ليلي بنت مسعود النهشلية، وأم كلثوم بنت علي لفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فكانتا امرأتيه وقوله لفاطمة، أي : من فاطمة بنت رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ولا تعارض بين الروایتين في زينب وأم كلثوم، لأنه تزوجهما واحدة بعد أخرى مع بقاء ليلي في عصمته كما بينه ابن سعد.

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: «لَا بَأْسَ بِهِ» وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ مَرَّةً، ثُمَّ قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»،

(وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ) هُوَ مُحَمَّدُ ابْنُ سِيرِينَ: («لَا بَأْسَ بِهِ») أَي: بهذا الجمع وصله سعيد بن منصور عنه بسند صحيح، وأخرجه ابن أبي شيبة مطولاً من طريق أيوب، عن عكرمة ابن خالد: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ صفوان تزوج امرأة رجل من ثقيف وابنته، أَي: من غيرها قَالَ أيوب: وسئل عن ذلك ابن سيرين فلم يره بأساً وقال: نبئت أن رجلاً كان بمصر اسمه جبلة جمع بين امرأة رجل وبنته من غيرها، وأخرج الدارقطني من طريق أيوب أيضًا، عن ابن سيرين أن رجلاً من أهل مصر كانت له صحبة يقال له: جبلة فذكره.

وقال القاسم بن سلام، نا إِسْمَاعِيلُ بن إِبْرَاهِيمَ، نا أيوب عن ابن سيرين، أنه: كان لا يرى بذلك بأساً.

وقال القاسم ابن سلام: وكذلك قول سُفْيَانَ وأهل العراق: لا يرون به بأساً ولا أحسبه إلا قول أهل الحجاز، وكذلك هو عندنا ولا أعلم أحداً كرهه إلا شَيْئًا يروي عن الحسن ثم كأنه رجع عنه انتهى.

وكأنه أشار إليه الْبُخَارِيُّ بقوله: (وَكُرِهَهُ) أَي: الجمع بين المرأة وبنت زوجها (الْحَسَنُ) أَي: الْبُصْرِيُّ (مَرَّةً، ثُمَّ قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ».) وصله الدارقطني في آخر الأثر الذي قبله بلفظ: وكان الحسن يكرمه، وأخرج أَبُو عبيد في كتاب النكاح من طريق سلمة بن علقمة قَالَ: إِنِّي لَجَالِسٌ عِنْدَ الْحَسَنِ إِذْ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْبَنَتِ وَامْرَأَةِ زَوْجِهَا فَكَرِهَهُ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُهُمْ: يَا أَبَا سَعِيدٍ هَلْ تَرَى بِهِ بَأْسًا، فنظر ساعة، ثم قَالَ: مَا أَرَى بَأْسًا.

وأخرج ابن أبي شيبة عن عكرمة: أنه كرهه، وعن سليمان بن يسار ومجاهد والشعبي أنهم قالوا: لا بأس به.

وقال ابن بطال: قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: لَا يَجُوزُ هَذَا النِّكَاحُ وَكَرِهَهُ عَكْرَمَةُ.

وقال ابن المنذر: ثبت رجوع الحسن عنه، وأجازه أكثر أهل العلم وفعل ذلك صفوان بن أمية، وأباحه ابن سيرين وسليمان بن يسار، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَالْكُوفِيُّونَ، وَأَبُو عَبِيدٍ، وَأَبُو ثَوْرٍ وَقَالَ مَالِكٌ: لَا أَعْلَمُ ذَلِكَ حَرَامًا وَبِهِ نَقُولُ وَالْإِسْنَادُ إِلَى عَكْرَمَةَ فِي كَرَاهَتِهِ مَقَالٌ.

وَجَمَعَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، بَيْنَ ابْنَتَيْ عَمِّ فِي لَيْلَةٍ، وَكَرِهَهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، لِلْقَطِيعَةِ، وَلَيْسَ فِيهِ تَحْرِيمٌ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: 24].

(وَجَمَعَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ) أَي: ابْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (بَيْنَ ابْنَتَيْ عَمِّ فِي لَيْلَةٍ) وَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ، وَأَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بَنَى فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةً بِنْتَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ وَبِنْتَ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ، فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا يَعْنِي: بَيْنَ ابْنَتَيْ الْعَمِّ وَأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ قَالَ: هُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْهُمَا يَعْنِي: ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ.

وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَاقِ أَيْضًا وَالشَّافِعِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ فَلَمْ يَنْسِبِ الْمَرَاتَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ وَزَادَ: فَأَصْبَحَتِ النِّسَاءُ لَا يَدْرِيْنَ أَيْنَ يَذْهَبْنَ.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَكَرِهَهُ مَالِكٌ وَلَيْسَ بِحَرَامٍ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ الْقَطِيعَةِ قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَفِي الْمَصْنُفِ عَنْ عَطَاءٍ: يَكْرَهُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا لِفَسَادِ بَيْنَهُمَا وَكَذَا ذَكَرَهُ عَنِ الْحَسَنِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا خَالِدُ الْإِفَافَا عَنْ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ مَرْسَلًا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى قَرَابَتِهَا مَخَافَةَ الْقَطِيعَةِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا.

(وَكْرِهَهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ) أَي: وَكَرِهَ هَذَا النِّكَاحَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ أَبُو الشَّعْثَاءِ الْأَزْدِيُّ الْيَحْمَدِيُّ الْجَوْنِيُّ بِالْجَيْمِ نَاحِيَةَ عَمَانَ الْبَصْرِيِّ التَّابِعِيُّ وَهُوَ مِنْ أَفْرَادِ الْبُخَارِيِّ.

(لِلْقَطِيعَةِ) أَي: لَوْقُوعِ التَّنَافُسِ بَيْنَهُمَا فِي الْخَطْوَةِ عِنْدَ الزَّوْجِ، فَيُؤْدِي ذَلِكَ إِلَى قَطِيعَةِ الرَّحِمِ، وَأَخْرَجَ الْخَلَالُ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرٍ، وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَنَّهُمْ كَانُوا يَكْرَهُونَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْقَرَابَةِ مَخَافَةَ الضَّغَائِنِ، نَقَلَهُ ابْنُ عَبْدِ وَابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرُهُمَا.

(وَلَيْسَ فِيهِ تَحْرِيمٌ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾) هَذَا مِنْ تَفْقِهِ الْبُخَارِيِّ، وَقَدْ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ، وَقَدْ نَقَلَ الْعَمَلُ بِذَلِكَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَعَنْ زُفَرٍ أَيْضًا، وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَاقِ نَحْوَهُ عَنْ قَتَادَةَ، وَزَادَ: وَلَيْسَ بِحَرَامٍ كَمَا قَالَ الْمَصْنُفُ وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَبْطَلَ هَذَا النِّكَاحَ.

وَقَالَ عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، «إِذَا زَنَى بِأَخْتِ امْرَأَتِهِ لَمْ تَحْرُمَ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ»
وَبُرْوَى عَنْ يَحْيَى الْكِنْدِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَأَبِي جَعْفَرٍ، فَيَمَنْ يَلْعَبُ بِالصَّبِيِّ: «إِنْ
أَدْخَلَهُ فِيهِ فَلَا يَتَزَوَّجَنَّ أُمَّهُ»

(وَقَالَ عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ((إِذَا زَنَى بِأَخْتِ امْرَأَتِهِ لَمْ
تَحْرُمَ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ)) هذا مصير من ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إلى أن المراد
بالنهي عن الجمع بين الأختين إذا كان الجمع بعقد التزويج.

وهذا الأثر وصله عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في رجل زنى بأخت امرأته قَالَ: تخطى حرمة إلى حرمة ولم
تحرم عليه امرأته، قَالَ ابن جريج: وبلغني عن عكرمة مثله، وأخرجه ابن أبي
شيبه من طريق قيس بن سعد، عن عطاء، عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:
جاوز حرمين إلى حرمة ولم تحرم عليه امرأته.

وقال ابن بطلال: إنما حرم الله الجمع بين الأختين بالنكاح خاصة لا بالزنا
ألا يرى أنه يجوز نكاح واحدة بعد أخرى من الأختين، ولا يجوز ذلك في المرأة
وابتنها من غيره.

والكوفيون: على أنه إذا زنى بالأم حرم عليه بنتها وكذا عكسه وهو قول
الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وأحمد وإسحاق وقال مالك: إنه يحرم عليه ابنتها وأمها وهي
رواية ابن القاسم في المدونة، وخالف فيه ابن عَبَّاسٍ وسعيد بن المسيب وعروة
وربيعة والليث، فقالوا: الحرام لا يحرم حلالاً وهو قوله في الموطأ، وبه قَالَ
الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ.

(وَبُرْوَى عَنْ يَحْيَى الْكِنْدِيِّ) هو يَحْيَى بن قيس الكندي روى عن شريح،
وروى عنه أبو عوانة وشريك وَالثَّوْرِيُّ، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل،
(وَأَبِي جَعْفَرٍ) وفي رواية أَبِي دَرٍّ عن المستملي: وابن جعفر بدل قوله: وأبي
جعفر والأول هو المعتمد وكذا وقع في رواية أبي نصر بن المهدي عن
المستملي: كالجماعة وهكذا وصله وكيع عن سُفْيَانَ عَنْ يَحْيَى قَالَا: (فَيَمَنْ
يَلْعَبُ بِالصَّبِيِّ: «إِنْ أَدْخَلَهُ فِيهِ»⁽¹⁾ فَلَا يَتَزَوَّجَنَّ أُمَّهُ) يعني: تحرم عليه ويثبت به

(1) يعني: لا ط به.

وَيَحْيَى هَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ، وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ.

وَقَالَ عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِذَا زَنَى بِهَا لَمْ تَحْرُمَ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ»

حرمة المصاهرة، وقال ابن بطال: أما تحريم النكاح باللوأط، فأصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي: لا يحرمون به شيئاً فخصوه بالمرأة المعقود عليها، وهو ظاهر القرآن لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾، ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ والذكر ليس النساء ولا أختاً.

وقال الثوري: إذا لعب بالصبي حرمت عليه أمه، وهو قول أحمد بن حنبل قال: إذا تلوط بابن امرأته أو ابنتها أو أختها حرمت عليه امرأته.

وقال الأوزاعي: إذا لاط غلام بغلام وولد للمفجور به بنت لم يجز للفاجر أن يتزوج بها، لأنها بنت من دخل هو به، وعند الشافعية: فيمن تزوج امرأة فلات بها هل تحرم عليه بنتها أو لا وجهان، قال البخاري.

(وَيَحْيَى هَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ) أي: غير معروف العدالة، وإلا فاسم الجهالة ارتفع عنه برواية هؤلاء المذكورين من قبل، وقد ذكره البخاري في تاريخه وابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً، وذكره ابن حبان في الثقات كعادته فيمن لم يجرح. (وَلَمْ يُتَابَعْ⁽¹⁾ عَلَيْهِ) أي: على ما رواه هنا، ثم قوله: ويروي عن يحيى إلى آخره ثابت في رواية الكشميهني والمستملي قال ابن الملقن في عجالاته: وهذه مقالة عجيبة لو نزه البخاري كتابه عنها لكان أولى.

(وَقَالَ عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (إِذَا زَنَى) أي: رجل (بِهَا) أي: بأمرأة (لَمْ تَحْرُمَ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ) وصله البيهقي من طريق هشام، عن قتادة، عن عكرمة بلفظ: في رجل غشي أم امرأته قَالَ: فتخطى حرمتين، ولا تحرم عليه امرأته وإسناده صحيح.

وفي الباب حديث مرفوع أخرجه الدارقطني، والطبراني من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ عَنْ الرَّجُلِ يَتَّبِعُ الْمَرْأَةَ حَرَامًا ثُمَّ يَنْكِحُ ابْنَتَهَا، أَوِ ابْنَتَهُ، ثُمَّ يَنْكِحُ أُمَهَا قَالَ: لَا يَحْرُمُ الْحَلَالُ الْحَرَامَ، إِنَّمَا يَحْرُمُ مَا كَانَ بِنِكَاحٍ حَلَالًا، وَفِي إِسْنَادِهِمَا عَثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّقَاصِيُّ وَهُوَ مَتْرُوكٌ، وَقَدْ أُخْرِجَ

وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي نَضْرٍ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، حَرَّمَهُ «وَأَبُو نَضْرٍ هَذَا لَمْ يُعْرِفْ بِسَمَاعِهِ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ».

وَيُرَوَّى عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَالْحَسَنِ، وَبَعْضِ أَهْلِ الْعِرَاقِ:

ابن ماجة طرفاً منه من حديث ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لا يحرم الحرام الحلال وإسناده أصلح من الأول، قَالَ الإمام القسطلاني: ولو أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ بِلَبَنِ الزَّانِي صَغِيرَةً فَكَبَنَتْهُ قَالَهُ الْمَتُولِي، أما المرأة فتحرم عليها وعلى سائر محارمها نكاح ابنها من الزنا لعموم الآية ولثبوت النسب والإرث بينهما، والفرق أن الابن كعضو منها، وانفصل منها إنساناً ولا كذلك النطفة التي خلقت منها البنت نعم يكره نكاح المخلوقة من زناه خروجاً من خلاف من حرمها عليه، وقال المرداوي من الحنابلة: وتحرم بناته من حلال أو حرام أو شبهة.

(وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي نَضْرٍ) بسكون الصاد المهملة الأسدي الثقة، (أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (حَرَّمَهُ) أي: حرم العقد الذي بينه وبين امرأته بوطء أمها، وصله الثَّوْرِيُّ في جامعته من طريقه ولفظ: أن رجلاً قَالَ: إنه أصاب أم امرأته فَقَالَ له ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: حرمت عليك امرأتك، وذلك بعد أن ولدت منه سبعة أولاد كلهم بلغ مبلغ الرجال قَالَ الْبُخَارِيُّ.

(وَأَبُو نَضْرٍ هَذَا لَمْ يُعْرِفْ) سَمَاعِهِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَفِي الْيُونَنِيَّةِ: (بِسَمَاعِهِ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) هكذا في رواية الأكثرين وفي رواية ابن المهدي عن المستملي لا يعرف سماعه وأبو نصر هذا بصري أسدي وثقه أبو زرعة وروى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝﴾ [الفجر: 1، 2] انتهى.

فإن كانت الطريق إليه صحيحة فهو يرد قول الْبُخَارِيِّ ولا شك أن عدم معرفة الْبُخَارِيِّ بِسَمَاعِهِ لا يستلزم نفي معرفة غيره به على أن الإثبات أولى من النفي، وفي الباب حديث ضعيف أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ من حديث أم هانئ مرفوعاً: من نظر إلى فرج امرأة لم يحل له أمها ولا بنتها وإسناده مجهول قاله البيهقي.

(وَيُرَوَّى عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ) بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين الصحابي المشهور، (وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ) التابعي، (وَالْحَسَنِ) الْبَصْرِيُّ، (وَبَعْضِ أَهْلِ الْعِرَاقِ)

تَحْرُمُ عَلَيْهِ.

مثل : إِبْرَاهِيمَ والنَّخَعِي، وَالثَّوْرِي، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابَهُ : (تَحْرُمُ عَلَيْهِ) يعني : أن كلهم يقولون : إن من وطئ أم امرأته تحرم عليه امرأته، وفي اليونانية : سقط لفظ : عليه .

أما قول عمران بن الحصين فوصله عبد الرزاق من طريق الحسن البصري عنه قَالَ : من فجر بأم امرأته حرمتا عليه جميعًا، ولا بأس بإسناده، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق قَتَادَةَ، عن عمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو منقطع .

وأما قول جابر بن زيد والحسن فوصله ابن أبي شيبة من طريق قَتَادَةَ عنهما قَالَ : كان جابر ابن زيد، والحسن يكرهان أن يمس الرجل أم امرأته، يعني : في الرجل يقع على أم امرأته⁽¹⁾ قَالَ قَتَادَةُ : لا تحرم غير أنه لا يغشى امرأته حتى تنقضي عدة التي زنى بها، وأخرجه أَبُو عبيد من وجه آخر عن الحسن بلفظ : إذا فجر بأم امرأته أو بابنة امرأته حرمت عليه امرأته .

وروى عبد الرزاق، عن مَعْمَرٍ، عن قَتَادَةَ قَالَ : قال يَحْيَى ابن يعمر للشعبي : والله ما حرم حرام قط حلالًا قط فَقَالَ الشعبي : بل لو صببت خمرًا على ماء حرم شرب ذلك الماء قَالَ قَتَادَةُ : وكان الحسن يقول مثل قول الشعبي .

وأما قول بعض أهل العراق فلعله عنى به الثَّوْرِي، فإنه ممن قَالَ بذلك من أهل العراق، وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق حماد، عن إِبْرَاهِيمَ، عن علقمة، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأته وبتتها، ومن طريق مغيرة، عن إِبْرَاهِيمَ، وعامر هو الشعبي في رجل وقع على أم امرأته قالوا : حرمتا عليه كلتاها .

وروى عن جرير، عن حجاج، عن ابن هانئ الخولاني قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «من نظر إلى فرج امرأة لم يحل له أمها ولا بنتها» وهو قول أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ قالوا : إذا زنى بامرأة حرمت عليه أمها وبتتها، وبه قَالَ من غير أهل العراق عطاء وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأحمد وإسحاق، وهي رواية عن مالك قَالَ الْعَسْقَلَانِيُّ : وأبى ذلك الجمهور، وحجتهم : أن النكاح في الشرع إنما يطلق على المعقود عليها، لا

(1) أي : حرمت عليه امرأته.

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «لَا تَحْرُمُ حَتَّى يُلْزَقَ بِالْأَرْضِ» يَعْنِي يُجَامِعُ

على مجرد الوطء، وَأَيْضًا فالزنى لا صداق فيه ولا عدة ولا ميراث.

قَالَ ابن عبد البر: أجمع أهل الفتوى من الأمصار على أنه لا يحرم على الزاني تزوج من زنى بها، فنكاح أمها وابتها أجوز هذا وذلك ليس مذهب الحنفية.

(وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَا تَحْرُمُ) أي: لا تحرم البنت إذا وطئ أمها وبالعكس (حَتَّى يُلْزَقَ) بضم التحتية وكسر الزاي ويروى بفتح أوله حكاه ابن التين والأول أوجه وبالفتح لازم وبالضم متعد يقال: لَزَقَ به لَزُوقًا ولَزَقَهُ بغيره.

(بِالْأَرْضِ) وهو كناية عن الجماع كما قَالَ المصنف (بَعْنِي يُجَامِعُ) وكأنه احترز به عما إذا لمسها، أو قبلها من غير جماع خلافًا للحنفية، فإنهم قالوا: إذا مس أم زوجته، أو نظر إلى داخل فرجها وهو ما يرى منها عند استلقائها، بشهوة وجدها حرمت زوجته، وحدّ الشهوة إن كان شابًا أن ينتشر أَلته بها أو تزدد انتشارًا إن كانت منتشرة قبله، وإن كان شيخًا أو غنيًا فحدّها أن يتحرك قلبه أو يزدد تحركه ولا يعرف ذلك إلا بقوله.

وفي التبيين: وجود الشهوة من أحدهما يكفي ولو رأى فرجها من وراء الزجاج يثبت الحرمة، ولو رآه في المرأة لا تثبت ولو مسها بحائل إن وصل حرارة البدن إلى يده يثبت الحرمة، وإلا فلا، ولا فرق بين أن يكون المس عمدًا أو خطأ أو ماشيًا أو مكرهًا وشرطه: أنه لا ينزل، فلو أنزل عند اللمس، أو النظر لم يثبت به الحرمة، لأنه ليس بمفضٍ إلى الوطء لانقضاء الشهوة انتهى.

وقال الحافظ العسقلاني: فالحاصل: أن ظاهر كلام أَبِي هُرَيْرَةَ أنها لا تحرم إلا إن وقع الجماع، فيكون في المسألة ثلاثة مذاهب:

فمذهب الجمهور: لا تحرم إلا بالجماع مع العقد.

والحنفية، وهو وقول عن الشَّافِعِيِّ: يلتحق المباشرة بشهوة بالجماع لكونها استمتاعًا ومحل ذلك إذا كانت المباشرة بسبب مباح أما المحرم فلا يؤثر كالزنا.

والمذهب الثالث: إذا وقع الجماع حلالًا أو زناً أثر بخلاف مقدماته، انتهى

فتذكر.

وَجَوْرَةُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةُ، وَالزُّهْرِيُّ وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: قَالَ عَلِيٌّ: «لَا تَحْرُمُ» وَهَذَا مُرْسَلٌ.

26 - باب: ﴿وَرَبَّيْكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ
مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: 23]

(وَجَوْرَةُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ) أي: سعيد، (وَعُرْوَةُ) أي: ابن الزبير، (وَالزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، أي: جوزوا للرجل أن يقيم مع امرأته ولو زنى بأمها، أو أختها سواء فعل مقدمات الجماع أو جامع، وكذلك أجازوا له أن يتزوج بنت من فعل بها ذلك، أو أختها.

وقد روى عبد الرزاق من طريق الحارث ابن عبد الرحمن قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ ابْنَ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةَ بْنَ الزَّبِيرِ عَنِ الرَّجُلِ يَزْنِي بِالْمَرْأَةِ هَلْ يَحِلُّ لَهُ أُمُّهَا، فَقَالَا: لَا يَحْرُمُ الْحَرَامَ الْحَلَالَ.

وروي عن مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ مثله، وعند البيهقي من طريق يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّهُ يُسْأَلُ عَنِ الرَّجُلِ يَفْجُرُ بِالْمَرْأَةِ أَيَتَزَوَّجُ ابْنَتَهَا؟ فَقَالَ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَا يَفْسُدُ اللَّهُ حَلَالًا بِحَرَامٍ.

(وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: قَالَ عَلِيٌّ) هو ابن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَجُلٍ وَطِئَ أُمَّ امْرَأَتِهِ «لَا تَحْرُمُ» أي: امرأته وصله البيهقي من طريق يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ عَنْ عَقِيلِ بْنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ رَجُلٍ وَطِئَ أُمَّ امْرَأَتِهِ فَقَالَ: قَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا يَحْرُمُ الْحَرَامَ الْحَلَالَ، (وَهَذَا مُرْسَلٌ) أي: هذا الذي رواه الزُّهْرِيُّ مُرْسَلٌ، أي: منقطع فأطلق المرسل على المنقطع والخطب فيه سهل.

26 - باب: ﴿وَرَبَّيْكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ
مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: 23]

(باب: ﴿وَرَبَّيْكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾) الرِّبَائِبُ: جمع رِبِيَّةٍ فَعِيلَةٌ بِمعْنَى مَفْعُولَةٌ وهي بنت امرأة الرجل من غيره، سميت: بها لأنها يربُّها زوجها غالبًا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «الدُّخُولُ وَالْمَسِيسُ وَاللَّمَّاسُ هُوَ الْجِمَاعُ» وَمَنْ قَالَ: بَنَاتُ وَلَدِهَا مِنْ بَنَاتِهِ فِي.....

والحجور: جمع حجر بفتح الحاء وكسرهما يقال: فلان في حجر فلان، أي: في كنفه ومنعته، وهي من المحرمات بشرط الدخول، أي: دخول الرجل على أم الريبة، وأجمعوا على أن الرجل إذا تزوج امرأة ثم طلقها، أو ماتت قبل أن يدخل بها حلّ له تزويج ابنتها وهو قول الحنفية، والثوري، ومالك، والأوزاعي، ومن قال بقوله من أهل الشام، والشافعي وأصحابه، وإسحاق، وأبي ثور، وروي عن جابر بن عبد الله وعمران بن حصين أنهما قالا: إذا طلقها قبل أن يدخل بها يتزوج ابنتها، واختلفوا في معنى الدخول الذي يقع به التحريم، فقالت طائفة: الدخول الجماع روي ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما، وبه قال طاوس، وعمر بن دينار وهو الأصح من قول الشافعي.

وقال آخرون: هو الخلوة وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد وهنا قول آخر: وهو أن يحرم ذلك التفتيش والقيود بين الرجلين هكذا قال عطاء.

وقال الأوزاعي: إن دخل بالأم فعرأها ولمسها بيده، أو أغلق باباً، أو أرخى ستراً فلا يحل له نكاح ابنتها، واختلفوا في النظر فقال مالك: إذا نظر إلى شعرها أو صدرها أو شيء من محاسنها للذة حرمت عليه أمها وبنتها.

وقال الكوفيون: إذا نظر إلى فرجها بشهوة كان بمنزلة اللمس بشهوة.

وقال ابن أبي ليلى: لا تحرم بالنظر حتى يلمس، وبه قال الشافعي وقد روي التحريم بالنظر عن مسروق، والتحريم باللمس عن النخعي، والقاسم، ومجاهد.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (الدُّخُولُ وَالْمَسِيسُ وَاللَّمَّاسُ) بكسر اللام (هُوَ الْجِمَاعُ) أشار به إلى أن معنى هذه الألفاظ: هو الجماع ذكرها الله تعالى في القرآن.

وروي عبد الرزاق من طريق بكر بن عبد الله المزني قال: قال ابن عباس رضي الله عنهما: الدخول، والغشي، والإفشاء، والمباشرة، والرفث، واللمس: الجماع إلا أن الله تعالى حيي كريم يكتفي بما شاء عما شاء.

(وَمَنْ قَالَ: بَنَاتُ وَلَدِهَا) أي: المرأة هُنَّ بَنَاتُهَا وفي نسخة: (مِنْ بَنَاتِهِ فِي

التَّحْرِيمَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَأُمِّ حَبِيبَةَ: «لَا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِيكَ» وَكَذَلِكَ حَلَالٌ وَلَدِ
الْأَبْنَاءِ هُنَّ حَلَالٌ لِأَبْنَاءِ، وَهَلْ تُسَمَّى الرَّبِيبَةُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي حَجَرِهِ

التَّحْرِيمِ) أَي: الَّذِي قَالَ: حَكَمَ بَنَاتِ وَلَدِ الْمَرْأَةِ، كَحَكَمِ بَنَاتِ الْمَرْأَةِ فِي التَّحْرِيمِ
عَلَى الرَّجُلِ وَسَقَطَ مِنْ هُنَا إِلَى آخِرِ التَّرْجُمَةِ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ السَّرْحَسِيِّ.
(لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَأُمِّ حَبِيبَةَ) ⁽¹⁾ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (لَا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِيكَ) وَلَا
أَخَوَاتِيكَ بَفَتْحِ الْفَوْقِيَةِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ وَكُسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الضَّادِ لَوُقُوعِهَا قَبْلَ نُونِ
النِّسَاءِ مِثْلَ: يَضْرِبْنَ وَخَطَابِهِ: لَجَمْعِ النِّسَاءِ، وَإِنْ كَانَتِ الْقِصَّةُ لَامْرَأَتَيْنِ لَأُمِّ
سَلْمَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ لِيَعْمَ الْحُكْمُ كُلَّ امْرَأَةٍ وَزَجْرًا أَنْ يَعُودَ لَهُ أَحَدٌ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَوُجْهُ
دَلَالَةِ الْحَدِيثِ أَنْ لَفْظَ: الْبَنَاتِ يَتَنَاوَلُ بَنَاتِ الْبَنَاتِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي حَجَرِهِ،
يَعْنِي: الرَّبِيبَةُ مُطْلَقًا وَحَدِيثُ أُمِّ حَبِيبَةَ قَدْ تَقَدَّمَ عَنْ قَرِيبٍ.

(وَكَذَلِكَ حَلَالٌ وَلَدِ الْأَبْنَاءِ هُنَّ حَلَالٌ لِأَبْنَاءِ) أَي: مِثْلُهُنَّ فِي التَّحْرِيمِ
وَهَذَا بِالْإِتِّفَاقِ وَكَذَلِكَ بَنَاتِ الْأَبْنَاءِ وَبَنَاتِ الْبَنَاتِ.
(وَهَلْ تُسَمَّى الرَّبِيبَةُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي حَجَرِهِ) إِنَّمَا ذَكَرَهُ بِالِاسْتِفْهَامِ، لِأَنَّ فِيهِ
خِلَافًا، وَهُوَ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْحَجَرِ شَرْطٌ أَمْ لَا؟

وَقَدْ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ: إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَذَكَرَ الْحَجَرُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْغَالِبِ وَلَا
اعْتِبَارَ بِمَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ خَارِجًا مَخْرَجَ الْغَالِبِ وَالْعَادَةِ وَعِنْدَ
الظَّاهِرَةِ: لَا تَحْرِيمَ إِلَّا إِذَا كَانَتْ فِي حَجَرِهِ، وَفِيهِ خِلَافٌ قَدِيمٌ أَخْرَجَهُ
عَبْدُ الرَّزَاقِ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُمَا مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ
قَالَ: كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ قَدْ وَلَدَتْ لِي فَمَاتَتْ فَوُجِدَتْ عَلَيْهَا فَلَقِيتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي
طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ لِي: مَالِكُ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: أَلَيْهَا ابْنَةٌ يَعْنِي مِنْ غَيْرِكَ
قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: كَانَتْ فِي حَجَرِكَ قُلْتُ: هِيَ فِي الطَّائِفِ قَالَ: فَانْكَحْهَا قُلْتُ:
فَأَيْنَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَبِّيبُكُمْ﴾ قَالَ: إِنَّهَا لَمْ تَكُنْ فِي حَجَرِكَ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَقَدْ دَفَعَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْأَثَرَ وَادَّعَى نَفْيَ ثُبُوتِهِ بِأَنَّ
إِبْرَاهِيمَ بْنَ عُبَيْدٍ لَا يَعْرِفُ وَهُوَ عَجِيبٌ، فَإِنَّ الْأَثَرَ الْمَذْكُورَ عَنْ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِي
تَفْسِيرِهِ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُبَيْدَةَ بْنِ رِفَاعَةَ وَإِبْرَاهِيمَ ثِقَةً تَابِعِيٍّ مَعْرُوفٍ وَأَبُوهُ

(1) رَمْلَةُ بِنْتُ أَبِي سَفْيَانَ.

وَدَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ رِبِيَّةَ لَهُ إِلَى مَنْ يَكْفُلُهَا

وجده صحابيyan والأثر صحيح عن علي رضي الله عنه، وكذا صح عن عمر رضي الله عنه أنه أفتى من سألته إذ تزوج بنت رجل كانت تحته جدتها ولم تكن البنت في حجره أخرجها أبو عبيد وهذا وإن كان الجمهور على خلافه فقد احتج أبو عبيدة للجمهور بقوله ﷺ: «فلا تعرضن علي بناتكن» لم يقيد بالحجر ولكن فيه نظر فإن المطلق محمول على المقيد ولولا الإجماع الحادث في المسألة وندرة المخالف لكان الأخذ به أولى، لأن التحريم جاء مشروطاً بأمرين: أن تكون في الحجر، وأن يكون الذي يريد التزويج قد دخل بالأم فلا تحرم بوجود أحد الشرطين، واحتجوا أيضاً بقوله ﷺ: «لو لم تكن ربييتي ما حلت لي» وهذا وقع في بعض طرق الحديث كما تقدم وفي أكثر طرقه: «لو لم تكن ربييتي في حجري» وقيد بالحجر كما قيد به في القرآن فقوي اعتباره انتهى.

وقال العيني: أخرجه صالح بن أحمد عن أبيه وأخرجه أبو عبيد أيضاً وقال ابن المنذر والطحاوي: إنه غير ثابت عنه فيه إبراهيم بن عبيد بن رفاع لا يعرف وأكثر أهل العلم تلقوه بالدفع والخلاف واستقر الأمر على التحريم سواء كانت في الحجر أم لا.

(وَدَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ رِبِيَّةَ لَهُ إِلَى مَنْ يَكْفُلُهَا)⁽¹⁾ وهذا طرف من حديث وصله البزار والحاكم من طريق أبي إسحاق عن فروة بن نوفل الأشجعي، عن أبيه وكان النبي ﷺ دفع إليه زينب بنت أم سلمة وقال: «إنما أنت ظئري» قال: فذهب بها ثم جاء فقال: «ما فعلت الجويرية» قال: عند أمها يعني من الرضاعة وجئت لتعلمني فذكر حديثاً فيما يقرأ عند النوم، وأصله عند أصحاب السنن الثلاثة بدون القصة، وأصل قصة زينب بنت أم سلمة عند أحمد وصححه ابن حبان من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث: أن أم سلمة أخبرته: أنها لما قدمت المدينة فذكرت القصة في هجرتها، ثم موت أبي سلمة قالت: فلما وضعت زينب جاءني رسول الله ﷺ فخطبني الحديث، ونوفل الأشجعي له صحبة، نزل الكوفة قال أبو عمر: لم يرو عنه غير بنيه فروة وعبد الرحمن وسحيم بن نوفل.

(1) ذكر هذا في معرض الاحتجاج على أن كون الربية في الحجر ليس بشرط كما ذهب إليه أهل الظاهر، ووجهه أنه ﷺ دفع ربييته لها إلى من يكفلها وهو ظاهر فيه.

وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ ابْنَتِهِ ابْنًا.

5106 - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لَكَ فِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ قَالَ: «فَأَفْعَلُ مَاذَا؟» قُلْتُ: تَنْكِحُ، قَالَ: «أَتَحْبِّينَ؟» قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ، وَأَحَبُّ مَنْ شَرِكَنِي فِيكَ أُخْتِي، قَالَ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي»، قُلْتُ: بَلْغَنِي أَنَّكَ تَخْطُبُ، قَالَ: «ابْنَةُ أُمِّ سَلَمَةَ»،

(وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ ابْنَتِهِ ابْنًا) ذكر هذا أيضًا في معرض الاحتجاج لقوله ومن قَالَ: بنات ولدها.. إلخ، وقوله: وكذلك ولد الأبناء وهذا طرف من حديث تقدم موصولاً في المناقب من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: أن ابني هذا سيد، يعني: الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ ⁽¹⁾ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ زَيْنَبَ) بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ رَبِيبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، (عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ) رَمْلَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ، أَنَّهَا (قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لَكَ فِي) ابْنَةِ وَيْرُو: (بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ) أَي: هل لك في تزويج أختي عزة، أو درة، أو حمنة رغبة، (قَالَ: «فَأَفْعَلُ مَاذَا؟»)) قالت أم حبيبة: (قُلْتُ): يَا رَسُولَ اللَّهِ (تَنْكِحُ) إياها، (قَالَ: «أَتَحْبِّينَ؟»)) أَي: ذلك، وأراد بالاستفهام الاستشارة في شدة الرغبة ليتقرر الجواب بعد ذلك وَأَيْضًا: ليعلم السبب في محبتها ذلك ليرتب عليها الحكم الشرعي ولذا قالت: (قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ) بضم الميم وسكون المعجمة اسم فاعل من أخلاه وجده خاليًا، فهو مخل والمرأة مخلية، وهو من معاني صيغة أفعل كما حمدته وجدته حميدًا والمعنى: لست أجذك خاليًا من الزوجات غيري وقد تقدم ضبطه ومعناه فيما قبل.

(وَأَحَبُّ مَنْ شَرَكَنِي) بفتح الشين وكسر الراء ويروى: شاركني (فِيكَ أُخْتِي، قَالَ) ﷺ: («إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي») لما فيه من الجمع بين الأختين.

(قُلْتُ): يَا رَسُولَ اللَّهِ (بَلْغَنِي أَنَّكَ تَخْطُبُ) أَي: بنت أبي سلمة.

(قَالَ) ﷺ: («ابْنَةُ أُمِّ سَلَمَةَ») أَي: أنكحها.

قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي مَا حَلَّتْ لِي، أَرْضَعْنِي وَأَبَاهَا ثُوْبِيَّةُ، فَلَا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ» وَقَالَ اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ: دُرَّةُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ.

27 - باب: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ

الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: 23]

(قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ) ﷺ: (إِنْ لَمْ تَكُنْ⁽¹⁾ رَبِيبَتِي مَا حَلَّتْ لِي، أَرْضَعْنِي وَأَبَاهَا) أي: أبا ابنة أبي سلمة (ثُوْبِيَّةُ) رفع على الفاعلية وقوله ﷺ: «لو لم تكن» إلخ على هذه الرواية مثل قوله: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه». (فَلَا تَعْرِضْنَ) مثل: تضربن.

(عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ، وَقَالَ اللَّيْثُ) هو ابن سعد الإمام، (حَدَّثَنَا هِشَامٌ: دُرَّةُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ) يعني أنه روى الليث بن سعد عن هشام بن عروة أنه سمى بنت أم سلمة درة بضم الدال المهملة وتشديد الراء وقد تقدم ذكر الخلاف فيه في باب: ﴿وَأَمْتُهُنَّكُمْ أَلْتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

27 - باب: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ

الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: 23]

(باب) ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ والجمع بين الأختين في العقد حرام بالإجماع سواء كانت شقيقتين، أو لأب، أو لأم والنسب والرضاع سواء، واختلف فيما إذا كانتا بملك اليمين فأجازه بعض السلف، وهو رواية عن أحمد والجمهور وفقهاء الأمصار على المنع لما فيه من قطيعة الرحم، وإن رضيت بذلك فإن الطبع يتغير وإليه أشار ﷺ بقوله: «إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامهن» وزاد ابن حبان وغيره: سواء كانتا من الأبوين أو من أحدهما من النسب أو الرضاع وسواء النكاح وملك اليمين.

ولو اشترى زوجته بأن كانت أمة، فله أن يتزوج أختها، لأن ذلك الفراش قد انقطع.

(1) ويروى: لو لم تكن.

5107 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ، أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، انكِحْ أُخْتِي بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: «وَتُحْبِبِينَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، لَسْتُ بِمُحَلِّيةٍ، وَأَحَبُّ مَنْ شَارَكَنِي فِي خَيْرِ أُخْتِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَوَاللَّهِ إِنَّا لَتَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: «بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ»،

ولو اشترى أختين صح الشراء إجماعاً، لأنه لا يتعين للوطء، فلو وطئ أحدهما ولو في الدبر حرمت الأخرى للجمع المنهي عنه.
(﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾) من الجمع بينهما فهو معفو عنه ونظيره الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها وحكاه النَّوَوِيُّ عن الشيعة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أَي: ابْنُ سَعْدٍ، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ، (أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ) أَي: ابْنَ الْعَوَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَخْبَرَتْهُ أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: بِنْتُ (أَبِي سَلَمَةَ، أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ) رَمَلَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، انكِحْ أُخْتِي بِنْتَ) أَبِي سُفْيَانَ وفي نسخة: أُخْتِي ابْنَةَ (أَبِي سُفْيَانَ).

(قَالَ) ﷺ: «وَتُحْبِبِينَ؟» ذلك استفهام سقطت فيه الأداة قالت (قُلْتُ: نَعَمْ، لَسْتُ لَكَ بِمُحَلِّيةٍ) وسقط في رواية غير أبي ذر لفظ: لك (وَأَحَبُّ مَنْ شَارَكَنِي) ويروى: من شركني، وهي رواية أبي ذر وسقطت في رواية غير أبي ذر عن الكشميهني واو: أحب.

(فِي خَيْرٍ) وفي رواية الباب السابق فيك: أي في ذاتك (أُخْتِي) خبر المبتدأ الذي هو أحب.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ ذَلِكَ) بكسر الكاف خطاب لمفرد مؤنث (لَا يَحِلُّ لِي) لما فيه من الجمع بين الأختين.

(قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَوَاللَّهِ إِنَّا لَتَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ) ﷺ: «(بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ)» قَالَ النَّوَوِيُّ: هذا سؤال استبثات ونفي إرادة

فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «قَوْلَ اللَّهِ لَوْ لَمْ تَكُنْ فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا لَابْنَةٌ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبِيَّةً، فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ».

28 - باب: لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا

5108 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكِحَ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَئِهَا»

غيرها، وقال ابن دقيق العيد: يحتمل أن يكون لإظهار حجة الإنكار عليها وعلى من قَالَ ذَلِكَ، (فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: قَوْلَ اللَّهِ لَوْ لَمْ تَكُنْ فِي حَجْرِي) بفتح الحاء وسكون الجيم، أي: ربيتي (مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا لَابْنَةٌ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ) اللام في لابنة هي الداخلة في خبر إن وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: ابنة بإسقاطها، أي: أنها حرام بشيئين لو فقد أحدهما لم يحتج إليه لوجود الآخر.

(أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ) أباه (ثَوْبِيَّةً، فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ) يروى تعرضن علي بفتح التاء وكسر الراء وسكون الضاد على أنه جمع النساء للخطاب ويروى أيضًا: بكسر الضاد وتشديد النون على أن أصله تعرضين أدخل عليه نون التأكيد فاعل وهذا الحديث قد مر غير مرة.

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

28 - باب: لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا

(باب: لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا) أي: لا يجوز الجمع بين المرأة والعمة في النكاح وكذا خالتها واقتصر فيها على العمة لكون الخالة مثلها.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) لقب عبد الله بن عثمان بن جبلة المروزي قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ) هو ابن سليمان الأحمول البصري، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل، أنه (سَمِعَ جَابِرًا) الْأَنْصَارِيَّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، أنه (قَالَ): «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكِحَ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَئِهَا» أي: أخت الأب، وأخت الأم وليست كلمة أول للشك، لأن حكمها واحد وظاهر الحديث: تخصيص المنع بما إذا تزوج أحدهما على الأخرى ويؤخذ منه منع تزويجهما معًا فإن جمع بينهما بعقد بطلا أو مرتبا بطل الثاني.

وَقَالَ دَاوُدُ، وَابْنُ عَوْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وقال الخطابي: وفي معناهما: خالة أبيها وعمته وإن علت والضابط: أنه يحرم الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة لو كانت إحداهما ذكراً لم تحل له الأخرى والمعنى فيه ما فيه من قطيعة الرحم للمنافسة القوية بين الضرتين.

وعند ابن حبان: نهى أن يزوج المرأة على العمة والخالة وقال: إنكن إذا فعلتن ذلك قطعتن أرحامكن ولا يحرم الجمع بين المرأة وبنت خالها أو خالتها ولا بين المرأة وبنت عمها أو عمتها، لأنه لو قدرت أحدهما ذكراً لم تحرم الأخرى عليه وهذا الحديث مخصص لقوله تَعَالَى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: 24].

ومطابقته للترجمة ظاهرة، وقد أخرجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا فِي النِّكَاحِ.

(وَقَالَ دَاوُدُ) هو ابن أبي هند واسمه دينار القشيري، (وَابْنُ عَوْنٍ) هو عَبْدُ اللَّهِ ابن عون بفتح العين المهملة وبالنون البَصْرِيُّ كلاهما (عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أما رواية داود فوصلها أَبُو داود وَالتِّرْمِذِيُّ والدارمي فلفظ أبي داود: لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها.

ولفظ التِّرْمِذِيُّ: نهى أن تنكح المرأة على عمتها، أو العمة على بنت أخيها، والمرأة على خالتها، أو الخالة على ابنة أختها لا الصغرى على الكبرى، ولا الكبرى على الصغرى.

ولفظ الدارمي في نحوه، وقوله: لا تنكح الصغرى إلخ كالبيان والتأكيد لقوله: نهى أن تنكح المرأة إلخ، ولذلك لم يجرى بينهما بالعاطف والعمة والخالة هي الكبرى، وبنت الأخ وبنت الأخت هي الصغرى بحسب المزية والرتبة، أو لأنهما أكبر سنًا منهما غالبًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عن داود بن أبي هند فَقَالَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَكَانَ لِدَاوُدَ فِيهِ شَيْخَانِ: وَهُوَ مُحْفُوظٌ لِابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.

وأما رواية عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ فوصلها النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْهُ بِلَفْظٍ: لا تزوج المرأة على عمتها ولا على خالتها.

وفي فوائد أبي مُحَمَّدٍ بن أبي شريح من وجه آخر عن ابن عون بلفظ: نهى أن

تنكح المرأة على ابنة أختها أو ابنة أخيها، ولما أخرج الترمذي حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرج حديث ابن عباس رضي الله عنهما أيضًا: هكذا قال حديث ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهما حديث: صحيح قال: وفي الباب عن علي، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو، وأبي سعيد، وأبي أمامة، وجابر، وعائشة، وأبي موسى، وسمرة بن جندب، رضي الله عنهم قال الشيخ زين الدين العراقي: حديث علي رضي الله عنه رواه أحمد في مسنده، وحديث ابن عمر رضي الله عنهما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه وفيه: جعفر بن برقان والجمهور على تضعيفه.

وحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما رواه أحمد وابن أبي شيبة ولفظه: أن النبي ﷺ قال يوم فتح مكة: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها».

وحديث أبي سعيد رضي الله عنه أخرجه ابن ماجه ولفظه: سمعت رسول الله ﷺ نهى عن نكاحين: أن يجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها وأخلى الشيخ المرقوم موضعاً لحديث أبي أمامة.

وحديث جابر رضي الله عنه عند البخاري، وحديث عائشة رضي الله عنها أخلى موضعه أيضًا، وحديث أبي موسى رضي الله عنه أخرجه ابن ماجه بإسناد ضعيف، وحديث سمرة ابن جندب رواه الطبراني في الكبير، وأخرج الشيخ المرقوم عن عتاب بن أسيد عن الطبراني فيه عن موسى بن أبي عبيدة وهو ضعيف عندهم وليس فيها شيء على شرط الشيخين وإنما اتفقنا على إثبات حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

واعلم أن أبا عمر ذكر في التمهيد عن بعض أهل الحديث: أنه كان يزعم أن هذا الحديث لم يسنده أحد غير أبي هريرة ولم يسم قائل ذلك من أهل الحديث وقال الشيخ زين الدين: أظنه أراد به الشافعي فإن كان أراد، فهو لم يقل لم يروه وإنما قال: لم يثبت، وقد روى كلامه البيهقي في السنن والمعرفة أيضًا فرواه بإسناد الصحيح إليه أنه قال: ولم يرو من جهة يثبته أهل الحديث عن النبي ﷺ إلا عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: وقد روى من حديث لا يثبته أهل الحديث من

وجه آخر، وقد اعترض صاحب الجوهر النقي على البيهقي بأن قَالَ: قد أثبتته أهل الحديث من رواية أنس رضي الله عنه غير أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وأخرجه الترمذي وقال: حسن صحيح، وأخرجه البخاري من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيحمل أن الشعبي سمعه منها أعني أبا هُرَيْرَةَ وجابرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهذا أولى من تخطئة أحد الطرفين إذ لو كان كذلك لم يخرج البخاري في الصحيح.

وقال الشيخ زين الدين: سماع الشعبي منهما صرح به حماد ابن سلمة في روايته لهذا الحديث عن عاصم، عن الشعبي، عن جابر وأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وكذلك ذكره الحافظ المزي في الأطراف إلا أن البيهقي في المعرفة حكى عن الحافظ أن رواية عاصم خطأ، وذلك أن حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِنْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فإنه عقبه بذكر الاختلاف فيه، فَقَالَ بعد أن رواه من رواية عاصم، عن الشعبي، عن جابر ورواه داود وابن عون، عن الشعبي، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وإذا تبين لك الاختلاف الذي وقع فيه فقد أحالك على الترجيح فنظرنا بين عاصم الأحول، وبين داود وابن عون وكل واحد منهما لو انفرد كان أولى ما يؤخذ بقوله: دون عاصم، لأنهما مجمع على عدالتهما ولم يتكلم أحد فيهما، وتكلم في عاصم غير واحد عمومًا وخصوصًا. أما عمومًا، فَقَالَ ابن علية: كل من اسمه عاصم في حفظه شيء.

وأما خصوصًا فقد قَالَ يَحْيَى بن معين: كان يَحْيَى بن سعيد القطان لا يحدث عن عاصم الأحول يستضعفه.

وقال أَبُو أَحْمَدَ الحاكم: ليس بالحافظ عندهم ولم يحمل عنه ابن إدريس لسوء ما في سيرته.

وقال الحافظ العسقلاني نصرة للبخاري: أن هذا الاختلاف لا يقدح عند الْبُخَارِيِّ، لأن الشعبي أشهر بجابر منه بأبي هُرَيْرَةَ، وللحديث طريق آخر عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بشرط الصحيح أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والحديث أيضًا محفوظ من أوجه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فلكل من الطريقين ما يعضده انتهى .

وتعقبه العيني: بأن قوله: وللحديث طريق آخر إلخ غير صحيح، لأن رواية أبي الزبير لا يحتج بها، لأنه مدلس .

وقد قَالَ الشَّافِعِيُّ: لا يقبل رواية المدلس حتى يقول: حَدَّثَنَا وقاله غير الشَّافِعِيِّ أيضًا، ومع ذلك قَالَ الشَّافِعِيُّ: لا يحتج بروايات أبي الزبير، ثم إنه قد احتج بهذا الحديث على تخصيص الكتاب بالسنة ولكن فيه خلاف فعندنا يجوز بالأحاديث المشهورة .

قَالَ صاحب الهداية: هذا الحديث من الأحاديث المشهورة التي يجوز بمثلها الزيادة على الكتاب .

وعند الشافعي وآخرين: يجوز تخصيص عموم القرآن بخبر الآحاد، ثم إنه قد أجمع العلماء على القول بهذا الحديث، فلا يجوز عند جميعهم نكاح المرأة على عمتها وإن علت، ولا ابنة أخيها وإن سفلت، ولا على خالتها وإن علت، ولا على ابنة أختها وإن سفلت .

وقال ابن المنذر: لا أعلم في ذلك خلافاً إلا عن فرقة من الخوارج، ولا يلتفت إلى خلافهم مع الإجماع والسنة .

وذكر ابن حزم: أن عثمان البتي أباحه .

وذكر الإسفرائيني: أنه قول طائفة من الشيعة محتجين بقوله تَعَالَى: ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: 24] قَالَ أَبُو عبيد: فيقال لهم: لم يقل الله تَعَالَى: إني لست أحرم عليكم بعد وقد فرض الله تَعَالَى طاعة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ على العباد في الأمر والنهي، فكان مما نهى عن ذلك، وهي ستّة بإجماع المسلمين عليها هذا، ويدخل في معنى هذا الحديث: تحريم نكاح الرجل المرأة على عمتها من الرضاعة وخالتها منها، لأنه يحرم من الرضاع ما يحرم

5109 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا».

من النسب، وكما يحرم الجمع بين من ذكر في الحديث بالنكاح يحرم الجمع بينهما بملك اليمين أيضًا فيهما أو في أحدهما والحكم للنكاح المتقدم.

أما إذا كان أحدهما بالنكاح، والأخرى بملك اليمين. فالحكم للنكاح وإن تأخر، لأنه أقوى كما إذا وطئ أمته بملك اليمين، ثم تزوج عمتها، أو خالتها، أو بنت أختها، فإن النكاح صحيح وتحرم عليه الموطوءة بملك اليمين حتى تبين منه التي تزوجها آخرًا.

ثم إن ذلك التحريم بسبب القرابة والرضاع فقط.

أما بسبب المصاهرة فلا على الصحيح وذلك كالجمع بين المرأة وزوجة أبيها أو بينها وبين أم زوجها، فإنه لو قدر إحداهما ذكرًا حرم عليه نكاح الأخرى، ومع ذلك فلا يحرم الجمع بينهما، لأن هذا بالمصاهرة وذاك بالقرابة وهذا مذهب أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ وغيرهم.

وحكى ابن عبد البر عن قوم من السلف أنه يحرم الجمع أيضًا في هذه الصورة.

ثم إن عند أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَد: إذا طلق العمة أو الخالة أو ابنة الأخ أو ابنة الأخت طلاقًا بائنًا، فلا يحل له نكاح الأخرى ما دام في زمن العدة وذهب مالك وَالشَّافِعِيُّ إلى أنه يباح له الأخرى بمجرد البينة، وإن لم ينقض العدة لانقطاع الزوجية حيثئذ وليس فيه الجمع بينهما.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد أخرجه النسائي أيضًا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) بِالزَّيْدِ وَالنُّونِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرَةَ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يُجْمَعُ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا) أَي: فِي النِّكَاحِ،

5110، 5111 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَبِيصَةُ بْنُ دُؤَيْبٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَالْمَرْأَةُ وَخَالَتُهَا» فَفُرِيَ خَالَهَ أَبِيهَا بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ، لِأَنَّ عُرْوَةَ، حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «حَرَّمُوا مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

ولا في ملك اليمين وحيث حرم الجمع فلو نكحهما معاً بطل نكاحهما إذ ليس تخصيص إحداهما بالبطلان أولى من الأخرى، فإن نكحها مرتباً بطل نكاح الثانية، لأن الجمع بها حصل وقوله: لا سيجمع بالرفع على الخبر عن المشروعية وهو يتضمن النهي قاله القُرْطُبِيُّ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجهُ مُسْلِمٌ وأبو داود والنسائي.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) عَبْدُ اللَّهِ بن عثمان بن جبلة المروزي وعبدان لقبه قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن المبارك المروزي، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّد بن مسلم بن شهاب، أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (قَبِيصَةُ بْنُ دُؤَيْبٍ) بفتح القاف وكسر الموحدة وسكون التحتية وبالصاد المهملة وذؤيب مصغر الذئب الحيوان المشهور، الخزاعي مات سنة ست وثمانين: (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ) على البناء للمفعول (الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَ) أن تنكح (الْمَرْأَةُ عَلَى خَالَتُهَا) فَفُرِيَ أي: قَالَ الزُّهْرِيُّ ففري بضم النون، أي: نظن وبفتحها، أي: نعتقد ويروى: ففري بالياء التحتية قاله الكرمانى.

(خَالَهَ أَبِيهَا بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ) أي: في التحريم، (لِأَنَّ عُرْوَةَ) أي: ابن الزبير، (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أنها (قَالَتْ: حَرَّمُوا مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ في أخذ هذا الحكم من هذا الحديث نظر وكأنه أراد إلحاق ما يحرم بالصهر بما يحرم بالنسب، كما يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب ولما كانت خالة الأب من الرضاع لا يحل نكاحها، فكذلك خالة الأب لا يجمع بينها وبين بنت أختها، وفيه نظر والظاهر: أنه أراد إلحاق خالة الأب بالخالة كما ألحق ما يحرم بالرضاع بما يحرم بالنسب.

29 - بَابُ الشُّغَارِ

5112 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّغَارِ» وَالشُّغَارُ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ.

29 - بَابُ الشُّغَارِ

(بَابُ الشُّغَارِ) بكسر الشين المعجمة وتخفيف الغين المعجمة وهو في اللغة: الرفع من قولهم: شَغَرَ الكلب برجله إذا رفعها ليبول، قاله ثعلب، أو من قولهم: شَغَرَ البلد عن السلطان إذا خلا عنه، فيقال: شَاغَرَ يُشَاغِرُ شِغَارًا أو مُشَاغِرَةً، وسيأتي معناه الشرعي سمي: بذلك لخلوه عن المهر، وقيل: لخلوه عن بعض الشرائط، أو كأن الوليين إذا رفعوا المهر يقول أحدهما للآخر: لا ترفع رجل ابنتي حتى أرفع رجل ابنتك وقال أبو زيد: شَغَرْتُ بِالْمَرْأَةِ شُغُورًا إذا رفعت رجليها عند الجماع.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى) نَهَى تَحْرِيمَ (عَنِ الشُّغَارِ) وفي رواية مسلم: لا شغار في الإسلام.

(وَالشُّغَارُ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ) أو موليته من أخت أو غيرها، (عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ) أو موليته، (لَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ) بأن يكون بضع كل منهما صداق الأخرى، وهذا تفسير الشغار من حيث الشرع.

قَالَ الْخَطِيبُ: ليس تفسير الشغار من كلام سيدنا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وإنما هو من قول مالك وصل بالمتن المرفوع بين ذلك القعني وابن مهدي ومحرز في روايتهم عن مالك، ولما رواه الإسماعيلي من حديث محرز بن عون، ومعن بن عيسى، عن مالك، عن نافع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّغَارِ قَالَ: قال محرز: قَالَ مَالِكٌ: والشغار أن يزوج الرجل ابنته إلى آخره.

وقال الشافعي فيما حكاه البيهقي عنه في المعرفة بعد رواية الحديث عن مالك: لا أدري تفسير الشغار في الحديث من النَّبِيِّ ﷺ أو من ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أو من نافع، أو من مالك.

وقال الشَّيْخُ زين الدين العراقي في صحيح مسلم، عن طريق مالك : أن تفسير الشغار من قول نافع رواه من رواية عُبيد الله بن عُمَر عن نافع، وفيه : أن في حديث عُبيد الله قَالَ : قلت : لنافع ما الشغار؟

وفي كتاب الموطآت للدارقطني حَدَّثَنَا أَبُو علي مُحَمَّد بن سليمان، نا بNDAR، عن ابن مهدي عن مالك نهى عن الشغار، قَالَ بNDAR : الشغار : أن تقول زوجني ابنتك أزوجك ابنتي .

وقال الباجي : هو من جملة الحديث، وعليه يحمل حتى يتبين أنه من قول الراوي، وبالجملة فإن كان مرفوعاً فهو المراد وإن كان من قول الصحابي فمقبول، لأنه أعلم بالمقال قاله القرطبي.

واختلف العلماء في صورة نكاح الشغار المنهي عنه : فعن مالك : هو أن الرجل يزوج ابنته أو وليته من رجل آخر على أن يزوج ذلك الرجل منه ابنته أيضًا أو وليته ويكون بضع كل واحد منهما صداقاً للآخرى دون صداق، وكذا ذكره الخليل بن أحمد في كتابه .

وقال الغزالي في الوسيط : صورته الكاملة أن يقول : زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك على أن يكون بضع كل واحدة منهما صداقاً للآخرى، ومهما انعقد نكاح ابنتي انعقد نكاح ابنتك .

وقال الرافعي : هذا فيه تعليق وشرط عقد في عقد وتشريك في البضع، وقال الشَّيْخُ زين الدين العراقي : ينبغي أن يزداد في هذه الصورة، وأن لا يكون مع البضع صداق آخر حتى يكون مجعاً على تحريره، فإنه إذا ذكر فيه الصداق ففيه الخلاف، وقد اختلف الفقهاء هل يعتبر في الشغار المنهي عنه ظاهر الحديث في تفسيره، فإن فيه وصفين :

أحدهما : تزويج كل من الوليين وليته للآخر بشرط أن يزوجه وليته .

والثاني : خلو بضع كل منهما من الصداق فمَنهم من اعتبرهما معاً حتى لا يمنع مثلاً إذا زوج كل منهما الآخر بغير شرط، وإن لم يذكر الصداق أو زوج كل منهما الآخر بالشرط وذكر الصداق .

وذهب أكثر الشافعية: إلى أن علة النهي الإشراك في البضع، لأن بضع كل منهما يصير مورد العقد، وجعل البضع صداقاً مخالف لإيراد عقد النكاح وليس المقتضي للبطلان ترك ذكر الصداق، لأن النكاح يصح بدون التسمية، واختلفوا فيما إذا لم يصرحاً بذكر البضع فالأصح عندهم الصحة، ولكن وجد نص الشَّافِعِيِّ على خلافه، ولفظه: إذا زوج الرجل ابنته أو المرأة يلي أمرها من كانت لآخر على أن صداق كل واحدة بضع الأخرى، أو على أن ينكحه الأخرى، ولم يسم أحد منهما لواحدة منهما صداقاً فهو الشغار الذي نهى عنه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وهو منسوخ.

هكذا ساقه البيهقي بإسناده الصحيح عن الشَّافِعِيِّ قَالَ: هو الموافق للتفسير المنقول في الحديث.

واختلف نص الشَّافِعِيِّ فيما إذا سمي مع ذلك مهرًا فنص في الإملاء على البطلان وظاهر نصه في المختصر الصحة، وعلى ذلك اقتصر في النقل عن الشَّافِعِيِّ من ينتقل الخلاف من أهل المذاهب.

وقال القفال: العلة في البطلان التعليق والتوقيف، وكأنه يقول: لا ينعقد نكاح ابنتي حتى ينعقد لي نكاح ابنتك.

وقال الخطابي: كان ابن أَبِي هُرَيْرَةَ يشبهه برجل يزوج امرأة يستثني عضوًا من أعضائها وهو مما لا خلاف في فساده وتقرير ذلك: أنه يزوج وليته ويستثني بعضها حيث يجعله صداقًا للأخرى.

ونقل الخرقى: أن أَحْمَدَ نص على أن علة البطلان ترك ذكر المهر، ورجح ابن تيمية في المحرر: أن العلة التشريك في البضع.

وقال ابن دقيق العيد: ما نص عليه أَحْمَدُ هو ظاهر التفسير المذكور في الحديث لقوله فيه: ليس بينهما صداق، فإنه يشعر بأن جهة الفساد ذلك، وإن كان يحتمل أن يكون ذلك ذكر لملازمته لجهة الفساد ثم قَالَ: وعلى الجملة ففيه إشعار بأن عدم الصداق له مدخل في النهي.

ويؤيد حديث أبي ریحانة الذي أخرجه أبو الشَّيخ في كتاب النكاح: أن النَّبِيَّ ﷺ نهى عن المشاغرة.

والمشاغرة: أن يقول زوج هذا من هذه وهذه من هذا بلا مهر.

وقال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز، ولكن اختلفوا في صحته، فالجمهور على البطلان.

وفي رواية عن مالك: يفسخ قبل الدخول لا بعده، وحكاه ابن المنذر عن الأَوْزَاعِيِّ، وذهب الحنفية إلى صحته ووجوب مهر المثل.

وقال ابن المنذر: اختلفوا في الرجل يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته على أن يكون مهر كل واحدة نكاح الأخرى، فقالت طائفة: النكاح جائز، ولكل واحدة منهما صداق مثلها، وهذا قول عطاء، وعمر بن دينار، والزهري، ومكحول، والثَّوْرِيُّ، والليث، والكوفيين، وإن طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة في قول النعمان أبي حَنِيفَةَ ويعقوب أبي يُوْسُف.

وقالت طائفة: عقد النكاح على الشغار باطل، وهو كإلنكاح الفاسد في كل أحكامه، وهذا قول الشَّافِعِيِّ، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وكان مالك وأبو عبيد يقولان: نكاح الشغار منسوخ على كل حال.

وفيه: قول ثالث وهو أنهما إن كانا لم يدخلها بهما فسخ، ويستقبل النكاح بالينة والمهر، وإن كانا قد دخلا بهما فلها مهر مثلها وهو قول الأَوْزَاعِيِّ.

وأجاب أصحابنا الحنفية عن الحديث بأنه ورد لإخلائه عن تسميته المهر واكتفائه بذلك من غير أن يجب فيه شيء آخر من المال على ما كانت عليه عاداتهم في الجاهلية أو محمول على الكراهة، والله تَعَالَى أعلم.

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

وقد أخرجه مُسْلِمٌ في النكاح، وكذا أبو داود، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وابن ماجه فيه.

30 - باب: هَلْ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لِأَحَدٍ

30 - باب: هَلْ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لِأَحَدٍ

(باب: هَلْ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لِأَحَدٍ) من الرجال، أي: فيحل له نكاحها بذلك.

وصورته: أن يقع العقد بلفظ الهبة بأن تقول المرأة: وهبت نفسي لك، والرجل يقول: قبلت ولم يذكر المهر، فإن جماعة ذهبوا إلى بطلان النكاح يعني: لا ينعقد النكاح بهذا، وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ وهو قول المغيرة، وابن دينار، وأبي ثور.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ وأصحابه والنووي: ينعقد به العقد ولها صداق المثل، وكذا ينعقد بلفظ: الصدقة، ولفظ: البيع بدون لفظ النكاح، أو التزويج، فإنه يصح وعند الشَّافِعِيِّ: لا يصح إلا بهذين اللفظين.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هذا يتناول صورتين:

إحداهما: مجرد الهبة من غير ذكر مهر.

والثانية: العقد بلفظ الهبة، فالصورة الأولى: ذهب الجمهور إلى بطلان النكاح وأجازه الحنفية وَالْأَوْزَاعِيُّ، ولكن قالوا: يجب مهر المثل.

وقال الْأَوْزَاعِيُّ: إن تزوج بلفظ الهبة وشرط أن لا مهر لها لم يصح النكاح وحجة الجمهور قوله تَعَالَى: ﴿خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فعدوا ذلك من خصائص النَّبِيِّ ﷺ وأنه يتزوج بلفظ الهبة بغير مهر في الحال والمآل، وأجاب المجيزون عن ذلك: أن الواهبة تختص به لا مطلق الهبة انتهى.

وتفصيل دليلهم: أنهم قالوا: يجب مهر المثل لقوله تَعَالَى: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ عطفًا على المحلات في قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا أَلَلْنَاكَ أَرْوَجَكَ أَلَّتِي ءَاتَيْتَ أَجْرَهُنَّ﴾ [الأحزاب: 50] وقوله ﷺ: «ملككتكها بما معك من القرآن» قالوا: لا يقال الانعقاد بلفظ الهبة خاص به ﷺ بدليل قوله: خالصة لك، لأننا نقول الاختصاص والخلوص في سقوط المهر بدليل أنها مقابلة بمن أوتي مهرها في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَلَلْنَاكَ أَرْوَجَكَ أَلَّتِي ءَاتَيْتَ أَجْرَهُنَّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَمْرًا

مُؤْمِنَةً ﴿ وبديل قوله تَعَالَى : ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾ [الأحزاب : 50] بلزوم المهر دون لفظ التزويج فصار الحاصل : أحللنا لك الأزواج المؤتى مهورهن والتي وهبت نفسها لك ، فلم تأخذ مهرها خالصة هذه الخصلة لك من دون المؤمنين ، أما هم قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم هذا.

ثم قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي : والصورة الثانية : ذهب الشافعية وطائفة إلى أن النكاح لا يصح إلا بلفظ النكاح أو التزويج ، لأنهما الصريحان اللذان ورد بهما الْقُرْآنُ والحديث انتهى .

أي : فلا ينعقد بلفظ البيع ، والتمليك ، والهبة لحديث مسلم : « اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله » ، ولأن النكاح ينزع إلى العبادات لورود النذب فيه ، والأركان في العبادات تتلقى من الشرع ، والشرع إنما ورد بلفظ : التزويج والإنكاح ، وذهب الحنفية ومن حذا حذوهم إلى أنه يصح بالكنائيات أيضًا ، واحتج الطَّحَاوِيُّ لهم بالقياس على الإطلاق ، فإنه يجوز بصرائحه وبكنائياته مع القصد ، وأجابوا عما استدل به الشافعية ، فإنه لا حجة في قَوْلِهِ ﷺ : « استحللتم فروجهن بكلمة الله » ، فقد قَالَ ابن الحاجب في الأمالي على هذا : لو كان المراد لفظ التزويج ولفظ الإنكاح لكان الوجه أن يقال : بكلمتي الله إذ لا يطلق المفرد على اثنين إلا فيما كان معلومًا بالعادة كقولهم : أبصرته بعيني وسمعته بأذني ، وأما نحو اشتريته بدرهم والمراد بدرهمين فلا قائل به ولو سلم صحة إطلاق المفرد هنا على الاثنين لامتنع أيضًا من جهة أنه إذا كان المراد اللفظ ، فاللفظ الموجود في الْقُرْآن إنما هو أنكحوهن وإذا نكحتم المؤمنات وزوجناكها فقد علم أنه إذا أخبر عن الكلمة باعتباراته⁽¹⁾ إنما يراد صورتها ولفظها مجردًا عن معناه ، أو مع معناها ، وقد علم أنه لا يقع الإنكاح بهذه الألفاظ على صورها لا بمجرد ما ولا بمعناها المراد بها ، ولو سلم أن الإنكاح يقع بهما فليس في اللفظ ما يشعر أنه لا استحلال إلا بذلك ، ولو سلم أن في اللفظ ما يشعر بالحصر فعندنا ما يباه وهو أنه قد ذكر لفظ

(1) عباراته [المؤلف].

5113 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَتْ خَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ مِنَ اللَّائِي وَهَبْنَ أَنْفُسَهُنَّ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا تَسْتَحِي الْمَرْأَةَ أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لِلرَّجُلِ «فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿تُرْجَى مَن نَّشَاءُ مِنْهُمْ﴾» [الأحزاب: 51] قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ فِي هَوَاكَ»

المراجعة معرى عن التزويج، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ [البقرة: 230] والمعنى: فإن طلقها الزوج الأول ثلاثاً فلا جناح على الزوج الأول وعلى الزوجة المطلقة من هذا الثاني أن يتراجعا فقد عبر بالمراجعة عن التزويج، والمراد: أن يتأكحا وذلك يأبى الحصر المذكور.

وأما حديث أنه ﷺ زوج امرأة فَقَالَ: «ملكنتها بما معك من القرآن» فقد قيل: إنه وهم من الراوي وبتقدير صحته معارض برواية الجمهور: زوجتكها قَالَ البيهقي: والجماعة أولى بالحفظ من الواحد، ويحتمل أنه ﷺ جمع بين اللفظين، والله تَعَالَى أعلم.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللام قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ) هو مُحَمَّدُ ابن فضيل بضم الفاء مصغرُ فضل قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بن الزبير ابن العوام، أنه (قَالَ: كَانَتْ خَوْلَةُ) بفتح الخاء المعجمة ويقال: خويلة بالتصغير (بِنْتُ حَكِيمٍ) بفتح المهملة، أي: ابن أمية بن الأوقص السلمية وكانت زوج عثمان بن مظعون، وكانت امرأة صالحة من السابقات إلى الإسلام، وأمها من بني أمية وقال أبو عمر: تكنى أم شريك (مِنَ اللَّائِي وَهَبْنَ أَنْفُسَهُنَّ لِلنَّبِيِّ ﷺ) ⁽¹⁾ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَمَا) بتخفيف الميم (تَسْتَحِي الْمَرْأَةَ أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لِلرَّجُلِ) وفي رواية مُحَمَّدُ بن بشر الموصولة عن عائشة رضي الله عنها زيادة: بغير صداق، وفي روايته أَيضاً عنها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أنها: كانت تعبر اللاتي وهبن أنفسهن، (فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿تُرْجَى﴾) أي: تؤخر (مَن نَّشَاءُ مِنْهُمْ) وفي رواية عبدة ابن سليمان، فأنزل الله: ﴿تُرْجَى﴾ وهذا أظهر في أن نزول الآية بهذا السبب. (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَرَى) بفتح الهمزة (رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ فِي هَوَاكَ) ⁽²⁾

(1) وفيه إشعار بتعدد الواهبات وقد ذكر الاختلاف فيه في سورة الأحزاب.

(2) وفي رواية محمد بن بشر: إني لأرى ربك يسارع لك في هواك كما سيجيء قال العيني.

رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ الْمُؤَدَّبُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، وَعَبْدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

أي: في الذي تحبه وترضاه يعني: ما أرى إلا أن الله تعالى موجد لمرادك بلا تأخير منزل لما تحبه وترضاه.

وقال القُرْطُبِيُّ: هذا قول أبرزه الدلال والغيرة وهو من نوع قولها: ما أَحْمَدُ كما، وما أَحْمَدُ إلا الله، والإفاضة الهوى إلى النَّبِيِّ ﷺ لا تحمل على ظاهره، لأنه لا ينطق عن الهوى ولا يفعل بالهوى، ولو قالت: إلى مرضاتك لكان أليق، ولكن الغيرة التي طبعت عليها النساء حملتها على هذا التنجس والدلال والغيرة يغتفر لأجلها ما لا يغتفر في غيرها من الحالات، وإلا فقد علمت أن الله تعالى قد أباح لنبيه ﷺ ذلك، وأن جميع النساء لو ملكن له رقهن لكان قليلاً، وقال العَيْنِيُّ: الذي ذكرته أحسن من هذا على ما لا يخفى.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

(رَوَاهُ) أي: الحديث المذكور (أَبُو سَعِيدٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الْوَضَّاحِ الْجَزْرِيِّ (الْمُؤَدَّبُ) وكان مؤدب موسى الهادي ومات ببغداد في خلافته، ويقال: إن اسم أبي الوضاح المثنى وهو من رجال مسلم والتِّرْمِذِيُّ.

(وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ) أي: ورواه أيضاً مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ بكسر الموحدة وسكون المعجمة العبدى الكوفي (و) رواه أيضاً (عَبْدَةُ) أي: ابن سليمان، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (يَزِيدُ بَعْضُهُمْ) في روايته (عَلَى بَعْضٍ).

أما رواية أبي سعيد فوصلها ابن مردويه في تفسيره، والبيهقي من طريق منصور بن أبي مزاحم عنه مختصراً، قالت التي وهبت نفسها للنبي ﷺ: خولة بنت حكيم، وهذا محمول على تأويل أنها السابقة إلى ذلك أو نحو ذلك من الوجوه التي لا تقتضي الحصر المطلق.

وأما رواية مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ فوصلها الإسماعيلي قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، نَا أَبُو بَكْرٍ، نَا أَبُو أُسَامَةَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، عَنْ هِشَامٍ وَوَصَلَهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْهُ أَيْضًا.

وأما رواية عبدة فوصلها مسلم وقال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قَالَ:

31 - بَابُ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ

5114 - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو، حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ».

حَدَّثَنَا عبدة بن سليمان، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أنها: كانت تقول: أما تستحي المرأة تهب نفسها للرجل حتى أنزل الله تعالى: ﴿تَرْجِي مَنْ نَشَاءُ مِنْهُمْ وَتَقْوِي إِلَيْكَ مَنْ نَشَاءُ﴾ [الأحزاب: 51] فقلت: إن ربك ليسارع لك في هواك.

31 - بَابُ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ

(بَابُ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ) بالحج أو العمرة أو بهما هل يصح أم لا؟

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: كَأَنَّهُ يَجْنَحُ إِلَى الْجَوَازِ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْبَابِ إِلَّا حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَيْسَ إِلَّا وَلَمْ يَخْرُجْ حَدِيثَ الْمَنْعِ كَأَنَّهُ لَمْ يَصَحَّ عِنْدَهُ عَلَى شَرْطِهِ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّ مَذْهَبَهُ جَوَازَ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ، وَلَكِنْ عَدِمَ تَحْرِيجَهُ حَدِيثَ الْمَنْعِ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ صَحَّتِهِ عِنْدَهُ وَلَثْنُ سَلْمُنَا ذَلِكَ فَلَا مَانِعَ أَنْ يَصَحَّ عِنْدَ غَيْرِهِ وَيَعْمَلُ بِهِ.

(حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أَي: ابْنُ زِيَادٍ النَّهْدِيُّ الْكُوفِيُّ قَالَ الْبُخَارِيُّ: مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ عَشْرَةٍ وَمِائَتَيْنِ قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنَا (ابْنُ عُيَيْنَةَ) سُفْيَانُ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَمْرُو) بَفَتْحِ الْعَيْنِ هُوَ ابْنُ دِينَارٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ) أَبُو الشَّعْثَاءِ، (قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ»⁽¹⁾).

وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ فِي الْحَجِّ فِي بَابِ تَزْوِيجِ الْمُحْرَمِ، وَفِيهِ ذِكْرُ الَّتِي تَزَوَّجَهَا، وَقَدْ سَبَقَ أَيْضًا فِي عَمْرَةِ الْقَضَاءِ فِي رِوَايَةِ عَكْرَمَةَ وَزَادَ: «وَبَنَى لَهَا» وَهُوَ حَلَالٌ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَوْفَى وَلَكِنْ لَا بَأْسَ فِي ذِكْرِ شَيْءٍ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَصَحُّ نِكَاحُ الْمُحْرَمِ لِقِصَّةِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(1) أَي: بِعَمْرَةِ الْقَضَاءِ.

وهي رواية ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فأجيب عنه: بأن ميمونة نفسها روت: أنه تزوجها حلالاً وهي أعرف بالقصة من ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لتعلقها بها وبأن المراد بالمحرم أنه في الحرم ويقال لمن هو في الحرم: محرم ولكن كان حلالاً قَالَ الشاعر:

قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً

أي: في حرم المدينة وبأن فعله معارض بقوله: لا ينكح المحرم وإذا تعارضاً يرجح القول بالتحريم، وبأن ذلك من خصائصه ﷺ انتهى.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: أجاب عن حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بأربعة أجوبة نصرة لمذهب إمامه والكل لا يجدي شيئاً.

أما الجواب الأول: فيه أنه كيف يحكم بأن ميمونة أعرف بالقصة من ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولا يلحق ميمونة ابن عَبَّاسٍ في هذه القصة ولا في غيرها ومع هذا روى جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ما يوافق في ذلك رواية ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهم عَبْدُ اللَّهِ بن مسعود، وأنس بن مالك، وأبو هُرَيْرَةَ، وعائشة رضي الله عنهم وأثر عَبْدُ اللَّهِ بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ ابن أبي شيبَةَ في مصنفه قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عن جرير بن حازم، عن الْأَعْمَشِ، عن إِبْرَاهِيمَ، عن عَبْدِ اللَّهِ: أنه لم يكن يرى بتزويج المحرم بأساً.

ورواه الطَّحَاوِيُّ عن مُحَمَّد بن خزيمة، عن حجاج، عن جرير بن حازم، عن سليمان الْأَعْمَشِ، عن إِبْرَاهِيمَ: أن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان لا يرى بأساً أن يتزوج المحرم، وأثر أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا روح بن الفرخ، نا أحمد بن صالح، نا ابن أبي فديك حدثني عَبْدُ اللَّهِ بن مُحَمَّد ابن أبي بكر قَالَ: سألت أنس بن مالك عن نكاح المحرم، قَالَ: وما بأس به هل هو إلا كالبيع وهذا إسناد صحيح.

وحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً رواه الطَّحَاوِيُّ، حَدَّثَنَا سليمان بن شعيب، نا خالد بن عبد الرحمن، نا كامل أَبُو العلاء، عن أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تزوج رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وهو محرم.

وكذلك أخرج الطَّحَاوِيُّ حديثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، نَا مَعْلَى بْنُ أَسَدٍ، نَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مَغِيرَةَ عَنْ أَبِي الضَّحَى، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ: كِلَاهُمَا خَطَأٌ، فَالْمَحْفُوظُ عَنْ مَغِيرَةَ، عَنْ سَبَّاحٍ، عَنْ أَبِي الضَّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْضَ نِسَائِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَا مَعْلَى بْنُ أَسَدٍ إِلَى آخِرِهِ نَحْوَهُ، فَإِنْ قِيلَ: قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَيُرْوَى عَنْ مُسَدَّدٍ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ مَغِيرَةَ فَقَالَ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ بَدَلَ أَبِي الضَّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ مَرْسَلًا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ كَذَا رَوَاهُ جَرِيرٌ عَنْ مَغِيرَةَ.

فَالْجَوَابُ: أَنَا لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ خَطَأٌ بَلْ هُوَ مُحْفُوظٌ أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ: أَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ نَا إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْحَجَّاجِ، نَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ الْمَغِيرَةَ، عَنْ أَبِي الضَّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْضَ نِسَائِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ، وَاحْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرَمٌ، وَأَمَّا مَعَاذَ فَذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ مَعَهُمْ.

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَالَّذِينَ رَوَوْا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ مُحْرَمٌ أَهْلَ عِلْمٍ، وَثَبَتَ أَصْحَابُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، وَطَاوُسٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَعُكْرَمَةُ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ فَقَهَاءٌ يَحْتَجُّ بِرَوَايَتِهِمْ وَأَرَائِهِمْ وَالَّذِينَ نَقَلُوا مِنْهُمْ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا مِنْهُمْ: عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ، فَهَؤُلَاءِ أَيْضًا أئِمَّةٌ يَقْتَدِي بِرَوَايَاتِهِمْ، وَحَدِيثُ مَيْمُونَةَ الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِيهِ يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِ وَقَدْ ضَعَفَهُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَأَخْرَجَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَجَعَلَهُ إِعْرَابِيًّا بَوَالًا عَلَى عَقْبِهِ وَكَيْفَ يَكُونُ طَعْنُ أَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ وَقَصْدُهُ مِنْ ذَلِكَ نَسْبَتُهُ إِلَى الْجَهْلِ بِالسَّنَةِ، فَإِنْ قِيلَ الزُّهْرِيُّ: احْتَجَّ بِهِ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ احْتِجَاجَهُ بِهِ لَا يَنْفِي طَعْنَ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ فِيهِ، فَإِنْ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ فِي نَفْسِهِ حُجَّةٌ ثَبَتَ لَا يَنْقُصُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ قَدْ رَجَّحُوهُ عَلَى مِثْلِ عَطَاءٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَطَاوُسٍ، وَالَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ فِي إِسْنَادِهِ مَطَرُ الْوَرِاقِ.

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: ومطر عندهم ليس ممن يحتج بحديثه.

وقال النَّسَائِيُّ: مطر بن طهمان الوراق ليس بالقوي، وعن أَحْمَد: كان في حفظه سوء، ولئن سلمنا أنه مجمع عليه في توثيقه وضبطه، ولكنه ليس كرواة حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولا قريباً منهم.

والجواب عن الثاني: وهو قوله: المراد بالمحرم أنه في الحرم إِلَى قَوْلِهِ: وبأن فعله أن الْجَوْهَرِيَّ ذكر ما يخالف ذلك، فإنه قَالَ: أحرم الرجل إذا دخل في الشهر الحرام وأنشد البيت المذكور على ذلك، وَأَيْضًا فلفظ الْبُخَارِيُّ: في عمرة القضاء أنه ﷺ تزوجها وهو محرم وبنى بها وهو حلال يدفع هذا التفسير ويبعده.

والجواب عن الثالث: وهو قوله: وبأن فعله معارض بقوله: إِلَى قَوْلِهِ يرجح القول أنه ليس مما اتفق عليه الأصوليون فإن فيه خلافاً.

والجواب عن الرابع: أنه دعوى فيحتاج إلى برهان.

وقال الطَّبْرِيُّ: الصواب من القول عندنا: أن نكاح المحرم فاسد لحديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأما قصة ميمونة فتعارضت الأخبار فيها، انتهى.

وفيه: أن ابن ذهب روى حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأما حديث عثمان الذي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عنه أنه قَالَ: لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب ففي إسناده بنية بن وهب، فليس كعمرو بن دينار، ولا كجابر ابن زيد ولا له موضع في العلم كموضع عمرو وجابر.

وقال ابن العربي: ضَعَّفَ الْبُخَارِيُّ حديث عثمان وصحح حديث ابْنِ عَبَّاسٍ، فلو علم أن رواة حديث عثمان يساؤون رواة حديث ابْنِ عَبَّاسٍ لصحح كلا الحديثين، ولئن سلمنا أنهم متساوون، فنقول معنى قوله: لا ينكح المحرم لا يَطَأُ، فهو محمول على الوطء أو الكراهة لكونه سبباً للوقوع في الرفث لا أن عقده لنفسه أو لغيره ممتنع ولهذا قرنه بالخطبة ولا خلاف في جوازها وإن كانت مكروهة فكذا النكاح والإنكاح فصار كالبيع وقت النداء.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه بين الإبهام الذي في الترجمة.

32 - بَابُ نَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ آخِرًا

5115 - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ الزُّهْرِيَّ، يَقُولُ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، وَأَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِمَا، أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ لَابْنِ عَبَّاسٍ:

32 - بَابُ نَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ آخِرًا

(بَابُ نَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ آخِرًا) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: آخِرًا، وهو تزويج المرأة مؤقتًا إلى أجل معلوم كسنة أو مجهول كقدوم زيد، فإذا انقضى وقعت الفرقة وسمي بذلك، لأن الغرض منه مجرد التمتع دون التوالد وسائر أغراض النكاح.

وفي قوله: آخر إشارة إلى أنه كان مباحًا، وقد كان كذلك للمضطر كأكل الميتة، ثم حرم لكن ليس في أحاديث الباب التي أوردها المصنف التصريح بذلك لكن قَالَ فِي آخِرِ الْبَابِ: أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَيْنَ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَقَدْ وَرَدَتْ عِدَّةُ أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ صَرِيحَةٍ بِالنَّهْيِ عَنْهَا بَعْدَ الْإِذْنِ فِيهَا، وَأَقْرَبُ مَا فِيهَا عَهْدًا بِالْوَفَاةِ النَّبَوِيَّةِ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَتَذَكَّرْنَا مَتْعَةَ النِّسَاءِ، فَقَالَ رَجُلٌ يَقَالُ لَهُ: الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ أَشْهَدُ عَلَى أَبِي أَنَّهُ حَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ، وَسَيَجِيءُ الْإِخْتِلَافُ فِي حَدِيثِ سَبْرَةَ هَذَا وَهُوَ ابْنُ مَعْبُدٍ بَعْدَ هَذَا.

(حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) النَّهْدِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سُفْيَانُ، (أَنَّهُ) سَمِعَ الزُّهْرِيَّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (يَقُولُ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ) أَي: ابْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَأَخُوهُ) أَي: أَخُو الْحَسَنِ (عَبْدُ اللَّهِ) ابْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو هَاشِمٍ كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ: ابْنُ مُحَمَّدٍ كِلَاهُمَا، (عَنْ أَبِيهِمَا) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنْفِيَّةِ.

وفي رواية الدارقطني في الموطآت من طريق يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ وَالْحَسَنَ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَاهُ أَنَّ أَبَاهُمَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ لَابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَيَأْتِي بَيَانُ تَحْدِيثِهِ لَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي تَرْكِ الْحِيلِ بَلْفُظٍ: أَنَّ

«إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتَعَةِ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، زَمَنَ خَيْبَرَ».

علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قِيلَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَا يَرَى بِمَتْعَةِ النِّسَاءِ بَأْسًا.

وفي رواية الثَّوْرِيِّ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: كِلَاهُمَا عَنْ مَالِكٍ عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ: أَنَّ عَلِيًّا سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَهُوَ يَفْتِي فِي مَتْعَةِ النِّسَاءِ، فَقَالَ: أَمَا عَلِمْتَ، وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ هَشِيمٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِدُونِ ذِكْرِ مَالِكٍ، وَلَفْظُهُ: أَنَّ عَلِيًّا مَرَّ بِابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ يَفْتِي فِي مَتْعَةِ النِّسَاءِ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهَا.

وفي رواية مسلمٍ من طريق جويرية عن مالكٍ بسنده: أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِفُلَانٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ تَائِهٌ.

وفي رواية الدَّارِقُطْنِيِّ من طريق الثَّوْرِيِّ أَيْضًا: تَكَلَّمَ عَلِيٌّ وَابْنُ عَبَّاسٍ فِي مَتْعَةِ النِّسَاءِ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: إِنَّكَ أَمْرٌ تَائِهٌ.

وفي رواية مسلمٍ من وجهٍ آخر: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَلِينُ فِي مَتْعَةِ النِّسَاءِ، فَقَالَ: مَهَلًا يَا ابْنَ عَبَّاسٍ.

وفي رواية أَحْمَدَ من طريق مَعْمَرٍ: رَخِصَ فِي مَتْعَةِ النِّسَاءِ.

(إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتَعَةِ) وفي رواية أَحْمَدَ عَنْ سُفْيَانَ: نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ، (وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، زَمَنَ خَيْبَرَ) هَكَذَا لِجَمِيعِ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ خَيْبَرَ بِالْمَعْجَمَةِ أَوَّلُهُ وَبِالرَّاءِ آخِرُهُ إِلَّا مَا رَوَاهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ قَالَ حَنِينٌ بِمَهْمَلَةٍ أَوَّلُهُ وَنُونِينَ آخِرُجُهُ النَّسَائِيُّ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَبِهَا عَلَى أَنَّهُ وَهُمْ تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْوَهَّابِ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فَقَالَ: خَيْبَرَ عَلَى الصَّوَابِ وَأَغْرَبَ مِنْ ذَلِكَ رِوَايَةُ إِسْحَاقَ ابْنِ رَاشِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِلَفْظٍ: نَهَى فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ وَهُوَ خَطَأٌ أَيْضًا.

ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ لَفْظَ: زَمَنَ خَيْبَرَ ظَرْفٌ لِلْأَمْرَيْنِ، وَحَكَى الْبَيْهَقِيُّ، عَنْ الْحُمَيْدِيِّ: أَنَّ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ كَانَ يَقُولُ قَوْلَهُ يَوْمَ خَيْبَرَ يَتَعَلَّقُ بِالْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ لَا بِالْمَتْعَةِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَمَا قَالَهُ مُحْتَمَلٌ فِي رِوَايَتِهِ هَذِهِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَصَرَحَ: أَنَّ الظَّرْفَ

يتعلق بالمتعة، وقد مضى في غزوة خيبر من كتاب المغازي، ويأتي في الذبائح من طريق مالك بلفظ: نهى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يوم خيبر عن متعة النساء، وعن لحوم الحمر الأهلية وهكذا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من رواية ابن عُيَيْنَةَ أَيضًا، وسيأتي في ترك الحيل في رواية عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عن الزُّهْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نهى عنها يوم خيبر، وكذا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وزاد من طريقه، فَقَالَ: مهلاً يا ابْنَ عَبَّاسٍ.

وفي رواية أَحْمَدَ من طريق مَعْمَرٍ بسنده: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَخَّصَ فِي مَتَاعِ النِّسَاءِ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأهلية، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من رواية يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ، عن الزُّهْرِيِّ مثل رواية مالك والدارقطني من طريق ابن وهب، عن مالك، ويونس، وأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ثَلَاثَتُهُمْ، عن الزُّهْرِيِّ كذلك.

وذكر السهيلي: أَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ رَوَاهُ عن الزُّهْرِيِّ بلفظ: نهى عن أكل الحمر الأهلية عام خيبر، وعن المتعة بعد ذلك أو في غير ذلك اليوم انتهى.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهذا اللفظ الذي ذكره لم أره من رواية ابن عيينة، فقد أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وابن أبي عمر، والحميدي، وإسحاق في مسانيدهم، عن ابن عيينة باللفظ الذي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ من طريقه لكن منهم من زاد لفظ: نكاح كما سبق، وكذا أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ من طريق عثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن مُوسَى، والعباس بن الوليد، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عن أبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عَبْدَ اللَّهِ بن نمير، وزهير بن حرب جميعًا عن ابن عُيَيْنَةَ بمقتل لفظ: مالك، وكذا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، عن ابن عُيَيْنَةَ لكن قَالَ: زمن بدل يوم.

قَالَ السهيلي: ويتصل بهذا الحديث تنبيه على إشكال، لأن فيه النهي عن نكاح المتعة يوم خيبر وهذا شيء لا يعرفه أحد من أهل السير، ورواة الأثر قَالَ: فالذي يظهر أنه وقع تقديم وتأخير في لفظ الزُّهْرِيِّ وهذا الذي قاله سبقه إليه غيره في النقل عن ابن عُيَيْنَةَ، فذكر ابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ أَنَّ الْحُمَيْدِيَّ ذَكَرَ عن ابن عُيَيْنَةَ: أَنَّ النَّهْيَ زَمَنَ خَيْبَرَ عن لحوم الحمر الأهلية، وأما المتعة فكان في غير يوم خيبر.

قَالَ ابن عبد البر: وعلى هذا أكثر الناس، قَالَ البيهقي: يشبه أن يكون كما قَالَ لصحة الحديث في أنه ﷺ رخص فيها بعد ذلك، ثم نهى عنها، فلا يتم احتجاج علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا إذا وقع النهي أخيراً ليقوم له الحجة على ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال أَبُو عوانة في صحيحه: سمعت أهل العلم يقولون: معنى حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، وأما المتعة فسكت عنها، وإنما نهى عنها يوم الفتح انتهى.

والحامل لهؤلاء على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد زمن خيبر كما أشار إليه البيهقي، لكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم تبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النهي عنها عن قرب.

ويؤيد ظاهر حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما أَخْرَجَهُ أَبُو عوانة في صحيحه من طريق سالم بن عَبْدِ اللَّهِ: أن رجلاً سأل ابنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن المتعة، فَقَالَ: حرام، فَقَالَ: إن فلانا يقول فيها، فَقَالَ: واللَّهِ لقد علم أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حرمها يوم خيبر، وما كنا مسافحين.

قَالَ السهيلي: وقد اختلف في وقت تحريم نكاح المتعة، فأغرب ما روى في ذلك رواية من قَالَ في غزوة تبوك، ثم رواية الحسن: أن ذلك كان في عمرة القضاء والمشهور في تحريمها أن ذلك كان في غزوة الفتح كما أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من حديث الربيع بن سبرة، عَنْ أَبِيهِ، وفي رواية عن الربيع أَخْرَجَهَا أَبُو داود: أنه كان في حجة الوداع قَالَ ومن قَالَ من الرواة: كان في غزوة أوطاس فهو موافق لمن قَالَ عام الفتح انتهى.

فتحصل مما أشار إليه ستة مواطن: أولها: خيبر.

ثم عمرة القضاء كما رواه عبد الرزاق من مرسل الحسن البصري ومراسيله ضعيفة، لأنه كان يأخذ عن كل أحد قاله الإمام القسطلاني.

ثم الفتح كما في مسلم بلفظ: أنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة.

ثم أوطاس كما في مسلم بلفظ: رخص لنا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عام أوطاس في

المتعة ثلاثًا، ثم نهى عنها، لكن يحتمل أنه أطلق على عام الفتح عام أو طاس لتقاربهما كما تقدم، لكن يبعد أن يقع الإذن في غزوة أو طاس بعد أن وقع التصريح قبلها في الفتح بأنها حرمت إلى يوم القيامة.

ثم تبوك فيما أَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه وَابْنُ حَبَانَ مِنْ طَرِيقِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ الْمُؤْمِلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ عَمَارٍ وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا مَقَالٌ وَعَلَى تَقْدِيرِ صَحَّتِهِ فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُمْ اسْتَمْتَعُوا فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، أَوْ كَانَ النَّهْيُ قَدِيمًا فَلَمْ يَبْلُغْ بَعْضُهُمْ، فَاسْتَمَرَّ عَلَى الرِّخْصَةِ وَلِلَّذَلِكَ قَرْنٌ ﷺ النَّهْيُ بِالْغَضَبِ كَمَا فِي رِوَايَةِ الْحَازِمِيِّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى غَزْوَةِ تَبُوكَ حَتَّى إِذَا كُنَّا عِنْدَ الْعُقْبَةِ مِمَّا يَلِي الشَّامَ جَاءَتْ نِسْوَةٌ قَدْ كُنَّا يَطْفَنُ بَرَجَالَنَا، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ، فَغَضِبَ، وَقَامَ فَخَطَبَنَا، فَحَمَدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَنَهَى عَنِ الْمَتْعَةِ فَتَوَادَعْنَا يَوْمَئِذٍ، فَسُمِّيَتْ ثَنِيَّةُ الْوُدَاعِ، ثُمَّ حُجَّةُ الْوُدَاعِ كَمَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، لَكِنْ اِخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، وَالرِّوَايَةُ عَنْهُ: بِأَنَّهَا فِي الْفَتْحِ أَصَحُّ وَأَشْهَرُ فَإِنْ كَانَ حِفْظُ فَلَيْسَ فِي سِيَاقِ أَبِي دَاوُدَ سِوَى مُجَرَّدِ النَّهْيِ فَلَعَلَّهُ ﷺ أَرَادَ إِعَادَةَ النَّهْيِ لِشَيْعٍ وَيَسْمَعُهُ مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَيَقْوِيهِ: أَنَّهُمْ كَانُوا حَجَّوْا بِنِسَائِهِمْ بَعْدَ أَنْ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِفَتْحِ خَيْبَرَ مِنَ الْمَالِ وَالسَّبْيِ فَلَمْ يَكُونُوا فِي شِدَّةٍ وَلَا فِي طَوْلٍ عَزُوبَةٍ، فَلَمْ يَبْقَ مِنَ الْمَوَاطِنِ صَحِيحٌ صَرِيحٌ سِوَى خَيْبَرَ وَالْفَتْحِ مَعَ مَا وَقَعَ فِي خَيْبَرَ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَيَّدَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ: بِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَسْتَمْتَعُونَ بِالْيَهُودِيَّاتِ.

وقال الماوردي في الحاوي: في تعيين موضع تحريم المتعة وجهان:

أحدهما: أن التحريم تكرر ليكون أظهر وأنشر حتى يعلمه من لم يكن علمه، لأنه قد يحضر في بعض المواطن من لا يحضر في غيرها.

والثاني: أنها أبيحت مرارًا، ولهذا قَالَ فِي الْمَرَّةِ الْأَخِيرَةِ: إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ الْمَاضِي كَانَ مُؤَذِّنًا بِأَنَّ الْإِبَاحَةَ تَعْقِبُهُ بِخِلَافِ هَذَا فَإِنَّهُ تَحْرِيمٌ مُؤَبَّدٌ لَا يَعْقِبُهُ إِبَاحَةٌ أَصْلًا وَهَذَا الثَّانِي هُوَ الْمَعْتَمَدُ، وَيُرَدُّ الْأَوَّلُ التَّصْرِيحُ

بالإذن فيها في الموطن المتأخر عن الموطن الذي وقع التصريح فيه بتحريمها كما في غزوة خيبر، ثم الفتح.

وقال النووي: الصواب أن تحريمها وإباحتها وقعا مرتين فكانت مباحة قبل خيبر، ثم حرمت يوم خيبر، ثم أبيحت عام الفتح، وهو عام أوطاس لاتصالها بها، ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريمًا مؤبدًا إلى يوم القيامة، قال: ولا مانع من تكرير الإباحة، ونقل غيره عن الشافعي: أن المتعة نسخت مرتين، وقد تقدم في أوائل النكاح حديث ابن مسعود رضي الله عنه في سبب الإذن في نكاح المتعة، وأنهم كانوا إذا غزوا اشتدت عليهم العزوبة، فأذن لهم في الاستمتاع فلعل النهي كان يتكرر في كل موطن بعد الإذن، فلما وقع في المرة الأخيرة: أنها حرمت إلى يوم القيامة لم يقع بعد ذلك إذن، والله تعالى أعلم.

ثم الحكمة في جمع علي رضي الله عنه بين النهي عن الحمر، والمتعة أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يرخص في الأمرين معًا، وسيأتي النقل عنه في الرخصة في الحمر الأهلية في أواخر كتاب الأطعمة فرد عليه علي رضي الله عنه في الأمرين معًا، وأن ذلك وقع يوم خيبر، فإما أن يكون على ظاهره، وأن النهي عنهما وقع في زمن واحد، وإما أن يكون الإذن الذي وقع عام الفتح لم يبلغ عليًا رضي الله عنه لقصر مدة الإذن، وهو ثلاثة أيام كما تقدم وقد سبق هذا الحديث في المغازي في غزوة خيبر.

تذييل:

اعلم أن الحسن المذكور في الإسناد فأخرج له البخاري غير هذا الحديث منها: ما تقدم له في الغسل من روايته عن جابر رضي الله عنه، ويأتي له في هذا الباب آخر عن جابر، وسلمة بن الأكوع رضي الله عنهما، وأما أخوه عبد الله فكنيته أبو هاشم وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، ووثقه ابن سعد، والنسائي، والعجلي، وقد تقدمت له طريق أخرى في غزوة خيبر من كتاب المغازي، ويأتي أخرى في كتاب الذبائح، وأخرى في ترك الحيل وقرنه في المواضع الثلاثة بأخيه الحسن وذكر في التاريخ عن ابن عيينة، عن الزهري: أن

5116 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ: سُئِلَ عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ «فَرَحْصَ»، فَقَالَ لَهُ مَوْلَى لَهُ: إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْحَالِ الشَّدِيدِ، وَفِي النِّسَاءِ قِلَّةٌ؟ أَوْ نَحْوُهُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «نَعَمْ».

الحسن، وعبد الله ابنا مُحَمَّد بن علي وكان الحسن أوثقهما، ولأحمد، عن سُفْيَانَ وكان الحسن أرضاهما إلى أنفسنا، وكان عَبْدُ اللَّهِ يتبع السبائية انتهى .
والسبائية: بمهملة ثم موحدة ينسبون إلى عَبْدُ اللَّهِ بن سبأ وهو من رؤوس الروافض، وكان المختار ابن أبي عبيد على رأيه.

ولما غلب على الكوفة وتبع قتلة الحسين فقتلهم أحبته الشيعة، ثم فارقه أكثرهم لما ظهر منه من الأكاذيب، وكان من رأي السبائية: موالاة مُحَمَّد بن علي ابن أبي طالب، وكانوا يزعمون أنه المهدي، وأنه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان، ومنهم من أقر بموته وزعم أن الأمر بعده صار إلى ابنه أبي هاشم هذا ومات أبو هاشم في آخر ولاية سليمان بن عبد الملك سنة ثمان أو تسع وتسعين.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) العبدى بندار قَالَ: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) هو مُحَمَّد بن جعفر قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ أَبِي جَمْرَةَ) بالجيم والراء نصر بن عمران الضبي البصري⁽¹⁾ أنه (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (سُئِلَ) بضم السين على البناء للمفعول من الماضي وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: يسأل على البناء للمفعول من المضارع (عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ «فَرَحْصَ») أي: فيها وقد ثبت في رواية الإسماعيلي.

(فَقَالَ لَهُ مَوْلَى لَهُ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على اسمه صريحاً وأظنه عكرمة: (إِنَّمَا ذَلِكَ) أي: إنما كان ذلك الترخيص (فِي الْحَالِ الشَّدِيدِ) من قوة الشهوة والعزوبة.

(وَفِي النِّسَاءِ قِلَّةٌ؟ أَوْ) قَالَ: (نَحْوُهُ) وفي رواية الإسماعيلي: إنما كان ذلك في الجهاد والنساء قلائل، (فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ((نَعَمْ)) يعني: الأمر كذلك، وفي رواية الإسماعيلي صدق، أي: إنما رخص فيها بسبب العزوبة في حال السفر، وعند مسلم من طريق الزُّهْرِيِّ، عن خالد بن المهاجر،

(1) ومن ضبطه من الشراح بالمهملة والزاي وقد صحف.

5117، 5118 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ عَمْرُو، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ،

أن ابن أبي عمرة الأنصاري قَالَ لرجل، يعني لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وصرح به البيهقي في روايته إنما كانت يعني: المتعة رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كالميتة والدم ولحم الخنزير، ويؤيده ما أَخْرَجَهُ الخطابي، والفاكهي من طريق سعيد بن جبير قَالَ: قلت لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لقد سارت بفتياك الركبان.

وقال فيها الشعراء يعني: في المتعة فَقَالَ: واللَّهِ ما بهذا أفْتِيت، وما هي إلا كالميتة لا تحل إلا للمضطر، وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن سعيد بن جبير، وزاد في آخره إلا إنما هي كالميتة والدم ولحم الخنزير، وأخرجه مُحَمَّدُ بن خلف المعروف بوكيع في كتاب الغرر من الأخبار بإسناد أحسن منه عن سعيد بن جبير بالقصة لكن ليس في آخره قول ابن عَبَّاس المذكور.

وذكر ابن عبد البر من حديث سهل بن سعد قَالَ: إنما رخص النَّبِيُّ ﷺ في المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة، ثم نهى عنها بعد ذلك، فهذه أخبار يقوي بعضها ببعض.

وحاصلها: أن المتعة إنما رخص فيها بسبب العزوبة في حال السفر وهو يوافق حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الماضي في أوائل النكاح، وأخرج البيهقي من حديث أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسناد حسن: إنما كانت المتعة لحربنا وخوفنا، وأما ما أخرج الترمذي من طريق مُحَمَّد بن كعب، عَنِ ابْنِ عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إنما كانت المتعة في أول الإسلام كان الرجل يقدم البلد ليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يقيم، فتحفظ له متاعه فإسناده ضعيف وهو شاذ مخالف لما تقدم من علة إباحتها.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه يتضمن النهي عن الترخيص المطلق. (حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هو ابن عَبْد اللَّهِ المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عُيَيْنَةَ، (قَالَ عَمْرُو) هو ابن دينار، (عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ) أي: ابن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ووقع في رواية ابن جريج الحسن بن مُحَمَّد بن علي وهو الماضي ذكره في الحديث الأول، وفي رواية شعبة عن عمرو سمعت الحسن بن مُحَمَّد،

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَا: كُنَّا فِي جَيْشٍ، فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتِعُوا فَاسْتَمْتِعُوا».

(عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي رَوَايَةِ رُوحِ بْنِ الْقَاسِمِ تَقْدِيمَ سَلَمَةَ عَلَى جَابِرٍ، وَقَدْ أَدْرَكَهُمَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، وَلَكِنْ رَوَيْتَهُ عَنْ جَابِرٍ أَشْهَرُ، أَنَّهُمَا (قَالَا: كُنَّا فِي جَيْشٍ) ضَبَطَ جَيْشٍ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ التَّحْتِيَةِ بَعْدَهَا مَعْجَمَةً، وَحَكَى الْكِرْمَانِيُّ: أَنَّ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: حَنِينَ بِالْمُهْمَلَةِ وَنُونِينَ بِاسْمِ مَكَانِ الْوُقْعَةِ الْمَشْهُورَةِ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ، وَقَالَ أَيُّضًا: لَمْ أَقِفْ عَلَى تَعْيِينِ جَيْشٍ، لَكِنْ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَمَيْسِ، عَنْ إِيَّاسِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أُوطَاسٍ فِي الْمَتْعَةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا.

(فَأَتَانَا رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ، لَكِنْ فِي رَوَايَةِ شُعْبَةَ: خَرَجَ عَلَيْنَا مَنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ هُوَ بِلَا لَاءٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ) وَفِي نَسْخَةٍ: سَقَطَ لَفْظُ قَالَ: (إِنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَكُمْ) بَضْمُ الْهَمْزَةِ (أَنْ تَسْتَمْتِعُوا) أَي: بِأَنْ تَسْتَمْتِعُوا وَكَلِمَةً أَنْ مُصْدَرِيَّةً، أَي: بِالِاسْتِمْتَاعِ زَادَ شُعْبَةُ عِنْدَ مُسْلِمٍ يَعْنِي: مَتْعَةَ النِّسَاءِ (فَاسْتَمْتِعُوا) بِفَتْحِ الْمَثْنَاءِ وَكُسْرِهَا بِلَفْظِ الْمَاضِي وَبِلَفْظِ الْأَمْرِ وَالْمَعْنَى: جَامِعُوهُمْ بِالْوَقْتِ الْمَعِينِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ طَرُقٍ أُخْرَى: مِنْهَا عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَثَلَ عَنْ الْمَتْعَةِ فَقَالَ: فَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اسْتَمْتَعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَأَخْرَجَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ: سَمِعْتُ جَابِرًا نَحْوَهُ، وَزَادَ: حَتَّى نَهَى عَنْهَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَأْنِ عُمَرُو بْنِ حَرْيْثٍ.

وَقِصَّةُ عُمَرُو بْنِ حَرْيْثٍ أَخْرَجَهَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنِّفِهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمَ عُمَرُو بْنُ حَرْيْثٍ الْكُوفَةَ، فَاسْتَمْتَعَ بِمَوْلَاةٍ فَأَتَى بِهَا عُمَرَ حَبْلَى، فَسَأَلَهُ فَاعْتَرَفَ قَالَ فَذَلِكَ حِينَ نَهَى عَنْهَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ

5119 - وَقَالَ ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ: حَدَّثَنِي إِيَّاسُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، عَنْ أَبِيهِ،

في رواية سلمة بن الأكوع التي حكيت عن تخريج مسلم ثم نهى عنها ضبطنا نهى بفتح النون ورأيته في رواية معتمدة بها بالألف قَالَ: فَإِنْ قِيلَ بَلْ هِيَ بِضْمِ النُّونِ وَالْمُرَادُ بِالنَّاهِي فِي حَدِيثِ سَلَمَةَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ قُلْنَا: هُوَ مُحْتَمَلٌ لَكِنْ ثَبَتَ نَهْيُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْهَا فِي حَدِيثِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ أَبِيهِ بَعْدَ الْإِذْنِ فِيهِ، وَلَمْ يَوْجَدْ عَنْهُ الْإِذْنُ فِيهِ بَعْدَ النَّهْيِ عَنْهُ، فَنَهَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُوَافِقَ نَهْيِهِ ﷺ، وَلَعَلَّ جَابِرَ أَوْ مَنْ نَقَلَ عَنْهُ اسْتَمْرَارَهُمْ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَهُ ﷺ إِلَى أَنْ نَهَى عَنْهَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَبْلُغَهُمُ النَّهْيُ، وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا اجْتِهَادًا إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا مُسْتَنَدًا إِلَى نَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ عَنْهُ بِذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا وَلِيَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خُطِبَ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لَنَا فِي الْمَتْعَةِ ثَلَاثًا ثُمَّ حَرَّمَهَا.

وأخرج ابن المنذر والبيهقي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَعِدَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَنْبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَنْكُحُونَ هَذِهِ الْمَتْعَةَ؟ فَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهَا.

وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَدَمَ الْمَتْعَةَ النِّكَاحَ، وَالطَّلَاقَ، وَالْعِدَّةَ، وَالْمِيرَاثَ، وَلَهُ شَاهِدٌ صَحِيحٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: لَيْسَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ النَّهْيُ عَنِ الْمَتْعَةِ، فَلَا يَطَابِقُ التَّرْجُمَةُ إِلَّا أَنْ يَتَعَسَفَ وَيُقَالَ: إِنَّ فِيهِ ذِكْرَ الْإِسْتِمْتَاعِ وَالْأَوْجَهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ فِي آخِرِ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ حَتَّى نَهَى عَنْهَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَقَدْ جَرَتْ عَادَةُ الْمُصَنِّفِ أَنْ يُشِيرَ إِلَى مَا يَطَابِقُ التَّرْجُمَةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصْرَحَ بِهِ وَهُوَ الْمَتْعَةُ، وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي النِّكَاحِ.

(وَقَالَ ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي ذُئْبٍ بِلَفْظٍ: الْحَيَوَانَ الْمَشْهُورَ وَاسْمُ أَبِي ذُئْبٍ هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (إِيَّاسُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ) بِكَسْرِ الهمزة وتخفيف التحتية، (عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ تَوَافَقَا، فَعِشْرَةُ مَا بَيْنَهُمَا ثَلَاثَ لَيَالٍ، فَإِنْ أَحَبَّا أَنْ يَتَزَايِدَا، أَوْ يَتَنَارَكَا تَنَارَكَا» فَمَا أَذْرِي أَشْيَءٌ كَانَ لَنَا خَاصَّةٌ أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةٌ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «وَبَيَّنَّهُ عَلَيَّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ».

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (أَيُّمَا رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ تَوَافَقَا) أَي: فِي النِّكَاحِ بَيْنَهُمَا مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ أَجَلٍ، (فَعِشْرَةُ مَا بَيْنَهُمَا) بِالْفَاءِ فِي رَوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ، وَهِيَ رَوَايَةُ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، وَفِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنْ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: بِعِشْرَةٍ بِالْمَوْحَدَةِ مَكْسُورَةٍ بَدَلِ الْفَاءِ الْمَفْتُوحَةِ وَبِالْفَاءِ أَصَحُّ وَأَوْجَهُ وَالْمَهْمَلَةُ مَكْسُورَةٌ وَالْمَعْجَمَةُ سَاكِنَةٌ.

(ثَلَاثَ لَيَالٍ) وَالْمَعْنَى: أَنْ يُطْلَقَ الْأَجَلُ مَحْمُولٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهِنَّ، (فَإِنْ أَحَبَّا) أَي: الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الثَّلَاثِ (أَنْ يَتَزَايِدَا) فِي الْمُدَّةِ عَلَى ثَلَاثِ لَيَالٍ، وَجَوَابُ أَنْ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: تَزَايِدَا.

وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ التَّصْرِيحَ بِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ: إِنْ أَحَبَّا أَنْ يَتَنَاقَصَا تَنَاقَصَا كَذَا قَالَ الْإِمَامُ الْقُسْطَلَانِيُّ.

(أَوْ يَتَنَارَكَا) أَي: أَوْ أَرَادَ تَرَكَ مَا تَوَافَقَا (تَنَارَكَا) أَي: تَفَارَقَا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ التَّنَاقُصُ مِنَ الْمُدَّةِ كَمَا فِي رَوَايَةِ أَبِي نَعِيمٍ قَالَ سَلْمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ.

(فَمَا أَذْرِي أَشْيَءٌ كَانَ لَنَا خَاصَّةٌ أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةٌ) أَي: لَا أَعْلَمُ هَذَا الْجَوَازَ كَانَ خَاصًّا بِالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَوْ كَانَ عَامًّا لِلْأُمَّةِ وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التَّصْرِيحَ بِالِاخْتِصَاصِ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْهُ قَالَ: إِنَّمَا أَحَلَّتْ لَنَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَتَاعَ النِّسَاءِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْبُخَارِيُّ: (وَبَيَّنَّهُ) وَفِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: وَقَدْ بَيَّنَّهُ، أَي: حَكَمَ الْمَتَاعَ (عَلَيَّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ) يُرِيدُ بِذَلِكَ تَصْرِيحَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِالنَّهْيِ عَنْهَا بَعْدَ الْإِذْنِ فِيهَا.

وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَسَخَ رَمَضَانَ كُلَّ صَوْمٍ، وَنَسَخَ الْمَتَاعَ الطَّلَاقَ، وَالْعِدَّةَ، وَالْمِيرَاثَ، وَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي نِكَاحِ الْمَتَاعِ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: جَاءَ عَنِ الْأَوَائِلِ الرِّخْصَةُ فِيهَا، وَلَا أَعْلَمُ الْيَوْمَ أَحَدًا يَجِيزُهَا إِلَّا بَعْضَ الرُّوَافِضِ وَالْمَعْنَى لِقَوْلِ يَخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ.

وقال القاضي عياض: ثم وقع الإجماع من جميع العلماء على تحريمها إلا الروافض، وأما ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فروى عنه: أنه أباحها وروى عنه رجوع عن ذلك قَالَ ابن بطال: روى أهل مكة واليمن عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إباحتها المتعة، وروى عند الرجوع بأسانيد ضعيفة وإجازة المتعة عنه أصح، وهو مذهب الشيعة قَالَ: وأجمعوا على أنه متى وقع الآن أبطل سواء كان قبل الدخول أو بعده إلا قول زفر أنه جعلها كالشروط الفاسدة.

ويردّه قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فمن كان عنده منهن شيء، فليخل سبيلها وهو في حديث الربيع بن سبرة، عَنْ أَبِيهِ عند مسلم.

وقال الخطابي: تحريم المتعة كالإجماع إلا عن بعض الشيعة، ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المختلفات إلى علي وآل بيته، فقد صح عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنها نسخت، ونقل عن جعفر بن مُحَمَّدٍ أنه سئل عن المتعة فَقَالَ: هي الزنا بعينه، وقال الخطابي: ويحكى عن ابن جريج جوازها انتهى.

وقد نقل أبو عوانة في صحيحه، عن ابن جريج أنه رجع عنها بعد أن روى بالبصرة في إباحتها ثمانية عشر حديثاً.

وقال ابن دقيق العيد: ما حكاها بعض الحنفية، عن مالك من الجواز خطأ، فقد بالغ المالكية في منع النكاح المؤقت حتى أبطلوا توقيت الحل بسببه فقالوا: لو علق الطلاق على وقت لا بد من مجيئه وقع الطلاق الآن، لأنه توقيت للحل فيكون في معنى نكاح المتعة.

وقال القرطبي: الروايات كلها متفقة على أن زمن إباحتها لم يطل وأنه حرّم، ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت إليه من الروافض، وجزم جماعة من الأئمة بتفرد ابن عباس رضي الله عنهما بإباحتها، فهي من المسألة المشهورة وهي بدرة المخالف.

وقال القاضي عياض: إن شرط البطلان التصريح بالشرط، فلو نوى عند العقد أن يفارق بعد مدة صح نكاحه إلا الْأَوْزَاعِيَّ فأبطله، ثم إنهم اختلفوا هل يحدّ ناكح المتعة أو يعز على قولين مأخذهما أن الاتفاق بعد الخلاف هل يرفع

33 - بَابُ عَرَضِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا عَلَى الرَّجُلِ الصَّالِحِ

5120 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مَرْحُومٌ،

الخلافاً للمتقدم فمذهب الشافعية: سقوط الحد ولو علم فسادُه لشبهة اختلاف العلماء ولو قال: نكحتها متعة ولم يزد عليه، فباطل يسقط بالوطء منه الحد، ويلزم بالوطء فيه المهر والنسب والعدة.

وأما نكاح المحلل فإن شرط في العقد أن يحللها للذي طلقها ثلاثاً وإذا وطئها لا نكاح بينهما، أو أنه إذا حللها طلقها لا يصح، لأنه عقد شرط قطعة، فيبطل كنكاح المتعة، فإن عقد النكاح ليحللها لكنه لم يشترطه في صلب العقد، صح النكاح لخلوه عن المفسدة وكرهه.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد وصله الإسماعيلي والطبراني وأبو نعيم من طرق عن ابن أبي ذئب.

33 - بَابُ عَرَضِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا عَلَى الرَّجُلِ الصَّالِحِ

(بَابُ عَرَضِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا عَلَى الرَّجُلِ الصَّالِحِ) أي: رغبة لصلاحه.

قال ابن المنير في الحاشية: من لطائف البُخَارِيِّ أنه لما علم الخصوصية في قصة الواهة نفسها للنبي ﷺ استنبط من الحديث ما لا خصوصية فيه وهو جواز عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح رغبة في صلاحه، فيجوز لها ذلك، فإذا رغب فيها يزوجه بشرطه انتهى.

وفيه: أنه لما علم في قصة الواهة أن النبي ﷺ مخصوص بهذا كيف يستنبط منها ما لا خصوصية فيه ففي ما قاله لا خصوصية لأحد لا يقال العرض غير الهبة، لأن في حديث سهل بن سعد جاء بلفظ: العرض وهو عبارة عن الهبة أو هو مقدمة الهبة فلا طائل تحت قوله.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن المديني قال: (حَدَّثَنَا مَرْحُومٌ) كذا

في رواية الأكثرين بغير نسبة وفي رواية أَبِي دَرٍّ: مَرْحُومٌ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مِهْرَانَ وهو بصري مولى آل أبي سُفْيَانَ مات ثقة سنة تسع وثمانين ومائة وليس له في البُخَارِيِّ سوى هذا الحديث، وقد أورده في كتاب الأدب أيضاً، وذكر البزار أنه

قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتًا الْبُنَانِيَّ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَنَسٍ وَعِنْدَهُ ابْنَتُهُ لَهُ، قَالَ أَنَسٌ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَعْرِضُ عَلَيْهِ نَفْسَهَا، قَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَاكَ بِي حَاجَةٌ؟» فَقَالَتْ بِنْتُ أَنَسٍ: مَا أَقَلَّ حَيَاءَهَا، وَاسْوَأَاتَاهُ وَاسْوَأَاتَاهُ، قَالَ: «هِيَ خَيْرٌ مِنْكَ، رَغِبْتُ فِي النَّبِيِّ ﷺ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ نَفْسَهَا».

5121 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا

تفرد به عن ثابت، (قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتًا الْبُنَانِيَّ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَنَسٍ وَعِنْدَهُ ابْنَتُهُ لَهُ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهَا وَأَظْنَهَا أُمِينَةً بِالتَّصْغِيرِ، فَقَالَ وَفِي نَسْخَةٍ: (قَالَ) بِدُونِ الْفَاءِ (أَنَسٌ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَعْرِضُ عَلَيْهِ نَفْسَهَا) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى تَعْيِينِهَا وَأَشْبَهَ مِنْ رَأَيْتُ بِقِصَّتِهَا مِمَّنْ تَقْدِمُ ذِكْرَ اسْمِهَا فِي الْوَاهِبَاتِ لَيْلَى بِنْتُ قَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ قَالَ: وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ صَاحِبَةَ هَذِهِ الْقِصَّةِ غَيْرَ الَّتِي فِي حَدِيثِ سَهْلٍ.

فَقَالَتْ وَفِي نَسْخَةٍ: (قَالَتْ) بِدُونِ الْفَاءِ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَاكَ بِي حَاجَةٌ؟» فَقَالَتْ بِنْتُ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: ابْنَةُ (أَنَسٍ: مَا أَقَلَّ حَيَاءَهَا، وَاسْوَأَاتَاهُ وَاسْوَأَاتَاهُ) مَرَّتَيْنِ وَكَلِمَةً وَاللَّتْدَبَةَ وَالْهَاءَ لِلْسَّكْتِ نَحْوُ: وَازِيدَاهُ.

والسواة: بفتح السين المهملة وسكون الواو وبعدها همزة هي: الفعلة القبيحة وتطلق على الفرج المراد هنا الأول.

(قَالَ) وَفِي نَسْخَةٍ: فَقَالَ بِالْفَاءِ، أَي: أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَابْنَتِهِ: «(هِيَ خَيْرٌ مِنْكَ، رَغِبْتُ فِي النَّبِيِّ ﷺ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ نَفْسَهَا)» وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ عَرْضِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا عَلَى الرَّجُلِ الصَّالِحِ وَرَغْبَتِهَا فِيهِ لِمَصْلَاحَتِهِ، وَفَضْلِهِ، أَوْ لَعَلِّمِهِ، وَشَرَفِهِ، أَوْ لِمَخْصَلَةٍ مِنَ خِصَالِ الدِّينِ، وَأَنَّهُ لَا عَارَ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ، بَلْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى فَضْلِهَا وَبِنْتُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَظَرَتْ إِلَى ظَاهِرِ الصُّورَةِ، وَلَمْ تَدْرِكْ هَذَا الْمَعْنَى حَتَّى قَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هِيَ خَيْرٌ مِنْكَ، وَأَمَّا الَّتِي تَعْرِضُ نَفْسَهَا لِمُغْرَضٍ مِنَ أَغْرَاضِ الدُّنْيَا، فَأَقْبَحُ مَا يَكُونُ مِنَ الْأَمْرِ وَأَفْضَحُهُ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجهُ النَّسَائِيُّ، وابن ماجه في النكاح.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) الْجَمْحِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا) وَيُرْوَى: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ

أَبُو عَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ، أَنَّ امْرَأَةً عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوِّجْنِيهَا، فَقَالَ: «مَا عِنْدَكَ؟» قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ، قَالَ: «اذْهَبْ فَالْتِمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي وَلَهَا نِصْفُهُ - قَالَ سَهْلٌ: وَمَا لَهُ رَدَاءٌ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ، إِنْ لَبِستُهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَبِستُهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ»، فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ

(أَبُو عَسَّانَ) بفتح الغين المعجمة وتشديد السين المهملة هو مُحَمَّد بن مطرف بكسر الراء المشددة اللَّيْثِي المدني، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبُو حَازِمٍ) سلمة بن دينار، (عَنْ سَهْلٍ) أي: ابْنِ سَعْدِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ امْرَأَةً عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوِّجْنِيهَا) زاد في رواية: إن لم يكن لك بها حاجة.

(فَقَالَ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: قَالَ ﷺ: («مَا عِنْدَكَ؟») تصدقها فَقَالَ وروى: (قَالَ) أي: الرجل: (مَا عِنْدِي شَيْءٌ) أصدقها إياه.

(قَالَ) ﷺ له: (اِذْهَبْ) أي: إلى أهلِكَ (فَالْتِمِسْ) زيد في رواية: شَيْئًا، واستدل بها على جواز كل ما يتمول في الصداق من غير تحديد ولفظ: شيء وإن كان يطلق على غير المال أَيْضًا لكنه مخصوص بدليل آخر، وذلك أنه عوض كالثمن في البيع فاعتبر فيه ما يعتبر مما دل الشرع على اعتباره فيه، والالتماس: افتعال من اللمس فهو استعارة والمراد: الطلب والتحصيل لا حقيقة اللمس.

(وَلَوْ خَاتَمًا) أي: ولو كان الملتمس خاتَمًا (مِنْ حَدِيدٍ، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي وَلَهَا نِصْفُهُ) أي: لي نصفه، ولها نصفه صداق.

(قَالَ سَهْلٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَمَا لَهُ رَدَاءٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَمَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ، إِنْ لَبِستُهُ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: إِنْ لَبِستُ أَي: بحذف الضمير المنصوب. (لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ⁽¹⁾ وَإِنْ لَبِستُهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ) بفتح اللام مصححًا عليها في الفرع كأصله وفي غيرهما

(1) وفي الفرع لم يكن عليها من شيء.

قَامَ، فَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَدَعَاهُ - أَوْ دُعِيَ لَهُ - فَقَالَ لَهُ: «مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟» فَقَالَ: مَعِيَ سُورَةٌ كَذًا وَسُورَةٌ كَذًا - لِسُورٍ يُعَدُّدُهَا - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَلَكُنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

بكسرهما، أي: جلوسه (قَامَ) أي: ليذهب، (فَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَدَعَاهُ، أَوْ دُعِيَ لَهُ) أي: دعاه بنفسه، أو أمر من دعاه والشك من الراوي.

(فَقَالَ) لَهُ: («مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟») أي: ما تحفظ منه، (فَقَالَ: مَعِيَ سُورَةٌ كَذًا وَسُورَةٌ كَذًا) مرتين (لِسُورٍ يُعَدُّدُهَا) في فوائد تمام أنها تسع سور من المفصل وقيل: كان معه إحدى وعشرون آية من البقرة وآل عمران رواه أبو داود.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَلَكُنَاكَهَا») وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: «أمكنّاكها من الإمكان بمعنى: التمكين والأول من التمليك، وفي رواية: زوجتكها وهي رواية الأكثر وصوبها الدارقطني وجمع النَّوَوِيُّ: بأنه جرى لفظ التزويج أولاً ثم لفظ التمليك أو التمكين ثانياً، لأنه ملك عصمتها بالتزويج وتمكن به منها والباء في قَوْلِهِ: (بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ) للمعاوضة والمقابلة على تقدير مضاف، أي: زوجتك إياها بتعليمك إياها ما معك من الْقُرْآن ويؤيده أن في مسلم: انطلق فقد زوجتكها فعلمها ما معك من الْقُرْآن، أو هي للسببية أي: بسبب ما معك من الْقُرْآن فيخلو النكاح عن المهر، فيكون خاصاً بهذه القضية، أو يرجع إلى مهر المثل وبالأول جزم الماوردي.

وفي الحديثين: جواز عرض المرأة نفسها على الرجل وتعريفها رغبتها فيه، وأن لا غضاضة عليها في ذلك، وأن الذي تعرض المرأة نفسها عليه بالخيار لكن لا ينبغي أن يصرح لها بالرد بل يكفي السكوت.

وقال المهلب: فيه أن الرجل لا ينكحها إلا إذا وجد في نفسه رغبة فيها ولذلك صعد النَّبِيُّ ﷺ النظر فيها وصوبه انتهى.

وليس في القصة دلالة على ما ذكره.

وفيه: جواز سكوت العالم إذا سئل حاجة إذا لم يرد الإسعاف، وأن ذلك ألين في صرف السائل وأدب من الرد بالقول.

وقد مضى الحديث في فضائل الْقُرْآن في باب خيركم من تعلم الْقُرْآن.

34 - بَابُ عَرَضِ الْإِنْسَانِ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ عَلَى أَهْلِ الْخَيْرِ

5122 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يُحَدِّثُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، حِينَ تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ.....

34 - بَابُ عَرَضِ الْإِنْسَانِ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ عَلَى أَهْلِ الْخَيْرِ

(بَابُ عَرَضِ الْإِنْسَانِ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ عَلَى أَهْلِ الْخَيْرِ) ليتزوجوا بها أورد المصنف عرض البنت في الحديث الأول وعرض الأخت في الحديث الثاني.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن عبد الله بن يحيى القرشي العامري الأوسي المدني قَالَ: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أَبُو إِسْحَاقَ الزُّهْرِيُّ القرشي المدني كان على قضاء بغداد.

(عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ) بفتح الكاف، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ، أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ) أَبَاهُ (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يُحَدِّثُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حِينَ تَأَيَّمَتْ) بهمزة مفتوحة وتحتانية مشددة (حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ) أي: صارت أيمًا، وهي التي يموت زوجها أو تبين منه وتنقضي عدتها وأكثر ما يطلق على من مات زوجها.

وقال ابن بطال: العرب تطلق على كل امرأة لا زوج لها وكل رجل لا امرأة له أيمًا، زاد في المشارق: وإن كان بكرًا، ويقال أَيْضًا: أمت المرأة.

وذكر الدارقطني: أن تأيم حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من ابن حذافة أنه طلقها وقال أَبُو عمر وغيره: إنه توفي عنها من جراحة أصابته بأحد، وعلى هذين القولين يحمل قول من قَالَ: تزوج حفصة بعد ثلاثين شهرًا من الهجرة، ورواية من روى ستين في عقب بدر، ورواية من روى توفي زوجها بعد خمسة وعشرين شهرًا.

وقال أَبُو عمر: تزوجها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عند أكثرهم في سنة ثلاث من الهجرة، وقال أَبُو عبيدة: تزوجها سنة ثنتين، وسيأتي ما يتعلق به تفصيلًا وماتت حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حين بايع الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لمعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وذلك في جمادى سنة إحدى وأربعين، وقيل: سنة خمس وأربعين.

مِنْ خُنَيْسِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتُوفِّيَ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ:

(مِنْ خُنَيْسٍ) بضم الخاء المعجمة وفتح النون وآخره سين مهملة مصغراً (ابن حُذَافَةَ) بالحاء المهملة المضمومة بعدها معجمة فألف، وعند أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب وهي رواية يونس عن الزهري ابن حذافة أو حذيفة، والصواب: حذافة وهو أخو عبد الله بن حذافة الذي تقدم ذكره في المغازي، ومن الرواة من فتح أول خنيس وكسر ثانيه والأول هو المشهور بالتصغير، وعند معمر كالأول لكن بحاء مهملة موحدة وشين معجمة.

وقال الجياني: روي أن معمرًا كان يصحف في هذا الاسم ويقول: حبش، وروى ابن المدني عن هشام بن يوسف قال: قال معمر في حديث: «تأيمت حفصة» فقال: من حبش بن حذافة، فردّ عليه خنيس فقال: لا بل حَبِيش. وذكره البخاري وموسى بن عقبة ويونس وابن أخي الزهري على الصواب بخاء معجمة ونون، وقال الدارقطني: اختلف على عبد الرزاق فروى عنه على الصواب، وروى عنه بالشك وحذافة هو بن قيس بن عدي بن سعد بن سهم القرشي (السَّهْمِيِّ) بالسين المهملة البدرى، (وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وزاد في رواية معمر كما سيأتي بعد أبواب من أهل بدر.

(فَتُوفِّيَ بِالْمَدِينَةِ) من جراحة أصابته يوم أحد، وقيل: بل بعد بدر ولعله أولى فإنهم قالوا: إن النبي ﷺ تزوجها بعد خمسة وعشرين شهرًا من الهجرة، وفي رواية بعد ثلاثين شهرًا، وفي رواية بعد عشرين شهرًا، وكانت أحد بعد أكثر من ثلاثين شهرًا، ولكنه يصح على قول من قال: بعد ثلاثين على إلغاء الكسر وجزم ابن سعد: بأنه مات عقب قدوم النبي ﷺ من بدر، وبه جزم ابن سيد الناس وهي قول ابن عبد البر: أنه شهد أحدًا ومات من جراحة بها وكانت حفصة أسن من أخيها عبد الله فإنها ولدت قبل البعثة بخمس سنين وعبد الله ولد بعد البعثة بثلاث أو أربع.

(فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويروى: قَالَ بدون الواو، وأعاد ذلك لوقوع الفصل وإلا فقله: أولاً أن عمر بن الخطاب لا بد من تقدير قَالَ ووقع في رواية معمر عند النسائي، وأحمد عن ابن عمر، عن عمر، قال: تأيمت حفصة.

أَتَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَفْصَةَ، فَقَالَ: سَأَنْظُرُ فِي أَمْرِي، فَلَبِثْتُ لَيْالِي ثُمَّ لَقَيْنِي، فَقَالَ: قَدْ بَدَأَ لِي أَنْ لَا أَتَزَوَّجَ يَوْمِي هَذَا،

(أَتَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَفْصَةَ) أين يتزوج بها، وفيه أن عرض الرجل وليته إذا كان على كفو ليس بمنقصة عليه.

(فَقَالَ: سَأَنْظُرُ فِي أَمْرِي) أي: أتفكر فيه ويستعمل النظر أيضًا بمعنى الرأفة، لكن يتعدى باللام ويعني الرؤية، وهو الأصل ويعدى بإلى، وقد يأتي بغير صلة بمعنى الانتظار.

(فَلَبِثْتُ لَيْالِي ثُمَّ لَقَيْنِي) أي: عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ: قَدْ بَدَأَ لِي أَنْ لَا أَتَزَوَّجَ يَوْمِي هَذَا) وهذا هو الصحيح، ووقع في رواية ربعي بن خراش عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الطَّبْرِيِّ وصححه هو الحاكم أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خطب إلى عمر بنته، فردّه فبلغ ذلك النَّبِيَّ ﷺ فلما راح إليه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «يا عمر ألا أدلك على ختن خير من عثمان وأدل على ختن خير منك» قَالَ: نعم يا نبي الله قَالَ: تزوجني بنتك وأزوج عثمان بنتي قَالَ الْحَافِظُ الضِّياءُ: إسناده لا بأس به لكن في الصحيح: أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عرض على عثمان حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فرد عليه فَقَالَ: قد بدا لي أن لا أتزوج.

وقد أخرج ابن سعد من مرسل الحسن نحو حديث ربعي ومن مرسل سعيد ابن المسيب أتم منه وزاد في آخره: فخار الله لها جميعًا، ويحتمل في الجمع بينهما أن يكون عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خطب أولاً إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فرد كما في رواية ربعي وسبب رده يحتمل أن يكون من جهتها، وهي أنها لم ترغب في التزوج عن قرب من وفاة زوجها ويحتمل غير ذلك من الأسباب التي لا غضاضة فيها على عثمان في رد عمر له ثم لما ارتفع السبب بادر عمر فعرض على عثمان رعاية لخاطره كما في حديث الباب.

ولعل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلغه ما بلغ أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من ذكر النَّبِيِّ ﷺ لها فصنع كما صنع من ترك إفشاء ذلك ورد على عمر بجميل.

ووقع في رواية ابن سعد فَقَالَ عثمان: ما لي في النساء من حاجة.

وذكر ابن سعد عن الواقدي بسند له: أن عمر عرض حفصة على عثمان حين

قَالَ عُمَرُ: فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ، فَقُلْتُ: إِنَّ شَيْئَ زَوْجَتِكَ حَفْصَةَ بِنْتُ عُمَرَ، فَصَمَتَ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، وَكُنْتُ أَوْجَدَ عَلَيْهِ مِنِّي عَلَى عُثْمَانَ، فَلَبِثْتُ لَيَالِي ثُمَّ «حَظَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ، فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ: لَعَلَّكَ وَجَدْتَ عَلَيَّ حِينَ عَرَضْتَ عَلَيَّ حَفْصَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ شَيْئًا؟ قَالَ عُمَرُ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرْجِعَ إِلَيْكَ فِيمَا

توفيت رقية بنت النبي ﷺ وهذا مما يؤيد أن موت خنيس كان بعد بدر، فإن رقية ماتت ليالي بدر وتخلف عثمان عن بدر لتمريرها، وقد أخرج ابن سعد من مرسل سعيد بن المسيب قَالَ: تَأَيَّمْتُ حَفْصَةَ مِنْ زَوْجِهَا، وَتَأَيَّمْتُ عُثْمَانَ مِنْ رُقِيَّةَ فَمَرَّ عُمَرُ بِعُثْمَانَ وَهُوَ حَزِينٌ فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي حَفْصَةَ فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا مِنْ فُلَانٍ.

(قَالَ عُمَرُ: فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَذَا يَشْعُرُ بِأَنَّهُ عَقِبَ رَدِّ عُثْمَانَ لَهُ، (فَقُلْتُ) أَي: لَهُ: (إِنَّ شَيْئَ زَوْجَتِكَ حَفْصَةَ بِنْتُ عُمَرَ، فَصَمَتَ أَبُو بَكْرٍ) أَي: سَكَتَ وَزَنًا وَمَعْنَى، (فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا) بَفَتْحِ الْيَاءِ وَكَسْرِ الْجِيمِ وَهَذَا تَأَكِيدُ لِرَفْعِ الْمَجَازِ لَا حَتَمًا أَنَّهُ صَمَتَ زَمَانًا ثُمَّ تَكَلَّمَ.

(وَكُنْتُ أَوْجَدَ عَلَيْهِ) أَي: أَشَدَّ مُوجِدَةً، أَي: غَضَبًا عَلَى أَبِي بَكْرٍ (مِنِّي عَلَى عُثْمَانَ) مِنْ غَضَبِي عَلَى عُثْمَانَ وَذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا كَانَ بَيْنَهُمَا مِنْ مَحَبَّةٍ أَكِيدَةٍ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَى بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا عُثْمَانُ فَلَعَلَّهُ كَانَ تَقَدَّمَ مِنْ عُمَرَ فَلَمْ يَتَبَّ عَلَيْهِ حَيْثُ لَمْ يَجِبْهُ لَمَّا سَبَقَ مِنْهُ فِي حَقِّهِ.

والثاني: أَنَّ عُثْمَانَ أَجَابَهُ أَوَّلًا، ثُمَّ اعْتَذَرَ لَهُ ثَانِيًا.

وأما أبو بكر رضي الله عنه فلم يعد عليه جوابًا ووقع في رواية ابن سعد فغضب على أبي بكر وقال فيها: كُنْتُ أَشَدَّ غَضَبًا حِينَ سَكَتَ مِنِّي عَلَى عُثْمَانَ (فَلَبِثْتُ لَيَالِي ثُمَّ «حَظَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ»، فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ: لَعَلَّكَ وَجَدْتَ عَلَيَّ) وَفِي كَذَا رَوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ، وَفِي رَوَايَةِ غَيْرِهِ: لَقَدْ وَجَدْتُ عَلَيَّ وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ (حِينَ عَرَضْتُ عَلَيَّ حَفْصَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ شَيْئًا) بِكَسْرِ الْجِيمِ أَي: لَمْ أَعِدْ عَلَيْكَ الْجَوَابَ.

(قَالَ عُمَرُ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرْجِعَ إِلَيْكَ فِيمَا

عَرَضْتُ عَلَيَّ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ ذَكَرَهَا، فَلَمْ أَكُنْ لِأُفْشِي سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ تَرَكْتُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلْتُهَا.

عَرَضْتُ عَلَيَّ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ ذَكَرَهَا⁽¹⁾ فَلَمْ أَكُنْ لِأُفْشِي) بضم الهمزة من الإفشاء (سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ ابن بطال: كان إسرار النَّبِيِّ ﷺ تزويج حفصة لأبي بكر على سبيل المشورة، أو لأنه قد علم قوة إيمان أبي بكر وأنه لا يتغير لذلك لكون ابنته عند النَّبِيِّ ﷺ وكتمان أبي بكر لذلك خشية أن يبدو للنبي ﷺ في نكاحها أمر فيقع في قلب عمر ما وقع في قلبه لأبي بكر، وفيه: كتمان السر، فإن أفشاء صاحبه ساغ للذي أسر إليه إظهاره فلو حلف لا يفشي سر فلان فأفشى فلان ثم تحدث به الحالف لا يحدث، لأن صاحب السر هو الذي أفشاء.

(وَلَوْ تَرَكْتُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلْتُهَا) وفي رواية مَعْمَر: نكحتها.

وفي هذا الحديث فوائد:

منها: أن من عرض عليه ما فيه الرغبة، فله النظر والاختيار، وعليه أن يخبر بعد ذلك بما عنده لئلا يمنعها من غيره لقول عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يعد ليال قد بدا لي أن لا أتزوج.

ومنها: الاعتذار اقتداء بعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مقالته هذه.

ومنها: كتمان السر فإذا أظهره صاحبه ارتفع الحرج عمن سمعه وقد تقدم.

ومنها: الرخصة في تزويج من عرض رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بخطبتها أو أراد أن يتزوجها لقول الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لو تركها لقبلتها، وقد جاء في خبر آخر الرخصة في نكاح من عقد النَّبِيِّ ﷺ عليها النكاح ولم يدخل بها وأن الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كرهه ورخص فيه عمر رضي الله عنه.

وروى داود بن أبي هند عن عكرمة: تزوج رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امرأة من كندة يقال

لها: قبلة فمات زوجها ولم يدخل بها ولا حجها فتزوجها عكرمة بن أبي جهل فغضب أَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقال: تزوجت امرأة من نساء رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ

(1) وفي رواية ابن سعد: فقال أبو بكر: إن النبي ﷺ قد كان ذكر منها شيئاً، وكان سرّاً.

عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما هي من نسائه ما دخل بها، ولا حجبها، ولقد ارتدت مع من ارتد فسكت.

ومنها: أن الصغير لا ينبغي له أن يخطب امرأة أراد الكبير أن يتزوجها ولو لم تقع الخطبة فضلاً عن الركون.

ومنها: عرض الإنسان ابنته وغيرها من مولاته على من يعتقد خيره وصلاحه لما فيه من النفع العائد عليها وعلى المعروض عليه، وأنه لا استحياء في ذلك، وأنه لا بأس بعرضها عليه ولو كان متزوجاً، لأن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان حينئذ متزوجاً.

ومنها: أن الأب يزوج بنته الثيب من غير أن يستأمرها إذا علم أنها لا تكره ذلك وكان الخاطب كفؤاً لها، وليس في الحديث تصريح بالنفي المذكور إلا أنه يؤخذ من غيره وقد ترجم له النسائي إنكاح الرجل بنته الكبيرة، فإن أراد بالرضى لم يخالف القواعد، وإن أراد بالإجبار فقد يمنع.

وأما قول صاحب التوضيح: من أن في الحديث فساد قول من قَالَ: إن للمرأة البالغة المالكة أمرها تزويج نفسها وعقد النكاح عليها دون وليها، ففيه أن نسبة هذا القول إلى الفساد من الفساد، لأن من قَالَ هذا لم يقل من عنده وإنما اعتمد على حجة قوية وهي ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تَسْتَأْمَرَ وَلَا تَنْكَحَ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ» قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ إِذْنُهَا قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ».

وروى في حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ تَسْتَأْذِنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صِمَاتُهَا»، فإن قيل: المراد بالأيم في الحديث الثيب دون غيرها ذكره المزني عن الشافعي.

فالجواب: أن هذا لفظ عام يتناول البكر، والثيب، والمطلقة، والمتوفى عنها زوجها ويجب العمل لعموم العام، وأنه يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً وتخصيصه بالثيب إخراج الكلام من عمومه، فإن قيل: جاءت الرواية الثيب أحق بنفسها وهذه تفسر تلك الرواية.

فالجواب: أنه لا إجمال فيها حتى يحتاج إلى التفسير بل يعمل بكل واحدة منهما فيعمل برواية الأيم على عمومها، وبرواية الثيب على خصوصها ولا منافاة بين الروایتين على أن أبا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ رَجَحَ العمل بالعام على الخاص كما رجح قوله: ما أخرجته الأرض، ففيه العشر على الخاص الوارد فيه وهو قوله: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، فإن قيل: قال التِّرْمِذِيُّ قد احتج بعض الناس بقوله ﷺ: «الأيم أحق بنفسها»، وقد روي عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النَّبِيِّ ﷺ لا نكاح إلا بولي وهكذا أفتى به بعد النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لا نكاح إلا بولي».

فالجواب: أنه قَالَ الْعَيْنِيُّ: هذا عجب عظيم من التِّرْمِذِيِّ لقوله بما لا يليق بحاله، لأن حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لا نكاح إلا بولي كيف يساوي هذا الحديث الصحيح المجمع على صحته، وقد تكلموا في حديث لا نكاح إلا بولي فَقَالَ أَحْمَدُ: ليس يصح في هذا شيء إلا حديث سليمان بن مُوسَى عن الزُّهْرِيِّ، عن عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل». رواه أبو داود والتِّرْمِذِيُّ.

قَالَ الْعَيْنِيُّ وسليمان ابن مُوسَى: متكلم فيه قَالَ ابن جريج والبخاري: عنده مناكير، وقال علي ابن المديني: مطعون عليه، وقال العقيلي: اختلط قبل موته ببسير، ولئن سلمنا صحة لا نكاح إلا بولي في رواية ابن عَبَّاسٍ فالصحيح أنه موقوف فمتى يداني هذا الحديث الصحيح المرفوع الثابت عند أهل النقل ولهذا تجنب البُخَارِيُّ ومسلم عن تخريجه عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيره.

وقال الخطابي: قوله لا نكاح إلا بولي فيه ثبوت النكاح على عمومه وخصوصه بولي وتأوله بعضهم على نفي الفضيلة والكمال وهذا تأويل فاسد، لأن العموم يأتي على أصله جوازًا وكمالًا والنفي في المعاملات يوجب الفساد.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: سلمنا أنه على عمومه ولكن معناه محمول على الكمال كما في قَوْلِهِ ﷺ: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد» وجعله النكاح من المعاملات فاسد، لأنه من العبادات حتى إنه أفضل من الصلاة النافلة، فيكون له

5123 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ، قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا قَدْ تَحَدَّثْنَا أَنَّكَ نَاكِحٌ دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْلَى أُمِّ سَلَمَةَ؟ لَوْ لَمْ أَنْكِحْ أُمَّ سَلَمَةَ مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّ أَبَاهَا أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ».

جهتان من جواز ناقص وكامل، فإن قيل: لا نكاح إلا بولي عن أبي هريرة، وعمران ابن حصين، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري، وعبد الله ابن عمر، ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم فحديث أبي هريرة عند أحمد ابن عدي، وحديث عمران عند حمزة السهمي في تاريخ جرجان، وعند الدارقطني، وحديث أنس عند الحاكم في المستدرک، وحديث جابر عند أبي يعلى الموصلي، وحديث أبي سعيد عند الدارقطني، وحديث ابن عمر عند الدارقطني أيضًا، وحديث معاذ عند ابن الجوزي في العلل المتناهية.

فالجواب: أن حديث أبي هريرة في إسناده المغيرة بن موسى قال البُخَارِيُّ: منكر الحديث، وقال ابن حبان: يأتي عن الثقات بما لا يشبه حديث الإثبات فبطل الاحتجاج، وأما حديث عمران ففي إسناده عبد الله بن عمر والواقفي قال علي: كان يضع الحديث، وقال الدارقطني: كان يكذب، وأما حديث أنس، وأما حديث جابر فمحمول على نفي الكمال، وأما حديث أبي سعيد ففي إسناده ربيعة بن عثمان قال أبو حاتم: منكر الحديث، وأما حديث عبد الله بن عمر ففي إسناده ثابت بن زهير قال النسائي: ليس بثقة وأما حديث معاذ ففي إسناده أبو عصمة نوح قال ابن الجوزي: كان يتهم بالوضع، وقال الدارقطني: متروك.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) ابن سعيد قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد، (عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ) بكسر العين المهملة: (أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ) رملة بنت أبي سفيان، (قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا قَدْ تَحَدَّثْنَا أَنَّكَ نَاكِحٌ) أي: تريد أن تنكح (دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْلَى أُمِّ سَلَمَةَ؟) أتزوجها استفهام إنكاري (لَوْ لَمْ أَنْكِحْ) أمها (أُمَّ سَلَمَةَ مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّ أَبَاهَا) أبا سلمة (أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ) وهذا الحديث طرف من الحديث

35 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ﴾ الْآيَةَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَفْوٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: 235]

الذي مضى قريباً في باب: وأن تجمعوا بين الأختين وفيه قالت أم حبيبة انكح أختي بنت أبي سُفْيَانَ الحديث وهذا عرض أختها على أهل الخير وبهذا يطابق الحديث الترجمة.

35 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ﴾ الْآيَةَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَفْوٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: 235]

(بَابُ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ﴾) التعريض والتلويح أيهما المقصود بما لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً كقول السائل: جئتكَ لأسلم عليك والكناية هي الدلالة على الشيء بذكر لوازمه كقولك: طويل النجاد وكثير الرماد لطويل القامة والمضاف.

(﴿مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾) والخِطْبَةُ بالكسر وبالضم اسم الحالة غير أن المضمومة خصت بالموعة، والمكسورة بطلب المرأة والمراد بالنساء المعتدات للوفاة وتعريض خطبتها أن يقول لها: أنت جميلة، أو نافعة ومن غرضي أن أتزوج ونحو ذلك.

(﴿أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾) أي: أضمرتم في قلوبكم فلم تذكروه صريحاً ولا تعريضاً.

(﴿عَلِمَ اللَّهُ﴾ الْآيَةَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَفْوٌ حَلِيمٌ﴾) هكذا هو في رواية الأكثرين وحذف ما بعد: ﴿أَوْ أَكْنَنْتُمْ﴾ في رواية أَبِي ذَرٍّ: ووقع في شرح ابن بطال سياق الآية والتي بعدها إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَجَلُهُ﴾ الْآيَةَ.

وقال ابن التين: تضمنت الآية أربعة أحكام اثنان مباحان: التعريض والإكثان، واثنان ممنوعان: النكاح في العدة والمواعدة فيها.

﴿أَكْنَنْتُمْ﴾ أَضْمَرْتُمْ، وَكُلُّ شَيْءٍ صُنْتُهُ وَأَضْمَرْتُهُ فَهُوَ مَكْنُونٌ.

5124 - وَقَالَ لِي طَلْقُ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ، ﴿فِيمَا عَرَضْتُمْ﴾ يَقُولُ: «إِنِّي

﴿أَكْنَنْتُمْ﴾ ⁽¹⁾ أَضْمَرْتُمْ) مِنَ الْإِكْنَانِ، وَهُوَ الْإِضْمَارُ فِي النَّفْسِ وَأَشَارَ
بقوله: (وَكُلُّ شَيْءٍ صُنْتُهُ، وَأَضْمَرْتُهُ فَهُوَ مَكْنُونٌ) إِلَى أَنْ ثَلَاثِي: ﴿أَكْنَنْتُمْ﴾
كُنْ يَكُنْ فَهُوَ مَكْنُونٌ، أَيْ: مُسْتَوْرٌ وَمَحْفُوظٌ وَالتفسير المذكور لأبي عبيدة.
وقال ابن الأثير: ﴿أَكْنَنْتُمْ﴾ أَكُنْ كُنَّا وَالاسْمُ الْكُنْ يَعْنِي: الْمَصْدَرُ
بِالْفَتْحِ وَالاسْمُ بِالْكَسْرِ.

وقد نفى الله الجناح في التعريض في خطبة النساء وهن في العدة وذكر أولاً
التعريض بقوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ﴾ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ وَسِيْجِيءُ
معنى التعريض.

والفرق بينه وبين الكناية تفصيلاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ
أَنْتُمْ سَنَذْكُرُنَّكُمْ﴾ يَعْنِي: لَا تَصْبِرُونَ عَنِ النُّطْقِ بِرَغْبَتِكُمْ فِيهِنَّ، وَفِيهِ: نَوْعٌ تَوْبِيخٌ ثُمَّ
قَالَ: ﴿وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ فِيهِ: حَذْفٌ تَقْدِيرُهُ فَادْكَرُوهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ
سِرًّا وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ النِّكَاحِ الَّذِي هُوَ الْوُطْءُ، ثُمَّ عَبَّرَ بِالسَّرِّ عَنِ النِّكَاحِ الَّذِي هُوَ
الْعَقْدُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ وَهُوَ أَنْ تَعْرِضُوا وَلَا تَصْرَحُوا ⁽²⁾ ثُمَّ
قَالَ: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ أَيْ: لَا تَقْصِدُوهَا ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾
[البقرة: 235] يَعْنِي: مَا كُتِبَ وَفَرَضَ مِنَ الْعِدَّةِ.

(وَقَالَ لِي طَلْقُ) بفتح الطاء المهملة وسكون اللام بعدها قاف ابن غنام بفتح
الغين المعجمة وتشديد النون ابن طلق بن معاوية أَبُو مُحَمَّدٍ النخعي الكوفي أحد
مشايخ البُخَارِيِّ قَالَ ابن سعد: مات في رجب سنة إحدى عشرة ومائتين.

(حَدَّثَنَا زَائِدَةُ) هُوَ ابْنُ قِدَامَةَ بضم القاف وتخفيف الدال المهملة، (عَنْ
مَنْصُورٍ) هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ، (عَنْ مُجَاهِدٍ) هُوَ ابْنُ جَبْرِ، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ)
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيمَا عَرَضْتُمْ﴾ يَقُولُ: إِنِّي

(1) وفي رواية أبي ذر: ﴿أَكْنَنْتُمْ﴾ .

(2) أَيْ: لَا يَصِفُ أَحَدُكُمْ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ كَثِيرُ الْجَمَاعِ [المؤلف].

أُرِيدُ التَّزْوِيجَ، وَلَوْدِدْتُ أَنَّهُ تَيْسَّرَ لِي امْرَأَةٌ صَالِحَةٌ»

أُرِيدُ التَّزْوِيجَ، وَلَوْدِدْتُ أَنَّهُ) أي: الشأن (تَيْسَّرَ لِي) بفتح المثناة الفوقية والتحتية والسين المهملة المشددة في الفرع كأصله وضم الراء، وأصله: تيسر لي بمثنتين فوقيتين فحذفت إحداهما للتخفيف، وضبطه الحافظ العسقلاني بضم التحتانية وفتح أخرى مثلها بعدها وفتح المهملة ثم قَالَ وفي رواية الكشميهني: بتحتانية واحدة وكسر المهملة.

وتعقبه الأُعْيُنِي: بأنه لم أدر ما وجهه فيا ليته قَالَ بضم تحتانية وتشديد السين المكسورة على البناء للمفعول من التيسير للماضي.

(امْرَأَةٌ صَالِحَةٌ) وهذا وما بعده تفسير للتعريض المذكور في الآية وقد عرفه الزمخشري وقال: هو أن يذكر المتكلم شيئاً يدل به على شيء لم يذكره، وتعقب بأن هذا التعريف لا يخرج المجاز.

وأجيب عنه: بأنه لم يقصد التعريف وقد حقق المحقق الثفنازاني بأنه هو أن يذكر شيئاً مقصوداً في الجملة بلفظه الحقيقي أو المجازي أو الكناي ليدل ذلك الشيء على شيء آخر لم يذكر في الكلام مثل أن يذكر المجيء للتسليم بلفظه ليدل على التقاضي وطلب العطاء فالتسليم مقصود وطلب العطاء غرض وقد أميل إليه الكلام من عرض أي جانب ويكون المعنى المذكور أولاً مقصوداً امتاز عن الكناية التي ليست كذلك، فلم يلزم صدقه على جميع أقسام الكناية فمثل جئتكَ لأسلم عليك كناية وتعريض ومثل: زيد طويل النجاد كناية لا تعريض، ومثل قولك: في عرض من يؤذيك وليس المخاطب آذيتني فستعرف تعريض بتهديد المؤذي لا كناية ثم إذا كان الاصطلاح على أن التلويح اسم للتعريض كان جعل السكاكي التلويح اسماً للكناية البعيدة لكثرة الوسائط مثل كثير الرماد للمضياف اصطلاحاً جديداً، ثم إن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ اقتصر في هذا الباب على حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الموقوف وفي الباب حديث صحيح مرفوع وهو قوله ﷺ لفاطمة بنت قيس: «إذا حللت فأذنيني»، وهو عند مسلم وفي لفظ: لا تفوتيني بنفسك أَخْرَجَهُ أَبُو داود وقد ظنَّ صاحب التوضيح أنَّ ما أخرجه المصنف معلق وليس كذلك لأن قوله: قال لي، طلق يَدُلُّ على أنه سمعه من طلق، ثم

وَقَالَ الْقَاسِمُ: «يَقُولُ إِنَّكَ عَلَيَّ كَرِيمَةٌ، وَإِنِّي فِيكَ لَرَاغِبٌ، وَإِنَّ اللَّهَ لَسَائِقٌ إِلَيْكَ خَيْرًا، أَوْ نَحْوَ هَذَا» وَقَالَ عَطَاءٌ: «يُعَرِّضُ وَلَا يَبُوحُ،»

قال: أخرجه ابن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد بلفظ إني فيك لراغب وإني أريد امرأة أمرها كذا وكذا، ويعرض لها بالقول.

(وَقَالَ الْقَاسِمُ) هو ابن مُحَمَّد بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (يَقُولُ) أي: في التعريض (إِنَّكَ عَلَيَّ كَرِيمَةٌ) ويروى: لكريمة، (وَإِنِّي فِيكَ لَرَاغِبٌ) وهذا يدل على التصريح بالرغبة فيها، وأنه لا يكون تصريحًا حتى يصرح بمتعلق الرغبة كأن يقول: إني لفي نكاحك لراغب.

(وَإِنَّ اللَّهَ لَسَائِقٌ إِلَيْكَ خَيْرًا) أي: ومن جملة التعريض هذا القول (أَوْ نَحْوَ هَذَا) مثل أن يقول: إني حريص عليك أو أسأل الله تعالى أن يرزقني امرأة صالحة أو من يجد مثلك وأمثال هذا كثيرة.

وهذا التعليق رواه ابن أبي شيبة عن يزيد بن هارون، عن يَحْيَى بن سعيد، عن عبد الرحمن بن القاسم، عَنْ أَبِيهِ فِي الْمَرْأَةِ يَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجَهَا وَيُرِيدُ الرَّجُلُ خَطْبَتَهَا وَكَلَامُهَا يَقُولُ: إِنِّي بكَ لَعَجَبٌ، وَإِنِّي عَلَيْكَ لَحَرِيصٌ، وَإِنِّي فِيكَ لَرَاغِبٌ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ.

وروى الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن سليمان ابن الغسيل، عن عمته سكيئة قالت: استأذن علي أبو جعفر مُحَمَّد بن علي بن الحسن ولم تنقض عدتي من مهلك زوجي فَقَالَ: قد عرفت قرابتي من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وموضعني في العرب فقلت: غفر الله لك يا أبا جعفر أنت رجل يؤخذ عنك⁽¹⁾ تخطيني في عدتي قَالَ: إنما أخبرتك بقرابتي من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ومن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وَقَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي الرباح: (يُعَرِّضُ) بتشديد الراء من التعريض، (وَلَا يَبُوحُ) أي: لا يصرح في الخطبة من باح بالشيء يبوح به إذا أعلنه، ومنه قول الشاعر:

احفظ لسانك لا تبح بثلاثة مال وعرض ما حييت ومذهب⁽²⁾

(1) قوله: يؤخذ عنك أي: المسائل الشرعية [المؤلف].

(2) سنن ومال ما حييت ومذهب.

يَقُولُ: إِنَّ لِي حَاجَةً، وَأُبَشِّرِي، وَأَنْتِ بِحَمْدِ اللَّهِ نَافِقَةٌ، وَتَقُولُ هِيَ: قَدْ أَسْمَعُ مَا تَقُولُ، وَلَا تَعِدُ شَيْئًا، وَلَا يُوَاعِدُ وَلِيَّهَا بَغَيْرِ عِلْمِهَا، وَإِنْ وَاعَدَتْ رَجُلًا فِي عِدَّتِهَا، ثُمَّ نَكَحَهَا بَعْدَ لَمْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا

فعلى الثلاثة تبطل بثلاثة بمكفر وبحاسد ومكذب
(يَقُولُ: إِنَّ لِي حَاجَةً، وَأُبَشِّرِي) بقطع الهمزة، (وَأَنْتِ بِحَمْدِ اللَّهِ نَافِقَةٌ) بالنون والفاء والقاف، أي: رائجة بالهمزة والجيم.

(وَتَقُولُ هِيَ) أي: المرأة: (قَدْ أَسْمَعُ مَا تَقُولُ، وَلَا تَعِدُ)⁽¹⁾ من الوعد (شَيْئًا) أي: المرأة لا تعد له بالعقد، وإنها لا تتزوج غيره مثلاً، ولا تقول شَيْئًا غير قولها أسمع ما تقول.

(وَلَا يُوَاعِدُ) أي: الرجل (وَلِيَّهَا) أي: الذي يلي أمرها بالرفع فاعل ولا يواعد وفي اليونينية: ولا يواعد وليها بحزم الواعد على النهي ونصب وليها على المفعولية (بَغَيْرِ عِلْمِهَا، وَإِنْ وَاعَدَتْ) أي: المرأة (رَجُلًا فِي عِدَّتِهَا، ثُمَّ نَكَحَهَا)، أي: تزوجها (بَعْدَ) أي: بعد انقضاء عدتها (لَمْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا) لصحة العقد وعدم المانع، وإن صرح بالخطبة في العدة لكن لم يعقد إلا بعد انقضاء العدة صح العقد عند أبي حنيفة الشافعي، ولكن ارتكب النهي بالتصريح المذكور لاختلاف الجهة، وقال مالك: يفارقها دخل أو لم يدخل ولو وقع العقد في العدة ودخل بها يفرق بينهما بلا خلاف بين الأئمة.

وقال مالك والليث والأوزاعي: لا يحل له بعد ذلك لا يحل له نكاحها بعد وقال الباقر: بل يحل له إذا انقضت العدة أن يتزوجها إن شاء.

وقال المهلب: علة المنع من التصريح في العدة أن ذلك ذريعة إلى المواقعة في العدة التي هي محبوسة فيها على ماء الميت أو المطلق انتهى.

وتعقب: بأن هذه العلة تصلح أن تكون لمنع العقد لا لمجرد التصريح إلا أن يقال التصريح ذريعة إلى العقد والعقد ذريعة إلى الوقاع وأثر عطاء هذا وصله عبد الرزاق، عن ابن جريج عنه مفرقاً، وأخرجه الطبري من طريق ابن المبارك، عن ابن جريج قَالَ: قلت لعطاء كيف يقول الخاطب قَالَ: يعرض تعريضاً ولا

(1) بكسر المهملة وتخفيف الدال.

«وَقَالَ الْحَسَنُ، ﴿لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ «الرِّزْنَا» وَيُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ :

يبوح بشيء فذكر مثله إِلَى قَوْلِهِ : ولا تعده شَيْئًا ، وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عقب أثر عطاء قَالَ : وبلغني عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : خير لك أن يفارقها .

(وَقَالَ الْحَسَنُ) أي : الْبُضْرِيُّ في تفسير السر : ﴿لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ «الرِّزْنَا» أي : أن المراد بالسر الزنا وصله عبد بن حميد من طريق عمران بن حدير عنه بلفظه وأخرجه عبد الرزاق ، عن مَعْمَرٍ ، عن قَتَادَةَ ، عن الحسن قَالَ : هو الفاحشة .

وقال قَتَادَةُ : قوله له سِرًّا ، أي : لا تأخذ عهدها في عدتها أن لا تزوج غيره ، وأخرجه إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي في الأحكام وقال : هذا أحسن من قول من فسره بالزنا ، لأن ما قبل الكلام وما بعده لا يدل عليه ، ويجوز في اللغة أن يسمى الجماع سِرًّا فلذلك يجوز إطلاقه على العقد ، ولا شك أن المواعدة على ذلك تزيد على التعريض المأذون فيه .

وقال الشعبي مثل ما قَالَ قَتَادَةُ ، وقال ابن سيرين : يلقي الولي فيذكر عنه رغبة وحرصًا .

وقال الشَّافِعِيُّ : هو الجماع وهو التصريح بما لا يحل له في حالته تلك ، وقد قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَأَبُو الشَّعْثَاءِ مثل ما قَالَ الحسن ، ولكن فيه تأمل ، لأن الزنا لا يجوز المواعدة به لا سِرًّا ولا جَهْرًا .

وقد استدل بالآية على أن التعريض في القذف لا يوجد الحد ، لأن خطبة المعتدة حرام وفرق فيها بين التصريح والتعريض ، فمنع التصريح ، وأجيز التعريض مع أن المقصود مفهوم منهما فكذلك يفرق في إيجاب حد القذف بين التصريح والتعريض واعترض ابن بطال فَقَالَ : يلزم الشافعية على هذا أن يقولوا بإباحة التعريض بالقذف وليس بلازم ، لأن المراد التعريض دون التصريح في الإفهام ، فلا يلتحق به في إيجاب الحد ، لأن الذي يعرض أن يقول لم أرد القذف بخلاف المصرح .

(وَيُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على البناء للمفعول : ﴿حَتَّى يَبْلُغَ

﴿الْكِتَابُ أَجَلُهُ﴾ : [البقرة : 235] : «تَنْقِضِي الْعِدَّةَ».

36 - بَابُ النَّظَرِ إِلَى الْمَرْأَةِ قَبْلَ التَّزْوِيجِ

(الْكِتَابُ أَجَلُهُ) : «تَنْقِضِي الْعِدَّةَ» أي : حتى تنقضي العدة، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الحموي والمستملي انقضاء العدة، أي : المراد ببلوغ الكتاب أجله هو انقضاء العدة، وصله الطَّبْرِيُّ من طريق عطاء الخراساني عنه به قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ يقول حتى تنقضي العدة وقد حرم الله تَعَالَى عقدة النكاح في العدة بقوله تَعَالَى : ﴿وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة : 235] وهذا من المحكم المجمع على تأويله أن بلوغ أجله هو انقضاء العدة، وأباح التعريض في العدة. واتفق العلماء على أن المراد بهذا الحكم من مات عنها زوجها واختلفوا في المعتدة من الطلاق البائن وكذا من وقف نكاحها، وأما الرجعية فَقَالَ الشَّافِعِيُّ : العدة التي أذن الله تَعَالَى بالتعريض فيها هي العدة من وفاة الزوج، ولا أحب ذلك في الطلاق البائن احتياطًا، وأما التي لزوجها عليها رجوع فلا يجوز لأحد أن يعرض لها بالخطبة فيها.

وذكر ابن أبي شيبة : جواز التعريض عن مجاهد والحسن وعبيدة السلماني وسعيد بن جبير والشعبي وأبي الضحى، وقال إِبْرَاهِيمُ : لا بأس بالهدية في تعريض النكاح، والله تَعَالَى أعلم.

36 - بَابُ النَّظَرِ إِلَى الْمَرْأَةِ قَبْلَ التَّزْوِيجِ

(بَابُ النَّظَرِ) أي : جواز النظر أو استحبابه (إِلَى الْمَرْأَةِ قَبْلَ التَّزْوِيجِ) قاله العيني وكان ينبغي أن يقال قبل التزوج، لأن النظر فيه لا في التزويج، والظاهر : أن هذا من الناسخ انتهى.

وفيه : تأمل استنبط البُخَارِيُّ جواز ذلك من حديثي الباب لكون الصريح الوارد فيه ليس على شرطه وقد ورد في ذلك أحاديث أصحها حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَجُلٌ إِنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَنْظَرْتَ إِلَيْهَا؟» قَالَ : لَا ، قَالَ : «فَاذْهَبْ فَاَنْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنْ أَعْيِنَ الْأَنْصَارُ شَيْئًا». أَخْرَجَهُ

مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وفي لفظ له صحيح : أن رجلاً أراد أن يتزوج امرأة فذكره.
قَالَ الغزالي في الإحياء : اختلف في المراد بقوله : شيئاً فليل : عمش ،
وقيل : صعر .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : الثاني وقع في رواية أبي عوانة في مستخرجه فهو
المعتمد وهذا الرجل يحتمل أن يكون المغيرة ، فقد أخرج الترمذي والنسائي من
حديثه : أنه خطب امرأة فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم
بينكما » ، أي : تدوم بينكما المودة والألفة وصححه ابن حبان انتهى .

والظاهر أنه غيره ، وسيجيء ما يؤيده ، وقيل : ينبغي أن يكون ذلك بعد العزم
وقبل الخطبة لحديث أبي داود والحاكم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً :
إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل
وسنده حسن ، وله شاهد من حديث مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ صححه ابن حبان والحاكم
وأخرجه أحمد وابن ماجه ومن حديث أبي حميد أخرجه أحمد والبخاري وسيجيء
كلاهما وإنما اعتبر ذلك قبل الخطبة ، لأنه لو كان بعد لربما أعرض عنها فيؤذيها .
وقال ابن عبد السلام : استحباب النظر لمن يرجو رجاءً ظاهراً أنه يجاب إلى
خطبته دون غيره .

واعلم أنه اختلف فيه العلماء فَقَالَ العلماء ، فَقَالَ طائوس ، والزهري ،
والحسن البصري ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، ومحمد ، وَالشَّافِعِيُّ ،
ومالك ، وأحمد ، وآخرون : يباح النظر إلى المرأة التي تريد نكاحها .

وقال القاضي عياض : قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : ينظر إليها ويجهتد وينظر مواضع
اللحم منها ، وقال الشافعي ، وأحمد وسواء بإذنها أو بغير إذنها إذا كانت مستترة .
وحكى بعض المشايخ تأويلاً على قول مالك : أنه لا ينظر إليها إلا بإذنها ،
لأنه حق لها ولا يجوز عند هؤلاء المذكورين أن ينظر إلى عورتها ولا وهي
حاسرة ، وقيل إن المنظور : غير العورة المقررة في شروط الصلاة ، فينظر الرجل
من الحرة الوجه والكفين ، لأن الوجه يدل على الجمال والكفين على خصب
البدن ؛ وينظر من الأمة ما عدا ما بين السرة والركبة ، وعن داود ينظر إلى جميعها

حتى قَالَ ابن حزم: يجوز النظر إلى فرجها.

وقال العلماء: لا ينظر إليها نظر تلذذ وشهوة ولا لزينة.

وقال أَحْمَدُ: ينظر إلى الوجه على غير طريق لذة وله أن يردد النظر إليها متأملاً محاسنها.

وقال الحافظ العسقلاني وعن أحمد ثلاث روايات الأولى: كالجمهور والثانية: إلى ما يظهر غالباً والثالثة: ينظر إليها متجردة، وإذا لم يمكنه النظر استحب أن يبعث امرأة يثق بها تنظر إليها وتخبره لما روى البيهقي من حديث ثابت عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً⁽¹⁾ فَبَعَثَ امْرَأَةً لَتَنْظُرَ إِلَيْهَا، فَقَالَ: «سَمِي عَوَارِضُهَا وَانْظُرِي إِلَى عِرْقِهَا» الْحَدِيثُ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: كَذَا رَوَاهُ شَيْخُنَا فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاثِلِ مُخْتَصَرًا.

والعوارض: الأسنان التي في عرض الفم وهي ما بين الشايات والأضراس وأحدها عارض وذلك لاختبار النكحة، فإن لم تعجبه سكت ولا يقول: لا أريدها، لأنه إيذاء.

وقالت طائفة منهم: يُؤْنَسُ بن عبيد وإسماعيل ابن علي، وقوم من أهل الحديث: لا يجوز النظر إلى الأجنبية مُطْلَقًا إِلَّا لَزَوْجِهَا أَوْ ذِي رَحِمٍ مُحْرَمٍ مِنْهَا، وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِحَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا عَلِيُّ إِنَّ لَكَ فِي الْجَنَّةِ كَنْزًا وَإِنَّكَ دُورُهَا فَلَا تَتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى» رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ وَالبزار ومعنى: لا تتبع النظرة، أي: لا تجعل نظرتك إلى الأجنبية تابعة لنظرتك الأولى التي تقع بغتة وليست لك النظرة الآخرة، لأنها تكون عن قصد واختيار فتأثم بها، وتعاقب وبما رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَظَرِ الْفَجَاءَةِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَصْرِفَ بَصْرِي، قَالُوا: فَلَمَّا كَانَتِ النَّظْرَةُ الثَّانِيَةَ حَرَامًا، لِأَنَّهَا عَنْ اخْتِيَارٍ خُولِفَ بَيْنَ حُكْمِهَا وَحُكْمِ مَا قَبْلِهَا إِذَا كَانَتْ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَجْهِ امْرَأَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُ مِنَ النِّكَاحِ أَوْ الْحَرَمَةِ.

(1) هي أم سليم [المؤلف].

5125 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَأَيْتُكَ فِي الْمَنَامِ يَجِيءُ بِكَ الْمَلَكُ فِي سَرَقَةٍ.....

واحتجت الطائفة الأولى بحديث مُحَمَّد بن مسلمة: سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «إذا أُلقي في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها» رواه الطَّحَاوِيُّ وابن ماجة والبيهقي.

وبحديث أبي حميد الساعدي وقد كان رأى النَّبِيَّ ﷺ قَالَ قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح عليه أن ينظر إليها إذا كان إنما ينظر إليها للخطبة وإن كانت لا تعلم» رواه الطَّحَاوِيُّ وأحمد والبخاري وبحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إذا خطب أحدكم المرأة فقد رى على أن يرى منها ما يعجبه فليفعل» رواه الطَّحَاوِيُّ وأبو داود.

وبحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رجلاً أراد أن يتزوج امرأة من الأنصار فَقَالَ له النَّبِيُّ ﷺ: «انظر إليها فإن في أعين نساء الأنصار شيئاً» يعني: الصعر رواه الطَّحَاوِيُّ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وليس في روايته يعني الصعر كما تقدم.

وبحديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه أراد أن يتزوج امرأة فَقَالَ له النَّبِيُّ ﷺ: «انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما» وأخرجه الطَّحَاوِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وقال: حديث حسن وقال: معنى قوله: أن يؤدم بينكما أحرى أن تدوم المودة بينكما.

وأجابوا عن حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأن النظر فيه لغير الخطبة، فذلك حرام وأما إذا للخطبة فلا يمنع منه، لأنه للحاجة لا يرى كيف جوز به في الإشهاد عليها، ولها فذلك النظر للخطبة، والله تعالى أعلم.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بن الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، أنها (قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَأَيْتُكَ فِي الْمَنَامِ» أي: صورتك وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: أريتك بتقديم الهمزة المضمومة على الراء وفي كتاب النكاح وقع كذلك.

(يَجِيءُ بِكَ الْمَلَكُ) أي: جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ (فِي سَرَقَةٍ) بفتح السين والراء

مِنْ حَرِيرٍ، فَقَالَ لِي: هَذِهِ أَمْرَأْتُكَ، فَكَشَفْتُ عَنْ وَجْهِكَ الثَّوْبَ فَإِذَا أَنْتِ هِيَ، فَقُلْتُ: إِنَّ يَكُ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمُضِيهِ.

أي: قطعة (مِنْ حَرِيرٍ) وفي كتاب النكاح: إذا رجل يحملك في سرقة من حرير، (فَقَالَ لِي: هَذِهِ أَمْرَأْتُكَ، فَكَشَفْتُ عَنْ وَجْهِكَ⁽¹⁾ الثَّوْبَ) وفي كتاب النكاح: فأكشفها، فَإِذَا هِيَ أَنْتِ⁽²⁾ وفي كتاب النكاح: (فَإِذَا أَنْتِ هِيَ)، وهذا مثل زيد أخوك وأخوك زيد، أي: فإذا أنت الآن هي تلك الصورة التي كشفت عن وجهها، أو المعنى فكشفت عن وجهك عندما شاهدتك، فإذا أنت مثل الصورة التي رأيته في المنام والأول هو الظاهر وهو تشبيه بليغ حيث حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

(فَقُلْتُ:) إِنَّ يَكُنْ وَيُرَى: (إِنَّ يَكُ) بحذف النون (هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمُضِيهِ)⁽³⁾ زاد في أوائل كتاب النكاح في رواية بعد قوله: أريتك في المنام مرتين واستدل به على تكرار النظر عند الحاجة إليه ليتبين الهيئة فلا يندم بعد النكاح.

قَالَ الزركشي: ولم يتعرضوا لضبط التكرار، ويحتمل تقديره بثلاث قَالَ وفي خبر عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الذي ترجم عليه البُخَارِيُّ الرؤيا قبل الخطبة أريتك ثلاث ليال.

(1) أي عن وجه صورتك.

(2) كذا في رواية أبي ذر عن الكشمي. وفي رواية غيره: «كما».

(3) قوله: «يُمُضِيهِ» بضم أوله قال القاضي عياض: يحتمل أن يكون ذلك قبل البعثة، فلا إشكال فيه؛ وإن كان بعدها ففيه ثلاثة احتمالات:

أحدها: التردد هل هي زوجته في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط.

ثانيها: إنه لفظ شك لا يراد به ظاهره وهو أبلغ في التحقيق ويسمى في البلاغة مزج الشك باليقين.

ثالثها: وجه التردد، هل هي رؤيا وحي على ظاهرها وحقيقتها أو رؤيا وحي لها تعبير؛ وكلا الأمرين جائز في حق الأنبياء عليهما السلام.

قال الحافظ العسقلاني: الأخير هو المعتمد والأول يرده أن السياق يقتضي أنها كانت قد وجدت فإن ظاهر قوله: فإذا هي أنت يشعر بأنه كان قد رآها وعرفها قبل ذلك، والواقع أنها ولدت بعد البعثة ويرد أولى الاحتمالات الثلاثة أيضًا رواية ابن حبان في آخر حديث الباب هي زوجتك في الدنيا والآخرة والثاني بعيد، والله تعالى أعلم.

5126 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ لَأَهَبَ لَكَ نَفْسِي، فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَعَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَأَطَأَ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ

وقال ابن المنير: الاستشهاد بنظره ﷺ إلى عائشة رضي الله عنها قبل تزوجها لا يتم لوجهين:

أحدهما: أن عائشة رضي الله عنها كانت قبل الخطبة ممن ينظر إليها لطفوليتهما إذ كانت بنت خمس سنين وشيء ومثل هذا السن لا عورة فيه البتة.

والثاني: أن رؤيته ﷺ لها لما كانت مناما أتاه بها جبريل عليه السلام في سرقة من حرير، أي: بمثلها وحكم المنام غير حكم اليقظة، انتهى. وتعقبه في المصابيح فقال: فيه نظر فتأملته انتهى.

ووجه النظر أن رؤيته ﷺ في المنام كاليقظة، فإن رؤيا الأنبياء وحي على أن ظاهر قوله: يجيء بك الملك يدل على أنه ﷺ شاهد حقيقة صورة عائشة رضي الله عنها وكانت هي في سرقة من حرير وبهذا التقرير يطابق الحديث الترجمة وقد سبق الحديث والجواب عن قوله: إن يك من عند الله يمضه في أوائل كتاب النكاح في باب نكاح الأبكار.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعيد قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ) أي: ابن عبد الرحمن، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) سلمة بن دينار، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) بسكون الهاء والعين رضي الله عنه، (أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ) إِلَى (رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية: بحذف كلمة إلى (ﷺ) فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ لَأَهَبَ لَكَ نَفْسِي) أي: أن تتزوجني بلا مهر وقد عد هذا من خصائصه ﷺ.

(فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَعَّدَ النَّظَرَ) بتشديد العين، أي: رفعه (إِلَيْهَا وَصَوَّبَهُ) بتشديد الواو، أي: خفضه، (ثُمَّ طَأَطَأَ رَأْسَهُ) وفي رواية أبي ذر عن الحموي هنا فذكر الحديث، أي: لم يذكر بتمامه وساقه الباكون بطوله.

(فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ) ﷺ (لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ

أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ، إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوَّجْنِيهَا، فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟» قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «اذهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا» فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا، قَالَ: «انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي - قَالَ سَهْلٌ: مَا لَهُ رِذَاءٌ - فَلَهَا نِصْفُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ؟ إِنْ لَيْسَتْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَيْسَتْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ» فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى طَالَ مَجْلِسُهُ، ثُمَّ قَامَ، فَرَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًا فَأَمَرَ بِهِ فِدْعِي، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: «مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟» قَالَ: مَعِيَ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا - عَدَدَهَا -

أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ، إِنْ لَمْ تَكُنْ بِالْفُرْقَةِ (لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوَّجْنِيهَا، فَقَالَ) ﷺ: «(هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟)» تصدقها، (قَالَ) ويروى: فَقَالَ: (لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «اذهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا» فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا، قَالَ) ويروى فَقَالَ: (انْظُرْ وَلَوْ) كان الذي تجده (خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ) فأصدقها إياه، (فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا) وجدت (خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: وَلَا خَاتَمًا، أَي: وَلَا حُضْرَ خَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ.

(وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي - قَالَ سَهْلٌ: مَا لَهُ رِذَاءٌ - فَلَهَا نِصْفُهُ) صدقًا، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَصْنَعُ) أَي: هِيَ (بِإِزَارِكَ إِنْ لَيْسَتْ) أَنْتَ (لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَيْسَتْ) هِيَ (لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ) مِنْهُ (شَيْءٌ) كَذَا فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ لَفْظُ: مِنْهُ، (فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى طَالَ مَجْلِسُهُ) بَفَتْحِ اللَّامِ مَصْحُوحًا عَلَيْهَا فِي الْفَرْعِ كَأَصْلِهِ.

(ثُمَّ قَامَ، فَرَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًا فَأَمَرَ بِهِ فِدْعِي) بضم الدال على البناء للمفعول (فَلَمَّا جَاءَ قَالَ) أَي: لَهُ: «(مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟)» قَالَ: مَعِيَ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا - عَدَدَهَا -) ويروى: عَادَهَا ⁽¹⁾ أَي: ثَلَاثًا.

(1) وهي رواية أبي ذر.

قَالَ: «أَتَفَرُّوهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَذْهَبَ فَقَدْ مَلَكَتُكُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

37 - باب مَنْ قَالَ: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ

(قَالَ) ﷺ: («أَتَفَرُّوهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكِ؟») أي: من حفظك (قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَذْهَبَ فَقَدْ مَلَكَتُكُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ») ويروى: زوجتكها بدل: ملكتكها.

وفي المصاييح: الباء للسببية فيكون هذا نكاح تفويض انتهى .
والتفويض ضربان :

تفويض مهر: بأن تقول المرأة لوليها: زوجنيه بما شاء أو بما شئت .
وتفويض بضع: وهو أن تقول زوجنيه بلا مهر فزوجها نافيًا للمهر أو ساكتًا وجب لها مهر المثل بالوطء، لأن الوطء لا يباح بالإباحة لما فيه من حق الله تعالى أو بموت أحدها قبل الوطء والفرض لأنه كالوطء في تقرير المسمى فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض، ولأن بروع بنت واسق نكحت بلا مهر فمات زوجها قبل أن يفرض لها، ففُضِيَ لها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بمهر نسائها وبالميراث رواه أبو داود وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حسن صحيح .

وقال المالكية: تستحق المفوضة الصداق بالوطء لا بالعقد، ولا بالموت أو الطلاق سواء مات هو أو هي وهو المشهور إلا أن يفرض وترضى، فيشترط المفروض بالطلاق قبل البناء .

قَالَ ابن عبد السلام: وهو ظاهر أن فرض صداق المثل أو دونه ورضيت به .
وقال الحنابلة وجب بالعقد وقد مر الحديث في مواضع عديدة .
ومطابقته للترجمة في قَوْلِهِ فنظر إليها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

37 - باب مَنْ قَالَ: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ

(باب مَنْ قَالَ: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ) هذا لفظ حديث رواه أبو داود وَالتِّرْمِذِيُّ وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي موسى الأشعري رضي

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: 232]

اللَّهُ عَنْهُ وَإِنَّمَا تَرَجِمَ بِهَذَا وَلَمْ يَخْرُجْهُ لكونه ليس على شرطه وكذلك لم يخرجْهُ مسلم .

وقال التِّرْمِذِيُّ بعد أن ذكر الاختلاف فيه : وأن من جملة من وصله إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة ، عن أبيه ومن جملة من أرسله : شعبة ، وسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، عن أبي إِسْحَاق ، عن أبي بردة ليس فيه أَبُو مُوسَى ، ورواية من رواه موصولاً أصح ، لأنهم سمعوه في أوقات مختلفة ، وشعبة ، وسُفْيَانُ ، وإن كانا أحفظ وأثبت من جميع من رواه عن أبي إِسْحَاق لكنهما سمعاه في وقت واحد ، ثم ساق من طريق أبي داود الطيالسي ، عن شعبة قَالَ : سمعت سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَسْأَلُ أَبَا إِسْحَاق : أَسَمِعْتَ أَبَا بَرْدَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِي » قَالَ نَعَمْ وَإِسْرَائِيلُ أَثْبَتَ فِي أَبِي إِسْحَاقَ ثُمَّ سَاقَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ : مَا فَاتَنِي الَّذِي فَاتَنِي مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَإِلَّا لَمَا اتَّكَلْتُ بِهِ عَلَى إِسْرَائِيلَ ، لِأَنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِهِ أَتَمَّ .

وأخرج ابن عدي عن عبد الرحمن بن مهدي قَالَ إِسْرَائِيلُ فِي أَبِي إِسْحَاقَ أَثْبَتَ مِنْ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ وَأَسَدَ الْحَاكِمِ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ ، وَمِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ وَالذَّهْلِيِّ وَغَيْرِهِمْ : أَنَّهُمْ صَحَّحُوا حَدِيثَ إِسْرَائِيلَ وَمَنْ تَأَمَّلَ مَا ذَكَرَ عَرَفَ أَنَّ الَّذِينَ صَحَّحُوا وَصَلَهُ لَمْ يَسْتَنْدُوا فِي ذَلِكَ إِلَى كَوْنِهِ زِيَادَةً ثِقَةً فَقَطْ ، بَلِ الْقُرَائِنُ الْمَذْكُورَةُ الْمُقْتَضِيَةُ لَتَرْجِيحِ رِوَايَةِ إِسْرَائِيلَ الَّذِي وَصَلَهُ عَلَى غَيْرِهِ .

ثم إنه لما كان ميل الْبُخَارِيِّ إِلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ : لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِي استنبط الْبُخَارِيُّ هَذَا الْحُكْمَ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي سَاقَهَا لَكُونُ الْحَدِيثِ الْوَارِدِ بِلَفْظِ التَّرْجُمَةِ عَلَى غَيْرِ شَرْطِهِ فَاحْتِجَ بِثَلَاثِ آيَاتٍ ذَكَرَ هُنَا مِنْ كُلِّ آيَةٍ قِطْعَةً فَقَالَ :

(لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى): ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَعَنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ وفي بعض النسخ اقتصر على قوله : (﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾) وحذف ما قبله وجه الاستدلال به أن اللَّهَ تَعَالَى نَهَى الْأَوْلِيَاءَ عَنْ عَضْلِهِنَّ ، أَي : مَنَعَهُنَّ مِنَ التَّزْوِيجِ ، فَلَوْ كَانَ الْعَقْدُ إِلَيْهِنَّ لَمْ تَكُنْ مَمْنُوعَاتٌ ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ أَصْرَحَ دَلِيلَ عَلَى اعْتِبَارِ الْوَلِيِّ وَإِلَّا لَمَا كَانَ لِعَضْلِهِ مَعْنَى .

فَدَخَلَ فِيهِ الثَّيْبُ، وَكَذَلِكَ الْبُكَرُ،

وفي المعرفة للبيهقي: إنما يؤمر بأن لا يعضل من له سبب إلى العضل بأن يكون يتم به نكاحها من الأولياء قَالَ: وهذا أبين ما في الْقُرْآن من أن للولي مع المرأة في نفسها حقها، وأن على الولي أن لا يعضلها إذا رضيت أن تنكح بالمعروف انتهى.

إلا أنه لا يتم الاستدلال بها، لأن ظاهر الآية أن الخطاب للأزواج الذين يطلقون نساءهم، ثم يعضلونهن بعد انقضاء العدة، ثم ولحماية الجاهلية لا يتركونهن يتزوجن من شئن من الأزواج، فإن قيل: هذه الآية نزلت في قصة معقل ابن يسار على ما رواه الْبُخَارِيُّ كما يأتي عن قريب ورواه أَبُو داود وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ في الكبرى من رواية الحسن عن معقل بن يسار قَالَ: كانت لي أخت تخطب فأمنعها الحديث، وفيه فأنزل الله تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ فقال من قال: «لا نكاح إلا بولي» أمر الله تعالى بترك عضلهن فدل ذلك أن إليهم عقد نكاحهن. فالجواب: أن هذا الحديث روي من وجوه كثيرة مختلفة وكذلك ذكرت وجوه في سبب نزول هذه الآية:

فمنهم: من قَالَ الخطاب فيه للأولياء.

ومنهم: من قَالَ الخطاب للأزواج الذين طلقوا نساءهم.

ومنهم: من قَالَ الخطاب لسائر الناس فعلى هذا لا يتم به الاستدلال وَأَيْضًا يحتمل أن يكون عضل معقل بن يسار لأجل ترهيدته وترغيبه أخته في المراجعة فتقف عند ذلك فأمر بترك ذلك.

وقال أَبُو بكر بن الجصاص بعد أن روى حديث معقل من رواية سماك عن ابن أخي معقل بن يسار أن هذا الحديث غير ثابت على مذهب أهل النقل لأن في سنده رجلاً مجهولاً وأما حديث الحسن الْبَصْرِيُّ فمرسل، وأما الآية فالظاهر أنها خطاب للأزواج كما تقدم.

(فَدَخَلَ فِيهِ الثَّيْبُ، وَكَذَلِكَ الْبُكَرُ) أي: فدخل في قوله عز وجل: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ الثيب والبكر لعموم النساء.

وفي بعض النسخ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فدخلت فيه الثيب والبكر وأبو عَبْدِ اللَّهِ

وَقَالَ: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: 221] وَقَالَ: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ﴾ [النور: 32].

هو البُخَارِيُّ نفسه وثبت هذا في رواية الكشميهني وعليه شرح ابن بطال.
(وَقَالَ) تَعَالَى: (﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾) وجه الاستدلال به:
أن الله تَعَالَى خاطب الأولياء ونهاهم عن إنكاح المشركين موليائهم المسلمات
قيل: وفيه أن الآية منسوخة بقوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾
[المائدة: 5] والخطاب أعم من أن يكون للأولياء وغيرهم فلا يتم الاستدلال
به وفيه نظر، لأن المنسوخ بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ هو قوله تعالى: ﴿وَلَا
تُنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ لا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾
نعم الخطاب يعم الأولياء وغيرهم، فافهم.

(وَقَالَ) عز وجل: (﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى﴾) جمع: أيم (﴿مِنْكُمْ﴾⁽¹⁾) خاطب
الرجال ولم يخاطب النساء، فلا تعقد امرأة نكاحاً لنفسها ولا لغيرها بولاية ولا
وكالة إذ لا يليق بمحاسن العادات دخولها فيه لما قصد فيها من الحياء وعدم
ذكرها أصلاً.

وقال العَيْنِيُّ: لا وجه للاستدلال به لمن قَالَ: لا نكاح إلا بولي، لأن
المفسرين قالوا: معناه أيها المؤمنون زوجوا من لا زوج له من أحرار رجالكم
ونسائكم، والصالحين من عبادكم وإمائكم، ومن كان فيه صلاح من علمائكم
وجواريكم والأيامى جمع: أيم وهو أعم من المرأة لتناوله الرجل فلا يصح أن
يراد بالمخاطبين الأولياء وإلا كان للرجل ولي وما قاله الْكِرْمَانِيُّ: خرج الرجل
منه بالإجماع فبقي الحكم في المرأة بحاله، فهذه دعوى تحتاج إلى البرهان.

نعم في حديث ابن ماجة المرفوع: لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها
أُخْرِجَهُ الدارقطني بإسناده على شرط الشيخين لكنه لا يقاوم عموم الآية حتى
ينسخ عمومها، وقد تقدم أن البُخَارِيَّ رَجَمَهُ اللَّهُ استنبط الحكم المذكور من
الآيات والأحاديث الآتية لكون الحديث الوارد بلفظ الترجمة ليس على شرطه
قالت: الشافعية فلو وطئ في نكاح بلا ولي بأن زوجت نفسها ولم يحكم حاكم

(1) وجه الاستدلال به أنه تعالى.

5127 - قَالَ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ،

بصحته ولا بطلانه لزمه مهر المثل دون المسمى لفساد النكاح لحديث الترمذي، وقد حسنه وابن حبان والحاكم وصححاه: أيما امرأة نكحت لغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثاً، فإن دخل بها فلها المهر بما استحلت من فرجها الحديث ويسقط عنه الحد لشبهة اختلاف العلماء في صحته.

نعم يعزر معتقد تحريمه لارتكابه محرماً ولا حد فيه ولا كفارة.

وقال أبو حنيفة: لو زوجت نفسها وهي حرة عاقلة بالغة، أو وكلت غيرها، أو توكلت به جاز بلا ولي، وكان أبو يوسف أولاً يقول: لا ينعقد إلا بولي إذا كان لها ولي، ثم رجع وقال: إن كان الزوج كفؤاً لها جاز وإلا فلا، ثم رجع وقال: جاز سواء كان الزوج كفؤاً لها أو لم يكن.

وعند محمد: ينعقد موقوفاً على إجازة الولي سواء كان الزوج كفؤاً لها أو لم يكن ويروي رجوعه إلى قولهما واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: 234] وقوله: ﴿فَلَا تَضْلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: 232] وقوله: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: 230] فهذه الآيات تصرح بأن النكاح ينعقد بعبارة النساء، لأن النكاح المذكور منسوب إلى المرأة في قوله: أن تنكح، وحتى ينكحن، وكذا قوله: فيما فعلن وأن يتراجعا صريح بأنها هي التي تفعل وهي التي ترجع.

ومن قال: لا ينعقد بعبارة النساء فقد رد النص وقوله ﷺ: «الأيام أحق بنفسها من وليها» متفق عليه على صحته، واستدلوا لهم بالنهي عن العضل لا يستقيم، لأنه نهى عن المنع عن مباشرتها العقد فليس له أن يمنعها عن المباشرة بعد ما نهى عنه، وقد قال البخاري: لم يصح في باب النكاح حديث دل على اشتراط الولي وجوازه ولئن سلم يكون محمولاً على الأمة والصغيرة انتهى.

(قَالَ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) أي: ابن سعيد بن مسلم بن عبيد بن مسلم أبو سعيد الجعفي الكوفي المقرئ قال المنذري قدم يحيى بن سليمان مصر وحدث بها وتوفي بها سنة ثمان ويقال سبع وثلاثين ومائتين وهو أحد شيوخ البخاري.

(حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عَبْدُ اللَّهِ، (عَنْ يُونُسَ) أي: ابن يزيد الأيلي عن

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَنبَسَةُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ: «أَنَّ النِّكَاحَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ: فَنِكَاحٌ مِنْهَا نِكَاحُ النَّاسِ الْيَوْمَ: يَخْطُبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ وَلَيْتَهُ أَوْ ابْنَتَهُ،

ابن شهاب الزُّهْرِيُّ والبخاري يحكي عن يَحْيَى بطريق النقل عنه بدون حَدَّثَنَا أو أَخْبَرَنَا وقد روى عن أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ كما سيأتي، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وأما لفظ ابن وهب فلم أره من رواية يَحْيَى بن سليمان، لكن أَخْرَجَهُ الدارقطني من طريق أصبغ وأبو نعيم في المستخرج من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب والإسماعيلي والجوزقي من طريق عثمان بن صالح ثلاثهم عن ابن وهب.

ح تحويل من سند إلى آخر.

و(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) أَبُو جعفر المصري قَالَ: (حَدَّثَنَا عَنبَسَةُ) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة والسين المهملة هو ابن خالد ابن أخي يُونُسَ واللفظ المسوق له قَالَ: (حَدَّثَنَا يُونُسُ) أي: ابن يزيد الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، أنه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ النِّكَاحَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ) أي: في زمنها (كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ) جمع: نحو، أي: ضرب، ونوع، وزناً، ومعنى ويطلق لفظ النحو أيضاً: على الجهة، والمثل، والعلم المعروف في العربية.

قَالَ الدَّأُوْدِيُّ وغيره: بقي أنحاء لم تذكرها الأول: نكاح الخدن وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا آبَاءَكُمْ﴾ [النساء: 25] كان يقولون: ما استتر فلا بأس به، وما ظهر فهو لؤم.

الثاني: نكاح المتعة وقد تقدم بيانه.

الثالث: نكاح البدل وقد أخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «كَانَ الْبَدَلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ أَنْزِلْ لِي عَنْ امْرَأَتِكَ وَأَنْزِلْ لَكَ عَنْ امْرَأَتِي وَأَزِيدَكَ» ولكن إسناده ضعيف جداً.

(فَنِكَاحٌ مِنْهَا) وهو الأول: (نِكَاحُ النَّاسِ الْيَوْمَ: يَخْطُبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ وَلَيْتَهُ أَوْ ابْنَتَهُ) كلمة أو للتنويع لا للشك وثبت قوله: وليته في رواية أَبِي ذَرٍّ عن

فَيُضِدُّهَا ثُمَّ يَنْكِحُهَا، وَنِكَاحٌ آخَرُ: كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ إِذَا طَهَّرَتْ مِنْ طَمَئِهَا: أَرْسِلِي إِلَى فُلَانٍ فَاسْتَبْضِعِي مِنْهُ، وَيَعْتَزِّلُهَا زَوْجَهَا وَلَا يَمَسُّهَا أَبَدًا، حَتَّى يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي تَسْتَبْضِعُ مِنْهُ، فَإِذَا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا إِذَا أَحَبَّ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي نَجَابَةِ الْوَلَدِ، فَكَانَ هَذَا النِّكَاحُ نِكَاحَ الْاسْتِبْضَاعِ. وَنِكَاحٌ آخَرُ: يَجْتَمِعُ الرَّهْطُ مَا دُونَ الْعَشْرَةِ،

الكشميهني، فيكون المراد بها أخته.

(فَيُضِدُّهَا) بضم الياء وسكون الصاد، أي: يجعل لها صداقًا معينًا، (ثُمَّ يَنْكِحُهَا) أي: يعقد عليها.

(وَنِكَاحُ الْآخَرُ) وهو الثاني وهو بالإضافة في رواية أَبِي ذَرٍّ: أي نكاح الصنف الآخر وفي رواية الباقرين: ونكاح آخر بالتونين وبدون اللام في آخر صفته: (كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ إِذَا طَهَّرَتْ) بفتح الطاء المهملة وضم الهاء على لفظ الغيبة. (مِنْ طَمَئِهَا) بفتح الطاء المهملة وسكون الميم وبالمثلثة، أي: من حيضها ليسرح علوقها.

(أَرْسِلِي إِلَى فُلَانٍ) أي: رجل من أشrafهم (فَاسْتَبْضِعِي مِنْهُ) بموحدة بعدها ضاد معجمة أي: اطلبي منه المباشعة وهي الجماع⁽¹⁾ ووقع في رواية أصبغ عند الدارقطني استرضعي بالراء بدل الموحدة قَالَ رَاوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّغَانِي الْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ يَعْنِي بِالْمَوْحِدَةِ.

(وَيَعْتَزِّلُهَا زَوْجَهَا وَلَا يَمَسُّهَا أَبَدًا) أي: ولا يجامعها (حَتَّى يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي تَسْتَبْضِعُ مِنْهُ) أي: تطلب منه الجماع، (فَإِذَا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا أَصَابَهَا) أي: جامعها (زَوْجَهَا إِذَا أَحَبَّ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ) الرجل (ذَلِكَ) الاستبضاع من فلان (رَغْبَةً فِي نَجَابَةِ الْوَلَدِ) أي: لأجل رغبة في نجابة الولد من نجب ينجب إذا كان فاضلاً نفيساً في نوعه وكانوا يطلبون ذلك اكتساباً من ماء الفحل وكانوا يطلبون من أشrafهم ورؤسائهم وأكابرهم.

(فَكَانَ هَذَا النِّكَاحُ نِكَاحَ الْاسْتِبْضَاعِ. وَنِكَاحٌ آخَرُ) وهو الثالث: (يَجْتَمِعُ الرَّهْطُ مَا دُونَ الْعَشْرَةِ) قد مر غير مرة: أن الرهط اسم لما دون العشرة، ولا

(1) مشتق من البضع وهو: الفرج.

فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ، كُلُّهُمْ يُصِيبُهَا، فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ، وَمَرَّ عَلَيْهَا لَيَالِي بَعْدَ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا، أَرْسَلَتْ إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنْ يَمْتَنِعَ، حَتَّى يَجْتَمِعُوا عِنْدَهَا، تَقُولُ لَهُمْ: قَدْ عَرَفْتُمْ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِكُمْ وَقَدْ وَلَدْتُ، فَهُوَ ابْنُكَ يَا فُلَانُ، تُسَمِّي مَنْ أَحَبَّتْ بِاسْمِهِ فَيَلْحَقُ بِهِ وَلَدُهَا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْتَنِعَ بِهِ الرَّجُلُ، وَنِكَاحُ الرَّابِعِ: يَجْتَمِعُ النَّاسُ الْكَثِيرُ، فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ، لَا تَمْتَنِعُ مِمَّنْ جَاءَهَا، وَهِنَّ الْبَغَايَا،

يكون فيهم امرأة ولا واحد له من لفظه وتجمع على: أرهط وأرهاط جمع الجمع وإنما قال: ما دون العشرة احترازًا عن قول البعض أن الرهط إلى الأربعين.

(فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ، كُلُّهُمْ بِصِيبِهَا) أي: يطؤها ولما كان هذا النكاح يجتمع عليه أكثر من واحد كان لا بد من ضبط العدد الزائد لئلا ينتشر والظاهر: أن ذلك إنما يكون عن رضى منها وتواطؤ بينهم وبينها، (فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ)، وَمَرَّ لَيْالٍ كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَرٍّ وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ: (وَمَرَّ عَلَيْهَا لَيْالِي بَعْدَ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا، أَرْسَلَتْ إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنْ يَمْتَنِعَ، حَتَّى يَجْتَمِعُوا عِنْدَهَا، تَقُولُ لَهُمْ: قَدْ عَرَفْتُمْ) كَذَا فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ خَطَابًا لِأُولَئِكَ الرِّجَالِ وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: عَرَفْتُ عَلَى خُطَابِ الْوَاحِدِ (الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِكُمْ وَقَدْ وَلَدْتُ) بِضَمِّ التَّاءِ لِأَنَّهُ مِنْ كَلَامِهَا، (فَهُوَ ابْنُكَ) أي: إِنْ كَانَ ذَكَرًا وَلَوْ كَانَتْ أُنْثَى لِقَالَتْ: هِيَ ابْنَتُكَ لَكِنْ يَحْتَمَلُ أَنْ لَا تَكُونَ تَفْعَلُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْرَهُونَ الْبَنَاتَ حَتَّى إِنْ مِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَقْتُلُ بَنَتَهُ الْحَقِيقِيَّةَ وَهِيَ الْمَوْلُودَةُ.

(يَا فُلَانُ، نُسَمِّي مَنْ أَحَبَّتْ بِاسْمِهِ فَبَلَحُقَ بِهِ وَلَدُهَا) هكذا في رواية أَبِي ذَرٍّ، فإن قرئ بفتح الياء والحاء يكون قوله: ولدها مرفوعاً به، وإن كان بضم التاء وكسر الحاء يكون فيه الضمير راجعاً إلى المرأة ويكون ولدها منصوباً به. وفي رواية غير أَبِي ذَرٍّ: فيلتحق بزيادة مثناة.

(لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْتَنِعَ بِهِ) في رواية الكشميهني: منه (الرَّجُلُ، وَنِكَاحُ الرَّابِعِ) بالإضافة، أي: ونكاح النوع الرابع، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه على رأي الكوفيين وروي بقطعها أيضًا: (يَجْتَمِعُ النَّاسُ الْكَثِيرُ، فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ) يطؤونها، (لَا تَمْتَنِعُ مِمَّنْ جَاءَهَا) كذا في رواية أَبِي ذَرٍّ وفي رواية غيره: لا تمتنع ممن جاءها من وطئها، (وَهُنَّ الْبَغَايَا) جمع: بغى وهي الزانية يقال: بغت المرأة

كُنَّ يَنْصِبْنَ عَلَى أَبْوَابِهِنَّ رَايَاتٍ تَكُونُ عَلَمًا، فَمَنْ أَرَادَهُنَّ دَخَلَ عَلَيْهِنَّ، فَإِذَا حَمَلَتْ إِحْدَاهُنَّ وَوَضَعَتْ حَمْلَهَا جُمِعُوا لَهَا، وَدَعَوْا لَهُمُ الْقَافَةَ، ثُمَّ أَلْحَقُوا وَلَدَهَا بِالَّذِي يَرَوْنَ، فَالْتَأَطَ بِهِ، وَدَعِيَ ابْنَهُ، لَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ «فَلَمَّا بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ بِالْحَقِّ، هَدَمَ نِكَاحَ الْجَاهِلِيَّةِ كُلَّهُ إِلَّا نِكَاحَ النَّاسِ الْيَوْمَ».

تبغي بغياً بالكسر إذا زنت فهي بغى (كُنَّ يَنْصِبْنَ⁽¹⁾ عَلَى أَبْوَابِهِنَّ رَايَاتٍ) جمع : راية (تَكُونُ عَلَمًا) بفتح اللام، أي : علامة، (فَمَنْ أَرَادَهُنَّ) كذا في رواية الكشميهني وفي رواية غيره: فمن أراد فقط، ويروى: لمن أرادهن باللام الجارة بدل الفاء والظاهر هو الأول.

(دَخَلَ عَلَيْهِنَّ) فيطوئن، (فَإِذَا حَمَلَتْ إِحْدَاهُنَّ وَوَضَعَتْ حَمْلَهَا جُمِعُوا لَهَا) بضم الجيم وكسر الميم (وَدَعَوْا لَهُمُ الْقَافَةَ) بالقاف جمع قائف، وهو الذي يلحق الولد بالوالد بالآثار الخفية.

(ثُمَّ أَلْحَقُوا وَلَدَهَا بِالَّذِي يَرَوْنَ، فَالْتَأَطَ بِهِ) أي : التصق به يقال : هذا لا يلتاط به، أي : لا يلتصق به واستلاطوه، أي : استلحقوه، وأصل اللوط بفتح اللام : اللصوق، وفي رواية : فالتاطه وفي رواية الكشميهني : فالتاطه، أي : استلحقه، (وَدَعِيَ ابْنَهُ، لَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ فَلَمَّا بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ بِالْحَقِّ، هَدَمَ نِكَاحَ الْجَاهِلِيَّةِ) أي : أهل الجاهلية كما في رواية الدارقطني.

(كُلَّهُ) ما ذكر وغيره.

(إِلَّا نِكَاحَ النَّاسِ الْيَوْمَ) وهو أن يخطب الرجل إلى رجل فيزوجه، وهو النوع الأول من أنواع الأنكحة المذكورة في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وقد احتج بهذا على اشتراط الولي، وتعقب بأن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهي التي روت هذا الحديث كانت تجيز النكاح بغير ولي كما روى مالك : أنها زوجت بنت عبد الرحمن أخيها وهو غائب فلما قدم قَالَ : مثلي يفتات عليه في بناته، وأجيب : بأنه لم يرد في الخبر التصريح بأنها باشرت العقد، فقد يحتمل أن تكون البنت المذكورة ثيباً ودعت إلى كفؤ وأبوها غالب فانتقلت الولاية إلى الولي الأبعد، أو إلى السلطان وقد صح عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها أنكحت رجلاً

5128 - حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، ﴿وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: 127] قَالَتْ: «هَذَا فِي الْيَتِيمَةِ الَّتِي تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ، لَعَلَّهَا أَنْ تَكُونَ شَرِيكَتَهُ فِي مَالِهِ، وَهُوَ أَوْلَى بِهَا، فَيَرْغَبُ عَنْهَا أَنْ يَنْكِحَهَا، فَيَعْضُلُهَا لِمَالِهَا، وَلَا يُنْكِحَهَا غَيْرُهُ، كَرَاهِيَةٍ أَنْ يَشْرَكَهُ أَحَدٌ فِي مَالِهَا».

5129 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ،

من بني أخيها، فضربت بستر ثم تكلمت حتى إذا لم يبق إلا العقد أمرت رجلاً فأنكح، ثم قالت ليس إلى النساء نكاح، أخرجه عبد الرزاق.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: منها نكاح الناس اليوم إلى قوله: ونكاح آخر وقد أخرجه أبو داود أيضاً في النكاح.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو إما ابن موسى أبو زكريا البلخي الذي يقال له: خت، وإما ابن جعفر البخاري البيكندي قَالَ: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ﴾ قَالَتْ: هَذَا فِي الْيَتِيمَةِ الَّتِي تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ) وفي تفسير النساء: هو وليها أو وارثها (لَعَلَّهَا أَنْ تَكُونَ شَرِيكَتَهُ فِي مَالِهِ، وَهُوَ أَوْلَى بِهَا، فَيَرْغَبُ عَنْهَا أَنْ يَنْكِحَهَا) أي: عن أن ينكحها وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عَنْهَا: أن ينكحها يفتح الباء، أي: يتزوج بها (فَيَعْضُلُهَا) بضم الضاد المعجمة، أي: يمنعها أن تتزوج غيره (لِمَالِهَا، وَلَا يُنْكِحَهَا) بضم الباء من الإنكاح، (غَيْرُهُ، كَرَاهِيَةٍ) نصب على العليل مضاف إلى قوله: (أَنْ يَشْرَكَهُ أَحَدٌ فِي مَالِهَا) زاد في سورة النساء: فنزلت هذه الآية.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: ولا ينكحها لأنه يدل على أن له الولاية في الجملة.

(حَدَّثَنَا) ويروى: حدثني بالافراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المعروف بالمسندي قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن يونس الصنعاني اليماني قاضيهَا قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد قَالَ: (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب،

قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ عُمَرَ، حِينَ تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ مِنْ ابْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ أَهْلِ بَذْرِ، تُوفِّيَ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ عُمَرُ: «لَقِيتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ» فَقَالَ: سَأَنْظُرُ فِي أَمْرِي، «فَلَبِثْتُ لَيْالِي ثُمَّ لَقِيتُنِي» فَقَالَ: بَدَأَ لِي أَنْ لَا أَتَزَوَّجَ يَوْمِي هَذَا، قَالَ عُمَرُ: «فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ».

5130 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ،

عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ،

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (سَالِمٌ، أَنَّ) أباه (ابْنَ عُمَرَ) أي: ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَخْبَرَهُ: أَنَّ) أباه (عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (حِينَ تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (مِنْ) خنيس (ابْنِ حُذَافَةَ) ويروى: من ابن حذافة (السَّهْمِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ أَهْلِ بَذْرِ، تُوفِّيَ بِالْمَدِينَةِ) من جراحة في سبيل الله، (فَقَالَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَقِيتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ) أي: تزوج حفصة، (فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ، فَقَالَ) وفي رواية: قَالَ بدون الفاء: (سَأَنْظُرُ فِي أَمْرِي) النظر إذا استعمل بكلمة في يكون بمعنى: التفكير، وإذا استعمل باللام يكون بمعنى: الرأفة، وإذا استعمل بكلمة إلى يكون بمعنى: الرؤية، وإذا استعمل بدون الصلة يكون بمعنى: الانتظار نحو: ﴿أَنْظُرُونَا نَقْيَسَ مِنْ ثَوْبِكُمْ﴾ [الحديد: 13].

(«فَلَبِثْتُ لَيْالِي ثُمَّ لَقِيتُنِي» فَقَالَ: بَدَأَ لِي أَنْ لَا أَتَزَوَّجَ يَوْمِي هَذَا، قَالَ عُمَرُ: فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ) الحديث وتقدم بتمامه قريباً.

ومطابقته للترجمة كمطابقة الحديث السابق.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَمْرٍو) وهو النيسابوري قاضيهما يكنى أبا علي، وقد مر

في الحج.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبِي) حفص بن عبد الله بن راشد النيسابوري وهو من أفراده، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد أَيْضًا (إِبْرَاهِيمُ) أي: ابن طهمان، (عَنْ يُونُسَ) أي: ابن عبيد بن دينار البصري، (عَنِ الْحَسَنِ) البصري، أنه قَالَ في

﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: 232] قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ، أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِ، قَالَ: رَوَّجْتُ أُخْتًا لِي مِنْ رَجُلٍ فَطَلَّقَهَا، حَتَّى إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا جَاءَ يَخْطُبُهَا،

تفسير قوله تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ ووقع في تفسير الطَّبْرِيِّ من حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي وَلِيِّ النِّكَاحِ أَنْ لَا يَضَارَ وَلِيَّتُهُ، فَيَمْنَعُهَا مِنَ النِّكَاحِ.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ) بفتح الميم وسكون العين وكسر القاف، ويسار بفتح الياء وتخفيف السين المهملة ابن عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيِّ سَكَنَ الْبَصْرَةَ، وَابْتَنَى بِهَا دَارًا، وَإِلَيْهِ يَنْسَبُ نَهْرٌ مَعْقِلٌ بِالْبَصْرَةِ، شَهِدَ بَيْعَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَتُوفِيَ بِالْبَصْرَةِ فِي آخِرِ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ تُوفِيَ فِي أَيَّامِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ.

(أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِ، قَالَ: رَوَّجْتُ أُخْتًا لِي) اسْمُهَا جَمِيلٌ بِالْجِيمِ مُصَغَّرًا بِنْتُ يَسَارٍ وَوَقَعَ فِي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ مَكُولٍ وَسَمَّاها ابْنُ فَتْحُونَ كَذَلِكَ لَكِنْ بَغِيرَ تَصْغِيرٍ.

وقيل: اسْمُهَا لَيْلَى حَكَاهُ السَّهْلِيُّ فِي مَبْهَمَاتِ الْقُرْآنِ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ كَذَلِكَ، وَتَبِعَهُ الْحَافِظُ الْمَنْذَرِيُّ، وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ إِسْحَاقَ: أَنَّهَا فَاطِمَةُ وَيَحْتَمِلُ التَّعَدُّدُ بِأَنْ يَكُونَ لَهَا اسْمَانِ وَلَقَبٌ أَوْ لِقَبَانِ وَاسْمٌ.

(مِنْ رَجُلٍ) هُوَ أَبُو الْبِدَاحِ بفتح الموحدة وتشديد الدال المهملة وبعد الألف حاء مهملة، هُوَ ابْنُ عَاصِمٍ ابْنُ عَدِيِّ الْقَضَاعِيِّ حَلِيفُ الْأَنْصَارِ هَكَذَا وَقَعَ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِإِسْمَاعِيلِ الْقَاضِي مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ: أَنَّ جَمِيلَ بِنْتَ يَسَارٍ أُخْتُ مَعْقِلٍ كَانَتْ تَحْتَ أَبِي الْبِدَاحِ ابْنِ عَاصِمٍ، فَطَلَّقَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَخَطَبَهَا، وَاسْتَشْكَلَهُ الذَّهَبِيُّ: بِأَنْ أَبَا الْبِدَاحِ تَابِعِي عَلَى الصَّوَابِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صَحَابِيًّا آخَرَ فَقَدْ جَزَمَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَنْ الْبِدَاحُ ابْنُ عَاصِمٍ وَكُنْيَتُهُ أَبُو عَمْرٍو وَقِيلَ: أَبُو بَكْرٍ فَإِنْ كَانَ مُحْفُوظًا فَهُوَ أَخُو أَبِي الْبِدَاحِ التَّابِعِيِّ.

(فَطَلَّقَهَا، حَتَّى إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا جَاءَ يَخْطُبُهَا) أَي: مِنْ وَلِيِّهَا، وَهُوَ أَخُوهَا وَهِيَ مِنَ الْأَحْوَالِ الْمَقْدَرَةِ.

فَقُلْتُ لَهُ: زَوَّجْتُكَ وَفَرَشْتُكَ وَأَكْرَمْتُكَ، فَطَلَّقْتَهَا، ثُمَّ جِئْتُ تَخْطُبُهَا، لَا وَاللَّهِ لَا تَعُودُ إِلَيْكَ أَبَدًا، وَكَانَ رَجُلًا لَا بَأْسَ بِهِ، وَكَانَتِ الْمَرْأَةُ تُرِيدُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ فَقُلْتُ: الْآنَ أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَزَوِّجْهَا إِيَّاهُ».

(فَقُلْتُ لَهُ: زَوَّجْتُكَ) أي: إياها (وَفَرَشْتُكَ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: وأفرشتك، أي: جعلتها لك فراشًا يقال: فرشت الرجل إذا فرشت له.

(وَأَكْرَمْتُكَ) أي: بذلك، (فَطَلَّقْتَهَا، ثُمَّ جِئْتُ تَخْطُبُهَا، لَا وَاللَّهِ لَا تَعُودُ إِلَيْكَ أَبَدًا، وَكَانَ رَجُلًا لَا بَأْسَ بِهِ) قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: أي كان جيدًا وهذا مما غيرته العامة فكنوا به عمن لا خير فيه كذا قَالَ، ووقع في رواية مبارك بن فضالة عن الحسن عند أبي مسلم الكجي قَالَ الحسن: علم الله حاجة الرجل إلى امرأته وحاجة المرأة إلى زوجها، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ.

(وَكَانَتِ الْمَرْأَةُ تُرِيدُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: 232]) هذا صريح في نزول هذه الآية في هذه القصة ولا يمنع ذلك كون ظاهر الخطاب في السياق للأزواج حيث وقع فيها: وإذا طلقتم لكن قوله في بقيتها أن ينكحن أزواجهن ظاهر في أن العضل يتعلق بالأولياء، وقد تقدم في التفسير بيان العضل الذي يتعلق بالأزواج في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [النساء: 19] فيستدل في كل مكان بما يليق به.

(فَقُلْتُ: الْآنَ أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَزَوِّجْهَا إِيَّاهُ») أي: أعادها إليه بعقد جديد.

وفي رواية الثعلبي: فإني أؤمن بالله فأنكحها إياه وكفر عن يمينه.

وفي رواية أبي نعيم في المستخرج: فقلت الآن أقبل أمر رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

وفي رواية أبي مسلم الكجي من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن: فسمع ذلك معقل بن يسار فَقَالَ: سمعًا لربي وطاعة فدعا زوجها فزوجها إياه.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: اختلفوا في الولي فَقَالَ الجمهور ومنهم: مالك وَالثَّوْرِيُّ والليث وَالشَّافِعِيُّ وغيرهم: الأولياء في النكاح هم العصبة وليس للخال ولوالد الأم ولا للإخوة من الأم ونحو هؤلاء ولاية، وعن الحنفية: هم من الأولياء، واحتج الأبهري: بأن الذي يرث الولاء هم العصبة دون ذوي الأرحام قَالَ:

وكذلك عقدة النكاح، واختلفوا فيما إذا مات الأب فأوصى رجلاً على أولاده هل يكون أولى من الولي القريب في عقد النكاح أو مثله أو لا ولاية له، فَقَالَ ربيعة وأبو حَنِيفَةَ ومالك: الوصي أولى، واحتج لهم: بأن الأب لو جعل ذلك لرجل بعينه في حياته لم يكن لأحد من الأولياء أن يعترض عليه، فكذلك بعد موته، وتعقب: بأن الولاية انتقلت بالموت فلا يقاس بحال الحياة.

وقد اختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح، فذهب إلى ذلك الجمهور وقالوا: لا تزوج المرأة نفسها أصلاً واحتجوا بالأحاديث المذكورة، ومن أقواها هذا السبب المذكور في نزول الآية المذكورة، وهي أصرح دليل على اعتبار الولي وإلا لما كان لعضله معنى، ولأنه لو كان لها أن تزوج نفسها لم يحتج إلى أخيها ومن كان أمره إليه لا يقال إن غيره منعه منه، وذكر ابن المنذر: أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك، وعن مالك رواية: أنها إن كانت غير شريفة زوجت نفسها.

وذهب أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إلى أن لا يشترط الولي أصلاً ويجوز أن تزوج نفسها ولو بغير إذن وليها إذا تزوجت كفوًا، واحتج بالقياس إلى البيع فإنها تستقل به، وحمل الأحاديث الواردة في اشتراط الولي على الصغيرة، وخص بهذا القياس عمومها، وهو عمل سائغ في الأصول، وهو جواز تخصيص العموم بالقياس لكن حديث معقل المذكور رفع هذا القياس ودل على اشتراط الولي في النكاح دون غيره ليندفع عن موليته العار باختياره الكفو.

وانفصل بعضهم عن هذا الإيراد بالتزام اشتراط الولي ولكن لا يمنع ذلك تزويجها نفسها ويتوقف ذلك على إجازة الولي كما قالوا في البيع وهو مذهب الأَوْزَاعِيِّ، وقال أَبُو ثور نحوه، لكن قَالَ: يشترط إذن الولي لها في إنكاح نفسها، وتعقب بأن إذن الولي لا يصح إلا لمن ينوب عنه والمرأة لا تنوب عنه في ذلك لأن الحق لها، ولو أذن لها في إنكاح نفسها صارت كمن أذن لها في البيع من نفسها ولا يصح.

وفي حديث معقل: أن الولي إذا عضل لا يزوج السلطان إلا بعد أن يأمره

38 - باب: إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ هُوَ الْخَاطِبُ

وَخَطَبَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ،

بالرجوع عن العضل، فإن أجاب فذاك، وإن أصر زوج كذا قالوا، وقد تقدم ما يتعلق بذلك، والله تعالى أعلم.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة عند من لا يرى النكاح إلا بولي وللمن يجوز لها أن تزوج نفسها بنفسها أن يقول: هذا الحديث لا يدل على ما يذهبون إليه لأن قوله: زوجت أختاً لي لا يدل على أنه زوجها بغير رضاها وقوله: لا تعود إليك أبداً خارج مخرج العادة في كلام الرجال فيمن يتعلق بهم من النساء وأما قوله: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: 232] فيدل على أن الولاية لها على ما لا يخفى.

38 - باب: إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ هُوَ الْخَاطِبُ

(باب: إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ) في النكاح (هُوَ الْخَاطِبُ)⁽¹⁾ أي: هل يزوج نفسه أو يحتاج إلى ولي آخر، قَالَ ابن المنير: ذكر في الترجمة ما يدل على الجواز والمنع معا ليكل الأمر في ذلك إلى نظر المجتهد كذا قَالَ، وكأنه أخذ من تركه الجزم بالحكم لكن الذي يظهر من صنيعه أنه يرى الجواز، فإن الآثار التي فيها أمر الولي غيره أن يزوجه ليس فيها التصريح بالمنع من تزويجه نفسه، وقد أورد في الترجمة أثر عطاء الدال على الجواز، وإن كان الأولى عنده أن لا يتولى أحد طرفي النكاح، وقد اختلف السلف في ذلك، فَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وربيعه ومالك وأبو حنيفة وأكثر أصحابه والليث: يزوج الولي نفسه ووافقهم أبو ثور وعن مالك: لو قالت الشيب لوليها زوجني بمن رأيت، فزوجها من نفسه، أو ممن اختار لزمها ذلك ولو لم تعلم عين الزوج.

وقال الشافعي: يزوجه السلطان أو ولي آخر مثله أو أقعد منه، ووافقه زفر وداود، وإن أراد القاضي تزويجها زوجة قاض آخر بمحل ولايته إذا كانت المرأة في عمله، أو يستخلف من يزوجه إذا كان له الاستخلاف، وحجتهم: أن الولاية شرط في العقد فلا يكون النكاح منكحاً كما لا يبيع من نفسه.

(وَخَطَبَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ) أي: ابن مسعود بن مغيث من ولد عوف ابن ثقيف

امْرَأَةً هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِهَا، فَأَمَرَ رَجُلًا فَرَزَّجَهُ وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، لَأُمِّ حَكِيمٍ بِنْتِ قَارِظٍ: «أَتَجْعَلِينَ أَمْرَكَ إِلَيَّ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ: «قَدْ تَزَوَّجْتُكَ»

(امْرَأَةً) هي ابنة عمه عُرْوَةُ بن مسعود (هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِهَا) أي: في ولاية النكاح، (فَأَمَرَ رَجُلًا) هو عثمان بن أبي العاص (فَرَزَّجَهُ) وهذا الأثر وصله وكيع في مصنفه، والبيهقي من طريقه، عن الثَّوْرِيِّ، عن عبد الملك بن عمير أن المغيرة بن شعبة أراد أن يتزوج امرأة هو وليها، فجعل أمرها إلى رجل والمغيرة أولى منه فزوجه، وأخرجه عبد الرزاق، عن الثَّوْرِيِّ وقال فيه: فأمر أبعد منه فزوجه، وأخرجه سعيد بن منصور من طريق الشعبي ولفظه: أن المغيرة خطب بنت عمه عُرْوَةَ بن مسعود، فأرسل إلى عَبْدِ اللَّهِ بن أبي عقيل فَقَالَ: زوجنيها، فَقَالَ: ما كنت لأفعل أنت أمير البلد وابن عمها، فأرسل المغيرة إلى عثمان بن أبي العاص فزوجها منه انتهى.

وقد أوضح فيه اسم الرجل المبهم في الأثر المذكور وعبد الله بن أبي عقيل ابن عمها أيضًا، لأن جده هو مسعود المذكور، وأما عثمان بن أبي العاص فهو وإن كان ثقفياً أيضًا لكنه لا يجتمع معهم إلا في جدهم الأعلى ثقيف، فإنه من ولد جشم بن ثقيف.

(وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، لَأُمِّ حَكِيمٍ) بفتح الحاء المهملة (بِنْتِ قَارِظٍ) بالقاف الألف وبراء مكسورة فطاء معجمة هو ابن خالد بن عبيد حليف بني زهرة: («أَتَجْعَلِينَ أَمْرَكَ إِلَيَّ؟») بتشديد الياء (قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ: «قَدْ تَزَوَّجْتُكَ») وصله ابن سعد من طريق ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد أم حكيم بنت قارظ، قالت لعبد الرحمن بن عوف: أنه قد خطبني غير واحد، فزوجني أيهم رأيت قَالَ: وتجعلين ذلك إلي؟ فقالت: نعم قَالَ: قد تزوجتك، قَالَ ابن أبي ذئب: فجاز نكاحه، وقال الكرماني: وإدخال البُخَارِيِّ هذه الصورة في هذه الترجمة مشعرة بأن عبد الرحمن كان وليها بوجه من وجوه الولايات انتهى.

ثم قوله: أَتَجْعَلِينَ أَمْرَكَ إِلَيَّ تفويض منها وهو الوكالة، ولا يفهم منه إلا أنه وكيل ولا يفهم منه أنه وليها غاية ما في الباب أنه يفهم منه جواز هذا الحكم ليس إلا، وقد ذكر ابن سعد أم حكيم في النساء اللواتي لم يدركن النَّبِيَّ ﷺ وروين عن

وَقَالَ عَطَاءُ: «لِيُشْهِدَ أَنِّي قَدْ نَكَحْتُكَ، أَوْ لِيَأْمُرَ رَجُلًا مِنْ عَشِيرَتِهَا» وَقَالَ سَهْلٌ: قَالَتْ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَهْبُ لَكَ نَفْسِي، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوَّجْنِيهَا.

5131 - حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فِي قَوْلِهِ: «وَسَتَفْتُونَكِ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ» [النساء: 127] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، قَالَتْ:

أزواجه ولم يزد في التعريف بها على ما في هذا الخبر وذكرها في تسميته أزواج عبد الرحمن بن عوف في ترجمته، فَقَالَ: أم حكيم بنت قارظ بن خالد بن عبيد حليف بني زهرة.

(وَقَالَ عَطَاءُ) هو ابن أبي رباح: (لِيُشْهِدَ) بالتحية والجزم على الأمر (أَنِّي قَدْ نَكَحْتُكَ، أَوْ لِيَأْمُرَ رَجُلًا مِنْ عَشِيرَتِهَا) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قَالَ: قلت لعطاء امرأة خطبها ابن عم لها لا رجل لها غيره، قَالَ: فليشهد أن فلاناً خطبها وإني أشهدكم أنني قد نكحتها أو ليأمر رجلاً من عشيرتها، وقال الْكِرْمَانِيُّ: قوله: عشيرتها يعني: يفوض الأمر إلى الولي الأبعد أو يحكم رجلاً من أقربائها، أو يكتفي بالإشهاد وللمجتهدين في مثله مذاهب وليس قول بعضهم حجة على الآخر انتهى، وقوله في الوجه الأول ليس من معنى قول عطاء وليس يناسب معناه إلا الإشهاد أو التحكيم.

(وَقَالَ سَهْلٌ: قَالَتْ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَهْبُ لَكَ نَفْسِي، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لَمْ تَكُنْ) بالمشناة الفوقية (لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوَّجْنِيهَا) وهذا طرف من حديث الواهة وقد مضى موصولاً في باب تزويج المعسر، وفي باب النظر إلى المرأة قبل التزويج وغيرهما، وقد وصله في هذا الباب أيضاً بلفظ آخر ووجه دخوله في هذا الباب من حيث إن النَّبِيَّ ﷺ لما طلب الرجل وقال له ما قَالَ ثم زوجها منه كان خطبها له والحال أنه وليها، لأنه ﷺ ولي كل من لا ولي له.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ (ابْنُ سَلَامٍ) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ وَتَخْفِيفِهَا قَالَ: (أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ حَازِمٍ الضَّرِيرُ قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي) تَفْسِيرِ (قَوْلِهِ) عَزَّ وَجَلَّ: «وَسَتَفْتُونَكِ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ) قَالَ أَيُّ عُرْوَةَ (قَالَتْ) عَائِشَةُ وَفِي الْيُونَنِيَّةِ: قَالَتْ أَيُّ:

«هِيَ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجَرِ الرَّجُلِ، قَدْ شَرَكْتُهُ فِي مَالِهِ، فَيَرْغَبُ عَنْهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ يُزَوَّجَهَا غَيْرَهُ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، فَيَحْبِسُهَا، فَتَنَاهَا اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ».

5132 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ، حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ جُلُوسًا، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ تَعْرِضُ نَفْسَهَا عَلَيْهِ، فَحَقَّقَ فِيهَا النَّظَرَ

عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (هِيَ الْيَتِيمَةُ) أَي: التي مات أبوها (تَكُونُ فِي حَجَرِ الرَّجُلِ⁽¹⁾ قَدْ شَرَكْتُهُ) بفتح المعجمة وكسر الراء (فِي مَالِهِ، فَيَرْغَبُ عَنْهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ يُزَوَّجَهَا غَيْرَهُ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، فَيَحْبِسُهَا، فَتَنَاهَا اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ) وقد مضى الحديث في تفسير النساء بآتم منه ومضى الكلام فيه هناك .

ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: فيرغب عنها أن يتزوجها، لأنه أعم من أن يتولى ذلك بنفسه أو يأمر غيره فيزوجه، وبه احتج مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَلَى الْجَوَازِ، لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا عَاتَبَ الْأَوْلِيَاءَ فِي تَزْوِيجٍ مِنْ كَانَتْ مِنْ أَهْلِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ بَدُونَ سُنَّتِهَا مِنَ الصَّدَاقِ، وَعَاتَبَهُمْ عَلَى تَرْكِ تَزْوِيجٍ مِنْ كَانَتْ قَلِيلَةَ الْمَالِ وَالْجَمَالِ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْوَلِيَّ يَصِحُّ مِنْهُ تَزْوِيجُهَا مِنْ نَفْسِهِ إِذَا لَا يَعَاتِبُ أَحَدٌ عَلَى تَرْكِ مَا هُوَ حَرَامٌ عَلَيْهِ، وَدَلَّ ذَلِكَ أَيْضًا: أَنَّهُ يَتَزَوَّجُهَا وَلَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً، لِأَنَّهُ أَمْرٌ أَنْ يَقْسُطَ لَهَا فِي الصَّدَاقِ، وَلَوْ كَانَتْ بِالْغَةِ لَمَّا امْتَنَعَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِمَا تَرْضَايَا عَلَيْهِ، فَعَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ: مِنْ لَا أَمْرَ لَهَا فِي نَفْسِهَا، وَقَدْ أَجِيبَ: بِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ السَّفِيهِةَ فَلَا أَثَرَ لِرِضَايَا بَدُونَ مَهْرٍ مِثْلَهَا كَالْبَكْرِ.

(حَدَّثَنَا) وَيُرَوَّى: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ) بِكسر الميم ابن مسلم العجلي البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ) مُصْغَرُ فَضْلِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ) سلمة بن دينار قَالَ: (حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ) الساعدي قَالَ: (كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ جُلُوسًا، فَجَاءَتْهُ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عَنْ الْمُسْتَمْلِيِّ: فَجَاءَتْ (امْرَأَةٌ تَعْرِضُ نَفْسَهَا عَلَيْهِ) (فَحَقَّقَ فِيهَا النَّظَرَ) بتشديد الفاء وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عَنْ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: الْبَصْرَ بِالْمَوْحِدَةِ وَالصَّادَ الْمَهْمَلَةَ بَدَلِ النُّونِ وَالظَّاءَ الْمَعْجَمَةَ.

(1) بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم.

وَرَفَعَهُ، فَلَمْ يُرِدْهَا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: زَوَّجْنِيهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَعِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟» قَالَ: مَا عِنْدِي مِنْ شَيْءٍ، قَالَ: «وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ؟» قَالَ: وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ أَشَقُّ بُرْذَتِي هَذِهِ فَأَعْطِيهَا النَّصْفَ، وَأَخُذْ النَّصْفَ، قَالَ: «لَا، هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَذْهَبَ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

(وَرَفَعَهُ، فَلَمْ يُرِدْهَا) بضم الياء من الإرادة، وقال الحافظ العسقلاني: وحكى بعض الشراح تشديد الدال وفتح أوله، وهو محتمل والحاكي بذلك هو الكرماني.

(فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: زَوَّجْنِيهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَعِنْدَكَ) وفي رواية أبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: هل عندك (مِنْ شَيْءٍ) تمهرها إياه، وهل حرف استفهام موضوع لطلب التصديق الإيجابي دون التصور ودون التصديق السلبي قَالَ ابن هشام في مغنيه: فيمتنع نحو: هل زيداً ضربت، لأن تقدم الاسم يشعر بتحول التصديق بنفي النسبة ويمتنع هل زيد قائم أم عمرو إذا أريد بأم المتصلة ويمتنع نحو: هل لم يقم زيد ومن في قَوْلِهِ: من شيء زائدة في المبتدأ إذ الخبر متعلق الظرف.

(قَالَ: مَا عِنْدِي مِنْ شَيْءٍ، قَالَ: وَلَا) خَاتَمٌ أَي: ولا تجد (خَاتَمًا)، وفي رواية أبي ذرٍّ: ولا خاتم بالرفع، أَي: ولا عندك خاتم (مِنْ حَدِيدٍ، قَالَ) أَي: الرجل: (وَلَا) خَاتَمٌ أَي: ولا أجد (خَاتَمًا) وفي رواية أبي ذرٍّ: ولا خاتم (مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ أَشَقُّ بُرْذَتِي هَذِهِ فَأَعْطِيهَا النَّصْفَ) بضم الهمزة، (وَأَخُذْ النَّصْفَ، قَالَ: لَا) وفي الرواية السابقة: ما تصنع بإزارك إن لبسته لم يكن عليها منه شيء، وإن لبسته لم يكن عليك منه شيء قَالَ: (هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟) ويروى: من شيء، (قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَذْهَبَ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ») ومطابقة الحديث للترجمة مثل ما ذكر فوق حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في حديث سهل.

وقال الحافظ العسقلاني: لكن انفصل من منع ذلك بأنه معدود من خصائصه ﷺ أن يزوج نفسه بغير ولي ولا شهود ولا استئذان وبلغظ الهبة.

39 - بَابُ إِنْكَاحِ الرَّجُلِ وَلَدَهُ الصَّغَارَ

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ [الطلاق: 4] «فَجَعَلَ عِدَّتَهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ قَبْلَ الْبُلُوغِ».

39 - بَابُ إِنْكَاحِ الرَّجُلِ وَلَدَهُ الصَّغَارَ

(بَابُ إِنْكَاحِ الرَّجُلِ وَلَدَهُ الصَّغَارَ) ضبط بضم الواو وسكون اللام على أنه جمع وَلَدٌ، ويروى بفتح الواو واللام على أنه اسم جنس وهو أعم من الذكور والإناث.

(لِقَوْلِهِ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: لِقَوْلِ اللَّهِ (تَعَالَى): ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ (أي: من الصغار، «فَجَعَلَ عِدَّتَهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ قَبْلَ الْبُلُوغِ») ذكره في معرض الاحتجاج في جواز تزويج الرجل ولده الصغير بيانه: أن الله تَعَالَى لما جعل عدتها ثلاثة أشهر قبل البلوغ دل ذلك على جواز تزويجها قبله.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو استنباط حسن لكن ليس في الآية تخصيص ذلك بالولد ولا بالبكر، أي: فلا يتم الاستدلال قَالَ: ويمكن أن يقال الأصل في الإبضاع التحريم إلا ما دل عليه الدليل.

وقد ورد حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في تزويج أبي بكر لها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهي دون البلوغ فبقي ما عداه على الأصل ولهذا السر أورد حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في هذا الباب.

وقال صاحب التلويح: وكان الْبُخَارِيُّ أراد بهذه الترجمة الرد على ابن شبرمة، فإن الطَّحَاوِيَّ حكى عنه: أن تزويج الآباء الصغار لا يجوز ولهن الخيار إذا بلغن، وحكى عنه أَيْضًا: أنه منعه فيمن لا توطأ، وحكى ابن حزم عنه أنه قَالَ: إن الأب لا يزوج بنته الصغيرة حتى تبلغ وتأذن، وزعم أن تزويج النَّبِيِّ ﷺ عَائِشَةَ وهي بنت ست سنين كان من خصائصه، وقال الطَّحَاوِيُّ: لم يقل به أحد غيره ولا يلتفت إليه لشذوذه ومخالفته دليل الكتاب والسنة.

وقال المهلب: أجمعوا على أنه يجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة التي لا توطأ مثلها لعموم قوله تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ فيجوز نكاح من لم يحضن من أول ما يخلق وإنما اختلفوا في غير الآباء.

5133 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَأَدْخَلَتْ عَلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ، وَمَكَثَتْ عِنْدَهُ تِسْعًا».

وقال ابن حزم: لا يجوز للأب ولا لغيره إنكاح الصغير الذكر حتى يبلغ فإن فعل فهو منسوخ أبداً وأجاز قوم وقد جوز الحسن والنخعي للأب إجبار ابنته كبيرة كانت أو صغيرة بكرًا كانت أو ثيبًا.

وقال العيني: وفيه دليل على جواز نكاح لا وطء فيه لعله بأحد الزوجين لصغر، أو أفة، أو غير إرب في الجماع، بل لحسن العشرة، والتعاون على الدهر، وكفاية المؤنة والخدمة خلافاً لمن يقول: لا يجوز نكاح لا وطء فيه يؤيده حديث سودة: وقولها ما لي في الرجال من إرب، ثم في الآية حذف تقديره ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: 4] لدلالة المذكور عليه كذا في الكشف وهذا من مواطن حذف الخبر واختلف في تقديره فقدره الزمخشري وابن مالك جملة وقدرة آخرون: مفردًا، أي: كذلك وهو أحسن لأن أصل الخبر أن يكون مفردًا والأكثر على تقديره: مؤخرًا مفردًا، وقدرة ابن عبد السلام مفردًا مقدمًا، أي: وكذلك اللائي لم يحضن وجعل منه والمحضنات من المؤمنات، أي: حل لكم، وكذلك المحضنات من المؤمنات، وقيل: إن هذه الآية لا تقدير فيها، والتقدير ﴿وَالَّتِي بَيَّنَّ مِنَ الْمَجِيزِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: 4] فقدم وأخر.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) البيكندي البخاري قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةَ بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا) من أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَأَدْخَلَتْ عَلَيْهِ) بضم الهمزة على البناء للمفعول (وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ) من السنين (وَمَكَثَتْ) بفتح الكاف وضمها (عِنْدَهُ تِسْعًا) فتوفي النبي ﷺ وعمرها ثمانى عشرة سنة، وتوفيت عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سنة سبع وخمسين من الهجرة النبوية واختلف على هشام بن عُرْوَةَ في سن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حين العقد، فروى عنه سفیان بن سعيد وعلي ابن مسهم وأبو أسامة وأبو معاوية وعباد بن عباد وعبدية: ست سنين لا غير.

40 - بَابُ تَرْوِيجِ الْأَبِ ابْنَتَهُ مِنَ الْإِمَامِ

وَقَالَ عُمَرُ: «حَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيَّ حَفْصَةَ فَأَنْكَحْتُهُ».

ورواه الزُّهْرِيُّ عنه وحماد بن زيد وجعفر بن سليمان فقالوا: سبع سنين، وطريق الجمع بينهما: أنها كانت لها ست سنين وكسر، ففي رواية: أسقط الكسر، وفي أخرى: أثبت لدخولها في السبع أو أنها قالته تقديرًا لا تحقيقًا ويؤيد قول من قَالَ: سبع سنين ما رواه ابن ماجة من حديث أبي عبيدة عَنْ أَبِيهِ: تزوج رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهي بنت سبع سنين.

واختلف العلماء في الوقت الذي تدخل فيه المرأة على زوجها إذا اختلف الزوج وأهل المرأة فقالت طائفة، منهم أَحْمَدُ وأبو عبيد: تدخل وهي بنت سبع اتباعًا لحديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وعن أَبِي حَنِيفَةَ: نأخذ بالتسع غير أنا نقول إن بلغت التسع⁽¹⁾ ولم تقدر على الجماع كان لأهلها منعها، وإن لم تبلغ التسع وقويت على الجماع لم يكن لهم منعها من زوجها.

وكان مالك يقول: لا نفقة لصغيرة حتى تدرك أو تطيق الرجال.

وقال الشَّافِعِيُّ: إذا قاربت البلوغ وكانت جسيمة تحتمل الجماع فلزوجها أن يدخل بها وإلا منعها أهلها حتى تحتمله، أي: الجماع.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة لأن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زوج النَّبِيِّ ﷺ بنته عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهي صغيرة.

40 - بَابُ تَرْوِيجِ الْأَبِ ابْنَتَهُ مِنَ الْإِمَامِ

(بَابُ تَرْوِيجِ الْأَبِ ابْنَتَهُ مِنَ الْإِمَامِ) أي: الإمام الأعظم وفي هذه الترجمة إشارة: إلى أن الولي الخاص مقدم على الولي العام وقد اختلف فيه عن المالكية. (وَقَالَ عُمَرُ) أي: ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (حَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيَّ) بتشديد الياء (حَفْصَةَ فَأَنْكَحْتُهُ)⁽²⁾ وهذا طرف من حديثه الذي تقدم موصولاً قريباً.

(1) تسع.

(2) أي: أنكحت النبي ﷺ حفصة.

5134 - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَبَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ» قَالَ هِشَامٌ: وَأُنْثِثُ «أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَهُ تِسْعَ سِنِينَ».

(حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ) بتشديد اللام المفتوحة العمى البَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو وهو ابن خالد البَصْرِيُّ، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ) والواو للحال في الموضعين، (وَبَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: بنى على أهله بناء، أي: زفها، والعامّة تقول: بنى بأهله وهو خطأ، وكان الأصل فيه: أن الداخل بأهله يضرب عليها قبة عند دخوله بها، فقليل: لكل داخل على أهله بان، وعليه كلام التوربشتي والقاضي وبالغا في التخطئة حتى تجاوز إلى تخطئة الراوي وأجاب الطيبي بعد أن ذكر ذلك بأن استعمال بنى عليها بمعنى: زفها في بدء الأمر كناية فلما كثر استعماله في الزفاف فهم منه معنى الزفاف، وإن لم يكن ثمة بناء فأي بعد في أن ينقل من المعنى الثاني إلى الثالث فيكون بمعنى: أعرس بها قَالَ: ويوضح هذا ما قاله صاحب المغرب: أصله أن المعرس كان يبني على أهله ليلة الزفاف خباء ثم كثر حتى كني به عن الوطء، وعن ابن دريد: بنى بامرأته بالباء كالعرس بها.

(قَالَ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: فَقَالَ بِالْفَاءِ (هِشَامٌ) أي: ابن عُرْوَةَ بالسند السابق.

(وَأُنْثِثُ) بضم الهمزة على البناء للمفعول (أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَهُ تِسْعَ سِنِينَ) وهو الإخبار، ولم يسم من أنبأه بذلك، ويشبه أن يكون حملة عن امرأته فاطمة بنت المنذر عن جدتها أسماء.

وقال ابن بطال: دل حديث الباب على أن الأب أولى في تزويج ابنته من الإمام، وأن السلطان ولي من لا ولي لها وأن الولي من شرط النكاح، ورد عليه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: بأنه لا دلالة فيه على اشتراط شيء من ذلك وإنما فيها وقوع ذلك ولا يلزم منه منع ما عداه وإنما يؤخذ ذلك من أدلة أخرى قَالَ: وفيه أن النهي عن إنكاح البكر حتى يستأذن مخصوص بالبالغة التي يتصور منها الإذن،

41 - باب: السُّلْطَانُ وَلِيُّ

بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

5135 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ

وأما الصغيرة فلا إذن لها وسيأتي الكلام على ذلك في باب مفرد.
ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة لأن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وقد زوجها من النَّبِيِّ ﷺ وهو الإمام.

41 - باب: السُّلْطَانُ وَلِيُّ

(باب: السُّلْطَانُ وَلِيُّ) أي: لمن لا ولي له.

(بِقَوْلِ النَّبِيِّ) أي: بسبب قول النَّبِيِّ وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: لقول النَّبِيِّ باللام
بدل الموحدة أي: لأجل قول النَّبِيِّ ﷺ: «رَوَّجْنَاكَهَا» بنون الجمع للتعظيم كذا
وقع في رواية أَبِي ذَرٍّ وفي رواية غيره: زوجتكها بالافراد (بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ)
قَالَ ابن بطال: أجمع العلماء على أن السلطان ولي من لا ولي له، وأجمعوا على
أن له أن يزوجه إذا دعت إلى كفو وامتنع الولي أن يزوجه، واختلفوا إذا غاب
عن البكر أبوها وعمي خبره وضربت فيه الآجال من يزوجه، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
ومالك: يزوجه أخوها بإذنهما.

وقال الشَّافِعِيُّ: يزوجه السلطان دون باقي الأولياء وكذلك الشيب إذا
غاب أقرب أوليائها، واختلفوا في الولي من هو، فَقَالَ مَالِكٌ والليث وَالثَّوْرِيُّ
وَالشَّافِعِيُّ: هو العصبة الذي يرث وليس الخال ولا الجد لأم ولا الأخوة لأم
أولياء عند مالك في النكاح.

وقال مُحَمَّدُ بن الحسن: كل من لزمه اسم ولي فهو ولي يعقد النكاح، وبه
قَالَ أَبُو ثَوْرٍ، واختلفوا من أولى بالنكاح الولي أو الوصي، فَقَالَ ربيعة ومالك
وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ: الوصي أولى، وقال الشَّافِعِيُّ: الولي ولا ولاية للوصي
على الصغير وقال ابن حزم: ولا إذن للوصي في إنكاح أصلاً لرجل ولا لامرأة
صغيرين كانا أو كبيرين.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، عَنْ

أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي، فَقَامَتْ طَوِيلًا، فَقَالَ رَجُلٌ: زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، قَالَ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا؟» قَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي، فَقَالَ: «إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِيَّاهُ جَلَسَتْ لَا إِزَارَ لَكَ، فَالْتَمِسْ شَيْئًا» فَقَالَ: مَا أَجِدُ شَيْئًا، فَقَالَ: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» فَلَمْ يَجِدْ، فَقَالَ: «أَمَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» قَالَ: نَعَمْ، سُورَةُ كَذَا، وَسُورَةُ كَذَا، لِسُورِ سَمَاهَا، فَقَالَ: «قَدْ زَوَّجْنَاكَهَا.....»

أَبِي حَازِمٍ) سلمة بن دينار، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ (قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي) أَي: وهبت نفسي فكلمة من زائدة وجوز الكوفيون زيادتها في المثبت وقياسه: وهبت منك نفسي وكذا في رواية أَبِي الْوَيْثِقِ. قَالَ النَّوَوِيُّ: وكذلك «من» هنا زائدة وفي رواية: وهبت لك نفسي بلام التمليك استعملت هنا في تملك المنافع.

(فَقَامَتْ طَوِيلًا) أَي: قِيَامًا طَوِيلًا، فطويلًا: نعت لمصدر محذوف سمي مصدرًا لوقوعه موقعه.

(فَقَالَ رَجُلٌ) يَا رَسُولَ اللَّهِ (زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ) بالفوقية (لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، قَالَ) ﷺ (وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: فَقَالَ بِالْفَاءِ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا؟» إِيَّاهُ) ومن زائدة في المبتدأ والخبر متعلق الظرف وجملة تصدقها في موضع صفة لشيء، ويجوز فيه الجزم على جواب الاستفهام وتصدقها يتعدى إلى مفعولين الثاني محذوف أَي: إِيَّاهُ وهو العائد من الصلة إلى الموصوف.

(قَالَ) أَي: الرجل: (مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي، فَقَالَ) ﷺ (له: (إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِيَّاهُ جَلَسَتْ لَا إِزَارَ لَكَ) جواب الشرط ولا نافية وإزار: اسمها، ولك: يتعلق بالخبر لا إزار كائن لك (فَالْتَمِسْ شَيْئًا فَقَالَ: مَا أَجِدُ شَيْئًا، فَقَالَ) ﷺ (الْتَمِسْ وَلَوْ) كان الملتمس (خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَلَمْ يَجِدْ) أَي: فطلب فلم يجد ذلك، (فَقَالَ) ﷺ: «أَمَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» قَالَ: نَعَمْ) معي (سُورَةُ كَذَا، وَسُورَةُ كَذَا) بال تكرار مرتين وفيما سبق تكرير ذلك ثلاثًا (لِسُورِ سَمَاهَا) قيل: إنها تسع من المفصل وقيل غير ذلك.

(فَقَالَ) ﷺ: (قَدْ زَوَّجْنَاكَهَا) بنون التعظيم وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: زوجتكها

بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

42 - باب: لَا يُنْكِحُ الْأَبُ وَغَيْرُهُ الْبِكْرَ وَالْثَيِّبَ إِلَّا بِرِضَاهَا

(بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ) وقد مر الحديث غير مرة ومر الكلام فيه قريباً وبعيداً . ومطابقته للترجمة ظاهرة من حيث الاستنباط وقد وقع التصريح بالترجمة في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المرفوع: أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل الحديث .

وفيه: السلطان ولي من لا ولي له أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وحسنه، وصححه أَبُو عَوَانَةَ، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم لكنه لما لم يكن على شرطه استنبطه من قصة الواهبة .

وعند الطبراني أَيْضًا من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رفعه: لَا نِكَاحَ إِلَّا بُولِي، والسلطان ولي من لا ولي له، وفي إسناده الحجاج ابن أَرْطَاة .

وفيه: مقال وأخرجه سُفْيَانُ فِي جَامِعِهِ، ومن طريق الطبراني في الأوسط بإسناد حسن عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: لَا نِكَاحَ إِلَّا بُولِي مرشد أو سلطان.

42 - باب: لَا يُنْكِحُ الْأَبُ وَغَيْرُهُ الْبِكْرَ وَالْثَيِّبَ إِلَّا بِرِضَاهَا

(باب: لَا يُنْكِحُ) بضم التحتية وكسر الكاف من الإنكاح (الْأَبُ) بالرفع فاعله (وَعَيْرُهُ) عطف عليه، أي: وغير الأب من الأولياء (الْبِكْرُ وَالْثَيِّبُ) منصوب على المفعولية (إِلَّا بِرِضَاهَا) في هذه الترجمة أربع صور:

وتزويج الأب البكر.

وتزويج الأب الثيب.

وتزويج غير الأب البكر.

وتزويج غير الأب الثيب، وإذا اعتبرت الصغر والكبر زادت الصور، فالثيب البالغ لا يزوجه الأب ولا غيره إلا برضاها اتفاقاً إلا من شذ، والبكر الصغير يزوجه أبوها اتفاقاً إلا من شذ أَيْضًا .

5136 - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ
أَبَا هُرَيْرَةَ، حَدَّثَهُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ.....»

والثيب غير البالغ اختلف فيها، فَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: يزوجهما أبوها كما
يزوج البكر.

وقال الشَّافِعِيُّ وَأَبُو يُوسُفٍ ومحمد: لا يزوجهما إذا زالت البكارة بالوطء لا
بغيره والعلة عندهم: أن إزالة البكارة تزيل الحياء الذي في البكر، والبكر والبالغ
يزوجهما أبوها وكذا غيره من الأولياء، واختلف في استثمارها، والحديث دال
على أنها لا إجبار للأب عليها إذا امتنعت، وحكاها التِّرْمِذِيُّ عن أكثر أهل العلم،
وقد ألحق الشَّافِعِيُّ الجد بالأب.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ في الثيب الصغيرة يزوجهما كل ولي، فإذا بلغت
ثبت لها الخيار وقال أَحْمَدُ: إذا بلغت تسعًا جاز للأولياء غير الأب نكاحها كأنه
أقام المظنة مقام المانة.

وعن مَالِكٍ: يلتحق بالأب في ذلك وصى الأب دون بقية الأولياء، لأنه
أقامه مقامه.

ثم إن الترجمة معقودة لاشتراط رضى المزوجة بِكَرٍّ كانت أو ثيبًا صغيرة
كانت أو كبيرة وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث، لكن يستثنى الصغيرة من حيث
المعنى لأنها لا عبارة لها.

(حَدَّثَنَا مُعَاذٌ) بضم الميم وبالعين المهملة والذال المعجمة (ابْنُ فَضَالَةَ) بفتح
الفاء وتخفيف الضاد المعجمة قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو الدستوائي، (عَنْ يَحْيَى)
أي: ابن كثير، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) أي: ابن عبد الرحمن بن عوف (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ)
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حَدَّثَهُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ) بضم الفوقية على
البناء للمفعول ورفع الفعل على أن لا نافية وبالجزم كسر لالتقاء الساكنين على
أنها ناهية والأولى أبلغ.

والأيم في الأصل: التي لا زوج لها بكرًا كانت أو ثيبًا مطلقة كانت أو
متوفى عنها زوجها⁽¹⁾ والمراد بها هنا: التي زالت بكارتها بأي وجه كان سواء

(1) ومنه قولهم: الغزو مأيمة أي: تقتل الرجال فتصير النساء أيايم.

حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ».

زالت بنكاح صحيح، أو شبهة، أو فاسد، أو زنا، أو بوثبة، أو بأصبع، أو غير ذلك لأنها جعلت مقابلة للبكر.

(حَتَّى تُسْتَأْمَرَ) بضم الفوقية على البناء للمفعول، أي: تطلب أمرها، (وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ) كذا وقع في هذه الرواية التفرقة بين الثيب والبكر، فعبر للثيب بالاستئمار، وللبكر بالاستئذان فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة أن الاستئمار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الأمر إلى المستأمر ولهذا يحتاج الولي إلى صريح إذنها في العقد، فإذا صرحت بمنعه امتنع اتفاقاً والبكر بخلاف ذلك والإذن دائر بين القول والسكوت بخلاف الأمر، فإنه صريح في القول وإنما جعل السكوت إذناً في حق البكر، لأنها قد تستحي أن تفصح.

(قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية عمر بن أبي سلمة قلنا: وحديث عائشة رضي الله عنها صريح في أنها هي السائلة عن ذلك.

(وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟) وفي حديث عائشة رضي الله عنها: أن البكر تستحيي، (قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ».) وبهذا الحديث احتج أبو حنيفة: على أن الولي لا يجبر الثيب ولا البكر على النكاح، فالثيب تستأمر، والبكر تستأذن، والمرأة البالغة العاقلة إذا زوجت نفسها من غير ولي ينفذ نكاحها عنده وعند أبي يوسف، وعند محمد يتوقف على إجازة الولي وقد تقدم التفضيل في ذلك.

وقال الشافعي ومالك وأحمد: لا ينعقد بعارة النساء أصلاً لقوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»، والحديث المذكور حجة عليهم، وممر الكلام في حديث لا نكاح إلا بولي مستوفى وخلاصته: أنه ليس بمتفق عليه فلا يعارض ما اتفق عليه، وقد قال يحيى بن معين: لم يصح في هذا الباب حديث يعني في اشتراط الولي، فإن قيل روى الترمذي من حديث الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل» الحديث.

فالجواب: أنه قال الترمذي: قد تكلم بعض أهل الحديث في حديث

5137 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ طَارِقٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، مَوْلَى عَائِشَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْبُكَرَ تَسْتَحِي؟

الزُّهْرِيُّ قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: ثُمَّ لَقِيتُ الزُّهْرِيَّ فَسَأَلْتُهُ، فَأَنْكَرَهُ، وَضَعُفُوا هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَهْلِ هَذَا، فَإِنْ قِيلَ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، فَالْجَوَابُ: مَنْ أَيْنَ لَهُ الْحَسَنُ وَقَدْ أَنْكَرَهُ الزُّهْرِيُّ، فَإِنْ قِيلَ إِنَّكَ لَا يَعْنِي التَّكْذِيبُ بَلْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ رَوَاهُ فَنَفْسِهِ إِذْ كُلُّ مُحَدِّثٍ لَا يَحْفَظُ مَا رَوَاهُ.

فالجواب: أنه إذا احتمل التَّكْذِيبُ والنِّسْيَانُ، فلا يبقى حجة ويلزم المحتج به أن يقول بمفهوم الخطاب، ومفهوم هذا يقتضي صحة النكاح بإذن الولي فلا يقول به.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَرْكِ الْحَيْلِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي النِّكَاحِ. وَالنَّسَائِيُّ فِيهِ أَيْضًا.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ طَارِقٍ) ابْنُ قُرَّةَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ أَبُو حَفْصٍ الْهَلَالِيُّ الْمَصْرِيُّ أَصْلُهُ كُوفِي سَمِعَ مِنْ مَالِكٍ، وَاللَّيْثِ، وَيَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، وَغَيْرِهِمْ رَوَى عَنْهُ الْقَدَمَاءُ مِثْلُ: يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَإِسْحَاقُ الْكُوسَجِيُّ، وَأَبِي عُبَيْدٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانئٍ وَهُوَ مِنْ قَدَمَاءِ شَيْوخِ الْبُخَارِيِّ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَمْ أَرْ لَهُ عَنْهُ فِي الْجَامِعِ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَدْ وَثَّقَهُ الْعَجَلِيُّ، وَالِدَارِقُطْنِيُّ، وَمَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ (قَالَ: أَخْبَرَنَا⁽¹⁾ اللَّيْثُ) هُوَ ابْنُ سَعْدِ الْإِمَامِ، (عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ زَهْرٍ الْمَكِّي الْأَحْوَلُ الْقَاضِي عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، (عَنْ أَبِي عَمْرٍو، مَوْلَى عَائِشَةَ) وَخَادِمُهَا وَاسْمُهُ ذُكْوَانٌ قَدْ دَبَّرْتَهُ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ذُكْوَانَ، وَسَيَّأَتِي فِي تَرْكِ الْحَيْلِ، وَيَأْتِي فِي الْإِكْرَاهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بَلْفَظٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَهُوَ ذُكْوَانٌ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْبُكَرَ تَسْتَحِي؟) كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: بَيَّاءِينَ وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ تَسْتَحِي بَيَّاءٍ وَاحِدَةً.

هكذا أورده من طريق الليث مختصرًا، ووقع في رواية ابن جرير في ترك

(1) كذا في رواية الكشميهني وفي رواية غيره حدثنا.

قَالَ: «رِضَاهَا صَمْتُهَا».

الحيل قالت: قال رسول الله ﷺ: البكر تستأذن قلت: فذكر مثله .
وفي الإكراه بلفظ قلت: يا رسول الله تستأمر النساء في إبطاعهن قال:
نعم: قلت: فإن البكر تستأذن فتستحي فتسكت .

وفي رواية مسلم من هذا الوجه: سألت رسول الله ﷺ عن الجارية ينكحها
أهلها أتستأمر أم لا؟ قال: «نعم تستأمر» قلت: فإنها تستحي.
(قَالَ) ﷺ: «(رِضَاهَا صَمْتُهَا)» أي: سكوتها .

وفي رواية ابن جريج قَالَ: سكاتها إذنها، وفي لفظ له قَالَ: إذنها صماتها .
وفي رواية مسلم من طريق ابن جريج أَيْضًا قَالَ: فذلك إذنها إذا هي سكنت .
ودلت رواية البُخَارِيِّ: على أن المراد بالجارية في رواية مسلم البكر دون
الثيب وعند مسلم أَيْضًا من حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: والبكر تستأذن
في نفسها، وإذنها صماتها، وفي لفظ له: والبكر يستأذنها أبوها في نفسها .
قَالَ ابن المنذر: يستحب إعلام البكر أن سكوتها إذن لكن لو قالت بعد
العقد: ما علمت أن صمتي إذن لم يبطل العقد بذلك عند الجمهور، وأبطله بعض
المالكية .

وقال ابن شعبان: منهم يقال لها ذلك ثلاثاً: إن رضيت فاسكتي، وإن
كرهت فانطقي .

وقال بعضهم: يطال المقام عندها لثلا تخجل فيمنعها ذلك من المسارعة .
واختلفوا فيما إذا لم تتكلم، بل ظهرت منها قرينة السخط، أو الرضى
بالتبسم مثلاً، أو البكاء، فعند المالكية: إن نفرت، أو بكّت، أو قامت وظهر
منها ما يدل على الكراهة لم تزوج، وعند الشافعية: لا أثر لشيء من ذلك في
المنع إلا أن قرنت مع البكاء الصباح ونحوه، وفرق بعضهم بين الدمع فإن كان
حاراً دل على المنع، وإن كان بارداً دل على الرضى .

وفي هذا الحديث إشارة إلى أن البكر التي أمر باستئذانها هي البالغ إذا لا
معنى لاستئذان من لا يدري ما الإذن، ومن يستوي سكوتها وسخطها .
وقد أطنب الحَافِظُ العَسْقَلَانِيُّ في هذا المقام فارجع إليه إن شئت .

43 - باب: إِذَا زَوَّجَ ابْنَتَهُ وَهِيَ كَارِهَةٌ فَنِكَاحُهُ مَرْدُودٌ

5138 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمُجَمِّعٍ، ابْنِ يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ،

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه ﷺ قَالَ: «رضاها صمتها» وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي النِّكَاحِ، وَكَذَا النَّسَائِيُّ فِيهِ.

43 - باب: إِذَا زَوَّجَ ابْنَتَهُ وَهِيَ كَارِهَةٌ فَنِكَاحُهُ مَرْدُودٌ

(باب: إِذَا زَوَّجَ) أي: الرجل (ابْنَتَهُ وَهِيَ كَارِهَةٌ فَنِكَاحُهُ مَرْدُودٌ) وقوله: ابنته تشمل: البكر والثيب، فقيل: هذه الترجمة مخالفة للترجمة السابقة حيث قَالَ باب إنكاح الرجل ولده الصغار، لكن حديث الباب مصرح بالثبوت على أن قوله: وهي كارهة يدل على أن المراد البالغة، لأن هذه الصفة للبالغات ورد النكاح إذا كانت ثيبًا فزوجت بغير رضاها إجماع إلا ما نقل عن الحسن: أنه أجاز إجبار الأب للثيب ولو كرهت، وعن النخعي: إن كانت في عياله جاز وإلا رد واختلفوا إذا وقع العقد بغير رضاها فقالت الحنفية: إن أجازته جاز، وعن المالكية: إن أجازته عن قرب جاز وإلا فلا ورده الباقر مطلقًا.

(حَدَّثَنَا⁽¹⁾ إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس ابن أخت مالك (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) هو ابن أنس الإمام، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمُجَمِّعٍ) بضم الميم وفتح الجيم وكسر الميم المشددة ثم عين مهملة (ابْنِ يَزِيدَ) من الزيادة (ابْنِ جَارِيَةَ) بالجيم، أي: ابن عامر بن العطف الأنصاري الأوسي من بني عمرو بن عوف وهو ابن أخي مجمع بن جارية الصحابي الذي جمع القرآن في عهد النبي ﷺ وأخرج له أصحاب السنن، وقد وهم من زعم أنهما واحد ومنه قيل: إن لمجمع بن يزيد صحبة وليس كذلك، وإنما الصحبة لعمه مجمع بن جارية وليس لمجمع بن يزيد في البخاري سوى هذا الحديث وقد قرنه فيه بأخيه عبد الرحمن بن يزيد وعبد الرحمن ولد في زمن النبي ﷺ فيما جزم به العسكري وغيره وهو أخو عاصم بن عُمر بن الخطاب

(1) وسياقي مزيد تفصيل في ذلك إن شاء الله تعالى.

عَنْ خَنْسَاءَ بِنْتِ خِذَامِ الْأَنْصَارِيَّةِ، أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ،

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَأَمِهِ، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: وَلِيَ الْقَضَاءُ لِعَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَعْنِي لِمَا كَانَ أَمِيرَ الْمَدِينَةِ، وَمَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتَسْعِينَ، وَقِيلَ: سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَقَهُ جَمَاعَةٌ وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ أَيْضًا سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ.

(عَنْ خَنْسَاءَ) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وبالسین المهملة والمد (بِنْتِ خِذَامٍ) بكسر الخاء المعجمة وتخفيف الذال المعجمة (الْأَنْصَارِيَّةِ)، وقيل: اسم أبيه وديعة والصحيح: أن اسم أبيه خالد ووديعة اسم جده وقع ذلك في رواية لأحمد من طريق مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ، عن الحجاج بن السائب مرسلًا في هذه القصة، ولكن قَالَ في تسميتها خناس بتخفيف النون على وزن فلان وهو مشتق من خنساء كما يقال: زنا بـ في زينب، ووقع في رواية الدارقطني وابن السكن خنساء، ووصل الحديث عنها، فَقَالَ عن حجاج بن السائب بن أبي لبابة، عَنْ أَبِيهِ، عن جدته خنساء وكنيته خذام والد خنساء أَبُو وديعة كناه أَبُو نُعَيْمٍ، وقد وقع ذلك عند عبد الرزاق من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ خِذَامًا أَبَا وديعة أنكح ابنته رجلًا، الحديث.

(أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ) ووقع في رواية الثَّوْرِيِّ: أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ بَكْرٌ، قالت: أنكحني أبي وأنا كارهة وأنا بكر.

وقال أَبُو عَمْرٍو وذكر ابن المبارك عن الثَّوْرِيِّ، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ وديعة، عن خنساء بنت خذام، أنها كانت يومئذ بكرًا، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ فَقَدْ ذَكَرَ الْحَدِيثُ الْإِسْمَاعِيلِيَّ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، عن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عن الْقَاسِمِ، فَقَالَ في روايته: وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ عَمَّ وَلَدِي.

وروى عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ، عن سعيد بن عبد الرحمن الجعفي، عن أبي بكر بن مُحَمَّدٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ تَزَوَّجَ خَنْسَاءَ بِنْتَ خِذَامٍ فَقَتَلَ عَنْهَا يَوْمَ أَحَدٍ، فَأَنْكَحَهَا أَبُوهَا رَجُلًا فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي أَنْكَحَنِي، وَأَنْ عَمَّ وَلَدِي أَحَبُّ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا وَلَدَتْ مِنْ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ.

وقال الواقدي: واسمه أنيس بن قَتَادَةَ، وقيل: اسمه أسير، وأنه استشهد

فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «فَرَدَّ نِكَاحَهُ».

ببدر ووقع في المبهمات للقطب القسطلاني كذلك، ولم يذكر له مستنداً، وأما الثاني الذي كرهته، فَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على اسمه إلا أن الواقدي ذكر بإسناد له بني مزينة، ووقع في رواية ابن اسحاق، عن الحجاج بن السائب بن أبي لبابة، عن أبيه عنها: أنه من بني عمرو بن عوف.

وروى الدارقطني والطبراني من طريق هشيم عن عمر ابن أبي سلمة عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن خنساء بنت خدام زوجها أبوها وهي كارهة فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فرد نكاحها، ولم يقل فيه بكراً ولا ثيباً، قَالَ الدارقطني: رواه أَبُو عَوَانَةَ عن عمر مرسلًا، ولم يذكر أبا هُرَيْرَةَ.

والحاصل: أن الروايات مختلفة في كونها بكراً أو ثيباً، فإذا كانت ثيباً، فالأمر ظاهر، وأما إذا كانت بكراً فيحمل على أنها زوّجت بغير كفؤ على ما قال البيهقي، (فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «فَرَدَّ نِكَاحَهُ»).

وقد جاءت أحاديث بمثل حديث خنساء:

منها: حديث عطاء عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رجلاً زوج ابنته بكراً ولم يستأذنها، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ففرق بينهما، وأخرج النسائي وقال: الصحيح إرساله.

ومنها: حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن جارية بكراً أنكحها أبوها وهي كارهة، فخيرها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رواه أبو داود بإسناد على شرط الشيخين وقال أبو داود: والصحيح أنه مرسل، وقال أبو حاتم: رفعه خطأ، وقال ابن حزم: صحيح في غاية الصحة ولا معارض له، وابن القطان صححه، وقد احتج الحنفية بحديث الباب وبهذه الأحاديث على أنه ليس للولي إجبار البكر البالغة على النكاح فضلاً عن الثيب.

وفي التوضيح اتفق أئمة الفتوى بالأمصار على أن الأب إذا زوج ابنته الثيب بغير رضاها أنه: لا يجوز ويرد احتجاجاً بحديث خنساء وغيره، وشذ الحسن البصري، والنخعي فخالفه الجماعة فَقَالَ الحسن: نكاح الأب جائز على ابنته بكراً كانت أو ثيباً كرهت أو لم تكره.

5139 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى، أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَهُ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ، وَمُجَمِّعَ بْنَ يَزِيدَ، حَدَّثَاهُ: أَنَّ رَجُلًا يُدْعَى خِذَامًا

وقال النخعي: إن كانت البنت في عياله زوجها ولم يستأمرها، وإن لم تكن في عياله، أو كانت نائية عنه استأمرها، ولم يلتفت أحد من الأئمة إلى هذين القولين لمخالفتهم السنة الثابتة في خنساء وغيرها.

واختلف الأئمة القائلون بحديث خنساء إن زوجها بغير إذنهما ثم بلغها فأجازت فَقَالَ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي: أصل قول مالك: أنه لا يجوز، وإن أجازته إلا أن يكون بالقرب كأنه في فور وبطل إذا بعد، لأن عقده بغير أمرها ليس بعقد، ولا يقع فيه طلاق.

وقال الكوفيون: إذا أجازته جاز، وإذا أبطلته بطل.

وقال الشافعي وأحمد وأبو ثور: إذا زوجها بغير إذنهما، فالنكاح باطل، وإن رضيته لأنه ﷺ رد نكاح خنساء ولم يقل إلا أن تجيزه.

واستدل به الشافعي على إبطال النكاح الموقوف على إجازة من له الإجازة وهو أحد قولي مالك واستدل به الخطابي على أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: لا يزوج البكر البالغ إلا برضاها وذلك أن الثبوت إنما ذكرت هنا ليعلم أنها علة الحكم، وقال العيني: مقصود هؤلاء مجرد الحط على أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ وذلك أن الثبوت إذا كانت علة فلم لا يجوز أن تكون البكارة أَيْضًا علة والحال أنها ذكرت أَيْضًا في الحديث المذكور وجاء أَيْضًا بدون هذين القيدتين كما مر ولا نسلم أَيْضًا أن العلة في الرد هي الثبوت أو البكارة، والظاهر أن العلة هي كراهة المنكوحة. ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا) ويروى: حدثني بالافراد (إِسْحَاقُ) هو ابن راهويه⁽¹⁾ قَالَ: (أَخْبَرَنَا يَزِيدُ) من الزيادة هو ابن هارون قَالَ: (أَخْبَرَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد الأنصاري، (أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ) أي: ابن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (حَدَّثَهُ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ، وَأَخَاهُ (مُجَمِّعَ بْنَ يَزِيدَ، حَدَّثَاهُ: أَنَّ رَجُلًا يُدْعَى خِذَامًا) بالخاء والذال المعجمتين كما سبق.

(1) وقيل: ابن منصور نسبة صاحب التوضيح إلى الجباني.

أَنْكَحَ ابْنَتَهُ لَهُ، نَحْوَهُ.

44 - باب تَرْوِيجِ الْيَتِيمَةِ

لِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا﴾ [النساء: 3] إِذَا قَالَ لِلْوَلِيِّ: زَوِّجْنِي فُلَانَةَ، فَمَكَثَ سَاعَةً، أَوْ قَالَ: مَا مَعَكَ؟ فَقَالَ: مَعِيَ كَذَا وَكَذَا - أَوْ لَيْثًا - ثُمَّ قَالَ: زَوِّجْتُكَهَا، فَهُوَ جَائِزٌ.....

(أَنْكَحَ ابْنَتَهُ لَهُ، نَحْوَهُ) إلى نحو الحديث السابق، وقد ساق أَحْمَدُ لفظه عن يزيد ابن هارون بهذا الإسناد: أن رجلاً منهم يدعى خدامًا أَنْكَحَ ابنته، فكرهت نكاح أبيها، فأتت النَّبِيَّ ﷺ فذكرت ذلك له، فرد عنها نكاح أبيها، فتزوجت أبا لبابة بن عبد المنذر.

44 - باب تَرْوِيجِ الْيَتِيمَةِ

(باب تَرْوِيجِ الْيَتِيمَةِ) أي: التي مات أبوها ولم تبلغ وانفردت عنه واليتم: الانفراد.

(لِقَوْلِهِ) اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ بالواو وفي رواية أَبِي دَرٍّ: فَإِنْ خِفْتُمْ بالفاء والصواب هو الأول لأنه الموافق للتلاوة.

(﴿أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا﴾) الآية.

(إِذَا قَالَ لِلْوَلِيِّ) أي: إِذَا قَالَ الخاطب للولي: (زَوِّجْنِي) موليتك (فُلَانَةَ، فَمَكَثَ) بفتح الكاف وضمها، أي: ثم زوجه.

(سَاعَةً، أَوْ قَالَ: مَا مَعَكَ؟) تصدقها إياه، (فَقَالَ: مَعِيَ كَذَا وَكَذَا) أي: وتخلل كلام نحو ذلك بين الإيجاب والقبول.

(أَوْ لَيْثًا) كلاهما بعد قوله للولي: زوجني.

(ثُمَّ قَالَ: زَوِّجْتُكَهَا فَهُوَ جَائِزٌ) أي: في الصور الثلاث المذكورة.

والحاصل: أن التفريق بين الإيجاب والقبول إذا كان في المجلس لا يضر، وإن تخلل بينهما كلام، وإذا حصل الإيجاب في مجلس والقبول في آخر لا يجوز العقد قيل: أخذ هذا من حديث الباب، وفيه نظر لأنه قضية واقعة عين، فيطرقها احتمال أن يكون قبل عقب الإيجاب.

فِيهِ سَهْلٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

5140 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ اللَّيْثُ:

حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ لَهَا: يَا أُمَّتَاهُ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْنِ﴾ إِلَى ﴿مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: 3] قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا ابْنَ أُخْتِي، هَذِهِ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجَرٍ وَلَيْيَهَا،

ومذهب الشافعية: اشتراط القبول فوراً فلا يضر فصل يسير فلو حمد الله الولي وصلى على النبي ﷺ وأوصى بتقوى الله ثم قال: زوجتك فلانة، فقال الزوج الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وأوصى ثم قبل النكاح صح ولا يضر هذا الفصل، لأن ذلك مقدمة القبول، فلا يقطع الموالاة بينهما والخطبة من الأجنبي كهي ممن ذكر فيحصل بها الاستحباب ويصح معها العقد فإن طال الذكر الفاصل بين الإيجاب والقبول، أو تخلل كلام يسير أجنبي عن القصد لم يتعلق به ولم يستجب بطل العقد لإشعاره بالإعراض.

(فِيهِ سَهْلٌ) أي: في هذا الباب حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) يعني في قصة الواهة نفسها السابق ذكرها مراراً.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدٌ بن مسلم بن شهاب.

ح تحويل من سند إلى آخر.

(وَقَالَ اللَّيْثُ) أي: ابن سعد وقد سبق موصولاً في كتاب الأكفاء بالمال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُقَيْلٌ) بضم العين مصغراً، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ أَنَّهُ قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) أي: ابن العوام، (أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ لَهَا: يَا أُمَّتَاهُ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾) بالواو (﴿خِفْتُمْ﴾) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: قَالَ بِالْفَاءِ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَوَافِقُ لِلتَّلَاوَةِ كَمَا سَبَقَ.

(﴿أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْنِ﴾) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ: (إِلَى ﴿مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾) قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا ابْنَ أُخْتِي) أي: أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (هَذِهِ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجَرٍ وَلَيْيَهَا) وزاد في التفسير:

فَيَرْغَبُ فِي جَمَالِهَا وَمَالِهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يَنْتَقِصَ مِنْ صَدَاقِهَا «فَتُهْوَا عَنْ نِكَاحِهَا إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، وَأُمِرُوا بِنِكَاحِ مَنْ سِوَاهُنَّ مِنَ النِّسَاءِ» قَالَتْ عَائِشَةُ: «اسْتَفْتَى النَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾ إِلَى ﴿وَرَعِبُونَ﴾ [النساء: 127] فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: أَنَّ الْيَتِيمَةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ مَالٍ وَجَمَالٍ رَغِبُوا فِي نِكَاحِهَا وَنَسَبِهَا وَالصَّدَاقِ، وَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبًا عَنْهَا فِي قِلَّةِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ تَرَكَوْهَا وَأَخَذُوا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ» قَالَتْ: فَكَمَا يَتْرَكُونَهَا حِينَ يَرَعِبُونَ عَنْهَا، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكِحُوهَا إِذَا رَغِبُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا وَيُعْطَوْهَا حَقَّهَا الْأَوْفَى مِنَ الصَّدَاقِ.

تشرکه فی مالہ، (فَیَرْغَبُ فِي جَمَالِهَا وَمَالِهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يَنْتَقِصَ مِنْ) وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي: (صَدَاقِهَا فَتُهْوَا) بضم النون والهاء (عَنْ نِكَاحِهَا إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ) أسوة أمثالهن، (وَأُمِرُوا بِنِكَاحِ مَنْ سِوَاهُنَّ) أي: من سوى اليتامى.

(قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (اسْتَفْتَى) وفي رواية أبي ذر: فاستفتى بالفاء (النَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ) أي: بعد نزول آية: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾، (فَأَنْزَلَ اللَّهُ) عز وجل، وفي نسخة: سقط قوله عز وجل، وفي أخرى وقع بدله تعالى: (﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾ إِلَى ﴿وَرَعِبُونَ﴾) وفي رواية أبي ذر: إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَرَعِبُونَ﴾.

﴿أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ وفي رواية غير أبي ذر: سقط قوله: ﴿أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾، (فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: أَنَّ الْيَتِيمَةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ مَالٍ وَجَمَالٍ رَغِبُوا فِي نِكَاحِهَا وَنَسَبِهَا وَالصَّدَاقِ) أي: الذي هو غير صداق مثلها.

(وَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبًا عَنْهَا فِي قِلَّةِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ تَرَكَوْهَا) فلم يتزوجوها، (وَأَخَذُوا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ، قَالَتْ) أي: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَكَمَا يَتْرَكُونَهَا) أي: اليتيمة (حِينَ يَرَعِبُونَ عَنْهَا، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكِحُوهَا إِذَا رَغِبُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا وَيُعْطَوْهَا حَقَّهَا الْأَوْفَى مِنَ الصَّدَاقِ) وهذا المتن هو سياق اللفظ على رواية شعيب، وفيه دلالة على أن للولي غير الأب أن يزوج التي دون البلوغ بكرًا كانت أو ثيبًا، لأن اليتيمة كما عرفت هي التي دون البلوغ إذ لا يتم بعد البلوغ ولا

45 - باب: إِذَا قَالَ الْخَاطِبُ لِلْوَلِيِّ: زَوِّجْنِي فُلَانَةَ، فَقَالَ: قَدْ زَوَّجْتُكَ بِكَذَا وَكَذَا جَارَ النِّكَاحِ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِلزَّوْجِ: أَرْضَيْتَ أَوْ قَبِلْتَ

5141 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ:

أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَعَرَضَتْ عَلَيْهِ

أب لها بكرًا كانت أو ثيبًا، وقد أذن في نكاحها بشرط أن لا يبخل من صداقها وقد أخلف في ذلك فَقَالَ أصحاب أبي حنيفة: يصح النكاح، ولها الخيار إذا بلغت في فسخ النكاح وإجازته.

وقال الشافعي: باطل لأن النبي ﷺ قَالَ: «اليتيمة تستأمر» واليتيمة كما مر: اسم للصغيرة التي لا أب لها وهي قبل البلوغ ولا عبرة بإذنها وكأنه ﷺ شرط بلوغها فمعناه: لا تنكح حتى تبلغ فتستأمر وعند الترمذي وقال حسن صحيح: «لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهن».

فمطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مر مرارًا في سورة النساء وغيرها.

45 - باب: إِذَا قَالَ الْخَاطِبُ لِلْوَلِيِّ: زَوِّجْنِي فُلَانَةَ، فَقَالَ: قَدْ زَوَّجْتُكَ بِكَذَا وَكَذَا جَارَ النِّكَاحِ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِلزَّوْجِ: أَرْضَيْتَ أَوْ قَبِلْتَ

(باب: إِذَا قَالَ الْخَاطِبُ لِلْوَلِيِّ) أي: لولي المرأة (زَوِّجْنِي فُلَانَةَ) لموليتها وفي رواية الكشميهني: إِذَا قَالَ الْخَاطِبُ زَوْجَنِي فُلَانَةَ بدون لفظ للولي.

(فَقَالَ) أي: الولي: (قَدْ زَوَّجْتُكَ) أي: إياها (بِكَذَا وَكَذَا جَارَ النِّكَاحِ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ) أي: الولي (لِلزَّوْجِ) أي: الخاطب: (أَرْضَيْتَ أَوْ قَبِلْتَ) هذه الترجمة معقودة لمسألة: هل يقوم الالتماس مقام القبول فيصير كما لو تقدم القبول على الإيجاب كأن يقول: تزوجت فلانة على كذا فيقول الولي: زوجتكها بذلك أو لا بد من إعادة القبول فاستنبط المصنف من قصة الواهبة: أنه لم ينقل بعد قول النبي ﷺ زوجتكها بما معك من القرآن أن الرجل قَالَ: قد قبلت.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ) سلمة بن دينار، (عَنْ سَهْلِ) أي: ابن سعد الساعدي وفي رواية أبي دَرِّ زِيَادَةَ: ابْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَعَرَضَتْ عَلَيْهِ

نَفْسَهَا، فَقَالَ: «مَا لِي الْيَوْمَ فِي النَّسَاءِ مِنْ حَاجَةٍ» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوَّجْنِيهَا، قَالَ: «مَا عِنْدَكَ؟» قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ، قَالَ: «أَعْطَهَا وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ، قَالَ: «فَمَا عِنْدَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟» قَالَ: عِنْدِي كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «فَقَدْ مَلَكَتُكُمَا بِمَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ».

46 - باب: لَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَدَعَ

نَفْسَهَا) لينكحها، (فَقَالَ: مَا لِي الْيَوْمَ فِي النَّسَاءِ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني: بالنساء (مِنْ حَاجَةٍ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوَّجْنِيهَا، قَالَ: «مَا عِنْدَكَ؟») تصدقها (قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ) ويروى: من شيء بزيادة كلمة من.

(قَالَ ﷺ): (أَعْطَهَا وَلَوْ خَاتَمًا) أي: ولو كان المعطي خاتمًا (مِنْ حَدِيدٍ، قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ) وهذه الجملة أعني قوله: أعطها إلى هنا ثابتة في رواية أَبِي ذَرٍّ.

(قَالَ ﷺ): («فَمَا عِنْدَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟» قَالَ: عِنْدِي كَذَا وَكَذَا، قَالَ ﷺ): (فَقَدْ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ فَقَالَ: قد (مَلَكَتُكُمَا) ويروى: ملكتها، وفي رواية الأكثرين: زوجتكها (بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ) أي: بتعليمك إياها ما معك من القرآن، وبسبب ما معك ولم يرد أنه قَالَ: قبلت بعد ذلك اكتفاء بقوله: أولاً زوجنيها كما مر.

وهذا الحديث قد مر مرارًا ولكن في هذه الرواية فَقَالَ: ما لي اليوم في النساء حاجة، وفيه إشكال من جهة أن في الحديث: فصعد النظر إليها، وصوبه فهذا يدل على أنه كان يريد التزويج لو أعجبته، فكان معنى الحديث: ما لي في النساء إذا كن بهذه الصفة من حاجة، ويحتمل أن يكون جواز النظر مُطْلَقًا من خصائصه ﷺ، وإن لم يرد التزويج ويكون فائدته: احتمال أنها تعجبه فيتزوجها مع استغنائه حينئذ عن زيادة على من عنده من النساء، والله تَعَالَى أعلم.

ومطابقة الحديث للترجمة من قوله فَقَالَ رجل إلى آخره.

46 - باب: لَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَدَعَ

(باب: لَا يَخْطُبُ) أي: الرجل (عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ) بكسر الخاء المعجمة من

5142 - حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا، يُحَدِّثُ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ يَقُولُ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، حَتَّى يَتْرُكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ».

خطب المرأة وبالضم في الوعظ وغيره (حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَدَعَ) أي: يترك هكذا أورده بلفظ أو يدع وذكر في الباب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ أو يترك وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من حديث عقبة بن عامر: حتى يذر وهو بمعنى يترك أيضًا.

(حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) أي: ابن بشير بن فرقد ويقال: ابن فرقد بن بشير البرجمي التميمي الحنظلي يكنى أبا السكن قَالَ الْبُخَارِيُّ: توفي سنة أربع عشرة أو خمس عشرة ومائتين، وقال الْكِرْمَانِيُّ ومكي بلفظ المنسوب إلى مكة المشرفة وتعبه الْعَيْنِيُّ: بأنه ظنه منسوبًا ولم يدر أنه اسمه قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشيمهني: عن ابن جريج، (قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا، يُحَدِّثُ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (كَانَ يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ) وقد تقدم ذكره في كتاب البيوع في باب لا يبيع على بيع أخيه من حديث ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مختصرًا والمراد من النهي نهى تحريم.

(وَلَا يَخْطُبَ الرَّجُلُ) بالنصب ولا زائدة وبالرفع نفياً وبالكسر نهياً بتقدير قَالَ عَطَفًا على نهى، أي: نهى وقال: لا يخطب ويؤيد الرفع قوله في رواية عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ نافع عند مسلم، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب برفع العين من يبيع والباء من يخطب وإثبات التحتانية ويبيع.

(عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ) المسلم ⁽¹⁾ (حَتَّى يَتْرُكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ) التزويج، (أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ) أي: حتى يأذن الأول للثاني والمعنى في ذلك ما فيه من الإيذاء والتقاطع، وفي معنى الإذن ما ترك أو طال الزمان بحيث يعد معرضًا أو غاب زمنًا يحصل به الضرر، أو رجعوا عن إجابته، والمعتبر في التحريم إجابتها إن كانت غير مجبرة أو إجابة الولي المجبر إن كانت مجبرة أو إجابتهما معًا إن كان

(1) ويحتمل أن يكون الأخ النسبي أو الرضاعي.

الخطاب غير كفؤ أو إجابة السيد أو السلطان في الأمة المكاتبه كتابة صحيحة .
وقيل : هذا النهي منسوخ بخطبة الشارع لأسامة فاطمة بنت قيس على خطبة معاوية وأبي جهم ، وفقهاء الأمصار على عدم النسخ وأنه باق وخطبة الشارع كانت قبل النهي .

وأغرب أبو سليمان الخطابي فقال : إن هذا النهي للتأديب لا للتحريم ونقل عن أكثر العلماء أنه لا يبطل .

وعند داود : يبطل نكاح الثاني والأحاديث دالة على إطلاق التحريم وقد أخرج مسلم من حديث عقبة بن عامر أنه ﷺ قَالَ : « لا يحل لمؤمن أن يخطب على خطبة أخيه حتى يذر ولا يحل له أن يبتاع على بيع أخيه حتى يذر » ، وهو قول ابن عمر وعقبة بن عامر وابن هرمز .

وقال ابن العربي : اختلف علماؤنا هل الحق فيه لله عز وجل أو للخطاب فقيل بالأول فيتحلل فإن لم يفعل فارقتها قاله ابن وهب .

وقيل : إن النهي في حال رضى المرأة به وركونها إليه ، وبه فسر في الموطأ دون ما إذا لم تركن ولم يتفقا على صداق ، وقال أبو عبيد هو وجه الحديث ، وبه يقول أهل المدينة وأهل العراق ، واستثنى ابن القاسم من النهي ما إذا كان الخطاب فاسقاً وهو مذهب الأوزاعي ، واستثنى ابن المنذر : ما إذا كان الأول كافراً وقال : لو خطب الذمي ذمية فأراد المسلم أن يخطبها جاز له ذلك وهو قول الأوزاعي أيضاً ، وكذا الخطابي ويؤيده قوله في أول حديث عقبة بن عامر عند مسلم [المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته حتى يذر] قال الخطابي : قطع الله الأخوة بين المسلم والكافر فيختص النهي بالمسلم ، وقال ابن المنذر : الأصل في هذا الإباحة حتى يرد المنع وقد ورد المنع مقيداً بالمسلم فبقي ما عدا ذلك على أصل الإباحة وهو خلاف قول الجمهور ، فإنهم ذهبوا إلى إلحاق المسلم بالذمي في ذلك ، وأن التعبير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له ، وقال ابن نافع : يخطب وإن رضيت بالأول حتى يتفقا على صداق وخطأه ابن حبيب ، وصرح الروياني من

5143 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: يَأْتُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ،»

الشافعية: بأن محل التحريم إذا كانت الخطبة من الأول جائزة فإن كانت ممنوعة كخطبة المعتدة لم يضر الثاني بعد انقضاء العدة أن يخطبها وهو واضح لأن الأول لم يثبت له حق بذلك.

وقالت الشافعية والحنابلة: محل التحريم ما إذا صرحت المخطوبة أو وليتها الذي أذنت له حيث يكون إذنهما معتبراً بالإباحة، فلو وقع التصريح بالرد فلا تحريم ولو لم يعلم الثاني بالحال، فيجوز الهجوم على الخطبة، لأن الأصل الإباحة وعند الحنابلة في ذلك روايتان وإن وقعت الإجابة بالتعريض كقولها لا رغبة عنك فقولان عند الشافعية الأصح وهو قول المالكية والحنفية لا يحرم أيضاً، وإذا لم ترد ولم تقبل فيجوز.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من شقه الثاني.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة مصغراً قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد، (عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ) ولليث فيه إسناد آخر أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من طريقه عن يزيد ابن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماسه عن عقبة بن عامر في قصة الخطبة فقط. (عَنِ الْأَعْرَجِ) هو عبد الرحمن بن هرمز، أنه (قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (يَأْتُرُ) بضم المثناة، أي: ويروى: من آثرت الحديث آثرة بالمد أثرا بفتح أوله وسكون الثاني إذا ذكرته عن غيرك.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ) تحذير منه أي: احذروا الظن السوء. وقال البيضاوي: التحذير عن الظن إنما هو فيما يجب فيه القطع والتحدث مع الاستغناء عنه.

وقال ابن التين: يريد به إن تحقق الظن قد يوقع به في الإثم وقيل: إياكم والظن تحذير منه والحال: أنه يجب على المجتهد متابعة ظنه وكذا على مقلده.

وأجيب: بأن ذلك في أحكام الشريعة، وقيل: إحسان الظن بالله عز وجل وبالمسلمين واجب.

وأجيب: بأن هذا تحذير من سوء الظن بهم، وقد أشرنا إليه في العنوان.

فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَكُونُوا إِخْوَانًا».

وقيل : الحزم سوء الظن بالناس وهو ممدوح .

وأجيب : بأن ذلك بالنسبة إلى أحوال نفسه وما يتعلق بخاصته ، وحاصله أن المدح للاحتياط فيما هو ملتبس له .

(فَإِنَّ الظَّنَّ) أي : الظن السيئ (أَكْذَبُ الْحَدِيثِ) يعني : أن الظن أكثر كذبا من الكلام ، وقيل : إن إثم هذا الكذب أزيد من إثم الحديث الكذب أو من سائر الأكاذيب ، وإنما كان إثمه أكبر ، لأنه أمر قلبي ولا اعتبار به فإن قيل الظن ليس كذبا وشرط أفعل أن يضاف إلى جنسه .

فالجواب : أنه لا يلزم أن يكون الكذب صفة للقول بل هو صادق أيضا على الاعتقاد ، والظن ونحوها إذا كان مخالفا للواقع أو الظن كلام نفساني وأفعل قد يضاف إلى غير جنسه أيضا ، أو يعني أن الظن أكثره كذب ، أو المظنونيات يقع الكذب فيها أكثر من المجزئات ، وقال الخطابي : هو تحقيق الظن دون ما يهجم في النفس فإن ذلك لا يملك ، أي : المحرم من الظن ما يصر صاحبه عليه ويستمر في قلبه دون ما يعرض ولا يستقر ، والمقصود أن الظن يهجم صاحبه على الكذب إذا قَالَ على غلبة ظنه ما لم يتيقنه فيقع الخبر عنه حينئذ كذبا ، أي : أن الظن منشأ أكثر الكذب .

(وَلَا تَجَسَّسُوا) بالجيم ، أي : ولا تبحثوا عن العورات ، (وَلَا تَحَسَّسُوا) بالحاء المهملة ، أي : لا تستمعوا لحديث القوم وروي بالعكس . واختلفوا فيهما فقيل : التحسس بالحاء : الاستماع لحديث القوم ، وبالجيم : البحث عن العورات ، وقيل : بالحاء : هو أن تطلبه لنفسك ، وبالجيم : أن تطلبه لغيرك ، وقيل : هما بمعنى واحد وهو طلب معرفة الأخبار الغائبة والأحوال ، قاله الحربي ، وقيل : بالحاء : في الخير ، وبالجيم : في الشر .

وقال ابن حبيب : بالحاء : أن تسمع ما يقول أخوك فيك ، وبالجيم : أن ترسل من يسأل لك عما يقال فيك وفي أخيك من سوء .

(وَلَا تَبَاغَضُوا) من التفاعل الذي هو بمعنى اشتراك الجماعة وهذا من البغض ضد الحب ، أي : بل تحبوا ، (وَكُونُوا إِخْوَانًا) ويروى : وكونوا عباد الله

5144 - «وَلَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَتْرُكَ».

47 - بَابُ تَفْسِيرِ تَرْكِ الْخِطْبَةِ

5145 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ

إِخْوَانًا، أَي: كَالِإِخْوَانِ فِي جَلْبِ الْمَنْفَعَةِ وَدَفْعِ الْمَضَرَّةِ.

(وَلَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ) أَي: امْرَأَةً (عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَتْرُكَ) وَفِي نَسْخَةٍ: حَتَّى يَتْرُكَ أَوْ يَنْكِحَ، أَي: الْمَخْطُوبَةُ، أَي: حَتَّى يَتَزَوَّجَ الْخَاطِبُ الْأَوَّلُ، فَيَحْصُلُ الْيَأْسُ الْمَحْضُ.

وَقَوْلُهُ: أَوْ يَتْرُكَ، أَي: يَتْرُكَ الْخَاطِبُ الْأَوَّلُ التَّزْوِيجَ، فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ لِلثَّانِي الْخِطْبَةُ فَالْغَايَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ الْأُولَى: تَرْجِعُ إِلَى الْيَأْسِ فَإِنَّهُ بَعْدَ النِّكَاحِ لَا يَتَصَوَّرُ الْخِطْبَةُ فَيَحْصُلُ الْيَأْسُ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ التَّعْلِيقِ بِالْمَحَالِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْفِتَاكِ﴾ [الأعراف: 40] فَالْمَعْنَى: إِنْ اسْتَقَامَ أَنْ يَخْطُبَ بَعْدَ النِّكَاحِ جَازٍ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ فَلَا يَجُوزُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَتَّى بِمَعْنَى: كَيْ وَأَوْ بِمَعْنَى إِلَى أَنْ وَضَمِيرُ يَنْكِحَ رَاجِعًا إِلَى الرَّجُلِ وَفِي يَتْرُكَ إِلَى أَخِيهِ وَالْمَعْنَى: لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ لَكَيْ يَنْكِحَهَا إِلَى أَنْ يَتْرُكَهَا أَخُوهُ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَشْكَاةِ لِلطَّبِيِّ.

وَالثَّانِيَةُ: تَرْجِعُ إِلَى الرَّجَاءِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَإِذَا عَقَدَ الثَّانِي صَحَّ مَعَ الْحَرَمَةِ وَقَدْ سَبَقَ الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ كَسَابِقُهُ وَهُوَ مِنْ إِفْرَادِ الْبُخَارِيِّ.

47 - بَابُ تَفْسِيرِ تَرْكِ الْخِطْبَةِ

(بَابُ تَفْسِيرِ تَرْكِ الْخِطْبَةِ) بِكَسْرِ الْخَاءِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ صَرِيحًا كَمَا تَقْدُمُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي سَبَقَ وَهُوَ قَوْلُهُ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَتْرُكَ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: قَوْلُهُ: تَفْسِيرُ تَرْكِ الْخِطْبَةِ، أَي: الْإِعْتِذَارُ عَنْ تَرْكِهَا، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ كَمَا سَيَأْتِي.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بَنَ شَهَابٍ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (سَالِمُ بْنُ

عَبْدَ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يُحَدِّثُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، حِينَ تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ، قَالَ عُمَرُ: لَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ، فَلَبِثْتُ لَيَالِي ثُمَّ «خَطَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» فَلَقِينِي أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرْجِعَ إِلَيْكَ فِيمَا عَرَضْتَ، إِلَّا أَنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ ذَكَرَهَا، فَلَمْ أَكُنْ لَأُفْشِيَ سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ تَرَكَهَا لَقَبَلْتُهَا

عَبْدَ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ) أَبَاهُ (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يُحَدِّثُ: أَنَّ) أَبَاهُ (عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (حِينَ تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ) بنت عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من خنيس بن حذافة السهمي، (قَالَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ) (الصدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقُلْتُ) له: (إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ بِنْتَ) وفي رواية ابنة (عُمَرَ، فَلَبِثْتُ لَيَالِي ثُمَّ «خَطَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» فَلَقِينِي أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ) وفي رواية: وقال بالواو: (إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرْجِعَ إِلَيْكَ فِيمَا عَرَضْتَ) أي: عليَّ (إِلَّا أَنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ ذَكَرَهَا، فَلَمْ أَكُنْ لَأُفْشِيَ سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ تَرَكَهَا لَقَبَلْتُهَا) قَالَ ابن بطال تقدم في الباب السابق تفسير ترك الخطبة صريحاً في قَوْلِهِ: حتى ينكح أو يترك.

وحديث هذا الباب في قصة حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لا يظهر فيه تفسير ترك الخطبة، لأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكن علم أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خطب حفصة فضلاً عن التراكن، فكيف توقف أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الخطبة أو قبولها من الولي قَالَ: ولكنه قصد معنى دقيقاً يدل على ثبوت ذهنه ورسوخه في الاستنباط وذلك أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علم أن النَّبِيَّ ﷺ إذا خطب إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه لا يرده بل يرغب فيه ويشكر الله على ما أنعم عليه من ذلك فقام علم أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مقام الركون والتراضي فكأنه يقول: كل من علم أنه لا يصرف إذا خطب لا ينبغي لأحد أن يخطب على خطبته.

وقال ابن المنير: الذي يظهر لي أن البُخَارِيَّ أراد أن يحقق امتناع الخطبة على الخطبة مُطْلَقاً، لأن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ امتنع ولم يكن انبرم الأمر بين الخاطب والولي فكيف لو انبرم وتراكنّا فكأنه استدلال منه بطريق الأولى - وما أبداه ابن بطال أدق وأولى، والله أعلم.

تَابَعَهُ يُونُسُ، وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، وَابْنُ أَبِي عَتِيقٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

48 - بَابُ الْخُطْبَةِ

5146 - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ،

يَقُولُ: جَاءَ رَجُلَانِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَخَطَبَا،

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: فلقيني أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنْ فِيهِ اعْتِذَارُ أَبِي بَكْرٍ لِعَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ تَرْكِ خُطْبَتِهِ وَإِجَابَتِهِ لِعَمْرِ لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ ﷺ يَرِيدُ خُطْبَتَهُ وَهَذَا تَفْسِيرٌ مِنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَتَرْكِ الْخُطْبَةِ كَمَا سَبَقَ تَفْصِيلُهُ، وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ عَنْ قَرِيبٍ فِي بَابِ عَرْضِ الْإِنْسَانِ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ عَلَى أَهْلِ الْخَيْرِ.

(تَابَعَهُ) أَي: تَابَعَ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ (يُونُسُ) هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيِّ، (وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، وَابْنُ أَبِي عَتِيقٍ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ الصَّدِيقِي التِّيمِي الْقُرَشِيُّ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَمَّا مُتَابَعَةُ يُونُسَ فَوَصَلَهَا الدَّارِقُطْنِيُّ فِي الْعِلَلِ مِنْ طَرِيقِ أَصْبَغَ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ، وَأَمَّا مُتَابَعَةُ مُوسَى وَابْنِ أَبِي عَتِيقٍ فَوَصَلَهَا الذَّهَلِيُّ فِي الزُّهْرِيَّاتِ مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْهُمَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ لِلْمُصَنِّفِ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ مَعْمَرٍ وَمِنْ رِوَايَةِ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَيْضًا.

48 - بَابُ الْخُطْبَةِ

(بَابُ الْخُطْبَةِ) بَضْمُ الْخَاءِ، أَي: قَبْلَ الْعَقْدِ.

(حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بَفَتْحِ الْقَافِ هُوَ ابْنُ عَقْبَةَ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ أَوْ ابْنُ عُيَيْنَةَ وَلَا قَدَحَ بِهَذَا لِأَنَّهُمَا بِشَرَطِ الْبُخَارِيِّ، (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) هُوَ مَوْلَى عَمْرِ ابْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (يَقُولُ: جَاءَ رَجُلَانِ مِنَ الْمَشْرِقِ) أَي: مَشْرِقُ الْمَدِينَةِ وَهُوَ طَرَفُ نَجْدٍ، وَهُمَا: الزَّبْرِقَانُ ابْنُ بَدْرِ التِّيمِي، وَعَمْرُو بْنُ الْأَهْتَمِ التِّيمِي وَفَدَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي وَجْهِهِ قَوْمُهُمَا وَسَادَاتُهُمْ وَكَانَ سَنَةُ تَسْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ وَأَسْلَمَا، (فَخَطَبَا) فَقَالَ الزَّبْرِقَانُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا سَيِّدُ تَمِيمٍ وَالْمَطَاعُ لَهُمْ وَالْمُعْجَبُ أَنْعَمَهُمْ مِنَ الظُّلَمِ

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا».

وَأَخَذَ لَهُمْ بِحَقُوقِهِمْ وَهَذَا يَعْلَمُ ذَلِكَ يَعْنِي: عَمْرًا فَقَالَ عَمْرُو: إِنَّهُ لَشَدِيدُ الْعَارِضَةِ مَانِعٌ لَجَنَابِهِ مَطَاعٌ فِي أَدَانِيهِ فَقَالَ الزَّبْرَقَانُ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ مِنِّي غَيْرَ مَا قَالَ وَمَا مَنَعَهُ أَنْ يَكْلِمَ إِلَّا الْحَسَدَ فَقَالَ عَمْرُو: أَنَا أَحْسَدُكَ فَوَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ لِلثِّيمِ الْحَالِ حَدِيثُ الْمَالِ أَحْمَقُ الْوَلَدِ مُصْنَعٌ فِي الْغِيْرَةِ، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ صَدَقْتَ فِي الْأَوَّلَى وَمَا كَذَبْتَ فِي الْآخِرَى وَلَكِنِّي رَجُلٌ إِذَا رَضِيتَ قُلْتُ: أَحْسَنُ مَا عَلِمْتُ، وَإِذَا غَضِبْتَ قُلْتُ: أَقْبَحُ مَا وَجَدْتُ.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا» هَكَذَا فِي رَوَايَةِ الْكَشْمِيهِنِيِّ وَفِي رَوَايَةِ غَيْرِهِ: «إِنْ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا» بِاللَّامِ الَّتِي هِيَ لِلتَّأْكِيدِ وَالْبَيَانِ عَلَى نَوْعَيْنِ: بَيَانٌ يَقَعُ بِهِ الْإِبَانَةُ عَنِ الْمَرَادِ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ.

وَبَيَانٌ بِلَاغَةٌ وَهُوَ الَّذِي دَخَلَتْهُ الصَّنْعَةُ بِحَيْثُ يَرُوقُ السَّامِعِينَ وَيَسْتَمِيلُ بِهِ قُلُوبَهُمْ وَهُوَ الَّذِي يَشْبَهُ بِالسَّحْرِ إِذَا جَلَبَ الْقُلُوبَ وَغَلَبَ عَلَى النُّفُوسِ. وَفِي الْحَقِيقَةِ هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ تَصْنَعٍ فِي الْكَلَامِ وَتَكْلُفٍ لِتَحْسِينِهِ وَصَرَفِ الشَّيْءِ عَنْ ظَاهِرِهِ وَحَقِيقَتِهِ كَالسَّحْرِ الَّذِي هُوَ تَخْيِيلٌ لَا حَقِيقَةَ وَالْمَذْمُومُ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ أَنْ يَقْصِدَ بِهِ الْبَاطِلَ وَاللَّبْسَ فَيُوهِمُكَ الْمُنْكَرَ مَعْرُوفًا وَهَذَا مَذْمُومٌ وَهُوَ أَيْضًا: يَشْبَهُ بِالسَّحْرِ، لِأَنَّ السَّحْرَ صَرَفَ الشَّيْءِ عَنْ حَقِيقَتِهِ.

وَحَكِي يُؤْنَسُ: أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: مَا سَحَرَكُ عَنْ وَجْهِ كَذَا، أَيْ: صَرَفَكَ عَنْهُ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ صَخْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَفَعَهُ: إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا وَإِنْ مِنَ الْعِلْمِ جَهْلًا، وَإِنْ مِنَ الشَّعْرِ حَكَمًا، وَإِنْ مِنَ الْقَوْلِ عِيَالًا، فَقَالَ صَعْصَعَةُ بْنُ صُوحَانَ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

أَمَّا قَوْلُهُ: «إِنْ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا» فَالرَّجُلُ يَكُونُ عَلَيْهِ الْحَقُّ وَهُوَ أَلْحَنُ بِالْحُجَّةِ مِنْ صَاحِبِ الْحَقِّ فَيَسْحَرُ الْقَوْمَ بِبَيَانِهِ فَيَذْهَبُ بِالْحَقِّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَإِنْ مِنَ الْعِلْمِ جَهْلًا، فَهُوَ أَنْ يَتَكَلَّفَ الْعَالِمُ إِلَى عِلْمِهِ مَا لَا يَعْلَمُ فَيَجْهَلُ لَذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَإِنْ مِنَ الشَّعْرِ حَكَمًا فَهِيَ هَذِهِ الْمَوَاعِظُ وَالْأَمْثَالُ الَّتِي يَتَعَطَّ بِهَا النَّاسُ.

وأما قوله : وإن من القول عيلاً فعرضك كلامك على من ليس من شأنه ولا يريده ، وقال ابن الأثير : إن من القول عيلاً ثم فسره بذلك ثم قَالَ يقال : علت للضالة أعيل عيلاً إذا لم تدر أيّ جهة تبغيها كأنه لم يهتد لمن يطلب كلامه فعرضه على من لا يريد .

ومطابقة الحديث للترجمة فيه إشكال حتى قَالَ ابن التين أدخل هذا الحديث في كتاب النكاح وليس هو موضعه .

وقال الحَافِظُ العَسْقَلَانِيّ في وجه مناسبة الحديث للترجمة : كأنه أشار إلى أن الخطبة وإن كانت مشروعة في النكاح فينبغي أن تكون مقتصدة ولا يكون فيها ما يقتضي صرف الحق إلى الباطل بتحسين الكلام .

وقال المهلب : وجه إدخال هذا الحديث في هذه الترجمة أن الخطبة في النكاح إنما شرعت للمخاطب ليسهل فشبه حسن التوصل إلى الحاجة بحسن الكلام فيها باستئزال المرغوب إليه بالبيان بالسر وإنما كان كذلك لأن النفوس طبعت على الأنفة من ذكر الموليات في أمر النكاح فكان حسن التوصل لرفع تلك الإنفة وجها من وجوه السحر الذي يصرف الشيء إلى غيره .

وقال العَيْنِيّ : والأوجه أن يقال إن خطبة الرجلين المذكورين عند رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لم تخل عن قصد حاجة ما والخطبة عند الحاجة من الأمر القديم المعمول به لأجل استمالة القلوب والرغبة في الإجابة ، فمن ذلك الخطبة عند النكاح بذلك المعنى ، وقد ورد في تفسير خطبة النكاح أحاديث أشهرها ما أَخْرَجَهُ أصحاب السنن وصححه أَبُو عَوَانَةَ ، وابن حبان ، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً إذا أراد أحدكم أن يخطب لحاجة من نكاح أو غيره فليقل إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ﷺ عليه وعلى آله وصحبه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران : 102] ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿رَقِيبًا﴾ [النساء : 1] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ

49 - باب ضَرْب الدُّفِّ فِي النِّكَاحِ وَالْوَلِيمَةِ

5147 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ ذَكْوَانَ، قَالَ:

قَالَتِ الرَّبِيعَةُ.....

وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 70، 71]. وهذا لفظ التِّرْمِذِيِّ ولما ذكره قَالَ: حديث حسن وترجم له بقوله باب ما جاء في خطبة النكاح وقال: رواه الأعمش عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقال شعبة عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: وكلا الحديثين صحيح لأن إسرائيل رواه عن أبي إسحاق فجمعهما، ومن ذلك استحباب العلماء الخطبة عند النكاح وقال التِّرْمِذِيُّ: وقد قَالَ بعض أهل العلم إن النكاح جائز بغير خطبة وهو قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وغيره من أهل العلم وأوجبها أهل الظاهر فرضًا واحتجوا بأنه ﷺ خطب عند تزوج فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وأفعاله على الوجوب واستدل الفقهاء على عدم وجوبها بقوله في حديث سهل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قد زوجتكها بما معك من القرآن ولم يخطب ثم قيل: إن المستحب في النكاح أربع خطب: خطبة من الخاطب قبل الخطبة بكسر الخاء، وخطبة من المَجِيب قبل الإجابة، وخطبتان قبل النكاح إحداهما: من الولي قبل الإيجاب، والأخرى: من الخاطب قبل القبول لحديث كل أمر ذي بال.

والحديث قد أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الطَّبِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْأَدَبِ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْبَرِّ.

49 - باب ضَرْب الدُّفِّ فِي النِّكَاحِ وَالْوَلِيمَةِ

(بَابُ) إِبَاحَةِ (ضَرْبِ الدُّفِّ) الْأَفْصَحُ فِي الدُّفِّ ضَمُّ الدَّالِ وَقَدْ تَفْتَحُ وَهُوَ الَّذِي بَوَّجَهُ وَاحِدٌ (فِي النِّكَاحِ وَالْوَلِيمَةِ) عَطْفٌ عَلَى النِّكَاحِ وَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ وَلِيمَةَ النِّكَاحِ خَاصَّةً وَأَنْ ضَرْبَ الدُّفِّ يَشْرَعُ فِي النِّكَاحِ عِنْدَ الْعَقْدِ وَعِنْدَ الدَّخُولِ مِثْلًا وَعِنْدَ الْوَلِيمَةِ كَذَلِكَ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ) بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ وَسَكُونِ الْمَعْجَمَةِ هُوَ ابْنُ لَاحِقِ الْبَصْرِيِّ وَفِي نَسْخَةٍ: عَنْ بَشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ ذَكْوَانَ) أَبُو الْحَسَنِ الْمَدَنِي، (قَالَ: قَالَتِ الرَّبِيعَةُ) بضم الراء

بِنتُ مُعَوِّذِ ابْنِ عَفْرَاءَ، جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَدَخَلَ حِينَ بُنِيَ عَلَيَّ، فَجَلَسَ عَلَيَّ فِرَاشِي كَمَجْلِسِكَ مِنِّي، فَجَعَلَتْ جُوزِيَرَاتٌ لَنَا،

وفتح الموحدة وبكسر التحتية المشددة مصغر الربيع ضد الخريف.

(بِنتُ مُعَوِّذٍ) بلفظ اسم الفاعل من التعويد (ابْنِ عَفْرَاءَ) بفتح العين المهملة وسكون الفاء ممدوداً من العفرة وهي بياض ليس بالناصع.

(جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَدَخَلَ) وفي رواية الكشميهني والحموي: يدخل بصيغة المضارع (حِينَ بُنِيَ) على البناء للمفعول (عَلَيَّ) بتشديد الياء أرادت به ليلة دخل عليها زوجها⁽¹⁾ وعند ابن ماجه في أوله قصة من طريق حماد بن سلمة عن أبي الحسين قَالَ: كنا بالمدينة يوم عاشوراء والجواري يضربن بالدف ويتغنين فدخلنا على الربيع بنت معوذ فذكرنا ذلك لها فقالت: دخل عليَّ الحديث هكذا أَخْرَجَهُ من طريق يزيد بن هارون عنه وأخرجه الطبراني من طريق حماد بن سلمة فَقَالَ عن أبي جعفر الخطمي بدل أبي الحسين وبين ابن سعد أنها تزوجت حينئذ إياس بن البكير اللثيبي وأنها ولدت له مُحَمَّدُ بن إياس قيل له صحبة.

(فَجَلَسَ عَلَيَّ فِرَاشِي كَمَجْلِسِكَ مِنِّي) بكسر اللام أي: مكانك وجوز الْكِرْمَانِي: أن تكون الرواية بفتح اللام، أي: جلوسك وقال الْكِرْمَانِي هو محمول على أن ذلك كان من وراء الحجاب، أو كان قبل نزول آية الحجاب، أو جاز النظر لحاجة، أو عند الأمن من الفتنة انتهى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والأخير هو المعتمد والذي وضع لنا بالأدلة القوية أن من خصائص النَّبِيِّ ﷺ جواز الخلوة بالأجنبية والنظر إليها وهو الجواب الصحيح كما في قصة أم حرام بنت ملحان في دخوله عليها ونومه عندها وتفليتها رأسه ولم يكن بينهما محرمة ولا زوجية.

(فَجَعَلَتْ جُوزِيَرَاتٌ لَنَا) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على تسميتهن، ووقع في رواية حماد بن سلمة بلفظ: جاريَتان تغنيان، فيحتمل أن تكون الثنتان هما المغنيتين ومعهما من يتبعهما، أو يساعدهما في ضرب الدف من غير غناء وسيأتي في باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها زيادة في هذا.

(1) والبناء: الدخول بالزوجة.

يَضْرِبَنَّ بِالْذُّفِّ وَيَنْدُبَنَّ مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِي يَوْمَ بَذْرٍ، إِذْ قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ، فَقَالَ: «دَعِي هَذِهِ، وَقُولِي بِالَّذِي كُنْتَ تَقُولِينَ».

(يَضْرِبَنَّ بِالْذُّفِّ وَيَنْدُبَنَّ) بضم الدال من الندبة بضم النون وهي ذكر أوصاف الميت وتعدد محاسنه من الكرم والشجاعة ونحوهما والبكاء عليه.

(مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِي يَوْمَ بَذْرٍ) وتقدم في المغازي أن الذي قتل من آبائها إنما قتل بأحد وآباؤها الذين شهدوا بدرا معوذ ومعاذ وعوف وأحدهم أبوها والآخرا ن عماها أطلقت الأبوة عليهما تغليباً.

(إِذْ قَالَتْ) ثبت لفظ إذ في رواية الكشميهني وفي المغازي حتى قالت: (إِحْدَاهُنَّ) أي: إحدى الجواري (وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ) بالسكون في اليونينية وفرعها وبالخفض في غيرهما.

(فَقَالَ) ﷺ لها: (دَعِي هَذِهِ) أي: اتركي هذه المقالة، أي: ما يتعلق بمدحي الذي فيه الإطراء المنهي عنه، فإن مفاتيح الغيب عند الله لا يعلمها إلا هو وزاد في رواية: لا يعلم ما في غد إلا الله فأشار إلى علة المنع.

وقال الإمام القسطلاني: ويحتمل أن يكون المنع تعلق بوصف النبي ﷺ في أثناء اللهو واللعب إذ منصبه أجل وأشرف من أن يذكر إلا في محاسن⁽¹⁾ الجد وسيأتي ما فيه.

(وَقُولِي بِالَّذِي كُنْتَ تَقُولِينَ) يعني: اشتغلي بالأشعار التي تتعلق بالمغازي والشجاعة ونحوها.

وفي الحديث فوائد:

منها: تشريف الربيع بدخول النبي ﷺ عليها وجلوسه أمامها حيث يجلس الرأس.

ومنها: الضرب بالدف بالغناء المباح مما ليس فيه مبالغة تفضي إلى الغلو في النكاح والختان وغيرهما وأخرج الطبراني في الأوسط بإسناد حسن من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مر بنساء من الأنصار في عرس لهن يغنين، وأهدى لنا أكبشا تنحج في المربد، وزوجك في النادي ويعلم ما في غد.

وقال المهلب: في هذا الحديث إعلان النكاح بالدف وبالغناء المباح فرقاً بينه وبين ما يستتر به في السفاح.

وفيه: إقبال الإمام إلى العرس وإن كان فيه لهو ما لم يخرج عن حد المباح، فإنه يورث الألفة والانشراح وليس الامتناع من ذلك من الحياء الممدوح بل فعله هو الممدوح المشروع.

وقال الترمذي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، نَا هَشِيمٌ، نَا أَبُو بَلَجٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ حَاطِبِ الْجُمَحِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت» وقال: حديث حسن وصححه ابن حبان والحاكم وروى الترمذي أيضاً من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف» وقال: هذا حديث حسن غريب وأخرجه ابن ماجة وليس في لفظه، واجعلوه في المساجد وقال: واضربوا عليه بالغربال.

وروى النسائي من حديث عامر بن سعد عن قرظة بن كعب وأبي مسعود قَالَ: رخص لنا في اللّهُو عند العرس.

وروى الطبري عن السائب بن يزيد لقي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جوارياً يغنين ويقلن حيونا نحبيكم فَقَالَ: «لا تقولوا هكذا ولكن قولوا حيانا وحياكم» فَقَالَ رجل: يَا رَسُولَ اللَّهِ ترخص للناس في هذا قَالَ: «نعم إنه نكاح لا سفاح».

وروى ابن ماجة من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أنها أنكحت ذات قرابة لها من الأنصار فَقَالَ ﷺ: «أهديتم الفتاة» قالوا: نعم قَالَ: أرسلتم معها من يغني قالت: قلت: لا فَقَالَ: «إن الأنصار قوم فيهم عزل فلو بعثتم معها من يقول أتيناكم أتيناكم فحيانا وحياكم» هذا حديث ضعيف وقال أَحْمَدُ: حديث منكر.

وقد قالت الشافعية: بجواز اليراع والدف وإن كان فيه جلاجل في الأملاك والختان وغيرهما.

وقيل: بتحريم اليراع وهو المزمар العرفي وتحريم الغناء مع الآلات كما هو

50 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: 4]
وَكَثْرَةُ الْمَهْرِ، وَأَدْنَى مَا يَجُوزُ مِنَ الصَّدَاقِ

من شعار شاربي الخمر كالطنبور وسائر المعازف، أي: الملاهي من الأوثار والمزامير فيحرم استعماله واستماعه قصداً، فلو لم يقصد لم يحرم ولا يحرم الطبل إلا الكوبة وهو طبل طويل متسع الطرفين ضيق الوسط يعتاد ضربه المخنشون ولا يحرم ضرب الكف بالكف كما صرح به في الإرشاد وغيره إلا الرقص إلا أن يكون فيه تكسر وتشن⁽¹⁾ هذا.

وقد أغرب ابن التين فقال: إنما نهاها ﷺ لأن مدحه حق والمطلوب في النكاح اللهو فلما أدخلت اللهو في الجد منعها.

وسياق القصة يشير إلى أنهما لو استمرت على المراثي لم ينههما وغالب جنس المراثي جد لا لهو وإنما أنكر عليها ما ذكر من الإطراء حيث أطلق علم الغيب له وهي صفة تختص بالله تعالى كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: 65] وقال: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ [الأعراف: 188] وسائر ما كان النبي ﷺ يخبر به من الغيب بإعلام الله تعالى إياه، لأنه مستقل بعلم ذلك كما قال تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [آل عمران: 27، 26].

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد مر في المغازي في باب مجرد وبعد باب شهود الملائكة بدرًا.

50 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: 4]
وَكَثْرَةُ الْمَهْرِ، وَأَدْنَى مَا يَجُوزُ مِنَ الصَّدَاقِ

(بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) وفي رواية أَبِي دَرٍّ: عز وجل: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ﴾ (أي: أعطوهن) ﴿صَدُقَتِهِنَّ﴾ (أي: مهورهن جمع: صدقة بفتح الصاد وضم الدال

وهي مهر المرأة وقرئ: صَدَقَاتِهِنَّ بفتح الصاد وسكون الدال وصدقاتهن بضم الصاد وسكون الدال وبضمهما.

(﴿نَحْلَةٌ﴾) منصوب على المصدر لأن النحلة والإيتاء بمعنى الإعطاء من نحلة كذا إذا أعطاه ووهبه عن طيب نفسه نحلة ونحلاً والتقدير: أنحلوهن مهورهن نحلة عن طيب أنفسكم.

ويجوز أن يكون منصوباً على الحال من المخاطبين، أي: آتوهن مهورهن ناحلين طيبي النفوس بالإعطاء.

ويجوز أن يكون حالاً من صدقاتهن ويكون معنى نحلة ملة يقال: نحلة الإسلام خير النحل ويكون التقدير: وآتوا النساء صدقاتهن منحولة معطاة شرعاً. ويجوز أن يكون منصوباً على التعليل، أي: آتوهن صدقاتهن للنحلة والديانة.

وقيل: النحلة نقد الهبة من غير عوض والصداق تستحقه المرأة اتفاقاً لا على وجه التبرع من الزوج.

وأجيب: بأن أبا عبيدة قال: عن طيب نفس بالفريضة، وتابعه ابن قتيبة. وقال الخطاب في فأنكحوا للأزواج: وإنما سماه عطية ترغيباً في إيفاء صدقاتها.

وقيل: نحلة اسم الصداق نفسه، وقال آخر: إن استمتع به بها يقال استمتع بها فكأن الصداق من هذه الجهة لا مقابل له ولذا لم يكن ركناً في العقد وكان البخاري أشار بإطلاق قوله: صدقاتهن وقوله: فريضة⁽¹⁾ إلى أن المهر لا يتقدر أقله وخالف ذلك المالكية والحنفية.

(وَكَثْرَةُ الْمَهْرِ) بالجر عطف على قوله قول الله تَعَالَى وأشار به إلى جواز كثرة المهر فلاجل ذلك ذكر قوله: ﴿وَأَتَيْنَهُنَّ إِحْدَثُنَّ قِنْطَارًا﴾ [النساء: 20]. (وَأَذْنَى) أي: أقل (مَا يَجُوزُ مِنَ الصَّدَاقِ).

(1) وقوله في حديث سهل: ولو خاتماً من حديد.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء : 20]

(وَقَوْلِهِ تَعَالَى): وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: عز وجل: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا﴾ في الكشف: هو المال العظيم من قنطرت الشيء إذا رفعته ومنه القنطرة واختلفوا فيه هل هو محدود أو لا فَقَالَ أَبُو عبيد هو وزن لا يحد وقيل هو ممدود ثم اختلفوا فيه فقيل هو ألف ومائتا أوقية رواه أبي بن كعب عن النَّبِيِّ ﷺ وبه قَالَ معاذ بن جبل وابن عمر رضي الله عنهم .

وقيل: اثنا عشر ألف أوقية رواه أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقيل ألف ومائتا دينار رواه ابن أبي طلحة عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقيل سبعون ألف دينار روى عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومجاهد .

وقيل: ثلاثون ألف درهم أو مائة رطل من الذهب .

وقيل: سبعة آلاف دينار .

وقيل: ثمانية آلاف دينار .

وقيل: ألف مثقال ذهباً أو فضة .

وقيل: ملء مسك ثور ذهباً وكل ذلك تحتم إلا ما روي عن خبر .

وعن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في هذه الآية: وإن كرهت امرأتك وأردت أن تطلقها وتزوج غيرها فلا تأخذ منها شَيْئًا من مهرها ولو كان قِنْطَارًا من الذهب وهذا قوله تَعَالَى : ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ وقد استدلت المرأة التي نازعت عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ذلك وهو ما أَخْرَجَهُ عبد الرزاق عن قيس بن الربيع عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن السلمي أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قام خطيباً فَقَالَ: يا أيها الناس لا تعالوا في صدقات النساء، فقالت امرأة: ليس ذلك يا عمر إن الله عز وجل يقول: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا﴾ من ذهب قَالَ: وكذلك هي في قراءة ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ امرأة خاصمت عمر فخصمته .

وفي رواية بعد قوله: في صدقات النساء فلو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى الله لكان أولاكم بها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ما أصدق امرأة من نسائه أكثر من اثنتي عشر أوقية، فقامت امرأة إليه فقالت له: يا أمير المؤمنين لم تمنعنا حقاً جعله الله لنا والله يقول: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا﴾ فَقَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كل أحد أعلم

وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ﴾ [البقرة: 236] وَقَالَ سَهْلٌ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ».

من عمر، ثم قَالَ لأصحابه: تسمعوني أقول مثل هذا فلا تنكرونيه علي حتى ترده علي امرأة لست أعلم من النساء، كذا ذكره الزمخشري، وأخرجه الزبير بن بكار من وجه آخر منقطع فَقَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: امرأة أصابت ورجل أخطأ، وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن مسروق، عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فذكره متصلاً مطوَّلاً، وقد أخرج قوله: لا تغالوا في صدقات النساء أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم: لكن ليس فيه قصة المرأة.

وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ﴾ زاد أبو ذر: قوله فريضة.

(وَقَالَ سَهْلٌ) أي: ابن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ): «وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» هذا طرف من حديث الواهبة.

وقد اختلف العلماء في أكثر الصداق وأقله، فزعم المهلب: أنه لا حد لأكثره لقوله تَعَالَى: ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَثَهُنَّ فَنَطَارًا﴾ [النساء: 20] ولحديث المرأة المذكورة.

وذكر أبو الفرج الأموي وغيره: أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أصدق أم كلثوم ابنة علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أربعين ألفاً، وأن الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تزوج امرأة فأرسل إليها مائة ألف درهم، وتزوج مصعب بن الزبير عَائِشَةَ بنت طلحة فأرسل إليها ألف ألف درهم، فقليل: في ذلك بضع الفتاة بألف ألف كامل وتبيت سادات الجيوش.

وأصدق النجاشي أم حبيبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن سيدنا رسول الله ﷺ فيما ذكره أبو داود: أربعة آلاف درهم وكتب بذلك إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وقال الحربي: وقيل: أصدقها أربعمائة دينار، وقيل: مائتي دينار.

وفي صحيح مسلم قالت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كان صداق رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثنتي عشرة أوقية ونشا فذلك خمسمائة درهم.

وقال الجرمي: أصدق ﷺ سودة بيتاً ورثه وعائشة على متاع بيت قيمته خمسون درهماً، رواه عطية عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأصدق زينب بنت

خزيمة ثنتي عشرة أوقية ونشا، وأم سلمة على متاع عشرة دراهم، وقيل: كان جرتين ورحى ووسادة حشوها ليف، وعند أبي الشَّيْخ: على جر أخضر ورحى يد، وعند التِّرْمِذِيِّ: على أربعمئة درهم، وعند مسلم لما قَالَ الْأَنْصَارِيُّ: وقد تزوج بكم، تزوجتها قَالَ: على أربع أواق فَقَالَ ﷺ: «أربع أواق كأنكم تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل»، وعند ابن حبان عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كان صداقنا إذ كان فينا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عشر أواق زاد الشَّيْخ في كتاب النكاح فطبق يده وذاك أربعمئة درهم، وبسند لا بأس به أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زوج ربيعة بن كعب الأسلمي امرأة من الأنصار على وزن نواة من ذهب.

وروي عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: النواة خمسة دراهم، وفي رواية: ثلاثة دراهم وثلاث درهم، وإليه ذهب أَحْمَدُ بن حنبل.

وعن بعض المالكية: النواة ربع دينار، وقال أَبُو عبيدة: لم يكن هناك ذهب إنما هي خمسة دراهم تسمى نواة كما تسمى الأربعون أوقية، وبسند جيد عند أبي الشَّيْخ عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنا كنا ننكح المرأة على الحفنة والحفنتين من الدقيق، ولما ذكره المرزباني استغربه وعند البيهقي قَالَ ﷺ: «لو أن رجلاً تزوج امرأة على ملء كفه من طعام لكان ذلك صداقاً»، وفي لفظ قَالَ ﷺ: «من أعطى في صداق امرأة ملء الحفنة سويقاً أو تمرًا فقد استحل»، قَالَ البيهقي: رواه ابن جريج، فَقَالَ فيه: كنا نستمتع بالقبضة، وابن جريج أحفظ.

وفي كتاب أبي داود عن يزيد عن مسلم بن رومان عن أبي الزبير عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرفعه: «من أعطى في صداق امرأة ملء كفيه سويقاً أو تمرًا فقد استحل» وقال ابن القطان وموسى: لا يعرف، وقال أَبُو مُحَمَّدٍ: لا يعول عليه.

وروي التِّرْمِذِيُّ من حديث عَبْدِ اللَّهِ بن عامر بن ربيعة، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ امرأة من فزارة تزوجت على نعلين فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أرضيت من نفسك ومالك بنعلين» قَالَ: نعم، قَالَ: فأجازه.

وروي البيهقي في المعرفة، والدارقطني في سننه، والطبراني في معجمه عن مُحَمَّدٍ، عن مُحَمَّدِ بن عبد الرحمن السلماني، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أدوا العلائق»، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ما العلائق؟ قَالَ:

«ما تراضى عليه الأهلون ولو قضياً من أراك»، قيل: هو معلول بمحمد بن عبد الرحمن قَالَ ابن القطان: قَالَ الْبُخَارِيُّ: منكر الحديث.

وقال ابن القاسم: لو تزوجها بدرهمين ثم طلقها قبل الدخول لم ترجع إلا بدرهم، وعن الثَّوْرِيِّ: إذا تراضوا على درهم في المهر فهو جائز.

وروى عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عكرمة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: النكاح جائز على موزة إذا هي رضية، وذهب ابن حزم إلى جوازه بكل ما له نصف قل أو كثر، ولو أنه حبة بر، أو حبة شعير وشبههما.

وسئل ربيعة عما يجوز من النكاح فَقَالَ: درهم، قيل: فأقل قَالَ: ونصف قيل: فأقل قَالَ: حبة حنطة أو قبضة حنطة.

وقال الشَّافِعِيُّ: سألت الدراوردي هل قَالَ أحد بالمدينة لا يكون صداق أقل من ربع دينار، فَقَالَ: لا والله ما علمت أحداً قاله قبل ذلك، قَالَ الدراوردي: أخذه عن أَبِي حَنِيفَةَ يعني: في اعتبار ما يقطع به اليد، وقال الشَّافِعِيُّ: روى بعض أصحاب أَبِي حَنِيفَةَ في ذلك عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يثبت مثله لو لم يخالفه غيره: أنه لا يكون مهراً أقل من عشرة دراهم هذا.

وقد روى الدارقطني من حديث جابر بن عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تنكحوا النساء إلا للأكفاء ولا يزوجهن إلا الأولياء ولا مهر دون عشرة دراهم» فَإِنْ قِيلَ: فيه مبشر بن عبيد، متروك الحديث أحاديثه موضوعة كذب.

فالجواب: أنه رواه البيهقي من طرق، والضعيف إذا روي من طريق يصير حسناً، فيحتج به ذكره النَّوَوِيُّ في شرح المذهب، وعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قَالَ: أقل ما تستحل به المرأة عشرة دراهم، ذكره البيهقي، وأبو عمر بن عبد البر. والحاصل: أن مذهب الشافعية والحنابلة أقل المهر أدنى ما يتمول به لقوله ﷺ: «التمس ولو خاتماً من حديد»، وعند الحنفية: عشرة دراهم، وعند المالكية: ربع دينار، فيستحب عند الشافعية أن لا ينقص من عشرة دراهم خروجاً من خلاف أَبِي حَنِيفَةَ، وأن لا يزداد على خمسمائة كأصديقة بنات النَّبِيِّ ﷺ

5148 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ،

وزوجاته، وأما إصداق أم حبيبة أربعمائة دينار، فكان من النجاشي إكراماً له ﷺ ويستحب أن يذكر المهر في العقد، لأنه ﷺ لم يخل نكاحاً عنه، ولأنه أذعن للخصومة وعلم من استحباب ذكره في العقد جواز إخلاء النكاح عن ذكره.

(ثم) للصداق أسماء ثمانية جمعت في قوله:

صداق ومهر نحلة وفريضة حباء وأجر ثم عقر علائق
وقيل: الصداق ما وجب بتسميته في العقد والمهر ما وجب بغير ذلك.
وسمي: صداقاً لإشعاره بصدق رغبة باذله في النكاح.

وقال ابن الأثير: واحدة العلائق علاقة بكسر العين المهر، لأنهم يتعلقون به على التزوج.

والحباء: بكسر الحاء بعدها موحدة: العطية، وفي الشرع: الصداق وهو ما وجب بنكاح أو وطء، أو تفويت بضع قهراً كرضاع ورجوع شهود.

العقر: بضم العين وسكون القاف: لغة أصل الشيء ومكانه، فكان المهر أصل في تملك عصمة الزوجة.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابن الحجاج، (عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ) بضم الصاد وفتح الهاء، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (تَزَوَّجَ امْرَأَةً) هي بنت أنس بن رافع بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل كما جزم به الزبير بن بكار أو غيرها.

(عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ) واختلف في المراد بالنواة فقليل: واحدة نوى التمر كما يوزن بنوى الخروب، وأن القيمة عنها يومئذ: خمسة دراهم، وقيل: ربع دينار وضعف بأن نوى التمر تختلف في الوزن، فكيف تجعل معياراً؟ وأن لفظ النواة من الذهب خمسة دراهم من الورق، وجزم به الخطابي، ويشهد له رواية البيهقي، عن قتادة: وزن نواة من ذهب قومت خمسة دراهم أو وزنها من الذهب خمسة دراهم، حكاه ابن قتيبة، وجزم به فارس واستبعد لأنه يستلزم أن يكون ثلاثة مثاقيل ونصفاً.

«فَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ بِشَاشَةَ الْعُرْسِ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَافٍ»
وَعَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ.

وعن بعض المالكية: النواة عند أهل المدينة ربع دينار، ويشهد له قول أنس
عند الطبراني في الأوسط: خرزناها ربع دينار.

وعن الشافعي: النواة ربع النش، والنش: نصف أوقية، والأوقية أربعون
درهماً، فيكون خمسة دراهم.

(فَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ بِشَاشَةَ الْعُرْسِ) بفتح الموحدة والمعجمتين بينهما ألف
وهي الفرج الذي حصل منه، وبشاشة اللقاء: الفرج بالمرثي والانبساط إليه،
والأنس به، ويروى: بشاشة العروس، ضبطه القسطلاني: على أنه جمع
العرس، ويروى فرأى النبي ﷺ شيئاً شبيه العرس، قَالَ ابن قرقول: كذا في
كتاب الأصيلي والقباسي وبعض رواة البخاري وهو: تصحيف، وصوابه:
بشاشة العرس كما في رواية أبي ذر وابن السكن، وفي رواية مسلم: قَالَ
عبد الرحمن بن عوف رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيَّ بِشَاشَةَ الْعُرْسِ.

(فَسَأَلَهُ) ﷺ، (فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَافٍ) وفي رواية لمسلم
عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَثَرَ صَفْرَةٍ
فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ،
قَالَ: «فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ أَوْلَمَ وَلَوْ بِشَاةً».

(وَعَنْ قَتَادَةَ) أي: ابن دعامة عطف على قوله: عن عبد العزيز بن صهيب وهو
من رواية شعبة عنهما، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ
تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ) فبين أن عبد العزيز بن صهيب أطلق عن
أنس: النواة، وقَتَادَةُ زاد: أنها من ذهب ويحتمل أن يكون قوله عن قَتَادَةَ معلقاً،
وقد أخرج الإسماعيلي الحديث عن يُوْسُفَ الْقَاضِي، عن سليمان بن حرب بطريق
عبد العزيز فقط، وأخرج طريق قَتَادَةَ من رواية علي بن الجعد، وعاصم بن علي
كلاهما عن شعبة، وكذا صنع أَبُو نَعِيمٍ أخرج من رواية سليمان طريق عبد العزيز
وحده، أخرج طريق قَتَادَةَ من رواية أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ عن شعبة.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن النَّبِيَّ ﷺ لما سمع من عبد الرحمن

51 - باب التَزْوِيجِ عَلَى الْقُرْآنِ وَبِغَيْرِ صَدَاقٍ

5149 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، يَقُولُ: إِنِّي لَفِي الْقَوْمِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ قَامَتِ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ،

ما قاله سكت، فدل على أن المهر غير مقدر، وأنه على التراضي بين الزوجين، وقد أخرجهُ مُسْلِمٌ في النكاح.

51 - باب التَزْوِيجِ عَلَى الْقُرْآنِ وَبِغَيْرِ صَدَاقٍ

(باب التَزْوِيجِ عَلَى الْقُرْآنِ) أي: على تعليمه، (وَبِغَيْرِ) أي: والتزويج بغير ذكر (صَدَاقٍ) أي: مال.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أي: ابن عُيَيْنَةَ قَالَ: (سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ) سلمة بن دينار، (يَقُولُ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يَقُولُ: إِنِّي لَفِي الْقَوْمِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ قَامَتِ امْرَأَةٌ) كلمة إذ: للمفاجأة.

وفي رواية فضيل بن سليمان: كنا عند النَّبِيِّ ﷺ جلوسًا فجاءته امرأة.

وفي رواية هشام بن سعد: بينما نحن عند النَّبِيِّ ﷺ أتت امرأة إليه، وكذا في معظم الروايات: أن امرأة جاءت إلى النَّبِيِّ ﷺ فليس المراد من قوله هنا: إذ قامت امرأة أنها كانت جالسة في المجلس فقامت، بل معنى قوله: قامت وقفت، أي: جاءت إلى أن وقفت عندهم.

وفي رواية سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عند الإسماعيلي: جاءت امرأة إلى النَّبِيِّ ﷺ وهو في المسجد، فأفاد تعيين المكان الذي وقعت.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهذه المرأة لم أقف على اسمها، ووقع في الأحكام لابن الطلاع: أنها خولة بنت حكيم، أو أم شريك نقل هذا من اسم الواهبة الواردة فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: 50] وقد تقدم في سُورَةِ الْأَحْزَابِ ما يدل على تعدد الواهبة.

(فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ) فيه: التفات، وكذا في

فَرَفِيهَا رَأَيْكَ، فَلَمْ يُجِبْهَا شَيْئًا،

رواية حماد بن زيد لكن قَالَ: إنها قد وهبت نفسها لله ولرسوله، وكان السياق يقتضي أن تقول: إني قد وهبت نفسي لك، وبهذا اللفظ وقع في رواية مالك، وكذا في رواية زائدة عند الطبراني.

وفي رواية يعقوب وكذا الثَّوْرِيُّ عند الإسماعيلي: فقالت: يا رَسُولَ اللَّهِ جئت أهب نفسي لك.

وفي رواية فضل بن سليمان: فجاءته امرأة تعرض نفسها عليه، وفي كل هذه الروايات حذف مضاف تقديره: أمر نفسي أو نحوه، وإلا فالحقيقة غير مرادة، لأن رقة الحر لا تملك، فكأنها قالت: أتزوجك بغير صداق.

(فَرَفَرَاءٌ) مفتوحة على أنه: أمر من رأى، لأن عين الفعل ولامه محذوفان، لأن أصله أَرَأَى عَلَى وزن افعل حذف لام الفعل للجزم، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الراء فحذفت الهمزة، فاستغنى عن همزة الوصل ول بعضهم بهمزة ساكنة بعد الراء، ووقع بإثبات الهمزة في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا، وقال الْعَيْنِيُّ: القاعدة في مثل هذا الباب نحو: رَوَى أن يلحقها هاء السكت فيقال: ره وقه وعه، لأن الابتداء بكلمة والوقوف عليها وهي حرف واحد فيه بعض تعسر واستثقال.

(فِيهَا رَأَيْكَ، فَلَمْ يُجِبْهَا) (شَيْئًا) في رواية مَعْمَرٍ وَالثَّوْرِيُّ وزائدة: فصمت.

وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم وهشام بن سعد: فنظر إليها فصعد النظر وصوبه بتشديد العين من صعد والواو من صوب والمراد: أنه نظر أعلاها وأسفلها والتشديد للمبالغة في التأمل وأما للتكرير، وبالثاني جزم الْقُرْطُبِيُّ في المفهم قَالَ: أي نظر أعلاها وأسفلها مرارًا.

ووقع في رواية فضيل بن سليمان: فخفض فيها البصر ورفعها وهما بالتشديد أَيْضًا، ووقع في رواية الكشميهني من هذا الوجه: النظر بدل البصر وقال في هذه الرواية: ثم طأطأ رأسه وهو بمعنى قوله: فصمت، وقال في رواية فضيل بن سليمان: فلم يردّها.

ثُمَّ قَامَتْ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ، فَرَفِيهَا رَأَيْكَ، فَلَمْ يُجِبْهَا شَيْئًا، ثُمَّ قَامَتِ الثَّالِثَةُ فَقَالَتْ: إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ، فَرَفِيهَا رَأَيْكَ، فَقَامَ رَجُلٌ.....

(ثُمَّ قَامَتْ) الثانية، (فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ، فَرَفِيهَا رَأَيْكَ، فَلَمْ يُجِبْهَا) ﷺ (شَيْئًا ثُمَّ قَامَتِ الثَّالِثَةُ فَقَالَتْ: إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ، فَرَفِيهَا رَأَيْكَ) وقد سقط في رواية الحموي هنا: فلم يجبها.

وفي رواية مَعْمَرٍ وَالثَّوْرِيِّ معا عند الطبراني: فصمت، ثم عرضت نفسها عليه فصمت، فلقد رأيتها قائمة ملياً تعرض نفسها عليه وهو صامت.

وفي رواية مالك: فقامت طويلاً، ومثله للثوري عنه وهو نعت مصدر محذوف، أي: قياماً طويلاً أو نظرت محذوف، أي: زمناً طويلاً.

وفي رواية مبشر: فقامت حتى رثينا لها من طول القيام، زاد في رواية يعقوب وابن أبي حازم: فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شَيْئًا جلست.

ووقع في رواية حماد بن زيد: أنها وهبت نفسها لله ولرسوله فقال: «ما لي في النساء حاجة» ويجمع بينهما وبين ما تقدم أنه قَالَ ذَلِكَ في آخر الحال، فكأنه صمت أولاً لفهم أنه لم يردّها فلما أعادت الطلب أفصح لها بالواقع.

ووقع في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند النَّسَائِيِّ جاءت امرأة إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فعرضت نفسها عليه فَقَالَ لَهَا: «اجلسي» فجلست ساعة ثم قامت، فَقَالَ: «اجلسي بارك الله فيك أما نحن فلا حاجة لي فيك»⁽¹⁾ ويؤخذ منه وفور أدب المرأة مع شدة رغبتها، لأنها لم تبالغ في الإلحاح في الطلب، وفهمت من السكوت عدم الرغبة لكنها لما لم تياس من الرد جلست تنتظر الفرج وسكوته ﷺ حياء من مواجهتها بالرد، وكان ﷺ شديد الحياء جداً كما تقدم في صفة أنه كان أشد حياء من العذراء في خدرها، أو انتظار للوحي، أو تفكيراً في جواب مناسب للمقام.

(فَقَامَ رَجُلٌ) وفي رواية فضيل بن سليمان: من أصحابه، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على اسمه، لكن وقع في رواية مَعْمَرٍ وَالثَّوْرِيِّ عند الطبراني:

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْكِحْنِيهَا، قَالَ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «اذهَبْ فَاطْلُبْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»

فقام رجل أحسبه من الأنصار، ووقع في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الدارقطني فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من ينكح هذه» فقام رجل.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْكِحْنِيهَا) وفي رواية مالك: زوجها إن لم يكن لك بها حاجة، ونحوه ليعقوب وابن أبي حازم ومعمر والثوري وزائدة ولا يعارض هذا قوله في رواية حماد بن زيد: لا حاجة لي لجواز أن يتجدد الرغبة فيها بعد أن لم تكن، وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند النسائي: أما نحن فلا حاجة لنا⁽¹⁾ فيك، ولكن تملكنني أمرك قالت: نعم، فنظر في وجوه القوم فدعا رجلاً فَقَالَ: «إني أريد أن أزوجه هذه إن رضيت» قَالَ: ما رضيت لي فقد رضيت، وهذا إن كانت القصة متحدة يحتمل أن يكون وقع نظره في وجوه القوم بعد أن سأله الرجل أن يزوجه لها، فاسترضاها أولاً، ثم تكلم معه في الصداق.

وإن كانت القصة متعددة فلا إشكال، ووقع في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في فوائد أبي عمر: أن رجلاً قَالَ: إن هذه امرأة رضيت بي فزوجها مني، قَالَ: «فما مهرها» قَالَ: ما عندي شيء قَالَ: «أمهرها ما قل أو أكثر» قَالَ: والذي بعثك بالحق ما أملك شيئاً وهذه الأظهر فيها التعدد.

(قَالَ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟») تصدقها وفيه: أن النكاح لا بد فيه من الصداق، وقد اتفق على أنه لا يجوز لأحد أن يطيأ مزجاً وهب له دون الرقبة بغير صداق ديناً أو نقداً.

وفيه أيضاً: أن الأولى ذكر الصداق في العقد، لأنه أقطع للنزاع وأنفع للمرأة، لأنه يثبت له نصف المسمى إن طلقت قبل الدخول.

(قَالَ: لَا) زاد في رواية هشام بن سعد قَالَ: فلا بد لها من شيء.

(قَالَ ﷺ: «اذهَبْ فَاطْلُبْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ») في رواية يعقوب وابن أبي حازم وابن جريج: «اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئاً»، فذهب ثم رجع فَقَالَ: لا والله يا رَسُولَ اللَّهِ ما وجدت شيئاً، قال: «انظر ولو خاتماً من حديد»،

(1) لي رواية [المؤلف].

فَذَهَبَ فَطَلَّبَ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: «مَا وَجَدْتُ شَيْئًا وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: «هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا،

فذهب ثم رجع، فقال: لا والله يا رسول الله ولا خاتماً من حديد، وكذا وقع في رواية مالك، ثم ذهب يطلب مرتين لكن باختصار.

وفي رواية هشام بن سعد: فذهب فالتمس، فلم يجد شيئاً، فرجع، فَقَالَ: لم أجد شيئاً، فَقَالَ له: «اذهب فالتمس» وقال فيه: ولا خاتم من حديد لم أجد ثم جلس ووقع في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قم إلى النساء»، فقام إليهن فلم يجد عندهن شيئاً، والمراد بالنساء: أهل الرجل كما دلت عليه رواية يعقوب، قَالَ القاضي عياض ولو تقليدية، ووهم من زعم خلاف ذلك.

(فَذَهَبَ فَطَلَّبَ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: مَا وَجَدْتُ شَيْئًا وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ) وزاد في رواية أبي غسان هنا: فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام فرآه النَّبِيُّ ﷺ فدعاه أو دعي له.

قال ابن العربي: ذكر الخاتم الحديد كان قبل النهي عنه بقوله ﷺ: «إنه حلية أهل النار» فنسخ النهي جوازه وطلبه له.

وقال بعض المالكية: لعل الخاتم كان يساوي ربع دينار فصاعداً لقلّة الصنّاع يومئذ عندهم، قيل: وللحنفي أيضاً أن يقول لعله كان يساوي عشرة فما فوقها فلا ينتصب دليلاً للشافعية في أن أقل المهر أدنى ما يتمول به.

(فَقَالَ) ﷺ له وفي رواية أبي ذرٍّ: قَالَ بدون الفاء: («هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟») تحفظه وتقروءه عن ظهر قلب، (قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا) وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ أو التي تليها كذا، وفي رواية أبي داود والنسائي قال الحافظ العسقلاني: وزعم بعض من لقيناه أن عند أبي داود: بالواو، وعند النسائي: بأو.

وفي حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وسورة من المفصل. وفي حديث ضميرة: أن النَّبِيَّ ﷺ زوج رجلاً على سُورَةِ الْبَقَرَةِ لم يكن عنده شيء.

قَالَ: «أَذْهَبَ فَقَدْ أَنْكَحْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

وفي حديث أبي أمامة: زوج النَّبِيُّ ﷺ رجلاً من أصحابه امرأة على سور من المفصل جعلها مهرها وأدخلها عليه، وقال: «عَلَّمَهَا».

وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَعَلَّمَهَا عَشْرِينَ آيَةً وَهِيَ امْرَأَتُكَ».

وفي حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَزْوَاجُهَا مِنْكَ عَلَى أَنْ تَعْلَمَهَا أَرْبَعَ أَوْ خَمْسَ سُورٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى».

وفي مرسل أبي النعمان الأزدي عند سعيد بن منصور: زوج رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امرأة على سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ.

وفي حديث ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «هَلْ تَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا» قَالَ: نَعَمْ، ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ ١١ قَالَ: «أَصْدَقَهَا إِيَّاهَا»، ويجمع بين هذه الألفاظ بأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظه الآخر أو القصة متعددة.

(قَالَ) ﷺ وفي نسخة: فَقَالَ: («أَذْهَبَ فَقَدْ أَنْكَحْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ») وقد مر: أن الشَّافِعِيَّ ذهب إلى هذه الأحاديث، وإلى أن أخذ الأجر على تعليم القرآن جائز، وأن كل عمل يستأجر عليه كتعليم قرآن وخياطة يجوز جعله صداقاً، فإن أصدقها تعليم سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، أو جزء منه بنفسه اشترط تعيينه واشترط علم الزوج والولي بالمشروط تعليمه بأن يعلمها عينه وسهولته، أو صعوبته، ولا يشترط تعيين الحرف الذي يعلمه لها كقراءة نافع، أو أبي عمرو مثلاً، فيعلمها ما شاء فإن عينه كحرف نافع تعيين عملاً بالشرط، فلو خالف وعلمها حرف أبي عمرو فمتطوع به ويلزمه تعليم الحرف الذي عينه عملاً بالشرط، فلو لم يحسن الزوج التعليم لما شرط تعليمه لم يجزئ صداقه إلا في الذمة لعجزه في الأول دون الثاني، فيأمر به غيره بتعليمها أو يتعلم ثم يعلم، أو إذا تعذر التعليم لبلادة نادرة أو ماتت، أو مات والشرطان يعلم بنفسه وجب مهر المثل، فإن طلقها بعد أن علمها وقبل الدخول رجع عليها بنصف الأجرة هذا.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ، وَمَالِكٌ، وَاللَّيْثُ، وَالْمُزْنِي: لا يكون تعليم القرآن مهرًا، وزاد أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: فإن تزوج على ذلك فالنكاح جائز، وهو

في حكم من لم يسم لها مهرًا فلها مهر مثلها إن دخل بها ، وإن لم يدخل بها ، فلها المتعة.

وقال الطحاوي: قوله: أنكحتها، أو زوجتها، أو ملكتها بما معك من القرآن خاص بسيدنا رسول الله ﷺ لا يجوز لغيره لأن الله تعالى أباح له ملك البضع بغير صداق ولم يجعل ذلك لغيره لقوله: ﴿ خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحزاب: 50]، وكان له ما خصه الله تعالى به أن يملك غيره ما كان يملكه بغير صداق ويكون ذلك خاصًا به.

وقال الليث: لا يجوز لأحد أن يتزوج بالقرآن والدليل على صحة ذلك: أنها قالت: وهبت لك نفسي، فقام رجل، فقال: إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها، ولم يذكر في الحديث أن سيدنا رسول الله ﷺ شاورها في نفسها، ولا أنها قالت: زوجني منه، فدل أنه ﷺ كان له أن يهبها بالهبة التي جاز له نكاحها، وما قيل يحتمل أنه ﷺ سألها أن يزوجه منها، ولم ينقل فمعارض بأنه يحتمل أن يكون جعل لها مهرًا غير السور ولم ينقل وليس أحد الاحتمالين أولى من الآخر، وقد روي: أنه استأذنها وأنه قال لها عوضها إذا رزقك الله، وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «قد أنكحتكها على أن تقرئها وتعلمها وإذا رزقك عوضتها» فتزوجها الرجل على ذلك.

وقال ابن التين: لما تحقق ﷺ عجز الرجل سأله: «هل معك من القرآن شيء لأن القرآن هو الغنى الأكبر» فلما ثبت له حظ من النبي ﷺ فزوجه وليس في الحديث إسقاط الصداق، فلعله زوجه إياها بصداق وجدت مظنته ولم توجد حقيقته وإذا وجدت مظنته أوشك أن يحصل بفضل الله، وإنما استفسره عن جهده نصحا للمرأة فلما أخبره أنه يحفظ شيئًا من القرآن علم أن الله لا يضيعهما قال: ولو فرضنا امرأة فوضت أمرها في التزويج لرجل فخطبها منه من لا مال له، ولكنه حامل القرآن فزوجه منها ثقة بوعده الله تعالى لحامل كتابه بالغنى، واقتداء بهذا الحديث لكان جديرًا بالصواب، ويجعل الصداق في ذمته ويكون تفويضًا، ولا معنى للتفويض إلا ما وقع في الحديث انتهى.

52 - بَابُ الْمَهْرِ بِالْعُرُوضِ وَخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ

5150 - حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «تَزَوَّجْ وَلَوْ بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ».

والحاصل: أنه يحتمل أنه ﷺ زوجها بما معه من القرآن لحرمته، وعلى وجه التعظيم للقرآن وأهله لا على أنه مهر، فعلى هذا تكون الباء في قوله: «بما معك» للسببية لا للمقابلة، وقد أطنب الحافظ العسقلاني في هذا المقام بما يضيّق عنه نطاق التحرير والتقرير.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، فإن فيه التزويج على القرآن من غير ذكر صداق، وقد مر الحديث بطرق كثيرة ومتون مختلفة.

52 - بَابُ الْمَهْرِ بِالْعُرُوضِ وَخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ

(بَابُ الْمَهْرِ بِالْعُرُوضِ) بضم العين جمع: عَرَضٌ بفتح أوله وسكون ثانيه، وهو ما يقابل النقد، وقيل: هو متاع لا نقد فيه، والعُرُض: بالضم الناحية وبالكسر: موضع المدح والذم من الإنسان وقول: (وَخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ) من عطف الخاص على العام، فإن الخاتم من حديد من جملة العرُوض.

والترجمة مأخوذة من حديث الباب للخاتم بالتنصيص، والعرُوض بالإلحاق، وقد تقدم في أوائل النكاح حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فارخص لنا أن ننكح المرأة بالشوب هو ابن موسى بن عبد ربّه البلخي الذي يقال له: خت كما صرّح به ابن السكن، وقيل هو ابن جعفر البيكندي البخاري قال:

(حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) هو ابن الجراح، (عَنْ سُفْيَانَ) أي: الثَّوْرِيِّ، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) سلمة بن دينار، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ) وفي رواية: فقام رجل أحسبه من الأنصار وقد تقدم.

(«تَزَوَّجْ وَلَوْ بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ»)

وهذا مختصر من حديث طويل وقد تقدم من الكلام فيه ما يغني عن إعادته.

قيل: وهذا الطريق هو الطريق التاسع الذي ذكره في حديث سهل.

وقد مر وجه مطابقته للترجمة في بيان الترجمة.

53 - باب الشُّرُوط فِي النِّكَاحِ

وَقَالَ عُمَرُ: «مَقَاطِعُ الْحُقُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ»

53 - باب الشُّرُوط فِي النِّكَاحِ

(باب الشُّرُوط فِي النِّكَاحِ) أي: الشروط التي تحل وتعتبر فيه، وقال العيني: التي تشترط في عقد النكاح وهي على أنواع: منها ما يختلف⁽¹⁾ الوفاء به كحسن العشرة، ومنها ما لا يلزم كسؤال طلاق أختها، ومنها ما هو مختلف فيه مثل أنه لا يتزوج غيرها.

(وَقَالَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: («مَقَاطِعُ الْحُقُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ») هذا تعليق قد مر في كتاب الشروط في باب: ما لا يجوز من الشروط في النكاح، وفيه زيادة وهي قوله: ولك ما شرطت.

وقد أخرج هذا التعليق سعيد بن منصور من طريق إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وهو ابن أبي المهاجر، عن عبد الرحمن بن غنم بلفظ: قَالَ كُنْتُ مَعَ عُمَرَ حَيْثُ تَمَسُّ رَكْبَتِي رَكْبَتَهُ⁽²⁾ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ تَزَوَّجْتَ هَذِهِ وَشَرَطْتَ لَهَا دَارَهَا، وَإِنِّي لَا أَجْمَعُ لِأَمْرِي أَوْ لِسَانِي أَنْ أَتَقَلَّ إِلَى أَرْضٍ كَذَا وَكَذَا فَقَالَ لَهَا شَرَطَهَا فَقَالَ الرَّجُلُ: هَلْكَ الرِّجَالُ إِذَا لَا تَشَاءُ امْرَأَةٌ أَنْ تَطْلُقَ زَوْجَهَا إِلَّا طَلَّقَتْ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ عِنْدَ مَقَاطِعِ حَقُوقِهِمْ.

وفي رواية كتاب الشروط في وجه آخر عن ابن أبي المهاجر نحوه، وقال في آخره: فقال عمر رضي الله عنه: إن مقاطع الحقوق عند الشروط ولها ما اشترطت، والمقاطع: جمع مقطع أراد أن المواضع التي يقطع فيها الحقوق عند وجود الشروط وأراد به الشروط الواجبة فإنها تجب الوفاء بها.

واختلف العلماء في الرجل يتزوج المرأة ويشترط لها أن لا يخرجها من دارها، أو لا يتزوج عليها، أو لا يتسرى، أو نحو ذلك من الشروط المباحة على قولين:

أحدهما: أنه يلزمه الوفاء بذلك ذكر عبد الرزاق وابن المنذر، عن عمر

(1) يتخلف [المؤلف].

(2) ركبته [المؤلف].

وَقَالَ الْمُسَوِّرُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ صَهْرًا لَهُ،

ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رجلا شرط لزوجه أن لا يخرجها، فَقَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لها شرطها ثم ذَكَرًا عنه ما ذكره الْبُخَارِيُّ، وقال عمرو ابن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أرى أن يفي لها شرطها، وروى مثله عن طاوس، وجابر بن زيد، وهو قول الْأَوْزَاعِيِّ، وأحمد، وإسحاق، وحكاه ابن التين عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والزهري واستحسنه بعض المتأخرين.

والثاني: أن يؤمر الزوج بتقوى الله، والوفاء بالشرط ولا يحكم عليه بذلك حكماً، فإن أبى إلا الخروج لها كان أحق الناس بأهله، وإليه ذهب عطاء، والشعبي، وسعيد بن المسيب، والنخعي، والحسن، وابن سيرين، وربيعه، وأبو الزناد، وقتادة وهو قول مالك، وأبي حنيفة، والليث، والثوري، وَالشَّافِعِيُّ وقال عطاء: إذا شرطت إنك لا تنكح ولا تتسرى ولا تذهب ولا تخرج بها يبطل الشرط إذا نكحتها، وسيجيء بقية الكلام فيه في آخر الحديث إن شاء الله تَعَالَى.

(وَقَالَ الْمُسَوِّرُ) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: وقال المسور بْنُ مَخْرَمَةَ بفتح الميمين وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء هو ابن نوفل القرشي الزُّهْرِيُّ أَبُو عبد الرحمن ولد بمكة بعد الهجرة بستين وقدم به المدينة في عقب ذي الحجة سنة ثمان وقبض النَّبِيُّ ﷺ وعمره ثمانين سنين وسمع من النَّبِيِّ ﷺ وحفظ عنه وبقي في المدينة إلى أن قتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم انحدر إلى مكة فلم يزل بها حتى قدم الحصين ابن نمير مكة لقتال ابن الزبير وحاصر مكة، وفي محاصرته أهل مكة أصابه حجر من حجارة المنجنيق وهو يصلي في الحجر، فقتله وذلك في ربيع الأول أربع وستين وصلى عليه ابن الزبير بالحجون.

(سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ صَهْرًا لَهُ) وهو أَبُو العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي القرشي العبشمي صهر رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زوج ابنته زينب أكبر بناته، واختلف في اسمه، فقيل: لقيط، وقيل: مهشم، وقيل: هشيم، والأكثر لقيط، وأمه هالة بنت خويلد بن أسد أخت خديجة لأبيها وأُمها وكان أَبُو العاص فيمن شهد بدرًا مع كفار قريش، وأسر يوم بدر مع من أسر،

فَأُتِنِي عَلَيْهِ فِي مُصَاهَرَتِهِ فَأُحْسَنَ، قَالَ: «حَدَّثَنِي فَصَدَّقَنِي، وَوَعَدَنِي فَوَفَّى لِي».

5151 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ

أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَحَقُّ مَا أُوفِيْتُمْ مِنَ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ».

فلما بعث أهل مكة في فداء أساراهم قدم في فدائه أخوه عمرو بن الربيع بمال دفعته زينب بنت رسول الله ﷺ، وقصته مشهورة، وكان مواخياً لرسول الله ﷺ مصافياً، وكان أبى أن يطلق زينب إذ مشى إليه مشركو قريش في ذلك فشكر رسول الله ﷺ مصاهرته، وأثنى عليه بذلك خيراً، وهاجرت زينب مسلمة وتركته على شركه ثم بعد ذلك جرى عليه ما جرى حتى أسلم بعد قدومه على النبي ﷺ ورد رسول الله ﷺ ابنته عليه، واختلف هل رده بعقد جديد أو على عقده الأول، وتوفي في ذي الحجة سنة اثنتي عشرة.

(فَأُتِنِي عَلَيْهِ فِي مُصَاهَرَتِهِ فَأُحْسَنَ) أي: في الثناء عليه.

(قَالَ: حَدَّثَنِي فَصَدَّقَنِي) بتخفيف الدال من صدق الحديث إذا كان صادقاً في حديثه، ويقال أيضاً: صدق في الحديث من الصدق خلاف الكذب، وأما صدقتني بالتشديد فهو الذي يصدقك في حديثك.

(وَوَعَدَنِي فَوَفَّى لِي) وفي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهني: فوفاني بالنون بدل اللام من وفي الشيء وأوفى ووفى بمعنى: ووفى الشيء إذا تم وأصل الوفاء التمام.

ومطابقته للترجمة من حيث إنه ﷺ أثنى على صهره لأجل وفائه بما شرط له. (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ) الطيالسي قَالَ: (حَدَّثَنَا) اللَّيْثُ هو ابن سعد الإمام ويروى: (لَيْثٌ) بدون اللام، (عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ) أبي رجاء المصري واسم أبي حبيب سويد، (عَنْ أَبِي الْخَيْرِ) هو مرثد بن عبد الله الليزني، (عَنْ عُقْبَةَ) بضم العين هو ابن عامر الجهني، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أنه (قَالَ: أَحَقُّ مَا أُوفِيْتُمْ مِنَ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ) أي: بأن توفوا أي: بالإيفاء، وفي رواية مسلم من طريق عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب: أن أحق الشروط أن يوفى به.

(مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ) بالنصب على أنه مفعول استحلتتم.

وحاصل المعنى: أحق الشروط بالوفاء شروط النكاح، لأن أمره أحوط وبابه أضيق.

وفي التوضيح: معنى أحق الشروط أن يكون معناه المشهور الذي أجمع أهل العلم على أن الزوج يجب عليه الوفاء بها بمقتضى الزوجية من المهر والنفقة وحسن العشرة، فإن الزوج التزمها بالعقد، فكأنها شرطت فيه، ويحتمل أن يكون ما شرط على النكاح في عقد النكاح مما أمر الله به من إمساكه بمعروف، أو تسريح بإحسان فإذا احتمل الحديث معاني كان ما وافق الكتاب والسنة أولى. وقد أبطل الشارع كل شرط ليس في كتاب الله تعالى.

وقال الشيخ زين الدين العراقي: قوله: أحق الشروط هل المراد به أحق الحقوق اللازمة، أو هو من باب الأولوية، قَالَ صاحب الإكمال: أحق هنا بمعنى أولى لا بمعنى الإلزام عند كافة العلماء قَالَ: وحمله بعضهم على الوجوب.

وقال ابن بطال: فإن كان في هذه الشروط ما ليس بطلاق أو عتق وجب ذلك عليه ولزمه عند مالك والكوفيين وعند كل من يرى الطلاق قبل النكاح بشرط الطلاق لازماً وكذلك العتق، وهو قول عطاء والنخعي والجمهور.

قَالَ النخعي: كل شرط في النكاح فالنكاح يهدمه إلا الطلاق، ولا يلزمه شيء من هذه الأيمان عند الشافعي، لأنه لا يرى الطلاق قبل النكاح لازماً ولا العتق قبل الملك وقد فضّل الخطابي في ذلك، فَقَالَ: الشروط في النكاح مختلفة فمنها: ما يجب الوفاء به اتفاقاً وهو ما أمر الله به من إمساك بمعروف، أو تسريح بإحسان وعليه حمل بعضهم هذا الحديث.

ومنها: ما لا يوفي به اتفاقاً كسؤال طلاق أختها وسيأتي حكمه في الباب الذي يليه.

ومنها: ما اختلف فيه كاشتراط أن لا يتزوج عليها، أو لا يتسرى، أو لا ينقلها من منزلها إلى منزله.

وعند الشافعية: الشروط في النكاح على ضروب:

منها: ما يرجع إلى الصداق فيجب الوفاء به.

ومنها : ما يكون خارجاً عنه فيختلف الحكم فيه .

ومنها : ما يتعلق بحكم الزوج وسيأتي بيانه .

ومن الشروط : ما يشترط العاقد لنفسه غير الصداق ، فقيل : إنه يجب على الزوج القيام به ، لأنه من الشروط التي استحل به فرج المنكوحه ، لكن اختلف العلماء هل يكون ذلك للولي أو للمرأة ، فذهب عطاء وطاوس والزهري أنه للمرأة وبه قضى عمر بن عبد العزيز وهو قول الثوري وأبي عبيد ، وذهب علي بن الحسين ومسروق إلى أنه للولي ، وقال عكرمة : إن كان الذي هو ينكح فهو له ، وقيل : يختص ذلك بالأب دون غيره من الأولياء حكاه صاحب المفهم ، فَقَالَ : وقيل : هذا مقصور على الأب خاصة لتبسطه في مال الولد ، وذهب سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير إلى التفرقة بين أن يشترط ذلك قبل عصمة النكاح أو بعدها ، فقالا : «أيما امرأة أنكحت على صداق أو عدة لأهلها فإن كان قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان من حياء لأهلها فهو لهم» .

وقال مالك : إن كان هذا الاشتراط في مال العقد فهو للمرأة ، وإن كان بعده فهو لمن وهب له ، وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ في القديم ، ونص عليه في الإملاء ، وجاء في ذلك حديث مرفوع أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ من طريق ابن جريج ، عن عمرو بن شعيب ، عَنْ أَبِيهِ ، عن عَبْدِ اللَّهِ بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «أيما امرأة نكحت على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها فما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه وأحق ما أكرم به الرجل ابنته أو أخته» وأخرجه البيهقي من طريق حجاج ابن أرطاة عن عمرو بن شعيب ، عن عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نحوه ، وقال التِّرْمِذِيُّ بعد تخريجه : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة رضي الله عنهم منهم : عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وقال الشَّافِعِيُّ في كتاب الصداق : إن وقع الاشتراط في نفس العقد ، فالصداق فاسد ولها مهر مثلها ، وإن وقع خارجاً عنه لم يجب وهذا الذي صححه أصحاب الشَّافِعِيِّ وقال الرافعي : الظاهر من الخلاف القول بالفساد ووجوب مهر المثل ، وقال النَّوَوِيُّ : إنه المذهب .

وتحقيق المقام: أن الحديث محمول على الشروط التي لا تنافي مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته كاشتراط العشرة بالمعروف، والإنفاق، والكسوة، والسكنى، وأن لا يقصر في شيء من حقها من قسم ونحوه، وكشرطه عليها أن لا تخرج إلا بإذنه، ولا تمنعه نفسها، ولا تتصرف في متاعه إلا برضاه ونحو ذلك، فذلك لا يؤثر في صحة النكاح، ولا في الصداق.

وأما الشروط التي تنافي مقتضى النكاح كان لا يقسم لها، أو أن لا ينفق، أو لا يتزوج عليها، ولا يتسرى عليها، أو لا يسافر بها، أو أن يسكنها مع ضررتها، فلا يجب الوفاء بها، بل إن وقعت في صلب العقد لغت وصح النكاح.

وعند الشافعي: يجب مهر المثل في وجه لا المسمى لفساد الشرط، لأنه إن كان لها فلم ترض بالمسمى وحده، وإن كان عليها فلم يرض الزوج بالمسمى إلا عند سلامة ما شرطه، فإذا فسد الشرط وليس له قيمة يرجع إليها وجب الرجوع إلى مهر المثل، وفي وجه: يجب المسمى ولا أثر للشرط وفي قول للشافعي يبطل النكاح⁽¹⁾

وأما الشروط التي تخل بأمر النكاح كشرط أن يطلقها ولو بعد الوطء، أو أن له الخيار في النكاح أنها لا ترثه، أو أنه لا يرثها، أو على أن النفقة على غير الزوج بطل النكاح للإخلال المذكور وفي قوله: يصح ويبطل الشرط، قال البلقيني وغيره: وهذا هو الأصح، ووجهه أن الشرط المذكور لا يخل بمقصود العقد.

وقال أحمد وجماعة: يجب الوفاء بالشرط مُطلقاً، وقد استشكل ابن دقيق العيد حمل الحديث على الشروط التي هي من مقتضيات النكاح، وقال: تلك الأمور لا تؤثر الشروط في إيجابها فلا تشدد الحاجة إلى تعليق الحكم باشتراطها. وسباق الحديث يقتضي خلاف ذلك، لأن لفظ أحق الشروط يقتضي أن يكون بعض الشروط يقتضي الوفاء بها وبعضها أشد اقتضاء والشروط التي هي من مقتضى العقد مستوية في وجوب الوفاء بها.

(1) بطل النكاح عند الشافعي ولو اشترط.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: عَلَى سَبْقِ شَرْطِ اللَّهِ شَرْطُهَا قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَبَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَالْمَرَادُ فِي الْحَدِيثِ: الشَّرُوطُ الْجَائِزَةُ لَا الْمَنْهِي عَنْهَا انْتَهَى.

وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرَوَى ابْنُ وَهَبٍ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ: أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَشَرَطَ لَهَا أَنْ لَا يَخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا فَارْتَفَعُوا إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَوَضَعَ الشَّرْطَ، وَقَالَ: الْمَرْأَةُ مَعَ زَوْجِهَا، زَادَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَلَمْ يُلْزِمَهَا الشَّرْطَ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: تَضَادَتِ الرِّوَايَاتُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذَا وَقَدْ قَالَ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ عُمَرُ بْنُ الْعَاصِ، وَمَنْ التَّابِعِينَ طَاوُسٌ، وَأَبُو الشَّعْثَاءِ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ نَأْخُذُ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَنَرَى أَنَّ لَهَا شَرْطُهَا وَقَالَ اللَّيْثُ وَالثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَسُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ بِالْقَوْلِ الْآخِرِ وَهُوَ قَوْلُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا حَتَّى لَوْ كَانَ صَدَاقُ مِثْلِهَا مِائَةً مِثْلًا فَفَرَضْتِ بِخَمْسِينَ عَلَى أَنْ لَا يَخْرِجَهَا فَلَهُ إِخْرَاجُهَا وَلَا يُلْزِمُهُ إِلَّا الْمُسَمَّى.

وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ: لَهَا أَنْ تَرْجِعَ عَلَيْهِ بِمَا نَقَصْتَهُ لَهُ مِنَ الصَّدَاقِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَصِحُّ النِّكَاحُ وَيُلْغَوِ الشَّرْطُ، وَيُلْزِمُهُ مَهْرُ الْمَثَلِ، وَعَنْهُ: يَصِحُّ وَيَسْتَحِقُّ الْكُلَّ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَالَّذِي نَأْخُذُ بِهِ أَتَانَا بِأَمْرِهِ بِالْوَفَاءِ بِشَرْطِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ نَحْكُمَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ قَالَ: وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا لَوْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّأَهَا لَمْ يَجِبِ الْوَفَاءُ بِذَلِكَ الشَّرْطَ فَكَذَلِكَ هَذَا.

وَمِمَّا يَقْوَى حَمْلُ حَدِيثِ عَقْبَةَ عَلَى النَّدْبِ مَا سَيَأْتِي فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ كُلِّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَهُوَ بَاطِلٌ، وَالْوُطْءُ وَالْإِسْكَانُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَقُوقِ الزَّوْجِ إِذَا شَرَطَ عَلَيْهِ إِسْقَاطُ شَيْءٍ مِنْهَا كَانَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَبْطُلُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْبَيُوعِ الْإِشَارَةُ إِلَى حَدِيثِ: الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا، وَحَدِيثِ الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ مَا وَافَقَ الْحَقَّ وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ أُمَّ مَبْشَرِ بِنْتَ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ فَقَالَتْ: إِنِّي اشْتَرَطْتُ لَزَوْجِي أَنْ لَا أَتَزَوَّجَ بَعْدَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ هَذَا لَا يَصْلَحُ».

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ تَوْخِذٌ مِنْ مَعْنَاهُ وَهُوَ وَقُوعُ الشَّرْطِ فِي النِّكَاحِ.

54 - بَابُ الشُّرُوطِ الَّتِي لَا تَحِلُّ فِي النِّكَاحِ

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «لَا تَشْتَرِطِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا».

5152 - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ زَكَرِيَاءَ هُوَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ،
.....

54 - بَابُ الشُّرُوطِ الَّتِي لَا تَحِلُّ فِي النِّكَاحِ

(بَابُ الشُّرُوطِ الَّتِي لَا تَحِلُّ فِي النِّكَاحِ) أَي: لَا يَحِلُّ اشْتِرَاطُهَا فِيهِ، وَفِيهِ: إِشَارَةٌ إِلَى تَخْصِيصِ الْحَدِيثِ الْمَاضِي فِي عُمُومِ الْحَثِّ عَلَى الْوَفَاءِ بِالشُّرُوطِ بِمَا يَبَاحُ لَا بِمَا يَنْهَى عَنْهُ، لِأَنَّ الشُّرُوطَ الْفَاسِدَةَ لَا يَحِلُّ الْوَفَاءُ بِهَا فَلَا يَنَاسِبُ الْحَثُّ عَلَيْهَا.

(وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ أَوْ رَدَّهُ مَعْلَقًا، وَوَقَعَ بِهَذَا اللَّفْظِ مَرْفُوعًا فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَعَلَّهُ لَمَّا لَمْ يَقَعْ لَهُ اللَّفْظُ مَرْفُوعًا أَشَارَ إِلَيْهِ مَعْلَقًا إِذَا نَآ بِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ.

(«لَا تَشْتَرِطِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا») قَالَ النَّوَوِيُّ: مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ نَهْيُ الْمَرْأَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ أَنْ تَسْأَلَ رَجُلًا طَلَاقَ زَوْجَتِهِ لِيُطْلِقَهَا وَيَتَزَوَّجَ بِهَا وَالْمُرَادُ بِأُخْتِهَا غَيْرُهَا سِوَاهَا كَانَتْ أُخْتَهَا مِنَ النَّسَبِ، أَوْ الرِّضَاعِ، أَوْ الدِّينِ وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ الْكَافِرَةُ فِي الْحُكْمِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أُخْتًا فِي الدِّينِ أَمَّا لِأَنَّ الْمُرَادَ الْغَالِبَ أَوْ أَنَّهَا أُخْتَهَا فِي الْجِنْسِ الْآدَمِيِّ.

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: الْأَخْتُ هُنَا الضَّرَّةُ فَقَالَ: الْفَقْهُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا أَنْ يَطْلُقَ ضَرَّتَهَا لِتَنْفَرِدَ بِهِ.

قِيلَ: هَذَا يُمْكِنُ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي وَقَعَتْ لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا، وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الَّتِي فِيهَا لَفْظُ الشَّرْطِ فَظَاهِرُهَا أَنَّهَا فِي الْأَجْنِبِيَّةِ وَالْمُرَادُ: بِالْأَخْتِ هُنَا الْأَخْتُ فِي الدِّينِ يَوْضَحُ هَذَا مَا رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفِظٍ: لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا، فَإِنَّ الْمُسْلِمَةَ أَخْتُ الْمُسْلِمَةِ.

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى) ابْنُ بَادَامِ الْعَبْسِيُّ الْكُوفِيُّ، (عَنْ زَكَرِيَاءَ هُوَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ) وَاسْمُ أَبِي زَائِدَةَ خَالِدٌ وَقِيلَ: هَبِيرَةُ، (عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) أَي:

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَسْأَلُ طَلَاقَ أُخْتِهَا، لِتَسْتَفْرِغَ صَخْفَتَهَا،»

ابن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) أي: ابن عبد الرحمن ابن عوف، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَسْأَلُ طَلَاقَ أُخْتِهَا، لِتَسْتَفْرِغَ صَخْفَتَهَا) أي: لتقلب ما في إنائها وأصله أفرغت الإناء إفراغاً وفرغته تفرغاً إذا قلبت ما فيه لكن هو مجاز عما كان للتي يطلقها من النفقة، والمعروف، والمعاشرة.

وقال ابن الأثير في هذا الحديث: الصفحة إناء كالقصعة المبسوطة ونحوها وجمعها: صحاف، ويقال: الصفحة القصعة التي تشبه الخمسة قَالَ: وهذا مثل تريد الاستئثار عليها بحظها فيكون كمن استفرغ صفحة غيره وقلب ما في إنائه إلى إناء نفسه.

وقال الطيبي: هذه استعارة مستملحة تمثيلية شبه النصيب والبخت بالصفحة وحظوظها وتمتعاتها بما يوضع في الصفحة من الأطعمة اللذيذة وشبه الافتراق المسبب عن الطلاق باستفراغ الصفحة عن تلك الأطعمة، ثم أدخل المشبه في جنس المشبه به واستعمل في المشبه ما كان مستعملاً في المشبه به من الألفاظ.

وفي رواية أبي نعيم في المستخرج من طريق ابن الجنيّد عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن مُوسَى شيخ البُخَارِيِّ المذكور بلفظ: لا يصلح لامرأة أن تشترط طلاق أختها لتكتفى بإناءها، وأخرجه البيهقي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولفظه: لا ينبغي بدل لا يصلح، وقال: لتكفأ.

ولفظ الترمذي: لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفى ما في إنائها.

وفي لفظ عند البيهقي من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ إناء أختها ولتنكح. وقوله: لتكتفى من كفأت الإناء إذا أملت.

وقال الكسائي: أكفأت الإناء كببته وكفأته أملت، وقوله: ولتنكح بكسر اللام وبإسكانها وسكون الحاء على الأمر، ويحتمل النصب عطفاً على قوله: لتستفرغ فيكون تعليلاً لسؤال طلاقها ويتعين على هذا كسر اللام، ثم إنه يحتمل أن المراد ولتنزوج الزوج المذكور من غير أن يشترط طلاق التي قبلها وإخراجها

فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا».

من عصمته، بل تكل الأمر في ذلك إلى ما يقدره الله لها ولهذا ختم بقوله: (فَإِنَّمَا لَهَا) أي: للمرأة التي تسأل طلاق أختها (مَا قُدِّرَ لَهَا) إشارة إلى أنها وإن سألت ذلك واشترطته، فإنه لا يقع من ذلك إلا ما قدره الله في الأزل فينبغي أن لا تعرض هي لهذا المحذور الذي لا يقع منه شيء بمجرد إرادتها وهذا مما يؤيد أن الأخت من النسب أو الرضاع لا تدخل في هذا، ويحتمل أن يكون المراد ولتنكح غيره وتعرض عن هذا الرجل، أو المراد ما يشمل الأمرين، والمعنى: ولتنكح من تيسر لها، فإن كانت التي قبلها أجنبية، فلتنكح الرجل المذكور وإن كانت أختها فلتنكح غيره.

وقوله: لا يحل ظاهره التحريم لكنه محمول على ما إذا لم يكن له سبب يجوز ذلك كريبة في المرأة لا ينبغي معها أن تستمر في عصمة الزوج ويكون على سبيل النصيحة المحضة أو الضرر يحصل لها من الزوج أو للزوج منها أو يكون سؤالها ذلك بعوض وللزوج رغبة في ذلك فيكون كالخلع مع الأجنبي إلى غير ذلك من المقاصد المختلفة.

وقال ابن حبيب: حمل العلماء هذا النهي على الندب فلو فعل ذلك لم يفسخ النكاح واعترض عليه ابن بطال بأن نفي الحل تحريم صريح ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح وإنما فيه التغليظ على المرأة أن تسأل طلاق الأخرى والرضى بما قسم الله لها.

وقال الطَّحَاوِيُّ: أجاز مالك والكوفيون وَالشَّافِعِيُّ أن يتزوج المرأة على أن يطلق زوجته فإن تزوجها على ألف على أن يطلق زوجته فعند الكوفيين النكاح جائز ولكنه إن وفى بما قَالَ فلا شيء عليه غير الألف وإن لم يف أكمل لها مهر مثلها وقال ربيعة ومالك وَالثَّوْرِيُّ لها ما سُمي لها وفى أم لم يف.

وقال الشَّافِعِيُّ: لها مهر مثلها وفى أم لم يف فإن قيل قد سبق أن ظاهر الحديث التحريم فإذا وقع فهو غير لازم فالجواب أنه قد سبق أيضًا أن النهي فيه للتغليظ وليس مقتضاه أن الطلاق إذا وقع يكون غير لازم.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن سؤال المرأة طلاق أختها هو

55 - باب الصُّفْرَةِ لِلْمُتَزَوِّجِ

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

5153 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ

أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِهِ
أَثَرُ صُفْرَةٍ،

اشتراطها ذلك وقد ورد لا يصلح لامرأة أن تسترط طلاق أختها فبلفظ الاشتراط
يتضح وجه المطابقة والحديث من أفراد البُخَارِيِّ.

55 - باب الصُّفْرَةِ لِلْمُتَزَوِّجِ

(باب الصُّفْرَةِ لِلْمُتَزَوِّجِ) أي: جوازها له وهي أن يتعلق⁽¹⁾ بشيء من

الزعفران ونحوه.

(وَرَوَاهُ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: رواه بدون الواو، أي: روى حديث الصفرة
(عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أشار به إلى الحديث الذي مضى موصولاً
مطولاً في أول كتاب البيوع وفيه جاء عبد الرحمن بن عوف وعليه أثر صفرة.

فإن قيل: ما فائدة هذا القول وقد روى الحديث مسنداً عن عبد الرحمن بما
يدل عليه؟

فالجواب: أن الحديث من مرويات أنس عن النبي ﷺ وهذا فيه عبد الرحمن
ابن عوف عن النبي ﷺ فيبينهما تفاوت قاله الكِرْمَانِيُّ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ
حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ)
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ) من خلوق، وهو طيب
من زعفران وغيره يعلق به من زوجته فهو غير مقصود، وإلا فالزعفر منهي عنه
عند الشافعية والحنفية وسيجيء الكلام فيه والواو فيه للحال.

وفي لفظ: رأى عبد الرحمن بن عوف وبه ردع زعفران، أي: لطح منه
وثوب رديع، أي: مصبوغ بالزعفران.

(1) أن يتخلف [المؤلف].

فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: «كَمْ سُفَّتَ إِلَيْهَا؟»
 قَالَ: زِنَةٌ نَوَاقٍ.....

وفي رواية وضر: صفرة، أي: لطنخ من طيب.

وفي رواية: فرأى عليه بشاشة العروس.

ورواية: ردع من زعفران تدل على أنه مما التصق بجسده من الثياب
 المزعفرة التي تلبسها العروس.

وقيل: إن من كان ينكح في الإسلام يلبس ثوبًا مصبوغًا بصفرة علامة العرس
 والسرور ألا يرى إِلَى قَوْلِهِ: وعليه بشاشة العروس، وقيل: إنما كان يلبسها ليعينه
 الناس على وليمته ومؤنته.

وقال ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أحسن الألوان كلها الصفرة لقوله
 تَعَالَى: ﴿صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾ [البقرة: 69] فقرن السرور
 بالصفرة وكان ﷺ يحب الصفرة ألا يرى إلى قول ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 حين سئل عن صبغه منا فَقَالَ: كان النَّبِيُّ ﷺ يصبغ بالصفرة، فأنا أصبغ بها
 وأحبها.

ونقل ابن عبد البر عن الزُّهْرِيِّ: أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتخلقون
 ولا يرون به بأسًا وقال ابن شعبان: هذا جائز عند أصحابنا في الثياب دون
 الجسد وكره أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُمَا: أن يصبغ الرجل ثيابه أو لحيته
 بالزعفران لحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أن يتزعفر الرجل.

وفي حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «لا يقبل الله صلاة رجل في
 جسده شيء من خلوق».

(فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) عن ذلك، (فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ) هي
 بنت الحيسر بفتح المهملتين بينهما تحتية ساكنة وآخره راء واسمه أنس بن رافع
 الْأَنْصَارِيُّ كما جزم به الزبير بن بكار.

(قَالَ ﷺ): («كَمْ سُفَّتَ إِلَيْهَا؟») أي: كم أعطيتها صداقًا، (قَالَ: زِنَةٌ نَوَاقٍ)
 أي: وزن نواة والزنة أصله: وزنة حذفت الواو منه وعوض عنها التاء، والنواة:
 وزن خمسة دراهم.

مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ».

وقال ابن دقيق العيد: فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون المصدق ذهبًا وزن خمسة دراهم.

والثاني: أن يكون المصدق دراهم بوزن نواة من ذهب قَالَ وعلى الأول يتعلق قوله: (مِنْ ذَهَبٍ) بلفظ: زنة وعلى الثاني يتعلق بنواة، وقال ابن فرحون: أما تعلقه بوزن فلا أنه مصدر وزن، وأما تعلقه بنواة فيصح أن يكون من باب تعلق الصفة بالموصوف، أي: نواة كائنة من ذهب، فتكون كلمة من للبيان ويكون المراد ما عدلها دراهم أو يكون هي الموزون بها.

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) له: («أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ») وكلمة أولم أمر من أولم يولم، والوليمة: اسم للطعام الذي يصنع عند العرس.

وقال ابن سيدة: هي طعام العرس والأملاك، وقيل: هي كل طعام يصنع لعرس أو لغيره.

وقال النَّوَوِيُّ: هي مشتقة من الولم وهو الجمع، لأن الزوجين يجتمعان.

وقال ابن الأعرابي: أصلها تمام الشيء واجتماعه والفعل منها أَوْلِمَ.

وقال أَبُو منصور: النقيعة طعام الأملاك قَالَ: وَرَبَّمَا نَقَعُوا عِدَّةَ مِنَ الْإِبِلِ، أي: نحروها.

وقال خالد: إذا زوج الرجل فاطم عيلته قلنا: نقع لهم.

وعن الأصمعي: النقيعة ما نحر من النهب خاصة قبل القسم.

وقال الأزهري: ومأخذها عندي من النقع، وهو النحر، أو القتل.

وفي المخصص: النقع طعام المأتم والعذير والعزيرة، والعذار ما عمل من الطعام لحدث كالختان.

وقال ابن الأثير: الإعذار للطعام الذي يطعم في الختان، وفي الأصل:

الإعذار الختان يقال: عذرته وأعذرته فهو معذور ومعذر.

والفرع: طعام يصنع عند نتاج الإبل.

والسفرة: طعام المسافرين يتبلغ به إلى وقت الغداء.

والعُجالة: ما استعجل به من طعام، وقيل: هو ما يتزوده الراكب مما لا يتعبه أكله نحو: التمر، والسويق، والوَكَاءة.

والوَكَاءة: ما يستعجل به الغداء.

والكرزمة: أكل نصف النهار.

والعُوافة: ما يأكله الأسد بالليل.

والقفي: ما يكرم به الرجل من الطعام.

والعفاوة: ما يرفع من المرق للإنسان.

والعوادة: ما أعيد على الرجل من الطعام بعد ما يفرغ القوم يختص به.

والعقيقة: طعام يوم سابع المولود.

والمأدبة: كل طعام صنع لدعوة.

والموضيمة قَالَ ابن سيدة: طعام المأتم.

والحذاق: طعام حذق الصبي للقرآن العظيم يعني: يوم ختمه.

والخبيرة: الدعوة على عقيقة الغلام قاله العسكري.

والخديعة: على وزن الهريسة طعام العرب.

والسندخية: طعام الأملاك قاله ابن دريد.

والقرى: طعام الضيف.

والتحفة: طعام الزائر وطعام المتعلل قبل الغداء.

والسلفة والكهنة طعام: المستعجل قبل إدراك الغداء.

والخرسة: الطعام الذي تأكله المرأة النفساء وحدها.

ثم إن قوله: أَوْلِمَ احتج به الظاهرية وقالوا: فرض على كل من تزوج أن يولم بما قل أو كثر، وبه قَالَ أَبُو سليمان، وقال الْقُرْطُبِيُّ وهو أحد قولِي الشَّافِعِيِّ ومشهور مذهب مالك.

وقال ابن التين: وهو مذهب أَحْمَد وفيه نظر لأن ابن قدامة قَالَ في المغني: ويستحب لمن تزوج أن يولم ولو بشاة لا خلاف بين أهل العلم في أن الوليمة في

العرس سنة مشروعة وليست بواجبة في قول أكثر أهل العلم.

وقال بعض أصحاب الشافعي: هي واجبة لأنه ﷺ أمر بها عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

وقال ابن قدامة: هو طعام سرور حادث فأشبهه سائر الأطعمة والخبر محمول على الاستحباب لقوله: ولو شاة ولا خلاف في أنها لا تجب.

وقال القاضي عياض: ولا خلاف أنه لا حد لقليل الوليمة ولا لكثيرها.

وقال المهلب: فعل سيدنا رسول الله ﷺ في هذه الولائم المختلفة إنما كان على قدر اليسار في ذلك الوقت وليس في قوله لعبد الرحمن: أُولِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ منع لما دونها وإنما جعل الشاة غاية في التقليل ليساره وغناه.

وقيل: يحتمل أنه قال له ذلك لعسر الصحابة حين هجرتهم فلما توسعوا بفتح خبير وشبه ذلك أولم سيدنا الحيس وشبهه.

وقد اختلف السلف في وقتها هل هو عند العقد، أو عقيبته، أو عند الدخول، أو عقيبته، أو موسع من ابتداء العقد إلى انتهاء الدخول على أقوال:

قال النووي: اختلفوا فقال القاضي عياض: أن الأصح عند المالكية استحبابه بعد الدخول.

وعن جماعة منهم: أنها عند العقد.

وعند ابن حبيب: عند العقد وبعد الدخول وقال في موضع آخر: يجوز قبل الدخول وبعده، وقال الماوردي: عند الدخول.

وحديث أنس رضي الله عنه: فأصبح رسول الله ﷺ عروساً بزینب فدعا القوم صريح بأنها بعد الدخول.

واستحب بعض المالكية أن تكون عند البناء ويقع الدخول عقيبها وعليه عمل الناس.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: وبه أثر الصفرة وقد أخرجه النسائي في النكاح.

56 - باب

5154 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِزَيْنَبَ فَأَوْسَعَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، فَخَرَجَ كَمَا يَصْنَعُ إِذَا تَزَوَّجَ، فَأَتَى حُجْرَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ يَدْعُو وَيَدْعُونَ لَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَرَأَى رَجُلَيْنِ فَرَجَعَ» لَا أَذْرِي: أَخْبَرْتُهُ أَوْ أَخْبَرَ بِخُرُوجِهِمَا.

56 - باب

(باب) كذا وقع بغير ترجمة وسقط لفظ: باب أيضًا في رواية النسفي، وكذا في شرح ابن بطال وهو كالفصل لا قبله وليس بمعرب.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد بن مسربل الأسدي أَبُو الحسن البُصْرِيّ الحَافِظُ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ حُمَيْدٍ) الطويل، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ (قَالَ: أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِزَيْنَبَ) بنت جحش، (فَأَوْسَعَ الْمُسْلِمِينَ) خَبَرًا بالباء الموحدة والزاي وتقدم في سُورَةِ الْأَحْزَابِ: فَأَشْبَعَ النَّاسَ خَبَرًا وَلَحْمًا وَصَبَطَهُ الْإِمَامُ الْقُسْطَلَانِي: (خَيْرًا) بتحتية ساكنة بعد المعجمة المفتوحة.

(فَخَرَجَ) ﷺ أَي: والقوم جالسون يتحدثون بعد أن أكلوا (كَمَا) أَي: كما كان (يَصْنَعُ إِذَا تَزَوَّجَ) أَي: خرج كما هو عادته إذا تزوج بجديدة يأتي الحجرات ويدعو لهن، (فَأَتَى حُجْرَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ يَدْعُو) أَي: لهن (وَيَدْعُونَ) هن (لَهُ) وسقط لفظ: له في رواية غير أَبِي ذَرٍّ وكان ﷺ عليهن واحدة واحدة وهن يرددن عليه السلام ويدعون بالبركة والخير.

(ثُمَّ انْصَرَفَ) أَي: من حجر أمهات المؤمنين، (فَرَأَى رَجُلَيْنِ) يعني: من الناس الذين حضروا الوليمة وكانوا قد خرجوا من بيت النَّبِيِّ ﷺ بعد أن فرغوا من الأكل وكان هذان الرجلان تأخرا في البيت يتحدثان وذلك قبل نزول الحجاب ولما رجع النَّبِيُّ ﷺ من بيوت أمهات المؤمنين رآهما في البيت، (فَرَجَعَ) عن بيته قَالَ أَنَسٌ: فلما رأيا النَّبِيَّ ﷺ وثبا مسرعين.

(لَا أَذْرِي) أَي: قَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا أَذْرِي: (أَخْبَرْتُهُ) أَي: أنا أخبرته، (أَوْ أَخْبَرَ) على البناء للمفعول (بِخُرُوجِهِمَا) من البيت فرجع حتى دخل

57 - باب: كَيْفَ يُدْعَى لِلْمُتَزَوِّجِ

البيت وأرخی الستر بيني وبينه فأُنزلت آية الحجاب .

وساق الحديث هنا مختصراً وسبق بأطول منه برواية أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في سُورَةِ الْأَحْزَابِ، والروايات يفسر بعضها بعضها قد استشكل ابن بطال بأن الحديث المذكور لا تعلق له بترجمة: الصفرة للمتزوج، وأجيب: بأنه ثبت في أكثر الروايات لفظ: باب .

وفيه: أن السؤال باقٍ فَإِنْ الْإِتْيَانُ بِلَفْظِ بَابٍ مِنْ غَيْرِ تَرْجُمَةٍ كَذَكَرِ الْفَصْلِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِيْمَا قَبْلَهُ.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: مناسبتة للترجمة من جهة أنه لم يقع في قصة تزويج زينب بنت جحش ذكر للصفرة، فكأنه يقول: الصفرة للمتزوج من الجائز لا من الشروط لكل متزوج انتهى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه كلام واهٍ، والأوجه أن يقال: إن المطابقة من حيث إنه ﷺ أمر بالوليمة في الحديث السابق، وفي هذا الحديث: أولم هو وبين أمره بشيء وفعله اتحاد ومناسبة تامة فهذه المناسبة ذكر لفظ بغير ترجمة، فافهم.

57 - باب: كَيْفَ يُدْعَى لِلْمُتَزَوِّجِ

(باب: كَيْفَ يُدْعَى لِلْمُتَزَوِّجِ) أي: باب بيان كيفية الدعاء للمتزوج.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: أراد بهذا الباب رد قول العامة عند العرس: بالرفاء والبنين وكأنه أشار إلى تضعيف ذلك ونحوه فَإِنْ قِيلَ: روى الطبراني في الكبير من حديث معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَهِدَ أَمْلَاكَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فخطب، وأنكح الْأَنْصَارِيَّ وقال: على الألفة، والخير، والبركة، والطير الميمون والسعة في الرزق.

وأخرجه أَبُو عَمْرِو النَّوْفَلِيُّ فِي كِتَابِ مَعَاشَرَةِ الْأَهْلِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَزَادَ فِيهِ: والرفاء والبنين .

فالجواب: أن الذي أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ ضَعِيفٌ وَأَخْرَجَ أَيْضًا فِي

الأوسط بسند أضعف منه، وفي حديث النوقاني أبان العبدى وهو ضعيف وأقوى من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن، وصححه الترمذى، وابن حبان، والحاكم من طريق سهيل بن أبي صالح، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَأَ إِنْسَانًا قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ»، وقال الترمذى: حديث حسن صحيح.

وقوله: رَفَأَ قَالَ الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: هو بفتح الراء وتشديد الفاء مهموز وهو المشهور في الرواية مأخوذ من الالتئام والاجتماع، ومنه: رفأت الثوب.

وقال الْجَوْهَرِيُّ: الرفاء بالمد الالتئام والاتفاق يقال للمتزوج: بالرفاء والبنين، ورواه بعضهم: رفى مقصوراً بغير همزة، وبعضهم: رفع بالحاء المهملة موضع الهمز ومعنى الأول: أعني المقصور القول: بالرفاء والاتفاق يقال: رفوته رفوا ورفاء، أي: دعوته بالالتئام والاتلاف، ومعنى الثاني: على أنه رفأ بالهمز ولكنه أبدل الهمزة حاء والمعنى واحد.

وكان قولهم: بالرفاء والبنين كلمة يقولها أهل الجاهلية فورد النهي عنها كما روى تقي بن مخلد من طريق غالب عن الحسن، عن رجل بني تميم قَالَ: كنا نقول في الجاهلية: بالرفاء والبنين، فلما جاء الإسلام علمنا نبينا ﷺ قَالَ: «قولوا بَارَكَ اللَّهُ لَكُمْ وَبَارَكَ فِيكُمْ وَبَارَكَ عَلَيْكُمْ».

وأخرج النسائي والطبري والطبراني من رواية أشعث عن الحسن، عن عقيل ابن أبي طالب: أنه قدم البصرة فتزوج امرأة من بني جشم فقالوا له: بالرفاء والبنين فَقَالَ: لا تقولوا هكذا، وقولوا كما قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارَكَ لَهُمْ وَبَارَكَ عَلَيْهِمْ» ورجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من عقيل فيما يقال فهو مرسل، وقد دل حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن اللفظ كان مشهوراً عندهم غالباً حتى سمي كل دعاء للمتزوج ترفئة.

واختلف في علة النهي عن ذلك ف قيل: لأنه لا حمد فيه، ولا ثناء، ولا ذكر لله عز وجل.

5155 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ، قَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ».

وقيل: لما فيه من الإشارة إلى بعض البنات لتخصيص البنين بالذكر قيل: فعلى هذا إذا قيل بالرفاء والأولاد ينبغي أن لا يكره، وأما الرفاء: فمعناه الالتئام والائتلاف فلا كراهية فيه.

وقال ابن المنير: الذي يظهر أنه ﷺ كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية، لأنهم كانوا يقولون تفاؤلاً: لا دعاء، فيظهر أنه لو قيل للمتزوج بصورة الدعاء لم يكره كأن يقول: اللهم ألف بينهما وارزقهما بنين صالحين مثلاً، أو ألف الله بينكما ورزقكما ولداً ذكراً ونحو ذلك.

وأما ما أخرجهُ ابن شيبه من طريق عمر بن قيس الماصر قَالَ: شهدت شريحاً وأتاه رجل من أهل الشام فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَقَالَ: بالرفاء والبنين.

وأخرجه عبد الرزاق من طريق عدي بن أرطاة قَالَ: حدثت شريحاً أَنِي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ: بالرفاء والبنين فهو محمول على أَن شريحاً لم يبلغه النهي عن ذلك.

ودل صنيع المصنف من تخريج حديث الباب: على أَن الدعاء للمتزوج بالبركة هو المشروع، ولا شك أَنها لفظة جامعة يدخل فيها كل مقصود من ولد وغيره ويؤيده ذلك ما تقدم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما قَالَ له تَزَوَّجْتُ بَكْرًا أَمْ ثِيًّا، قَالَ له: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ».

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ) هو البنانى، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ، قَالَ: «مَا هَذَا؟» الظاهر: أَنه استفهام إنكار لما سبق من النَّبِيِّ ﷺ النهي عن التزعفر، فافهم.

(قَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ») وحديث أَنس هذا مختصر من حديث حميد عن أَنس

58 - باب الدُّعَاءِ لِلنِّسَاءِ اللَّاتِي يَهْدِيْنَ الْعُرُوسَ وَلِلْعُرُوسِ

5156 - حَدَّثَنَا قُرُوءُ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَأَتَتْنِي أُمِّي فَأَدْخَلَتْنِي الدَّارَ، فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي الْبَيْتِ،

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي مَضَى قَبْلَ الْبَابِ الْمَجْرَدِ، وَفِيهِ: زِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُهُ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ» وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ تَوْضُحُ مَعْنَى قَوْلِهِ: كَيْفَ يَدْعَى لِلْمَتَزَوِّجِ فَيَطَابِقُ الْحَدِيثَ التَّرْجَمَةَ وَتَرَدُّ أَيْضًا الْقَوْلُ: بِالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ، فَتَأْمَلْ.

58 - باب الدُّعَاءِ لِلنِّسَاءِ اللَّاتِي يَهْدِيْنَ الْعُرُوسَ وَلِلْعُرُوسِ

(باب الدُّعَاءِ لِلنِّسَاءِ)⁽¹⁾ وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ: لِلنِّسَاءِ (الَّتِي يَهْدِيْنَ الْعُرُوسَ) بَفَتْحِ الْيَاءِ مِنْ حَدِيثِ الطَّرِيقِ وَلَمَّا كَانَتِ الْعُرُوسُ تَجْهَازُ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهَا إِلَى الزَّوْجِ احْتَاجَتْ إِلَى مَنْ يَهْدِيهَا الطَّرِيقَ إِلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: بَضْمِ الْيَاءِ مِنَ الْإِهْدَاءِ، فَإِنَّهَا هَدِيَّةٌ وَالْعُرُوسُ فَعُولٌ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: يُقَالُ لِلرَّجُلِ عُرُوسٌ كَمَا يُقَالُ لِلْمَرْأَةِ، وَهُوَ اسْمٌ لِهَمَا عِنْدَ أَوَّلِ اجْتِمَاعِهِمَا وَالْمَرَادُ بِهِ هُنَا: الْمَرْأَةُ.

(وَلِلْعُرُوسِ) أَي: وَالِدُعَاءٍ لِلْعُرُوسِ أَيْضًا وَذَلِكَ يَشْمَلُ الْمَرْأَةَ وَزَوْجَهَا.

(حَدَّثَنَا قُرُوءُ) بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ ابْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَبِالرَّاءِ مَمْدُودًا هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ الْكَنْدِيُّ الْكُوفِيُّ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ بْنِ الْمَغْرَاءِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) بَضْمِ الْمِيمِ عَلَى وَزْنِ اسْمِ فَاعِلٍ مِنَ الْإِسْهَارِ أَبُو الْحَسَنِ الْقُرَشِيُّ الْكُوفِيُّ تَوَلَّى قَضَاءَ نَوَاحِي الْمَوْصِلِ، (عَنْ هِشَامٍ) هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ، (عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزَّبِيرِ، (عَنْ عَائِشَةَ) أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَُا قَالَتْ: (تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَأَتَتْنِي أُمِّي) أُمُّ رُومَانَ بِنْتُ عَامِرِ بْنِ عُوَيْمِرِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ (فَأَدْخَلَتْنِي الدَّارَ، فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي الْبَيْتِ) كَلِمَةٌ إِذَا لِلْمَفَاجَأَةِ وَالتَّقْدِيرِ: نِسْوَةٌ كَائِنَةٌ مِنْ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ سَمِي مِنْهُنَّ أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ الْأَنْصَارِيَّةِ، فَقَدْ أَخْرَجَ

(1) بكسر النون وبفتحتها أيضًا جمع امرأة من غير لفظها كالنساء.

فَقُلْنَ: عَلَى الْخَيْرِ وَالْبَرَكَهَ، وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ.

جعفر المستغفري من طريق يَحْيَى بن أبي كثير عن كلاب بن تليد، عن أسماء، وهي مقينة بقاف ونون: التي تزين العروس عند دخولها على زوجها قالت: لما أقعدنا عَائِشَةَ لنجليها على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جاءنا فقرب إلينا تمرًا ولبنًا، وأخرج أَحْمَد والطبراني هذه القصة من حديث أسماء بنت يزيد بن السكن، ووقع في رواية للطبراني: أسماء بنت عميس، ولا يصح لأنها حينئذ كانت مع زوجها جعفر بن أبي طالب بالحبشة.

(فَقُلْنَ) لأم رومان ومن معها وللعروس: (عَلَى الْخَيْرِ وَالْبَرَكَهَ) أي: جئن وقدمن (وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ) أي: حظ ونصيب، فإنه فسر الطائر: بالنصيب. وقال ابن الأثير: طائر الإنسان ما حصل له في علم الله عز وجل، وقيل: عمله الذي قلده.

وعند أَحْمَد: أن أمها أجلسها في حجر النَّبِيِّ ﷺ قالت: هؤلاء أهلك يا رسول الله بارك الله لك فيهم وهذا الحديث مختصر من حديث مطول مضى بتمامه بهذا الإسناد بعينه في باب: تزويج عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قبيل أبواب الهجرة إلى المدينة، وظاهر الحديث مخالف للترجمة، لأن النسوة في الحديث هن الداعيات، وفي الترجمة هن المدعولهن.

وأجاب عنه ابن التين ونقله عن صاحب التوضيح، بأنه لم يذكر في الباب أنهن المدعولهن فلعله أراد صفة دعائهن للعروس، وفيه: أن ظاهر اللفظ يخالفه ولا يساعد ذلك.

وقال الْكِرْمَانِيُّ: الأم هي الهادية للعروس المجهزة لأمرها فهن دعون لها، ولمن معها وللعروس حيث قَالَ: فقلن فإن قلت: لم لا يكون اللام في النسوة للاختصاص يعني الدعاء المختص بالنسوة الهاديات للغير قلت: يلزم المخالفة بين اللامين اللام التي في للعروس، لأنها بمعنى المدعول لها والتي في للنسوة، لأنها بمعنى الداعية وفي جواز مثله خلاف انتهى كلامه.

ونقل الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ كلام الْكِرْمَانِيِّ هذا برمته مع تغيير عبارته ثم قَالَ:

والجواب الأول أحسن ما توجه به الترجمة .

وحاصله : أن مراد البُخَارِيِّ بالنسوة من يهدي العروس سواء كان قليلاً أو كثيراً ، وأن من حضر ذلك يدعو لمن أحضر العروس ، ولم يرد الدعاء للنسوة الحاضرات في البيت قبل أن تأتي العروس .

ويحتمل أن يكون اللام بمعنى الباء على حذف ، أي : المختص بالنسوة .

ويحتمل أن يكون بمعنى من ، أي : الدعاء الصادر من النسوة .

وقال العَيْنِيُّ : إن الألف واللام في قَوْلِهِ باب الدعاء بدل من المضاف إليه تقديره : باب دعاء النسوة الداعيات للنسوة اللاتي يهدين العروس ، فالمراد بالنسوة : الداعيات هن النسوة من الأنصار اللاتي كن في بيت النَّبِيِّ ﷺ قبل مجيء العروس ، والمراد بالنسوة : الهاديات هن : أم عَائِشَةُ ومن معها من النساء ، لأن العادة أن أم العروس إذا أتت بالعروس إلى بيت زوجها تكون معها نساء قليلاً كن أو كثيراً ، فأم عَائِشَةُ ومن معها والعروس هن مدعو لهن والنسوة من الأنصار اللاتي كن في البيت هن الداعيات لقوله فيه ، فقلن : على الخير إلخ .

فحصلت المطابقة بين الحديث والترجمة من غير تعسف .

هذا وأنت خبير بأن مآل هذا التطويل ما أجاب به الْكِرْمَانِيُّ أولاً وحسنه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وقال الْعَيْنِيُّ : وقول بعضهم يريد الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ يحتمل أن تكون اللام بمعنى الباء أو بمعنى من غير صحيح لأنهم ذكروا أن اللام الجارة تأتي لاثنتين وعشرين معنى وليس فيها مجيئها بمعنى الباء ولا بمعنى من نعم ذكروا أنها تجيء بمعنى عن ونسبوه لابن الحاجب ورد عليه ابن مالك وغيره فتبصر .

وعند أَبِي الشَّيْخِ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ من طريق يزيد بن خصيفة عَنْ أَبِيهِ عن جده أن النَّبِيَّ ﷺ مر بجوار بناحية بني حذرة وهن يقلن : فحيونا نحييكم فَقَالَ : «قلن حيانا الله وحياكم» فهذا فيه دعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس ، والله تَعَالَى أعلم .

59 - باب مَنْ أَحَبَّ الْبِنَاءَ قَبْلَ الْغَزْوِ

5157 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَزَا نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَتَّبِعَنِي بِهَا، وَلَمْ يَتَّبِعْ بِهَا».

59 - باب مَنْ أَحَبَّ الْبِنَاءَ قَبْلَ الْغَزْوِ

(باب مَنْ أَحَبَّ الْبِنَاءَ) أي: الدخول على امرأته ولم يدخلها⁽¹⁾ يقال: فلان بنى على أهله، أي: زفها والأصل فيه: أن الداخل بأهله يضرب عليها قبة ليلة الدخول، ف قيل: لكل داخل بأهله باني (قَبْلَ الْغَزْوِ) أي: إذا حضر الجهاد وكان قد تزوج امرأة ولم يدخل بها وأحب أن يدخل بها ليكون فكره مجتمعاً لأن الذي يعقد عقده على امرأة يصير بتعلق خاطر بها بخلاف ما إذا دخل بها.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) الهمداني قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ) عَبْدُ اللَّهِ المروزي وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: عَبْدُ اللَّهِ، (عَنْ مَعْمَرٍ) أي: ابن راشد، (عَنْ هَمَّامٍ) بتشديد الميم الأولى وهو ابن منبه، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: عَزَا) أي: أراد أن يغزو (نَبِيٍّ) قيل: هو يوشع، وقيل: داود عليهما السلام (مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ) بني إسرائيل: (لَا يَتَّبِعُنِي) بالجزم على النهي (رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ) أي: نكاحها، (وَهُوَ) أي: والحال أنه (يُرِيدُ أَنْ يَتَّبِعَنِي بِهَا، وَلَمْ يَتَّبِعْ بِهَا) لتعلق قلبه بها غالباً.

وقال ابن المنير: يستفاد منه الرد على العامة في تقديمهم الحج على الزواج ظناً منهم أن التعفف إنما يتأكد بعد الحج بل الأولى أن يتعفف ثم يحج، وقد مر هذا الحديث في باب قول النَّبِيِّ ﷺ أحلت لكم الغنائم في الخمس⁽²⁾.

(1) ولم يدخل بها [المؤلف].

(2) واعلم أنه ذكر في بعض النسخ تمام الحديث وهو ولا أحد قد بنى بيتاً ولما يرفع سقفها ولا أحد قد اشترى غنماً أو خلفات وهو ينتظر ولادها فغزا فدنا إلى القرية حين صلى العصر أو قريب من ذلك فقال للشمس أنت مأمورة وأنا مأمور اللهم احبسها عليّ شيئاً فحيست عليه حتى فتح الله عليه فجمعوا ما غنموا فأقبلت النار لتأكله فأبى أن تطعمه فقال فيكم غلول فليبايعني من كل قبيلة منكم رجل فبايعه فلصقت يده بيد رجلين أو ثلاثة فقال فيكم الغلول أنتم غللتهم فأخرجوا له مثل رأس بقرة من ذهب فوضعه في المال وهو بالصعيد فأقبلت النار =

60 - بَابُ مَنْ بَنَى بِامْرَأَةٍ، وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ

5158 - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ عَائِشَةَ وَهِيَ ابْنَةُ سِتِّ سِنِينَ، وَبَنَى بِهَا وَهِيَ ابْنَةُ تِسْعٍ، وَمَكَثَتْ عِنْدَهُ تِسْعًا.

مطابقة الحديث للترجمة من حيث إن كلام هذا النبي يشعر بأن البناء ينبغي أن يكون قبل حضوره الغزو لما ذكر من المعنى وليس ذلك يقتضي الوجوب وفي بعض النسخ هنا حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ بِإِسْنَادِهِ نَحْوَهُ.

60 - بَابُ مَنْ بَنَى بِامْرَأَةٍ، وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ

(بَابُ مَنْ بَنَى بِامْرَأَةٍ) ويروى: بامرأته (وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ) قيل: لا فائدة في هذه الترجمة، وفيه: أن فيه فائدة وهي بيان أن من تزوج صغيرة ينبغي أن لا يبني بها إلا وقد تم عمرها تسع سنين، لأن النبي ﷺ بنى بعائشة وعمرها تسع سنين وهو الأصح، وإن كان عند الفقهاء الاعتبار للطاقة فإن لم تطق لا يبني بها ولو كان عمرها تسع سنين، وإن طاقت بأن كانت عيلة وعمرها ثماني سنين يبني بها.

(حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ) بفتح القاف وكسر الموحدة بعدها تحتية ساكنة فصاد مهملة. وعقبة بضم العين وسكون القاف قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أَي: الثَّوْرِيُّ، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ) أَبِيهِ (عُرْوَةَ) أَي: ابن الزبير أنه قَالَ: (تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (وَهِيَ ابْنَةُ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: بنت سِتٍّ وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني: (سِتِّ سِنِينَ، وَبَنَى بِهَا وَهِيَ) بِنْتُ وفي رواية غير أَبِي ذَرٍّ: (ابْنَةُ تِسْعٍ، وَمَكَثَتْ عِنْدَهُ) ﷺ (تِسْعًا) فتوفي ﷺ وعمرها ثماني عشرة سنة وقد مر في هذا الحديث قريباً في باب نكاح الرجل ولده الصغار، وهو مرسل، لأن عُرْوَةَ تابعي. ومطابقته للترجمة ظاهرة.

فأكلته فلم تحلّ الغنائم لأحد من قبلنا ذلك بأن الله رأى ضعفنا وعجزنا فطيبتها لنا قال القاضي: اختلفوا في حبس الشمس فقليل: هو الوقوف وقيل: إبطاء الحركة وقيل هو الرد على أدراجها وقد يقال: إن الذي حبست عليه هو يوشع ابن نون وقد روي أنها حبست أيضاً الرسول ﷺ مرتين آخر يوم الخندق وأول صبيحة الإسراء. كذا ذكره الكرمانى [المؤلف].

61 - باب البناء في السفر

5159 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْبَرَ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثًا، يُبْنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ بِنْتُ حُيَيٍّ، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ، فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خُبْزٍ وَلَا لَحْمٍ، أَمَرَ بِالْأَنْطَاعِ فَأُلْقِيَ فِيهَا مِنَ التَّمْرِ وَالْأَقِطِ وَالسَّمْنِ، فَكَانَتْ وَلِيمَتُهُ» فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ، فَقَالُوا: إِنَّ حَجَبَهَا فَهِيَ مِنْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ لَمْ يَحْجُبْهَا فَهِيَ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ «فَلَمَّا ارْتَحَلَ وَطَى لَهَا خَلْفَهُ، وَمَدَّ الْحِجَابَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ».

61 - باب البناء في السفر

(باب البناء) أي: باب دخول الرجل على امرأته وفي بعض النسخ: باب بناء العروس (في) حالة (السفر) حَدَّثَنَا) وفي رواية أَبِي دَرٍّ: حدثني بالافراد (مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ) البيكندي وفي رواية أَبِي دَرٍّ: هو ابن سلام قَالَ: (أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) أي: ابن أبي كثير القاري، (عَنْ حُمَيْدٍ الطويل، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: لما رجع من غزوة خيبر (بَيْنَ خَيْبَرَ وَالْمَدِينَةِ) بسد الصهباء (ثَلَاثًا) من الأيام (يُبْنَى عَلَيْهِ) على البناء للمفعول (بِصَفِيَّةَ بِنْتُ حُيَيٍّ، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى) وفي رواية أَبِي دَرٍّ عن المستملي: على (وَلِيمَتِهِ، فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خُبْزٍ وَلَا لَحْمٍ) إعلام بأنه ما كان فيها من طعام (المتنعمين المترفين، بل من طعام أهل التقشف.

(أَمَرَ) ﷺ (بِالْأَنْطَاعِ) أي: ببسطها فبسطت، (فَأُلْقِيَ فِيهَا مِنَ التَّمْرِ وَالْأَقِطِ) أي: اللبن الجامد، (وَالسَّمْنِ، فَكَانَتْ) أي: تلك الحيسة المتخذة من التمر والأقط والسمن (وَلِيمَتُهُ) ﷺ، (فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: إِحْدَى) أي: أهي إحدى (أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ) الحرائر، (أَوْ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ، فَقَالُوا: إِنَّ حَجَبَهَا فَهِيَ مِنْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ لَمْ يَحْجُبْهَا فَهِيَ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ فَلَمَّا ارْتَحَلَ وَطَى لَهَا خَلْفَهُ) على ناقته، (وَمَدَّ الْحِجَابَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ) فكانت من أمهات المؤمنين.

وفي الحديث: أن السنة في الإقامة عند الثيب لا تختص بالحضر ولا تنقيد بمن له امرأة غيرها ولو كانت تحته واحدة وجدد عليها أخرى أقام وجوبًا عند

62 - بَابُ الْبِنَاءِ بِالنَّهَارِ بِغَيْرِ مَرْكَبٍ وَلَا نِيرَانٍ

5160 - حَدَّثَنِي فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَأَتَنَنِي.....

البكر التي جردها سبعا وإن كانت ثيبا ثلاثا متواليات لحديث ابن حبان في صحيحه سبع للبكر وثلاث للثيب والمعنى فيه: زوال الحشمة بينهما وزيد للبكر لأن حيائها أكثر واعتبر تواليها، لأن الحشمة لا تزول بالمفرق فلو فرقها لم تحسب وقضاها لها متواليًا ويؤخذ منه جواز تأخير الاشغال العامة للشغل الخاص إذا كان لا يفوت به غرض والاهتمام بوليمة العرس وإقامة سنة النكاح بإعلانه وقد مر الحديث في غزوة خيبر . ومطابقته للترجمة ظاهرة.

62 - بَابُ الْبِنَاءِ بِالنَّهَارِ بِغَيْرِ مَرْكَبٍ وَلَا نِيرَانٍ

(بَابُ الْبِنَاءِ بِالنَّهَارِ) أي: بيان جواز دخول الرجل على امرأته بالنهار ولا يختص بالليل (بِغَيْرِ مَرْكَبٍ) أي: بغير ركوب للزوجين، أو للزوجة، أو للناس للإعلان ويروى بغير موكب بالواو بدل الراء، وهو القوم الركوب على الإبل للزينة (وَلَا نِيرَانٍ) توقد كالشموع ونحوها بين يدي العروس .

وحاصله: أن زيادة الإعلان بركوب القوم بين يدي العروس، أو بإبقاء النيران مكروه، وقد رواه سعيد بن منصور ومن طريقه أَبُو الشَّيْخِ⁽¹⁾ من طريق عُرْوَةَ بن رويم أن عَبْدَ اللَّهِ بن قرط الشمالي وكان عامل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على حمص مرت به عروس، وهم يوقدون النيران بين يديها فضربهم بدرته حتى تفرقوا عن عروسهم ثم خطب فَقَالَ: إن عروسكم أوقدوا النيران وتشبهوا بالكفرة والله مطفئ نورهم فيه دلالة على كراهة ذلك، والله تَعَالَى أعلم.

(حَدَّثَنِي) بالإفراد وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنَا (فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ) قَالَ: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) القرشي الكوفي، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةَ بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَأَتَنَنِي

أُمِّي فَأَدْخَلْتَنِي الدَّارَ، فَلَمْ يَرْغُبْنِي إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضُحَىً.

63 - باب الْأَنْمَاطِ وَنَحْوِهَا لِلنِّسَاءِ

5161 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ،

أُمِّي) أم رومان (فَأَدْخَلْتَنِي الدَّارَ، فَلَمْ يَرْغُبْنِي) أي: لم يفجأني ولم يخوفني (إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضُحَىً) بالضم والقصر فوق الضحوة ارتفاع أول النهار وهو أول ارتفاع النهار ومعنى ضحى أي وقت الضحى أرادت أن دخوله ﷺ عليها كان وقت الضحى وهذا الحديث بهذا السند بعينه قد مضى قبله بثلاثة أبواب غير أن ذلك مرسل وهذا مسند وأن في ذاك زيادة وهي قول فإذا نسوة من الأنصار إلى آخره وهنا زيادة وهي قوله فلم يرعني إلا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضُحَىً فلاجل هذه الزيادة عقد الترجمة المذكورة غير أنها ذكر فيها بغير مركب ولا نيران ولم يذكر لأجلهما في الحديث شيئاً لكن يمكن أن يؤخذ منه أنه ﷺ دخل بها نهاراً من غير مركب ولا نيران، فافهم.

63 - باب الْأَنْمَاطِ وَنَحْوِهَا لِلنِّسَاءِ

(بَابُ) جواز اتخاذ (الْأَنْمَاطِ) كما في ترجمة مِسْلَم، والأنمات: بفتح الهمزة جمع نمط بفتحيتين، وهو ظهارة الفراش، وقيل: ضرب من البسط له حمل رقيق.

وقال الثَّوَوِيُّ: يجعل على الهودج وقد يجعل سترًا.

وقال الْعَيْنِيُّ: وقد يأتي بمعنى الطريقة من الطرائق والضرب من الضروب يقال: ليس هذا من ذلك النمط أي من ذلك الضرب.

وفي حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خير هذه الأمة النمط الأوسط ويروى: الوسط كره علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الغلو والتقصير في الدين والنمط أَيْضًا: الجماعة من الناس أمرهم واحد.

(وَنَحْوِهَا) من الكلل، والأستار، والفرش ويروى: ونحوه أعاد الضمير مفردًا على مفرط الأنمات (لِلنِّسَاءِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أَبُو رجاء الثَّقَفِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوَوِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ) التَّيْمِيُّ

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلِ اتَّخَذْتُمْ أَنْمَاطًا؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَنْتَى لَنَا أَنْمَاطٌ؟ قَالَ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ».

المدني، (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أَي: لَجَابِرٍ لَمَّا تَزَوَّجَ: «(هَلِ اتَّخَذْتُمْ أَنْمَاطًا؟)» قَالَ جَابِرُ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَنْتَى لَنَا) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ، أَي: وَمَنْ أَيْنَ لَنَا (أَنْمَاطٌ قَالَ) ﷺ: «(إِنَّهَا سَتَكُونُ)» زَادَ فِي عِلَامَاتِ النُّبُوَّةِ: لَكُمْ الْأَنْمَاطُ وَكَانَ: تَامَةً بِمَعْنَى: سَتَوْجِدُ.

وفيه: إخباره بها وهي معجزة ظاهرة، لأنها كانت كما أخبر.

وقال النَّوَوِيُّ: فيه جواز اتخاذ الأنماط إذا لم يكن من حرير.

وتعقب: بأنه لا يلزم من الأخبار بأنها ستكون الإباحة.

وأجيب: بأن إخباره ﷺ أنها ستكون، ولم يَنْهَ عنه يؤخذ منه جواز اتخاذها.

نعم، قد أخرج مسلم من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ فَأَخَذَتْ نَمَطًا فَسَرَّتْهُ عَلَى الْبَابِ، فَلَمَّا قَدِمَ فَرَأَى النَّمَطَ عَرَفَتْ الْكِرَاهَةَ فِي وَجْهِهِ، فَجَذَبَهُ حَتَّى هَتَكَهُ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْسُو الْحِجَارَةَ وَالطِّينَ» قَالَتْ: فَقَطَعْتَ مِنْهُ وَسَادَتَيْنِ فَلَمْ يَعْصِ ذَلِكَ عَلَيَّ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْأَنْمَاطَ لَا يَكْرَهُ اتِّخَاذَهَا لِدَاتِهَا بَلْ لَمَّا يَصْنَعُ بِهَا، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي سِتْرِ الْبُيُوتِ وَالْجُدَارِ وَالَّذِي جُزِمَ بِهِ جَمْهُورُ الشَّافِعِيَةِ بِالْكَرَاهَةِ، بَلْ صَرَحَ الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ الْمَقْدِسِيُّ مِنْهُمْ بِالتَّحْرِيمِ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَذَا وَقَالَ غَيْرُهُ: لَيْسَ فِي السِّيَاقِ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ وَإِنَّمَا فِيهِ نَفْيُ الْأَمْرِ بِذَلِكَ وَنَفْيُ الْأَمْرِ لَا يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتَ النَّهْيِ، نَعَمْ يُمْكِنُ أَنْ يَحْتَجَّ بِفَعْلِهِ ﷺ فِي هَتَكَهُ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ النَّهْيُ صَرِيحًا وَلَفْظُهُ: وَلَا تَسْتَرُوا الْجُدَارَ بِالثِّيَابِ لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ، وَلَهُ شَاهِدٌ مَرْسَلٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَأَمَّا عَدَمُ اسْتِعْمَالِهَا مِنَ الْحَرِيرِ فَبِأَحَادِيثٍ أُخْرَى.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: يُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ الشُّورَةَ لِلْمَرْأَةِ دُونَ الرَّجُلِ لِقَوْلِ جَابِرٍ لَامْرَأَتِهِ أُخْرِي عَنِّي أَنْمَاطُكَ كَذَا قَالَ: وَلَا دَلَالَةَ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّهَا كَانَتْ لَامْرَأَةً

64 - باب النَّسْوَۃِ اللَّاتِي يَهْدِيْنَ الْمَرْأَةَ إِلَى رَوْحِهَا

5162 - حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ،

جابر حقيقة فلذلك أضافها إليها وإلا ففي نفس الحديث أنه سيكون لكم أنماط فأضافها إلى أعم من ذلك وهو الذي استدلت به امرأة جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْجَوَازِ قَالَ: وفيه أن شورة النساء للبيوت من الأمر القديم المتعارف كذا قَالَ ويعكر عليه حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسيأتي البحث فيه في جواز ستر الجدر في باب هل يرجع إذا رأى منكراً من أبواب الوليمة وإنما قَالَ ﷺ لجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذلك لأن أباه ترك تسع بنات فقام عليهن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وشورهن وزوجهن، وقد سبق الحديث في علامات النبوة.

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

64 - باب النَّسْوَۃِ اللَّاتِي يَهْدِيْنَ الْمَرْأَةَ إِلَى رَوْحِهَا

(باب النَّسْوَۃِ اللَّاتِي) أي: أمر النسوة اللاتي بالجمع في رواية الكشميهني، وفي رواية غيره التي بالافراد والأولى أولى.

(يَهْدِيْنَ) بضم الياء من الإهداء أو بفتحها من الهداية (الْمَرْأَةَ إِلَى رَوْحِهَا) ووقع في رواية أَبِي ذَرٍّ بعد قوله: إلى زوجها وَدُعَايَهُنَّ بِالْبَرَكَةِ وليس في حديث الباب الإشارة إليه، ولم يذكره الإسماعيلي ولا أَبُو نُعَيْمٍ، وقال الْحَافِظ الْعَسْقَلَانِيُّ: لكن إن كانت محفوظة ولعله أشار إلى ما ورد في بعض طرق حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وذلك فيما أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ مِنْ طَرِيقِ بَهْسَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا زَوَّجَتْ يَتِيمَةً كَانَتْ فِي حَجَرِهَا رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَتْ: وَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْدَاهَا إِلَى زَوْجِهَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا قُلْتُمْ يَا عَائِشَةُ قَالَتْ: قُلْتُ: سَلِمْنَا وَدَعَوْنَا اللَّهَ بِالْبَرَكَةِ ثُمَّ أَنْصَرَفْنَا، وَاسْتَبَعْدَهُ الْعَيْنِيُّ وَقَالَ: لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ وَقَفَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَلَئِنْ سَلِمْنَا فَكَيْفَ يَضَعُ تَرْجُمَةً بَعْدَ بَابٍ وَلَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ مُطَابِقٌ لَهَا، وَأَنْتَ خَيْرُ بَأْنٍ اعْتَرَضَهُ سَاقِطٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْزَمْ بِذَلِكَ بَلْ قَالَ لَعَلَّهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ دَابِّ الْمَصْنَفِ رَجِمَهُ اللَّهُ مِثْلَ تِلْكَ الْإِشَارَةِ.

(حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ) البغدادي مات في أول جمادى الأولى سنة ثمان

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا رَفَّتْ امْرَأَةً إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، مَا كَانَ مَعَكُمْ لَهُوٌّ؟»

وخمسين ومائتين قاله الحافظ المنذري قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ) أَبُو جعفر التميمي البغدادي البزار أصله فارسي كان بالكوفة أحد مشايخ البُخَارِيِّ روى عنه هنا بالواسطة، وروى مسلم عن أبي بكر ابن أبي شيبة عن مُحَمَّد بن سابق مات سنة ثلاث عشرة ومائتين قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ) هو ابن يُونُس بن أبي إسحاق السبيعي، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (أَنَّهَا رَفَّتْ) بفتح الزاي (امْرَأَةً) كانت يتيمة في حجرها كما في الأوسط للطبراني (إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ) وقد تقدم أيضًا في رواية أبي الشَّيْخ من طريق شريك عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

وذكر ابن الأثير في أسد الغابة: أن اسم هذه اليتيمة فارعة بنت أسعد بن زرارة، وأن اسم زوجها الأنصاري نبيط بن جابر من بني مالك ابن النجار، وقال في ترجمة: الفارعة أن أباهَا أسعد بن زرارة أوصى بها إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فزوجها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نبيط بن جابر.

وروى ابن ماجة من حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنكحت عَائِشَةَ قرابة لها، وروى أَبُو الشَّيْخ من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زوجت بنت أخيها أو زادت قرابة منها، وفي أمالي المحاملي من وجه آخر عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نكح بعض أهل الأنصار بعض أهل عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فأهدتها إلى قبا، والجمع بين هذه الروايات بالجمل على التعدد قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولا يبعد تفسير المبهمة في حديث الباب بالفارعة إذ ليس فيه تقييد بكونها قرابة عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: يَا عَائِشَةُ، مَا كَانَ مَعَكُمْ لَهُوٌّ؟) وفي رواية شريك فَقَالَ: «هل بعثتم معها جارية تضرب بالدف وتغني» قلت تقول ماذا قَالَ تقول: أتيناكم أتيناكم فحيانا وحياكم ولولا الذهب الأحمر ما حلت لواديكُم، ولولا الحنطة السمراء ما سمت عذراكم، وفي حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعضه، وفي حديث

فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهُ».

ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى قَوْلِهِ : وَحْيَاكُمْ.

(فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهُ) وفي حديث بن عَبَّاسٍ وجابر رضي الله عنهم قوم فيهم غزل، وفي حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المحاملي: أدركها يا زينب امرأة كانت تغني بالمدينة، وفي حديث عَبْدِ اللَّهِ بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند أَحْمَد، وصححه ابن حبان والحاكم: أعلنوا النكاح.

وزاد التِّرْمِذِيُّ وابن ماجة من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: واضربوا عليه بالدف وسنده ضعيف.

وأخرج النَّسَائِيُّ من طريق عامر بن سعد عن قرظة بنت كعب وأبي مسعود الأنصاريين قالا: إنه رخص لنا في اللّهُو عند العرس الحديث.

وصححه الحاكم للطبراني من حديث السائب بن يزيد عن النَّبِيِّ ﷺ وقيل: له أترخص في هذا، قَالَ: «نعم إنه نكاح لا سفاح».

وفي التوضيح: اتفق العلماء على جواز اللّهُو في وليمة النكاح كضرب الدف وشبهه وخصت الوليمة بذلك ليظهر النكاح وينتشر فتثبت حقوقه وحرمته وقال مالك لا بأس بالدف والكبر في الوليمة لأنني أراه خفيفاً ولا ينبغي ذلك في غير العرس، وسئل مالك عن اللّهُو يكون فيه البوق فَقَالَ: إن كان كثيراً مشتهراً، فإني أكرهه وإن كان خفيفاً فلا بأس بذلك.

وقال أصبغ: ولا يجوز الغناء في العرس ولا في غيره إلا مثل ما يقول النساء الأمصار أو رجز خفيف.

وسئل أَبُو يُوسُفَ عن الدف أنكره في غير العرس مثل المرأة في منزلها والصبي فلا أكرهه، وأما الذي يجيء منه اللعب الفاحش والغناء فإني أكرهه. والكبر بفتحيتين: الطبل ذو الرأسين، وقيل: الطبل الذي له وجه واحد.

والبوق بضم الباء الموحدة وسكون الواو وفي آخره قاف: آلة ينفخ فيها ويجمع على بيقان وبوقان كذا قَالَ في المغرب والقياس: أبواق.

ومطابقة الحديث للترجمة فِي قَوْلِهِ زفت امرأة، لأنه من زفت العروس أزفها إذا أهديتها إلى زوجها والحديث من أفراد الْبُخَارِيِّ.

65 - بَابُ الْهَدِيَّةِ لِلْعُرُوسِ

5163 - وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: عَنْ أَبِي عَثْمَانَ وَاسْمُهُ الْجَعْدُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: مَرَّ بِنَا فِي مَسْجِدِ بَنِي رِفَاعَةَ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا مَرَّ بِجَنَابَاتِ أُمِّ سَلِيمٍ دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَلَّمَ عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عُرُوسًا بِرِزْنَبَ،

65 - بَابُ الْهَدِيَّةِ لِلْعُرُوسِ

(بَابُ الْهَدِيَّةِ لِلْعُرُوسِ) صَبِيحَةُ لَيْلَةِ الدَّخُولِ.

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ) هُوَ ابْنُ طَهْمَانَ الْهَرَوِيِّ بَفَتْحِ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْهَاءِ أَبُو سَعِيدٍ سَكَنَ نَيْسَابُورَ ثُمَّ سَكَنَ مَكَّةَ مَاتَ سَنَةَ سِتِينَ وَمِائَةٍ.

(عَنْ أَبِي عَثْمَانَ وَاسْمُهُ الْجَعْدُ) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ ابْنُ دِينَارِ الشُّكْرِيِّ الْبَصْرِيِّ الصَّرْفِيِّ، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ) أَي: أَبُو عَثْمَانَ الْجَعْدُ: (مَرَّ بِنَا) أَي: أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْبَصْرَةِ (فِي مَسْجِدِ بَنِي رِفَاعَةَ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِ الْفَاءِ وَبِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَبَنُو رِفَاعَةَ ابْنُ الْحَارِثِ بْنِ بَهْتَةَ بْنِ سَلِيمٍ قَبِيلَةُ نَزَلُوا الْكُوفَةَ وَالْبَصْرَةَ وَبَنُوا مَسَاجِدَ وَغَيْرَهَا وَالْمُرَادُ بِمَسْجِدِ بَنِي رِفَاعَةَ هُنَا الْمَسْجِدَ الَّذِي بَنَاهُ بِبَصْرَةَ.

(فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا مَرَّ بِجَنَابَاتِ أُمِّ سَلِيمٍ) هِيَ أُمُّ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهِيَ بِنْتُ مِلْحَانَ بْنِ خَالِدٍ، وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهَا، فَقِيلَ: سَهْلَةٌ، وَقِيلَ: رُمَيْلَةٌ، وَقِيلَ: رُمَيْتَةٌ، وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ وَالْجَنَابَاتُ جَمْعُ جَنْبَةٍ بَفَتْحِ الْجِيمِ وَالنُّونِ وَالْمَوْحَدَةِ وَهِيَ النَّاحِيَةُ وَيُقَالُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَأْخُودًا مِنَ الْجَنَابِ وَهُوَ الْفَنَاءُ فَكَانَ يَقُولُ: إِذَا مَرَّ بِفَنَائِهَا (دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَلَّمَ عَلَيْهَا) هَذَا الْقَدْرُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ وَشَارَكَهُ فِي بَقِيَّتِهِ جَعْفَرُ بْنُ سَلِيمَانَ وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَثْمَانَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِهِمَا.

(ثُمَّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عُرُوسًا بِرِزْنَبَ) بِنْتُ جَحْشِ الْأَسَدِيَّةِ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْعُرُوسَ يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، وَقَدْ تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَنَةَ ثَلَاثٍ قَالَهُ خَلِيفَةُ وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ: سَنَةَ خَمْسٍ وَكَانَتْ قَبْلَهُ عِنْدَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَاتَتْ سَنَةَ عَشْرِينَ مِنَ الْهَجْرَةِ وَصَلَّى عَلَيْهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَقَالَتْ لِي أُمُّ سُلَيْمٍ: لَوْ أَهْدَيْنَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَدِيَّةً، فَقُلْتُ لَهَا: افْعَلِي، فَعَمَدَتْ إِلَى تَمْرٍ وَسَمْنٍ وَأَقِطٍ، فَاتَّخَذَتْ حَيْسَةً فِي بُرْمَةٍ، فَأَرْسَلَتْ بِهَا مَعِيَ إِلَيْهِ، فَانْطَلَقْتُ بِهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ لِي: «ضَعَهَا» ثُمَّ أَمَرَنِي فَقَالَ: «ادْعُ لِي رَجَالًا - سَمَاهُمْ - وَادْعُ لِي مَنْ لَقِيتَ» قَالَ: فَفَعَلْتُ الَّذِي أَمَرَنِي، فَارْجَعْتُ فَإِذَا الْبَيْتُ غَاصُّ بِأَهْلِهِ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى تِلْكَ الْحَيْسَةِ وَتَكَلَّمَ بِهَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ جَعَلَ يَدْعُو عَشْرَةَ عَشْرَةَ يَأْكُلُونَ مِنْهُ، وَيَقُولُ لَهُمْ: «اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَلِيَأْكُلْ.....

(فَقَالَتْ لِي أُمُّ سُلَيْمٍ: لَوْ أَهْدَيْنَا لِرَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني: إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَدِيَّةً، فَقُلْتُ لَهَا: افْعَلِي) ذلك، (فَعَمَدَتْ) بفتح الميم (إِلَى تَمْرٍ وَسَمْنٍ وَأَقِطٍ) وفي نسخة: بتقديم وأقط على سمن، (فَاتَّخَذَتْ حَيْسَةً) بضم الحاء وسكون التحتية وبالسین المهملة طعام متخذ من تمر وأقط وسمن ويدخل عوض الأقط الدقيق (فِي بُرْمَةٍ) بفتح الموحدة قَالَ ابن الأثير: البرمة القدر مطلقاً، وهي في الأصل: المتخذة من الحجر المعروف بالحجاز واليمن، (فَأَرْسَلَتْ بِهَا مَعِيَ إِلَيْهِ) أي: أرسلت أم سليم بالحيسة معي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، (فَانْطَلَقْتُ بِهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ لِي) ﷺ: «(ضَعَهَا» ثُمَّ أَمَرَنِي فَقَالَ: «ادْعُ لِي رَجَالًا - سَمَاهُمْ - وَادْعُ لِي مَنْ لَقِيتَ» قَالَ) أنس رضي الله عنه: (فَفَعَلْتُ الَّذِي أَمَرَنِي) به، (فَرَجَعْتُ فَإِذَا الْبَيْتُ غَاصُّ) كلمة إذا: للمفاجأة والبيت: مرفوع بالابتداء، وغاص: خبره، أي: ممتلئ ومادته غين معجمة وصاد مهملة وأصله: من غصصت بالماء أغص، وأنا غاص وغصان إذا امتلأ حلقك بالماء وشرقت به، ومنه الغصة.

(بِأَهْلِهِ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ يَدَيْهِ) بالثنية وفي نسخة: يده بالإفراد (عَلَى تِلْكَ الْحَيْسَةِ) التي أرسلتها أم سليم، (وَتَكَلَّمَ بِهَا) بالموحدة قبل الهاء مصححاً عليها في الفرع كأصله.

(مَا شَاءَ اللَّهُ) ويروى بما شاء الله بالميم بدل الها وبزيادة كلمة ما وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: وتكلم ما شاء الله.

(ثُمَّ جَعَلَ يَدْعُو عَشْرَةَ عَشْرَةَ) أي: من القوم الذين اجتمعوا (يَأْكُلُونَ مِنْهُ) أي: من الطعام المسمى بالحيسة (وَيَقُولُ لَهُمْ) ﷺ: «(اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَلِيَأْكُلْ

كُلُّ رَجُلٍ مِمَّا يَلِيهِ» قَالَ: حَتَّى تَصَدَّعُوا كُلُّهُمْ عَنْهَا، فَخَرَجَ مِنْهُمْ مَنْ خَرَجَ، وَبَقِيَ نَفَرٌ يَتَحَدَّثُونَ، قَالَ: وَجَعَلْتُ أَعْتَمُّ، ثُمَّ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ نَحْوَ الْحُجْرَاتِ وَخَرَجْتُ فِي إِثْرِهِ، فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ قَدْ ذَهَبُوا، فَارْجِعْ فَدَخَلَ الْبَيْتَ، وَأَرْخَى السُّتْرَ وَإِنِّي لَفِي الْحُجْرَةِ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَبْظِيرٍ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَنْسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾ [الأحزاب: 53]

كُلُّ رَجُلٍ مِمَّا يَلِيهِ» قَالَ: حَتَّى تَصَدَّعُوا) بتشديد الدال المهملة، أي: تفرقوا (كُلُّهُمْ عَنْهَا) أي: عن الحيسة، (فَخَرَجَ مِنْهُمْ مَنْ خَرَجَ، وَبَقِيَ نَفَرٌ) أي: ثلاثة رجال كما في رواية: والنفر من الثلاثة إلى العشرة، وفي رواية الترمذي: وجلس طوائف (يَتَحَدَّثُونَ) في بيت رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(قَالَ) أي: أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَجَعَلْتُ أَعْتَمُّ) من الاغتمام بالغين المعجمة، أي: أحزن من عدم خروجهم وسببه ما فهم من النبي ﷺ من حياته من أن يأمرهم بالقيام ومن غفلتهم بالتحدث عن العمل بما يليق من التخفيف حينئذ. (ثُمَّ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ نَحْوَ الْحُجْرَاتِ) أي: حجرات أمهات المؤمنين (وَخَرَجْتُ فِي إِثْرِهِ، فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ قَدْ ذَهَبُوا، فَارْجِعْ) ﷺ (فَدَخَلَ الْبَيْتَ، وَأَرْخَى السُّتْرَ وَإِنِّي لَفِي الْحُجْرَةِ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾) أي: إلا مصحوبين بالإذن فهي في موضع الحال (﴿إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَبْظِيرٍ إِنَّهُ﴾) ⁽¹⁾ مصدر أنى الطعام إذا أدرك أي: لا ترقبوا الطعام إذا طبخ حتى إذا قارب الاشتواء تعرضتم للدخول.

(﴿وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾) تفرقوا وخرجوا من منزله (﴿وَلَا مُسْتَنْسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ﴾) الانتظار والاستئناس، (﴿كَانَ يُؤْذَى النَّبِيَّ﴾) لتضييق المنزل عليه وعلى أهله، (﴿فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ﴾) أن يأمركم بالخروج (﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾) وسقط في رواية أَبِي ذَرٍّ قوله: ولكن إذا دعيتم إلى آخره وقال بعد قوله: إناهِ إِلَى قَوْلِهِ: وَاللَّهُ يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ.

قَالَ أَبُو عُثْمَانَ: قَالَ أَنَسٌ: «إِنَّهُ خَدَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ سِنِينَ».

(قَالَ أَبُو عُثْمَانَ) الجعد: (قَالَ أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنَّهُ) أَي: أَنَسًا (خَدَمَ رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية: خدَم النَّبَّ ﷺ (عَشْرَ سِنِينَ)⁽¹⁾ وقد استشكل القاضي عياض ما وقع في هذا الحديث من أن الوليمة بزینب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت من الحيس الذي أهده أم سليم، وأن المشهور من الروايات: أولم عليها بالخبز واللحم ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وإنما فيه: أشبع المسلمين خبزًا ولحمًا، وذكر في حديث الباب: أن أَنَسًا قَالَ: وقال لي ادع رجالًا سماهم إلى أن قَالَ: حتى تصدعوا قَالَ القاضي عياض: هذا وهم من رواية وتركيب قصة في قصة أخرى.

وتعقبه الْقُرْطُبِيُّ: بأنه لا مانع من الجمع بين الروایتين والأولى أن يقال: لا وهم في ذلك فلعل الذين دعوا إلى الخبز واللحم فأكلوا حتى شبعوا وذهبوا لم يرجعوا ولما بقي النفر الذين كانوا يتحدثون جاء أَنَسٌ بالحيسة، فأمر أن يدعوا ناسًا آخرين ومن لقي فدخلوا فأكلوا أيضًا حتى شبعوا واستمر أولئك النفر يتحدثون وهو جمع لا بأس به.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وأولى منه أن يقال إن حضور الحيسة صادف حضور الخبز واللحم، فأكلوا كلهم من ذلك قَالَ وعجيب من إنكار القاضي عياض وقوع تكثير الطعام في قصة الخبز واللحم مع أن أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: إنه أولم بشاة كما سيأتي قريبًا ويقول: إنه أشبع المسلمين خبزًا ولحمًا وما الذي يكون قدر الشاة حتى يشبع المسلمين جميعًا وهم يومئذ نحو الألف لولا البركة التي حصلت من جملة آياته ﷺ في تكثير الطعام.

وفي الحديث فوائد: منها: كونه أصلًا في هدية العروس وكان الإهداء قديمًا، فأقرها الإسلام.

ومنها: كونها قليلة فإذا صح الود سقط التكلف.

ومنها: اتخاذ الوليمة في العرس قَالَ ابن العربي: وهي بعد الدخول، وقال البيهقي: كان دخوله ﷺ بعد هذه الوليمة.

(1) وفيه التفات، وتوفي رسول الله ﷺ وهو ابن عشر سنين، ومات أَنَسٌ رضي الله عنه عن سنة ثلاث واثنين وتسعين، وقد نيف على المائة بزيادة ستين أو ثلاث.

- ومنها : دعاء الناس إلى الوليمة بتسميته من يدعى وعدم تسميته .
- ومنها : ظهور معجزة للنبي ﷺ حيث دعا الجميع إلى شيء قليل ، وفي رواية مسلم : كانوا زهاء ثلاثمائة .
- ومنها : لطفه ﷺ وحيأؤه حيث يدخل ويخرج ولا يأمر من كان جالساً بالخروج .
- ومنها : الصبر على أذى الصديق .
- ومنها : أن من سنة العرس إذا فضل عنده طعام أن يدعو له من خف عليه من إخوانه فيكون زيادة إعلان بالنكاح كذا قيل فافهم .
- ومنها : التسمية على الأكل .
- ومنها : الأكل مما يليه .
- ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ : لو أهدينا إلى قَوْلِهِ : فانطلقت بها إليه وقد ذكر البخاريّ هذا الحديث معلقاً غير موصول هنا ، وقد وصله مرة بقوله : حَدَّثَنَا الصَّلْت بن مُحَمَّد أَخْبَرَنَا حماد بن زيد عن الجعد أبي عثمان ، وعن هشام ، عن مُحَمَّد ، وسان بن ربيعة ، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في النكاح ، وَالتِّرْمِذِيُّ في التفسير ، وَالنَّسَائِيُّ في النكاح ، وفي الوليمة ، والتفسير ، وقال صاحب التلويح : والتعليق عن إبراهيم رواه النَّسَائِيُّ عن أَحْمَد بن حفص بن عَبْد اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ ، عن إبراهيم بن طهمان ، عن أبي عثمان به ، وقال الْحَافِظ الْعَسْقَلَانِيُّ : بعض من لقيناه من الشراح زعم أن النَّسَائِيَّ أَخْرَجَهُ عن أَحْمَد بن حفص بن عَبْد اللَّهِ بن راشد عَنْ أَبِيهِ عنه ولم أقف على ذلك .
- وتعقبه الْعَيْنِيُّ : بأنه إن كان مراده بقوله بعض من لقيناه من الشراح صاحب التلويح فإنه لم يلقه لأنه مات سنة اثنتين وستين وسبعمائة وهو في ذلك الوقت لم يولد وإن كان مراده صاحب التوضيح فهو تبع في ذلك شيخه صاحب التلويح وإن كان مراد الْكِرْمَانِيُّ وهو لم يدخل الديار المصرية أصلاً ولا هذا القائل دخل تلك البلاد ومع هذا لم يذكر الْكِرْمَانِيُّ ذلك وقوله لم أقف على ذلك لا يستلزم نفي وقوف غيره انتهى ، وفي تعقبه بذلك تأمل .

66 - باب استِعَارَةِ الثِّيَابِ لِلْعُرُوسِ وَغَيْرِهَا

5164 - حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً فَهَلَكَتْ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي طَلِبِهَا، فَأَذْرَكْتُهُمُ الصَّلَاةَ فَصَلَّوْا بِغَيْرِ وُضوءٍ، فَلَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ شَكُّوا ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَنَزَلَتْ آيَةُ التَّيْمُمِ» فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَوَاللَّهِ مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ قَطُّ، إِلَّا جَعَلَ لَكَ مِنْهُ مَخْرَجًا، وَجُعِلَ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ بَرَكَةٌ.

66 - باب استِعَارَةِ الثِّيَابِ لِلْعُرُوسِ وَغَيْرِهَا

(باب استِعَارَةِ الثِّيَابِ لِلْعُرُوسِ وَغَيْرِهَا) أي: وغير الثياب مما يتجمل به العروس كالحلي.

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنَا (عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بالتصغير قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةَ بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ) أختها (قِلَادَةً) لتزين لها للنبي ﷺ، (فَهَلَكَتْ) أي: ضاعت، (فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي طَلِبِهَا) وفي التيمم رجلًا وفسر بأنه أسيد بن حضير (فَأَذْرَكْتُهُمُ الصَّلَاةَ) قَالَ الإمام القسطلاني: لم أقف على تعيينها، (فَصَلَّوْا بِغَيْرِ وُضوءٍ، فَلَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ شَكُّوا ذَلِكَ) أي: فقدهم الماء وصلاتهم بغير وضوء.

(إِلَيْهِ، فَنَزَلَتْ آيَةُ التَّيْمُمِ) التي في سُورَةِ الْمَائِدَةِ.

(فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ) بضم الهمزة والحاء المهملة مصغرين أي قَالَ لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَوَاللَّهِ مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ قَطُّ، إِلَّا جَعَلَ) اللَّهُ (لَكَ) وفي رواية غير أَبِي ذَرٍّ: أي جعل لك (مِنْهُ مَخْرَجًا) من مضايقة.

(وَجُعِلَ لِلْمُسْلِمِينَ) كلهم (فِيهِ بَرَكَةٌ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: وجعل على البناء للمفعول فيه بركة رفع على أنه نائب عن الفاعل، وفي التيمم: فوالله ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله لك وللمسلمين فيه خيرًا.

قيل: لا مطابقة بين الحديث والترجمة لأنها استعارة الثياب للعروس

67 - بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ

5165 - حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ

والقلادة ليست من الثياب وأجيب بأنه قَالَ: وغيرها وهو يتناول القلادة وغيرها .
وقيل أَيْضًا: إن الترجمة في استعارة الثياب وغيرها للعروس ، وعائشة رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهَا حين استعارتها لم تكن عروسًا .

وأجاب عند الحَافِظِ الْعَسْقَلَانِي: بأن ذلك من جهة المعنى الجامع بين
القلادة وغيرها من أنواع الملبوس الذي يتزين به للزوج أعم من أن يكون عند
العرس أو بعده.

وقال الْعَيْنِي: إذا أَعَدْنَا الضمير في: وغيرها إلى العروس يتأتى المطابقة
انتهى فليتأمل.

وقد مر الحديث في كتاب الهبة لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أخص من هذا وهو
قولها: كان لي منهن، أي: من الدروع القطنية درع على عهد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فما
كانت امرأة تقتن⁽¹⁾ بالمدينة إلا أرسلت إليّ تستعيره وترجم عليه الاستعارة
للعرس عند البناء.

67 - بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ

(بَابُ: مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ) يعني: إذا أراد الجماع.

(حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ) بسكون العين الطلحي الكوفي المعروف بالضخم
قَالَ: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) هو ابن عبد الرحمن النحوي، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن
المعتمر، (عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ) بفتح الجيم وسكون العين المهملة، (عَنْ
كُرَيْبٍ) مصغر كرب مولى ابنِ عَبَّاسٍ، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه
(قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَمَّا) بفتح الهمزة وتخفيف الميم حرف استفتاح بمنزلة ألا
(لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ) كذا هو في رواية الكشميهني وفي رواية غيره⁽²⁾: بحذف أن
وتقدم في بدء الخلق من رواية همام عن منصور بحذف لو ولفظه: أما أن أحدكم

(2) وكذلك عند المصنّف في الدعوات.

(1) تقتن: أي تزين.

يَقُولُ حِينَ يَأْتِي أَهْلَهُ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبِي الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، ثُمَّ قُدِّرْ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ، أَوْ قُضِيَ وَلَدٌ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا.

إذا أتى أهله، وفي رواية جرير عن منصور عند أبي داود وغيره: لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله وهي مفسرة لغيرها من الروايات دالة على أن القول قبل الشروع.

(يَقُولُ حِينَ يَأْتِي أَهْلَهُ) أي: يجامع امرأته أو سريته، وفي رواية إسرائيل، عن منصور عند الإسماعيلي: أما أن أحدكم لو يقول حين يجامع أهله، وهو ظاهر في أن القول يكون مع الفعل لكن يمكن حمله على المجاز، وعنده في رواية روح بن القاسم، عن منصور: لو أن أحدهم إذا جامع امرأته ذكر الله. (بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبِي) بالإنفراد (الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا) بالجمع، وفي رواية روح: ذكر الله، ثم قَالَ: اللَّهُمَّ جَنِّبِي⁽¹⁾، وفي رواية شعبة، عن منصور في بدء الخلق: جنبي.

(ثُمَّ قُدِّرْ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ) أي: في ذلك الإتيان، (أَوْ قُضِيَ) كذا بالشك (وَلَدٌ) وسقط في رواية غير الكشميهني لفظ: في ذلك، وفي رواية سُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ، عن منصور: فإن قضى الله بينهما ولدًا، ومثله في رواية إسرائيل، وفي رواية شعبة: فإن كان بينهما ولد، وفي رواية مسلم من طريقه: فإنه أن يقدر بينهما ولد في ذلك، وفي رواية جرير: ثم قدر أن يكون والباقي مثله، ونحوه في رواية روح بن القاسم، وفي رواية همام: فرزقا ولدًا ولا فرق بين القضاء والقدر من حيث اللغة، وأما من حيث الاصطلاح: فالقضاء هو الأمر الكلي الإجمالي الذي في الأزل والقدر هو جزئيات ذلك الكلي، وتفصيل ذلك المجمل الواقعة فيما لا يزال وفي القرآن إشارة إليه: ﴿وَأَنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [الحجر: 21].

(لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا) بفتح الراء وضمها كذا بتنكير شيطان، ومثله في رواية جرير، وفي رواية شعبة عند مسلم، وأحمد: لم يسلط عليه الشيطان، أو

(1) بالإنفراد أيضًا وفي رواية همام: «جنبتنا»، وفي حديث أبي أمامة عند الطبراني: جنبتني من الشيطان الرجيم.

لم يضره الشيطان، وتقدم في بدء الخلق من رواية همام، وكذا في رواية سُفْيَانَ ابن عيينة، وإسرائيل، وروح بن القاسم بلفظ: الشيطان، واللام للعهد المذكور في لفظ الدعاء، وفي رواية أَحْمَد بن عبد العزيز العمي، عن منصور: لم يضر ذلك الولد الشيطان أبدًا.

وفي مرسل الحسن عند عبد الرزاق: إذا أتى الرجل أهله، فليقل بسم الله، اللهم بارك لنا فيما رزقنا، ولا تجعل للشيطان نصيبًا فيما رزقنا، وكان يرجى إن حملت أن يكون ولدًا صالحًا.

واختلف في الضرر المنفي بعد الاتفاق على ما نقل القاضي عياض على عدم الحمل على العموم في أنواع الضرر، وإن كان ظاهرًا في الحمل على عموم الأحوال من صيغة النفي مع التأييد، وكان سبب ذلك ما تقدم في بدء الخلق أن كل بني آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد إلا من استثنى⁽¹⁾، فإن في هذا الطعن نوع ضرر في الجملة، ثم اختلفوا ف قيل: المعنى لم يسلط عليه من أجل بركة التسمية، بل يكون من جملة العباد الذين قيل في حقهم: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَكِنَّ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: 42] ويؤيده مرسل الحسن المذكور.

وقيل: المراد لم يطعن في بطنه وهو بعيد لمنافاته ظاهر الحديث المتقدم، وليس تخصيصه بأول من تخصيص هذا. وقيل: المراد أنه لا يصرحه شيطان.

وقيل: لم يضره في بدنه، وقال ابن دقيق العيد: يحتمل أن لا يضره في دينه أيضًا، ولكن يبعده انتفاء العصمة.

وتعقب: بأن اختصاص من خص بالعصمة بطريق الوجوب لا بطريق الجواز، فلا مانع أن يوجد من لا يصدر عنه معصية عمدًا، وإن لم يكن ذلك واجبًا له.

وقال الدَّائُودِيّ: معنى لم يضره، أي: لم يفتنه عن دينه إلى الكفر، وليس المراد عصمته عن المعصية.

(1) أي: مريم وابنها.

68 - باب: الْوَلِيْمَةُ حَقٌّ

وقيل : لم يضره بمشاركة أبيه في جماع أمه كما جاء عن مجاهد : أن الذي يجامع ولا يسمى يلتف الشيطان على إحليله فيجامع معه .

وفي الحديث من الفوائد : استحباب التسمية ، والدعاء ، والمحافظة على ذلك حتى في حالة الملاذ كالوقاع والاعتصام بذكر الله ودعائه من الشيطان والتبرك باسمه ، والاستعاذة من جميع الأسواء .

وفيه : الاستشعار بأنه الميسر لذلك العمل والمعين عليه .

وفيه : إشارة إلى أن الشيطان ملازم لابن آدم لا ينطرد عنه إلا إذا ذكر الله .

وفيه : رد على من منع المحدث أن يذكر الله ويخدش فيه الرواية المتقدمة إذا أراد أن يأتي وهو نظير ما وقع من القول عند الخلاء ، وقد ذكر المصنف ذلك وأشار إلى الرواية التي فيها : إذا أراد أن يدخل ، وتقدم البحث فيه في كتاب الطهارة .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة ، وقد مضى الحديث في الطهارة في باب : التسمية في كل حال ، ومضى في بدء الخلق أيضًا في باب : صفة إبليس وجنوده .

68 - باب: الْوَلِيْمَةُ حَقٌّ

(باب : الْوَلِيْمَةُ) وهي الطعام المتخذ للعرس (حَقٌّ) أي : ثابت في الشرع وليس في ألفاظ حديث الباب لفظ : حق ، وإنما جاء لفظ حق في حديث أخرجه البيهقي عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا : «الوليمة في أول يوم : حق ، وفي الثاني : معروف ، وفي الثالث : رياء وسمعة» ثم قال البيهقي : ليس بقوي فيه بكر ابن خنيس تكلموا فيه .

وقال العيني : قال العجلي هو كوفي ثقة ، وأخرج الحاكم حديثه ، وحسن الترمذي حديثه وجاء لفظ : حق أيضًا في حديث رواه الشيخ من حديث مجاهد ، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا : «الوليمة حق وسنة فمن دعي فلم يجب فقد عصي أبا القاسم» وجاء أيضًا في حديث أخرجه الطبراني من

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ».

حديث وحشي بن حرب رفعه: «الوليمة حق، والثانية معروف، والثالثة فخر» وفي رواية مسلم من طريق الزُّهْرِيِّ، عن الأعرج، وعن سعيد بن المسيب، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «شر الطعام طعام الوليمة يدعى الغني ويترك المسكين، وهي حق» أي: ثابت في الشرع، وروى أَحْمَدُ من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لما خطب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إنه لا بد للعروس من وليمة» وسنده لا بأس به.

قَالَ ابن بطال: قوله: الوليمة حق، أي: ليست بباطل، بل يندب إليها وهي سنة فضيلة، وليس المراد بالحق الوجوب، ثم قَالَ: ولا أعلم أحد أوجبها كذا قَالَ، وغفل عن رواية في مذهبه بوجوبها نقلها الْقُرْطُبِيُّ وقال: إن مشهور المذهب⁽¹⁾ أنها مندوبة، ونقل ابن التين وجوبها عن مذهب أَحْمَدَ لكن الذي في المغني أنها سنة، بل وافق ابن بطال في نفي الخلاف بين أهل العلم في ذلك قَالَ: وقال بعض الشافعية: هي واجبة، لأن النَّبِيَّ ﷺ أمر بها عبد الرحمن بن عوف، ولأن الإجابة إليها واجبة، فكانت واجبة.

وأجاب: بأنه طعام لسرور حادث فأشبهه سائر الأطعمة، والأمر محمول على الاستحباب بدليل ما ذكرناه، ولكونه أمر بشاة وهي غير واجبة اتفاقاً انتهى.

والبعض الذي أشار إليه من الشافعية هو وجه معروف عندهم، وقد جزم به سليم الرازي وقال: إنه ظاهر نص الأم ونقله عن النص أَيْضًا الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ في المذهب وهو قول أهل الظاهر كما صرح به ابن حزم والله تَعَالَى أعلم.

وقيل: هي فرض على الكفاية إذا فعلها واحدًا أو اثنان في الناحية، أو القبيلة وشاع وظهر سقط الفرض عن الباقيين والأصح: أنها سنة.

(وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ»)

والأمر للندب كما عرفت وهذا من حديث طويل وصله المصنف في أول البيوع من حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه، ومن حديث أنس أَيْضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد مر الكلام فيه تفصيلاً.

(2) أي: لما تزوجت.

(1) أي: مذهب مالك.

5166 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ، مَقْدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَكَانَ أُمَّهَاتِي يُوَاطِّئُنِي عَلَى خِدْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَخَدَّمْتُهُ عَشْرَ سِنِينَ، وَتَوَفَّي النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِينَ سَنَةً، فَكُنْتُ أَعْلَمُ النَّاسِ بِشَأْنِ الْحِجَابِ حِينَ أُنْزِلَ،

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (اللَّيْثُ) أي: ابن سعد الإمام، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين وفتح القاف هو ابن خالد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، أنه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ، مَقْدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) بنصب مقدم على الظرفية، أي: زمان قدومه (الْمَدِينَةَ) في الهجرة وسيأتي في الأشربة من طريق شعيب، عن الزُّهْرِيِّ، عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قدم النَّبِيُّ ﷺ المدينة وأنا ابن عشر سنين ومات وأنا ابن عشرين، وفي رواية عنه: أنه خدَم النَّبِيَّ ﷺ عشر سنين واللَّهُ ما قَالَ لي: أف قط، وفي رواية مسلم من رواية إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في آخر حديثه: واللَّهُ لقد خدمته تسع سنين، ولا منافاة بين الروایتين فإن مدة خدمته كانت تسع سنين وبعض أشهر، فألغى الزيادة تارة، وجبر الكسر أخرى.

(فَكَانَ أُمَّهَاتِي) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الحموي والمستملي: فكَانَ فيكون من قبيل: أكلوني البراغيث والأصل: وكانت أمهاتي وأراد بأمهاته: أمه وأخواتها يعني: حالات أَنَسٍ (يُوَاطِّئُنِي) بالطاء المعجمة والموحدة الساكنة من المواظبة على الشيء، وهو الاستمرار عليه، وفي رواية الكشميهني: يواطئني بطاء مهملة بعدها تحتانية مهموزة من الموطأة، أي: يوافقني ويحرضني يقال: واطأت نفسي على الشيء إذا رعبته وحرصت عليه، وفي رواية الإسماعيلي: يوطنني بتشديد الطاء المهملة وبالنونين الأولى مشددة بغير ألف بعد الواو من التوطن وفي لفظ مثله لكن بهمزة ساكنة بعدها النونان من التوطئة تقول: وطأته على كذا، أي: حرضته عليه.

(عَلَى خِدْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَخَدَّمْتُهُ عَشْرَ سِنِينَ، وَتَوَفَّي النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِينَ سَنَةً، فَكُنْتُ أَعْلَمُ النَّاسِ بِشَأْنِ الْحِجَابِ حِينَ أُنْزِلَ) حكمه في سُورَةِ الْأَحْزَابِ

وَكَانَ أَوَّلَ مَا أُنْزِلَ فِي مُبْتَنَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِزَيْنَب ابْنَةِ جَحْشٍ: «أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ بِهَا عَرُوسًا، فَدَعَا الْقَوْمَ فَأَصَابُوا مِنَ الطَّعَامِ، ثُمَّ خَرَجُوا وَبَقِيَ رَهْطٌ مِنْهُمْ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَطَالُوا الْمُكْثَ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَخَرَجَ، وَخَرَجْتُ مَعَهُ لِكِنِّي يَخْرُجُوا، فَمَشَى النَّبِيُّ ﷺ وَمَشَيْتُ، حَتَّى جَاءَ عَتَبَةُ حُجْرَةَ عَائِشَةَ، ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُمْ خَرَجُوا فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا دَخَلَ عَلَى زَيْنَبَ فَإِذَا هُمْ جُلُوسٌ لَمْ يَقُومُوا، فَرَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ عَتَبَةُ حُجْرَةَ عَائِشَةَ وَظَنَّ أَنَّهُمْ خَرَجُوا، فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَإِذَا هُمْ قَدْ خَرَجُوا، فَضْرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنِي وَبَيْنَهُ بِالسَّيْرِ، وَأُنْزِلَ الْحِجَابُ».

(وَكَانَ أَوَّلَ مَا أُنْزِلَ) أي: الحجاب (فِي مُبْتَنَى) أي: زمان ابتداء (رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) بِزَيْنَب ابْنَةِ جَحْشٍ) ووقت دخوله عليها: (أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ بِهَا عَرُوسًا) فدُعِيَ الْقَوْمَ لوليمتها وفي نسخة: (فَدَعَا الْقَوْمَ، فَأَصَابُوا مِنَ الطَّعَامِ، ثُمَّ خَرَجُوا وَبَقِيَ رَهْطٌ) ما بين الثلاثة إلى العشرة ولم يسموا⁽¹⁾، (مِنْهُمْ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَطَالُوا الْمُكْثَ) يتحدثون في البيت، (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَخَرَجَ، وَخَرَجْتُ مَعَهُ لِكِنِّي يَخْرُجُوا، فَمَشَى النَّبِيُّ ﷺ وَمَشَيْتُ، حَتَّى جَاءَ عَتَبَةُ حُجْرَةَ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُمْ خَرَجُوا فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا دَخَلَ عَلَى زَيْنَبَ فَإِذَا هُمْ) أي: النفر (جُلُوسٌ لَمْ يَقُومُوا، فَرَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ عَتَبَةُ حُجْرَةَ عَائِشَةَ وَظَنَّ أَنَّهُمْ خَرَجُوا، فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَإِذَا هُمْ قَدْ خَرَجُوا، فَضْرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنِي وَبَيْنَهُ بِالسَّيْرِ) بزيادة الموحدة، (وَأُنْزِلَ الْحِجَابُ) وهو قوله تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: 53].

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: فدعي القوم فأصابوا من الطعام، لأن الطعام كان للوليمة فالمطابقة من هذه الحيثية فقط إذ ليس فيه ذكر لفظ: حق كما سبق وهذا الحديث صريح في أن الوليمة بعد الدخول لقوله فيه: أصبح عروسًا بزَيْنَب فدعي القوم، وقد مر التفصيل في ذلك.

(1) وفي رواية باب: الهدية للعروس نفر بدل رهط، وقال ابن الأثير: نفر رهط الإنسان وعشيرته وهو اسم جمع يقع على جماعة الرجال خاصة ولا واحد له من لفظه، وقال: الرهط عشيرة الرجل وأهله، والرهط من الرجال ما دون العشرة، وقيل: إلى الأربعين، ولا يكون فيهم امرأة ولا واحد له من لفظه أيضًا.

69 - باب الْوَلِيْمَةِ وَلَوْ بِشَاةٍ

5167 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَتَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ: «كَمْ أَصْدَقْتَهَا؟» قَالَ: وَزَنَ نَوَاةً مِنْ ذَهَبٍ، وَعَنْ حُمَيْدٍ، سَمِعْتُ أَنَسًا، قَالَ: لَمَّا قَدِمُوا الْمَدِينَةَ، نَزَلَ الْمُهَاجِرُونَ عَلَى الْأَنْصَارِ، فَنَزَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ عَلَى سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ،

69 - باب الْوَلِيْمَةِ وَلَوْ بِشَاةٍ

(بَابُ) استحباب (الْوَلِيْمَةِ وَلَوْ بِشَاةٍ) يعني: للموسر، وذلك لإعلان النكاح. (حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هو ابن عبد الله المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عُيَيْنَةَ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (حُمَيْدٌ) الطويل، (أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَتَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ) أي: والحال أنه قد تزوج امرأة وهي بنت أبي الحيسر بن رافع بن امرئ القيس الأنصاري الأوسي واسم أبي الحيسر: أنس. («كَمْ أَصْدَقْتَهَا؟» قَالَ: وَزَنَ نَوَاةً مِنْ ذَهَبٍ) بنصب وزن على المفعولية، أي: أصدقته وزن نواة، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: الذي أصدقته وزن نواة.

(وَعَنْ حُمَيْدٍ) أي: وبالسند السابق عن حميد الطويل ⁽¹⁾ أنه قَالَ: (سَمِعْتُ ⁽²⁾ أَنَسًا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه (قَالَ: لَمَّا قَدِمُوا) أي: النَّبِيُّ ﷺ والمهاجرون (الْمَدِينَةَ، نَزَلَ الْمُهَاجِرُونَ عَلَى الْأَنْصَارِ، فَنَزَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ) وفي رواية ابن سعد: لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة نزل (عَلَى سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ) هو ابن عمرو ابن أبي زهير الأنصاري الخزرجي عقي، بدري، نقيب كان أحد نقباء الأنصار، وكان كاتباً في الجاهلية، وشهد العقبة الأولى والثانية، وشهد بدرًا، وقتل يوم أحد شهيدًا، وكان ذا غنى، وكان النَّبِيُّ ﷺ آخَى بينه وبين عبد الرحمن ابن عوف.

(1) قيل: ويحتمل أن يكون معلقًا والعمدة هي الأول.

(2) وفي رواية الكشميهني: أنه سمع مثل الذي قبلها.

فَقَالَ: أَقَاسِمُكَ مَالِي، وَأَنْزِلْ لَكَ عَنْ إِحْدَى امْرَأَتَيَّ،

(فَقَالَ) أَي: سعد بن الربيع: (أَقَاسِمُكَ مَالِي) فخذ شطره.

وفي رواية إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ لَقَدْ عَلِمْتُ الْأَنْصَارَ، أَي: من أكثرها مالاً كان كثير المال وما وقع عند عبد بن حميد من طريق ثابت عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَى بَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ عُثْمَانُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: إِنَّ لِي حَائِطَيْنِ، الْحَدِيثُ فَهُوَ وَهُمْ مِنْ رِوَايَةِ عِمَارِ بْنِ ذَاذَانَ.

(وَأَنْزِلْ لَكَ عَنْ إِحْدَى امْرَأَتَيَّ) فَأَيَّتُهُمَا شِئْتَ طَلَقْتَهَا لَكَ فَإِذَا حَلَّتْ تَزْوُجَهَا، وفي رواية ابن سعد: فانطلق به سعد إلى منزله، فدعا بطعام فأكلا وقال لي: امرأتان وأنت أخي لا امرأة لك فأنزل عن إحداهما فتزوجها، قَالَ: لا والله، قَالَ: هلم إلى حديثي أشاطرها قَالَ: فَقَالَ: ولا في رواية الثَّوْرِيِّ فعرض عليه أن يقاسمه أهله وماله.

وفي رواية إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: وَلِي امْرَأَتَانِ فَانْظُرْ أَحَبَّهُمَا إِلَيْكَ فَأُطْلِقْهَا فَإِذَا حَلَّتْ تَزْوُجَهَا.

وفي حديث عبد الرحمن بن عوف: فأقسم لك نصف مالي، وانظر أي زوجتي هويت فأنزل لك عنها فإذا حلت تزوجتها، ونحوه في رواية يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وفي لفظ: فانظر أعجبهما إليك فسمها لي أطلقها فإذا انقضت عدتها فتزوجها.

وفي رواية ابن سلمة عن ثابت عند أَحْمَدَ فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: أَيُّ أَخِي أَنَا أَكْثَرُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مَالاً فَانْظُرْ شَطْرَ مَالِي فَخُذْهُ وَتَحْتِي امْرَأَتَانِ فَانْظُرْ أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ حَتَّى أَطْلُقَهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ امْرَأَتِي سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ إِلَّا أَنَّ ابْنَ سَعْدٍ ذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ لَهُ مِنَ الْوَلَدِ أُمُّ سَعْدٍ وَاسْمُهَا جَمِيلَةٌ وَأَمَّا عَمْرَةُ بِنْتُ حَزْمِ الْأَنْصَارِيَّةِ وَتَزَوَّجَ أُمُّ سَعْدٍ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فَوُلِدَتْ لَهُ ابْنَةٌ خَارِجَةٌ فَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا تَسْمِيَةً إِحْدَى امْرَأَتِي سَعْدٍ وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ فِي التَّفْسِيرِ مِنْ قِصَّةٍ مَجِيءٍ امْرَأَةً سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ بَابِنْتِي سَعْدٍ لَمَّا اسْتَشْهَدَ فَقَالَتْ: إِنَّ عَمَّاهُ أَخَذَ مِيرَاثَهَا فَتَزَلَّتْ آيَةُ الْمَوَارِيثِ،

قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، فَخَرَجَ إِلَى السُّوقِ قَبَاعَ وَاشْتَرَى، فَأَصَابَ شَيْئًا مِنْ أَقِطٍ وَسَمْنٍ، فَتَزَوَّجَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُولِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ».

وسماها إسماعيل القاضي في أحكام القرآن بسند له مرسل: عمرة بنت حزم، وعن الشيخ أبي الخير السنماوي أنه قَالَ: وقد وقفت على تسمية الزوجة الثانية في تفسير مقاتل عند قوله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: 34] أنها حبيبة بنت زيد بن أبي زهير.

(قَالَ) وفي نسخة: فَقَالَ أَي: عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ) وفي حديث عبد الرحمن: لا حاجة لي في ذلك هل من سوق فيه تجارة قَالَ سوق بني قينقاع، وقد تقدم ضبطه قينقاع في أول البيوع، وفي رواية: زهير دلوني على السوق، (فَخَرَجَ إِلَى السُّوقِ) سوق بني قينقاع، (قَبَاعَ وَاشْتَرَى) أَي: أتجر، (فَأَصَابَ) أَي: ربح (شَيْئًا مِنْ أَقِطٍ وَسَمْنٍ⁽¹⁾) فَتَزَوَّجَ) أَي: بنت أبي الحيسر فلقية النَّبِيِّ ﷺ في سكة من سكك المدينة وعليه أثر صفرة، فَقَالَ: «مهم» أَي: ما شأنك قَالَ: تزوجت كذا روي.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ): «أُولِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ» قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: ليست لو هذه الامتناعية، وإنما هي التي للتمني.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه ليس كذلك، بل هي للتعليل نحو قوله: تصدقوا ولو بظلف محرق، وفي رواية حماد ابن زيد قبل قوله: «أُولِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ» فَقَالَ: «بارك الله لك» وكذا في رواية حماد ابن سلمة عن ثابت وحميد وزاد في آخر الحديث قَالَ عبد الرحمن ابن عوف: فلقد رأيتني ولو رفعت حجرًا له حوت أن أصيب ذهبًا أو فضة، وكأنه قَالَ ذلك إشارة إلى إجابة الدعوة بأن يبارك الله له.

ووقع في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد قوله: «أعرست؟» قَالَ: نعم، قَالَ: «أولمت»، قَالَ: لا، فرمى إليه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بنواة من ذهب فَقَالَ: «أُولِمَ بِشَاةٍ» وهذا لو صح كان فيه أن الشاة من إعانة النَّبِيِّ ﷺ وكان يعكر على من استدل به على أن الشاة أقل ما يشرع للموسر ولكن الإسناد ضعيف.

(1) وفي رواية حمّاد «فاشترى وباع فربح فجاء بشيء من سمن وأقِط» وفي رواية الثوري: «دلّني على السوق فربح شيئًا من أقِط وسمن» وفيه حذف تبينه الرواية الأخرى، وفي رواية زهير: «فما رجع حتى استفضل أقِطًا وسمنًا فاتى به أهل منزله».

5168 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «مَا أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ، أَوْلَمَ بِشَاةٍ».

5169 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةً».....

وفي رواية مَعْمَرٍ عن ثابت قال أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فلقد رأيته قسم لكل امرأة من نسائه بعد موته مائة ألف قال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: مات عن أربع نسوة فيكون جميع تركته ثلاثة آلاف ألف ومائتي ألف وكثرة مال عبد الرحمن مشهورة جدا وهذا بالنسبة إلى تركة الزبير التي تقدم شرحها في فرض الخمس قليل جداً، فيحتمل أن تكون هذه دنانير وتلك دراهم، واللَّهُ تَعَالَى أعلم.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد، (عَنْ ثَابِتٍ) البنانى، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه (قَالَ: مَا أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ) بنت جحش (أَوْلَمَ بِشَاةٍ) هذا ليس للتحديد وإنما وقع اتفاقاً، وقال القاضي عياض: الإجماع على أنه لا حد لأكثرها وأما أقلها فكَذَلِكَ ومهما تيسر أجزأ، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقد يؤخذ من عبارة صاحب التنبيه من الشافعية حد لأكثر الوليمة، لأنه قَالَ: وأكملها شاة.

وقال الْعَيْنِيُّ: لم لا يجوز أن يكون معنى أكملها بالنسبة إلى التمر والأقط والسمن المذكورة في ولائم النَّبِيِّ ﷺ، أو يكون معناه: أفضلها بالنسبة إلى الأشياء المذكورة فليتأمل.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد أَخْرَجَهُ أَيْضًا مسلم في النكاح، وأبو داود في الأطعمة، وَالنَّسَائِيُّ في الوليمة، وابن ماجة في النكاح.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي: ابن مسرهد، عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ كذا في رواية الكشميهني، وفي رواية غيره: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هو ابن سعيد الْبُصْرِيُّ، (عَنْ شُعَيْبٍ) هو ابن الحبحاب بالحاءين المهملتين بينهما موحدة ساكنة وبعد الألف أخرى الْبُصْرِيُّ، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةً) بنت حبي بن الأخطب وقد مر وجوه في جعل العتق الصداق وأصحها أنه ﷺ أعتقها

وَتَزَوَّجَهَا، وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا، وَأَوْلَمَ عَلَيْهَا بِحَيْسٍ».

5170 - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ بَيَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ

أَنْسَا، يَقُولُ: «بَنَى النَّبِيُّ ﷺ بِأَمْرًا، فَأَرْسَلَنِي فَدَعَوْتُ رَجُلًا إِلَى الطَّعَامِ».

تبرعاً ثم تزوجها برضاها بلا صداق.

(وَتَزَوَّجَهَا، وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا) وهو في معنى الواهبة نفسها، وهي لا مهر لها مطلقاً ولم تجعله الحنابلة من الخصائص، بل قالوا: أنه إذا قالَ لأمته: «أعتقتك وجعلت عتقك صداقك» صح إن كان متصلاً بحضرة شاهدين، ولو طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمتها.

(وَأَوْلَمَ عَلَيْهَا بِحَيْسٍ) قد مر تفسيره قريباً فإن قيل قد مضى في باب اتخاذ السراي من طريق حميد عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه أمر بالإنطاع فألقي فيها من الأقط والتمر والسمن، فكانت وليمة.

فالجواب: أنه لا مخالفة بينهما، لأن هذه من أجزاء الحيس.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجهُ مُسْلِمٌ في النكاح، وكذا النسائي فيه.

(حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) هو ابن زياد بن درهم أبو غسان النهدي الكوفي قَالَ: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) بضم الزاي مصغراً هو ابن معاوية الجعفي، (عَنْ بَيَانَ) بفتح الموحدة وتخفيف المثناة التحتية وبالنون هو ابن بشر الأحمسي أنه قَالَ: سَمِعْتُ أَنْسَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يَقُولُ: بَنَى النَّبِيُّ ﷺ) أي: دخل (بِأَمْرًا) هي زينب بنت جحش قاله الْكِرْمَانِيُّ، والظاهر: أنها هي لما تقدم قريباً في رواية أبي عثمان الجعد عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النَّبِيَّ ﷺ أرسله ليدعو رجلاً إلى الطعام وقد ظهر ذلك من رواية التِّرْمِذِيِّ، لأنه ذكر فيه نزول قوله تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: 53] الآية، وهذا في قصة زينب لا محالة (فَأَرْسَلَنِي فَدَعَوْتُ رَجُلًا إِلَى الطَّعَامِ).

هذا وجه آخر عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد أخرجهُ التِّرْمِذِيُّ في التفسير وقال: حسن غريب، وكذا النسائي فيه.

70 - بَابُ مَنْ أَوْلَمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضِ

5171 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، قَالَ: ذُكِرَ تَزْوِيجُ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ عِنْدَ أَنَسٍ، فَقَالَ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَيْهَا، أَوْلَمَ بِشَاةٍ».

70 - بَابُ مَنْ أَوْلَمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضِ

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ) البناي، أنه (قَالَ: ذُكِرَ تَزْوِيجُ زَيْنَبَ) ابنة وفي رواية أَبِي دَرٍّ: (بِنْتِ جَحْشٍ عِنْدَ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا) أي: قدر ما (أَوْلَمَ عَلَيْهَا، أَوْلَمَ بِشَاةٍ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ لعل السر في أنه ﷺ أولم على زينب أكثر أنه كان شكرًا لنعمة الله عز وجل بالوحي زوجته إياها إذ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾ [الأحزاب: 37]، وقال ابن بطال: لم يقع ذلك قصدًا لتفضيل بعض النساء على بعض، بل باعتبار ما اتفق، وأنه لو وجد الشاة في كل منهن لأولم، لأنه كان أجود الناس، ولكن كان لا يبالغ في أمور الدنيا في التأنيق.

وقيل: كان ذلك لبيان الجواز وقال صاحب التوضيح: لا شك أن من زاد في وليمته فهو أفضل، لأن ذلك زيادة في الإعلان، واستزادة من الدعاء بالبركة في الأهل والمال، والذي ذكره الْكِرْمَانِيُّ هو أحسن الوجوه كما لا يخفى، فإن قيل: قد نفى أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يكون يولم على غير زينب بأكثر مما أولم عليها، وقد أولم على ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لما تزوجها في عمرة القضية بأكثر من شاة.

فالجواب: أن نفية محمول على ما انتهى إليه علمه أو لما وقع من البركة في وليمتها حيث أشبع المسلمين خبرًا ولحمًا من الشاة الواحدة، ولأن قضية ميمونة كانت بعد فتح خيبر وكانت التوسعة موجودة في ذلك الوقت بالتوسعة الحاصلة من فتح خيبر.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا.

71 - باب مَنْ أَوْلَمَ بِأَقْلٍ مِنْ شَاةٍ

5172 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورِ ابْنِ صَفِيَّةَ، عَنْ

أُمِّهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ،

71 - باب مَنْ أَوْلَمَ بِأَقْلٍ مِنْ شَاةٍ

(باب مَنْ أَوْلَمَ بِأَقْلٍ مِنْ شَاةٍ) وإنما ذكر هذا للتنصيص الذي وقع فيه وإن كان

هذا مستفادًا من الأحاديث التي قبلها.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) هو الفريابي كما جزم الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما ومن تبعهما قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ وقال الْكِرْمَانِيُّ ما ملخصه: أنه يحتمل أن يكون مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ هو البككندي وسُفْيَانُ هو ابن عُيَيْنَةَ، لأن كلا من المحمدين روى عن السفينانين ولا قدح في الإسناد بهذا الالتباس، لأن كلا منهما على شرط الْبُخَارِيِّ، والذي جزم به الإسماعيلي وأبو نعيم الأول وقال البرماوي: روى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي ووكيع والفريابي وروح بن عباد عن الثَّوْرِيِّ، (عَنْ مَنْصُورِ ابْنِ صَفِيَّةَ) ومنصور هذا هو بن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث بن أبي طلحة عَبْدُ اللَّهِ بن عبد العزي بن عثمان بن عبد الدار بن قصي بن كلاب العبدي الحنفي المكي قَالَ أَبُو حَاتِمٍ صَالِحٌ: الحديث وكان خاشعًا بكَاء قتل جده الحارث كافرًا يوم أحد قتله قزمان وكذا أبوه طلحة بن أبي طلحة ولجده الأدنى طلحة بن الحارث رواية، وقد أغفل ذكره في الصحابة، وهو وارد عليهم، ووقع في رجال البخاري للكلاباذي، أنه منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن عمر بن عبد الرحمن التيمي، ووهم في ذلك كما نبه عليه الرضي الشاطبي.

(عَنْ أُمِّهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ) أي: ابن عثمان بن أبي طلحة مختلف في صحبتها وكانت أحاديثها مرسله وقال الْحَافِظُ الدِّمِاطِيُّ: والصحيح في رواية صفية عن أزواج النَّبِيِّ ﷺ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وقال أَبُو الْحَسَنِ: انفرد الْبُخَارِيُّ بالإخراج عن صفية عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وهي من الأحاديث التي تعد فيما أخرج من المراسيل، وقد اختلف في رؤيتها للنبي ﷺ وقال البرقاني: وصفية هذه ليست بصحابة فحديثها مرسل، وقال:

ومن الرواة من غلط فيه فَقَالَ عن منصور ابن صفية، عن صفية بنت حيي، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ولما ذكره الإسماعيلي في كتابه قَالَ: هذا غلط لا شك فيه، وروى هذا الحديث أَبُو أَحْمَدَ الزبيري، ومؤمل بن إِسْمَاعِيلَ، ويحيى بن اليمان، عن الثَّوْرِيِّ فقالوا فيه عن صفية بنت شيبة، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: والأول أصح، وقد جزم البرقاني: بأنه إذا كان بدون ذكر عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يكون مرسلاً، وقد سبقه إلى ذلك النَّسَائِيُّ، ثم الدارقطني فَإِنْ قِيلَ: ذكر المزي في الأطراف: أن البُخَارِيَّ أخرج في كتاب الحج عقيب حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تحريم مكة قَالَ: وقال أَبَان بن صَالِح، عن الحسن بن مسلم، عن صفية بنت شيبة قالت: سمعت النَّبِيَّ ﷺ مثله قَالَ ووصله ابن ماجة من هذا الوجه.

فالجواب: أنه قَالَ المزي أَيضاً: لو صح هذا لكان صريحاً في صحبتها، لكن أَبَان بن صَالِح ضعيف، وكذا ضعفه ابن عبد البر في التمهيد، إلا أن يَحْيَى ابن معين، وأبا حاتم، وأبا زرعة وآخرين وثقوه، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويكفي توثيق ابن معين، ومن ذكر له، وقد روى عنه أَيضاً: ابن جريج وأسامه بن زيد اللَّيْثِيُّ وغيرهما، وأشهر من روى عند مُحَمَّد بن إِسْحَاق.

وقال الذهبي في مختصر التهذيب: ما رأيت أحداً ضعف أَبَان بن صَالِح وكان لم يقف على قول ابن عبد البر في التمهيد لما ذكر حديث جابر في استقبال قاضي الحاجة القبلية من رواية أَبَان بن صَالِح هذا ليس صحيحاً، لأن أَبَان بن صَالِح ضعيف كذا قَالَ وكان التبس عليه بأبَان بن أَبِي عِيَّاشِ الْبَصْرِيِّ صاحب أنس، فإنه ضعيف باتفاق وقد ذكر المزي أَيضاً: حديث صفية بنت شيبة قالت: طاف النَّبِيُّ ﷺ على بغير يستلم الركن بمحجن وأنا أنظر إليه، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وابن ماجة.

وقال المزي: وهذا يضعف قول من أنكر: أن يكون لها رؤية فإن إسناده حسن قيل: إذا ثبتت رؤيتها فما المانع أن تسمع خطبته في تحريم مكة ولو كانت صغيرة؟

قَالَتْ: «أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمُدَّيْنٍ مِنْ شَعِيرٍ».

(قَالَتْ: «أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمُدَّيْنٍ مِنْ شَعِيرٍ»)⁽¹⁾ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى تَعْيِينِ اسْمِهَا صَرِيحًا وَأَقْرَبُ مَا تَفْسَرُ بِهِ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ شَيْخِهِ الْوَاقِدِيِّ بِسَنَدٍ لَهُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَ قِصَّةَ تَزْوِيجِهِ بِهَا قَالَتْ: فَأَدْخَلَنِي بَيْتَ زَيْنَبَ بِنْتِ خَزِيمَةَ فَإِذَا جَرَّةٌ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ شَعِيرٍ، فَأَخَذْتَهُ فَطَحْتَهُ، ثُمَّ عَصَدْتَهُ فِي الْبَرْمَةِ وَأَخَذْتُ شَيْئًا مِنْ إِهَالَةٍ فَأَدَمْتَهُ فَكَانَ ذَلِكَ طَعَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ أَيْضًا وَأَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْحَارِثِ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ، فَذَكَرَ قِصَّةَ خَطْبَتِهَا وَتَزْوِيجِهَا، وَفِيهِ قَالَتْ: فَأَخَذْتُ تَفَالِي وَأَخْرَجْتُ حَبَاتٍ مِنْ شَعِيرٍ كَانَتْ فِي جَرَّتِي وَأَخْرَجْتُ شَحْمًا فَعَصَدْتَهُ لَهُ، ثُمَّ بَاتَ، ثُمَّ أَصْبَحَ، الْحَدِيثُ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا⁽²⁾.

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِنِسَائِهِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ أَزْوَاجِهِ أَيْ مَنْ تَنَسَّبَ إِلَيْهِ مِنَ النِّسَاءِ فِي الْجُمْلَةِ، فَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ عَمَيْسَ قَالَتْ: لَقَدْ أَوْلَمَ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَمَا كَانَتْ وَلِيمَةً فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ أَفْضَلَ مِنْ وَلِيمَتِهِ، رَهْنٌ دَرَعُهُ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِشَطْرِ شَعِيرٍ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَدِينَةَ نِصْفُ صَاعٍ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: بِشَطْرِ صَاعٍ فَتَنْطَبِقُ عَلَى الْقِصَّةِ الَّتِي فِي الْبَابِ وَتَكُونُ نِسْبَةُ الْوَلِيمَةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُجَازِيَةً إِمَّا لِكَوْنِهِ الَّذِي وَفِي الْيَهُودِيِّ ثَمَنُ شَعِيرَةٍ أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

(1) وهما نصف صاع لأنَّ المذَّربَ ربع صاع ووقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي بصاعين من شعير أخرجه النسائي والإسماعيلي من روايته وهو وإن كان أحفظ من رواه عن الثوري لكن العدد الكثير أولى بالضبط من الواحد كما قال الشافعي في غير هذا.

(2) وأما حديث أنس المروي من طريق شريك عن حميد أنه ﷺ أولم على أم سلمة بتمر وسمن وسويق فوهم من شريك، لأنَّ كان سيئ الحفظ، أو من الراوي عنه وهو جندل بن والقي فإن مسلماً والبخاري ضعفاه، وإنما المحفوظ من حديث أنس رضي الله عنه أنَّ ذلك في قصة صفية رضي الله عنها كما تقدم.

72 - بَابُ حَقِّ إِجَابَةِ الْوَلِيمَةِ وَالِدَعْوَةِ، وَمَنْ أَوَّلَمَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَنَحْوَهُ

وَلَمْ يُؤَقِّتِ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا وَلَا يَوْمَيْنِ.

72 - بَابُ حَقِّ إِجَابَةِ الْوَلِيمَةِ وَالِدَعْوَةِ، وَمَنْ أَوَّلَمَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَنَحْوَهُ

(بَابُ حَقِّ إِجَابَةِ الْوَلِيمَةِ) وفي نسخة سقط لفظ حق وقد مر أن الوليمة طعام العرس والأملك وقيل طعام العرس خاصة وقال أبو عمر أجمعوا على وجوب الإتيان إلى الوليمة في العرس واختلفوا فيما سوى ذلك.

(وَالِدَعْوَةِ) بفتح الدال على المشهور وضمها قطرب في مثلثته وغلطوه في ذلك على ما قال النووي وأما بضمها ففي الحرب وبكسرهما في النسب وعكس ذلك بنو تميم الرباب ففتحوا دال دعوة النسب وكسروا دال دعوة الطعام وعطف الدعوة على الوليمة من عطف العام على الخاص، فقد أشار بذلك إلا أن الوليمة مختصة بطعام العرس وقد فصلنا ذلك فيما قبل في باب الصفرة للمتزوج.

(وَمَنْ أَوَّلَمَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ) عطف على قوله إجابة الوليمة، (وَنَحْوَهُ) أي: نحو السبعة، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: يشير إلى ما أَخْرَجَهُ ابن أبي شيبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت: لما تزوج أبي دعا الصحابة سبعة أيام، فلما كان يوم الأنصار دعا أبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما فكان أبي صائماً فلما طعموا دعا أبي وأثنى، وأخرجه البيهقي من وجه آخر، ثم ساق وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر إلى حفصة وقال فيه: ثمانية أيام وإليه أشار المصنف بقوله: ونحوه، لأن القصة واحدة وهذا وإن لم يذكره المصنف ولم يأت فيه حديث لكنه جنح إلى ترجيحه لإطلاق الأمر بإجابة الدعوة من غير تقييد فاندرج فيه السبعة نبه على ذلك ابن المنير.

(وَلَمْ يُؤَقِّتِ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا وَلَا يَوْمَيْنِ) أي: لم يعين النبي ﷺ للوليمة وقتاً معيناً يختص به الإيجاب أو الاستحباب لا يوماً ولا يومين وذلك يقتضي الإطلاق ويمنع التحديد، فإن قيل: روى أبو داود والنسائي من طريق قتادة، عن عَبْدِ اللَّهِ بن عثمان الثقفي، عن رجل أعور من بني ثقيف كان يثني عليه إن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه يقوله قتادة: إن النبي ﷺ قَالَ: «الوليمة أول يوم حق، والثاني: معروف، والثالث: رياء وسمعة» فكيف يقول

البُخَارِيُّ: ولم يوقت النَّبِيُّ ﷺ.

فالجواب: أنه قَالَ البُخَارِيُّ في تاريخه: لا يصح إسناده، ولا يصح لزهير صحبة ولما ذكره أَبُو عمر تبع البُخَارِيُّ، فَقَالَ: في إسناده نظر، يقال: إن حديثه مرسل وليس له غيره، ولكن قَالَ غيره: هذا حديث صحيح سنده حسن متنه، وإذا لم يعرف هو فقد عرفه غيره.

وقال ابن حبان في كتاب الصحابة: له صحبة وذكره في جملتهم من غير تردد جماعة كثيرة منهم: ابن أَبِي خيثمة في تاريخه الأوسط، وأبو أَحْمَد العسكري وَالتِّرْمِذِيُّ في تاريخه، وابن السكن، وأبو قانع، وأبو عمر والفلاس، وأبو الفتح الأزدِي في كتابه المخزون، والبغويان: أَحْمَد في مسنده الكبير، وابن بنته وقال: لا أعلم لزهير غير هذا، وأبو حاتم الرازي، وأبو نعيم، وابن منده الأصبهانيان، ومحمد بن سعيد كاتب الواقدي وذكر غير واحد: أن الحسن روى عنه فإن قيل: دخل بينهما عَبْدُ اللَّهِ بن عثمان.

فالجواب: أنه لا يضر ذلك لأنه معدود أَيْضًا في جملة الصحابة عند أَبِي مُوسَى المديني، وقال أَبُو القاسم الدمشقي: أدرك النَّبِيَّ ﷺ واستشهد باليرموك، فإن قيل: روى النَّسَائِيُّ، عن الحسن، عن النَّبِيِّ ﷺ مرسلًا.

فالجواب: أنه لا يضر ذلك الحديث لأن الحسن صاحب فتوى، وربما يسأل عن شيء يكون مسندًا، فيذكره بغير سند وربما ينشط، فيذكر سنده وهذه عادة أشباهه من أصحاب الفتوى ولئن سلم للبخاري في إرساله، فالاصطلاح الحديثي أن المرسل إذا جاء نحو مسندًا من وجه آخر قوي حتى لو عارضه حديث صحيح لكان الرجوع إليهما أولى، وقد مر أن لمتنه أصلًا فلذلك حكموا على المتن بالحسن من ذلك ما رواه عَبْدُ اللَّهِ بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «طعام أول يوم حق، وطعام يوم الثاني سنة، وطعام يوم الثالث سمعة ومن سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ به» رواه التِّرْمِذِيُّ وانفرد به وقال: لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث زياد بن عَبْدَ اللَّهِ وهو كثير الغرائب والمناكير، ومنه: ما رواه ابن ماجه من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الوليمة أول يوم: حق، والثاني:

معروف، والثالث: رياء وسمعة» وفي سنده عبد الملك بن حسين النخعي الواسطي تكلم فيه غير واحد.

ومنه: ما رواه البيهقي من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الوليمة أول يوم: حق، والثاني: معروف، والثالث: رياء وسمعة» قَالَ صاحب التلويح: سنده صحيح، فإن قيل: قد قَالَ البيهقي: ليس هذا الحديث بقوي وفيه بكير بن خنيس تكلموا فيه.

فالجواب: أثنى عليه جماعة منهم: أَحْمَدُ بْنُ صَالِحِ الْعَجَلِي قَالَ: كوفي ثقة، وقال البرقي، عن يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: لا بأس به، وَخَرَجَ الْحَاكِمُ حَدِيثَهُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَفَعَهُ: «طَعَامُ فِي الْعَرَسِ يَوْمَ سَنَةِ، وَطَعَامُ يَوْمَيْنِ فَضْلٌ، وَطَعَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ رِيَاءٌ وَسَمْعَةٌ» أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

وهذه الأحاديث وإن كان كل منها لا يخلو من مقال، فإن مجموعها يدل على أن للحديث أصلاً، وقد وقع في رواية أبي داود والدارمي في آخر حديث زهير بن عثمان قَالَ قَتَادَةُ: بلغني عن سعيد بن المسيب أنه دعي أول يوم، فأجاب ودعي ثاني يوم، فأجاب ودعي ثالث يوم فلم يجب، وقال أهل رياء وسمعة، وكأنه بلغه الحديث فعمل بظاهره إن ثبت ذلك عنه، وقد عمل به الشافعية والحنابلة قَالَ النَّوَوِيُّ: إذا أولم ثلاثاً فالإجابة في اليوم الثالث مكروهة وفي الثاني لا يجب قطعاً، ولا يكون استحبابها فيه كاستحبابها في اليوم الأول، وقد حكى التعجيز في وجوبها في اليوم الثاني وجهين، وقال في شرحه: وأصحهما الوجوب، وبه قطع الجرجاني لوصفه بأنه معروف أو سنة.

واعتبر الحنابلة: الوجوب في اليوم الأول، وأما الثاني فقالوا: سنة تمسكاً بظاهر لفظ حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه بحث، وأما الكراهة في اليوم الثالث، فأطلقه بعضهم لظاهر الخبر.

وقال العمراني: إنما يكره إذا كان المدعو في الثالث هو المدعو في الأول وكذا صوره الروياني، واستبعده بعض المتأخرين وليس ببعيد، لأن إطلاق كونه

5173 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا».

رياء يشعر بأن ذلك صنع للمباهاة وإذا كثر الناس فدعا في كل يوم فرقة لم يكن في ذلك مباهاة غالبًا وإلى ما جنح إليه البُخَارِيُّ ذهب المالكية.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: استحب أصحابنا لأهل السعة كونها أسبوعًا قَالَ: وقال بعضهم: محله إذا دعا في كل يوم من لم يدع قبله ولم يكرر عليهم وهذا شبيه بما تقدم عن الروياني وإذا حملنا الأمر في كراهة الثالث على ما إذا كان هناك رياء وسمعة ومباهاة كان الرابع وما بعده كذلك، فيمكن حمل ما وقع من السلف من الزيادة على اليومين على الأمن من ذلك، وإنما أطلق ذلك على الثالث لكونه الغالب.

وروى ابنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيره عن النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَجِبْ» ولم يخص ثلاثة أيام ولا غيرها وهذا أصح وقد أخرج النَّسَائِيُّ حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَامَ عَلَى صَفِيَّةَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حِينَ أَعْرَسَ بِهَا وَأَصْرَحَ مِنْ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى بِسند حسن عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تزوج النَّبِيُّ ﷺ صَفِيًّا، وجعل عتقها صداقها، وجعل الوليمة ثلاثة أيام، واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا» أَي: فليحضرها، أو فليأت مكانها والتقدير: إذا دعا إلى مكان وليمة فليأتها، ولا يضر إعادة الضمير مؤنثًا، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: والأصح أن الأمر بإيجاب، والمراد وليمة العرس، لأنها المعهودة عندهم ويؤيده ما في صحيح مسلم أيضًا: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ عَرَسَ فَلْيَجِبْ».

قيل: ويكون فرض عين إن لم يرض صاحبها بعذر المدعو، وفي غيرها مستحبة لكن في سنن أبي داود: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجِبْ» عَرَسًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وقضيته وجوب الإجابة في سائر الولائم، وبه أجاب جمهور العراقيين

5174 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنصُورٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فُكُّوا الْعَانِي، وَأَجِيبُوا الدَّاعِيَ، وَعُودُوا الْمَرِيضَ».

كما قاله الزركشي، واختاره السبكي وغيره، ويؤيد عدم وجوبها في غير العرس أن عثمان بن العاص دعي إلى ختان فلم يجب، وقال: لم يكن يدعى له على عهد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رواه أَحْمَدُ في مسنده، وإنما تجب الإجابة، أو تستحب بشروطها منها أن يكون الداعي مسلماً، فلو كان كافراً لم تجب إجابته لانتفاء طلب المودة، ولأنه يستقذر طعامه لاحتمال نجاسته وفساد تصرفه، وأن لا يخص بالدعوة الأغنياء ولا غيرهم، بل تعم عشيرته، وجيرانه، وأهل حرفته، وإن كانوا كلهم أغنياء لحديث: شر الطعام الآتي قريباً إن شاء الله تعالى، وليس المراد أن تعم جميع الناس لتعذره، وأن لا يطلبه طمعاً في جاهه أو خوفاً منه لو لم يحضره، بل للتودد ويشترط أيضاً أن لا يحضر هناك من يؤذي المدعو، أو يقبح مجالسته كالأرذال، وأن لا يكون هناك منكر كفرش الحرير، وصور الحيوان المرفوعة، واللَّهُو الفاحش.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أَخْرَجَهُ أَبُو داود في الأُطعمة، وَالنَّسَائِيُّ في الوليمة.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ سُفْيَانَ) هو الثَّوْرِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَنصُورٌ) هو ابن المعتمر، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة، (عَنْ أَبِي مُوسَى) عَبْدُ اللَّهِ بن قيس الأشعري، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أنه (قَالَ: فُكُّوا الْعَانِي) أي: الأسير، (وَأَجِيبُوا الدَّاعِيَ) أي: إلى وليمة العرس قاله ابن التيم وقال الْكِرْمَانِيُّ: الداعي أعم من أن يكون إلى وليمة العرس، أو إلى غيرها ولكنه خص بإجابة صاحب الوليمة لما فيه من الإعلان بالنكاح وإظهار أمره فإن قيل: فالأمر مستعمل بإطلاق واحد في الإيجاب والندب وذلك ممنوع عند الأصوليين.

فالجواب: أنه جوزه الشافعي، وأما عند غيره فيحمل على عموم المجاز.

(وَعُودُوا الْمَرِيضَ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني: المرضى.

5175 - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنِ الْأَشْعَثِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُؤَيْدٍ، قَالَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ: أَمَرَنَا بِعِبَادَةِ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ، وَنَضْرِ الْمَظْلُومِ، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي،»

ومطابقته للترجمة في قَوْلِهِ: وأجيبوا الداعي، وقد مر في الجهاد في باب: فكاك الأسير.

(حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ) البجلي الخشاب البوراني قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ) سلام بن سليم الحنفي مولى بني حنيفة، (عَنِ الْأَشْعَثِ) هو ابن أبي الشعثاء بالمثلثة فيهما واسم أبي الشعثاء سليم المحاربي، (عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُؤَيْدٍ) بضم المهملة وفتح الواو مصغراً ورجال الإسناد كلهم كوفيون أنه قَالَ: (قَالَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وهو أيضاً نزل الكوفة (أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ: أَمَرَنَا بِعِبَادَةِ الْمَرِيضِ) أي: زيارته مسلماً كان، أو كافراً وهي سنة إذا كان له متعهد وإلا فواجبة.

(وَاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ) وهو فرض كفاية، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن المستملي: الجنائز بالجمع.

(وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ) بالشين المعجمة وبالمهملة أيضاً والأول أفصح اللغتين، وهو الدعاء بالخير والبركة بأن يقول له: يرحمك الله إذا حمد الله، وهو سنة على الكفاية.

(وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني: المقسم بضم الميم وسكون القاف وكسر السين وهو تصديق من أقسم عليك، وهو أن تفعل ما سأله الملتمس، وأقسم عليك أن تفعله يقال: أبر القسم، أي: صدقه وقيل: المراد أنه لو حلف أحد على أمر مستقبل وأنت تقدر على تصديق يمينه كما لو أقسم أن لا يفارقك حتى تفعل كذا وأنت تستطيع فعله فافعله لئلا يحنث.

(وَنَضْرِ الْمَظْلُومِ) ولو ذمياً، (وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي) أي: إلى وليمة العرس وروى أَبُو الشَّيْخِ من حديث إسرائيل، عن الْأَعْمَشِ عن أَبِي وائل، عن عَبْدِ اللَّهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقبلوا الهدية وأجيبوا الداعي» وعند مسلم،

وَنَهَانَا عَنْ خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ آيَةِ الْفِضَّةِ، وَعَنْ الْمَيَاثِرِ، وَالْقَسِيَّةِ، وَالْإِسْتَبْرَقِ،
وَالذَّبْيَاجِ»

عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه : «إذا دعي أحدكم فليجب فإن كان صائماً فليصل،
وإن كان مفطراً فليطعم»، وفي لفظ : «إن شاء طعم، وإن شاء ترك» .

وعند أحمد، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أن يهوديا دعا النَّبِيَّ ﷺ إلى خبز
شعير وإهالة سنخة فأجابهُ. وعنده أيضاً من حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن
عَبْدِ اللَّهِ بنِ يُوْسُفَ عن مالك، عن ابن شهاب، عن الأعرج عنه : «شر الطعام
طعام الوليمة تدعى لها الأغنياء وتترك الفقراء، ومن ترك الدعوة فقد عصى الله
ورسوله».

(وَنَهَانَا عَنْ خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ آيَةِ الْفِضَّةِ) استعمالا واتخاذا فيهما.

(وَعَنِ الْمَيَاثِرِ) جمع : الميثرة بكسر الميم وسكون المثناة التحتية وفتح
المثلثة وباء، وهي فراش صغير من الحرير محشو بالقطن يجعلها الراكب تحته
على الرحل والسرّج، وهي من مراكب العجم وأصلها : موثرة فقلبت الواو ياء
لكسرة الميم.

(وَالْقَسِيَّةُ) أي : وعن الثياب القسية بفتح القاف وتشديد السين المهملة
وتشديد الياء آخر الحروف : ضرب من ثياب كتان مخلوط بحرير تنسب إلى قرية
بالديار المصرية، وقال الْعَيْنِيُّ : القسي بلدة كانت على ساحل البحر بالقرب من
دمياط ركب عليها البحر، فاندرست كان ينسج فيها القماش من الحرير لا يوجد
له نظير في حسنه، وقال الْكِرْمَانِيُّ : وقيل : هو القز وهو الردي من الحرير أبدلت
الزاي سيناً.

(وَالْإِسْتَبْرَقِ) بكسر الهمزة وهو : ما غلظ من الحرير، وهي لفظة
أعجمية معربة وأصلها : إستبره.

(وَالذَّبْيَاجِ) وهو : الإبريسم ويقال : هو الثياب المتخذة من الإبريسم، فارسي معرب وقد يفتح داله ويجمع على : دبايج ودبايج
بالياء والباء، لأن أصله دباج بالتشديد، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ : وهذه ستة والسابع
الحرير، وسيجيء صريحاً في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى .

تَابَعَهُ أَبُو عَوَانَةَ، وَالشَّيْبَانِيُّ، عَنْ أَشْعَثَ: «فِي إِفْشَاءِ السَّلَامِ».

5176 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ،

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: دَعَا أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ

وهذه الخصال مختلفة المراتب في حكم العموم والخصوص، والوجوب، والجواز، والحرمة، فيحرم خاتم الذهب، ولبس الديباج للرجال خاصة دون النساء، ويحرم آنية الذهب والفضة عامة على الرجال والنساء للسرف، والخيلاء ويجوز أن يعطف السنة على الواجب إن دلت على ذلك قرينة كصوم رمضان وستاً من شوال.

ومطابقته للترجمة في قَوْلِهِ: وإجابة الداعي، وقد مر الحديث في كتاب الجنائز في باب: اتباع الجنائز.

(تَابَعَهُ) أي: تابع أبا الأحوص سلام بن سليم المذكور (أَبُو عَوَانَةَ) الواضح ابن عَبْد اللَّهِ اليشكري، (وَالشَّيْبَانِيُّ) أي: وتابع أبا الأحوص أيضًا أَبُو إِسْحَاقَ سليمان الشيباني كلاهما في روايتهما، (عَنْ أَشْعَثَ) ابن أبي الشعثاء: («فِي إِفْشَاءِ السَّلَامِ»)⁽¹⁾ فخالفا رواية شعبة عن أشعث فإن في روايته: ورد السلام كما مر في الجنائز، ووصل متابعة أبي عوانة في كتاب الأشرية في باب: آنية الفضة، وأما متابعة الشيباني فوصلها البُخَارِيُّ أيضًا في كتاب الاستئذان.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) البغلاني البلخي قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ) سلمة بن دينار، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الحموي والكشميهني: عَنْ أَبِيهِ بَدَلُ قَوْلِهِ: عن أبي حازم، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) كذا في الفرع كأصله، وقال الْكِرْمَانِيُّ: وفي بعضها عبد العزيز بن أبي حازم عن سهل بن سعد وهو سهو إذ لا بد أن يكون بينهما أبوه أو رجل آخر، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لعل الرواية عن عبد العزيز عن أبي حازم فتصفت عن فصارت: بن. (قَالَ) أي: أنه قَالَ: (دَعَا أَبُو أُسَيْدٍ) بضم الهمزة وفتح السين مصغر أسد وقيل: بفتح الهمزة وكسر السين، والصواب هو الأول واسمه مالك بن ربيعة (السَّاعِدِيُّ) وقيل: إنه آخر من مات من البدرين سنة ستين أو خمس وستين له

(1) أي: في لفظ إفشاء السلام.

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عُرْسِهِ، وَكَانَتْ امْرَأَتُهُ يَوْمَئِذٍ خَادِمَهُمْ، وَهِيَ الْعُرُوسُ، قَالَ سَهْلٌ: «تَذَرُونَ مَا سَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْقَعَتْ لَهُ تَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا أَكَلَ، سَقَتْهُ إِيَّاهُ».

عقب بالمدينة وبغداد.

(رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عُرْسِهِ، وَكَانَتْ امْرَأَتُهُ) أي: امرأة أبي أسيد أم أسيد واسمها سلامة ابنة وهب بن سلامة بن أمية.

(يَوْمَئِذٍ خَادِمَهُمْ) لفظ الخادم يقع على الذكر والأنثى وكان ذلك قبل نزول الحجاب.

(وَهِيَ الْعُرُوسُ) أي: وكانت امرأة أبي أسيد هي العروس، وقد مر أن العروس يطلق على كل من الزوجين، قَالَ صاحب العين: رجل عروس في رجال عرس، وامرأة عروس في نساء عرس، قَالَ: والعروس نعت استوى فيه المذكر والمؤنث ما دام في تعريسهما.

(قَالَ سَهْلٌ) الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (تَذَرُونَ) استفهام بتقدير الهمزة، أي: أتدرون (مَا سَقَتْ) أي: امرأة أبي أسيد العروس (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْقَعَتْ) على لفظ الغائبة من الماضي من أنقعت الشيء في الماء، ويقال: طال إنقاع الماء واستنقاعه ومادته نون وقاف وعين مهملة (لَهُ تَمَرَاتٍ) أي: في ماء.

(مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا أَكَلَ) أي: النَّبِيُّ ﷺ من طعام الوليمة (سَقَتْهُ إِيَّاهُ) أي: سقت النقيع النَّبِيُّ ﷺ، وفيه إجابة الدعوة، وقد ذكر الاختلاف فيه إذا كانت لغير العرس من الدعوات.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ وأصحابه وَالثَّوْرِيُّ ومالك: يجب إتيان وليمة العرس ولا يجب إتيان غيرها من الدعوات، وقد مر أن من شرط الإجابة أن لا يكون هناك منكر، وقد رجع ابن مسعود، وابن عمر رضي الله عنهم لما رأيا تصاوير ذوات الأرواح.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، فإن فيه دعوة أبي أسيد للنبي ﷺ وإجابة النَّبِيِّ ﷺ إياه وقد أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ في الأشربة أَيْضًا، وكذا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وابن ماجه في النكاح.

73 - بَابُ مَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ

5177 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَتُتْرَكُ الْفُقَرَاءُ،.....»

73 - بَابُ مَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ

(بَابُ مَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ) أي: إجابة الدعوة (فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ) وظاهره يقتضي أن يكون المعنى من ترك دعوة الناس ولم يدع أحداً وليس كذلك، لأن العصيان يترتب على ترك الإجابة لا على ترك الدعوة، فإن قيل: قوله ﷺ: «الوليمة حق» يقتضي العصيان عند ترك الدعوة.

فالجواب: أن معنى حق غير باطل، ولا خلاف أن الوليمة سنة مشروعة، وليست بواجبة، وما ورد فيه من الأمر فمحمول على الاستحباب.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز قال الكرمانى: الذهبي يروي من رجلين كلاهما أعرج واسمهما: عبد الرحمن أحدهما: عبد الرحمن ابن هرمز الهاشمي، والثاني: عبد الرحمن بن سعد المخرومي، والظاهر أن هذا هو الأول لا الثاني، وفي رجال البخاري: أعرج آخر ثالث يروي أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه اسمه: ثابت بن عياض القرشي ويقال له: الأخنث، قال العيني: ومثل هذا الذي تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم في الرواة كثير فيحصل التمييز بالقرائن.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ) قَالَ البيضاوي: يريد من شر الطعام فمن مقدرة، فإن من الطعام ما يكون شراً أيضاً، وإنما سماه شراً لما ذكره عقيبه وهذا كما يقال: شر الناس من أكل وحده، أي: من شرهم، وقال الطيبي: التعريف في الوليمة للعهد الخارجي إذ كان من عاداتهم دعوة الأغنياء، وترك الفقراء.

(يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَتُتْرَكُ الْفُقَرَاءُ) استئناف بيان لكونها شر الطعام، وفي رواية الإسماعيلي من طريق معن بن عيسى عن مالك: المساكين بدل الفقراء،

وَمَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ».

ويروى يدعى إليها والجملة حالية، وفي رواية ثابت الأعرج يمنعها من يأتيها ويدعى إليها من يأبأها.

وفي رواية الطبراني من حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. بثس الطعام طعام الوليمة يدعى إليه الشبعان، ويحبس عنها الجيعان، فلو دعا الداعي عامًّا لم يكن طعامه شر الطعام.

(وَمَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ) أي: إجابتها، وفي رواية ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ومن دعي فلم يجب وهو تفسير للرواية الأخرى.

(فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ) ووقع في رواية لابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «من دعي إلى وليمة فلم يأتها فقد عصى الله ورسوله» فهذا دليل على وجوب الإجابة، لأن العصيان لا يطلق إلا على ترك الواجب، وقال ابن بطال: لا خلاف بين الصحابة والتابعين في وجوب الإجابة إلى دعوة الوليمة إلا ما روي عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: نهينا أن نجيب دعوة من يدعو الأغنياء ويترك الفقراء، وقد دعا ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في دعوته الأغنياء والفقراء، فجاءت قريش والمساكين معهم، فَقَالَ ابن عُمَرَ للمساكين: ههنا اجلسوا لا تفسدوا عليهم ثيابهم، فإنا سنطعمكم مما تأكلون.

وقال ابن حبيب: ومن فارق السنة في وليمة فلا دعوة له، ولا معصية في ترك إجابته، وقد حدثني ابن المغيرة أنه سمع سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يقول: إنما تفسير إجابة الدعوة إذا دعاك من لا يفسد عليك دينك ولا قلبك، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فإن قلت أوله، أي: أول الحديث مرغب عن حضور الوليمة بل محرم وآخره مرغب فيه، بل موجب قلت: المحرم الإجابة لا تستلزم الأكل، فيحضر ولا يأكل، فالترغيب في الإجابة والتحذير عن الأكل انتهى.

قال العيني: فعل صاحب الطعام وليس يحرم الطعام لدعوة الأغنياء وترك الفقراء، وروي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُول: أنتم العاصون في الدعوة تدعون من لا يأتي وتدعون من يأتيكم يعني بالأول: الأغنياء، وبالثاني: الفقراء.

وقوله : والتحذير عن الأكل فيه نظر ، لأن الأكل مأمور به إلا إذا كان صائماً لحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ : إذا دعي أحدكم فليجب ، فإن كان مفطراً فليطعم ، وإن كان صائماً فليصل ، أي : فليدع وحمله بعضهم على ظاهره فقال : إن كان صائماً فليشتغل بالصلاة ليحصل له فضلها ويحصل لأهل المنزل والحاضرين بركتها ، وفيه نظر لعموم قوله ﷺ : « لا صلاة بحضرة طعام » ، لكن يمكن تخصيصه بغير الصائم وقد تقدم في باب : حق إجابة الوليمة أن أبي بن كعب لما حضر الوليمة ، وهو صائم أثنى ودعا ، وقد وقع عند أبي داود في آخر الحديث ، وإن كان صائماً فليدع بدل فليصل وهذا يفسره ، وفعله ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومد يده وقال : بسم الله كلوا ، فلما مد القوم أيديهم قَالَ : كلوا فإني صائم ، وقال قوم : ترك الأكل مباح وإن لم يصم إذا أجاب الدعوة ، وقد أجاب علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولم يأكل ، قَالَ الْأَعْيُنِيُّ : إباحة ترك الأكل على زعم هؤلاء القوم لا يستلزم التحذير عنه كما قاله الْكِرْمَانِيُّ ، ويمكن أن يكون علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ترك الأكل لكونه صائماً وهذا ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا صرح : بأنه صائم فتركه الأكل كان لكونه صائماً لا للتحذير عنه .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في النكاح ، وأبو داود في الأطعمة ، وَالنَّسَائِيُّ في الوليمة ، وابن ماجه في النكاح ، وهو موصوف على أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكن قوله : ومن ترك الدعوة إلخ يقتضي كونه مرفوعاً ، لأن مثل هذا لا يكون من قبل الرأي ، لكن قَالَ أَبُو عمر : إن جلّ رواة مالك لم يصرحوا برفعه .

نعم ، قَالَ فيه روح بن القاسم عن مالك بسنده ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وكذا أَخْرَجَهُ الدارقطني في غرائب مالك من طريق إِسْمَاعِيلَ بن مسلمة بن قعنب ، عن مالك ، وفي مسلم من طريق سُفْيَانَ سمعت زياد بن سعد يقول : سمعت ثابتاً الأعرج يحدث عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فذكر نحوه ، وكذا أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ مرفوعاً من طريق مُحَمَّد بن سيرين ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وقال ابن بطال : أول هذا الحديث موقوف ، وآخره يقتضي رفعه لأن مثله لا يكون رأياً .

74 - بَابُ مَنْ أَجَابَ إِلَى كُرَاعٍ

5178 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ دُعِيْتُ إِلَى كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ،

74 - بَابُ مَنْ أَجَابَ إِلَى كُرَاعٍ

(بَابُ مَنْ أَجَابَ إِلَى كُرَاعٍ) أي: إلى دعوة فيها كراع، وفي بعض النسخ: باب من دعي إلى كُرَاع وهو بضم الكاف وتخفيف الراء وبالعين المهملة: مستدق الساق من الرجل ومن حد الرسغ من اليد، وهو من البقر والغنم بمنزلة الوطيف من الفرس والبعير، وقيل: الكراع ما دون الكعب من الدواب. وقال ابن فارس: كراع كل شيء طرفه.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو لقب عَبْد اللَّهِ بن عثمان بن جبلة، (عَنْ أَبِي حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزاي مُحَمَّد بن ميمون السكري، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) سلمان بسكون اللام مولى عزة بفتح المهملة وتشديد الزاي، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ووهم من زعم أنه سلمة بن دينار الراوي عن سهل بن سعد المقدم ذكره قريباً فإنهما وإن كانا مدنيين، لكن راوي حديث الباب أكبر من ابن دينار، وقد جالس أبا هريرة رضي الله عنه خمس سنين، وتوفي في حدود المائة. (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أَنَّهُ (قَالَ: لَوْ دُعِيْتُ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (إِلَى كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ) المراد به كراع الشاة، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقد زعم بعض الشراح أن المراد بالكراع في هذا الحديث المكان المعروف بكراع الغميم بفتح المعجمة، وهو موضع بين مكة والمدينة، وزعم أنه أطلق ذلك على سبيل المبالغة في الإجابة ولو بعد المكان لكن المبالغة في الإجابة مع حقارة الشيء أوضح في المراد، ولهذا ذهب الجمهور إلى أن المراد بالكراع هنا: كراع الشاة، وقد تقدم توجيه ذلك في أوائل الهبة في حديث: «يا نساء المسلمين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة»، وأغرب الإمام الغزالي في الأحياء فذكر الحديث: «ولو دُعيت إلى كراع الغميم» ولا أصل لهذه الزيادة، وتقدم في الهبة من طريق شعبة، عن الْأَعْمَشِ بلفظ: ذراع وكراع، والذراع أفضل من الكراع، وفي المثل: أنفق العبد كراعاً وطلب ذراعاً.

وَلَوْ أَهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ لَقَبِلْتُ».

75 - باب إجابة الدّاعي في العُرسِ وَغَيْرِهَا

(وَلَوْ أَهْدِيَ) بضم الهمزة على البناء للمفعول من الإهداء (إِلَيَّ) بتشديد الياء (ذِرَاعٌ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: كراع (لَقَبِلْتُ) واللام في لأجبت ولقبلت للتأكيد. وقد أخرج الترمذي من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وصححه مرفوعاً: «لو أهدي إليّ كراع لقبلت ولو دعيت لمثله لأجبت».

وأخرج الطبراني من حديث أم حكيم بنت وادع أنها قالت: يا رَسُولَ اللَّهِ أتكره الهدية فَقَالَ: «ما أقبح رد الهدية» فذكر الحديث.

ويستفاد سببه من هذه الرواية، وفي الحديث دليل على حسن خلقه ﷺ، وتواضعه، وجبره لقلوب الناس، وعلى قبول الهدية وإن كانت قليلة، وإجابة من يدعو الرجل إلى منزله ولو علم أن الذي يدعوهُ إليه قليل.

وقال المهلب: لا باعث على الدعوة إلى الطعام إلا صدق المحبة وسرور الداعي بأكل المدعو من طعامه والتحبب إليه بالموكلة وتوكيد الذمام معه بها، فلذلك حض النَّبِيُّ ﷺ على الإجابة ولو كان المدعو إليه نزرًا. ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ في كتاب الهبة في باب القليل من الهبة.

75 - باب إجابة الدّاعي في العُرسِ وَغَيْرِهَا

(باب إجابة الدّاعي) أي: إجابة المدعو الداعي فالمصدر مضاف إلى مفعوله وطوى ذكر الفاعل.

(في العُرسِ) بضم الراء وسكونها وهو طعام الوليمة الذي يعمل عند العرس سمي: عرسًا باسم سببه.

وَعَيْرُهُ أَي: غير العرس وفي رواية غير أَبِي ذَرٍّ: (وَعَيْرِهَا)، أي: غير وليمة العرس، نحو طعام الختان، وقدام المسافر، ونحو ذلك، وروى مسلم من حديث الزبيدي، عن نافع، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قال

5179 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ لَهَا» قَالَ: «وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِ الْعُرْسِ وَهُوَ صَائِمٌ».

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من دعي إلى عرس أو نحوه فليجب».

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) البغدادي أخرج البخاري عنه هنا فقط وسئل البخاري عنه، فَقَالَ: متقن قَالَ: (حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ) الأعمش، (قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) صاحب المغازي، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، أنه (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ) أي: دعوة الوليمة (إِذَا دُعِيتُمْ لَهَا، قَالَ) أي: نافع: («وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ») أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِ الْعُرْسِ وَهُوَ صَائِمٌ) أي: والحال أنه صائم، وأشار به إلى أن الصوم ليس بعذر في ترك الإجابة، وفائدة حضوره إرادة صاحب الوليمة التبرك به، والتجمل به، والانتفاع بدعائه ونحو ذلك، وهل يستمر على صومه، أو يستحب له أن يفطر إن كان صومه تطوعاً، فعند أكثر الشافعية وبعض الحنابلة: إن كان يشق على صاحب الدعوة صومه فالأفضل الفطر، وإلا فالصوم، وأطلق الروياني: استحباب الفطر يجبر خاطر الداعي، ولو في آخر النهار، لأنه ﷺ لما أمسك من حضر معه وقال: إني صائم، قَالَ له: «يتكلف أخوك المسلم وتقول إني صائم أفطر ثم اقض يوماً مكانه» رواه البيهقي وغيره، وفي إسناده راوٍ ضعيف لكنه توبع، وهذا على رأي من يجوز الخروج من صوم النفل، وأما من يوجبه فلا يجوز عنده الفطر كما في صوم الفرض، ويبعد إطلاق استحباب الفطر مع وجود الخلاف لا سيما إن كان وقت الإفطار قد قرب.

وقال أصحابنا: ينبغي للرجل أن يجيب دعوة الوليمة وإن لم يفعل فهو آثم، وإن كان صائماً أجاب ودعا، وإن كان غير صائم أكل، ولو أمسك المفطر عن الأكل لم يحرم، بل يجوز.

76 - باب ذَهَابِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ إِلَى الْغُرْسِ

5180 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَبْصَرَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءً وَصَبِيَّانًا مُقْبِلِينَ مِنْ غُرْسٍ، فَقَامَ مُمْتَنًا،

وفي مسلم من حديث جابر رضي الله عنه: إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب، فإن شاء طعم، وإن شاء ترك، فيؤخذ منه: أن المفطر ولو حضر لا يجب عليه الأكل وهو أصح الوجهين عند الشافعية، وقال ابن الحاجب في مختصره: وجوب أكل المفطر محتمل، وصرح الحنابلة بعدم الوجوب، وبه قال أهل الظاهر.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: وكان عبد الله إلخ، وقد أخرجه مسلم في النكاح.

76 - باب ذَهَابِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ إِلَى الْغُرْسِ

(باب ذَهَابِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ إِلَى الْغُرْسِ) أي: إلى الوليمة من غير كراهة كأنه عقد هذه الترجمة لثلا يتخيل أحد كراهة ذلك، فأراد أنه مشروع ولا كراهة فيه.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ) هو العيشي بفتح المهملة وسكون التحتية وبالشين المعجمة، قَالَ المنذري: يكنى أبا مُحَمَّدٍ، وقيل: أبا بكر مات سنة ثمان وعشرين ومائتين وليس هو أخا عبد الله بن المبارك قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هو ابن سعد قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، أنه (قَالَ: أَبْصَرَ) وفي فضائل الأنصار: رأى موضع البصر.

(النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءً وَصَبِيَّانًا مُقْبِلِينَ مِنْ غُرْسٍ، فَقَامَ) (مُتَمَّنًا) بضم الميم الأولى وسكون الثانية وفتح المثناة الفوقية وتشديد النون، أي: قام قيامًا قويًا مأخوذ من المنة بضم الميم، وهي القوة.

وحاصل المعنى: قام إليهم قيامًا مسرعًا مشتدًا في ذلك فرحًا بهم.

فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتُمْ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ».

وقال أبو مروان بن سراح: ورجحه الْقُرْطُبِيُّ أنه من الامتنان، لأن من قام له النَّبِيُّ ﷺ وأكرمه بذلك، فقد امتن عليه بشيء لا أعظم منه، ويؤيده قوله: بعد ذلك أنتم من أحب الناس إلي، ونقل ابن بطال عن القابسي قَالَ: قوله ممتنا يعني: متفضلاً عليهم بذلك، وكأنه قَالَ: يمتن عليهم بمحبته، ووقع في رواية أخرى: متيناً بوزن عظيم، أي: قام قياماً مستويّاً منتصباً طويلاً، ووقع في رواية ابن السكن: فقام يمشي، قَالَ القاضي عياض: وهو نصحيح، ويؤيد التأويل الأول ما تقدم في فضائل الأنصار، عن أبي مَعْمَرٍ، عن عبد الوارث بسند حديث الباب بلفظ: فقام ممثلاً بضم أوله وسكون ثانيه بعدها مثلثة مكسورة، وقد تفتح وضبط أيضاً بفتح الميم الثانية بعدها مثلثة مشددة، والمعنى: منتصباً قائماً متكلفاً نفسه، قَالَ ابن التين: كذا وقع في الْبُخَارِيِّ، والذي في اللغة مثل بفتح أوله وضم المثلثة وفتحها قائماً يمثل بضم المثلثة مثولاً، فهو مائل إذا انتصب قائماً، ووقع في رواية الإسماعيلي عن الحسن بن سُفْيَانَ، عن إِبْرَاهِيمَ بن الحجاج، عن عبد الوارث، فقام النَّبِيُّ ﷺ مثيلاً بوزن عظيم وهو فعيل من مثل، وعن إِبْرَاهِيمَ ابن هاشم، عن إِبْرَاهِيمَ بن الحجاج مثله وزاد يعني: ماثلاً.

(فَقَالَ: اللَّهُمَّ) ذكره تبركاً أو للاستشهاد بالله تأكيد الصدقة (أَنْتُمْ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ) وزاد في رواية أبي مَعْمَرٍ في مناقب الأنصار: قالها ثلاث مرات، وفي رواية مسلم من طريق ابن علية، عن عبد العزيز: اللَّهُمَّ إِنْهُمْ، والباقي مثله وأعادها ثلاث مرات، وقد اتفقا كما تقدم في فضائل الْقُرْآنِ على رواية هشام بن زيد، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جاءت امرأة من الأنصار إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ومعها صبي لها، فكلّمها وقال: «والذي نفسي بيده إنكم لأحب الناس إليّ» مرتين، وفي رواية تأتي في كتاب النذور: ثلاث مرات، ومن في هذه الرواية مقدرة بدلالة رواية حديث الباب.

وفي الحديث: شهود النساء والصبيان لوليمة العرس للمبالغة في إعلان النكاح، فلو دعت امرأة امرأة لوليمة، أو دعت رجلاً وجب أو استحب لا مع خلوة محرمة، فلا يجيبها إلى طعام مُطْلَقاً، أو مع عدم الخلوة فلا يجيبها إلى

77 - باب: هَلْ يَرْجِعُ إِذَا رَأَى مُنْكَرًا فِي الدَّعْوَةِ

وَرَأَى ابْنُ مَسْعُودٍ، صُورَةً فِي الْبَيْتِ فَرَجَعَ

طعام خاص به كان جلست به وبعثت له الطعام إلى بيت آخر من دارها خوف الفتنة بخلاف ما إذا لم يخف فقد كان سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وأضرابه يزورون رابعة العدوية ويسمعون كلامها فإن وجد رجل كسفيان وامرأة كرابعة، فالظاهر: أنه لا كراهة في الإجابة ويعتبر في وجوب الإجابة للمرأة إذن الزوج أو السيد للمدعو.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى في فضائل الأنصار في باب قول النَّبِيِّ ﷺ للأنصار: «أنتم أحب الناس إلي».

وَقَالَ: «إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ».

77 - باب: هَلْ يَرْجِعُ إِذَا رَأَى مُنْكَرًا فِي الدَّعْوَةِ

(باب: هَلْ يَرْجِعُ) أي المدعو (إِذَا رَأَى مُنْكَرًا) أي: شَيْئًا مُنْكَرًا (فِي الدَّعْوَةِ) أي: في مجلس الدعوة كفرش الحرير في دعوة اتخذت للرجال، وفرش جلود نمر بقي وبرها كما قاله الحليمي وغيره، وإنما ذكره بالاستفهام لمكان الخلاف فيه ولم يشر في الباب إلى ذلك، وإنما المذكور في الباب: أنه إذا رأى منكرًا صورة في البيت فرجع يرجع.

(وَرَأَى) أَبُو مَسْعُودٍ هو عقبة بن عمرو الأنصاري، ووقع في رواية المستملي، والأصيلي، والقاسبي، وعبدوس (ابْنُ مَسْعُودٍ) أعني: عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو تصحيف فيما أظن فإني لم أر الأثر المعلق إلا عن أبي مسعود عقبة بن عمرو أَخْرَجَهُ البيهقي من طريق عدي بن ثابت عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود: أن رجلاً صنع طعامًا، فدعاه فَقَالَ: أفي البيت صورة، قَالَ: نعم، فأبى أن يدخل حتى يكسر الصورة، وسنده صحيح، وخالد بن سعد هو مولى أبي مسعود عقبة بن عمرو، ولا أعرف له عن عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود رواية، ويحتمل أن يكون وقع ذلك لعبد الله بن مسعود أيضًا لكن لم أفهم عليه، ومما يقضي منه العجب: أن الْعَيْنِيَّ تعقبه، وقال: إن بعض الظن إثم ولا يلزم من عدم رؤيته الأثر المذكور إلا عن أبي مسعود أن لا يكون أيضًا لعبد الله بن مسعود مع أن هذا القائل قَالَ: يحتمل أن يكون ذلك وقع لعبد الله بن مسعود، فإذا كان

وَدَعَا ابْنُ عُمَرَ أَبَا أَيُّوبَ، فَرَأَى فِي الْبَيْتِ سِتْرًا عَلَى الْجِدَارِ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: غَلَبْنَا عَلَيْهِ النِّسَاءَ، فَقَالَ: «مَنْ كُنْتُ أَخْشَى عَلَيْهِ فَلَمْ أَكُنْ أَخْشَى عَلَيْكَ، وَاللَّهِ لَا أَطْعَمُ لَكُمْ طَعَامًا، فَرَجَعَ».

الاحتمال موجودًا كيف يحكم بالتصحيح بالظن انتهى.

وذلك لأن ذلك القائل لم يحكم جزمًا بأنه تصحيح بل نسب كونه تصحيحًا إلى ظنه وأين هذا من ذاك، فافهم.

(وَدَعَا ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَبَا أَيُّوبَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَرَأَى فِي الْبَيْتِ سِتْرًا عَلَى الْجِدَارِ) فَأُنْكَرَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (غَلَبْنَا) بفتح الموحدة جملة من الفعل والمفعول (عَلَيْهِ النِّسَاءُ) ⁽¹⁾ بالرفع فاعله.

(فَقَالَ) أي: أَبُو أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَنْ كُنْتُ أَخْشَى عَلَيْهِ فَلَمْ أَكُنْ أَخْشَى عَلَيْكَ) أي: كنت أخشى على أحد يعمل في بيته مثل هذا المنكر ما كنت أخشى عليك ذلك، (وَاللَّهُ لَا أَطْعَمُ لَكُمْ) وفي نسخة: لك (طَعَامًا، فَرَجَعَ) وهذا أثر المعلق وصله أَحْمَدُ فِي كِتَابِ الْوَرَعِ، ومسدد في مسنده، ومن طريقه الطبراني من رواية عبد الرحمن بن إِسْحَاقَ، عن الزُّهْرِيِّ، عن سالم بن عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَعْرَسْتُ فِي عَهْدِ أَبِي فَاذَنْ أَبِي النَّاسِ وَكَانَ أَبُو أَيُّوبَ فِيمَنْ أَذْنًا، وَقَدْ سَتَرُوا بَيْتِي بِبَجَادٍ أَخْضَرَ، فَأَقْبَلَ أَبُو أَيُّوبَ فَاطْلَعَ فَرَأَاهُ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَتَسْتَرُونَ الْجَدْرَ، فَقَالَ أَبِي: وَاسْتَحْيَى غَلَبْنَا عَلَيْهِ النِّسَاءَ يَا أَبَا أَيُّوبَ، فَقَالَ مِنْ خَشِيتُ أَنْ تَغْلِبَهُ النِّسَاءَ فَذَكَرَهُ.

والبجاد بكسر الموحدة وتخفيف الجيم: الكساء.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَوَقَعَ لَنَا مِنْ وَجْهِ آخِرٍ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ، عَنْ بَكِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْجِ، عَنْ سَالِمٍ بِمَعْنَاهُ، وَفِيهِ: فَأَقْبَلَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ يَدْخُلُونَ الْأَوَّلَ، فَالْأَوَّلُ حَتَّى أَقْبَلَ أَبُو أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفيه: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَتَرْجِعَنَّ، فَقَالَ: وَأَنَا أَعِزُّ عَلَى نَفْسِي أَنْ لَا أَدْخُلَ يَوْمِي هَذَا ثُمَّ انْصَرَفَ، وَوَقَعَ نَحْوُ ذَلِكَ لِابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيمَا بَعْدَ فَأُنْكَرَهُ وَأَزَالَ مَا أَنْكَرَ وَلَمْ يَرْجِعْ كَمَا صَنَعَ أَبُو أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرَوَيْنَا

(1) بوضع ستر على الجدار.

5181 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ،

في كتاب الزهد لأحمد من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ، قَالَ: دخل ابنُ عُمَرَ بيت رجل دعاه إلى عرس فإذا بيته قد ستر بالكرور، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: يا فلان متى تحولت الكعبة في بيتك، ثم قَالَ لنفر معه من أصحابِ مُحَمَّدٍ ﷺ: «ليهلك كل رجل ما يليه»، وأخرج ابن وهب ومن طريقه البيهقي: أن عُبَيْدَ اللَّهِ بنَ عَبْدِ اللَّهِ بنَ عُمَرَ دُعي لعرس فرأى البيت قد ستر، فرجع فسئل فذكر قصة أَبِي أَيُوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد اختلف في ستر البيوت والجدر فجزم جمهور الشافعية بالكراهة ويشهد له أثر ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذا ولو كان حرامًا ما قعد الذين قعدوا من الصحابة ولا فعله ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيحمل فعل أَبِي أَيُوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على كراهة التنزيه جمعًا بين الفعلين.

ويحتمل أن يكون أَبُو أَيُوبَ كان يرى التحريم والذين قعدوا ولم ينكروا يرون الإباحة، وقد صرح الشَّيْخُ أَبُو نَصْرٍ المقدسي من الشافعية بالتحريم لحديث مسلم عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أن النَّبِيَّ ﷺ لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين وجذب الستر حتى هتك.

قال البيهقي: هذه اللفظة تدل على كراهة ستر الجدار وإن كان في بعض ألفاظ الحديث: أن المنع كان بسبب الصورة.

وتعقب: بأنه ليس في السياق ما يدل على التحريم، وإنما فيه نفى الأمر بذلك، ونفى الأمر لا يستلزم ثبوت النهي عند أَبِي دَاوُدَ من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ولا تستروا الجدر بالثياب»⁽¹⁾.

ومطابقة الأثر للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابْنِ عُمَرَ، (عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) أي: ابن أبي بكر

(1) وفي إسناده ضعف وله شاهد مرسل عن علي بن الحسين أخرجه ابن وهب ثم البيهقي من طريقه وعنه سعيد بن منصور من حديث سلمان رضي الله عنه موقوفًا أنه أنكر ستر البيت وقال: أمحموم بيتكم أو تحولت الكعبة عنكم ثم قال: لا أدخل حتى يهتك وأخرج الحاكم والبيهقي من حديث محمد بن كعب عن عبد الله بن يزيد الخطمي أنه رأى بيتًا مستورًا فبعد وبكى وذكر حديثًا عن النبي ﷺ فيه كيف بكم إذا سترتم بيوتكم الحديث وأصله في النسائي.

عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا اشْتَرَتْ ثُمْرُقَةَ فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ، فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، مَاذَا أَذْنَبْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَالُ هَذِهِ الثَّمْرُقَةِ؟» قَالَتْ: فَقُلْتُ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لِتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذِّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ» وَقَالَ: إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ.

الصادق رضي الله عنهم، (عَنْ عَائِشَةَ) ⁽¹⁾ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ)، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا اشْتَرَتْ ثُمْرُقَةَ بِضَمِ النُّونِ وَالرَّاءِ بَيْنَهُمَا مِيمٌ سَاكِنَةٌ وَبَعْدَ الرَّاءِ قَافٌ وَفِي الْيُونِنِيَّةِ: بِكسْرِ النُّونِ وَالرَّاءِ، وَهِيَ الْوَسَادَةُ الصَّغِيرَةُ (فِيهَا تَصَاوِيرُ) أَيِ: تَمَاثِيلٍ كَذَا حَيَوَانَ قَالَهُ فِي الْمَغْرِبِ.

(فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ) زَادَ فِي ذِكْرِ الْمَلَائِكَةِ وَجَعَلَ يَتَغَيَّرُ وَجْهَهُ، (فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ) بِكسْرِ الْهَاءِ بَعْدَهَا تَحْتِيَّةٌ مُخَفَّفَةٌ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَرٍّ عَنِ الْحُمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: الْكَرَاهَةُ بِفَتْحِ الْهَاءِ وَإِسْقَاطِ التَّحْتِيَّةِ.

(فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، مَاذَا أَذْنَبْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَالُ هَذِهِ الثَّمْرُقَةِ؟») أَيِ: مَا شَأْنُهَا فِيهَا تَمَاثِيلٌ. (قَالَتْ: فَقُلْتُ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لِتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا) أَيِ: وَتَتَوَسَّدَهَا. فَحَذَفَتْ إِحْدَى التَّائِينَ وَاللَّامَ فِيهِ مَقْدَرَةٌ، أَيِ: وَلِتَوَسَّدَهَا.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ) الْحَيَوَانِيَّةِ الَّتِي يَصْنَعُونَهَا (يُعَذِّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) عَلَى صَنْعَتِهَا، (وَيُقَالُ لَهُمْ) اسْتِهْزَاءً وَتَعْجِيزًا: (أَحْيُوا) بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ (مَا خَلَقْتُمْ وَقَالَ) ﷺ: (إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ) الْحَيَوَانِيَّةِ (لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ)، أَيِ: الَّذِينَ لَيْسُوا حَفَظَةً إِذْ لَا يَفَارِقُونَ الْمَكْلَفَ، وَإِنَّمَا لَا يَدْخُلُونَ لِكَوْنِ ذَلِكَ مَعْصِيَةً فَاحِشَةً لِمَا فِيهَا مِنْ مِضَاهَاةِ خَلْقِ اللَّهِ، وَهَلْ دَخُولِ الْبَيْتِ الَّذِي فِيهِ الصُّورِ الْمَنْعُوعَةِ حَرَامٌ أَوْ مَكْرُوهٌ وَجْهَانِ وَبِالتَّحْرِيمِ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَبِالْكَرَاهَةِ قَالَ صَاحِبُ التَّقْرِيبِ وَالصِّدْلَانِي،

(1) لَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يَحْتَاجَ بِفَعْلِهِ ﷺ فِي هَتَكَ وَجَاءَ النَّهْيُ صَرِيحًا عَنْ سِتْرِ الْجِدَارِ.

ورجحه الإمام الغزالي ولا بأس بصورة مبسطة تداس ، أو مخاذاً يتكأ عليها ، أو ممتهنة بالاستعمال كقصعة وطبق ، أو كانت مرتفعة وقطع رأسها ، وسيجيء تفصيل حكم الصور مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى .

وقال ابن بطال فيه : أنه لا يجوز الدخول في الدعوة التي يكون فيها منكر مما نهى الله ورسوله عنه لما في ذلك من إظهار الرضى بها ، ونقل مذاهب القدماء في ذلك .

وحاصله : إن كان هناك محرم وقدر على إزالته فأزاله فلا بأس ، وإن لم يقدر فليرجع ، وإن كان مما يكره كراهة تنزيه فمقتضى الورع أن لا يدخل ، ومما يؤيد ذلك ما وقع في قصة ابن عمر رضي الله عنه من اختلاف الصحابة في دخول البيت الذي سترت جدره إذ لو كان حراماً ما قعد الذين قعدوا ولا فعله ابن عمر ، فيحمل فعل أبي أيوب على كراهة التنزيه جمعاً بين الفعلين كما تقدم .

وقد فصل العلماء في ذلك فقالوا : إن كان لهواً ما اختلف فيه ، فيجوز الحضور والأولى الترك ، وإن كان حراماً كشرب الخمر نظر ، فإن كان المدعو ممن إذا حضر رفع لأجله فليحضر ، وإن كان لم يكن كذلك ففيه للشافعية وجهان : أحدهما : يحضر وينكر بحسب قدرته وإن كان الأولى أن لا يحضر ، قال البيهقي : وهو ظاهر نصر الشافعي ، وعليه جرى العراقيون من أصحابه ، وقال صاحب الهداية من الحنفية : لا بأس أن يقعد ويأكل إذا لم يكن يقتدى به فإن كان ولم يقدر على منعهم فليخرج لما فيه من شين الدين وفتح باب المعصية ، وحكى عن أبي حنيفة : أنه قعد وهو محمول على أنه وقع له ذلك قبل أن يصير مقتدى به ، قال : وهذا كله بعد الحضور فإن علم قبله لم يلزمه الإجابة ، لأن إجابة الدعوة إنما تلزم إذا كانت على وجه السنة .

والوجه الثاني للشافعية : تحريم الحضور ، لأنه كالرضى بالمنكر ، وصححه المراوزة فإن لم يعلم حتى حضر فليمنعهم ، فإن لم ينتهوا فليخرج إلا أن خاف على نفسه من ذلك ، وعلى هذا جرى الحنابلة ، وكذا اعتبر المالكية في وجوب الإجابة أن لا يكون هناك منكر ، وإذا كان من أهل الهيئة لا ينبغي له أن يحضر موضعاً فيه لهو أصلاً حكاه ابن بطال وغيره ، عن مالك ، ويؤيد منع الحضور

78 - باب قِيَامِ الْمَرْأَةِ عَلَى الرِّجَالِ فِي الْغُرْسِ وَخِدْمَتِهِمْ بِالنَّفْسِ

5182 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ،

حديث عمران ابن الحصين نهى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن إجابة طعام الفاسقين، أخرجه الطبراني في الأوسط، ويؤيده مع وجود الأمر المحرم ما أخرج النَّسَائِيُّ من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر» وإسناده جيد وأخرجه التِّرْمِذِيُّ من وجه آخر فيه ضعف عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأبو داود من حديث ابن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بسند فيه انقطاع وأحمد من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قيل: لا مطابقة بين الحديث والترجمة، لأن امتناع النَّبِيِّ ﷺ عن الدخول في بيت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لم يكن لأجل المنكر في الدعوة، وإنما كان لأجل الصورة والترجمة فيما إذا رأى منكراً في الدعوى هل يرجع.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: وموضع الترجمة منه قولها: قام على الباب ولم يدخل.

وقال الْعَيْنِيُّ: ليس فيه ما يجدي في وجه المطابقة ولكن يمكن أن يقال لما كان من جملة المنكرات التي تقتضي جواز ترك إجابة الدعوة وجود الصورة فيها احتاج إلى بيان كون الصورة من جملة الموانع عن حضور الدعوة فذكر هذا الحديث الذي فيه ما يقتضي منع الحضور في المكان الذي فيه الصورة سواء كان فيه دعوة أو لا، وقد أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ في الملائكة في باب: إذا قَالَ أَحَدُكُمْ آمِينَ.

78 - باب قِيَامِ الْمَرْأَةِ عَلَى الرِّجَالِ فِي الْغُرْسِ وَخِدْمَتِهِمْ بِالنَّفْسِ

(باب قِيَامِ الْمَرْأَةِ عَلَى الرِّجَالِ) من قام فلان على الشيء إذا ثبت عليه وتمسك به، (فِي الْغُرْسِ وَخِدْمَتِهِمْ بِالنَّفْسِ) أي: وعلى خدمتهم بنفسها.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيد بن الحكم بن مُحَمَّد بن أَبِي مَرْيَم أَبُو مُحَمَّد الجمحي مولا هم الْبَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ) بفتح الغين المعجمة وتشديد السين المهملة وبالنون مُحَمَّد بن مطرف بالطاء المهملة وكسر الراء المشددة.

قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ، قَالَ: لَمَّا عَرَّسَ أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ، فَمَا صَنَعَ لَهُمْ طَعَامًا وَلَا قَرَبَةً إِلَيْهِمْ إِلَّا امْرَأَتُهُ أُمُّ أُسَيْدٍ، بَلَّتْ تَمْرَاتٍ فِي تَوْرِ مِنْ حِجَارَةٍ مِنَ اللَّيْلِ «فَلَمَّا فَرَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الطَّعَامِ أَمَاتَتْهُ لَهُ فَسَقَتْهُ، تُنَحِّفُهُ بِذَلِكَ».

(قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ) سلمة بن دينار الأعرج، (عَنْ سَهْلٍ) هو ابن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ (قَالَ: لَمَّا عَرَّسَ) بفتح العين والرءاء المشددة كذا وقع، أي: اتخذ عروسًا، وقال الجَوْهَرِيُّ: يقال أعرس، ولا يقال: عرس وهذا حجة عليه.

(أَبُو أُسَيْدٍ) بضم الهمزة على الأصح واسمه مالك بن ربيعة (السَّاعِدِيُّ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ، فَمَا صَنَعَ لَهُمْ طَعَامًا وَلَا قَرَبَةً إِلَيْهِمْ إِلَّا امْرَأَتُهُ أُمُّ أُسَيْدٍ) بضم الهمزة أيضًا: سلامة بنت وهيب وهي ممن وافقت كنيثها كنية زوجها.

(بَلَّتْ) بفتح الموحدة وتشديد اللام من البلل (تَمْرَاتٍ⁽¹⁾ فِي تَوْرِ) بفتح المثناة الفوقية وسكون الواو وآخره راء قَالَ الدَّأُوْدِيُّ: التور قدح من أي شيء كان ويقال: إناء يكون من نحاس وغيره وقد بين هنا، أَنَّهُ (مِنْ حِجَارَةٍ مِنَ اللَّيْلِ فَلَمَّا فَرَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الطَّعَامِ أَمَاتَتْهُ) بفتح المثناة وسكون المثناة الفوقية، قَالَ ابن التين: كذا وقع رباعيًا، وأهل اللغة يقولونه ثلاثيًا بغير ألف، أي: مرسته⁽²⁾ بيدها يَقَالُ: مائه يموثه ويميثه بالواو وبالياء، وقال الخليل: مث الملح في الماء ميثًا أذبته وقد انماث هو انتهى.

وقد أثبت الهروي اللغتين مائه وأمائه ثلاثًا ورباعيًا.

(لَهُ) أي: للنبي ﷺ وكذلك الضمير المنصوب في.

(فَسَقَتْهُ، تُنَحِّفُهُ) أي: حال كونها تنحفه ﷺ (بِذَلِكَ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني أتحفته بذلك وفي رواية عن الحموي والمستملي تحفة بوزن لقمة على أَنَّهُ نصب على الحال من الضمير المنصوب في فسقته⁽³⁾ ويجوز أن يكون منصوبًا بفعل مقدر تقديره وأرادت تحفة بذلك ويجوز أن يكون نصبًا على الحال

(1) ووقع في شرح ابن التين: ثلاث تمرات بلفظ العدد قال الحافظ العسقلاني: وهو تصحيف.

(2) أي: إذا بته وقيل: الإمامة الطرح في الماء حتى ينحل.

(3) أي: مُنَحِّفًا بِذَلِكَ.

79 - باب النَّقِيعِ وَالشَّرَابِ الَّذِي لَا يُسْكِرُ فِي الْعُرْسِ

5183 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ،

على معنى فسفته حال كونها : متحفة بذلك ، والتحفة في الأصل : طرفة الفاكهة ثم استعمل في غيرها من الألفاظ ، وفي رواية الأصيلي مثل رواية الحموي والمستملي .

وفي أخرى : تحفة بفتح المثناة الفوقية وضم الحاء المهملة والفاء المشددة ، أي : تخدمه وتعطف عليه بذلك ، أي : بالذي بلته ، وفي المثل : من حفنا أو زفنا فليقتصد ، أي : من خدمنا وتعطف علينا ، وفي رواية ابن السكن : تخصه بضم الخاء المعجمة وتشديد الصاد المهملة ، وفي هذين الوجهين محلها النصب على الحال من الضمير المرفوع أيضًا .

وفي الحديث : جواز خدمة المرأة زوجها ومن يدعوه ، ولا يخفى أن ذلك عند الأمن من الفتنة ، ومراعاة ما يجب عليها من السر ، وجواز استخدام الرجل امرأته في مثل ذلك ، وجواز الشرب بما لا يسكر في الوليمة ، وجواز إثارة كبير القوم بشيء دون من معه .

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله : إلا امرأته أم أسيد ، وقد أخرجهُ مُسْلِمٌ في الأشربة .

79 - باب النَّقِيعِ وَالشَّرَابِ الَّذِي لَا يُسْكِرُ فِي الْعُرْسِ

(بَابُ) اتخاذا (النَّقِيعِ) وهو ما ينقع من تمر في الماء ليخرج حلاوته وكذلك الزبيب ، (وَالشَّرَابِ الَّذِي لَا يُسْكِرُ) وهذا من عطف العام على الخاص ، لأنه أعم من النقيع وغيره ، فلو أسكر حرم اتفاقاً استنبط عدم الإسكار قيّد بعدم الإسكار من قرب العهد بالنقع لقوله في الحديث : أنقعت له تمرات من الليل ، لأنه في مثل هذه المدة أثناء الليل إلى أثناء النهار لا يتخمر ، وإذا لم يتخمر لم يسكر .

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة وفتح الكاف مصغراً قَالَ : (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ) بالقاف والراء وتشديد الياء نسبة إلى قارة ، وهم بنو الهون بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر المدني نزيل الإسكندرية ،

عَنْ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ: أَنَّ أَبَا أُسَيْدٍ السَّاعِدِيَّ، دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِعُرْسِهِ، فَكَانَتْ امْرَأَتُهُ خَادِمَهُمْ يَوْمَئِذٍ، وَهِيَ الْعُرُوسُ فَقَالَتْ، أَوْ قَالَ: «أَتَذَرُونَ مَا أَنْقَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْقَعْتُ لَهُ تَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرٍ».

80 - باب الْمُدَارَاةِ مَعَ النِّسَاءِ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَرْأَةُ كَالضَّلَعِ»

(عَنْ أَبِي حَازِمٍ) سلمة بن دينار، أنه (قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ: أَنَّ أَبَا أُسَيْدٍ السَّاعِدِيَّ، دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِعُرْسِهِ) أي: لأجل عرسه، (فَكَانَتْ امْرَأَتُهُ) أم أسيد (خَادِمَهُمْ يَوْمَئِذٍ، وَهِيَ الْعُرُوسُ) (الواو وللحال، (فَقَالَتْ) أي: العروس، (أَوْ قَالَ) أي: سهل بالشك، وفي رواية الكشميهني: فقالت بغير شك فعلى هذه الرواية يكون قوله: أنقعت بسكون العين في الموضوعين، وتقدم في الرواية الماضية، قَالَ سهل وهي الرواية المعتمدة، لأن الحديث من رواية سهيل وليس لامرأته أم أسيد فيه رواية.

(أَتَذَرُونَ مَا أَنْقَعْتُ) بفتح العين على صيغة الماضي للغائبة (لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَنْقَعْتُ لَهُ تَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرٍ وهذا طريق آخر في حديث سهل الذي مضى في الباب الذي قبله.

ومطابقته للترجمة ظاهرة على ما بينا من الاستنباط، وقد أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ في الأشربة أيضًا، وأخرجه النَّسَائِيُّ في الوليمة.

80 - باب الْمُدَارَاةِ مَعَ النِّسَاءِ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَرْأَةُ كَالضَّلَعِ»

(باب الْمُدَارَاةِ) أي: المجاملة والملاينة يقال: داريت زيدًا، أي: جاملته ولايته وهي بغير همز وأما بالهمز فمعناه: المدافعة وليس المراد هنا إلا المعنى الأول وقد سوى أبو عبيدة بينهما في باب ما يهمز وما لا يهمز، والمداراة أصل الألفة واستمالة القلوب في أجل ما جبل الله عليه خلقه فطبعهم من اختلاف الأخلاق وخصت النساء بالذكر لما جبلت عليه من الأخلاق أكثر من الرجال، وعن النَّبِيِّ ﷺ: «مداراة الناس صدقة».

(مَعَ النِّسَاءِ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَرْأَةُ كَالضَّلَعِ») بكسر الضاد

5184 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَرْأَةُ كَالضَّلَعِ، إِنْ أَقْمَتَهَا كَسَرْتَهَا، وَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَفِيهَا عَوَجٌ».

المعجمة وفتح اللام وقد تسكن والفتح أفصح، وهو بالجر عطف على قوله: المداراة، وهذا التعليق وصله البُخَارِيُّ بحديث الباب الذي رواه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِنَّمَا قَالَ: كالضلع، لأنها عوجاء.

وقال الدَّائِدِيُّ: إِنَّمَا قَالَ كَالضَّلَعِ، لأنها خلقت من ضلع آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وعن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ حَوَاءَ خَلَقَتْ مِنْ ضُلْعِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأَقْصَرَ الْأَيْسَرَ وَهُوَ نَائِمٌ، وَيُقَالُ: نَامَ آدَمُ نَوْمَةً فَاسْتَلَّ الْمَلِكُ ضُلْعَهُ فَخَلَقَتْ مِنْهُ حَوَاءٌ، فَاسْتَيْقِظَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهِيَ جَالِسَةٌ عِنْدَهُ فَضَمَّهَا إِلَيْهِ، أَخْرَجَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي الْمَبْتَدَأِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) أَي: ابْنُ يَحْيَى بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُوَيْسٍ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مَالِكٌ) هُوَ ابْنُ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيُّ الْإِمَامُ، (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ ذَكْوَانَ، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَرْمَزٍ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْمَرْأَةُ كَالضَّلَعِ) مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ قَوْلُهُ: (إِنْ أَقْمَتَهَا كَسَرْتَهَا، وَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَفِيهَا عَوَجٌ) بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: كَالضَّلَعِ وَمَعْنَى: إِنْ أَقْمَتَهَا إِنْ أُرِدَتْ إِقَامَتُهَا كَسَرْتَهَا وَالْعَوَجُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْوَاوِ، وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: هُوَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ فِيمَا كَانَ مُنْتَصِبًا كَالْحَائِطِ وَالْعُودِ، وَمَا كَانَ فِي بَسَاطٍ، أَوْ دِينَ، أَوْ مَعَاشٍ فَهُوَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، يُقَالُ: فِي دِينِهِ عَوَجٌ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ۚ﴾ [طه: 107]، وَقَالَ ابْنُ قُرْقُولٍ نَاقِلًا مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: هُوَ بِالْفَتْحِ فِي كُلِّ شَيْءٍ مَرْتِي وَبِالْكَسْرِ فِيمَا لَيْسَ بِمَرْتِي كَالرَّأْيِ وَالْكَلَامِ.

وقال القرطبي: بالفتح في الأجسام، وبالكسر في المعاني وهو نحو الذي قبله، وقال أبو عمر والشيبياني: هو بالكسر فيهما جميعاً ومصدرهما بالفتح معاً حكاه ثعلب عنه، وقال الجَوْهَرِيُّ: هو بالفتح مصدر قولك: عوج بالكسر فهو

81 - باب الوَصَاةِ بِالنِّسَاءِ

5185 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

أعوج والاسم العوج بكسر العين.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من المعنى، ووقع في رواية الإسماعيلي من الوجه الذي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بلفظ: إنما في أوله كما في الترجمة، وقد أَخْرَجَهُ الدارقطني من طريق خالد بن مخلد بلفظ: أن المرأة، وكذا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من رواية سُفْيَانَ، عن أبي الزناد، عن الأعرج بلفظ: أن المرأة خلقت من ضلع ولن يستقيم لك على طريقه، وفي صحيح ابن حبان والحاكم والطبراني في الأوسط من حديث سمرة بن جندب مرفوعاً: «إن المرأة خلقت من ضلع فإن تقمها تكسرهما فدارها تعش بها» وهذا كما ترى وقع بلفظ المدارة، وفي رواية سعد بن داود عند الدارقطني في الغرائب، عن مالك: أَخْبَرَنِي أَبُو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز وهو الأعرج أخبره أنه سمع أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وساق المتن بلفظ سُفْيَانَ لکن قَالَ: على خليفة واحدة إنما هي كالضلع.

81 - باب الوَصَاةِ بِالنِّسَاءِ

(باب الوَصَاة) بفتح الواو مقصوراً وهي بمعنى: الوصية.

وقيل: هي لغة في الوصية وفي بعض النسخ: باب الوصاية (بِالنِّسَاءِ حَدَّثَنَا) ويروى: حدثني بالإفراد (إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ) هو إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ السعدي الْبُخَارِيُّ نسب إلى جده كان ينزل بالمدينة بباب بني سعد قَالَ: (حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ) بضم الجيم وسكون العين المهملة وبالفاء في مدمج ينسب إلى جعفي بن سعد العشيرة ابن مالك ومالك هو جماع مدمج.

(عَنْ زَائِدَةَ) هو ابن قدامة، (عَنْ مَيْسَرَةَ) ضد الميمنة هو ابن عمار الأشجعي، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) سلمان الأشجعي مولى عزة بفتح العين المهملة والزاي المشددة، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أنه قَالَ:

«مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ».

5186 - «وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي

الضِّلَعِ أَعْلَاهُ،

مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) أي: من كان يؤمن بالمبدأ والمعاد إيمانًا كاملاً، (فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ) ومفهومه: أن من آذاه لا يكون مؤمنًا، ولكن المعنى ما أشرناه إليه، وقد وقع في رواية حسن الجعفي، عن زائدة بهذا الإسناد أيضًا: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لَيْسَكَتْ» ووقع في روايته أيضًا: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَحْسَنْ قَرَى ضَيْفَهُ»، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والذي يظهر أنها أحاديث كانت عند حسين الجعفي فربما جمع، وربما أفرد، وربما استوعب، وربما اقتصر.

(وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا) قال البيضاوي: الاستيضاء قبول الوصية، فإن الاستيضاء استفعال وظاهره: طلب الوصية وليس هو المراد أي: أوصيكم بالنساء خيرًا، فاقبلوا وصيتي فيهن، وقال الطيبي: الأظهر أن السين للطلب مبالغة، أي: اطلبوا الوصية من أنفسكم في حقهن بخير، وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتِحُوكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: 89]: السين للمبالغة، أي: يسألون أنفسهم الفتح عليهم كالسين في استعجب، ويجوز أن يكون من الخطاب العام، أي: ليستوص بعضكم من بعض حقهن، (فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلَعٍ) استعير الضلع للمعوج، أي: خلقن خلقًا فيه اعوجاج، فكأنهن خلقن من أصل معوج وهذا لا يخالف الحديث الماضي من تشبيه المرأة بالضلع، بل يستفاد من هذا نكتة التشبيه أنها عوجاء مثله لكون أصلها منه، وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب بدء الخلق.

(وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ) ذكر ذلك تأكيدًا لمعنى الكسر، لأن الإقامة أمرها أظهر في الجهة العليا، أو أشار إلى أنها خلقت من أعوج أجزاء الضلع مبالغة في إثبات هذه الصفة، فكأنه قال: خلقن من أعلى الضلع وهو اعوجاجه، ويحتمل أن يكون ضرب ذلك مثلًا لا على المرأة، لأن أعلاها رأسها، وفيه لسانها وهو الذي يحصل منه الأذى، وإنما قال: أعلاه ولم يقل أعلاها مع أن الضلع مؤنث، وكذلك قوله: لم يزل أعوج، ولم يقل: عوجاء، لأن تأنيثه ليس

فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسْرَتُهُ، وَإِنْ تَرَكَّتْهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا».

بحقيقي فإن قيل : العوج من العيوب ، فكيف يصح منه أفعّل التفضيل ؟
فالجواب : أنه أفعّل الصفة ، أو أنه شاذ ، أو الامتناع عند الالتباس بالصفة
فحيث تميز عنها بالقرينة جاز البناء .

(فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ) أي : الضلع (كَسْرَتُهُ، وَإِنْ تَرَكَّتْهُ) ولم تقمه (لَمْ يَزَلْ
أَعْوَجَ) فالضمائر للضلع لا لأعلى الضلع كما توهم ، وفي الرواية التي قبله : إن
أقمتها كسرتها ، والضمير أيضًا : للضلع وقد عرفت أنه يذكر ويؤنث ، ويحتمل أن
يكون للمرأة ويؤيده قوله بعده : وإن استمتعت بها ، وفي رواية مسلم : لن يستقيم
لك على طريقه فإن استمتعت بها استمتعت وبها عوج ، وإن ذهبت تقيمها كسرتها
وكسرهما طلاقها ، وفيه : إشعار باستحالة تقويمها ، أي : إن كان لا بد من الكسر ،
فكسرهما طلاقها قَالَ الشاعر :

هي الضلع العوجاء لست تقيمها إلا أن تقويم الضلوع انكسارها
أتجمع ضعفا واقتدارا على الهوى أليس عجيبا ضعفها واقتدارها
(فَاسْتَوْصُوا) أي : أوصيكم (بِالنِّسَاءِ خَيْرًا) فاقبلوا وصيتي فيهن واعملوا
بها ، وكان فيه : رمزًا إلى التقويم برفق بحيث لا يبالغ فيه فيكسر ، ولا يترك
فتستمر على عوجه وإلى هذا أشار الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ باتباعه بالترجمة التي بعده
باب : ﴿فَوَأْنُفُسُكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحریم : 6] فيؤخذ منه : أن لا يتركها على
الاعوجاج إذا أفضى ما طبعت عليه من النقص إلى تعاطي المعصية بمباشرتها ،
أو ترك الواجب وإنما المراد : أن يتركها على اعوجاجها في الأمور المباحة .

وفي الحديث : الندب إلى مداراة النساء لاستمالة النفوس ، وتأليف القلوب .
وفيه : سياستهن بأخذ العفو منهن ، والصبر على عوجهن ، وأن من رام
تقويمهن رام مستحيلًا وفاته الانتفاع بهن مع أنه لا غنى للإنسان عن امرأة يسكن
إليها ويستعين بها على معاشه ، فكأنه قَالَ : الاستمتاع بها لا يتم إلا بالصبر عليها .

قَالَ الإمام الغزالي : وللمرأة على زوجها أن يعاشرها بالمعروف ، وأن
يحسن خلقه معها وليس حسن الخلق معها كف الأذى عنها ، بل احتمال الأذى
منها ، والحلم عن طيشها وغضبها اقتداء برسول الله ﷺ فقد كان أزواجه يراجعنه

5187 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كُنَّا نَتَّقِي الْكَلَامَ وَالْإِنْسَاطَ إِلَى نِسَائِنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، هَيْبَةً أَنْ يُنْزَلَ فِيْنَا شَيْءٌ، فَلَمَّا تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ تَكَلَّمْنَا وَانْبَسَطْنَا».

الكلام، وتهجره إحداهن إلى الليل، وأعلى من ذلك أن الرجل يزيد على احتمال الاذى الملاعبة فهي التي تطيب قلوب النساء، فقد كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يمزح معهن، وينزل إلى درجات عقولهن في الأعمال والأخلاق حتى روي أنه كان يسابق عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في العدو، فسبقته يوما فَقَالَ لها: هذه بتلك.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: استوصوا بالنساء خيرا، وقد مضى الحديث في بدء الخلق في باب قول الله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكِكَةِ﴾ [البقرة: 30].

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، أَنَّهُ (قَالَ: كُنَّا نَتَّقِي) أَي: نَتَجَنَّبُ (الْكَلَامَ) أَي: الْكَلَامَ الَّذِي يَخْشَى مِنْهُ سَوَاءُ الْعَاقِبَةِ (وَالْإِنْسَاطَ) أَي: وَنَتَّقِي الْإِنْسَاطَ أَيْضًا (إِلَى نِسَائِنَا) وَأَرَادَ بِهِ التَّقْصِيرَ فِي حَقِّهِمْ وَتَرَكَ الرِّفْقَ بِهِنَ (عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ) وَقَدْ بَيَّنَّ سَبَبَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (هَيْبَةً) مَفْعُولٌ لَهُ لِقَوْلِهِ: نَتَّقِي، أَي: خَوْفٌ (أَنْ يُنْزَلَ فِيْنَا) أَي: فِي شَأْنِنَا (شَيْءٌ) أَي: مِنَ الْقُرْآنِ⁽¹⁾ وَكَلِمَةٌ أَنْ مَصْدَرِيَّةً، (فَلَمَّا تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ تَكَلَّمْنَا وَانْبَسَطْنَا) يَرِيدُ بِهِ تَغْيِيرَ شَأْنِهِمَا هُمَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ أَيْضًا عَقِبَ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّمَا وَجْهَنَا وَاحِدٌ، فَلَمَّا قَبِضَ نَظَرْنَا هَكَذَا وَهَكَذَا.

وروى أيضًا من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا كَانَ الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ أَظْلَمَ مِنْهَا كُلُّ شَيْءٍ وَمَا نَفَضْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْأَيْدِي حَتَّى أَنْكَرَ قُلُوبُنَا، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَقَوْلُهُ: فَلَمَّا تُوُفِّيَ يَشْعُرُ بِأَنَّ الَّذِي كَانُوا يَتْرَكُونَهُ مِنَ الْمَبَاحِ لَكِنِ الَّذِي يَدْخُلُ تَحْتَ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، فَكَانُوا يَخَافُونَ أَنْ يُنْزَلَ فِي ذَلِكَ مَنَعٌ، أَوْ تَحْرِيمٌ وَبَعْدَ الْوَفَاةِ النَّبَوِيَّةِ أَمِنُوا ذَلِكَ فَفَعَلُوهُ تَمَسِّكًا بِالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ.

ومطابقة الحديث للترجمة يمكن أن تؤخذ من قوله: وانبسطنا لأن الانبساط

(1) وقد وقع صريحًا في روايته: ابن مهدي، عن الثوري عند ابن ماجه.

82 - باب ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: 6]

5188 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ، فَلِلْإِمَامِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَهِيَ مَسْئُولَةٌ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ، أَلَا فِكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ».

إليه من جملة الوصاية بهن ، وقد أخرجهُ ابن ماجه في الجناز.

82 - باب ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: 6]

(باب ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ﴾) أي: أنفسكم بترك المعاصي، وفعل الخيرات، والطاعات، و﴿قُوا﴾ أمر من وَقَى يَقِي، حذف منه فاء الفعل ولامه.
(﴿وَأَهْلِيكُمْ﴾) بأن تأمروهم بالخير، وتنهوهم عن الشر، وتعلموهم وتؤدبوهم، وقيل: بأن تأخذوهم بما تأخذون به أنفسكم.
(﴿نَارًا﴾) وقودها الناس والحجارة قَالَ الحسن: ما أطاع رجل امرأته فيما تهوى إلا كبه الله في النار.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتْيَانِي، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: كُلُّكُمْ رَاعٍ) أي: حَافِظٌ وَأَمِينٌ وَالرَّعَايَةُ الْحِفْظُ وَالْأَمَانَةُ يُقَالُ: رَعَاكَ اللَّهُ أي: حَفِظَكَ وَرَاعَى الْغَنَمَ، أي: الْحَافِظُ لَهَا وَالْأَمِينُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلرَّجُلِ رَعِيَّةٌ يَكُونُ رَاعِيًا عَلَى أَعْضَائِهِ وَجَوَارِحِهِ وَقَوَاهُ وَحَوَاسِهِ.

(وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ) عن رعيته، (فَالْإِمَامُ) بالفاء وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: وَالْإِمَامُ بِالْوَاوِ (رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ) أي: عن رعيته، (وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِهِ) يأمرهم بطاعة الله وينهاهم عن معصية الله ويقوم عليهم بما لهم من الحق، (وَهُوَ مَسْئُولٌ) أَيضًا.

(وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَهِيَ مَسْئُولَةٌ) عن رعيته.
(وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ، أَلَا) بالتخفيف (فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ) عن رعيته.

83 - بَابُ حُسْنِ الْمُعَاشَرَةِ مَعَ الْأَهْلِ

5189 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ:

ومطابقته للترجمة في قَوْلِهِ: والرجل راع على أهله، لأن أهل الرجل من جملة رعيته، وقال زيد بن أسلم: لما نزلت هذه الآية قالوا: يا رَسُولَ اللَّهِ هذا وقينا أنفسنا، فكيف بأهلينا؟ قَالَ: «تأمرونهم بطاعة الله وتنهونهم عن معاصي الله» وروي ذلك عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويطلق الأهل على زوجة الرجل كقول أسامة في حديث الإفك: أهلك يا رَسُولَ اللَّهِ.

والأهل: إنما يطلق على من تلزمه نفقته شرعاً كقول نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّ أَبْنِيَّ مِنَ أَهْلِي﴾ [هود: 45]، وكقوله في قصة أيوب: ووهبنا له أهله وكانوا زوجته وولده، وكذا يطلق الأهل على العبد قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سلمان منا أهل البيت» وقد مضى الحديث أولاً في كتاب الصلاة في باب: الجمعة في القرى والمدن، وأخرجه أيضاً في الاستقراض والعق وغيرهما، وقد مر الكلام فيه غير مرة.

83 - بَابُ حُسْنِ الْمُعَاشَرَةِ مَعَ الْأَهْلِ

(باب حُسْنِ الْمُعَاشَرَةِ مَعَ الْأَهْلِ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: المعاشرة المخالطة وهي من العشرة بالكسر، وهي الصحابة وهي من باب المفاعلة الموضوع لمشاركة اثنين أحدهما متعلق بالآخر.

(حَدَّثَنَا⁽¹⁾ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) المعروف بابن بنت شرحبيل أَبُو أيوب الدمشقي ولد سنة ثلاث وخمسين وتوفي سنة ثلاثين ومائتين، (وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ) بضم الحاء المهملة وسكون الجيم وبالراء، أي: ابن إياس أَبُو الحسن السعدي المروزي، (قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ) أي: ابن إِسْحَاق السبيعي ووقع كذا منسوباً عند الإسماعيلي قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَخِيهِ (عَبْدِ اللَّهِ ابن عُرْوَةَ، عَنْ) أَبِيهِ (عُرْوَةَ) أي: ابن الزبير العوام، (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها، أنها (قَالَتْ) وفي رواية مسلم وأبي يعلى عن أَحْمَد بن جناب بجيم ونون

(1) وفي رواية أبي ذر: حدثني بالافراد.

جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً،

خفيفة عن عيسى بن يونس عن هشام أَخْبَرَنِي أَخِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُرْوَةَ وَهَذَا مِنْ نَوَادِرَ مَا وَقَعَ لَهُشَامُ بْنُ عُرْوَةَ فِي حَدِيثِ أَبِيهِ حَيْثُ أُدْخِلَ بَيْنَهُمَا أَخًا لَهُ وَاسْطَةً، وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ الْقَاضِي: عِيَاضُ بْنُ مُوسَى مُخْتَلَفٌ فِي سَنَدِ هَذَا الْحَدِيثِ وَرَفَعَهُ مَعَ أَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ فِي صَحْتِهِ، وَإِنْ الْأُثْمَةُ قَدْ قَبِلُوهُ وَلَا مَخْرَجَ لَهُ فِيمَا انْتَهَى إِلَيَّ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ فَرَوَى مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ هِشَامٍ، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ قَوْلِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلَّهُ رَوَاهُ عِبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَسَاقَهُ بِسِيَاقٍ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ وَلَفْظُهُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَنتُ كَأَبِي زَرْعٍ لَأُمِّ زَرْعٍ» قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: بِأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَنْ كَانَ أَبُو زَرْعٍ قَالَ اجْتَمَعَ فِسَاقُ الْحَدِيثِ كُلُّهُ مَرْفُوعًا وَجَاءَ مَرْفُوعًا أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَصْعُبٍ وَالدَّرَاوَرْدِيِّ عِنْدَ الزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارٍ، وَكَذَا رَوَاهُ أَبُو مَعْشَرٍ عَنْ هِشَامٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ عُرْوَةَ لَكِنْ قَالَ ابْنُ عَسَاكِرٍ: الصَّوَابُ حَدِيثُ هِشَامٍ عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ بَعْضُهُ مَسْنَدٌ وَأَكْثَرُهُ مَوْقُوفٌ قِيلَ: وَإِنَّمَا الْمَرْفُوعُ: «كَنتُ لَكَ كَأَبِي زَرْعٍ لَأُمِّ زَرْعٍ» وَكَذَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي عَشْرَةِ النِّسَاءِ عَنْ أَبِي عَقْبَةَ خَالِدِ بْنِ عَقْبَةَ السَّكُونِيِّ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ هِشَامٍ بِهِ مَوْقُوفًا وَآخِرُهُ مَرْفُوعٌ.

(جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً) قَالَ ابْنُ التِّينِ: التَّقْدِيرُ جَلَسَ جَمَاعَةً إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً وَهُوَ مِثْلُ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يُوسُفُ: 30] وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: النَّسْوَةُ اسْمٌ مَفْرَدٌ لَجَمْعِ الْمَرْأَةِ وَتَأْنِيثُهُ غَيْرُ حَقِيقِي كِتَابَتِ الْأُثْمَةِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَلْحَقْ فَعْلُهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ انْتَهَى.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ: جَلَسْتُ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي عَلِيٍّ الطَّبْرِيِّ فِي مُسْلِمٍ: جَلَسْتُ بِالنُّونِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي عُبَيْدٍ: اجْتَمَعْتُ، وَفِي رِوَايَةِ لِلنَّسَائِيِّ: اجْتَمَعَ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي يَعْلَى: اجْتَمَعْنَ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: زِيَادَةُ النُّونِ عَلَى لُغَةِ أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثِ، وَقَدْ أُثْبِتَتْ جَمَاعَةٌ مِنْ أَثْمَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَاسْتَشْهَدُوا لَهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: 3]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَكُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: 71] وَحَدِيثُ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ الْإِفْكَ. وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

بحوران يعصرن السليط أقاربه

وقد تكلف بعض النحاة في رد هذه اللغة إلى اللغة المشهورة وهي أن لا

يلحق علامة الجمع ولا التثنية ولا التأنيث في الفعل إذا تقدم على الأسماء وخرج لها وجوها وتقديرات في غالبها نظر ولا يحتاج إلى ذلك بعد ثبوتها نقلا وصحتها استعمالا، وقال القاضي عياض: الأشهر ما وقع في الصحيحين وهو توحيد الفعل مع الجمع، قَالَ سيبويه: حذف اكتفاء بما ظهر تقول مثلاً: قام قومك فلو تقدم الاسم لم يحذف فتقول: قومك قاموا لا قام، ومما يوجه ما وقع هنا أن يكون إحدى عشرة بدلاً من الضمير في اجتماع النون على هذا الضمير لا حرف علامة أو على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل: من هن؟ فقيل: إحدى عشرة امرأة أو بإضمار أعني، وذكر القاضي عياض: أن في بعض الروايات إحدى عشرة نسوة قَالَ: فإن كان بالنصب احتاج إلى إضمار أعني أو بالرفع فهو بدل من إحدى عشرة ومنه قوله عز وجل: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: 160] وقال الفارسي: هو بدل من قطعناهم وليس بتمييز وقد جوز غيره أن يكون تمييزاً بتأويل يطول شرحه، وقد وقع لهذا الحديث سبب عند النسائي من طريق عمر بن عبد الله بن عروة، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: فخرت بمال أبي في الجاهلية وكان ألف ألف أوقية، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اسكتي يا عائشة فإنني كنت لك كأبي زرع لأم زرع» ووقع له سبب آخر فيما أَخْرَجَهُ أبو القاسم عبد الحكيم بن حبان بسند له مرسل من طريق سعيد بن عفير، عن القاسم بن الحسن، عن عمرو ابن الحارث، عن الأسود بن جبر المعافري، قَالَ: دخل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ على عائشة وفاطمة رضي الله عنهما وقد جرى بينهما كلام فَقَالَ: «ما أنت بمنتبهة يا حميرا عن ابنتي إن مثلي ومثلك كأبي زرع وأم زرع» فقالت: يا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَنَا عَنْهُمَا، فَقَالَ: «كانت قرية فيها إحدى عشرة امرأة وكان الرجال خلونا فقلن تعالين نتذاكر أزواجنا بما فيهم ولا نكذب» ووقع في رواية أبي معاوية عن هشام بن عروة عند أبي عوانة في صحيحه بلفظ: كان رجل يكنى أبا زرع وامراته أم زرع فتقول: أحسن لي أبو زرع، وأعطاني أبو زرع، وأكرمني أبو زرع، وفعل بي أبو زرع.

ووقع في رواية الزبير بن بكار: دخل علي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وعندي بعض نسائه، فَقَالَ: «وخصني بذلك يا عائشة أنا لك كأبي زرع لأم زرع» قلت:

فَتَعَاهَدَنَّ وَتَعَاقَدَنَّ أَنْ لَا يَكْتُمَنَّ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئًا، قَالَتِ الْأُولَى: زَوْجِي لَحْمٌ جَمَلٍ غَثٌّ، عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ:

يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَدِيثُ أَبِي زَرَعٍ وَأُمِّ زَرَعٍ قَالَ: «إِنْ قَرِيبَةً مِنْ قَرَى الْيَمَنِ كَانَ بِهَا بَطْنٌ مِنْ بَطُونِ الْيَمَنِ وَكَانَ مِنْهُمْ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً وَإِنَّهُنَّ خَرَجْنَ إِلَى مَجْلِسٍ فَقُلْنَ تَعَالَيْنَ لِنَذْكُرَ بَعُولَتَنَا بِمَا فِيهِمْ وَلَا نَكْذِبَ» فَيَسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ مَعْرِفَةَ جِهَةِ قَبِيلَتِهِنَّ وَبِلَادِهِنَّ، لَكِنْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْهَيْثَمِ: أَنَّهُنَّ كُنَّ بِمَكَّةَ، وَعِنْدَ أَبِي مُحَمَّدٍ ابْنِ حَزْمٍ فِيمَا نَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ: أَنَّهُنَّ كُنَّ مِنْ خَثْعَمٍ وَهُوَ يُوَافِقُ رِوَايَةَ الزُّبَيْرِ: أَنَّهُنَّ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُنَّ كُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَذَا عِنْدَ النَّسَائِيِّ فِي رِوَايَةِ عَقَبَةَ ابْنِ خَالِدٍ عَنْ هِشَامٍ.

(فَتَعَاهَدَنَّ وَتَعَاقَدَنَّ) أَي: أَلْزَمْنَ أَنْفُسَهُنَّ عَهْدًا أَوْ عَقْدًا عَلَى الصَّدَقِ مِنْ ضَمَائِرِهِنَّ عَقْدًا (أَنْ لَا يَكْتُمَنَّ) أَي: بِأَنْ لَا يَكْتُمَنَّ (مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئًا) وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنْ يَتَصَادَقْنَ بَيْنَهُنَّ وَلَا يَكْتُمَنَّ، وَفِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ: أَنْ يَنْعَتْنَ أَزْوَاجَهُنَّ وَيَصْدَقْنَ، وَفِي رِوَايَةِ الزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارٍ: فَتَبَايَعْنَ عَلَى ذَلِكَ.

(قَالَتِ) أَي: الْمَرْأَةُ (الْأُولَى) ⁽¹⁾ لَمْ يَوْقِفْ عَلَى اسْمِهَا وَلَا عَلَى اسْمِ زَوْجِهَا: (زَوْجِي لَحْمٌ جَمَلٍ غَثٌّ) بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْمَثَلَةِ، وَيَجُوزُ جَرُّهُ صِفَةً لِلْجَمَلِ، وَرَفْعُهُ صِفَةً لِلْحَمِّ وَكِلَاهُمَا فِي الْفَرْعِ، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: الْمَشْهُورُ فِي الرِّوَايَةِ الْخَفْضُ، وَقَالَ ابْنُ نَاصِرٍ: الْجَيِّدُ الرِّفْعُ، وَنَقَلَهُ عَنِ التَّبْرِيزِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَالْغَثُّ: الْهَزِيلُ الَّذِي يَسْتَعْتَثُ مِنْ هَزَالِهِ، أَي: يَسْتَكْرَهُ مَا خُوِذَ مِنْ قَوْلِهِمْ: غَثُّ الْجَرْحِ غَثًّا وَغَثِيثًا إِذَا سَالَ مِنْهُ الْقَيْحُ، وَاسْتَعْتَثَهُ صَاحِبُهُ، وَمِنْهُ: أَغَثُّ الْحَدِيثِ، وَمِنْهُ: غَثُّ فُلَانٍ فِي حَلْقِهِ وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي مُقَابَلَةِ السَّمِينِ، فَيُقَالُ لِلْحَدِيثِ الْمُخْتَلَطِ فِيهِ: الْغَثُّ وَالسَّمِينُ، وَالْغَثُّ أَيْضًا: الْفَاسِدُ مِنَ الطَّعَامِ وَالْمَعْنَى: زَوْجِي شَدِيدُ الْهَزَالِ.

(عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ) زَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي عُبَيْدٍ وَالتِّرْمِذِيِّ: وَغَرَّ، وَفِي رِوَايَةِ الزُّبَيْرِ ابْنِ بَكَّارٍ: وَعَثَ وَهِيَ أَوْفَقُ لِلْسَّجْعِ وَالْأَوَّلُ ظَاهِرٌ، أَي: كَثِيرُ الصَّخَرِ شَدِيدٌ

لَا سَهْلٌ فَيُرْتَقَى وَلَا سَمِينٌ فَيُنْتَقَلُ،

الغلظة يصعب الرقي إليه، والرعث بالمثلثة: الصعب المرتقى بحيث توحد فيه الأقدام فلا تتخلص منه، ويشق فيه المشي، ومنه: وعشاء السفر.

وقال أبو عبيد: تصف قلة خيره، وبعده مع القلة، كالشيء في قمة الجبل الصعب لا ينال إلا بالمشقة.

(لَا سَهْلٌ) بالفتح بلا تنوين وكذا ولا سمين ويجوز فيها الرفع على أنهما خبر مبتدأ محذوف، أي: لا هو سهل ولا سمين، ويجوز الجر على أنهما صفة جبل أو جمل، ووقع في رواية عقبة بن خالد عن هشام عند النَّسَائِيِّ بالنصب منوناً فيهما لا سهلاً ولا سميناً، وفي رواية عمر بن عبد الله بن عُرْوَةَ عنده: لا بالسمين ولا بالسهل، وقال القاضي عياض: أحسن الأوجه عندي الرفع في الكلمتين من جهة سياق الكلام وتصحيح المعنى لا من جهة تقويم اللفظ، وذلك أنها أودعت كلامها تشبيه شيئين بشيئين، شبهت زوجها باللحم الغث، وشبهت سوء خلقه بالجبل الوعر، ثم فسرت ما أجملته فكأنها قالت: لا الجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لأخذ اللحم ولو كان هزيباً لأن الشيء المزهود فيه قد يؤخذ إذا وجد من غير نصب ثم قالت: ولا اللحم سمين فيتحمل المشقة في صعود الجبل لأجل تحصيله، وقال الدماميني: ويلزم على الرفع إلغاء لا مع عدم التكرير ودخول لا على الصفة المفردة مع انتفاء التكرير في توجيه الجر وكلاهما باطل انتهى.

(فَيُرْتَقَى) على البناء للمفعول، أي: فيصعد إليه وهو وصف للجبل، وفي رواية للطبراني: لا سهل فيرتقى إليه، (وَلَا سَمِينٌ فَيُنْتَقَلُ) بالفتح، وفي رواية أبي عبيد: فينتقي والأول من الانتقال، أي: أنه لهزاله لا يرغب أحد فيه فينتقله إليه يقال: انتقلت الشيء، أي: نقلته ومعنى: ينتقي ليس له نقي يستخرج، والنقي بكسر النون: المخ، يقال: نقوت العظم ونقيته وانتقيته إذا استخرجت مخه، وقد كثر استعماله في اختيار الجيد من الرديء.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: أَرَادَتْ أَنَّهُ لَيْسَ بِهِ نَقِيٌّ فَيَطْلُبُ لِأَجْلِ مَا فِيهِ مِنَ النَّقِيِّ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ فِيهِ نَقِيٌّ يَطْلُبُ اسْتِخْرَاجَهُ، قَالُوا: آخِرُ مَا يَنْقَى فِي الْجَمَلِ مَخِ عَظْمِ الْمَفَاصِلِ وَمَخِ الْعَيْنِ، وَإِذَا نَقِيَ لَمْ يَبْقَ فِيهِ خَيْرٌ، قَالُوا: وَصَفْتَهُ بِقِلَّةِ الْخَيْرِ

قَالَتِ الثَّانِيَةُ :

وبعده مع القلة فشبهته باللحم الذي صفرت عظامه عن النقي ، وخبث طعمه وريحه مع كونه في مرتقى يشق الوصول إليه فلا يرغب أحد في طلبه لينقله إليه مع توفر دواعي أكثر الناس على تناول الشيء المبذول مجاناً .

وقال الثَّوَوِيّ : فسرهُ الجمهور بأنه قليل الخير من الوجه منها : كونه كلحم الجمل لا كلحم الضأن مثلاً .

ومنها : أنه مع ذلك مهزول رديء ويؤيده قول أبي سعيد الضيرير النيسابوري ليس في اللحوم أشد غثاءة من لحم الجمل ، لأنه يجمع خبث الطعم وخبث الريح حتى ضرب به المثل .

ومنها : أنه صعب التناول لا يوصل إليه إلا بمشقة شديدة .

والحاصل : أنها وصفت زوجها بالبخل وقلة الخير وبعده من أن ينال خيره مع قلته ، كاللحم الهزيل المنتن الذي يزهد فيه فلا يطلب ، فكيف إذا كان في رأس جبل صعب وعر لا ينال إلا بمشقة .

وذهب الخطابي : إلى أن تشبيهها له بالجبل الوعر هنا إشارة إلى سوء خلقه ، وأنه يترفع ويتكبر على عشيرته ويستمنو بنفسه فوق موضعتها ، فيجمع البخل ، وسوء الخلق .

وقال القاضي عياض : شبهت وعورة خلقه بالجبل وبعده خيره ببعده اللحم على رأس الجبل والزهد فيما يرجى منه مع قلته وتعذره بالزهد في لحم الجمل الهزيل فأعطت التشبيه حقه ووفته قسطه ، فهو تشبيه الخفي بالجلي والمتوهم بالمحسوس .

قال القاضي عياض : إنها مع صدق تشبيهها قد جمعت في كلامها من حسن الكلام أنواعاً ، وكشفت من محتجب البلاغة قناعاً وقرن بين جزالة الألفاظ وحلاوة البديع ، وضم تفاريق المناسبة والمقابلة ، والمطابقة ، والمجانسة ، والترتيب ، والترصيع ، فإذا أنظرت حق النظر وجدت ذلك كله في كلامها والله تَعَالَى أعلم .

(قَالَتِ الثَّانِيَةُ) وهي عمرة بنت عمرو التميمي اليميني على ما سماها ابن دريد

رَوْحِي لَا أَبْثُ خَبْرَهُ، إِنِّي أَخَافُ أَنْ لَا أَذَرَهُ، إِنْ أَذْكُرُهُ أَذْكُرُ عَجْرَهُ وَبُجْرَهُ،

في الوشاح، وهي تدم زوجها أَيضًا: (رَوْحِي لَا أَبْثُ) بضم الموحدة والشاء المثلية، أي: لا أظهر ولا أشيع (خَبْرَهُ) لطلوه، وفي رواية حكها القاضي عياض: لا أنث بالنون بدل الموحدة، والنث: أكثر ما يستعمل في الشر، أي: لا أظهر خبره الذي لا خير فيه، ووقع في رواية الطبراني: لا أنم بالنون والميم من النميمة.

(إِنِّي أَخَافُ أَنْ لَا أَذَرَهُ) فيه تأويلان، لأن الضمير إما للخبر أو للزوج فعلى الأول: معناه أخاف أن لا أترك من خبره شيئًا، أخاف إن شرعت في تفصيله لا أقدر على تمامه لكثرت وطوله، فاكتفت بالإشارة إلى معائبه خشية أن يطول الخطب بإيراد جميعها.

وعلى الثاني: معناه أخاف أن تطلقني فأذره، أي: فأتركه فتكون لا زائدة، ووقع في رواية عباد بن منصور عند النسائي: «أخشى أن لا أذره من سوء» وهذا تفسير ابن السكيت ويؤيده أن في رواية عقبة بن خالد: أني أخاف أن لا أذره أذكره وأذكر عجره وبجره كأنها خشيت إذا ذكرت ما فيه أن يبلغه فيفارقها فكأنها قالت: أخاف أن لا أقدر على تركه لعلاقتي به وأولادي منه وأذره بمعنى أفارقه فلا غير زائدة على هذا المعنى، فاكتفت بالإشارة إلى أن له معائب وفاء بما التزمته من الصدق وسكتت عن تفسيرها للمعنى الذي اعتذرت به، وأبدى الكُرماني التأويل الثالث: وهو أن يقال: أخاف أن أبث خبره إذ عدم الترك هو الإثبات والتبيين، ووقع في رواية الزبير: زوجي من لا أذكره ولا أبث خبره والأول أليق بالسجع.

(إِنْ أَذْكُرُهُ أَذْكُرُ) بالجزم جواب الشرط (عَجْرَهُ وَبُجْرَهُ) بضم أوله وفتح الجيم فيهما والمراد بهما عيوبه وفي القاموس ذكر عجره وبجره أي: أمره كله والعجر تعقد العصب والعروق في الجسد حتى تصير ناتئة كالسلعة والبجر مثلها إلا أنها مختصة بالتي تكون في البطن قاله الأصمعي وغيره⁽¹⁾.

(1) واحدها بجرة، ومنه قيل: رجل أبجر إذا كان عظيم البطن وامرأة بجراء ويقال لفلان بجرة إذا كان ناتئ السرة عظيمها، وقال الأخفش: العجر العقد يكون سائر البدن، والبجر في القلب، =

قَالَتِ الثَّالِثَةُ: زَوْجِي الْعَشَقُّ،

وقال ابن الأعرابي: العجرة: نفخة في الظهر، والبجرة: نفخة في السرة.
وقال ابن أبي أويس: العجر: العقد الذي يكون في البطن، والبحجر:
العيوب.

وقيل: العجر في الجنب والبطن، والبحجر في السرة، قيل: وهذا أصلهما ثم
استعملا في الهموم والأحزان.

ومنه قول علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يوم الجمل: أشكو إلى الله عجري وبجري.
وقال الأصمعي: استعملا في المعائب، وبه جزم ابن حبيب وأبو عبيد
الهروي.

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام ثم ابن السكيت: استعملا فيما يكتمه المرء
ويخفيه عن غيره، وبه جزم المبرد.

وقال الخطابي: أرادت عيوبه الظاهرة وأسراره الكامنة، قَالَ: ولعله كان
مستور الظاهر رديء الباطن.

وقال أبو سعيد الضرير: عنت أن زوجها كثير المعائب متعقد النفس عن
المكارم.

(قَالَتِ) المرأة (الثَّالِثَةُ) وهي: حُبى بضم الحاء المهملة وتشديد الموحدة
مقصورا بنت كعب اليماني على ما ذكره ابن دريد وهي تدم زوجها أيضًا.

(زَوْجِي الْعَشَقُّ) بفتح العين المهملة ثم المعجمة وتشديد النون المفتوحة
بعدها قاف، قَالَ أبو عبيد وجماعة: هو الطويل، زاد الثعالبي: المذموم الطول،
وقال الخليل: هو الطويل العنق.

وقال ابن أبي أويس: الصغير من الرجال المقدم الجري.

وقال ابن فارس يقال في المثل: أفضيت إليه بعجري وبجري، أي بأمرى كله وقيل العجر
ظاهرها، والبحجر باطنها.

قال الشاعر:

| | |
|---------------------------|--------------------------|
| لم يبق عندي ما يباع بدرهم | يكفيك عجر حالتي عن بجري |
| إلا بقايا ماء وجه صنته | لأبيعه فعسى يكون المشتري |

إِنْ أَنْطِقَ أَطْلُقَ وَإِنْ أَسْكُتُ أُعَلِّقُ،

وحكى ابن الأنباري عن ابن قتيبة أنه قال: هو القصير ثم قال: كأنه عنده من الأضداد، قال: ولم أره لغيره انتهى.

قال الحافظ العسقلاني: والذي يظهر أنه تصحّف عليه مما قال ابن أبي أويس قاله القاضي عياض وقال ابن حبيب: هو المقدام على ما يريد الشرس في أموره، وقيل: السيئ الخلق.

وقال الأصمعي: أرادت أنه ليس عنده أكثر من طوله بغير نفع، وقال غيره: هو المستكره الطول، وقيل: ذمته بالطول، لأن الطول في الغالب دليل السفه، وعلل ببعد الدماغ عن القلب، وأغرب من قال: مدحته بالطول، لأن العرب تتمدح بذلك، وتعقب: بأن سياقها يقتضي أنها ذمته.

وأجاب عنه ابن الأنباري: باحتمال أن يكون أرادت مدح خلقه وذم خلقه، فكأنها قالت: له منظر بلا مخبر وهو محتمل.

وقال أبو سعيد الضرير: الصحيح أن العشق الطويل النجيب الذي يملك أمر نفسه ولا تحكم النساء فيه بل يحكم فيهن بما يشاء، فزوجته تهابه أن تنطق بحضرته، فهي تسكت على مضض، قال الزمخشري: وهي من الشكاية البليغة انتهى.

ويؤيده ما وقع في رواية يعقوب بن السكيت من الزيادة في آخره وهي على حد السنان المذلق بفتح المعجمة، وتشديد اللام، أي: المجرد المحدّد بوزنه ومعناه يشير إلى أنها منه على حذر، ويحتمل أن تكون أرادت بهذا: أنه أهوج لا يستقر على حال كالسنان الشديد الحدة.

(إِنْ أَنْطِقُ) بكسر الطاء، أي: أن أذكر عيوبه فيبلغه (أُطْلُقُ) بضم الهمزة، وفتح الطاء وتشديد اللام المفتوحة مجزوم جواب الشرط، أي: طلقني، (وَإِنْ أَسْكُتُ) عنها (أُعَلِّقُ) على وزن أطلق، أي: يتركني معلقة، أي: لا ذات بعل، فأنفع به، ولا أيّما، فأنفرغ لغيره كما وقع في تفسير قوله تَعَالَى: ﴿فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: 129] أي: فهي كالمعلقة بين العلو والسفل لا يستقر بأحدهما قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ هكذا توارد عليه أكثر الشراح تبعاً لأبي عبيد

قَالَتِ الرَّابِعَةُ: زَوْجِي كَلِيلُ تِهَامَةٍ، لَا حَرَّ وَلَا قُرَّ،

وفي الشق الثاني: عندي نظر لأنه لو كان ذاك مرادها لنطقت ليطلقها فتسريح، والذي يظهر لي أنها أرادت وصف سوء حالها عنده فأشارت إلى سوء خلقه وعدم احتماله لكلامها إن شكت له حالها وأنها تعلم أنها متى ذكرت له شيئاً من ذلك بادر إلى طلاقها وهي لا تؤثر تطبيقه لها لمحبتها له، ثم عبرت بالجملة الثانية إشارة إلى أنها إن سكنت صابرة على تلك الحال كانت عنده كالمعلقة التي لا ذات زوج ولا أيم.

ويحتمل: أن يكون قولها: أعلق مشتقاً من علاقة الحب، أو من علاقة الوصلة، أي: إن نطقت طلقني، وإن سكنت استمر بي وأنا لا أؤثر تطبيقه لي، فلذلك أسكت، وقال القاضي عياض: أوضحت بقولها على حدّ السنان المذلق مرادها بقولها: قبل أن أسكت أعلق، وإن أنطق أطلق، أي: أنها إن حادت عن السنان سقطت فهلكت، وإن استمرت عليه أهلكها.

(قَالَتِ الرَّابِعَةُ): وهي مَهْدَد بفتح الميم وإسكان الهاء وفتح الدال الأولى، ويقال: مهرة بالراء بنت أبي هريرة بالراء المضمومة وبعد الواو ميم وهي تمدح زوجها: (زَوْجِي كَلِيلُ تِهَامَةٍ) بكسر التاء الفوقية اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وهو من التهم بفتح الفوقية والهاء وهو ركود الريح ويقال: تهم الدهن إذا تغير.

وفي القاموس: وتهماة بالكسر مكة شرفها الله تعالى شبهت زوجها بليل تهماة تريد أنه ليس فيه أذى، بل راحة ولذاذة عيش، كليل تهماة في اللذة والاعتدال، أو المراد كليل ركدت الرياح فيه، أو كليل الربيع وقت تغير الهواء من البرودة إلى الحرارة وظهور اعتداله.

(لَا حَرَّ) أي: مفرط (وَلَا قُرَّ) بالضم وهو: البرد وهو لفظ رواية النسائي، وزاد في رواية الهيثم بن عدي: ولا وخامة بواو وخاء معجمة مفتوحتين وبعد الألف ميم يقال: مرعى وخيم إذا كانت الماشية لا تنتجع عليه، أي: لا تقل عنده تصف زوجها بذلك، وأنه لين الجانب خفيف الوطأة على الصاحب، ويحتمل أن يكون ذلك من بقية صفة الليل.

وَلَا مَخَافَةَ وَلَا سَامَةً، قَالَتِ الْخَامِسَةُ: زَوْجِي إِنْ دَخَلَ فَهَدَّ،

وفي رواية الزبير بن بكار: والغيث غيث غمامة.

(وَلَا مَخَافَةَ) أي: لا أخاف له غائلة لكرم أخلاقه، وقال ابن الأنباري: أرادت بقولها: ولا مخافة، أن أهل تهامة لا يخافون لتحصنهم بجبالها، وأرادت وصف زوجها بأنه حامي الذمار مانع لداره وجاره، ولا مخافة عند من يأوي إليه ثم وصفته بالجلود حيث قالت: (وَلَا سَامَةً) أي: لا ملالة لي ولا له من المصاحبة، وقال غيره: قد ضربوا المثل بليل تهامة في الطيب، لأنها بلاد حارة في غالب الزمان، وليس فيها رياح باردة، فإذا كان الليل كان وهج الحر ساكنًا، فيطيب الليل لأهلها بالنسبة لما كانوا فيه من أذى من النهار، فوصفت زوجها بجميل العشرة، واعتدال الحال، وسلامة الباطن وكأنها قالت: لا أذى عنده ولا مكروه وأنا آمنه، فلا أخاف من شره ولا ملل عنده فيسأم من عشرتي، أو ليس سيئ الخلق فأسأم من عشرته، فأنا لذينة العيش عنده كلذة أهل تهامة بليهم اللذيذ المعتدل.

ثم إن الكلمات الأربع بالفتح بغير تنوين مبنية مع لا على الفتح وجاء فيها الرفع مع التنوين وهي رواية أبي عبيد، قَالَ أَبُو الْبَقَاء: وكأنه أشبه بالمعنى، أي: ليس فيه حر فهو: اسم ليس وخبرها محذوف قَالَ: ويقويه ما وقع من التكرير كذا قَالَ وقد وقع في القراءات المشهورة البناء على الفتح في الجميع والرفع مع التنوين وفتح البعض ورفع البعض وذلك في مثل قوله تَعَالَى: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوفَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: 197].

(قَالَتِ الْخَامِسَةُ): واسمها كبشة بالموحدة الساكنة والمعجمة تمدح زوجها.

(زَوْجِي إِنْ دَخَلَ) أي: البيت (فَهَدَّ) بكسر الهاء مشتق من الفهد، أي: فعل فعل الفهد، يقال: فهد الرجل إذا أشبه الفهد.

قال ابن حبيب: شبهته في لينه وغفلته بالفهد، لأنه يوصف بالحياء، وقلة الشر، وكثرة النوم، وقيل: شبهته بالفهد في كثرة نومه يعني: إذا دخل البيت يكون في الاستراحة معرضًا عما تلف من أمواله وما بقي منها، وقيل: إنه ينام ويغفل عن معائب البيت الذي يلزمه إصلاحه، وقيل: تريد وثب عليّ وثوب

وَأِنْ خَرَجَ أَسَدٌ،

الفهد كأنها تريد أنه يبادر إلى جماعها من حبه لها بحيث إنه لا يصبر عنها إذا رآها، قَالَ الكمال الدميري: قالوا أنوم من فهد وأوثب من فهد، قَالَ: ومن خلقه الغضب وذلك أنه إذا وثب على فريسة لا يتنفس حتى ينالها.

وقال القاضي عياض⁽¹⁾: حملة الأكثر على الاشتقاق من خلق الفهد، إما من جهة قوة نومه، وإما من كثرة وثوبه، ولهذا ضربوا المثل به، فقالوا: أنوم من فهد وأوثب من فهد، قَالَ: ويحتمل أن يكون من جهة كثرة كسبه، لأنهم قالوا في المثل أَيْضًا: أكسب من فهد وأصله: أن الفهود الهرمة تجتمع على فهد منها فتى فيتصيد عليها كل يوم حتى يشبعها، فكأنها قالت: إذ دخل المنزل دخل معه ما يكسب لأهله كما يجيء الفهد لمن يلوذ به من الفهود الهرمة، ثم لما كان في وصفها له بالفهد ما قد يحتمل الذم من جهة كثرة النوم رفعت اللبس بوصفها له بخلق الأسد، فأوضحت أن الأول سجية كرم ونزاهة شمائل ومسامحة في العشرة، لا سجية جبن وخور في الطبع فقالت: (وَأِنْ خَرَجَ) أي: من البيت (أَسَدٌ) بكسر السين المهملة فعل ماض تريد: فعل الأسد في شجاعته، أي: يصير بين الناس كالأسد⁽²⁾

وقال ابن السكيت: تصفه بالنشاط في الغزو، وقال ابن أبي أويس: معناه إن دخل البيت وثب عليّ وثوب الفهد، وإن خرج كان في الإقدام مثل الأسد، فعلى هذا يحتمل قوله: وثب المدح والذم فالأول يشير إلى كثرة جماعه لها إذا دخل فينطوي تحت ذلك تمدحها بأنها محبوبة لذيدة بحيث لا يصبر عنها إذا رآها والذم، إما من جهة أنه غليظ الطبع ليست عنده مداعة ولا ملاعبة قبل المواقعة بل يثب وثوبًا كالوحش، أو من جهة أنه كان سيئ الخلق يبطش بها ويضربها وإذا خرج على أناس كان أمره أشد في الجراءة والإقدام والمهابة كالأسد.

وقال القاضي عياض فيه مطابقة بين خرج ودخل لفظية، وبين فهد وأسد معنوية وتسمى أَيْضًا المقابلة، وفيه أَيْضًا: الاستعارة لأنها استعارت له من

(1) إما من جهة قوة وثوبه، وإما من جهة كثرة نومه.

(2) يعني: سهل مع الأحياء، صعب مع الأعداء كقوله تعالى: ﴿أَنْبِئْهُمْ عَلَى الْكُفَّارِ رَحْمَةً مِنْهُمْ﴾ [الفتح: 29].

وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَهْدَ، قَالَتِ السَّادِسَةُ: زَوْجِي إِنْ أَكَلَ لَفَّ،

الحالتين خلق واحد من هذين الحيوانين، فجاء كلامها في غاية من الإيجاز والاختصار، ونهاية من البلاغة والبيان، أي: إذا دخل تغافل وتناوم، وإذا خرج صال، فلما استعارت له خلق هذين السبعين في الحالتين اللازمتين له المختصتين أعربت بذلك عن تخلقه بهما والتزامه بوصفيهما، وعبرت عن جميع ذلك بكلمة كل واحدة من ثلاثة أحرف حسنة التركيب مع جمالهما في اللفظ، ومناسبتها في الوزن وسهولتهما في النطق.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: وقد قلب الوصف بعض الرواة معنى كما وقع في رواية الزبير بن بكار، فَقَالَ: إذا دخل أسد وإذا خرج فهد فإن كان محفوظًا، فمعناه: أنه إذا خرج إلى مجلسه كان على غاية الرزانة والوقار وحسن السمات، أو على الغاية من تحصيل الكسب وإذا دخل منزله كان متفضلًا مواسيًا، لأن الأسد يوصف بأنه إذا افترس أكل من فريسته بعضًا، وترك الباقي لمن حوله من الوحوش ولم يهارشهم عليها، وزاد في رواية الزبير بن بكار في آخره: ولا يرفع اليوم لغد يعني: لا يدخر ما حصل عنده اليوم من أجل الغد، فكنت بذلك عن غاية جوده، ويحتمل: أن يكون المراد أنه يأخذ بالحزم في جميع أموره، فلا يؤخر ما يجب عمله اليوم إلى غد.

(وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَهْدَ) بفتح العين وكسر الهاء، أي: عما له عهد في البيت من ماله إذا فقده لتمام كرمه، يعني: أنه كثير الكرم كثير التغاضي لا يتفقد ما ذهب من ماله، وإذا جاء شيء لبيته لا يسأل عنه بعد ذلك، أو لا يلتفت إلى ما يرى في البيت من المعائب، بل يسامح ويغضي كأنه ساء عن ذلك، ويحتمل الذم أيضًا بمعنى: أنه غير مبال بحالها حتى لو عرف أنها مريضة أو معوزة وغاب ثم جاء لا يسأل عن شيء من ذلك، ولا يتفقد حال أهله ولا يتبينه، بل إن عرضت له شيئًا من ذلك وثب عليها بالبطش والضرب.

وأكثر الشراح شرحوه على المدح، فالتمثيل بالفهد من جهة التكريم، أو الثوب، وبالأسد من جهة الشجاعة وبعدم السؤال من جهة المسامحة.

(قَالَتِ السَّادِسَةُ): واسمها هند تدم زوجها: (زَوْجِي إِنْ أَكَلَ لَفَّ) باللام

وَإِنْ شَرِبَ اشْتَفَّ، وَإِنْ اضْطَجَعَ التَّفَّ، وَلَا يُولِجُ الْكَفَّ لِيَعْلَمَ الْبَثَّ،

المفتوحة والفاء المشددة فعل ماضٍ من اللف، وهو الإكثار من الطعام واستقصاؤه مع التخليط من صنوفه حتى لا يبقى منه شيئاً من نهيمته وشرهه.

وقال أبو عبيدة: الإكثار مع التخليط يقال: لف الكتيبة بالأخرى إذا خلطها في الحرب ومنه: اللفيف من الناس، فأرادت أنه يخلط صنوف الطعام من نهيمته وشرهه ثم لا يبقى منه شيئاً.

وروى القاضي عياض: رف بالراء بدل اللام، قَالَ: وهي بمعناها وعند النسائي من رواية عمر بن عبد الله: إذا أكل اقتف بالقاف قَالَ القاضي عياض: ومعناه جمع واستوعب قَالَ الخليل: قفاف كل شيء جماعة واستيعابه، ومنه سميت: القفة لجمعها ما وضع فيها.

(وَإِنْ شَرِبَ اشْتَفَّ) بالشين المعجمة من الاشتفاف بالفائين، وهو أن يستقصي ويستوعب جميع ما في الإناء حتى لا يبقى منه شيئاً، مأخوذ من الشفافة بضم الشين المعجمة والتخفيف وهي البقية تبقى في الإناء فإذا شربها، قيل: اشتفها ومنهم من رواها بالمهملة وهي بمعناها.

(وَإِنْ اضْطَجَعَ) أي: نام (التَّفَّ) تعني: أنه رقد في ناحية وتلفف بكسائه وثيابه وحده وانقبض عن أهله إعراضاً، فهي كئيبة حزينة لذلك، ولذلك قالت: (وَلَا يُولِجُ الْكَفَّ) أي: لا يدخل كفه داخل ثوبي (لِيَعْلَمَ الْبَثَّ) تعني: لا يمد يده ليعلم ما هي عليه من الحزن فيزيله، فمعنى البث: ما تضمه من الحزن على عدم الخطوة منه، ويطلق البث على شدة الحزن.

ويطلق أيضاً: على الشكوى، وعلى المرض، وعلى الأمر الذي لا يصبر عليه، فأرادت: أنه لا يسأل عن الأمر الذي يقع اهتمامها به فوصفته بقلة الشفقة عليها وأنه لو رآها عليه لم يدخل يده في ثوبها ليتفقد خبرها، كعادة الأجانب فضلاً عن الأزواج، أو هو كناية عن ترك الملاعبة، أو عن ترك الجماع، وقد اختلفوا في هذا فَقَالَ أبو عبيد: كان في جسدها عيب، فكان لا يدخل يده في ثوبها ليلمس ذلك العيب فيشوق عليها فمدحته بذلك.

وقد تعقبه⁽¹⁾ كل من جاء بعده إلا النادر، وقالوا: إنها شكت منه وذمته واستقصرت حظها منه، ودل على ذلك قولها: وإذا اضطجع التف كأنها قالت: إنه يتجنبها ولا يدينها منه، ولا يدخل يده في جيبها فيلمسها ولا يباشرها ولا يكون منه ما يكون من الرجال فيعلم بذلك محبتها له وحزنها لقله حظها منه، وقد جمعت في وصفها له بين اللؤم والبخل، وسوء العشرة مع أهله، وقلة رغبته في النكاح مع كثرة شهوته في الطعام والشراب، وهذا غاية الذم عند العرب فإنها تذم بكثرة الطعام والشراب وتمدح بقلتهما، وبكثرة الجماع لدالتها على صحته الذكورية والفحولية، وانتصر ابن الأنباري لأبي عبيد فقال: ما المانع من أن تجمع المرأة بين مثالب زوجها ومناقبه، لأنهن كن تعاقدن أن لا يكتمن من صفاتهم شيئاً، فمنهن: من وصف زوجها بالخير في جميع أموره.

ومنهن: من وصفته بضد ذلك.

ومنهن: من جمعت، وارتضى القُرْطُبِيُّ هذا الانتصار.

واستدل القاضي عياض للجمهور بما وقع في رواية سعيد بن سلمة بن أبي الحسام أن عُرْوَةَ ذكر هذه في الخمس اللائي يشكون أزواجهن، فإنه ذكر في روايته الثلاث المذكورات هنا أولاً على الولاء، ثم السابعة المذكورة عقب هذا ثم السادسة هذه فهي الخامسة عنده والسابعة رابعة، قَالَ وَيُؤَيِّدُ أَيُّضًا: قول الجمهور كثرة استعمال العرب لهذه الكناية عن ترك الجماع والملاعبة.

وقد سبق في فضائل القرآن في قصة عمرو بن العاص مع زوج ابنه عَبْدُ اللَّهِ ابن عمرو حيث سأله عن حالها مع زوجها، فقالت: هو كخير الرجل من رجل لم يفتش لنا كنفاً، وسبق أَيُّضًا في حديث الإفك قول صفوان بن المعطل: ما كشفت كنف أنثى قط فعبّر عن الاشتغال بالنساء بكشف الكنف وهو الغطاء، ويحتمل أن يكون معنى قولها: ولا يولج الكف كناية عن ترك تفقده أمورها، وما يهتم به من مصالحها، وهو كقولهم: لم يدخل يده في الأمر، أي: لم يشتغل به

(1) ومنهم ابن قتيبة حيث قال: إنها قد ذمته في صدر الكلام فكيف تمدحه في آخره، وأجاب ابن الأنباري بأنه لا مانع أن تجمع المرأة بين مثالب زوجها ومناقبه على ما فصل في الشرح.

قَالَتِ السَّابِغَةُ: زَوْجِي غَيَايَاءُ - أَوْ عَيَايَاءُ - طَبَاقَاءُ،

ولم يتفقده، وهذا الذي ذكره احتمالاً جزم بمعناه ابن أبي أويس، فإنه قَالَ: معناه لا ينظر في أمر أهله ولا يبالي أن يجوعوا، وقال أَحْمَدُ بن عبيد بن ناصح: معناه لا يتفقّد أمورِي ليعلم ما أكرهه فيزيله، يقال: ما أدخل يده في الأمر، أي: لم يتفقده هذا.

وعند النَّسَائِيّ في رواية عمر بن عَبْدِ اللَّهِ: وإذا نام اضطجع، وزاد: وإذا ذبح اغتث، أي: تحرى الغث وهو الهزيل.

وفي رواية الطبراني: ولا يدخل بدل يولج، وإذا رقد بدل اضطجع. وفي رواية التِّرْمِذِيّ: فيعلم بالفاء بدل اللام، ثم إن في كلام هذه المرأة من البديع المناسبة والمقابلة في قولها: إن أكل وإن شرب والالتزام فإنها التزمت التاء قبل القافية وقافية سجعها الفاء، وفيه الترصيع وهو حسن التقسيم والتتبع والإرداف، وهو من باب الكنایات والإشارات وهو التعبير بالشئ بأحد توابعه وهو من الكنایات الحسنة، لأنها عبرت بقولها: التف واكتفت به عن إعراض عنها وقلة الاشتغال بها.

(قَالَتِ السَّابِغَةُ) واسمها حبي بنت علقمة تدم زوجها: (زَوْجِي غَيَايَاءُ - أَوْ عَيَايَاءُ -) كذا في الصحيحين بفتح المعجمة بعدها تحتانية خفيفة، ثم أخرى بعد الألف الأولى ممدودة والتي بعدها بمهملة وهو شك من الراوي وهو عيسى بن يونس، وقال الكرمانی: هو تنويع من الزوجة كما صرّح به أبو يعلى في روايته عن أحمد بن خباب عنه، وللنسائي في رواية عمر بن عبد الله (غياياء) بمعجمة بغير شك والغياياء بالمعجمة (طَبَاقَاءُ)⁽¹⁾: الأحمق الذي ينطبق عليه أمره.

وقال أَبُو عبيد: العياياء بالمهملة: الذي لا يضرب ولا يلحق من الإبل، وبالمعجمة: ليس بشيء ولم يفسره بشيء، والطباقاء: الأحمق القدم.

وقال ابن فارس: الطباقاء: الذي لا يحسن الضراب، فعلى هذا يكون تأكيداً لاختلاف اللفظ كقولهم: بعداً وسحقاً.

وقال الدَّائُوْدِيّ: قوله غياياء بالمعجمة: مأخوذ من الغي بفتح المعجمة،

(1) طباقاء بفتح الطاء المهملة والموحدة وبالقاف بعد الألف ممدودة.

كُلُّ دَاءٍ لَهُ دَاءٌ،

وبالمهملة: مأخوذ من العي بكسر المهملة، وقال أبو عبيدة: العيايا بالمهملة: العيي الذي تعينه مباضعة النساء وأراه مبالغة من العي في ذلك.
وقال ابن السكيت: هو العيي الذي لا يهتدي.

وقال القاضي عياض: الغيايا بالمعجمة يحتمل أن يكون مشتقاً من الغاية من سحاب وغيره، ومنه سميت الراية: غاية وهو كل شيء أظل الشخص فوق رأسه، فكأنه مغطى عليه من جهله وهذا الذي ذكره احتمالاً جزم به الزمخشري في الفائق.

وقال النووي: قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ وَغَيْرُهُ: غِيَايَا بِالْمَعْجَمَةِ: صَحِيحٌ وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ الْغِيَايَةِ وَهِيَ الظِّلُّ وَكُلُّ مَا أَظْلَ الشَّخْصَ، وَمَعْنَاهُ: لَا يَهْتَدِي إِلَى مَسْلَكٍ، أَوْ أَنَّهَا وَصْفَتُهُ بِثِقَلِ الرُّوحِ وَأَنَّهُ كَالظِّلِّ الْمُتَكَاثِفِ الظُّلْمَةِ الَّتِي لَا إِشْرَاقَ فِيهِ، أَوْ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنَّهُ غَطِيَتْ عَلَيْهِ أُمُورُهُ، أَوْ هِيَ مِنَ الْغِيِّ وَهُوَ الْإِنْهَمَاكُ فِي الشَّرِّ، أَوْ مِنَ الْغِيِّ الَّتِي هِيَ الْخُبْيَةُ وَالْخُسْرَانُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾.

(و) أما الطباقاء، فَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الطَّبَاقَاءُ الْمَطْبُوقُ الْأُمُورُ عَلَيْهِ حَمَقًا، وَقَالَ ابْنُ دَرِيدٍ: الَّذِي يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ أُمُورُهُ، وَعَنْ الْجَاحِظِ: الثَّقِيلُ الصَّدْرُ عِنْدَ الْجَمَاعِ يَطْبُقُ صَدْرُهُ عَلَى صَدْرِ الْمَرْأَةِ، فَيَرْتَفِعُ سَفْلُهُ عَنْهَا فَلَا تَسْتَمْتِعُ بِهِ، وَقَدْ ذَمَّتْ امْرَأَةُ امْرِئِ الْقَيْسِ فَقَالَتْ لَهُ: ثَقِيلُ الصَّدْرِ، خَفِيفُ الْعِجْزِ، سَرِيعُ الْإِرَاقَةِ، بَطِيءُ الْإِفَاقَةِ.

وقال القاضي عياض: ولا منافاة بين وصفها له بالعجز عن الجماع، وبين وصفها بثقل الصدر فيه لاحتمال تنزيله على حالتين كل منهما مذموم، أو يكون إطباق صدره من جملة عيه وعجزه وتعاطيه ما لا قدرة له عليه لكن كل ذلك يرد على من فسر عيايا بأنه العنين.

وقيل: هو الذي يعجز عن الكلام وقال ابن حبان: الطباقاء من الرجال الذي فيه رعونة وحمق كالمطبق عليه في حمقه ورعونته وهو قريب مما قاله ابن دريد.

(كُلُّ دَاءٍ لَهُ دَاءٌ) أَي: كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَدْوَاءِ النَّاسِ وَمَعَائِبِهِمْ مَوْجُودٌ فِيهِ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهَا: لَهُ دَوَاءٌ، دَاءٌ خَبَرًا لِكُلِّ، أَي: إِنْ كُلُّ دَاءٍ

شَجَّكَ أَوْ فَلَّكَ أَوْ جَمَعَ كُلًّا لِكَ،

تفرق في الناس فهو فيه، ومن أدوائه: فقد اجتمعت فيه المعائب.

ويحتمل أن يكون له صفة لداء، وداء خبر الكل، أي: كل ما فيه من غاية التناهي كما يقال: إن زيدًا لزيد وإن هذا الفرس لفرس.

قَالَ القاضي عياض: وفيه من لطيف الوحي والإشارة الغاية، لأنه انطوى تحت هذه اللفظة كلام كثير.

(شَجَّكَ) بشين معجمة وجيم مشددة، أي: جرحك في رأسك وجراحات الرأس تسمى: شجاجًا.

(أَوْ فَلَّكَ) بفاء ثم لام مشددة، أي: جرح جسدك، ومنه قول الشاعر: بهن فلول، أي: ثلم جمع: ثلمة، ويحتمل: أن يكون المراد نزع منك كل ما عندك، أو كسرك بسلطة لسانه، وشدة خصومته.

قال ابن الأنباري: فَلَّكَ: كسرك، ويقال: ذهب بمالك، ويقال: كسرك بخصومته، وقيل: الطعن.

وزاد ابن السكيت في روايته: أوبجك بموحدة ثم جيم مشددة، أي: طعنك في جراحتك، فشققها والنج: شق القرحة، وقيل: هو الطعنة.

(أَوْ جَمَعَ كُلًّا) من الشج والفل (لَكَ) وهو يوضح أن أو للتقسيم لا للتخيير، وقال الزمخشري: يحتمل أن تكون أرادت: أنه ضروب للنساء، فإذا ضرب إما أن يكسر عظمًا، أو يشج رأسًا أو يجمعهما، قَالَ: ويحتمل أن تريد بالفل: الطرح والإبعاد، وبالشج: الكسر عند الضرب، وإن كان الشج إنما يستعمل في جراحة الرأس.

قَالَ القاضي عياض: وصفته بالحمق والتناهي في سوء العشرة، وجمع النقائص والعيوب بأن يعجز عن قضاء وطرها مع الأذى، فإذا حدثت سببها، وإذا مازحته شجها، وإذا غضبته كسر عضوًا من أعضائها، أو شق جلدًا، أو أغار على مالها، أو جمع كل ذلك من الضرب والجرح وكسر العضو وموجع الكلام وأخذ المال.

وفي هذا القول من البديع المطابقة والالتزام في قَوْلِهِ: شجك: فلك جمع:

قَالَتِ الثَّامِنَةُ: زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْنبٍ، وَالرَّيْحُ رِيحُ زَرْنبٍ،

كلا لك، والتقسيم وبديع الوحي والإشارة بقوله: كل داء له دواء، وهو من لطيف الوحي والإشارة، وهي جملة انبات بوجازة ألفاظها، وأعربت بلطافة إشاراتنا عن معان كثيرة.

(قَالَتِ الثَّامِنَةُ): واسمها ياسر بنت أوس بن عبد تمدح زوجها: (زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْنبٍ) اللام في المس، وكذا في الريح نائبة عن الضمير، أي: مسه وريحه أو فيهما حذف تقديره: المس منه والريح منه كقولهم: السمن منوان بدرهم، وصفته: بأنه ناعم الجسد كنعومة وبر الأرنب، ويحتمل: أن تكون كنت بذلك عن لين جانبه وحسن خلقه وأثنت عليه بجميل معاشرته.

(وَالرَّيْحُ رِيحُ زَرْنبٍ) الزرنب بوزن الأرنب: نبت طيب الريح، وقيل: هي شجرة عظيمة بالشام بجبل لبنان لا تثمر ولها ورق بين الخضرة والصفرة، كذا ذكره القاضي عياض واستنكره ابن البيطار وغيره من أصحاب المفردات، وقيل: هي خشبة دقيقة طيبة الرائحة وليست ببلاد العرب، وإن كانوا ذكروها، قَالَ الشاعر:

بأبي أنت وفوك الأشنب كأنما ذر عليه الزرنب
وقيل: هو الزعفران وليس بشيء.

وقيل: هو المسك، وصفته بذلك: لنظافته واستعماله الطيب، ويحتمل: أن تكون كنت بذلك عن طيب حديثه، أو طيب الثناء عليه لجميل معاشرته.

وقال القاضي عياض: هذا من التشبيه بغير أداة، وفيه حسن المناسبة، والموازنة، والتسجيع، والالتزام في قولها: أرنب وزرنب، فإنها التزمت الراء والنون، وزاد الزبير بن بكار في روايته: وأنا أغلبه والناس يغلب، وكذا في رواية عقبة عند النسائي، وفي رواية عمر عنده.

وكذا الطبراني لكن بلفظ: ونغلبه بنون الجمع فوصفته مع جميل العشرة لها والصبر عليها بالشجاعة، وهذا كما حكاه صاحب تحفة النفوس أن صعصعة بن صوحان قَالَ يوماً لمعاوية: كيف ننسبك إلى العقل وقد غلبك نصف إنسان يريد: امرأته فأخته بنت قرظة، فَقَالَ: إنهن يغلبن الكرام، ويغلبهن اللثام.

قَالَتِ النَّاسِئَةُ: زَوْجِي رَفِيعُ الْعِمَادِ، طَوِيلُ النَّجَادِ، عَظِيمُ الرَّمَادِ،

وقال القاضي عياض: وقولها: والناس يغلب فيه نوع من البديع يسمى: التتميم لأنها لو اقتضرت على قولها: وأنا أغلبه الظن أنه جبان ضعيف، فلما قالت: والناس تغلب دل على أن غلبها إياه إنما هو من كرم سجاياءه، فتممت بهذه الكلمة للمبالغة في حسن أوصافه.

(قَالَتِ النَّاسِئَةُ) ولم يوقف على اسمها تمدح زوجها: (زَوْجِي رَفِيعُ الْعِمَادِ) بكسر العين، وهو العود الذي يدعم البيت، وصفته بطول البيت وعلوه تعني: أن البيت الذي يسكنه رفيع العمد فإن بيوت الأشراف كذلك يعلونها ويضربونها في المواضع المرتفعة ليقصدهم ليراها الضيفان وأصحاب الحوائج، فيقصدها الطارقون والوافدون منهم، وهذه صفة بيوت الأجواد، ويحتمل: أن يكون طول بيوتهم لزيادة شرفهم، أو لطول قاماتهم وبيوت غيرهم قصار، وقد لهج الشعراء بمدح الأول، وذم الثاني كقوله:

قصار البيوت لا يرى صهواتها

وقال آخر:

إذا دخلوا بيوتهم أكبوا على الركبات من قصر العمد
ومن لازم طول البيت أن يكون متسعاً فيدل على كثرة الحاشية والغاشية، فيدل على حشمة وسيادته، وقيل: كنت بذلك عن شرفه ورفعة قدره.

(طَوِيلُ النَّجَادِ) بكسر النون والجيم الخفيفة فألف ودال مهملة: حمائل السيف تريد: أنه طويل القامة يحتاج إلى طول نجاهه، وفي ضمن كلامها: أنه صاحب سيف فأشارت إلى شجاعته، وكانت العرب تتمدح بالطول وتذم القصر.
(عَظِيمُ الرَّمَادِ) كناية عن المضيافة، لأن كثرة الرماد تستلزم كثرة النار، وكثرة النار تستلزم كثرة الطبخ، وكثرة الطبخ تستلزم كثرة الأضياف وهذه الكناية عندهم من الكنايات البعيدة، لأن الانتقال فيها من الكناية إلى المطلوب بواسطة كما ترى، وقيل: معناه أن نار قراه للأضياف لا تطفأ ليهتدي الضيفان إليها، فإن الأجواد يعظمون النيران في ظلام الليل، ويوقدون على التلال لاهتداء الضيف بها فيصير رماد النار كثيراً لذلك.

قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ،

(قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ) وقفت عليها بالسكون لمواخاة السجع، والنادي والندی: مجلس القوم، وصفته: الشرف في قومه فهم إذا تفاوضوا واشتدوا في أمر أتوا فجلسوا قريبًا من بيته فاعتمدوا على رأيه، وامثلوا أمره، أو أنه وضع بيته في وسط الناس ليسهل لقائه ويكون أقرب إلى الواردين وطالبي القرى.
قَالَ زهير:

بسط البيوت لكي يكون مظنة من حيث يوضع جفنة المسترفد
يعني: ينزل بين الناس ليعلموا مكانه وينزلوا عنده، واللثام يتباعدون منه فرارًا من نزول الضيف، ويحتمل: أن يريد أهل النادي إذا أتوه لم يصعب عليه لقائه لكونه لا يحتجب عنهم، ولا يتباعدهم منهم، بل يقرب ويتلقاهم ويبادر لإكرامهم وضده من يتوارى بأطراف الحلل وأعواز المنازل، ويبعد عن سمت الضيف لئلا يهتدوا إلى مكانه، فإذا استبعدوا موضعه صدوا عنه ومالوا إلى غيره.
ومحصل كلامها: أنها وصفته بالسيادة، والكرم، وحسن الخلق، وطيب المعاشرة.

وفي قولها من البديع المناسبة، والاستعارة، والإرداف، والتتبع، وحسن السجع فناسبت ألفاظها وقابلت كلماتها بقولها: رفيع العماد، طويل النجاد، فكل لفظة على وزن صاحبته، وفيه: الإرداف والتتبع في طول النجاد، فإن طول النجاد من توابع الطول ولوازمه، وعظيم الرماد من توابع الكرم وروادفه، وكذلك قريب البيت من الناد من التتبع أيضًا إذا العادة أنه لا ينزل قرب النادي إلا المنتصب للضيفان، فكانه يريد لكرمه وجوده.

وقولها: طويل النجاد أبلغ وأكمل من قولها، فلما عبرت عنه بما هو من توابعه بقولها: طويل النجاد بالغت في طوله، وكأنها أظهرت طوله للسامع صورة ليراها مع ما في هذه الصنعة من طلاوة اللفظ مع الإيجاز إذ لو أرادت تحقيق طوله لطال كلامها.

وتحت هذه الألفاظ جمل كثيرة أعربت هذه الكنايات اللطيفة عنها، وأين هي في البلاغة من قولها: لو قالت: زوجي كريم كثير الضيفان، أو أكرم الناس

قَالَتِ الْعَاشِرَةُ: زَوْجِي مَالِكٌ وَمَا مَالِكٌ، مَالِكٌ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ، لَهُ إِبِلٌ كَثِيرَاتُ الْمَبَارِكِ، قَلِيلَاتُ الْمَسَارِحِ،

فإن واحدًا من هذه الألفاظ على كثرة ألفاظها، ومبالغة أوصافها لا ينتهي منتهى واحد من قولها: عظيم الرماد.

وقال القاضي عياض: إذا لمحت كلام هذه وتأملت ألفتها لأفانين البلاغة جامعة، وبعلم البيان، وبعض الإيجاز والقصد قارعة انتهى.

وزاد الزبير بن بكار في روايته بعد قوله: قريب البيت من الناد لا يشبع ليلة يضاف، ولا ينام ليلة يخاف.

(قَالَتِ الْعَاشِرَةُ): واسمها كبشة كاسم الخامسة بنت الأرقم بالراء والقاف تمدح زوجها: (زَوْجِي مَالِكٌ وَمَا مَالِكٌ) استفهام للتعجب والتعظيم، أي: أي شيء هو ما أعظمه وأكرمه كما في قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ﴾ ﴿الْحَاقَّةُ﴾ ﴿الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: 1، 2] أي: ما أعظم أمرها وأحوالها.

(مَالِكٌ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ) زيادة في الإعظام وترفع المكانة، وتفسير لبعض الإبهام، وأنه خير مما أشير إليه من ثناء وطيب ذكر ووفور ما اعتقد فيه من سؤدد وفخر، وهو أجل من أن أصفه لشهرة فضله، وهذا بناء على أن الإشارة بقولها: ذلك إلى ما تعتقده فيه من صفات المدح، ويحتمل: أن يكون المراد مالك خير من كل مالك، والتعميم يستفاد من المقام كما قيل: ثمرة خير من جرادة، أي: كل ثمرة خير من كل جرادة، وهو إشارة إلى ما في ذهن المخاطب، أي: مالك خير مما في ذهنك من مالك الأموال، أو هو خير مما سأصفه به، ويحتمل: أن تكون الإشارة إلى ما تقدم من الثناء على الذين قبله، وأن مالكا أجمع من الذين قبله لخصال السيادة والفضل.

(لَهُ) أي: لزوجي مالك (إِبِلٌ كَثِيرَاتُ الْمَبَارِكِ) بفتحيتين جمع: مبارك وهو موضع البروك ونزول الإبل (قَلِيلَاتُ الْمَسَارِحِ) بفتحيتين أيضًا جمع: مسرح وهو الموضع الذي تسرح إليه الماشية بالغداة للرعي، يقال: سرحت الماشية تسرح فهي سارحة وسرحتها أنا لازم ومتعد.

قال ابن الأثير: تصفه بكثرة الأنعام وسقي الألبان، أي: أن إبله على كثرتها

لا تغيب عن الحي، ولا تسرح إلى المراعي البعيدة، ولكنها تبرك بفنائها ليقرب الضيفان من لبنها ولحمها خوفاً من أن ينزل به ضيف وهي بعيدة.

والحاصل: أنه لاستعداده للضيفان بها لا يوجه منهن إلى المسارح إلا قليلاً ويترك سائرهن بفنائها، فإن فاجأه ضيف وجد عنده ما يقريه به من لحومها وألبانها، ويحتمل: أن تريد بقولها: قليلات المسارح الإشارة إلى كثرة طروق الضيفان فاليوم الذي يطرقه الضيف فيه لا تسرح حتى يأخذ منها حاجة للضيفان، واليوم الذي لا يطرقه فيه أحدًا ويكون هو فيه غائبًا تسرح كله، فأيام الطروق أكثر من أيام عدمه، فهي لذلك قليلات المسارح وبهذا يندفع اعتراض من قال: لو كانت قليلات المسارح لكانت في غاية الهزال، وقيل: إنها كثيرًا ما تثار، فتحلب، ثم تبرك فتكثر مباركها لذلك.

وقال ابن السكيت: المراد أن مباركها على العطايا والحمالات، وأداء الحقوق، وقرى الأضياف كثيرة، وإنما تسرح منها ما فضل عن ذلك.

فالحاصل: أنها في الأصل كثيرة ولذلك كانت مباركها كثيرة، ثم إذا سرحت صارت قليلة لأجل ما ذهب منها.

وأما رواية من روى: عظيماً المبارك، فيحتمل: أن يكون المعنى أنها من سمنها وعظم جثتها يعظم مباركها، وقيل: المراد أنها إذا بركت كانت كثيرة لكثرة من ينضم إليها ممن يلتمس القرى، وإذا سرحت سرحت وحدها فكانت قليلة بالنسبة إلى ذلك، ويحتمل: أن يكون المراد بقلة مسارحها قلة الأمكنة التي ترعى فيها من الأرض، وأنها لا يمكن من الرعي إلا بقرب المبارك لثلا يشق طلبها إذا احتيج إليها ويكون ما قرب من المبارك كثير الخصب لثلا يهزل.

ووقع في رواية سعيد بن سلمة عند الطبراني: أبو مالك وما أبو مالك ذو إبل كثيرة المسالك قليلة المبارك قال القاضي عياض: إن لم تكن هذه الرواية وهما فالمعنى: أنها كثيرة في حال رعيها إذا ذهبت قليلة في حال مباركها إذا أقامت لكثرة ما ينحر منها، وما يسلك منها من مسالك الجود من رقد ومعونة وحمل وحمالة ونحو ذلك.

وَإِذَا سَمِعْنَ صَوْتَ الْمِزْهَرِ، أَتَقَنَّ أَنْهَنَّ هَوَالِكُ،

(وَإِذَا سَمِعْنَ) أي: الإبل (صَوْتَ الْمِزْهَرِ) بكسر الميم وسكون الزاي وفتح الهاء: آلة من آلات اللّهُو.

وقيل: هو العود الذي يضرب، وأنكر أبو سعيد الضرير النيسابوري تفسير المزهر بالعود، فَقَالَ: ما كانت العرب تعرف العود إلا الذي خالط الحضر منهم، وإنما هو بضم الميم وكسر الهاء وهو الذي يزهر النار، أي: يوقدها للضيف، فإذا سمعت الإبل صوته ومعمعان النار عرفت أن ضيفاً طرق فتقنت الهلاك.

وتعقبه القاضي عياض: بأن الناس كلهم روه بكسر الميم وفتح الهاء ثم قال: ومن الذي أخبره أن مالكا المذكور لم يخالط الحضر ولا سيما مع ما جاء في بعض طرق الحديث: أَنهَنَّ كَنَّ من قرية من قرى اليمن، وفي الأخرى: أَنهَنَّ من أهل مكة ثم قد كثر ذكر المزهر في أشعار العرب جاهليتها وإسلاميتها بدويتها وحضريتها انتهى.

ويرد عليه أيضاً ورود بصيغة الجمع فإنه بعينه للآلة.

(أَتَقَنَّ أَنْهَنَّ هَوَالِكُ) تعني: أنه لما كثرت عاداته بنحر الإبل لقري الأضياف ومن عاداته أن يسقيهم ويلهيهم، أو أن يتلقاهم بالغناء مبالغاً في الفرح بهم صارت الإبل إذا سمعت صوت الغناء عرفت يقيناً أنها تنحر.

والحاصل: أنها وصفت زوجها بأنه عود الإبل إذا نزل به الضيفان أتاها بالعيدان والمزاهر، أي: المعازف وآلات الطرب، ونحر لهم منها فإذا سمعت الإبل صوت المزاهر علمت يقيناً أنه قد جاء الضيفان وأنهن منحورات هوالك، وهو جمع: هالكة.

ووقع في رواية يعقوب بن السكيت وابن الأنباري من الزيادة: وهو إمام القوم في المهالك، فجمعت في وصفها له بين الثروة والكرم وكثرة القري والاستعداد له والمبالغة في صفاته، ووصفته أيضاً مع ذلك: بالشجاعة، لأن المراد بالمهالك الحروب وهو لثقتة بشجاعته يتقدم رفقتة.

وقيل: أرادت أنه هاد في السبل الخفية عالم بالطرق في البيداء فالمراد على هذا بالمهالك المفاوز، والأول أليق، والله تعالى أعلم.

قَالَتِ الْحَادِيَّةُ عَشْرَةَ: زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ، فَمَا أَبُو زَرْعٍ، أَنَاسٌ مِنْ حُلِيِّ أُذُنِي، وَمَلَأَ مِنْ شَحْمٍ عَضْدِي،

(قَالَتِ الْحَادِيَّةُ عَشْرَةَ) قَالَ النَّوَوِيُّ: وفي بعض النسخ: الحادية عشرة وفي بعضها: الحادي عشر، والصحيح الأول وهي أم زرع بنت أكيمل بن ساعدة اليمنية واسمها فيما حكاه ابن دريد عاتكة تمدح زوجها: (زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ، فَمَا) بالفاء وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: وما بالواو وهو المحفوظ للأكثر.

(أَبُو زَرْعٍ) هو كقول العاشرة: وما مالك أخبرت أولاً أن زوجها أَبُو زَرْعٍ ثم عظمت شأنه بقوله: فما أبو زرع زاد الطبراني في رواية: صاحب نعم وزرع.

(أَنَاسٌ) بهمزة مفتوحة فنون مخففة فألف فسين مهملة، أي: حرك من النوس، وهو الحركة من كل شيء يتدلّى يقال: ناس ينوس نوساً وأناسه غيره إناسه (مِنْ حُلِيِّ) بضم الحاء المهملة وكسر اللام وتشديد التحتانية جمع: حلي بفتح الحاء وسكون اللام وتخفيف الياء وهو اسم لكل ما يتزين به من مصاغ الذهب والفضة.

(أُذُنِي) تثنية أذن أرادت: حلّاني قرطة وشنوقاً، يعني: ملأ أذني بما جرت به عادة النساء من التحلي به من قرط وشنف من ذهب ولؤلؤ ونحو ذلك.

وقال ابن السكيت: أناس، أي: أثقل حتى تدلى واضطرب من كثرتة وثقله، ووقع في رواية ابن السكيت: أذني وفرعي بالتثنية قَالَ القاضي عياض، يحتمل: أن تريد بالفرعين: اليدين لأنهما كالفرعين من الجسد، تعني: أنه حلي أذنيها ومعصميهما، أو أرادت: العنق واليدين وأقام اليدين مقام فرع واحد، أو أرادت: اليدين والرجلين كذلك، أو الغديرتين وقرني الرأس فقد جرت عادة المترفات بتنظيم غدائهن وتحلية نواصيهن وقرونها، ووقع في رواية ابن أبي أويس فرعي بالافراد، أي: حلي رأسي فصّاً يتدلّى من كثرتة وثقله، والعرب تسمي شعر الرأس: فرعاً قَالَ امرؤ القيس:

وفرع يغشي المتن أسود فاحم

(وَمَلَأَ مِنْ شَحْمٍ عَضْدِي) بتشديد الياء تثنية عضد.

قَالَ أَبُو عبيد: لم ترد العضو وحده، وإنما أرادت الجسد كله، لأنه العضد

وَبَجَّحَنِي فَبَجَّحْتُ إِلَيَّ نَفْسِي، وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُثَيْمَةِ بِشَقٍّ،

إذا سمتت سمن سائر الجسد وخصت العضد، لأنه أقرب ما يلي بصر الإنسان من جسده وهي ما بين المرفق إلى الكتف، وفيه لغات على ما في القاموس. (وَبَجَّحَنِي) بفتح الموحدة والجيم المخففة وفي رواية للنسائي بالجيم الثقيلة ثم بالمهمله، أي: عظمتي كذا فسرہ ابن الأنباري.

وقال ابن أبي أويس: وسع علي وترفني.

(فَبَجَّحْتُ) بفتحات ثم سكون الفوقية (إِلَيَّ) بتشديد الياء (نَفْسِي) أي: فعظمت عندي، وفائدة إِلَيَّ التأكيد، أو فيه التجريد وبيان الانتهاء هذا هو المشهور في الروايات، وفي رواية لمسلم: فتبججت من باب التفعّل، وفي رواية للنسائي: وبجّج نفسي فتبججت إلي بالتشديد، وفي رواية أخرى له ولأبي عبيد فتبججت بضم التاء على صيغة نفس المتكلم من الماضي وإلى بالتخفيف والمعنى: أنه فرحها ففرحت.

وقال ابن السكيت: المعنى فخرني ففخرت.

(وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُثَيْمَةِ) مصغر غنم تعني: أن أهلها كانوا ذوي غنم وليسوا أصحاب إبل ولا خيل.

(بِشَقٍّ) بكسر الشين المعجمة عند المحدثين، ويفتحها عند غيرهم، قال الخطابي: وهو الصواب اسم موضع بعينه وكذا قال أبو عبيد: وصوبه الهروي، وقال ابن الأنباري: هو اسم موضع بالفتح والكسر، وقال ابن أبي أويس وابن حبيب هو بالكسر، والمراد: شق جبل كانوا فيه لقلتهم، وقلة غنمهم حملهم على سكنى شق الجبل، أي: ناحيته أو بعضه، لأن الشق يقع على الناحية من الشيء، ويقع على بعضه.

وعلى رواية الفتح: فالمراد شق في الجبل كالغار ونحوه.

وقال ابن قتيبة: وصوبه نبطويه المعنى بالشق بالكسر: إنهم كانوا في شظف من العيش، أي: في مشقة وضيق، يقال: هو بشق من العيش، أي: شظف وجهه ومنه: لم تكونوا بالغية إلا بشق الأنفس، وكذا قال ابن دريد: وبهذا جزم الزمخشري وضعف غيره.

فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهِيلٍ وَأَطِيطٍ، وَدَائِسٍ وَمُنَقٍّ،

(فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهِيلٍ) صوت خيل، (وَ) إبل (أَطِيطٍ) صوت إبل من ثقل حملها تعني: أنه ذهب بها إلى أهله، وهم أهل خيل وإبل، وزاد في رواية النَّسَائِيِّ: وجامل وهو جمع: جمل أو المراد اسم فاعل لمالك الجمال كما يقال لابن وتامر.

وأصل الأطيع: صوت أعواد المحامل والرحال على الجمال، فأرادت أنه أصحاب محامل تشير بذلك إلى رفايتهم، لأن المحامل لا يركبها إلا أصحاب السعة وكانت قديمًا من مراكب العرب، ويطلق الأطيع على كل صوت نشأ عن ضغط ويقال الأطيع: الجوف من الجوع.

(وَدَائِسٍ) أي: وأهل دائس اسم فاعل من الدوس، وفي رواية النَّسَائِيِّ: ودياس، قَالَ ابن السكيت: الدائس الذي يدوس الطعام والزرع في بيده ليخرج الحب من السنب، وقال أَبُو عبيد: تأوله بعضهم من دياس الطعام وهو دراسه، وأهل العراق يقولون: الدياس، وأهل الشام: الدراس، وكأنها أرادت أنهم أصحاب زرع، وقال أَبُو سعيد: إن عندهم طعامًا منقى وهم في دياس شيء آخر فخيرهم متصل.

(وَمُنَقٍّ) بفتح النون في الرفع وتشديد القاف من نقى الطعام ينقيه، أي: يزيل ما يختلط به من قشر ونحوه، وقال الكرمانى: المنقى هو الذي ينقيه من التبن ونحوه بالغربال، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ بكسر النون وتشديد القاف، قَالَ أَبُو عبيد: لا أدري معناه وأظنه بالفتح: من ينقى الطعام.

وقال ابن أبي أويس: المنق بالكسر نقيق أصوات المواشي والأنعام تصف كثرة ماله.

وقال أَبُو سعيد الضرير: هو بالكسر مأخوذ من نقيق الدجاج، يقال: أنق الرجل إذا كان له دجاج، أي: أنهم أهل طير.

وقال الْقُرْطُبِيُّ: لا يقال لشيء من أصوات المواشي نق، وإنما يقال: نق الضفدع والعقرب والدجاج، ويقال في الهر: بقلة وأما قول أبي سعيد هو بالكسر من نقيق الدجاج فبعيد، لأن العرب لا تتمدح بالدجاج ولا تذكرها في الأموال

فَعِنْدَهُ أَقُولُ فَلَا أُقَبِّحُ، وَأَرْقُدُ فَأَتَصَبَّحُ، وَأَشْرَبُ فَأَتَقَنَّنُ،

وهذا الذي أنكره القُرْطُبِيُّ لم يرده أبو سعيد، وإنما أراد فهمه الزمخشري كأنها أرادت: من يطرد الدجاج عن الحب فينق، وحكى الهروي أن المنق بالفتح الغربال، وعن بعض المغاربة: يجوز أن يكون بسكون النون وتخفيف القاف، أي: له أنعام ذات نقي أي: سمان.

والحاصل: أنها ذكرت أنه نقلها من شظف عيش أهلها إلى الثروة الواسعة من الخيل والإبل والزرع وغير ذلك، ومن أمثالهم: إن كنت كاذبًا فحلبت قاعدًا، أي: صار مالك غنمًا يحلبها القاعد وبالضد أهل الإبل والخيول.

(فَعِنْدَهُ) أي: عند زوجي (أَقُولُ) أي: كلامًا، وفي رواية النَّسَائِيِّ: أنطق، وفي رواية الزبير: أتكلم (فَلَا أُقَبِّحُ) بضم الهمزة وفتح القاف وتشديد الموحدة على البناء للمفعول، أي: لا يقال لي: قَبِّحَكَ اللَّهُ، أو لا يَقْبَحُ قولِي ولا يرد عليّ لكثرة أمر إكرامه لها وتدلُّلها عليه لا يرد لها قول، ولا يقبح عليها ما تأتي به. (وَأَرْقُدُ فَأَتَصَبَّحُ) أي: أنام الصبيحة وهي نوم أول النهار، فلا أوقظ إشارة إلى أن لها من يكفيها مؤنة بيتها ومهنة أهلها من الإمام وغيرها.

(وَأَشْرَبُ) أي: الماء واللبن وغيرهما، (فَأَتَقَنَّنُ) من التقنح بالنون كذا وقع بالقاف والنون الثقيلة ثم المهملة قَالَ القاضي عياض: لم يقع في الصحيحين إلا بالنون ورواه الأكثر في غيرهما بالميم وسيأتي بيان ذلك في آخر الكلام على هذا الحديث حيث نقل البُخَارِيُّ أن بعضهم رواه بالميم.

قَالَ أَبُو عبيد: أتقمح، أي: أروي حتى لا أحب الشرب مأخوذ من الناقة المقامح، وهي التي ترد الحوض فلا تشرب وترفع رأسها رِيًّا قَالَ: وأما بالنون فلا أعرفه انتهى.

وأثبت بعضهم أن أتقنح بمعنى: أتقمح، لأن النون والميم تتعاقبان مثل امتقع لونه وانتقع.

وحكى شمر عن أبي زيد: التقنح الشرب بعد الري.

وقال ابن حبيب: الري بعد الري.

أُمُّ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا أُمُّ أَبِي زَرْعٍ،

وقال أبو سعيد: هو الشرب على مهل لكثرة اللبن، لأنها كانت آمنة من قلته فلا تبادر إليه مخافة عجزه.

وقال أبو حنيفة الدينوري: فنحت من الشراب تكارهت عليه بعد الري.

وحكى أبو علي القالي في البارع والأمالى: يقال فنحت الإبل تفنح بفتح النون في الماضي والمستقبل فنحاً بسكون النون وافتحها أيضاً: إذا تكارهت الشرب بعد الري، وقال أبو زيد وابن السكيت: أكثر كلامهم تفنحت تفنحاً بالتشديد، وقال ابن السكيت: معنى قولها: فأتفنح، أي: لا تقطع على شربي فتوارد هؤلاء كلهم على أن المعنى: أنها تشرب حتى لا تجد مساعاً أو أنها لا تقلل مشروبها ولا تقطع عليها حتى تتم شهوتها.

وأغرب أبو عبيد فقال: لا أراها قالت ذلك إلا لعزة الماء عندهم، أي: ولذلك فخرت بالري من الماء، وتعقبوه: بأن السياق ليس فيه التقييد بالماء، فيحتمل: أن تريد أنواع الأشربة من لبن وخمر ونبيذ وسويق وغير ذلك، ووقع في رواية الإسماعيلي عن البغوي: فأتفتح بالفاء والمثناة قال القاضي عياض: إن لم يكن وهماً فمعناه: التكبر والزهو والته يقال: فلان فتحة إذا تاه وتكبر ويكون ذلك التكبر والته يحصل لها من نشوة الشراب، أو يكون راجعاً إلى ما تقدم وهو على كل حال يرجع إلى جميع عزتها عنده وكثرة الخير لديها، فهي تزهو لذلك، أو بمعنى: أفتفتح كناية عن سمن جسمها.

ووقع في رواية الهيثم: وأكل فأتمنح، أي: أطمع غيري يقال: منحه يمنحه إذا أعطاه وأنت بالالفاظ كلها بوزن أتفعل إشارة إلى تكرار الفعل وملازمته مرة بعد أخرى ومطالبة نفسها أو غيرها بذلك، وإن ثبتت هذه الرواية وإلا ففي الاختصار على ذكر الشرب إشارة إلى أن المراد به اللبن، لأنه هو الذي يقوم مقام الشراب والطعام.

(أُمُّ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا أُمُّ أَبِي زَرْعٍ) ووقع في رواية عن أبي العباس العذري فيما حكاه القاضي عياض: أُمُّ زَرْعٍ وما أُمُّ زَرْعٍ بحذف أداة الكنية، قَالَ

عُكُومُهَا رَدَّاحٌ، وَبَيَّتُهَا فَسَّاحٌ،

القاضي عياض: وعلى هذا فتكون كنت بذلك عن نفسها، والأول هو الذي تضافرت به الروايات وهو المعتمد.

(عُكُومُهَا) بضم المهملة والكاف جمع: عكم بكسرهما وسكون الكاف، كجلود جمع: جلد هي الأعدال والأحمال التي تجمع فيها الأمتعة، وقيل: هي نمط تجعل المرأة فيها ذخيرتها حكاها الزمخشري.

(رَدَّاحٌ) بكسر الراء وفتحها وآخره حاء مهملة، أي: عظام كثيرة الحشو قاله أبو عبيد، وقال الهروي: معناه ثقيلة يقال للكثيبة الكبيرة رداح إذا كانت بطيئة السير لكثرة من فيها، ويقال للمرأة إذا كانت عظيمة الكفل: ثقيلة الورك رداح، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الرِّدَّاحُ مفرد والعكوم: جمع يعني كيف يكون المفرد خبراً عن الجمع ثم أجاب بأنه أراد كل عكم رداح، أو يكون الرداح ههنا مصدراً كالذهاب والكمال.

وأجيب بأجوبة أخرى منها: أن يكون رداح بكسر الراء لا بفتحها جمع: رادح كقائم وقيام ويخبر عن الجمع بالجمع.

ومنها: أن يكون رداح خبر مبتدأ محذوف، أي: عكومها كلها رداح على أن رداح واحد جمعه: رده بضمهم وقد سمع الخبر عن الجمع بالواحد مثل أذرع دلاص ومنه: ﴿أَوَلَيْكَأُوْهُمْ أَلَطَفُوتُ﴾ [البقرة: 257] أشار إلى ذلك القاضي عياض، ويحتمل: أن يكون أيضاً على حذف المضاف، أي: عكومها ذات رداح قَالَ الزمخشري: لو جاءت الرواية في عكوم بفتح العين لكان الوجه على أن يكون المراد بها الجفنة التي لا تزول عن مكانها إما لعظمها، وإما لأن القرى متصل دائم من قولهم ورد ولم يعكم، أي: لم يقف أو التي كثر طعامها وتراكم كما يقال: اعتكم الشيء وارتكم، قَالَ: والرداح حينئذ تكون واقعة في مصابها من كون الجفنة موصوفة بها.

(وَبَيَّتُهَا فَسَّاحٌ) بفتح الفاء وتخفيف السين المهملة وبالحاء المهملة، أي: واسع يقال: بيت فسيح وفساح وفياح بفتح الفاء وتخفيف التحتية، ومنهم من يشدد الياء مبالغة والمعنى: أنها وصفت والدته زوجها بأنها كثيرة الآلات

ابْنُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا ابْنُ أَبِي زَرْعٍ، مَضْجَعُهُ كَمَسَلٍ شَطْبَةٍ، وَيُسَبِّعُهُ ذِرَاعُ الْجَفْرَةِ،

والأثاث والقماش واسعة المال كبيرة البيت إما حقيقة فيدل ذلك على عظم الثروة، وإما كناية عن كثرة الخير ورغد العيش والبر بمن ينزل بهم، لأنهم يقولون: فلان رحب المنزل، أي: يكرم من ينزل عليه وأشار بوصف والده زوجها إلى أن زوجها كثير البر لأمه، وأنه لم يطعن في السن لأن ذلك هو الغالب ممن يكون له والدة توصف بذلك.

(ابْنُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا ابْنُ أَبِي زَرْعٍ) ولم يسم ابنه لما وصفت أم أبي زرع بما ذكر شرعت تصف ابن أبي زرع بقولها: (مَضْجَعُهُ كَمَسَلٍ شَطْبَةٍ) المسل: بفتح الميم والسين المهملة وتشديد اللام مصدر ميمي بمعنى المسلول، أو اسم مكان ومعناه: كمسلول الشطبة قاله الزمخشري.

وقال ابن الأعرابي: أرادت بمسل الشطبة سيفاً سل من غمده، فمضجعه الذي ينام فيه في الصغر كقدر مسل شطبة واحدة ويلزم منه كونه مهفهفاً.

وقال أبو عبيد: أصل الشطبة ما شطب من جريد النخل وهو سعفه، فيشق منه قضبان رقاق ينسج منه الحصر، ويقال للمرأة التي تفعل ذلك: الشاطبة، وقال ابن السكيت: الشطبة من سدى الحصر فعلى هذا يكون المعنى أنه على قدر ما يسل من الحصر فيبقى مكانه فارغاً.

وقال أبو سعيد النيسابوري: تريد كأنه سيف مسلول من غمده، وسيوف اليمن كلها ذات شطب وهي الطرائق التي في متن السيف، وقد شبهت العرب الرجال بالسيوف، إما لخشونة الجانب وشدة المهابة، وإما لجمال الرونق وكمال اللألاء، وإما لكمال صورتها في اعتدالها واستوائها.

وقال ابن حبيب: هي العويد المحدد كالمسلة.

والحاصل: أنها شبهته إما بالسيف المسلول من غمده، وإما بما يسل من الحصر.

(وَيُسَبِّعُهُ ذِرَاعُ الْجَفْرَةِ) ويروى: وتكفيه مكان يشبعه، والجفرة بفتح الجيم وسكون الفاء وبالراء: الأنثى من ولد المعز إذا كان ابن أربعة أشهر وفصل عن أمه وأخذ في الرعي قاله أبو عبيد وغيره.

بُنْتُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا بُنْتُ أَبِي زَرْعٍ، طَوَّعُ أَبِيهَا، وَطَوَّعُ أُمِّهَا،

وقال ابن الأنباري وابن دريد: ويقال لولد الضأن أيضًا إذا كان ثنيًا، وقال الخليل: الجفر من أولاد الشاء ما استجفر⁽¹⁾، أي: صار له بطن وأرادت بذلك: أنه قليل الأكل، وزاد بعد هذا في رواية لابن الأنباري: وترويه فيقة اليعرة ويميس في حلق النثرة فقولها: وترويه من الإرواء والفيقة بكسر الفاء وسكون التحتية بعدها قاف: ما يجتمع في الضرع بين الحلبتين.

والفواق: بضم الفاء: الزمان الذي بين الحلبتين. واليعرة: بفتح التحتانية وسكون المهملة بعدها راء، العناق واليعر: الجدي وقولها: يميم بالمهملة، أي: يتبختر والمراد بحلق النثرة وهي بالنون المفتوحة ثم المثناة الساكنة: الدرع اللطيفة أو القصيرة، وقيل: اللينة الملمس، وقيل: الواسعة.

والحاصل: أنها وصفته بهيف القدر وأنه ليس بيطين، ولا جاف قليل الأكل والشرب، ملازم لآلة الحرب يختال في موضع الحرب والقتال وكل ذلك مما يتماذج به العرب.

وقال الحافظ العسقلاني: والذي يظهر لي أنها وصفته بأنه خفيف الوطأة عليها، لأن زوجة الأب غالبًا تستقل ولده من غيرها وكان هذا تخفيف عنها فإذا دخل بيتها فاتفق إن قال فيه مثلاً لم يضطجع إلا قدر ما سل السيف من غمده، ثم يستيقظ مبالغة في التخفيف عنها، وكذا قولها: تشبعه ذراع الجفرة أنه لا يحتاج ما عندها بالأكل فضلًا عن الأخذ، بل لو طعم عندها لاقتنع باليسير الذي يسد الرمق من المأكول والمشروب.

(بُنْتُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا بُنْتُ أَبِي زَرْعٍ) وفي رواية مسلم: وما بالواو بدل الفاء: شرعت في مدح بنت زوجها أبي زرع مدح ابنه ولم تسم بنتها أيضًا.

(طَوَّعُ أَبِيهَا) أي: هي طوع أبيها، (وَطَوَّعُ أُمِّهَا) تعني: أنها بارّة بهما ولا تخرج عن أمرهما، وفي رواية الزبير: وزين أهلها ونسائها، أي: يتجملون بها.

(1) أي: عظم واستكرش.

وَمِلْءُ كِسَائِهَا، وَغَيْظُ جَارَتِهَا،

وفي رواية للنسائي: زين أبيها وزين أمها بدل طوع في الموضعين، وفي رواية للطبراني: وقرة عين لأبيها وأمها وزين لأهلها.

(وَمِلْءُ كِسَائِهَا) كناية عن امتلاء جسمها وسمنها ونعمة بدنّها.

(وَوَغَيْظُ جَارَتِهَا) المراد بالجارة: الضرة⁽¹⁾، أي: يغیظها ما ترى من حسنّها وجمالها وأدبها وعفتها من الغيرة.

وفي رواية مسلم من طريق سعيد بن سلمة: وعقر جارتها بفتح المهملة وسكون القاف، أي: دهشها وقتلها.

وفي رواية للنسائي والطبراني: وحين جارتها بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها نون، أي: هلاكها، وفي أخرى له: وحير جارتها بالراء بدل النون من الحيرة، وقيل: بالمهملة والموحدة من التحير. وقيل: بالمعجمة والتحتانية من الخيرية.

وفي رواية الهيثم بن عدي: وعبر جارتها بضم المهملة وسكون الموحدة وهو من العبرة بالفتح، أي: تبكي حسداً لما تراه منها أو بكسر المهملة، أي: تعتبر بذلك والمراد بجارتها: ضررتها كما تقدم، أو هي على حقيقتها، لأن الجارات من شأنهن ذلك ويؤيد الأول في رواية حنبل وغير جارتها بالغين المعجمة وسكون التحتانية من الغيرة وقد سبق قول عمر لحفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وزاد ابن السكيت: وصفر رداؤها، وزاد أيضاً: قباء، هزيمة الحشا، جائلة الوشاح، عكناء، فعماء، نجلاء، دعجاء، زحاء، قنواء، مونقة، مقنعة، وقولها: صفر بكسر الصاد المهملة وسكون الفاء، أي: خال فارغ، والمعنى: أن رداءها كالفارغ الخالي، لأنه لا يمس من جسمها شيئاً، لأن ردفها وكتفيتها يمنع مسه من خلفها شيئاً من جسمها وتديها نهديها يمنع مسه شيئاً من مقدمها.

وفي كلام ابن أبي أويس وغيره معنى قوله: صفر رداؤها تصفها بأنها خفيفة موضع التردية وهو أعلى بدنّها، ومعنى قولها: ملء كسائها، أي: ممتلئة موضع

(1) وسيأتي قريباً قول عمر رضي الله عنه لحفصة رضي الله عنها: «لا يغرنك إن كانت جارتك أضوا منك» يعني: عائشة رضي الله عنها.

الأزرة وهو أسفل بدنهما، والصفرة: الشيء الفارغ وقال القاضي عياض: والأولى أنه أراد أن امتلاء منكبيها وقيام نهديها يرفعان الرداء عن أعلى جسدها، فهو لا يمسّه فيصير كالفارغ منها بخلاف أسفلها، ومنه قول الشاعر:

أبت الروادف والنهود لقمصها من أن تمس بطونها⁽¹⁾ وظهورها

وقولها: قباء بفتح القاف وتشديد الموحدة، أي: ضامرة البطن.

وهضيمة الحشا: هو بمعنى الذي قبله من الهضم بالتحريك، وهو انضمام الجنين يقال: رجل أهضم وامرأة هضماء، والحشا بفتح الحاء المهملة والشين المعجمة مقصوراً هو ما انضم عليه الضلوع.

وجائلة الوشاح: وهو بكسر الواو وبالشين المعجمة وآخره حاء مهملة شيء ينسج عريضاً من آدم، وربما يرصع بالجواهر والخرز وتشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها وهي غرثى الوشاح هيفاء، ويقال فيه: أشاح والجائلة بالجيم من الجولان تعني: يدور وشاحها لضمور بطنها.

وفي القاموس: الوشاح بالضم والكسر كرشان من لؤلؤ وجوهر منظومان يخالف بينهما معطوف أحدهما على الآخر.

وعكنا: بفتح العين المهملة وسكون الكاف وبالنون والمد، أي: ذات أعكان وهي الطيات في بطنها.

وفعماء: بفتح الفاء وسكون العين المهملة، أي: ممتلئة الأعضاء.

ونجلاء: بفتح النون وسكون الجيم وبالمد: واسعة العينين.

ودعجاء: من الدعج بالجيم وهو شدة: سواد العين في شدة بياضها.

وزجاء: بالزاي والجيم المشددة من الزجاج، وهو تقوس في الحاجب مع طول في أطرافه وامتداده وقيل: بالراء وتشديد الجيم، أي: كبيرة الكفل ترتج من عظمها.

وقنواء: بفتح القاف وسكون النون من القنو، وهو طول في الأنف ودقة الأرنبة مع حذب في وسطه.

(1) أي: خميسة البطن.

ومونقة: بالنون المشددة والقاف من الشيء الأنيق، وهو المعجب.
ومعنقة: بوزنه، أي: مغذية بالعيش الناعم، ويروي: مقنعة، أي: مغطاة الرأس بالقناع.

هذه الأوصاف كلها كما لا يخفى أوصاف حسان، وزاد في رواية الأنباري: برود الظل، أي: أنها حسنة العشرة كريمة الجوار.

وفي الأول بتشديد التحتانية والإل بكسر الهمزة: العهد، والقراة كريم الخل بكسر المعجمة، أي: الصاحب زوجاً كان أو غيره، وإنما ذكرت هذه الأوصاف مع أن الموصوف مؤنث، لأنها ذهبت بها مذهب التشبيه، أي: هي كرجل في هذه الأوصاف، أو حملت على المعنى كشخص، أو شيء، وقال الزمخشري: ويحتمل أن يكون بعض الرواة نقل هذه الأوصاف من الابن إلى البنت.

تنبيه:

سقط من رواية الزبير ذكر ابن أبي زرع ووصف بنت أبي زرع، فجعل وصف ابن أبي زرع لبنت أبي زرع ورواية الجماعة أولى وأتم.

قال الزركشي وغيره في أكثر هذه الأوصاف: دليل لسيبويه وإجازته مررت برجل حسن وجهه خلافاً للمبرد والزجاج حيث أنكرا إجازة مثل ذلك، وزعم الزجاج: أن سيبويه انفرد بإجازة مثل ذلك وهو ممتنع، لأنه إضافة الشيء لنفسه.

وتعقبه البدر الدماميني فقال: ما أظن أن سيبويه يرضى بهذا الاستدلال وذلك لأن كلا من: طوع وملء وغيظ صفة مشبهة ولا اسم فاعل ولا مفعول من فعل لازم حتى يجري مجرى الصفة المشبهة، وإنما كل منها مصدر لفعل متعد فطوع أبيها بمعنى: طائعة أبيها، أي: مطيعة ومنقادة له وملء كسائها، أي: مألثة كساءها وغيظ جارتها، أي: غائظة جارتها وجواز مثل هذا في اسم الفاعل من الفعل المتعدي جائز بالإجماع لا يخالف فيه المبرد ولا الزجاج وغيرهما.

وبالجملة: فليس هذا من محل النزاع في شيء انتهى.

وأغرب القُرطبي حيث قال: أخطأ الزجاج في مواضع في منعه وتعليه

جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ، لَا تَبْتُ حَدِيثَنَا تَبْيِثًا، وَلَا تُنْقِثُ مِيرَتَنَا تَنْقِثًا،

وتخطئته ودعواه الشذوذ، وقد نقل ابن حروف: أن القائلين به لا يحصى عددهم، وكيف يخطأ من تمسك بالسماع الصحيح كما جاء في هذا الحديث المتفق على صحته وكما جاء في صفة النبي ﷺ شن أصابعه فليتأمل.

(جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ) لم تسم هي أيضًا، وفي رواية الطبراني: خادم أبي زرع، وفي رواية الزبير: وليد أبي زرع والوليد الخادم يطلق على الذكر والأنثى شرع في وصف جاريته بعد وصف ابنته.

(لَا تَبْتُ) بضم الموحدة وتشديد المثلثة، أي: لا نفشي، وفي رواية: لا تنث بالنون بدل الموحدة وهما بمعنى: يقال بث الحديث، ونث الحديث إذا أظهره وأفشاه، وقيل: بالنون في الشر خاصة كما تقدم في كلام الأولى وقال ابن الأعرابي: النثا بالنون المغتاب ووقع في رواية الزبير: ولا تخرج (حَدِيثَنَا تَبْيِثًا) مصدر بث على وزن فعل بالتشديد وهذا فيه ما ليس في بث المبالغة وهو على غير أصل فعله وهو جائز كما في قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ كُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: 17] قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: بث الخير وأبشه بمعنى: نشره، وبث الخير شدد للمبالغة.

(وَلَا تُنْقِثُ) بضم المثناة الفوقية وفتح النون وتشديد القاف المكسورة بعدها مثلثة (مِيرَتَنَا) أي: لا تسرع في الميرة بالخيانة، أو لا تذهب بالسرقة والميرة بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها راء الزاد، وأصله: ما يحصله البدوي من الحضر ويحمله إلى منزله لينتفع به أهله، وضبطه القاضي عياض بفتح أوله وسكون النون وضم القاف، وقد وقع في رواية لمسلم بالتشديد كما في رواية الْبُخَارِيِّ، وضبطه الزمخشري بالفاء الثقيلة بدل القاف وقال في شرحه: النقت والنفت بمعنى: وأرادت المبالغة في براءتها من الخيانة، فيحتمل إن كان محفوظًا أن تكون إحدى الروایتين في مسلم بالقاف كما في الْبُخَارِيِّ والأخرى بالفاء.

(تَنْقِثًا) مصدر على أصل فعله على ضبط التشديد وعلى غير أصل فعله على ضبط القاضي عياض، والتنقيث: أخرج ما في منزل أهلها إلى غيرهم قاله أبو سعيد.

وقال ابن حبيب: معناه لا تفسده، وفي رواية أبي عبيد: ولا تنقل، وكذا

وَلَا تَمْلَأُ بَيْتَنَا تَغْشِيًا،

الزبير عن عمه مصعب ولأبي عوانة: ولا تنتقل.

وفي رواية عن ابن الأنباري: ولا تغث بمعجمة ومثلثة، أي: تفسد، وأصله: من الغثة بالضم وهي السوسة.

وفي رواية للنسائي: ولا تفش ميرتنا تغشيشا بقاء وبمعجمتين من الإفشاش، وهو طلب الأكل من هنا وهنا، ويقال: فش ما على الخوان إذا أكله أجمع.

ووقع عند الخطابي: ولا تفسد ميرتنا تغشيشا بمعجمات وقال: مأخوذ من غشيش الخبز إذا فسد تريد: أنها مراعاة الطعام وتعاهده، بأن تطعم منه أولاً طرياً ولا تغفله فيفسد.

وقال القُرْطُبِيُّ: فسر الخطابي بأنها لا تفسد الطعام المخبوز، بل تتعده بأن تطعمهم منه أولاً فأولاً وتبعه المازري، وهذا إنما يتمشى على الرواية التي وقعت للخطابي، وأما على رواية الصحيح: ولا تملأ فلا يستقيم، وإنما معناه: أنها تتعده بالتنظيف.

والحاصل: أن الرواية في الأولى كما في الأصل: ولا تنث ميرتنا تنقيثاً، وعند الخطابي: ولا تفسد ميرتنا تغشيشاً بالغين المعجمة واتفقا في الثانية على: ولا تملأ بيتنا تغشيشاً بالعين المهملة وعلى رواية الخطابي: فهي أقعد في السجع أعني تغشيشاً من تنقيثاً.

(وَلَا تَمْلَأُ بَيْتَنَا تَغْشِيًا) بالعين المهملة والمعجمتين، أي: أنها مصلحة للبيت، معنية بتنظيفه، وإلقاء كناستها وإبعادها منه، وأنها لا تكتفي بضم كناستها وتركها في جوانبه كأنها الأعشاش.

وقيل: معناه لا تخوننا في طعامنا فتخبئه في زوايا البيت كأعشاش الطير.

وفي رواية الطبراني: ولا تغش بدل ولا تملأ، ووقع في رواية سعيد بن سلمة التي علقها البُخَارِيُّ بعد بالغين المعجمة بدل المهملة، وهو من الغش ضد الخالص، أي: لا تملأ بالخيانة بل هي ملازمة للنصيحة فيما هي فيه، وقال بعضهم: هو كناية عن عفة فرجها، والمراد: أنها لا تملأ البيت وسخاً بأطفالها من الزنا.

قَالَتْ: خَرَجَ أَبُو زَرْعٍ وَالْأَوْطَابُ

وقال بعضهم: كناية عن وصفها بأنها لا تأتيتهم بشر ولا نائمة.
وقال الزمخشري في تعشيشًا بالعين المهملة يحتمل: أن يكون من عشت النخلة إذا قل سعفها، أي: لا تملأ اختزالًا وتقليلاً لما فيه.
ووقع في رواية الهيثم: ولا تنجث أخبارنا تنجيثًا بنون وجيم ومثلثة، أي: تستخرجها وأصل النجيثة: ما يخرج من البئر من تراب، ويقال أيضًا بالموحدة بدل الجيم وزاد الحارث بن أسامة عن مُحَمَّد بن جعفر الوركاني عن عيسى بن يونس قالت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: حتى ذكرت كلب أبي زرع، وكذا ذكره الإسماعيلي، عن البغوي، عن الوركاني، وزاد الهيثم بن عدي في روايته: ضيف أبي زرع فما ضيف أبي زرع في شع وري ورتع بفتح الراء وبالمثناة، أي: تنعم ومسرة، طهاة أبي زرع فما طهاة أبي زرع الطهاة بضم الطاء المهملة جمع: طاه وهو الطباخ من طهى الرجل إذا طبخ لا تفتت بالفاء الساكنة ثم المثناة المضمومة، أي: لا تسكن ولا تضعف ولا تعدى بضم التاء وتشديد المهملة، أي: لا تترك ذلك ولا تجاوز عنه تقدح بالقاف والحاء، أي: تغرف قدرًا وتنصب⁽¹⁾ قدرًا أخرى.

يقال: قدح القدر إذا غرف ما فيها بالمقدحة، وهي المغرفة فتلحق الآخرة بالأولى، أي: تلحق القدرة الآخرة الأولى بعدما غرفت ما فيها.
وحاصله: أنها لم تزل في الطبخ والغرف ولا تعدى عن ذلك، مال أبي زرع فما مال أبي زرع على الجعم بضم الجيم وتخفيف الميم الأولى جمع: جمعة، وهم القوم يسألون في الدية معكوس، أي: مردود وعلى العفاة، أي: بضم العين المهملة وتخفيف الفاء جمع: عاف كالقضاة جمع: قاض وهم السائلون محبوس، أي: موقوف عليهم.

(قَالَتْ) أي: أم زرع: (خَرَجَ أَبُو زَرْعٍ) وفي رواية للنسائي: من عندي، وفي رواية الحارث بن أبي أسامة: ثم خرج من عندي (وَالْأَوْطَابُ) الواو للحال وهو جمع: وطب بفتح أوله، وهو وعاء اللبن خاصة، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: هو جمع على

(1) أي: ترفع على النار.

تُمَخَّضُ، فَلَقِيَ امْرَأَةً مَعَهَا وَلَدَانِ لَهَا كَالْفَهْدَيْنِ،

غير قياس وذكر أبو سعيد: أن جمعه على أوطاب على خلاف قياس العربية، لأن فعلاً لا يجمع على أفعال، بل فعال، وتعقب: بأنه قال الخليل: جمع الوطب وطاق وأوطاب، وقد جمع فرد على أفراد فبطل الحصر الذي ادعاه.

نعم، القياس في فعل أفعل في القلة وفعال أو مفعول في الكثرة، وقال القاضي عياض: ورأيت في رواية حمزة عن النسائي والإطاب بغير واو فإن كان مضبوطاً فهو على إبدال الواو همزة كما قالوا إكاف ووكاف.

(تُمَخَّضُ) بالخاء والضاد المعجمتين⁽¹⁾ من المخض وهو أخذ الزبد من اللبن قال يعقوب بن السكيت أرادت أنه بكر خروجه من منزلها غدوة وقت قيام الخدم والعبيد لإشغالهم وانطوى في خبرها كثرة خير داره وغزر لبنه وأن عندهم ما يكفيهم ويفضل حتى يمحضوه ويستخرجوا زبده ويحتمل أنها أرادت أن خروجه كان في استقبال الربيع وطيبه وأن خروجه إما لسفر أو غيره فلم تدر ما ترتب عليها بسبب خروجه من تزوج غيرها والظاهر أنه لما رأى أم زرع تعبت من مخض اللبن فاستقلت لتستريح خرج فرأى امرأة فتزوجها وهو معنى قولها.

(فَلَقِيَ امْرَأَةً) لم تسم (مَعَهَا وَلَدَانِ لَهَا) لم يسميا أيضاً (كَالْفَهْدَيْنِ) وفي رواية الطبراني: فأبصر امرأة لها ابنان كالفهدين.
وفي رواية لابن الأنباري: كالصقرين.
وفي رواية الكادي: كالشبلين.

وفي رواية إسماعيل بن أبي أويس: سارين حسنين نفيسين.
وفائدة وصفها لهما التنبيه على أسباب تزويج أبي زرع لها، لأن العرب كانت ترغب في أن يكون أولادهم من النساء النجيبات في الخلق والخلق، فلذلك حرص أبو زرع عليها لما رآها.

وفي رواية للنسائي: فإذا هو بأم غلامين ووصفها لهما بذلك للإشارة إلى صغر سنهما واشتداد خلقهما، وتواردت الروايات: على أنهما ابناها إلا ما رواه أبو معاوية عن هشام فإنه قال: فمر على جارية معها أخوها.

(1) على البناء للمفعول أي: لا يؤخذ زبد اللبن.

يَلْعَبَانِ مِنْ تَحْتِ خَصْرِهَا بِرُمَاتَيْنِ،

وقال القاضي عياض : يتأول بأن المراد أنهما ولداها ولكنهما جعلاً أخويها في حسن الصورة وكمال الخلقة ، فإن حمل على ظاهره كان أدل على صغر سنهما ، ويؤيده قوله في رواية غندر : فمر بجارية شابة كذا قَالَ .

وليس لغندر في هذا الحديث رواية ، وإنما هذه رواية الحارث بن أبي أسامة ، عن مُحَمَّد بن جعفر وهو الوركاني ولم يدرك الحارث محمد بن جعفر ، ويؤيد أنه الوركاني أن غندراً ما له رواية عن عيسى بن يونس ، وقد أَخْرَجَهُ الإسماعيلي ، عن البغوي ، عن مُحَمَّد بن جعفر الوركاني ولكن لم يسق لفظه ، ثم إن كون أخويها يدل على صغر سنهما فيه نظر لاحتمال أن يكونا من أبيها وولدا له بعد أن طعن في السن وهي بكر أولاده ، فلا تكون شابة ويمكن الجمع بين كونهما أخويها وولديها ، بأن تكون لما وضعت ولديها كانت أمها ترضع فأرضعتهما .

(يَلْعَبَانِ مِنْ تَحْتِ خَصْرِهَا) أي : وسطها (بِرُمَاتَيْنِ) وفي رواية الهيثم : من تحت صدرها .

وفي رواية الحارث : من تحت درعها ، قَالَ أَبُو عبيد : تريد أنها كانت ذات كفل عظيم فإذا استقلت ارتفع كفها بها من الأرض حتى يصير تحتها فجوة تجري فيها الرمان ، قَالَ : وذهب بعض الناس إلى الثديين وليس هذا موضعه انتهى .

وأشار بذلك إلى ما جزم به إِسْمَاعِيل بن أَبِي أُويس ويؤيد قول أبي عبيد ما وقع في رواية أبي معاوية : وهي مستلقية على قفاها ومعهما رمانة يرميان من تحتها فيخرج من الجانب الآخر من عظم أليتيها ، لكن رجح القاضي عياض تأويل الرمانتين : بالنهدين من جهة أن سياق أبي معاوية هذا لا يشبه كلام أم زرع قَالَ : فلعله من كلام بعض رواة أورده على سبيل التفسير الذي ظنه فأدرج في الخبر ، وإلا لم تجر العادة بلعب الصبيان ورميهم الرمان تحت أصلاب أمهاتهم ، وما الحامل لها على الاستلقاء حتى يصنعا ذلك ويرى الرجال منها ذلك ، بل الأشبه أن يكون قولها : يلعبان من تحت خصرها أو صدرها أن ذلك مكان الولدين منها ، وأنهما كانا في حضنها أو جنبها ، وفي تشبيه النهدين بالرمانتين إشارة إلى صغر سنهما ، وأنها لم ترهل حتى ينكسر ثدياها ويتدليا انتهى .

فَطَلَّقَنِي وَنَكَحَهَا ، فَتَنَكَّحْتُ بَعْدَهُ رَجُلًا سَرِيًّا ، رَكِبَ سَرِيًّا ،

وما رده ليس ببعيد أما نفي العادة فمسلم لكن من أين له أن ذلك لم يقع اتفاقاً بأن تكون لما استلقت ولداها معها شغلتهما عنها بالرمانة يلعبان بها ليتركها تستريح ، فاتفق أنهما لعبا بالهيئة التي حكيت ، وأما الحامل لها على الاستلقاء فيحتمل : أن يكون من التعب الذي حصل لها من المخض وقد يقع ذلك للشخص ، فيستلقي في غير موضع الاستلقاء والأصل : عدم الإدراج وإن كان ما اختاره من أن المراد بالرمانة ثديها أولى ، لأنه أدخل في وصف المرأة بصغر السن.

(فَطَلَّقَنِي وَنَكَحَهَا) وفي رواية الحارث : فأعجبته فطلقني ، وفي رواية أبي معاوية : فخطبها أبو زرع فتزوجها فلم تزل به حتى طلق أم زرع ، فأفاد السبب في رغبة أبي زرع فيها ثم في تطليقه أم زرع.

(فَتَنَكَّحْتُ بَعْدَهُ رَجُلًا) وفي رواية للنسائي : فاستبدلت بعده وكل بدل أعور وهو مثل معناه : أن البدل من الشيء غالباً لا يقوم مقام المبدل منه بل هو دونه وأنزل منه والمراد بالأعور : المعيب ، وقال ثعلب : الأعور الردي من كل شيء كما يقال كلمة عوراء ، أي : قبيحة وهذا إنما هو على الغالب وبالنسبة فأخبرت أم زرع أن الزوج الثاني لم يسد مسد أبي زرع.

(سَرِيًّا) بفتح السين المهملة وكسر الراء وتشديد الياء ، أي : سيِّداً شريفاً من خيار الناس وسراتهم وهم كبرائهم في حسن الصورة والهيئة ، ومنه هذا من سراة المال خياره ، وفسره الحربي : بالسخي ، ووقع في رواية الزبير : شاباً سرياً ولم يسم هذا الرجل.

(رَكِبَ) فرساً (سَرِيًّا) بالمعجمة ، قَالَ ابن السكيت : يعني فرساً خياراً فائقاً ، وفي رواية الحارث : ركب يعني : فرساً عربياً ، وفي رواية الزبير : أعوجياً وهو منسوب إلى أعوج فرس مشهور تنسب إليه العرب جياذ الخيل كان لبني كندة من قيس ، ثم لبني سليم ، ثم لبني بلال .

قَالَ ابن خالويه : كان لبعض ملوك كندة فغزا قومًا من قيس فقتلوه وأخذوا فرسه ، وقيل : إنه ركب صغيراً بطيئاً قبل أن يشتد فاعوج وكبر على ذلك ،

وَأَخَذَ خَطِيئًا، وَأَرَاخَ عَلَيَّ نَعَمًا ثَرِيًّا، وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَائِحَةٍ.....

والشرى: الذي يستشري في سيره، أي: يمضي فيه بلا فتور، وشرى الرجل في الأمر: أدلج فيه وتمادى، وشرى البرق: إذا كثر لمعانه.

(وَأَخَذَ) رَمَحًا (خَطِيئًا) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة: نسبة إلى الخط صفة موصوف، وهو الرمح، ووقع في رواية الحارث وأخذ رَمَحًا خطيئًا، والخط: موضع بنواحي البحرين يجلب منه الرياح ويقال: أصلها من الهند تحمل في البحر إلى الخط المكان المذكور، وقيل: إن سفينة في أول الزمان كانت مملوءة رماحًا قذفها البحر إلى الخط فخرجت رماحها فيها، فنسبت إليها، وقيل: إن الرماح إذا كانت على جانب البحر يصير كالخط بين البر والبحر فقل لها: الخطية لذلك، وقيل: الخط منبت الرماح قَالَ القاضي عياض: ولا يصح، وقيل: الخط الساحل وكل ساحل خط.

(وَأَرَاخَ) بمهملتين من الرواح ومعناه: أتى بها إلى المراح وهو موضع مبيت الماشية، وقيل: هو من الإراحة وهو السوق إلى موضع المبيت بعد الزوال، وقال ابن أبي أويس: معناه أنه غزا فغنم فأتى بالنعم الكثيرة (عَلَيَّ) بتشديد التحتية، وفي رواية الطبراني: وَأَرَاخَ عَلَيَّ بَنِي (نَعَمًا) بفتحيتين وهو جمع لا واحد له من لفظه وهو الإبل خاصة⁽¹⁾، ويطلق على جميع المواشي إذا كان فيها إبل قال تعالى: ﴿وَمِنْ أَلْأَنْفَكِ حَمُولَةٌ وَفَرَشَاتٌ﴾ ثم قال: ﴿ثَمَنِيَّةٌ أَزْوَاجٌ﴾ [الأنعام: 142 - 143] فذكر أنواع الماشية، وفي رواية حكاها القاضي عياض: نَعَمًا بكسر أوله جمع: نعمة والأشهر الأول.

(ثَرِيًّا) بمثلثة، أي: كثيرة والثرى المال، الكثير من الإبل وغيرها يقال: ثرى فلان فلانًا إذا كثره وكان في شيء من الأشياء أكثر منه، وذكر ثريًّا وإن كان وصف مؤنث لمراعاة السجع، ولأن كل ما ليس تأنيثه حقيقياً يجوز فيه التذكير والتأنيث.

(وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَائِحَةٍ) براء وتحتانية⁽²⁾ ومهملة، وفي رواية مسلم: ذابحة

(1) قاله القاضي عياض وابن بطال وابن التين ومال غيرهم.

(2) وهي الآتية وقت الرواح وهو آخر النهار.

زَوْجًا، وَقَالَ: كُلِّي أُمَّ زَرْعٍ وَمِيرِي أَهْلَكَ، قَالَتْ: فَلَوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَعْطَانِيهِ، مَا بَلَغَ أَصْغَرَ آيَةٍ أَبِي زَرْعٍ،

بمعجمة ثم موحدة ثم مهملة، أي: مذبوحة مثل: عيشة راضية، أي: مرضية فالمعنى: أعطاني من كل شيء يذبح، وفي رواية الطبراني: من كل سائمة وهي الراعية.

(زَوْجًا) أي: اثنين من كل شيء من الحيوان الذي يرعى والزواج يطلق على الاثنين وعلى الواحد أيضًا، وأرادت بذلك كثرة ما أعطاها، وأنه لم يقتصر على الفرد من ذلك بل ثناه وضعفه إحسانًا إليها.

(وَقَالَ: كُلِّي أُمَّ زَرْعٍ وَمِيرِي أَهْلَكَ) بكسر الميم، أي: صلي أهلك وأوسع عليهم بالميرة، وهي الطعام.

والحاصل: أنها وصفته بالسؤدد في ذاته والشجاعة والفضل والجود بكونه أباح لها أن تأكل ما شاءت من ماله وتهدي منه ما شاءت لأهلها مبالغة في إكرامها، ومع ذلك كانت أحواله عندها محترمة بالنسبة إلى أبي زرع، فلذلك (قَالَتْ: فَلَوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَعْطَانِيهِ⁽¹⁾)، مَا بَلَغَ أَصْغَرَ آيَةٍ أَبِي زَرْعٍ) وفي رواية: فلو جمعت كل شيء أصبته منه فجعلته في أصغر وعاء من أوعية أبي زرع ما ملأه والظاهر أنه للمبالغة وإلا فالإناء أو الوعاء لا يسع ما ذكرت أنه أعطاها من أصناف النعم والحاصل أنها وصفت الزوج الثاني بما وصفت من إكرامه لها ومع ذلك لم يقع عندها موقع أبي زرع وأن كثيره دون قليل أبي زرع مع إساءة أبي زرع لها أخيرا في تطليقها وكان سبب ذلك أن أبا زرع كان أول أزواجها فحبها له بغض إليها الأزواج حيث سكنت محبته في قلبها كما قيل:

ما الحب إلا للحبيب الأول

زاد أبو معاوية في روايته: فتزوجها رجل آخر فأكرمها أيضًا، فكانت تقول: أكرمني وفعل بي، وتقول في آخر ذلك لو جمع ذلك كله إلخ ولذلك كره أولو الرأي تزوج امرأة لها زوج طلقها مخافة أن تميل نفسها إليه والحب يستر الإساءة، فكل ما يفعل الحبيب حبيب.

(1) وفي رواية مسلم: أعطاني بلا هاء.

قَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُنْتُ لِكَ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ.....

وقال الحافظ العسقلاني: والذي يظهر لي حمل كلامهما ذلك على مضي غير مستحيل وهو أنها أرادت الذي أعطاها جملة إذا وزع على المدة إلى أن يجيء أو أن الفرقه لكان خط كل يوم مثلاً لا يملأ أصغر آنية أبي زرع التي كان يطبخ فيها في كل يوم على الدوام والاستمرار بغير نقص ولا قطع.

وقال القاضي عياض: في كلام أم زرع من الفصاحة والبلاغة ما لا مزيد عليه، فإنه مع كثرة فصوله، وقلة فضوله مختار الكلمات، واضح السمات، نير القسمات قد قدرت ألفاظه قدر معانية وقررت قواعده وشيدت مبانيه، وجعلت له في البلاغة موضعاً وأبدعته من البديع بدعاً، وإذا لمحت كلام التاسعة صاحبة العماد والنجاد ألفيتها لأفانين البلاغة جامعة، فلا شيء أسلس من كلامها، ولا أربط من نظامها، ولا أطبع من سجعها، ولا أغرب من طبعها وكأنما فقرها مفرغة في قلب واحد، وممزوجة في مثال واحد، وإذا اعتبرت كلام الأولى وجدته مع صدق تشبيهه وصقاله وجوهه قد جمع من حسن الكلام أنواعاً، وكشف عن محيا البلاغة قناعاً، بل كلهن حسان الأسجاع الطباع عرييات الإبداع.

(قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بالسند السابق: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية الترمذي: فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وزاد الكادي في روايته: «يا عائش» وفي رواية ابن أبي أويس: «يا عَائِشَةُ (كُنْتُ لِكَ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ)».

وفي رواية النسائي: «فكنت لك»، وفي رواية الزبير: «أنا لك» وهي تفسر المراد برواية: كنت، أي: إن كان زائدة كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 110]، أي: أنتم ومنه قوله تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَيًّا﴾ [مريم: 29] أي: من هو في المهد كذا قيل، وفيه شيء لأن كان لا تدل على الانقطاع ولا على الدوام فليس في هذا الكلام ما يقتضي انقطاع هذه الصفة فلا حاجة إلى دعوى زيادة كان وأن المعنى: أنا لك إذ يمكن بقاؤها على بابها، وظاهرها، أي: كنت لك في علم الله السابق، ويمكن أن يراد به الدوام والاتصال كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ وزاد في رواية الهيثم ابن عدي في الألفة والرفاء لا في الفرقه والجلاء، وزاد الزبير في آخره: إلا أنه

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، «وَلَا تُعَشِّشُ بَيْنَنَا تَعْشِيشًا»
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «قَالَ بَعْضُهُمْ: فَأَتَقَمَّحُ بِالْمِيمِ وَهَذَا أَصَحُّ».

طلقها وأنا لا أطلقك، ومثله في رواية للطبراني قاله رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تطيباً لها
وأيضاً لحسن عشرته إياها ثم استثنى من ذلك الأمر المكروه منه وهو ما وقع من
تطليق أبي زرع تميمًا لطيب نفسها وتكميلًا لطمأنينة قلبها ورفعًا لإبهام عموم
التشبيه بجملته أحوال أبي زرع إذ لم يكن فيه ما تدمه النساء سوى طلاقه، وزاد
النسائي في رواية له والطبراني: قالت عائشة رضي الله عنها يا رَسُولُ اللَّهِ: بل
أنت خير من أبي زرع، وفي أول رواية الزبير: بأبي وأمي لأنت خير لي من أبي
زرع لأم زرع، وقد أجابت هي عن ذلك جواب مثلها في فضلها وعلمها.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْبُخَارِيُّ نَفْسَهُ: (قَالَ سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ) وَقَالَ
الْكَرْمَانِيُّ: صَوَابُهُ فِي هَذِهِ الْمَتَابَعَةِ كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ
سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ وَأَبُو سَلَمَةَ هَذَا هُوَ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُوكِّي وَسَعِيدُ بْنُ
سَلَمَةَ بِالْفَتْحَاتِ ابْنُ أَبِي الْحَسَامِ الْعَدَوِيِّ الْمَدِينِيِّ مَوْلَى آلِ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَكْنَى أَبَا عَمْرٍ مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ رَوَى عَنْهُ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَهُوَ
حَدِيثٌ وَاحِدٌ حَدِيثُ أُمِّ زَرْعٍ وَمَا لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ إِلَّا هَذَا الْمَوْضِعُ.

(عَنْ هِشَامٍ) وَيُرْوَى: قَالَ هِشَامٌ هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ بْنِ الزَّبِيرِ رَوَى عَنْهُ سَعِيدُ بْنُ
سَلَمَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَدْ وَصَلَهُ مُسْلِمٌ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُوسَى بْنِ
إِسْمَاعِيلَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَسْقِ لَفْظَهُ بِتَمَامِهِ،
بَلْ ذَكَرَ أَنَّ عِنْدَهُ عَيَايَا وَلَمْ يَشْكُ، وَأَنَّهُ قَالَ: وَصَفَرُ رَدَائِهَا، وَخَيْرُ نَسَائِهَا، وَعَقَرُ
جَارَتِهَا وَقَالَ: وَلَا تَنْقُثُ مِيرْتَنَا تَنْقِثًا وَقَالَ: وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَايِحَةٍ وَقَدْ ذَكَرَ
جَمِيعَ ذَلِكَ وَنَبِهَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ بِقَوْلِهِ: ((وَلَا تُعَشِّشُ بَيْنَنَا تَعْشِيشًا)) وَقَدْ مَرَّ
الْاِخْتِلَافُ فِي ضَبْطِهِ عَنْ قَرِيبٍ، فَقِيلَ: بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَقِيلَ: بِالْمَعْجَمَةِ وَقَدْ
سَقَطَ مِنْ قَوْلِهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِلَى هُنَا فِي بَعْضِ النُّسخ.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْبُخَارِيُّ نَفْسَهُ أَيْضًا: وَ«قَالَ بَعْضُهُمْ: فَأَتَقَمَّحُ بِالْمِيمِ
وَهَذَا أَصَحُّ» أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ وَقَعَ فِي أَصْلِ رِوَايَتِهَا تَفْتَحُ بِالنُّونِ وَأَنَّهُ بِالْمِيمِ أَصَحُّ
وَقَدْ رَوَاهُ بِالْمِيمِ مِنْ طَرِيقِ عِيْسَى بْنِ يُونُسَ النَّسَائِيِّ، وَأَبُو يَعْلَى، وَابْنُ حِبَانَ،

والجوزقي وغيرهم، وكذا وقع في رواية سعيد بن سلمة المذكورة، وفي رواية أبي عبيد أيضًا، وقد تقدم بيان الاختلاف في ضبطها ومعناها.
وفي الحديث فوائد:

منها: حسن عشرة المرء أهله بالتأنيس والمحاذنة بالأمر المباحة ما لم يفض ذلك إلى ما يمنع.

ومنها: المزمح أحيانًا وبسط النفس به ومداعبة الرجل أهله وإعلامه بمحبته لها ما لم يؤد ذلك إلى مفسدة تترتب على ذلك من تجنبها عليه وإعراضها عنه.

ومنها: منع الفخر بالمال وبيان جواز ذكر الفضل بأمور الدين.

ومنها: إخبار الرجل أهله بصورة حاله معهم وتذكيرهم بذلك لا سيّما عند وجود ما طبعن عليه من كفر الإحسان.

ومنها: ذكر المرأة إحسان زوجها وشكرها عليه ولذا ترجم عليه النَّسَائِيّ وخرج معه في الباب حديث ابْنِ عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لا ينظر الله إلى امرأة لا تشكر زوجها.

ومنها: إكرام الرجل بعض نسيائه بحضور ضرائرها بما يخصها به من قول أو فعل ومحله عند السلامة من الميل المفضي إلى الجور، وقد تقدم في أبواب الهبة جواز تخصيص بعض الزوجات بالتحف واللفظ إذا استوفى في الأخرى حقها.

ومنها: جواز تحديث الرجل مع زوجته في غير نوبتها.

ومنها: الحديث عن الأمم الماضية وضرب الأمثال بهم اعتبارًا.

ومنها: جواز الانبساط بذكر طرف الأخبار ومستطابات النواذر وتنشيط النفوس.

ومنها: حض النساء على الوفاء لبعولتهن وقصر الطرف عليهن والشكر لجميلهن ووصف المرأة زوجها بما تعرفه من حسن وسوء.

ومنها: جواز المبالغة في الأوصاف ومحله إذا لم يصّر ذلك ديدنًا لأنه يفضي إلى عدم المروءة.

ومنها: ذكر محاسن النساء للرجال إذا كن مجهولات بخلاف المعينات

فهذا منهي عنه لقوله ﷺ: «لا تتصف المرأة المرأة لزوجها حتى كأنه ينظر إليها». ومنها: ما قاله المهلب: أن فيه التآسي بأهل الإحسان من كل أمة لا يرى أن أم زرع أخبرت عن أبي زرع بجميل عشرته فامثله النبي ﷺ وقال القاضي عياض: وهذا عندي غير مسلم لأننا لا نقول إن سيدنا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اقتدى بأبي زرع، بل أخبر أنه لها كأبي زرع واعلم أن حاله معها مثل حالها لا على التآسي به، وأما جواز التآسي بأهل الفضل والإحسان من كل أمة فصحيح ما لم تصادمه الشريعة.

ومنها: مدح الرجل في وجهه إذا علم أن ذلك غير مفسد له ولا مغير نفسه والنبي ﷺ مظنة كل مدح ومأنة كل ثناء وأن من أثنى عليه بما أثنى فهو فوق ذلك كله.

ومنها: أن كنايات الطلاق لا يقع بها الطلاق إلا بالنية، لأن النبي ﷺ قَالَ: «كنت لك كأبي زرع» ومن جملة أفعال أبي زرع أنه طلق امرأته أم زرع ولم يقع على النبي ﷺ طلاق لتشبيهه لكونه لم ينو الطلاق، وقد جاء في رواية إلا أن أبا زرع طلق أم زرع وأنا لم أطلقك.

ومنها: جواز قول بأبي وأمي ومعناه فذاك أبي وأمي.

ومنها: أن من شأن النساء إذا تحدثن أن يكون حديثهن غالباً إلا في الرجال بخلاف الرجال فإن غالب حديثهم إنما هو فيما يتعلق بالمعاش.

ومنها: جواز القول للمتزوج بالرفاء والبنين إن ثبتت اللفظة الزائدة أخيراً، وقد تقدم البحث فيه قبل بابواب.

ومنها: جواز التكلم بالألفاظ الغريبة والأسجاع في الكلام إذا لم يكن متكلفاً فإن غالب ما ذكر في الحديث أفرغ في قالب الأسجاع وأتى به الخاطر عفواً بغير تكلف وجاء لفظه تابعاً لمعناه منقاداً له غير مستكره ولا منافر والله يمن على من يشاء بما شاء لا إله إلا هو.

ثم إن هذا الحديث قد شرحه في جزء مفرد إسماعيل بن أبي أويس شيخ البخاري. وثابت بن قاسم، والزيبر بن بكار، وأبو عبيد القاسم بن سلام في غريب

5190 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ الْحَبَشُ يَلْعَبُونَ بِحِرَابِهِمْ، فَسَتَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَنْظُرُ، فَمَا زِلْتُ أَنْظُرُ حَتَّى كُنْتُ أَنَا أَنْصَرِفُ»، فَأَقْدَرُوا قَدَرَ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ السَّنِّ، تَسْمَعُ اللَّهُو.

الحديث، وأبو مُحَمَّد بن قتيبة، وابن الأنباري، وإسحاق الكادي، وأبو النسم عبد الحليم بن حبان المصري، ثم الزمخشري في الفائق، ثم القاضي عياض وهو أجمعها وأوسعها، وسيدي علي الوفوي، على طريق القوم أهل الإشارات. مطابقته للترجمة في الإحسان في معاشرة الأهل، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْفُضَائِلِ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الشَّمَائِلِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي عَشْرَةِ النِّسَاءِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المعروف بالمسندي قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن يُونُسَ الصنعاني قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو بن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّد بن مسلم، (عَنْ عُرْوَةَ) أي: ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أنها (قَالَتْ: كَانَ الْحَبَشُ) هو الجيل المعروف من السودان (يَلْعَبُونَ بِحِرَابِهِمْ) جمع: حربة، أي: في المسجد للتدريب لأجل الجهاد.

(فَسَتَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَنْظُرُ) إلى لعبهم، (فَمَا زِلْتُ أَنْظُرُ) إليه (حَتَّى كُنْتُ أَنَا أَنْصَرِفُ، فَأَقْدَرُوا) بضم الدال وكسرهما لغتان (قَدَرَ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ السَّنِّ) أي: القريبة العهد بالصغير يعني: الشابة وقد كانت يومئذ بنت خمس عشرة أو أزيد.

(تَسْمَعُ اللَّهُو) أي: اقدروا رغبته في ذلك إلى أن تنتهي، فإنها تحب اللهو والتفرج والنظر إلى اللعب حباً بليغاً وتحرص على إقامته ما أمكنها ولا تمل ذلك إلا بعد زمان طويل، وقال بعضهم: هو منسوخ بالقرآن والسنة، أما القرآن فقوله عز وجل: ﴿فِي بُيُوتٍ إِذْنُ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ﴾ [النور: 36]، وأما السنة فقوله ﷺ: «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم» وقيل: يحتمل أن يكون منسوخاً، لأن نظر النساء إلى الرجال وإلى اللهو فيه ما فيه، وقد مر الحديث في كتاب صلاة العيدين وغيره.

ومطابقته للترجمة في اشتماله على ذكر حسن المعاشرة.

84 - بَابُ مَوْعِظَةِ الرَّجُلِ ابْنَتَهُ لِحَالِ زَوْجِهَا

5191 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا عَلَى أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، عَنِ الْمَرَأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ نَوَيْتَ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: 4] حَتَّى حَجَّ وَحَجَّجْتُ مَعَهُ، وَعَدَلْ

84 - بَابُ مَوْعِظَةِ الرَّجُلِ ابْنَتَهُ لِحَالِ زَوْجِهَا

(بَابُ مَوْعِظَةِ الرَّجُلِ ابْنَتَهُ لِحَالِ زَوْجِهَا) أي: لأجل حال زوجها، ويروى: بحال زوجها والموعظة اسم للوعظ وهو النصيح والتذكير بالعواقب. (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ شَهَابٍ، أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَبْدُ اللَّهِ) بضم العين مصغراً (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ) بالمثلثة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، أَنَّهُ (قَالَ: لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا عَلَى أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) وفي رواية عبيد بن حنين الماضية في تفسير التحريم عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فمكثت سنة أريد أن أسأل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ الْمَرَأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، اللَّتَيْنِ) كذا في جميع النسخ، ووقع عند ابن التين التي بالإفْرَادِ وخطأها، وقال الصواب: اللتين بالتثنية قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولو كانت محفوظة لأمكن توجيهها. (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى) أي: في حقهما: ﴿إِنْ نَوَيْتَ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (أي: فقد وجد منكما ما يوجب التوبة.

(حَتَّى حَجَّ وَحَجَّجْتُ مَعَهُ) وفي رواية عبيد: فما أستطيع أن أسأله هيبه له حتى خرج حاجباً، وفي رواية يزيد بن رومان عند ابن مردويه، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أُرِدْتُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَكَنتُ أَهَابَهُ حَتَّى حَجَّجْنَا مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَيْنَا حَجَّجْنَا قَالَ: مرحبا بابن عم رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ما حاجتك؟ (وَعَدَلْ) أي: عن الطريق الجادة المسلوكة إلى طريق لا تسلك غالباً ليقضي حاجته، ووقع في رواية عبيد: فخرجت معه فلما رجعنا وكنا ببعض الطريق عدل

وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِإِدَاوَةٍ فَتَبَرَّرَ، ثُمَّ جَاءَ فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ مِنْهَا فَتَوَضَّأَ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْمَرَأَتَانِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، اللَّتَانِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ نُوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾؟

إلى الأراك لحاجة له، وبين مسلم في رواية عبيد بن حنين من طريق حماد بن سلمة وابن عيينة أن المكان المذكور هو مر الظهران.

(وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِإِدَاوَةٍ) فيها ماء (فَتَبَرَّرَ) أي: قضى حاجته، وأصل تبرز من البراز وهو الموضع الخالي البارز عن البيوت، ثم أطلق على نفس الفعل.

وفي رواية حماد بن سلمة عند الطيالسي: فدخل عمر الأراك فقضى حاجته، وقعدت له حتى خرج فيؤخذ منه أن المسافر إذا لم يجد الفضاء لقضاء حاجته استتر بما يمكنه التستر به من شجر البادية.

(ثُمَّ جَاءَ فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ مِنْهَا) وفي رواية عقيل عن الزُّهْرِيِّ الماضية في المظالم فسكبت من الإداوة (فَتَوَضَّأَ)، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْمَرَأَتَانِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، اللَّتَانِ كَذَا فِي الْأَصُولِ، وَحَكَى ابْنُ التِّينِ: أَنَّهُ وَقَعَ عِنْدَهُ الَّتِي بِالْإِفْرَادِ قَالَ: وَالصَّوَابُ اللَّتَانِ بِالتَّثْنَةِ.

وفي رواية الطيالسي: فقلت يا أمير المؤمنين أريد أن أسألك عن حديث منذ سنة فمنعتني هيبتك أن أسألك، وتقدم في التفسير من رواية عبيد بن حنين، فوفقت له حتى فرغ ثم سرت معه، فقلت: يا أمير المؤمنين من اللتان تظاهرتا على النَّبِيِّ ﷺ من أزواجه قَالَ: تِلْكَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا مِنْذُ سَنَةٍ فَمَا أُسْتَطِيعُ هَيْبَةً لَكَ قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ مَا ظَنَنْتُ أَنْ عِنْدِي مِنْ عِلْمٍ، فَاسْأَلْنِي فَإِنْ كَانَ لِي عِلْمٌ خَبَرْتُكَ بِهِ، وَفِي رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ فَقَالَ: مَا تَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنِّي.

(قَالَ اللَّهُ تَعَالَى) أي: فيهما: ﴿إِنْ نُوْبَا إِلَى اللَّهِ﴾ أي: من التعاون على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وبدل عليه قوله بعد: ﴿وَأِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ أي: تتعاوننا ومعنى تظاهرها أنهما تعاونتا حتى حرم ﷺ على نفسه ما حرم كما سيأتي بيانه.

(﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾) كثر استعمالهم في موضع التثنية بلفظ الجمع كقولهم وصغار حالهما، أي: رحلي راحلتيهما.

قَالَ: وَاعْجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، هُمَا عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ،

(قَالَ: وَاعْجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ) تعجب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مع شهرته بعلم التفسير كيف خفي عليه هذا القدر مع شهرته وعظمته في نفس عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وتقديمه له في العلم على غيره ومع ما كان ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مشهورًا به من الحرص على طلب العلم ومداخله كبار الصحابة وأمّهات المؤمنين فيه.

أو تعجب من حرصه على طلب فنون التفسير حتى معرفة المبهم، وفي الكشف كأنه كره ما سأله عنه وقد جزم بذلك الزُّهْرِيُّ في هذه القصة بعينها فيما أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من طريق مَعْمَرٍ عَنْهُ قَالَ بعد قوله قَالَ عمر وا عجباً لك يا ابن عَبَّاسٍ قَالَ الزُّهْرِيُّ كره والله ما سأله عنه ولم يكتمه واستبعده الْقُرْطُبِيُّ ما فهمه الزُّهْرِيُّ وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولا بعد فيه.

ثم إنه يجوز في عجباً التنوين وعدمه قال ابن مالك: لفظ وا في قوله: وا عجباً إن كان منوناً، فهو اسم فعل بمعنى أعجب، ومثله واها ووي وقوله له: عجباً جيء بها تأكيداً، وإن كان غير منون فالأصل فيه: وا عجبني وكذا وقع في رواية مَعْمَرٍ عَلَى الْأَصْلِ، فأبدلت الكسرة فتحة فصارت الياء ألفاً كقوله: يا أسفاً ويا حسرتاً وكلمة وا حرف كما في قَوْلِهِ: وا زيده.

وفيه: شاهد لجواز استعمال وا في منادى غير مندوب وإن كان الأصل في وا أن يستعمل في المندوب كما هنا وهو مذهب المبرد وهو مذهب صحيح كما قَالَ ابن مالك: ومن النحاة من منعه وهو حجة عليه.

(هُمَا عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كذا في أكثر الروايات، ووقع في رواية حماد بن سلمة وحده حفصة وأم سلمة كذا حكاه عند مسلم وقد أَخْرَجَهُ الطيالسي في مسنده عنه فَقَالَ: عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ مثل الجماعة وهذا هو المعتمد أن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هو المبتدئ بسؤال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن ذلك.

ووقع عند ابن مردويه من وجه آخر ضعيف عن عمران بن الحكم السلمي، حدثني ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كنا نسير فلحقنا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ونحن نتحدث في شأن حفصة وعائشة وسودة رضي الله عنهن، فذكر طرفاً من

ثُمَّ اسْتَقْبَلَ عُمَرُ الْحَدِيثَ يَسُوقُهُ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، وَهُمْ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ،

هذا الحديث وليس بتمامه، ويمكن الجمع بأن هذه القصة كانت سابقة ولم يتمكن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من سؤال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن شرح القصة على وجهها إلا في الحال الثاني.

(ثُمَّ اسْتَقْبَلَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي نسخة الْعَيْنِيِّ: ثم استقل من الاستقلال بالأمر وهو الاستبداد به يقال: استقل بالأمر إذا تفرد به دون غيره والأول هو الظاهر.

(الْحَدِيثَ يَسُوقُهُ) إلى آخر القصة التي كانت سبب نزول الآية المسؤول عنها، (قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ) ومضى في المظالم بلفظ: أني كنت وجار لي بالرفع ويجوز فيه النصب عطفاً على الضمير المنصوب في قَوْلِهِ أَنِي (فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ) أي: ابن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف بن الأوس.

(وَهُمْ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ) جمع: عالية وهي القرى التي بأعلى المدينة على أربعة أميال أو أكثر أو أقل، وهي مما يلي المشرق، وكانت منازل الأوس واسم الجار المذكور أوس بن خولي بن عبد الله بن الحارث الأنصاريّ سماه ابن سعد من وجه آخر، عن الزُّهْرِيِّ، عن عُرْوَةَ، نَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فذكر حديثاً.

وفيه: وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مواخياً أوس بن خولي لا يسمع شيئاً إلا حدثه، ولا يسمع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شيئاً إلا حدثه فهذا هو المعتمد، وأما ما تقدم في العلم عن قَالَ: إنه عتبان بن مالك فهو مما استنبطه ابن بشكوال فإنه جوز أن يكون الجار المذكور عتبان، لأن النَّبِيَّ ﷺ آخى بينه وبين عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لكن لا يلزم من الإخاء أن يتجاورا.

والأخذ بالنص مقدم على الأخذ بالاستنباط، وقد صرحت الرواية المذكورة عن ابن سعد أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كان مواخياً لأوس فهذا بمعنى الصداقة لا بمعنى الإخاء الذي كانوا يتوارثون به ثم نسخ، وقد صرح ابن سعد بأن النَّبِيَّ ﷺ آخى بين أوس بن خولي وشجاع بن وهب كما صرح بأنه آخى بين

وَكُنَّا نَتَنَآوَبُ النُّزُولَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِمَا حَدَّثَ مِنْ خَبَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَكُنَّا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى الْأَنْصَارِ إِذَا قَوْمٌ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَأْخُذْنَ مِنْ أَدَبِ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ،

عمر وعثمان بن مالك فتبين أن معنى قوله كان مواخيًا، أي: مصادقًا، ويؤيد ذلك في رواية عبيد بن حنين: وكان لي صاحب من الأنصار، (وَكُنَّا نَتَنَآوَبُ النُّزُولَ) من العوالي (عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) أي: كنا نجعله نوبًا، (فَيَنْزِلُ) جاري الأنصاري (يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ) على النَّبِيِّ ﷺ والظاهر: أن إذا شرطية ويجوز أن تكون ظرفية (جِئْتُهُ بِمَا حَدَّثَ مِنْ خَبَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ أَوْ غَيْرِهِ) من الحوادث الكائنة عند النَّبِيِّ ﷺ (وَإِذَا نَزَلَ) جاري الأنصاري (فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ) وسيأتي في خبر الواحد من رواية عبيد بن حنين بلفظ: إذا غاب وشهدت أتيته بما يكون من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وفي رواية الطيالسي: يحضر رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إذا غبت وأحضر إذا غاب ويخبرني وأخبره.

(وَكُنَّا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ) منصوب على الاختصاص، أي: ونحن بمكة (نَغْلِبُ النِّسَاءَ) أي: نحكم عليهن ولا يحكمن علينا.

(فَلَمَّا قَدِمْنَا) من مكة (عَلَى الْأَنْصَارِ) بالمدينة (إِذَا) كلمة إذا للمفاجأة والتقدير: إذا هم (قَوْمٌ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ) أي: هم كانوا بالعكس من ذلك.

وفي رواية يزيد بن رومان: كنا ونحن بمكة لا يكلم أحد امرأته إذا كانت له حاجة قضى منها حاجته.

وفي رواية عبيد بن حنين: ما نعد للنساء أمرًا، وفي رواية الطيالسي: كنا لا نعتد بالنساء ولا ندخلهن في أمورنا.

(فَطَفِقَ) بكسر الفاء وقد تفتح، أي: جعل⁽¹⁾ أو أخذ (نِسَاؤُنَا يَأْخُذْنَ مِنْ أَدَبِ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ) أي: من سيرتهن وطريقتهن، وفي الرواية التي في المظالم من أرب بالراء وهو العقل، وفي رواية مَعْمَرٍ عند مسلم: يتعلمن من نسائهم.

وفي رواية يزيد بن رومان: فلما قدمنا المدينة تزوجنا من نساء الأنصار

(1) وهو من أفعال المقاربة التي معناها الأخذ والترك في الشيء.

فَصَخِبْتُ عَلَى امْرَأَتِي فَرَا جَعْتَنِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، قَالَتْ: وَلِمَ تُنْكِرُ أَنْ
أُرَاجِعَكَ؟ قَوْلَ اللَّهِ إِنَّ أَرْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيُرَاجِعُنَّهُ، وَإِنْ إِحْدَاهُنَّ لَتَهْجُرُهُ.....

فجعلن يكلمننا ويراجعننا، (فَصَخِبْتُ) بفتح الصاد المهملة وكسر الخاء المعجمة
من الصخب: وهو الصياح من الغضب كذا في رواية الكشميهني .

وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الحموي والمستملي: فسخت بالسين المهملة بدل
الصاد وهما بمعنى واحد، ووقع في رواية عقيل عن الزُّهْرِيِّ الماضية في
المظالم: فصحت بحاء مهملة من الصياح وهو رفع الصوت، ووقع في رواية
عبيد بن حنين: فبينما أنا في أمر أتأمره، أي: أفكر فيه وأقدره فقالت امرأتي:
لو صنعت كذا وكذا.

(عَلَى امْرَأَتِي) زينب بنت مظعون لأمر غضبت منه، (فَرَا جَعْتَنِي) من
المراجعة وهي المرادة في القول، (فَأَنْكَرْتُ) عليها (أَنْ تُرَاجِعَنِي) أي: أن
ترادني في القول وتناظرني فيه .

ووقع في رواية عبيد بن حنين، فقلت لها: وما يكلفك في أمر أريده، فقالت
لي: عجباً لك يا ابن الخطاب ما تريد أن تراجع .

وسأيتني في اللباس من هذا الوجه بلفظ: فلما جاء الإسلام وذكرهن الله
رأينا لهن بذلك حقاً علينا من غير أن ندخلهن في شيء من أمورنا، وكان بيني
وبين امرأتي كلام فأغلظت لي .

وفي رواية يزيد بن رومان: فقمتم إليها بقضيب فضربتها به، فقالت: يا عجباً
لك يا ابن الخطاب.

(قَالَتْ: وَلِمَ) بكسر اللام وفتح الميم (تُنْكِرُ) أي: عليَّ (أَنْ أُرَاجِعَكَ؟
قَوْلَ اللَّهِ إِنَّ أَرْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيُرَاجِعُنَّهُ) بكسر الجيم وسكون العين وفتح النون،
وفي رواية عبيد بن حنين: وإن ابنتك لتراجع رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حتى يظل يومه
غضباً، ووقع في المظالم بلفظ: غضباً، وفيه نظر وفي روايته التي في
اللباس قالت: تقول لي هذا وابنتك تؤذي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وفي رواية الطيالسي:
فقلت مني كنت تدخلين في أمورنا، فقالت: يا ابن الخطاب ما يستطيع أحد أن
يكلمك وابنتك تكلم رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حتى يظل غضباً، (وَإِنْ إِحْدَاهُنَّ لَتَهْجُرُهُ

الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ، فَأَفْرَعَنِي ذَلِكَ وَقُلْتُ لَهَا: وَقَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ، ثُمَّ جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي، فَنَزَلْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ لَهَا: أَيُّ حَفْصَةَ، أَتُعَاضِبُ إِحْدَاكُنَّ النَّبِيَّ ﷺ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: قَدْ خَبِتَ وَخَسِرْتُ، أَفَتَأْمَنِينَ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ لِعُضْبِ رَسُولِهِ ﷺ فَتَهْلِكِي؟ لَا تَسْتَكْثِرِي النَّبِيَّ ﷺ

الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ) اللام في لتهجره للتأكيد والضمير المنصوب فيه للنبي ﷺ واليوم: نصب على الظرف والليل مجرور بكلمة حتى التي بمعنى إلى والمعنى من أول النهار إلى أن يدخل الليل، ويجوز فيه النصب على أن حتى حرف عطف وهو قليل والمعنى: إنها لتهجره الليل مضافاً إلى اليوم.

(فَأَفْرَعَنِي) من الفرع وهو الخوف (ذَلِكَ وَقُلْتُ لَهَا: وَقَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ) كذا في رواية الأكثر: خاب بخاء معجمة ثم موحدة.

وفي رواية عقيل: فقلت: قد جاءت من فعلت ذلك منهن بعظيم بجيم ثم مثناة فعل ماض من المجيء، وفي رواية: قد خاب من فعلت ذلك فالتذكير بالنظر إلى اللفظ والتأنيث بالنظر إلى المعنى.

(ثُمَّ جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي) أي: لبست جميعها إشارة إلى أن العادة أن الشخص يضع في البيت بعض ثيابه فإذا خرج إلى الناس لبسها، أي: تهيأت مشمراً ساق العزم.

(فَنَزَلْتُ) من العوالي إلى المدينة، (فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ) ابنتي وبدأ بها لمنزلتها منه، (فَقُلْتُ لَهَا: أَيُّ حَفْصَةَ) أي: يا حفصة (أَتُعَاضِبُ إِحْدَاكُنَّ النَّبِيَّ ﷺ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ؟) والهمزة في أتعاضب للاستفهام الإنكاري.

(قَالَتْ: نَعَمْ) وفي رواية عبيد بن حنين: إنا لنراجعه، وفي رواية حماد بن سلمة فقلت: ألا تتقين الله.

(فَقُلْتُ: قَدْ خَبِتَ وَخَسِرْتُ، أَفَتَأْمَنِينَ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ) عز وجل (لِعُضْبِ رَسُولِهِ ﷺ فَتَهْلِكِي؟) بكسر اللام كذا هو في رواية الأكثرين، ووقع في رواية عقيل: فتهلكين بسكون الكاف على خطاب جماعة النساء.

(لَا تَسْتَكْثِرِي النَّبِيَّ ﷺ) أي: لا تطلبي منه الكثير من حوائجك.

وفي رواية يزيد بن رومان: لا تكلمي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ولا تسأليه، فإن

وَلَا تُرَاجِعِيهِ فِي شَيْءٍ وَلَا تَهْجُرِيهِ، وَسَلِّبِي مَا بَدَا لَكَ، وَلَا يَغُرَّنَّكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ أَوْضَأَ مِنْكَ وَأَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - يُرِيدُ عَائِشَةَ -

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ليس عنده دنائير ولا دراهم، فإن كان لك من حاجة حتى دهنة فسليني، (وَلَا تُرَاجِعِيهِ فِي شَيْءٍ) من الكلام، أي: لا ترادديه في الكلام ولا ترد عليه قوله (وَلَا تَهْجُرِيهِ) أي: ولو هجرك، (وَسَلِّبِي مَا بَدَا لَكَ) أي: ظهر لك مما تريدن، (وَلَا يَغُرَّنَّكَ) بتشديد الراء والنون (أَنْ كَانَتْ) بفتح الهمزة وكسرهما (جَارَتُكَ) أي: ضرتك⁽¹⁾ أو هو على حقيقته، لأنها كانت مجاورة لها والأولى أن يحمل اللفظ هنا على معنيه لصلاحيته لكل منهما والعرب تطلق على الضرة جارة لتجاورهما المعنوي لكونهما عند شخص واحد، وإن لم يكن حسياً وكان ابن سيرين يكره تسميتها ضرة، ويقول: إنها لا تضر ولا تنفع ولا تذهب من رزق الأخرى بشيء، وإنما هي جارة والعرب تسمي صاحب الرجل وخليطه جاراً، وتسمى الزوجة أيضاً: جارة لمخالطتها الرجل.

وقال القُرْطُبِيُّ: اختار عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تسميتها جارة أدباً منه أن يضاف لفظ: إلى إحدى أمهات المؤمنين.

(أَوْضَأَ مِنْكَ) من الوضاعة وهي: الحسن، ووقع في رواية مَعْمَرٍ: أوسم من الوسامة وهي الجمال، (وَأَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُرِيدُ) أي: عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا والمعنى: لا تغتري بكون عَائِشَةَ تفعل ما نهيتك عنه فلا يؤاخذها بذلك، فإنها تدل بجمالها ومحبة النَّبِيِّ ﷺ لها فلا تغتري أنت بذلك لاحتمال أن تكوني عنده في تلك المنزلة، فلا يكون لك من الإدلال مثل الذي لها، وفي رواية عبيد بن حنين التي مضت في سُورَةِ التحريم أبين من هذا ولفظه: ولا يغرنك هذه التي أعجبها حسننها حب رسول ﷺ إياها، ووقع في رواية سليمان ابن بلال عند مسلم: أعجبها حسننها وحب رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بها والعطف وهي أبين. وفي رواية الطيالسي: لا تغتري بحسن عَائِشَةَ وحب رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إياها.

وعند ابن سعد في رواية أخرى: أنه ليس لك مثل خطوة عَائِشَةَ ولا حسن زينب يعني: بنت جحش، والذي وقع في رواية سليمان بن بلال والطيالسي يؤيد

(1) والمراد: عائشة رضي الله عنها.

ما حكاه السهيلي عن بعض المشايخ أنه جعله من باب حذف حرف العطف واستحسنه من سمعه وكتبوه حاشية، قَالَ السهيلي: وليس كما قَالَ، بل هو مرفوع على البدل من الفاعل الذي في أول الكلام وهو هذه من قوله: لا يغرنك هذه، فهذه: فاعل، والتي أعجبها: نعت، وحب: بدل اشتمال كما تقول: أعجبني يوم الجمعة صوم فيه وسرني زيد حب الناس له انتهى.

وثبت الواو يرد على رده، وقد قَالَ القاضي عياض: يجوز في حب الرفع على أنه عطف بيان، أو بدل اشتمال، أو على حذف حرف العطف قَالَ: وضبطه بعضهم بالنصب على نزع الخافض.

وقال ابن التين: حب: فاعل، وحسنها: بالنصب مفعول لأجله والتقدير: أعجبها حب رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إياها من أجل حسنها قَالَ: والضمير الذي يلي أعجبها منصوب، فلا يصح بدل الحسن منه ولا الحب، وزاد عبيد في هذه الرواية: ثم خرجت حتى دخلت على أم سلمة لقرايتي منها يعني لأن أم عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانت مخزومية مثل أم سلمة وهي أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة ووالدة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ختمة بنت هاشم بن المغيرة فهي بنت عم أمه، وفي رواية يزيد بن هارون: ودخلت على أم سلمة وكانت خالتي وكأنه أطلق عليها خالة لكونها في درجة أمه وهي بنت عمها، ويحتمل: أن تكون ارتضعت معها أو أختها من أمها فقالت: يا ابن الخطاب دخلت في كل شيء تعني من أمور الناس وأرادت الغالب بدليل قولها: حتى تبتغي أن تدخل بين رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وأزواجه كان ذلك قد دخل في عموم قولها: كل شيء لكنها لم ترده، فأخذتني واللّه أخذًا، أي: منعني من الذي كنت أريده تقول أخذ فلان على يد فلان، أي: منعه عما يريد أن يفعله، كسررتني عن بعض ما كنت أجد، أي: أخذتني بلسانها أخذًا دفعتني عن مقصدي وكلامي.

وفي رواية لابن سعد: فقالت أم سلمة، أي: واللّه إنا لنكلمه، فإن تحمل ذلك فهو أولى به، وإن نهانا عنه كان أطوع عندنا منك قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فندمت على كلامي لهن، وفي رواية يزيد بن رومان: ما يمنعنا أن نغار على

قَالَ عُمَرُ: وَكُنَّا قَدْ تَحَدَّثْنَا أَنَّ غَسَّانَ تُنْعِلُ الْخَيْلَ لِعَزْوِنَا،

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَزْوَاجُكُمْ يَغْرَنَ عَلَيْكُمْ، وَكَانَ الْحَامِلُ لِعَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى مَا وَقَعَ مِنْهُ شِدَّةَ شَفَقَتِهِ وَعَظَمَ نَصِيحَتِهِ وَكَانَ يَنْبَسُطُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَقُولُ لَهُ: أَفْعَلْ كَذَا وَلَا تَفْعَلْ كَذَا كَقَوْلِهِ: احْجِبْ نِسَاءَكَ، وَقَوْلُهُ: لَا تَصِلْ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي وَغَيْرِ ذَلِكَ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ لِعِلْمِهِ نَصَحَهُ وَنَصِيحَتَهُ وَقَوْمَهُ فِي الْإِسْلَامِ.

(قَالَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَكُنَّا قَدْ تَحَدَّثْنَا أَنَّ غَسَّانَ) بفتح المعجمة والسين المهملة المشددة، أي: قبيلة غسان وملكهم في ذلك الوقت الحارث بن أبي شمر⁽¹⁾ وغسان في الأصل: ماء بسد مأرب كان شر بالولد مازن فسموا به، ويقال: غسان ماء بالمشلل قريب من الجحظة والذين شربوا منه سموا به قبائل من ولد مازن بن الأزد وإلى مازن جماع غسان فمن نزل من بنيهِ ذلك الماء فهو غساني منهم ملوك، فأول من نزل منهم ببلاد الشام جفنة بن عمرو بن ثعلبة وآخرهم جبلة بن الأيهم وهو الذي أسلم في خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم عاد إلى الروم وتنصر وقد اختلفوا في مدة ملك الغساسنة، ف قيل: أربع مائة سنة، وقيل: ستمائة سنة، وقيل غير ذلك، وقيل: إنهم سبعة وثمانون ملكًا.

(تُنْعِلُ الْخَيْلَ) بضم أوله وكسر العين وفي المظالم بلفظ: تنعل النعال، أي: تستعمل النعال، وهي نعال الخيل، ويحتمل: أن يكون بالموحدة ثم المعجمة ويؤيده لفظ: الخيل في هذه الرواية، وقال الجَوْهَرِيُّ: يقال: أنعلت الدابة ولا تقال: نعلت، وحكى القاضي عياض في تنعيل الخيل وجهين، وغفل بعضهم فرد عليه وقال الموجود في البُخَارِيِّ: تنعل النعال فاعتمد على الرواية التي في المظالم ولم يستحضر التي هنا وهي التي تكلم عليها القاضي، ثم هو كناية عن استعدادهم للقتال مع أهل المدينة كما يدل عليه قوله: (لِعَزْوِنَا) وفي رواية عبيد ابن حنين ونحن نتخوف ملكًا من ملوك غسان ذكر لنا أنه: أتريد أن يسير إلينا فقد امتلأت صدورنا منه، وفي الرواية التي في اللباس: وكان من حول رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قد استقام له فلم يسبق إلا ملك غسان بالشام كنا نخاف أن يأتينا، وفي رواية

(1) وما قاله الكرمانى من أنه ملك من ملوك الشام ليس بذلك.

فَنَزَلَ صَاحِبِي الْأَنْصَارِيِّ يَوْمَ نَوْبَتِهِ، فَرَجَعَ إِلَيْنَا عِشَاءً فَضْرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَنْتُمْ هُوَ؟ فَفَرَعْتُ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ حَدَثَ الْيَوْمَ أَمْرٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ: مَا هُوَ، أَجَاءَ غَسَّانٌ؟ قَالَ: لَا، بَلْ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَأَهْوَلُ، طَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ، -

الطيالسي: ولم يكن أحد أخوف عندنا من أن يغزونا ملك من ملوك غسان.

(فَنَزَلَ صَاحِبِي الْأَنْصَارِيِّ يَوْمَ نَوْبَتِهِ) من العوالي إلى المدينة، (فَرَجَعَ) من المدينة (إِلَيْنَا عِشَاءً فَضْرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا) أي: طرده طرقة شديدة ليخبرني بما حدث عند النَّبِيِّ ﷺ من الوحي وغيره على العادة.

(وَقَالَ: أَنْتُمْ هُوَ؟) بفتح المثلثة، أي: أفي البيت هو؟ وذلك لبطء إجابتهم له، فظن أنه خرج من البيت وفي رواية عقيل: أنا هم هو؟ وهي أولى قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَفَرَعْتُ) أي: خفت من شدة ضرب الباب بخلاف العادة، (فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ) وقلت له: ما الخبر، (فَقَالَ: قَدْ حَدَثَ الْيَوْمَ أَمْرٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ) له: (مَا هُوَ، أَجَاءَ غَسَّانٌ؟) وفي رواية مَعْمَر: أَجَاءَتْ غَسَّان، وفي رواية عبيد بن حنين: أَجَاءَ الْغَسَّانِي (قَالَ: لَا، بَلْ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَأَهْوَلُ) هو بالنسبة إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكونه حفصة بنته منهن، (طَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ) كذا وقع في جميع الطرق عن عبيد بن عبد الله بن أبي ثور: طلق بالجزم.

ووقع في رواية عمرة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند ابن سعد، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: أمر عظيم، فَقَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لعل الحادث ابن أبي شمر سار إلينا، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: أعظم من ذلك، قَالَ: ما هو؟ قَالَ: ما أرى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إلا قد طلق نساءه وأخرج نحوه من رواية الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وسمي الْأَنْصَارِيُّ أوس بن خولي كما تقدم، ووقع قوله: طلق مقروناً بالظن.

وزاد أَبُو ذر هنا: وقال عبيد بن حنين بضم العين والحاء المهملتين فيهما مصغرين مولى زيد بن الخطاب العدوي سمع ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أي: بهذا الحديث، فَقَالَ يعني الْأَنْصَارِيُّ: اعتزل النَّبِيُّ ﷺ أزواجه بدل قوله: طلق نساءه ولم يذكر الْبُخَارِيُّ هنا من رواية عبيد بن حنين إلا هذا القدر، وأما ما بعده وهو قوله: فقلت إلخ فهو بقية رواية ابن أبي ثور، لأن

هذا التعليق قد وصله المؤلف في تفسير سورة التحريم بلفظ: فقلت: جاء الغساني، فَقَالَ: بل أشد من ذلك اعتزل النَّبِيُّ ﷺ أزواجه، فقلت: رغم أنف حفصة وعائشة، وظن بعض الناس أن من قوله اعتزل إلى آخر الحديث من سياق الطريق المعلق وليس كذلك والموقع في ذلك إيراد البُخَارِيِّ لهذه اللفظة المعلقة عن عبيد بن حنين في أثناء المتن المسوق من رواية ابن أبي ثور، فصار الظاهر أنه تحول إلى سياق عبيد بن حنين، وقد سلم من هذا الإشكال النسفي فلم يسق المتن ولا القدر المعلق، بل قَالَ فذكر الحديث واجتزأ بما وقع من طريق ابن أبي ثور في المظالم ومن طريق عبيد بن حنين في تفسير التحريم.

ووقع في مستخرج أبي نُعَيْم ذكر القدر المعلق عن عبيد بن حنين في آخر الحديث ولا إشكال فيه، وكأن البُخَارِيَّ أراد أن يبين أن هذا اللفظ وهو طلق نساء لم تتفق الروايات عليه فلعل بعضهم رواها بالمعنى.

نعم، وقع عند مسلم من طريق سماك بن زميل عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فدخلت المسجد فإذا الناس يقولون طلق رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نساءه.

وعند ابن مردويه من طريق سلمة بن كهيل عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لقيني عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ببيع بعض طرق المدينة، فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ طلق نساءه وهذا إن كان محفوظاً حمل على أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لاقى أباه وهو جاء من منزله فأخبره بمثل ما أخبره به الأنصاري، ولعل الجزم وقع من إشاعة بعض أهل النفاق فتناقله الناس وأصله ما وقع من اعتزال النَّبِيِّ ﷺ نساءه ولم تجر عادته بذلك، فظنوا أنه طلقهن ولذلك لم يعاتب عمر الأنصاري على ما جزم له به من وقوع ذلك، وقد وقع في حديث سماك بن الوليد عند مسلم في آخره ونزلت هذه الآية: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَسْتَبْطِنُوهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83] قَالَ: فكنت أنا استنبطت ذلك الأمر والمعنى لوروده إلى النَّبِيِّ ﷺ حتى يكون هو المخبر به أو إلى أولي الأمر كأكابر الصحابة رضي الله عنهم لعلهم لعلهم المراد منه باستخراجهم بالفهم والتلطف

فَقُلْتُ : حَابَتْ حَفْصَةُ وَخَسِرَتْ ، قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ هَذَا يُوْشِكُ أَنْ يَكُونَ ، فَجَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي ، فَصَلَّيْتُ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ،

ما يخفى عن غيرهم وعلى هذا ، فالمراد بالإذاعة قولهم وإشاعتهم أنه طلق نساءه بغير تحقق ولا تثبت حتى شفي عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الاطلاع على حقيقة ذلك ، وفي المراد بالمذاع في الآية أقوال آخر بسطت في التفسير.

(فَقُلْتُ : حَابَتْ حَفْصَةُ وَخَسِرَتْ) إنما خصها بالذكر لمكانتها منه لكونها بنته ، ولكونها قريبة العهد بتحذيرها من وقوع ذلك ، ووقع في رواية عبيد بن حنين ، فقلت : رغم أنف حفصة وعائشة وكأنه خصهما بالذكر لكونهما كانتا السبب في ذلك كما سيأتي بيانه.

(قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ هَذَا يُوْشِكُ) بكسر الشين بمعنى : يقرب لأنه من أفعال المقاربة.

(أَنْ يَكُونَ) وذلك لما كان تقدم له من أن مراجعتهم قد تفضي إلى الغضب المفضي إلى الفرقة ، (فَجَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي) أي : لبستها جميعا ودخلت المسجد ، (فَصَلَّيْتُ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) ، وفي رواية سماك : دخلت المسجد فإذا الناس ينكتون الحصى ويقولون : طلق رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نساءه وذلك قبل أن يؤمرن بالحجاب كذا في هذه الرواية وهو غلط بَيِّن ، فإن نزول الحجاب كان في أول زواج زينب بنت جحش كما تقدم بيانه واضحا في تفسير سُورَةِ الْأَحْزَابِ .

وهذه القصة كانت سبب نزول آية التخيير وكانت زينب بنت جحش فيمن خير ، وقد تقدم ذكر عمر لها في قَوْلِهِ : ولا حسن زينب بنت جحش وسيأتي بعد ثمانية أبواب من طريق أبي الضحى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أصبحنا ذات يوم ونساء النَّبِيِّ ﷺ يبيكين فخرجت إلى المسجد ، فجاء عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فصعد إلى النَّبِيِّ ﷺ وهو في غرفة له فذكر هذه القصة مختصرا فحضور ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومشاهدته لذلك يقتضي تأخر هذه القصة عن الحجاب ، فإن بين الحجاب وانتقال ابن عَبَّاسٍ إلى المدينة مع أبويه نحو أربع سنين ، لأنهم قدموا بعد فتح مكة ، فأية التخيير على هذا نزلت سنة تسع ، لأن الفتح كان سنة ثمان ، والحجاب كان سنة أربع أو خمس وهذا من رواية عكرمة بن عمار بالإسناد الذي

أخرج له مسلم أيضًا قول أبي سُفْيَانَ: عندي أجمل العرب أم حبيبة أزوجكها قَالَ: نعم وأنكره الأئمة وبالغ ابن قزم في إنكاره وأجابه بتأويلات بعيدة.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وأحسن محامله عندي أن يكون الراوي لما رأى قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه دخل على عَائِشَةَ ظَنَ أن ذلك كان قبل الحجاب فجزم به، لكن جوابه أنه لا يلزم من الدخول رفع الحجاب فقد يدخل من الباب وتخطبه من وراء الحجاب كما لا يلزم من وهم الراوي في لفظه من الحديث أن يطرح حديثه كله، وقد وقع في هذه الرواية موضع آخر مشكل وهو قوله في آخر الحديث بعد قوله: فضحك النَّبِيُّ ﷺ ونزلت أتشبهت بالجذع ونزل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كأنما يمشي على الأرض ما يمسه بيده فقلت: يا رَسُولَ اللَّهِ كنت في الغرفة تسعة وعشرين فإن ظاهره أن النَّبِيَّ ﷺ نزل عقب ما خاطبه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيلزم منه أن يكون عمر تأخر كلامه معه تسعة وعشرين يومًا وسباق غيره ظاهر في أنه تكلم معه في ذلك اليوم، وكيف يحتمل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تسعة وعشرين يومًا لا يتكلم في ذلك وهو يصرح بأنه لم يصبر ساعة في المسجد حتى يقوم ويرجع إلى الغرفة ويستأذن، ولكن تأويل هذا سهل وهو أن يحمل قوله: فنزل، أي: بعد أن مضت المدة، ويستفاد منه أنه كان يتردد إلى النَّبِيِّ ﷺ في تلك المدة التي حلف عليها، فاتفق أنه كان عنده عند إرادته النزول فنزل معه، ثم خشي أن يكون نسي فذكره كما ذكرته عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما سيأتي.

ومما يؤيد تأخر قصة التخيير ما تقدم من قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في رواية عبيد بن حنين التي تقدمت الإشارة إليها في المظالم وكان من حول رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قد استقام له إلا ملك غسان بالشام، فإن الاستقامة التي أشار إليه إنما وقعت بعد فتح مكة، وقد مضى في غزوة الفتح من حديث عمرو بن سلمة الجرمي، وكانت العرب تلوم بإسلامهم الفتح فيقولون: اتركوه وقومه فإن ظهر عليهم فهو نبي، فلما كانت وقعة الفتح بادر كل قوم بإسلامهم انتهى.

والفتح كان في رمضان سنة ثمان ورجوع النَّبِيِّ ﷺ إلى المدينة في أواخر ذي

فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَشْرُبَةً لَهُ فَاغْتَرَلَ فِيهَا، وَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَإِذَا هِيَ تَبْكِي، فَقُلْتُ: مَا يُبْكِيكَ أَلَمْ أَكُنْ حَذَرْتُكَ هَذَا، أَطَلَّقَكُنَّ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَتْ: لَا أَذْرِي، هَا هُوَ ذَا مُغْتَرِلٌ فِي الْمَشْرُبَةِ،

القعدة منها، فلهذا كانت سنة تسع تسمى سنة الوفود لكثرة من وفد عليه من العرب، فظهر أن استقامة من حوله ﷺ إنما كانت بعد الفتح فاقتضى ذلك أن التخيير كان في أول سنة تسع، وممن جزم بأن آية التخيير كانت سنة تسع الدمياطي ومن تابعه وهو المعتمد.

(فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَشْرُبَةً) بفتح الميم وسكون الشين المعجمة وضم الراء وفتحها وهي الغرفة.

(لَهُ فَاغْتَرَلَ فِيهَا، وَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَإِذَا هِيَ تَبْكِي) وفي رواية سماك: أنه دخل أولاً على عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَ: يَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فقالت: ما لي ولك يا ابن الخطاب عليك بعميتك وهي بعين مهملة مفتوحة وتحتانية ساكنة بعدها موحدة ثم مثناة، أي: عليك بخاصتك وموضع شرك وأصل العيبة: الوعاء الذي يجعل فيه الثياب ونفيس المتاع فأطلقت عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَلَى حَفْصَةَ أَنَّهَا عِيبَةٌ عَمِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بطريق التشبيه، ومرادها: عليك بوعظ ابنتك.

(فَقُلْتُ: مَا يُبْكِيكَ أَلَمْ أَكُنْ حَذَرْتُكَ هَذَا؟) وفي رواية سماك: لقد علمت أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لا يحبك، ولولا أنا لطلقك، فبكت أشد البكاء لما اجتمع عندها من الحزن على فراق النَّبِيِّ ﷺ ولما تتوقعه من شدة غضب أبيها عليها وقد قَالَ لها فيما أَخْرَجَهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ: وَاللَّهِ إِنْ كَانَ طَلَقَكَ لَا أَكَلِمَكَ أَبَدًا، وأخرج ابن سعد والدارمي والحاكم أن النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَ حَفْصَةَ ثُمَّ رَاجَعَهَا وَابْنُ سَعْدٍ مِثْلَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَمِنْ طَرِيقِ قَيْسِ بْنِ زَيْدٍ مِثْلَهُ، وَزَادَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْ جَبْرِيلُ أَتَانِي فَقَالَ لِي رَاجِعِ حَفْصَةَ فَإِنَّهَا صَوَامَةٌ قَوَامَةٌ وَهِيَ زَوْجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ» وَقَيْسٌ مُخْتَلَفٌ فِي صَحْتِهِ وَنَحْوُهُ عِنْدَهُ مِنْ مَرْسَلِ مُحَمَّدَ بْنِ سِيرِينَ.

(أَطَلَّقَكُنَّ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَتْ: لَا أَذْرِي، هَا هُوَ) (ذَا مُغْتَرِلٌ فِي الْمَشْرُبَةِ)

فَخَرَجْتُ فَجِئْتُ إِلَى الْمِنْبَرِ، فَإِذَا حَوْلَهُ رَهْطٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ، فَجَلَسْتُ مَعَهُمْ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَحْدُ، فَجِئْتُ الْمَشْرُبَةَ الَّتِي فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ لِغُلَامٍ لَهُ أَسْوَدٌ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ، فَدَخَلَ الْغُلَامُ فَكَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: كَلَّمْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ،

وفي رواية سماك: فقلت لها أين رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قالت: هو في خزانته في المشربة، (فَخَرَجْتُ) من عند حفصة، (فَجِئْتُ إِلَى الْمِنْبَرِ، فَإِذَا حَوْلَهُ رَهْطٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على تسميتهم، وفي رواية سماك بن الوليد: دخلت المسجد فإذا الناس ينكتون بالحصى، أي: يضربون به الأرض كفعل المهموم المفكر، (فَجَلَسْتُ مَعَهُمْ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَحْدُ) أي: من شغل قلبه بما بلغه من اعتزال النَّبِيِّ ﷺ نساءه وأن ذلك لا يكون إلا عن غضب منه ولا احتمال صحة ما أشيع من تطليق نساءه ومن جملةهن حفصة بنته فتنقطع الوصلة بينهما وفي ذلك ما لا يخفى من المشقة عليه.

(فَجِئْتُ الْمَشْرُبَةَ الَّتِي فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ لِغُلَامٍ لَهُ أَسْوَدٌ) واسمه رباح بفتح الراء وتخفيف الموحدة وآخره حاء مهملة، وفي رواية عبيد بن حنين: فإذا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في مشربة يرقى عليها بعجلة وغلام لرسول الله ﷺ أسود على رأس العجلة، وفي رواية سماك: فدخلت فإذا أنا برباح غلام رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قاعد على أسكفة المشربة مدل رجله على نقير من خشب، وهو جذع يرقى عليه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وينحدر وعرف بهذا تفسير العجلة المذكورة في رواية غيره، والأسكفة في روايته بضم الهمزة والكاف بينهما مهملة ثم فاء مشددة: هي عتبة الباب السفلي وقوله: على نقير بنون ثم قاف بوزن عظيم، أي: منقور ووقع في بعض روايات مسلم بفاء بدل النون وهو الذي جعلت فيه فقر كالدرج. (اسْتَأْذِنُ⁽¹⁾ لِعُمَرَ) وفي رواية عبيد بن حنين فقلت له: قل هذا عمر بن الخطاب، (فَدَخَلَ الْغُلَامُ فَكَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ) في ذلك (ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: كَلَّمْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ) بفتح الميم، أي: سكت، وفي رواية سماك: فنظر رباح إلى الغرفة ثم نظر إلي فلم يقل شيئًا واتفقت الروايتان على أنه أعاد الذهاب

(1) رسول الله ﷺ وهو على صيغة الأمر من الاستئذان.

فَانْصَرَفْتُ حَتَّى جَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْمِنْبَرِ، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ فَجِئْتُ فَقُلْتُ لِلْغُلَامِ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ، فَدَخَلَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ، فَرَجَعْتُ فَجَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْمِنْبَرِ، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ، فَجِئْتُ الْغُلَامَ فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ، فَدَخَلَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيَّ فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ، فَلَمَّا وَلَّيْتُ مُنْصَرِفًا، قَالَ: إِذَا الْغُلَامُ يَدْعُونِي، فَقَالَ: قَدْ أَذِنَ لَكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا هُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى رِمَالٍ حَصِيرٍ،

والمجيء ثلاث مرات لكن ليس ذلك صريحاً في رواية سماك، بل ظاهر روايته: أنه أعاد الاستئذان فقط، ولم يقع من ذلك في رواية عبيد بن حنين ومن حفظه حجة على من لم يحفظ.

(فَانْصَرَفْتُ حَتَّى جَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْمِنْبَرِ، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ فَجِئْتُ) ثانياً، (فَقُلْتُ لِلْغُلَامِ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ، فَدَخَلَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ، فَرَجَعْتُ فَجَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْمِنْبَرِ، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ، فَجِئْتُ الْغُلَامَ) ثالثاً، (فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ، فَدَخَلَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيَّ) بتشديد الياء وهذه اللفظة ساقطة في الأولين.

(فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ، فَلَمَّا وَلَّيْتُ) وروى: فنكست (مُنْصَرِفًا) أي: رجعت إلى ورائي، وفي رواية مَعْمَرٍ: فوليت مدبراً، وفي رواية سماك: ثم رفعت صوتي فقلت: يا رباح استأذن لي فأني أظن رسول الله ﷺ ظن أني جئت من أجل حفصة، والله لئن أمرني بضرب عنقها لأضربن عنقها.

(قَالَ: إِذَا الْغُلَامُ يَدْعُونِي، فَقَالَ: قَدْ أَذِنَ لَكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا هُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى رِمَالٍ حَصِيرٍ) بكسر الراء وقد تضم، وفي رواية مَعْمَرٍ: على رمل بسكون الميم والمراد به النسيج تقول: رملت الحصير وأرملته إذا نسجته، وحصير مرمول: أي منسوج والمراد هنا: أن سريره كان مرمولاً بما يرمل الحصير، ووقع في رواية أخرى: على رمال سرير، ووقع في رواية سماك: على حصير وقد أثر الحصير في جنبه وكأنه أطلق عليه حصيراً تغليباً.

وقال الخطابي: رمال الحصير ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيوط في الثوب فكانه عنده اسم جمع.

لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِرَاشٌ، قَدْ أَثَرَ الرِّمَالُ بِجَنْبِهِ، مُتَكِّئًا عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمَ حَشَوْهَا لَيْفٌ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَطَلَّقْتَ نِسَاءَكَ؟ فَرَفَعَ إِلَيَّ بَصَرَهُ فَقَالَ: «لَا» فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ أَسْتَأْنِسُ:

(لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِرَاشٌ، قَدْ أَثَرَ الرِّمَالُ بِجَنْبِهِ) وهذا يؤيد أنه أطلق على نسيج السرير حصيرًا، (مُتَكِّئًا عَلَى وَسَادَةٍ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: متكئ بالفرع، أي: هو متكئ.

(مِنْ أَدَمَ) بفتحين جمع أديم، أي: جلد (حَشَوْهَا لَيْفٌ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ) له (وَأَنَا قَائِمٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَطَلَّقْتَ نِسَاءَكَ؟) بهمزة الاستفهام، (فَرَفَعَ بَصَرَهُ) إِلَيَّ وفي نسخة: بتقديم لفظ إلي على بصره، (فَقَالَ: «لَا») أي: لم أطلقهن، (فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: لما ظن الأنصاري أن الاعتزال طلاق أو ناشئ عن طلاق، فأخبر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بوقوع الطلاق جازمًا فلما استفسر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن ذلك، فلم يجد له حقيقة كبر تعجبًا من ذلك انتهى. ويحتمل: أن يكون كبر الله حامدًا له على ما أنعم به عليه من عدم وقوع الطلاق، وفي حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند ابن سعد: فكبر عمر تكبيره سمعناها ونحن في بيوتنا، فعلمنا أن عمر سأل: أَطَلَّقْتَ نِسَاءَكَ؟ فَقَالَ: لَا، فكبر.

ووقع في رواية سماك فقلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَطَلَّقْتَهُن؟ قَالَ: لَا، قلت: إني دخلت المسجد والمسلمون يكتنون الحصى يقولون: طلق رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نساءه، أفأنزل فأخبرهم إنك لم تطلقهن قَالَ: نعم إن شئت.

وفيه: فقلت على باب المسجد فناديت بأعلى صوتي: لم يطلق نساءه.

(ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ) حال كوني (أَسْتَأْنِسُ) جزم الدارقطني بأنه للاستفهام بطريق الاستئذان فيكون أصله بهمزين تسهل إحداهما وقد تحذف تخفيفًا ومعناه: أنبسط في الحديث واستأذن في ذلك لقريئة الحال التي كان فيها لعلمه بأن بنته كانت السبب في ذلك، فخشى أن يلحقه شيء من المعتبة فبقي كالمنقبض عن الابتداء بالحديث حتى استأذن فيه، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وظاهر سياق هذه الرواية كونه حالًا.

يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ رَأَيْتَنِي وَكُنَّا مَعَشَرَ قُرَيْشٍ نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ إِذَا قَوْمٌ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ رَأَيْتَنِي وَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ لَهَا: لَا يَغُرَّنْكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ أَوْضاً مِنْكَ، وَأَحَبَّ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ - يُرِيدُ عَائِشَةَ - فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ تَبَسُّمَةً أُخْرَى،

والحاصل: أنه استأذن الجلوس عنده ﷺ والمحادثة معه وتوقع عودته إلى الرضى وزوال غضبه، فافهم.

(يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ رَأَيْتَنِي وَكُنَّا مَعَشَرَ قُرَيْشٍ نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ إِذَا قَوْمٌ) يعني الأنصار (تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ) فساق ما تقدم وكذا في رواية عقيل، ووقع في رواية مَعَمَرٍ: أن قوله: استأنس بعد سياق القصة ولفظه فقلت: الله أكبر لو رأيتنا يا رَسُولَ اللَّهِ وكنا معشر قريش فساق القصة، فقلت: استأنس يا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: نعم وهذا يعين الاحتمال الأول وهو أنه استأذن في الاستئناس فلما أذن له جلس، (فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ) ضحك من غير صوت، (ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ رَأَيْتَنِي وَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ) الجملة حالية أي: حال دخول عليها (فَقُلْتُ لَهَا: لَا يَغُرَّنْكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ أَوْضاً) أي: أجمل (مِنْكَ، وَأَحَبَّ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ يُرِيدُ) أي: عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ تَبَسُّمَةً) بتشديد السين المضمومة وفي رواية أَبِي ذَرٍّ الكشميهني: بكسر السين من غير مثناة تحتية فيهما كذا في الفرع وأصله وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: تبسمة بمثناة تحتية.

(أُخْرَى) وفي رواية عبيد بن حنين فذكرت له القول الذي قلت لحفصة وأم سلمة والذي ردت على أم سلمة، فضحك.

وفي رواية سماك: فلم أزل أحدثه حتى تحسر الغضب عن وجهه وحتى كشر، فضحك وكان من أحسن الناس ثغراً ﷺ، وقوله: تحسر بمهملتين، أي: تكشف وزناً ومعنى وقوله: كشر بفتح الكاف والمعجمة، أي: أبدى أسنانه ضاحكاً.

قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: كشر، وتبسم، وابتسم، وافتقر بمعنى فإذا زاد قيل: قهقهه وكركر وقد جاء في صفته ﷺ: كان ضحكه تبسماً.

فَجَلَسْتُ حِينَ رَأَيْتُهُ تَبَسَّمَ، فَرَفَعْتُ بَصَرِي فِي بَيْتِهِ، فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ، غَيْرَ أَهْبَةِ ثَلَاثَةٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ فَلْيُوسِّعْ عَلَيَّ أُمَّتِكَ، فَإِنَّ فَارِسًا وَالرُّومَ قَدْ وَسَّعَ عَلَيْهِمْ وَأَعْطَوْا الدُّنْيَا، وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ،

(فَجَلَسْتُ حِينَ رَأَيْتُهُ تَبَسَّمَ، فَرَفَعْتُ بَصَرِي فِي بَيْتِهِ) أي: نظرت فيه، (فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ، غَيْرَ أَهْبَةِ ثَلَاثَةٍ)، وفي رواية الكشميهني: ثلاث.

والأهبة: بفتح الهمزة والهاء وبضمهما أيضًا بمعنى الأهب والهاء فيه للمبالغة، أو هو جمع: أهاب على غير قياس وهو الجلد قبل الدباغ، وقيل: هو الجلد مطلقًا دبغ أو لم يدبغ، والذي يظهر أن المراد به هنا: جلد شرع في دبغه ولم يكمل لقوله في رواية سماك بن الوليد: فإذا أفيق معلق.

والأفريق بوزن عظيم: الجلد الذي لم يتم دباغه يقال: آدم وأديم، وأفريق وأفريق، وأهاب وأهب، وعماد وعمود وعمد، ولم يجئ افعيل وفعول على فعل بفتحيتين في الجمع إلا هذه الأحرف، والأكثر أن يجيء فعل بضميتين، وزاد في رواية عبيد بن حنين: وأن عند رجله قرظًا بقاف وظاء معجمة مصبوبة بموحدين، وفي رواية أبي ذرٍّ: مصبورًا بزاء، قَالَ النَّوَوِيُّ: ووقع في بعض الأصول مضبورًا بضاد معجمة وهي لغة فيها والمراد بالمصبور بالمهملة والمعجمة: المجموع، ولا ينافي كونها مصبوبة، بل المراد أنه غير منتشر وإن كان في غير وعاء، بل هو مصبوب مجتمع، وفي رواية سماك: فنظرت في خزانة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فإذا أنا بقبضة من شعر نحو الصاع ومثلها قرظًا في ناحية الغرفة.

(فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ) عز وجل (فَلْيُوسِّعْ عَلَيَّ أُمَّتِكَ، فَإِنَّ فَارِسًا) بالصرف وفي رواية أبي ذرٍّ: فارس بعده (وَالرُّومَ قَدْ وَسَّعَ عَلَيْهِمْ وَأَعْطَوْا الدُّنْيَا وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ) وفي رواية عبيد بن حنين: فبكيت، فَقَالَ: ما يبكيك؟ فقلت: يا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كَسَرَى وَقِصَرَ فِيمَا هُمَا فِيهِ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، وفي رواية سماك: فابتدرت عيناى، فَقَالَ: ما يبكيك يا ابن الخطاب؟ فقلت: وما لي لا أبكي وهذه الحصار قد أثر في جنبك، وهذه خزانتك لا أرى فيها إلا ما أرى وذاك قيصر وكسرى في الأنهار والثمار وأنت رَسُولُ اللَّهِ وصفوته.

فَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ وَكَانَ مُتَكِيًا، فَقَالَ: «أَوْفِي هَذَا أَنْتَ يَا ابْنَ الْخَطَابِ، إِنَّ أَوْلَيْكَ قَوْمٌ عُجِّلُوا طَيِّبَاتِهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَغْفِرْ لِي، فَأَعْتَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ حِينَ أَفْشَتْهُ حَفْصَةُ إِلَى عَائِشَةَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً،

(فَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ وَكَانَ مُتَكِيًا، فَقَالَ: أَوْفِي هَذَا أَنْتَ يَا ابْنَ الْخَطَابِ) الهمزة للاستفهام والواو للعطف على مقدر بعد الهمزة، أي: أنت في مقام استعظام التجملات الدنياوية واستعجالها.

وفي رواية مَعْمَرٌ عند مسلم: أو في شك أنت يا ابن الخطاب وكذا في رواية عقيل الماضية في كتاب المظالم والمعنى: أنت في شك من أن التوسعة في الآخرة خير من التوسعة في الدنيا وهذا يشعر بأنه ﷺ ظن أنه بكى من جهة الأمر الذي كان فيه وهو غضب النبي ﷺ على نسائه حين اعتزلهن، فلما ذكر له أمر الدنيا أجابه بما أجابه.

(إِنَّ أَوْلَيْكَ) أي: فارس والروم (قَوْمٌ عُجِّلُوا طَيِّبَاتِهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) وفي رواية عبيد بن حنين: ألا ترضى أن يكون لهم الدنيا ولنا الآخرة، وفي رواية له لهما بالتثنية على إرادة كسرى وقيصر لتخصيصهما بالذكر والأخرى بإرادتهما ومن تبعهما، أو كان على مثل حالهما وزاد في رواية سماك فقلت: بلى.

(فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَغْفِرْ لِي) أي: عن جراتي بهذا القول بحضرتك، أو عن اعتقادي أن التجملات الدنياوية مرغوب فيها، أو عن إرادتي ما فيه مشابهة الكفار في ملابسهم ومعايشهم.

(فَأَعْتَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ حِينَ أَفْشَتْهُ حَفْصَةُ إِلَى عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً) كذا في هذه الطريق لم يفسر الحديث المذكور الذي أفشته حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وكذا قوله الآتي وكان قَالَ الْخُ لَمْ يفسر في شيء من الطرق عن الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ حَدِيثِ الْبَابِ إِلَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ كَمَا أُشِيرَ إِلَيْهِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ التَّحْرِيمِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الَّذِي حَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَعَوْتَبَ عَلَى تَحْرِيمِهِ كَمَا اخْتَلَفَ فِي سَبَبِ حَلْفِهِ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى نِسَائِهِ عَلَى أَقْوَالٍ: فَالَّذِي فِي الصَّحِيحَيْنِ: أَنَّهُ الْعَسَلُ كَمَا مَضَى فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ وَسَيَأْتِي بِأَبْسَطِ مِنْهُ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ تَحْرِيمُ جَارِيَتِهِ مَارِيَةً.

ووقع في رواية يزيد بن رومان عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند ابن مردويه ما يجمع القولين، وفيه أن حفصة أهديت لها عكة فيها غسل وكان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إذا دخل عليها حبسته حتى تلعبه أو تسقيه منها، فقالت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لجارية عندها حبشية يقال لها: خضرا ادخلي على حفصة فانظري ما تصنع فأخبرتها الجارية بشأن الغسل، فأرسلت إلى صواحبها، فقالت: إذا دخل عليكن فقلن: إنا نجد منك ريح مغاير، فَقَالَ: هو غسل والله لا أطعمه أبداً، فلما كان يوم حفصة استأذنته أن تأتي أباها، فأذن لها فذهبت فأرسل إلى جاريته مارية، فأدخلها بيت حفصة قالت حفصة: فرجعت فوجدت الباب مغلقاً، فخرج وجهه يقطر فعاتبته فَقَالَ: أشهدك أنها علي حرام انظري ولا تخبري بهذا امرأة، وهي عندك أمانة فلما خرج قرعت حفصة الجدار الذي بينها وبين عَائِشَةَ فقالت: ألا أبشرك أن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حرم أمته فنزلت.

وعند ابن سعد من طريق شعبة مولى ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عنه: خرجت حفصة من بيتها يوم عَائِشَةَ فدخل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بجاريته القبطية بيت حفصة، فجاءت فرقته حتى خرجت الجارية، فقالت له: أما إني قد رأيت ما صنعت قَالَ: فاكتمي علي وهي حرام، فانطلقت حفصة إلى عَائِشَةَ فأخبرتها فقالت له عَائِشَةُ: أما يومي فتعرس فيه بالقبطية وتسلم لنسائك سائر أيامهن فنزلت الآية.

وجاء في ذلك قول ثالث أَخْرَجَهُ ابن مردويه من طريق الضحاك عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: دخلت حفصة على النَّبِيِّ ﷺ بيتها فوجدت معه مارية، فَقَالَ: لا تخبري عَائِشَةَ حتى أبشرك ببشارة أن أباك يلي هذا الأمر بعد أبي بكر إذا أنا مت، فذهبت إلى عَائِشَةَ فأخبرتها فقالت له عَائِشَةُ ذلك والتمست منه أن تحرم مارية، فحرمها ثم جاء إلى حفصة، فَقَالَ: أمرتك أن لا تخبري عَائِشَةَ فأخبرتها فعاتبها ولم يعاتبها على أمر الخلافة فهذا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَرَفَ بَعْضُهُمْ أَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ﴾ [التحریم: 3] وأخرج الطبراني في الأوسط وفي عشرة النساء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نحوه بتمامه وفي كل منهما ضعف.

وجاء في سبب غضبه منهن وحلفه أن لا يدخل عليهن شهراً قصة أخرى

وَكَانَ قَالَ: «مَا أَنَا بِذَاخِلٍ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا»

فأخرج ابن سعد من طريق عمرة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَهْدَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَدِيَّةً فَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ مَنْ نَسَاءَهُ نَصِيبُهَا، فَلَمْ تَرْضَ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ بِنَصِيبِهَا فَرَادَهَا مَرَّةً أُخْرَى فَلَمْ تَرْضَ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَقَدْ أَقَمْتُ وَجْهَكَ تَرِدُ عَلَيْكَ الْهَدِيَّةُ، فَقَالَ: «لَأَنْتَنَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ أَنْ تَقْمِيَنِي لَا أَدْخُلُ عَلَيْكِنَ شَهْرًا».

ومن طريق الزُّهْرِيِّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَحْوُ وَفِيهِ: ذَبَحَ فَقَسَمْتَهُ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ فَأَرْسَلَ إِلَى زَيْنَبٍ نَصِيبَهَا فَرَدَتْهُ، فَقَالَ: زِيدُوهَا ثَلَاثًا كُلَّ ذَلِكَ تَرُدُّهُ فَذَكَرَ نَحْوَهُ وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرٌ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَالنَّاسُ جُلُوسٌ بِيَابِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَوْذَنَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، فَأَذَنَ لِأَبِي بَكْرٍ فَدَخَلَ، ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ فَاسْتَأْذَنَ فَأَذَنَ لَهُ فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ جَالِسًا وَحَوْلَهُ نِسَاؤُهُ، وَفِيهِ: هُنَّ حَوْلِي كَمَا تَرَى يَسْأَلُنَنِي النِّفْقَةَ، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ، وَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ ثُمَّ اعْتَزَلَهُنَّ شَهْرًا فَذَكَرَ نَزُولَ آيَةِ التَّخْيِيرِ.

ويحتمل: أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعٌ مَا ذَكَرَ كَانَ سَبَبًا لاعتزالهن وهذا هو اللائق بمكارم أخلاقه ﷺ وسعة صدره، وكثرة صفحه وأن ذلك لم يقع منه حتى تكرر موجبُه منهن ﷺ ورضي عنهن وقصر ابن الجوزي فنسب قصة الذبح لابن حبيب بغير إسناد وهي مستندة عند ابن سعد وأبهم قصة النفقة وهي في صحيح مسلم والراجح من الأقوال كلها قصة مارية لاختصاص عائشة وحفصة رضي الله عنهما بها بخلاف العسل فإنه اجتمع فيه جماعة منهن ويحتمل أن تكون الأسباب جميعًا اجتمعت فأشير إلى أهمها، والله تعالى أعلم.

(وَكَانَ) ﷺ (قَالَ) فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ: «مَا أَنَا بِذَاخِلٍ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا» (وفي رواية حماد بن سلمة عند مسلم من طريق عبيد بن حنين: وكان آلى منهن شهرًا، أي: حلف أو أقسم وليس المراد به الإيلاء الذي في عرف الفقهاء اتفاقًا، وسيأتي بعد سبعة أبواب من حديث أنس رضي الله عنه قَالَ: آلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا وهو موافق للفظ رواية حماد بن سلمة، وإن كان أكثر الرواة في حديث عمر لم يعتبروا بلفظ الإيلاء.

مِنْ شِدَّةٍ مَوْجِدَتْهِ عَلَيْهِنَّ حِينَ عَاتَبَهُ اللَّهُ، فَلَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَبَدَأَ بِهَا، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ كُنْتَ قَدْ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا، وَإِنَّمَا أَضْبَحْتَ مِنْ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَعْدَهَا عَدًّا، فَقَالَ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ» فَكَانَ ذَلِكَ الشَّهْرُ

(مِنْ شِدَّةٍ مَوْجِدَتْهِ) ⁽¹⁾ وغضبه (عَلَيْهِنَّ حِينَ عَاتَبَهُ اللَّهُ) عز وجل بقوله: ﴿لَا تُحْرَمُوا مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ تَبْنِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكُمْ﴾ [التحریم: 1] وذلك لأنه ﷺ قَالَ لِحَفْصَةَ: «لَا أَعُودُ إِلَيْهَا فَاكْتُمِي عَلَيَّ فَإِنِّي حَرَمْتُهَا عَلَى نَفْسِي» على ما تقدم.

فَلَمَّا أَضْبَحْتُ مِنْ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً فِي رِوَايَةِ عَقِيلٍ: لِتَسْعِ بِاللَّامِ، وَفِي رِوَايَةِ السَّرْحَسِيِّ: بِتَسْعِ بِالْمَوْحِدَةِ وَهِيَ مُتَقَارِبَةٌ قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ هُنَا إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ وَقَعَ مَدْرَجًا فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَوَقَعَ مَفْصَلًا فِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُزْرَةُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً الْحَدِيثِ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: وَنِسْبَةُ الْإِدْرَاجِ إِلَى شُعَيْبٍ فِيهِ نَظَرٌ فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْمِظَالَمِ مِنْ رِوَايَةِ عَقِيلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ كَذَلِكَ، وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ طَرِيقَ مَعْمَرٍ كَمَا قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مَفْصَلَةً، وَقَدْ وَقَعَ فِي نَسْخَةِ هُنَا: (فَلَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً) كَمَا فِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ (دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (فَبَدَأَ بِهَا) وَفِيهِ: أَنْ مِنْ غَابَ عَنِ أَزْوَاجِهِ ثُمَّ حَضَرَ يَبْدَأُ بِمَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ وَلَا يُلْزِمُهُ أَنْ يَبْدَأَ مِنْ حَيْثُ بَلَغَ وَلَا أَنْ يَقْرَعَ كَذَا قِيلَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْبِدَاءُ بِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِكَوْنِهِ اتَّفَقَ أَنَّهُ كَانَ يَوْمَهَا، (فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ كُنْتَ قَدْ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا، وَإِنَّمَا أَضْبَحْتَ مِنْ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَعْدَهَا عَدًّا) وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنْ فِي رِوَايَةِ سَمَاكِ بْنِ الْوَلِيدِ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرَهُ ﷺ بِذَلِكَ وَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ فِي سِيَاقِ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ذَكَرَهُ بِذَلِكَ حِينَ دَخَلَ عَلَيْهَا فَكَانَهُمَا تَوَارِدًا عَلَى ذَلِكَ.

(فَقَالَ) ﷺ: (الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ) لَيْلَةً وَسَقَطَ لَفْظُ لَيْلَةٍ فِي رِوَايَةِ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكَشْمِينِيِّ.

(فَكَانَ ذَلِكَ الشَّهْرُ) وَكَانَ: كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ بِالْوَاوِ وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ:

(1) بفتح الميم وسكون الواو وكسر الجيم أي: من شدة حزمه.

تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى آيَةَ التَّخْيِيرِ، فَبَدَأَ بِي أَوَّلَ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ فَاخْتَرْتُهُ، ثُمَّ خَيْرَ نِسَاءَهُ كُلَّهُنَّ فَقُلْنَ مِثْلَ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ.

فكان بالفاء (تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً) قيل: ومن اللطائف في كون الشهر تسعًا وعشرين أن مشروعية الهجرة ثلاثة أيام إن عد لهن كانت تسعًا فإذا ضربت في ثلاثة كانت سبعة وعشرين واليومان لمارية لكونها كانت أمة، فنقصت عن الحرائر ثم في ذلك إشارة إلى تأويل الكلام الذي قبله وأنه يراد به الحصر، أو أن اللام في قوله: الشهر للعهد، أي: الشهر المحلوف عليه ولا يلزم من ذلك أن تكون الشهور كلها كذلك، وقد أنكرت عائشة على ابن عمر رضي الله عنهما رواية المطلقة أن الشهر تسع وعشرون، وأخرج أحمد من طريق يحيى بن عبد الرحمن عن ابن عمر رفعه الشهر تسع وعشرون قال: فذكروا ذلك لعائشة فقالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن إنما قال الشهر قد يكون تسعًا وعشرين، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عمر رضي الله عنه بهذا اللفظ الأخير الذي جزم به عائشة رضي الله عنها.

(قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى آيَةَ التَّخْيِيرِ) وهي قوله عز وجل: ﴿يَتَأَيَّأُ الْنُّفُوسُ قُلْ لَا أَزْوَاجُكَ إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 28، 29].

(فَبَدَأَ بِي أَوَّلَ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ) أي: في التخيير، (فَاخْتَرْتُهُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (ثُمَّ خَيْرَ نِسَاءَهُ كُلَّهُنَّ فَقُلْنَ مِثْلَ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَاخْتَرَنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

وفي الحديث فوائد:

منها: بذل الرجل المال لابنته لتحسين عشرة زوجها، لأن ذلك صيانة لعرضه وعرضها وبذل المال في صيانة العرض واجب.

ومنها: تعريض الرجل لابنته بترك الاستكثار من الزوج إذا كان ذلك يؤذيه ويحرجه:

ومنها: سؤال العالم عن بعض أمور أهله وإن كان عليه فيه غضاضة إذا كان في ذلك سنة تنقل ومسألة تحفظ.

ومنها : توقير العالم ومهابته عن استفسار ما يخشى من تغييره عند ذكره .
ومنها : تقرب خلوات العالم ليسأله علماً لعله لو سئل عنه بحضرة الناس
أنكره على السائل .

ومنها : أن شدة الوطأة على النساء مذمومة ، لأن النبي ﷺ أخذ بسيرة
الأنصار في نسائهم وترك سيرة قومه فإن قيل روى ابن عباس رضي الله عنهما
مرفوعاً : علق سوطك حيث يراه الخادم ، وروى أبو ذر رضي الله عنه : أخف
أهلك في الله ولا ترفع عنهم عصاك ، فالجواب أن أسانيدهما واهية وضرب
المرأة بغير الهجر في المضجع لا يجوز ، بل حرام قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ
يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ الآية [الأحزاب : 58] .

ومنها : البحث في العلم في الطرق والخلوات وفي حال القعود والمشي .
ومنها : الصبر على الزوجات والإغضاء عن خطئهن والصفح عما يقع منهن
من زلل في حق المرء دون ما يكون من حق الله تعالى .

ومنها : جواز اتخاذ الحاكم عند الخلوة بواباً لمنع من دخل إليه بغير إذنه .
ومنها : مشروعية الاستئذان على الإنسان وإن كان وحده لاحتمال أن يكون
على حالة يكره الاطلاع عليها .

ومنها : جواز تكرار الاستئذان لمن لم يؤذن له إذا رجا حصول الإذن ، وأن
لا يتجاوز به ثلاث مرات .

ومنها : أن كل لذة وشهوة قضاه المرء في الدنيا فهو استعجال له من نعيم
الآخرة .

ومنها : أن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموماً استحب له أن يحدثه بما يزيل
همه ويطيب نفسه .

ومنها : جواز الاستعانة في الوضوء بالصب على يد المتوضىء .

ومنها : خدمة الصغير للكبير وإن كان الصغير أشرف نسباً من الكبير .

ومنها : تذكير الحالف بيمينه إذا وقع منه ما ظاهره نسيانها .

ومنها : التناوب في مجالس العلماء إذا لم تيسر المواظبة على حضوره لشاغل شرعي من أمر ديني أو دنيوي .

ومنها : قبول خبر الواحد ولو كان الآخذ فاضلاً والمأخوذ منه مفضولاً ورواية الكبير عن الصغير .

ومنها : أن الحزن يحمل الرجل الوقور على ترك التآني المؤلف منه .

ومنها : شدة الفزع والجزع للأمر المهمة .

ومنها : جواز نظر الإنسان إلى نواحي بيت صاحبه وما فيه إذا علم أنه لا يكره ذلك .

ومنها : كراهة تسخط النعمة واحتقار ما أنعم الله به ولو كان قليلاً .

ومنها : الاستغفار من وقوع ذلك وطلب الاستغفار من أهل الفضل .

ومنها : إثارة القناعة وعدم الالتفات إلى ما خص به الغير من أمور الدنيا الفانية .

ومنها : المعاتبة على إفشاء السر بما لا يليق لمن أفشاه .

ومنها : حسن تلمظ ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وشدة حرصه على الاطلاع على فنون التفسير .

ومنها : أن سكوته ﷺ عن الإذن لعمر في تلك الحال الرفق بالأصهار والحياء منهم .

ومنها : جواز ضرب الباب ودقه إذا لم يسمع الداخل بغير الدق .

ومنها : دخول الآباء على البنات بغير إذن الزوج والتفحص عن أحوالهن لا سيما فيما يتعلق بالأزواج .

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله فدخلت على حفصة فقلت أي : حفصة إِلَى قَوْلِهِ يَرِيدُ عَائِشَةَ .

وقد مضى الحديث في تفسير سُورَةِ التحريم وفي كتاب المظالم في باب الغرفة والعلية المشرفة ، ومضى أَيْضًا مختصرًا في كتاب العلم .

85 - باب صَوْمِ الْمَرْأَةِ بِإِذْنِ زَوْجِهَا تَطَوُّعًا

5192 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَبَعْلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

85 - باب صَوْمِ الْمَرْأَةِ بِإِذْنِ زَوْجِهَا تَطَوُّعًا

(باب صَوْمِ الْمَرْأَةِ بِإِذْنِ زَوْجِهَا تَطَوُّعًا) أي: صومًا تطوعًا ويجوز أن يكون بمعنى متطوعة فيكون نصبًا على الحال وإنما قيد بإذن الزوج، لأنها لا تصوم التطوع إلا بإذنه، لأن حقه مقدم على صوم التطوع بخلاف صوم رمضان فإنه لا يحتاج فيه إلى الإذن لأنه أيضًا صائم والخلاف في صوم قضاء رمضان فمنهم من قال: ليس لها ذلك بل تؤخره إلى شعبان ومنهم من قال: لها ذلك.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) المروزي قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن المبارك المروزي قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ) بكسر الموحدة، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه قال: (لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ) كذا في رواية الأكثر على أن لا نفى والمراد به النهي، وزعم ابن التين والقرطبي: أن الصواب لا تصم، لأنه نهى وهو مجزوم فخطأ رواية الرفع، ووقع في رواية المستملي: لا تصومن بزيادة نون التأكيد، وفي رواية مسلم من طريق عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ بلفظ: لا تصم، وفي لفظه له: لا يحل للمرأة أن تصوم مكان لا تصوم، وفي لفظ أبي داود: لا تصومن امرأة يومًا سوى شهر رمضان وزوجها شاهد إلا بإذنه، ورواه الترمذي أيضًا ولفظه: لا تصوم المرأة وزوجها شاهد يومًا من غير شهر رمضان إلا بإذنه، وقال: حديث أبي هُرَيْرَةَ حديث حسن وأخرجه ابن حبان في صحيحه.

(وَبَعْلُهَا) أي: زوجها (شَاهِدٌ) أي: حاضر مقيم في البلد إذ لو كان مسافرًا، فلها الصوم لأنه لا يتأتى منه الاستمتاع بها، فلو قدم وهي صائمة، فله إفساد صومها من غير كراهة.

(إِلَّا بِإِذْنِهِ) وروى الطبراني من حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا في أثناء حديث: ومن حق الزوج على زوجته أن لا تصوم تطوعًا إلا بإذنه، فإن فعلت لم يقبل منها وهذا يدل على تحريم الصوم المذكور عليها، وهو قول الأكثر.

86 - بَابُ إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا

5193 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ،

عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.....

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ: وَقَالَ أَصْحَابُنَا يَكْرَهُ فُلُو صَامِتٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ صَحِّ وَأُثِمَتْ وَأَمْرٌ قَبُولُهُ إِلَى اللَّهِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: وَمَقْتَضَى الْمَذْهَبُ عَدَمَ الثَّوَابِ وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ وَيُؤَكِّدُ التَّحْرِيمَ ثُبُوتُ الْخَبَرِ بِلَفْظِ النَّهْيِ وَوُرُودُهُ بِلَفْظِ الْخَبَرِ لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ بَلْ هُوَ أَبْلَغُ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَأْكِدِ الْأَمْرِ فِيهِ فَيَكُونُ تَأْكِدُهُ لِحَمْلِهِ عَلَى التَّحْرِيمِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: وَيُثَبِّتُ هَذَا التَّحْرِيمَ أَنَّ لِلزَّوْجِ حَقَّ الْإِسْتِمَاعِ بِهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ وَحَقَّهُ وَاجِبٌ عَلَى الْفَوْرِ فَلَا تَفْوِثُهُ بِالتَّطَوُّعِ.

وَقَالَ الْمَهْلَبُ: النَّهْيُ عَلَى التَّنْزِيهِ لَا لِلْإِلْزَامِ وَاحْتِجَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ بِالْحَدِيثِ لِمَذْهَبِهِمْ فِي أَنَّ مَنْ أَفْطَرَ فِي صِيَامِ التَّطَوُّعِ وَلَا بِوَاجِبٍ عَلَى التَّرَاخِي عَمْدًا أَنَّ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَفْسِدَ عَلَيْهَا صَوْمُهَا بِجَمَاعٍ مَا احتاجتْ إِلَى إِذْنِهِ وَلَوْ كَانَ مَبَاحًا كَانَ إِذْنُهُ لَا مَعْنَى لَهُ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

86 - بَابُ إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا

(بَابُ إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا) أَيُّ: تَارِكَةُ إِيَّاهُ وَمَعْرُضَةٌ عَنْهُ وَلَمْ يَذْكُرْ جَوَابَ إِذَا الَّذِي هُوَ الْحُكْمُ اعْتِمَادًا عَلَى مَا يَفْهَمُ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ وَهُوَ عَدَمُ الْجَوَازِ لِأَنَّ فِيهِ اسْتِحْقَاقَهَا اللَّعْنَةَ فَلَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ إِلَّا بِمُبَاشَرَةِ أَمْرٍ مُحْظُورٍ.

(حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بِالْمَوْحِدَةِ وَالْمَعْجَمَةِ الْمَشْدُودَةِ الْمَعْرُوفِ بِبِنْدَارٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الدَّالِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَتَشْدِيدِ التَّحْتِيَّةِ وَاسْمُهُ مُحَمَّدٌ، (عَنْ شُعْبَةَ) أَيُّ: ابْنِ الْحِجَابِ، (عَنْ سُلَيْمَانَ) أَيُّ: ابْنِ مَهْرَانَ الْأَعْمَشِ، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالزَّايِ هُوَ سَلْمَانَ الْأَشْجَعِيُّ مَوْلَى عِزَّةِ الْأَشْجَعِيَّةِ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ، فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ، لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ».

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ (قَالَ: إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ⁽¹⁾ إِلَى فِرَاشِهِ) أَي: لِأَن يَجَامِعُهَا وَقَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: الظَّاهِرُ أَنَّ الْفِرَاشَ كُنَايَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ وَيُقْوِيهِ قَوْلُهُ: الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، أَي: لِمَنْ يَطُأُ فِي الْفِرَاشِ وَالْكُنَايَةُ عَنِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَسْتَحْيِي مِنْهَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

(فَأَبَتْ) أَي: امْتَنَعَتْ (أَنْ تَجِيءَ) كَلِمَةٌ أَنْ مُصَدَّرِيَّةٌ، أَي: عَنِ الْمَجِيءِ زَادَ أَبُو عَوَانَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ فَبَاتَ غَضْبَانٌ عَلَيْهَا وَبِهَذِهِ الزِّيَادَةِ يَتَخَذُ وَقُوعُ اللَّحْنِ، لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ يَتَحَقَّقُ ثُبُوتُ مَعْصِيَتِهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَغْضَبْ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ إِمَّا لِأَنَّهُ عَذَرُهَا وَإِمَّا لِأَنَّهُ تَرَكَ حَقَّهُ مِنْ ذَلِكَ.

(لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ) ظَاهِرُهُ اخْتِصَاصُ اللَّعْنِ بِمَا إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهَا لِيَلَّا لِقَوْلِهِ: حَتَّى تُصْبِحَ وَكَانَ السَّرْفِيَّةُ تَأْكُدُ ذَلِكَ الشَّأْنَ فِي اللَّيْلِ وَقُوَّةُ الْبَاعِثِ عَلَيْهِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهَا الْامْتِنَاعُ فِي النَّهَارِ وَإِنَّمَا خَصَّ اللَّيْلَ بِالذِّكْرِ، لِأَنَّهُ الْمَظْنَةُ لِذَلِكَ انْتَهَى.

وقد وقع في رواية يزيد بن كيسان عن أبي حازم عند مسلم بلفظ: والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها فتأبى عليه إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى يرضى عنها.

ولابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ ثَلَاثَةَ: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ لَهُمْ صَلَاةً وَلَا يَصْعَدُ لَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ حَسَنَةُ الْعَبْدِ الْآبِقِ حَتَّى يَرْجِعَ، وَالسَّكْرَانِ حَتَّى يَصْحُو، وَالْمَرْأَةُ السَّاخِطُ عَلَيْهَا زَوْجُهَا حَتَّى يَرْضَى فَهَذِهِ الْإِطْلَاقَاتُ تَتَنَوَّلُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ.

وروى ابن الجوزي في كتاب النساء من حديث مُحَمَّدَ بْنِ رَبِيعَةَ نَا يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ نَا الْعَلَاءِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُسَوِّفَةَ وَالْمَغْسِلَةَ، أَمَا الْمُسَوِّفَةُ: فَهِيَ الَّتِي إِذَا أَرَادَهَا زَوْجُهَا قَالَتْ سَوْفَ سَوْفَ، وَالْمَغْسِلَةُ وَفِي لَفْظٍ: الْمَغْسِلَةُ هِيَ الَّتِي إِذَا أَرَادَهَا زَوْجُهَا

5194 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَفَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ،

قالت: إني حائض وليس بحائض⁽¹⁾

وروى ابن أبي شيبَةَ من حديث ليث عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة؟ قال: «لا تمنعه نفسه، وإن كانت على ظهر قتب».

وفي حديث الباب: أن الملائكة تدعو على أهل المعصية ما داموا فيها وذلك يدل على أنهم يدعون لأهل الطاعة ما داموا فيها كذا قال المهلب. وقال أيضًا هذا الحديث: يوجب أن منع الحقوق في الأبدان كانت أو في الأموال مما يوجب سخط الله إلا أن يتغمد بها الله بعفوه.

وفيه أيضًا: جواز لعن العاصي المسلم إذا كان على وجه الإرهاب عليه لثلاث يواقع الفعل فإذا واقعه فإنما يدعى له بالتوبة والهداية، وقال الحافظ العسقلاني: ليس هذا التقييد مستفادًا من هذا الحديث بل من أدلة أخرى، وقد ارتضى بعض مشايخنا ما ذكره المهلب من الاستدلال بهذا الحديث على جواز لعن العاصي المعين.

وفيه: نظر والحق أن من منع اللعن أراد به معناه اللغوي وهو الإبعاد من الرحمة وهذا لا يليق أن يدعي به على المسلم، بل يطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية والذي أجازه أراد به معناه العرفي وهو مطلق السب ولا يخفى أن محله إذا كان بحيث يرتدع العاصي به وينزجر وأما حديث الباب فليس فيه إلا أن الملائكة تفعل ذلك ولا يلزم منه جوازه على الإطلاق، وقد مر الحديث في بدء الخلق.

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَفَةَ) ابن السامي بالمهملة قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ قَتَادَةَ) أي: ابن دعامه، (عَنْ زُرَّارَةَ) بضم الزاي وبتكرير

(1) وعن الخطابي في غريب الحديث فيما نقله عن صاحب تحفة العروس: «لعن رسول الله ﷺ الغالصة» بالغين المعجمة والصاد المهملة الحائض التي لا يعلم زوجها أنها حائض والمغوصة بكسر الواو التي لا تكون حائضًا وكذبت زوجها وتقول: إنها حائض.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا، لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تَرْجِعَ».

الراء المخففة، أي: ابن أبي أوفى بالواو والفاء مقصورًا، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا) أي: هاجرة كما هو لفظ رواية مسلم والمفاعلة قد تأتي بمعنى فعل نحو قوله تَعَالَى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفَرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: 133] أي: أسرعوا وإذا كان الهجر منه، فلا يترتب عليه شيء من ذلك والمراد: أنه غضب من ذلك كما تقدم.

(لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تَرْجِعَ) أي: عن الهجر، قَالَ ابن أبي جمرة: وهل الملائكة التي تلعنها هم الحفظة أو غيرهم يحتمل الأمر؟، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: يحتمل أن يكون بعض الملائكة موكلاً بذلك ويرشد إلى تعميم قوله في رواية مسلم: الذي في السماء إن كان المراد سكانها.

وقال الْعَيْنِيُّ: إن الله عز وجل خلق الملائكة على أنواع شتى:

منهم: مرصدون لأُمُور كالموكلين بالقطر والرياح والسحب، والموكلين بمسألة من في القبور والسيّاحين في الأرض يبتغون مجاليس الذكر والموكلين بقذف الشياطين بالشهب والموكلين بأُمُور قَالَ فِيهِمْ: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: 6] ويحتمل: أن يكون الملائكة الذين يلعنون ناسًا من بني آدم على أُمُور محظورة تقع منهم من هذا النوع وهو الظاهر.

وفي الحديث: دليل على قبول دعاء الملائكة من خير وشر لكونه ﷺ خوف بذلك.

وفيه: الإرشاد إلى مساعدة الزوج وطلب مرضاته.

وفيه: أن صبر الرجل على ترك الجماع أضعف من صبر المرأة.

وفيه: أن أقوى التشويشات على الرجل داعية النكاح ولذلك حض الشارع النساء على مساعدة الرجال في ذلك، أو السبب فيه الحض على التناسل ويرشد إليه الأحاديث الواردة في الترغيب في ذلك كما تقدم في أول النكاح.

وفيه: إشارة إلى ملازمة طاعة الله تَعَالَى والصبر على عبادته جزاء على

87 - باب: لَا تَأْذَنِ الْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا لِأَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ

5195 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ،

مراعاته لعبده حيث لم يترك شيئاً من حقوقه إلا جعل له من يقوم به حتى جعل ملائكته تلعن من أغضب عبده بمنع شهوة من شهواته، فعلى العبد أن يوفي حقوق ربه التي طلبها منه انتهى ملخصاً من كلام ابن أبي جمرة.
ومطابقة الحديث للترجمة كسابقه وقد أخرجهُ مُسْلِمٌ في النكاح.

87 - باب: لَا تَأْذَنِ الْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا لِأَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ

(باب: لَا تَأْذَنِ الْمَرْأَةُ) برفع النون وفي رواية أَبِي ذَرٍّ بالجزم على النهي كسر للساكن.

(فِي بَيْتِ زَوْجِهَا) والمراد بيت سكنه سواء كان ملكه أو لا (لِأَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ) حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ (الحكم بن نافع قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة دينار الحمصي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) بكسر الزاي وتخفيف النون عَبْدُ اللَّهِ بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) هو عبد الرحمن بن هرمز كذا قَالَ شُعَيْبٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ وقال ابن عُيَيْنَةَ عَنْ مُوسَى بن أَبِي عَثْمَانَ عَنْ أَبِيهِ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ⁽¹⁾ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ) أي: نفلاً أو واجباً على التراخي (وَزَوْجُهَا) ويلتحق به السيد بالنسبة إلى أمته التي يحل له وطؤها، ووقع في رواية همام: وبعلمها وهي أفيد لأن ابن حزم نقل عن أهل اللغة: أن البعل اسم للزوج والسيد فإن ثبت وإلا ألحق السيد بالزوج للاشتراك في المعنى.

(شَاهِدٌ) أي: حاضر مقيم (إِلَّا بِإِذْنِهِ) يعني: في غير صيام أيام رمضان كما تقدم وكذا في غير رمضان من الواجب إلا إذا تضيق الوقت والمراد بالإذن الصريح وهل يقوم ما يقترب به علامة رضاه مقام التصريح بالرضى فيه كلام وإنما لم يجز لها الصوم بغير إذنه، لأن العادة أن المسلم يهاب انتهاك الصوم بالإفساد

(1) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وَلَا تَأْذَنَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ،

ولا شك في أن الأولى له خلاف ذلك، وإن جاز إفساد صومها إذا أراد الاستمتاع والمفهوم من تقييده بالشاهد يقتضي جواز التطوع لها إذا كان زوجها مسافراً.

وقد تقدم: أنها لو صامت وقدم في أثناء صيامها، فله إفساد صومها من غير كراهة، وفي معنى الغيبة: أن يكون مريضاً بحيث لا يستطيع الجماع وحمل المهلب النهي المذكور على التنزيه فَقَالَ: هو من حسن المعاشرة ولها أن تفعل من غير الفرائض بغير إذنه ما لا يضره ولا يمنعه من واجباته، وليس له أن يبطل شيئاً من طاعة الله تعالى إذا دخلت فيه بغير إذنه انتهى.

وهذا خلاف الظاهر من الحديث وفي الحديث: أن حق الزوج أكد على المرأة من التطوع بالخير، لأن حقه واجب والقيام بالواجب مقدم على القيام بالتطوع.

(وَلَا تَأْذَنَ) أي: ولا يحل لها أن تأذن لأحد رجل أو امرأة أن يدخل (فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ) لأن ذلك يوجب سوء الظن ويبعث على الغيرة التي هي سبب القطيعة، وزاد في رواية مسلم من طريق همام عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وهو شاهد إلا بإذنه وهذا القيد لا مفهوم بل خرج مخرج الغالب، وإلا فغيبة الزوج لا تقتضي الإباحة للمرأة أن تأذن لمن يدخل بيته بل يتأكد عليها حينئذ المنع لورود الأحاديث الصحيحة في النهي عن الدخول على المغيبات، أي: من غاب عنها زوجها، ويحتمل: أن يكون له مفهوم وذلك أنه إذا حضر تيسر استئذانه وإذا غاب تعذر فلو دعت الضرورة إلى الدخول عليها لم تفتقر إلى استئذانه لتعذره ثم هذا كله فيما يتعلق بالدخول عليها، أما مطلق الدخول في البيت بأن تأذن لشخص في دخول موضع من حقوق الدار التي هي فيها أو إلى دار مفردة عن مسكنها، فالذي يظهر أنه لا يفتقر إلى الإذن فيه للضرورة والضرورات مستثناة في الشرع.

وقال النووي: في هذا الحديث إشارة إلى أنه لا يغتاب على الزوج بالإذن في بيته إلا بإذنه، وهو محمول على ما لا تعلم رضى الزوج به، أما لو علمت رضى الزوج بذلك فلا حرج عليها كمن جرت عادته بإدخال الضيفان موضعاً

وَمَا أَنْفَقَتْ مِنْ نَفَقَةٍ عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَيْهِ شَطْرَهُ»

معدداً لهم سواء كان حاضراً أم غائباً فلا يفتقر إدخالهم إلى إذن خاص لذلك وحاصله أنه لا بد من اعتبار إذنه تفصيلاً أو إجمالاً.

(وَمَا أَنْفَقَتْ) أي: المرأة (مِنْ نَفَقَةٍ) من ماله (عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ) أي: أمر زوجها الصريح وفي الفرع أمره بكسر الهمزة وفتح الراء بعدها تاء تأنيث.

(فَإِنَّهُ يُؤَدِّي) بفتح الدال المشددة (إِلَيْهِ شَطْرَهُ) أي: نصفه والمراد به نصف الأجر كما جاء واضحاً في رواية همام عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْبَيْعِ، وَيَأْتِي فِي النِّفَقَاتِ بِلَفْظٍ: إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ، فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِهِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: فَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ، وَأَغْرَبَ الْخَطَابِيُّ فَحَمَلَ قَوْلَهُ: يُؤَدِّي إِلَيْهِ شَطْرَهُ عَلَى الْمَالِ الْمُنْفَقِ، وَأَنَّهُ يُلْزَمُ الْمَرْأَةُ إِذَا أَنْفَقَتْ بِغَيْرِ أَمْرِ زَوْجِهَا زِيَادَةً عَلَى الْوَاجِبِ لَهَا أَنْ تَغْرِمَ الْقَدْرَ الزَّائِدَ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالشَّطْرِ فِي الْخَبَرِ، لِأَنَّ الشَّطْرَ يُطْلَقُ عَلَى النِّصْفِ وَعَلَى الْجُزْءِ قَالَ: وَنَفَقَتُهَا مُعَارَضَةٌ فَتَقْدَرُ بِمَا يُوَازِيهَا مِنَ الْفَضْلِ، وَيُرَدُّ الْفَضْلُ عَنْ مَقْدَارِ الْوَاجِبِ، وَإِنَّمَا جَازَ لَهَا فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ لِقِصَّةِ هِنْدَ: خَذِيَ مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ انْتَهَى.

وما ذكر من الرواية الأخرى يرد عليه وتقييده بقوله: عن غير أمره معناه على ما قَالَ النَّوَوِيُّ: عن غير أمره الصريح في ذلك القدر المعين ولا ينفي ذلك وجود إذن سابق عام يتناول هذا القدر وغيره إما بالصريح أو بالعرف قَالَ: ويتعين هذا التأويل لجعل الأجر بينهما نصفين ومعلوم أنها إذا أنفقت من ماله بغير إذن لا الصريح ولا المأخوذ من العرف لا يكون لها أجر، بل عليها وزر فيتعين تأويله.

قَالَ: واعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضى المالك به عرفاً، فإن زاد على ذلك لم يجز ويؤيده قوله في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الَّذِي مَرَّ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ وَالْبَيْعِ: إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مَفْسُدة فَأُشَارَ إِلَى أَنَّهُ قَدْرٌ يَعْلَمُ رِضَى الزَّوْجِ بِهِ فِي الْعَادَةِ قَالَ: ونبه بالطعام أَيضاً على ذلك لأنه مما يسمح به عادة بخلاف النقيدين في حق كثير من الناس وكثير من الأحوال هذا ويحتمل: أن يكون المراد بالنصف في حديث الباب الحمل على المال الذي يعطيه الرجل في نفقة المرأة، فإذا أنفقت منه بغير علمه كان الأجر بينهما للرجل

وَرَوَاهُ أَبُو الزِّنَادِ، أَيْضًا عَنْ مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِي الصَّوْمِ.

لكونه الأصل في اكتسابه، ولكونه يؤجر على ما ينفقه على أهله كما ثبت من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره وللمرأة لكونه من النفقة التي تختص بها، ويؤيد هذا الحمل ما أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عقب حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا قَالَ: فِي الْمَرْأَةِ تَصَدَّقَ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا قَالَ: لَا إِلَّا مِنْ قَوْتِهَا وَالْأَجْرَ بَيْنَهُمَا وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَصَدَّقَ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ خَزِيمَةَ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتْ امْرَأَةٌ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّا كُلُّ عَلَى آبَائِنَا وَأَزْوَاجِنَا وَأَبْنَائِنَا فَمَا يَحِلُّ لَنَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ؟ قَالَ: «الرَّطْبُ تَأْكُلْنَهُ وَتَهْدِينَهُ»، وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ لَا تَنْفَقُ امْرَأَةٌ شَيْئًا مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ قِيلَ: وَلَا الطَّعَامُ قَالَ: ذَاكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا وَظَاهِرُهُمَا التَّعَارُضُ وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّطْبِ مَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ، فَأُذِنَ فِيهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ، وَلَوْ كَانَ طَعَامًا.

ومطابقة الحديث للترجمة فِي قَوْلِهِ: وَلَا تَأْذَنَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

(وَرَوَاهُ) أَي: رَوَى الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ (أَبُو الزِّنَادِ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ (أَيْضًا عَنْ مُوسَى) أَي ابْنِ أَبِي عَثْمَانَ، (عَنْ أَبِيهِ) أَبِي عَثْمَانَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ التَّبَانُ بِمَثْنَاءَ فَوْقِيَّةٍ ثُمَّ مَوْحِدَةً ثَقِيلَةً وَاسْمُهُ سَعِيدٌ وَيُقَالُ: عِمْرَانٌ وَهُوَ مَوْلَى الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْمَوْضِعِ.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي الصَّوْمِ) أَي: خَاصَّةً وَقَدْ وَصَلَ حَدِيثَهُ أَحْمَدُ وَالتَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ وَالْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ مُوسَى ابْنِ أَبِي عَثْمَانَ بِقِصَّةِ الصَّوْمِ فَقَطْ، وَالدَّارِمِيُّ أَيْضًا، وَابْنُ خَزِيمَةَ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَابْنُ حِبَّانٍ مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ بِهِ قَالَ أَبُو عَوَانَةَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ ثَنَا بِهِ سُفْيَانٌ بَعْدَ ذَلِكَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَثْمَانَ فَرَاغَتْ فِيهِ فَثَبَّتَ عَلَى مُوسَى وَرَجَعَ عَنِ الْأَعْرَجِ، وَأَشَارَ الْمَصْنَفُ بِهَذَا إِلَى أَنَّ رِوَايَةَ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ اشْتَمَلَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْكَامٍ، وَأَنَّ لِأَبِي الزِّنَادِ أَيْضًا إِسْنَادًا آخَرَ عَنْ مُوسَى الْمَذْكُورِ فِي الصَّوْمِ خَاصَّةً وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: فِي الصَّوْمِ.

88 - باب

5196 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنَا التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَكَانَ عَامَّةٌ مِّنْ دَخَلَهَا الْمَسَاكِينُ، وَأَصْحَابُ الْجَدِّ مَحْبُوسُونَ، غَيْرَ أَنَّ أَصْحَابَ النَّارِ قَدْ أُمِرَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ، وَقُمْتُ عَلَى بَابِ النَّارِ فَإِذَا عَامَّةٌ مِّنْ دَخَلَهَا النِّسَاءُ».

88 - باب

(باب) كذا لهم بغير ترجمة وقد مر غير مرة أن هذا كالفصل لما قبله وسقط لفظ باب في رواية النسفي فصار الحديث الذي فيه من جملة الباب الذي قبله.
(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن عُليَّة قَالَ: (أَخْبَرَنَا التَّيْمِيُّ) هو سليمان بن طرخان البُصْرِيُّ، (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ) هو عبد الرحمن ابن مَلِّ الهندي، (عَنْ أُسَامَةَ) هو ابن زيد بن حارثة حب رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَكَانَ عَامَّةٌ مِّنْ دَخَلَهَا الْمَسَاكِينُ، وَأَصْحَابُ الْجَدِّ) بفتح الجيم وتشديد الدال وهو الغني والحظ ويجيء بمعنى القطع وأبي الأب وبالكسر الاجتهاد.

(مَحْبُوسُونَ) أي على باب الجنة للحساب أو على الأعراف ولفظ: محبوسون كذا وقع بالحاء المهملة في الأصول من الحبس وكذا عند أبي ذرٍّ وقال ابن التين: وكذا عند الشَّيْخِ أَبِي الحَسَنِ ولعله بفتح التاء والواو وبالشين المعجمة اسم مفعول من قولهم: احتوش فلان بالمكان إذا قام به يعني: موقوفون لا يستطيعون الفرار، وقال الدَّأُوْدِيُّ: أرجو أن يكون المحبوسون أهل التفاخر، لأن أفاضل هذه الأمة كان لهم أموال ووصفهم الله تَعَالَى بأنهم سابقون، وقال ابن بطال: إنما صار أصحاب الجد محبوسين لمنعهم حقوق الله تَعَالَى الواجبة للفقراء في أموالهم فحسبوا للحساب كما منعه، فأما من أدى حقوق الله تعالى في ماله فإنه لا يحبس عن الجنة إلا أنهم قليل، وإذا كثر المال تضيع حقوق الله فيه لأنه محنة وفتنة.

(غَيْرَ أَنَّ أَصْحَابَ النَّارِ) وهم الذين استحقوا دخول النار (قَدْ أُمِرَ بِهِمْ) أي: قد أمر الله بهم (إِلَى النَّارِ، وَقُمْتُ عَلَى بَابِ النَّارِ فَإِذَا عَامَّةٌ مِّنْ دَخَلَهَا النِّسَاءُ)

89 - باب كُفْرَانِ الْعَشِيرِ وَهُوَ الزَّوْجُ، وَهُوَ الْخَلِيطُ، مِنْ الْمُعَاشَرَةِ

فِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

5197 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ

عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ،

كلمة إذا: للمفاجأة، وعامة: مبتدأ، والنساء خبره.

ومطابقة الحديث للترجمة السابقة من جهة الإشارة إلى أن النساء غالباً يرتكبن النهي المذكور ولذا كن أكثر من دخل النار، وقد أخرجهُ مُسْلِمٌ في كتاب الدعوات وَالنَّسَائِيُّ في عشرة النساء.

89 - باب كُفْرَانِ الْعَشِيرِ⁽¹⁾ وَهُوَ الزَّوْجُ، وَهُوَ الْخَلِيطُ، مِنْ الْمُعَاشَرَةِ

(باب كُفْرَانِ الْعَشِيرِ وَهُوَ الزَّوْجُ) والعشير، ويروى: (وَهُوَ الْخَلِيطُ) يعني:

أن لفظ العشير يطلق بإزاء شيئين والمراد به هنا: الزوج، والمراد به في الآية وهي قوله تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ الْعَشِيرُ﴾ [الحج: 13] بمعنى المخالط، وهو تفسير أبي عبيد قال: المولى ابن العم، والعشير هو الخليط المعاشر ولذا قال المصنف: (مِنْ الْمُعَاشَرَةِ) أراد به أن العشير الذي هو الزوج، مأخوذ من المعاشرة التي بمعنى المصاحبة.

سمي الزوج: العشير لأنها تعاشره يعاشرها من العشيرة وهي الصحبة، فالعشير بمعنى المعاشر كالصديق بمعنى المصادق واحترز به عن العشير الذي بمعنى العشر بالضم كما في الحديث تسعة أعشراء الرزق في التجارة وهو جمع: عشير كنصيب وأنصباء، ومن العشير الذي بمعنى العشور، فإنه من عشت المال أعشرة إذا أخذت عشرة.

(فيه) أي: في هذا المعنى (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد ابن مالك الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ (التنيسي) قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) الفقيه العمري، (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) بفتح

(1) وأراد بالكفران ضد الشكر وهو جحود النعمة والإحسان، وليس المراد منه الكفر الذي يخرج به عن أصل الإيمان، والكفران: مصدر من كفر يكفر كفوراً وكفراناً وكفراً، مثل ضده شكر يشكر شكوراً وشكراناً وشكراً.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحَوًا مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ، وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْصِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ».

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاولْتَ شَيْئًا

المثناة التحتية وتخفيف السين المهملة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (أَنَّهُ قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَي: فِي زَمَنِ (فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحَوًا مِنْ) قِرَاءَةِ (سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا) نَحَوًا مِنْ مِائَةِ آيَةٍ، (ثُمَّ رَفَعَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا) نَحَوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ.

(وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا) نَحَوًا مِنْ ثَمَانِينَ آيَةٍ.

(وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ) وَفِي نَسْخَةٍ: ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ، أَي: (سَجْدَتَيْنِ، (ثُمَّ قَامَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا) نَحَوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ النَّسَاءِ.

(وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا) نَحَوًا مِنْ سَبْعِينَ آيَةٍ.

(وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا) نَحَوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْمَائِدَةِ.

(وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا) نَحَوًا مِنْ خَمْسِينَ آيَةٍ.

(وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ) سَجْدَتَيْنِ، (ثُمَّ انْصَرَفَ) مِنَ الصَّلَاةِ، (وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ) أَي: بَيْنَ جُلُوسِهِ وَالسَّلَامِ، (فَقَالَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْصِفَانِ) بَفَتْحِ الْيَاءِ وَكَسْرِ السِّنِّ (لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاولْتَ شَيْئًا

فِي مَقَامِكَ هَذَا، ثُمَّ رَأَيْتُكَ تَكْعُكَعْتَ؟ فَقَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ، أَوْ أَرَيْتُ الْجَنَّةَ، فَتَنَاوَلْتُ مِنْهَا عُقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا، وَرَأَيْتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مَنْظَرًا قَطُّ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ» قَالُوا: لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرُ هُنَّ» قِيلَ: يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ».

فِي مَقَامِكَ هَذَا، ثُمَّ رَأَيْتُكَ تَكْعُكَعْتَ؟) بكافين مفتوحتين وعينين مهملتين ساكتتين، أي: تأخرت أو تقهقرت.

(فَقَالَ) ﷺ: (إِنِّي رَأَيْتُ) أي: رؤيا عين حقيقة (الْجَنَّةَ، أَوْ) قَالَ: (أَرَيْتُ الْجَنَّةَ) بضم الهمزة وكسر الراء على البناء للمفعول والشك من الراوي. (فَتَنَاوَلْتُ) أي: في حال قيامي الثاني من الركعة الثانية كما عند سعيد بن منصور.

(مِنْهَا عُقُودًا) أي: وضعت يدي عليه بحيث كنت قادرًا على تحويله. (وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا) لأن ثمر الجنة إذا قطف منه شيء خلفه آخر.

(وَرَأَيْتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مَنْظَرًا قَطُّ) زاد في الكسوف: أفضع، أي: أقبح. (وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ قَالُوا: لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ:) يَكْفُرْنَ كذا في رواية الكشميهني، وفي رواية: «يَكْفُرُ هُنَّ» بالموحدة وكلمة هن.

(قِيلَ: يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟) بحذف همزة الاستفهام. (قَالَ: يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ) أي: إحسان الزوج، (وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ) بجحده وعدم الاعتراف وهذا بيان للأول.

(لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ) جميعه مبالغة أو مدة عمر الزوج، (ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا) لا يوافق غرضها، (قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ) وفيه: إشارة إلى سبب التعذيب، لأنها بذلك كالمصرة على كفر النعمة، والإصرار على المعصية من أسباب العذاب أشار إلى ذلك المهلب.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في كتاب الصلاة في باب صلاة الكسوف جماعة.

5198 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اَظْلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ، وَاطْلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ» تَابَعَهُ أَيُّوبُ، وَسَلَّمُ بْنُ زُرَيْرٍ.

90 - بَاب: لِرَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقٌّ

قَالَ أَبُو جُحَيْفَةَ،

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ) بفتح الهاء وسكون التحتية وفتح المثلثة البصري كان مؤدناً بجوامع البصرة مات سنة عشرين ومائتين وهو من أفراد البخاري قال: (حَدَّثَنَا عَوْفٌ) بالفاء هو الأعرابي، (عَنْ أَبِي رَجَاءٍ) بالجيم عمران بن ملحان جاهلي، أسلم يوم الفتح عاش مائة وعشرين سنة وتوفي في خلافة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وقيل غير ذلك.

(عَنْ عِمْرَانَ) هو ابن الحصين رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أنه (قَالَ): اَظْلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ ليلة الإسراء، أو في المنام (فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ، وَاطْلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ) أي: لكفرهن العشير ولميلهن إلى عاجل زينة الدنيا والإعراض عن الآخرة ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنهن لما كن مصرات على كفر النعمة وعدم الشكر في حق أزواجهن وهو معصية والمعصية من أسباب العذاب استحققن دخول النار وأما كونهن أكثر أهل النار فالبنظر إلى وقت دخولهن وقيل هذا من باب التغليظ والتهديد.

(تَابَعَهُ) أي: تابع عوفاً عن أبي رجاء (أَيُّوبُ) السخيتاني وصل هذه المتابعة النسائي من حديث أيوب عن رجاء عن عمران هكذا في رواية عبد الوارث، وفي رواية غيره وهو الثقيفي وابن عُلَية وغيرهما عن أيوب عن أبي رجاء العطاردي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (وَسَلَّمُ بْنُ زُرَيْرٍ) أي: تابع عوفاً عن أبي رجاء أيضاً سلم بن زريق بفتح السين المهملة وسكون اللام وزريق بفتح الزاي وكسر الراء الأولى البصري وصل متابعة البخاري في صفة الجنة من بدء الخلق وفي باب فضل الفقر من الرقاق.

90 - بَاب: لِرَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقٌّ

(بَاب: لِرَوْجِكَ) أراد بالزوج المرأة (عَلَيْكَ حَقٌّ) قَالَ أَبُو جُحَيْفَةَ بتقديم

5199 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ:

الجيم المضمومة على المهملة المفتوحة وهب بن عبد الله.
(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وقد وصله البُخَارِيُّ في كتاب الصيام في باب من أقسم على أخيه ليفطر مطولاً ولكل واحد من الزوجين حق على الآخر.
ومن جملة حق المرأة على زوجها: أن يجامعها واختلفوا في مقداره، فقيل: يجب مرة، وقيل: في كل أربع ليلة، وقيل: كل طهر مرة.
وقال ابن حزم: فرض على الرجل أن يجامع امرأته التي هي زوجته وأدنى ذلك مرة في كل طهرين قدر على ذلك وإلا فهو عاص لله تعالى.
وروى عبد الرزاق عن الثَّوْرِيِّ عن مالك بن مغول، عن الشعبي قَالَ: جاءت امرأة إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقالت: يا أمير المؤمنين إن زوجي يصوم النهار ويقوم الليل، فَقَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لقد أحسنت الشاء على زوجك، فَقَالَ كعب بن سور: لقد اشتكت، فَقَالَ عمر: اخرج من مقالتك، فَقَالَ: أترى أن ينزل منزلة الرجل له أربع نسوة، فله ثلاثة أيام ولياليها، ولها يوم وليلة.
وقال مالك: إذا كف رجل عن جماع أهله من غير ضرورة لا يترك حتى يجامع أو يفارق أحب ذلك، أو كرهه لأنه يضار بها.
وينحوه قَالَ أَحْمَدُ وقال أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: يؤمر أن يبيت عندها.
وقال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يفرض عليه من الجماع شيء بعينه وإنما يفرض لها النفقة والكسوة وأن يأوي إليها.
وقال الثَّوْرِيُّ: إذا اشتكت زوجها جعل له ثلاثة أيام ولياليها ولها يوم وليلة وهو قول أبي ثور.

وقال ابن بطال لما ذكر في الباب الذي قبله حق الزوج على الزوجة ذكر في هذا عكسه، وأنه لا ينبغي له أن يجهد بنفسه في العبادة حتى يضعف عن القيام بحقها من جماع واكتساب فأخرج حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) المروزي المجاور بمكة قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن المبارك المروزي قَالَ: (أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن بن عمرو قَالَ:

حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَلَمْ أُخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ؟» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلْ، صُمْ وَأَفْطِرْ، وَتُمْ وَنَمْ، فَإِنَّ لِحَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِرِزْوَجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا».

91 - باب: الْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا

5200 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ،

حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ أَيْضًا (أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ أَيْضًا (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ: قَالَ) لِي (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَلَمْ أُخْبِرْ) بضم الهمزة وفتح الموحدة على البناء للمفعول والهمزة للاستفهام التقريري (أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ؟ قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ، صُمْ وَأَفْطِرْ) بقطع الهمزة، (وَتُمْ وَنَمْ، فَإِنَّ لِحَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ وَرَاءَ الْجَسَدِ يَعْنِي هَذَا الْهَيْكَلَ الْمَحْسُوسَ لِلْإِنْسَانِ شَيْئًا آخَرَ يَعْبُرُ عَنْهُ تَارَةً بِالرُّوحِ وَآخَرَى بِالنَّفْسِ.

(وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِرِزْوَجِكَ) أَي: امْرَأَتِكَ (عَلَيْكَ حَقًّا) وَقَدْ مَضَى هَذَا الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ بِوَجْهِ كَثِيرَةٍ.
ومطابقته للترجمة في آخر الحديث.

91 - باب: الْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هُوَ لَقَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) بضم العين وسكون القاف صاحب المغازي، (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ) وفي نسخة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» مَنْ رَعَى يَرَعَى وَهُوَ حَفِظَ الشَّيْءَ وَحَسَنَ التَّعَهُدَ لَهُ وَالرَّاعِي: هُوَ الْحَافِظُ الْمُؤْتَمَنُ

وَالْأَمِيرُ رَاعٍ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ، فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

92 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ [النساء: 34]

الملتزم صلاح ما قام عليه وكل من كان تحت نظره شيء، فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه في دينه ودنياه.

(وَالْأَمِيرُ رَاعٍ) على ما استرعاه الله تعالى، (وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ) من زوج وخادم وغيرهما يقيم فيه ما أمر به من النفقة وحسن العشرة، (وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ) بحسن التدبير والتعهد لخدمته وغير ذلك.

(فَكُلُّكُمْ رَاعٍ) بالفاء، (وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) كرهه للتأكيد والتقرير وقد مضى الحديث في باب الجمعة في القرى والمدن من كتاب الجمعة وفي الاستقراض أيضًا ومضى الكلام فيه هناك. ومطابقته للترجمة ظاهرة.

92 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ [النساء: 34]

(بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾) أي: يقومون عليهن يأمرنهن وينهونهن كما يقوم الولاة على الرعايا (﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾) أي: بسبب تفضيل الله بعضهم، وهم الرجال على بعض، وهم النساء بالعقل والعزم والحزم والقوة والغزو وكمال الصوم والصلاة والنبوة والخلافة والإمامة والأذان والخطبة وتضعيف الميراث والتعصيب فيه.

(إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾) يريد قوله تعالى: ﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: 34] أ: وبسبب ما أخرجوا في نكاحهن من أموالهم في المهور والنفقات: ﴿فَالْفَصْلُ حَتَّى﴾ أي: المحسنات لأزواجهن ﴿فَقَدِئْتُ﴾ أي: مطيعات لله قائمات بحقوق الأزواج ﴿حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ﴾ أي: لمواجب الغيب

5201 - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَلَى

أي: يحفظن في غيبة الأزواج ما يجب حفظه في النفس والمال وعنه ﷺ خير النساء امرأة إن نظرت إليها سرتك وإن أمرتها أطاعتك وإن غبت عنها حفظتك في مالها ونفسها وتلا الآية وقيل لأسرارهم: ﴿يَمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ بحفظ الله إياهن بالأمر وعلى حفظ الغيب والحث عليه بالوعد والوعيد والتوفيق له أو بالذي حفظه الله لهن عليهم من المهر والنفقة والقيام بحفظهن والذب عنهن ﴿وَاللَّي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ أي: عصيانهن وترفعهن عن مطاوعة الأزواج من النشز ﴿فَعُظُّوهُنَّ﴾ أي: مروهن بتقوى الله وطاعته ﴿وَأَفْجُرُوهُنَّ فِي الْمَصَاجِعِ﴾ أي: في المراقد فلا تدخلوهن تحت اللحاف أو لا تباشروهن فيكون كناية عن الجماع وقيل المضاجع المباشت أي: لا تبايتوهن وقيل المراد ترك الكلام وأن يوليها ظهره ﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ ^{(1)(*)} يعني: ضرباً غير مبرح ولا شائن ولا مهلك وهو ما يكون تأديباً ترجر به عن النشز والأمور الثلاثة مترتبة ينبغي أن يدرج فيها: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ﴾ فيما يلتمس منهن ﴿فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: 34] بالتوبيخ والإيذاء والمعنى فأزيلوا عنهن التعرض واجعلوا ما كان منهن كأن لم يكن فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ فاحذروه فإنه قدر عليكم منكم على من تحت أيديكم من نسائكم وعبيدكم أو أنه على علو شأنه يتجاوز عن سيئاتكم ويتوب عليكم فأنتم أحق بالعفو عن أزواجكم فاجتنبوا ظلمهن وقد سقط قوله: ﴿يَمَا فَضَّلَ اللَّهُ﴾ إلى آخره في رواية أبي ذر.

(حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم وسكون الخاء وفتح اللام القطواني الكوفي قَالَ: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ) هو ابن بلال، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (حُمَيْدٌ) الطويل، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، أنه (قَالَ: أَلَى) بمد الهمزة وفتح اللام، أي: حلف من الإيلاء ولا يراد به المعنى الفقهي، بل المعنى اللغوي وهو الحلف، فإن قيل: إذا كان للفظ معنى شرعي، ومعنى لغوي يقدم الشرعي على

(1) وعن النبي ﷺ: «علّق سوطك حيث يراه أهلك»، وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما كنت رابعة لأربع نسوة عند الزبير بن العوام، فإذا غضب على إحداها ضربها بعود المشجب.

(*) المشجب: الخشبة التي تلقى عليها الثياب.

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، وَقَعَدَ فِي مَشْرُبَةٍ لَهُ، فَنَزَلَ لِتَسْعَ وَعِشْرِينَ، فَقِيلَ:
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ آلَيْتَ عَلَى شَهْرٍ؟ قَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعَ وَعِشْرُونَ».

93 - باب هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ فِي غَيْرِ بُيُوتِهِنَّ

وَيُذَكَّرُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ،

اللغوي أجيب: بأنه إذا لم يكن ثمة صارفة عن إرادة معناه الشرعي والقرينة كونها شهرًا واحد وكان سبب إيلائه ﷺ شهرًا إفشاء حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سره ﷺ إلى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وذلك أنه أصاب مارية في بيت حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهجرهن ﷺ شهرًا.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا) وكان أول الشهر.

(وَقَعَدَ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: فقعد بالفاء (فِي مَشْرُبَةٍ) بضم الراء، أي: غرفة (لَهُ، فَنَزَلَ) أي: من المشربة فدخل على عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أو وافق ذلك اليوم نوبتها (لِتَسْعَ وَعِشْرِينَ)⁽¹⁾ من يوم إيلائه.

(فَقِيلَ) أي: قالت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ آلَيْتَ شَهْرًا) وفي رواية المستملي والكشميهني: على شهر.

(قَالَ) ويروى: فَقَالَ بالفاء أي النَّبِيُّ ﷺ: (إِنَّ الشَّهْرَ) أي: الذي آليت فيه (تِسْعَ وَعِشْرُونَ) ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن في الآية: ﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ وقد هجرهن ﷺ شهرًا.

93 - باب هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ فِي غَيْرِ بُيُوتِهِنَّ

(باب هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ) شهرًا وسكناه (فِي غَيْرِ بُيُوتِهِنَّ) كأنه يشير إلى أن قوله: ﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ لا مفهوم وأنه يجوز الهجرة فيما زاد على ذلك كما وقع للنبي ﷺ من هجره لأزواجه في المشربة.

(وَيُذَكَّرُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة الصحابي المشهور القشيري معدود في أهل البصرة غزا خراسان ومات بها وهو جد بهز بن حكيم بن معاوية.

(1) وفي نسخة زيادة قوله: ليلة.

رَفَعَهُ: «غَيْرَ أَنْ لَا تُهْجَرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ» وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

(رَفَعَهُ) بِسُكُونِ الْفَاءِ وَضَمِّ الْعَيْنِ فِي الْيُونَانِيَّةِ وَضَبَطَهُ الْعَيْنِيُّ كَالْكَرْمَانِيِّ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ عَلَى أَنَّهُ مَاضٍ وَجُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ أَيْ: وَيَذْكُرُ عَنْهُ مَرْفُوعًا ⁽¹⁾ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. وَلَا تُهْجَرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهِنِيِّ: «غَيْرَ أَنْ لَا تُهْجَرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ» وَهَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالْخِرَاطِيُّ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَابْنُ مَنَدَةَ فِي غَرَائِبِ شُعْبَةِ كُلْهَمٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي قَزْعَةَ سُوَيْدِ بْنِ حَجِيرِ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مَعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

وَفِيهِ: مَا حَقَّ الْمَرْأَةُ عَلَى الزَّوْجِ؟ قَالَ: يَطْعَمُهَا إِذَا طَعِمَ وَيَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَى وَلَا يَضْرِبُ الْوَجْهَ، وَلَا تَقْبِحُ وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ وَلَفْظُ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ مَعَاوِيَةَ الْقَشِيرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّ زَوْجَةِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: أَنْ يَطْعَمَهَا إِذَا طَعِمَتْ، وَيَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتِ وَلَا يَضْرِبُ الْوَجْهَ، وَلَا تَقْبِحُ وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَلَا تَقْبِحُ أَنْ يَقُولَ قَبْحَكَ اللَّهُ.

(وَالْأَوَّلُ) أَيْ: حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَصَحُّ) مِنْ حَدِيثِ مَعَاوِيَةَ يَعْنِي: أَنَّ الْهَجْرَةَ فِي غَيْرِ الْبُيُوتِ أَصَحُّ إِسْنَادًا مِنَ الْهَجْرَةِ فِيهَا، قَالَ الْمَهْلَبُ: هَذَا الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ كَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَسْتَنَ النَّاسَ بِمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْهَجْرِ فِي غَيْرِ الْبُيُوتِ رَفَقًا بِالنِّسَاءِ، لِأَنَّهُ هَجَرَنَّهُنَّ مَعَ الْإِقَامَةِ مَعَهُنَّ فِي الْبُيُوتِ أَشَدَّ لِأَنفُسِهِنَّ، وَأَوْجَعَ لِقُلُوبِهِنَّ لَمَّا يَقَعُ مِنَ الْإِعْرَاضِ فِي تِلْكَ الْحَالِ وَلَمَّا فِي الْغَيْبَةِ عَنِ الْأَعْيُنِ مِنَ التَّسْلِيَةِ عَنِ الرِّجَالِ قَالَ: وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِهَجْرَانِهِنَّ فِي الْمَضَاجِعِ فَضْلًا عَنِ الْبُيُوتِ.

وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ: بِأَنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَرِدْ مَا فَهَمَهُ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْهَجْرَانِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْبُيُوتِ وَفِي غَيْرِ الْبُيُوتِ، وَأَنَّ الْحَصْرَ الْمَذْكُورَ فِي حَدِيثِ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِ، بَلْ يَجُوزُ الْهَجْرُ فِي غَيْرِ الْبُيُوتِ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْتَهَى.

رَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ: بَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَ يَغَاضِبُ بَعْضَ نِسَائِهِ، فَإِذَا كَانَتْ لَيْلَتَهَا بَاتَ عِنْدَهَا وَلَمْ يَبْتَ عِنْدَ غَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكْلِمَهَا وَلَا يَنْظُرَ إِلَيْهَا؛ قُلْتُ لِمَالِكٍ: وَذَلِكَ لَهُ وَاسِعٌ فَقَالَ: نَعَمْ، وَذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ:

(1) أَيْ: وَيَذْكُرُ عَنْهُ قَوْلُهُ: «وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ» مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

5202 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، أَنَّ عِكْرِمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

﴿وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال فربما كان الهجران في البيوت أشد من الهجران في غيرها وبالعكس، بل الغالب أن الهجران في غير البيوت أشق وألم للنفوس وخصوصاً النساء لضعف نفوسهن وربّ نسوة يتألّمن بمجرد بيتوته الرجل في غير بيوتها من غير هجران ولا سيما مع الهجران.

واختلف أهل التفسير في المراد بالهجران، فالجمهور: على أنه ترك الدخول عليهن والإقامة عندهن على ظاهر الآية وهو من الهجران وهو البعد، وظاهره: أنه لا يضاجعها، وقيل: المعنى يضاجعها ويوليها ظهره، وقيل: يمتنع من جماعها، وقيل: يجامعها ولا يكلمها، وقيل: اهجروهن مشتق من الهجر بضم الهاء وهو كلام القبيح، أي: اغلظوا لهن في القول.

وقيل: مشتق من الهجار وهو الحبل الذي يشد به البعير، يقال: هجر البعير، أي: ربطه فالمعنى: أوثقوهم في البيوت واضربوهم قاله الطَّبْرِيُّ وقواه واستدل له، ووهاه ابن العربي فأجاد، والمعلق المذكور سقط في رواية الحموي.

(حَدَّثَنَا) وفي نسخة: أَخْبَرَنَا (أَبُو عَاصِمٍ) الضحاك بن مخلد النبيل، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز.
ح تحويل من سند إلى آخر.

(وَحَدَّثَنِي) بالافراد (مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) المروزي قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (يَحْيَى ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ) بالصاد المهملة وسكوّن التحتية الأول وتشديد الأخيرة، (أَنَّ عِكْرِمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ) أي: ابن هشام بن المغيرة وهو أخو أبي بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة وليس له في البُخَارِيِّ غير هذا الحديث.

(أَخْبَرَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زوج النَّبِيِّ ﷺ، (أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ شَهْرًا، فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا غَدَا عَلَيْهِنَّ أَوْ رَاحَ، فَقِيلَ لَهُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، حَلَفْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا؟ قَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةٌ وَعِشْرِينَ يَوْمًا».

5203 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو يَعْفُورٍ،

حَلَفَ) وفي كتاب الصوم: أَلَى (لَا يَدْخُلُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ شَهْرًا) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ كَذَا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَهُوَ يَشْعُرُ بِأَنَّ اللَّاتِي أَقْسَمَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ مِنْ مَنْ وَقَعَ مِنْهُنَّ سَبَبُ الْقِسْمِ لَا جَمِيعَ النِّسْوَةِ، لَكِنْ اتَّفَقَ أَنَّهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ انْفَكَّت رَجُلُهُ كَمَا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَتَقَدِّمُ فِي أَوَائِلِ الصِّيَامِ، فَاسْتَمَرَ مَقِيمًا فِي الْمَشْرَبَةِ ذَلِكَ الشَّهْرَ كُلَّهُ، وَهُوَ يُؤَيِّدُ أَنَّ سَبَبَ الْقِسْمِ مَا تَقْدَمُ مِنْ قِصَّةٍ مَارِيَةٍ، فَإِنَّهَا تَقْتَضِي اخْتِصَاصَ بَعْضِ النِّسْوَةِ دُونَ بَعْضٍ بِخِلَافِ قِصَّةِ الْعَسَلِ، فَإِنَّهُنَّ اشْتَرَكْنَ فِيهَا إِلَّا صَاحِبَةَ الْعَسَلِ وَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُنَّ بَدَأَتْ بِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ قِصَّةُ طَلَبِ النِّفْقَةِ وَالْغِيَرَةِ فَإِنَّهُنَّ اجْتَمَعْنَ فِيهَا.

(فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا) مِنْ حَلْفِهِ ﷺ (غَدَا عَلَيْهِنَّ) أَي: أَتَاهُنَّ غَدْوَةً (أَوْ رَاحَ) شَكَّ مِنَ الرَّوَايَةِ، (فَقِيلَ لَهُ) أَي: لِلنَّبِيِّ ﷺ وَالْقَائِلُ بِهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (يَا نَبِيَّ اللَّهِ، حَلَفْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا) وَيُرْوَى: أَنْ لَا تَدْخُلَ شَهْرًا، (قَالَ) وَيُرْوَى: فَقَالَ بِالْفَاءِ: «(إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةٌ وَعِشْرِينَ يَوْمًا)» وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنْ فِي طَرِيقٍ مِنْ طَرِيقِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ غَيْرِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهُ قَعَدَ فِي مَشْرَبَةٍ لَهُ وَذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا هَجَرَ نِسَاءَهُ طَلَعَ إِلَى مَشْرَبَةٍ لَهُ وَقَعَدَ فِيهَا، وَقَدْ مَضَى هَذَا الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الصُّومِ مِنْ بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا»، وَأَنَّهُ أَخْرَجَهُ هُنَاكَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَاصِمٍ وَحْدَهُ.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ) الْفَزَارِيُّ بِالْفَاءِ وَالزَّيَّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو يَعْفُورٍ) بَفَتْحِ التَّحْتِيَّةِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْوَاوِ وَآخِرُهُ رَاءٌ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ بِالْأَصْغَرِ وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُبَيْدٍ كُوفِيٌّ ثِقَةٌ لَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ، وَآخِرُ تَقْدِيمِ فِي آخِرِ لَيْلَةِ الْقَدَرِ حَدَّثَ بِهِ أَيْضًا عَنْ أَبِي الضُّحَى.

قَالَ: تَذَاكُرْنَا عِنْدَ أَبِي الضُّحَى، فَقَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَضْبَحْنَا يَوْمًا وَنِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ يَبْكِينَ، عِنْدَ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ أَهْلُهَا، فَخَرَجْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا هُوَ مَلَأٌ مِنَ النَّاسِ، فَجَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَصَعِدَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي غُرْفَةٍ لَهُ، فَسَلَّمَ فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، ثُمَّ سَلَّمَ فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، ثُمَّ سَلَّمَ فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، فَتَادَاهُ،.....

(قَالَ: تَذَاكُرْنَا عِنْدَ أَبِي الضُّحَى) هو مسلم بن صبيح لم يذكر ما تذاكروا به، وقد أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، عَنْ مِرْوَانَ بْنِ مَعَاوِيَةَ بِإِسْنَادِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فَأَوْضَحَهُ وَلَفْظُهُ: تَذَاكَرْنَا الشَّهْرَ، فَقَالَ بَعْضُنَا: ثَلَاثِينَ، وَقَالَ بَعْضُنَا: تِسْعًا وَعَشْرِينَ، فَقَالَ أَبُو الضُّحَى ثَنَا عَبَّاسٌ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ مِرْوَانَ بْنِ مَعَاوِيَةَ، وَقَالَ فِيهِ: تَذَاكَرْنَا الشَّهْرَ عِنْدَ أَبِي الضُّحَى.

(فَقَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ: أَضْبَحْنَا يَوْمًا وَنِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ) الواو فيه للحال (يَبْكِينَ، عِنْدَ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ أَهْلُهَا، فَخَرَجْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا هُوَ مَلَأٌ مِنَ النَّاسِ) كلمة إذا: للمفاجأة، وملأ بالنون: على وزن فعلان كذا هو في الأصول، وقال ابن التين عند أبي الحسن القابسي: ملأى بلا نون على التأنيث وعند غيره: ملآن وهو الصحيح، وإنما ملأى: نعت للمؤنث فإن أريد البقعة يصح ذلك. وهذا ظاهر في حضور ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذه القصة وحديثه الطويل الذي مضى قريباً يشعر بأنه ما عرف القصة إلا من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لكن يحتمل: أن يكون عرفها مجعلة ففصلها عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ له لما سأله عن المتظاهرتين.

(فَجَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَصَعِدَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي غُرْفَةٍ لَهُ) وفي رواية النَّسَائِيِّ: في عليّة بمهملة مضمومة وقد تكسر وبتشديد اللام المكسورة وتشديد التحتية، وهي المكان العالي، وهو الغرفة، وقد تقدم أنها كانت مشربة، وزاد الإسماعيلي من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن أبي يعفور: في غرفة ليس عنده فيها إلا بلال، (فَسَلَّمَ فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، ثُمَّ سَلَّمَ فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، ثُمَّ سَلَّمَ فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ) بالتكرار ثلاثاً، (فَتَادَاهُ) فعل ومفعول وهو الضمير المنصوب الذي يرجع إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يذكر الفاعل في النسخ الموجودة. ووقع في رواية أبي نعيم مصرحاً بأن الذي ناداه بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَطَلَقْتَ نِسَاءَكَ؟ فَقَالَ: «لا، وَلَكِنْ آلَيْتُ مِنْهُنَّ شَهْرًا»
فَمَكَثَ تِسْعًا وَعَشْرِينَ ثُمَّ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ.

ولفظه بعد قوله: فلم يجبه أحد، فانصرف فناداه بلال، فسلم ثم دخل، وكذا وقع في رواية النَّسَائِيِّ هكذا لكن قَالَ: فنادى بلال بحذف المفعول وهو الضمير في رواية غيره، وعند الإسماعيلي: فسلم فلم يجبه أحد فانحط، فدعاه بلال، فسلم ثم دخل، قيل: والظاهر أن ذكر الفاعل هنا سقط من الناسخ، وقال الْعَيْنِيُّ: لم لا يجوز أن يكون الفاعل هو النَّبِيُّ ﷺ، لأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صعد إلى الغرفة التي فيها النَّبِيُّ ﷺ ووقف على الباب، فسلم ولم يسمع شيئًا هكذا ثلاث مرات، ثم لما أراد الانصراف ناداه النَّبِيُّ ﷺ.

(فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) واستشكل ما وقع في رواية أبي نعيم: أنه ليس عنده فيها إلا بلال، وفي رواية مسلم عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أن اسم الغلام الذي أذن له رباح فلولاً قوله في تلك الرواية ليس عنده فيها إلا بلال يجوز أن يكونا جميعًا كانا عنده لكن يجوز أن يكون بلال عند النَّبِيِّ ﷺ في الغرفة، ورباح كان خارج الغرفة على أسكفة الباب كما تقدم، فلما أذن النَّبِيُّ ﷺ بلغه بلال إلى رباح ورباح نادى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيجتمع الخبران⁽¹⁾.

(فَقَالَ) يَا رَسُولَ اللَّهِ: (أَطَلَقْتَ نِسَاءَكَ؟ فَقَالَ: «لا، وَلَكِنْ آلَيْتُ مِنْهُنَّ شَهْرًا») أي: حلفت أن لا أدخل عليهن شهرًا كما تقدم بيانه.

(فَمَكَثَ) ﷺ (تِسْعًا وَعَشْرِينَ) ليلة كما في رواية، (ثُمَّ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ) وفي الحديث: مشروعية هجر الرجل امرأته إذا وقع منها ما يقتضي ذلك كالنشوز وما فهم من قوله تَعَالَى: ﴿وَأَفْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ [النساء: 34]: أنه لا يهجرها في الكلام وهو صحيح فيما إذا زاد على ثلاثة أيام ويجوز في الثلاثة كما في الروضة للحديث الصحيح: لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، فإن رجي بالهجر صلاح دين للهاجر أو المهجور فلا يحرم وعليه يحمل هجره ﷺ كعب بن مالك وصاحبيه ونهيه الصحابة عن كلامهم، وكذا ما جاء: ما هجر السلف بعضهم بعضًا.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد أخرجهُ النَّسَائِيُّ في الطلاق.

(1) وفي نسخة: ناداه بلال فأسمعه رباح.

94 - بَاب مَا يُكْرَهُ مِنْ ضَرْبِ النِّسَاءِ

وَقَوْلِهِ: ﴿وَاضْرِبُوهُنَّ﴾ [النساء: 34]: «ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ».

94 - بَاب مَا يُكْرَهُ مِنْ ضَرْبِ النِّسَاءِ

(بَاب مَا يُكْرَهُ مِنْ ضَرْبِ النِّسَاءِ) فيه: إشارة إلى أن ضربهن لا يباح مُطْلَقًا، بل فيه ما يكره كراهة تنزيه، أو تحريم كما سيحيى تفصيله إن شاء الله تعالى. (وَقَوْلِهِ) تَعَالَى وفي نسخة: عز وجل: ﴿وَاضْرِبُوهُنَّ﴾ (:) أي «ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ» بكسر الراء المشددة، أي: غير شديد الأذى بحيث لا يحصل منه النفور التام، وعن قتادة: غير شائن.

وعن الحسن البصري: غير مؤثر، فإنه يكره كراهة تحريم وإنما ذكر قوله: واضربوهن توفيقًا بين الكتاب والسنة، ولهذا قَالَ: غير مبرح، وفي رواية أبي ذر: ضربًا غير مبرح، وهذا التفسير منتزع من المفهوم من حديث الباب⁽¹⁾، قَالَ ابن بطال: قَالَ بعضهم أمر الله عز وجل بهجر النساء في المضاجع وضربهن تذليلًا منه لهن وتصغيرًا على إيذاء بعولتهن، ولم يأمر لشيء في كتابه بالضرب صراحة إلا في ذلك، وفي الحدود العظام فساوى معصيتهن لأزواجهن بمعصية أهل الكبائر، وولى الأزواج ذلك دون الأئمة وجعل لهم دون القضاة بغير شهود ولا بينة ائتمنانًا من الله عز وجل للأزواج على النساء، وقال المهلب: إنما يكره من ضرب النساء التعدي فيه والإسراف وقد بين النبي ﷺ ذلك فَقَالَ: «ضرب العبد من أجل الرق يزيد فوق ضرب الحر لتباين حالهما»، ولأن ضرب النساء إنما جوز من أجل امتناعها على زوجها من أجل المباشعة.

وقال ابن التين: واختلف في جواز ضربها في الخدمة، والقياس يوجب ذلك، لأنه إذا جاز ضربها في المباشعة جاز ضربها في الخدمة الواجبة للزوج عليها بالمعروف، وقال ابن حزم: لا يلزمها أن تخدم زوجها في شيء أصلاً لا

(1) وقد جاء ذلك صريحًا في حديث عمرو بن الأحوص أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله ﷺ فذكر حديثًا طويلاً، وفيه: «فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضربًا غير مبرح». الحديث أخرجه أصحاب السنن، وصححه الترمذي واللفظ له، وفي حديث جابر الطويل عند مسلم: «فإن فعلن فاضربوهن ضربًا غير مبرح» وقد سبق التنصيص في حديث معاوية بن حيدة على النهي عن ضرب الوجه.

5204 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ أَمْرَأَتَهُ جِلْدَ الْعَبْدِ،

في عجين، ولا في طبخ، ولا كنس، ولا غزل ولا غير ذلك، ثم نقل عن أبي ثور أنه قَالَ: عليها أن تخدمه في كل شيء ويمكن أن يحتج له بالحديث الصحيح أن فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا تَجِدُ مِنَ الرَّحَى، ويقول أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كنت أخدم الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولا حجة فيهما، لأنه ليس فيهما أنه ﷺ أمرهما بذلك إنما كانتا متبرعتين.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) هو الفريابي قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عُرْوَةَ، (عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بن الزبير بن العوام، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ) بفتح الزاي والميم والعين المهملة وجاء بسكون الميم أيضًا ابن الأسود ابن المطلب بن أسد الأسدي، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ) بصيغة النهي في نسخ البُخَارِيِّ، وقد أَخْرَجَهُ الإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بن سُفْيَانَ النَّسَائِيِّ، عن الفريابي وهو مُحَمَّدُ بن يُوسُفَ شيخ البُخَارِيِّ فيه بصيغة الخبر، وليس في أوله صيغة النهي وكذا أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ من وجه آخر عن الفريابي، وكذا توارد عليه أصحاب هشام بن عُرْوَةَ، وتقدم في التفسير من رواية وهيب ويأتي في الأدب من رواية ابن عُيَيْنَةَ، وكذا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عن ابن عُيَيْنَةَ عن وكيع، وعن أبي معاوية، وعن ابن نمير، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وابن ماجة من رواية ابن نمير وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ من رواية عبدة بن سليمان، وفي رواية أبي معاوية: وعبدة يجلد، وفي رواية وكيع: علام يجلد، وفي رواية ابن عُيَيْنَةَ: وعظهم في النساء فَقَالَ: يضرب أحدكم وهو موافق لرواية أَحْمَدَ بن سُفْيَانَ وليس عند واحد منهم صيغة النهي.

(أَمْرَأَتَهُ جِلْدَ الْعَبْدِ) بالنصب، أي: مثل جلد العبد، وفي إحدى روايتي ابن نمير عند مسلم: ضرب الأمة وفي رواية النَّسَائِيِّ من طريق ابن عُيَيْنَةَ كما يضرب العبد أو الأمة، وفي رواية أَحْمَدَ بن سُفْيَانَ جلد البعير أو العبد وسيأتي في الأدب إن شاء الله تَعَالَى من رواية ابن عُيَيْنَةَ ضرب الفحل أو العبد، والمراد بالفحل البعير، وفي حديث لقيط بن صبرة عند أبي داود: ولا تضرب ظعنك ضربك أمتك.

ثُمَّ يُجَامِعُهَا فِي آخِرِ الْيَوْمِ».

(ثُمَّ يُجَامِعُهَا) وفي رواية أبي معاوية: ولعله أن يضاجعها، وهي رواية الأكثر، وفي رواية لابن عُيَيْنَةَ في الأدب: ثم لعله يعانقها، وفي التِّرْمِذِيِّ مصححًا، ثم لعله أن يجامعها (فِي آخِرِ الْيَوْمِ)⁽¹⁾ وفي رواية ابن عُيَيْنَةَ عند أَحْمَد: من آخر الليل، وله عند النَّسَائِيِّ: آخر النهار، وفي رواية ابن نمير: والأكثر في آخر يومه، وفي رواية وكيع: آخر الليل أو من آخر الليل وكلها متقاربة.

وفي الحديث: جواز تأديب الرقيق بالضرب الشديد والإيماء إلى جواز ضرب النساء دون ذلك، وإليه أشار المصنف بقوله: غير مبرح، وفي سياقه: استبعاد وقوع الأمرين من العاقل أن يبالغ في ضرب امرأته ثم يجامعها من بقية يومه أو ليلته، والمجامعة أو المضاجعة إنما تستحسن مع ميل النفس والرغبة في العشرة والمضروب غالبًا ينفر ضاربه، فوقعت الإشارة إلى ذم ذلك، ولكن يجوز الضرب اليسير بحيث لا يحصل معه النفور التام، فلا يفرط في الضرب، ولا يفرط في التأديب وإنما يباح ضرب المرأة من أجل عصيانها زوجها فيما يجب من حقه عليها بأن تكون ناشزة كأن يدعوها للوطء فتأبى أو تخرج من المنزل بغير إذنها فيعظها بظهور أماراة النشوز كالعبوس بعد طلاقه الوجه والكلام الخشن بعد لينه فيقول لها نحو: اتقي الله في الحق الواجب لي عليك، واحذري العقوبة لقوله تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي تَخَاوَنَ شُرُوهُ فَوَظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَصْرِيوهُنَّ﴾ [النساء: 34] قَالَ فِي الْكُشَاف: أمر بوعظهن أولاً ثم بهجراتهن في المضاجع، ثم الضرب إن لم ينجح فيهن الوعظ والهجران انتهى.

والحاصل: أن ضربهن مباح في الجملة ومحل ذلك أن يضربها تأديبًا إذا رأى منها ما يكره فيما يجب عليها فيه طاعة فإن اكتفى بالتهديد ونحوه كان أفضل وما أمكن الوصول إلى الغرض بالإيهام لا يعدل إلى الفعل لما في وقوع ذلك من النفرة المضادة لحسن المعاشرة المطلوبة في الزوجية إلا إذا كان في أمر يتعلق بمعصيته الله تَعَالَى، وقد أخرج النَّسَائِيُّ في الباب حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ما ضرب رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امرأة له، ولا خادماً قط، ولا ضرب بيده شيئاً قط إلا في

(1) ويروى: من آخر اليوم أي: يوم جلدها.

95 - باب: لَا تُطِيعُ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا فِي مَعْصِيَةٍ

5205 - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، عَنِ الْحَسَنِ هُوَ ابْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ صَفِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ زَوَّجَتْ ابْنَتَهَا، فَتَمَعَّطَ شَعْرُ رَأْسِهَا،

سبيل الله، أو ينتهك محارم الله فينتقم لله.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مر بآتم منه في تفسير سورة: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾.

وأما حديث أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم عنه إياس بن عبد الله بن أبي ذباب بضم المعجمة وبموحدين الأولى خفيفة رفعه: «لا تضربوا إماء الله» فهو محمول على الضرب بغير سبب يقتضيه لا على النسخ إذ لا يصار إليه إذا تعذر الجمع وعلم التاريخ، وينبغي أن يتولى تأديبها بنفسه ولا يرفعها إلى القاضي ليؤدبها لما فيه من المشقة والعار وتنفير القلوب، قيل: وللزوج منع زوجته من عيادة أبويها ومن شهود جنازتهما وجنازة ولديها والأولى خلافه.

95 - باب: لَا تُطِيعُ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا فِي مَعْصِيَةٍ

(باب: لَا تُطِيعُ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا فِي مَعْصِيَةٍ) لأنه لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق ولما كان الذي قبله يشعر بندب المرأة إلى طاعة زوجها في كل ما يرومه خصص ذلك بما لا يكون فيه معصية لله تعالى، فلو دعاها الزوج إلى معصية فعلها أن تمتنع، فإن أدبها على ذلك كان الإثم عليه.

(حَدَّثَنَا خَلَادُ) بتشديد اللام (ابْنُ يَحْيَى) السلمي بضم السين المهملة الكوفي سكن مكة وهو من أفرادهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ) المخزومي المكي، (عَنِ الْحَسَنِ هُوَ ابْنُ مُسْلِمٍ) ابن نياق المكي، (عَنْ صَفِيَّةَ) هي بنت شيبه المكية، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ زَوَّجَتْ ابْنَتَهَا، فَتَمَعَّطَ) بتشديد العين المهملة، أي: تساقط وتناثر وانتثف (شَعْرُ رَأْسِهَا) يقال: معط الشعر، وانمعط معطاً إذا تناثر، ومعطته أنا إذا تنفته، والأمعط من الرجال: السنوط بفتح السين المهملة وضم النون، وهو الذي لا لحية له يقال: رجل سنوط وسنوط،

فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجَهَا أَمَرَنِي أَنْ أَصِلَ فِي شَعْرَهَا، فَقَالَ: «لا، إِنَّهُ قَدْ لَعِنَ الْمُوصِلَاتُ».

وقال أبو حاتم: والذئب يكنى أبا معيط.

(فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجَهَا أَمَرَنِي أَنْ أَصِلَ فِي شَعْرَهَا) أي: شَيْئًا، (فَقَالَ) ﷺ: (لا) أي: لا تصلي فيه (إِنَّهُ قَدْ لَعِنَ⁽¹⁾ الْمُوصِلَاتُ) بضم الميم وفتح الواو وبتشديد الصاد المهملة المكسورة ويجوز فتحها وهي رفع على أنه نائب عن الفاعل، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني: الموصلات وهو يؤيد رواية فتح الصاد، ونقل الإمام القسطلاني: بضم الميم وسكون الواو وكسر الصاد.

ثم العلة في تحريمه: إما كونه شعار الفاخرات، أو تغيير خلق الله عز وجل، وهذا الحديث حجة للجمهور في منع وصل الشعر بشيء آخر سواء كان شعرًا أو غيره، وذهب بعضهم إلى أن الممتنع وصل الشعر، أما إذا وصلت بنحو: خرقه فلا، ونقل أبو عبيد عن الفقهاء الرخصة في كل شيء وصل به الشعر ما لم يكن الوصل شعرًا.

وفي حديث سعيد بن جبير عند أبي داود بسند صحيح، قَالَ: لا بأس بالقرامل بالقاف والراء والميم واللام: ثياب طويلة الفروع لهن، والمراد به: خيوط الشعر من حرير أو صوف تعمل ضفائر تصل المرأة شعرها، ومنهم من أجازه مُطْلَقًا إذا كان بعلم الزوج وإذنه، لكن حديث الباب حجة عليهم، ولا يمنع من الأدوية التي تزيل الكلف، وتحسن الوجه للزوج وكذا أخذ الشعر منه، وسئلت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن قشر الوجه، فقالت: إن كان شيء ولدت وهو بها، فلا يحل لها إخراجه، وإن كان شيء حدث فلا بأس بقشره، وفي لفظ: إن كان للزوج فافعلي، وفي مسند أَحْمَد من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نهى عنه إلا من داء.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من معنى الحديث، وقد أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ في اللباس أيضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فيه أيضًا، وَالنَّسَائِيُّ في الزينة.

(1) بضم اللام على البناء للمفعول.

96 - باب: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاصًا﴾ [النساء: 128]

5206 - حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاصًا﴾ [النساء: 128] قَالَتْ: هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ لَا يَسْتَكْثِرُ مِنْهَا، فَيُرِيدُ طَلَاقَهَا وَيَتَزَوَّجُ غَيْرَهَا، تَقُولُ لَهُ: أُمْسِكْنِي وَلَا تُطْلِقْنِي، ثُمَّ تَزَوَّجَ غَيْرِي، فَأَنْتَ فِي حِلٍّ مِنَ النَّفَقَةِ عَلَيَّ وَالْقِسْمَةِ لِي، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾.

96 - باب: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاصًا﴾ [النساء: 128]

(باب: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾) أي: وإن خافت امرأة كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: 6].

(﴿مِنْ بَعْلِهَا﴾) أي: من زوجها (﴿نُشُورًا﴾) وهو الترفع عنها ومنع النفقة، (﴿أَوْ إِعْرَاصًا﴾) وهو الانصراف عن ميلها إلى غيرها، وجواب أن قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [النساء: 128] وسقط في رواية أَبِي ذَرٍّ: ﴿أَوْ إِعْرَاصًا﴾.

(حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: حدثني بالافراد مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ بتشديد اللام وتخفيفها قَالَ: (أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ حَازِمِ الضَّرِيرِ، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةَ بْنِ الزَّبِيرِ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاصًا﴾) قَالَتْ: هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ لَا يَسْتَكْثِرُ مِنْهَا) أي: لا يكثر من مصاحبتها ومحادثتها والاختلاط بها ولا يعجبه ما لكبر سنٍّ أو مرض ويهم بطلاقها.

(فَيُرِيدُ طَلَاقَهَا وَيَتَزَوَّجُ غَيْرَهَا، تَقُولُ لَهُ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: وتقول له بالواو: (أُمْسِكْنِي وَلَا تُطْلِقْنِي، ثُمَّ تَزَوَّجَ غَيْرِي، فَأَنْتَ فِي حِلٍّ مِنَ النَّفَقَةِ عَلَيَّ وَالْقِسْمَةِ لِي) أي: أحللت عليك النفقة والقسمة فلا تنفق علي ولا تقسم لي، (فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا﴾) أصله: يتصلحا فأبدلت التاء صادًا وأدغمت، أي: يصطلحا، وقرأ الكوفيون: يصلحا من الإصلاح بمعنى: يصطلحا أيضًا.

(﴿بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾) على أن تطيب له نفسه عن القسمة، أو عن بعضها، أو عن النفقة أو عنها، (﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾) من الفرقة، أو من النشوز، أو من الخصومة

97 - باب العَزْل

في كل شيء، لأن فيه قطع النزاع، وقام الإجماع على جواز هذا الصلح أو الصلح خير من الخيور كما أن الخصومة شر من الشرور.

وعند الحاكم من طريق ابن المسيب عن رافع بن خديج: أنه كان تحت امرأة فتزوج عليها شابة فأثر البكر عليها، فنازعته وطلقها، ثم قَالَ: إن شئت راجعتك وصبرت، فقالت: راجعني فراجعها، ثم لم تصبر فطلقها، قَالَ: فذلك الصلح الذي بلغنا أن الله عز وجل أنزل فيه هذه الآية، وفي الترمذي من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خشيت سودة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن يطلقها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فقالت: يا رَسُولَ اللَّهِ لا تطلقني وأجعل يومي لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ففعل.

ونزلت هذه الآية وله شاهد في الصحيحين من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن سودة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لما ذكرت جعلت نوبتها لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فكان ﷺ يقسم لها ليلاً ويوم سودة ولم يذكر فيه نزول الآية.

ثم إنهم اختلفوا هل ينتقض هذا الصلح، فَقَالَ عبيدة: هما على ما اصطلحا عليه وإن انتقض فعليه أن يعدل، أو يفارق وهو قول إبراهيم، ومجاهد، وعطاء، قَالَ ابن المنذر: هو قول الثوري، وَالشَّافِعِي، وأحمد.

وقال الكوفيون: ليس لها أن تنقض أو هما على ما اصطلحا عليه وهو قول قَتَادَةَ، وقول الحسن: هو قياس قول مالك فيمن أنظره بالدين أو أعار عارية إلى مدة أنه لا يرجع في ذلك، وقول عبيدة: هو قياس قول أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي لأنها هبة منافع طارئة لم تقبض، فجاز فيها الرجوع.

ومطابقة الحديث لترجمة ظاهرة، وقد مضى في تفسير سورة النساء.

97 - باب العَزْل

(باب العَزْل) أي عزل الرجل ذكره ونزعه بعد الإيلاج لينزل منيه خارج الفرج تحرراً من الولد، وهو مكروه، وإن أذنت فيه المعزول عنها حرة كانت أو أمة، لأنه طريق إلى قطع النسل ولهذا روي: العزل الوأد الخفي رواه مسلم.

5207 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ».

وقال النَّوَوِيُّ: قَالَ أَصْحَابُنَا: لَا يَحْرَمُ فِي مَمْلُوكَتِهِ وَلَا زَوْجَتِهِ الْأُمَّةُ سِوَا رَضِيَتْ أَمْ لَا، لِأَنَّ عَلَيْهِ ضَرَرًا فِي مَمْلُوكَتِهِ بِأَنْ تَصِيرَ أُمٌ وَلَدٌ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا، وَفِي زَوْجَتِهِ الرَّقِيقَةُ لِصِيرُورَةِ وَلَدِهِ رَقِيقًا تَبَعًا لِأُمِّهِ، أَمَّا زَوْجَتُهُ الْحُرَّةُ فَإِنْ أُذِنَتْ فِيهِ لَمْ يَحْرَمْ، وَإِلَّا فَوُجْهَانِ: أَصْحَهُمَا لَا يَحْرَمُ، وَسِجِيءُ التَّفْصِيلِ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) هُوَ الْقَطَانُ، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، (عَنْ عَطَاءٍ) هُوَ ابْنُ أَبِي رَبَاحٍ، (عَنْ جَابِرٍ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ (قَالَ: «كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ»⁽¹⁾) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَي: فِي زَمَنِهِ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا إِنْ أَضَافَهُ إِلَى زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَهُ حُكْمُ الرِّفْعِ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْأَصُولِيِّينَ، وَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ إِلَى أَنَّهُ مَوْقُوفٌ لِاحْتِمَالِ أَنْ لَا يَكُونَ ﷺ أَطْلَعَ عَلَى ذَلِكَ وَهَذَا الْخِلَافُ لَا يَجِيءُ هُنَا لَوْجُودِ النُّقْلِ بِاطْلَاعِهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ كَمَا ثَبِتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ: فَبَلَغَ ذَلِكَ (النَّبِيَّ ﷺ) فَلَمْ يَنْهِنَا، فَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِوَجْهِهِ، فَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا نَحْوَهُ.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَالتَّيْمِيُّ مِنَ حَدِيثِ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَعْزِلُ، فَزَعَمَتِ الْيَهُودُ أَنَّهَا الْمَوْوُودَةُ الصَّغْرَى، فَقَالَ: «كَذَبَتِ الْيَهُودُ» أَنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهُ لَمْ يَمْنَعَهُ.

وَرَوَى مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ مَعْقِلٍ وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ الْجَزْرِيُّ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: لَقَدْ كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ⁽²⁾ فَبَلَغَ

(1) وَيُرْوَى: عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ.

(2) وَرَوَى مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ.

ذلك نبي الله ﷺ، فلم ينهنا .

وروي أيضًا والنسائي من رواية عروة بن عياض، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: سأل رجل النبي ﷺ فقال: إن عندي جارية لي وأنا أعزل عنها، فقال رسول الله ﷺ: «إن ذلك لم يمنع شيئاً أراد الله»، الحديث، وروي أيضًا: وأبو داود من رواية زهير، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه قال: جاء رجل من الأنصار إلى رسول الله ﷺ، فقال: إن لي جارية أطوف عليها وأنا أكره أن تحمل، فقال: اعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها فلبث الرجل، ثم أتاه فقال: إن الجارية قد حبلت قال: قد أخبرتك به، الحديث: لفظ أبي داود وأخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية سالم بن أبي الجعد عن جابر رضي الله عنه نحوه.

وقد استدل بحديث الباب: على جواز العزل فممن قال به من الصحابة سعد ابن أبي وقاص، وأبو أيوب الأنصاري، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم ذكره عنهم مالك في الموطأ، ورواه ابن أبي شيبة أيضًا عن أبي بن كعب، ورافع بن خديج، وأنس بن مالك رضي الله عنهم، ورواه أيضًا عن غير واحد من الصحابة، لكن في العزل عن الأمة وهم: عمر بن الخطاب، وخباب بن الأرت، وروي كراهته عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وابن عمر، وأبي أمامة رضي الله عنهم، وكذا روى عن سالم، والأسود، وسعيد بن جبير، وإبراهيم التيمي، وعمر بن مرة، وجابر بن زيد، والحسن، وعطاء، وطاوس، وإليه ذهب أحمد بن حنبل، وحكاه صاحب التقريب عن الشافعي، وكذا عزاه إليه ابن عبد البر في التمهيد وهو قول أكثر أهل العلم.

وتفصيل القول فيه: أن المرأة إن كانت حرة فقد ادعى فيه ابن عبد البر في التمهيد: أنه لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عنها إلا بإذنها، وقال الشيخ زين الدين العراقي دعوى الإجماع لا تصح، فقد اختلف أصحاب الشافعي على طريقتين أظهرهما كما قال الرافعي: أنها إن رضيت جاز لا محالة وإلا فوجهان:

أصحهما: عند الغزالي: الجواز، كذا قال الرافعي في الشرح الصغير

5208 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ عَمْرُو: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كُنَّا نَعْرِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ».

5209 - وَعَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «كُنَّا نَعْرِلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ

والنووي في شرح مسلم: إنه الأصح، وقال في الروضة: إنه المذهب.

والطريق الثاني: أنها إن لم تأذن لم يجز، وإن أذنت فوجهان، وإن كانت المرأة أمة فاختلف العلماء في وجوب استئذان سيدها، فحكى ابن عبد البر في التمهيد عن مالك، وأبي حنيفة وأصحابهما أنهم قالوا: الإذن في العزل عنها إلى مولاهما، وإن كانت المرأة أمة له، فَقَالَ ابن عبد البر: لا خلاف بين فقهاء الأمصار أنه يجوز العزل عنها بغير إذنها، وأنه لا حق لها في ذلك.

وقال الشيخ زين الدين العراقي: هكذا أطلق نفي الخلاف وليس بجيد وقد فرق أصحاب الشافعي في الأمة بين المستولدة وغيرها، فإن لم يكن قد استولدها، فَقَالَ الغزالي وتبعه الرافعي والنووي: لا خلاف في جوازه، قَالَ الرافعي: صيانة للملك.

واعترض صاحب المهمات: بأن فيه وجهًا حكاه الروياني في البحر: أنه لا يجوز لحق الولد، وإن كانت مستولدة له، فَقَالَ الرافعي: الراجح الجواز لأنها ليست راسخة في الفراش، ولهذا لا يستحق العتم، وبعضهم رتبها على المنكوحة الرقيقة وأولى بالمنع، لأن الولد حر وآخرون على الحرة.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه فسر الإبهام الذي في الترجمة وهو من إفراده.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هو ابن المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عُيَيْنَةَ قَالَ: (قَالَ عَمْرُو) هو ابن دينار: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح، أنه (سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، أنه (قَالَ) وفي نسخة: يقول: (كُنَّا نَعْرِلُ) بنون مفتوحة وزاي مكسورة، (وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ، وَعَنْ عَمْرٍو) أي: ابن دينار، (عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه (قَالَ: كُنَّا نَعْرِلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: كان يعزل بتحتية مضمومة بدل النون وفتح الزاي على البناء للمفعول.

وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ».

(وَالْقُرْآنُ) أي: والحال أن القرآن (يَنْزِلُ) أي: بتفاصيل الأحكام، وزاد في رواية إبراهيم بن موسى عن سفيان، أنه قَالَ حين روى هذا الحديث: أي لو كان حرامًا لنزل فيه، وقد أخرج مسلم هذه الزيادة عن إسحاق بن راهويه، عن سفيان فساقه بلفظ: «كنا نعزل والقرآن ينزل» قال سفيان: لو كان شيء ينهى عنه لنهانا عنه القرآن، فهذا ظاهر في أن سفيان قاله استنباطًا، وأوهم كلام صاحب العمدة، ومن تبعه: أن هذه الزيادة من نفس الحديث فأدرجها، وليس الأمر كذلك، فقال الحافظ العسقلاني: إنني تتبعته من المسانيد فوجدت أكثر رواية عن سفيان لا يذكرون هذه الزيادة، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وكان ابن عُيَيْنَةَ حدث به مرتين فمرة ذكر فيها الأخبار والسماع، فلم يقل فيها على عهد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ومرة ذكره بالنعنة فذكره، فإن قيل: روى مسلم من حديث أبي الأسود، عن عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن جذامة بنت وهب أخت عكاشة حضرت رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في أناس، الحديث.

وفيه: ثم سأله عن العزل، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذاك الوأد الخفي» وبه استدل إبراهيم النخعي، وسالم بن عبد الله، والأسود بن يزيد، وطاوس، وقالوا: العزل مكروه، لأنه ﷺ جعل العزل بمنزلة الوأد إلا أنه خفي، لأن من يعزل عن امرأته إنما يعزل هربًا من الولد، فلذلك سمي: المؤودة الصغرى والمؤودة الكبرى هي التي تدفن وهي حية.

كان إذا ولد لأحدهم بنت في الجاهلية دفنوها في التراب وهي حية، فكيف التوفيق بين هذا وبين حديث جابر وأبي سعيد وغيرهما.

وفي حديث جابر: قلنا يا رَسُولُ اللَّهِ إنا كنا نعزل، فزعمت اليهود أنها المؤودة الصغرى، فَقَالَ ﷺ: «كذبت اليهود، إن الله إذا أراد أن يخلقه لم يمنعه» رواه الترمذي.

فالجواب عن هذا بوجوه:

الأول: أنه يحتمل أن يكون الأمر في ذلك كما وقع في عذاب القبر لما قالت اليهود: إن الميت يعذب في قبره، فكذبهم النَّبِيُّ ﷺ قبل أن يطلعه الله على

5210 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ،

ذلك فلما أطلع الله على عذاب القبر أثبت ذلك واستعاذ بالله منه وههنا كذلك .
الثاني : ما قاله الطَّحَاوِيُّ أنه منسوخ بحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره، فإن قيل : ذكروا أن جذامة أسلمت عام الفتح فيكون حديثها متأخراً، فيكون ناسخاً لغيره، فالجواب : أنهم ذكروا أَيْضاً : أنها أسلمت قبل الفتح وقال عبد الحق هو الصحيح .

الثالث : ما قَالَ ابن العربي أن حديث جذامة مضطرب .

الرابع : يرجع إلى الترجيح فحديث جذامة تفرد من حدثه كذا قيل، وحديث جابر روي برجال الصحيح ⁽¹⁾ وله شاهد من حديث أبي سعيد على ما سيأتي، وحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ من حديث أَبِي سلمة عنه قَالَ : سئل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن العزل، ف قيل : إن اليهود تزعم أنها المؤودة الصغرى فَقَالَ : «كذبت يهود» .

و(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ) الضبعي البُصْرِيُّ هو ابن أخي جويرية قَالَ : (حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ) أي : ابن أسماء بن عبيد الضبعي شارك مالكا في الرواية عن نافع وتفرد عنه بهذا الحديث وبغيره، وهو من الثقات الأثبات، قَالَ الدارقطني بعد أن أَخْرَجَهُ من طريق صحيح غريب : تفرد به جويرية، عن مالك، وقال الحافظ العسقلاني : ولم أره إلا من رواية ابن أخيه عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بن

(1) وقد جمعوا بين الحديثين أي : بين تكذيب اليهود وبين إثبات كونه وأذا خفياً . فقال بعضهم : إن قولهم المؤودة الصغرى يقتضي أنه وأد ظاهر لكنه صغير بالنسبة إلى دفن المولود بعد وضعه حياً، فلا يعارض قوله : إن العزل وأد خفي فإنه يدل على أنه ليس في حكم الظاهر أصلاً، فلا يترتب عليه حكمه، وإنما جعله وأداً من جهة اشتراكهما في قطع الولادة . وقال بعضهم الوأد الخفي ورد على طريق التشبيه لأنه قطع طريق الولادة قبل مجيئه فأشبهه قتل الولد بعد مجيئه؛ وقال ابن القيم : الذي كذبت فيه اليهود وزعمهم أن العزل لا يتصور معه الحمل أصلاً، وجعلوه بمنزلة قطع النسل بالوأد فأكذبهم وأخبر أنه لا يمنع الحمل إذا شاء خلقه وإذا لم يرد خلقه لم يكن وأداً حقيقة وإنما سماه وأداً خفياً في حديث جذامة لأن الرجل إنما يعزل هرباً من الحمل فأجري قصده لذلك مجرى الوأد، لكن الفرق بينهما أن الوأد ظاهر بالمباشرة اجتمع فيه القصد والفعل، والعزل يتعلق بالقصد صرفاً فلذلك وصفه بكونه خفياً ولعل هذا الجواب أحسن الأجوبة وأصوبها .

عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: أَصَبْنَا سَبِيًّا،

أَسْمَاءُ عَنْهُ، وَأَسْمَاءُ وَجُورِيَّةُ مِنَ الْأَعْلَامِ الْمَشْرُوكَةِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

(عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ) الْإِمَامُ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَ بْنِ شَهَابٍ، (عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ) بِحَاءٍ مَهْمَلَةٌ ثُمَّ رَاءٌ ثُمَّ زَايٌ مُصَغَّرًا اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ يُونُسَ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْقَدْرِ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَيْرِيزٍ الْجَمْحِيُّ وَهُوَ مَدَنِيٌّ سَكَنَ الشَّامَ، وَمُحَيْرِيزُ أَبُوهُ هُوَ ابْنُ جَنَادَةَ بْنِ وَهَبٍ وَكَانَ مِنْ رَهْطِ أَبِي مَحْذُورَةَ الْمُؤَذَّنِ وَكَانَ يَتِيمًا فِي حَجْرِهِ، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) وَفِي رِوَايَةِ يُونُسَ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ، وَفِي رِوَايَةِ رُبَيْعَةَ فِي الْمَغَازِي عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَرَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْعِزْلِ كَذَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ، وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو صَرْمَةَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ فَسَأَلَهُ أَبُو صَرْمَةَ، فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْعِزْلَ، وَأَبُو صَرْمَةَ بِكَسْرِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ اسْمُهُ مَالِكٌ.

وقيل: قيس صحابي مشهور من الأنصار، وقد وقع في رواية للنسائي من طريق الضحاك بن عثمان، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي صَرْمَةَ قَالَا: أَصَبْنَا سَبَايَا وَالْمَحْفُوظَ الْأَوَّلَ.

أَصَبْنَا أَي: أَنَّهُ (قَالَ: أَصَبْنَا سَبِيًّا) أَي: جَوَارِي أَخَذْنَاهَا مِنَ الْكُفَّارِ أَسْرًا وَفِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ فِي الْبَيْوَعِ وَيُونُسَ الْمَذْكُورَةِ: أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ زَادَ يُونُسَ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَفِي رِوَايَةِ رُبَيْعَةَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمَصْطَلِقِ، فَسَبَيْنَا كِرَائِمَ الْعَرَبِ، وَطَالَتْ عَلَيْنَا الْغَرِبَةُ وَرَغَبْنَا فِي الْفِدَاءِ فَأَرَدْنَا أَنْ نَسْتَمْتَعَ وَنَعْزِلَ، فَقُلْنَا: نَفْعَلُ ذَلِكَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهَرِنَا لَا نَسْأَلُهُ فَسَأَلْنَاهُ وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ جَمِيعًا، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا أَصَبْنَا سَبِيَّ بَنِي الْمَصْطَلِقِ اسْتَمْتَعْنَا مِنَ النِّسَاءِ وَعَزَلْنَا عَنْهُمْ، قَالَ: ثُمَّ إِنِّي وَقَفْتُ عَلَى جَارِيَةٍ فِي سَوِّقِ بَنِي قَيْنَقَاعَ فَمَرَّ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ الْجَارِيَةُ يَا أَبَا سَعِيدٍ

فَكُنَّا نَعْزِلُ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَوَإِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ - قَالَهَا ثَلَاثًا -

قلت: جارية لي أبيعها قَالَ: هل كنت تصيها، قَالَ: قلت نعم، قَالَ: فلعلك تبيعها وفي بطنها سحلة، قَالَ: كنت أعزل عنها، قَالَ: هذه المؤودة الصغرى، قَالَ: فجنّت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فذكرت ذلك له، فَقَالَ: «كذبت يهود، كذبت يهود».

(فَكُنَّا نَعْزِلُ) عنهن كراهة مجيء الولد من الأمة أنفة أو خوف تعذر بيع الأمة إذا صارت أم ولد أو فراراً من كثرة العيال إذا كان مقلاً، فيرغب في قلة الولد لثلاً يتضرر بتحصيل الكسب أو غير ذلك.

(فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية يُونُسَ وشعيب: فَقَالَ: إنا نصيب سبينا ونحب المال، فكيف ترى في العزل، ووقع عند مسلم من طريق عبد الرحمن بن بشر، عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ذكر العزل عند رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وما ذلكم»، قالوا: الرجل يكون له المرأة ترضع له، فيصيب منها ويكره أن تحمل منه والرجل يكون له الأمة، فيصيب منها ويكره أن تحمل منه، ففي هذه الرواية أشار إلى أن سبب العزل شيان: أحدهما: كراهة مجيء الولد من الأمة وهو إما أنفة من ذلك، وأما لثلاً يتعذر بيع الأمة إذا صارت أم ولد وإما لغير ذلك، والثاني: كراهة أن تحمل الموطوءة وهي ترضع فيضر ذلك بالولد المرضع.

(فَقَالَ) ﷺ: (أَوَإِنَّكُمْ) بفتح الهمزة والواو (لَتَفْعَلُونَ) أي: العزل المذكور (قَالَهَا ثَلَاثًا) اختلفوا في معناه، فقالت طائفة: ظاهرة الإنكار والزجر فينهى عن العزل، وحكى ذلك أيضاً عن الحسن وكأنهم فهموا من كلمة لا في رواية أخرى وهي رواية ربيعة: لا عليكم أن لا تفعلوا، ووقع في رواية مسلم من طريق أخرى عن مُحَمَّد بن سيرين، عن عبد الرحمن بن بشر، عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا عليكم أن لا تفعلوا ذلك.

قَالَ ابن سيرين: قوله: لا عليكم أقرب إلى النهي، قَالَ ابن عون: فحدثت به الحسن، فَقَالَ: واللّه لكان هذا زجراً.

وقال الْفَرُطِيُّ: كان هؤلاء فهموا من لا النهي عما سألوا عنه، فكأنّ عندهم بعد لا حذفاً تقديره: لا تعزلوا وعليكم أن لا تفعلوا، أو يكون قوله: عليكم إلخ تأكيداً للنهي، وتعقب: بأن الأصل عدم هذا التقدير، وإنما معناه: ليس عليكم

مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَائِنَةٌ.

أن تتركوا وهذا الذي يساوي أن لا تفعلوا، وروى ابن القاسم وغيره عن مالك: أنها للنهي عما سئل عنه، وأن كلمة لا في أن لا تفعلوا لتأكيد النهي.

وقالت طائفة أخرى: معنى قوله: لا عليكم أن لا تفعلوا، لا حرج عليكم أن لا تفعلوا، ففي ذلك نفي الحرج عن عدم الفعل، فافهم ثبوت الحرج في فعل العزل ولو كان المراد نفي الحرج عن الفعل لقال: لا عليكم أن تفعلوا إلا أن ادعى أن كلمة لا زائدة، فيقال: الأصل عدم ذلك.

ووقع في رواية مجاهد الآتية في التوحيد تعليقاً ووصلها مسلم وغيره ذكر العزل عند رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: ولم يفعل ذلك أحدكم ولم يقل لا يفعل ذلك، فأشار إلى أنه لم يصرح لهم بالنهي وإنما أشار إلى أن الأولى ترك ذلك، لأن العزل إن كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك وأشار إلى ذلك بقوله: (مَا مِنْ نَسَمَةٍ) ⁽¹⁾ أي: نفس (كَائِنَةٍ) أي: قدر كونها (إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَائِنَةٌ) سواء عزلتم أو لا، أي: ما قدر وجوه لا يمنعه العزل، وذلك لأن اللَّهَ تَعَالَى إن كان قدر خلق الولد لم يمنع العزل ذلك، فقد يسبق الماء ولا يشعر العازل، فيحصل العلوق ويلحقه الولد ولا راد لما قضى اللَّهَ تَعَالَى والفرار من حصول الولد يكون لأسباب:

منها: خشية علوق الزوجة الأمة لثلا يصير الولد رقيقاً، أو خشية دخول الضرر على الولد المرضع إذا كانت الموطوءة مرضعة، أو الفرار من كثرة العيال إذا كان الرجل مقللاً، فيرغب في قلة الولد لثلا يتضرر بتحصيل الكسب وكل ذلك لا يغني شيئاً وفي حديث جابر أَيْضًا أن ذلك لم يمنع شيئاً أَرَادَهُ اللَّهَ.

وفي حديثه أَيْضًا في رواية مسلم: أعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها، وفي حديث البراء رواه التِّرْمِذِيُّ في كتاب العلل: ليس من كل الماء يكون الولد، وقد أخرج أَحْمَدُ والبخاري وصححه ابن حبان من حديث أَنَسٍ رَضِيَ اللَّه عَنْهُ: أن رجلاً سأل عن العزل، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لأخرج اللَّه منها ولدًا، وليس في

جميع الصور التي يقع العزل بسببها ما يكون العزل فيها راجحاً سوى الصورة المتقدمة عند مسلم من طريق عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهي خشية أن يضر الحمل بالولد الموضع، لأنه مما جرب فضر غالباً لكن وقع في بقية الحديث عند مسلم: أن العزل بسبب ذلك لا يفيد لاحتمال أن يقع الحمل بغير اختيار، ووقع عند مسلم في حديث أسامة بن يزيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جاء رجل إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إني أعزل عن امرأتي شفقة على ولدها، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ كَانَ لَذَلِكَ فَلَا مَا ضَرَّ ذَلِكَ فَارْسَ وَلَا الرُّومَ»، وفي العزل أَيْضًا: إدخال ضرر على المرأة لما فيه من تفويت لذتها.

تنبيه:

قيل: الاستفهام المذكور يشعر بأنه ﷺ ما كان اطلع على فعلهم ذلك ففيه تعقب على من قَالَ: إن قول الصحابي كنا نفعل كذا في عهد النَّبِيِّ ﷺ مرفوع معتلاً بأن الظاهر اطلاع النَّبِيِّ ﷺ كما تقدم، ففي هذا الخبر أنهم فعلوا العزل ولم يعلم به حتى سأله عنه.

نعم، للقائل أن يقول: كانت دواعيهم متوافرة على سؤاله عن أمور الدين، فإذا فعلوا الشيء وعلموا أنه لم يطلع عليه بادروا إلى سؤاله عن الحكم فيه فيكون الظهور من هذه الحثية، وقد تقدم الخلاف في كون العزل حراماً، أو مكروهاً، أو جائزاً بلا كراهة بالتفصيل فلا أعيده.

وقد انتزع بعضهم من حكم العزل حكم معالجة المرأة إسقاط النطفة قبل نفخ الروح، فمن قَالَ بالمنع هناك ففي هذه أولى، ومن قَالَ بالجواز يمكن أن يلتحق به هذا ويمكن أن يفرق بأنه أشد، لأن العزل لم يقع فيه تعاطي السبب ومعالجة السقط يقع بعد تعاطي السبب ويلتحق بهذه المسألة تعاطي المرأة ما يقطع الحبل من أصله، وقد أفتى بعض متأخري الشافعية بالمنع وهو مشكل على القول بإباحة العزل مُطْلَقًا.

هذا ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد سبق في البيوع في باب الرقيق.

98 - باب الْقُرْعَةِ بَيْنَ النِّسَاءِ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا

5211 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ،

98 - باب الْقُرْعَةِ بَيْنَ النِّسَاءِ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا

(باب الْقُرْعَةِ بَيْنَ النِّسَاءِ إِذَا أَرَادَ) أي: الرجل (سَفَرًا) وأراد أن يأخذ إحدى زوجاته معه⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ) ضِدَّ الْأَيْسَرِ الْمَخْزُومِيِّ الْمَكِّي، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ بَضْمِ الْمِيمِ وَفَتْحِ اللَّامِ، (عَنِ الْقَاسِمِ) هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ يُرْوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَارَةً بِالْوَاسِطَةِ كَمَا هُنَا وَتَارَةً بغيرها، (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ) أي: إِلَى السَّفَرِ (أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ) زَادَ ابْنُ سَعْدٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَكَانَ إِذَا خَرَجَ سَهْمٌ غَيْرِي عَرَفَ فِيهِ الْكَرَاهِيَةَ.

وقال النَّوَوِيُّ: وهو واجب في حق غير النَّبِيِّ ﷺ، وأما النَّبِيُّ ﷺ ففي وجوب القسم في حقه خلاف ممن قَالَ بوجوبه يجعل إقراعه واجبًا، ومن لم يوجبه يقول فعل ذلك من حسن العشرة، ومكارم الأخلاق، وتطيب قلوبهن.

والمشهور عن الحنفية والمالكية: عدم اعتبار القرعة وأنه لا حق لهن في القسم حالة السفر، يسافر الزوج بمن شاء والأولى أن يقرع بينهما، وقال القاضي عياض: هو المشهور عن مالك وأصحابه، لأنها من باب الخطر والقمار، وحكى عن الحنفية إجازتها انتهى.

وقد قالوا به في مسألة الباب وقال القرطبي: وليست أيضًا بواجبة عند مالك، واحتج من منع من المالكية بأن بعض النسوة قد تكون أنفع في السفر من

(1) مفهومه اختصاص القرعة بحالة السفر وليس على عمومها، بل ليعين القرعة من يسافر بها ويجري القرعة أيضًا فيما إذا أراد أن يقسم بين زوجاته فلا يبدأ بأيهن شاء، بل يقرع بينهما فيبدأ بالتّي يخرج لها القرعة إلا أن يرضين بشيء فيجوز بلا قرعة.

فَطَارَتِ الْقُرْعَةُ لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ بِاللَّيْلِ سَارَ مَعَ عَائِشَةَ يَتَحَدَّثُ، فَقَالَتْ حَفْصَةُ:

غيرها، فلو خرجت القرعة للتي لا نفع لها في السفر لأضر بحال الرجل، وكذا بالعكس قد تكون بعض النساء أقوم ببيت الرجل من الأخرى.

وقال ابن القصار: ليس له أن يسافر بمن شاء منهن بغير قرعة وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي وقال مالك مرة له أن يسافر بمن شاء منهن بغير قرعة، وقال القُرطبي: ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف أحوال النساء ويختص مشروعية القرعة بما إذا اتفقت أحوالهن لئلا يخرج واحدة معه فيكون ترجيحًا بغير مرجح انتهى.

وفيه: مراعاة للمذهب مع إلا من رد الحديث أصلاً بحمله على التخصيص، وكأنه خصص العموم بالمعنى وقال المهلب: وفيه العمل بالقرعة في المقاسمات والاستهام.

(فَطَارَتِ) أي: حصلت (الْقُرْعَةُ لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أي: في سفرة من السفرات وطير كل إنسان نصيبه، وقد تقدم في الجناز قول أم العلاء: لما اقتسم الأنصار المهاجرين قالت: فطار لنا عثمان بن مظعون، أي: حصل في نصيبنا من المهاجرين.

(وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ بِاللَّيْلِ سَارَ مَعَ عَائِشَةَ) حال كونه (يَتَحَدَّثُ) أي: معها كما هي عادة المسافرين لقطع المسافة، واستدل به المهلب: على أن القسم لم يكن واجبًا على النَّبِيِّ ﷺ، لأنه لو كان واجبًا لحرم على حفصة ما فعلت في تبديل بغيرها بغير عَائِشَةَ، ولا دلالة فيه، لأن عماد القسم الليل في الحضر، وأما في السفر فعماد القسم فيه النزول، وأما حالة السفر فليست منه لا ليلاً ولا نهارًا وقد أخرج أبو داود والبيهقي واللفظ من طريق ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قُلْ يَوْمَ إِلَّا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يطوف علينا جميعًا، فيقبل ويلمس ما دون الوقاع، فإذا جاء إلى التي هو يومها بات عندها.

(فَقَالَتْ حَفْصَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أي: لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لما حصل لها

أَلَا تَرْكَبِينَ اللَّيْلَةَ بَعِيرِي وَأَرْكَبُ بَعِيرَكَ، تَنْظُرِينَ وَأَنْظُرُ؟ فَقَالَتْ: بَلَى، فَرَكِبْتُ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جَمَلٍ عَائِشَةَ وَعَلَيْهِ حَفْصَةُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهَا، ثُمَّ سَارَ حَتَّى نَزَلُوا، وَافْتَقَدَتْهُ عَائِشَةُ، فَلَمَّا نَزَلُوا جَعَلَتْ رِجْلَيْهَا بَيْنَ الإِذْخِرِ، وَتَقُولُ: يَا رَبِّ

من الغيرة: (أَلَا تَرْكَبِينَ) بتخفيف أَلَا (اللَّيْلَةَ) هذه (بَعِيرِي وَأَرْكَبُ بَعِيرَكَ، تَنْظُرِينَ) إلى ما لم تنظري إليه.

(وَأَنْظُرُ) أنا إلى ما لم أكن نظرت، (فَقَالَتْ) لها عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (بَلَى، فَرَكِبْتُ) كل واحدة منهما بغير الأخرى، أو فركبت حفصة بغير عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكانت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أجابت إلى ذلك لما شوقها إليه من النظر إلى ما لم تكن تنظر وهذا يشعر بأنهما لم تكونا حال السير متقاربتين، بل كانت كل واحدة منهما من جهة كما جرت العادة من سير قطارين وإلا فلو كانتا معاً لم تختص إحداهما بنظر ما لم تنظر ما لأخرى، ويحتمل: أن تريد بالنظر وطأة البعير وجودة سيره وإنما حمل حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على ذلك الغيرة التي تورث الدهش والحيرة.

(فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جَمَلٍ عَائِشَةَ) على ظن أن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عليه، (وَعَلَيْهِ حَفْصَةُ) أي: والحال أن عليه حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقال الْكِرْمَانِيُّ: ويروى: وعليها على تأويل الجمل بمؤنث.

(فَسَلَّمَ عَلَيْهَا) أي: على حفصة ولم يذكر في الخبر أنه تحدث، فيحتمل أن يكون أبهم ما وقع، ويحتمل أن يكون ذلك وقع اتفاقاً، ويحتمل أن يكون تحدث ولم ينقل، (ثُمَّ سَارَ حَتَّى نَزَلُوا، وَافْتَقَدَتْهُ⁽¹⁾ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أي: حالة المسايرة، لأن قطع المألوف صعب.

(فَلَمَّا نَزَلُوا جَعَلَتْ) عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (رِجْلَيْهَا بَيْنَ الإِذْخِرِ) بالذال المعجمة وهو نبت معروف يكون فيه الهوام في البرية غالباً، وإنما فعلت ذلك لما عرفت أنها الجانية فيما أجابت على حفصة وأرادت تعاقب نفسها على تلك الجناية، (وَتَقُولُ: رَبِّ) وفي رواية المستملي: يا رب بإثبات حرف النداء وهي رواية مسلم.

سَلَّطَ عَلَيَّ عَقْرَبًا أَوْ حَيَّةً تَلْدَغُنِي، وَلَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ لَهُ شَيْئًا».

(سَلَّطَ عَلَيَّ عَقْرَبًا أَوْ حَيَّةً تَلْدَغُنِي) بالغين المعجمة، (وَلَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ لَهُ) (شَيْئًا) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الظاهر أنه كلام حفصة، ويحتمل أن يكون كلام عائشة انتهى.

بل الظاهر: أنه من كلام عائشة، وظاهر العبارة يشعر أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لم يعرف القصة، ويحتمل أن يكون قد عرفها بالوحي أو بالقرائن وتغافل عما جرى إذ لم يجز منها شيء يترتب عليه حكم.

وعند مسلم بعد قوله: تلدغني رسولك لا أستطيع أن أقول شيئًا، ورسولك: بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو رسولك، ويجوز النصب على تقدير فعل تقديره: انظر رسولك، وإنما لم تتعرض لحفصة، لأنها هي التي أجابتها طائفة فعادت على نفسها باللوم، ووقع عند الإسماعيلي من وجهين: عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بعد قوله: تلدغني رسول الله ﷺ ينظر ولا أستطيع أن أقول، أي: أحكي له الواقعة، لأنه ما كان يعذرني في ذلك.

وظاهر رواية غيره يفهم أن مرادها بالقول: أنها لا تستطيع أن تقول في حقه شيئًا كما تقدم، قَالَ الدَّأُوْدِيُّ: يحتمل أن تكون المسامرة في ليلة عائشة رضي الله عنها ولذلك غلبت عليها الغيرة، فدعت على نفسها بالموت، وتعقب: بأنه يلزم منه وجوب القسم حال المسامرة وليس كذلك إذ لو كان لما كان يخص عائشة رضي الله عنها بالمسامرة دون حفصة رضي الله عنها حتى تحتاج حفصة، لأن تحيل على عائشة رضي الله عنهما ولا يتجه القسم في حالة السير إلا إذا كانت الخلوة لا تحصل إلا فيها بأن يركب معها في الهودج، وعند النزول يجتمع الكل في الخيمة، فيكون حينئذ عماد القسم السير، وهذا كله مبني على أن القسم كان واجبًا على النبي ﷺ وهو الذي يدل عليه معظم الأخبار.

ويؤيد القول بالقرعة: أنهم اتفقوا على أن مدة السفر لا تحاسب بها المقيمة، بل يبتدئ إذا رجع بالقسم فيما يستقبل فلو سافر بمن سافر بغير قرعة، فقدم بعضهم في القسم يلزم منه إذا رجع أن يوفي من تخلفت حقها.

وقد نقل ابن المنذر الإجماع على أن ذلك لا يجب، فظهر أن للقرعة فائدة

99 - باب الْمَرْأَةِ تَهَبُ يَوْمَهَا مِنْ زَوْجِهَا لِضَرَّتِهَا، وَكَيْفَ يُقَسِّمُ ذَلِكَ

وهي أن لا يؤثر بعضهن بالتشهي لما يترتب على ذلك من ترك العدل بينهما، وقد قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ: لو كان المسافر يقسم لمن خلف لما كان للقرعة معنى، بل معناها أن يصير هذه الأيام لمن خرج سهمها خالصة انتهى.

ولا يخفى أن محل الإطلاق في ترك القضاء في السفر مادام اسم السفر موجوداً، فلو سافر إلى بلدة فأقام بها زمناً طويلاً، ثم سافر راجعاً فعليه قضاء مدة الإقامة وفي هذه الرجوع خلاف عند الشافعية، والمعنى في سقوط القضاء أن التي سافرت وفازت بالصحبة لحقها من تعب السفر ومشقته ما يقابل ذلك والمقيمة عكسها في الأمرين معاً.

وقال المهلب: وفي الحديث أن دعاء الإنسان على نفسه عند الجرح وما شاكلة معفو عنه غالباً لقوله عز وجل: ﴿وَلَوْ يُعْجِلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتَعْجَلَهُمْ بِالْخَيْرِ﴾ [يونس: 11].

ومطابقته للترجمة ظاهرة، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْفَضَائِلِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي عَشْرَةِ النِّسَاءِ.

99 - باب الْمَرْأَةِ تَهَبُ يَوْمَهَا مِنْ زَوْجِهَا لِضَرَّتِهَا، وَكَيْفَ يُقَسِّمُ ذَلِكَ

(باب الْمَرْأَةِ تَهَبُ يَوْمَهَا) المختص بها من القسم الكائن (مِنْ زَوْجِهَا لِضَرَّتِهَا) يتعلق بقوله: تهب.

(وَكَيْفَ يُقَسِّمُ ذَلِكَ) أي: المذكور من هبة المرأة يومها لضررتها ولم يتبين كيفية ذلك وإنما ذكر ذلك على سبيل الاستفهام عن وجه القسمة، أي: على أي وجه يقسم وهب المرأة يومها من القسم لضررتها، ويبان ذلك: أن تكون الموهوبة بمنزلة الواهبة في رتبة القسمة، فإن كان يوم سودة ثالثاً ليوم عائشة أو رابعاً أو خامساً استحقته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على حسب القسمة التي كانت لسودة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ولا يتأخر عن ذلك ولا يتقدم ولا يكون ثانياً ليوم عائشة إلا أن يكون يوم سودة بعد يوم عائشة إلا برضى من بقي، وقالوا: إذا وهبت المرأة يومها لضررتها، فإن قبل الزوج لم يكن للموهوبة أن تمتنع وإن لم يقبل لم يكره

5212 - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ

على ذلك، وإذا وهبت يومها لزوجها ولم تتعرض للضررة فهل له أن يخص واحدة إن كان عنده أكثر من اثنتين، أو يوزعه بين من بقي للواحدة في جميع الأحوال الرجوع عن ذلك متى أحبت لكن فيما يستقبل لا فيما مضى، وأطلق ابن بطال: أنه لم يكن لسودة الرجوع في يومها الذي وهبته لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ثم إن قوله: وكيف إلى آخره سقط في رواية المستملي والكشميهني.

(حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) هو أَبُو غَسَّانَ النَّهْدِيُّ بالنون المفتوحة وسكون الهاء قَالَ: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) مصغر زهر هو ابن معاوية الجعفي الكوفي سكن الجزيرة، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ) بسكون الميم وفتحها ابن قيس القرشية العامرية تزوجها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بمكة بعد موت خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ودخل عليها بها، وكان دخوله بها قبل دخوله على عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بالاتفاق وهاجرت معه وتوفيت في آخر خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعند مسلم من طريق شريك عن هشام في آخر حديث الباب قالت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وكانت أول امرأة تزوجها بعدي ومعناه: عقد عليها بعد أن عقد على عَائِشَةَ، وأما دخوله عليها فكان قبل دخوله على عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ) وقد تقدم في الهبة من طريق الزُّهْرِيِّ، عن عُرْوَةَ بلفظ: يومها وليلتها، وزاد في آخره تبتغي بذلك رَضِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ووقع في رواية مسلم من طريق خالد، عن هشام لما أن كبرت سودة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا جعلت يومها من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وله نحوه من رواية جرير عن هشام، وأخرج أَبُو دَاوُدَ هذا الحديث، وزاد فيه بيان سببه أوضح من رواية مسلم فروى عن أحمد ابن يُونُسَ، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن هشام بن عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض في القسم، الحديث.

وفيه: ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أسنت، وخافت أن يفارقها

«وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ بِيَوْمِهَا وَيَوْمِ سَوْدَةَ».

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَوْمِي لعائشة، فقبل ذلك منها، ففيها وأشباهها نزلت: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا﴾ الآية [النساء: 128].

وتابعه ابن سعد عن الواقدي عن أبي الزناد في وصله، ورواه سعيد بن منصور عن ابن أبي الزناد مرسلًا، لم يذكر فيه عَنْ عَائِشَةَ، وعند الترمذي من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موصولاً نحوه، وكذا قَالَ عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ: بلغني ذلك فتواردت هذه الروايات على أنها خشيت الطلاق فوهبت، وأخرج ابن سعد بسند رجاله ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة مرسلًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَقَهَا فَقَعَدَتْ لَهُ عَلَى طَرِيقِهِ، فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا لِي فِي الرِّجَالِ حَاجَةٌ، وَلَكِنْ أَحَبُّ أَنْ أَبْعَثَ مَعَ نِسَائِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَنْشُدَكَ بِالَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ هَلْ طَلَقْتَنِي لِمَوْجُودَةٍ وَجَدْتَهَا عَلَيَّ قَالَ: «لَا» قَالَتْ: فَأَنْشُدَكَ لِمَا رَاجَعْتَنِي فَرَاجِعَهَا، قَالَتْ: فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي وَلَيْتِي لِعَائِشَةَ حَبَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فقبل ذلك منها ﷺ.

(«وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ بِيَوْمِهَا وَيَوْمِ سَوْدَةَ») ويقسم لسائرهن يومًا يومًا، وفي رواية جرير عن هشام عند مسلم: فَكَانَ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمِينَ يَوْمَهَا، ويوم سودة.

وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه لا يزداد في القسم على يوم وليلة اقتداء بالنبي ﷺ، وبه قَالَ مالك، وأبو ثور، وأبو إسحاق المروزي من الشافعية، وقال الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: وحمل الشَّافِعِيُّ ذلك على الأولوية والاستحباب ونص على جواز القسم ليلتين ليلتين وثلاثًا ثلاثًا.

وقال في المختصر: وأكره مجاوزة الثلاث، فحمله الأكثرون على المنع، ونقل عن نصه في الاملاء: أنه كان يقسم مياومة ومشاهرة ومسانهة، قَالَ الرافعي: فحملوه على ما إذا رضين به، ولم يجعلوه قولًا آخر، وحكى عن صاحب التقریب: أنه يجوز أن يقسم سبعا سبعا.

وعن الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْجَوِينِيِّ وغيره: أنه يجوز الزيادة ما لم تبلغ التربص بمدة الإيلاء.

100 - بَابُ الْعَدْلِ بَيْنَ النِّسَاءِ

﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: 129]

وقال إمام الحرمين: لا يجوز أن يبنى القسم على خمس سنين مثلاً.
وحكى الغزالي في البسيط وجهاً: أنه لا تقدير بزمان ولا توقيت أصلاً فإنما
التقدير على الزوج انتهى.

وقال ابن المنذر: ولا أرى مجاوزة يوم إذ لا حجة مع من تخطى سنة
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إلى غيرها ألا ترى قوله في الحديث: أن سودة وهبت يومها
لعائشة ولم يحفظ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ في قسمته لأزواجه أكثر من يوم وليلة،
ولو جاز ثلاثة لجاز خمسة وشهراً، ثم يتخطى بالقول إلى ما لا نهاية فلا يجوز
معارضة السنة.

وفيه: مشروعية القسم بين النساء وهو متفق على استحبابه فأما وجوبه
فادعى صاحب الفهم الاتفاق على وجوبه، وقال الشَّيْخُ زين الدين: وفي دعوى
الاتفاق نظر، فَقَالَ النَّوَوِيُّ في شرح مسلم: مذهبنا أنه لا يلزمه أن يقسم لئسائه،
بل له إحسانهن كلهن لكن يكره تعطيلهن، قَالَ الرَّافِعِيُّ وعن القاضي أبي حامد
حكاية: أنه يجب القسم بينهن ولا يجوز له الإعراض.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه مشتمل عليها، لأن قوله: أن سودة
بنت زمعة وهبت يومها لعائشة يشمل الشطر الأول من الترجمة، وقوله: وكان
النَّبِيُّ ﷺ يقسم إلى آخره يشمل الشطر الثاني، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا في النكاح.

100 - بَابُ الْعَدْلِ بَيْنَ النِّسَاءِ

(بَابُ الْعَدْلِ بَيْنَ النِّسَاءِ) يعني: إذا كان رجل له امرأتان، أو ثلاث، أو أربع
يجب عليه أن يعدل بينهن في القسم إلا برضاهن بأن يرضين بتفضيل بعضهن على
بعض، ويحسن معهن عشرتهن، ولا يدخل بينهن من التحاسد والعداوة ما يكدر
صحبته لهن، ومن تمام العدل أَيْضًا بينهن تسويتهم في النفقة والكسوة.

(﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا﴾) أي: لن تطيقوا أيها الرجال (﴿أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ﴾)
أن تسووا بين نسائكم حتى لا يقع ميل البتة حتى في جهن بقلوبكم، لأن ذلك مما

- إِلَى قَوْلِهِ - ﴿وَسِعًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 130].

لا تملكونه ﴿وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ في تسويتكم بينهم في ذلك فقد روت الأربعة من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَيَعْدِلُ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ، فَقَوْلُهُ: فِيمَا أَمْلِكُ، أَي: فِيمَا أَقْدَرْتَنِي عَلَيْهِ مِمَّا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقُدْرَةِ وَالْإِخْتِيَارِ بِخِلَافِ مَا لَا قُدْرَةَ لِي عَلَيْهِ مِنْ مِيلِ الْقَلْبِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقُدْرَةِ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: يَعْنِي بِهِ الْحُبُّ وَالْمُودَةُ كَذَلِكَ فَسَرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ مَرْسَلًا، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ رَوَايَةِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَقَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا﴾ [النساء: 129] قَالَ: فِي الْحُبِّ وَالْجَمَاعِ، وَعَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ عَمْرٍو السَّلْمَانِيِّ مِثْلَهُ.

وَرَوَى الْأَرْبَعَةُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ امْرَأَتَانِ فَلَمْ يَعْدِلْ بَيْنَهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشَقَهُ سَاقُطٌ»، قِيلَ: الْمُرَادُ سَقُوطُ شَقِهِ حَقِيقَةً، أَوِ الْمُرَادُ سَقُوطُ حُجَّتِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ الَّتِي مَالَ عَنْهَا، وَالظَّاهِرُ الْحَقِيقَةُ يَدُلُّ عَلَيْهِ رَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ وَشَقَهُ مَائِلٌ وَالْجُزْءُ مِنَ جِنْسِ الْعَمَلِ.

(إِلَى قَوْلِهِ) تَعَالَى: ﴿وَسِعًا حَكِيمًا﴾ يَرِيدُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ أَي: فِي الْعَدْلِ وَالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُنَّ ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء: 129] أَي: فَلَا تَجُورُوا عَلَى الْمَرْغُوبِ عَنْهَا كُلِّ الْجُورِ فَتَمْنَعُوهَا قِسْمَتَهَا مِنْ غَيْرِ رِضَاهَا ﴿فَتَذَرُوهَا﴾ أَي: فَتَتْرَكُوهَا ﴿كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ وَهِيَ الَّتِي لَيْسَتْ بِذَاتِ بَعْلِ وَلَا مُطْلَقَةٍ وَقِيلَ: لَا أَيْمٌ وَلَا ذَاتُ زَوْجٍ ﴿وَإِنْ تُضِلُّوا﴾ أَي: فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُنَّ بِالْإِجْتِهَادِ مِنْكُمْ فِي الْعَدْلِ بَيْنَهُنَّ ﴿وَتَنَقُّوا﴾ أَي: الْمِيلَ وَالْجُورَ فِيهِنَّ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا﴾ مَا عَجَزَتْ عَنْهُ طَاقَتُكُمْ مِنْ بُلُوغِ الْمِيلِ مِنْكُمْ فِيهِنَّ غَايَتَهُ ﴿رَحِيمًا﴾ يُتَفَضَّلُ عَلَيْكُمْ بِعَفْوِهِ وَصَفْحِهِ ﴿وَإِنْ يَنْفَرَقَا﴾ [النساء: 130] أَي: وَأَنْ يَفَارِقَ كُلُّ مَنِهْمَا صَاحِبَهُ ﴿يُعْنِ اللَّهُ كِلَا﴾ أَي: يَرْزُقُهُ زَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ وَعَيْشًا أَهْنًا مِنْ عَيْشِهِ ﴿مِنْ سَعَتِهِ﴾ أَي: مِنْ غِنَاهُ وَقُدْرَتِهِ ﴿وَكَانَ اللَّهُ وَسِعًا﴾ أَي: غَنِيًّا مُقْتَدِرًا أَوْ

101 - بَابُ إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ

5213 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ - وَلَكِنْ قَالَ: «السُّنَّةُ إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا».

بتحليل النكاح ﴿حَكِيمًا﴾ يفعل كل شيء تقتضيه حكمته، أو بالإذن في السراح، وقوله إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَأَسْعًا حَكِيمًا﴾ سقط في رواية أَبِي ذَرٍّ.

101 - بَابُ إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) قَالَ: (حَدَّثَنَا بِشْرٌ) هو ابن المفضل قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هو ابن مهران الحذاء، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف عَبْدُ اللَّهِ بن زيد الجرمي، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: (وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ) قَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) أَي: لَقُلْتُ: (وَلَكِنْ قَالَ: «السُّنَّةُ إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا») وفي رواية مسلم، وأبي داود من طريق هشيم، عن خالد في آخر الحديث قَالَ خَالِدٌ: لو شِئْتُ أَنْ أَقُولَ رَفَعَهُ لَصَدَقْتُ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: السُّنَّةُ فَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَ خَالِدِ بْنِ مَهْرَانَ رَوَايَةً عَنْ أَبِي قِلَابَةَ.

وقد اختلف على سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ في تعيين قائل ذلك هل هو خالد أو شيخه أَبُو قِلَابَةَ وسيأتي بيان ذلك في الباب الذي يليه مع شرح الحديث إن شاء الله تَعَالَى، وأشار بذكر الآية إِلَى أَنَّ الْمَنْفِي فِيهَا الْعَدْلُ بَيْنَهُنَّ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، وبالحديث إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَدْلِ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُنَّ بِمَا يَلِيقُ بِكُلِّ مَنَّهُنَّ، فَإِذَا وَفَى لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مَنَّهُنَّ كَسَوْتَهَا وَنَفَقَتَهَا وَالْإِيوَاءَ إِلَيْهَا لَمْ يَضُرَّهُ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ مِيلِ قَلْبٍ أَوْ تَبَرُّعٍ بِتَحْفَةٍ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه مسلم في النكاح، وكذا الترمذي فيه وابن ماجه فيه كذلك.

تنبيه:

وفي نسخة: وقع باب العدل بين النساء إلى آخره بدون ذكر الحديث، ثم وقع باب: إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ وذكر الحديث فيه.

102 - باب إِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبُ عَلَى الْبِكْرِ

5214 - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ رَاشِدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، وَخَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «مِنَ السَّنَةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَقَسَمَ،

102 - باب إِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبُ عَلَى الْبِكْرِ

(باب إِذَا تَزَوَّجَ) الرجل (الثَّيِّبُ عَلَى الْبِكْرِ) أو عكس كيف يصنع ولم يذكر جواب إذا اكتفاء بما في حديث الباب والبكر خلاف الثيب ويقعان على الرجل والمرأة، وقال ابن الأثير: الثيب من ليس ببكر، ويقع على الذكر والأنثى يقال: رجل ثيب وامرأة ثيب، وقد يطلق على المرأة البالغة، وإن كانت بكراً مجازاً واتساعاً وأصل الكلمة الواو، لأنه من ثاب يثوب إذا رجع، فإن الثيب بصدد العود والرجوع.

(حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ رَاشِدٍ) هو يُونُسُ بْنُ مُوسَى بْنِ رَاشِدٍ نسب إلى جده وهو القطان الكوفي سكن بغداد وهو من أفرادهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) هو حماد بن أُسَامَةَ، (عَنْ سُفْيَانَ) هو الثَّوْرِيُّ أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) هو السخثياني، (وَخَالِدٌ) هو ابن مهران الحذاء كلاهما، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْنٍ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والذي يظهر أنه ساقه على لفظ خالد.

(عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ (قَالَ: مِنْ السَّنَةِ) أي: سنة النَّبِيِّ ﷺ هذا الذي يتبادر للفهم من قول الصحابي، وقد مضى في الحج قول سالم بن عَبْدِ اللَّهِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهم لما سأله الثَّوْرِيُّ عن قول ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا للحجاج إن كنت تريد السنة هل يريد سنة النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ له سالم: وهل يعنون بذلك إلا سنته.

(إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ) أي: يكون عنده امرأة فيتزوج معها بكراً، (أَقَامَ⁽¹⁾ عِنْدَهَا سَبْعًا⁽²⁾ وَقَسَمَ) بالواو بعد ذلك لهما.

(1) وجوباً.

(2) من الليالي بأيامها متواليات فلو فرقها لم تحسب وقضاها لها متواليات، وقضى بعد ذلك للأخريات ما فرق.

وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبَ عَلَى الْبِكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ: إِنَّ أَنْسَا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ،

(وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبَ عَلَى الْبِكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا) وَجُوبًا (ثَلَاثًا) مِنَ اللَّيَالِي بِأَيَّامِهَا متواليات أَيْضًا، (ثُمَّ قَسَمَ) بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا يَحْتَسِبُ السَّبْعُ وَلَا الثَّلَاثُ عَلَيْهِمَا، بَلْ يَسْتَأْنِفُ الْقِسْمَةَ كَذَا وَقَعَ فِي الْبُخَارِيِّ وَقَسَمَ بِالْوَاوِ فِي الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَسَمَ بِلِفْظِ ثُمَّ فِي الثَّانِي، وَوَقَعَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَأَبِي نَعِيمٍ مِنْ طَرِيقِ حَمْزَةِ بَنِ عَوْنٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ بِلِفْظٍ: ثُمَّ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَهَذَا مِنَ الْمَعْرُوفِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ فِي مَعَاشِرَتِهِنَّ وَذَلِكَ أَنَّ الْبِكْرَ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْحَيَاءِ وَلِزُومِ الْحَذَرِ تَحْتَاجُ إِلَى فَضْلِ إِمْهَالٍ وَصَبْرٍ وَتَأَنٍّ وَرَفَقٍ وَالثَّيْبُ قَدْ جَرِبَتْ الرِّجَالُ إِلَّا أَنَّهُمَا مِنْ حَيْثُ اسْتَحْدَثَتِ الصَّحْبَةُ أَكْرَمَتْ بِزِيَادَةِ الْوَصْلَةِ وَهِيَ مَدَّةُ الثَّلَاثِ.

(قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ: إِنَّ أَنْسَا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ صَرَحَ بِرَفْعِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لَكَانَ صَادِقًا، وَيَكُونُ رَوَى بِالْمَعْنَى وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَهُ لَكِنَّهُ رَأَى أَنَّ الْمَحَافِظَةَ عَلَى اللَّفْظِ أَوْلَى، وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: قَوْلُ أَبِي قِلَابَةَ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَكُونُ ظَنُّ أَنَسٍ سَمِعَهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا لَفْظَ فَتَحْرُزُ عَنْهُ تَوَرَعًا.

وَالثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ رَأْيُ أَنَّ قَوْلَ أَنَسٍ مِنَ السَّنَةِ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ فَلَوْ عَبَّرَ عَنْهُ بِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى حَسَبِ اعْتِقَادِهِ لَصَحَّ، لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ، قَالَ: وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ لِأَنَّ قَوْلَهُ مِنَ السَّنَةِ يَقْتَضِي كَوْنَ الْحَدِيثِ مَرْفُوعًا بِطَرِيقِ اجْتِهَادِي مُحْتَمَلٌ⁽¹⁾.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: هَذَا اللَّفْظُ يَقْتَضِي رَفْعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَإِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ: السَّنَةُ كَذَا، أَوْ مِنَ السَّنَةِ كَذَا فَهُوَ فِي الْحُكْمِ كَقَوْلِهِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ. (وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ) فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ بِالْمَتْنِ الْمَذْكُورِ، (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ)

(1) وَقَوْلُهُ: إِنَّهُ رَفَعَهُ نَصٌّ فِي رَفْعِهِ، وَلَيْسَ لِلرَّوَايَةِ أَنْ يَنْقُلَ مَا هُوَ ظَاهِرٌ مُحْتَمَلٌ إِلَى مَا هُوَ نَصٌّ غَيْرٌ مُحْتَمَلٌ أَنْتَهَى.

وَهَذَا مَبْهُوتٌ مَتَجَهٌ وَلَمْ يَصِبْ مِنْ رَدِّهِ بِأَنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ: «مِنَ السَّنَةِ كَذَا» فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ لَا تَجَاهُ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا هُوَ مَرْفُوعٌ وَمَا هُوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ لَكِنْ بَابُ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى مَتَّسِعٌ.

عَنْ أَيُّوبَ، وَخَالِدٍ، قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

أي: الثَّوْرِيُّ، (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَّانِي، (وَخَالِدٍ) الْحِذَاءُ، (قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ رَفَعَهُ) أي: الحديث (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) وكان البُخَارِيُّ أراد أن يبين أن الرواية عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ اختلفت في نسبة هذا القول هل هو قول أبي قلابة أو قول خالد؟ والذي يظهر أن هذه الزيادة في رواية خالد، عن أبي قلابة دون رواية أيوب، ويؤيده أنه أخرجَهُ في الباب الذي قبله من وجه آخر، عن خالد، وذكر الزيادة في صدر الحديث، وقد وصل طريق عبد الرزاق المذكور مسلم، فَقَالَ: حدثني مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، وَخَالِدِ الْحِذَاءِ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مِنَ السَّنَةِ أَنْ تَقِيمَ عِنْدَ الْبَكْرِ سَبْعًا، قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وأخرج الإسماعيلي من طريق أيوب من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه، عن أبي قلابة، عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فصرح برفعه وهو يؤيد ما ذكر: أن السياق في رواية سُفْيَانَ لَخَالِدٍ، ورواية أيوب هذه إن كانت محفوظة احتمل أن يكون أَبُو قَلَابَةَ لما حدث به أيوب جزم برفعه إلى النَّبِيِّ ﷺ، وقد أخرجَهُ ابن خزيمة في صحيحه، وأخرجه ابن حبان أيضًا عن عبد الجبار بن العلاء، عن سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ وَصَرَحَ برفعه، وأخرجه الدارمي والدارقطني من طريق مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ أَيُّوبَ مثله، فثبت أن رواية خالد هي التي قَالَ فِيهَا: مِنَ السَّنَةِ، وَأَنَّ رِوَايَةَ أَيُّوبَ قَالَ فِيهَا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

واستدل بالحديث على أن هذا العدد يختص بمن له زوجة قبل الجديدة.

وقال ابن عبد البر: جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف وسواء كان عنده زوجة أو لا.

وحكى الثَّوْرِيُّ: أنه يستحب إذا لم يكن عنده زوجة غيرها وإلا فيجب وهذا يوافق كلام أكثر أصحاب الشَّافِعِيِّ، واختار الثَّوْرِيُّ أن لا فرق وإطلاق الشَّافِعِيِّ بعضه، ولكن يشهد للأول قوله في حديث الباب: إذا تزوج البكر على الثيب، ويمكن أن يتمسك للآخر بسياق بشر عن خالد الذي في الباب الذي قبله، فإنه قَالَ: إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا الحديث، ولم يقيد بما إذا تزوجها على

غيرها، لكن القاعدة عند الشافعية: أن المطلق محمول على المقيد، بل ثبت في رواية خالد التقييد، فعند مسلم من طريق هشيم، عن خالد إذا تزوج البكر على الثيب الحديث.

ويؤيده أيضًا قوله في حديث الباب: ثم قسم، لأن القسم إنما يكون لمن عنده زوجة أخرى قالت الشافعية: وفيه حجة على الكوفيين في قولهم: إن البكر والثيب سواء في الثلاث، وعلى الأوزاعي في قوله: للبكر ثلاث وللثيب يومان.

وفيه: حديث مرفوع عن عائشة رضي الله عنها أخرجه الدارقطني بسند ضعيف، واحتج الكوفيون وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، وحماد بن أبي سليمان، والحكم بن عتيبة في ذلك حيث قالوا: إن ثلث لها ثلث لسائر كما إذا سبّع لها سبع لسائر نسائه بحديث أم سلمة رضي الله عنها أخرجه الطحاوي: أن رسول الله ﷺ قال لها: «إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن».

وأخرجه أحمد في مسنده مطولاً. وأخرجه الطبراني بأطول منه، وأخرجه أبو يعلى أيضًا والبيهقي، واحتجت الحنفية أيضًا بحديث عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ كان يقسم بين نسائه فيعدل الحديث رواه الأربعة، وقد مر عن قريب فظاهره يقتضي المساواة بينهما مطلقاً ولكن استدلالاً لهم بحديث أم سلمة رضي الله عنها ليس بذاك، فإن سياقه عند مسلم ظاهر في قول الشافعية.

قال الحافظ العسقلاني: وخص من عموم حديث الباب ما لو أرادت الثيب أن يكمل لها السبع، فإذا أجابها سقط حقها من الثلاث، وقضى السبع بغيرها لما أخرجه مسلم من حديث أم سلمة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثاً، وقال: «إنه ليس بك على أهلِكَ هوان، وإن شئت سبعت لك، وإن سبعت لك سبعت لنسائي»، وفي رواية له: «وإن شئت ثلثت ثم درت»، قالت: ثلث.

وحكى الشيخ أبو إسحاق في المذهب وجهين: في أنه يقضي السبع أو الأربع المزیدة، والذي قطع به الأكثر إن اختارت السبع قضاهَا كلها، وإن أقام بغير اختيارها قضى الأربع المزیدة، وقد اختلفوا في المقام المذكور هل هو من

حقوق المرأة على الزوج، أو من حقوق الزوج على نسائه، فقالت طائفة: هو حق المرأة إن شاءت طالبته، وإن شاءت تركته.

وقال آخرون: هو من حق الزوج إن شاء أقام عندها، وإن شاء لم يقيم فإن أقام عندها، ففيه الخلاف المذكور، وإن لم يقيم عندها إلا ليلة دار، وكذلك إن أقام ثلاثاً دار على ما مضى من الخلاف المذكور والأول أولى لإخبار رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أن ذلك حق للبكر والثيب هذا، وقالوا: يكره أن يتأخر في السبع أو الثلاث عن صلاة الجماعة وسائر أعمال البر التي كان يفعلها نص عليه الشافعي، وقال الرافعي هذا في النهار، وأما في الليل فلا لأن المندوب لا يترك له الواجب.

وقد قال أصحاب الشافعي: يسوي بين الزوجات في الخروج إلى الجماعة، وفي سائر أعمال البر، فيخرج في ليالي الكل، أو لا يخرج أصلاً، فإن خصص حرم عليه وعدوا هذا من الأعذار في ترك الجمعة.

وقال ابن دقيق العيد: أفرط بعض الفقهاء فجعل مقامه عندها عذراً في إسقاط الجمعة وبالغ في التشنيع.

وأجيب: بأنه قياس قول من يقول بوجوب المقام عندها، وهو قول الشافعية، ورواه ابن القاسم عن مالك، وعنه يستحب وهو وجه للشافعية فعلى الأصح يتعارض عنده الواجبان، فقدم حق الأدمي هذا توجيهه فليس بشنيع، وإن كان مرجوحاً والله تعالى أعلم.

أخرج الطحاوي هذا الحديث من عشر طرق صحاح، ثم قال: فذهب قوم إلى أن الرجل إذا تزوج الثيب، فهو بالخيار إن شاء أقام عندها ثلاثاً ودار على بقية نسائه يوماً وليلة ليلة، وأراد بالقوم إبراهيم النخعي، وعامر الشعبي، ومالكاً، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبا ثور، وأبا عبيد، ثم قال: وخالفهم آخرون في ذلك، فقالوا: إن ثلث لها ثلث لسائر نسائه كما إذا سبغ لها سبع لسائر نسائه، وأراد بهؤلاء حماد بن أبي سليمان، والحكم بن عتيبة، وأبا حنيفة، وأبا يوسف، ومحمداً رحمهم الله.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

103 - بَابُ مَنْ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ

5215 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، حَدَّثَهُمْ «أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَهُ يَوْمٌ تَسْعُ نِسْوَةٌ».

103 - بَابُ مَنْ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ

(بَابُ مَنْ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ) أَي: جَامِعُهُنَّ، وَلَمْ يَغْتَسِلْ لِكُلِّ جَمَاعٍ يَغْتَسِلُ عَلَى حِدَةٍ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ) أَي: ابْنُ نَصْرٍ أَبُو يَحْيَى أَصْلُهُ بَصْرِيٌّ سَكَنَ بَغْدَادَ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ) مِنَ الزِّيَادَةِ (ابْنُ زُرَيْعٍ) مُصَغَّرُ زُرْعٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) أَي: ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، (عَنْ قَتَادَةَ) أَي: ابْنِ دَعَامَةَ، (أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (حَدَّثَهُمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ) أَي: يَجَامِعُهُنَّ (فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ)، وَلَهُ يَوْمٌ تَسْعُ نِسْوَةٌ) وَتَقْدِمُ فِي كِتَابِ الْغُسْلِ فِي بَابٍ: إِذَا جَامَعَ ثُمَّ عَادَ، وَمَنْ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَهِيَ إِحْدَى عَشْرَةَ وَجُمِعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ أَزْوَاجَهُ كُنَّ تَسْعًا فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَسَرِيَّتَاهُ: مَارِيَّةٌ، وَرِيحَانَةُ عَلَى رَوَايَةٍ مِنْ رَوَى: أَنَّ رِيحَانَةَ كَانَتْ أُمَةً، وَرَوَى بَعْضُهُمْ: أَنَّهَا زَوْجَتُهُ.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَسَاتِذَتِي الْكِبَارَ: أَنَّ كُلَّ نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أُعْطِيَ قُوَّةَ أَرْبَعِينَ رَجُلًا، وَأُعْطِيَ نَبِينَا ﷺ قُوَّةَ أَرْبَعِينَ نَبِيًّا، فَتَكُونُ قُوَّتُهُ عَلَى هَذَا قُوَّةَ أَلْفِ رَجُلٍ وَسِتْمِائَةِ رَجُلٍ، فَانْظُرْ إِلَى وَرْعِهِ وَصَبْرِهِ الْعَظِيمِ الَّذِي لَمْ يَعْطِ أَحَدًا مِثْلَهُ كَيْفَ اكْتَفَى بِهَذَا الْمَقْدَارِ، وَانْظُرْ إِلَى أَمْرِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَيْثُ كَانَتْ لَهُ أَلْفُ امْرَأَةٍ عَلَى مَا قِيلَ، مِنْهَا: ثَلَاثُمِائَةُ حَرَائِرٍ وَسَبْعُمِائَةُ إِمَاءٍ وَدَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَانَتْ لَهُ مِائَةُ امْرَأَةٍ.

هَذَا وَفِي آخِرِ حَدِيثِ كِتَابِ الْغُسْلِ: وَكَانَ قَدْ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ، وَعِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: قُوَّةَ أَرْبَعِينَ، وَزَادَ أَبُو نُعَيْمٍ عَنْ مُجَاهِدٍ: كُلُّ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَصَحَّحَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: يُعْطَى الْمُؤْمِنُ فِي الْجَنَّةِ قُوَّةَ كَذَا وَكَذَا، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ يُطِيقُ ذَلِكَ، قَالَ: «يُعْطَى قُوَّةَ مِائَةٍ» وَحِينَئِذٍ

104 - باب دُخُول الرَّجُلِ عَلَى نِسَائِهِ فِي الْيَوْمِ

فالحاصل من ضربها في مائة أربعة آلاف، وقد كانت العرب تتباهى بقوة النكاح، كما كانوا يتمدحون لقلة الطعام، فاختر الله لنبيه ﷺ الأمرين، فكان يطوي الأيام لا يأكل حتى يشد الحجر على بطنه، ويواصل في الصوم، ويقوم بالليالي حتى تتورم قدماه، ومع ذلك يطوف على نسائه في الساعة الواحدة، وما هذه إلا فضائل خصه الله تعالى بها، وجعله أفضل خلقه، وسيد أنبيائه صلوات الله عليه وعليهم أجمعين.

واحتج من قَالَ: إن القسم ما كان واجباً عليه وهو وجه للشافعية.
وأجيب: بأن ذلك كان باستطابتهن، وقد تقدمت أجوبة أخرى في الغسل.
وقد نقل ابن العربي: أنه كانت له ساعة من النهار لا يجب عليها فيها القسم وهي بعد العصر.

وقال الحافظ العسقلاني: إني لم أجد لذلك دليلاً، ثم وجدت حديث عائشة رضي الله عنها الذي في الباب بعد هذا بلفظ: كان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنون من إحداهن، الحديث.
وليس فيه بقية ما ذكر: من أن تلك الساعة هي التي لم يكن القسم واجباً عليه فيها فإن قيل لا مطابقة بين الحديث والترجمة.

فالجواب: أنه أشار في الترجمة إلى ما روي في بعض طرقه: أنه ﷺ كان يطوف على نسائه في غسل واحد رواه الترمذي وقال: حسن صحيح.

104 - باب دُخُول الرَّجُلِ عَلَى نِسَائِهِ فِي الْيَوْمِ

(باب دُخُول الرَّجُلِ عَلَى نِسَائِهِ فِي الْيَوْمِ) يعني: أن لكل واحدة من نسائه يوماً في القسم تبعاً لليلته، وكان لا ينبغي أن يدخل على واحدة في غير يومها، ولا عليهن جميعاً في يوم، ولكن جوز دخوله لضرورة كوضع متاع، وتسليم نفقة ونحوها: أن يطول مكثه، ولا يجب التسوية في الإقامة نهاراً، ويقال: ليس حقيقة القسم بين النساء إلا في الليل خاصة، لأن للرجل التصرف في نهاره في

5216 - حَدَّثَنَا قُرُوءُ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ الْعَصْرِ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ، فَيَذْنُو مِنْ إِحْدَاهُنَّ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ، فَاخْتَبَسَ أَكْثَرَ مَا كَانَ يَخْتَبِسُ».

معيشته وما يحتاج إليه في أموره، فإذا كان دخوله على امرأة في غير يومها دخولاً خفيفاً في حاجة بعضها، فلا خلاف بين العلماء في جواز ذلك، وقال مالك: لا يأتي واحدة من نسائه في يوم الأخرى إلا لحاجة، أو عيادة نقله ابن المواز عنه، وقال غيره: وأما لجلوسه عندها ومحدثها تلذذاً بها، فلا يجوز ذلك عندهم في غير يومها ويعصى إن طال الزمن، وقيل: ولو استمتع عند دخوله لحاجة بغير جماع جاز.

(حَدَّثَنَا قُرُوءُ) بفتح الفاء وسكون الراء هو ابن أبي المغراء الكندي الكوفي مات سنة خمس وعشرين ومائتين قاله البخاري قَالَ: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر: حدثني بالافراد (عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) على صيغة اسم الفاعل من الإسهار بالمهملة والراء، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، أنها قالت (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ الْعَصْرِ) أي: فرغ من صلاة العصر (دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ، فَيَذْنُو مِنْ إِحْدَاهُنَّ) زاد فيه ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة: بغير وقاع، (فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَاخْتَبَسَ) عندها (أَكْثَرَ مَا) وفي رواية أبي ذر: مما (كَانَ يَخْتَبِسُ) وهذا طرف من حديث طويل يأتي في كتاب الطلاق في باب: ﴿لَمْ تَحْرِمَ مَا أَمَلَ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: 1]، وعند الإمام أحمد، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كان النبي ﷺ يطوف علينا جميعاً، فيدنو من كل امرأة من غير مسيس حتى يبلغ إلى التي في نوبتها، فيبيت عندها، وصححه الحاكم.

وقال ابن المهلب: هذا إنما كان يفعله ﷺ نادراً، ولم يكن يفعله أبد الدهر وإنما كان يفعله لما أباح الله تعالى بقوله: ﴿تَرْجِي مَن تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ﴾ [الأحزاب: 51]، فكان يذكرهن بهذا الفعل في الغالب أفضاله عليهن في العدل بينهن لئلا يظن أن القسمة حق لهن عليه، وأجاز مالك أن يأتي إلى الأخرى في حاجة، وليضع ثيابه إذا كان على غير ميل، وقال أيضاً: لا يقيم عند إحداهن إلا من عذر.

**105 - باب: إِذَا اسْتَأْذَنَ الرَّجُلُ نِسَاءَهُ
فِي أَنْ يُمَرِّضَ فِي بَيْتِ بَعْضِهِنَّ فَأَذِنَ لَهُ**

5217 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟» يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهَا، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَاتَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي كَانَ يَدُورُ

وقال ابن الماجشون: لا بأس أن يقف بباب إحداهن، ويسلم من غير أن يدخل، وأن يأكل مما يبعث إليه.

ومطابقة الحديث للترجمة في دخوله ﷺ على نسائه في اليوم.

**105 - باب: إِذَا اسْتَأْذَنَ الرَّجُلُ نِسَاءَهُ
فِي أَنْ يُمَرِّضَ فِي بَيْتِ بَعْضِهِنَّ فَأَذِنَ لَهُ**

(باب إِذَا اسْتَأْذَنَ الرَّجُلُ نِسَاءَهُ فِي أَنْ يُمَرِّضَ) على البناء للمفعول من التمريض وهو القيام على المريض وتعاهد حاله (فِي بَيْتِ بَعْضِهِنَّ فَأَذِنَ) بفتح الهمزة وكسر الذال وتشديد النون على أنه جمع مؤنث من الماضي.

(لَهُ) وأسقطن حقهن فكانهن وهبن أيامهن التي هو في بيتها.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبِي) عُرْوَةَ بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟») مرتين وهو استفهام استئذان منهن أن يكون عند عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقال الْكِرْمَانِيُّ: وقد يحتج بهذا على وجوب القسم عليه ﷺ إذ لو لم يجب لم يحتج إلى الإذن لكن يمكن أن يكون ذلك لتطبيب قلوبهن ومراعاة خواطرهن لا لوجوبه عليه.

(يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَأَذِنَ) بتخفيف النون (لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ) من بيوت أزواجه، (فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (حَتَّى مَاتَ عِنْدَهَا، قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَمَاتَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي كَانَ يَدُورُ

عَلَيَّ فِيهِ فِي بَيْتِي، فَقَبَضَهُ اللَّهُ وَإِنَّ رَأْسَهُ لَيَبِينُ نَحْرِي وَسَحْرِي، وَخَالَطَ رِيقُهُ رِيقِي.

106 - بَابُ حُبِّ الرَّجُلِ بَعْضَ نِسَائِهِ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضِ

5218 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ.....

عَلَيَّ فِيهِ) أَي: فِي نَوْبِي حِينَ كَانَ يَدُورُ فِي ذَلِكَ الْحِسَابِ وَقَوْلُهُ فِيهِ يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ يَدُورُ وَقَوْلُهُ: (فِي بَيْتِي) يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: فَمَاتَ.

(فَقَبَضَهُ اللَّهُ وَإِنَّ رَأْسَهُ) الْوَائِلُ لِلْحَالِ (لَيَبِينُ نَحْرِي) بَفَتْحِ النُّونِ وَسُكُونِ الْحَاءِ هُوَ مَوْضِعُ الْقَلَادَةِ، (وَسَحْرِي) بَفَتْحِ السَّيْنِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: فِي الرَّثَةِ، أَي: أَنَّهُ مَاتَ وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَى صَدْرِهَا، وَمَا يَحَازِي سَحْرَهَا مِنْهُ، وَقِيلَ: السَّحَرُ مَا لَصِقَ بِالْحَلْقُومِ مِنْ أَعْلَى الْبَطْنِ.

وَحَكَى الْعَيْنِيُّ: أَنَّهُ بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالْجِيمِ، وَأَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَقَدَمُهَا عَنْ صَدْرِهِ كَأَنَّهُ يَضُمُّ شَيْئًا إِلَيْهِ، أَي: أَنَّهُ مَاتَ وَقَدْ ضَمَّتْهُ بِيَدَيْهَا إِلَى نَحْرِهَا وَصَدْرِهَا، وَالشَّجَرُ التَّشْيِيكُ وَهُوَ الذَّقْنُ أَيْضًا، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: وَالْمَحْفُوظُ هُوَ الْأَوَّلُ.

(وَخَالَطَ رِيقُهُ رِيقِي) وَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَخَذَتْ سِوَاكَ وَسُوكَتَهُ بِأَسْنَانِهَا وَأَعْطَتْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَاكَ بِهِ عِنْدَ وَفَاتِهِ كَمَا فِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ الْوَفَاةِ النَّبَوِيَّةِ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله فأذن له أزواجه.

106 - بَابُ حُبِّ الرَّجُلِ بَعْضَ نِسَائِهِ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضِ

(بَابُ) جَوَازُ (حُبِّ الرَّجُلِ بَعْضَ نِسَائِهِ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضِ) أَي: حُبًّا أَفْضَلَ، وَأَزِيدُ مِنْ حُبِّ بَعْضِ، وَالْحُبُّ فِي اللُّغَةِ خِلَافُ الْبَغْضِ، وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: مِيلُ الْقَلْبِ وَتَوَجُّهُهُ إِلَى شَيْءٍ، وَذِكْرُهُ إِيَّاهُ فِي أَكْثَرِ أَوْقَاتِهِ بِلِسَانِهِ، وَذِكْرُهُ بِقَلْبِهِ يَعْنِي: فَلَا يُوْخِذُ بِمِيلِ قَلْبِهِ إِلَى بَعْضِهِنَّ، وَلَا لِعَدَمِ التَّسْوِيَةِ فِي الْجَمَاعِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِالنَّشَاطِ وَالشَّهْوَةِ وَهُوَ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْعَامِرِيُّ الْأَوْسِيُّ الْمَدِينِيُّ وَهُوَ مِنْ أَفْرَادِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ) هُوَ ابْنُ بَلَالٍ، (عَنْ يَحْيَى) هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، (عَنْ

عُبَيْدُ بْنُ حُنَيْنٍ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ فَقَالَ: يَا بَنِيَّةُ، لَا يَغُرَّنْكَ هَذِهِ الَّتِي أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا - يُرِيدُ عَائِشَةَ - فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «فَتَبَسَّمَ».

عُبَيْدُ بْنُ حُنَيْنٍ (بضم العين والحاء المهملتين فيهما مصغرين مولى زيد ابن الخطاب، أنه (سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يحدث (عَنْ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه (دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ) ابنته لما قَالَ له جاره الْأَنْصَارِيُّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَلَّقَ نِسَاءَهُ، (فَقَالَ) لها: (يَا بَنِيَّةُ) بكسر التاء في الفرع كأصله كذا هو في الأصول وكذا رواه أَبُو ذَرٍّ وَرَوَى: يَا بَنِي مَرْحَمًا وَيَفْتَحُ يَأُوهُ وَيُضْمُ.

(لَا يَغُرَّنْكَ هَذِهِ الَّتِي أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا) وَيُرَوَّى: وَحُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وكذا في رواية مسلم بواو العطف، وفي رواية الطيالسي: لَا يَغْتَرِي بِحَسَنِ عَائِشَةَ وَحُبِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا وَحِينَئِذٍ فَحِبُّ هُنَا: رَفَعَ عَطْفَ عَلَى سَابِقِهِ بِحَذْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ، لَكِنْ قَالَ السَّهْلِيُّ بَعْدَ أَنْ حَكَى ذَلِكَ عَنْ بَعْضِهِمْ وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، بَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْفَاعِلِ الَّذِي فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَهُوَ هَذِهِ مِنْ قَوْلِهِ: لَا يَغُرَّنْكَ هَذِهِ، فَهَذِهِ: فَاعِلٌ، وَالَّتِي: نَعْتٌ، وَحِبُّ: بَدَلُ اشْتِمَالٍ كَمَا تَقُولُ: أَعْجَبَنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَوْمٌ فِيهِ، وَسَرَنِي زَيْدٌ حُبُّ النَّاسِ لَهُ انْتَهَى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: وَثَبُوتُ الْوَاوِ يَرُدُّ عَلَى رَدِّهِ، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: يَجُوزُ فِي حُبِّ الرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٌ أَوْ بَدَلُ اشْتِمَالٍ، أَوْ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ قَالَ: وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِالنَّصْبِ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ.

وقال السفاقسي: حُبُّ فَاعِلٌ، وَحُسْنُهَا: نَصْبٌ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَعْجَبَهَا حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَجْلِ حُسْنِهَا، قَالَ: وَالضَّمِيرُ الَّذِي يَلِي أَعْجَبَهَا مَنْصُوبٌ، فَلَا يَصِحُّ بَدَلُ الْحَسَنِ مِنْهُ وَلَا الْحُبُّ، وَقَدْ صَوَّبَهُ الْعَيْنِيُّ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(يُرِيدُ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) الْقِصَّةَ («فَتَبَسَّمَ») الْحَدِيثُ، وَقَدْ سَبَقَ بِتَمَامِهِ فِي بَابِ مَرْعِظَةِ الرَّجُلِ ابْنَتَهُ.

ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا، يَعْنِي: عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَإِنَّهُ ﷺ كَانَ يُحِبُّهَا أَكْثَرَ مِنْ سَائِرِ نِسَائِهِ، وَلَا حَرَجَ عَلَى

107 - بَابُ الْمُتَشَبَّعِ بِمَا لَمْ يَنْلُ، وَمَا يُنْهَى مِنْ افْتِخَارِ الضَّرَّةِ

5219 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ،

الرجل إذا أثر بعض نسائه في المحبة إذا سوى بينهن في القسم، فإن المحبة مما لا يجلب بالاكْتِسَاب والقلب لا يملكها، ولا يستطيع فيها العدل وقد رفع الله عز وجل عن عباده الحرج قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286].

107 - بَابُ الْمُتَشَبَّعِ بِمَا لَمْ يَنْلُ، وَمَا يُنْهَى مِنْ افْتِخَارِ الضَّرَّةِ

(باب: الْمُتَشَبَّعُ بِمَا لَمْ يَنْلُ) سيحيى تفسير المتشبع في الحديث.

(وَمَا يُنْهَى) بضم الياء وفتح الهاء على البناء للمفعول وكلمة ما مصدرية، أي: والنهي (مِنْ افْتِخَارِ الضَّرَّةِ) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: ضرة المرأة امرأة زوجها، وقال صاحب المحكم: الضرتان امرأتا الرجل كل واحدة منهما ضرة لصاحبها وهن الضرائر، وذلك الافتخار بأن ادعت من الخطوة عند زوجها أكثر مما عنده تريد بذلك غيظ ضررتها، وإدخال الأذى عليها.

وفي نسخة العيني: من إضجار الضرة، أي: إلحاق الغم والقلق إياها، وفي المغرب: الضجر قلق من غم وضيق نفس مع الكلام.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواسحي قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أي: ابن درهم، (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عُرْوَةَ بن الزبير، (عَنْ فَاطِمَةَ) بنت المنذر بن الزبير، (عَنْ أَسْمَاءَ) بنت أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، ح تحويل من سند إلى آخر.

(حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) العتري الحافظ وسقطت واو حدثني في رواية غير أبي ذر قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عُرْوَةَ، أنه قَالَ: (حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ) بنت المنذر، وفيه تصريح هشام بتحديث فاطمة وهي بنت عمه وزوجته.

عَنْ أَسْمَاءَ،

(عَنْ أَسْمَاءَ) بنت أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَمِيرٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعَبْدَةُ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقُولُ : إِنَّ زَوْجِي أَعْطَانِي مَا لَمْ يَعْطَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الْمَنْشِيعُ بِمَا لَمْ يَعْطُ كِلَابِسُ ثَوْبِي زُورٌ» .

وقال الدارقطني في العلل : هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ إِنَّمَا يَرْوِيهِ هَكَذَا مَعْمَرٌ، وَالْمُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، وَالصَّحِيحُ عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ، وَإِخْرَاجُ مُسْلِمٍ حَدِيثُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ لَا يَصِحُّ، وَالصَّوَابُ : حَدِيثُ عَبْدِ، وَوَكَيْعٍ وَغَيْرِهِمَا، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ، وَلَمَّا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي سَنَنِهِ مِنْ حَدِيثِ مَعْمَرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ : هَذَا خَطَأٌ وَالصَّوَابُ : حَدِيثُ أَسْمَاءَ، قَالَ الْعَيْنِيُّ تَبَعًا لِلْحَافِظِ الْعَسْقَلَانِيِّ : إِنَّ مُسْلِمًا أَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كِلَاهُمَا صَحِيحِينَ عِنْدَهُ انْتَهَى .

وذلك أن مُسْلِمًا أوردته في كتاب اللباس عن ابن نمير، عن عبدة ووكيع، عن هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ثم أوردته عن ابن نمير، عن عبدة وحده عن هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ فاقترضى أنه عند عبدة على الوجهين، وعند وكيع بطريق عَائِشَةَ فقط، ثم أوردته مُسْلِمٌ من طريق أبي معاوية، ومن طريق أبي أسامة كلاهما، عن هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، وكذا أوردته النَّسَائِيُّ عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ آدَمَ، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ، عَنْ هِشَامٍ، وكذا هو في مسند ابن أبي شَيْبَةَ، وأخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي ضَمْرَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ مَسْعُورٍ .

وأخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّفَاوِيِّ، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَدْرَجِ مِنْ طَرِيقِ مَرْجَانِ بْنِ رَجَا كُلِّهِمْ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، فَالظَّاهِرُ : أَنَّ الْمَحْفُوظَ عَنْ عَبْدِ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، وَأَمَّا وَكَيْعٌ فَقَدْ أَخْرَجَ رَوَايَتَهُ الْجَوْزُقِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَاشِمٍ الطُّوسِيِّ عَنْهُ مِثْلُ مَا وَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، فَلْيُضْمَ إِلَى مَعْمَرٍ، وَمُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ وَيُسْتَدْرَكُ عَلَى الدَّارِقُطْنِيِّ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي ضَرَّةً، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ إِنْ تَسَبَّعْتُ مِنْ زَوْجِي غَيْرَ الَّذِي يُعْطِينِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبِي زُورٍ».

(أَنَّ امْرَأَةً⁽¹⁾ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي ضَرَّةً) وفي رواية الإسماعيلي: إن لي جارة، وهي الضرة أيضًا، وقال الإمام القسطلاني: هي أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط.

(فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ) أي: إثم (إِنْ تَسَبَّعْتُ مِنْ زَوْجِي) هو الزبير بن العوام (غَيْرَ الَّذِي يُعْطِينِي) وفي رواية مسلم من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن امرأة قالت: يا رَسُولَ اللَّهِ أقول إن زوجي أعطاني ما لم يعطني، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبِي زُورٍ») قَالَ أَبُو عبيدة: المتشبع، أي: المتزين بما ليس عنده يتكثر بذلك ويتزين بالباطل كالمرأة تكون لها ضرة فتدعى من الحظوة عند زوجها أكثر مما عنده لها تريد بذلك غيظ صاحبتها، وإدخال الأذى عليها وكذلك يكون هذا في الرجال.

وقال النووي: معناه المتكثر بما ليس عنده وهو مذموم مثل من لبس ثوبي زور، فإنه الرجل يلبس الثياب المشبهة لثياب الزهاد يوهم أنه منهم، ويظهر من التخشع والتقشف أكثر مما في قلبه منه، وقال أبو عبيدة: فيه وجه آخر وهو أن يكون المراد بالثياب الأنفس لا الثوب كقولهم فلان نقي الثوب إذا كان بريئًا من الدنس وفلان دنس الثوب إذا كان مغموصًا⁽²⁾ عليه في دينه.

وقال الخطابي: الثوب مثل ومعناه: أنه صاحب زور وكذب كما يقال لمن وصف بالبراءة من الأدناس طاهر الثوب، والمراد: نفس الرجل.

وقال أبو سعيد الضرير: المراد به أن شاهد الزور قد يستعير ثوبين يتجمل بهما ليوهم أنه مقبول الشهادة انتهى.

وهذا نقله الخطابي عن نعيم بن حماد قَالَ: كان يكون في الحي رجل له هيئة وشارة، فإذا احتيج إلى شهادة زور لبس ثوبيه، وأقبل فشهد لنبل هيئته، وحسن

(1) وقال الإمام القسطلاني: هي أسماء نفسها وزوجها الزبير بن العوام كذا سماها الحافظ العسقلاني في المقدمة وقد قال في الفتح: لم أقف على تعيين اسمها.

(2) يعني: أن المراد طهارة نفسه عن العيوب وعدم طهارته.

ثوبيه، فيقال: أمضاها بثوبيه، يعني: الشهادة فأضيف الزور إليهما، فقليل: كلبس ثوبي الزور، وأما حكمة التثنية في قَوْلِهِ: ثوبي زور، فهي الإشارة إلى أن كذب المتحلي مثني، لأنه كذب على نفسه بما لم تأخذ وعلى غيره بما لم يعط، وكذلك شاهد الزور يظلم نفسه ويظلم المشهود عليه.

وقال الدَّأُوْدِيُّ: في التثنية إشارة إلى أنه كالذي قَالَ الزور مرتين مبالغة في التحذير من ذلك، وقيل: من يلبس قميصًا واحدًا ويصل بكميه كمين آخرين يوهم أن الثوب ثوبان، قاله ابن المنير.

وقال ابن التين: هو أن يلبس ثوبي وديعة أو عارية ليظن الناس أنهما له، فلباسها لا يدوم ويفتضح بكذبه، وأراد بذلك تنفير المرأة عما ذكرت خوفًا من الفساد بين زوجها وضررتها لورث بينهما البغضاء، فيصير كالسحر الذي يفرق بين المرء وزوجه.

وقال الزمخشري في الفائق: المتشبع، أي: المتشبه بالشبعان وليس به واستعير للمتحلي بفضيلة لم يرزقها وشبهه بلبس ثوبي زور، أي: ذي زور وهو الذي يتزىي بزي أهل الصلاح رياء، وأضاف الثوبين إليه، لأنهما كانا ملبوسين لأجله وهو المسوغ للإضافة وأراد بالتثنية أن المتحلي بما ليس فيه كمن لبس ثوبين من الزور ارتدى بأحدهما واتزر بالآخر كما قيل: إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرًا فالإشارة بالإزار والرداء إلى أنه متصف بالزور من رأسه إلى قدمه، ويحتمل: أن تكون التثنية إشارة إلى أنه حصل له بالشبع حالتان مذمومتان فقدان ما تشبع به وإظهار الباطل، وقال المطرزي: هو الذي يرى أنه شبعان وليس كذلك.

وقال الكِرْمَانِيُّ: معناه المظهر للشبع وهو جائع كالزور والكاذب المتلبس بالباطل، وشبه الشبع بلبس الثوب بجامع أنهما يغشيان الشخص تشبيهاً بتحقيقاً أو تخيلياً كما قرر السكاكي في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاذْهَبْهَا اللَّهُ لِإِسَاسِ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل: 112].

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة إلا أن في الترجمة المتشبع بما لم ينل، وفي الحديث: بما لم يعط على البناء للمفعول، وفي رواية مَعْمَر: بما لم يعطه

108 - بَابُ الْغَيْرَةِ

بالضمير، وفي رواية ابن الأثير: المتشعب بما لا يملك والكل متقارب في المعنى. قد وقع الفراغ من تنميق هذه الأوراق المنيفة في شرح صحيح البخاري عليه رحمة ربه الباري على يد جامعته الفقير، إلى عناية ربه القدير أبي مُحَمَّد عَبْدَ اللَّهِ ابن مُحَمَّد المدعو بيوسف أفندي زاده، كتب الله لهم الحسنى وزيادة قبيل عصر يوم الجمعة الثالث عشر من أيام شهر رمضان المبارك المنتظم في سلك شهور السنة الثالثة والخمسين بعد المائة والألف من تاريخ هجرة من يأخذ العفو ويأمر بالعرف يسر الله تعالى إتمامه بعونه وتوفيقه وجعله ذخرا له يوم القيامة وشفع نبيه ﷺ فيه به ويتلوه القطعة الثالثة والعشرون المبتدأة بباب الغيرة إن شاء الله الملك المنان وهو المستعان في كل حال وآن.

108 - بَابُ الْغَيْرَةِ

(باب الغيرة) بفتح الغين المعجمة وسكون التحتية من غَارَ الرجلُ على امرأته والمرأة على بعليها.

يَغَارُ غَيْرَةً وَغَيْرًا وَغَارًا وَغِيَارًا، وَرَجُلٌ غَيْرَانِ وَالْجَمْعُ: غِيَارَى، وَرَجُلٌ غَيُورٌ وَالْجَمْعُ: غِيُرٌ بضم الياء، وَمَنْ قَرَأَ رُسُلٌ قَالَ: غَيْرٌ بِكسر الغين، وَيُقَالُ: امْرَأَةٌ غَيْرَى وَغَيُورٌ وَالْجَمْعُ كَالْجَمْعِ، وَالْمَغْيَارُ: شَدِيدُ الْغَيْرَةِ وَفُلَانٌ لَا يَتَغَيَّرُ عَلَى أَهْلِهِ، أَيْ: لَا يَغَارُ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ نَحْوَهُ: إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ فِي الْمَصَادِرِ غِيَارًا، وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ: وَرَجُلٌ مَغْيَارٌ، وَقَوْمٌ مَغَايِيرُ، وَزَادَ صَاحِبُ الْمَشَارِقِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ فِيهِ: رَجُلٌ غَائِرٌ، وَقَالَ: مَعْنَى الْغَيْرَةِ تَغْيِيرُ الْقَلْبِ، وَهَيْجَانُ الْحَفِظَةِ بِسَبَبِ الْمَشَارِكَةِ فِي الْإِخْتِصَاصِ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخَرِ وَتَحْرِيمِهِ وَذَبَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ صَاحِبُ النِّهَايَةِ: الْغَيْرَةُ هِيَ الْحَمِيَّةُ وَالْأَنْفَةُ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: هِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ تَغْيِيرِ الْقَلْبِ وَهَيْجَانِ الْغَضَبِ بِسَبَبِ الْمَشَارِكَةِ فِيمَا بِهِ الْإِخْتِصَاصُ وَأَشَدُّ مَا يَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَهَذَا فِي حَقِّ الْآدَمِيِّ، وَأَمَّا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَحْسَنُ مَا يَفْسَرُ بِهِ مَا فُسِّرَ بِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَعْنِي الْآتِي فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ وَرَّادٌ: عَنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ
بِالسَّيْفِ

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْغِيْرَةُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى الْإِشَارَةُ
إِلَى تَغْيِيرِ حَالِ فَاعِلٍ ذَلِكَ، وَقِيلَ: الْغِيْرَةُ فِي الْأَصْلِ: الْحَمِيَّةُ وَالْأَنْفَةُ وَهُوَ تَفْسِيرُ
بِلَازِمِ التَّغْيِيرِ وَيَرْجِعُ إِلَى الْغَضَبِ، وَقَدْ نَسَبَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَى نَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ
الْغَضَبَ وَالرَّضَى، وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: التَّغْيِيرُ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْأَدَلَّةِ
الْقَطْعِيَّةِ، فَيَجِبُ تَأْوِيلُهُ بِبِلَازِمِهِ كَالْوَعْدِ أَوْ إِيقَاعِ الْعُقُوبَةِ بِالْفَاعِلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَنْتَهَى.

وقد تقدم في كتاب الكسوف شيء من هذا ينبغي استحضاره هنا ثم قَالَ وَمَنْ
أَشْرَفَ وَجْوهَ غَيْرَتِهِ تَعَالَى اخْتِصَاصَتَهُ قَوْمًا بِعَصْمَتِهِ يَعْنِي فَمَنْ ادَّعَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ
لِنَفْسِهِ عَاقِبَهُ قَالَ وَأَشَدُّ الْأَدْمِيَيْنِ غِيْرَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ يَغَارُ لِلَّهِ وَلِدِينِهِ
ولهذا كان لا ينتقم لنفسه انتهى.

(وَقَالَ وَرَّادٌ) بفتح الواو وتشديد الراء وبعد الألف دال مهملة هو مولى
المغيرة وكاتبه: (عَنِ الْمُغِيرَةِ)، أَي: ابْنُ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَوَصَلَ الْبُخَّارِيُّ
هَذَا الْمَعْلُوقَ الَّذِي ذَكَرَهُ هُنَا مُخْتَصِرًا فِي كِتَابِ الْحُدُودِ، عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ،
عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ وَرَّادٍ بِلَفْظِهِ: لِيَكُنْ فِيهِ فَبْلَغُ ذَلِكَ
النَّبِيِّ ﷺ، وَيَأْتِي أَيْضًا فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَمْ سِيَاقٌ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ
مِنْ حَدِيثِ سَلِيمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ) أَيُّ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ: (سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ) بضم العين المهملة وتخفيف
الموحدة ابن دليم الخزرجي الساعدي نقيب بني ساعدة، قيل: شهد بدرًا نزل
بالشام فأقام بحوران إلى أن مات سنة خمس عشرة، قيل: قبره بالمنيحة قرية من
قري غوطة دمشق.

(لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ) وعند مسلم من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَفْظُهُ: قَالَ سَعْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ وَجَدْتُ مَعَ أَهْلِي رَجُلًا أَمْهَلَهُ
حَتَّى أَتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ، قَالَ: نَعَمْ، وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ قَالَ: كَلَّا
وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنْ كُنْتُ لِأَعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ.

وفي حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ أَحْمَدَ وَاللَّفْظُ لَهُ وَأَبِي دَاوُدَ

غَيْرَ مُضْفِحٍ،

والحاكم لما نزلت هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: 4] قَالَ سعد بن عباد: أهكذا أنزلت؟ فلو وجدت لكاع يتفخذها رجل لم يكن لي أن أحركه ولا أهيجبه حتى آتي بأربعة شهداء، فوالله لا آتي بأربعة شهداء حتى يقضي حاجته، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يا معشر الأنصار ألا تسمعون ما يقول سيدكم؟»، وفي رواية صاحبكم قالوا: بلى يا رَسُولُ اللَّهِ لا تلمه، فإنه رجل غيور والله ما تزوج امرأة قط إلا عذراء ولا طلق امرأة قط فاجترأ رجل منا أن يتزوجها من شدة غيرته، فَقَالَ سعد: والله إني لأعلم يا رَسُولُ اللَّهِ إنه لحق وإنها من عند الله، ولكنني عجبت.

(غَيْرَ مُضْفِحٍ) بضم الميم وسكون الصاد المهملة وفتح الفاء وكسرها، أي: غير ضارب بعرضه، بل بحده تأكيد لبيان ضربه به لقتله وإهلاكه لا يعرضه للزجر والإرهاب، قَالَ القاضي عياض: هو بكسر الفاء وسكون الصاد المهملة، قَالَ: ورويناه أيضًا بفتح الفاء فمن فتح جعله وصفًا للسيف، وحالًا منه، ومن كسر جعله وصفًا للضارب وحالًا منه يقال: أصفحت بالسيف إذا ضربت بعرضه.

وَقَالَ ابن قُتَيْبَةَ: أصفحت بالسيف، فأنا مصفح والسيف مصفح به إذا ضربت بعرضه، وزعم ابن التين: أنه وقع في سائر الأمهات بتشديد الفاء وهو من صفح السيف، أي: عرضه وحده، يقال له غرار بالغين المعجمة وللسيف صفحان وحدان، وأراد أن يضربه بحده لا بعرضه، والذي يضرب بالحد يقصد إلى القتل بخلاف الذي يضرب بالصفح، فإنه يقصد التأديب، ووقع في رواية مسلم من طريق أبي عوانة غير مصفح عنه، وهذه يترجح فيها كسر الفاء، ويجوز الفتح أيضًا على البناء للمجهول، وقد أنكرها ابن الجوزي وَقَالَ: ظن الراوي أنه من الصفح الذي هو بمعنى العفو وليس كذلك إنما هو من صفح السيف.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويمكن توجيهها على المعنى الأول، والصفح والصفحة بمعنى وقد أورده مسلم من طريق زائدة عن عبد الملك بن عمير وبين أنه ليس في روايته لفظة عنه، وكذا سائر من رواه عن أبي عوانة في الْبُخَارِيِّ وغيره لم يذكروها.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ لَأَنَا أَعْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي».

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ) الهمزة فيه للاستفهام يجوز أن يكون على سبيل الاستخبار، ويجوز أن يكون على سبيل الإنكار يعني: لا تعجبوا من غيرة سعد، (لَأَنَا أَعْيَرُ مِنْهُ) أي من سعد واللام في لأنا للتأكيد أكده باللام وبالجملة الاسمية.

(وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي) ومن غيرة الله تَعَالَى الزجر عن الفواحش والتحريم لها والمنع منها، لأن الغيور هو الذي يزجر عما يغار عليه، وقد بين ذلك بقوله ﷺ، ومن غيرته حرم الفواحش، أي: زجر عنها ومنع منها وَقَالَ ﷺ: «غيرة الله أن لا يأتي المؤمن ما حرم الله عليه» ومعنى حديث سعد: أنا أزجر عن المحارم منه، والله أزجر مني واستدل ابن المواز من المالكية بحديث سعد هذا إنه إن وقع ذلك ذهب دم المقتول هدرًا، وسيأتي بسط الكلام فيه في كتاب الحدود إن شاء الله تَعَالَى.

وقيل: الغيرة محمودة ومذمومة، وقد جاءت التفرقة بينهما في حديث جابر ابن عتيك، وعقبة بن عامر فحديث جابر بن عتيك رواه أحمد في مسنده وأبو داود والنسائي، وابن حبان في صحيحه من رواية يَحْيَى بن أبي كثير، عن مُحَمَّد بن إبراهيم، عن ابن جابر بن عتيك الأنصاري، عن جابر بن عتيك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إن من الغيرة ما يحب الله ومنها ما يبغض الله وإن من الخيلاء ما يحب الله ومنها ما يبغض الله فأما الغيرة التي يحبها الله فالغيرة في الريبة وأما الغيرة التي يبغض الله فالغيرة في غير الريبة» وابن جابر بن عتيك هذا قَالَ المزي في التهذيب: لعله عبد الرحمن، وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْن الدين العراقي: ليس هو عبد الرحمن وإنما هو أَبُو سُفْيَانَ بن جابر بن عتيك لم يسم وقد بين ذلك ابن حبان في صحيحه، وذكره في الثقات وحديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه أحمد في مسنده قَالَ: حَدَّثَنَا عبد الرزاق، حَدَّثَنَا معمر، عن يَحْيَى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن عَبْدِ اللَّهِ بن زيد الأزرق، عن عقبة بن عامر الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غيرتان إحداهما يحبها الله عز وجل، والأخرى يبغضها الله عز وجل، الغيرة في الريبة يحبها الله والغيرة

5220 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ، وَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللَّهِ».

في غيرها يبغضها الله» الحديث، وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: لَكِنْ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ فَرُبَّ رَجُلٍ شَدِيدِ التَّخِيلِ، فَيُظَنُّ مَا لَيْسَ بِرَبِيبَةِ رَبِيبَةٍ وَرُبَّ رَجُلٍ يَتَسَاهَلُ فِي ذَلِكَ، فَيَحْتَمِلُ الرِّيبَةَ عَلَى مُحَمَلٍّ يَحْسَنُ بِهِ ظَنَّهُ. ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) هُوَ ابْنُ غِيَاثٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ، (عَنْ شَقِيقٍ) أَبِي وَائِلِ بْنِ سُلَيْمَةَ الْأَسَدِيِّ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أَنَّهُ (قَالَ: مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ) مَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حِجَازِيَّةً فَأَغْيَرُ: مَنْصُوبٌ عَلَى الْخَبَرِ، وَأَنْ: تَكُونَ تَمِيمِيَّةً، فَأَغْيَرُ: مَرْفُوعٌ وَكَلِمَةٌ مِنْ: زَائِدَةٌ عَلَى اللَّغَتَيْنِ وَيَجُوزُ إِذَا فَتَحَتْ الرَّاءُ مِنْ أَغْيَرٍ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ عَلَى النَّعْتِ لِأَحَدٍ عَلَى الْلفْظِ، وَإِذَا رَفَعَتْ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لَهُ عَلَى الْمَوْضِعِ وَعَلَيْهِمَا، فَالْخَبَرُ مُحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: مَوْجُودٌ وَنَحْوُهُ، وَقَدْ أَوْلُوا الْغَيْرَةَ مِنَ اللَّهِ بِالزَّجْرِ وَالتَّحْرِيمِ كَمَا مَرَّ أَنْفًا وَلِذَا قَالَ: (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ) أَيِ: مِنْ أَجْلِ أَنْ اللَّهَ أَغْيَرُ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ (حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ) جَمْعُ: فَاحِشَةٍ وَهِيَ كُلُّ خِصْلَةٍ اشْتَدَّ قُبْحُهَا مِنْهُ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الْفَحْشُ وَالْفَاحِشَةُ وَالْفَوَاحِشُ فِي الْحَدِيثِ كُلُّ مَا يَشْتَدُّ قُبْحُهُ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْمَعَاصِي وَكَثِيرًا مَا تَرَدَّدَتِ الْفَاحِشَةُ بِمَعْنَى الزُّنَا.

(وَمَا أَحَدٌ) بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ مَا وَقَوْلُهُ: (أَحَبُّ) بِالنَّصْبِ خَبَرُهَا عَلَى الْحِجَازِيَّةِ وَالرَّفْعِ خَبَرٌ لِأَحَدٍ عَلَى التَّمِيمِيَّةِ.

(إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللَّهِ) وَالْمَدْحُ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ أَحَبُّ، وَمُصْلَحَةُ الْمَدْحِ عَائِدَةٌ عَلَى الْمَادِحِ لَمَّا يَنَالُهُ مِنَ الثَّوَابِ.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وَهَذَا الْقَوْلُ مِثْلُ مَسْأَلَةِ الْكَحْلِ، وَيُرْوَى بِالرَّفْعِ عَلَى الْفَاءِ عَمَلُهَا، وَقِيلَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْفَعَ أَحَبُّ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِلْمَدْحِ، أَوْ مُبْتَدَأٌ وَالْمَدْحُ خَبَرُهُ، لِأَنَّكَ تَكُونُ حِينَئِذٍ تَفْرُقُ بَيْنَ تَمَامِ الْمُبْتَدَأِ وَصِلَتِهِ بِالْخَبَرِ الَّذِي هُوَ الْمَدْحُ

5221 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا أُمَّةُ مُحَمَّدٍ، مَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَرَى عَبْدَهُ أَوْ أُمَّتَهُ تَزْنِي، يَا أُمَّةُ مُحَمَّدٍ، لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ، لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا».

وحقيقة قوله ﷺ: «وما أحد أحب إليه المدح من الله» أنه مصلحة للعباد، لأنهم يشنون عليه سبحانه وتعالى فيثبهم فينتفعون والله سبحانه غني عن العالمين لا ينفعه مدحهم ولا يضره تركهم ذلك وفيه تنبيه على فضل الثناء عليه وتسبيحه وتهليله وتحميده وتكبيره وسائر الأذكار.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجهُ الْبُخَارِيُّ في التوحيد أيضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في التوبة وَالنَّسَائِيُّ في التفسير.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبى، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةَ بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا أُمَّةُ مُحَمَّدٍ، مَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ) بنصب أغير خبرها الحجازية.

(أَنْ يَرَى عَبْدَهُ أَوْ أُمَّتَهُ تَزْنِي) بالتذكير للعبد وبالتأنيث للأمة هكذا وقع هنا، ووقع في صلاة الكسوف في باب الصدقة في الكسوف: يا أمة مُحَمَّدٍ، واللَّهُ ما من أحد أغير من له أن يزني عبده أو تزني أمته، وكذا وقع في سائر الروايات عن مالك أو تزني أمته.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: فيظهر أنه من سبق القلم هنا، أو لعل لفظة: يزني سقطت غلطًا من الأصل ثم ألحقت فأخرها الناسخ عن محلها.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه لا يحتاج هذا إلى نسبة هذا إلى الغلط أو تصرف الناسخ، فإن قوله يزني يجوز فيه التذكير والتأنيث، فالتذكير بالنظر إلى العبد والتأنيث بالنظر إلى الأمة وزنت خير بأنه تعسف.

(يَا أُمَّةُ مُحَمَّدٍ، لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ) من شؤم الزنا ووخامة عاقبته، ووبال المعصية أو من أهوال القيامة، (لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا) والقلّة هنا بمعنى العدم، كقوله: قليل التشكي وهذا الذي أورده الْبُخَارِيُّ هنا طرف من الخطبة المذكورة في كتاب الكسوف.

ومطابقته للترجمة ظاهرة وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ في النعوت.

5222 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، حَدَّثَهُ عَنْ أُمِّهِ أَسْمَاءَ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا شَيْءَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ».

5223 - وَعَنْ يَحْيَى، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ، حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُودَكِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) وَهُوَ ابْنُ يَحْيَى بْنِ دِينَارِ الْبَصْرِيِّ، (عَنْ يَحْيَى) هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) أَي: ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ) أَي ابْنَ الْعَوَامِ، (حَدَّثَهُ عَنْ أُمِّهِ أَسْمَاءَ) بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا شَيْءَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ» (بَنَصَبَ أَغْيَرٍ نَعْتًا لَشَيْءٍ الْمَنْصُوبِ وَرَفَعَهُ عَلَى النَّعْتِ لَشَيْءٍ عَلَى الْمَوْضِعِ قَبْلَ دُخُولِ لَا عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ وَيَجُوزُ رَفْعُ شَيْءٍ مِثْلُ: «لَا لَعُو فِيهِ»، وَفِي رِوَايَةِ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عَثْمَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ وَرِوَايَةُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عُرْوَةَ مِنْ رِوَايَةِ الْقُرَيْنِ عَنِ الْقُرَيْنِ لِأَنَّهُمَا مُتَقَارِبَانِ فِي السَّنِّ وَاللِّقَاءِ، وَإِنْ كَانَ عُرْوَةُ أَسَنَ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ قَلِيلًا، وَفِي رِوَايَةِ حَجَّاجِ الْمَذْكُورَةِ: «لَيْسَ شَيْءٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ» وَهُمَا بِمَعْنَى.

(وَعَنْ يَحْيَى) أَي: ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ وَهُوَ عَظَفٌ عَلَى السَّنَدِ السَّابِقِ، أَي: وَحَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ يَحْيَى، (أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ، حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وَلَمْ يَسْقِ الْبُخَارِيُّ هُنَا الْمَتْنَ مِنْ رِوَايَةِ هَمَّامٍ، بَلْ تَحَوَّلَ إِلَى رِوَايَةِ شَيْبَانَ فَسَاقَهُ عَلَى رِوَايَتِهِ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ لَفْظَهُمَا وَاحِدٌ وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ عَلِيٍّ، عَنْ حَجَّاجِ ابْنِ أَبِي عَثْمَانَ قَالَ: قَالَ يَحْيَى وَحَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَغَارُ وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي التَّوْبَةِ مِنْ رِوَايَةِ

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ، وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ».

5224 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي،

عَنْ أَسْمَاءَ

همام عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عُرْوَةَ عن أسماء، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا شَيْءَ أَغِيرَ مِنَ اللَّهِ» كما في الْبُخَارِيِّ.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن ركين قَالَ: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) هو ابن عبد الرحمن النحوي، (عَنْ يَحْيَى) أي: ابن أبي كثير، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن، (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى (يَغَارُ) بفتح التحتية والغين المعجمة، (وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ) أي: عليه كذا في رواية الأكثر، وكذا هو عند مسلم لكن بلفظ ما حرم عليه على البناء للفاعل وزيادة عليه والضمير للمؤمن، ووقع في رواية أَبِي دَرٍّ: وغيره الله أن لا يأتي بزيادة لا، وكذا في رواية النسفي وأفرط الصنعاني فَقَالَ: كذا للجميع، والصواب: حذف لا كذا قَالَ: قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وما أدري ما أراد بالجميع بل أكثر رواية الْبُخَارِيِّ على حذفها وفاقاً لمن رواه غيره كمسلم وَالتِّرْمِذِيُّ وغيرهما وقد وجهها الْكِرْمَانِيُّ وغيره بما حاصله: أن غيره الله ليست هي الإتيان ولا عدمه فلا بد من تقدير نحو: أن غيره الله على النهي عن الإتيان، أو على عدم إتيان المؤمن به وهو الموافق لما تقدم حيث قَالَ: من ذلك حرم الفواحش فيكون ما في النسخ صواباً، ثم نقول: إن كان المعنى لا يصح مع لا فذلك قرينة لكونها زائدة نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: 12] انتهى.

وَقَالَ الطَّبِيُّ: التقدير غيره الله ثابتة لأجل أن لا يأتي.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي: حَدَّثَنِي بالإفراد (مُحَمَّدٌ) هو ابن غيلان المروزي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن عُرْوَةَ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبِي) عُرْوَةَ بن الزبير بن العوام، (عَنْ أَسْمَاءَ) هي

بُنْتُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي الزُّبَيْرُ، وَمَا لَهُ فِي الْأَرْضِ مِنْ مَالٍ وَلَا مَمْلُوكٍ، وَلَا شَيْءٍ غَيْرَ نَاضِحٍ وَغَيْرَ فَرَسِهِ، فَكُنْتُ أَعْلِفُ فَرَسَهُ

أَمْ غُرُوزَةٌ (بُنْتُ أَبِي بَكْرٍ) الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، أنها (قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي الزُّبَيْرُ) هو ابن العوام بمكة، (وَمَا لَهُ فِي الْأَرْضِ مِنْ مَالٍ) والمال في الأصل: ما يملك من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يقتني ويملك من الأعيان، وأكثر ما يطلق عليه عند العرب الإبل، لأنها كانت أكثر أموالهم، والظاهر: أن المراد هنا الإبل، لأنها أعز أموال العرب، ويحتمل: أن يكون المراد الأراضي التي تزرع وهو استعمال معروف للعرب أيضًا.

(وَلَا مَمْلُوكٍ) عبد ولا أمة، (وَلَا شَيْءٍ) عطف عام على خاص وهو يشمل كل ما يملك ويتمول لكن الظاهر أنها لم ترد إدخال ما لا بد منه من مسكن وملبس ومطعم ورأس مال تجارة ونحوها من الضروريات، ودل سياقها على أن الأرض التي يأتي ذكرها لم تكن مملوكة للزبير، وإنما كانت إقطاعًا فهو يملك منفعتها لا رقبته، ولذلك لم تستثنها كما استثنت الفرس والناضح حيث قَالَتْ: (غَيْرَ نَاضِحٍ) أي: بعير يستقى عليه، (وَغَيْرَ فَرَسِهِ) وفي استثنائها الناضح، والفرس نظر استشكله الداوودي، لأن تزويجها كان بمكة قبل الهجرة وهاجرت وهي حامل بعبد الله بن الزبير كما تقدم ذلك صريحًا في كتاب الهجرة، والناضح إنما حصل له بسبب الأرض التي أقطعها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ولم يكن له بمكة فرس، ولا ناضح والجواب عنه منع هذا النفي، وأنه لا مانع أن يكون الفرس والبعير كانا له بمكة قبل أن يهاجر، فقد ثبت أنه كان في يوم بدر على فرس، ولم يكن قبل بدر غزوة حصلت لهم منها غنيمة والبعير يحتمل: أن يكون كان له بمكة ولما قدم المدينة وأقطع الأرض المذكورة أعده لسقيها وكان ينتفع به قبل ذلك في غير السقي فلا إشكال.

(فَكُنْتُ أَعْلِفُ فَرَسَهُ) وزاد مسلم عن أبي كريب، عن أبي أسامة وأكفيه مؤنته وأسوسه، وأدق النوى لناضحه وأعلفه ولمسلم أيضًا من طريق ابن أبي مليكة عن أسماء كنت أخدم الزبير خدامة البيت، وكان له فرس وكنت أسوسه فلم يكن من خدمته شيء أشد عليّ من سياسة الفرس كنت أحتش له وأقوم عليه.

وَأَسْقِي الْمَاءَ، وَأَخْرَزُ غَرْبَهُ وَأَعْجِنُ، وَلَمْ أَكُنْ أَحْسِنُ أَخْبِرُ، وَكَانَ يَخْبِزُ جَارَاتِ
لِي مِنَ الْأَنْصَارِ، وَكُنَّ نِسْوَةَ صِذْقٍ، وَكُنْتُ أَنْقُلُ النَّوَى مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ الَّتِي أَقْطَعُهُ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....

(وَأَسْقِي الْمَاءَ) كذا في رواية الأكثر بالفوقية بعد المهملة، وفي رواية
السرخسي: وأسقي بغير فوقية وهو على حذف المفعول، أي: وأسقي الفرس،
أو الناضح الماء والأول أشمل معنى وأكثر فائدة.
(وَأَخْرَزُ) بخاء معجمة وراء ثم زاي من الخرز، وهو الخياطة في الجلود
ونحوها.

(غَرْبَهُ) بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة هو الدلو.
(وَأَعْجِنُ) أي: دقيقه وهو يؤيد ما حمل عليه إذ لو كان المراد نفي أنواع
المال لانتفى الدقيق الذي يعجن، لكن ليس ذلك مرادها، وقد تقدم في حديث
الهجرة: أن الزبير لاقى النبي ﷺ وأبا بكر رضي الله عنه راجعاً من الشام بتجارة
وأنه كساهما ثياباً.

(وَلَمْ أَكُنْ أَحْسِنُ) بضم الهمزة (أَخْبِرُ) بفتح الهمزة والمعنى: ولم أكن أحسن
أن أخبر الخبز، (وَكَانَ يَخْبِزُ جَارَاتِ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ) وجارات جمع: جارة، وفي
رواية: وكان يخبز لي، وهذا محمول على أن في كلامها شيئاً محذوفاً تقديره:
تزوجني الزبير بمكة وهو بالصفة المذكورة واستمر على ذلك حتى قدمنا المدينة
وكنت أصنع كذا إلى آخره، لأن النسوة من الأنصار إنما جاورنها بعد قدومها
المدينة قطعاً وكذلك ما سيأتي من حكاية نقلها النوى من أرض الزبير.

(وَكُنَّ) أي: الجارات (نِسْوَةَ صِذْقٍ) إضافتهم إلى الصديق⁽¹⁾ مبالغة في
تلبسهن به أرادت أنهن كن نساء صالحات في حسن العشرة، والوفاء بالعهد،
ورعاية حق الجوار، (وَكُنْتُ أَنْقُلُ النَّوَى مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ الَّتِي أَقْطَعُهُ) إياها
(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) قد تقدم في كتاب فرض الخمس بيان حال الأرض المذكورة،
وأنها كانت مما أفاء الله على رسوله من أموال بني النضير، وكان ذلك في أوائل
قدومه المدينة.

(1) بمعنى: الصلاح والجودة.

عَلَى رَأْسِي، وَهِيَ مِنِّي عَلَى ثُلُثِي فَرَسَخٍ، فَجِئْتُ يَوْمًا وَالنَّوَى عَلَى رَأْسِي، فَلَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَدَعَانِي ثُمَّ قَالَ: «إِخْ إِخْ» لِيَحْمِلَنِي خَلْفَهُ، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أُسِيرَ مَعَ الرَّجَالِ، وَذَكَرْتُ الزُّبَيْرَ وَغَيْرَتَهُ وَكَانَ أَغْيَرَ النَّاسِ، فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي قَدْ اسْتَحْيَيْتُ فَمَضَى، فَجِئْتُ الزُّبَيْرَ فَقُلْتُ: لَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى رَأْسِي النَّوَى، وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَأَنَاحَ لِارْكَبَ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ وَعَرَفْتُ غَيْرَتَكَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَحَمْلُكَ النَّوَى كَانَ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ رُكُوبِكَ مَعَهُ،

(عَلَى رَأْسِي، وَهِيَ) أي: الأرض المذكورة (مِنِّي) أي: من مكان سكناي (عَلَى ثُلُثِي فَرَسَخٍ) والفرسخ ثلاثة أميال، كل ميل أربعة آلاف خطوة، (فَجِئْتُ يَوْمًا وَالنَّوَى عَلَى رَأْسِي) الواو فيه للحال، (فَلَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَدَعَانِي ثُمَّ قَالَ: «إِخْ إِخْ») بكسر الهمزة وسكون الخاء كلمة تقال عند إناحة البعير، وَقَالَ الزمخشري: يخ مشددة ومخففة صوت إناخته، وه يخ واخ مثله (لِيَحْمِلَنِي خَلْفَهُ) أرادت به الارتداف، وإنما عرض عليها الركوب، لأنها ذات محرم منه، لأن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ عِنْدَهُ ﷺ وهي أختها، أو كان ذلك قبل الحجاب، (فَاسْتَحْيَيْتُ) بياءين على الأصل، لأن أصله حيي وفي لغة: استحييت بياء واحدة يقال: استحي واستحيى (أَنْ أُسِيرَ مَعَ الرَّجَالِ) بنته على ما فهمته من الارتداف وإلا فيحتمل: أن يكون ﷺ أراد أن يركبها وما معها ولا يركب شيئًا غير ذلك فلا يتعين المرافقة.

(وَذَكَرْتُ الزُّبَيْرَ وَغَيْرَتَهُ وَكَانَ أَغْيَرَ النَّاسِ) أي: بالنسبة إلى علمها، أو أرادت تفضيله على أبناء جنسه في ذلك، أو كلمة من مرادة كما في رواية الإسماعيلي وكان من أغير الناس.

(فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي قَدْ اسْتَحْيَيْتُ فَمَضَى، فَجِئْتُ الزُّبَيْرَ فَقُلْتُ) له: (لَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى رَأْسِي النَّوَى، وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَأَنَاحَ) بغيره (لَارْكَبَ) خلفه، (فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ وَعَرَفْتُ غَيْرَتَكَ، فَقَالَ) لها الزبير: (وَاللَّهِ لَحَمْلُكَ النَّوَى) أي: على رأسك كما في نسخة واللام في «لحمملك» للتأكيد وحملك: مصدر مضاف إلى الفاعل، والنوى: مفعوله، وهو: مبتدأ، خبره قوله: (كَانَ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ رُكُوبِكَ مَعَهُ) ﷺ إذ لا عار فيه كما سيأتي.

قَالَتْ: حَتَّى أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ بِخَادِمٍ يَكْفِينِي سِيَاسَةَ الْفَرَسِ، فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَنِي.

وفي رواية السرخسي: كان أشد عليك وسقطت هذه اللفظة من رواية مسلم، ووجه المفاضلة التي أشار إليها الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن ركوبها مع النَّبِيِّ ﷺ لا ينشأ منه كبير أمر من الغيرة، لأنها أخت امرأته، فهي في تلك الحالة لا يحل له تزويجها إن لو كانت خلية من الزوج وجواز أن يقع لها ما وقع لزينب بنت جحش بعيد جدًا، لأنه يزيد عليه لزوم فراقه لأختها فما بقي إلا احتمال أن يقع لها من بعض الرجال من أحمة بغير قصد، وأن ينكشف منها حالة السير ما لا يريد انكشافه ونحو ذلك وهذا كله أخف مما تحقق من تبذلها بحمل النوى على رأسها من مكان بعيد، لأنه قد يتوهم منه خسة النفس، ودناءة الهمة، وقلة الغيرة، ولكن كان السبب الحامل على الصبر على ذلك شغل زوجها وأبيها بالجهاد وغيره مما يأمرهم به النَّبِيُّ ﷺ ويطمئنهم فيه، وكانوا لا يتفرغون للقيام بأمر البيت بأن يتعاطوا ذلك بأنفسهم ولضيق ما بأيديهم عن استخدام من يقوم بذلك عنهم، فانهصر الأمر في نسائهم فكن يكفينهم مؤنة المنزل ومن فيه ليتوفر وهم على ما هم فيه من نصر الإسلام مع ما ينضم إلى ذلك من العادة المانعة من تسميته ذلك عَارًا محضًا.

(قَالَتْ: حَتَّى أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بَعْدَ ذَلِكَ بِخَادِمٍ يَكْفِينِي) بالتحية والفوقية، وقد صحح عليهما في الفرع كأصله.

(سِيَاسَةَ الْفَرَسِ، فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَنِي) وفي رواية مسلم: فكفتني وهي أوجه لأن الأول يقتضي أنه أرسلها لذلك خاصة بخلاف رواية مسلم، وقد وقع عنده في رواية ابن أبي مليكة جاء النَّبِيُّ ﷺ سبي فأعطاه خادماً، قالت: كفتني سياسة الفرس فألقت عني مؤنة ويجمع بين الروایتين بأن السبي لما جاء إلى النَّبِيِّ ﷺ أعطى أبا بكر منها خادماً ليرسله إلى بنته أسماء، فصدق أن النَّبِيَّ ﷺ هو المعطي ولكن وصل إليها ذلك بواسطة، ووقع عنده في هذه الرواية أنها باعها بعد ذلك وتصدقت بثمنها وهو محمول على أنها استغنت عنها بغيرها، واستدل قوم بهذه القصة منهم أَبُو ثور على أن على المرأة القيام بجميع ما يحتاج إليه زوجها من

الخدمة والجمهور على أنها كانت تطوعت بذلك، ولم يكن لازماً أشار إليه المهلب وغيره.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : والذي يظهر أن هذه الواقعة وأمثالها كانت في حال ضرورة كما تقدم فلا يطرد الحكم في غيرها ممن لم يكن في مثل حالهم ، وقد تقدم أن فاطمة سيدة نساء العالمين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا شَكَتْ مَا تَلْقَى يَدَاهَا مِنَ الرَّحَى وَسَأَلَتْ أَبَاهَا خَادِمًا فَدَلَّهَا عَلَى خَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى ، ويقال : والذي يترجح حمل الأمر في ذلك على عادات البلاد فإنها مختلفة في هذا الباب قَالَ المهلب : وفيه أن المرأة الشريفة إذا تطوعت بخدمة زوجها بشيء لا يلزمها لا ينكر ذلك عليها أب ولا سلطان .

وتعقب : بأنه بناء على ما أصله من أن ذلك كان تطوعاً ولخصمه أن يعكس فيقول : لو لم يكن لازماً ما سكت أبوها مثلاً على ذلك مع ما فيه من المشقة عليه وعليها ولا أقر النَّبِيَّ ﷺ ذلك مع عظمة الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنده .

قَالَ : وفيه جواز ارتداد المرأة خلف الرجل في مركب الرجال قَالَ : وليس في الحديث أنها استترت ولا أن النَّبِيَّ ﷺ أمرها بذلك فيؤخذ منه أن الحجاب إنما هو في حق أزواج النَّبِيِّ ﷺ خاصة انتهى .

وفيه : أن الظاهر أن القصة كانت قبل نزول الحجاب ومشروعيته وقد قالت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما تقدم في تفسير سورة النور لما نزلت : ﴿ وَلَيَضْرِبَنَّ يَصَٰغِرُهُنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ﴾ [النور : 31] أخذن أزهرن من قبل الحواشي فشققنهن فاخترن بها ، ولم تزل عادة النساء قديماً وحديثاً ستر وجوههن عن الأجانب ، والذي ذكره القاضي عياض : أن الذي اختص به أمهات المؤمنين ستر شخصوهن زيادة على ستر أجسادهن .

قَالَ المهلب : وفيه غيرة الرجل عند ابتذال أهله فيما يشق من الخدمة وأنفة نفسه من ذلك لا سيما إذا كانت ذات حسب انتهى .

وفيه : منقبة لأسماء وللزبير ولأبي بكر ، ونساء الأنصار رضي الله عنهم .

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ : وذكرت الزبير وغيرته ، وفي قوله :

5225 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَأَرْسَلْتُ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِصَحْفَةٍ فِيهَا طَعَامٌ، فَضَرَبَتِ النَّبِيَّ ﷺ فِي بَيْتِهَا يَدَ الْخَادِمِ، فَسَقَطَتِ الصَّحْفَةُ فَأَنْفَلَقَتْ، فَجَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَقَّ الصَّحْفَةَ، ثُمَّ جَعَلَ يَجْمَعُ فِيهَا الطَّعَامَ الَّذِي كَانَ فِي الصَّحْفَةِ، وَيَقُولُ: «غَارَتْ أُمُكُمْ»

وعرفت غيرتك وقد أخرجه البخاري في الخمس مقتصرًا على قصة النوى وأخرجه مسلم في النكاح والاستئذان والنسائي في عشرة النساء.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هو ابن المديني عبد الله بن جعفر قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ) بضم المهملة وفتح اللام وتشديد التحتية هو إسماعيل بن إبراهيم الأسدي البصري وعليه اسم أمة كانت مولاة لبني أسد.

(عَنْ حُمَيْدٍ) هو ابن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تقدم في المظالم بيان من صرح عن حميد بسماحه عن أنس، أنه (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ) هي عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما تقدم في المظالم.

(فَأَرْسَلْتُ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ) هي زينب بنت جحش وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: هي صفية، وقيل: زينب، وقيل: أم سلمة (بِصَحْفَةٍ) بفتح الصاد وسكون الحاء المهملتين: إناء كالقصعة المبسوطة ونحوها ويجمع على صحاف (فِيهَا طَعَامٌ، فَضَرَبَتِ النَّبِيَّ ﷺ فِي بَيْتِهَا) وهي عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (يَدَ الْخَادِمِ) الذي جاء بالصحفة، (فَسَقَطَتِ الصَّحْفَةُ) من يده (فَأَنْفَلَقَتْ) أي: فانشقت، (فَجَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَقَّ الصَّحْفَةَ) بكسر الفاء وفتح اللام جمع: فلقة وهي القطعة ككسرة وكسر، (ثُمَّ جَعَلَ يَجْمَعُ فِيهَا الطَّعَامَ الَّذِي كَانَ فِي الصَّحْفَةِ، وَيَقُولُ) أي: للحاضرين عنده: «(غَارَتْ أُمُكُمْ)» أي: التي كسرت الصحفة وهي عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما تقدم وأغرب الداودي حيث قَالَ: المراد بقوله: أُمُكُمْ سارة حيث غارت على هاجر وكان معنى الكلام عنده: لا تتعجبوا مما وقع من هذه من الغيرة، فقد غارت قبل ذلك أُمُكُمْ حتى أخرج إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ ولده إسماعيل عَلَيْهِ السَّلَامُ وهو طفل مع أمه هاجر إلى واد غير ذي زرع وهذا وإن كان له بعض توجيه، لكن المراد خلافه وأن المراد كاسرة الصحفة وعلى

ثُمَّ حَبَسَ الْخَادِمَ حَتَّى أَتَى بِصَحْفَةٍ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ هُوَ فِي بَيْتِهَا ، فَدَفَعَ الصَّحْفَةَ الصَّحِيحَةَ إِلَى النَّبِيِّ كُسِرَتْ صَحْفَتُهَا ، وَأَمْسَكَ الْمَكْسُورَةَ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ كَسَرَتْ .

5226 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « دَخَلْتُ

ذلك حمله جميع من شرح هذا الحديث .

(ثُمَّ حَبَسَ الْخَادِمَ حَتَّى أَتَى بِصَحْفَةٍ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ هُوَ فِي بَيْتِهَا ، فَدَفَعَ الصَّحْفَةَ الصَّحِيحَةَ) أي : إلى الخادم ، فدفعها (إِلَى النَّبِيِّ كُسِرَتْ) بضم الكاف (صَحْفَتُهَا ، وَأَمْسَكَ) ﷺ (الصَّحْفَةَ) (الْمَكْسُورَةَ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ كَسَرَتْ) ويروى : كسرت فيه بزيادة لفظ : فيه .

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ : فَإِنْ قِيلَ الْقِصَّةُ لَيْسَتْ مِنَ الْمَثَلِيَّاتِ ، بَلْ هِيَ مِنَ الْمَتَقَوْمَاتِ قُلْتُ : كَانَتِ الْقِصَّتَانِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ التَّصَرُّفُ كَمَا يَشَاءُ فِيهِمَا ، قَالُوا : وَفِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ مَوَازِنَةِ الْغَيْرَى بِمَا يَصْدُرُ مِنْهَا ، لِأَنَّهَا فِي تِلْكَ الْحَالَةِ يَكُونُ عَقْلُهَا مَحْجُوبًا بِشِدَّةِ الْغَضَبِ الَّذِي أَثَارَتْهُ الْغِيْرَةُ .

وقد أخرج أبو يعلى بسند لا بأس به عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا : « أَنْ الْغَيْرَى لَا تَبْصُرُ أَسْفَلَ الْوَادِي مِنْ أَعْلَاهُ » ، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ : « أَنْ اللَّهَ كَتَبَ الْغِيْرَةَ عَلَى النِّسَاءِ فَمَنْ صَبَرَ مِنْهُنَّ كَانَ لَهَا أَجْرُ شَهِيدٍ » أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ وَأَشَارَ إِلَى صِحِّهِ وَرِجَالِهِ ثِقَاتٍ ، لَكِنْ اخْتَلَفَ فِي عُبَيْدِ بْنِ الصَّبَّاحِ مِنْهُمْ ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وَفِي إِطْلَاقِ الدَّوَوْدِيِّ عَلَى سَارَةِ أَنَّهَا أُمُّ الْمُخَاطَبِينَ نَظَرُ أَيْضًا فَإِنَّهُمْ إِنْ كَانُوا مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ فَأَمَّهُمْ هَاجِرٌ لَا سَارَةَ ، وَيَبْعَدُ أَنْ يَكُونُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ حَتَّى يَصِحَّ أَنْ أَمَّهُمْ سَارَةُ انْتَهَى .

وفيه نظر أيضًا ، ومطابقة الحديث للترجمة فِي قَوْلِهِ : غَارَتْ أَمْكُمُ وَهُوَ مِنْ إِفْرَادِهِ .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ) بفتح الدال المشددة قَالَ : (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) هو ابن سليمان ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين هو ابن عُمَرَ العمري ، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وسقط في رواية أَبِي ذَرٍّ : ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ : دَخَلْتُ

الْجَنَّةَ أَوْ أَتَيْتُ الْجَنَّةَ، فَأَبْصَرْتُ قَصْرًا، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ قَالُوا: لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَهُ، فَلَمْ يَمْنَعْنِي إِلَّا عِلْمِي بِغَيْرَتِكَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَوْعَلَيْكَ أَغَارُ؟

5227 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جُلُوسٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ

الْجَنَّةَ) أَي: فِي الْمَنَامِ (أَوْ أَتَيْتُ الْجَنَّةَ، فَأَبْصَرْتُ) أَي: فِيهَا (قَصْرًا، فَقُلْتُ) لَجَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَغَيْرِهِ: (لِمَنْ هَذَا؟) أَي هَذَا الْقَصْرُ (قَالُوا) وَيُرْوَى: فَقَالُوا بِالْفَاءِ، أَي: جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ: (لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَهُ، فَلَمْ يَمْنَعْنِي إِلَّا عِلْمِي بِغَيْرَتِكَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَا رَسُولَ اللَّهِ) وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: لَفْظُ بَنِ الْخَطَّابِ: بِأَبِي الْبَاءِ يَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ مَفْدَى (يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا نَبِيَّ اللَّهِ⁽¹⁾)، أَوْعَلَيْكَ أَغَارُ؟) بِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَالْوَاوِ عَاطِفَةٌ عَلَى مُقَدَّرٍ كَمَا فِي: «أَوْ مُخْرِجِي هُمْ؟» وَنَحْوِهِ، وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ مَطْوَلًا فِي مَنَاقِبِ عَمْرِ بْنِ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ.

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هُوَ لَقَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ الْمُرُوزِيِّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ الْمُرُوزِيُّ، (عَنْ يُونُسَ) هُوَ ابْنُ بَزِيدٍ الْأَيْلِيُّ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (ابْنُ الْمُسَيَّبِ) أَي: سَعِيدٌ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جُلُوسٌ) جَمْعٌ: جَالِسٌ، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَيْنَمَا) بِالْمِيمِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: بَيْنَا بِغَيْرِ مِيمٍ (أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي) أَي: رَأَيْتُ نَفْسِي (فِي الْجَنَّةِ) هَذَا يَعْينُ أَحَدَ الْإِحْتِمَالَيْنِ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ حَيْثُ قَالَ فِيهِ: دَخَلْتُ الْجَنَّةَ أَوْ أَتَيْتُ الْجَنَّةَ، وَأَنَّهُ يَحْتَمَلُ: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي الْيَقِظَةِ، أَوْ فِي النَّوْمِ فَبَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي النَّوْمِ.

(فَإِذَا) كَلِمَةٌ مَفْجَأَةً (امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ)⁽²⁾ قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: إِمَّا مِنَ الْوَضُوءِ، وَإِمَّا

إِلَى جَانِبِ قَصْرِ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا لِعُمَرَ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ، فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا «فَبَكَى عُمَرُ وَهُوَ فِي الْمَجْلِسِ ثُمَّ قَالَ: أَوْعَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغَارُ؟

من الوضوء، وتعقبه الْعَيْنِي: بأنه لا وجه أن يكون من الوضوء.

وذكر ابن قُتَيْبَةَ فِي قَوْلِهِ: فإذا امرأة تتوضأ (إِلَى جَانِبِ قَصْرِ)، فإذا امرأة شوهاء إلى جانب قصر من حديث ابن شهاب، عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وفسره وقال: الشوهاء الحسنة الرائقة حَدَّثَنِي بِذَلِكَ أَبُو حَاتِمٍ، عن أَبِي عبيدة قَالَ: ويقال: فرس شوهاء ولا يقال: ذكر أشوه.

وَقَالَ فِي الْمَطَالَعِ: رجل أشوه، وامرأة شوهاء يعني: قبيحة، قَالَ: ويقال أَيْضًا: الحسنة وهو من الأضداد.

والشوهاء أَيْضًا: الواسعة الفم، وَأَيْضًا: الصغيرة الفم.

وَقَالَ ابن بَطَالٍ: يشبه أن يكون هذه الرواية هي الصواب، وتتوضأ: تصحيف لأن الحور طاهرات لا وضوء عليهن، فلذلك كل من دخل الجنة لا يلزمه طهارة ولا عبادة وحروف شوهاء يمكن تصحيفها بحروف تتوضأ لقرب صور بعضها من بعض، وَقَالَ ابن التين: تتوضأ قيل إنه تصحيف، لأن الجنة لا تكليف فيها، وقد استدلل الداودى بهذا الحديث: على أن الحور في الجنة يتوضأون ويصلون ولا يلزم من كون الجنة لا تكليف فيها بالعبادات أن لا يصدر من أحد من العباد باختباره ما شاء من أنواع العبادات قَالَ عز وجل: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهُ أَنْفُسُكُمْ﴾ [فصلت: 31].

(فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ قَالَ) أي: جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني: قَالُوا، أي: جبريل ومن معه: (هَذَا لِعُمَرَ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ) بضمير الغائب، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني: غيرتك بكاف الخطاب، (فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا فَبَكَى عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سرورًا بما منحه اللَّهُ تَعَالَى أو تشوقًا إليه.

(وَهُوَ فِي الْمَجْلِسِ ثُمَّ قَالَ: أَوْعَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغَارُ؟) وسقط في رواية أَبِي ذَرٍّ الهمزة والواو من قوله: أو عليك قَالَ ابن بَطَالٍ: يؤخذ من الحديث أن من علم من صاحبه خلقًا لا ينبغي أن يتعرض لما ينافره انتهى.

وفيه: أن من نسب إلى من اتصف بصفة صلاح ما يغاير ذلك ينكر عليه.

109 - باب غَيْرَةِ النِّسَاءِ وَوَجْدِهِنَّ

5228 - حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ،

وفيه : أن الجنة موجودة وكذلك الحور، وقد تقدم تقرير ذلك في بدء الخلق وسائر فوائد الحديث تقدمت في مناقب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى في باب ما جاء في صفة الجنة وَأُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ فِي فُضَائِلِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

109 - باب غَيْرَةِ النِّسَاءِ وَوَجْدِهِنَّ

(باب غَيْرَةِ النِّسَاءِ) بفتح الغين المعجمة (وَوَجْدِهِنَّ) الوجد: بفتح الواو: الغضب، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: أَي غَضِبْنَهُنَّ وَحَزَنَهُنَّ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَجَدَ عَلَيْهِ فِي الْغَضَبِ مَوْجِدَةً وَوَجَدَ فِي الْحُزْنِ وَجْدًا بِالْفَتْحِ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: يُقَالُ: وَجَدْتُ بَفْلَانَةٍ إِذَا أَحْبَبْتُهَا حُبًّا شَدِيدًا، وَلَمْ يَبِينِ الْمَصْنِفُ حُكْمَ الْبَابِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ وَالْأَشْخَاصِ وَأَصْلُ الْغَيْرَةِ غَيْرٌ مَكْتَسَبٌ لِلنِّسَاءِ لَكِنْ إِذَا أَفْرَطَتْ فِي ذَلِكَ بِقَدَرٍ زَائِدٍ عَلَيْهِ تَلَامٌ، وَضَابُطُ ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ: «أَنَّ مِنَ الْغَيْرَةِ مَا يُحِبُّ اللَّهُ، وَمِنْهَا مَا يَبْغُضُ اللَّهُ فَأَمَّا الْغَيْرَةُ الَّتِي يُحِبُّ فَالْغَيْرَةُ فِي الرِّبَةِ وَأَمَّا الْغَيْرَةُ الَّتِي يَبْغُضُ فَالْغَيْرَةُ فِي غَيْرِ رِبَةٍ» وَهَذَا التَّفْضِيلُ فِي حَقِّ الرِّجَالِ لِمُتَعَدِّاتِ اجْتِمَاعِ زَوْجِيْنِ لِلْمَرْأَةِ بِطَرِيقِ الْحُلِّ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَحَيْثُ غَارَتْ مِنْ زَوْجِهَا فِي ارْتِكَابِ مُحَرَّمٍ، إِمَّا بِالزَّانَا مِثْلًا، وَإِمَّا بِنَقْصِ حَقِّهَا وَجُورِهِ عَلَيْهَا لِمُضَرَّتِهَا وَإِثَارِهَا عَلَيْهَا إِذَا تَحَقَّقَتْ ذَلِكَ أَوْ ظَهَرَتْ الْقِرَائِنُ فِيهِ فَهِيَ غَيْرَةُ مُشْرُوعَةٍ فَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ بِمُجَرَّدِ التَّوَهُّمِ عَنْ غَيْرِ دَلِيلٍ فَهِيَ الْغَيْرَةُ فِي غَيْرِ رِبَةٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ مُقْسَطًا عَادِلًا وَأَدَّى لِكُلِّ مِنَ الضَّرَتَيْنِ حَقَّهَا فَالْغَيْرَةُ مِنْهُمَا إِنْ كَانَتْ لِمَا فِي الطَّبَاعِ الْبَشَرِيَّةِ الَّتِي لَا يَسْلَمُ مِنْهَا أَحَدٌ مِنَ النِّسَاءِ فَتَعْذَرُ فِيهَا مَا لَمْ تَتَجَاوَزْ إِلَى مَا يَحْرَمُ عَلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ وَعَلَى هَذَا يَحْمِلُ مَا جَاءَ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنَ النِّسَاءِ فِي ذَلِكَ.

(حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) الْهَبَارِيُّ الْقُرَشِيُّ الْكُوفِيُّ وَاسْمُهُ فِي الْأَصْلِ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حَمَادُ بْنُ

عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَا أَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي» قَالَتْ: فَقُلْتُ: مِنْ أَيْنَ تَعْرِفُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «أَمَّا إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً، فَإِنَّكَ تَقُولِينَ: لَا وَرَبَّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي، قُلْتَ: لَا وَرَبَّ إِبْرَاهِيمَ» قَالَتْ: قُلْتُ: أَجَلُ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَهْجُرُ إِلَّا اسْمَكَ.

أَسَامَةُ، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزَّيْبِرِ بْنِ الْعَوَامِ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، أَنَّهَا (قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي لَا أَعْلَمُ) أَي: شَأْنُكَ (إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي) فِي الْمَصَابِيح: هَذَا مِمَّا ادَّعَى ابْنُ مَالِكٍ فِيهِ أَنَّ إِذَا خَرَجْتَ مِنَ الظَّرْفِيَّةِ وَوَقَعْتَ مَفْعُولًا، وَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّ إِذَا لَا تَخْرُجُ مِنَ الظَّرْفِيَّةِ فَهِيَ فِي الْحَدِيثِ ظَرْفٌ لِمَحْذُوفٍ هُوَ مَفْعُولٌ اَعْلَمَ تَقْدِيرُهُ: شَأْنُكَ وَنَحْوُهُ.

(قَالَتْ: فَقُلْتُ: مِنْ أَيْنَ تَعْرِفُ) وَفِي رِوَايَةٍ: تَعْلَمُ (ذَلِكَ فَقَالَ) ﷺ: (أَمَّا إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً، فَإِنَّكَ تَقُولِينَ: لَا وَرَبَّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنْ الْكَشْمِيهَنِيِّ: وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي (قُلْتَ: لَا وَرَبَّ إِبْرَاهِيمَ) قَالَتْ: قُلْتُ: أَجَلُ) أَي: نَعَمْ (وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَهْجُرُ إِلَّا اسْمَكَ) يُوْخِذُ مِنَ الْحَدِيثِ اسْتِقْرَاءَ الرَّجُلِ حَالِ الْمَرْأَةِ مِنْ فَعْلِهَا وَقَوْلِهَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمِيلِ إِلَيْهِ وَعَدَمِهِ وَالْحُكْمَ بِمَا تَقْتَضِيهِ الْقَرَائِنُ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّهُ ﷺ جَزَمَ بِرَضَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَغَضَبِهَا بِمَجْرَدِ ذِكْرِهَا لِاسْمِهِ وَسُكُوتِهَا فَبْنَى عَلَى تَغْيِيرِ الْحَالَتَيْنِ مِنَ الذِّكْرِ وَالسُّكُوتِ تَغْيِيرَ الْحَالَتَيْنِ مِنَ الرِّضَى وَالْغَضَبِ.

وَيَحْتَمِلُ: أَنَّ يَكُونُ انْضِمَامُ إِلَى ذَلِكَ شَيْءٍ آخَرَ أَصْرَحَ مِنْهُ لَكِنْ لَمْ يَنْقُلْ وَقَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَهْجُرُ إِلَّا اسْمَكَ» قَالَ الطَّبِيبِيُّ: هَذَا الْحَصْرُ فِي غَايَةِ مِنَ اللَّطْفِ فِي الْجَوَابِ، لِأَنَّهَا أَخْبَرَتْ: أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي حَالِ الْغَضَبِ الَّذِي يَسْلُبُ الْعَاقِلَ اخْتِيَارَهُ لَا يَغْيِرُهَا عَنْ كِمَالِ الْمَحَبَّةِ الْمُسْتَغْرَقَةِ ظَاهِرُهَا وَبَاطِنُهَا الْمَمْتَزِجَةُ بِزَوْجِهَا، وَإِنَّمَا عَبَّرَتْ عَنِ التَّرْكِ بِالْهَجْرَانِ لِيَدُلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهَا تَتَأَلَّمُ مِنْ هَذَا التَّرْكِ الَّذِي لَا اخْتِيَارَ لَهَا فِيهِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

إِنِّي لَا مَنَحَكَ الصَّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لَا مِيلَ

وقال ابن المنير: مرادها أنها كانت تترك التسمية اللفظية، ولا يترك قلبها التعلق بذاته الكريمة مودة ومحبة انتهى.

وفي اختيار عائشة رضي الله عنها ذكر إبراهيم عليه الصلاة والسلام دون غيره من الأنبياء عليهم السلام دلالة على مزيد فطنتها وقوة ذكائها، لأنه ﷺ أولى الناس بإبراهيم عليه الصلاة والسلام كما نص عليه القرآن، فلما لم يكن لها بد من هجر الاسم الشريف أبدلته بمن هو منه بسبيل حتى لا يخرج عن دائرة التعلق في الجملة.

وقال المهلب: قولها: ما أهرج إلا اسمك يدل على أن الاسم غير المسمى إذ لو كان الاسم عين المسمى وهجرت اسمه لهجرت بعينه، ويدل على ذلك أن من قال: أكلت اسم العسل لا يفهم منه إلا أنه أكل العسل، وإذا قلت: لقيت اسم زيد لا يدل أنه لقي زيداً، وإنما الاسم هو المسمى في علم الله عز وجل وحده لا فيما سواه من المخلوقين لمباينته عز وجل وأسماءه وصفاته حكم أسماء المخلوقين وصفاتهم انتهى.

قال العيني: والتحقيق في هذه المسألة أن قولهم: الاسم هو المسمى على معانٍ ثلاثة:

الأول: ما يجري مجرى المجاز.

والثاني: ما يجري مجرى الحقيقة.

والثالث: ما يجري مجرى المعنى.

فالأول: نحو قولك: رأيت جملاً يتصور من هذا الاسم في نفس السامع ما يتصور من المسمى الواقع تحته لو شاهده، فلما ناب الاسم من هذا الوجه مناب المسمى في التصور وكان التصور في كل واحد منها شيئاً واحداً أصبح أن يقال: إن الاسم هو المسمى على ضرب من التأويل، وإن كنا لا نشك في أن العبارة غير المعبر.

والثاني: أكثر ما يتبين في الأسماء التي تشتق للمسمى من معانٍ موجودة

5229 - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: «مَا غُرْتُ عَلَى امْرَأَةٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا غُرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ، لِكثَرَةِ ذِكْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا وَثَنَائِهِ عَلَيْهَا،

فيه قائمة به كقولنا: لمن وجدت فيه الحياة حي ولمن وجد منه الحركة متحرك فالاسم في هذا النوع لازم للمسمى يرتفع بارتفاعه ويوجد بوجوده.

والثالث: العرب تذهب بالاسم إلى المعنى الواقع تحت التسمية فيقولون: هذا مسمى زيد، أي: اسم هذا المسمى بهذه اللفظة التي هي الزاي والياء والدال، ويقولون في المعنى: هذا اسم زيد فيجعلون الاسم والمسمى في هذا الباب مترادفين على المعنى الواقع تحت التسمية كما جعلوا الاسم والتسمية مترادفين على العبارة.

ومطابقة الحديث للشطر الثاني من الترجمة، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي فَضْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد ويروى: حَدَّثَنَا (أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ) أبو الوليد واسم أبي رجاء عَبْدُ اللَّهِ بن أيوب الحنفي الهروي قَالَ: (حَدَّثَنَا النَّضْرُ) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة هو ابن شميل، (عَنْ هِشَامٍ) أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (أَبِي) عُرْوَةَ بن الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (أَنَّهَا قَالَتْ: مَا غُرْتُ عَلَى امْرَأَةٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا غُرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (لِكثَرَةِ) أي: لأجل كثرة، وفي رواية أَبِي دَرٍّ عن الحموي والمستملي: بكثرة بالموحدة بدل اللام، أي: بسبب كثرة (ذِكْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا وَثَنَائِهِ عَلَيْهَا) من عطف العام على الخاص وكثرة الذكر تدل على كثرة المحبة من أحب شَيْئًا أكثر ذكره وذلك موجب للغيرة إذ أصل غيرة المرأة من تخيل محبة زوجها لضرتها أكثر.

وفيه: أنها كانت تغار من أمهات المؤمنين رضوان الله عليهن، لكن من خديجة أكثر لما ذكرت وهي وإن لم تكن موجودة، وقد أمنت عَائِشَةَ مشاركتها لها فيه ﷺ لكن ذلك يقتضي ترجيحها عنده ﷺ فهو الذي هيج الغضب المثير

وَقَدْ أُوحِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَشِّرَهَا بِبَيْتٍ لَهَا فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ.

للغيرة بحيث قالت ما سبق ما في مناقب خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قد أبدلك الله خيراً منها فَقَالَ ﷺ: «ما أبدلني الله خيراً منها» ومع ذلك فلم يؤاخذ بالقيام معذرتها بالغيرة التي جبلت عليها النساء.

(وَقَدْ أُوحِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَشِّرَهَا) بصيغة المضارع، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الكشميهني: أن بشرها بصيغة الأمر (بَبَشَّرَ لَهَا فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ) بفتح القاف والصاد المهملة بعدها موحدة.

وعند الطبراني في الأوسط: يعني قصب اللؤلؤ، وفي الكبير: بيت من لؤلؤة مجوفة، وفي الأوسط: من القصب المنظوم بالدر واللؤلؤ والياقوت وهذا أيضاً من جملة أسباب الغيرة، لأن اختصاصها بهذه البشرية تشعر بمزيد محبته ﷺ لها.

وعند الإسماعيلي: قالت ما حسدت امرأة قط ما حسدت خديجة حين بشرها النَّبِيُّ ﷺ ببيت من قصب.

وفي الحديث: أن الغيرة غير مستنكر وقوعها من فاضلات النساء فضلاً عن دونهن وأفضلية خديجة.

وروي في كتاب مكة للفاكهي عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النَّبِيَّ ﷺ كان عند أبي طالب، فاستأذنه أن يتوجه إلى خديجة فأذن له وبعث معه جارية يقال لها سعد، فَقَالَ لها: انظري ما تقول له خديجة، قالت سعد: فرأيت عجباً ما هو إلا أن سمعت به خديجة فخرجت إلى الباب فأخذت بيده فضمتها إلى صدرها ونحرتها، ثم قالت بأبي وأمي والله ما أفعل هذا الشيء ولكني أرجو أن تكون النَّبِيُّ الذي يبعث فإن تكن هو فاعرف حقي ومنزلتي وادع الإله الذي يبعثك أن يبعثك لي، قالت: فَقَالَ لها: «والله لئن كنت أنا هو لقد اصطنعت عندي ما لا أضيعه أبداً، وإن يكن غيري فإن الإله الذي تصنعين هذا لأجله لا يضيعك أبداً»، وقد مضى هذا الحديث في باب تزويج النَّبِيِّ ﷺ خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بطرق كثيرة.

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

110 - بَابُ ذَبِّ الرَّجُلِ عَنِ ابْنَتِهِ فِي الْغَيْرَةِ وَالْإِنْصَافِ

5230 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: «إِنَّ بَنِي هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ اسْتَأْذَنُوا فِي أَنْ يُنْكَحُوا.....»

110 - بَابُ ذَبِّ الرَّجُلِ عَنِ ابْنَتِهِ فِي الْغَيْرَةِ وَالْإِنْصَافِ

(بَابُ ذَبِّ الرَّجُلِ) بالذال المعجمة، أي: دفعه (عَنِ ابْنَتِهِ فِي الْغَيْرَةِ وَ) طلب (الْإِنْصَافِ) لها من أنصف إذا عدل، يقال: أنصفه من نفسه، وانتصفت أنا منه وتناصفوا، أي: أنصف بعضهم بعضًا من نفسه.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سَعِيدِ الْبَلْخِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي ابن سعد الإمام، (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) هو عَبْدُ اللَّهِ بن عبد الرحمن بن أبي مليكة زهير بن عَبْدُ اللَّهِ التَّيْمِيُّ الْأَحُولِ الْمَكِّي الْقَاضِي عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزَّبِيرِ.

(عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو في الأول وبفتح الميمين وسكون الخاء المعجمة في الثاني هو ابن نوفل الزُّهْرِيُّ كَذَا رواه الليث، وتابعه عمرو بن دينار وغير واحد وخالفهم أيوب، فَقَالَ عن ابن أبي مليكة، عن عَبْدِ اللَّهِ بن الزبير أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حسن وذكر الاختلاف فيه، ثم قَالَ: ويحتمل أن يكون ابن أبي مليكة حمله عنهما جميعًا انتهى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والذي يظهر ترجيح رواية الليث لكونه توبع ولكون الحديث قد جاء عن المسور، وقد تقدم ما يتعلق بذلك في فرض الخمس.

سَمِعْتُ أَي: أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ) أَي: والحال أَنَّهُ (عَلَى الْمِنْبَرِ: إِنَّ بَنِي هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ) وقع في رواية مسلم: هاشم بن المغيرة، والصواب: هشام لأنه جد المخطوبة، وبنو هشام هم أعمام بنت أبي جهل، لأنه أَبُو الْحَكَمِ عمرو بن هشام بن المغيرة، وقد أسلم أخواه الحارس ابن هشام وسلمة ابن هشام عام الفتح وحسن إسلامهما، وممن يدخل في إطلاق بني هشام بن المغيرة عِكْرَمَةُ بن أبي جهل بن هشام وقد أسلم أيضًا وحسن إسلامه.

(اسْتَأْذَنُوا) وفي رواية الكشميهني: استأذنوني (فِي أَنْ يُنْكَحُوا) بضم أوله من

ابْتَنَّهُمْ عَلَيَّ بَنَ أَبِي طَالِبٍ،

انكح (ابْتَنَّهُمْ) جويرية أو العوراء، أو جميلة بنت أبي جهل تقدم في باب أصهار النبي ﷺ من كتاب المناقب أنه تزوجها عتاب بن أسيد بن أبي العيص لما تركها علي رضي الله عنه.

(عَلَيَّ بَنَ أَبِي طَالِبٍ) هكذا في رواية ابن أبي مليكة: أن سبب الخطبة استئذان بني هشام بن المغيرة، وفي رواية الزُّهْرِيِّ عن علي بن الحسين سبب آخر ولفظه: أن علياً رضي الله عنه خطب بنت أبي جهل على فاطمة رضي الله عنها، فلما سمعت بذلك فاطمة رضي الله عنها أتت النبي ﷺ، فقالت: إن قومك يتحدثون كذا في رواية شعيب.

وفي رواية عُبيد الله بن أبي زناد عنه في صحيح ابن حبان: فبلغ ذلك فاطمة رضي الله عنها، فقالت: إن الناس يزعمون أنك لا تغضب لبناتك وهذا علي ناكح بنت أبي جهل هكذا أطلقت عليه اسم فاعل مجاز لكونه أراد ذلك وصمم عليه فنزلته منزلة من فعله، ووقع في رواية عُبيد الله بن أبي زناد: خطب، والإشكال فيها، قال المسور فقام النبي ﷺ فذكر الحديث.

ووقع عند الحاكم من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبي حنظلة: أن علياً رضي الله عنه خطب بنت أبي جهل فقال له أهلها: لا تزوجك علي فاطمة قال الحافظ العسقلاني: وكان ذلك كان سبب استئذانهم، وجاء أيضاً: أن علياً رضي الله عنه استأذن بنفسه فأخرج الحاكم بإسناد صحيح إلى سويد بن غفلة وهو أحد المخضرمين ممن أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يلقه، قال: خطب علي بنت أبي جهل إلى عمها الحارث بن هشام فاستشار النبي ﷺ، فقال: «أعن حسنهما تسألني» فقال: لا ولكن أتأمرني بها قال: «لا فاطمة بضعة مني ولا أحسب إلا أنها تحزن أو تجزع» فقال علي رضي الله عنه: لا آتي شيئاً تكرهه، ولعل هذا الاستئذان وقع بعد خطبة النبي ﷺ بما خطب ولم يحضر على الخطبة المذكور فاستشار فلما قال له: «لا» لم يتعرض بعد ذلك لطلبها، ولهذا جاء في آخر حديث شعيب عن الزُّهْرِيِّ: فترك علي رضي الله عنه الخطبة وهي بكسر الخاء المعجمة، ووقع عند أبي داود من طريق معمر عن الزُّهْرِيِّ عن

فَلَا آذَنُ، ثُمَّ لَا آذَنُ، ثُمَّ لَا آذَنُ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُطَلِّقَ ابْنَتِي وَيَنْكِحَ ابْنَتَهُمْ،

عُرْوَةُ: فسكت علي عن ذلك النكاح.

(فَلَا آذَنُ، ثُمَّ لَا آذَنُ، ثُمَّ لَا آذَنُ) كرر ذلك ثلاث مرات تأكيدًا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فإن قلت لا بد في العطف من المغايرة بين المعطوفين، قلت: الثاني مغاير للأول بأن فيه تأكيدًا ليس في الأول، وفيه: إشارة إلى تأييد مدة منع الإذن وكأنه أراد رفع المجاز لاحتمال أن يحمل النفي على مدة بعينها، فَقَالَ: «ثم لا آذن» أي: ولو مضت المدة المفروضة تقديرًا إلا آذن بعدها ثم كذلك أبدًا.

(إِلَّا أَنْ يُرِيدَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ) هو علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فكأنه كره ذلك من علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فلذلك لم يقل: علي بن أبي طالب.

(أَنْ يُطَلِّقَ ابْنَتِي وَيَنْكِحَ ابْنَتَهُمْ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هذا محمول على أن بعض من يبغض عليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وشى به أنه صمم على ذلك، وإلا فلا يظن أنه يستمر على الخطبة بعد أن استشار النَّبِيَّ ﷺ فمنعه، وسياق سويد بن غفلة يدل على أن ذلك وقع قبل أن تعلم به فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وكأنه لما قيل لها ذلك وشكت إلى النَّبِيِّ ﷺ بعد أن أعلمه علي على أنه ترك أنكر عليه ذلك، وزاد في رواية الزُّهْرِيُّ: «وإني لست أحرم حلالًا ولا أحلل حرامًا، ولكن والله لا تجتمع بنت رَسُولِ اللَّهِ وبنت عدو الله أبدًا»، وفي رواية مسلم: مكانًا واحدًا، وفي رواية شعيب: عند رجل واحدًا أبدًا.

قَالَ ابْنُ التِّينِ السِّفَاقْسِيُّ: أصح ما يحمل عليه هذه القصة أن النَّبِيَّ ﷺ حرم على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يجمع بين ابنته وبين ابنة أبي جهل، لأنه علل بأن ذلك يؤذيه وأذيته حرام بالإجماع، ومعنى قوله: «لا أحرم حلالًا» أي: هي له حلال لو لم يكن عنده فاطمة، وأما الجمع بينهما الذي يستلزم تأذي النَّبِيِّ ﷺ لتأذي فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا به فلا، وزعم غيره: أن السياق يشعر بأن ذلك مباح لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكن منعه النَّبِيُّ ﷺ رعاية لخاطر فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقيل: هو ذلك امتثالًا لأمر النَّبِيِّ ﷺ والذي يظهر أنه لا يبعد أن يعد في خصائص النَّبِيِّ ﷺ أن لا يتزوج على بناته.

ويحتمل: أن يكون ذلك خاصًا بفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، والله تعالى أعلم.

فَإِنَّمَا هِيَ بَضْعَةٌ مِنِّي، يُرِيْبُنِي مَا أَرَابَهَا، وَيُؤْذِنِي مَا آذَاهَا» هَكَذَا قَالَ.

(فَإِنَّمَا هِيَ بَضْعَةٌ مِنِّي) بفتح الموحدة وسكون الصاد المعجمة، أي: قطعة، وحكي ضم الموحدة وكسرها، ووقع في رواية سويد بن غفلة كما تقدم: مضغة بضم الميم وبالغين المعجمة.

(يُرِيْبُنِي مَا أَرَابَهَا) بضم الياء من أراب يريب رباعياً، ووقع في رواية مسلم: يريبي ما رابها ثلاثياً، يقال: أرابني فلان إذا رأيت منه ما تكرهه، وهذه، أي: زيادة الألف في أول ماضية لغة هذيل، وزاد في رواية الزُّهري: وأنا أخاف أن تفتن في دينها يعني: أنها لا تصبر على الغيرة فيقع منها في حق زوجها في حال الغضب ما لا يليق بحالها في الدين.

وفي رواية شعيب: وأنا أكره أن يسوءها، أي: تزويج غيرها عليها.

وفي رواية مسلم من هذا الوجه: أن يفتنوها وهي بمعنى أن تفتن.

(وَيُؤْذِنِي مَا آذَاهَا) وفي رواية أبي حنظلة: «فمن آذاها فقد آذاني»، وفي حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «يؤذيني ما آذاها وينصبني ما أنصبها» وهو بنون ومهملة وموحدة من النصب بفتحيتين وهو التعب والمشقة.

وفي رواية عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنِ الْمَسُورِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يقبضني ما يقبضها ويبسطني ما يبسطها» أخرجها الحاكم، ويؤخذ من هذا أن فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لو رضيت بذلك لم يمنع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من التزويج بها أو غيرها.

وفي الحديث: تحريم أذى من يتأذى النَّبِيُّ ﷺ بتأذيته، لأن أذى النَّبِيِّ ﷺ حرام اتفاقاً قليلة وكثيره، وقد جزم بأنه يؤذيه ما أذى فاطمة فكل من وقع منه في حق فاطمة شيء فتأذى به فهو يؤذي النَّبِيَّ ﷺ بشهادة هذا الخبر الصحيح، ولا شيء في إدخال الأذى عليها من قبل ولدها ولهذا عرف بالاستقراء معالجة من تعاطى ذلك بالعقوبة في الدنيا ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ﴾ [طه: 127].

وفيه: حجة لمن يقول بسد الذريعة، لأن تزويج ما زاد على الواحدة حلال للرجل ما لم يجاوز الأربع ومع ذلك فقد منع من ذلك في الحال لما يترتب عليه من الضرر في المال.

111 - بَابُ: يَقِلُّ الرَّجَالُ وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ

وَقَالَ أَبُو مُوسَى: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَتَرَى الرَّجُلَ الْوَاحِدَ، يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً يَلْذُنَ بِهِ، مِنْ قِلَّةِ الرَّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ».

وفيه: بقاء عار الآباء في أعقابهم لقوله: بنت عدو الله فإن فيه إشعاراً بأن للوصف تأثيراً في المنع مع أنها هي كانت مسلمة حسنة الإسلام، وقد احتج به من منع كفاءة في مس أباه الرق ثم أعتق بمن لم يمس أباه الرق، ومن مسها الرق بمن لم يمسها بل مس أباه فقط.

وقيل: فيه حجة لمن منع الجمع بين الحرة والأمة، ويؤخذ من الحديث إكرام من ينتسب إلى الخير والشرف والديانة.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن فيه الأخبار عن ذب النبي ﷺ عن ابنته فاطمة رضي الله عنها في الغيرة والانصاف لها، وقد مضى الحديث في مناقب فاطمة رضي الله عنها وسيجيء في الطلاق أيضاً وأخرجه بقية الجماعة.

111 - بَابُ: يَقِلُّ الرَّجَالُ وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ

(بَابُ يَقِلُّ الرَّجَالُ وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ) يعني: في آخر الزمان.

(وَقَالَ أَبُو مُوسَى) هو عَبْدُ اللَّهِ بن قيس الأشعري رضي الله عنه: (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه قَالَ: (وَتَرَى الرَّجُلَ الْوَاحِدَ، يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً) كذا في رواية الكشميهني، وفي رواية الحموي والمستملي: أربعون نسوة بدل امرأة وهو خلاف القياس.

(يَلْذُنَ بِهِ) من لاذ به يلوذ به لوداً بالذال المعجمة إذا التجأ به وانضم واستغاث، وذلك إما لكونهن نساءه وسراريه، أو لكونهن من البنات والأخوات وشبههن من القربات، أو من الجميع، وروى علي بن معبد في كتاب الطاعة والمعصية من حديث حذيفة رضي الله عنه قَالَ: إذا عمت الفتنة ميز الله أوليائه حتى يتبع الرجل خمسون امرأة تقول: يا عَبْدَ اللَّهِ استرني يا عَبْدَ اللَّهِ آوني.

(مِنْ قِلَّةِ الرَّجَالِ) من اشتداد الفتن وترادف المحن فيقل الرجال.

(وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ) وقد مضى هذا التعليق موصولاً في كتاب الزكاة في باب

5231 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْحَوْضِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لأَحَدْتُنْكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يُحَدِّثُكُمْ بِهِ أَحَدٌ غَيْرِي: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَكْثُرَ الْجَهْلُ، وَيَكْثُرَ الزَّنا، وَيَكْثُرَ شُرْبُ الْخَمْرِ، وَيَقِلَّ الرَّجَالُ، وَيَكْثُرَ النِّسَاءُ حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقِيَمُ الْوَاحِدُ».

الصدقة قبل الرد في حديث أوله: «ليأتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة» الحديث.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْحَوْضِيُّ) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو بعدها ضاد معجمة مكسورة نسبة إلى حوض داود، وهي محلة ببغداد، وداود هو ابن المهدي ابن المنصور قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو الدستوائي كذا في رواية الأكثر، ووقع في رواية أبي أحمد الجرجاني همام قَالَ الغساني والأول هو المحفوظ وهشام وحماد كلاهما من شيوخ حَفْص بن عمر شيخ الْبُخَارِيِّ وسيأتي في الأشربة عن مسلم بن إبراهيم، عن هشام، (عَنْ قَتَادَةَ) أي: ابن دعامة، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، أنه (قَالَ): واللَّهُ (لأَحَدْتُنْكُمْ) بِحَدِيثٍ كذا في رواية أَبِي ذَرٍّ وفي رواية غيره: (حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يُحَدِّثُكُمْ بِهِ أَحَدٌ غَيْرِي) لأنه آخر من مات بالبصرة من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ، أو كان ذلك في آخر عمره حيث لم يبق بعده من الصحابة من ثبت سماعه من النَّبِيِّ ﷺ إلا النادر ممن لم يكن هذا الحديث في مرويته، وعند ابن ماجة: لا يحدثكم به أحد بعدي: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ) أي: علاماتها (أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ) لكثرة قتل العلماء بسبب الفتن، وفي كتاب العلم: أن يقل العلم، فيحتمل: أن يكون المراد بالقلة أولاً وبالرفع آخرًا، أو أطلقت القلة وأريد بها العدم كعكسه.

(وَيَكْثُرُ الْجَهْلُ) بسبب رفع العلم، (وَيَكْثُرُ الزَّنا، وَيَكْثُرُ شُرْبُ الْخَمْرِ، وَيَقِلَّ الرَّجَالُ، وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ) بسبب القتل في الرجال من كثرة الفتن دون النساء، لأنهم لسن من ذوات الحرب، وقيل: هي علامة محضة لا لسبب آخر بل يقدر الله في آخر الزمان أن يقل من يولد منه الذكور، ويكثر من يولد من الإناث (حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقِيَمُ الْوَاحِدُ) أي: الذي يقوم بأموهرن ويتولى مصالهن واللام

112 - باب: لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا ذُو مَحْرَمٍ، وَالْدُّخُولُ عَلَى الْمُغِيبَةِ

للعهد إشارة إلى المعهود من كون الرجال قوامين على النساء، ويحتمل: أن يكنى بذلك عن اتباعهن له لطلب النكاح حلالاً أو حراماً، وقوله: لخمسين امرأة لا ينافي الذي قبله في المعلق السابق من قوله: أربعون، لأن الأربعين داخلة في الخمسين ولعل العدد بعينه غير مراد، بل أريد المبالغة في كثرة النساء بالنسبة إلى الرجال، ويحتمل: أن يجمع بينهما بأن الأربعين عدد من يلذن به، والخمسين عدد من يتبعه وهو أعم ممن من أنهن يلذن به فلا منافاة، وكان هذه الأمور الخمسة خصت بالذكر لإشعارها باختلاف⁽¹⁾ الأحوال التي يحصل بحفظها صلاح المعاش والمعاد وهي الدين، لأن رفع العلم يخل به والعقل، لأن شرب الخمر يخل به والنسب لأن الزنا يخل به والنفس والمال، لأن كثرة الفتن تخل بهما، وفي الحديث الإخبار بما سيقع فوقع كما أخبر والصحيح من ذلك ما ورد مُطْلَقًا، وأما ما ورد مقدراً بوقت معين فَقَالَ أَحْمَدُ: لا يصح منه شيء، وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في كتاب العلم.

112 - باب: لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا ذُو مَحْرَمٍ، وَالْدُّخُولُ عَلَى الْمُغِيبَةِ

(باب: لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا ذُو مَحْرَمٍ) له بنسب أو رضاع، أو مصاهرة فيخلو لقوله تَعَالَى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ﴾ الآية [النور: 31]، ولأن المحرمية معنى يمنع المناكحة أبداً فكانا كالرجلين والمرأتين ولا فرق في المحرم بين الكافر وغيره إلا أن كان الكافر من قوم يعتقدون حل المحارم كالمجوس فيمتنع خلوته.

(وَالدُّخُولُ) بالجر والرفع أما الجر فللعطف على بامرأة على تقدير ولا بالدخول، وأما الرفع فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره وكذا الدخول (عَلَى الْمُغِيبَةِ) بضم الميم وكسر الغين وسكون التحتية وفتح الموحدة، وهي التي غاب عنها زوجها، يقال: أغابت المرأة إذا غاب زوجها فهي مغيبة ويجمع على

(1) باختلال: نسخة مصححة.

5232 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ» فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ:

مغيبات، وقد روى الترمذي حَدَّثَنَا نصر بن علي، حَدَّثَنَا عيسى بن يونس، عن مجالد، عن الشَّعْبِيِّ، عن جابر، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لا تلجوا على المغيبات فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحْدَكُمْ مَجْرَى الدَّمِ» الحديث.

وَقَالَ: هذا حديث غريب من هذا الوجه وقد تكلم بعضهم في مجالد بن سَعِيدٍ من قبل حفظه ولمسلم من رواية عَبْدِ اللَّهِ بن عمرو مَرْفُوعًا: «لا يدخل رجل على مغيبة إلا ومعه رجل أو اثنان» ذكره في أثناء حديث ثم هذه الترجمة مشتملة على حكمين: أحدهما: عدم جواز اختلاء الرجل بامرأة أجنبية، والثاني: عدم جواز الدخول على المغيبة، فحديث الباب يدل على الحكم الأول صريحًا، والحكم الثاني يؤخذ بطريق الاستنباط.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) البغلاني قَالَ: (حَدَّثَنَا لَيْثٌ) هو ابن سعد الإمام، (عَنْ يَزِيدَ) من الزيادة (ابن أبي حَبِيبٍ) المصري واسم أبي حبيب سويد أعتقته امرأة مولاة لبني حسان بن عامر بن لُؤْيٍ القرشي، وفي رواية لمسلم من طريق ابن وهب عن الليث وعمرو بن الحارث وحيوة وغيرهم: أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ حَدَّثَهُمْ (عَنْ أَبِي الْخَيْرِ) مرثد بن عَبْدِ اللَّهِ اليزني المصري ومرثد بفتح الميم والمثناة بينهما راء ساكنة، (عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ) الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي رواية ابن وهب عند أبي نعيم في المستخرج: سمعت عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِيَّاكُمْ وَالْدُخُولَ) بالنصب على التحذير وهو تنبيه المخاطب على محذور ليحترز عنه كما قيل: إياك والأسد، وقوله: إياكم مفعول فعل مضمَر تقديره: اتقوا أنفسكم أن تدخلوا (عَلَى النِّسَاءِ) والنساء أن يدخلن عليكم، ووقع في رواية ابن وهب بلفظ: «لا تدخلوا على النساء» ويتضمن منع مجرد الدخول منع الخلوة بها على الطريق الأولى، وعند الترمذي: «لا يخلون رجل بامرأة فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثُهُمَا».

(فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على تسميته:

يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ الْحَمَوَ؟

(يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ الْحَمَوَ؟) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وبالواو ويعني: أَخْبَرْنِي عن حكم دخول الحمو على المرأة، زاد ابن وهب في روايته عند مسلم سمعت الليث يقول: الحم أخو الزوج وما أشبهه من أقارب الزوج ابن العم ونحوه، ووقع عند الترمذي بعد تخريج الحديث، قَالَ التَّرمِذِيُّ: يُقَالُ هُوَ أَخُو الزَّوْجِ كَرِهَ لَهُ أَنْ يَخْلُوَ بِهَا، قَالَ: وَمَعْنَى الْحَدِيثِ عَلَى نَحْوِ مَا رَوَى: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بامرأة فَإِنْ ثَالَمَهَا الشَّيْطَانُ» انتهى.

وهذا الحديث الذي أشار إليه أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ من حديث عامر بن ربيعة، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: اتَّفَقَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّ الْإِحْمَاءَ: أَقْرَبُ زَوْجِ الْمَرْأَةِ كَأَبِيهِ وَعَمِّهِ وَأَخِيهِ وَابْنِ أَخِيهِ وَابْنِ عَمِّهِ وَنَحْوَهُمْ، وَأَنَّ الْأَخْتَانَ أَقْرَبُ زَوْجَةِ الرَّجُلِ، وَأَنَّ الْأَصْهَارَ تَقَعُ عَلَى النَّوَعِينَ انتهى.

وقد اقتصر أَبُو عبيد وتبعه ابن فارس والداوودي: عَلَى أَنَّ الْحَمَوَ أَبُو الزَّوْجَةِ، زَادَ ابْنُ فَارَسٍ وَأَبُو الزَّوْجِ: يَعْنِي أَنَّ وَالِدَ الزَّوْجِ حَمُو الْمَرْأَةِ وَوَالِدَ الزَّوْجَةِ حَمُو الرَّجُلِ وَهَذَا الَّذِي عَلَيْهِ عَرَفَ النَّاسُ الْيَوْمَ.

وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ، وَتَبِعَهُ الطَّبْرِيُّ، وَالْخَطَّابِيُّ مَا نَقَلَهُ النَّوَوِيُّ وَكَذَا نَقَلَ عَنِ الْخَلِيلِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَلِيٍّ إِلَّا مَا كَانَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَأَحْمَائِهَا، وَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ: الْمُرَادُ فِي الْحَدِيثِ أَقْرَبُ الزَّوْجِ غَيْرَ آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ، لِأَنَّهُمْ مُحَارِمٌ لِلزَّوْجَةِ يَجُوزُ لَهُمُ الْخُلُوعُ بِهَا وَلَا يُوصَفُونَ بِالْمَوْتِ، قَالَ: وَإِنَّمَا الْمُرَادُ الْأَخُ وَابْنُ الْأَخِ وَالْعَمُّ وَابْنُ الْعَمِّ وَابْنُ الْأَخْتِ وَنَحْوَهُمْ مِمَّنْ يَحِلُّ تَزْوِيجُهُ لَهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ مَتَزَوِّجَةً وَجَرَتْ الْعَادَةُ بِالتَّسَاهُلِ فِيهِ، فَيَخْلُو الْأَخُ بامرأة أَخِيهِ فَشَبَّهَ بِالْمَوْتِ وَهُوَ أَوْلَى بِالْمَنْعِ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ انتهى.

وقد جزم الترمذي وغيره كما تقدم وتبعه المازري: بِأَنَّ الْحَمَوَ أَبُو الزَّوْجِ وَأشار المازري: إِلَى أَنَّهُ ذَكَرَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى مَنْعِ غَيْرِهِ بِطَرِيقِ الْأُولَى، وَتَبِعَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ وَرَدَهُ النَّوَوِيُّ فَقَالَ: هَذَا كَلَامٌ فَاسِدٌ مُرَدُّدٌ لَا يَجُوزُ حَمْلُ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ انتهى.

وسيطر من كلام الأئمة في تفسير المراد بقوله: الحمو الموت ما يتبين منه

قَالَ: «الْحَمُّ الْمَوْتُ».

أن كلام المازري ليس بفاسد، ثم إنه اختلف في ضبط الحمو فصرح القُرْطُبِيُّ: بأن الذي وقع في هذا الحديث حمؤ بالهمز، وأما الخطابي فضبطه بواو بغير همز، لأنه قَالَ: إنه وزن كلو وهو الذي اقتصر عليه أَبُو عبيد الهروي وابن الأثير وغيرهما.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: وهو الذي ثبت عندنا في روايات البُخَارِيِّ، وفيه لغتان أخريان: إحداهما: بوزن أخ، والأخرى: حمى بوزن عصا ويخرج من ضبط المهموز بتحريك الميم لغة أخرى خامسة حكاها صاحب المحكم.

(قَالَ) ﷺ: («الْحَمُّ الْمَوْتُ») قيل: المراد أن الخلوة بالحمو قد تؤدي إلى هلاك الدين إن وقعت المعصية، أو إلى الموت حقيقة إن وقعت المعصية ووجب الرجم، أو إلى هلاك المرأة بفراق زوجها إذا حملته الغيرة على تطليقها أشار إلى ذلك كله القُرْطُبِيُّ.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: المعنى أن خلوة الرجل بامرأة أخيه أو ابن أخيه تنزل منزلة الموت والعرب تصف الشيء المكروه بالموت.

قَالَ ابن الأعرابي: هي كلمة تقولها العرب مثلاً كما تقول: الأسد الموت، أي: لقاؤه فيه الموت والمعنى: احذروه كما يحذر الموت.

وَقَالَ صاحب مجمع الغرائب: يحتمل أن يكون المراد أن المرأة إذا خلت فهي محل الآفة ولا يؤمن عليها أحد فليكن حموها الموت، أي: لا يجوز لأحد أن يخلو بها إلا الموت كما قيل: نعم الصهر القبر وهذا لائق بكمال الغيرة والحمية.

وَقَالَ أَبُو عبيد: معنى قوله الحمو الموت، أي: فليمت ولا يفعل هذا. وتعقبه النَّوَوِيُّ فَقَالَ: هذا كلام فاسد وإنما المراد أن الخلوة بقريب الزوج أكبر من الخلوة بغيره والشر يتوقع منه أكثر من غيره والفتنة به أمكن لتمكنه من الوصول إلى المرأة والخلوة بها من غير تكبر عليه بخلاف الأجنبي.

وَقَالَ القاضي عياض: معناه أن الخلوة بالأحماء مؤدية إلى الفتنة والهلاك في الدين فجعله كهلاك الموت وأورد الكلام مورد التغليظ.

5233 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي الْمَفْهُمِ: الْمَعْنَى أَنَّ دَخُولَ قَرِيبِ الزَّوْجِ عَلَى امْرَأَةِ الزَّوْجِ يَشْبَهُ الْمَوْتَ فِي الْاسْتِقْبَاحِ وَالْمُفْسَدَةِ، أَيْ: فَهُوَ مُحْرَمٌ مَعْلُومُ التَّحْرِيمِ وَإِنَّمَا بِالْخِطَابِ فِي الزَّجَرِ عَنْهُ وَشَبْهَهُ بِالْمَوْتِ لِتَسَامُحِ النَّاسِ بِهِ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ لَا لِفَهْمِ بِذَلِكَ حَتَّى كَأَنَّهُ لَيْسَ بِأَجْنَبِيٍّ مِنَ الْمَرْأَةِ، فَخَرَجَ هَذَا مَخْرَجَ قَوْلِ الْعَرَبِ الْأَسَدِ الْمَوْتَ وَالْحَرْبَ الْمَوْتَ، أَيْ: لِقَاؤُهُ يَفْضِي إِلَى الْمَوْتِ، وَكَذَلِكَ دَخُولُهُ عَلَى الْمَرْأَةِ قَدْ يَفْضِي إِلَى مَوْتِ الدِّينِ أَوْ إِلَى مَوْتِهَا بِطُلَاقِهَا عِنْدَ غَيْرَةِ الزَّوْجِ أَوْ إِلَى الرَّجْمِ إِنْ وَقَعَتِ الْفَاحِشَةُ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ: الْمَعْنَى أَنَّ خُلُوءَ الْمُحْرَمِ بِهَا أَشَدُّ مِنْ خُلُوءِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَجَانِبِ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا حَسَنَ لَهَا أَشْيَاءَ وَحَمَلَهَا عَلَى أُمُورٍ تَثْقُلُ عَلَى الزَّوْجِ مِنَ التَّمَاسِ مَا لَيْسَ فِي وَسْعِهِ فَتَسُوءُ الْعَشْرَةَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِذَلِكَ، وَلِأَنَّ الزَّوْجَ قَدْ لَا يُوَثِّرُ أَنْ يُطْلَعَ وَالِدُ زَوْجَتِهِ أَوْ أَخُوهَا عَلَى بَاطِنِ حَالِهِ وَلَا عَلَى مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ أَنْتَهَى، وَكَأَنَّهُ قَالَ: الْحُمُومَةُ، أَيْ: لَا بَدَنَ مِنْهُ وَلَا يُمْكِنُ حُجْبُهُ هُنَا كَمَا أَنَّهُ لَا يَدُومُ مِنَ الْمَوْتِ وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الْأَخِيرِ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي الْعَمْدَةِ.

تَنْبِيْهِه:

مُحْرَمُ الْمَرْءِ مِنْ حَرَمِ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا عَلَى التَّأْيِيدِ إِلَّا أُمُّ الْمَوْطُوءَةِ بِشَبْهَةِ وَالْمَلَاعِنَةِ فَإِنَّهُمَا حَرَامَانِ عَلَى التَّأْيِيدِ وَلَا مُحْرَمِيَّةٌ هُنَاكَ وَكَذَا أُمّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ وَأَخْرَجَهُنَّ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ فِي التَّعْرِيفِ بِسَبَبِ مَبَاحِ وَلَا لِحَرَمَتِهَا وَخَرَجَ بِقَيْدِ التَّأْيِيدِ أختُ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتُهَا وَخَالَتُهَا وَبَتْنَتُهَا إِذَا عَقِدَ عَلَى الْأُمِّ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلشَّطْرِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّرْجُمَةِ كَمَا ذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي الْإِسْتِثْنَانِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي النِّكَاحِ وَالنِّسَائِيُّ فِي الْإِسْتِثْنَانِ.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَمْرُو) هُوَ ابْنُ دِينَارٍ، (عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْمَوْحُودَةِ بَيْنَهُمَا عَيْنٌ مَهْمَلَةٌ سَاكِنَةٌ وَآخِرُهُ دَالٌ مَهْمَلَةٌ وَاسْمُهُ نَافِذٌ بِالنُّونِ وَالْفَاءُ وَالذَّالُ الْمَعْجَمَةُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ قَالَ:

«لَا يَخْلُونَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَّةً، وَاكْتُبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «ارْجِعْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ».

113 - باب مَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ عِنْدَ النَّاسِ

لَا يَخْلُونَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثُهُمَا كَمَا فِي رِوَايَةٍ.

(إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ) لَهَا فَيَجُوزُ لَانْتِفَاءِ الْمَحْذُورِ حِينَئِذٍ.

(فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَّةً، وَاكْتُبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا) أَي: كَتَبْتُ نَفْسِي فِي أَسْمَاءٍ مِنْ عَيْنٍ لَتِلْكَ الْغَزَاةِ، وَلَمْ يَوْقِفْ عَلَى تَعْيِينِ هَذِهِ الْغَزَاةِ وَلَا عَلَى اسْمِ الرَّجُلِ وَلَا زَوْجَتِهِ.

(قَالَ ﷺ): «(ارْجِعْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ)» وَظَاهِرُهُ الْوُجُوبُ وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَهُوَ وَجْهُ لِلشَّافِعِيَةِ وَالْمَشْهُورُ: أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْخُرُوجُ وَفِيهِ إِبَاحَةُ الرَّجُوعِ عَنِ الْجِهَادِ وَإِلَى إِحْجَاجِ امْرَأَتِهِ، لِأَن سِتْرَهَا وَصِيَانَتَهَا فَرَضَ عَلَيْهِ الْجِهَادُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ كَانَ يَقُومُ بِهِ غَيْرُهُ فَلِذَلِكَ أَمَرَهُ ﷺ أَنْ يَحْجِجَ مَعَهَا إِذْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مُحْرَمٌ يَحْجِجُ مَعَهَا وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْحِجَّ لَا يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ عِنْدَ الْإِسْتِطَاعَةِ إِلَّا بِزَوْجِهَا، أَوْ بِمُحْرَمٍ مَعَهَا وَفِيهِ كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ تَقْدِيمُ الْأَهَمِّ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَعَارِضَةِ فَإِنَّهُ لَمَّا عَرَضَ لَهُ الْغَزَاةُ وَالْحِجُّ رَجَحَ الْحِجَّ، لِأَنَّ امْرَأَتَهُ فِي أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ الْمُرْتَجِمَ لِهَمِّهِمَا، وَأَمَّا الثَّانِي: فَبطريقِ الْإِسْتِنْبَاطِ وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَرْوِيِّ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ مَرْفُوعًا: «لَا يَدْخُلُ رَجُلٌ عَلَى مَغِيْبَةٍ إِلَّا وَمَعَهُ رَجُلٌ أَوْ اثْنَانِ» كَمَا تَقْدُمُ.

وَبِذَلِكَ يَطَابِقُ الْحَدِيثُ التَّرْجَمَةُ، وَقَدْ مَضَى هَذَا الْحَدِيثُ بِأَتَمِّ مِنْهُ فِي كِتَابِ الْحِجِّ فِي بَابِ: حُجَّ النِّسَاءِ.

113 - باب مَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ عِنْدَ النَّاسِ

(بَابُ مَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ عِنْدَ النَّاسِ) حَاصِلُهُ: أَنَّ الرَّجُلَ الْأَمِينَ لَيْسَ عَلَيْهِ بَأْسٌ إِذَا خَلَا بِامْرَأَةٍ أَعْجَنِيَّةٍ فِي نَاحِيَةٍ مِنَ النَّاسِ لَتَسْأَلُهُ عَنْ بَوَاطِنِ أَمْرِهَا فِي دِينِهَا وَغَيْرِهِ مِنْ أَحْوَالِهَا سِرًّا حَتَّى لَا يَسْمَعَ النَّاسُ ذَلِكَ إِذْ هُوَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَسْتَحْيِي الْمَرْأَةَ مِنْ ذِكْرِهَا بَيْنَ النَّاسِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَخْلُو بِهَا بِحَيْثُ

5234 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَخَلَا بِهَا،

يحتجب أشخاصهما عن أبصار الناس فلذلك قيده بقوله عند الناس، وإنما المراد أنه يخلو بها حيث لا يسمع الذي بالحضرة كلامها ولا شكواها إليه فإن قيل: ليس في حديث الباب أنه خلا بها عند الناس.

فالجواب: أن قول أنس في الحديث فخلا بها يدل على أنه كان مع الناس فتنحى بها ناحية، لأن أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي هو راوي الحديث كان هناك، وجاء في بعض طرقه أنه كان معها صبي أيضًا.

وقد جاء في بعض طرق الحديث فخلا بها في بعض الطرق، أو في بعض السكك وهي الطرق المسلوكة التي لا تنفك عن مرور الناس غالبًا فصح أنه كان عند الناس ولا سيما أنهم سمعوا قوله ﷺ: «وَاللَّهِ إِنَّكُمْ لَأَحِبُّ النَّاسِ إِلَيَّ».

(حَدَّثَنَا) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة والشين المعجمة المشددة ابن عثمان العبدي الملقب ببندار قَالَ: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) هو مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابن الحجاج، (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن زيد بن أنس، وقد تقدم في فضائل الأنصار من طريق بهز بن أسد عن شعبة، أخبرني هشام بن زيد وكذا وقع في رواية مسلم.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أعرفها وزاد في رواية بهز بن أسد ومعها صبي لها فكلماها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَخَلَا بِهَا) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَي: في بعض الطرق، قَالَ المهلب: لم يرد أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه خلا بها بحيث غاب عن أبصار من كان معه، وإنما خلا بها بحيث لا يسمع من حضر شكواها ولا ما دار بينهما من الكلام، ولهذا سمع أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ آخر الكلام فنقله ولم ينقل ما دار بينهما، لأنه لم يسمعه انتهى.

ووقع عند مسلم من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

فَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ».

114 - بَاب مَا يُنْهَى مِنْ دُخُولِ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ عَلَى الْمَرْأَةِ

5235 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ،

أَن أَمْرًا كَانَ فِي عَقْلِهَا شَيْءٌ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي إِلَيْكَ حَاجَةٌ، فَقَالَ: «يَا أُمُ فُلَانٍ انْظُرِي أَيَّ السَّكَّكَ شِئْتِ حَتَّى أَقْضِيَ لَكَ حَاجَتَكَ» وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَنَحْنُو هَذَا السِّيَاقَ مِنْ طَرِيقِ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ كَانَ فِي عَقْلِهَا شَيْءٌ.

(فَقَالَ) لَهَا ﷺ: (وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ) يَرِيدُ الْأَنْصَارَ، وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ بِهَزْ مَرَّتَيْنِ، وَأَخْرَجَهُ فِي الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ مِنْ طَرِيقِ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ شُعْبَةَ بَلَفْظِ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ. وَفِي الْحَدِيثِ: مُنْقَبَةٌ لِلْأَنْصَارِ.

وَفِيهِ: أَنَّ مَفَاوِضَ الْأَجْنِبِيَّةِ سَرًّا لَا يَقْدَحُ فِي الدِّينِ عِنْدَ أَمْنِ الْفِتْنَةِ لَكِنْ الْأَمْرُ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَأَيْكُم يَمْلِكُ إِرْبَهُ كَمَا كَانَ ﷺ إِرْبَهُ.

وَفِيهِ: سَعَةُ حِلْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَوَاضَعُهُ وَصَبْرُهُ عَلَى قِضَاءِ حَوَائِجِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ.

وَفِيهِ: تَعْلِيمُ الْأُمَّةِ وَكَيْفِيَّةُ الْخُلُوعِ بِالْمَرْأَةِ، وَالْحَدِيثُ قَدْ مَضَى فِي فِضَائِلِ الْأَنْصَارِ.

وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ فَخَلَا بِهَا.

114 - بَاب مَا يُنْهَى مِنْ دُخُولِ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ عَلَى الْمَرْأَةِ

(بَاب مَا يُنْهَى مِنْ دُخُولِ الْمُتَشَبِّهِينَ) أَيِ: الرِّجَالِ الْمُشْتَبِّهِينَ (بِالنِّسَاءِ) فِي أَخْلَاقِهِنَّ (عَلَى الْمَرْأَةِ) أَيِ: بَغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا وَحَيْثُ تَكُونُ مُسَافِرَةً فِي خُلُوعٍ وَحَدَّاهَا وَكَلِمَةً مَا مُصَدَّرَةٌ.

(حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) أَخُو أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْمُ أَبِي شَيْبَةَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ، وَعُثْمَانُ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْمُ أَخِيهِ أَبِي بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ وَكِلَاهُمَا مِنْ شَيْوْخِ

حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا وَفِي الْبَيْتِ مُحْنَتٌ،

الْبُخَارِيُّ ومسلم قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُهُ) ضد الحرة هو ابن سليمان، (عَنْ هِشَامٍ) هو (ابن عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةَ بن الزبير، (عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: بِنْتُ (أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وفي رواية سُفْيَانَ عن هشام في غزوة الطائف، عن أمها أم سلمة، هكذا قَالَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ هشام بن عُرْوَةَ وهو المحفوظ وسيأتي في اللباس من طريق زهير بن معاوية، عن هشام، أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أُمِّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهَا، وَخَالَفَهُمْ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ فَقَالَ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، وَقَالَ معمر عن هشام ابن عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَرواه معمر أَيْضًا عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ وَأَرْسَلَهُ مَالِكٌ فَلَمْ يَذْكُرْ فَوْقَ عُرْوَةَ أَحَدًا أَخْرَجَهَا النَّسَائِيُّ، وَرواية معمر عن الزُّهْرِيِّ عند مسلم وأبي داود أَيْضًا.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا وَفِي الْبَيْتِ) أَي: الْبَيْتِ الَّذِي هِيَ فِيهِ (مُحْنَتٌ) بفتح النون المشددة وكسرها بعدها مثلثة وهو الذي يشبه النساء في أخلاقهن في حركاتهن وكلامهن وهو على نوعين من خلق كذلك فلا ذم، لَأَنَّهُ مَعْدُورٌ ولهذا لم ينكر النَّبِيُّ ﷺ أَوْلَا دَخُولَهُ عَلَيْهِنَّ وَمَنْ يَتَكَلَّفُ ذَلِكَ وَهُوَ الْمَذْمُومُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي غَزْوَةِ الطَّائِفِ أَنَّ اسْمَ هَذَا الْمُحْنَتِ: هَيْتُ بِكسر الهاء وسكون التحتية وبالمشاة الفوقية على الأصح، وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا فِي تَارِيخِ الْجَوْزْجَانِيِّ، وَرَوَى الْمُسْتَغْفِرِيُّ مِنْ مَرْسَلِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَى هَيْتًا فِي كَلِمَتَيْنِ تَكَلَّمَ بِهِمَا مِنْ أَمْرِ النِّسَاءِ، وَقَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِذَا افْتَتَحْتَ الطَّائِفَ غَدًا فَعَلَيْكَ بِابْنَةِ غِيلَانَ»، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ الْبَابِ وَزَادَ: اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ رَغَبُوا عَنْ خَلْقِ اللَّهِ وَتَشَبَّهُوا بِالنِّسَاءِ وَقِيلَ: بِالنُّونِ⁽¹⁾

وحكى أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي كَوْنِ مَاتَعٍ لِقَبِّ هَيْتٍ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ أَنَّهُمَا اثْنَانِ خِلَافًا، وَجَزَمَ الْوَاقِدِيُّ بِالتَّعَدُّدِ، فَإِنَّهُ قَالَ: كَانَ بَيْتُ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمِيَّةٍ،

(1) وَذَكَرَ ابْنُ اسْحَاقَ فِي الْمَغَازِي: أَنَّ اسْمَهُ مَاتَعٌ بِالمشاة الفوقية.

فَقَالَ الْمُخَنَّثُ لِأَخِي أُمَّ سَلَمَةَ

وكان ماتع مولى فاخته، وذكر ابن إسحاق في المغازي: أن اسم المخنث في حديث الباب ماتع، فروى عن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم التَّيْمِي قَالَ: كان مع النَّبِيِّ ﷺ في غزوة الطائف مولى لخالته فاخته بنت عمر بن عائذ مخنث يقال له: ماتع يدخل على نساء النَّبِيِّ ﷺ ويكون في بيته لا يرى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أنه يفطن لشيء من أمر النساء مما يفطن له الرجال، ولا أن له إربة في ذلك فسمعه يقول لخالد ابن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يا خالد إن افتتحتم الطائف فلا ينفلتن منك بادية بنت غيلان فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حين سمع ذلك منه ألا أرى هذا الخبيث يفطن لما أسمع، ثم قَالَ لِنِسَائِهِ: «لا يدخلن هذا عليكن» فحجب عن بيت رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وذكر أن النَّبِيَّ ﷺ نفاهما، أي: ميتًا وماتعًا إلى الحمى.

وذكر الباوردي في الصحابة من طريق إِبْرَاهِيم بن مهاجر، عن أبي بكر بن حَفْص، أن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت لمخنث كان بالمدينة يقال له أنه بفتح الهمزة وتشديد النون ألا تدلنا على امرأة تخطبها على عبد الرحمن بن أبي بكر قَالَ: بلى فوصف امرأة تقبل بأربع وتدبر بثمان فسمعه النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «يا أنه اخرج من المدينة إلى حمراء الأسد وليكن بها منزلك» والراجع: أن اسم المذكور في حديث الباب هيت ولا يمتنع أن يتواردا في الوصف المذكور.

وَقَالَ ابن حبيب: المخنث هو المؤنث من الرجال وإن لم تعرف منه فاحشة مأخوذ من التكسر في المشي وغيره، وسيأتي في ذكر الأدب لعن من فعل ذلك وأخرج أَبُو داود من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النَّبِيَّ ﷺ أتى المخنث قد خضب يديه ورجليه، فقيل: يا رَسُولُ اللَّهِ إن هذا يتشبه بالنساء فنفاه إلى النقيع بالنون، فقيل: ألا نقتله قَالَ: إني نهيت عن قتل المصلين.

(فَقَالَ الْمُخَنَّثُ لِأَخِي أُمَّ سَلَمَةَ) وقد وقع في مرسل ابن المنكدر أنه قَالَ ذلك لعبد الرحمن بن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيحمل على تعدد القول لكل منهما لأخي عَائِشَةَ ولأخي أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والعجب⁽¹⁾ أنه لم يقدر أن المرأة الموصوفة حصلت لأحدهما، لأن الطائف لم يفتح حينئذ وقتل عَبْدُ اللَّهِ بن أبي

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ: إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الطَّائِفَ غَدًا، أَذْلُكَ عَلَى ابْنَةِ غِيلَانَ،

أُمَيَّةٌ فِي حَالِ الْحَصَارِ وَلَمَّا أَسْلَمَ غِيلَانُ بْنُ سَلَمَةَ وَأَسْلَمَتْ بِنْتُهُ بِادِيَةَ تَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَدَّرَ أَنَّهَا اسْتَحْيَضَتْ عِنْدَهُ وَسَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَتَزَوَّجَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ لَيْلَى بِنْتَ الْجُودِيِّ وَقَصَّتْهُ مَعَهَا مَشْهُورَةً، وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ خَطَبَ امْرَأَةً بِمَكَّةَ، فَقَالَ: مَنْ يُخْبِرُنِي عَنْهَا، فَقَالَ: مَخْنَثٌ يَقَالُ لَهُ: هَيْتَ أَنَا أَصْفُهَا لَكَ فَهَذِهِ قِصَصُ وَقَعَتْ لَهَا.

(عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ) أَيُّ: ابْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَخْزُومٍ أَخِي أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَأُمِّ عَاتِكَةَ بِنْتِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ بْنِ هَاشِمٍ وَكَانَ شَدِيدًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ مُخَالَفًا مَبْغُضًا وَهُوَ الَّذِي قَالَ: لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا وَكَانَ شَدِيدَ الْعَدَاوَةِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ إِنَّهُ خَرَجَ مُهَاجِرًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَقِيَهُ بِالطَّرِيقِ بَيْنَ السَّقِيَا وَالْعَرَجِ وَهُوَ يَرِيدُ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فَتَلَقَّاهُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ فَدَخَلَ إِلَى أُخْتِهِ وَسَأَلَهَا أَنْ تَشْفَعَ لَهُ فشفعت له أُخْتُهُ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ أُخْتُهُ لِأَبِيهِ فَشَفَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ وَأَسْلَمَ وَحَسَنَ إِسْلَامَهُ وَشَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَحَ مَكَّةَ مُسْلِمًا وَشَهِدَ حَنِينَ وَالطَّائِفَ وَرَمَى يَوْمَ الطَّائِفِ بِسَهْمٍ فَقَتَلَهُ وَمَاتَ يَوْمَئِذٍ.

وَقَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَزَعَمَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ: أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَصْلِي فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَلَحِّفًا بِهِ مُخَالَفًا بَيْنَ طَرَفَيْهِ وَذَلِكَ غُلَطٌ وَإِنَّمَا الَّذِي رَوَى عَنْهُ عُرْوَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ وَاسْمُ أَبِي أُمَيَّةَ حَذِيفَةُ.

(إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الطَّائِفَ غَدًا) وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ فِي أَوَّلِهِ وَهُوَ مُحَاصِرُ الطَّائِفِ يَوْمَئِذٍ (أَذْلُكَ عَلَى ابْنَةِ غِيلَانَ)⁽¹⁾، وَفِي رِوَايَةِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ: لَوْ قَدْ فَتَحْتَ لَكُمْ الطَّائِفَ لَقَدْ أَرَيْتُكَ بِادِيَةَ بِنْتَ غِيلَانَ وَاخْتَلَفَ فِي ضَبْطِ بِادِيَةَ، فَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ بِمَوْحِدَةٍ ثُمَّ دَالِ مَهْمَلَةٍ ثُمَّ تَحْتَانِيَّةٍ ضِدَّ الْحَاضِرَةِ، وَقِيلَ:

(1) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: بِنْتُ غِيلَانَ.

فَإِنَّهَا تُقِيلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبِرُ بِثَمَانٍ،

بنون بدل التحتانية حكاها أبو نعيم ولبادية ذكر في المغازي ذكر ابن إسحاق: أن خولة بنت حكيم قالت للنبي ﷺ: إن فتح الله عليك الطائف أعطني حلي بادية بنت غيلان وكانت من أحلى نساء ثقيف وأبوها غيلان بفتح الغين المعجمة وسكون التحتانية هو ابن سلمة بن معتب بفتح العين المهملة وتشديد المثناة الفوقية وآخره موحدة ابن مالك بن عمرو بن سعد بن عوف بن قيس وهو ثقيف وأمّه سبيعة بنت عبد شمس أسلم بعد فتح الطائف ولم يهاجر وكان أحد وجوه ثقيف ومقدميهم وكان شاعراً محسناً وتوفي في أواخر خلافة عمر رضي الله عنه وهو الذي أسلم وتحتّه عشر نسوة فأمره النبي ﷺ أن يختار رابعاً.

(فَإِنَّهَا تُقِيلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبِرُ بِثَمَانٍ) قَالَ ابن حبيب عن مالك: معناه أن أعكانها ينعطف بعضها على بعض وهي في بطنها أربع طرائق ويبلغ أطرافها إلى خاصرتها في كل جانب أربع فإذا أدبرت كانت أطراف هذه العكن الأربع عند منقطع جنيبها ثمانية وَقَالَ: ثمان وكان الأصل: ثمانية لأن واحد الأطراف مذكر لأنه لم يقل ثمانية أطراف، أو لأن كلا من الأطراف عكنة تسمية للجزء باسم الكل فأنت بهذا الاعتبار وتفسير مالك المذكور تبعه فيه الجمهور.

وَقَالَ الخطابي: يريد أن لها في بطنها أربع عكن لسمنها، فإذا أقبلت رثت مواضعها بارزة منكسرة بعضها على بعض وإذا أدبرت كانت أطراف هذه العكن الأربع عند جنيبها ثمانية.

وحاصله: أنه وصفها بأنها مملوءة البدن سمينة بحيث يكون لبطنها عكن وذلك لا يكون إلا للسمينة من النساء، وجرت عادة الرجال غالباً في الرغبة فيمن تكون بتلك الصفة.

والعكن بالضم: الطي الذي في البطن من السمن وعلى هذا فقوله في حديث سعد: إن أقبلت قلت تمشي بست، وإن أدبرت قلت: تمشي بأربع كأنه يعني: ثدييها ورجليها وطرفي ذلك منها مقبلة وردفيها مدبرة وإنما نقص إذا أدبرت لأن الثدين يحتجان حينئذ وزاد ابن الكلبي بعد قوله: وتدبر بثمان بغير كالأقحوان إن قعدت تثنت، وإن تكلمت تغنت وبين رجلها مثل الإناء المكفوف.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَدْخُلَنَّ هَذَا عَلَيْكُنَّ».

وزاد المدائني من طريق يزيد بن رومان عن عُرْوَةَ مرسلاً: أسفلها كتيب، وأعلها عسيب.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَدْخُلَنَّ) بفتح اللام وتشديد النون (هَذَا) عَلَيْكُنَّ وفي رواية أَبِي دَرٍّ عن الكشميهني: (عَلَيْكُنَّ) وهي رواية مسلم، وزاد في آخر رواية الزُّهْرِيِّ عن عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَلَا أَرَى هَذَا يَعْرِفُ مَا هَهُنَا لَا يَدْخُلُ عَلَيْكُنَّ، قَالَتْ: فَحُجِّبُوهُ.

وزاد أَبُو يَعْلَى في روايته من طريق يونس عن الزُّهْرِيِّ في آخره وَأَخْرَجَهُ فَكَانَ بِالْبَيْدَاءِ يَدْخُلُ كُلَّ يَوْمٍ جُمُعَةً يَسْتَطْعِمُ.

وزاد ابن الكلبي في حديثه، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَقَدْ غَلَّغْتَ النَّظَرَ إِلَيْهَا يَا عَدُوَّ اللَّهِ ثُمَّ أَجْلَاهُ عَنِ الْمَدِينَةِ إِلَى الْحَمَى.

ووقع في حديث سعد الذي أشير إليه: أَنَّهُ خَطَبَ امْرَأَةً بِمَكَّةَ، فَقَالَ هَيْتَ: أَنَا أَنْعَمْتُهَا لَكَ إِذَا أَقْبَلْتَ قُلْتَ: تَمْشِي بَسْتُ، وَإِذَا أَدْبَرْتَ قُلْتَ: تَمْشِي بِأَرْبَعٍ وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَى سُودَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَرَاهُ إِلَّا مُنْكَرًا» فَمَنْعَهُ، وَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَفَاهُ، قَالَ الْمَهْلَبُ: إِنَّمَا حَجَبَهُ عَنِ الدَّخُولِ إِلَى النِّسَاءِ لَمَّا سَمِعَهُ يَصِفُ الْمَرْأَةَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ الَّتِي تَهَيِّجُ قُلُوبَ الرِّجَالِ، فَمَنْعَهُ لئَلَّا يَصِفَ الْأَزْوَاجَ لِلنَّاسِ فَيَسْقُطَ مَعْنَى الْحِجَابِ انْتَهَى.

وفي سياق الحديث ما يشعر بأنه حجب لذاته أَيْضًا لقوله أَلَا أَرَى هَذَا يَعْرِفُ مَا هَهُنَا وَلِقَوْلِهِ: وَكَانُوا يَعْدُونَ مِنْ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ فَلَمَّا ذَكَرَ الْوَصْفَ الْمَذْكُورَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أُولَى الْإِرْبَةِ، فَنَفَاهُ لِذَلِكَ، وَغَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ هُوَ الْأَبْلَهُ الْعَيْنِ الَّذِي لَا يَفْطَنُ بِمَحَاسِنِ النِّسَاءِ وَلَا إِرْبَ.

والإرب بالكسر: الحاجة، ويستفاد منه حجب النساء عمن يفتن بمحاسنهن، وهذا الحديث أصل في إبعاد من يستراب منه في أمر من الأمور، قَالَ الْمَهْلَبُ: وَفِيهِ حِجَّةٌ لِمَنْ أَجَازَ بَيْعَ الْعَيْنِ الْمَوْصُوفَةِ بِدُونِ الرَّؤْيَةِ لِقِيَامِ الصِّفَةِ بِمَقَامِ الرَّؤْيَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وتعقبه ابن المنير: بَأَنَ مِنْ اقْتَصَرَ فِي بَيْعِ جَارِيَةٍ عَلَى مَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ

115 - بَابُ نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى الْحَبَشِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ غَيْرِ رِبَّةٍ

الصفة لم يكف في صحة البيع اتفاقاً فلا دلالة فيه .

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : إنما أراد المهلب أنه يستفاد منه أن الوصف يقوم مقام الرؤية فإذا استوعب الوصف حتى قام مقام الرؤية المعتبرة أجزأ هذا مراده وانتزاعه من الحديث ظاهر .

وفي الحديث أَيضًا : تعزير من يتشبه بالنساء بالإخراج من البيوت والنفي إذا تعين ذلك طريقاً لردعه وظاهر الأمر وجوب ذلك وتشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء من قاصد مختار حرام اتفاقاً ، وقد مضى الحديث في المغازي في أول باب غزوة الطائف .

ومطابقته للترجمة في آخر الحديث .

115 - بَابُ نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى الْحَبَشِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ غَيْرِ رِبَّةٍ

(بَابُ نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى الْحَبَشِ وَنَحْوِهِمْ) من الأجانب (مِنْ غَيْرِ رِبَّةٍ) أي : تهمة ، وأشار المصنف بهذا إلى أن عنده جواز نظر المرأة إلى الأجنبي دون الأجنبي إليها وإنما ذكر الحبشة وإن كان الحلم في غيرهم كذلك لأجل ما ورد في حديث الباب على ما يأتي وأراد البخاري به الرد على من منع ذلك لحديث ابن شهاب الزُّهري عن نبهان مولى أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت : كنت أنا وميمونة جالستين عند رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فاستأذن عليه ابن أم مكتوم ، فَقَالَ : «احتجبا منه» فقلنا : يا رَسُولَ اللَّهِ أليس أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا فَقَالَ : «أفعميا وان أنتما ألستما تبصرانه» أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : حديث حسن صحيح وكذا صححه ابن حبان .

فإن قيل : فما وجه رد حديث نبهان وهو حديث صححه الأئمة بإسناد قوي ؟

فالجواب : أنه قَالَ ابن بطال حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يعني حديث الباب أصح من حديث نبهان ، لأن نبهان ليس بمعروف بنقل العلم ولا يروي إلا حديثين .

هذا والمكاتب إذا كان معه ما يؤدي احتجبت عنه سيدته ، فلا يقوم حديث نبهان لمعارضة الأحاديث الثابتة ، وقيل : قد عرف نبهان بنقل العلم عند جماعة منهم ابن حبان والحاكم إذ صححا حديثه ، وأبو علي الطوسي إذ حسنه وروى عنه ابن شهاب ومُحَمَّد بن عبد الرحمن مولى طلحة وذكره ابن حبان في الثقات وأكثر ما علل به انفراد الزُّهْرِيِّ بالرواية عن نبهان وليست بعلّة قادحة فإن من يعرفه الزُّهْرِيُّ ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يجرحه أحد لا ترد روايته على أنه لم ينفرد بالرواية عنه وأما المعارضة فلا نسلم ذلك لجواز أن عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت إذ ذاك صغيرة فلا حرج عليها في النظر إليهم ، أو كان قبل الحجاب أجاب بذلك النَّوَوِيُّ وقواه بقوله في هذه الرواية فانظروا قدر الجارية الحديثة السن لكن عورض ذلك بأن في بعض طرقة أن ذلك بعد قدوم وفد الحبشة وأن قدومهم كان سنة سبع ولعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يومئذ ست عشرة سنة فكانت بالغة وكان ذلك بعد الحجاب ويمكن أن يقال إنه رخص في الأعياد ما لا يرخص في غيرها أو يقال إن زواجه ﷺ قد خصصن بما لم يخصصن به غيرهن لعظم حرمتهم ، أو يقال : إن الحبشة كانوا صبياناً ليسوا بالبالغين وإلا وجد أن يقال في الجمع بين الحديثين أنه يحتمل تقدم الواقعة أو أن يكون في قصة الحديث الذي ذكره نبهان شيء يمنع النساء من رؤيته لكون ابن أم مكتوم أعمى فلعله كان منه شيء ينكشف ولا يشعر به ويؤيد قول من يقول بالجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأسفار منتقبات لثلا يراهن الرجال ولم يؤمر الرجال قط بالانتقاب لثلا يراهن النساء ، فدل على مغايرة الحكم بين الفريقين وبهذا احتج الإمام الغزالي للجواز فَقَالَ : لسنا نقول إن وجه الرجل في حقها عورة كوجه المرأة في حقه بل هو كوجه الأمرد في حق الرجل فيحرم النظر عند خوف الفتنة فقط وإن لم يكن فتنة فلا إذ لم يزل الرجال على ممر الزمان مكشوف في الوجوه والنساء يخرجن منتقبات فلو استتوا لأمر الرجال التنقيب أو منعن من الخروج انتهى .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ : نظر الوجه والكفين عند أمر الفتنة في المرأة إلى الرجل وعكسه جائز وإن كان مكروهاً لقوله تَعَالَى فِي الثَّانِيَةِ : ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا

5236 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، عَنْ عَيْسَى، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبْشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّذِي أَسَأَمُ»، فَأَقْدُرُوا قَدَرَ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ السَّنِّ، الْحَرِصَةِ عَلَى اللَّهِوِ.

ظَهَرَ مِنْهَا [النور: 31] وهو مفسر بالوجه والكفين وقيس بها الأولى وهذا ما في الروضة عن أكثر الأصحاب والذي صححه في المنهاج التحريم وعليه الفتوى، وأما نظر عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَى الْحَبْشَةِ وَهُمْ يَلْعَبُونَ فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهَا نَظَرَتْ إِلَى وَجُوهِهِمْ وَأَبْدَانِهِمْ، وَإِنَّمَا نَظَرَتْ إِلَى لَعْبِهِمْ وَحَرَابِهِمْ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَعَمُّدُ النَّظَرِ إِلَى الْبَدَنِ وَإِنْ وَقَعَ بِلَا قَصْدٍ صَرْفَتِهِ.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ) هو المعروف بابن راهويه المروزي سكن نيسابور وتوفي بها، (عَنْ عَيْسَى) هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، (عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ) عبد الرحمن بن عمرو، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَ بْنِ شُهَابٍ، (عَنْ عُرْوَةَ) أَي: ابْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، أَنَّهَا (قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ) فِيهِ إِشْعَارُ بِأَنَّهُ كَانَ بَعْدَ نَزُولِ الْحِجَابِ (وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبْشَةِ يَلْعَبُونَ) أَي: بِحَرَابِهِمْ وَدِرْقِهِمْ يَوْمَ الْعِيدِ (فِي الْمَسْجِدِ) أَي: فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ (حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّذِي) كَذَا وَقَعَ فِي الْأَصُولِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دُرٍّ عَنِ الْكَشْمِيهَنِيِّ: أَنَا الَّتِي ذَكَرَهُ ابْنُ التِّينِ، ثُمَّ قَالَ: وَصَوَابُهُ أَنَا الَّتِي وَبَابُ التَّوْجِيهِ وَاسِعٌ.

(أَسَأَمُ) أَي: أَمَلُ مِنَ السَّامَةِ وَهِيَ الْمَلَالَةُ.

(فَأَقْدُرُوا) بِضَمِّ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ، أَي: فَانْظُرُوا وَتَدَبَّرُوا مِنْ قُدْرَتِ لَأَمْرِ كَذَا إِذَا نَظَرْتَ فِيهِ وَدَبَّرْتَهُ.

(قَدَرَ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ السَّنِّ، الْحَرِصَةِ عَلَى اللَّهِوِ) أَرَادَتْ بِذَلِكَ أَنَّهَا كَانَتْ صَغِيرَةً دُونَ الْبُلُوغِ قَالَهُ النَّوَوِيُّ وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ قُدُومِ وَفْدِ الْحَبْشَةِ وَكَانَ ذَلِكَ سَنَةَ سَبْعٍ وَلْعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَوْمَئِذٍ سِتُّ عَشْرَةَ سَنَةً فَكَانَتْ بِالْغَةِ.

وفي التلويح: في الحديث جواز نظر النساء إلى اللهو واللعب لا سيما

116 - بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ لِحَوَائِجِهِنَّ

5237 - حَدَّثَنَا قُرُوءَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ،

الحديث السن فإنه ﷺ قد عذر عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لحدائثة سنها، قَالَ: وفيه أنه لا بأس بنظر المرأة إلى الرجل من غير ريبة ألا ترى ما اتفق عليه العلماء من الشهادة عليه أن ذلك لا يكون إلا بالنظر ومعلوم أنها تنظر إليه حينئذ كما ينظر الرجل إليها انتهى فتذكر.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد مر بآتم منه في أبواب العيدين في باب الحراب والدرق يوم العيد.

116 - بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ لِحَوَائِجِهِنَّ

(بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ لِحَوَائِجِهِنَّ) جمع: حاجة قَالَ في القاموس: الحاجة معروف والجمع، حاج وحاجات وحوائج غير قياسي أو مولدة، أو كأنهم جمعوا حاجة وزاد الجَوْهَرِيُّ فَقَالَ: وكان الأصمعي ينكره ويقول: هو مولد وإنما أنكره لخروجه عن القياس في جمع حاجة وإلا فهو كثير في كلام العرب وينشد:

نهار المرء مثل حين يقضي حوائجه من الليل الطويل
وَقَالَ الداوودي: جمع الحاجة حاجات وجمع الجمع: حاج ولا يقال حوائج، تعقبه ابن التين: بأن الذي ذكر أهل اللغة: أن جمع حاجة حوائج وقول الداوودي غير صحيح، وفي المنتهى: الحاجة فيها لغات: حاجة وحوجاء وحاجة فجمع السلامة حاجات، وجمع التكسير حاج مثل: راحة وراح وجمع: حوجاء حواج مثل صحراء وصحار ويجمع على حوج أيضًا نحو: عوجاء وعوج وجمع الحاجة حوائج مثل: جائحة وجوائج، ويقال: ما في صدره حوجاء ولا لوجاء ولا شك ولا مرية بمعنى واحد، ويقال: ليس في أمرك حويجاء ولا لويجاء ولا لفلان عندك حاجة ولا جائحة ولا حوجاء ولا حواشية بالشين والسين ولا لماسة ولا لبانة ولا إرب ومأربة ونواة وبهجة وأشكلة وشاكلة وشكلة وشهلاء كله بمعنى واحد.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (قُرُوءَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ) بالفاء

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَرَجْتُ سَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةَ لَيْلًا، فَرَأَاهَا عُمَرُ فَعَرَفَهَا، فَقَالَ: إِنَّكَ وَاللَّهِ يَا سَوْدَةُ مَا تَخْفَيْنَ عَلَيْنَا، فَرَجَعْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، وَهُوَ فِي حُجْرَتِي يَتَعَشَّى، وَإِنَّ فِي يَدِهِ لَعَرَقًا، فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ، فَرَفَعَ عَنْهُ وَهُوَ يَقُولُ: «قَدْ أَذِنَ لَكُنَّ أَنْ تَخْرُجْنَ لِحَوَائِجِكُنَّ».

والواو المفتوحتين بينهما راء ساكنة في الأول ويفتح الميم والراء بينهما غين معجمة ساكنة وبالمدة في الثاني الكندي الكوفي قَالَ: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) بلفظ اسم الفاعل من الإسهار بالمهملة أَبُو الحسن الكوفي الْحَافِظُ، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزَّبِيرِ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنِهَا قَالَتْ: خَرَجْتُ سَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةَ) أُمُ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَعْدَ الْحِجَابِ (لَيْلًا) وفي رواية البزار في تفسير الأحزاب: وكانت امرأة جسيمة لا تخفى على من تعرفها.

(فَرَأَاهَا عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَعَرَفَهَا، فَقَالَ: إِنَّكَ وَاللَّهِ يَا سَوْدَةُ مَا تَخْفَيْنَ عَلَيْنَا) بفتح الفاء وسكون الياء وأصله: تخفين فاعل فوزنه تفعين قَالَ ذَلِكَ حَرَصًا على أن أمهات المؤمنين لا يبدین أشخاصهن أصلاً ولو كن مستترات قالت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَرَجَعْتُ) أي: سودة (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ أي: الذي قاله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي رواية: (فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ) بتقديم ذلك.

(وَهُوَ فِي حُجْرَتِي يَتَعَشَّى، وَإِنَّ فِي يَدِهِ لَعَرَقًا) بفتح العين المهملة وسكون الراء بعده قاف: عظم عليه لحم واللام للتأكيد.

(فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ) بضم الهمزة على البناء للمفعول، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ، أي: الوحي، (فَرَفَعَ عَنْهُ) ما كان فيه من الشدة بسبب نزول الوحي وفي الرواية المتقدمة في سورة الأحزاب: فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ.

(وَهُوَ يَقُولُ: قَدْ أَذِنَ) اللَّهُ (لَكُنَّ أَنْ تَخْرُجْنَ لِحَوَائِجِكُنَّ) دفعًا للمشقة ورفعًا للحرَجِ وَقَالَ ابن بطال: في هذا الحديث دليل على أن النساء يخرجن لكل ما أبيع لهن الخروج فيه من زيادة الآباء والأمهات وذوي المحارم وغير ذلك مما تبين الحاجة إليه وذلك في حكم خروجهن إلى المساجد.

وفيه: خروج المرأة بغير إذن زوجها إلى المكان المعتاد للإذن العام فيه.

وفيه: منقبة عظيمة لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

117 - بَابُ اسْتِئْذَانِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ

5238 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ

وفيه: تنبيه أهل الفضل على مصالحهم ونصحهم وقد تمسك به القاضي عياض، فقال: فرض الحجاب مما اختصن به فهو فرض عليهن بلا خلاف في الوجه والكفين فلا يجوز لهن كشف ذلك في شهادة ولا في غيرها، ولا إظهار شخوصهن وإن كن مستترات إلا ما دعت إليه ضرورة في براز، ثم استدل بما في الموطأ: أن حفصة رضي الله عنها لما توفيت سترها النساء عن أن يرى شخصها وأن زينب بنت جحش جعلت لها القبة فوق نعشها.

وتعقبه الحافظ العسقلاني فقال: ليس فيما ذكره دليل على ما ادعاه من فرض ذلك عليهن وقد كن يحجبن ويطفن ويخرجن إلى المساجد في عهد النبي ﷺ وبعده وكان الصحابة ومن بعدهم يسمعون منهن الحديث وهن مستترات الأبدان لا الأشخاص.

ومطابقة الحديث للترجمة في آخر الحديث، وقد مر بأنم منه في تفسير سورة الأحزاب.

117 - بَابُ اسْتِئْذَانِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ

(بَابُ اسْتِئْذَانِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ) مما لها فيه حاجة ضرورية شرعية.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة قال: (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب، (عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ) عَبْدِ اللَّهِ بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه قال: (إِذَا اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ) أي: في الخروج إلى المسجد فحرف الجر يتعلق بمقدر وهو الخروج وعليه المعنى لأن استأذن يتعدى بفي وخرج يتعدى بإلى ويحتمل: أن يكون إلى بمعنى في أي: استأذنت في المسجد كقوله:

فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلبي به القار أجرب

فَلَا يَمْنَعُهَا».

118 - بَاب مَا يَحِلُّ مِنَ الدُّخُولِ وَالنَّظَرِ إِلَى النِّسَاءِ فِي الرِّضَاعِ

5239 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ.....

وهذا لا يراه سيبويه وأن يكون إلى بمعنى اللام التي للعللة، أي: لأجل المسجد كقوله تعالى: ﴿فَاسْتَدْرِكْهُ لِحُجْرِهِ﴾ [التوبة: 83].

(فَلَا يَمْنَعُهَا) بالجزم بلا الناهية والفاء جواب إذا أو بالرفع على أنها نافية والمعنى على النهي، والخبر بمعنى الأمر والنهي أبلغ من لفظهما، لأنه بمنزلة المحكوم عليه بذلك مبالغة في الامتثال المقصود كأنه لشدة المبادرة وقع وذلك دليل تأكده، ووقع عند البُخَارِيِّ في باب: خروج النساء إلى المساجد بالليل والغسل في الصلاة من طريق حنظلة عن سالم إذا استأذنكم نساؤكم بالليل إلى المساجد فأذنوا لهن ولم يذكر أكثر الرواة عن حنظلة قوله بالليل واختلف فيه على الزُّهْرِيِّ عن سالم أيضًا فأورده المصنف من رواية معمر عن الزُّهْرِيِّ في باب: استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد من أواخر الصلاة وأحمد من رواية عقيل والسراج من رواية الأَوْزَاعِيِّ كلهم عن الزُّهْرِيِّ عن سالم بغير تقييد، وفي صحيح أبي عوانة عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن عُيَيْنَةَ مثله لكنه قَالَ في آخره يعني بالليل وكأن اختصاص الليل بذلك لكونه أستر ثم الشرط في الجواز في المسجد وغيره الأمن من الفتنة منهنّ وعليهنّ واستدل به كما قاله النووي على أن المرأة لا تخرج من بيت زوجها إلا بإذنه لتوجه الأمر على الأزواج بالإذن.

وتعقبه ابن دقيق العيد: بأنه إذا أخذ من المفهوم فهو مفهوم لقب وهو ضعيف، لكن يتقوى بأن يقال: إن منع الرجال نساءهم أمر مقرر من الفتنة.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة في المسجد وأما في غيره فبالقياس عليه.

118 - بَاب مَا يَحِلُّ مِنَ الدُّخُولِ وَالنَّظَرِ إِلَى النِّسَاءِ فِي الرِّضَاعِ

(بَاب مَا يَحِلُّ مِنَ الدُّخُولِ وَالنَّظَرِ إِلَى النِّسَاءِ فِي الرِّضَاعِ) أي: في وجود الرضاع بين الداخل والمدخول عليها، لأن وجود الرضاع يبيح ذلك.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّيْسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ هِشَامٍ

ابن عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيَّ فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ، حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَتْهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّهُ عَمُّكَ، فَأَذْنِي لَهُ» قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ، وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ عَمُّكَ، فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ» قَالَتْ عَائِشَةُ: وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ ضَرَبَ عَلَيْنَا الْحِجَابَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ».

ابن عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) ابن الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ) هو أفلح أخو أبي القعيس، (فَاسْتَأْذَنَ) أَنْ يَدْخُلَ (عَلَيَّ) أَي: فِي حَجَرِهِ (فَأَبَيْتُ) أَي: فامتنعت (أَنْ أَذِنَ لَهُ، حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَتْهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّهُ عَمُّكَ) من الرضاعة وعم الرضاع كعم النسب (فَأَذْنِي لَهُ) قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ، وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ) أَي: فكيف تنتشر الحرمة إلى الرجل.

(قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ عَمُّكَ) فألحق الرضاع بالنسب، لأن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معاً فوجب أن يكون الرضاع منهما.

(فَلْيَلِجْ) بالجيم، أَي: فليدخل (عَلَيْكَ) قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وفي بعض النسخ: ضرب على قوله قالت عَائِشَةُ: (وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ ضَرَبَ) بضم الضاد والمعجمة على البناء للمفعول، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عن الحموي: أَنْ يَضْرِبَ (عَلَيْنَا الْحِجَابَ، قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «(يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ)» أَي: من النسب وهذا أصل في هذا الباب وينبغي أن يستأذن على الأقارب كالأجانب، لأنه متى فاجأتهم بالدخول يمكن أن يصادف منهن عورة لا يجوز له الاطلاع عليها أو أمر يكرهن الوقوف عليه، وأما زوجته وأمهة الجائز له وطؤها فلا يستأذنها، لأن أكثر ما في ذلك أن يصادفهما متكشفتين وقد أبيح له النظر إلى ذلك والأم والأخت وسائر ذوات المحارم سواء في الاستئذان منهن، وقد مضى الحديث في كتاب النكاح في باب لبن الفحل بهذا الإسناد بعينه.

ومطابقته للترجمة في قَوْلِهِ: إِنَّهُ عَمُّكَ فليج عليك.

119 - باب: لا تُبَاشِرِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةُ فَتَنْعَتَهَا لِرَوْحِهَا

5240 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُبَاشِرِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، فَتَنْعَتَهَا لِرَوْحِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا».

5241 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ
.....

119 - باب: لا تُبَاشِرِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةُ فَتَنْعَتَهَا لِرَوْحِهَا

(باب: لا تُبَاشِرِ) بكسر الراء على الجزم بلا الناهية ويجوز الضم أيضاً على أنها نافية (الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ فَتَنْعَتَهَا) أي: فتصفها من النعت وهو الوصف.

(لِرَوْحِهَا) وهذه الترجمة لفظ الحديث قَالَ الْقَابِسي: من أبين ما يحمي به الذرائع فإنها إن وصفتها لزوجها بحسن خيف عليه الفتنة حتى يكون ذلك سبباً لطلاق زوجته ونكاح نيك إن كانت أيماً وإن كانت ذات بعل كان ذلك سبباً لبغض زوجته ونقصان منزلتها عنده وإن وصفها بقبح كان ذلك غيبة.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ) ابن واقد الفريابي من أهل خراسان سكن قيسارية في أرض الشام، وقيل: هو البيكندي قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أي: الثَّوْرِيُّ إن كان مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ هو الفريابي أو ابن عيينة إن كان هو البيكندي، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تُبَاشِرِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ) زاد النَّسَائِيُّ في روايته: في الثوب الواحد (فَتَنْعَتَهَا لِرَوْحِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا) ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنها عينه كما ترى وقد أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ في عشرة النساء.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ) بكسر الغين المعجمة وتخفيف التحتية وبالمثلثة قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (شَقِيقٌ) هو أَبُو وَائِلٍ المذكور في السند السابق.

(قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ) يعني ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَالَ

النَّبِيِّ ﷺ: « لَا تُبَاشِرِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، فَتَنْتَعَهَا لِزَوْجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا ».

النَّبِيُّ ﷺ: « لَا تُبَاشِرِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، فَتَنْتَعَهَا لِزَوْجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا » هذا طريق آخر في الحديث المذكور، وروى شقيق عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الطريق الأول بالعننة وفي هذا بالسماح، وَقَالَ الداوودي: إن قوله: فتنتعها إلى آخره من كلام ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ ابن التين: وظاهره أنه من كلام النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ القاسبي: هذا أصل لمالك في سد الذرائع فإن الحكمة في هذا النهي خشية أن يعجب الزوج الوصف المذكور فيقضي ذلك إلى تطليق الواصفة أو الافتتان بالموصوفة وقد سبق آنفاً ووقع في رواية النَّسَائِيِّ من طريق مسروق عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: لا تباشر المرأة المرأة ولا الرجل الرجل وهذه الزيادة عند مسلم وأصحاب السنن من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأبسط من هذا ولفظه: لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة ولا يفضي الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد.

قَالَ النَّوَوِيُّ: فيه تحريم نظر رجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة وهو مما لا خلاف فيه وكذا الرجل إلى عورة المرأة والمرأة إلى عورة الرجل حرام بالإجماع ونبه ﷺ بنظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة على ذلك بطريق الأولى ويستثنى الزوجان فلكل منهما النظر إلى عورة صاحبه إلا أن في السؤاة اختلافاً والأصح الجواز، أي: جواز النظر إليها ظاهراً وباطناً، لأنه محل تمتعه لكن يكره النظر حتى من فرج نفسه بلا حاجة والنظر إلى باطنه أشد كراهة قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ما رأيت منه ولا رأى مني، أي: الفرج.

وفي الحديث: النظر إلى الفرج يورث الطمس، أي: العمى رواه ابن حبان وغيره في الضعفاء وخالف ابن الصلاح، فَقَالَ: إنه جيد الإسناد محمول على الكراهة كما قاله الرافعي.

واختلف في قَوْلِهِ: يورث العمى فقليل في الناظر، وقيل في الولد، وقيل في القلب والأمة كالزوج ولو نظر إلى فرج صغيرة لا تشتهى جاز لتسامح الناس بنظر

فرج الصغيرة إلى بلوغها سن التمييز ومصيرها بحيث يمكنها ستر عورتها عن الناس، وبه قطع القاضي وجزم في المنهاج بالحرمة واستثنى ابن القطان الأم زمن الرضاع والتربية للضرورة، أما فرج الصغير فيحل النظر إليه ما لم يميز كما صححه المتولي وجزم به غيره، ونقله السبكي عن أصحاب الشافعي، وأما المحارم فالصحيح: أنه يباح نظر بعضهم إلى بعض إلى فوق السرة وتحت الركبة، قَالَ النَّوَوِيُّ: وجميع ما ذكر من التحريم حيث لا حاجة ومن الجواز حيث لا شهوة.

وفي الحديث: تحريم اضطجاع رجلين أو امرأتين في ثوب واحد إذا كانا عاريين بحيث يلاقي بشرة أحدهما بشرة الآخر إلا عند ضرورة ويستثنى المصافحة، بل يستحب لحديث أبي داود ما من مسلمين يلتقيان فيصافحان إلا غفر لهما قبل أن يتفرقا ويستثنى الأمدرد الجميل الوجه فيحرم مصافحته ومن به عاهة كالأبرص والأجذم فيكره مصافحته كما قاله العبادي ويكره المعانقة والتقبيل في الرأس والوجه ولو كان المقبل والمقبل صالحاً لحديث رواه الترمذي وحسنه ولفظه: قَالَ رجل يا رَسُولَ اللَّهِ الرجل منا يلقى أخاه أو صديقه أينحني له؟ قَالَ: «لا» قَالَ: أفيلتزمه ويقبله؟ قَالَ: «لا» قَالَ: فيأخذ بيده ويصافحه، قَالَ: «نعم ولا بأس بتقبيل الطفل ولو ولد غيره شفقة» لأنه ﷺ قبل ابنه إبراهيم والحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وكذا تقبيل يد الحي لصلاح كما كانت الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تفعل مع النَّبِيِّ ﷺ ذكره الإمام القسطلاني.

نعم، يكره ذلك لغناه ونحوه من الأمور الدنيوية كشوخته ووجاهته لحديث من تواضع لغني لغناه ذهب ثلثا دينه.

وفي الحديث: تحريم لمس عورة غيره بأي موضع من بدنه كان بالاتفاق.

قَالَ النَّوَوِيُّ: ومما يعم به البلوى ويتساهل فيه كثير من الناس الاجتماع في الحمام فيجب على من فيه أن يصون نظره ويده وغيرهما عن عورة غيره ويجب الإنكار على من فعل ذلك لمن قدر عليه ولا يسقط الإنكار بظن عدم القبول إلا أن خاف على نفسه أو غيره فتنه.

120 - بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: لَأُطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى نِسَائِهِ

5242 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: لَأُطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ بِمِائَةِ امْرَأَةٍ،»

120 - بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: لَأُطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى نِسَائِهِ

(بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: لَأُطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى نِسَائِهِ وفي نسخة: على (نسائه)، أي: لأدورنَّ على نسائي في هذه الليلة بالجماع قال العيني وهذه الترجمة إنما وضعها في قول سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ لأطوفن الليلة بمائة امرأة كما يجيء.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: تقدم في كتاب الطهارة باب من دار على نسائه في غسل واحد وهو قريب من معنى هذه الترجمة والحكم في الشريعة المحمدية أن ذلك لا يجوز في الزوجات إلا إن ابتدأ الرجل القسم بأن يتزوج دفعة واحدة أو يقدم من سفر وكذا يجوز إذا أذن له ورضين بذلك.

وَقَالَ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ: لا يجوز أن يجمع الرجل جماعة زوجاته في غسل واحد ولا يطوف عليهن في ليلة إلا إذا ابتدأ القسم بينهما أو أذن له في ذلك أو إذا قدم من سفر ولعله لم يكن في شريعة سليمان بن داود عليهما السلام من فرض القسم بين النساء والعدل بينهما ما أخذه الله عز وجل على هذه الأمة.

(حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مُحَمَّدٌ) هُوَ ابْنُ غِيلَانَ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) أَي: ابْنُ هَمَامٍ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هُوَ ابْنُ رَاشِدٍ، (عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ، (عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: لَأُطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَضَمِّ الطَّاءِ بَعْدَهَا وَوَ ساكنة، وفي رواية أَبِي دَرٍّ عَنْ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: لَأُطَوِّفَنَّ بضم الهمزة وكسر الطاء بعدها تحتية ساكنة.

(بِمِائَةِ امْرَأَةٍ) وفي كتاب الجهاد لأطوفن الليلة على مائة امرأة أو تسع وتسعين، وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: وفي بعض الروايات: لأطوفن على سبعين، وفي بعضها بألف، وقد ذكر أهل التاريخ: أنه كانت له ألف امرأة ثلاثمائة حرائر وسبعمائة إماء، والله أعلم.

تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ وَنَسِيَ، فَأَطَافَ بِهِنَّ، وَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً نِصْفَ إِنْسَانٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنُثْ، وَكَانَ أَرْجَى لِحَاجَتِهِ».

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: قَالَ الْبُخَارِيُّ الْأَصَحُّ تَسْعُونَ وَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ إِذَا التَّخْصِصُ بِالْعَدَدِ لَا يَنْفِي الزَّائِدَ.

(تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ) مِنْهُنَّ (غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) عَزَّ وَجَلَّ، (فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ) قِيلَ: جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَلَكًا غَيْرَهُمَا أَرْسَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) لِكُونِهِ نَسِيٍّ، (فَلَمْ يَقُلْ وَنَسِيَ) أَنْ يَقُولَهَا بِلِسَانِهِ وَإِلَّا فَلَمْ يَغْفَلَ عَنِ التَّفْوِضِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِقَلْبِهِ كَمَا يَقْتَضِيهِ مَقَامُ النُّبُوَّةِ.

(فَأَطَافَ بِهِنَّ) أَي: جَامِعَهُنَّ (وَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً نِصْفَ إِنْسَانٍ) قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنُثْ وَكَانَ أَرْجَى لِحَاجَتِهِ) أَي قَوْل: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَفِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ: جَاءَتْ بِشَقِّ رَجُلٍ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَرِسَانًا أَجْمَعُونَ، وَقَوْلُهُ هُنَا: لَمْ يَحْنُثْ، قَالَ ابْنُ التِّينِ: أَي لَمْ يَتَخَلَفْ مَرَادُهُ، لِأَنَّ الْحَنْثَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ يَمِينٍ، قَالَ: وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ سَلِيمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَلَفَ عَلَى ذَلِكَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: أَوْ نَزَلَ التَّأَكِيدُ الْمُسْتَفَادُ مِنْهُ قَوْلُهُ: لِأَطْوَفَنَ مَنَزَلَةَ الْيَمِينِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وَقَالَ الْمَهْلَبُ: لَمْ يَحْنُثْ لَمْ يَخْبَ وَلَا عَوْقَبَ بِالْحَرَمَانِ حِينَ لَمْ يَسْتَنْ مَشِيئَةَ اللَّهِ وَلَمْ يَجْعَلِ الْأَمْرَ لَهُ وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ يَمِينٌ فَيَحْنُثُ مِنْهَا، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ لَمَّا جَعَلَ لِنَفْسِهِ الْقُوَّةَ وَالْفِعْلَ عَاقَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْحَرَمَانِ فَكَانَ الْحَنْثُ بِمَعْنَى التَّخْيِيبِ، وَقَدْ احْتَجَّ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ بِهِ عَلَى أَنْ الِاسْتِثْنَاءُ بَعْدَ تَخْلُلِ الْكَلَامِ الْيَسِيرِ جَائِزٌ وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ: لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنُثْ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّ هَذِهِ لَمْ تَكُنْ يَمِينًا وَإِنَّمَا كَانَ قَوْلًا جَعَلَ الْأَمْرَ لِنَفْسِهِ وَلَمْ يَجِبْ فِيهِ كَفَارَةٌ فَتَسْقُطُ عَنْهُ بِالِاسْتِثْنَاءِ.

121 - باب: لَا يَطْرُقُ أَهْلُهُ لَيْلًا إِذَا أَطَالَ الْغَيْبَةُ،
مَخَافَةَ أَنْ يُخَوِّنَهُمْ أَوْ يَلْتَمِسَ عَثَرَاتِهِمْ

وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: يَسْتَفَادُ مِنْهُ أَنْ اتِّصَالَ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْحَلْفِ يُوَثِّرُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى في كتاب الجهاد في باب من طلب الولد وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ وَكَذَا النَّسَائِيُّ فِيهِ.

121 - باب: لَا يَطْرُقُ أَهْلُهُ لَيْلًا إِذَا أَطَالَ الْغَيْبَةُ،
مَخَافَةَ أَنْ يُخَوِّنَهُمْ أَوْ يَلْتَمِسَ عَثَرَاتِهِمْ

(باب: لَا يَطْرُقُ) بضم الراء من الطُّرُوق وهو إتيان المنزل ليلاً يقال: أَتَانَا طُرُوقًا إِذَا جَاءَ لَيْلًا وهو مصدر في موضع الحال، أي: لَا يَطْرُقُ الْغَائِبُ (أَهْلُهُ لَيْلًا) تأكيد لأن الطروق كما عرفت لَا يَكُونُ إِلَّا لَيْلًا، وذكر ابن فارس: أَنَّ بَعْضَهُمْ حَكِيَ أَنَّ الطروق قد يقال في النهار أَيضًا فعلى هذا التأكيد لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ وهو المشهور وقيد بقوله: (إِذَا أَطَالَ الْغَيْبَةُ) لأنه إِذَا لَمْ يَطْلُهَا لَا يَتَوَهَّمُ مَا كَانَ يَتَوَهَّمُهُ عِنْدَ إِطَالَةِ الْغَيْبَةِ، وقال ابن التين: قوله إِذَا أَطَالَ الْغَيْبَةَ ليس في أكثر الروايات.

(مَخَافَةَ) نصب على التعليل وهو مصدر ميمي أي: لِأَجْلِ خَوْفٍ (أَنْ يُخَوِّنَهُمْ) وكلمة أَنْ: مصدرية ويخونهم: بفتح الخاء المعجمة وكسر الواو المشددة أي: تخونهم من الخيانة، أي: نسبتهم إِلَى الْخِيَانَةِ.

(أَوْ يَلْتَمِسَ) أي: يَطْلُبُ (عَثَرَاتِهِمْ) جمع: عَثْرَةٌ بِالْمَثَلَةِ، أي: الزَّلَّةُ قَالَ ابْنُ التِّينِ السِّفَاكْسِيُّ: الصَّوَابُ يَخُونُهُمْ وَعَثَرَاتُهُنَّ بِالنُّونِ فِيهِمَا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: بَلْ وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ بِالْمِيمِ فِيهِمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ وَتَوَجَّيْهِهِ ظَاهِرٌ كَذَا قَالَ، وَلَمْ يَبَيِّنْ وَجْهَهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْمَرْوِيِّ وَهُوَ وَإِنْ كَانَ قَوِيًّا فِي الْحُجَّةِ لَكِنْ يَبْقَى الْوَجْهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيَحْتَمَلُ: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْأَهْلِ أَعْمَ مِنَ الزَّوْجَةِ فَيَشْمَلُ الْأَوْلَادَ وَمَثَلًا فَعْبَرُ بِالْمِيمِ تَغْلِيْبًا ثُمَّ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ لَفْظُ الْحَدِيثِ الَّذِي أَوْرَدَهُ فِي الْبَابِ فِي بَعْضِ طَرَقِهِ لَكِنْ اخْتَلَفَ فِي إِدْرَاجِهِ

5243 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دَثَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْرَهُ أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ طُرُوقًا»⁽¹⁾.

فاقتصر البخاري على القدر المتفق على رفعه واستعمل بقيته في الترجمة فقد جاء من روايته وكيع عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عن محارب، عن جابر قال: قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ لَيْلًا يَتَخُونَهُمْ، أَوْ يَطْلُبَ عَثْرَاتِهِمْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي نَعِيمٍ عَنْ سُفْيَانَ كَذَلِكَ وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ سُفْيَانَ كَذَلِكَ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ بِهِ لَكِنْ قَالَ فِي آخِرِهِ قَالَ سُفْيَانُ: لَا أُدْرِي هَذَا فِي الْحَدِيثِ أَمْ لَا يَعْنِي أَنْ يَتَخُونَهُمْ أَوْ يَطْلُبَ عَثْرَاتِهِمْ ثُمَّ سَاقَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ مُحَارِبٍ مُقْتَصِرًا عَلَى الْمَرْفُوعِ كِرَاوِيَةِ الْبُخَارِيِّ، وَوَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ فِي رِوَايَةٍ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفُظًا: لَا تَلْجُوا عَلَى الْمَغِيبَاتِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ.

(حَدَّثَنَا آدَمُ)، أَي: ابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابْنُ الْحَجَّاجِ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دَثَارٍ) بِكسر الدال المهملة وتخفيف المثناة السدوسي قاضي الكوفة (قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْرَهُ أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ طُرُوقًا»)⁽¹⁾ أَي: إِيَّانَا فِي اللَّيْلِ مِنْ

(1) قال ابن أبي جمة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن كراهية النبي ﷺ أن يأتي الرجل أهله على غفلة وهم لا يعلمون بمجيئه وذلك إذا كان في سفر. والكلام عليه من وجوه:

منها: أن يقال هل هذه الكراهية لحكمة تعلم أم لا ومن فعل ما كرهه النبي ﷺ هل يكون على بابه من أن فاعل المكروه لا شيء عليه والتارك له مأجور أم لا وهل يتعين ذلك إذا فهمنا العلة أم لا فأما الجواب على قولنا ما الحكمة فيه فقد بينها ﷺ في غير هذا الحديث فقال: «حتى تمتشط الشعنة وتستحد المغيبة» لأنه ﷺ ينظر لكل ما يكون فيه صلاح وتوادة بين أمته فيرشدهم إليه فلما كانت غيبة الرجل عن أهله توجب لهن ترك التطيب وترك التزين في الغالب من عاداتهن والطيب لبعض النسوة إذا لم تفعلن منه شيئا يبدو منهن شيء لا يعجب الزوج وربما يكون من أجلها الفراق بينهما أو تقع في النفوس كراهية وربما تسوء العشرة بينهما من أجل ذلك فأرشد ﷺ إلى ما فيه ستر العيوب وسبب إلى التودد وحسن العشرة التي هي من الإيمان.

وهنا بحث: وهو أن زينة المرأة لزوجها لا تكون إلا بما هو على لسان العلم من التطيب =

سفر أو غيره على غفلة وفي حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان لا يطرق أهله ليلاً وكان يأتيهم غدوة أو عشية أخرجه مسلم.

قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الطُّرُوقُ بِالضَّمِّ الْمَجِيءُ بِاللَّيْلِ مِنْ سَفَرٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى غَفْلَةٍ

بالطبيب المشروع لهن وبحسن الثياب على قدر حالهن من جدة أو غيرها ولا يكون بتغيير خلق الله تعالى ولا بمكروه ولا بتدليس فإن ذلك كله ممنوع شرعاً ومن حاول أمراً بمعصية فهو أبعد له مما يرجوه وأقرب إليه مما يكره.

وأما قولنا: هل على من فعل ذلك المكروه شيء فقد روي أن بعض من كان في زمانه ﷺ وسمع تلك الكراهية أنه لما قفل من بعض أسفاره حمله الشوق إلى أهله أن أتاهم طروقاً فوجد مع عياله غيره قد خلفه فيهم واشتهرت قصتهم وافتضحوا في المدينة قال العلماء هذا عقاب له لمخالفته السنة أعاذنا الله من مخالفتها بمنه ولا عقاب أشد مما جرى على هذا المذكور مع العذر فكيف حال من يفعله دون عذر.

وأما قولنا: هل يتعدى الحكم فهذه العلة التي ذكرناها حيث وجدنا وجهاً من الوجوه يكون فيه سبب إلى التوادم وحسن العشرة أو ستر العيوب ولا يكون فيه مخالفاً للسان العلم ندباً إلى فعله ومن هذا الباب نص الفقهاء على أنه لا يدخل بيته حتى يتنحج أو يتكلم أو يعمل حركة ما ينبت بها أهله أنه داخل عليهم من أجل أن تكون على حال لا تريد أن يراها زوجها عليها ومما يقوي ذلك أنه جاء بعض الصحابة فقال النبي ﷺ: «أستأذن على أُمِّي» قال: نعم فقال يا رسول الله وأنا أخدمها فقال له ﷺ: «أتحب أن تراها عريانة» قال: لا قال: «فاستأذن عليها إذا» ومن طريق النظر أن البشرية لها ضرورات بعضها لا يحب أحد أن يطلع عليه وهو فيها.

وفيه دليل: على ستر العيوب ما كانت يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام كره دخول الرجل على أهله طروقاً وقد جعل بين الزوجين من المكاشفة ما بينهما وإطلاع بعضهم على جميع جزئيات صاحبه باطنة وظاهرة ما لا يخفاء بها على أحد حتى إنه لا يمكن أن يخفى عليه من عيوب صاحبه في الغالب شيء فكيف به في الغير فذلك من باب أخرى فالشأن أن يكون المرء شأنه ستر عيوبه في الدنيا والآخرة ومن الحمق أن يسترها في الدنيا ويفضح نفسه في الآخرة وقد قال ﷺ: «طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس» فإن شغله بعيبه هو اهتمامه بزواله وتغطيته في الدنيا والآخرة وطوبى شجرة في الجنة من أحسن شجرها.

وفيه دليل: لأهل السلوك الذين يقولون: «إنما الصديق الذي يهدي إليك عيوبك أي ينهك عليها فتصلحها» ومثل ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يكتب لعماله رحم الله من أهدى إلينا عيوبنا فكتب إليه بعض عماله أنه بلغني أنك لبست ثوبين وأكلت بإدامين فقال له أما ما كان من الثوبين فلبرد أصابني وأما الإدامان فكانا خللاً وزيتاً ولا أعود وجزاك الله خيراً فذو الهمم السنية والفحولة العلية نسجوا على منوالهم واستنوا بسترهم وأخو التحنيت من حال القوم وازع ولا يربعه من حسيس.

ويقال لكل آتٍ بالليل طارق فلا يقال في النهار إلا مجاز كما تقدم، وَقَالَ بعض أهل اللغة: أصل الطروق الدفع والضرب وبذلك سميت الطريق، لأن المارة تدقها بأرجلها وسمي الآتي بالليل طارقاً، لأنه يحتاج إلى دق الباب، وقيل: أصل الطرق السكون، ومنه أطرق رأسه فلما كان الليل يسكن فيه سمي الآتي فيه طارقاً.

وقوله في طريق عاصم عن الشَّعْبِيِّ عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً، التقييد فيه بطول الغيبة يشير إلى أن علة النهي إنما توجد حينئذٍ والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، فلما كان الذي يخرج لحاجته مثلاً نهاراً ويرجع ليلاً لا يتأتى له بالحذر من الذي يطيل الغيبة، لأن طول الغيبة مظنة الأمر من الهجوم فيقع للذي يهجم بعد طول الغيبة غالباً ما يكره إما أن يجد أهله على غير أهبة من التنظيف والتزين المطلوب من المرأة فيكون ذلك سبب النفرة بينهما وقد أشار إلى ذلك في حديث الباب الذي بعده بقوله: كي تستحد المغيبة وتمتشط الشعثة، ويؤخذ منه كراهة مباشرة المرأة في الحالة التي تكون فيها غير منظفة لئلا يطلع منها على ما يكون سبباً لنفرتها منها، وإما أن يجدها على حالة غير مرضية والشرع محرض على الستر وقد أشار إلى ذلك بقوله: أن يتخونهم ويتطلب عثراتهم فعلى هذا من علم حاله بوصوله وأنه يقدم في وقت كذا مثلاً لا يتناوله هذا النهي وقد صرح بذلك ابن خزيمة في صحيحه، ثم ساق من حديث ابن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قدم النَّبِيُّ ﷺ من غزوة، فَقَالَ: «لا تطرقوا النساء وأرسل من يؤذن الناس أنهم قادمون».

قال ابن أبي جمرة: فيه النهي عن طروق المسافرين أهله على غرة من غير تقدم إعلام منه لهم بقدومه والسبب في ذلك ما وقعت إليه الإشارة في الحديث وقد خالف بعضهم فرأى عند أهله رجلاً فعوقب بذلك على مخالفته انتهى.

وأشار بذلك إلى حديث أَخْرَجَهُ ابن خزيمة عن ابن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نهى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أن يطرق النساء ليلاً فطرق رجلان كلاهما فوجد مع امرأته ما يكره وَأَخْرَجَهُ من حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نحوه، وَقَالَ فيه:

5244 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمُ الْغَيْبَةَ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا».

وكلاهما وجد مع امرأته رجلًا.

ووقع في حديث محارب عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى امْرَأَتَهُ لَيْلًا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ تَمْشِيهَا فَظَنَّهَا رَجُلًا فَأَشَارَ إِلَيْهَا بِالسَّيْفِ، فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَهَى أَنْ يَطْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا، أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ.

وفي الحديث: الحث على التواضع والتحابب خصوصًا بين الزوجين لأن الشارع راعى ذلك بين الزوجين مع اطلاع كل منهما على ما جرت العادة بستره حتى كان كل واحد منهما لا يخفى عنه من عيوب الآخر شيء في الغالب ومع ذلك نهى عن الطروق لَيْلًا لئلا يطلع على ما تنفر نفسه عنه فيكون مراعاة ذلك في غير الزوجين بطريق الأولى ويؤخذ منه أن الاستحداد ونحوه مما تتزين به المرأة ليس داخلًا في النهي عن تغيير الخلقة وفيه التحريض على ترك التعرض لما يوجب سوء الظن بالمسلم.

ومطابقة الحديث للترجمة يؤخذ من لفظ الحديث فليتأمل.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) المروزي قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ) الأحول البَصْرِيُّ، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر ابن شراحيل، (أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمُ الْغَيْبَةَ) عَنْ أَهْلِهِ سَفَرًا أَوْ غَيْرِهِ (فَلَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا) نَهَى عَنْ الطَّرُوقِ عِنْدَ إِطَالَةِ الْغَيْبَةِ، لِأَنَّهَا تَبْعِدُ مَرَاqَبَتَهَا لَهُ وَتَكُونُ آيَسَةً مِنْ تَعَجُّلِهِ إِلَيْهَا فَيَجِدُ الشَّيْطَانَ سَبِيلًا إِلَى إِقْقَاعِ سُوءِ الظَّنِّ.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَلَمْ أَرِ أَحَدًا مِنَ الشَّرَاحِ وَغَيْرِهِمْ ذَكَرَ حَدَّ طُولِ الْغَيْبَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَعْلَمُ مِنْ مَقْصِدِ الرَّجُلِ فِي ذَهَابِهِ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْجِهَادِ وَالتَّسَائِي فِي عَشْرَةِ النِّسَاءِ.

122 - باب طَلَبَ الْوَلَدِ

5245 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَلَمَّا قَفَلْنَا، تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ قُطُوفٍ، فَلَحِقَنِي رَاكِبٌ مِنْ خَلْفِي، فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَا يُعْجِلُكَ» قُلْتُ: إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ

122 - باب طَلَبَ الْوَلَدِ

(باب طَلَبَ الْوَلَدِ) أي: طلب الرجل الولد بالاستكثار من جماع الزوجة على قصد الاستيلاد لا الاقتصار على مجرد اللذة وطلب الولد مندوب إليه لقوله ﷺ: إني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة رواه ابن حبان في صحيحه والبيهقي في سننه وقد أخرج أبو عمر التوفادي في كتاب معاشره الأهلين من وجه آخر عن محارب رفعه قَالَ اطلبوا الولد والتمسوه فإنهم ثمرة القلوب وقررة العيون وإياكم والعافر وهو مرسل قوي الإسناد.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (عَنْ هُشَيْمٍ) بضم الهاء وفتح الشين المعجمة مصغراً هو ابن بشير الواسطي البلخي الأصل.

(عَنْ سَيَّارٍ) بفتح السين المهملة وتشديد التحتية وبعد الألف راء هو ابن أبي سيار واسمه وردان أبو الحكيم العنزي الواسطي وقد تقدّم في باب تزويج الثيبات عن أبي النعمان عن هشيم قَالَ حَدَّثَنَا سيار وكذا في الباب الذي بعده حَدَّثَنَا يعقوب الدورقي، حَدَّثَنَا هشيم، أَخْبَرَنَا سيار، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل⁽¹⁾، (عَنْ جَابِرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ) هي غزوة تبوك، (فَلَمَّا قَفَلْنَا) أي: رجعنا من القفول بالقاف والفاء، (تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ) أي: لي (قُطُوفٍ) بفتح القاف أي: بطيء المشي، (فَلَحِقَنِي رَاكِبٌ مِنْ خَلْفِي) زاد في الباب اللاحق فنخس بعيري بعنزة كانت معه فسار بعيري بأحسن ما أنت راء من الإبل.

(فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ) لي: «مَا يُعْجِلُكَ» بضم الياء، أي: أي شيء يجعلك عاجلاً وما سبب إسرارك، (قُلْتُ: إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ

(1) وفي رواية أبي عوانة من طريق سريح بن النعمان عن هشيم، حدثنا سيار، حدثنا الشعبي، وفي رواية أحمد من وجه آخر سمعت الشعبي.

يَعْرُسِ، قَالَ: «فَبِكْرًا تَزَوَّجْتَ أَمْ ثَيِّبًا؟» قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبًا، قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةً تُثْلَا عِبْهَا وَتُثْلَا عِبْكَ» قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا دَهَبْنَا لِنَدْخُلَ، فَقَالَ: «أَمْهَلُوا، حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا - أَيَّ عِشَاءٍ - لِكِنِّي تَمْنِشِطُ الشَّعِثَةَ، وَتَسْتَحِدُّ الْمُغِيبَةَ» - قَالَ:

يَعْرُسِ) أي: حديث بناء بامرأة وجديد الزوج وطابق الجواب السؤال بلازمه وهو الحادثة.

(قَالَ) ﷺ: (فَبِكْرًا تَزَوَّجْتَ) بنصب فبكرًا بقوله: تزوجت (أَمْ) تزوجت (ثَيِّبًا) قُلْتُ: بَلْ) تزوجت (ثَيِّبًا) وفي بعض الأصول: قلت: لا بل ثَيِّبًا بزيادة لا مر عليه شرح صاحب المصابيح، ثم قَالَ فَإِنْ قلت قول جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا بل ثَيِّبًا ما وجهه ولم يتقدم له شيء يضرب عنه وأجاب بأن معناه لم لا تزوجت بكراً وأضرب عنه وزاد ولا توكيداً لتقرير ما قبلها من النفي فَقَالَ لا بل ثَيِّبًا انتهى.

(قَالَ) ﷺ: (فَهَلَّا) تزوجت (جَارِيَةً) بكراً (ثُلَا عِبْهَا وَتُلَا عِبْكَ قَالَ) أي: جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَلَمَّا قَدِمْنَا دَهَبْنَا لِنَدْخُلَ) المدينة، (فَقَالَ) ﷺ: (أَمْهَلُوا، حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا - أَيَّ عِشَاءٍ -) هذا التفسير في نفس الخبر وفيه إشارة إلى الجمع بين هذا الأمر بالدخول ليلاً والنهي عن الطروق ليلاً بأن المراد بالأمر الدخول في أول الليل وبالنهي الدخول في أثنائه وقد تقدم في أواخر أبواب العمرة طريق الجمع بينهما أن الأمر بالدخول ليلاً لمن علم أهله بقدمه فاستعدوا له والنهي عنه لمن لم يفعل ذلك.

(لِكِنِّي تَمْنِشِطُ الشَّعِثَةَ) بالمثلثة أي: المنتشرة الشعر المغبرة الرأس، (وَتَسْتَحِدُّ الْمُغِيبَةَ) بضم الميم وكسر الغين المعجمة أي: التي غاب عنها زوجها، والاستحداد: استعمال الحديد في شعر العانة وهو إزالته بالموسى هذا في حق الرجال، وأما النساء فلا يستعملن إلا النورة أو غيرها مما يزيل الشعر.

(قَالَ) أي: هشيم أشار إليه الإسماعيلي وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الظاهر أنه الْبُخَارِيُّ، أو مسدد، قَالَ الْعَيْنِيُّ: هو جرى على ظاهر اللفظ والمعتمد ما قاله الإسماعيلي كما سيجيء لا يقال هذا روايته عن مجهول، لأنه إذا ثبت عند الراوي عنه أنه ثقة فلا بأس بعدم العلم باسمه، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: إنما لم يصرح باسمه لأنه لعلة نسيه أو لم يحققه وفيه تأمل.

وَحَدَّثَنِي الثَّقَةُ: أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ - الْكَيْسَ الْكَيْسَ يَا جَابِرُ يَعْنِي الْوَلَدَ.

(وَحَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (الثَّقَةُ⁽¹⁾) أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ - الْكَيْسَ الْكَيْسَ يَا جَابِرُ، يَعْنِي الْوَلَدَ) وفي رواية النَّسَائِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ وَلَفْظُهُ: قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلْتَ فَعَلَيْكَ بِالْكَيْسِ الْكَيْسِ» ثم قوله: الكيس الكيس بالتكرار مرتين منصوب على الإغراء والكيس: الجماع والعقل والمراد: حثه على ابتغاء الولد.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْكَيْسُ هُنَا بِمَعْنَى الْحَذَرِ، وَقَدْ يَكُونُ الْكَيْسُ بِمَعْنَى: الرِّفْقِ وَحَسَنِ التَّأْنِي.

وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الْكَيْسُ الْعَقْلُ كَأَنَّهُ جَعَلَ طَلِبَ الْوَلَدِ عَقْلًا، وَقَالَ غَيْرُهُ: أَرَادَ الْحَذَرَ مِنَ الْعَجْزِ عَنِ الْجَمَاعِ وَكَأَنَّهُ حَثَّ عَلَى الْجَمَاعِ، وَقَدْ جَزَمَ ابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ بَعْدَ تَخْرِيجِ هَذَا الْحَدِيثِ بِأَنَّ الْكَيْسَ الْجَمَاعَ وَتَوَجِيهَهُ مَا ذَكَرَ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ: فَإِذَا قَدِمْتَ فَاعْمَلْ عَمَلًا كَيْسًا.

وفيه قَالَ جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَدَخَلْنَا حِينَ أَمْسَيْنَا فَقُلْتُ لِلْمَرْأَةِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي أَنْ أَعْمَلَ عَمَلًا كَيْسًا قَالَتْ: سَمِعًا وَطَاعَةً فَدُونِكَ، قَالَ: فَبِتَ مَعَهَا حَتَّى أَصْبَحْتُ أَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: فَسَرِ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ الْكَيْسَ بِطَلِبِ الْوَلَدِ وَالنَّسْلِ وَهُوَ صَحِيحٌ وَيُقَالُ: أَكَيْسَ الرَّجُلُ إِذَا وَلَدَ لَهُ أَوْلَادٌ أَكْيَاسٌ وَيُقَالُ قَالَ صَاحِبُ الْأَفْعَالِ: كَاسَ الرَّجُلِ فِي عَمَلِهِ حَذَقٌ وَكَاسٌ وَلَدًا وَلَدَ كَيْسًا وَقَالَ الْكَسَائِيُّ كَاسَ الرَّجُلِ وَلَدَ لَهُ وَلَدَ كَيْسٍ انْتَهَى.

وأصل الكيس العقل كما ذكر الخطابي لكنه بمجرد ليس المراد هنا والشاهد لكون الكيس يراد به العقل قول الشاعر:

وإنما الشعر لب المرء يعرضه على الرجال فإن كيسًا وإن حمقا
فقابله بالحمق وهو ضد العقل ومنه حديث الكيس من دان نفسه وعمل لما
بعد الموت، والأحمق من اتبع نفسه هواها، وأما حديث كل شيء بقدر حتى
العجز والكيس فالمراد به الفطنة.

(1) قال الإسماعيلي: كأن البخاري أشار إلى أن هشيمًا حمل هذه الزيادة عن شعبة لأنه أورد طريق شعبة على أثر حديث هشيم.

5246 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ لَيْلًا، فَلَا تَدْخُلْ عَلَى أَهْلِكَ، حَتَّى تَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةَ، وَتَمْتَشِطَ الشَّعِثَةَ» قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَعَلَيْكَ بِالْكَيْسِ الْكَيْسِ» تَابِعَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ وَهْبٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: فِي الْكَيْسِ.

وفي اللغة: الكوس بالسين المهملة والمعجمة الجماع يقال: كاس الجارية وكاشها وكارسها وكاوسها مكاوسة وكواشًا واكتاسها كل ذلك إذا جامعها.

ومطابقة الحديث للترجمة لا يتأتى أخذها إلا من قوله ﷺ الكيس الكيس يا جابر يعني الولد فإن المراد منه كما عرفت الحث على ابتغاء الولد، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي النِّكَاحِ، وَفِي الْجِهَادِ وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْجِهَادِ وَالنِّسَائِيُّ فِي عَشْرَةِ النِّسَاءِ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ) أَي: ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْمَلْقَبُ بِحَمْدَانَ رَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) هُوَ غَنْدَرٌ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابْنُ الْحَجَّاجِ، (عَنْ سَيَّارٍ) أَبِي الْحَكَمِ الْغَزَوِيِّ، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ، (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا دَخَلْتَ لَيْلًا، فَلَا تَدْخُلْ عَلَى أَهْلِكَ) يَعْنِي الدَّخُولَ الْأَوَّلَ أَي: إِذَا دَخَلْتَ الْبَلَدَ فَلَا تَدْخُلِ الْبَيْتَ (حَتَّى تَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةَ، وَتَمْتَشِطَ الشَّعِثَةَ) وَيَسْتَنْبِطُ مِنْهُ كِرَاهَةَ إِيْتَانِ الْمَرْأَةِ فِي الْحَالَةِ الَّتِي تَكُونُ غَيْرَ مُنْتَظِفَةٍ لِثَلَا يَطْلُعُ مِنْهَا عَلَى مَا يَكُونُ سَبَبًا لِنَفَرَتِهِ مِنْهَا.

(قَالَ) أَي: جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَعَلَيْكَ بِالْكَيْسِ الْكَيْسِ» (أَي: بِطَلْبِ الْوَلَدِ.

(تَابِعَهُ) أَي: تَابَعَ الشَّعْبِيُّ (عُبَيْدُ اللَّهِ) بَضْمُ الْعَيْنِ مُصَغَّرًا هُوَ ابْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، (عَنْ وَهْبٍ) هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ، (عَنْ جَابِرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: فِي الْكَيْسِ) أَي: فِي رِوَايَةِ لَفْظِ: الْكَيْسِ وَالْمَتَابَعُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ وَهْبٌ لَكِنَّهُ نَسَبَهَا إِلَى عُبَيْدِ اللَّهِ لِتَفْرِدِهِ بِذَلِكَ عَنْ وَهْبٍ نَعَمْ قَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ هَذَا الْحَدِيثَ مَطْوَلًا، وَفِيهِ مَقْصُودُ الْبَابِ لَكِنْ بِلَفْظٍ: أَمْرُنِي كَمَا تَقْدُمُ.

123 - باب: تَسْتَحِدُّ الْمُغِيبَةُ وَتَمْتَشِطُ الشَّعْثَةَ

5247 - حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَلَمَّا قَفَلْنَا، كُنَّا قَرِيبًا مِنَ الْمَدِينَةِ، تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ لِي قُطُوفٌ، فَلَحِقَنِي رَاكِبٌ مِنْ خَلْفِي، فَتَخَسَّ بَعِيرِي بِعَنْزَةٍ كَانَتْ مَعَهُ، فَسَارَ بَعِيرِي كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَيْتَ مِنَ الْإِبِلِ، فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

ورواية عُبيد الله بن عمر تقدمت موصولة في أوائل البيوع في أثناء حديث أوله: كنت مع النبي ﷺ في غزاة فأبطأ بي جملي فذكر الحديث في قصة الجمل بطولها، وفيه: قصة تزويج جابر وقوله ﷺ: «أفلا جارية نلأعها وتلاعبك» وفيه أما إنك قادم فإذا قدمت فالكيس الكيس وطريق هذا الحديث طريق آخر غير الطريق الأول في الحديث المذكور.

123 - باب: تَسْتَحِدُّ الْمُغِيبَةُ وَتَمْتَشِطُ الشَّعْثَةَ

(باب: تَسْتَحِدُّ الْمُغِيبَةُ وَتَمْتَشِطُ الشَّعْثَةَ) قد مر تفسيرهما، وقد سقط في رواية غير أبي ذر لفظ: الشعثة.

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد (يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الدورقي. قَالَ: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بضم الهاء وفتح المعجمة مصغراً هو ابن بشير أبو معاوية السلمي الواسطي حافظ بغداد قَالَ: (أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ) العنزي، (عَنِ الشَّعْبِيِّ)، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ (قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ) أي: غزوة تبوك، (فَلَمَّا قَفَلْنَا) بفتح القاف والفاء المخففة أي: رجعنا (كُنَّا قَرِيبًا مِنَ الْمَدِينَةِ، تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ لِي قُطُوفٌ) بفتح القاف وضم الطاء المهملة وبعد الواو فاء أي: بطيء السير، (فَلَحِقَنِي رَاكِبٌ مِنْ خَلْفِي، فَتَخَسَّ) بالنون والخاء المعجمة بالسين المهملة وأصل النخس الدفع والحركة قاله ابن الأثير في تفسير هذا الحديث وفي المغرب نخس دابته إذا طعنها بعود ونحوه.

(بَعِيرِي بِعَنْزَةٍ) بفتح العين والنون والزاي عصا نحو نصف الرمح. (كَانَتْ مَعَهُ، فَسَارَ بَعِيرِي كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَيْتَ مِنَ الْإِبِلِ، فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وزاد في رواية: فَقَالَ مَا يَعْجَلُكَ.

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي حَدِيثٌ عَهْدٍ بِعُرْسٍ، قَالَ: «أَتَزَوَّجَتِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَبِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» قَالَ: قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبًا، قَالَ: «فَهَلَا بِكْرًا ثَلَاثُهَا وَثَلَاثُهَا؟» قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا دَهَبْنَا لِنَدْخُلَ، فَقَالَ: «أَمْهَلُوا، حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا - أَيْ عِشَاءً - لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعْثَةُ، وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ».

124 - بَابُ ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: 31]

(فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي حَدِيثٌ عَهْدٍ بِعُرْسٍ) بضم العين والراء ويسكن أي: قريب البناء بامرأة.
(قَالَ ﷺ: «أَتَزَوَّجَتِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: أَبِكْرًا) أي تزوجت بكراً، وفي رواية أبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: بكراً بإسقاط أداة الاستفهام.
(أَمْ ثَيِّبًا قَالَ: قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبًا، قَالَ ﷺ: «فَهَلَا بِكْرًا» أي: فهلَا تزوجت بكراً ثَلَاثُهَا وَثَلَاثُهَا، قَالَ) جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَلَمَّا قَدِمْنَا) أي: المدينة (دَهَبْنَا لِنَدْخُلَ) أي: منازلنا، (فَقَالَ ﷺ: «أَمْهَلُوا، حَتَّى تَدْخُلُوا») على أهليكم (لَيْلًا - أَيْ عِشَاءً - لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعْثَةُ، وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ) وهذا وجه آخر في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المذكور، وقد تقدم الكلام فيه مستقصى.

124 - بَابُ ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: 31]

(بَابُ ﴿وَلَا يَبْدِينَ﴾) أي: ولا يظهرن (*زِينَتَهُنَّ*) يعني: ما يتزين به من حلي أو كحل أو خضاب والزينة منها ما هو ظاهر وهو الثياب والرداء فلا بأس بإبداء هذا للأحاديث فيها وما هو خفي كالخلخال والسوار والدبلج والقرط والقلادة والإكليل والوشاح والمراد بها إظهار مواضعها كالصدر والساق ونحوهما⁽¹⁾ أو إظهارها وهي في مواضعها ولا يبدنها (*إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ*) جمع: بعل وهو الزوج (إِلَى قَوْلِهِ) تَعَالَى: (*لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ*) يريد قوله

(1) من الرأس والأذن والعنق والعصدين.

تَعَالَى: ﴿أَوْ ءَابَايَهُمْ أَوْ ءَابَاءَ بُعُولَتِهِمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ بُعُولَتُهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ بَنَى إِخْوَانَهُمْ أَوْ بَنَى أَخَوَاتِهِمْ أَوْ إِسَاءَتِهِمْ﴾ قَالَ الزمخشري: قيل في نسائهن هن المؤمنات، لأنه ليس للمؤمنة أن تتجرد بين يدي مشركة أو كتابية أو الظاهر أنه عني بنسائهن: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ وفي صحبتهن وخدمتهن من الحرائر والإماء والنساء كلهن سواء في حل نظر بعضهن إلى بعض وقيل: ﴿مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ هم الذكور والإناث جميعاً ﴿أَوْ أَلَتَّيْعَتِكِ﴾ هم القوم الذين يتبعون القوم ويكونون معهم لإرفاقهم إياهم أو لأنهم نشأوا فيهم ﴿غَيْرَ أُولَى الْإِرْبَةِ﴾ أي: الحاجة من الرجال ولا حاجة لهم في النساء ولا يشتهونهن.

وقيل: التابع الأحق الذي لا تشبهه المرأة ولا يغار عليه الرجل.

وقيل: هو الأبله الذي يريد الطعام ولا يريد النساء.

وقيل: العينين.

وقيل: الشيخ الفاني.

وقيل: إنه المجبوب.

والمعنى: لا يبدن زينتهن لمماليكهن ولا أتباعهن إلا أن يكونوا غير أولي الإربة ﴿أَوْ أَلَتَّيْعَتِكِ﴾ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ ﴿فَيَطْلَعُوا عَلَيْهَا﴾ قيل: لم يظهروا إما من ظهر على الشيء إذا اطلع عليه، أي: لا يعرفون ما العورة ولا يميزون بينها وبين غيرها، وإما من ظهر على فلان إذا قوي عليه أي: لم يبلغوا أو أن القدرة على الوطء.

وَقَالَ المفسرون: هذه الآية نزلت بعد الحجاب ثم الزينة هي الوجه والكفان، وقيل: اليدان إلى المرفقين.

وَقَالَ المهلب: إنما أبيح للنساء أن يبدن زينتهن لمن ذكر في هذه الآية إلا في العبيد.

وعن سَعِيد بن المسيب: لا يغرنكم هذه الآية إنما عني بها الإماء ولم يعن بها العبيد وكان الشَّعْبِيُّ يكره أن ينظر المملوك إلى شعر مولاته وهو قول عطاء وقول لمجاهد وعن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يجوز ذلك فدل على أن الآية

5248 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: اخْتَلَفَ النَّاسُ بِأَيِّ شَيْءٍ دُوِيَ جُرْحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، فَسَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ، وَكَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ بَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «وَمَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي،

عنده على العموم في الممالك، وقيل: لم يذكر في الآية الخال والعم، وقيل: لأنهما يتبعان لولديهما قال عكرمة والشعبي وكرها لذلك أن تضع المرأة خمارها عند عمها وخالها، أخرجه ابن أبي شيبه عنهما وخالفهما الجمهور.

وأجيب: بأنه استغنى عن ذكرهما بالإشارة إليهما، لأن العم ينزل منزلة الأب والخال منزلة الأم، والله تعالى أعلم.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) البغلاني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) ⁽¹⁾ هو سلمة بن دينار أنه (قَالَ: اخْتَلَفَ النَّاسُ بِأَيِّ شَيْءٍ دُوِيَ جُرْحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية غير أبي ذر: دُوِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (يَوْمَ أُحُدٍ) أي: جرحه الذي بوجهه الشريف، (فَسَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيه إشعار بأن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين كانوا يتبعون أحوال النبي ﷺ في كل شيء حتى في مثل هذا فإن الذي يداوى به الجرح لا يختلف الحكم فيه إذا كان ظاهراً ومع ذلك ترددوا فيه حتى سألوا من شاهد ذلك.

(وَكَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ بَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ) فيه احتراز عن بقي من الصحابة بالمدينة وبغير المدينة فأما المدينة فكان فيها في آخر حياة سهل بن سعد محمود بن الربيع ومحمود بن لبيد وكلاهما له رؤية وعد في الصحابة وأما من الصحابة الذين ثبت سماعهم من النبي ﷺ فما كان بقي بالمدينة حينئذ غير سهل بن سعد على الصحيح وأما بغير المدينة فبقي أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالبصرة وغيره غيرها.

(فَقَالَ) أي سهل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَمَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ) وفي رواية أبي ذر: للناس، وفي نسخة: في الناس (أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي) أي: بالذي دوى به

(1) ووقع في رواية علي بن عبد الله عن سفيان حدثنا أبو حازم وقد تقدم في أواخر الجهاد.

كَانَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ تَغْسِلُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَعَلَيَّ يَأْتِي بِالْمَاءِ عَلَى ثُرْسِهِ، فَأَخَذَ حَصِيرٌ فَحَرَّقَ، فَحُشِيَ بِهِ جُرْحُهُ».

125 - باب: ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ﴾ [النور: 58]

جرحه ﷺ وظاهره: أنه نفى أن يكون بقي أحد أعلم منه فلا ينفي أن يكون بقي مثله ولكن أكثر استعمال هذا التركيب في نفي المثل أيضًا.

(كَانَتْ فَاطِمَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (تَغْسِلُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ) المقدس، (وَعَلَيَّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَأْتِي بِالْمَاءِ عَلَى ثُرْسِهِ، فَأَخَذَ حَصِيرٌ) بضم الهمزة وكسر الحاء المعجمة على البناء للمفعول، (فَحَرَّقَ) بضم الحاء المهملة وتشديد الراء المكسورة وضبطه بعضهم بالتخفيف وفي بعض الأصول: فأحرق من باب الإفعال (فَحُشِيَ بِهِ جُرْحُهُ) ﷺ وقدم مر الحديث في كتاب الطهارة في باب غسل المرأة الدم من وجه أبيها، وقد تقدم الكلام على شرحه أيضًا في باب غزوة أحد والغرض من هناك كون فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا باشرت ذلك من أبيها ﷺ فيطبق الآية وهي جواز إيداء المرأة زينتها لأبيها وسائر من ذكر في الآية وقد استشكل مغلطاي الاحتجاج بقصة فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هذه لأنها صدرت قبل الحجاب وأجيب بأن التمسك فيها بالاستصحاب ونزول الآية كان متراخيًا عن ذلك وقد وقع مطابقًا وقد قَالَ المفسرون إن هذه الآية نزلت بعد الحجاب كما مر.

125 - باب: ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ﴾ [النور: 58]

(باب: ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ﴾ مِنْكُمْ) وسقط في رواية أَبِي ذَرٍّ لفظ: منكم وقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا يَسْتَنْزِلُكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ الآية.

وفي تفسير النسفي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَجَّهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غلامًا من الأنصار يقال له: مذلج إلى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقت الظهيرة ليدعوه فدخل فرأى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بحالته كره عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رؤية ذلك فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وددت لو أن الله أمرنا ونهانا في حالة الاستئذان

5249 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، سَأَلَهُ رَجُلٌ: شَهِدَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِيْدَ، أَضْحَى أَوْ فِطْرًا؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَوْلَا مَكَانِي مِنْهُ

فنزلت هذه الآية، وقيل: نزلت في أسماء بنت مرثد الحارثية وكان لها غلام كبير فدخل عليها في وقت كرهته فأنت رسول الله ﷺ، فقالت: إن خدمننا وغلماطنا يدخلون علينا في حالة نكرها فأنزل الله هذه الآية قيل: ظاهر الخطاب للرجال والمراد به الرجال والنساء تغليبا للمذكر على المؤنث.

قَالَ الإمام: والأولى أن يكون الخطاب للرجال والحكم ثابتا للنساء بقياس جلي، لأن النساء في باب حفظ العورة أشد حالا من الرجال ومعنى الكلام ليستأذنكم ممالئكمكم الدخول عليكم.

قَالَ أَبُو يَعْلَى: والأظهر أن يكون المراد العبيد الصغار، لأن العبد البالغ بمنزلة الحر البالغ في تحريم النظر إلى مولاته ﴿وَالَّذِينَ لَا يَلْعَنُوا أَلْهَمٌ مِّنْكُمْ﴾ أي: من الأحرار من الذكور والإناث ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ أي: ثلاثة أوقات في اليوم والليلة ﴿مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ﴾ لأنه وقت القيام من المضاجع وطرح ما ينام فيه من الثياب وليس ثياب اليقظة ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ﴾ من الظهيرة القائلة ﴿وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ لأنه وقت التجرد من ثياب اليقظة والالتحاف بثياب النوم وإنما خص هذه الأوقات، لأنها ساعات الغفلة والخلوة ووضع الثياب والكسوة ﴿ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ﴾ سَمِيَ كل واحدة من هذه الأحوال عورة لأن الناس يختل بسترهم وتحفظهم فيها والعورة الخلل.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ) الملقب بمردويه بفتح الميم وإسكان الراء وضم الدال المهملة وفتح المثناة التحتية السمار المروزي قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك قَالَ: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ) بكسر الموحدة من العبوس النخعي الكوفي أَنه قَالَ: (سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، سَأَلَهُ) أَي: وقد سأله (رَجُلٌ: شَهِدَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِيْدَ) بحذف أداة الاستفهام (أَضْحَى) بفتح الهمزة وسكون الضاد وبالتنوين (أَوْ فِطْرًا، قَالَ) أَي: ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (نَعَمْ، وَلَوْلَا مَكَانِي مِنْهُ) أَي: منزلتي من

مَا شَهِدْتُهُ - يَعْنِي مِنْ صِغَرِهِ - قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَذَانًا وَلَا إِقَامَةً، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَرَأَيْتُهُنَّ يَهُودِينَ إِلَى آذَانِهِنَّ وَحُلُوفِهِنَّ، يَدْفَعْنَ إِلَى بِلَالٍ، ثُمَّ ارْتَفَعَ هُوَ وَبِلَالٌ إِلَى بَيْتِهِ».

النَّبِيُّ ﷺ (مَا شَهِدْتُهُ - يَعْنِي مِنْ صِغَرِهِ-) فيه التفات، ووقع في رواية السرخسي وكذا في رواية أَبِي ذَرٍّ عن الحموي من صغري وهو على الأصل كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ، وتعبه الْعَيْنِيُّ: بَأَن الظاهر أن قوله من صغره ليس من كلام ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بل من كلام أحد الرواة بدليل قوله يعني وأما على رواية من صغري فمن كلامه بلا نزاع والمعنى: لولا منزلتي منه ﷺ ما حضرت معه لأجل صغري وأراد بشهوده ما وقع منه وعظه للنساء ولأن الصغير يغتفر له الحضور معهن بخلاف الكبير.

(قَالَ) أَي ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى) بالناس العبد، (ثُمَّ خَطَبَ، وَلَمْ يَذْكُرْ) أَي ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَذَانًا وَلَا إِقَامَةً، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ) لَأَنَّهُنَّ كُنَّ فِي نَاحِيَةِ الرِّجَالِ، (فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ) بِتَشْدِيدِ الْكَافِ مِنَ التَّذْكِيرِ تَفْسِيرَ لِسَابِقِهِ أَوْ تَأْكِيدَ لَهُ (وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَرَأَيْتُهُنَّ يَهُودِينَ) بَفَتْحِ الْيَاءِ مِنْ هَوَى يَهُودِيٍّ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ يَضُمُّ الْيَاءَ مِنَ الرَّبَاعِيِّ مِنَ الْإِهْوَاءِ بِمَعْنَى الْقَصْدِ أَي: يَهُودِينَ بِأَيْدِيهِنَّ (إِلَى آذَانِهِنَّ وَحُلُوفِهِنَّ، يَدْفَعْنَ إِلَى بِلَالٍ) الْخَوَاتِيمَ وَالْفَتْخَ وَهُوَ حَالٌ.

(ثُمَّ ارْتَفَعَ هُوَ) أَي: النَّبِيُّ ﷺ (وَبِلَالٌ إِلَى بَيْتِهِ) أَي: رَجَعَ هُوَ وَبِلَالٌ مَعَهُ وَفِي رِوَايَةِ صَلَاةِ الْعِيدِ ثُمَّ انْطَلَقَ هُوَ وَبِلَالٌ إِلَى بَيْتِهِ، وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: اخْتَلَفَ فِي أَوَّلِ مَنْ ابْتَدَعَ الْأَذَانَ أَوَّلًا لِلْعِيدِ، فَقِيلَ: ابْنُ الزَّيْبِرِ، وَقِيلَ: مَعَاوِيَةُ، وَقِيلَ: ابْنُ هِشَامٍ وَعَنْ الدَّوَوْدِيِّ مَرْوَانَ وَقَالَ الْقَنَازَعِيُّ زِيَادًا.

ووجه مطابقة الحديث للترجمة ما قاله المهلب كان ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي هَذَا الْوَقْتُ مِمَّنْ لَمْ يَطْلُعْ عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلِذَلِكَ قَالَ: لَوْلَا مَكَانِي مِنَ الصَّغَرِ مَا شَهِدْتُهُ وَهَذَا هُوَ مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ بِقَوْلِهِ بَاب: ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَلْفُؤْا أَلْحُلُمَ﴾ قَالَ: وَكَانَ بِلَالٌ مِنَ الْبَالِغِينَ لَكِنَّهُ كَانَ مِمَّنْ مَلَكَ بِالْيَمِينِ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَتِ زَنُكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ الْآيَةُ مَجْرَى ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَلْفُؤْا أَلْحُلُمَ مِنْكُمْ﴾ وَأَمْرٌ بِالْاِسْتِثْنَاءِ فِي

126 - بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ:

هَلْ أَعْرَسْتُمْ اللَّيْلَةَ، وَطَعَنَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ فِي الْخَاصِرَةِ عِنْدَ الْعِتَابِ

5250 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ

العورات الثلاث لأن الناس ينكشفون في تلك الأوقات ولا يكونون من التستر فيها كما في غيرها كذا قَالَ وتعبه الحَافِظُ العَسْقَلَانِيُّ: بأن بلال حينئذ كان حرًّا .
والجواب: أنه يجوز أن لا يكون في تلك الحالة يشاهدهن مسفرت وقد أخذ بعض الظاهرية بظاهره فَقَالَ: يجوز لأجنبي رؤية وجه الأجنبية وكفيها واحتج بأن جابرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ روى وبلال بسط ثوبه للأخذ منهن وظاهر الحال أنه لا يتأتى ذلك إلا بظهور وجوههن وأكفهن.

126 - بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ:

هَلْ أَعْرَسْتُمْ اللَّيْلَةَ، وَطَعَنَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ فِي الْخَاصِرَةِ عِنْدَ الْعِتَابِ

(بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: هَلْ أَعْرَسْتُمْ اللَّيْلَةَ) هذا المقدار زاده ابن بطلال في شرحه ولم يذكر غيره إلا باب طعن الرجل الحر قَالَ الحَافِظُ العَسْقَلَانِيُّ: وقد وجدت هذه الزيادة في نسخة الصغاني متقدمة ولفظه باب: قول الرجل الحر.

(وَطَعَنَ الرَّجُلُ) بالعطف على قول الرجل وهو مصدر مضاف إلى فاعله وقوله: (ابْنَتُهُ فِي الْخَاصِرَةِ) بالنصب مفعوله (عِنْدَ الْعِتَابِ) أي: في حالة المعاتبة، قَالَ ابن بطلال: لم يخرج البُخَارِيُّ في قَوْلِهِ قول الرجل الحر حديثًا وأخرج في أول كتاب العَقِيقَةِ رواية أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كان ابن لأبي طلحة يشتكي فخرج أَبُو طلحة فقبض الصبي فلما رجع أَبُو طلحة قَالَ: ما فعل ابني قالت أم سليم هو أسكن مما كان فقلت إليه العشاء فتعشى، ثم أصاب منها الحديث⁽¹⁾ إِلَى أَنْ قَالَ: «أعرستم الليلة» فذكره وهو من أعرس الرجل فهو معرس إذا دخل بامرأته عند بنائها وأراد به ههنا الوطء فسماه أعرس لأنه من توابع الأعراس ولا يقال فيه عرس.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ

(1) يعني: فأخبرته بذلك بعد ذلك، فأخبر بذلك أبو طلحة النبي ﷺ فقال: «أعرستم الليلة» قال: نعم.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «عَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَجَعَلَ يَطْعُنُنِي بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَأْسُهُ عَلَى فَخِذِي».

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ (القاسم بن مُحَمَّد بن أَبِي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا (قَالَتْ: عَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَيْ: فِي قِصَّةِ ضِيَاعِ الْعَقْدِ وَجَلَسَ النَّاسُ وَلِيسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ.

(وَجَعَلَ يَطْعُنُنِي) بضم العين وفي نسخة: يطعن بدون ضمير (بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي) فأدبها بالقول والفعل ولذا قالت أَبُو بكر ولم تقل أبي، لأن منزلة الأبوة تقتضي الحنو.

(فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَأْسُهُ عَلَى فَخِذِي) وهذا الحديث مطابق للجزء الثاني من الترجمة فإن كان الجزء الأول ساقطاً كما في أكثر النسخ فلا حاجة إلى ذكر شيء.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وعلى تقدير وجودها فوجهه أن الْبُخَارِيَّ يترجم ولا يذكر حديثاً يناسب أشعاراً بأنه لم يجد حديثاً بشرطه يدل عليه.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه ليس بوجه فإن الحديث الذي ذكره في كتاب الْعَقِيقَةِ عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يطابقه وهو على شرطه فكان ينبغي أن يذكره ههنا وقيل لما كانت كل واحدة من الجانبين ممنوعة في غير الحالة التي ورد فيها كان سؤال الرجل عن الجماع لا يجوز إلا في مثل حالة أَبِي طَلْحَةَ من تسليته عن مصيبتها وبشارته بغير ذلك وحاصله أن إمساك الرجل خاصرة ابنته ممنوع في غير حالة التأديب وسؤال الرجل عما جرى له مع أهله ممنوع في غير حالة المباشطة أو التسلية أو البشارة فالجامع بينهما أن كلا الأمرين مستثنى في بعض الحالات فبهذا يطابق الحديث الجزء الأول من الترجمة أيضاً لكن هذا لا يخلو عن تعسف.

خاتمة:

قد اشتمل كتاب النكاح من الأحاديث المرفوعة على مائتين وثمانية وعشرين حديثاً المعلق منها والمتابعات خمسة وأربعون والبقية موصولة والمكرر فيه وفيما مضى مائة واثنان وستون حديثاً والخاص ستة وستون حديثاً وافقه مسلم على تخريجها سوى اثنين وعشرين حديثاً وفيه من الآثار من الصحابة والتابعين ستة وثلاثون أثراً.

فهرس المحتويات

| | |
|-----|---|
| 3 | 66 - كِتَابُ فَصَائِلِ الْقُرْآنِ |
| 5 | 1 - باب: كَيْفَ نُزُولِ الْوَحْيِ، وَأَوَّلُ مَا نَزَلَ |
| 19 | 2 - باب: نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ وَالْعَرَبِ: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾، ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ ﴿١٩٥﴾ ... |
| 24 | 3 - باب جَمْعُ الْقُرْآنِ |
| 47 | 4 - باب كَاتِبِ النَّبِيِّ ﷺ |
| 50 | 5 - باب: أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ |
| 62 | 6 - باب تَأْلِيفِ الْقُرْآنِ |
| 74 | 7 - باب: كَانَ جِبْرِيلُ يَعْرِضُ الْقُرْآنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ |
| 80 | 8 - باب الْقُرَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ |
| 97 | 9 - باب فَضْلُ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ |
| 101 | 10 - باب فَضْلُ الْبَقَرَةِ |
| 108 | 11 - باب فَضْلُ الْكَهْفِ |
| 111 | 12 - باب فَضْلُ سُورَةِ الْفَتْحِ |
| 112 | 13 - باب فَضْلُ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾ |
| 121 | 14 - باب فَضْلُ الْمُؤَذِّنَاتِ |

- 15 - باب نُزُولِ السَّكِينَةِ وَالْمَلَائِكَةِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ 127
- 16 - باب مَنْ قَالَ: «لَمْ يَتْرُكِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ» 132
- 17 - باب فَضْلِ الْقُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ 134
- 18 - باب الْوُصَاةِ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ 139
- 19 - باب: «مَنْ لَمْ يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ» 140
- 20 - باب اغْتِبَاطِ صَاحِبِ الْقُرْآنِ 152
- 21 - باب: خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ 155
- 22 - باب الْقِرَاءَةِ عَنْ ظَهْرِ الْقَلْبِ 167
- 23 - باب اسْتِذْكَارِ الْقُرْآنِ وَتَعَاهُدِهِ 170
- 24 - باب الْقِرَاءَةِ عَلَى الدَّابَّةِ 179
- 25 - باب تَعْلِيمِ الصِّبْيَانِ الْقُرْآنَ 180
- 26 - باب نِسْيَانِ الْقُرْآنِ، وَهَلْ يَقُولُ: نَسِيتُ آيَةَ كَذَا وَكَذَا؟ 184
- 27 - باب: مَنْ لَمْ يَرِ بِأَسَا أَنْ يَقُولَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَسُورَةُ كَذَا وَكَذَا 190
- 28 - باب التَّرْتِيلِ فِي الْقِرَاءَةِ 193
- 29 - باب مَدِّ الْقِرَاءَةِ 199
- 30 - باب التَّرْجِيعِ 201
- 31 - باب حُسْنِ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ 204

- 32 - باب: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْمَعَ الْقُرْآنَ مِنْ غَيْرِهِ 207
- 33 - باب قَوْلِ الْمُقْرِئِ لِلْقَارِئِ حَسْبُكَ 208
- 34 - باب: فِي كَيْفِ يُقْرَأُ الْقُرْآنُ 209
- 35 - باب الْبُكَاءِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ 219
- 36 - باب: مَنْ رَأَى بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَوْ تَأْكُلَ بِهِ أَوْ فَحَرَ بِهِ 222
- 37 - باب: اقْرَءُوا الْقُرْآنَ مَا اسْتَلَفْتَ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ 227
- 237 **67 - كِتَابُ النِّكَاحِ**
- 1 - باب التَّرْغِيبِ فِي النِّكَاحِ 240
- 2 - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، لَأَنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَهَلْ يَتَزَوَّجُ مَنْ لَا أَرْبَ لَهُ فِي النِّكَاحِ» 250
- 3 - باب: مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْبَاءَةَ فَلْيُصِّمْ 262
- 4 - باب كَثْرَةِ النِّسَاءِ 264
- 5 - باب: مَنْ هَاجَرَ أَوْ عَمِلَ خَيْرًا لِتَرْوِيجِ امْرَأَةٍ فَلَهُ مَا نَوَى 270
- 6 - باب تَرْوِيجِ الْمُغْسِرِ الَّذِي مَعَهُ الْقُرْآنُ وَالْإِسْلَامُ 273
- 7 - باب قَوْلِ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ: انْظُرْ أَيَّ رُوحَتِي شِئْتَ حَتَّى أَنْزِلَ لَكَ عَنْهَا؟ 275
- 8 - باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّبْتُلِ وَالْخِصَاءِ 277
- 9 - باب نِكَاحِ الْأَبْكَارِ 287

- 10 - باب النِّبَات 291
- 11 - باب تَرْوِيجِ الصَّغَارِ مِنَ الْكِبَارِ 297
- 12 - باب: إِلَى مَنْ يَنْكِحُ، وَأَيُّ النِّسَاءِ خَيْرٌ، وَمَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَخَيَّرَ لِنُطْفِهِ مِنْ غَيْرِ
إِيجَابٍ 300
- 13 - باب اتِّخَاذِ السَّرَارِيِّ، وَمَنْ أَعْتَقَ جَارِيَتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا 303
- 14 - باب: مَنْ جَعَلَ عَتَقَ الْأَمَةِ صَدَاقَهَا 311
- 15 - باب تَرْوِيجِ الْمُعْسِرِ 316
- 16 - باب الْأُكْفَاءِ فِي الدِّينِ 319
- 17 - باب الْأُكْفَاءِ فِي الْمَالِ وَتَرْوِيجِ الْمُقِلِّ الْمُثْرِيَّةَ 338
- 18 - باب مَا يَتَّقَى مِنْ شُؤْمِ الْمَرْأَةِ 341
- 19 - باب الْحُرَّةِ تَحْتَ الْعَبْدِ 345
- 20 - باب لَا يَتَزَوَّجُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ 349
- 21 - باب: ﴿رَأَيْتُكُمْ أَلْتَيْ أَرْضَعَنَكُمْ﴾ 351
- 22 - باب: مَنْ قَالَ: لَا رَضَاعَ بَعْدَ حَوْلَيْنِ 366
- 23 - باب: لَبَنُ الْفَحْلِ 372
- 24 - باب شَهَادَةِ الْمُرْضِعَةِ 376
- 25 - باب: مَا يَحِلُّ مِنَ النِّسَاءِ وَمَا يَحْرُمُ 378

- 26 - باب: ﴿وَرَبَّيْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ إِسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ 391
- 27 - باب: ﴿وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ 396
- 28 - باب: لا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّيْهَا 398
- 29 - باب الشُّعَار 405
- 30 - باب: هَلْ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لِأَحَدٍ 409
- 31 - باب نِكَاحِ الْمُحْرِمِ 413
- 32 - باب نَهَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِكَاحِ الْمُتَنَعَةِ آخِرًا 417
- 33 - باب عَرَضِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا عَلَى الرَّجُلِ الصَّالِحِ 429
- 34 - باب عَرَضِ الْإِنْسَانِ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ عَلَى أَهْلِ الْخَيْرِ 433
- 35 - باب قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِن خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَمْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ﴾ الآية إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَفْوَرٌ حَلِيمٌ﴾ 441
- 36 - باب النَّظَرِ إِلَى الْمَرْأَةِ قَبْلَ التَّزْوِيجِ 447
- 37 - باب: مَنْ قَالَ: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ 454
- 38 - باب: إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ هُوَ الْخَاطِبُ 468
- 39 - باب إِنْكَاحِ الرَّجُلِ وَلَدَهُ الصَّغَارَ 473
- 40 - باب تَزْوِيجِ الْأَبِ ابْنَتَهُ مِنَ الْإِمَامِ 475
- 41 - باب: السُّلْطَانُ وَلِيُّ 477

- 42 - باب: لا يُنكح الأب وعمره البكر والثيب إلا برضاها 479
- 43 - باب: إذا زوج ابنته وهي كارهة فيكاحه مردود 484
- 44 - باب تزويج اليتيم 488
- 45 - باب: إذا قال الحاطب للولي: زوجني فلانة، فقال: قد زوجتك بكذا وكذا جاز النكاح، وإن لم يقل للزوج: أَرْضِيتْ أَوْ قَبِلْتَ 491
- 46 - باب: لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع 492
- 47 - باب تفسير ترك الخطبة 497
- 48 - باب الخطبة 499
- 49 - باب ضرب اللث في النكاح والوليمة 502
- 50 - باب قول الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدْقَيْنِ فِتْلَةً﴾ وَكَثْرَةُ الْمَهْرِ، وَأَذْنَى مَا يَجُوزُ مِنَ الصَّدَاقِ 506
- 51 - باب التزويج على القرآن وبغير صداق 514
- 52 - باب المهر بالعروض وخاتم من حديد 521
- 53 - باب الشروط في النكاح 522
- 54 - باب الشروط التي لا تجل في النكاح 529
- 55 - باب الصفرة للمتزوج 532
- 56 - باب 537

- 57 - باب: كَيْفَ يُدْعَى لِلْمُتَزَوِّجِ 538
- 58 - باب الدُّعَاءِ لِلنِّسَاءِ اللَّاتِي يَهْدِيْنَ الْعُرُوسَ وَلِلْعُرُوسِ 541
- 59 - باب: مَنْ أَحَبَّ الْبِنَاءَ قَبْلَ الْعَزْوِ 544
- 60 - باب: مَنْ بَنَى بِامْرَأَةٍ، وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ 545
- 61 - باب الْبِنَاءِ فِي السَّفَرِ 546
- 62 - باب الْبِنَاءِ بِالتَّهَارِ بِغَيْرِ مَرْكَبٍ وَلَا نِيرَانٍ 547
- 63 - باب الْأَنْمَاطِ وَنَحْوِهَا لِلنِّسَاءِ 548
- 64 - باب النُّسُوءِ اللَّاتِي يَهْدِيْنَ الْمَرْأَةَ إِلَى رُوحِهَا 550
- 65 - باب الْهَدِيَّةِ لِلْعُرُوسِ 553
- 66 - باب اسْتِعَارَةِ الثِّيَابِ لِلْعُرُوسِ وَغَيْرِهَا 558
- 67 - باب: مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ 559
- 68 - باب الْوَلِيْمَةِ حَقٌّ 562
- 69 - باب الْوَلِيْمَةِ وَلَوْ بِشَاةٍ 566
- 70 - باب: مَنْ أَوْلَمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ 571
- 71 - باب: مَنْ أَوْلَمَ بِأَقْلٍ مِنْ شَاةٍ 572
- 72 - باب حَقِّ إِجَابَةِ الْوَلِيْمَةِ وَالِدَعْوَةِ، وَمَنْ أَوْلَمَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَنَحْوَهُ 575
- 73 - باب مَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ 584

- 74 - باب مَنْ أَجَابَ إِلَى كُرَاعٍ 587
- 75 - باب إجابة الداعي في العرس وغيرها 588
- 76 - باب ذهب النساء والصبيان إلى العرس 590
- 77 - باب: هل يرجع إذا رأى منكراً في الدعوة 592
- 78 - باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس 597
- 79 - باب التقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس 599
- 80 - باب المداواة مع النساء، وقول النبي ﷺ: «إنما المرأة كالضلع» 600
- 81 - باب الوصاة بالنساء 602
- 82 - باب ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ 606
- 83 - باب حسن المعاشرة مع الأهل 607
- 84 - باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها 655
- 85 - باب صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً 682
- 86 - باب إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها 683
- 87 - باب: لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه 687
- 88 - باب 691
- 89 - باب كفران العشير وهو الزوج، وهو الخليط، من المعاشرة 692
- 90 - باب: لزوجك عليك حق 695

- 91 - باب: الْمَرْأَةُ رَأَيْتُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا 697
- 92 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ 698
- 93 - باب هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءً فِي غَيْرِ بُيُوتِهِنَّ 700
- 94 - باب: مَا يُكْرَهُ مِنْ ضَرْبِ النِّسَاءِ 706
- 95 - باب: لَا تُطِيعُ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا فِي مَعْصِيَةٍ 709
- 96 - باب: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعلِهَا شُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ 711
- 97 - باب الْعَزْل 712
- 98 - باب الْقُرْعَةُ بَيْنَ النِّسَاءِ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا 722
- 99 - باب الْمَرْأَةُ تَهَبُ يَوْمَهَا مِنْ زَوْجِهَا لِضَرَّتِهَا، وَكَيْفَ يُقْسِمُ ذَلِكَ 726
- 100 - باب الْعَدْلُ بَيْنَ النِّسَاءِ 729
- 101 - باب: إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيْبِ 731
- 102 - باب: إِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبَ عَلَى الْبِكْرِ 732
- 103 - باب: مَنْ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ 737
- 104 - باب دُخُولِ الرَّجُلِ عَلَى نِسَائِهِ فِي الْيَوْمِ 738
- 105 - باب: إِذَا اسْتَأْذَنَ الرَّجُلُ نِسَاءَهُ فِي أَنْ يَمْرُضَ فِي بَيْتِ بَعْضِهِنَّ فَأَذِنَ لَهُ 740
- 106 - باب حُبِّ الرَّجُلِ بَعْضَ نِسَائِهِ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضٍ 741

- 107 - باب الْمُتَسَبِّعِ بِمَا لَمْ يَلْ، وَمَا يُنْهَى مِنْ افْتِحَارِ الضَّرَّةِ 743
- 108 - باب الْغَيْرَةِ 747
- 109 - باب غَيْرَةِ النِّسَاءِ وَوَجْدِهِنَّ 764
- 110 - باب دَبِّ الرَّجُلِ عَنِ ابْنَتِهِ فِي الْغَيْرَةِ وَالْإِنْصَافِ 769
- 111 - باب: يَقِلُّ الرَّجَالُ وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ 773
- 112 - باب: لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا ذُو مَحَرِّمٍ، وَالْدُّخُولُ عَلَى الْمُغَيَّبَةِ 775
- 113 - باب: مَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ عِنْدَ النَّاسِ 780
- 114 - باب: مَا يُنْهَى مِنْ دُخُولِ الْمُتَسَبِّعِينَ بِالنِّسَاءِ عَلَى الْمَرْأَةِ 782
- 115 - باب نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى الْحَبَشِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ غَيْرِ رِبِّيَّةٍ 788
- 116 - باب خُرُوجِ النِّسَاءِ لِحَوَائِجِهِنَّ 791
- 117 - باب اسْتِئْذَانِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ 793
- 118 - باب: مَا يَحِلُّ مِنَ الدُّخُولِ وَالنَّظَرِ إِلَى النِّسَاءِ فِي الرِّضَاعِ 794
- 119 - باب: لَا تَبَاشِيرِ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةَ فَتَنْعَتَهَا لِزَوْجِهَا 796
- 120 - باب قَوْلِ الرَّجُلِ: لَا طَوْفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى نِسَائِهِ 799
- 121 - باب: لَا يَطْرُقُ أَهْلُهُ لَيْلًا إِذَا أَطَالَ الْعَيْبَةُ، مَخَافَةَ أَنْ يُخَوَّنَهُمْ أَوْ يُلْتَمَسَ
عَثَرَاتُهُمْ 801
- 122 - باب طَلَبِ الْوَلَدِ 806

810 123 - باب: تَسَحُّدُ الْمُغِيَّةِ وَتَمَشُّطُ الشَّعَثَةِ

811 124 - باب: ﴿وَلَا يَدْرِي زَيْنَتُهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَمْ يَطْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ
النِّسَاءِ﴾

814 125 - باب: ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَلْعَبُوا الْخُلُمَ﴾

817 126 - باب قَوْلِ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ: هَلْ أَعْرَسْتُمُ اللَّيْلَةَ، وَطَعَنَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ فِي الْخَاصِرَةِ
عِنْدَ الْعِتَابِ

819 فهرس المحتويات

